

لغتاری العالمگیریه

فی الفروع السنڤیة

الجلد الخامس منها

قد طبع فی المطبع المسمی

بایه دکیشن . یس

ص ۲

امر الرؤساء الکیمیة لمدارس الهند نهار غرة الربیع الاول

سنة ۱۲۵۰ من الهجرة النبویة

على صاحبها الصلوة والتحية

مطابق بوم الحادي عشر من شهر جولائی سنة ۱۸۳۶ من السنین

المصیح محمد سلیمان الهروی و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم وستر عیوبهم

كتاب المكاتب

- الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها
وحكمها ١
- الباب الثاني في الكتابة السادسة ٣
- الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب ان يفعله
وما لا يجوز ٨
- الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه او زوجته
او غيرهما ١٢
- الباب الخامس في ولادة المكاتبه من المولى
ومكاتبه المولى ام ولده ومدبرة وتدبيره
ومكاتبته واقرار المكاتب بالدين للمولى
او للاجنبي ومكاتبه المريض ... ١٣
- الباب السادس في من يكاتب عن العبد ١٨
- الباب السابع في كتابة العبد
المسترك ٢٠

- الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت
المولى وجنائه على المولى وجناية
المولى او غيره عليه ٢٥
- الباب التاسع في المتفرقات ٢٩

كتاب الولاء

- الباب الاول في ولاء العتقة ٣٨
- الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته
وحكمه ٣٨
- الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء
وما يلحق به ٣٩
- الباب الثاني في ولاء الموالاة ٤٨
- الفصل الاول في سبب ثبوته وشرائطه
وحكمه وصفته السبب وبيان صفة الحكم ٤٨
- الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء
وما يلحق به ٤٩
- الباب الثالث في المتفرقات ٥٠

كتاب الاكراه

- الباب الاول في تفسيره شرعا وانواعه وشروطه
وحكمه وبيان بعض المسائل ... ٥٢
الباب الثاني فيما يحل للمكراه ان يفعل
وما لا يحل ٥٤
الباب الثالث في مسائل عقود التلجئة ٧٥
الباب الرابع في المتفرقات ٧٧

كتاب الحجر

- الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل
مسائل الحجر المتفق عليها ... ٨٢
الباب الثاني في الحجر للفساد ... ٨٣
الفصل الاول في بيان مسائله المختلف
فيها ٨٣
الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ ... ٩٣
الباب الثالث في الحجر بسبب الدين ... ٩٣

كتاب المأذون

- الباب الاول في تفسير المأذون شرعا وركنه
وشروطه وحكمه ٩٨
الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة
وما لا يكون ٩٩
وما يتصل بهذا الباب مسائل ١٠٢

- الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه ... ١٠٣
الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق
للمأذون وتصرف المولى في المأذون
بالبيع والتدبير والاعتاق واشباهها ... ١١١
الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير
محجور وما يتعلق باقرار المحجور ... ١٢٣
الباب السادس في اقرار العبد المأذون
واقرار مولاه ١٣٩
الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له
احدهما في التجارة او كلاهما ... ١٥١
الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد
المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره
في الخصومات التي تقع بعد الحجر ... ١٥٤
الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون
والمحجور والصبي والمعتوه ... ١٥٨
الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون
وفي الغرور في العبد المأذون والصبي
المأذون ١٦٢
الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون له
وجنابة عبده والجنابة عليه ... ١٦٦
الباب الثاني عشر في الصبي والمعتوه يأذن له ابوه
او وصيه او القاضي في التجارات او يأذن
لعبد هما وفي تصرفهما قبل الاذن ... ١٧١
الباب الثالث عشر في المتفرقات ... ١٧٦

كتاب الغصب

١٨٨

الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه

وما يلحق بذلك من بيان المثلثات

وما يتعلق به ١٨٨

الباب الثاني في احكام المغصوب اذا تغير

بعمل الغاصب او غيره ١٨٨

الباب الثالث فيما لا يجب الضمان

باستهلاكه ٢٠٠

الباب الرابع في كيفية الضمان

الباب الخامس في خلط مال رجلين او مال

غيره بماله او اختلاط احد المالكين

بالآخر من غير خلط ٢٠٥

الباب السادس في استرداد المغصوب من

الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن

الضمان وما لا يبرأ ٢٠٨

الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب

واختلاف الغاصب والمغصوب منه

والشهادة في ذلك ٢١٣

الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب

والانتفاع به ٢١٨

الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به

الجباني ٢٢١

الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة

الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد بالمغصوب

فيجب على الغاصب ضمانه ٢٢٥

الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع

الغاصب ٢٢٧

الباب الثالث عشر في غصب الحر والمدبر

والمكاتب وام الولد ٢٣١

الباب الرابع عشر في المتفرقات

..... ٢٣٢

كتاب الشفعة

٢٤٩

الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها

وحكمها ٢٤٩

الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة اذا

اجتمعت ٢٥٧

الباب الثالث في طلب الشفعة

..... ٢٦٧

الباب الرابع في استحقاق الشفع كل المشتري

او بعضه ٢٧٢

الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخصومة

فيها ٢٧٣

الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها

شفعة ٢٧٥

الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفع

وما يتصل به ٢٧٨

الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار

المشفوعة قبل حضور الشفع ٢٧٩

الباب الخامس في الرجوع عن القسمة
واستعمال القرعة فيها ٣٣٥

الباب السادس في الخيار في القسمة ٣٣٦

الباب السابع في بيان من يلي القسمة على
الغير ومن لا يلي ٣٣٨

الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت
اوله دين او وصى له وفي ظهور الدين

بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً في

التركة او عينا من اعيان التركة ٣٤١

الباب التاسع في الغرور في القسمة ٣٤٢

الباب العاشر في القسمة يستحق منها

شيء ٣٤٥

الباب الحادي عشر في دعوى الغلط

في القسمة ٣٤٦

الباب الثاني عشر في المهايأة ٣٤١

الباب الثالث عشر في المتفرقات ... ٣٤٥

كتاب المزارعة ٣٤٩

الباب الاول في شرعيته وتفسيرها وركنها

وشرائط جوازها وحكمها ... ٣٤٩

الباب الثاني في بيان انواع المزارعة ٣٦٥

الباب الثالث في الشروط في المزارعة ٣٦٧

الباب الرابع في رب الارض او النخيل اذا تولى

العمل بنفسه ٣٨٠

الباب التاسع فيما يبطل به حق الشفعة بعد
ثبوته وما لا يبطل ٢٨٢

الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين

الشفيع والمشتري والبائع والشهادة

في الشفعة ٢٨٨

الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة

وتسليم الوكيل بالشفعة وما يتصل به ٢٩٥

الباب الثاني عشر في شفعة الصبي ١٩٧

الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع

الشراء بالعروض ٢٩٩

الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع

والاقالة وما يتصل بذلك ... ٣٠١

الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر ٣٠١

الباب السادس عشر في الشفعة في المرض ٣٠٣

الباب السابع عشر في المتفرقات ... ٣٠٥

كتاب القسمة ٣١٥

الباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها

وركنها وشرطها وحكمها ٣١٥

الباب الثاني في بيان كيفية القسمة ٣١٦

الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز ٣٢٠

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من

غير ذكر وما لا يدخل فيها ... ٣٣٢

الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره
 مزارعة ٣٨٢

الباب السادس في المزارعة التي تشترط
 فيها المعاملة ٣٨٥

الباب السابع في الخلاف في المزارعة ٣٨٦

الباب الثامن في الزيادة والخط من رب العرض
 والنخيل والمزارع والعامل ٣٨٧

الباب التاسع فيما اذا مات رب العرض
 او انتقضت المدة والزرع بقل او الخارج
 بسرو وما يتصل به من موت المزارع
 او العامل او موته في بعض المدة ٣٨٨

الباب العاشر في زراعة احد الشريكين الارض
 المشتركة وزراعة الغاصب ٣٩١

الباب الحادي عشر في بيع العرض المدفوعة
 مزارعة ٣٩٥

الباب الثاني عشر في العذر في المزارعة
 والمعاملة ٣٩٧

الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع
 او العامل ولم يدر ماذا صنع بالزرع
 او بالشجر ٣٩٨

الباب الرابع عشر في مزارعة المريض
 ومعاملته ٣٩٩

وما يتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة
 والمعاملة ٤٠١

الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة
 والمعاملة ٤٠٢

الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع
 المزارعة والمعاملة ٤٠٣

الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح
 عن دم العمد في المزارعة والمعاملة ٤٠٣

الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة
 والمعاملة ٤٠٦

الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من
 الضمان على المزارع ٤٠٧

الباب العشرون في الكفالة في المزارعة
 والمعاملة ٤٠٩

الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي
 والعبد ٤٠٩

الباب الثاني والعشرون في الاختلاف
 الواقع بين رب الارض والمزارع ٤١١

الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي
 بغير عقد ٤١٥

الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ٤١٦

كتاب المعاملة ٤٢١

الباب الاول في تفسيرها وشرائطها
 واحكامها ٤٢١

الباب الثاني في المتفرقات ٤٢٣

كتاب الكراهية ٤٦٧

الباب الاول في العمل بخبر الواحد ٤٦٨
 الفصل الاول في الاخبار عن امر ديني
 نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار
 عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك
 في تعرض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته
 وفي حرمة العين واباحته ٤٦٨
 الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد
 في المعاملة ٤٧٠
 الباب الثاني في العمل بغالب الرأي ٤٧٥
 الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل
 اياه وما يتصل به ٤٧٦
 الباب الرابع في الصلوة والتسبيح وقراءة القرآن
 والذكر والدعاء ورفع الصوت عند
 قراءة القرآن ٤٧٧
 الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة
 والمصحف وما كتب فيه من القرآن نحو
 الدراهم والقرطاس او كتب فيه
 اسم الله تعالى ٤٨٢
 الباب السادس في المسابقة ٤٩١
 الباب السابع في السلام وتشميت العاطس ٤٩٢
 الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه
 وما يحل مسه وما لا يحل ٤٩٥

كتاب الذبائح ٤٣٥

الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه
 وانواعه ٤٣٥
 الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان
 وما لا يؤكل ٤٤٠
 الباب الثالث في المتفرقات ٤٤٢

كتاب الاضحية ٤٤٣

الباب الاول في تفسيرها وركناتها وصفتها
 وشرائطها وحكمها وفي بيان من تجب
 عليه ومن لا تجب ٤٤٣
 الباب الثاني في وجوب الاضحية بالنذر
 وما هو في معناه ٤٤٧
 الباب الثالث في وقت الاضحية ... ٤٤٩
 الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان ٤٥١
 الباب الخامس في بيان محل اقامة
 الواجب ٤٥٢
 الباب السادس في بيان ما يستحب
 في الاضحية والانتفاع بها ٤٥٦
 الباب السابع في التضحية عن الغير ٤٥٨
 الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة
 في الضحايا ٤٦١
 الباب التاسع في المتفرقات ٤٦٢

الباب الثاني والعشرون في تسمية الاولاد

وكناهم والعقيقة ٥٤٣

الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد

والنميمة والمدح ٥٤٤

الباب الرابع والعشرون في دخول

الحمام ٥٤٥

الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء

على سوم الغير ٥٤٥

الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج

الى السفر ويمنعه ابواه او احدهما

او غيرهما من الاقارب او منعه الدائن

او العبد يخرج ويمنعه المولى او المرأة

تخرج ويمنعها الزوج ٥٤٧

الباب السابع والعشرون في القرض

والدين ٥٤٩

الباب الثامن والعشرون في ملاقة المالك

والتواضع لهم وتقيل ايديهم او يد

غيرهم وتقيل الرجل وجهه غيره

وما يتصل بذلك ٥٥١

الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء

المشتركة ٥٥٣

الباب الثلاثون في المتفرقات ٥٥٧

الباب التاسع في لبس مايكرة وما لا يكرة ٥٥١

الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة ٥٥٦

الباب الحادي عشر في الكراة في الاكل

وما يتصل بها ٥٥٩

الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات ٥١٦

الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم

والسكر وما رمى به صاحبه ٥٢١

الباب الرابع عشر في اهل الذمة والاحكام

التي تعود اليهم ٥٢٣

الباب الخامس عشر في الكسب ٥٢٦

الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة

القرآن في المقابر ونقل الميت من

موضع الى موضع وما يتصل به ٥٢٧

الباب السابع عشر في الغناء واللهو وسائر

المعاصي والامر بالمعروف ٥٢٩

الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات ٥٣٣

الباب التاسع عشر في الختان والخصاء وقلم

الاظفار وثص الشارب وحلق الرأس

وحلق المرأة شعرها وصلها شعر غيرها ٥٣٦

الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم

للخدمة ٥٣٩

الباب الحادي والعشرون فيما يسع من

جراحات بني آدم والحيوانات وقتل

السيوانات وما لا يسع من ذلك ٥٤١

४५९

الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه

وشرطه و حکمه ۵۶۹

الباب الثاني في التحري في الزكاة ٥٧٠

الباب الثالث في التحرر في الشباب

والمساكين والارامل والموتى ... ٥٧١

الباب الرابع في المتفرقات ٧٣ هـ

كتاب احياء الموات

الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك

الامام من التصرف في الموات وفي بيان

ما يثبت الملك في الموات وما يثبت به

الحق فيه دون الملك وبيان حكمه ٨٧٤

الباب الثانی فی کری الانہار و اصلاحها ۵۷۸

g A -

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه

و حکمت ۸۸

الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل

بذلک ۸۷۴

الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع

عنه وما لا يذنب وما لا يوجب الضمان

وما لا يوجب ٥٨٧

الباب الرابع في الدعوى في الشرب

وما يتصل به وفي سماع البينة ٥٩٥

الباب الخامس في المتفرقات ٥٩٩

كتاب الاشربة ٤٠٤

الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان النبي

يَتَّخِذُ مِنْهَا الْإِشْرَبَةَ وَأَسْمَاءُهَا

وما هيأتها واحكامها ٦٠٤

الباب الثاني في المتفرقات ٦٠٨

وممـــــــــــــا يــــتصل بهذا التصل تصرفات

السدران ٧١٠

413

الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه ٦١٣

الباب الثانى فى بيان ما يملك به الصيد

وما لایملک به ۶۱۳

الباب الثالث في شرائط الاصطيان ... ٦١٧

الباب الرابع في بيان شرائط الصيد ٦١٩

الباب الخامس فيما لا يقبل الذكوة من

الحيوان وفيما يقبل ٦٢٨

الباب السادس في صيد السمك ٠٠٠ ٦٢٦

الباب السابع في المتفرقات ٦٢٧

كتاب الرهن

٦٣٠

الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه

وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز

الارتهان به وما لا يجوز وما يجوز رهنه

وما لا يجوز ورهن الوصي والاب ٦٣٠

الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه

وشرائطه وحكمه ٦٣٠

الفصل الثاني فيما يقع به الرهن

وما لا يقع ٦٣٢

الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به

وما لا يجوز ٦٣٣

الفصل الرابع فيما يجوز رهنه

وما لا يجوز ٦٣٤

الفصل الخامس في رهن الاب

والوصي ٦٣٧

الباب الثاني في الرهن بشرط ان يوضع على

يدني عدل ٦٤٠

واما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن

لا يصلح ٦٤٧

الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان

او بغير ضمان ٦٤٨

الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها ٦٥٧

الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق

في الرهن ٦٥٩

الباب السادس في الزيادة في الرهن

من الراهن ٦٥٩

الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض

المال ٦٦٢

الباب الثامن في تصرف الراهن او المرتهن

في المرهون ٦٦٦

الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن

في الرهن وفي الشهادة فيه ٦٧٣

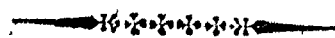
الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب

بالذهب ٦٧٦

الباب الحادي عشر في المتفرقات ٦٧٩

الباب الثاني عشر في الدعاوي في الرهن

والخصومات فيه وما يتصل بذلك ٦٩٢



رب يسر ولا تعسر ~~له~~ ————— اللهم الرحمن الرحيم وتمم بالخير

كتاب المكاتب

وفيه تسعة ابواب الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فهو تحرير المملوك يد في السال ورقبة في المال كذا في التبيين * واما ركنها فهو الايجاب من المولى والقبول من المكاتب اما الايجاب فهو اللفظ الدال على المكاتبه نحو قول المولى لعبده كاتبتك على كذا سواء ذكر فيه حرف التعليق او لا بان يقول على انك ان اديت الي فانت حرة وكذا لو قال لعبده انت حرة على الف تؤديها الي نجوما في كل شهر كذا فقبل او قال اذا اديت الي الف درهم كل شهر منها كذا فانت حرة قبل او قال جعلت عليك الف درهم تؤديها الي نجوما كل نجم كذا اذا اديت فانت حرة وان عجزت فانت رفيق فقبل ونحو ذلك من الالفاظ لان العبرة في العقود للمعاني لا لالفاظ واما القبول فهو ان يقول قبلت او رضيت او ما شبه ذلك فاذا وجد الايجاب والقبول فقد تم الركن ثم الحاجة الى الركن فيمن يثبت حكم العقد فيه مقصودا لا تبعا كالولد المولود في الكتابة والولد المشتري والوالدين كذا في البدائع * ولو قال اذا اديت الي الف اكل شهر مائة فانت حرة في رواية ابي حفص ليست بمكاتبه اعتبارا بالاداء بدفعة واحدة وهو الاصح هكذا في التبيين * واما اشراطها فانواع بعضها يرجع الى المولى وبعضها يرجع الى المكاتب وبعضها يرجع الى بدل الكتابة وبعضها يرجع الى نفس الركن ثم بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة

اما الذي يرجع الى المولى فمنها العقل وانه شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه من الصبي الذي لا يعقل والمجنون ومنها البلوغ وهو شرط النفاذ حتى لا تنفذ الكتابة من الصبي العاقل وان كان حرا ما ذنابي التجارة من قبل الوالي او الوصي ومنها الملك والولاية وهذا شرط النفاذ فلا تنفذ المكاتبه من الفضولي لانعدام الملك والولاية وتنفذ من الوكيل لانه نائب الموكل وكذا من الاب والوصي استحسانا ومنها الرضا وهو من شرائط الصحة فلا تصح المكاتبه مع الاكراه والهزل والخطاء واما الحرية فليست من شرائط جواز المكاتبه فتصح مكاتبه المكاتب وكذا اسلامه فتجوز مكاتبه الذمي عبده الكافر وكذا اذا ابتاع عبدا مسلما فكاتبه فهو جائز واما مكاتبه المرتد فموقوفه عند ابي حنيفة رح فان قتل او مات على الردة او لحق بدار الحرب بطلت وان اسلم نفذت وعندهما هي نافذة واما الذي يرجع الى المكاتب فمنها ان يكون عاقلا وهو من شرائط الانعقاد واما الذي يرجع الى بدل الكتابة فمنها ان يكون مالا وهو شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه على الميتة والدم حتى لا يعتق وان ادى الا اذا كان قال على انك اذا اديت اليّ فانت حر فادى فانه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بقيمته ومنها ان يكون متقوما وانه من شرائط الصحة فلا تصح مكاتبه المسلم عبده المسلم والذمي على الخمر والخنزير ولا مكاتبه الذمي عبده المسلم على الخمر والخنزير فان ادى يعتق وعليه قيمة نفسه واما الذمي فتجوز مكاتبه عبده الكافر على خمر او خنزير فان كاتب ذمي عبدا له كافرا فاسلم احدهما فالمكاتبه ماضية وعلى العبد قيمة الخمر ومنها ان يكون معلوم النوع والقدر سواء كان معلوم الصفة او لا وهو من شرائط الانعقاد فان كان مجهول القدر او مجهول النوع لم تنعقد وان كان معلوم النوع والقدر مجهول الصفة جازت المكاتبه والا صل ان الجهالة متى فحشت منعت جواز الكتابة والا فلا ومنها ان لا يكون البديل ملك المولى وهو شرط الانعقاد حتى لو كاتبه على عين من اعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد العبد من الكسب وقت المكاتبه واما كون البديل دينا فهو شرط جواز الكتابة واما الذي يرجع الى نفس الركن فمن شرائط الصحة خلوه عن شرط فاسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد الداخل في صلب العقد من البديل فان لم يخالف مقتضى العقد جاز الشرط والعقد وان خالف مقتضى العقد لكنه لم يدخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحا هكذا في البدائع * واما حكمها من جانب العبد فهو فكاك الحجر وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان على المولى بالجناية عليه او على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء

ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل للحال وثبوت حقيقة الملك عند الاداء هكذا في التبيين *
الكتابة ان كانت حالة فـللمولى ان يطالب المكاتب بالبدل كما فرغ من العقد وان كانت مؤجلة
منجدة فـاندا يطالب بحصة كل نجم عند محل ذلك كذا في المحيط * المولى لا يملك اكساب العبد
ولا استئذامه ولا يجب على المولى صدقة فطرة كذا في خزانة المفتين * واذا وطئ المولى المكاتبه
لزمه العقر كذا في الهداية * وفي الكفاية لشمس الائمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عمدا
لا توجب القود واو قتل المكاتب مولاة يجب القود كذا في العيني شرح الهداية * واحكام المكاتبه
في النكاح والعدة كاحكام القنة كذا في فتاوى قاضيخان * وهي مستحبة لمن علم فيه خيرا اي علم
امانته ورشده في التجارة وقدرته على الاكتساب وكان البدل حالا او مؤجلا منجما او غير منجما عندنا
كذا في فتاوى قاضيخان * وقال بعضهم المراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق وان كان
يضرهم فلا فضل ان لا يكتبه فلو فعل جاز كذا في التبيين * ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير
اذا كان يعقل البيع والشراء كذا في الكافي * وكل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة كذا
في فتاوى قاضيخان * ولا يعتق الا باداء جميع البدل فاذا اداء عتق وان لم يقل له المولى انت اديته
فانت حر كذا في خزانة المفتين * ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا
في العيني شرح الهداية * واذا اخذ بالمكاتبه رهنا فيه وفاء بها فهلك الرهن عتق العبد كذا في المبسوط *
الكتابة على وجهين احدهما ان يكتبه على نفسه دون ماله والثاني ان يكتبه على نفسه وماله
وكلاهما جائزان اما الاول ان يقول كاتبك على الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لمولاة
وما يكتسبه بعد ذلك فهو له فاذا ادى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبك على نفسك
ومالك على الف درهم فكل ما في يده وما يكتسبه في المستقبل فهو له دون مولاة سواء كان ماله اكثر من بدل
الكتابة او اقل وليس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذي حصل له من كسب
التجارة او وهب له او تصدق عليه فان اختلفا في كسبه فالقول للمكاتب واما ارش الجنيات
والعقر فانهما للمولى كذا في المضمرات * ويجوز شرط الخيار في الكتابة كذا في خزانة المفتين *
وما يتصل بذلك مسائل ان كاتبه على الف درهم فاذا هائم استحققت من يد المولى فالمكاتب حر
ويرجع عليه السيد بالف مكانها كذا في المبسوط * ولو كاتب الرجل عبدا له مجنون او صغيرا لا تعتقد
مكاتبته فاذا كاتبه فادى البدل عنه رجل فقباه المولى لا يعتق وله ان يسترد ما ادى لانه اداة بدلا عن

العتق ولم يسلم العتق ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى المولى لم يجز ايضا وهل يتوقف على اجازة العبد بعد البلوغ ذكر القدوري انه لا يتوقف هو الصحيح لان تصرف الفضولي انما يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز وقت التصرف والصغير ليس من اهل الاجازة بخلاف ما اذا كان العبد كبيرا غائبا فجاء رجل وقبل الكتابة عنه ورضى عنه المولى ان الاجازة يتوقف فلو ادعى القابل عن الصغير الى المولى ذكر في الاصل انه يعتق استحسانا وليس للقابل استردادها من المولى هذا اذا ادعى الكل فان ادعى البعض فله ان يسترد قياسا واستحسانا الا اذا بلغ العبد فاجاز قبل ان يسترد القابل فليس له ان يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع * الباب الثاني في الكتابة الفاسدة في الكتابة الفاسدة للمولى ان يرد المكاتب الى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ الا برضاه وللعبد ان يفسخ في الفاسدة والجائزة جميعا بغير رضا المولى هكذا في شرح الطحاوي * وفي الولوالجية وما كان يعتق بادائه الى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعد موت المولى كذا في التاتارخانية * وان كاتبه على عين لغيره من مكمل او موزن او عرض فيه روايتان والاظهر الفساد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كاتبه على الف وخذ منه سنة او وصيف جاز ولو كاتبه على الف وخذ منه ابدافا لكتابة فاسدة ويعتق باداء قيمته دون خد منه فان ادعى الف واعتق ان كان قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان كان قيمته اكثر رجع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسي * القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عن المسمى وان كانت زائدة ردت عليه كذا في شرح الوقاية * ولو كاتبه على حنطة او شعير وسمى مقدارا معلوما ان وصف ذلك بصفة بان يصفه بشرط الجيد او الردي او الوسط انعقد على ذلك الوصف وان لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط كذا في المحيط * وان كاتبه على عين في يد المكاتب وهو من كسبه بان كان مأذونا له في التجارة ففيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات لانها لا تتعين في المعاوضات كذا في التبيين * ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى العبد مثله وان كان مينا وهو عرض او حيوان يرجع على العبد بقيمته للمولى في قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص كذا في التاتارخانية ناقلا عن التجريد * رجل كاتب عبده

عبد على جارية ندفعها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال يأخذها المستحق وعلى المولى عقرها وتيممة وادها ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا في المبسوط * اذا كاتب عبده على ثوب او دابة او حيوان او دار لم يعتد حتى لا يعتق وان ادى لان الثوب والدار والسيوان مجهول النوع وان كاتبه على ثوب هروي او عبدا او جارية او فرس جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجبر المولى على القبول كذا في البدائع * والوسط عند ابي حنيفة رح الذي قيمته اربعون درهما وقال ابو يوسف ومحمد رح هو علمه ، قدر غلاء السعر والرخص ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا في الذخيرة * والصحيح قولهما هكذا في الكافي في باب المهر * اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكاتب فاسدة فان اداها عتق عليه ولا شيء عليه غير هاتم القيمة تثبت بنصادهما على ان ما ادى قيمته فان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم احدهما بالف والآخر بالف وعشرة لا يعتق مالم يود الا قصي كذا في السراج الوهاج * لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البديل لا تعتقد الكتابة اصلا عند علماء الثلثة كذا في المحيط * كاتب على وصيف ابيض فصالح من ذلك على وصيفين ابيضين او حبشيين يدايد فهو جائز كذا في المبسوط * لو كاتبه على لؤلؤة او ياقوتة لم تعتد ولو كاتبه على حكمة او على حكم نفسه لم تعتد لان الجهالة ههنا افحش من جهالة النوع والقدر كذا في البدائع * وان كاتبه على وصيف فاعطاه وصيفا وعتق به ثم اصاب السيد به عيبا فاحشا رده على المكاتب ويرجع بمثله كذا في المبسوط * وان كاتب جارية على الف درهم على ان كل ولد تلده فهو للسيد او على ان تقدمه بعد العتق فالكاتب فاسدة كذا في خزائن المفتين * وان كاتب على دار قد سماها ووصفها او على ارض لم تجز لان الدار والارض لا تثبت دينيا في الذمة في شيء من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف واذا عينها فقد كاتب على مالا يملك دينيا في الذمة كذا في المبسوط * اذا كاتب جارية على الف درهم على ان يطأها مادامت مكاتبه او على ان يطأها مرة فالكاتب فاسدة ولو انها ادت الالف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا ادت فعتقت ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها الف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لها على المولى وان كانت قيمة التجارية اكثر من الف رجع المولى عليها بما زاد على الالف وان كانت قيمة المكاتبه اقل من الالف وادت الالف وعتقت هل ترجع على المولى بما اخذ من الزيادة على قيمتها قال اصحابنا

الثلاثة ليس لها ان ترجع كذا في البدائع * فان وطئها السيد ثم ادت الكتابة فغلبه عقرها رجل كاتب امة حاملا فما في بطنها داخل في كتابتها ذكر او لم يذكر فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتب الامة الحامل * لو كاتب عبدة على دراهم فهي فاسدة الا انه لو ادى ثلاثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية * وان كاتبها على الف درهم تؤدى بها اليه نجوما واشترط انها ان عجزت عن نجم فعابها مائة درهم سوى النجم فالكتابة فاسدة كذا في المبسوط * ولو كاتبه على الف منجمة فان عجز عن النجم فمكاتبته الف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح ان الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند ابي حنيفة رح وعندهما جائز ان كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل لو كاتب عبديه كتابة واحدة على الف على ان يأخذ ايتهما شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لاحدهما عتقا جميعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف دينا عليهما كما كانت وهما حران وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في المصمرات * وان كاتبها على الف درهم الى العطاء او الدياس او الى الحصاد او نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر العطاء فانه يحل المال اذا جاء الوقت الذي يخرج العطاء فيه ولها ان تعجل المال وتعتق ^(٣) كذا في المبسوط * ولو كاتبه على الف درهم وهي قيمته على انه ان ادى وعتق فعليه الف اخرى جاز وكان الامر على ما قال اذا ادى الالف عتق وعليه الف اخرى بعد العتق كذا في البدائع * وان قال كاتبك على هذه الالف من الدراهم وهي لغيرها جازت المكاتبه واذا ادت غيرها عتقت وكذا ان قالت كاتبني على الف درهم على ان اعطيها من مال فلان فاعتد جائز وهذا الشرط اغووا اذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه او لها جاز ذلك فان وادت ولد اثم اسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها وان مات المولى قبل اسقاط الخيار والخيار له او ماتت الامة والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كما في البيع ويسعى الولد فيما عليها وان اعتق المولى نصفها قبل ان يستط خياره فهذا منه فسخ الكتابة كما لو اعتق جميعها وان انفسخت الكتابة فعليها السعاية في نصف قيمتها في قول ابي حنيفة رح وكذلك لو اعتق السيد وادها كان هذا فسخا للكتابة وان كان الخيار لها فالولد يعتق باعتاق المولى ولا يسقط عنها به شيء من البدل كذا في المبسوط * ولو كاتب امته على انه بالخيار ثلاثة ايام فولدت الامة ولدا فباع المولى الولد او وهبه وسلمه او اعتقه جاز تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزائن المفتين * حربي كاتب عبدة في دار الحرب ثم اسلم جميعا وصار ذوي ذمة اجزى ذلك فان خرجا مستأمنين

والعبد في يذيه على حاله فخاصمه في المكاتبه ابطالها كما ابطال العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا بايمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما عتق وبطلت عنه الكتابة مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده او اعنته او دبره كان جائزا استحسانا وكذلك لو كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الاسلام فان كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الحرب وكاتبه فادى وعتق ثم اسلم اجزته على المسلم استحسانا كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمرتد * واذا كاتب الرجل عبده وهو خياط او صباغ على عبد مثله يعمل عمله فالقياس ان لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المبسوط * وان كاتب امته مكاتبه فاسدة فولدت ولدانهم ادت المكاتبه عتق ولدها معها وان ماتت قبل ان تؤدى فليس على ولدها ان يسعى في شيء فان استسعاها في مكاتبه الام فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق هو وامه مستندا الى حال حيوته كذا في المبسوط * واذا كاتب عبده على الف درهم على ان يؤديها المكاتب الى غريم له كانت الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على الف درهم على ان يضمنها لرجل عن سيدة فالكتابة جائزة قال والضمان جائز ايضا وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل كاتب امته وعليها دين فولدت ولدا وادت المكاتبه ثم خسر الغرماء فلهم ان يأخذوا الكتابة من السيد ويضمنونه قيمة التجارية ويرجعون بفضل الدين ان شاؤا على التجارية وان شاؤا على الرد ولكن لا يأخذون منه الا مقدار قيمته وان شاؤا رجعوا على التجارية ببيع ديونهم وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمة الولد وان ماتت الام بعد اداء الكتابة فملى الولد الا نل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط * ولو كاتبه بشرط ان لا يخرج عن المصر فالشرط باطل والكتابة جائزة كذا في مبسوط السرخسي * رجل وكل آخر لعتق عبده فكاتبه لا تصح كذا في جواهر الفتاوى * رجل كاتب عبيدين تاجرين عليه ادين مكاتبه واحدة فغاب احدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم ان يردوا الحاضر في الرق ولكنهم يستسعونه فيما عليه من الدين وما دى من المكاتبه فالغرماء احق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمتها كذا في المبسوط * مرتد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فان كان دفع المكاتب الى القاضي فردة في الرق فالمكاتبه باطلة والا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كتابة المرتد * ولو كاتبها على ميتة فولدت ولدانهم اعتق السيد الام لم يعتق ولدها معها بخلاف ما اذا كاتبها على الف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولدانهم اعتق السيد الام عتق ولدها معها كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة *

الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب يمنع من التبرعات الا ما جرت به العادة
 كذا في خزائن المفتين * ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي * وله ان يبيع بقليل الثمن
 وكثيرة وبأي جنس كان وبالتقد والنسيئة في قول ابي حنيفة رح وعندها لا يملك البيع الا بما يتغابن
 الناس في مثله وبالدرهم والدنانير والتقد لا بالنسيئة وله ان يبيع ويشترى من مولاه الا انه لا يجوز له
 ان يبيع ما اشتراه من مولاه مرا بحة الا ان يبين وكذلك المولى فيما اشتراه منه ولا يجوز له ان يبيع
 من مولاه درهما بدرهمين لانه بعقد الكتابة صار احق بمكاسبه فصار كالاجنبي وكذا لا يجوز للمولى
 لما بينا وله ان يحط شيئا بعد البيع بعيب ادعى عليه او يزيد في ثمن قد اشتراه وليس له ان يحط بعد البيع
 بغير عيب ولو فعل لم تجزوله ان يرد ما اشترى بعيب سواء اشتراه من اجنبي او من مولاه كذا
 في البدائع * ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية * واذا سبي المكاتب فاستدان ديناً
 فهو بمنزلة ما استدان في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في رده ايضا علم
 ذلك باقراره ثم قتل على رده فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدان في حال الاسلام
 من اكسابه ثم ما بقي للذي ادانه في حال رده في قول ابي حنيفة ومحمد رح وما بقي بعد قضاء
 ديونه واداء مكاتبته بكون لورثته المسلمين واذا سعى وادام المكاتب المولود في مكاتبته وقضى
 مكاتبته وعق ثم حضر غرماء ابيه لم يكن لهم ان يأخذوا من المولى ما اخذ ولكنهم يتبعون الولد
 بدنيهم كذا في المبسوط * ولا يجوز للمولى ان يتزوج امته المكاتب وان اشترى المكاتب
 زوجة سيده بقي نكاحها كذا في الكافي في باب الدعوة * وان رهن او ارتهن او آجر واستاجر
 فهو جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز للمكاتب ان يزوجه ابنته ولا ابنته وزوجه امته ومكاتبته كذا
 في البدائع * ولا يزوجه عبده ولا يوكّل به فلو عتق واجاز لا يجوز لان الاجازة لاقت عقد باطلا
 ولو قال بعد العتق اجزت تلك الوكالة يكون توكيلا ابتداء كذا في الكافي * واوزوجه المكاتب امته
 من عبده ففي ظاهر الرواية انه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * المكاتبه اذا زوجت باذن
 المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضيخان * فان تزوجت بغير اذن مولاهما
 فلا يفرق بينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها كذا في المبسوط * قال محمد رح مكاتب كاتبة عبدا
 من اكسابه فهو جائز وهذا استحسان اخذ به علماء نازح ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو ادى
 المكاتب

المكاتب الثاني مكاتبته متق واذا عتق الثاني باداء مكاتبته ينظر ان كان الاول مكاتبه حال متق الثاني فان الولاء يثبت لمولى المكاتب الاعلى وان كان حراً فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا لمولاه واذا ثبت الولاء للمولى اذا ادعى المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان عجز الاول ورد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله واذا بقي الثاني مكاتباً يصير مملوكاً للمولى على الحقيقة حتى لو ادعتته نفذ عتقه على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز واكن مات قبل الاداء ولم يؤد الثاني مكاتبته ايضا بعد فهذا على وجهين ان مات الاول وترك اموالاً كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء ببدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنسخ كتابته فيؤدي مكاتبته ويحكم بحرية في آخر جزء من اجزاء حياته وما بقي يكون لورثته الاحرار ان كان له ورثته الاحرار وان لم يكن له ورثته يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتباً على حاله حتى يؤدي مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا ادعى وعتق كان ولاؤه للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول ولم يترك ما لا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وانه لا يخلو اما ان كان مكاتبته الثاني اقل من مكاتبته الاول ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبته الاول ويكون عبداً ويبقى الثاني مكاتباً للمولى يؤدي اليه مكاتبته ويعتق وان كان مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الاول او اكثر منه وهذا الوجه لا يخلو اما ان حلت المكاتب الثانية وقت موت الاول لا تنسخ كتابته الاول فيؤدي الثاني الى المولى قدر مكاتبته الاول ويحكم بحرية الثاني للحال وبحرية الاول في آخر جزء من اجزاء حياته وما بقي من مكاتبته الثاني يكون لورثته المكاتب الاول ان كان له ورثته احرار ويكون ولأه الثاني لورثته المكاتب الاول لا لمولى المكاتب الاول وان لم تحل المكاتب الثانية بعد موت المكاتب الاول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضي حتى حلت فالبواب فيه كالبواب فيما اذا مات الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وان طلب من القاضي الفسخ فالناضي يفسخ كتابة الاول كذا في المحيط * وان ادعى جميعاً ما ثبت ولاؤه للمولى كذا في البدائع * وفي نوادر بن سباعة عن محمد ربح في مكاتب كاتب عبداً له ثم مات الاعلى وقد ترك وفاءً لانه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى ادعى الاسفل الى بن الاعلى فانه يعتق ولاؤه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يتحول ولأه الاسفل الى الاعلى وانما ينظر في الولاء والميراث الى يوم ادعى الكتابة كذا في المحيط * مكاتب

كاتب عبدان مات الاول عن ابن حر ولم يترك الا ما عاى الآ خر ثم مات الآ خر عن ابن ولده
في المكاتبه فعليد ان يسعى فيما على ابيه فيؤدي ذلك الى المولى من مكاتبه الاول وما فضل
عنها فهو ميراث لابن الاول عن ابيه وولاء الابن الآ خر لابن الاول مكاتب اشترى امرأته
ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت بعد الكتابة فهو معها في المكاتبه لانه جزء منها
فان مات المكاتب عن وفاء عتقت هي واولادها واخذ اولادها ما بقي من ميراثه بعد اداء
كتابته فان لم يترك وفاء فالمرأة وولدها باختيار ان شاء اسعوا فيما بقي على الاول ليعتقوا بعثق
الاول وان شاء اسعوا فيما بقي على الام ويسعون في اقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته
ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك وفاء فالابن باختيار ان شاء سعى فيما
بقي على امه ليعتق بادائه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة ابيه كذا في المبسوط * وليس للمكاتب
ان يكتب ولده ولا والديه والاصل ان كل من لا يجوز له ان يبيعه لا يجوز له ان يكتبه الا ام ولده
كذا في البدائع * مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلمت منه فان شاء مضت على الكتابة وان
اختارت ذلك اخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة ام ولده لا يبيعه كما لو استولد
المكاتب جاريته فان عجزت فاعتقها المولى لم يجز كما لو اعتق جارية من كسب مكاتبه بخلاف
ما لو اعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته فيعتق بعثته فيكون مملوكا للمولى ولكنها ام ولده
بطأها ويستخذمها فلم تصر مملوكة للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعه ايضا مكاتب
كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العقر لها والواد مع امه بمنزلتها فان عجزت اخذ المولى
الولد بالقيمة استحسانا والجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المغرور وان كان المكاتب هو الذي
وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت خیرت فان شاءت
نصت مكاتبتهما وسعت هي وولدها في مكاتبه الاول وان شاءت مضت على مكاتبتهما ولو كان ترك
مالا فيه وفاء بالمكاتبه ادبت مكاتبته وحكم بحرية وخيرية واده وتبطل المكاتبه عنها وان عجزت هي
والمولى هو المادعي للولد والمكاتب الاول ميت فالواد حر وعلى المولى قيمته وان كان بالقيمة
وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى
وان لم يكن صارت للمولى بالارث وكانت ام ولده كذا في المبسوط * واذا اذن لعبده في التجارة
جاز فان استدبان العبد ينالزمه فان جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين يباع بالدين الا ان يؤدي

المولى قيمة العبد فان ادى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد بدينه ان كان ما ادى مثل قيمته فانه لا شك انه يجوز عندهم جميعا وان كان ما ادى عن العبد اكثر من قيمته ان كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز بخلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس في مثلها اشارة الى الاصل الى انه يجوز فمن مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رح فاما على قولهما لا يجوز كذا في الذخيرة * ولا يملك التصديق الا بشيء يسير حتى لا يجوز ان يعطي فقير ادهما ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدي الا شيئا قليلا من المأكول وله ان يدعوا الى الطعام ويملك الاجارة والاعارة والايداع كذا في البدائع * ولا يقرض حتى لو اقرض لا يطيب للمستقرض اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه يجوز كذا في العيني شرح الهداية * ولا يجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس باذن المولى ولا بغير اذنه ويجوز ان يتوكل بالشراء وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من ضرورات التجارة فان ادى فعق لزمته الكفالة كذا في البدائع * ولو كان المكاتب صغيرا حين كفله لم يؤخذ بها وان عتق كذا في العيني شرح الهداية * ويجوز كفالته عن سيده وهل يجوز له الحوالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانسان وعلى صاحب الدين لا خرفا حاله على المكاتب فهو جائز وان كان لانسان على آخر دين فاحاله على المكاتب وقبل الحوالة ليس عليه دين للذي احاله عليه لا يجوز لانه تبرع كذا في البدائع * واذا باع يباع اقال جازوله ان يدفع المال مضاربة ويأخذ من المولى مضاربة وله ان يؤجر نفسه ويضع ويستبضع وان كان اعانة للغير كذا في الذخيرة * للمكاتب ان يكاتب استحسانا فان اعنته بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله وكذا لك ان وهب له نصف المكاتب او كلها كذا في المبسوط * وان اعنت المكاتب عبده على مال او باع نفسه العبد منه بمال لم يجز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وليس للمكاتب ان يشارك البحر شركة مفاوضة ويجوز له ان يشارك البحر شركة عنان فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة بينهما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب ولو عتق المكاتب بعد شركة العنان بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفاوضة بغير اذن سيده او باذنه ثم عتق لم تصح تلك الشركة وان اشترى المكاتب دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فعجز ورد في الرق انقطع خياره وان كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب المشتري فبيعت دار الى جنبها فله ان يأخذ تلك

الدار بالشفعة واخذة بالشفعة يكون اسقاطا منه لخياره وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لو احدث منهما كذا في المبسوط * الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه او زوجته او غيرهما لو اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته فيعتق بعثته ويرق برقه ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من يملك من قرابة الولاد كالاجداد والجدات وولد الاولاد في رواية الاصل ولا يرد هم بعيب ان كان قد اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز فجنه ذله حق الرد فان باعه المولى او مات فولاية الرد الى المولى كذا في المضمرات * وان لم يترك وفاء وترك ولد امولودا في الكتابة سعى في كتابة ابيه على نجومه فان ادعى حكمنا بعتق ابيه قبل موته وعتق لولد وان ترك وادامشترى في الكتابة قيل له اما ان تؤدى الكتابة حاله او ترد رقيقا وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية * والوالدان يردان الكتابة في الرق كمامات ولا يؤديان بدل الكتابة حالا ولا مؤجلا كذا في التبيين * واذا وادت مكاتبه وادافاشرت وادأخرثم ماتت يسعى المولود في كتابتها على النجوم وما كسب الولد المشتري اخذ اخوة نادى منه كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان والمولود ان يؤجر المشتري بامر القاضي كذا في التاتارخانية ناقلا عن الواو الحجي * ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان كانت قريبه له عتقت كذا في خزائن المفتين * ولو ملك المكاتب ابامولاه او ابنه لم يعتق لان المولى لو اعتق رقيق المكاتب لا ينفذ عتقه فعرفنا انه لا يملكهم فلا يعتقون عليه ولا يمتنع بيعهم ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتق المولى ولدها امولودا في الكتابة او المشتري فانه ينفذ عتقه استحسانا لانه بعض منها ورقبتها مملوك للمولى من كل وجه حتى ينفذ عتقه في الام فكذا في ولدها بخلاف عبد آخر من كسبها كذا في الذخيرة * واذا اشترى اخاه او اخته او ارحم محرم منه سوى الوالدين والاولاد بن نحو العم والعمة واشباههما ففي الاستحسان لا يشك تبون عايه حتى كان له بيعهم وهو قول ابي حنيفة رح واجمعوا على انه اذا اشترى ابن عمه لا يشك تب عليه كذا في الذخيرة * واذا ادعى مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التاتارخانية نقلا عن الينايع * واذا اشترى المكاتب امرأة ولم يكن له ولد منها كان له بيعها اما اذا وادت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا على انه يمنع من بيعها واما اذا ملكها وحدها اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح لا يمنع من بيعها كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في المضمرات * واذا

وإذا اشترى زوجته ان كان معها ولد هامنه دخل الولد في كتابته ودخلت الام في كتابة الولد فان مات المكاتب فلا سعاية عليه ما ولكن اذا ادّيا ما على المكاتب عند الموت عتقا كذا في التاتارخانية * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم مات المكاتب من غير وفاء فالولد يسعى في مهر امها لانه دين على الاب والولد المولود في الكتابة يسعى في ديون الاب هكذا في المحيط * مكاتب قد اشترى زوجته حل وطئها فان ولدت دخل الولد في كتابة الاب تبعا ودخلت الام في كتابة الولد تبعا فان مات الاب لامن وفاء تعدد عدة الوفاة شهرين وخمسة ايام وقام الولد مقام الاب وسعيه على نجومه وعتقوا بالاداء وتعد بثلاث حيض وان بقيت الاولى تدخلت وتحد في الاولى خاصة وان مات عن وفاء ادعى بدل الكتابة وحكم بعتقهم في آخر جزء من اجزاء حياته وظهر فساد نكاحها وتجب عليها عدتان عدة النكاح حيضتان بسبب الفرة في آخر حياته وهي امة وعدة الاستيلاء بموت المولى ثلث حيض وتدخلت لولم تلد بقيت زوجته ولا تعتق تحته امة طلقها اثنتين فملكها لا تحل حتى تنكح زوجا غيره لان طلاق الامة ثنتان كذا في الكافي * فان مات الولد المولود في ملكه في حيوة المكاتب ثم مات المكاتب فان ادّت بدل الكتابة حين موته عتقت والارادت في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها هكذا في المضمرات * المكاتب اذا اشترى زوجها لم يطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبته حقيقة كذا في العيني شرح الهداية * مكاتب ذمي اشترى امة مسلمة فان ولدها كانت على حالها وان عتق المكاتب بالاداء تم ملكه فيها وصارت ام ولد للذمي فتسعى في قيمتها فان عجز فرد رقيقا جبر المولى على بيعها كذا في المبسوط * المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحبيضة ثم عتق حل له وطئها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته او امه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى بما حاضت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء في قول ابي حنيفة ر ح لانها لا تصير مكاتب بخلاف الام والابنة المكاتبه اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كاتب نصف عبدة ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز الشراء في النصف وان اشترى المكاتب من مولاة عبدا ففى الاستحسان جاز شراؤه في الكل كما لو اشتراه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياس نأخذ كذا في المبسوط *

الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبه المولى ام ولده ومدبرة وتدبيره ومكاتبته واقرار

المكاتب بالدين للمولى أو لاجنبي ومكاتبه المريض ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها أو عجزت وهي أم ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج إلى تصديقها لأنها مملوكة له رقبة وإذا مضت على الكتابة أخذت عقرها من سيدها وإذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وإن ماتت وتركت مالا يورثها يكتسبها وما بقي ميراث لولدها ثبتت عتقها في آخر جزء من أجزاء حيوتها وإن لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لأنه حر وإن ولدت ولدًا آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوة لحرمة وطئها عليه وولد أم الولد إنما يثبت نسبه منه من غير دعوة إذا لم يحرم على المولى وطئها وإن حرم فلا يلزمه حتى إذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التعجيز يثبت نسبه من غير دعوة إلا إذا انفاه صريحًا كسائر أولاد أمهات الأولاد ولولم يدع الولد الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لأنه مكاتب تبعالها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية كذا في التبيين * وإذا ولدت المكاتبه من مولاهما ثم أقر المولى أنها أمة لفلان لم يصدق وأن صدقته في ذلك كذا في المبسوط * وإذا كاتب المولى أم ولده جاز فإن مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة غير أنه يسلم لها الأولاد والاكتساب ولو أدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية * وإن كاتب أم ولده فجاءت بولد بعد الكتابة لاكثر من ستة أشهر ثم مات المولى قبل أن يقربه ليلزمه النسب وإن جاءت به لا قبل من ستة أشهر فهو ثابت بالنسب من المولى لتيقننا أنها علقته به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي أيضًا بموت المولى وإن كان حيا فادعاه فهو ابنه وإن جاءت به لاكثر من سنتين فإن جنت في كتابتها جناية سعت فيها وإن جنح عليها كان الارش لها وإن ماتت وتركت ولدا ولدته في المكاتبه من غير المولى سعى فيما على أمه كذا في المبسوط * نصراني كاتب أم ولده فادت بعض الكتابة ثم أسلمت ثم عجزت فردها القاضي إلى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب الاستيلاء فإنه لا يحتسب بما أخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذلك إن أدته بعد أسلامها كذا في خزائن المفتين * وإذا كاتب أم ولده على ألف درهم أو أمته على ألف درهم على أن رد عليهما وصيغا وسطا فالكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد راجح وإذا أسلمت أم ولد النصراني فكاتبها باكثر من قيمتها جازت الكتابة فإن عجزت نفسها ردت في الرق وتسعى في قيمتها كذا في المبسوط * وإذا كاتب مدينته جاز لأنها باقية على ملكه كام الولد وإن مات المولى ولا مال له

غير هالكنت بالخيار بين ان تسعي في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رح وهو الصحيح واذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وستطت عنه السعاية بالا جماع كذا في المضمرات * واذا كاتب مدبرته فولدت وادائم ماتت يسعي الولد فيما عليها فان كانا ولددين فادى احد هما المال كله من سعائته لم يرجع على صاحبه بشيء وكذلك ان كاتب مدبرين جميعاهما وكل واحد منهما كفيل عن الآخر ثم ماتا وترك احدهما ولدا وادله في مكاتبته من امته فولىه ان يسعي في جميع الكتابة كذا في المبسوط * وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له غير هافهي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها عند ابي حنيفة رح وقال يسعي في الاقل منهما والخلاف في هذا الفصل في الخيار اما المقدار فمتفق عليه كذا في الهداية * وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل كاتب عبد الله على ان المولى بالخيار ثلثة ايام ثم انه دبره هل يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره نقضا للكتابة لان الرجل يكاتب المدبر ويدبر المكاتب فلم يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في التاتارخانية * ولو كاتب عديدين مكاتبته واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم دبرا احدهما ثم مات المولى وله مال كثير عتق المدبر من ثلثه فستطت حصته من المكاتبته لتوقع الاستغناء له عن ادائها كما لو اعنته المولى في حيوته واخذ البورثة بحصة الآخر ايها شاءوا فان ادائها المدبر رجع بها عليه كما لو اداهها قبل عتقه وان لم يكن له مال غيرهما عتق المدبر بالتدبير من الثلث ويسعي فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة ومكاتبتهما الف بطلت حصته المدبر من المكاتبته واعتبر قيمته ثلثمائة لانه اقل والميتقن من حق المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثلثمائة قيمة المدبر وخمسائة حصته الآخر من المكاتبته وذلك ثمانمائة وثلثه وذلك مائتان وستة وستون وثلثا درهم يسلم للمدبر من قيمته ويسعي فيما بقي وهو ثلثة وثلثون ثم يؤخذ المدبر بما بقي على المكاتب لانه كفيل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المدبر لانه قد خرج من المكاتبته ولزمته السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن كفيه لاعنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما الف درهم ومكاتبتهما الف درهم فاختر المدبر ان يسعي في الكتابة فله ذلك لان ذلك ربما ينفعه عسى ان يكون بدل الكتابة منجما موبجلا واذا اختار ذلك يستط ثلث المكاتبته لانه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يستط ثلث المكاتبته ويبقى للورثة ثلثا المكاتبته عليهما

يأخذون بذلك أيها مشاء فان ادى المدبر رجوع على الآخر بثلاثة ارباع ذلك مقدار حصته
وخمسمائة وان ادى المكاتب رجوع على المدبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته كذا
في المبسوط * مكاتبه وادت بنتا ثم ولدت البنت بنتا ثم اعتق المولى الوسطى تعتق السفلى عند
ابي حنيفة رح وعندهما لا تعتق كذا في الكافي * مكاتبه ولدت ابنة فكبرت وارتدت ولحققت بالدار
ثم اسرت لم تكن فيها فتحبس حتى تتوب او تموت كما لو كانت الام هي التي فعلت ذلك فان
ماتت المكاتبه من غير وفاء فان القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى فيما على امها
مكاتبه وادت ولد اثم قتلها الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته شيء وان جنت الام
جناية على انسان ثم ماتت قبل ان يقضى عليها شيء يسعى الولد في الجناية والكتابة فان عجز
نظر فان كان القاضي قضى لولي الجناية بالقيمة فهو بمنزلة الدين على الولد يباع فيه وان كان
القاضي لم يقض لولي الجناية بشيء بطلت الجناية بعجزه كما لو عجزت في حال حيوتها قبل
قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط * مريض كاتب عبده على الف درهم نجوما وقيمه الف
درهم ولا يخرج من ثلثه فان العبد يخبر ان شاء عجل ما زاد من قيمته على ثلث مال الميتم
وان شاء رد في الرق كذا في المحيط * واذا كاتب المريض عبده على الفين الى سنة وقيمه الف
ثم مات ولا مال له غيره ولم يجز الورثة فانه يؤدى ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او يرد رقيقا
عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح يؤدى ثلثي الف حالا والباقي الى اجله
وان كاتبه على الف سنة وقيمه الفان ولم يجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او يرد رقيقا في قولهم جميعا
كذا في الهداية * ولو كاتبه في صحته على الف درهم وقيمه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه ثم مات
ولم يقبض شيئا فانه يسعى في ثلثي قيمته وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه
وهو حي ويسعى في ثلثي قيمته وعلى قول ابي حنيفة رح اذا كاتبه في صحته ثم اعتق في مرضه
فهو بالخيار ان شاء سعى في ثلثي قيمته وان شاء سعى في ثلثي ما عليه وان كان المولى قد قبض
ذلك منه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه سعى في ثلثي قيمته ولم يحسب له شيء مما ادى قبل ذلك
وهذا عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رح ان اختار فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته وان
ادى المائة درهم ثم اعتقه في مرضه او وهب له الباقي سعى في ثلثي المائة كذا في المبسوط *
واذا كاتب

واذا كاتب الرجل عبده في مرض موته بالف درهم وتيمته الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه بالف في يده انها وديعة لهذا المكاتب او دعها آية بعد الكتابة والالف الوديعة من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا قراره من الثلث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة بحالها يعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجود من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب اني استرد الجياد واعطي مثل حقتك لم يكن ذلك ولو اقر بالزيف في يده انها وديعة لمكاتبه وبديل الكتابة الف جياد لم يصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة وتقسم هذه الالف بين غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه هكذا في المحيط * ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز الورثة في حياته فله ان يمنعوا من الاجازة بعد موته كما في سائر الوصايا كما في المبسوط * قال محمد ربح في الجامع مكاتب اقر لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على الف درهم واقر المكاتب لاجنبي بالف درهم في صحته ايضا ثم مرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاها الى المولى من المكاتبه ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غير هذا فالالف يقسم بين المولى وبين الاجنبي على ثلثة اسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولوان المكاتب ادى الالف الى المولى من الدين الذي اقر به للمولى في صحته ثم مات فالاجنبي احق بهذه الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك لو لم يقضها للدين ومات وتركها فهي للاجنبي ولو ترك المكاتب ابنا ولد له في كتابته فالاجنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من الدين المقربه قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي كذا في المحيط * ولو كاتبه في مرضه على مكاتبته مثله ثم اقر باستيفائها فان كان عليه دين بسيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة كما لو اعنته وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبه للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ يسعون في ثلثي قيمته وكذلك لو اقر انه كان كاتبه في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط * مكاتب له على مولاه دين في حال الصحة فاقر في مرضه

انه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق علي ذلك رجل .
 كاتب عبد الله على الف درهم في صحته ثم ان المكاتب اقر في مرضه للاجنبي بالف درهم ثم مات
 المكاتب ولم يترك الا الف فلاجنبي احق بالالف من المولى وان كان دين المولى دين
 الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولي
 بالنضاء من دين المرض كذا في المحيط * ولو ان مكاتب اقر عند موته انه كاتب عبده فلانا واستوفى
 مكاتبته لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرضه باقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط * رجل كاتب
 عبده على الف درهم فاقرضه المولى الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك
 الف درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يقضي بالالف للمولى من المكاتبه وليس
 للمولى ان يجعلها من الدين وان كان له اولاد من امرأة هي معتقة غيره فالاب جر ولا الاولاد
 الى مواله ولو ترك اكثر من الف درهم اخذ المولى الفضل حتى يستوفي الف التي اقترضه
 فان بقي شيء من دين المولى يصرف الى الورثة كذا في المحيط * الباب السادس في من يكاتب
 عن العبد حر قال مولى العبد كاتب عبدك فلا ناعلى الف درهم على اني ان ادبت اليك الفا
 فهو حر فكاتبه المولى على هذا الشرط وقبل الرجل ثم ادنى الفاذانه يعتق لوجود الشرط من غير
 قبول العبد واجازته واذا بلغ العبد قبل صار مكاتباً ولو قال العبد لا قبله فادنى عنه الرجل الذي
 كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد بردة ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقل على اني ادبت
 اليك الفا فهو حر فادنى لا يعتق قياساً وفي الاستحسان يعتق ولو ادنى الحر البديل عنه لا يرجع
 على العبد لانه متبرع كذا في التبيين * وهل له ان يسترد الى المولى ان اداه بحكم الضمان
 ليستردة وصورته ان يقول كاتب عبدك على الف على اني ضامن فيرجع عليه لان ضمانه
 كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلو ادنى البعض له
 ان يرجع سواء ادنى بضمان او غير ضمان ولكن لو ادنى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثمة
 حصل مقصود آخر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البديل هذا اذا اراد ان يرجع على المولى قبل
 اجازة العبد فلو اراد الرجوع بعد اجازة العبد فلو ادنى بحكم الضمان يرجع وان ادنى بغير الضمان
 لا يرجع سواء ادنى الكل او البعض كذا في العيني شرح الهداية * وان كاتب الحر على عبد
 لرجل على ان يضمن عنه المكاتبه لم يجز لانه لم يجب البديل بقبول الحر على العبد ولا يمكن

ايجاب بدل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد ابنا لهذا الحر وهو صغير
 او كبير لا ولاية للاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالاجنبي في ذلك وكذلك عبد وابن له
 صغير لرجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز الا انه ادعى الاب عنه في الوجهين يعتق استحسانا
 كذا في المبسوط * ولو كاتب العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صح العقد عنهما استحسانا
 وايهما ادعى عتقا ويجبر المولى على قبوله وايهما ادعى لم يرجع على صاحبه بشيء وان وهب
 المولى بدل الكتابة للحاضر عتقا وان وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شيء عليه فلم تصح الهبة فان
 قبل العبد الغائب العتد فهو لغو والكتابة لازمة للشاهد كما لم يقبل وليس للمولى ان يأخذ الغائب
 بشيء من البدل لانه لم يلتزم شيئا بل هو تبع في العقد كولد المكاتب فان حر المولى العبد الغائب
 صتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فاذا بطلت حصته من المكاتبه لم يعتق الحاضر حتى يؤدي
 حصته وان حر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من المكاتبه ويؤدي الغائب حصته حالا والآرد
 في الرق كذا في الكافي * فان مات الغائب لم يرفع عن الحاضر شيء منه وان مات الحاضر فليس
 للمولى ان يطالب الغائب بشيء من البدل ولكن ان قال الغائب اناؤدي جميع المكاتبه
 وجاء بها وقال المولى لا قبلها فنفى القياس للمولى ان لا يقبل وفي الاستحسان ليس للمولى ان
 لا يقبل منه ويعتقان جميعا باداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه واذا كانا حيين
 فاراد المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان كذا في المبسوط * وان كاتب الامة
 عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صح واي ادعى لم يرجع وهذا استحسان وايهما ادعى يجبر المولى
 على القبول وقبول الاولاد الكتابة وردهم لا يعتبر ولو اعتق الام بقية عليهم من بدل الكتابة
 بحصتهم يؤدي ونها في الحال ويطالب المولى الام بالبدل دونهم ولو اعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها
 الباقي على نجومها ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى ان يأخذه ولاله ان يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين
 او وهبهم لا يصح ولها يصح فتعتق ويعتقون معها كذا في التبيين * رجل كاتب عبده على نفسه
 وواده الصغار هو جائز فان عجز قبل ادراك الولد او بعده فرد في الرق كان ذلك رد الولد ايضا
 فان ادرك واده فقالوا نحن نسعى في المكاتبه لم يلتفت اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز
 الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا سعى في المكاتبه على النجوم فان كانوا صغارا لا يقدر على
 السعاية ردوا في الرق وان كانوا يقدر على السعاية فاداهم لم يرجع على اخوته

بشيء فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا ان يأخذ من تركه الاب ما ادى وكان للمولى ان يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا باعتبار انه دين في ذمته ولكن باعتبار انه قائم مقام ابيه وفيما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فيأخذ كل واحد منهم بجميع المال كأنه ليس معه غيره ولهذا الوصية بعضهم لا يرفع عن بقية شيء من المكاتب كما لو كان معدوما في الابتداء فان اعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصص قيمة العتق وان كانت فيهم جارية فاستولدها السيد اخذت عقرها وهي مكاتبه على حالها ليس لها ان تعجز نفسها المكان اخوتها الا يرى انهم لو ادوا اعتقت هي ايضا وان كان الولد كبارا حين كاتب على نفسه وعليهم بغير امرهم وادى بدل الكتابة عتقوا ولم يرجع شيء منها عليهم كذا في المبسوط * لو كاتب عن عبد لرجل رضيع وقبل عنه اجنبي آخر ورضي المولى لم يجز فان ادى اليه المكاتبه عتق استحسانا كذا في محيط السرخسي *

رجلان لكل واحد منهما عبد فكاتباهما معا على الف درهم كتابة واحدة ان ادبا عتقا وان عجزا اذنى الرق قال يكون كل واحد منهما مكانا بحصته لصاحبه حتى اذا ادى حصة من البذل الى مولاة يعتق كذا في المبسوط * الباب السابع في كتابة العبد المشترك عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكاتب نفذ في حظه فقط عند ابي حنيفة رح لان الكتابة تجزى عنده وليس لشريكه الفسخ فان ادى الفاعل عتق حظه ولا يضمن لشريكه لانه برضاة ولكن يسعى العبد في نصيب الساكت وان ادى بعض الالف او كله سلم له وليس للساكت ان يأخذ منه نصفه لان اذنه له بقبض البذل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم بقبض المكاتب فسلم كله الا اذا انهاء قبل الاداء فيصح نهية لانه تبرع لم يتم ولو اذن وهو مريض وادى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب قبل الكتابة واذن له في الكتابة والقبض منه نفذ من الثلث وعندهما لا تجزى فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فاذا كاتبه يكون مكانا لهما ويكون بدل الكتابة بينهما واذن قبض المكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعده ولو كان بلا اذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى ادى بدل الكتابة عتق حظه عند ابي حنيفة رح وللساكت ان يأخذ من الذي كاتب نصف ما اخذ من بدل الكتابة لانه كسب

كسب عبد مشترك ثم ينظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشيء مما اخذ منه شريكه وان كاتب نصيبه بالف رجع على العبد بما اخذ منه شريكه وعندهما اذا ادعى بدل الكتابة يعتق كله ويغرم المكاتب لغريمه نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما لو اعنته احدهما بغير عوض وللساكت ان يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب ولو كاتب احدهما كله او حظه بالف ثم كاتب الآخر كله او حظه بمائة دينار صار مكاتباً لهما اما عنده فلان الكتابة تنجز في نفذت كتابة كل في نصيبه واما عندهما فلان الاول اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً وللآخر حق الفسخ فاذا كاتبه كان فسخاً منه في نصفه وايهما قبض شيئاً من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان ادعى اليه ما معافا لولاء لهما عندهم وان قدم احدهما صار كذا تبهما حرره احدهما فيعتق نصفه عند ابي حنيفة رح ويبقى نصيب صاحبه مكاتباً ولا ضمان ولا سعاية الا ان يعجز المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه ان كان موسرا ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسرا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعى في ذلك كذا في الكافي * وان كاتب الرجلان عبد هما مكاتبه واحدة فادى الى احدهما حصته لم يعتق نصيبه منه مالم يؤد جميع المكاتبه اليهما وان اعنته احد هما جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكاتبه او ابرأه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض او كان قبض نصيبه باذن شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق احدهما اياه ان شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التصمين والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول ابي حنيفة رح وبين العتق والسعاية ان كان المعتق معسرا وعلى قول ابي يوسف رح يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما هو مذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد رح يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند عشرة المعتق وان اختار المضي على المكاتبه ثم مات عن مال كثير اخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتبه من ماله كما كان يطالبه به في حيوته ثم الباقي بعد ذلك لورثته وان كاتب الرجلان عبد بينهما مكاتبه واحدة ان ادبا عتق اوان عجزا رد اياه يكون كل واحد منهما مكاتباً بينهما على حدة بخصته وذلك بان يقسم المسمى على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتباً بخصته وان ادعى احدهما حصته اليه ما عتق بخلاف مالوكا فالرجل واحد كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين كوتب

على الف قبض احدهما ستمائة وابراه الآ خر عن اربعمائة قال محمد رح يعتق المكاتب وما قبض
الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان العبد بين رجلين
مرض احدهما وكاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض
بعض بدل الكتابة ثم مات المريض لم يكن للوارث ان يأخذ منه شيئا كذا في المحيط * واذا كانت
جارية بين رجلين كاتبها فوطئها احدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فادعاه
ثم عجزت فهي ام ولد للاول ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها بوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه
كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه وانهم ادفع العقرا الى المكاتبه جاز واذا عجزت ترد الى المولى وهذا كله
قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح هي ام ولد للاول ولا يجوز وطئ الآخر لانه لما ادعى
الاول الولد صار كلها ام ولد له لان امومية الولد يجب تكميلها بالاجماع ما يمكن وقد امكن بفسخ الكتابة لانها
قابلة للفسخ فيفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراءه ما يمكن واذا صار كلها ام ولد له
فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب عليه الحد للشبهة وازم جديع المقر
واذا بقيت الكتابة وصار كلها مكاتبه له قيل يجب عليها نصف بدل الكتابة وقيل يجب كل البدل كذا
في الهداية * وعاية الجمهور هكذا في الكافي * ويضمن الاول لشريكه في قياس قول ابي يوسف رح
نصف قيمتها مكاتبه موسرا كان او معسرا وفي قول محمد رح يضمن الاول من نصف قيمتها ومن
نصف ما بقي من بدل الكتابة واذا كان الثاني لم يطأها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي
ام ولد للاول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد ولد للاول وهذا قولهم جميعا كذا
في الهداية * مكاتبه بين رجلين وادت ابنة ثم وطئ احدهما الابنة فعلفت منه قال يثبت نسبه منه
والابنة على حالها ليس لها ان تخرج نفسها من الكتابة لتكون ام ولد للمستولد وعلى المستولد
عقرها ولكن عقرها لام بمنزلة كسبها وانها تابعة لام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة
ام ولد للواطئ لان المانع من ظهور امية الولد في نصيب شريكه منها قد ارتفع بعجز الام وانما نصير
ام ولد له من حين علفت منه فلهذا يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علفت منه وان لم تعجز فاعتق
الشريك الآخر الابنة بعد علوقها من الاول عتقت عند ابي حنيفة رح لان نصيب الابنة باق
على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليها وولدها حر ولا سعاية عليه في قول ابي حنيفة رح
ايضا والمكاتبه باقية على حالها تعتق بالاداء وتعجز فتكون امه بينهما مكاتبه بين رجلين وادت

فاعتق احدهما الولد عتق نصيبه منه وهو على حاله حتى تعجز الام او تعتق فان عتقت عتق معها فان
عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما اعتقه احد هما فيكون حكمه حكم
العبد المشترك يعتقه احد الشريكين واذا اختار التضمين يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الام
مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة فوطئا الابنة فعلقت فوادت منها ثم ما تافالا ابنة حرة لانها كانت ام
ولاد لهما فتعتق بموتهما كما لو اعتقاهما وبقيت الام على مكاتبتهما ولو كانت الام هي التي ولدت
منهما ثم ما تاعنت هي بجهة الاستيلاد وعتق ولدها ايضا وان عجزت ثم ولدت منهما بعد ذلك
فالولد الاول رفيق كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين اعتقه احد هما قال ابو حنيفة رح لا ضمان
عليه في ذلك لشريكه موسرا كان او معسرا لان نصيب الآخر مكاتب على حاله لكون العتق متجزيا
عنده فان ادبى عتق والولاء بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين اعتقه احد هما وعلى قولهما عتق
والولاء له فان لم يعتقه احد هما ولكن دبره صار نصيبه مدبرا ويكون على حاله لان التدبير لا ينافي
الكتابة فان ادبى الكل عتق والولاء يثبت بينهما وان عجز صار كعبد بين اثنين دبره احد هما
صار نصيبه مدبرا ولشريكه خمس خيارات ان كان موسرا وان كان معسرا فاربع خيارات وهذا قول
ابي حنيفة رح ولولم يدبره ولكن كانت جارية فجاءت بولد فادعاه احد هما يثبت نسب الولد منه
وصار نصيبه ام ولد له ثم المكاتبه بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها ولا تصير
كلها ام ولد فان مضت على الكتابة اخذت منه عقرها واستعانت به على اداء بدل الكتابة وان عجزت
نفسها وردت في الرق فانها تصير ام ولد للمستولد ويضمن الشريك نصف قيمتها للشريك مكاتبه ونصف
عقرها ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع * رجل كاتب جاريته ثم مات
عن ابنين فاستولدها احد هما فهي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت ام ولد له ويضمن نصف قيمتها
ونصف عقرها للشريك وان شاءت مضت على كتابتها واخذت عقرها واذا كاتب الرجلان جارية
بينهما مكاتبه واحدة ثم ارتد احدهما عن الاسلام فادت المكاتبه اليهما ثم قتل مرتدا قال لا تعتق وليس
اداءها الى المرتد بشيء في قول ابي حنيفة رح ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما اخذ كما لو كان
هو اخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها ايضا ثم يستسعونها في النصف الباقي فان
عجزت اردت في الرق بمنزلة مكاتبه ادت نصف البدل الى الموليين ثم عجزت وان كاتبها في حالة الردة
لم يجز قبضه لبدل الكتابة فلو لحق المرتد منهما بدار الحرب فادت جميع الكتابة الى الشريك الآخر

لم تعتق وان ادت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد عتقت اذا كان قد قضى بلحقه كمالومات
 فدفعته الكتابة الى الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بعدما ارتد اجد هما فرداها
 في الرق ثم قتل المرتد على رده فهي على مكاتبها واذا ارتد الشريكان معا ثم عجزت المكاتب
 فرداها في الرق فان اسلما فهي امه قته بينهما وان قتلا على الردة فهي على مكاتبها واذا كانت
 المكاتب بين رجلين فولدت ابنة ثم احدا للمولين وطى الابنة فعلق منه ووطى الآخر الام فعلق
 منه فقالنا نحن نعجز فذلك لهما والمراد ان للام ان تعجز نفسها لانه تلقاها جنتها حرية واما الولد ليس
 من هذا الخيار في شيء فاذا اختارت الام المضي على الكتابة اخذت كل واحدة منهما عقرا من
 الواطى وعقرا لابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي
 وطئها ويضمن نصف عقرها لشريكه وقال ابو يوسف ومحمد ربح اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده
 بغير ان شريكه فالشريك ان يرد ذلك ولا يرد الا بقضاء القاضي الا ان يرضى العبد ومولا
 الذي كاتبه ان ينقض الكتابة وهذا قول ابي حنيفة ربح ايضا كذا في المسنوط * الباب الثامن
 في عجز المكاتب وموته وموت المولى وجنابته على المولى وجنابة المولى او غيره عليه اذا عجز
 المكاتب عن نجم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه لم يعجل بتعجيره
 وانتظر عليه اليومين او الثلاثة هي المدة التي ضربت لايلاء الا عذار فلا يزد عليه فان لم يكن له وجه
 وطلب المولى تعجيره عجز وفسخ الكتابة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في الهداية * وهو الصحيح
 هكذا في المضمرات * فان ادخل المكاتب بنجم فردة مولاة عند غير سلطان برضاة فهو جائز وان
 لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ كذا في الكافي * وتنفس الكتابة بالا قالة وكذا تنفس بفسخ
 العبد من غير رضى المولى بان يقول فسخت الكتابة او كسبتها سواء كانت فاسدة او صحيحة والمولى
 لا يملك الفسخ من غير رضى العبد وهل تنفس بالموت اما بموت المولى فلا تنفس بالا جماع لانه
 ان كان له كسب فيؤدي الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب فيكسب فيؤدي
 فيعتق وان عجز عن الكسب رد الى الرق كما لو كان المولى حيا ولذا مات المولى فادى المكاتب
 مكاتبته او بقية منها الى ورثته وعق فالولاء للذكور من عصبة المولى وان عجز بعد موت المولى ورد
 الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة اخرى فادى اليهم وعق فالولاء للورثة على قدر مواريتهم اما بموت
 المكاتب

المكاتب فينظر ان مات عن وفاء لا تنفسخ عندنا وان مات لاعن وفاء تنفسخ بالاجماع ولا تنفسخ
بردة المولى بان كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تبطل بسوت المولى حقيقة فبموته حكما
اولى ان لا تنفسخ كذا في البدائع * واذا مات لاعن وفاء ولاعن ولد فاختلنوا في بقاء الكتابة قال
الاسكاف تنفسخ حتى لو تطوع انسان بقاء بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث رح لا تنفسخ
ماله يقض بعجزه حتى لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالنفسخ جاز وبحكم بعته في آخر حياته كذا
في التبيين * وان مات المكاتب وله ولد من حرة وترك ديناً وفاء لمكاتبته فجنى الولد فقضى بها على
عائلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم موالى الام وموالى الاب في ولائه فقضى به
لموالى الام فهو قضاء بالعجز كذا في الهداية * واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه دين وله وصايا
من تدبيرة وغيره وترك ولدا حرا وولده ولد في المكاتبه من امته بدى من تركه بديون الاجانب
ثم بدين المولى ان كان ثم بالمكاتبه فان ادبت حكم بحريته والباقي ميراث بين اولاده وبطلت
وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك الفاء وعليه للمولى الف درهم دين وبطلت الكتابة بدى
ببطل الكتابة استحسننا وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا الا ديناً على انسان فاستسعى
الولد المولود في الكتابة ولادين على المكاتب سواها فعجز عنه وقد ايس من الدين ان يخرج فانه
يرد في الرق كذا في المبسوط * وان مات المكاتب وعليه دين وجناية وبطلت الكتابة ومهر امرأة
تزوجها بغير اذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببطل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك
ان لم يترك مالا لكن ترك اولاداً واولاداً في كتابته سعى الاولاد فيها على نحو ما وصفنا لان ترك
ولدي يودي كترك مال يودي به كذا في خزائن المفتين * مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء
وورثه ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولو مات المكاتب وترك مالا وولداً كوتب
معه او ولد في كتابته ووصياها الوصي يودي بدل الكتابة من ماله ويعتق في آخر جزء من اجزاء
حيوته وورثه اولاده وملك الوصي بيع العروض ولا يملك بيع العقار والدرهم والدنانير ولا يرث
الولد المولود من الولد السران مات الولد الحر قبل اداء بدل الكتابة كذا في الكافي *
وما دى المكاتب من الصدقات وعجز طاب لسيدة ولو عجز المكاتب قبل اداء الى المولى
يطيب للمولى عند محمد رح وعند ابي يوسف رح لا يطيب والصحيح انه يطيب بالاجماع كذا في
التبيين * عبد جنى فكاتبه مولاة وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع او ينفذ ويترك مكاتب

جنى فلم يتض به حتى عجز وان قضي عليه في كتابته ثم عجز فهودين يباع فيه وهذا قول ابي حنيفة
ومحمد رحم وهو قول ابي يوسف رحم الآخر كذا في الجامع الصغير * وان صالح المكاتب عن دم عمد
اقر به ولم يؤد بدل الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد العتق
عند ابي حنيفة رحم وعندهما يؤخذ في الحال وان اقر مكاتب بانه اقتض بالاصبع حرة او امة
او صبية فعند ابي حنيفة رحم هذا اقرار بالجنابة يؤخذ به مادام مكاتب اذا عجز لم يؤخذ به ارتد مسلم
وله عبد وكاتبه ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة * مكاتب ارتد ولحق بدار الحرب يوقف امره فان مات
ادى بدل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان عاد مسلماً يسلم ماله اليه كذا في الكافي *
واذا قتل عبد المكاتب رجلاً خطأ قيل للمكاتب ادفعه او افده بالدية واذا قتل عبده رجلاً عمداً فله
ان يصلح عنه على مال يؤديه لتسليم له نفسه كما للحر ذلك في ماله ثم يؤخذ به وان عجز وان
جنت امة جنابة خطأ فباعها او وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجنابة فهذا منه اختيار وعليه الارش
وان قتله عبد له عمداً فالعبد في قتل مولاة عمداً كالجنى آخري وجوب القصاص عليه كالحرا اذا
قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمداً فهو على ثلاثة اوجه ان لم يترك وفاءً فالقصاص
واجب للمولى وان ترك وفاءً وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباهه من يستوفيه
وكذلك لو اجتمع عالم يكن لهما استيفاء القصاص وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحم يجب القصاص لمولاة كذا في المبسوط * وان جنى المكاتب على مولاة
او رقيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذا جنابة المولى على المكاتب او رقيقه كذا في فتاوى قاضيخان *
وان استهلك عبد المكاتب مالا فهودين في عتقه يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على
خيار وان عجز فالخيار الى المولى وان كان العبد وامراً مكاتباً مكاتباً واحدة فولدت ولداً
فقتله المولى وقيمه اكثر من الكتابة فقيمه على مولاة في ثلث سنين وان كانت الكتابة قد حلت
قاصمهم بها ثم على المولى اداء فضل القيمة الى الام ورجعت الام على الاب بهادته منه من
ذلك وان كانت المكاتب لم تحل ادى المولى القيمة الى الام وان كان الابن مكاتباً فقتله
المولى ثم حلت القيمة اقتض منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتب حلت او لم تحل ويؤدى الى ورثة
المولى فضل القيمة والاب والام حصتهما من المكاتب ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على
فرائض الله تعالى ويرث ابواه معهم واذا جنى المكاتب جنابة خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته

ومن ارش الجناية فان جنى جناية اخرى بعد ما حكم عليه بالاقل في الجناية الاولى يلزمه بالجناية الثانية ايضا الاقل من قيمته ومن ارش الجناية وان كانت الجناية الثانية قبل ان يحكم عليه به بموجب الجناية الاولى فليس عليه الا قيمة واحدة عند ناكذا في المبسوط * اذا حفر المكاتب بئر اعلى تارة الطريق فوقع فيها انسان فوجب عليه ان يسعى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيها آخر لا يلزمه اكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى او لم يحكم هكذا في البدائع * ولو سقط حائل له مائل قد اشهد فيه على انسان فقتله فعليه ان يسعى في قيمته وان وجد في دارة قتيل اخذ بقيمته يوم وجد القتيل فيها الا ان يكون قيمة المكاتب اكثر من الدية فينتقص حينئذ عشرة دراهم من الدية وان جنى جناية ثم عجز فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين عليه يباع بها وان لم يقض بها عليه خيرا للمولى بين الدفع والغداء وان جنى عليه فالواجب ارش المالك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب او عبده فلا قود على القاتل ولكن على القاتل القيمة لما تعذر ايجاب القصاص وهو للمكاتب بمنزلة سائر اكسابه وان عفوا فعفوهما باطل وان قتل المولى مكاتبه خطأ او عمدا فلا قصاص فيه واقراءة جائز ما دام مكاتبه وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضي عليه او لم يقض وهذا قول ابي حنيفة رح وذكر في كتاب الجنائيات ان ابا يوسف ومحمد ارح قالا يؤخذ بقضي عليه منها خاصة وما داه قبل العجز لم يستردده عندهم جميعا كذا في المبسوط * ويؤخذ للمكاتب باسباب الحدود الخالصة وغيرها نحو الزنا والسرقه والشرب والسكر والتدفع لان القن مأخوذ بها فالمكاتب اولو ولا يتطع في سرقة من مولاة وكذا لا يتطع في سرقة من ابن مولاة ولا من امرأة مولاة ولا من كل ذي رحم محرم من مولاة وكذا لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يتطع ولو سرق منه اجنبي يتطع بخصوصه كذا في البدائع * فان سرق المكاتب من اجنبي ثم رد في الرق فاشتره ذلك الرجل لم يتطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يتطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فتضى القاضي ان يباع له في دينه وقد ابى المولى ان يفديه فانه يتطع في التماس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لمولاة لم يتطع كما لو سرق من مولاة وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولاة وبين آخر وقد اعق المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولاة من مال المضاربة لا يتطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاة عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط * وان مات سيد المكاتب قيل له اد المال الى ورثة المولى على نجومه

فان حرره صق وسقط مال الكتابة وان اعتقه احد الورثة لا ينفذ عنه كذا في الكافي * واذا مات
المكاتب عن واحد حرفاء رجل بوديعة فتال هذه للمكاتب فانه يؤدي منها الكتابة ثم اقرار الرجل
بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدي منها الكتابة ولكن لا يصدق على جروا لاء قال ارايت لو قال
المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب او اقربدين مثل الكتابة او قال قد كنت استوفيت الكتابة
قبل موته ان كان يصدق في جروا لاء الولد اليه فكذلك غيره وبهذا تبين انه ان تبرع انسان عنه
بقضاء الدين بعد موته لا يحكم بحريته واذا ترك المكاتب ام ولد وليس معها ولد بيعت في الكتابة
وان كان معها ولد سعت فيها الى الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدا وكبيرا وان كان ترك
مالا لم يؤخر الى اجله وصار حالا في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح حال ام الولد
بغير الولد كحالها مع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها الى الاجل واذا ترك المكاتب ولدين
ولد له في الكتابة وعليه دين ومكاتبه سعياني جميع ذلك وايهما اداة لم يرجع على صاحبه وايهما اعتقه
المولى عتق كما لو اعتقه في حيوة ابيه وعلى الآخران يسعى في جميع الكتابة التي بقيت على
الاب وللغرماء ان يأخذوا ايهما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدي منهما على صاحبه
كذا في المبسوط * رجل كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة ثم ان احدهما عجز ورد المولى او قدمه
الى القاضي فردة القاضي ولا يعلم القاضي بمكاتبه الآخرة فانه لا يصح رده ولومات احدهما
عاجزا فالكاتب لا تنسخ فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخرة واستسعا المولى
في نجم او في نجمين فعجز فاراد ان يرده او القاضي فليس له ذلك ولوان رجلين كاتباه مكاتبه
واحدة فغاب احدهما وقدم الشاهد العبد الى القاضي وقد عجزه لا يرده في الرق حتى يجتمع المولى
جميعا وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتباهما كتابة واحدة ثم عجز احدهما
كان لمولاه ان يفسخ الكتابة وان كان مولى الآخر غائبا كذا في المحيط * ولو كان المولى واحدا فمات
عن ورثة كان لبعضهم ان يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لو رده بغير قضاء لم يصح ذلك منه كذا
في المبسوط * وان كان المكاتب هو الميت وترك ولدين ولداني الكتابة لم يستطع المولى ان يرده
واحد منهما في الرق والآخر غائب كذا في المحيط * واذا اشترى المكاتب عبدا من مولاه او من
غيره فوجده عيبا فله ان يرده على البائع فان عجز ثم وجد السيد به عيبا وقد اشتراه المكاتب
من غير

من غير السيد فلسيدة ان يرده بالعيب مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيدة ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يرده على بائعه من عبده. وكذلك ان مات المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يرده كذا في المبسوط * اذ مات المكاتب عن وفاء فقد ذمه انسان لا يجد قاذفه. المكاتب اذا تزوج بنت مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليه الاعتدان بثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضيان * واذا مات عبد المكاتب فالمكاتب احق بالصلوة عليه الا انه ان كان حضر مولاة فينبغي له ان يقدمه للصلوة عليه كذا في المبسوط * الباب التاسع في المتفرقات المكاتب لا يجنس في دين مولاة في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية * في اليتمه سئل علي بن احمد عن اشترى عبدا ثم قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وانكر البائع ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التاتارخانية * عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذمي نصيبه باذن شريكه على خمر يجوز المكاتبه في قول ابي حنيفة ربح ولا تجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النصراني من الخمر سواء كاتب باذنه او بغير اذنه وان كاتباه جميعا على خمر مكاتبه واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما فان ادعى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذمي نصف الخمر ولوان ذميين كاتباهما على خمر ثم اسلم احدهما فلهما جميعا قيمة الخمر يوم اسلم فاذا قبض احدهما حصته من القيمة كان المقبوض بينهما مشتركا كما لو قبض احدهما الخمر قبل الاسلام كذا في المبسوط * رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فان اراد العبدان يخرج من المصر فليس له ان يمنع من ذلك واذا اراد ان يستخدمه يوما ويخلي عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤذي او يعجز كذا في خزائن المفتين * رجل كاتب نصف امته فاستدانت ديناسعت في جميع الدين فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبته تابع في ذلك وكذلك ان كانت لشريكين وكاتبها احدهما باذن شريكه فاستدانت دينان عجزت فالدين في جميع رقبتهما تابع فيه كذا في المبسوط * وفي نوادر ابراهيم عن محمد ربح رجل كاتب عبدا غيرة بغير امر صاحبه العبد على الف درهم ثم حط عنه خمسمائة فبلغ المولى فاجاز قال فالكتابة بخمسمائة ولو كان وهب له الالف ثم اجاز المولى فالهبة باطلة والكتابة بالي كذا

في المحيط * ولو كاتب امته على انه بالخيار ثلثا فولدت في مدة الخيار ومات وبقي الولد بقي خياره
وعند الكتابة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وله ان يجزها واذا اجاز سعى الولد على نجوم امه
واذا ادعى عتقت الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتق ولدها وهذا استحسان كذا في الكافي *
واذا كاتب عبده على نفسه واولاده الصغار على انه بالخيار ثلثة ايام فمات بعض اولاده ثم اجاز الكتابة
لا يسقط عنه شيء من البدل وكذلك لو كاتب عبيدين له كتابة واحدة على انه بالخيار فمات احدهما
ثم اجاز الكتابة جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب امته على انها بالخيار فولدت فاعتق
السيد الولد فهي على خيارها وان اجازت الكتابة نفذت ولكن لا يسقط شيء من البدل ولو كان
الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق الولد معها بخلاف ما اذا كان الخيار لهما واعتقها المولى يعتق
معهما ولدها هكذا في المحيط * مكاتبان كوتبا معا كتابة واحدة واهما امة فولدت فادعياه معاثم ماتا
عن وفاء معال وميرتبا فاديت كتابتهما وورثتهما وان كانت كتابتهما متفرقة واديت معالا يرث واحدا منهما
مجهول النسب كاتب عبده فاشترى المكاتب امة وكاتبها فاقرب مجهول النسب بالرق على نفسه
لمكاتبه مكاتبه فصدقته صح اقراره وصار هو مع مكاتبته ملكا لمكاتبه وبقيت كتابتهما حتى تعلق عتق
كل واحد بالاداء الى صاحبه فان ادبا معا وحل النجمان معا ووقعت المقاصة عتقا ولا ولاء لاحدهما
على الآخر وان تقدم احدهما فله ولاء الآخر ولا ولاء عليه وان عجزا معا عتقت وملكتهما وان سبق
عجز احدهما عتق الآخر وملكهما كذا في الكافي * وان مات المولى عن مكاتبته وله ورثة ذكور
واناث ثم مات المكاتب عن وفاء فانه تؤدى كتابته فيكون ذلك بين جميع ورثة المولى وما فضل
عنها فللذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى وكذلك ان لم يمت
المكاتب حتى ادبى المكاتبه اليهم او وهو هاله او اعتقوه ثم مات فميراثه للذكور من ورثة المولى
كذا في المبسوط * ولد امة مكاتبه وقد حبلت في ملكه فادعى سيده نسب الولد وصدقه المكاتب
يثبت النسب كما اذا ادعى وادامة الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه عقرها وقيمة ولده فيكون
جرا بالقيمة ثابت النسب منه ولم تصر الام امة ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت وله
ملكه يوم ثابت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو حق المكاتب ولا يجوز للمولى ان يتزوجها
وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحها وان ولدت لاقل من ستة اشهر مذكها المكاتب
ان صدقه ثبت النسب ولا يعتق الولد ولا يجب العقر وكذلك المكاتب اذا اشترى عبدا ادعى

المولى نسبة رصده المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه سيد المكاتب وحملها بعد كتابتها ان صدقته ثبت نسبه ويحمل على انها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق بعد العجز بقيمته يوم عجزها صدقه المكاتب او كذبه وان ولدت لاقل من ستة اشهر مذكوت ثبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه عتق بقيمته مذكوت وعقرها للمكاتب وان كذبته لا يثبت وان صدقه المكاتب الا اذا اكبر الولد وصدق او عجزت والمكاتب مصدق مكاتب كاتب امته وادى فعتق فولدت ولدا لاقل من ستة اشهر مذكوتها فادعاه مولاه وصدقه ثبت نسبه وعتق بقيمته يوم الولادة وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حرا بالقيمة وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذكوتت ولا قل منها مذكوت فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قبل عتقه وان ولدت لستة اشهر فصاعدا مذكوت وزعم السيد انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعدم حق الملك وتاويله فكان كالاجنبي وان اقرانه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقته المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح ويكاتب الولد تبعالامة فان عجزت فهما رقيقان وان كذبته المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد وان زعم انه ولد بوطى كان قبل العتق ان صدقاه يثبت نسب الولد ولا يعتق الولد وان عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان ادت عتقت مع ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب الحر ثبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدقه المكاتب الحر ان وطى المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمته يوم عجزها وصارت المكاتب امة للمكاتب مكاتبه المكاتب ملكت امة فولدت ولدا فادعاه سيده وصدقه المكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد فان عجزت ولدت لستة اشهر مذكوت ملكت فهو حر بقيمته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة اشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها او مات المكاتب عن وفاء فادى فعجزت المكاتبه فالجواب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يعتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذكوتها المكاتبه عتق الولد والا لو عجزت المكاتب الاول قبلها او مات عاجزا صارت دعوته كدعوة ولدا لاجنه مكاتبه وحكمه قد مر كذا في الكافي * جارية بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده والجارية ام ولده ويضمن نصف عقرها للمولى ونصف قيمتها للحر يوم عتقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها مملوكين للمولى وان

لم يخاصمه ولم يضمنه شيئا حتى عجز كان نصف الجارية ونصف الولد لشريكه الحر ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبة بينهما وادعى المكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة واخذت العقر من المكاتب وطعمه اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا دعي الولد فالدعوة دعوة الحرفان اختارت المضي على الكتابة ثم مات الحر سقط نصف الحر من المكاتبة عنها وسعت في اقل من حصة المكاتب من المكاتبة ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد بن حنبل فاما عندنا ييوسف بن حنبل في نصف قيمتها وان اختارت العجز سعت في نصف قيمتها ان كان المعتق معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليها بما ضمن فان كان المكاتب وطعمها اولاد فولدت له ثم وطعمها الحر فولدت له فادعى الوالد بن معاوية يعلم الا بقولهما فولد كل واحد منهما له بغير قيمته ويغرم كل واحد منهما لها الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتبة فان عجزت كانت ام ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمتها للمكاتب وولد المكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحر وان كان وطعم المكاتب بعد وطعم الحر فهي ام ولد للحر وولد المكاتب بمنزلة امه لا يثبت نسبه من المكاتب وقال محمد بن حنبل استحسن ان اثبت نسبه وهو للحر بمنزلة امه كذا في المبسوط * وان وطعم المكاتب امه ابنة والولد حرا ومكاتب بعقد على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الا بتصديق الابن فان عتق المكاتب ومالك هذا الولد يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت امه هذا الابن ولدا وادعاء المكاتب صحت دعوته وصارت الامه ام ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط في باب ثبوت النسب * ولا تجوز مكاتبة ما في البطن وان قبلتها الام عليه وكذلك ان تولي فبطل ذلك حر على ما في البطن وضمنه الا ان المولى ان كان قال للحر اذا اديت الي الف فهو حر فاداه عتق اذا وضعت لاقبل من ستة اشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يومئذ ثم يرجع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة او تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت وان استهلك الموهوب له او المتصدق عليه فهو ضامن لقيمه باستهلاكه مالا لا حق له فيه

يستوفي ذلك منه المكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب
 بالطريق الاول لان الحق في كسبه خالص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب * قال محمد رح
 في الزيادات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعياه ثبتت نسبه منهما ويصير الولد مكاتباً
 معهما اذ لا في كتابتهما وتصير الجارية بمنزلة ام الولد يمتنع بيعها كما يمتنع بيع ام ولد الحر فان
 ادعى احد هما بدل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله
 وبقي نصيب الآخر مكاتباً مع الآخر عند ابي حنيفة رُح ولا ضمان في الولد واما علي قياس قول
 ابي يوسف ومحمد رح اذا ادعى احد هما عتق نصيبه من الولد وعتق الباقي من الولد ايضا
 ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها ام ولد للذي عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه
 موسراً كان او معسراً ولو ائنه حين ادعى احد هما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح
 عتق نصيب المؤدى من الولد وصار نصيب الآخر عبداً تبعاله وصارت الجارية كلها ام ولد
 للمؤدى وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسراً كان او معسراً ولا ضمان عليه
 في الولد لكن يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما ادعى احدهما ولكن
 ادعى وعتق لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول ابي حنيفة رح
 عتق الولد على المكاتبين وعلي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح حين ادعى احد هما عتق
 كل الولد عليه لعدم تجزى الاعناق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية كلها ام ولد له فلا يتغير
 هذا السك بعتق الآخر ولو لم يؤد واحد منهما شيئاً حتى عجز احدهما فان الولد مكاتب مع الذي
 لم يعجز عندهما وهو ابنيهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسراً كان او معسراً نصف
 قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكم الام في هذا الفصل وينبغي على قياس
 قولهما ان تصير ام ولد للذي لم يعجز واما علي قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون نصف
 الولد مكاتباً مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقاً لمولى الذي عجز اما الجارية فمن مشائنا
 من قال على قياس قول ابي حنيفة رح تصير الجارية كلها ام ولد للذي لم يعجز وذكر علي
 الرازي في مسائله والكرخي ان على قياس قول ابي حنيفة رح يجب ان يكون نصفها ام ولد
 للمكاتب ونصفها يكون رقيقاً لمولى الذي عجز ولو لم يؤد احد منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما
 وترك وراءه بدل الكتابة وفضلاً فان مولى الميت يستوفي بدل الكتابة من تركته ويحكم بعتقه

في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم عند ابي حنيفة رح يعنق نصف الولد تبعاً لآبيه والنصف الآخر
يبتنى مكاتباً تبعاً للاب الآخر فان ادى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث اباه الا اول عند
ابي حنيفة رح وان لم يؤد الآخر ولكن عجز فللابن يسعى في نصف قيمته لمولى العاجز وبحكم
بحريته واما الجارية فقد صارت نصفها ام ولد للذي مات عن وفاء في جال حيوته وحرية وعتق
بموته حراً كما هو الحكم في ام ولد الحر ونصيب الآخر لا يترك رفيقاً فتسعى في نصف قيمتها للمكاتب
الحي وبحكم بحريتها وهذا كله قياس في قول ابي حنيفة رح واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد رح
اذا حكمنا بحرية الميت في آخر جزء من اجزاء حيوته حكمنا بحرية الولد كملاً الا ان يعجز الآخر
فحينئذ يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب الميت شيئاً كذا في
المحيط * امة بين رجلين اذن لها احدهما في التجارة فاستدانت ديناً ثم كاتب الآخر نصيبه منها
باذن شريكه فابى الغرماء ان يجيزوا ذلك فلهم ذلك فان رضوا به جاز وان لم يحضر الغرماء
حتى اخذ المولى الكتابة عتق نصيبه لوجود شرطه وياخذ الغرماء نصف ما اخذ لانه اخذ من
كسبها ونصفه حصته نصيب الاذن وهو مشغول بديونهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكاتب امة مأذونة لها
في التجارة عليها دين فولدت ولداً وكاتب السيد الولد للغرماء ان يردوا ذلك ان لم يكن بالام وفاء
بالدين وان كان فيها وفاء جازت الكتابة فان اعتق السيد الولد كان لهم ان يضمه قيمة اذا
لم يكن في الام وفاء بالدين فان كان السيد معسراً فلهم ان يستبيعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي
من الدين وان كاتب الام وعليها دين فولدت ولداً فثبت الولد وباع واشترى ولزمه دين ثم
جاء الغرماء الاولون فردوا المكاتبه فقد بطلت المكاتبه بردهم لقيام حقهم في ماليتها الام تباع الام
لغرمائها وباع الولد لغرمائه خاصة دون غرماء امه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه اذن
للولد في التجارة كذا في المبسوط * واذا كاتب عبدان صغيرين له كتابة واحدة وهما يعقلان ذلك
فهما في ذلك بمنزلة الكبيرين كذا في التاتارخانية * واذا كاتب الرجل عبيدين له مكاتبه واحدة
على الف درهم وكل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه على انهما ان اديا عتقا وان عجزا ردا في الرق
فهو جائز استحساناً فان ادى احدهما جميع الالف عتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بخضته حتى
اذا كانت قيمتها سواء رجع بنصفه وكذلك لو ادى احدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه قل ذلك
اكثر والسيد ان يأخذ ايها شاء بجميع المال وان مات احدهما لم يستطع عن الحي شيء وان ادى يحكم

بعتهم اجمعين وان اعتق المولى احدهما يسقط حصته ولو كاتب امتين فولدت احدهما واعتق السيد ولدها لم يسقط شيء من المال عنهما والمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما بيننا والثاني ان يكاتبهما على الف درهم مكاتبه واحدة لم يزد على هذا وفي هذا اذا ادعى احدهما حصته من المال يعتق والثالث ان يقول المولى ان ادعى اعتقا وان عجز اردني الرق ولا يذكر كفالته كل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جنح المال الى المولى كذا في المبسوط * وان اقر المولى باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق اولاده كذا في خزائن المفتين * رجل كاتب عبد الله وامرأته مكاتبه واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد قيمته للام دون الاب وان قتله المولى فعليه قيمته وكان فصا صا بالكتابة ان كانت قد حلت او رضيت هي بالتصاص ان لم يكن حلت ثم ترجع على الزوج بمصته اذا حلت الكتابة وان كان في القيمة فضل على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو للام دون الاب وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت وولدت الابنة ثم قتلت السفلى كانت قيمتها للبيدة داخله في كتابتهما وان ماتت البيدة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على البيدة وان ادعى احد الولدين لم يرجع على صاحبه بشيء ولكنه يرجع على الزوج بمصته كما لو ادت البيدة في حيوتها جميع البدل رجعت على الزوج بمصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط * وان اعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة وكذلك لو ابرأه عن البدل او وهبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل كذا في خزائن المفتين * فان قال المكاتب لا اقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين يرتد بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يستعمل الفسخ كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كاتبه على الف مؤجل فان اداءه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول واذا كاتبه على ان يشتد مه ولم يذكرا لمدة لم يجز هكذا في خزائن المفتين * وان كاتبه على ان يشتد مه شهرا فهو جائز استسنا وفي القياس لا يجوز وكذلك ان كاتبه على ان يحفر له بئرا قد سمي له طولها وعرضها واراها مكانها او على ان يبني له دارا داراه اجرها وجصها وما يبني بها فهو على القياس الذي قلنا وان كاتبه على ان يشتد رجلا شهرا فهو جائز في القياس كذا في المبسوط * الكتابة تنجز في عدا بي حنيضة رح حتى لو كاتب نصف عبدة جاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه لسيدة كذا في السراجية * ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولد افولدها بمنزلتها ويكون نصف كسب الولد المولى ونصف كسبه للام فان ادت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها

ويسعى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو ولد دون امه ومولاة وان ماتت الام قبل ان تردي شيئا من مكاتبها يسعى الولد في المكاتب فان اداها عتق نصف الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتق نصف الولد ايضا كما لو ادت في حيوتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف قيمة الام وان كاتبه على مال منجم ثم صالحه على ان يجعل بعضها ويحط عنه ما بقي فهو جائز وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين بدين وان صالحه على عرض او غيره مؤجل لم يجز لانه دين بدين فان كان كاتبه على الف درهم منجمة على ان يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا قد سمي جنسه او على ان يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فكذلك جائز كذا في المبسوط * واذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بان قال العبد كاتبني على الف درهم وقال المولى كاتبك على الفين او اختلفا في جنس المال كان ابو حنيفة رح اولايته يقول يتحالفان وهو قولهما ثم رجع وقال قول العبد مع يمينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضى القول قول المكاتب مع يمينه والزمه الف درهم واقام المولى بعد ذلك بينة على انه كاتبه على الفين لزمته الفان ويسعى فيهما لانه لا قوام لليمين اذا جاءت البينة وان لم يقم المولى البينة على ذلك وادى العبد الف درهم وقضى القاضى بعقبة ثم اقام السيد البينة بعد ذلك على انه كاتبه على الفين فالقياس ان لا يعتق مالم يؤد الفين وفي الاستحسان هو حر عليه الف درهم اخرى واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي ومالي على الف درهم وقال السيد لابل كاتبك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتحالفان ههنا بالاجماع وان اقام البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبك يوم كاتبك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لابل هولي اصبته بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان اقام البينة فبينه المولى او لم يول ولو اختلفا في اصل الاجل واختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على اصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في نصيبه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد انه كاتبه على الف درهم ونجم عليه كل شهر مائة وقال المولى لابل نجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتبه في ولد ما يقال المولى ولديه قبل ان كاتبك وقالت المكاتبه بل ولده بعد ما كاتبني فان كان

فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الراد في يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبارا للبدن في الفصلين ولم يذكر محمد ر ح في الاصل ما اذا كان الولد في ايديهما روى بشر عن ابي يوسف ر ح ان القول قول المولى وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتبه كذا في الذخيرة * وان ادعى احد هما نساذا في الكتابة وانكرا الآخر فالقول قول المنكر لان اتفاقهما على العقد يكون اتفاقا منهما على ما يصح العقد ولو اقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب الذمي عبد له مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل واقام المولى بينة من النصارى لم تقبل حربى دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبد اذ ميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فاقام المولى البينة من اهل الحرب ممن دخل معه بامان لم تقبل شهادتهم على العبد الذمي هكذا في المبسوط * وان ولد له ولد من امته يكاتب عليه وكان كسب الراد له وكذا لو ولدت المكاتبه ولدا دخل الولد في كتابتها فكانت هي احق به وبكسبه وان زوج امته من عبدة وكاتبهما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد يكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبلت الكتابة عن انفسهما وعن ولدهما الصغير فقتل الولد حيث يكون قيمته بينهما ولا تكون الام احق بها كذا في التبيين * مكاتب تزوج باذن مولاه امرأه زعمت انها حرة فولدت منه ثم استسقت فاولادها عبيد لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأذون وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في الجامع الصغير * ولو تزوج امرأه على انها حرة فبانت امه لم يأذن لها مولاه فالنكاح فاسد ويؤخذ بالعتر بعد الحرية الا اذا كانت بكرا فاقضى بها فانه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنائية كذا في السراج الوهاج * اذا وقع المكاتب على بكر فاقضى بها كان عليه السداد لوجود الزنا المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر الا انها اذا اطاعته فقد رضيت بتأخير حقها فابتأخر الى ما بعد العتق وان لم تطاوعه فلم ترض بتأخير حقها فبلى في الحال كما لو جنى عليها كان مؤاخذا بالارش فان قال زوجها فصدقته فانما عليه المهر اذا اعتق لوجود اضافتها بتأخير حقها كذا في المبسوط *

كتاب الولاء

وهو في الشرع عبارة عن قرابة حاصلة بسبب العتق او بسبب الموالة هكذا في غاية البيان * والولاء نوعان ولواء عتاقه ويسمى ولواء نعمة وولاء موالة هكذا في الهداية * وهو مشتمل على ثلاثة ابواب *

الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان الفصل الاول في سببه وشرائطه وصنفته وحكمه اما سبب
 تبرئه العتق كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المحيط * سواء كان العتق حاصلًا بصنعه وهو الاعتاق
 او ما يجري مجرى الاعتاق شرعا كشرى القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية او بغير صنعه
 بان ورث فريسه وسواء اعتقه لوجه الله او لوجه الشيطان وسواء اعتقه تطوعا او عن واجب عليه كالاعتاق
 عن كثارة القتل والظهار والايلاء والنذر واليمين وسواء كان الاعتاق بغير بدل او ببديل وهو
 الاعتاق على مال وسواء كان منجزا او معلقا بشرط او مضافا الى وقت وسواء كان صريحا او يجري
 مجرى الصريح او كناية او يجري مجرى الكناية وكذا العتق الحاصل بالتدبير والاستيلاء
 وسواء كان المعتق ذكرا او انثى لوجود السبب فيهما وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين
 او كافرين او كان احدهما مسلما والاخر كافرا وعلى هذا اذا امر المولى بغيره باعتاق عبده حال
 حيوته او بعد وفاته فالولاء للأمر ولو قال لأخراعتق عبدك عني على الف درهم فلواعتق فالولاء
 للأمر لان العتق يقع عند استحسانه ولو قال اعتق عبدك عني ولم يذكر البديل فاعتق فالولاء للأمر
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ولوا قال اعتق عبدك ولم يقل شيئا آخر فاعتق فالولاء للأمر
 ولو قال اعتق عبدك على الف درهم ولم يقل عني فاعتق يتوقف على قبول العبد اذا كان
 من اهل القبول فان قبل في مجلس علمه يعتق ويلزمه المال والا فلا ولو اعتق المسلم ذميا او ذمي
 مسلما فالولاء للمعتق فيهما للمعتق غير انه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو اسلم الذمي
 فيهما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرثه وكذا لو كان للذمي الذي هو معتق العبد المسلم
 عصابة من المسلمين بان كان له عم مسلم او ابن عم مسلم فانه يرث الولاء لان الذمي يجعل بمنزلة
 الميت وان لم يكن له عصابة من المسلمين يرد الى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمي
 فاعتقه ثم مات العبد فنصف ولائه للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصابة الذمي من المسلمين
 ان كان له عصابة مسلم وان لم يكن يرد الى بيت المال واما شرائطه فبعضها يعم ولاء العتاقة وولاء
 ولد العتاقة وبعضها يخص ولاء ولد العتاقة اما الذمي يعمها جميعا فانه وان لا يكون للعبد المعتق
 اولاد عصابة من جهة النسب فان كان لا يرثه المعتق واما الذي يختص ولاء ولد العتاقة فمنها
 ان تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء لاحد عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حرا
 او مملوكا ومنها ان لا تكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب

معتقان كانت الام معتقة والاب معتق فالولد يتبع الام في الولاء ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها ان لا يكون الاب عربيا فان كان الاب عربيا والام مولاة لقوم فالولد تابع للاب ولا ولاه لاحد عليه ومنها ان لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولاه لاحد عليه لان حكمه حكم العربي ومنها ان لا يكون الولد معتقا فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب ولا لمولى الام بل يكون ولاؤه لمن اعتقه واما صفة فمناها ان الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق النصيب ويكون المعتق آخر عصبات المعتق متقدما على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض في استحقاق ما فضل من سهامهم حتى انه لو لم يكن للمعتق وارث اصلا او كان له ذورحم كان كل الولاء للمعتق وان كان له اصحاب الفرائض فانه يعطى فرائضهم اولا فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء له ولا يرد الفاضل على اصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتمل الرد عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها انه لا يورث من المعتق بعد موته ولا يكون سبيله على سبيل الميراث وانما يستحقه عصبه المعتق بنفسها وهم الذكور من عصبته لا الاناث ولا الذكور من اصحاب الفرائض ومنها انه لازم حتى لا يقدر المعتق على ابطاله حتى لو اعتق عبده سائبة بان اعتقه وشرطه ان يكون سائبة لا ولاه له عليه كان شرطه باطلا ولاؤه له عند عامة العلماء واما احكامه فمناها ان يرث المعتق مال المعتق ويرث مال اولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتقصير في النصرة والحفظ ومنها ولاية النكاح لانه آخر العصبات هكذا في البدائع * الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به اذا كاتب المسلم عبدا كافر اثم ان المكاتب كاتب امه مسلمة ثم ادى الاول فعتق فولاه لمولاة وان كان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل عنه جناية فان ادت الامة فعتقت فولاه هاللمكاتب الكافر فان مات فميراثها للمولى المسلم وان جنت فقتل جنايتها على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط * نصراني من بني تغلب اعتق عبدا مسلما له ثم مات العبد فميراث العبد لا قرب العصبات الى المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافرا كذا في المحيط * رجل كاتب عبده على الف وهي حالة فكاتب العبد امه على الغين ثم وكل العبد مولاة بقبض الالفين منها على ان الفانها قضاء له من مكاتبته فتعل فان ولاه الامة للمولى كما لو ادت الى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان ولاؤه للمولى وان كاتب العبد الها دون عبدا بان المولى ثم اعتقه مولاة ثم ادى المكاتب المكاتبه عتق وولاؤه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب

المكاتب اذا ادعى بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انتقل بالعتق حقيقة ذلك الملك وللصبي ان يكاتب عبده باذن ابيه او وصيه وليس له ان يعتقه على مال وان ادعى المكاتب اليه البذل فولاؤه للصبي لانه عتق على ملكه كذا في المبسوط * رجل اعْتَقَ عبدا عن ابيه الميْت فالثواب للميْت والولاء لابن كذا في السراجية *
 حربي مستأمن اشترى عبدا مسلما فادخله دار الحرب فهو حر عند ابي حنيفة رح ولم يكن ولاؤه للذي ادخله في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح ان اعْتَقَ الذي ادخله فولاؤه له كذا في المبسوط * وان اعْتَقَ حربي عبده الحربي في دار الحرب لم يصر بذلك موليا له حتى لو خرجا مسلمين الى دار الاسلام لا ولاء له وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح لانه لا يعتق عندهما بكلام الاعتاق وانما يعتق بالتخلية والعتق الثابت بالتخلية لا يوجب الولاء ولو اعْتَقَ مسلم عبدا له مسلما او ذميا في دار الحرب فولاؤه له لان اعتاقه جائز بالاجماع وان اعْتَقَ عبدا له حربيا في دار الحرب لا يصير مولاة عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح يصير مولاة حتى لو اسلم العبد في دار الحرب وخرجا مسلمين الى دار الاسلام فلا ولاء للمعتق على العتق وللمعتق ان يوالي من شاء عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح يورث المعتق من المعتق وله ولاؤه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد للمعتق كان مملوكا للذي سباه في قولهم وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من اهل الحرب دار الاسلام بما من فاشترى عبدا فاعتقه ثم رجع الى دار الحرب فسبي فاشتراه عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون موليا لصاحبه حتى ان ايهم مات ولم يترك عصبه من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذمي اعْتَقَ عبدا له ذميا فاسلم العبد ثم هرب الذمي المعتق ناقضا للعهد الى دار الحرب وسبي واسلم فاشتراه العبد الذي كان اعتقه فاعتقه كل واحد منهما موليا لصاحبه وكذا المرأة اذا اعتقت عبد الها ثم ارتدت المرأة ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترها الذي كانت المرأة اجنته فاعتقه فان الرجل مولى المرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في البدائع * رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات موليا له قد كان اعتقه قبل رده فورثه الرجل من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في يد ورثته ولم يأخذ ما وجدته من مال مولاة في ايديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاة امرأة من بني اسد اعتقت عبد الها في ردها وقبل ردها

رد نهاثم لسمت بدار الحرب فسميت فاشترها رجل من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو اسد
في قول ابي يوسف رح الاول وترثه المرأة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رح عن هذا
وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد رح ذمي اعترق عبدا فاسلم العبد ثم نقض الذمي العهد
ولحق بدار الحرب فليس للعبد ان يوالي احد الا ان الولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حرييا باعتبار
ان صيرورته حرييا كموته وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه
منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال ممن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا
في المبسوط * واذا تزوج عبد رجل امته لا خرافة في المولى الامة وهي حامل من العبد عتقت
وعتق حملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابد او كذا اذا ولدت ولدا اقل من ستة اشهر
او ولدت ولدين احدهما اقل من ستة اشهر لا نهما تواما ان يتعلقان معا فان ولدت بعد عتقها
لاكثر من ستة اشهر ولد افلاؤه لمولى الام فان اعترق الاب جرا لاب ولاء ابنه وانتقل عن موالى
الام بخلاف ما اذا عتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولد اقل من سنتين حيث يكون
الولد لمولى موالى الام وان اعترق الاب لتعذر اضافة العلوق اليه ما بعد الموت والطلاق البائن
لحرمة الوطى وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مراجعا بالشك فاستند اليه حالة النكاح فكان
الولد موجودا عند الاعتراق فعتق مقصودا كذا في الهداية * والا صل ان العتق متى ثبت قصدا
لا ينتقل الولاء ومتى ثبت بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي * امرأة اشترت عبدا واعتقته ثم
ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها اولاد فان ولاء
الاولاد لموالى الام فلوان المعتقد اعتق هذا العبد جرد هذا العبد ولاء ولده ثم جرد المعتقد الاول ذلك
اليه نفسه ثم جردت المرأة ذلك اليه نفسها فالاب يجرد ولاء الولد اليه نفسه واما الجرد هل يجرد ولاء
حافده ففي ظاهر الرواية لا يجرد سواء كان الاب حيا او ميتا وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم
فحدث منها ولد ولهذا العبد اب حي فاعتق هذا الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على حاله
ثم مات العبد وهو ابوا لولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجرد ميراثه كان لمولى الام ولو جنى كان
عقله على موالى الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجرد الجرد ولاء حافده اليه مواليه كذا في الذخيرة *
واذا تزوج العبد حرة فولدت له اولادا فاولادها موالى الام معتقة كانت او مولية فمتى
اعتق ابوهم جرد ولاءهم اليه مولاة كذا في المبسوط * معتقة اذا تزوجت بعبد فولدت منه اولادا

فجنى الاولاد فعتلهم على موالى الام فان اعتق العبد جرّ ولاء الاولاد الى نفسه ثم بعد ما عتلوا
هل يرجعون الى عاتلة الاب بباعتلوا قال لا يرجعون كذا فى الجامع الصغير * حرصمى
نكح * معتقة ولم يعتقه احد فولدت فولاء ولد بها لمواليها وكذا ان كان الاب والى رجلا وهذا قول
ابى حنيفة ومحمد رح كذا فى الكافى * واجمعوا على انهما لو كانا معتقين او كان الاب معتقا
والام مولاة او كان الاب عربيا والام معتقة كان الولد تبعا للاب وكذا اذا كانا عربيين او عجميين
او كان احدهما عجميا والاخر عربيا كذا فى التبيين * نبطي كافر تزوج بمعتقة قوم ثم اسلم
النبطي ووالى رجلا وعاتدة ثم ولدت اولادا قال ابو حنيفة ومحمد رح موالىهم موالى امهم
وكذلك لو لم يوال رجلا فموالىهم قوم امهم عندهما كذا فى الجامع الصغير * وان ترك المولى
ابا وابنا فميراث المعتق لابن المعتق خاصة عند ابى حنيفة ومحمد رح وهو قول ابى يوسف رح
الاول وكذا الولاء للجد دون الاخ عند ابى حنيفة رح لانه اقرب عصوبة عنده وكذا الولاء لابن
المعتقة حتى يرثه دون اخيه وان جنى جنابة فعقله على عاتلة الاخ كذا فى الكافى * رجل اعتق
امة ثم غرقا جميعا لا يدري ايها مات اولاه لم يرث المولى منها شيئا ولكن ميراثها لا قرب عصبة
المولى ان لم يكن لها وارث كذا فى المبسوط * لو اعتق رجل عبدا له ثم مات المعتق وترك
ابنين ثم مات اجد الابنين وترك ابنا ثم مات العبد المعتق فولاه لابن المعتق لصلبه لا لابن ابنه
اذا هو اقرب عصبات المعتق بنفسها والا صل انه يعتبر كون المستحق عصبة يوم موت المعتق لا يوم
موت المعتق كذا فى البدائع * ولو مات الابنان لاحدهما ابن وللآخر ابنان ثم مات المعتق
فميراث المعتق بينهم لان الولاء لم يصير ميراثا بين ابني المعتق بل هو باقى للمعتق على حاله ثم
يخلفه فيه اقرب عصبة وهؤلاء فى القرب اليه على السواء كذا فى المحيط * ليس للنساء شيء من الولاء
الاولاء معتقتهن او ولاء معتقتهن او ولاء مكاتبهن او ولاء مكاتبهن او ولاء مدبرهن
او ولاء مدبر مدبرهن او ولاء الذي هو مجرور معتقتهن او الولاء الذي هو مجرور معتق معتقتهن
فصورة ولاء معتقتهن ان اعتقت عبدا ثم مات المعتق وترك معتقته هذه فولاه لها فلو اعتق
معتقا عبدا آخر ومات المعتق الاول ثم الثاني فولاه الثاني لها ايضا وهذه صورة معتق المعتق
وصورة ولاء مكاتبهن بان قالت امرأة لعبدها كاتبتك على الف درهم مثلا فقبل العبد ذلك فاذا
ادى بدل الكتابة يكون ولاؤه للمرأة وصورة ولاء مكاتب مكاتبهن بان كاتبت هذا المكاتب

عبد افولاء مكاتب المكاتب لها ايضا اذا لم يكن المكاتب الاول وصورة ولاء مدبرهن بان دبرت امرأة عبدها بان قالت له انت حر عن دبر مني او بعد موتي او اذ امت ونحوه ثم ارتدت والعيان بالله ولحققت بدار الحرب وقضى القاضي بليحاقتها فعق مدبرها ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثم مات المدبر فولاء لها وصورة ولاء مدبر مدبرهن بان اشترى هذا المدبر بعد الحكم بعقته عبد اثم دبره ثم مات وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني فولاء له مدبرة وصورة جر ولاء معتقهن بان زوجت امرأة عبدها معتقة الغير فولدت منه ولد ايثبت نسب الولد منه ويكون حرا تبعا لأمه وولاء الولد لموالي الام يعقلون عنه ويرثون فلوان المرأة اعتقت العبد جزا بعتاقها آية ولاء ولده الى نفسه ثم من نفسه الى مولاته حتى لو مات المعتق ثم مات ولده وترك معتقة آية فولاء انتقل من موالي امه اليها واذا اعتقت المرأة عبدا ثم ماتت عن زوج وابن وبنت ثم مات المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويستوي ان كانت اعتقته بجعل او بغير جعل كذا في المبسوط * وصورة جر ولاء معتق معتقهن بان اعتقت امرأة عبدا ثم اشترى المعتق عبدا وزوج معتقة غيره من عبده فولد بينهما ولد فولاء هذا الولد لموالي امه فلوان المعتق اعتق عبده جزا بلاء ولاء ولد معتقه الى نفسه ثم يرجع منه الى مولاته كذا في العيني شرح الهداية * فان اشترت اختان لاب وام اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة فللابنتين الثلثان بالنسب وما بقي لهما ايضا بخلاف وان اشترت احد بهما اباهما ثم مات الاب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فللابنتين الثلثان بالنسب وللتى اشترت الاب الثلث الباقي خاصة بالولاء فان اشترتا اباهما ثم ان احد بهما والاب اشترى باخا لهما من الاب ثم مات الاب فان المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات حرا عن ابن حر وابنتين حرتين فكان الميراث لهما بالقرابة ولا عبرة للولاء في ذلك فان مات الابن بعد ذلك فلا ختية الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتى اشترته مع الاب خاصة لان لهما نصف ولاء الاخ لانه عتق بشرائها وشراء الاب وما بقي فبينهما نصفان لانهما يشتركان في ولاء الاب فصار حصه الاب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسئلة من اثني عشرة للاختين الثلثان لكل واحد منهما اربعة اسهم ونصف ثلث الباقي وذلك سهمان للتى اشترته مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفان فصار للتى اشترته سبعة اسهم والاخرى خمسة اسهم كذا في البدائع * ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتيه اعتق عبدا ثم مات الاب

ثم مات معتق الاب من الابنة المشتريّة كان الميراث للمشتريّة كذا في الذخيرة * ولو ان امرأة من بني
هدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم انها اعتقت عبدا فالولاء يثبت لها وولدها يكون
تبع الاب من بني اسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى
جناية تكون على عاقلتهما من بني همدان فالميراث لبني اسد والعقل على بني همدان كذا
في شرح الطحاوي * واذا مات المعتق وترك عصبة عصبة المعتق فانه لا يرثه عصبة المعتق بخلاف
عصبة المعتق في هذا الحكم امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وترك ابنها وزوجا با هذا الابن
ثم مات المعتق فالميراث لابنها لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك ابا هو زوج المعتقة ثم مات
المعتق فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنه وابنه عصبة المعتقة فهذا عصبة المعتقة
مع هذا الميراث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا آخر ثم ان المعتق الثاني اعتق
عبدا ومات المعتق الثالث وترك عصبة المعتق الاول يرثه وان كان هذا في صورة عصبة عصبة
المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان المعتق الاول جرولا وهذا الميت يرثه عصبة المعتق
الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه عصبة عصبة المعتق الاول كذا في الذخيرة * واذا مات
الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان ان الميت كان مولا
وان هذا الرجل وارثه فالتقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم مشترك
وكذا اذا شهدا ان مولا مولى عتاقة لان اسم مولى العتاقة كما يتناول لاعلى يتناول الاسفل والاعلى
وارث والاسفل ليس بوارث ولو شهدا ان هذا المدعي اعتق هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا نعلم
له وارثا غيره تقبل شهادتهما وقضي بالميراث لهذا المدعي ولو شهدا ان الميت كان مقر هذا المدعي
بالملك وهذا المدعي اعنته فالتقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث للمدعي ولو شهدا ان ابا هذا
المدعي اعتق ابا الميت هذا وهو يملكه ثم مات المعتق وترك ابنه هذا المدعي ثم مات الاب المعتق وترك
ابنه هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضي بالميراث للمدعي ولو كان الولد من امه وقد اعنته مولى الامة
كان ميراثه لمولى الامة ولو شهدا بهذا ولكن قالوا لم ندر ابا هذا المدعي المعتق ولكن قد علمنا ذلك
فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولاء بالتسامع والشهادة على الولاء بالتسامع لا تقبل
عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه واقام شاهدين انه اعتق ام هذا الميت
وانها

وانها ولدته بعد ذلك بمدة من عبد فلان وان اباه مات عبد الامات فهو لانعلم له وارثا سوى معتق
امة هذا المدعي قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فان جاء موالي الاب واقام البينة انه اعتق
الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وانه وارثه لانعلم له وارثا غيره قضى القاضي بالميراث لموالي الاب
جروا الى الابن اليه باعناق الاب بعد اعناق الام وتعين ان القاضي اخطأ في القضاء بالميراث لموالي
الام كذا في المحيط * ولو ادعى رجلان ولاءا بالعتق واقام كل واحد منهما بينة جعل ميراثه بينهما
واو وقتا وتافا السابق اولى لانه اثبت العتق في وقت لا ينافيه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولاء
الموالات كان صاحب الوقت الآخر اولى لان ولاء الموالات يستعمل النقض فكان عقد الثاني نقضا
للاول الا ان يشهد شهود صاحب الوقت الآخر اولى الاول انه كان قد عتق عنه لانه حينئذ لا يستعمل
النقض فاشبه ولاء العتاقه واذا اقام رجل البينة انه اعتقه وهو يملكه ولا يعلمون له وارثا سواه فقضى
له القاضي بميراثه وولائه ثم اقام الآخر البينة على مثل ذلك لم تقبل الا ان يشهدوا انه اشترى
من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو يملكه فيبطل قضاء الاول كذا في البدائع * رجل مات وادعى
رجل ان اباه اعتقه وهو يملكه وانه لا وارث لابي لهذا الميت غيره وجاء بابني اخيه فشهدا على
ذلك قال لم تجز شهادتهما لانهما يشهدان لجددهما كذا في المبسوط * واذا مات الرجل وترك
اموالا في يدي رجل وجاء رجل وادعى انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره
واقام على ذلك بينة واقام ذو اليد بينة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما نصفان لان كل واحد
منهما بينته ثبتت الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال يمتنع عليه والولاء ليس
شيئا يرد عليه اليد فلا يعتبر احدهما خارجا والاخر صاحب اليد بل كلاهما خارجان فيه فيقتضى
بينهما كذا في الذخيرة * واذا مات الرجل عن ابنين وبنات فادعى رجل ان اباه اعتق هذا
الميت وهو يملكه وشهد ابنا الميت بذلك وادعى رجل آخر ان اباه اعتقه وهو يملكه واقربت بنته
بذلك فانه يقتضى بالولاء لصاحب الشهادة وان شهد لآخر ابن آخر الميت وابنتان له قضى بالولاء
بينهما نصفين وان ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب انه موالي هذا العربي وان هذا
العربي اعتق اباه وجاء المدعي باخويه لابي يشهدان بذلك والعرب ينكره فان شهادة الابنين
لا تجوز لانهما يشهدان لابيهم ولا نفسهما لان لهم في هذه الشهادة منفعة فانه متى ثبت ولاء ابيهم
من العربي ثبت ولاؤهم من العربي ايضا فان شهد بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان

العربي يدعى الولاء في هذه الصورة والابن بنكر قبلت شهادة اخويه واذ مات رجل فاخذ رجل ماله وادعى انه وارثه لا وارث له غيره قال لا آخذ المال من يده ولا اضعه في بيت المال كذا في المحيط * وان اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات وهو مسلم لا وارث له غيره واقام ذمي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافرا لا وارث له غيره فللمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبة الى الذمي من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته ابيت المال فان كان شهود الذمي نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم ولكن يقتضى بولائه للمسلم وبجميع الميراث له كذا في المبسوط * وان كان الشهود من الجانيين من اهل الذمة فانه يقتضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذ اختلف مسلم وذمي في ولاء رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما انه اعتقه وهو يملكه وارضوا تاريخ اخدهما سبق فاقام على ذلك شهودا من المسلمين قضي باسبغهما تاريخا فان كان شهود الذمي من اهل الذمة والعبد المعتق كافر قضي ببينة المسلم وان كان الذمي اسبغهما تاريخا كذا في المحيط * ذمي في يديه عبد اعتقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبده واقام الذمي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه امضيت العتق والولاء للذمي كما لو كان كل واحد من المدعين مسلما واذ كان شهود الذمي كفارا قضيت به للمسلم وان كان المسلم اقام شاهدين مسلمين انه عبده دبرة او كانت جاريته واقام البينة انه استولدها واقام الذمي شاهدين مسلمين على الملك والعنق ببينة الذمي اولى واو كانت امته في يدي ذمي قد وادت له ولد اذ ادعى رجل انها امته خصمها هذا امته واقام البينة على ذلك واقام ذواليد البينة انها امته ولدت هذا امته في ملكه قضيت بها وبولدها للمدعي وكذلك لو ادعى المدعي انها امته آجرها من ذي اليد او اعارها منه او وهبها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي اقام البينة انها امته وادت في ملكه قضيت بها لذى اليد وكذلك لو ادعى ذواليد انها امته اعتقها واقام المدعي البينة انها امته ولدت في ملكه ببينة المعتق اولى لان فيه اثبات حريتها ولا يجوز ان توطأ بالملك بعد اقامة البينة على حريتها ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الآخر كان شهود العتق ايضا اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في المبسوط * رجل اشترى عبدا من رجل ثم ان المشتري شهد ان البائع قد كان اعتقه قبل ان يبيعه فاعبد حرو ولاؤه موقوف اذا كان البائع يجد فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء ورد الثمن على المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورثة البائع بعد موت البائع وهذا استحسان وان اقر المشتري ان البائع قد كان

دبره فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقتهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا عبيدين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فالعبد يخرج من الرق الى الحرية بالسعاية ويسعى لهما موسرين كانا او عشرين او كان احدهما موسرا والاخر معسرا ويكون الولاء بينهما وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما العبد حر وولاؤه موقوف بينهما امة بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من صاحبه وصاحبه ينكر فان التجارية تكون ام ولد له موقوفة فاذا مات احدهما عتقت ويكون ولاؤه موقوفا بلا خلاف كذا في المحيط * امة لرجل معروفة انها له ولدت من آخر فقال رب الامة بعتكها بالف وقال الا خبر بل زوجتنيها فالولد حر وولاؤه موقوف لان مولى الامة ينفي ولاءه عن نفسه ويقول هو حر الاصل علق في ملك ابيه والتجارية موقوفة بمنزلة ام الولد ولا بطلاها واحد منهما ولا يستخذمها ولا يستغلها ولاؤها موقوف لان كل واحد منهما ينفيه عن نفسه يأخذ البائع العمر من ابي الولد قصاصا من الثمن كذا في المبسوط * واذا اقر الرجل ان اباه اعتق عبده في مرضه او صحته ولا وارث له غيره فولاءه موقوف في القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء لابن ولا يكون موقوفا ولم يذكر مسمى درج في كتاب الولاء ان عاقلة الاب هل تعقل عنه وشاؤها فصلوا الجواب فيه تفصيلا فتالوا ان كان عصبة الابن وعصبة الاب واحدا بان اعتقهما رجل واحد وقومهما من حي واحد كان عقله على عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبة الابن غير عصبة الاب بان اعتق الابن رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة الاب ويكون العقل موقوفا هذا اذا لم يكن مع الابن المقتر وارث آخر فاما اذا كان وارث آخر وقد كذب به في هذا الاقرار كان المكذب ان يستسعي العبد في حصته ثم عند ابي حنيفة رح ولاء هذا النصف هو حصته المستسعي للامستسعي وولاء النصف الذي هو حصته المقتر للميت كما لو كان الكل له واقران الاب اعتقه وعندهما ولاء النصف الذي هو حصته الميت وولاء حصته المستسعي موقوف وفي كل موضع يتوقف الولاء اذا مات المعتق فميراثه يوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في المحيط * وان اشترت ثلث بنات ابلهن ثم ماتت احداهن وترك مولى امها ثم مات الاب فانه يكون لهما اثلثا ماله بالفرض وثلثا الثلث بالولاء يبتقى ثلث الثلث للبنت الميتة يعود الى الاب يكون لهما ثلث الثلث وثلث الثلث لثلاث مولى امها يحتاج الى حساب الثلث ثلثه ثلث واقله سبعة وعشرون فستة وعشرون للبنتين وواحد لمولى

ام الميثة كذا في خزائن المفتين * الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان الفصل الاول
في سبب ثبوته وشرائطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم اما سبب ثبوته فهو الايجاب
والقبول وهوان يقول الذي اسلم على يد انسان له او لغيره انت مولاي ترثني اذا مت وتعتل
عني اذا جنيت فيقول قبلت او يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان للذي اسلم على يديه
اولا خروجه او لامة العلماء حتى لو اسلم على يد رجل والى غيره فهو مولى للذي والاه عند عامة
العلماء وهو الصحيح واما شرائطه فمنها عقد العاقدين واما البلوغ فهو شرط الانعقاد في جانب الايجاب
فلا يعتد الايجاب من الصبي وان كان عاقلا حتى لو اسلم الصبي العاقل والاه لم يجز وان اذن له
ابوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن بمنزلة واحدة
ولهذا لا يجوز سائر عقود باذنه كالبيع ونحوه واما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى
بالغ صبياً قبل الصبي ينعقد موقفاً على اجازة ابيه او وصيه فان اجاز جاز وكذا لو والى رجل عبداً
قبل العبد توقف على اجازة المولى فاذا اجاز جاز الآن في العبدان الاجاز المولى والولاء من المولى
وفي الصبي اذا اجاز الاب او الوصي يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتباً جاز وكان
المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب صحيح الا ان الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس
من اهل الولاء ومنها ان لا يكون للعائد وارث وهوان لا يكون من وارث يقربه فان كان لم يصح
العقد واذ كان له زوج او زوجة يصح العقد ويعطى نصيبهما والباقي للمولى ومنها ان لا يكون
من العرب حتى لو والى عربي رجلاً من غير قبيلته لم يكن موالاة ولكن ينسب الى عشيرته وهم
يعقلون عنه كذا لو والى امرأة من العرب رجلاً من غير قبيلتها ومنها ان لا يكون من موالى العرب
لان مولاة منهم كذا في البدائع * ومنها ان لا يكون معتقاً ومنها ان يكون لم يعتل عنه غيره
ومنها ان يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج * وان شرط الارث كان كذلك ويتوارثان
من الجانبين والاسلام على يده ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة
هكذا في الكافي * واما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الذمي والذمي المسلم والمسلم
الذمي وكذا الذكورة ليست بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الرجل امرأة وامرأة رجلاً وكذا دار الاسلام
حتى لو اسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب او دار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع * اما حكمه

فهوان يثبت

فهو ان يثبت به الارث اذا مات وان يعقل عنه اذا اجنن ويدخل فيه اولاده الصغار من يولد له بعد عقد الموالاة كذا في التبيين * واما صفة العقد فهو عقد جائز غير لازم واما صفة الحكم فهو ان الولاء الثابت بهذا العقد لا يستعمل بالتدليك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لانه ليس بمال حتى لو باع رجل ولاء موالاة او عتاقه بعبد وقبضه ثم اعتقه كان عتاقه باطلا ولو باع المولى الاسفل ولاءه من آخر او وهبه لا يكون بيعا ولا هبة لكنه يكون نقضا للولاء الاول وموالاة لهذا الثاني كذا في البدائع * وللمولى ان ينتقل بولائه الى غيره مالم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما ينتقض العقد بمضرتة وكذا لا على ان يبرأ من ولاء الاسفل اذا كان بمضرتة وان والى الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن بمضرتة واذا عطل عنه لم يكن له ان يتسول عنه بولائه الى غيره وكذا لا يتسول ولاء ولده بعد تسلم البنائة من ابيه وكذا اذا عطل عن ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتسول لان الاب مع الابن كشخص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي *

الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء ويعلق به اذا اسلم الرجل على يد رجل وعاقده عقد الموالاة ثم ولد له ابن من امرأة اسلمت على يد الآخر ووالته فولاء الوالد لمولى الاب وكذلك ان كانت اسلمت ووالته وهي حبلية ثم وادت بعد ذلك فان ولاء الولد لمولى الاب وهذا بخلاف ولاء العتاقة فانها اذا اعتقت وولدت بعد ذلك فان ولاء الولد يكون لمولى الام ولو كان لهما اولاد صغار ولدوا قبل الاسلام فاسلم الاب على يدي رجل ووالاه ثم اسلمت المرأة على يدي رجل ووالته فان ولاء الاولاد لمولى الاب بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير ووالته فان ولاءها وولدها لمولاها عند ابي حنيفة رح وعندهما ولها ولها اما ولاء وارثها ليس لمولاها كذا في الذخيرة * واذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير فاسلم الابن على يدي رجل آخر ووالاه ايضا فولاء كل واحد منهما للذي والاه وان اسلم الابن ولم يوال احدا فولاه موقوف ولا يكون مولى لمولى موالاة الاب ولا يكون عقد الاب على نفسه عقد على الابن كذا في المحيط * ذمي اسلم ولم يوال احدا ثم اسلم آخر على يديه ووالاه فهو موالاة وان اسلم ذمي على يدي حرابي فانه لا يكون موالاة وان اسلم الحرابي بعد ذلك كذا في المبسوط * حرابي دخل دار الاسلام بايمان فاسلم على يدي رجل ووالاه ثم دخل ابوه بايمان فاسلم على يدي رجل ووالاه فان ولاء كل واحد منهما للذي والاه ولا يجزى الاب

ولاء الولد الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بائنا واسلم ووالى رجلا ثم اسرا بوهذا الحربي الذي اسلم وحقق فانه بجر ولاء الوالد الى نفسه حتى كان ولاء الوالد لمعتق الاب واذا اسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هناك او ووالاه في دار الاسلام فهو يجوز ان سبي ابنه واعتق لم يجر ولاء الاب الى نفسه وان سبي ابوه واعتق جبر ولاء الابن الى نفسه ولو ان رجلا من اهل الذمة اعتق عبدا ثم ان الدامي نقض العهد ولحق بدار الحرب فاخذ اسيرا فصار عبدا لرجل واراد معتقه ان يوالي رجلا لم يكن له ذلك فان اعتق مولاة يوما من الدهر فانه يرثه ان مات وان جنى جنابة بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عن مولاة هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو اسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولاة ولكن ينسب الى عشيرته واصله هم يعقلون عنه ويرثون وكذلك المرأة كذا في المبسوط * ولو اسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما ووالاه في كفره مسلما كان ولاؤه للثاني الذي اسلم على يديه ووالاه بعد الاسلام ولا يكون مولى للذي ووالاه قبل الاسلام كذا في التاتارخانية * الباب الثالث في المتفرقات اذا اقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلان من فوق او من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا اذا اقرانه مولى موالاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى موالاة لفلان وان كان للمقر اولاد كبار كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا مولى فلان آخر فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على انفسهم لان الاولاد اذا كانوا كبارا فالاب لا يملك مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يملك الاقرار به عليهم وبه فارق ما اذا كان الاولاد صغارا لان الاب يملك مباشرة عقد الولاء عليهم اذا كانوا صغارا فيملك الاقرار به عليهم واذا كانت للرجل امرأة وهي ام الاولاد فقالت المرأة ان مولاة عتاقة لفلان وصدقه فلان في ذلك فقال الرجل ان مولى عتاقة لفلان آخر وصدقه فلان آخر فان كل واحد منهما يكون مصدقا فيما اقر به ويكون ولاء الولد لمولى الاب كذا في الذخيرة * ولو ان امرأة مولاة عتاقة معروفة لزوج مولى عتاقة ولدت المرأة ولدا فقالت المرأة ولدته بعد عتقي بخمسة اشهر وولاه لموالي وقال الزوج ولدته بعد عتقي بستة اشهر وولاه لموالي فالقول قول الزوج كذا في المحيط * وان والت امرأة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له ان يدخل في ولائها وكذا ان اقرت امرأة انها موالاة فلان وفي يدها طفل لا يعرف

أبوه يصح إقرارها عليها وعلى ولدها ويصيران من موالي فلان وهذا عند أبي حنيفة رح وقال لا يثبت ولاء ولد لها من مولاها في صورتين كذا في الكافي * وإذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف وولدت منه أولاد أئتم أدعت أنها مولاة اعتقها فلان وصدقها فلان بذلك فإنها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق على ولدها وإن كذبها فلان في العتق وقال هي أمي وما اعتقها فإنها أمته لأنها أقرت على نفسها بالزق له ثم أدعت الحرية عليه فتصدق فيما أقرت ولا تصدق فيما أدعت ولا تصدق على الولد الموجود في البطن وقت الإقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فإنها تصدق عليه عند أبي يوسف رح حتى يحدث رقية ولا تصدق عند محمد رح حتى يحدث حرا كذا في الذخيرة * وإذا أقر الرجل فقال أنا مولى فلان وفلان قد اعتقني فأقر به أحدهما وانكرا الآخر فهو به منزلة عبد بين الشريكين يعتقه أحدهما وإذا قال أنا مولى فلان اعتقني ثم قال أنا مولى فلان الآخر قد اعتقني هو وأدعياه جميعا فهو مولى الأول وإن قال اعتقني فلان وفلان وكل واحد منهما ادعى أنه هو المعتق لا يلزم العبد شيء فإن أقر أحدهما بعينه بعد ذلك أو غيرهما فهو جائز ويصير مولى للمقر له فمن مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه إذا أقر بعد ذلك لغيرهما يجوز إقراره بحجب أن يكون قولهما إما على قول أبي حنيفة رح لا يجوز إقراره ومنهم من قال هذا قول الكل كذا في المحيط * وإذا أقر الرجل أنه مولى امرأة اعتقه وقالت المرأة لم اعتك ولكن أسلمت على يدي وواليتني فهو مولاها فإن أراد التحول عنها إلى غيرهما ففي قياس قول أبي حنيفة رح ليس له ذلك وعلى قياس قولهما له ذلك وإن أقر أنه أسلم على يديها وألادها قالت هي قد اعتكت فهو مولاها وله أن يتحول بالولاء إلى غيرها وإذا أقر الرجل أن فلانا اعتقه وانكر فلان ذلك وقال ما اعتكت ولا أعرفك ثم إن المقر أقر أن فلانا آخر اعتقه فإنه لا يصح إقراره عند أبي حنيفة رح ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح إقراره للثاني إذا صدقه الثاني في ذلك إذا ادعى رجل على رجل مولى ولد رجل بعد موته أني اعتقت أباك وصدق الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان للميت أولاد كبار وصدق بعض الأولاد فالذين صدقوه يكونون موالي له وإن كان المدعي اثنين فصدق بعض الأولاد أحدهما وصدق الباقي الآخر فكل فريق منهم يكونون موالي للذي صدقه كذا في المحيط * وإن ادعى رجل على رجل أني كنت عبدا وأنه اعتقني وقال المدعى عليه أنت عبدي كما كنت وما اعتكت فالقول قول المولى فإن أراد العبدان يحلنه فله ذاك فإن قال المدعى عليه أنت حر لا صل وما كنت عبدا لي قط

وما اعتنك واراد استخلافه لا يستحلف عند ابي حنيفة رح لان الاختلاف ههنا في الولا في العتق لانهما
تصادف على العتق ولا استخلاف في الولا عند ابي حنيفة رح وكذا اذا ادعى رجل على ورثة حرمة
مات وترك ابنة ومالا وقال اني كنت اعتقت الميت ولي نصف الميراث معك بسبب الولا وقالت
ان اباها حر لا تستحلف على الولا وتستحلف على المال بالله لم تعلمني لهذا المدعي في ميراث ابيك
حقا وولا المولا في هذا كولا العتاق لا يستحلف عليه عند ابي حنيفة رح خلافا لهما فان عاد المدعي
عليها الى تصديق المدعي بعد ما انكرت دعواه فهو مولا ولا يكون انكارها نقض للولا كذا في الذخيرة *
واذا ادعى رجل من الموالى على عربي انه مولا اعتقه والعربي غائب ثم بد اللمدعي فادعى
ذلك على آخر واراد استخلافه لا يستحلف على ذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما الا امر موقوف
ان قدم الغائب وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولا من الثاني وان كذبه يثبت الولا
من الثاني كذا في المحيط *

كتاب الاكراه

وفيه اربعة ابواب الباب الاول في تفسيره شرعا وانواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل اما
تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعله المرأ بغيره فيستغي به رضاه كذا في الكافي * واما انواعه فالاكراه في اصله
على نوعين اما ان كان ملجئا او غير ملجئ فالاكراه الملجئ هو الاكراه بوعيد تلف النفس او بوعيد تلف
عضو من الاعضاء والاكراه الذي هو غير ملجئ هو الاكراه بالحبس والتقييد واما شرطه فان يكون الاكراه
من السلطان عند ابي حنيفة رح وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي من السلطان فهو اكراه صحيح
شرعا كذا في النهاية * وعليه العتوى فان غاب المكروه عن بصر المكروه يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكراهه عندهما ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل به ما يفعل السلطان
كان امره اكراه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى آهون ذكر شمس الائمة الحلواني الاكراه من غير
السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتمكن بالاستعانة من غيره اما اذا تمكن فهو على الاختلاف عند
ابي حنيفة رح لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التاتارخانية * ويعتبر في الاكراه معنى في المكروه
ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالمعبر في المكروه تمكنه من ايقاع ما هدد به فانه اذا لم يكن
متمكنا

منه كذا من ذلك فاكراهه هديان وفي المكراه المعبران بصير خائفا على نفسه من جهة المكراه في ايتاع ما عده به عاجلا لانه لا يصير ملجأ مسمولا طبعاً الا بذلك وفيما اكراهه ان يكون مثلاً او مزماً او متلفاً عضواً او موبجاء ما ينعدم الرضى باعتباره فيما اكراه عليه ان يكون المكراه ممتنعاً منه قبل الاكراه اما الحق او الحق آدمي آخر او الحق الشرع وبسبب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط * واما حكمه وهو الرخصة او الاباحة او غيرهما فيثبت عند وجود شرطه والاصل ان تصرفات المكراه كلها قولاً منعتة عندنا الا ان ما يستعمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يستعمل الفسخ منه كالطلاق والعنق والنكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فقولاً لم يفسخ متى حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل عن المكراه فيما يصلح ان يكون المكراه آلة للمكراه فصار كان المكراه فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان او تلاف ماله ومتى حصل الاكراه بوعيد تلف على قول من الاقوال ان كان قولاً يستوي في البعد والهزل ويتعلق بثبوتة بالقول كالطلاق والعنق فحكمه ان يعتبر المكراه آلة للمكراه في حق الاتلاف وينتقل الاتلاف الى المكراه لان المكراه في حق الاتلاف يصلح آلة للمكراه وفي حق التلظ به الذي لا يصلح آلة له فيه يعتبر مقصوراً على المكراه وان كان قولاً لا يستوي فيه البعد والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكم الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً لا يستوي فيه البعد والهزل الا انه لا يتعاقب ثبوتة باللفظ فحكم الاكراه فساداً حتى لا يصح ردة المكراه فالردة يستوي فيها البعد والهزل ولا يتعاقب ثبوتها باللفظ حتى ان من قصد ان يكفر فقبل ان يقربه يكون كافراً كذا في المحيط * وان حصل الاكراه بالتبس والتقييد على فعل من الافعال ولا حكم له فيجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكراه ومتى حصل الاكراه بالتبس والتقييد على قول ان كان قولاً لا يستوي فيه البعد والهزل فحكمه فساد ذلك القول وان كان قولاً لا يستوي فيه البعد والهزل ولا حكم له فيجعل كانه المكراه باشر ذلك القول باختياره كذا في النهاية * فلو اكراه على بيع او شراء او اقرار او اجارة بقتل او ضرب شديد او حبس مديد خبيرين ان يهضي البيع او يفسخ بخلاف ما اذا اكراه بفسخ يوم او قيد يوم او ضرب سوطاً الا اذا كان الرجل صاحب منصب بعلم انه يتضرر بذلك فيكون مكرهاً وقد ما يكون من التبس اكراه ما يجبي به الا غتمام البين ومن الضرب ما يجدي منه الامم الشديد وليس في ذلك حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه بل يكون مفوض الى رأي الامم لانه يختلف باختلاف احوال الناس فمنهم من لا يتضرر الا بضرب شديد وحبس مديد ومنهم من يتضرر

بان نبي شي ك الشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط او بعرك اذنه لاسيما في ملا من الناس
 او بضربة السلطان فيثبت في حقه الاكراد بمثله كذا في التبيين * واذا كره على البيع والتسليم
 فباع وسلم فهو بيع مكره وان اكره على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فلا كراهة
 على البيع لا يكون اكراد على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك اجازة عند البيع
 ومن هذا قلنا ان من ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداد المبيع من يدا المشتري لا تسدح
 دعواه الم يدعى انه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع
 يكره اذا تبخض المشتري ملكه ملكا فاسدا ونفذ تصرفاته فيه وبعد ما تصرف او خاصمه المكره فان كان
 تصرفا احتمل النقض بعد وقوعه كان للمكره ان ينقض تصرفه ويسترد العين حيث وجده وان كان
 تصرفا لا يَحتمل النقض بعد وقوعه كالعتق والتدبير وما اشبههم الا يكون للمكره نقضه وكان له حق تضمين
 القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسليمه الى المشتري وان شاء ضمن المشتري فان اختار
 تضمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم قبض لا يرد اعتق وان شاء ضمنه قيمة يوم اعتق
 هكذا في الذخيرة * واكره على البيع وقبض الثمن طوعا كان اجازة لان القبض طائعا ايل الرضى
 وهو الشرط بخلاف ما اذا كره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا
 وان قبضه مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده لفساد العقد بالاكراهة
 وان كان هالكا لا يأخذ منه شيئا وان ملك المبيع في يدا المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن
 قيمته للبائع وللمكره ان يضمن المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن
 المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الآخر
 من آخر حتى تداولته البياعات نفذ الكل بتضمين الاول وله ان يضمن من شاء من المشتريين فايهم
 ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره احده هذه البياعات
 حيث يجوز لكل ما قبله وما بعده وياخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين * ولو كان البائع
 مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نفقت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض
 صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد
 القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المشتري مكرها
 دون البائع فهلك المشتري عندا المشتري ان هلك من غير تعديهاك امانة كذا في خزائن المفتين *

وأكراه السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفن الثمن والبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه
 اعتقه او دبره او كانت امته قوطمها او قبلها بشهوة كان اجازة الشراء ولو ان المشتري اشترى ولم يقبض
 حتى اعتقه البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتقه استحسانا ولو اعتقه
 مع ابتيل القبض كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط * ولو اكراه البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض
 المشتري العبد حتى اعتقه كان عتقه باطلا فان اجازة البائع عند عتق المشتري جاز البيع لبقاء
 الموقوف عليه مالا لتكم العقد ولم يجز ذلك الحق الذي كان من المشتري ولو اعتقا جميعا العبد
 جاز عتق البائع لانه صادف ملكه وانتقض به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم اعتقه جميعا عتق
 العبد من المشتري ولو كانا جميعا مكرهين على العقد والتناقض فنعلا ذلك وقال احد هما بعد ذلك
 قد اجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان اجاز جميعا بغير اكراه جاز البيع ولو
 لم يجز حتى اعتق المشتري العبد جاز عتقه فان اجاز الآخر بعد ذلك لم يلتفت الى اجازته لتقرر ضمان
 القيمة على المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم يتناظرا فاجاز احد هما البيع بغير اكراه
 فالبيع فاسد على حاله لان بقاء الاكراه في جانب صاحبه كان لفساد البيع فان اعتقه جميعا معا وقد
 اجاز احد هما البيع فان كان العبد غير مقبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري باطل وان
 اعتقه احد هما ثم اعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي اجاز البيع وقد اعتقه المشتري قبله فهذا
 اجازة منهما البيع والثمن المسمى بالبائع على المشتري والعتق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه
 وان كان البائع اعتق او لا فهو باعته قد نقض البيع ونفذ العتق من قبله فلا يحمل فيه اجازة واحد
 منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي اجازة اول مرة المشتري ولم يجز البائع
 فعتق البائع جائزه وقد انتقض البيع به ان اعتقه قبل المشتري او بعده لانه باق على ملك البائع
 بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع كذا في المبسوط * ولو اكراه
 على بيع جارية، وام يسم احد فباعها من انسان كان فاسدا كذا في فتاوى ناصية * ولو اخذوه
 به مال يؤديه فاكرهه على ادائها لم يذكروا له جاريته بشيء فباع جاريته ليؤدي المال فالبيع جائز
 لانه طائع في البيع لان اداء المال تستحق بطريق الاستعراض والاستيهاب من غير بيع الجارية وهذا
 هو عادة الظلمة اذا ارادوا ان يصادروا رجلا تسكهوا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع شيء من ملكه
 حتى اذا باعه ينفذ بيعه عليه والسبيل لمن ابتلي بذلك ان يقول من اين اؤدي هذا المال ولا مال

لي فاذا نال له الخالم بيع جاريتك فالآن يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها كذا في المحيط *
 رجل اكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها الف درهم فاشترها باكثر من عشرة آلاف
 او اكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة آلاف فباعها باقل من الف جاز استحسانا
 وهو قول علمائنا راجح ولو اكره على بيع جارية بالف درهم فباعها بدنانير قيمتها الف درهم فسد البيع
 في قول علمائنا ولو اكره على البيع بالف درهم فباعها بعرض او حيوان قيمته الف درهم او اكره على
 ان يقر بالف درهم فاقرب مائة دينار قيمتها الف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم ولو اكره على البيع
 بالف درهم فباعه بالف درهم جاز بيع الكل كذا في فتاوى قاضيان * ولو اكره على البيع فوهب
 كان جائزا وكذا لو اكره على الاقرار بالف فوهبها له كذا في المحيط * ولو اكره الرجل بوعيد تلف حتى
 اشترى من رجل عبدا بعشرة آلاف درهم وقيمته الف درهم وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد
 كان المشتري حلف بعق كل عبد يملكه فيما استقبل او حلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد
 ولا يرجع على المكرة بشيء كذا في خزائن المفتين * ولو اكرهه على شراء ذي رحم محرم منه وعلى
 قبضه باكثر من قيمته فاشتره وقبضه عتق عليه واكرم قيمته ويرجع به ضمن على المكرة وكذا لو اكرهه
 بشراء امه ولدت منه بالكا ح وقبضها او بشراء امه قد جعلها مدبرة ان ملكها وقبضها كذا في المحيط *
 السلطان اذا اكره رجلا بوعيد تلف او حبس على ان يبيع متاعه من هذا الرجل بالف درهم يعني
 متاع السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فالباع جائز والعهد على السلطان لا على البائع
 وان طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان اكرهه على
 ان يشتري له متاع فلان بالف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري
 حتى لا يطالب بتسليم الثمن فان طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة اليه
 وطولب بتسليم الثمن كذا في الذخيرة * ولو اكره الرجل على ان يهب نصف داره غير مقسوم
 او لم يسم له مقسوما ولا غيره واكره على التسليم فوهب الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه اتى بغير
 ما اكره عليه ولو اكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استحسانا كذا
 في فتاوى قاضيان * ولو اكره على ان يبيع منه يباع فاسدا فباعه يباع جائزا لبيع ولو اكره
 على ان يبيعه عند بيعه جائزا لو دفعه اليه فباعه يباع فاسدا ودفعه اليه فهاك عنده فللبائع ان يضمن
 المكرة

المكره ان شاء المشتري كذا في المبسوط * ولو اكرهه ببيع فاسد فباع جائزا جازوا بالعكس له ان يضمن
المكره قيمته ويرجع به على المشتري فاما لو اكرهه على هبة نصف دارة مقسوما وعلى بيت من بيوته
فوهب الكل او باع الكل لم يجز كذا في الغياثة * ولو اكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق بها عليه
او اكرهه على التصديق فوهبها له وهو ذر رحم محرم منه او اجنبي يجوز لان الهبة غير الصدقة
ولو اكرهه على الهبة والتسليم فوهبه على عوض وتقابضا كان جائزا ولو اكرهه على هبة على عوض
فباعه وتقابضا كان باطلا وكذا لو اكرهه على البيع والتقابض فوهبه على عوض وتقابضا ولو اكرهه
على الهبة والتسليم ففعل فعوضه الموهوب له بغير اكراه قبله كان هذا اجازة كذا في خزانة المفتين *
ولو امره بالهبة ففعلها او امرها كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحم محرم او اجنبيا كذا في المبسوط *
ولو اكرهه على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصة زيد وبطل في حصة
عبد الله كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان مكانها الف فالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في التاتارخانية *
ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه فقال قد وهبت لك فخذ فخذ
الموهوب له فهلك عنده كان للمكره الخيار ان شاء ضمن المكره القيمة وان شاء ضمن القابض كذا
في المبسوط * الباب الثاني فيما يسئل للمكره ان يفعل وما لا يسئل ومسائل هذا الباب على اقسام
اربعة احدها ان يكون الاقدام على الفعل اولى من تركه وبالترك يصير آثما والثاني ما يكون
بالامتناع عن ذلك الفعل ما جورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما والترك اولى له والثالث ما يكون
ما جورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير آثما والرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع
عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضيخان * السلطان اذا اخذ رجلا وقال لا تقتلك او تشرب
هذا الخمر او تأكلن هذه الميتة او لتأكلن لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه
التناول اذا كان في غالب رآه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آثما
في ظاهر الرواية عن اصحابنا وذكروا شيخ الاسلام انه آثم ما خوذ بدمه الا ان يكون جاهلا بالاباحة
حالة الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجح ان يكون في سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاباحة
كان ما خوذ اذا قتل مسموح فاما اذا كان في غالب رآه انه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله
لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم رآه في هذا وكذا لو اوعده بتلف عضو من اعضائه بان قالوا
لنقطعن يدك او ما اشبهه وكذلك لو اوعده بضرب مائة سوط وما اشبه ذلك مما يخاف من ذلك

تأني نفسه وعضو من اعضائه ولم يتدر محمد ربح في ذلك عند اربل فوض ذلك الى رأي المكروه على
الضرب وهو الصحيح قال فان هددوه بضرب سوط او سوطين لا يباح له تناول الا ان يقولوا ان ضربك
على عيبك او على المذاكير وان هددوه بالحبس المؤبد او بالقيء المؤبد لا يباح له تناول اذا كان
لا يمتنع منه الطعام والشراب من مشائخنا من قال اذا كان الرجل متنعما ذا مروءة يشق عليه ذلك
بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضو من اعضائه يباح له
التناول وكذا لو هددوه بالحبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فانه يباح له
التناول وقد قال بعض مشائخنا بان محمد ارجح انما اجاب ذلك ابناء على ما كان من الحبس
في زمانه فاما الحبس الذي احدثوه اليوم في زماننا فانه يبيح تناول وان قالوا النجاسة عليك او لتفعلن
بعض ما ذكرنا لم يسع له ان يفعل ذلك حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في المحيط * وان اكره
على الكفر بالله او سب النبي صلى الله عليه وآله بقتل او قطع رخص له اظهار كلمة الكفر فان اظهر
ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا يأنم وان صبر حتى قتل كان مثابا وان اكره على الكفر والسب بتيد
او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بامر يخاف به على نفسه او على عضو من اعضائه
وان اكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك
فان صبر حتى قتل صار مثابا شهيدا وان اكره عليه بالحبس او القيد لا يسعه ذلك واصحاب المال
ان يضمن المكروه كذا في الكافي * ولو اكره بوعيد تلف على ان يأخذ مال هذا الرجل او مال هذا
الرجل الآخر فلا بأس بان يأخذ مال احدهما ثم اي المالين اولى بالاخذ فهذه المسئلة على وجوه
الاول ان يكون صاحب المالين في الغناء على السواء وانه على وجهين ان كان المالان في المقدار
على السواء فانه ان يأخذ ويتلف مال ايتهما شاء فضاء ذلك على الذي اكرهه وان اتلف الاكثر
ضمنه ولا رجوع على الذي اكرهه الوجه الثاني ان يكون احد صاحبي المالين اغنى من الآخر وانه
على وجهين ايضا ان كان المالان في المقدار على السواء يتلف مال اكثرهما غناء وكذلك اذا كان احد المالين
اكثر من الآخر فانه يتلف مال اكثرهما غناء الوجه الثالث ان يكونا فقيرين وهما في الفقر على السواء
فان كان المالان في المقدار على السواء يتخير في الاخذ وان كان احدهما اقل يأخذ الاقل وان كان
احدهما اقصر من الآخر لا يأخذ مال الاقصر وانما يأخذ مال صاحبه على كل حال كذا في المحيط *
ولو ان لصا اكره رجلا بوعيد تلف حتى اعطى رجلا ماله واكره الآخر بمثل ذلك حتى قبضه

منه ودفعه فهاك المال عنده فاضمان على الذي اكرههما دون التابض وكذا لرب كان
اكره التابض على قبضه ليدفعه الى الذي اكرهه فتبضد وضاع عنده قبل ان يدفعه اليه فلا ضمان على
التابض اذا حلف بالله ما آخذة ليدفعه اليه طائعا رما آخذة الا ليرده على صاحبه الا ان يكره
على دفعه كذا في المبسوط * واكره صاحب المال على ان يشبهه لصاحبه واكره الآخر على ان
يقبلها منه ويتبضد بها بوعيد تلف فان قال القابض قبضتها على ان يكون في يدي مثل الوديعة
فالتقول قوله مع يمينه وان قال اخذتها على الهبة ليس لم لي كان لرب المال ان يضمه ان شاء وان شاء
ضمن المكرة فان ضمن المكرة رجع على الموهوب له كذا في التارخانية * وان اصابا اكره رجلا بالحبس
على ان يودع ماله عنده هذا الرجل فاودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضم المستودع ولا المكرة
شيئا فان اكرهه بوعيد تلف فلرب المال ان يضم المستودع وان شاء المكرة وايضا ضمن لم يرجع
على صاحبه بشيء كذا في المبسوط في باب الاكراه على الوديعة * ولو اكرهه على بيع عبده واكره
المشتري على شرائه واكرههما على التقابض فهلك الثمن والعبد ثم اختصموا فضمن العبد للبائع
وضمان الثمن للمشتري على الذي اكرههما لان كل واحد منهما ملجأ على دفع ماله الى الآخر
من جهته فان اراد احدهما ان يضم صاحبه سئل كل واحد منهما عما قبضه على اي وجه قبضه
فان قال قبضته على البيع الذي اكرهنا عليه ليكون لي وقال اذ اكرهه جميعا فالبائع جائز ولا ضمان
على المكرة فيه وان قال قبضته مكرها لا ردة على صاحبه وآخذ منه ما اعطيت ودفع كل واحد منهما
لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان وان حلف احدهما وابى الآخر ان
يتألف لم يضم الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض فان كان الذي ابى اليمين هو الذي
قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد ايضاً فان ضمنه المكرة رجع به على المشتري وان ضمنه المشتري
لم يرجع به على المكرة ولم يرجع على البائع بالثمن ايضا وان كان المشتري حلف وابى البائع اليمين
فلا ضمان في العبد على من اخذه واما الثمن فان شاء المشتري ضمنه المكرة وان شاء ضمنه البائع فان ضمن
البائع لم يرجع به على المكرة وان ضمنه المكرة رجع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكراه
على دفع المال واخذة * وان اكره على قتل غيره لم يرخص ولم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
يقتل فان قتله كان آثما والنقص على المكرة ان كان عدها عند ابى حنيفة ومحمد ربح كذا في الكافي *
ولو كان المأمور منة للبعث او صبيبا يجب النقص على المكرة الامر كذا في العيني شرح الهداية *

اذا اكره الرجل بوعيد قيد او حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى الثالث القصاص في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اكره السلطان رجلاً بالقتل على ان يقطع يد نفسه وسعه ان يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك فعلى المكره القود ولو اكرهه بالقتل على ان يقتل نفسه لا يسعه ان يقتل نفسه ولو قتل نفسه لا شيء على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل القى نفسك في هذه النار والا قتلتك ينظر ان كانت النار قد ينجم منها وقد لا ينجم وسعه ان يلقي نفسه فيها فان القى ومات كان على الامر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان كانت النار بحيث لا ينجم منها الكفن له في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي فيها فقل بان هذا قول ابي يوسف رح فان القى نفسه فيها فهلك كان على الامر القصاص في قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي قول ابي يوسف رح تجب الدية في مال الامر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجم منها لا يسعه ان يلقي نفسه فان القى نفسه فيها فهلك لهدر دمته في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال السلطان لرجل القى نفسك في هذا الماء والا قتلتك ان كان يعلم انه لا ينجم لا يسعه ان يفعل فان فعل لهدر دمته وان كان فيه ادنى راحة يسعه ذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يسعه فان فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الامر في قول ابي حنيفة رح كما لو القاه الامر بنفسه وقال ابو يوسف رح ذبته على الامر في ماله ولا قصاص وقال محمد رح عليه القصاص وعن ابي يوسف رح في رواية مثل قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له لتقطع يدك ولا تقطعها انا لا يسعه ان يقطع يد نفسه ولو قطع هدرت يده ولو قال له لتقتل نفسك بالسيف ولا تقتل نفسك بالسيف ولا تقتل نفسك بالسياط او ذكروا له نوعا من التمثيل هو اشد مما امر به ان يفعل بنفسه وسعه ان يقتل نفسه بالسيف واذا قتل نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل اتقين نفسك من شاق الجبل والا قتلتك فان لم يكن له في الالتقاء ادنى راحة لا يسعه الالتقاء فان القى فهلك فهدر دمته فان كان له فيه ادنى راحة يسعه ان يلقي نفسه في قياس قول ابي حنيفة رح فان القى نفسه فهلك فذبته على عاقلة الامر وفي قول صاحبيه لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الامر القصاص وهي فرع مسئلة القتل بالثقل وعند ابي حنيفة رح ذلك لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الامر ولو القاه الامر عند ابي حنيفة رح لا يوجب

لا يوجب التصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الأمر ولو انقضاء الأمر عند أبي حنيفة، روح لا يوجب التصاص وتجب الدية وعندهما يوجب التصاص وعند أبي يوسف روح في رواية على الأمر الدية في ماله وان كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والتقى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الأمر في قولهم لانه كفانل الخطاء كذا في فتاوى تاضيخان * ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والآ لاقتلنك وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع كان التصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد روح كذا في المحيط * ولو اكره بوعيد تلف ليكفرن بالله اوليقتلن هذا الرجل المسلم كان في سعة ان يكفر بالله اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يسعه القتل وان صبر على ذلك حتى قتل كان ذلك اعظم الاجروان ابي الكفر وقتل ذلك الرجل فالتياس ان يقتل به وفي الاستحسان ان لا يقتل به اذا لم يكن عالما ان الكفر يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلث سنين فاما اذا علم ان الكفر يسعه ومع هذا قتل ذلك الرجل لم يذكر محمد روح هذا الفصل في الاصل واكثر مشائخنا على انه يلزم القود كذا في الذخيرة * ولو قيل له لياكلن هذه الميتة او يقتل هذا الرجل المسلم فانه ينبغي له ان يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وان لم يأكلها حتى قتل فهو آثم اذا كان يعلم ان اكل الميتة يباح عند الضرورة وان لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد روح في مسألة الميتة لا يجاب القود ان لم يعلم انه يسعه اكل الميتة وعامة مشائخنا قالوا في مسألة الميتة يجب القود على المكره على كل حال علم ان اكل الميتة يسعه ولم يعلم هكذا في المحيط * ولو اكره على ان يقتل مسلما او يزني ليس له ان يفعل احدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زني حد قياسا ولا يحد استحسانا وعايه مهرها وان قتل المسلم يقتل الأمر ولو كان الاكراه في هذه المسائل بحبس او قيد او حلق لحيه لا يكون اكرها فان قتل المسلم يقتل القتال قصاصا ولا يقتل الأمر لعدم الاكراه بل يعزروا ولو اكره الرجل على ان يقتل فلانا المسلم او يتلف مال الغير كان له ان لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من الدية واكثر لان اتلاف مال الغير مريض وليس بمباح فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القتال لان اتلاف مال الغير مريض وقتل المسلم ليس بمريض وان اتلف مال الغير يضمن الأمر كذا في فتاوى تاضيخان * وان ابي عنهما حتى قتل فهو افضل ولو اكره بوعيد قتل على ان يقتل عبده هذا او يتلف ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما حتى قتل كان في سعة من ذلك وان استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وكان ضمان المال على المكره وان قتل العبد ولم يستهلك

المال فيه وأنتم لم يكن على الذي اكرهه فودع ولا ضمان لان هذا قتل طائع لانه كان يتخلص باستهلاك المال وهو باح له شرعا كذا في المحيط * ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يقتل احد عبديه هذين واحدهما اقل قيمة من الآخر فقتل احدهما عمدا كان له ان يقتل المكره كذا في المبسوط * ولو اكرهه على ان يقتل احد هذين الرجلين عمدا كان القود على المكره الآمر كذا في الظهيرية * ولو اكرهه على ان يضرب احد عبديه مائة سوط ففعل ذلك باحد هما فمات منه غرم المكره اقل القيمتين وأن كان الذي بقي اقلهما قيمة كذا في المبسوط * ولو اكرهه على ان يستهلك المال او يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكره الآمر سواء كان العبد والمال للمكره او لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره الآمر ضمان كذا في الظهيرية * ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يقتل عبده هذا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل ابنه او قال اقتل عبدك هذا الآخر او اقتل اباك لم يسعه ان يقتل عبده الذي اكرهه على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكره سوى الادب كذا في المبسوط * وكذلك لو اكرهه على ان يستهلك مال هذا الرجل او يقتل الرجل اياه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره الا انه لا يأثم في هذا الاستهلاك ولو لم يستهلك المال حتى قتل الرجل اياه لم يكن عليه اثم ان شاء الله تعالى الا ان يكون شيئا يسيرا فلا احب له ان يترك استهلاكه كذا في الظهيرية * ولو قيل له لتشربن هذا الخمر او لتأكلن هذه الميتة او لتقتلن ابنك هذا او اباك لم يسعه شرب الخمر ولا اكل الميتة لانعدام الضرورة ولو قيل له لتقتلن ابنك او اباك او لتبيعن عبدك هذا بالف درهم فباع فالباع جائز قياسا ولكن استحسنت فقال البيع باطل وكذا التهديد بقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتحبسن اباك في السجن او لتبيعن من هذا الرجل عبدك هذا بالف درهم فباع فالباع جائز قياسا وكذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله اكرهه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات هكذا في المبسوط * ولو اكرهه بقتل على ان يقتل عبده او يقطع يده لم يسعه فان فعل يأثم ويقتل المكره في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في محيط السرخسي * ولو اكرهه على ان يقطع يد رجل بحد يده فقطع يده ثم قطع رجله بغير اكرهه فمات المقتوع من ذاك يجب القصاص على القاطع والمكره لانه مات بفعلين احدهما انتقل الى المكره والآخرة تنصر على القاطع فصارا قاتلين له وعند ابي يوسف رح عليهما الدية في مالهما كذا في التبيين * ولو اكرهه على ان يريق جرة السمن فالضمان على المكره كذا في جواهر الاخلاطي * التجر يد ولو

اكراه على قطع يد رجل فقال ذلك الرجل قد اذنتك في التقطع فاقطع والآذن غير مكره لم يسعه ان يتقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي اكراه واذا رفع الاكراه على القتل فاذن له في ذلك تقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الأمر كذا في التاتارخانية * واذا بعت الخليفة عاملا على كورة قتال لرجل لتقتل هذا الرجل بالسيف والآلاقتلنك لا ينبغي للمكره المأموران يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالقود على الأمر المكره والمكره المأمور بالقتل يأثم وبفسق وترد شهادته وبباح قتله والمكره الآمر يحرم عن الميراث دون المكره المأمور كذا في خزائن المفتين * ولو قال له العامل ليقطعن يده أو لاقتلنك لا ينبغي ان يفعل ذلك وكذلك لو أمره بقطع اصبع أو نحوها وان رأى الخليفة ان يعزر المكره المأمور بحبسه فعل كذا في التاتارخانية * وان أمره العامل ان يضرب سوطا واحدا أو امرأة ان يحلق رأسه ولحيته أو ان يقبده وهدده على ذلك بالقتل رجوت ان لا يكون آثما في فعله ولا في تركه وانما علقه بالرجاء لانه لم يجد في هذا بعينه نصا والفتوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالرأي لا يجوز فلهذا علقه بالرجاء وان كان هدده على ذلك بضرب سوط أو حبس أو قيد أو حلق رأسه أو لحيته لا يسع له ان يقدم عليه بشيء من الظلم قل ذلك أو كثر ولو اكراهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت ان يكون في سعة منه كذا في الظهيرية * ولو اكراهه بوعيد تلف على ان يأخذ مال فلان فيدفعه اليه رجوت ان يكون في سعة من اخذ وودفعه اليه والضمن فيه على الآمر وانما يسعه هذا مادام حاضرا عند الآمر فان كان ارسله ليفعل فخاف ان يقتله ان ظفربه ان لم يفعل أو يفعل ما هدده به لم يحل الاقدام على ذلك إلا ان يكون رسول الأمر معه على ان يرد عليه ان لم يفعل ولولم يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله تعالى ولو كان المكره هدده بالحبس أو القيد لم يسعه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط * لو اكراه على طلاق أو عناق فاعتق أو طلق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد على المكره موسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن وكذا يرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المنعة ولو قال المكره في مسألة العتق خطري بالي الاخبار بالحرية فيما مضى كاذبا وقد اردت ذلك يعتق العبد في القضاء ولا يصدق ولا يعتق فيما بينه وبين الله ولا يضمن المكره له شيئا ولو قال خطري بالي ذلك ولم ارد ذلك وانما اردت به الانشاء في الحال أو لم ارد بشيء أو لم بخطري بالي شيء عتق قضاء وديانة

ويرجع بقيمته على المكرة وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين * ان قال المكرة لصاحب
العبد قد خطر ببالك الاخبار عن العتق فيما مضى كاذبا وقد اردت ذاك لاعتقا مستقبلا
فليس لك ان تضمنني وقال المكرة لابل اردت به عتقا مستقبلا ولي ان اضمنك قيمة العبد
فالتول قول صاحب العبد والمكرة ان يستحلفه على ما ادعى وان اتهم المكرة الزوج وقد اردت
الاخبار بالكذب عن الماضي لانشاء الطلاق وقال الزوج لابل اردت انشاء الطلاق فالتول قول
الزوج مع البمين كذا في التاتارخانية * ولو اكره ليجعل طلاق امرأته واعتق عبده ببد امرأته او ببد عبده
او بغيرهما فطلق المنفوض اليه واعتق يقع الطلاق والعتاق ويرجع المأثور على الآمر في الطلاق قبل
الدخول بنصف المهر وقيمة العبد كذا في فتاوى فاضيل خان * قال محمد ر ح لو ان لصا غلبا اكره
رجلا بوعيد تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها ثلثا وغرم لها نصف المهر لا يرجع
بذلك على المكرة ولو اكره على ان يطلقها ثلثا ولم يدخل بها فطلقها وغرم لها نصف المهر يرجع على
المكرة بذلك لان المكرة على ايقاع الثلث يكون مكرها على الواحد واذا اكره على ان يعتق نصف عبده
بوعيد تلف فاعتق الكل فالعبد كله حر عندهم جميعا ولا يرجع المكرة على المكرة بشيء عند ابي حنيفة ر ح
وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان او معسرا ولو اكره على ان يعتق العبد كله فاعتق نصفه
كان هذا والاول سواء في قياس قول ابي يوسف ومحمد ر ح يعتق كله ويغرم المكرة قيمة العبد
لمرارة موسرا كان او معسرا اما عند ابي حنيفة ر ح يعتق نصف العبد ويبقى النصف رقيقا واذا
اعتق نصف العبد يرجع بنصف قيمته وهو النصف الذي اعتقه من العبد على المكرة واما النصف
الذي لم يعتق على قول ابي حنيفة ر ح هل يضمن المكرة اولا ان كان المكرة موسرا يضمن
وان كان معسرا لم يضمن كذا في المحيط * ولو ان مريضا اكره امرأته بوعيد تلف او حبس حتى
تسأل له ان يطلقها تطليقة بأئنه فسألته ذلك فطلقها كما سألت ثم مات وهي في العدة وورثته ولو سألته
تطليقتين بأئنتين ففعل ثم مات وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط * ولو جعل الزوج امرها ببد
رجل بتطليقة ان شاء واكره الزوج ان يأمره بتطليقة اخرى ولم يدخل بها فطلقها ثنتين لم يضمن
المكرة كذا في المحيط * وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في المبسوط *
ولو طلقها التطليقة التي اكره الزوج عليها ضمن نصف المهر كذا في محيط السرخسي * الا يرى انه
لوزال

لو قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق تطليقة اذا شئت ثم اكره بعد ذلك او قبله علي ان يقول لها
 انت طالق تطليقة اذا شئت فتال لها ذلك فطلقت نفسها التلتيين جميعا غرم لها الزوج نصف
 المهر ولم يرجع على المكره ولو كانت هي المسلطة فاكرهته علي ان يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يكن لها
 عليه شيء من المهر ولو كانت اكرهته بالحبس اخذته بنصف الصداق كذا في المبسوط * ولو اكرهت
 المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بالف درهم فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان المرأة
 اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي اكرهت عليه صح اجازتها في قول ابي حنيفة رح ويلزمها
 المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد رح الاجازة باطالة والطلاق رجعي وعن ابي يوسف رح
 فيه روايتان في رواية كما قال محمد رح وفي رواية كما قال ابو حنيفة رح كذا في فتاوى قاصبيان *
 والاصح ان قوله كقول ابي حنيفة رح ولو كان مكان التطليقة خلع بالف درهم كان الطلاق بائنا
 ولا شيء عليها كذا في المبسوط في باب الاكره على النكاح والخلع * ولو اكره الزوج علي ان يطلق امرأته
 بالف درهم واكرهت المرأة علي ان تقبل ذلك ففعلاه وقع الطلاق بغير مال وكذلك هذا في الصالح
 من القود والعق علي مال الا ان للمولى ان يضمن المكره قيمة عبده ان كان اكرهه بوعيد قتل
 وان كان اكرهه بحبس لم يضمن شيئا كذا في المبسوط * ولو اكرهت امة اعتقت علي ان تختار نفسها
 قبل الدخول فلامهر لها علي الزوج ولا ملو لها ولا يضمن المكره كذا في محيط السرخسي * ولو اكره
 رجل الزوج بوعيد تلف علي ان يطلقها واحدة بالف درهم فطلقها ثلثا كل واحدة بالف فقبلت
 جميع ذاك طلقت ثلثا ووجب له عليها ثلثة آلاف درهم ولها عاينه نصف مهرها لوقوع الشقة قبل
 الدخول لا بسبب مضاف اليها ولم يرجع على المكره بشيء وان كان نصف المهر اكثر من ثلثة آلاف
 لان ما زاد الزوج من عبده طائعا كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولو اكرهه علي ان يطلقها
 واحدة بالف ففعل وقبلت ذاك ووجب له عليها الف درهم ثم ينظر الي نصف مهرها فان كان اكثر
 من الف درهم ادى الزوج اليها النفل علي الف درهم ويرجع به على المكره ان كان اكرهه
 بوعيد تلف وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فاما عند ابي حنيفة رح لاشيء لها عليه وللزوج عليه
 الا ان كذا في المبسوط * ولو اكره علي ان يعتق عبده علي مائة درهم وقبله العبد وقيمه الف
 والعبد غير مكره فالتق جائز على المائة ثم ينخير مولى العبد فان شاء ضمن الذي اكرهه قيمة العبد
 ثم يرجع المكره على العبد بمائة وان شاء المولى اخذ العبد بالمائة ورجع على المكره بتسع مائة

تمام القيمة ولو كان اكرهه على العتق بالف درهم الى سنة وقيمة العبد الف فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكرة قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بالعين بعد مضي السنة لانه التزم ذلك طوعا فان اختار تضمين المكرة قام المكرة مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول الاجل فاذا اخذ ذلك منه امسك الفامقدار ما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكسب خبيث وان اختار اتباع العبد فلا شيء له على المكرة بعد ذلك فان كانت الالفان نجوما فحل نجم منها فطلب المولى العبد بذلك النجم بغير اكرهه فلهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمان له على المكرة بعد ذلك كذا في المبسوط * عبد بين رجلين اكره احدهما حتى اعتقه جاز عتقه ثم على قول ابي يوسف ومحمد رح العتق لا يتجزى ويعتق العبد كله والولاء لمعتقه وعلى المكرة ان كان موسرا ضدان جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسرا ضمن نصيب المكرة ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك واما على قياس قول ابي حنيفة رح فالمكرة ضامن نصيب المكرة موسرا كان او معسرا وفي نصيب الساكت ان كان المكرة موسرا فالساكت بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعاة وان شاء ضمن المكرة قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكرة بما ضمن على العبد واستسعاة فيه والولاء بين المكرة والمكرة نصفان وان كان المكرة معسرا فالساكت حق الاستسعاء او الالاتاق والولاء بينه وبين المكرة نصفان كذا في الظهيرية * ولو قتل عبد رجل خطأ فأكراه مولاه حتى اعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكرة قيمته ويأخذها المولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان الاكره بحبس او قيد يضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الدية ولا يضمن المكرة شيئا لمولاه كذا في محيط السرخسي * ولو ان لصا اكره رجلا بوعيد تلف على ان يعتق عبد ايساوي الف درهم عن رجل بالف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طائعا فالعبد حر عن المعتق عنه ثم رب العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق وان شاء ضمن المكرة قيمته رجع بها على المعتق عنه ويثبت الولاء له وان ضمنها المعتق عنه لم يرجع بها على المكرة ولو اكرهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكرة كذا في المبسوط * ولو اكره المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضدان العبد على المكرة خاصة لمولى العهد قال شمس الائمة السرخسي ان هذا بمنزلة ما لو اكره رجلا على بيع عبده من هذا بالف درهم ودفعه اليه واكره الآخر على شرائه وقبضه وعتقه بوعيد تلف ففعلا ذلك وفي هذا الضمان يكون على المكرة خاصة فكذلك فيما سبق واواكرههما على ذلك بالحبس

ففعلا ضمن المعتق عنه قيمته لمولاه ولا ضمان على المكراهة هنا ولو اكره المولى بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي اكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية *
ولو اكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه شيء ويضمن المكراهة كذا في محيط السرخسي *
واذا قال اللص الغالب لرجل لا قتلنك او لتعتقن عبدك او لتطلقن امرأتك هذه ايها شئت ففعل
المكراهة احدهما ولم يدخل بالمرأة فما باشرنا فذوي غرم المكراهة الاقل من نصف المهر ومن قيمة العبد
ولو كان الزوج دخل بها لم يغرم المكراهة له شيئا كذا في المبسوط * وفي التجريد ولو كانت المرأة
غير مدخول بها وكان الاكراه بحبس او قيد ففعل احدهما لم يغرم الذي اكره شيئا كذا في التاتارخانية *
ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق
ولا يرجع على المكراهة بشيء وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على المكراهة بقيمة العبد
استحسانا ولو اكره الرجل على ان يقول لعبدته ان شئت فانت حرة او ان دخلت الدار فانت حر
ثم شاء العبد او دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكراهة ولو اكره على ان يعلق عتق عبده
بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد له منه كصلوة الغروض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه الهلاك
على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكراهة واذا اكره على ان
يعتق عبده بتقاضي دينه او ما اشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكراهة ويكون ذلك بمنزلة
الاكراه بوعيد الحبس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره بوعيد تلف على ان يأذن له في عتقه
فاذن له فيه فاعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكراهة قيمته لا باعتبار انه اعتقه بل باعتبار انه
الجبأه الى الامر بالعتق حتى لو كان اكرهه على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط *
قال محمد ربح في الاصل ولو ان رجلا اكره بوعيد قتل او بحبس او بقتل او بضرب حتى تزوج
امراة على عشرة آلاف ومهر مثلها الف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها من عشرة آلاف درهم
مهر مثلها الف درهم ويبطل الفضل كذا في العيني شرح الهداية * ولا يرجع الزوج على
المكراهة بشيء كذا في التاتارخانية * ولو ان المرأة هي التي اكرهت حتى يتزوجها الزوج على
الف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان على المكراهة
ثم هل للمرأة والاولياء الا اعتراض على هذا النكاح فان كان كفواً لها وقدر ضمت بالمسمى كان
للاولياء حق الاعتراض عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا اصلا ولو زوجت نفسها في الابتداء كفواً

بأقل من مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفؤ لها فلا ولياء الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض بالمسمى ينظر فان كان الزوج كفؤا لها فلا حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي بخير زوجها فيقول له اتم لها مهرها والا فرقت بينكما فان اتم نفذ النكاح وان ابى يفرق بينهما ولا يكون لها مهر وان لم يكن الزوج كفؤا لها فلا ولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عند ابي حنيفة رح لعدم الكفاءة لنقصان المهر وعندهما لها حق الاعتراض لذلك والاولياء لعدم الكفاءة لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي مكروهة فان كان الزوج كفؤا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفؤا لها فلا ولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة واما اذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فكان كما لو رضيت بالمسمى نصا ولو رضيت نصا فعلى قول ابي حنيفة رح للاولياء حق الاعتراض وان كان الزوج كفؤا فلا ولياء حق الاعتراض عند ابي حنيفة رح لعدم الكفاءة ونقصان المهر وعندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في العيني شرح الهداية * ولو اكره على ان يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها او بمقت عبده ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة مع الاكره ثم يرجع المكروه على المكروه بقيمة العبد ونصف المهر استحسانا والقياس ان لا يرجع عليه وجه الاستحسان ان غرض المكروه زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصودة فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه اكره كذا في الكافي * وان كان الاكره بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكروه كذا في الذخيرة * ولو اكره بوعيد قتل على ان يوكل هذا ببيع عبده بالف درهم واكرهه على دفع العبد اليه لبيعه ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل والمشتري طائعان فمولى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكروه قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشيء يريد به لا يرجع على احد بشيء من ضمان القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجوع الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكروه بالثمن فيقتصان ويتراد ان الفضل وان اختار تضمين المكروه

رجع المكرة بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قبل لم يضمن المكرة شيئاً واذا خرب المكرة من الوسط ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والثلث وان شاء ضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري بما ضمن على احد كذا في المحيط * ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكرة باكراهه اية على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكرة على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعاً مكرهين بالقتل فالضمان على المكرة خاصة لان الاتلاف منسوب عليه ولا يرجع المكرة على احد بشيء لانهم صاروا كالألة وان كانوا مكرهين بالحبس فلا ضمان على المكرة وللمولى ان يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة رجع على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومة دون الوكيل لان الوكيل كان مكرهاً على البيع والتسليم بالحبس وذلك ينفي التزامه العهدة بالعقد ولو اكراه المولى بالقتل واكراه الوكيل والمشتري بالحبس فللمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا شيء له على المكرة وان ضمن المكرة كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشيء ولو اكراه المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل وللمولى ان يضمن المكرة قيمته ان شاء ويرجع بها المكرة على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط * ولو اكراه المولى والوكيل بالقيود والمشتري بالقتل ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرهاً بالقتل ضمن على الشراء دون القبض لان قبضه لم يصير مضافاً الى المكرة وان كان مكرهاً عليهما فللمولى ان يضمن المكرة ولو اكراه المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقيود فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن المكرة ولا يرجع على الوكيل كذا في محيط السرخسي * ولو اكراه بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بان يهب عبده هذا لهذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فللمولى ان يضمن قيمته ايهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له وان ضمن المكرة رجع المكرة ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ويرجع به الوكيل

على الموهوب له ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئاً وكان للمولى ان يضمن ان شاء .
 الوكيل وان شاء الموهوب له فان ضمن الوكيل رجع به على الموهوب له كذا في المبسوط * ولو اكرهه
 على ان يبيع مال المكره او اشترى بماله فطالبه بالتسليم صحت الوكالة ولزمته العهدة كذا
 في التاتارخانية * والنذر لا يعمل فيه الاكراه حتى لو اكرهه بوعيد تلف على ان يوجب على نفسه
 صدقة او صوماً او حجاً او شيئاً يتقرب به الى الله ففعل لزمه ذلك وكذا ان اكرهه على اليمين بشيء
 من ذلك او بغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الاكراه
 ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك وكذا لو اكرهه على ان يظهر من امرأته كان مظاهراً
 ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا الفغي فيه والخلع من جانب الزوج طلاق او يمين فلا يؤثر فيه
 الاكراه ولو كان هو مكرهاً على الخلع والمرأة غير مكرهة لزمها البذل كذا في الكافي * ولو اكرهه على
 ان يخلع امرأته بعد الدخول على الف ومهرها اربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على الف ولا شيء
 للزوج على المكره كذا في المحيط * واذا اوجب على الرجل كفارة ظهار فاكراهه السلطان على
 ان يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان اكرهه على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على
 المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو فرض عليه اما لو اكرهه على اعتاق عبد بعينه ذكره شمس الأئمة السرخسي
 في شرحه مطلقاً من غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يجزى المكره عن الكفارة لانه في معنى
 عتق بعوض وذكر شيخ الاسلام في شرحه تفصيلاً فقال ان كان العبد الذي اكرهه على تحريره
 اخس العبيد وانهم قيمة بحيث لا يكون عبداً خيراً خساً وادون منه قيمة فلا ضمان على المكره
 وان كان غيره اخس وادون منه قيمة ضمن المكره قيمته ولا يجزى المكره عن الكفارة فان قال المكره
 انا ابرى المكره عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجزيه عن الظهار كمن اعتق عبده على
 مال عن الكفارة ثم ابرأه فان قال المظاهر حين اعتق العبد اعتقه عن الظهار لا يدفع الاكراه اجزاء
 عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة ان يمكن نفسها منه كذا في المحيط *
 وان قال اردت العتق عن الظهار كما امرني ولم يخطر ببالى غير ذلك لم يجز عن الكفارة وله القيمة
 على المكره ولو اكرهه بحبس او قيد اجزاء عنه ولا ضمان له كذا في محيط السرخسي * ولو اكرهه
 بوعيد تلف حتى آلى من امرأته فهو مؤل فان تركها اربعة اشهر فبانت منه ولم يكن دخل بها
 وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه لانه كان متمكناً من ان يقربها في المدة فاذا

لم يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان اقربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على
المكروه بشيء وكذلك لو اكرهه على ان يقول ان قربتها فعبدني هذا حرفان قربها عتق عبده لم يضمن
المكروه لانه ما جرى على سنن اكرهه وان تركها فبانت بالايلاء قبل الدخول غرم نصف
الصداق ولم يرجع على المكروه بشيء كذا في المبسوط * ولو كان مدبرا او كانت ام ولد حلف بعتتها
فقرب المرأة لم يضمن المكروه شيئا فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق
ورجع على المكروه باقل منه ومن قيمة من حلف بعتته استحسانا كذا في محيط السرخسي *
ولو اكرهه على ان قال ان قربتها فمالى صدقة في المساكين فتركها اربعة اشهر فبانت ولم يدخل
بها او قربها في الاربعة الاشهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكروه بشيء وهو في المعنى نظير ماله
اكرهه على النذر بصدقة ماله في المساكين كذا في المبسوط * ولو اكرهه على كفارة يمين قد حنث
فيها ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكفر نوعا من انواع
الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين فهو جائز ولا ضمان على المكروه وان اكرهه على
اعتاق عبد بعينه او بغير عينه فان كان قيمة ادنى العبد مثل ادنى الصدقة والكسوة فهو جائز
ولا ضمان على المكروه وان كان قيمة ادنى العبد يزيد على ادنى الصدقة والكسوة ضمن المكروه قيمة العبد
ولا يجزيه عن كفارة اليمين فان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على
المكروه ويجزيه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكرهه على
التصدق به ادنى من قيمة ما يجزي في الكسوة والعتق فانه يجزيه عن الكفارة ولا ضمان على
المكروه وان كان يزيد على ادنى ما يجوز في الكسوة والعتق ضمن المكروه فيه ولا يجزيه عن الكفارة
فان قدر على الذي اخذه منه يسترد ما اخذه منه وان كان الاكراه في هذه الصورة بوعيد حبس
او قيد فلا ضمان ولكن يرجع على الذي اخذه منه لانه لم يكن راضيا بالتسليم مع الحبس والقيد
فان اجازة المتصدق بعد ذلك ان كان المال قائما وقت الاجازة صلب اجازته وان كان هالكا
لا تعمل كذا في المبسوط * قال كل شيء وجب لله عليه من بدنة او هدي او صدقة او حج فاكراه على
ان يمضيه ففعل ولم يأمره المكروه بشيء بعينه فلا ضمان على المكروه ويجزي عن الرجل ما امضاه فان
اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة في المساكين فاكراه بحبس او قتل على ان يتصدق بذلك
جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكروه بشيء وكذلك الاضحية وصدقة الفطر لو اكرهه عليهما رجل حتى

فعلهما اجزاة ولم يرجع على المكره بشيء ولو قال لله علي هدي اهديه الى بيت الله فاكراه بالقتل
على ان يهدي بعيرا او بدنة ينحرها ويتصدق بها ففعل كان المكره ضامنا لقيمتها ولا يجزيه مما
اوجبه على نفسه ولو اكرهه على ادنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فامضاه لم يغرم المكره
شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال لله علي عتق رقبة فاكراهه على ان يعتق عبدا
بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكره قيمته ولم يجزه من النذر وان كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه
ادنى ما يكون من العبد في القيمة لم يكن على المكره ضمان واجزى عن العتق ليقننا بوجوب هذا
المقدار عليه ولو قال لله علي ان تصدق بثوب هروي او مروي بعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذي تصدق به
فان كان العلم محيطا بانه ادنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها اجزاه ذلك ولا ضمان
على المكره وان كان غير اقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين فيغرم المكره ذلك ويقع
المؤدى في المقدار الادنى مجزيا عن الواجب واذا قال لله علي ان تصدق بعشرة اقفزة حنطة
على المساكين فاكراهه بوعيد قتل على ان يتصدق بخمسة اقفزة حنطة جيدة تساوي عشرة اقفزة
حنطة رديئة فالمكره ضامن الطعام مثله لان المؤدى لا يجزى عن جميع الواجب لانه لا يعتبر
بالجودة في الاموال الربوية عند مقابلتها ولا يمكن تجويزها عن خمسة اقفزة حنطة لان في ذلك
ضررا على الناذر وعلى الناذر ان يتصدق بعشرة اقفزة رديئة ولو ان رجلا له خمس وعشرون بنت
مخاض فحال عليه الحول فوجب فيها بنت مخاض وسطا فاكراهه بوعيد قتل على ان يتصدق على
المساكين بابنة مخاض جيدة غرم المكره فضل قيمتها على قيمة الوسط لانه ظالم له في الزام هذه
الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكره وذلك لان هذا ليس بمال
الربوا فيمكن تجويز بعضه عن كله كذا في المبسوط * اذا اكره الرجل على الزنا بامرأة فزنى بها
كان ابو حنيفة راح او لا يقول يجب عليه الحد ثم رجع وقال لاحد عليه وهو قولهما ويجب المهر على
الزاني سواء كانت المرأة مكرهة على الزنا او كانت طائعة ولا يرجع بما ضمن على المكره لان
منفعة الوطى حصل للزاني وكان كما لو اكره على اكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع
على المكره بشيء وان كان شبعان يرجع عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا اكرهت على الزنا فلا حد
عليها والرجل آثم في الاقدام على الزنا لان الزنا من المظالم واما المرأة اذا كانت مكرهة على الزنا
هل

هل تأثم ذكر شيخ الاسلام في شرحه في باب الاكراه على الزنا انها ان اكرهت على ان تمكن من نفسها
فدكنت فانها تأثم وان لم تمكن هي من الزنا وزنى بها لا اثم عليها وذكره ايضا في الاكراه اذا اكرهت
على الزنا فمكنت من نفسها فلا اثم عليها وهذا كما اذا كان الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكراه
بوعيد سجن او قيد فعلى الرجل الحد بلا خلاف واما المرأة فلا حد عليها ولكنها تأثم ولو امتنع المكروه
عن الزنا حتى قتل فهو مأجور كذا في المحيط * ولو قال الحرابي لرجل مسلم ان دفعت الي هذه
الجارية لازنى بهاد فعت اليك الف نفس من المسلمين نخلصهم من اسرنا لا يحل لهذا المسلم ان يدفع
اليه الجارية كذا في خزائن المفتين * وان اكره على الردة لم تبين زوجته منه فان قالت المرأة قد بنت
منك وقال هو قد اظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله استحسانا لانه منكر للفرقة
ولو قال الذي اكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر ببالي في قول كفرت بالله ان اخبر عن امر ماض
كذباً ولم اكن فعلت كذا في ماضى بانته امرأته حكما ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ومن
اتر الكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنيت به كذبا لا يصدق القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
ولو قال خطر ببالي الاخبار عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الانشاء كما طلب مني فقد اقر
بالكفر حقيقة فتبين امرأته منه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر ببالي شيء
واكني كفرت بالله كفرا مستقبلا وقلبي مطمئن بالايمان لم تبين امرأته وعلى هذا اذا اكرهه على الصلوة
للصليب وان يسجد للصليب وسب محمد صلى الله عليه وآله ففعل وقال خطر ببالي الصلوة لله
وسب رجل آخر ونويت ذلك بانته منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى
للصليب وسب محمدا النبي صلى الله عليه وآله وقد خطر ببالي الصلوة لله وسب غير النبي بانته
امرأته قضاء وديانة وان لم يخطر ببالي شيء وصلى للصليب وسب محمدا عليه السلام وقلبه مطمئن
بالايمان لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما اكره عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذ لم يخطر
ببالي خيره كذا في الكافي * اذا اسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو اكره على الاسلام حتى اسلم ثم رجع
عن الاسلام لا يقتل هكذا في التبيين * وعلى هذا اذا قيل له ان صليت لا قتلنك فخاف ذهاب الوقت
فقام وصلى وهو يعلم ان يسعه تركها فلما صلى وقتل لم يكن آثما في ذلك لانه تمسك بالعزيمة وكذلك
صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم لان لم تنظر لنقتلنك فابى ان ينظر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسعه
كان مأجورا لانه متمسك بالعزيمة وان افطروا وسعه ذلك الا ان يكون مريضا يخاف على نفسه

ان لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك يسعه فحينئذ يكون آثما وكذلك لو كان مسافرا فصام في شهر رمضان فقتل له لقتلتك او لتفطرن فابى ان يفطر حتى قتل كان آثما كذا في المبسوط * وعن بن شجاع رح انه قال لو قال اهل الحرب انبي من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركتك وان قلت ان انبي قتلتك لا يسعه سوى ان يقول ان انبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس هذا بنبي تركنا نبيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل من النبي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان محرما قتل له لقتلتك او لتقتلن هذا الصيد فابى ان يفعل حتى قتل كان مأجورا ان شاء الله تعالى فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي امره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة اما الاخر فلا شيء عليه وان كان محرما من جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب الكفارة على القاتل دون الامر لان قتل الصيد فعل ولا اثر للاكراه بالحبس في الافعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكرة وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبمنزلة الكفارة في قتل الآدمي خطأ كذا في المبسوط * رجل اكره على ان يجامع امرأته في رمضان نهرا او يأكلا او يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره بالقتل على ان يزني لم يسعه ان يفعل فان فعل وكان محرما فسد احرامه وعليه الكفارة دون الذي اكرهه ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنا وسعها ان تمكن من نفسها وينسد احرامها وتجب عليها الكفارة دون المكرة وان لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع اوجبنا الكفارة على المكرة لا يرجع بها على المكرة ولورجع بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما التزمه هكذا في المبسوط * قال الفقيه ابو الليث رح اذا هدد السلطان وصي يتيم بقتل او اتلاف عضو منه ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو هدد به بحبس او قيد ضمن ولو هدد به باخذ ماله نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم ان علم انه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفي لاي سعة التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي ان يأخذ جميع ماله فهو معدور فلا ضمان عليه ان دفع اليه المال وان اخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها كذا في الينابيع * ولو قيل لرجل دلنا على مالك او لتقتلنك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وان دلهم حتى اخذوه ضمنوا له كذا في المبسوط *

الباب الثالث في مسائل عقود التلجئة اذا قال رجل اني اريد ان ابيعك عبدي هذا تلجئة لا امر
اخانه وحضر هذه المثالة شهود فقال له المشتري نعم ثم خرجا الى السوق وتبايعا وشهدوا على
ذلك فاذا انقضى بعد البيع انهما بنيا البيع على تلك المواضعة فالبيع فاسد بلا خلاف واذا انقضى
بعد البيع انهما قد كانا عرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف
واذا انقضى فاعلى المواضعة على التلجئة قبل البيع الا ان احدهما ادعى البناء على تلك المواضعة
وادعى الآخر الا عرضا عن تلك المواضعة قال ابو حنيفة رح البيع جائز والقول قول من يدعى
الا عرضا عن تلك المواضعة لانه يدعى جواز العقد وقال ابو يوسف ومحمد رح البيع فاسد والقول
قول من يدعى البناء على تلك المواضعة لانه يدعى ما عرف به باتفاقهما وعلى هذا الاختلاف
اذا اتفقا على المواضعة ثم قالوا لم يضطربا لنا شيء وقت البيع فعلى قول ابي حنيفة رح البيع جائز وعلى
قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المواضعة على التلجئة وانكر الآخر المواضعة والقول قول
المنكر للمواضعة فان اقام المدعي للمواضعة البينة على المواضعة وقال بنينا البيع على تلك المواضعة
ان صدقه الاخر في البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر عرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على
الاختلاف على قول ابي حنيفة رح البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وان اتفقا على ان البيع
بينهما كان تلجئة ثم اجازة احدهما لم يجز اجمعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجئة وقبض
المشتري العبد من البائع على ذلك واعتقه كان عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المسئلتين
جميعا ولو تواضعا على ان يجزى انهما تبايعا هذا العبد اس بالف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم اقرا
بذلك فليس هذا بيع وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر انه جد والقول
قول المدعي للجد لانه يدعى الجواز وعلى الآخر البينة وان قالوا اجزنا هذا البيع الذي اخبرنا به
لا يجوز هذا اذا كان التلجئة في ذات البيع وان كان التلجئة في البدل بان تواضعا في السران
الشن الف الا انهما يتبايعان بالف درهم في العلانية لتكون احدي الفين سمعة فان تصاد فاعلى
الا عرضا عن تلك المواضعة فالبيع جائز بالف درهم وان تصاد فاعلى انهما بنيا على تلك المواضعة
فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح البيع جائز بالف درهم وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رح
وفي رواية اخرى عنه ان البيع فاسد كذا ذكره س الا ثمة السر خسي في شرحه وان تصاد فاعلى
انه لم يضرهما بينة وقت المعادة فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح البيع بالف درهم قال

شس الائمة السرخسي وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رح وفي احدى الروايتين عنه البيع
 بالنسي درهم ودرالر رواية المذكورة في كتاب الافرار وقال هذه الرواية اصح ولم يذكر شيخ الاسلام هذا
 التفصيل في شرحه ولو تواضعا في السر ان يكون الثمن مائة دينار وتعاقدا في العلانية بعشرة آلاف درهم
 انعقد بعشرة آلاف درهم وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز ان عقد في السر البيع بثمن ثم عقدا
 في العلانية من اخرى فان عقد في العلانية بجنس ما اعتدابه في السر الا انه اكر ما عقدا به في السر بان
 تباعى السري الف درهم ثم تباعى في العلانية بالنسي درهم ان اشهدا ان ما يعقدان في العلانية هزل
 وسمعة فالعقد عند السروان لم يشهدا ان العلانية هزل وسمعة فالعقد عند العلانية وكذلك ان عقدا
 في العلانية بجنس آخر فالجواب على التفصيل الذي قلنا ان اشهدا ان ما يعقدان في العلانية هزل وسمعة
 فالعقد عند السروان لم يشهدا على ذلك فالعقد عند العلانية ولو قال في السر يريدان يظهر بيعا علانية وهو بيع
 تلجئة وباطل واجتماع على ذلك ثم ان احدهما قال علانية وصاحبه حاضر اذ كنا قلنا كذا وكذا في السر
 وقد بدا لي ان اجعله بيعا صحيحا وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى تباعى فالبيع جائز ولو لم يسمع
 صاحبه ذلك وتعاقدا فالبيع فاسد وان قبضه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول البائع فعتقه جائز
 وعليه الثمن وان قال ذلك المشتري فعتقه باطل كذا في المحيط * ولو ان رجلا قال لامرأة اتزوجك
 تزويجا هزلا فتالت المرأة نعم ووافقهما على ذلك الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء
 وقما بينه وبين ربه ولو ان رجلا قال لامرأة ووليها او قال لوليها دونها اني اريد ان اتزوج فلانة
 على الف درهم وتسمع بالفين والمهر الف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على الفين علانية كان النكاح
 جائزا والصداق الف درهم اذا تصادقا على ما قال في السرا واقامت به البينة ولو قال المهر مائة دينار
 ولكننا نسمع بعشرة آلاف درهم واشهدوا عليه ثم تزوجها في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح
 جائزا بمهر مثلها وكذلك لو قال في السر على ان يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العلانية
 ولم يسم لها مهر افلها مهر المثل وان قال عند العقد عقدنا على ما تراضي به من المهر فالكاح جائز على مائة
 دينار كذا في المبسوط * فان عقد في السر النكاح بالف ثم تناكحا في العلانية بالنسي درهم ان اشهدا ان
 ما يظهران في العلانية سمعة وهزلا فالمهر مهر السروان لم يشهدا ان ما يظهران في العلانية سمعة فالمهر
 مهر العلانية وكذا الجواب فيما اذا عقد في العلانية بجنس آخر وان ادعى احدهما العلانية واقام
 عليها

عليها البيّنة وادّعى الآخر السروا قام عليه البيّنة اخذ بيّنة العلانية الا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر اننا شهد بذلك في العلانية سمعة فحينئذ اخذ بيّنة السروا بطل بيّنة العلانية واذا طلق امرأته على مال على وجه الهزل او اعتق عبده على مال على وجه الهزل وتبالت المرأة او العبد او كانتا تواضعا في السر ان ما يظهر ان هزل فالطلاق واقع والمال واجب هكذا ذكر محمد رَح في الكتاب ولم يذكر في الكتاب ان الهزل كان في جانب الزوج والمولى او في جانب المرأة والعبد او في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج والمولى لا شك ان المال يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك وان كان في جانب المرأة والعبد او في الجانبين يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة رَح لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد الاجازة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رَح يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل هكذا قال الفقيه ابو جعفر كذا في المحيط * ولو طلقها او اعتقه او صالح عن دم العبد على مال في السر ثم طلقها او اعتقه او صالح في العلانية مرة اخرى ان كان الثاني بجنس الاول الا انه اكثر ان اشهدا ان ما يسميان في العلانية سمعة ورياء فالبدل المسمى في السروا ان لم يشهدا على ذلك فعلى قول ابي حنيفة رَح البدل ما سمي في السروا ما على قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البدل ما سمي في العلانية وتجعل احدي الالفين زيادة في بدل العقد الاول وقال بعضهم البدل ما سمي في السروا حاصل الخلاف راجع الى ان الزيادة في بدل الطلاق والعتاق والصالح عن دم العمد هل تصح على قول بعض المشايخ لا تصح وهو الاصح وان كان الثاني بجنس آخر فكذلك الجواب ان اشهدا انهما ما يسميان في العلانية سمعة فالمرمهر السر كذا في التاتارخانية * واذا تواضع الرجل والمرأة ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان لا مهر لهما كان مهرها الدنانير التي تواضعا عليها في السروا وتزوجها في العلانية على ان تكون الدنانير مهرها وتزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط * واذا قال لامرأته اطلقك على الف درهم ولكننا سمع بمائة دينار وطلقها بمائة دينار فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان تواضعا انهما ما يسميان الدنانير سمعة وهزل كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع في المنفقات لواكراه بوعيد تلف او حبس او قيد على ان يقر فاقتر لا يصح اقراره فان اكره بحبس يوم او قيد يوم او ضرب سوط على الاقرار بالف فاقتر جاز فان وقع في طلبه ان هذا القدر من الحبس والقيد نعمة كان الاقرار باطلا قال مشايخنا رَح هذا اذا كان الرجل من اوساط الناس فان كان

من اشرافهم حيث يستنكف عن ضرب سوط في الملاً او قيد او حبس يوم او تعريك اذنه في مجلس
السلطان فانه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي * ولو اكره على ان يقر بالف درهم فاقرب بمائة
دينار قيمتها الف درهم نفذ الاقرار ولو اكره على ان يقر لفلان بالف فاقرب بخمس مائة لا يصح استحسانا
ولا يلزمه المال ولو اقر بالف درهم او بالف وخمس مائة لزمه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه
قدر ما كان مكرها فيه هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اقر له نصف غير ما اكرهه عليه من المكمل
والموزون نهو طائع فيما اقر به ولو اكرهه على ان يقر له بالف فاقر له لفلان الغائب بالف فلا قرار
كله باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح سواء اقر الغائب بالشركة او انكره وقال
محمد رح ان صدقه الغائب فيما اقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة
بيني وبين هذا الذي اكرهه على الاقرار له جاز الاقرار للغائب بنصف المال كذا في المبسوط *
قال واذا اكره الرجل بوعيد تلف او غير تلف على ان يقر بعق ماضٍ او طلاق او نكاح وهو يقول
لم افعله فاقربه مكرها فلا قرار باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والاكراه
بالحبس او القتل في هذا سواء وكذلك الاقرار بالرجعة والفني بالايلاء والعفو عن دم العمد فانه
لا يصح مع الاكراه وكذلك الاقرار في عبده انه ابنه او في جاريته انها ام ولده كذا في المبسوط
في باب الاكراه على الاقرار * وفي التجريد اذا اكره بضرب او حبس حتى يقر على نفسه بحد
او قصاص فذلك باطل فان خلى سبيله ثم اخذ بعد ذلك فاقربه اقرارا مستقبلا اخذ به وان لم يخله
ولكن قال لا اخذ باقرارك فان شئت فاقروا ان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الاقرار
وان خلى سبيله ولم يتوار عن بصر المكرة بعث من اخذ ورده فاقربه اول مرة من غير اكراه فليس
هذا بشيء كذا في التاتار خانية * ولو اكره على ان يقر على نفسه بقصاص او حد فاقر له يلزمه شيء
فان اقيم عليه باقراة وهو معروف بما اقر به الا انه لا بينة عليه لم يقتص من المكرة استحسانا وضمن جميع
ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتص من المكرة فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه
هكذا في محيط السرخسي * ولو اكره ليقرب بغصب او اتلاف وديعة فاقر لا يصح اقراره كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو كان اكرهه على الاقرار باسلام ماضٍ منه فلا قرار باطل وكذلك لو اكره
بوعيد تلف او غير تلف على ان يقر بانه لا قود له قبل هذا الرجل ولا بينة له عليه به فلا قرار باطل فان
ادعاه بعد ذلك واقام البينة عليه به حكم له بالقود لان ما سبق منه بالقود قد بطل فكان وجوده كعدمه

وكذلك لو اكرهه علي ان يقربانه لم يتزوج هذه المرأة وانه لا بينة له عليها بذلك او علي ان هذا ليس بعد
وانه حر الاصل فاقتراره بذلك باطل لان الاكراه دليل علي انه كاذب فيما اقربه فلا يمنع ذلك قبول
بينته علي ما يدعي من النكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو اكره علي ان يخرج الكفيل بالنفس
او بالمال من الكفالة لا يصح ذلك ولو اكره الشفيع علي ان يسكت عن طلب الشفعة نسكت لا تبطل
شفعته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره علي تسليم الشفعة بعد ما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان
الشفيع حين علم بها اراد ان يتكلم بطلبها فاكراه علي ان لا ينطق بالطلب يوما او اكثر كان علي شفيعه اذا
خلى عنه فان طلب عنه ذلك والابطالت شفيعته كذا في الظهيرية * وان ادعت امرأة علي زوجها قذفا
وجسده الرجل وقامت عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعلائية وامر القاضي الزوج ان يلا عنها
فابى ان يفعل وقال لم اذنها وقد شهدوا علي بالزور فان القاضي يجبره علي اللعان ويحبسه حتى
يلا عن فان حبسه حتى لا عن او هدة بالحبس حتى لا عن وقال اشهد بالله اني لمن الصادقين
فيما رميتها به من الزنا والتعنّت المرأة ايضا وفرق القاضي بينهما ثم ظهر ان الشهود عبيدا ومحدودون
في قذف او بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما
ويبطل الفرقة ويردّها اليه ولو كان القاضي لم يحبسه حتى يلا عن ولم يهدده بحبس ولكنه قال قد
شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يزد علي هذا فالتعن الرجل كما وصفت
لك والتعنّت المرأة وفرق القاضي بينهما ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا فابطل شهادتهم فانه يمضي
اللعان بين الزوج والمرأة وتمضي الفرقة ويجعلها بائنة من زوجها كذا في المبسوط * وفي الخزانة
ولو اكره القاذل علي قبول الصلح من دم العمد علي مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص
كذا في التاتارخانية * واذا اكره علي العفو عن القصاص فعفا العفو جائز ولا يضم من المكره لولي القصاص
شيئا واذا اكره علي ابراء مدبونه فابراه بالبراء باطل كذا في المبسوط * وان اكره الولي المرأة علي
التزويج بمهر فيه ضمن فاحش ثم زال الاكراه فرضيت المرأة ولم يرض الولي فللولي طلب الفراق
عند ابي حنيفة ر ح وقال ليس له ذلك كذا في الكافي * وان اكره الرجل امرأته بضرب متلف لنصالح
من الصداق او تبرئه كان اكرها لا يصح صلحها ولا ابرأؤها في قول ابي يوسف ومحمد ر ح وان
اكره الزوج امرأته وهددها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالتسري لا يكون اكرها ولو اكرهت
المرأة علي ارضاع صغير او اكره الرجل علي ان يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل تثبت احكام

الرضاع ولو اكره الرجل على ان يحلف ان لا يدخل دار فلان فحلف تنعقد اليدين حتى لو دخل
كان حائشا وكذا لو اكره على مباشرة شرط الحنث بان كان حلف او لا ان لا يدخل دار فلان او
لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم اكره على الدخول والكلام ففعل كان حائشا واذ تزوج الرجل امرأة
ولم يدخل بها فاكراه على الدخول بهائمت احكام الدخول من تأكد المهر ووجوب العدة
وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقال
له السلطان ان لم تعطني المال حبستك شهرا واضربك سوطا واطوف بك في البلاد لا بجزله ان يدفع
المال اليه وان فعل ذلك ضمن وان قال اقطع يدك واضربك خمسين سوطا فدفع فلا ضمان
عليه كذا في الينابيع * ولو اكره على اكل الطعام او لبس الثوب ففعل حتى تخرق الثوب لا يضمن
المكره كذا في التهذيب * ولو اعتقت امه لها زوج حر لم يدخل بها فاكراهت بوعيد تاف او حبس
على ان اختارت نفسها في مجاسنها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك
كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا استكره امرأة ابية فجامعها يريد به الفساد على ابية ولم يدخل بها ابوه
كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنه وان كان الاب قد دخل بها لم يرجع
على الابن بشيء وقوله يريد به الفساد ان يكون قصده افساد النكاح فاما الزنا لا يكون الا فسادا كذا
في المبسوط * ولو اكره الرجل على ان يهب عبده من فلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث
لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره
على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع
على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره ايقرا فلان بمال فاقروا اخذ منه المال فغاب
المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات مغل سا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكره كذا في التاتارخانية *
اذا اكره الرجل ان يدبر عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكره في الحال
واما اذا مات المولى يعتق المدبر ويرجع ورثة المولى بثلثي قيمته مدبرا على الآمر ايضا ولو اكره
على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ صح الايداع ويكون امانة عند الآخذ
وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى الآمر المكره فقبضها فضاقت في يد القابض قبل ان قال
القابض قبضتها حتى ادفعها الى الآمر المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قال
قبضتها

قبضتها حتى اردها الى مالها كانت امانة عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره عبد لرجل على ان يقبل تدبير مولاه على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التاتارخانية * ولو كان المكره عيبا ومعنوها فحكمهما في الاكراه حكم البالغ العاقل ولو كان المكره غلاما او معتوها له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقلة المكره في ثلث سنين ولو اكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا اذا اكره على قبول الهبة بعوض تعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يسرم القاتل عن الميراث وله ان يقتل المكره قصاصا لمورثه في قول ابي حنيفة ومحمد رجع كذا في التاتارخانية * ولو اكرهه بالحبس على ان يهب ماله بهذا ويُدفعه اليه واكره الاخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القابض ولو اكره القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكره شيئا ولو اكره الواهب بتلف واكره الموهوب له بحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكره وان شاء القابض فان ضمن المكره رجع به على القابض كذا في المبسوط * ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح باكثر من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال عبده حر ان دخل هذه الدار فاكرهه بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما اذا حمل فادخل الا ان يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدي هذا حر فحمله المكره حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكره في الوجهين كذا في المبسوط * والمرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكره وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اكره على ان قال ان قربتها فهي طالق ثلثا ولم يدخل بها ففعلت وولزمه مهرها لم يرجع على المكره بشيء وان لم يقربها حتى بانث بمضي اربعة اشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي اكرهه كذا في المبسوط * ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فاكره على ان يزوجه امرأة بمهر مثلها جاز النكاح وتطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره كذا في فتاوى قاضيخان * وان غلب قوم من

الخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها حكمهم ثم اكرهوا رجلا على شيء او اكره قوم من المشركين رجلا على شيء فهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه ولا يسعه بمنزلة اكره اللصوص فاما ما يضمن فيه اللصوص او يلزمهم به القود في جميع ما ذكرنا فانه لا يجب شيء من ذلك على اهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كما باشروا الاتلاف بايدبهم كذا في المبسوط *

كتاب الحجر

وفيه ثلثة ابواب * الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل مسائل الحجر المتفق عليها اما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف قولا للشخص مخصوص وهو المستحق للحجر باي سبب كان قال القدوري الاسباب الموجبة للحجر الصغير والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية * قال ابو حنيفة رح لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الا من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلثة المتطيب الجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم وعنده انه شفاء ودواء والثاني المفتي الما جن وهو الذي يغلم الناس الحيل او يفتي عن جهل والثالث المكاري المغلس وعند صاحبيه يجوز الحجر بما قال ابو حنيفة رح وثلثة اسباب اخر وهي الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضيخان * والمكاري المغلس ان يتقبل الكري ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاء آوان الخروج يخفي هو نفسه فيذهب اموال المسلمين وربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة * فلا يصح تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف عبد الا باذن سيده رعاية لحق سيده كيلا يتعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا اذن في التصرف جازلانه رضي بفوات حقه كذا في الكافي * ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب اصلا ولو اجازة الولي وان كان بجن تارة ويفيق اخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمحتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه واختلفوا في تفسيره اختلافا كثيرا وحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون كذا في التبيين * وذكر في ما دون شرح الطحاوي يجوز اذن لاب والجد ووصيهما واذن القاضي ووصيه

للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير واخيه وعمه وخاله كذا في الفصول
العمادية في الفصل السابع والعشرين * الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع واشترى فاجازه الولي
لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني انه يعقل ان البيع سالب للملك والشراء جاذب
ويعرف الغبن اليسير من الفاحش فاذا تصرف فالولي ان رأى المصلحة فيه اجازة واذا اذن لمثل
هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن او لم يكن ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف
والاب يابى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له الولي بالتصرف فاجاز ذلك التصرف نفذ كذا
في السراجية * وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغير والمجنون والرق توجب الحجج في الاقوال التي
تردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء وما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا
يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك العبد والمعتوه واما ما يتمحض
منها ضررا كالطلاق والعتاق فانه يوجب الاعداء من الاصل في حق الصغير والمجنون دون
العبد ولا ترجب هذه المعاني الثلاثة الحجج في الانعالم حتى ان ابن يوم لو انقلبت على قارورة
انسان فكسرها وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والمجنون ان تلفا شيئا لزمهما الضمان
في الحال واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص فيجعل عدم
التصديق في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهما الحد بالزنا والسرقة وشرب
الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية * وقرار العبد نافذ في حق نفسه
فان اقرب مال لزمه بعد عتقه ليجزى في الحال وصار كالمعتسر وان اقرب عدا وقصاص او طلاق لزمه للحال
كذا في الاختيار * الباب الثاني في الحجج للفساد وفيه فصلان * الفصل الاول في بيان مسائله
المختلف فيها لا يجوز الحجج على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفسق والغفلة عند
ابي حنيفة رح وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجج عندهما في تصرفات لا تصح مع الهزل
والاكره كالبيع والاجارة والهبة والصدقة وما يشتمل الفسخ وكل تصرف لا يشتمل الفسخ كالطلاق
والعتاق والنكاح لا يجوز الحجج فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص والسفه
هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجج والسفه من عاداته
التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا لغرض او لغرض لا يعدة العقلاء من اهل الديانة
مغرضه مثل الدفع الى المغنين واللعابين وشراء السمامة الطائرة بثمن غال والغبن في التجارات من

غير محددة هكذا في الكافي * وتبذير المال كما يكون في الشرب بان يجمع اهل الشرب والفسقة في دارة
ويطعمهم ويستقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم كذلك يكون في الخبز بان
يسرف جميع ماله في بناء المسجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة * ثم لا خلاف
عندهما ان الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلغا في الحجر بسبب الفساد والسفه قال
ابو يوسف رح انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا وعند محمد رح يثبت بنفس السفه هذا الحجر ولا يتوقف
على القضاء كذا في المحيط * والمحجور بسبب السفه اذا اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وادى فانه لا يرجع
بما سعى على المولى بعد زوال الحجر والمقضي عليه بالافلاس اذا اعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية
فانه يرجع بما سعى على المولى بعد زوال الحجر والمحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال
القائم حالة الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حالة الحجر والمحجور بالسفه لا ينفذ الاقرار
الذي كان منه في المال القائم في حالة الحجر بعد زوال الحجر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث
في حالة الحجر هكذا في المحيط * ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض
آخر فاطلعه ورفع عند الحجر واجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضي له
والمقضي عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا
في فتاوى قاضيخان * وبعد هذا الورع الى قاض ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضي في فصل
مجتهده فيه فينفذ بالا جماع هذا اذا اجاز الثاني تصرفاته فاما اذا ابطالها الثاني ثم رفع الى ثالث
فاجازها ثم رفع الى الرابع يمضي قضاء الثاني بابطال التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث
بالاجازة بعد ذلك كذا في المحيط * فان رفع شيء من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه
قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطالها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول قضاء فلو ان
الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول
ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وامضاه كان ذلك قضاء منه لوجود
المقضي له والمقضي عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول وعن ابي بكر البلخي
انه سئل عن محجور عليه وقف عليه ضيعة له قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز
وقفه وان اذن له القاضي فهما افتيا بصحة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب ابي يوسف
ومحمد رح

ومحمد رح كذا في فتاوى قاضي خان * واذا صار السفينة مصلحا لماله بعد ما كان مفسدا هل يزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند ابي يوسف رح لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي بزوال الحجر وعند محمد رح يزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء القاضي ايضا وعند ابي يوسف رح كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضي فلم يرتفع الا بقضاء القاضي ايضا اذا صار مصلحا لماله كذا في المحيط * اليتيم اذا بلغ بالسن رشيد او ماله في يد وصيه او وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى بلغ خمسا وعشرين سنة فان ابلغ خمسا وعشرين سنة عند ابي حنيفة رح يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة وتسعين مالم يونس منه الرشيد وان بلغ اليتيم سفيها عند ابي حنيفة رح تنفذ تصرفاته لانه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ وعند صاحبيه بعد ما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته الا ان القاضي يمضي من تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان ربح فيما باع والثلث قائم في يده او حوبي فيما اشترى فان بلغ اليتيم مصلحا فاتجر بداله واقربديون ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فماصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رح حتى لو رفع الى القاضي يمضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعد الفساد على قول ابي يوسف رح بنفس الفساد لا يصير محجورا مالم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويمضي ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رح المحجور بمنزلة الصبي الا في الاربعة احدها ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور باطل والثاني ان اعتاق المحجور وتطليقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل^(٨) وانكاح المحجور ابنته او اخته الصغيرة لا يجوز والثالث ان المحجور اذا وصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ولا يثبت من الصبي كذا في الظهيرية * وان بلغ اليتيم سفيها غير رشيد قبل ان يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا عند ابي يوسف رح وتنفذ تصرفاته وعند محمد رح يكون محجورا من غير حجر كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرا كان او غائبا الا ان الغائب لا ينحجر

(٨) من (انكاح المحجور) الى (لا يجوز) قد وجد في جميع النسخ الموجودة عند التصحيح

ما لم يبلغه ان القاضي حجر عليه كذا في خزائن المفتين * ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند ابي يوسف رح
 وعند محمد رح لا يجوز كذا في الكافي * قال فان اشترى هذا المستحق للحجر شيئاً او باعه قد ذكرنا
 انه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي فلا يخلو اما ان يكون بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة
 على المحجور او لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضي يجيز البيع الا انه ينبغي للقاضي
 ان ينهي المشتري عن دفع الثمن اليه فان اجاز القاضي البيع ونهاه ان يدفع الثمن اليه فدفعه اليه فهلك
 في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على ان يدفع الثمن اليه مرة اخرى وليس له ان ينقض البيع
 ولا خيار له وان اجاز القاضي البيع مطلقاً ولم ينهه من دفع الثمن اليه فدفع اليه الثمن يجوز ويبرأ عن الثمن
 ولو ان القاضي اجاز البيع مطلقاً قال بعد ذلك نهيت المشتري عن دفع الثمن اليه فالنهي باطل
 حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويبرأ عنه فان بلغ المشتري نهى القاضي الآن لا يجوز له ان يدفع الثمن اليه
 ويثبت حكم النهي في حقه باخبار واحد سواء كان عدلاً او لم يكن عندهما وعلى قياس قول ابي حنيفة رح
 لا يثبت حتى لا يخبره رجلان او رجل واحد عدل وان كان قد قبض الثمن وهو قائم في يده كان النظر
 في امضاء العقد فان القاضي يمضيه ويجيزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصي ثم ينزع الثمن من هذا
 المستحق للحجر حتى يظهر رشده كما في سائر امواله وهذا اذا كان البيع بيع رغبة اما اذا لم يكن بيع
 رغبة بان كان فيه محاباة فان القاضي لا يجيز هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ
 المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائماً بعينه ردة عليه هذا كله
 اذا كان الثمن قائماً اما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضي يرد عليه هذا العقد ولا يمضيه
 ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئاً وان كان المحجور استهلك الثمن ينظر ان كان في البيع محاباة
 فان القاضي لا يجيز هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بان انفق على نفسه او حج حجة
 الاسلام او ادى زكاة ماله فان القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور ولا فرق بين ان ينفق
 من مال نفسه او ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان بيع رغبة فانه يجيز هذا البيع
 وان استهلك الثمن فيما لا يحتاج اليه بان صرفه الى وجوه الفساد لا شك ان القاضي لا يجيز هذا
 العقد سواء كان بيع رغبة او كان فيه محاباة ثم ان عند ابي يوسف رح يضمن المحجور مثله للمشتري
 وعند محمد رح لا يضمن هكذا في المحيط * ولو ان رجلاً كان ضالماً ففسد بعد ذلك فحجر عليه القاضي
 وقد كان انساناً اشترى منه شيئاً فختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك

وقال المحجور لا بل اشتريته مني في حال الحجر فاقول قول المحجور عليه وان اقام جميعا البينة
فالبينة بينة الذي يدعي الصحة ولو اطلق عنه القاضي فقال المشتري اشتريته بعد ما اطلق منك وقال
المحجور لا بل اشتريته مني في حال الحجر فاقول قول المشتري كذا في الظهيرية * ولو ان غلاما
ادرك مدرك الرجال وهو مصلح ماله فدفع ماله اليه وصيه او القاضي فباع عبدا من عبده ولم يدفعه
اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالا او مؤجلا حتى صار فاسدا حتى يستحق الحجر فدفع اليه
الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد وريح ويبرأ في قول ابي يوسف ربح كذا
في المحيط * ولو ان رجلا يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسدا ممن يستحق الحجر عليه
فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا ان يوصله القابض الى الامر فان وصله برئ المشتري
وان لم يوصل الى الامر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع
وكذلك الصبي اذا اذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه
المشتري لم يبرأ كذا في خزائن المفتين * ولو ان الامر امره ببيع العبد والمأمور مفسد غير مصلح ممن
يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والآمر يعلم او لا يعلم بفساده جاز بيعه وقبضه كذا في المحيط *
ولو حجر القاضي على السفينة ثم اذن له ان يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان
اذن القاضي اخراجا له من الحجر ولكن اذا وهب او تصدق لم يجز ذلك ولو امره القاضي
ببيع عبد بعينه او شراء شيء بعينه لم يكن هذا اخراجا له من الحجر وان اذن له في شراء البر خاصة كان
هذا اطلاقا له من الحجر كذا في الظهيرية * واذا ادرك اليتيم مفسدا فحجر القاضي عليه
اولم يحجر عليه نسأل وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضاع في يده او تلفه فالوصي ضامن
وكذلك لو كان الوصي اودعه المال ايدا عاذا في المحيط * ولو ان القاضي امر غلاما قد بلغ مفسدا
غير مصلح وقد حجر عليه القاضي اولم يحجر عليه بان يبيع ماله ويشترى به صح اذنه حتى لو باع
واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف خلاف الاب والوصي فانه اذا اذن له فانه لا يصح
اذنه فان وهب او تصدق به لم يجز وما اذا اعتق جاز وسعى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان
باع واشترى به لا يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشترى به لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز
وان اذن له في بيع عبد بعينه او شراء عبد بعينه جاز ولا يصير مأذونا في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولو دبر عبده
جاز تدبيره فان مات المولى ولم يونس منه الرشد يسحق في قيمته مدبرا كذا في التبيين * ولو جاءت

جاريته بولد فاد عاده اند ابنه صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وكان ولده حراً من غير سعاية والام
تعتق بموته من غير سعاية هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما اذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب
الولد منه لكن يكون الولد حراً بالسعاية والام تعتق بموته بالسعاية ولو كانت الجارية لا يعلم لها
ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة ام ولده لا يتقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها هكذا
في المحيط * ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد لمثله فهو ابنه يعتق عليه ويسعى
في قيمته كذا في المبسوط * قال في الذي لم يونس منه الرشد لو اشترى اباه وهو معروف وقبض
كان شراؤه جائزاً ويعتق الاب عليه وان اعتق عليه ذكران المشتري لا يضمن للبائع التيممة ولكن
العبد يسعى في قيمته للبائع ولو اشترى هذا المحجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كان شراؤه
فاسداً ويعتق الغلام حين قبضه ثم يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا
في المحيط * ولو وهب له ابنه المعروف او وهب له غلام فقبضه ودعى انه ابنه فانه يعتق وتلزمه السعاية
في قيمته بمنزلة مالواعتقه ولو تزوج امرأة صح نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها
فيلزمه اقلهما ويبطل الفضل عن مهر مثلها مما سمي ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر
في ماله لان التسمية في مقدار مهر المثل وتنصيف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص
وكذا لو تزوج اربع نسوة وتزوج كل يوم واحدة فطلقها كذا في المبسوط * والمرأة المحجورة
بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كفو يجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو ان امرأة قد بلغت محجورة عليها لافساد مالها تزوجت رجلاً بمهر مثلها او باقل من ذلك
او باكثر ولا ولي لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كفو لها وقد تزوجها
على مهر مثلها او اكثر او اقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر
في الكتاب قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرون منهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم
جديعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعاً من محمد رح الى ما قاله ابو حنيفة رح وابي يوسف رح ان
النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها بمهر مثلها او باكثر او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله
فاما اذا زوجت نفسها باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كفو فانه لا يجوز وبخير
الزوج ان شاء اكمل لها مهر مثلها وان ابي فرق القاضي بينهما ومن اصحابنا من قال هذا قول
ابي حنيفة رح

ابي حنيفة رح لان من اصله ان المرأة اذا حط عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان الاولياء
 جق الا متراض وبخير الزوج بين ان يكمل مهر مثلها وبين ان يفرق القاضي بينهما وعلى قولهما
 حطهما صحيح وليس للاولياء حق الا عراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما ومتى
 اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الذخيرة *
 وان تزوجت غير كنوء على مهر مثلها كان للقاضي ان يفرق بينهما كذا في المحيط * ولو اختلفت
 هذه المرأة السفينة من زوجها بمال جاز الخلع ولم يجب المال عليها في الحال ولا في الثاني
 ثم الطلاق ان وقع بما هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة ان كان
 دخل بها وان وقع بلفظ الخلع يقع بائنا وهذا بخلاف الامة البالغة المصلحة اذا اختلفت من زوجها
 فان الطلاق يقع بائنا سواء وقع بلفظ الصريح او بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للمال يجب
 في الثاني كذا في الذخيرة * فان اختلفت ذلك باذن المولى يجب المال في الحال وان كانت
 بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان * وتخرج الزكوة من مال
 السفينة وينفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه الاصل فيه ان كل
 ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكوة وحجة الاسلام او كان حقا للناس فهو والمصلحة فيه سواء
 لانه مخاطب الا ان القاضي يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن يبعث امينا معه لئلا
 يصرفه الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية * وان طلب من القاضي ما لا يصل به قرابته
 الدين يجبر على نفقتهم اجابه الى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه بنفسه الى
 ذوي الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضي ان يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البيينة على القرابة
 وعسرة القريب كذا في المبسوط * قال ولا يصدق السفينة في اقراره بالنسب اذا كان رجلا الا
 في اربعة اشياء في الولد والوالد والزوجة ومولى العتاقة فاما فيما عد ذلك لا يصدق وان كان
 السفينة امرأة فانها تصدق على ثلاثة اشياء بالوالد والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد
 ثم اذا صدق في حق هؤلاء ان ثبت غير هؤلاء بالبيينة فانه يجب النفقة في ماله وان لم يثبت غيرهم
 بالبيينة ولكن السفينة اقراره لا يجب النفقة وكذلك لو اقر للمرأة بنفقة ما مضى للمرأة لم يصدق الا بالبيينة
 كذا في المحيط * ولو حلف بالله او نذر نذرا من هدي او صدقة او ظاهر من امرأته لا يلزمه المال
 يكفر بهينه وظهارة بالصوم كذا في الكافي * ولو ظاهر من امرأته واعتق فانه لا يجزيه عن الظهار

ويسعى الغلام في قيمته وكان عليه ان يصوم شهرين متتابعين ولو ان هذا المحجور قتل رجلا خطأ كانت دية على ماله وكذلك لو قتل رجلا بعصا كانت الدية على ماله مغلظة ثم لا يكفر بالعق ولو كان يصوم شهرين متتابعين وان اعتق عبدا عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزئه عن الكفارة كما في الظهار كذا في المحيط * فان صام المفسد احد الشهرين ثم صار مصلحا لم يجزئه الا العتق بمنزلة معسر ايسر كذا في المبسوط * وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفثه اليه بل يسلمها اليه ثمة من الحاج ينفقها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يذروا ليسرف ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع منها استحسانا والقياس ان يمنع ولا يمنع من القران ولا من ان يسوق بدنة كذا في التبيين * ثم القارن يلزمه هدي ويجزيه قيمة الشاة عندنا ولكن البدنة فيه افضل كذا في المبسوط * وان جنى في احرامه ينظر ان كان جنايته يجوز فيه الصوم كقتل الصيد والحلق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنايته لا يجزي فيه الصوم كالحلق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر الى ان يصير مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد ما لالا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين * ولو جامع امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى ان يصير مصلحا وان جامعها قبل ان يقف بعرفة لم يمنع نفقة المضي في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعمرة في هذا كالحج ولو ان هذا المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى اهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن بما مر الذي يلي النفقة عليه ان لا ينفق عليه راجعا ثم يطوف بالبيت بحضرته وان طاف جنبا ثم رجع الى اهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤد بهما اذا صلح وان اصر في حجة الاسلام فانه ينبغي للذي اعطى نفقته ان يبعث بهدي فيتحلل به كذا في المبسوط * ولو احرم بحجة تطوعا وبعمره تطوعا فان القاضي يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان هذا المحجور احرم بحجة تطوعا لم ينفق عليه في قضاؤها نفقة السفر ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يزداد له على ذلك ما يحتاج في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فاخرج ماشيا وان كان موسرا كثيرا لمال وقد كان الحاكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على

قوله فقال انا انكارى بذلك وانفق على نفسي بالمعروف اطلق لذلك من غير ان يدفع اليه
 النفقة ولكن يدفعها الى ثقة ينتقها عليه على ما اراد وان لم يقدر على الخروج ماشيا ومكث حراما
 وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضا او غيره فلا بأس
 اذا جاءت الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يقضي احرامه ويرجع وكذلك لو احصر في
 احرام التطوع لم يبعث الهدى عنه الا ان يشاء ان يبعث بهدي من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع
 منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي الضرورة
 التي وصفت لك ثم يبعث بهدي من ماله يسيل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصح ماله كذا
 في المبسوط * ولو اوصى بوصية ان كانت موافقة بوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج
 او للمساكين او شيء من ابواب التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا وينفذ من ثلث
 ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضيخان *
 وفي المنتقى قال اذا دفع الرصي الى الوارث ماله حين ادرك وهو فاسد ممن يحجر عليه كان دفعه
 جائزا وهو بريء عن الضمان كذا في المحيط * واما السجور بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق
 اذا كان مصلحا ماله والفسق الا صلي والطاريء سواء واما السجور بسبب الغفلة وهو ان لا يكون
 مفسدا ولكنه سليم القلب لا يشتدي الى التصرفات الربحية ويغيب في التجارات ولا يصير عنها فان
 القاضي يحجر على هذا المغفل عندهما كذا في الكافي * ولو ان صبيا مسجورا استقرض مالا ليعطي
 صدق المرأة صح استقراضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال
 ولا بعد البلوغ والعبد المسجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ به بعد العتق
 ولو اودع انسان عبدا مسجورا فاقر المسجور انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحا بعد ذلك يسأل
 عما اقر به فان قال ما اقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به
 كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان المسجور عليه بسبب السفه اودعه رجل مالا فاقر انه استهلكه
 لم يصدق على ذلك فان صلح بعد ذلك سئل عن اقراره فان اقر انه استهلكه في حال فساد لم يضمن
 شيئا في قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى السجور على السفه وهو قول محمد رح وعلى قول
 ابي يوسف رح يضمن وان اقر انه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط * ولو استقرض
 مالا فانفقته على نفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي انفق عليه في تلك المدة قضاة من ماله وان كان

انتقته باسراف حسب القاضي للمعرض من ذلك مثل نثقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط * ولو ان رجلا اودع هذا السفينة مالا واستهلكه بمحض من الشهود لا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصلحا لماله في قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى الحجر وهو قول محمد رح وعند ابي يوسف رح يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلكه ما كان ودعيه عنده بمحض من الشهود فانه لا يضمن عندهما وضمن عند ابي يوسف رح هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فاما اذا كان غلاما او جارية فقتلته خطأ كانت قيمته على عاقلة عندهما جميعا كذا في المحيط * فان اقرا المحجور بذلك اقرارا لم يلزمه مادام محجورا عليه فان صلح فسلع عما كان اقربه في حال صلاحه اخذت منه القيمة من ماله في ثلث سنين من يوم يقضي عليه كذا في المبسوط * ولو ان المحجور عليه اقرانه اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدقته رب المال وقدمه الى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤاخذ بما اقربه الا انه يسأل عن اقراره بعد ما صار مصلحا ان المقربه وهو الاستهلاك كان حقا وباطلا فان اقران ما اقربه من الاستهلاك كان حقا يؤاخذ به ويصير ما اقربه ديناً في ماله وان لم يكن المقربه ثابتا وكان مبطلا في ذلك فانه لا يؤاخذ به ويجب ان يكون الجواب في الصبي والمحجور انه اذا اقرانه استهلك مال انسان بغير اذن في حاله الصبي ثم بلغ فقال المقربه كان حقا يؤاخذ بذلك وبمثله لو قال لم يكن حقا فانه لا يؤاخذ به فان قال رب المال كنت محقا في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلا في الاقرار فالقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حال السفه اذا اقرانه كان مبطلا في اقراره وادعى صاحب المال انه كان محقا فالقول قوله وبمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني وانا صبي محجورا وادعيتني واستهلكت ذلك وقال صاحب المال لا بل اودعتك او اقرضتكم وانت مأذون او بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على ما ادعاه كذا في المحيط * ولو ان رجلا اقترض محجورا وادعاه ثم صار مصلحا فقال لصاحب المال كنت اقرضتني في حال فسادمي فانفتحتها او قال اودعيتني في حال فسادمي فانفتحتها وقال صاحب المال في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال رب المال اودعيتك او اقرضتكم في حالة الحجر الا انك استهلكت بعد ما صلتحت ولي عليك

عليك ضمان والمحجور يقول الابل استيلكت في حال النساد ولا ضمان لك قال قول المحجور
وعلى رب المال البيعة ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط * الفصل الثاني
في معرفة حد البلوغ بلوغ الغلام بالاحتلام او الاحبال او الانزال والجارية بالاحتلام او الحيض
او الحمل كذا في المختار * والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا انبثا اليه خمس عشر
سنة عند ابي يوسف ومحمد رح ومرواينة عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وعند ابي حنيفة رح
ثمانى عشر سنة للغلام وسبع عشر سنة للجارية كذا في الكافي * وادنى مدة البلوغ بالاحتلام
ونحوه في حق الغلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو
مأدون اثنا عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن * فان اخبر به ولم يكذبهما
الظاهر قبل قولهما كما قيل قول المرأة في الحيض واذا قبلتا قولهما في ذلك صارت احكامهما
احكام البالغين كذا في شرح التدويري لا قطع * وان حاضت الجارية واحتلم الغلام او تأخر
ذلك فاستكمل الغلام تسع عشر سنة والجارية سبع عشر سنة وانس منهما الرشد واختبروا بالحفظ
لاموالهما والصلاح في دينهما فعت اليهما اموالهما فان كانا غير مستأنيين لم يدفع اليهما شيء
وقال ابو يوسف ومحمد رح مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام او الحيض فالبلوغ بالسن فاذا حكم
بالبلوغ عند ادراك السن او بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا مصلحا دفع اليه المال وان لم يكن
بهذه الصفة بل كان مفسدا فلو صبه وللقاضي ان يمنع امال عنه بالاجماع كذا في المحيط * واذا
راهق الغلام او الجارية السلم واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فاقول قوله واحكامه احكام
البالغين كذا في الكافي * اذا جامع امرأته بعدء ابلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت
نسبه ويحكم به او غرض ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في البناء * الباب الثالث في الحج بسبب الدين
فالحج بسبب الدين ان يركب الرجل ديون تستغرق امواله او تزيد على امواله فطلب الغرماء
من القاضي ان يحجر عليه حتى لا يثب ماله ولا يتصدق به ولا يقربه لغريم آخر فانه اضي يحجر عليه
عندهما ويعمل حجرة حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند ابي حنيفة رح لا يحجر عليه ولا يعمل
حجرة حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط * ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد
على مهر مثله فمقدار مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله بمحاسن الغريم في ذلك
وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله ويظهر في المال الذي حدث له

بعدة كذا في فتاوى قاضيان * ولا يباع على المديون ماله في قول أبي حنيفة ربح العروض والعقار فيه
 سواء ولكن بحسبه ابدأ حتى يبيعه في دينه ايفاء لحق الغرماء وقال يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم
 نمدين غرمائهما بالحصص كذا في الكافي * لا يجوز للقاضي بيع مال المديون عايداً لبرضاة وعندهما
 يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بخلاف بين المشائخ وفي المديون الغائب اختلف
 المشائخ على قولين بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضي عليه اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضي
 ان يبيع ماله في نفقتها والقاضي لا يبيع عند أبي حنيفة ربح وكذلك عندهما على قول بعض المشائخ
 وان كان مال الغائب شيئاً يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف
 القاضي ان تستغرق قيمة نفقته بالقاضي يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة * ويصح هذا الحجر عندهما
 وان كان المحجور المديون غائباً ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الحجر حتى ان كان كل تصرف
 باشرة بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحاً عندهما وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث
 ان لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الحجر قبل الحبس وبعده وكل تصرف يؤدي
 الى ابطال حق غرمائهم الحجر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما شبهه واما البيع فان كان بمثل
 القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيراً او فاحشاً وخير
 المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصاً ان كان
 الغريم واحداً جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من احدهما بمثل قيمته يصح كما لو باع
 من اجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصدة لا تصح وكذا الوقضي دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط *
 ثم اذا حجر عليه القاضي بسبب الدين يشهد انه قد حجر عليه في ماله والاشهاد ايسر بشرط الصحة
 الحجر وانما احتيج اليه لانه يتعلق بهذا الحجر احكام وزم ما يتبع التجاهد فيحتاج الى اثباته فيشهد
 ليقع الا من عن التجاهد ويبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين لفلان بن فلان عليه
 لان الحجر على قول من يراه جائزاً تختلف اسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر
 بسبب السفه يعم الاموال كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فاما ما يحدث له
 من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه وينفذ تصرفه فيه هكذا في الذخيرة * رجل عليه دين ثبت
 باقراره او بيئته قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال
 ابو يوسف ربح ينصب القاضي عنه وكيلاً ويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل

الخصم ان يحجر عليه عند ابي حنيفة و محمد رح لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رح لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضيخان * فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضي بغير امره اجماعا وان كان دينه دراهم وماله دنابر او بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند ابي حنيفة رح والقياس ان ليس للقاضي ان يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي * ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر وينترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع وقيل دستان كذا في الهداية * اذا كان للمديون ثياب يلبسها ويمكنه ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري به بدون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعن هذا قال مشائخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي عندهما مال المدعيون لقضاء ديونه امر امينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضي وامينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وامينه كذا في النهاية * ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية * قال هشام في نوادره سألت محمدا رح عن رجل ركب دين فاختفى ويتخوف ان يلجى ماله قال ان كان الغرماء قد اثبتوا ديونهم عندي حجت عليه وان لم يكونوا اثبتوا ديونهم لم احجر عليه وان كان قد تغيب فباع عليه فاض اجرت بيعه عليه وقال محمد رح اما ناولا ابيع عليه وسألته عن قال لغيره بع من هذا المحجور متاعا واناضا من لثمنه فباعه متاعا قال محمد رح ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما بايعته من درهم الى مائة فاناضا من له فباعه ثوبا يساوي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قل يضمن قيمة النوب كذا في المحيط * فان اقر في حالة الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقهم بالاقرار لغيرهم بخلاف ما اذا استهلكه المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث يصير المتلف عليه اسوة للغرماء بخلاف كذا في العيني شرح الهداية * ولو استفاد مالا آخر بعد الحجر نفذ اقراره فيه كذا في الهداية * ولو كان سبب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعلته

أو شهادة الشهود بان شهدا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر كذا في المحيط * وفي الخائنة ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فتضى المحجور دين بعضهم شارك البانون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء ولو اقر على نفسه بحد أو قصاص صح إقراره وكذا الواعتق أو دبر صح اعتاقه وتديره والحاصل ان كل ما يستوي فيه الجحد والهزل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المحجور إلا باذن القاضي ولو استهلك مال انسان بمعاينة الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان بحاص الغريم الذي حجر لا جله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية بحاص الغريم الذي حجر لا جله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضيخان * وينفق على المديون وعلى زوجته وولده الصغار وذوي ارحامه من ماله عندهما فان لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماؤه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة وان اقام البينة انه لا مال له خلى سبيله لوجوب النظرة الى الميسرة بالنص كذا في الكافي * وان وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار الى وقت اليسار والبينة على الاعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق فبطلته القاضي بعد ذلك واما اذا قامت قبل الحبس ففي رواية لا تقبل مالم يحبس وعليه عامة المشائخ واية ذهب شمس الائمة السرخسي في شرح ادب القاضي وهو الاصح هكذا في العيني شرح الهداية * واذا حبسه الحاكم شهرين او ثلثة اشهر يسأل عن حاله فان لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القدوري للأنطع * ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرفته في الصحيح ليضجر قلبه فيقتضي دينه بخلاف مالم كانت له امة وفيه موضع يمكنه وطئها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي * وفي الواقات المحبوس في السجن اذا مرض وايس له احد يعاوده اخرج من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا اذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفل رجل واطلقه فحضرة الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية * ولو اشترى طعاما لنفسه او لعياله فهو جائز كذا في التاتارخانية * المحبوس بالدين اذا كان يسرق في اتخاذا الطعام يمنع القاضي عن الاسراف ويقدر له الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمره بالوسط ولا يضيق

ولا يضيق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضيهان * في كفاية الاصل لا يضرب
المحبوس ولا يغل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يثام بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يؤجر
وفي المنتقى يقيد المديون وفي اليوم يقتل اذا خيف الفرار ولا يخرج المديون لجمعة ولا عيد ولا حج
ولا لصلوة مكتوبة ولا لصلوة الجنازة ولا لعيدة المريض ويحبس في موضع وحش لا يبسط ولا وطأ له
فرش ولا يدخل عليه احد ليستأنس به ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس
من كتاب ادب القاضي * ولا يسول بينه وبين غرمائه بعد اخراج عنده ابي حنيفة رح ولا يمنعونه
من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يجلسونه في مكان لانه حبس بل يدور هو حيث يشاء
ويدورون معه كذا في النبين * وياخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالحصص هذا اذا اخذوا فضل
كسبه بغير اختياره او اخذه القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره واما المديون ففي حال صحته
لو اثر الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال
رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لو احدث منهم خمسمائة ولا آخر منهم ثلثمائة ولا آخر منهم مائتان وماله
خمسمائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بديونهم في مجلس القضاء كيف تتسم امواله بينهم قال اذا كان
المديون حاضرا فانه يقضي ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض
على البعض وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالحصص
كذا في العيني شرح الهداية * فان اقام المديون البينة على الافلاس فانام الطالب البينة على
اليسار فيينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بينة الافلاس لا تشترط حضرة
المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب ادب القاضي * وينبغي ان يقول الشهود انه
فقير ولا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن ابي القاسم الصفار
ينبغي ان يقول الشهود نشهد انه مفلس معدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله
كذا في العيني شرح الهداية * ولو دخل دارة لحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على
باب دارة الى ان يخرج وقال في الزيادات اذا لم يأذن له في الدخول يجلسه على باب الدار
ويمنعه من الدخول كيلا يختفي او يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المتصود من الملازمة
وقال في النهاية ليس لصاحب الحق ان يمنع الملزوم ان يدخل في بيته لغائط او غداء الا اذا اعطاه
الغذاء واعد له موضعا آخر لاجل الغائط فحينئذ له ان يمنعه من ذلك حتى لا يهرب وفيه

اذا كان عمل الملزوم سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن له ان يلزمه نائبه او جيره او غلامه الا اذا كثفه نفقته ونفقة غياله واعطاه فحينئذ كان له ان يمنعه عن ذلك كذا في التبيين * وفي الوانعات رجل قضى عليه بحق الانسان فامر غلامه ان يلزم الغريم فقال الغريم لا اجلس مع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية * ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيار الى الطالب الا اذا علم القاضي انه يتعدى عليه في الملازمة بان يمنعه من دخوله في دارة او يتبعه في الدخول فحينئذ يحبسده فعلا للضرر عنه كذا في الكافي * ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها لما فيها من الخلوة بالاجنبية ولكنه يبعث امرأة امينة تلزمها كذا في الهداية * ومن افلس وعنده متاع الرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه صورته رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى افلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع بانه احق من سائر الغرماء وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضها مؤجلا وبعضها حالا يتقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم اصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص واما ان لم يقبض المبيع ثم افلس فصاحب المتاع اولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في الينابيع * فسام عن محمد ربح في السفينة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة واخته الصغيرة لم يجز قال سألت محمدا ربح عن لم يؤنس منه رشده فلم يحجر عليه وماله في يده فباعه فاخبرني ان ابا يوسف ربح قال البيع باطل وكذلك قول محمد ربح كذا في المحيط *

كتاب المأذون

وفيه ثلثة عشر بابا الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه اما تفسيره شرعا فهو فك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين * واما ركنه فقول القائل لعبد اذنت لك في التجارة كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فهو ان يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والاذن ممن يملك التصرف بيعا واجازة ورهنا ونحو ذلك ولا يشترط ان يكون مالكا للرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك معاوضة وديانا والاب والجد والقاضي والولي واما حكمه فهو التفسير الشرعي هكذا في التبيين * ولو ان له يوما

او شهرا كان مأذونا مطلقا ما لم ينهه وكذلك اذن القاضي والوصي لعبد اليتيم وكذلك للصبي
 الذي بعثل كذا في خزائن المفتين * ثم الاذن بالتصرف انه لا يتخصص عندنا اذا صادف الاذن
 عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا مأذونا يتخصص حتى ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة ثم
 دفع اليه مالا وقال اشتر لي به الطعام فاشترى العبد به الدقيق يصير مشترى بالنفسه نص عليه محمد رح
 في المأذون وكان الثمن على المأذون ينقذه من مال نفسه دون مال مولاه ومع هذا لو نقذ من
 مال مولاه ليس للمولى ان يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذ كذا
 في الذخيرة * الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة وما لا يكون والاذن كما ثبت بالصرح ثبت
 بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يصير مأذونا سواء كان البيع للمولى او لغيره بامره
 او بغيره بامره صححا وان اسد اذنا في خزائن المفتين * ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه
 صار مأذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهدته المولى الا ان يجيزه بالقول سواء كان ماباعه للمولى او لغيره
 ويصير مأذونا فيما يتصرف بعد هذا كذا في السراج الوهاج * وان ادفع الرجل الى عبد رجل متاعا وامره ان يبيعه
 فرأى مولى العبد يبيعه ولم ينهه يصير العبد مأذونا في التجارة بسكوت المولى ويجوز بيع المتاع بامر صاحب
 المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تكون على العبد او على صاحب المتاع اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا
 تجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط * ولو نهاه المولى او لم يره كانت
 العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط * وان اغصب رجل عبدا محجورا عليه ولا بينة للمولى ليسترد
 وحاف الغاصب ثم تصرف العبد وولاه ساكت ثم قامت البينة فاسترد لا يصير العبد مأذونا كذا في المغني *
 وان اغتصب العبد من رجل متاعا بعهده ومولاه ينظر اليه ولم ينهه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك
 البيع سواء باعه بامر المولى او بغيره بامره كذا في المبسوط * ولو اشترى عبدا على انه بالخيار فرآه يتصرف
 فلم ينهه فهو رضاء بالبيع او لحقه دين او لا قبضه او لم يقبضه لم يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة اذا
 رآه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع فيبطل خياره ويصير
 العبد مأذونا ولو باع على انه بالخيار فرآه يتصرف فلم ينهه فان لحقه دين فهو نقض للبيع والا فلا فان
 تم البيع فهو محجور عليه ثم قبل يصير محجورا من وقت البيع والا صم انه يصير محجورا من
 وقت الاجازة فان كان العبد اكتسب شيئا فهو للمشتري وما اكتسب بعد القبض فذلك طيب له وقبل
 القبض يتصدق به وقبل هذا عندهما وعند ابي حنيفة رح الكسب للبائع كذا في المغني * ولو رأى المولى

عبده يشتري شيئاً بdraهم المولى اود نانية فلم ينهه يصير مأذوناً فان كان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترد واذا استرد لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلاً او موزوناً فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشراء بمكيل او موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع كذا في فتاوى قاضيخان * ولورأى عبد يتزوج اورأى امته زوجته نفسها فسكت فالصحيح انه لا يصير مأذوناً فان اذن له اذنا عما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يقيد بنوع وكذا اذا قال بلفظ الجمع كذا في الكافي * فان اذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وسواء نهى عن غير ذلك النوع صريحاً وسكت عنه يكون مأذوناً في جميع التجارات كذا في النهاية * ولو قال لعبد ادالي غلة كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن له في التجارات وكذلك اذا قال لعبد ادالي الف درهم فانت حراً وانت حر وكذلك اذا قال ضربت عليك كل شهر كذا او قال كل جمعة كذا حتى تؤديها الي يصير مأذوناً له في التجارة كذا في المغني * ولو قال للعبد اعد قصاراً او خياطاً او صباغاً صار مأذوناً في التجارات كلها واذا قال له اذنت لك في التجارة في الخبز يصير مأذوناً في التجارات كلها ولو قال لعبد اشتر ثوباً للكسوة او امره ان يشتري احمالاً لاكل او خبزاً وما شبه ذلك لا يصير مأذوناً استحساناً ويعتبر هذا الاذن استخداماً لا اذناً والفاصل انه اذا اذن له بالعقد المتكررة مرة بعد اخرى حتى يعلم ان مراده الربح يجعل ذلك اذناً واذا اذن له بعقد واحد يعلم انه ليس مراده الربح لا يجعل اذناً في التجارة بل يعتبر استخداماً عرفاً وعادة حتى لو قال له اشتر ثوباً وبعه يصير مأذوناً في التجارة وعلى هذا اذا قال له بع ثوبي هذا واشتر بثمانه كذا يصير مأذوناً في التجارة وعن هذا الاصل قلنا اذا قال اذهب الي فلان وآجر نفسك من الناس في عمل كذا لا يصير مأذوناً في التجارة لانه لم يتعين من يعامل منه فيكون امراً بالمعاملة مع الناس فيكون امراً بعقد مختلف وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة اوجه اما ان قال آجر نفسك من فلان لتخدمه وفي هذا الوجه لا يصير مأذوناً في التجارة واما ان يقول آجر نفسك من فلان لتجبره وفي هذا الوجه يصير مأذوناً في التجارة واما ان يقول له آجر نفسك من فلان ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير مأذوناً في التجارة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتائية ولو آجره المولى لعمل التجارة مدة فهو اذن ويرجع على المستأجر بما لحقه من الديون فيما اشترى للمستأجر كذا

كذافي التارخانية * واذا دفع الى عبده راوية وحمرا ليسقي له ولعباله ولجيرانه بغير ثمن فهذا ليس باذن في التجارة وكذلك الطحان اذا دفع الى غلامه حمرا لينقل طعاما اليه ليطبخه فهذا ليس باذن في التجارة ولودفع اليه راوية وحمرا وقال اسق على هذا وبعه كان اذنا في التجارة وكذلك لودفع اليه حمرا فامرته ان ينقل الطعام من الناس باجر وينقل عليه كان اذنا في التجارة وكذلك اذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصا فهو اذن في التجارة كذا في المبسوط * ولو قال اعمل في النقابين او في الحنطين او قال آجر نفسك في النقابين او الحنطين فهذا منه اذن في التجارة ولو ارسل عبده ليشتري له ثوبا او لحما بدوهم لم يكن هذا اذنا له في التجارة استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال اشتر ثوبا فاقطعه فميصلا يصير مأذونا بل يعتبر استحسانا للضرورة كذا في المغني * الا اذن في الاجارة يكون اذنا في التجارة والا اذن في الاجارة كذا في السراجية * واذا امر الرجل عبده بقبض غلة دار او امره بقبض كل دين له على الناس او وكله بالخصومة في ذاك فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان امره بالقيام على زرع له او ارض او على عمال له في بناء دار او ان يحاسب غرماءه او ان يتقاضى دينه على الناس ويؤدى منه خراج ارضه او يتقضى دينه عليه لم يكن هو مأذونا في التجارة بشيء من ذاك كذا في المبسوط * اذا قال لعبده لا انتهاك عن التجارة كان اذنا له وكذلك اذا اذن له ان يحتطب كذا في السراجية * ولو امره بقرية له عظيمة ان يوزجر اراضيها ويشتري الطعام ويزرع فيها ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذنا له في جميع التجارات كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل عبده مالا او امراة ان يشتري له طعاما فقد ذكر هذه المسئلة في المأذون في موضعين ذكر في احدا الموضعين انه يصير مأذونا وذكر في الموضع الآخر انه لا يصير مأذونا وقال مشائخنا تاويل ما ذكر انه يصير مأذونا ان يكون المال كثيرا بحيث لا يتهيأ له الشراء به مرة واحدة ويحتاج في ذلك الى مرات حتى يكون المفوض اليه عقودا متفرقة وتاويل ما ذكر انه لا يصير مأذونا ان يكون المال قليلا بحيث يتهيأ له الشراء به مرة واحدة حتى يكون المفوض اليه عقدا واحدا واليه اشار محمد ربح في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير مأذونا في التجارة كذا في المغني * واذا دفع الى غلامه مالا وامره ان يخرج به الى بلد كذا ويدفعه الى فلان فيشتري البز ثم يدفعه اليه حتى يأتي به الى مولاه ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة كذا في المبسوط * واذا دفع الى عبده ارضا بيضاء وامره

ان يشتري طعاما يزرعه فيها ويستأجر له اجراء فيكربون انهارها ويسقون زرعها ويؤدّي خراجها
فهذا اذن له في التجارة وقال ابو حنيفة رح اذا قال لعبدك بع ثوبي هذا لاجل الربح والنماء وقال
على وجه الربح والنماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال بع ثوبي من فلان ولم يقل
على وجه النماء والزيادة كذا في المغني * ولو قال قد اذنت لك في التجارة يوما واحدا فاذ اضمن
رايت رأيا فيكون مأذونا له في التجارة ابدا حتى يحجر عليه في اهل سوقه ولو قال اذنت لك
في التجارة في هذا الحانوت كان مأذونا له في جميع المواضع وكذلك الاذن في يوم او ساعة يكون
اذنا في جميع الايام ما لم يحجر عليه في اهل سوقه وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة في هذا
الشهر فاذ اضمن هذا الشهر فاحجرت عليك فلا تبيعن ولا تشتري بعد ذلك فحجرة هذا باطل
كذا في المبسوط * اذا اذن الآبق بالتجارة لا يصح وان علم الآبق وان اذن له بالتجارة مع من
في يده صح وان اذن للعبد المغصوب في التجارة فان كان الغاصب مقرا اياه بينة فانه يملك بيعه من
الغاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة وان كان جاحدا ولا بينة للمالك لا يصح الاذن بالتجارة
كما لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو ارسل غلامه الى وفق من الآفاق ببال عظيم
يشتري له البزوينهاه عن بيعه فهذا اذن له في التجارة كذا في المبسوط * اذا اذن لعبدك من بعيد
ولم يسمع لم يكن اذنا كذا في السراجية * ولو كان العبد لواحد فكتب نصفه كان هذا اذنا لجميعه
في التجارة ثم عند هذا يصير الكل مكاتباً وعند ابي حنيفة رح يصير نصفه مكاتباً وما اكتسب من مال
نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي
يكتب منه وما لحقه من دين كان عليه ان يسعى فيه كذا في المبسوط * واذا كان
العبد كله لرجل فقال المولى لاهل السوق ان رأيتم عبيدي هذا يتجر فسكت ولم انبه فلا اذن له
في التجارة ثم رآه يتجر فسكت ولم ينهه لا يصير مأذونا في التجارة كذا في المغني *
وما يتصل بهذا الباب مسائل يجوز اضافة الاذن الى الوقت في المستقبل وكذا يجوز تعليقه
بالشرط ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط ولا اضافته الى وقت في المستقبل كذا في الذخيرة * ان قال
لعبدك اذا جاء غد فقد اذنت لك في التجارة صار مأذونا له في التجارة اذا جاء غد ولو قال لعبدك
المأذون ان جاء غد حجرت عليك فانه لا يصح ولا يصير العبد محجورا ثم العبد لا يصير مأذونا
الا بالعلم حتى لو قال المولى اذنت لعبيدي في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالموكالة ولو قال

ببيعوا عبدي فقد اذنت له في التجارة ذابحة والعبد لا يعلم باذن المولى يصير مأذونا في رواية
 كتاب المأذون ومن اصحابنا من قال يكون مأذونا من غير خلاف والسجور عليه لا يصح الا اذا علم
 فاما ان لم يعلم لا يصير سحجورا وان سحجرا عليه في سوته وهو لا يعلم فان اخبره رجلان او رجل وامرأتان
 عدلين او رجل عدل وامرأة عدلة صار سحجرا بالاجماع صدقه او كذبه مكذا في الجوهرة النيرة *
 ولو ارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتابا فبلغه الرسالة او بلغه الكتاب يصير مأذونا كيف ما كان
 الرسول ولو اخبره فضولي من تلقاء نفسه فالمدكور في كتاب الكفاية ان المخبر اذا كان رجلا عدلين
 او غير عدلين او واحدا عدلا يصير مأذونا صدق المخبر في ذلك او لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر
 ونعني بظهور صدق الخبر ان يحضر المولى بعد ذلك ويقرب الاذن اما لو انكر الاذن لا يصير
 مأذونا وان كان الذي اخبره واحدا غير عدل ان صدق المخبر في ذلك يصير مأذونا وان كذبه
 لا يصير مأذونا وان ظهر صدق الخبر عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما يصير مأذونا اذا ظهر صدق
 الخبر وكذا الصدوق والشهيد في الفتاوى الصغرى ان العبد يصير مأذونا كيف ما كان المخبر كذا
 في المغني * ففرق ابو حنيفة رح بين السحجور والاذن عنده لا يثبت السحجور بخبر الواحد الا ان يكون
 المخبر عدلا واخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الامام
 المعروف بخواهر زادة عن الفقيه ابي بكر البلخي انه لا فرق بين الاذن والسحجور انما لا يصير مأذونا
 الا اذا كان المخبر صادقا عند العبد وكذا السحجور لا يثبت بخبر الفضولي الا ان يكون صادقا عند
 العبد والتتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد
 وما لا يملكه للمأذون ان يبيع ويشترى بمثل القيمة وبنقصان لا يتغابن الناس فيه عند ابي حنيفة رح
 وبنقصان يسير اجزاء ولا يجوز عندهما بالغبن الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فان حابي
 العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه دين فان كان فمن جميع
 ما بقي فان كان الدين محيطا بما في يده يتنازل للدستري اذ جميع المحاباة والا فارد البيع هكذا
 في الجوهرة النيرة * وله ان يسلم ويتقبل السلم كذا في الكافي * وللعبد ان يוכל غيره بالبيع
 والشراء بئذ او نسيئة كذا في المغني * توكيل العبد المأذون بالخصومة له وعليه جائز مثل الحر
 وكذلك ان كان الوكيل مولا او بعض غزائه او ابنه او ابن المذعي او مكاتبه او عبدا مأذونا له كذا
 في المبسوط * المأذون اذا وكل المولى بالخصومة مع الاجنبي جاز سواء كان العبد مدعيا

او مدعى عليه فرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى المأذون حتى يخاصم مع المأذون فانه لا يصح التوكيل حتى لو اقر الوكيل على موكله لا يصح اقراره سواء كان العبد مدعى او مدعى عليه فالمولى يصلح وكيله على الاجنبي عن عبده ولا يصلح وكيله عن الاجنبي على عبده كذا في المحيط * واقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وان انكر مولاه او غرماؤه وان اقر عند غير القاضي فقدمه خصمه الى القاضي وادعى اقراره عند غيره فسأله عن ذلك فان اقر له انه اقر بذلك قبل ان يتقدم عليه الزمه ذلك وان قال اقررت به قبل ان يوكلني وقال الخصم اقره في الوكالة الزمه القاضي ذلك وان صدق خصمه في انه اقر قبل الوكالة اخرجته القاضي من الوكالة وام يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو جحد الوكيل الاقرار لم يستخلف عليه فان اقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة او بعد ما اخرجته القاضي عن الوكالة لم يجز اقراره على الموكل كذا في المبسوط * ولو وكل عبدا مأذون جرابيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قصاصا عندهما خلا فالابي يوسف رح ولو كان الدين عليهما صار قصاصا بدين العبد اتعاقا كذا في المغني * المأذون اذا توكل عن غيره بشيء ان توكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز التوكيل قياسا واستحسانا واما ان توكل بالشراء بالنقد يجوز التوكيل استحسانا واذا توكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد او النسيئة كذا في المحيط * واذا باع المأذون جارية رجل بامره ثم قتلها الا مرقبل التسليم بطل فان قتلها المأذون قيل لمولاه اذفعه بالجناية او افده بالجناية كما لو قتلها قبل البيع فايهما عمل كان المشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء اخذ ما قام مقام الجارية وادى الثمن واو كان مولى العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين او لا دين عليه فعلى عاقلته قيمتها الى ثلث سنين ويخير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء ادى الثمن واستوفي قيمتها من عاقلته القاتل في ثلث سنين ولو كان المأذون باع جارية مما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل ان يسلمها بطل العقد لان العبد في كسبه كالحرف في التصرف في ملكه فالبيع في يده مضمون بما يقابله ويستوي ان يكون على العبد دين او لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولا دين على العبد لان كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالمولى ضامن لقيمته لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط * رجل وكل عبدا مأذونا بان يشتري

بان يشتري له شيئاً سواه بثمان مائة ولم ينتد الثمن جاز استحساناً ولو وكله بالشراء بثمان مائة
 فاشترى فما اشترى يكون للعبد لآل أمر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المولى دفع إلى عبده
 جارية له ليست من تجارة العبد وامره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد
 فالبيع منتقض وإن كان العبد هو الذي قتلها فإن اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار
 وإذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في المحيط * وإذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع عين فباع ثم
 إن المولى حجب عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيباً فالخصم هو العبد فإن رد عليه العبد بينة أو
 بإباء اليمين أو بانزاعه بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب
 وقال فيما إذا رد عليه وهو مأذون أن المطالب يطالب المأذون بإيفاء الثمن ثم المأذون يرد العبد
 المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم إذا بيع العبد المردود ويقضى من ثمنه ثمن المشتري
 فإن نقص ثمنه الثاني عن الثمن الأول هل يباع بذلك رقبة المحجور ينظر إن كان الموكل موسراً
 لا يباع ولكن يقال للمحجور أراجع بما بقي على الموكل وأدفعه إلى المشتري وإن كان الموكل
 معسراً يباع رقبة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالخصص فإن بقي
 شيء من حق المشتري فإنه يرجع بما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المحجور على
 الموكل بما أخذ المشتري من ثمن المحجور كذا في المغني * وإذا كانت بين المأذون وبين حرجية
 فامره الحر ببيعها فباعها العبد بالف درهم ثم أقر العبدان شريكه قد قبض جميع الثمن أو نصفه
 من المشتري وصدقه المشتري وكذبه الشريك فإقرار العبد صحيح في براءة المشتري من نصف
 الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فإن حلف أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما
 نصفين وإن نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك ويأخذ من المشتري نصف الثمن فليسلم
 له ولا يمين على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي أقران العبد قبض جميع
 الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد برئ المشتري نصف الثمن أيضاً ولا يمين على المشتري
 في ذلك ويحلف الآمر العبد فإن نكل لزمه نصف الثمن لآل أمر وإن حلف برئ من نصيب
 الآمر وأخذ العبد من المشتري نصف الثمن لا يشاركه فيه الآمر ولو أقر الآمر العبد قبض
 نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فإذا برئ من ربع الثمن بقي على المشتري سبع مائة
 وخمسون درهماً فإذا قبض العبد منها فلآل أمر ثلثه والعبد ثلثاه على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري

ولو اقر المأذون العبد ابرأ المشتري من جميع الثمن او انه وهبه له فاقرا به باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو اقر العبد بذلك وانكره الأمر ولو كان شريك العبد هو الذي ولي البيع بامر العبد ثم اقر على العبد بقبض الثمن او بقبض حصته كان ذلك بمنزلة اقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي يلى البيع ولو اقر البائع على العبد بالابراء او الهبة كان باطلا كما لو عاين الابراء او الهبة من العبد وكذلك لو اقر العبد على البائع بانه وهب الثمن او ابرأ المشتري منه بقيت دعوى المشتري على البائع الابراء عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حلف اخذ جميع الثمن من المشتري وان نكل برى المشتري من جميع الثمن وللعبد ان يضمن البائع نصف الثمن في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وفي قول ابي يوسف ربح يبرأ من حصة البائع من الثمن خاصة كذا في المبسوط * للعبد المأذون ولرجل آخر على رجل الف درهم فوكل الشريك العبد بقبض نصيبه لم تجز الوكالة وما قبض يكون بينهما نصفين وان هلك من مالهما ولو وكل شريكه مولاة فكذلك حكمه ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين جاز كذا في المغني * واذا اوجب للمأذون ولشريك له على رجل الف درهم فجدد هافوكل العبد وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين او لادين عليه فاقرا المولى عند القاضي باستيفائهما المال جاز اقراره عليهما وان جدداه فان ادعى الشريك على العبد انه قبض نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان الشريك يرجع في رقبته العبد بنصف حصته يباع في ذلك وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولاة حتى يقضى دينه واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما اقر به عليهما وكذبه العبد وعليه دين او لادين عليه لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي وكل العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فاقرا العبد عند القاضي انه لا حق للشريك قبل الغريم واقرا انه استوفى من الغريم نصيبه وجدد ذلك الشريك برى الغريم من حصة الشريك ويتبع العبد الغريم بنصف الدين لانه لم يقر في نصيب نفسه بشيء فاذا اخذه من الغريم شاركه الشريك فيه ان كان على العبد دين او لم يكن ولو كان للعبد ولشريكه على رجل الف درهم وهو مقر بها فغاب الغريم وادعى العبد ان شريكه قد قبض حقه واراد ان يرجع عليه بنصفه فجدد الشريك ووكّل مولى العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبد دين او لادين عليه او وكل الشريك بعض غرماء العبد فاقرا الوكيل ان الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فاقرا به باطل ولا يكون وكيل في ذلك ولو كان

الشريك ادعى على العبد الاستيلاء فوكل العبد بالخصومة مولاه او بعض غرمائه فافر الوكيل على العبد بالاستيلاء جاز اقراره عليه لانه لا منفعة للمقر في هذا الاقرار بل عليه فيه ضرر واذ احضر الغريم ادعى ان العبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبدان يرجع على الغريم بجميع دينه الا ان يكون العبد لاديين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط * على العبد دين فوكل الغريم ابن العبد او اباه او عبدا به او مكاتبه فافر الوكيل بتبض دينه صدق كذا في المغني * واذا كان لرجلين على المأذون دين الف فادعى العبد على احدهما انه قد استوفى نصيبه وجحد المدعى عليه فوكل المدعى على العبد مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل وافرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين او لم يكن واذ احضر الغريم الآخر فادعى ما اقر به المولى على شريكه ناراد ان يأخذه بنصفه لم يكن له ذلك ولو كان احد الشريكين وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي ان صاحبه قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويبطل من الدين خمسمائة ثم ما اخذ الشريك الوكيل من الخمسمائة الباقية اخذ صاحبه منه نصفه كذا في المبسوط * يجب ان يعلم ان المولى لا يصلح وكبلا عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون حتى لو اقر المولى انه قبض الدين من عبده لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لرقبض المولى الدين من المأذون بمعاينة الشهود لا يصح قبضه حتى لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد اذا توكل عن اجنبي بقبض الدين له من المولى صح التوكيل لان العبد فيما قبض من الدين للاجنبي من مولاة عامل لصاحب الدين وليس بعامل لنفسه لانه لا يبرأ نفسه من الدين ولا ملكه واذا صلح العبد وكبلا عن الاجنبي بقبض دينه من مولاة لودفع المولى بعد ذلك دين الاجنبي اليه العبد بمعاينة الشهود برئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو اقر انه قبض الدين من الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى عن دين الاجنبي الا ان العبد يستلطف على ما ذكر من القبض والهلاك فان حلف العبد برئ وان نكل لزمه المال في حقه يباع الا ان يفديه المولى كذا في المحيط * رجل له عبدان مأذونان في التجارة على احدهما لاجنبي الذي درهم فوكل الاجنبي الآخر بقبضه جازت الوكالة ولو اقر بتبضه يصدق فيه مع يمينه فان نكل عن يمينه لزمه ذلك في حقه كذا في المغني * واذا اذن لعبد في التجارة فليحق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر بقبض دينه فافر بتبضه جاز اقراره

ولو ان بعض غرماء الآخرو كل الاول او مولا بقبض دينه من الآخرام يكن وكيفا في ذلك ولم يجز قبضه واورهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضعه على يد الآخرفضاع الرهنان فرهن الاول يذهب بمافيه ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو ان العبد المأذون المديون اخل احد غرمائه بدينه على رجل فان كان حاله بمال كان للعبد على المحتال عليه فالحوالة باطله وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحوالة جائزة فان وكل الطالب بقبض الدين منه من العبد الذي كان عليه اصل الدين او مولا لم يجز قبضه وان كان وكل بقبضه عبد آخر للمولى او مكاتبه او ابنا للمولى او عبد للعبد المأذون الذي كان عليه الدين فاقرب قبضه من المحتال عليه جاز اقراره فان كان الدين على المولى فاحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبد للمولى بقبضه فاقرب قبضه من المحتال عليه جاز كذا في المبسوط * العبد المحجور اذا توكل عن غيره ببيع عين من اعيان ماله فذلك جائز واذا باع جاز بيعه وكان الثمن للآمر الا ان العهدة لا تلزم العبد وتلزم للآمر فان عتق العبد رجعت العهدة اليه ولو ان العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عيبا فالخصم في ذاك مولى المتاع لا العبد فان اقام المشتري البينة على العيب رده على الآمر واخذ الثمن من الآمر وان لم يكن له بينة استخلف الآمر على علمه بالله ما نعلم ان عبد فلان الثلاني فباعه وما به هذا العيب فان حلف برئ عن الدعوى وان نكل رد عليه العين واخذ منه الثمن ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع ولكن لم يقيم البينة على العيب حتى عتق العبد فالخصم هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويحلف العبد ان لم تكن له بينة وان كان المشتري اقام البينة على الآمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها عتق العبد فالخصم هو العبد وقضى القاضي على العبد بتلك البينة ولا يكلف المشتري باعادة البينة على العبد بعد العتق وكذلك اذا اقام المشتري شاهدا واحدا على الآمر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على العبد ثم اذا انقض القاضي العقد بالعيب ينظر ان كان الآمر هو الذي قبض الثمن من المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الآمر ولا يطالب العبد بشيء وان كان العبد هو الذي اخذ الثمن من الآمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فان كان الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع العبد به على الآمر كذا في المحيط * واذا

غصب المأذون من رجل الف درهم فقبضها منه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختار ضمان
الاجنبي برئ العبد منها فان وكل العبد او مولاة بالقبض من الاجنبي جاز اقرار الوكيل بقبضه
وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكيل
المولى ولا اقراره بالقبض ولو دبر المولى عبدة المديون فاختار الغرماء تضمينه القيمة ثم وكلوا
المدبر بقبضها منه لم يجز توكيله ولا اقرار المدبر بالقبض وكذلك ان اختاروا ابتاع المدبر ووكلا
المولى بقبضها منه لم يجز فان اعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأ نقافان قبض شيئا من المدبر عن
الوكالة الاولى لم يجز قبضه وان وكلوه بعد العتق جاز كذا في المبسوط * وله ان يرهن ويرهن كذا
في الكافي * وان اراد العبد المأذون ان يقضي دين بعض غرمائه او يعطيه رهنا فلا خرين ان يمنعه
فان كان الغريم واحدا فرهنه بدينه رهنا ووضعاه على يد المولى فضاع من يده ضاع من مال العبد
والدين عليه بحاله ولو وضعاه على يد عبده لآخر او مكاتب او على يد ابنه فهلك في يد العدل ذهب
بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للمأذون والمديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول
العبد كذا في المبسوط * وللعبد المأذون ان يؤجر ارضه ويستأجر الارض ويدفع الارض مزارعة
ويأخذ الارض مزارعة كان البذر منه او من غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وله ان يشتري طعاما
ويزرعه فيها كذا في التبيين * وليس له ان يدفع طعاما الى رجل ليزرعه ذلك الرجل في ارضه
بالنصف كذا في النهاية * وقال ابو يوسف ومحمد رح ليس للمأذون ان يكفل بكفالة بنفس او مال
سواء كان عليه دين او لم يكن فان اذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان
عليه دين لا يجوز وكان شمس الائمة السرخسي يقول اذا كفل بالمال بغير اذن المولى او باذن المولى
وكان عليه دين لا يؤخذ بعد العتق كذا في الذخيرة * وان اضمن العبد باذن مولاة لرجل فقال له
ان مات فلان ولم يقض حقه فانا ضامن وعليه الف درهم حاله فباعه القاضي بالف دفع الالف
الى صاحب المال يستوثق منه وان مات ولم يقضه رجع على الغريم الاول بحصة ما كفل به
ولو كفل باذن مولاة بالنفس حالة او مؤجلاه ثم باعه المولى جاز وليس للمكفول له ان ينقض البيع
ويتبع العبد في يد المشتري حيث وجده في الكفالة وهذا عيب فريدة المشتري به ان شاء
وان امر عبده ان يكفل بالف على رجل على ان المطلوب ان مات ولم يؤد المال فالعبد ضامن
فان باعه المولى من رب المال جاز والتمن للمولى يفعل به ما يشاء وان مات المطلوب ولم يقض

دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه اكثر من ثمنه بطل الفضل وان وجد به عيبا فردة واخذ ثمنه ببيع العبد له بدينه وان هلك الثمن عند البائع ثم وجد المشتري به عيبا فردة عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شيء وبيع العبد في ثمنه فان فضل من ثمنه شيء اخذه من دينه كذا في المحني * ويجوز للمأذون ان يشارك غيره شركة عنان وليس له ان يشارك غيره شركة مفاوضة ولو فعل ذلك ينعقد عنانا لا مفاوضة كذا في المحيط * ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشرك الشريكان مطلقا عن ذكر الشري بالنقد او النسيئة اما لو اشترك العبدان المأذونان لهما في التجارة شركة عنان على ان يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فان اذن لهما المولى ان في الشركة على الشري بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز كما لو اذن لكل واحد منهما مولاة بالكفالة او التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية * فان اذن له المولى بشركة المفاوضة لا يجز المفاوضة منه على سبيل العموم في التجارات كلها واذا لم يجز المفاوضة على العموم بعد اذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولقائل ان يقول تجوز ولقائل ان يقول لا تجوز كذا في المحيط * والمأذون يملك الاذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان فيما هو من شركتهما واختلف مشائخنا في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا اذن لعبده من المضاربة في التجارة ان العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها ام في ذلك النوع خاصة قال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي انه يكون مأذونا له في التجارات كلها كذا في الظهيرية * وله ان يدفع المال مضاربة وان يأخذ مضاربة وله ان يضع هكذا في المحيط * وله ان يزرع في ارض نفسه وله ان يودع وان يستودع وله ان يعير وان يستعير كذا في الذخيرة * وله ان يؤجر نفسه فيما يبد الله من الاعمال عندنا وله ان يؤجر كسبه بخلاف هكذا في المحيط * وللعبد المأذون ان يؤجر امته ظرأ والامة المأذونة لها ان تؤجر نفسها ظرأ كذا في فتاوى قاضيخان * وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج * ولا يملك التزوج الا باذن المولى فان تزوج امرأة حرة يفرق بينهما وما لزمه من المهر بسبب الدخول يؤاخذ به بعد العتق كذا في المحيط * ولا يزوج ممالিকে فان زوج عبده لم يجز جماعة وان زوج امته فكذلك لا يجز ايضا عندهما وقال ابو يوسف رح يجوز على هذا الخلاف الصبي المأذون والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج * وليس للمأذون ان يكاتب عبده وان كاتبه واجاز مولاة جاز اذا لم يكن عليه دين ثم لا سبيل للعبد

على قبض البدل بل ذلك الى المولى وان دفعها المكاتب الى العبد لم يبرأ الا ان يوكله المولى بقبضها وكذلك ان لحقه دين بعد اجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين كثير او قليل فمكاتبته باطلة وان اجازة المولى فان لم يرد المكاتبته حتى اذا هان كان المولى لم يجزها لم يعتق ورد رقيقا للمأذون فبيع في دينه وصرف ما اخذه منه من المكاتبته في دينه وان كان المولى اجاز المكاتبته وامر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته وبما في يده فادى المكاتب المكاتبته فهذا والاول سواء في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قولهما هو حر والمولى ضامن بقيمته للغرماء وكذلك المكاتبه التي قبضها المولى يؤخذ منه فيصرف الى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للغرماء وبأخذ الغرماء المكاتبه التي قبضها المولى والمأذون من دينهم كذا في المبسوط * وللغرماء حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق واذا لم يبطلوا الكتابة حتى عتق بالا داء ضمن المولى قيمته للغرماء هكذا في المحيط^(٥) * واذا ادى المكاتب البدل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض الى المولى لانه كسب عبده كذا في التبيين * وايس له ان يعتق عبدا من كسبه على مال فان اعتق على مال مع انه ليس له ذلك واجاز المولى عتقه فان لم يكن على العبد دين عمل اجازته وقبض البدل الى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بدل العتق الى دينه وان كان على العبد دين ان كان الدين مستغرقا لا يعمل اجازته عند ابي حنيفة رح وعندهما تعمل اجازته وان لم يكن الدين مستغرقا عمل اجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء ولا سبيل للغرماء على العوض كذا في المحيط * ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما شبه ذلك ولا يعوض مما وهب بغير شرط ولا يقرض فان اجاز المولى هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا بأس به وان كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط * ويملك التصديق بالفلس والرغيف وبالفضة بمادون الدرهم نص على مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغ قيمته درهمان فصاعدا لا يجوز كذا في المغني * وله ان يتخذ الضيافة اليسيرة استحسانا وليس له ان يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة واليسيرة روي عن محمد بن سلمة انه قال على مقدار مال تجارته مثلا عشرة آلاف فالتخذ الضيافة بمقدار عشرة كان يسيرا وان كان مال تجارته عشرة مثلا فالتخذ ضيافة بمقدار اثنى عشر يكون كثيرا عرفا

هذا هو الكلام في الضيافة واما الكلام في الهدية فيقول العبد المأذون يملك الاهداء بالمأكولات ولا يملك الاهداء بما سواها من الدراهم والدنانير قال مشائخنا وانما يملك الاهداء بالمأكولات بمقدار ما يتخذ الدعوة من المأكولات هكذا في المحيط * ولا بأس باجابة دعوة العبد التاجر وعارة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة * ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده كان على العبد دين او لم يكن كذا في المبسوط * ويكره كسوة ثوبه كذا في الخلاصة * وعن ابي يوسف رح ان المحجور عليه اذا دفعه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما اذا دفعه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تتصدق من بيت زوجها بشيء يسير كغيف ونحوه بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي * قال رض وفي عرفنا المرأة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد كذا في فتاوى قاضيخان * واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشتري او بعضه قبل القبض او بعده او حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن او حطه قبل القبض او بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز ولو حط جميع الثمن او وهبه لم يجز ولو اشترى المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته للعبد كان عليه دين او لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد او لمولاه قبل ان يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له ان يرد ها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل ثمن كان بغير عينه وان كان الثمن عرضا بعينه فهو المأذون العرض للمشتري قبل ان يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل ان يقبضها العبد فقبلها العبد جاز سواء كان على العبد دين او لم يكن وكان ذلك فسخا للعقد وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا نقض صحيح ايضا وان كان على العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس بنقض للبيع ولو تقابضها ثم وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية اي بعد التقابض للمأذون او لمولاه جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولا دين عليه فليس له ان يرد بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهبها لمولاه فله ان يرد العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط *

كذا في المبسوط * وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد المأذون جارية مما في يده بسلام وتقابضاً ثم حدث بالجارية عيب عند مشتري الجارية بآفة سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو كانت ولدت ولداً أو وطئها المشتري وهي ثيب أو بكر أو وطئها رجل اجنبي ثم ان المشتري الجارية وهب الجارية من المأذون أو من مولاه وعلى المأذون دين أو لادين عليه ثم ان المأذون وجد بالسلام عيباً فإراد ان يردّه كان له ذلك كذا في المغني * قال وإذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بسلام مما في يده قيمته الف درهم وبالف درهم وتقابضاً ثم ان البائع وهب الالف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبضهما العبد المأذون ثم ان العبد المأذون أراد ان الجارية بعيب وجده فيها فليس له ان يردّها وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولادين على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له ان يرد الجارية بالعيب ويأخذ من البائع الف درهم وقيمة الغلام فان اخذ ذلك ثم أبرأه الغرماء من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو لورثة المولى لم يردّه على البائع شيئاً مما اخذ منه كذا في المبسوط * وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له على حر أو عبد أو مكاتب ثمن بيع أو غصب فأخّر العبد فانه يصح تأخير استحقاقه ولو كان العبد صالحه على ان اخر عنه ثلثاً منه وقبض ثلثاً وحط ثلثاً كان التأخير جائزاً والحط باطلاً ولو كان المال الذي وجب له قرضاً فخره عن صاحبه كان له ان يرجع به عليه حالا كذا في المغني * وان رضي بذلك كان احسن هكذا في المحيط * قال وإذا أذن الرجل لعبده في التجارة فوجب له وللرجل آخر على آخر الف درهم دين هما فيه شريكاً فأخّر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالا فان التأخير باطل في قول ابي حنيفة رح والمال حال على حاله ما يقبضه احدهما ايّهما كان يكون مشتركا بينه وبين صاحبه وعلى قوليهما التأخير جائز وما اخذ الساكت يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك حتى يسأل الاجل كذا في المغني * فإذا حل الاجل كان العبد بالخيار ان شاء اخذ من شريكه نصف ما اخذ ثم يتبعان الغريم بالباقى وان شاء سلم له المقبوض واختار اتباع الباقي بنصيبه في الدين ولو اقتضى العبد شيئاً قبل حل الاجل كان لشريكه ان يأخذ منه نصفه وكذلك ان كان الدين كله مؤجلاً فقبض احدهما شيئاً منه قبل حله كان للآخر ان يشاركه فيه ولو كان الدين حالا فاجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم ابطال الغريم الاجل الذي أجله العبد برضا منه قبل مضيه فتد بطل الاجل ولكن لا يسبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول ابي يوسف ومحمد رح حتى يسأل الاجل

فإذا حل الاجل شاركه في المقبوض ان شاء وان لم ينقض الاجل ولكن الغريم مات فحل عليه
 شارك العبد شريكه فيما قبض ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الاجل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد
 ان يشاركه ولو كان المال حلالا فقبض الشريك حقه ثم ان العبد اخر الغريم حقه وهو يعلم بقبضه ولا يعلم
 فتاخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الاجل فاذا حل اخذ منه نصف
 ما قبض ان شاء ولو كان مالهما الى سنة فقبض الشريك عاجلا ثم ان العبد اخر حقه للغريم سنة
 اخرى وهو يعلم بقبضه ولا يعلم فتاخيره جائز عندهما ولا سبيل له على قبض شريكه حتى تمضي
 السنتان جميعا ولو كان المال حلالا فخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزا عندهم حتى
 ينوي علم الغريم فان نوى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال الى سنة
 فاشترى العبد من الغريم جارية بحصته فللشريك ان يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم فان اخذ منه
 نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد العبد بالجارية عيبا فردا على البائع بقضاء القاضي عاد المال الى
 اجله واسترد العبد من شريكه ما اخذه منه ولو كان ردها بغير قضاء او باقالة لم يرجع على الشريك
 بشيء مما اعطاه يكون للعبد ولشريكه على الغريم الخمسمائة الباقية الى اجلها وللعبد على الغريم
 خمسمائة حالة وكذلك لو كان العبد اشترى الجارية من الغريم بجميع الالف الا ان للشريك
 ان يأخذ بنصف الالف ههنا فان كان حين اقال البيع اوردته بغير قضاء شرط عليه البائع ان الثمن
 الى اجله كان الى اجله كذا في المبسوط * ولو اشترى المأذون عبدا على انه بالخيار ثلثا فبرأه بائعه عن الثمن
 في مدة الخيار فردة بالخيار صح عنده كذا في الكافي * المأذون في اقالته البيع كالحرفان اشترى
 المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الثمن اقل من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله ثم اقال
 البيع فيها فهو جائز في قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المبسوط *
 ولو اشترى المأذون امه بالالف وقبضها ولم ينقد الثمن حتى ابرأه البائع عنه ثم تقايلا بطلت الاقالة
 عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي * فلو اقال البيع بمائة دينار وبجارية اخرى او بالثمن درهم
 كانت الاقالة باطلة في قياس قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح هذا جائز ولو كان
 المأذون لم يقبض الجارية حتى وهب البائع ثمنها ثم تقايلا فالاقالة باطلة عندهم جميعا وكذلك
 لو اقاله بثمن آخر في هذه الحالة ولو لم يتقايلا البيع ولكنه رأى بالجارية عيبا قبل ان يقبضها فلم يرخص
 بها او لم يكن رآها فلما رآها لم يرخص بها فنقض البيع وقد كان وهب له الثمن فنقضه

باطل كذا في المبسوط * وفي الأمانة في المنتقى باع العبد المأذون عبداً في تجارته ثم حجر عليه المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيباً فالخصم في الرد بالعيب هو العبد فان اقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن اليمين فقصي عليه بالرد جاز كذا في التاتارخانية * واذا باع المأذون شيئاً واشترى ثم ان المولى اقال البيع فيه فان كان المأذون لا دين عليه يومئذ فاصنع المولى من ذلك على عبده جائز وان كان عليه دين عند الاقالة فقصى المولى الدين او ابرأ الغرماء العبد من دينهم قبل ان يفسخ القاضي الاقالة وان فسخ القاضي الاقالة ثم ابرأ الغرماء من الدين فالفسخ ماضٍ واذا باع عرضاً بثمن وتقابضاً ثم تقايلاً والعرض باقٍ والثمن هالك قبل الاقالة او بعدها فلاقالة ماضية وان كان الثمن باقياً والعرض هالك قبل الاقالة او بعدها فلاقالة باطلة كذا في المبسوط * قال مسند روح اذا باع العبد المأذون عينا من كسبه وطعن المشتري بعيب به بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله او لا يحدث مثله وخاصم المأذون في ذلك فقبله بغير قضاء القاضي بلا يمين ولا بينة على العيب فقبوله جائز والبيع منتقض وان لم يقبل حتى رد عليه بقضاء قاضٍ اما بينة او باء يمين او اقرار منه بالعيب كان جائزاً كذا في المغني * واذا باع المأذون جارية بالف وتقابضاً ثم قطع المشتري يدها او وطئها او ذهب عينها من غير فعل احد ثم تقايلاً البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء اخذها وان شاء ردّها ولو كان الواطئ او القاطع اجنبياً فوجب عليه العتق والارش ثم تقايلاً البيع والعبد يعلم بذلك او لا يعلم فلاقالة باطلة في قول ابي حنيفة روح صحيحة في قول ابي يوسف ومسند روح كذا في المبسوط * قال ولو ان عبداً مؤذناً له باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري فوجد بها عيباً فخاصم العبد فيه الى القاضي واقام البينة ان العيب كان عند المأذون فرد القاضي الجارية على المأذون واخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بالجارية عيباً آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالمأذون بالخيار ان شاء نقض الفسخ ورد الجارية على المشتري واخذ منه الثمن الا حصّة مقدار العيب الذي كان عند المأذون وان شاء اجاز الفسخ وامسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بتقايلاً ولا كثير كذا في المغني * وان لم يردّها العبد حتى حدث بها عيب عنده لم يكن له ان يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان بفعل المشتري قبل الفسخ ان اوجد بها عيباً وقد تعيبت عنده فان شاء المشتري ان يأخذها بعيبها

الذي حدث عند العبد فله ذلك فان اخذها ودفع الثمن الى العبد رجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن له ان يرجع بنقصان العيب الآخر وكذلك ان كان العيب الآخر جنائية من العبد او طئافا كان جنائية من اجنبي او وطئافا فوجب العقرا والارش رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذ الجارية بحدوث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما ان حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمنع فسخ العقد حقا للشرع فكذلك حدوثها عند البائع بعد الفسخ فاذا تعذر ردّها تعين حق البائع في الرجوع بحصة العيب ولو كان المشتري رد الجارية على العبد او لا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها او وطئها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها واعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع الى العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجنائية في الوطئ اذا كانت بكرًا حتى تقصها الوطئ في ماليتها فان كان المشتري وطئها وهي ثيب فلم ينقصها الوطئ شيئًا لم يرجع العبد على المشتري بشيء من الثمن ولزم العبد الجارية وان كان اجنبي قطع يدها عند المشتري او وطئها فوجب العقرا والارش ثم ردّها للقاضي على العبد بالعيب الذي كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم اطلع على ما كان عند المشتري فان الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب الذي حدث عند العبد من قيمتها ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري ان كان قد رده اليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول وان كان العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء اخذه من الاجنبي فان كان العبد البائع قتلها او قتلها اجنبي في يد العبد فهو سواء يأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجنبي ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي بخلاف الجنائية فيمادون النفس وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاز بيعه كذا في المهبوط * ولوباع المأذون جارية من رجل تجارية فتقايلًا ولم يتقابضا حتى ولدت كل واحدة ولدا قيمته الف وقيمة كل واحدة الف اخذ كل واحد منهما جاريته وولدها فان لم يتقابضا بعد ما تقايلتا حتى ماتت

ماتت الامتان واراد اخذ الولدين اخذ كل واحد الولد الذي في يد صاحبه ونصف قيمة امه ولو كانت قيمة كل واحد خمسمائة اخذ كل واحد الولد الذي في يد صاحبه وثلاث قيمة امه ولو ملك الولدان دون الاثنين اخذ كل واحد جاريته ولم يتبع صاحبه بشيء وان ملكت الامتان واحد الولدين فان الذي في يده الولد النخي يدفعه الى صاحبه يأخذ منه ثلث قيمة الامة التي ملكت في يد الآخر كذا في المغني * ولو باع المأذون جارية من رجل بالف درهم وتقاضا ثم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها ووطئها فنقصها الوطئ كان العبد بالخيار ولو اختار اخذها تبع الواطئ او الجاني بالعقر والارش وان نقص الاقالة فالعقر والارش للمشتري ولو كان مكان الالف عرضا بعينه كان العبد بالخيار ان شاء اخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني والواطئ بالارش والعقر وان شاء يأخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وارشها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حالة ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلث سنين وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان يأخذ من المشتري قيمتها ولو كان حدث بها عيب من فعل المشتري بعد الاقالة ينسب العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء اخذ الجارية ورجع على المشتري بنقصان العيب ولو كان العيب احدثه فيها المشتري قبل الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب ينسب فان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء اخذها معيبة ولا شيء له غير ذلك وبيع العبد ابريق فضة قيمته مائة درهم بعشرة دنانير وتقاضا ثم تقايلا واقترا قبل القبض والاقالة منتقضة كذا في المبسوط * الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق للمأذون وتصرف المولى في المأذون بالبيع والتدبير والاعناق واشباهها اعلم ان الديون على ثلاثة اوجه دين يتعلق بقربته اتفاقا وهودين لا يتعلق بقربته اتفاقا وهودين وجب بما هو ليس في معنى التجارة كالوطئ بالنكاح بغير اذن المولى ودين مختلف فيه وهودين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار وضمن المغصوب والودائع والامانات اذا جسد فيها وما يجب من العقر بوطئ المشتراة بعد الاستحقاق لاستئذنه الى الشراء فيلحق به كذا في الترمذ كذا في المعدن * واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد واشترى ولحقته من ذلك دين كثير فقد منه الغرماء الى القاضي والمولى حاضر فطلبوا بيعه عن المولى فان كان

في يد العبد مال حاضر يبي بدونه فانه يتنفي بدونه من كسبه ولا يبيع المأذون بدنيهم وان لم يكن في يده مال حاضر الا ان له مالا غائبا يرجي قدره او دين حال يرجي خروجه فانه لا يعجل الناضي في بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يتقدم المال او يخرج الدين ولم يتدر لمدة التلوم تقديرًا من مشائخصا من قال بان تقدير مدة التلوم موكول الذي رأي القاضي فان مضت مدة ووقع في رأيه ان مدة التلوم انتهت باع العبد وان وقع في رأيه ان مدة التلوم لم تنته فانه لا يبيعه وقد حكى عن النقيه ابي بكر البخاري انه كان يقول مدة التلوم متدرة بثلاثة ايام فان كان المال الغائب بحيث يتقدم بدني ثلثة ايام فان الناضي لا يبيع العبد بل يتلوم حتى يتقدم المال او يخرج الدين وان كان لا يتقدم المال الغائب بعد مضي ثلثة ايام فانه يبيعه واذ انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يتقدم المال ولم يخرج الدين فان الناضي يبيع العبد بدنيهم هذا اذا كان المولى حاضرًا ما اذا كان غائبًا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم اذا باع القاضي العبد بحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر ان كان بالنس وفاء بالديون كلها او في كل واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل الى المولى ان كان ثمة فضل وان لم يكن بالنس وفاء بالديون كلها يضرب كل غريم في النمن بتدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يعتق العبد كذا في الذخيرة * فان اشترى العبد مولا الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشيء مما بقي من الدين قليل ولا كثير وان عاد العبد الى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني * ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فانه يبيعه ويعطي اصحاب الحال قدر حصته منه ويدسك حصه اصحاب الاجل الى وقت حلول الاجل وهذا اذا كان كله ظاهرا او كان بعضه ظاهرا وبعضه لم يظهر ولكن سبب الوجوب قد ظهر كما لو حفر العبد بئرًا في الطريق و عليه دين فان الناضي يبيعه في الدين ويدفع الى الغريم قدر دينه من الثمن وان كان الدين مثل النمن دفع كله فبعد ذلك اذا وقع في البئر دابة فهلكت يرجع صاحب الدابة على الغريم فيأخذ منه قدر حصته من ذلك فيضرب هذا بقية الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثمن بالحصص هكذا في التاتارخانية * ولو طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبعض غيب فباعه الناضي للحضور فبيعه جائز على الكل ثم يدفع القاضي الى الحضور حصتهم من الثمن ويوقف حصه الغيب فان قال العبد قبل ان يباع ان لفلان علي من المال كذا وصدق المولى بذلك او كذبه و فلان غائب فقال الغرماء الحضور ليس لفلان عليه قاي

ولا كبر فان العبد يكون موصداً في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في اقراره اخذ حقه وان
كذب قسم ما وثق له بين المتصور بالحصص كذا في المغني * ولو اقر بذلك بعد ما باء القاضي وصدقه
مؤلاً لم يصد فاعلى الغرماء وودفع جميع الثمن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب واقام البينة
على حقه اتبع الغرماء بحصته ما اخذ ود من الثمن وان اراد القاضي ان يسترق من الغرماء بكفيل
حتى يقدم الغائب نابي الغرماء ان يفعلوا فانهم لا يجبرون على شيء من ذلك ولكن ان اعطوه
ذلك وكاتب بدانتسهم جاز فان قدم الغائب واقام البينة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز
ايضاً ان كانوا اعدوا كنفيلاً ويثبت حق الغائب بالبينة كان له ان يأخذ حصته ان شاء من الغرماء
وان شاء من الكنفيل ثم يرجع به على الكنفيل الغرماء كذا في المبسوط * ثم القاضي اذا باع العبد للغرماء
او باع امين القاضي العبد للغرماء لا يلحقه العهدة حتى لو وجد المشتري بالعبد عيباً فالمشتري لا يرد على
القاضي ولا على امينه ولكن القاضي يبعث وصياً حتى يرد عليه وكذلك لو قبض القاضي او امينه الثمن
من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع على القاضي ولا على
امينه وانما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون بديونهم على العبد وهذا ظاهر
وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن فلا ذكر لهذا الفصل في شيء من الكتب وقد اختلف
المشائخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح كتاب المأذون
ان القاضي اذا امر امينه ببيع العبد المأذون المديون بطالب الغرماء ان قال جعلتك اميناً في بيع
هذا العبد لا يلحقه العهدة واما اذا قال له ببيع هذا العبد ولم يرد فقد اختلف المشائخ فيه والصحيح انه
لا يلحقه العهدة كذا في الذخيرة * ثم في فصل الرد بالعيب اذا نصب القاضي الامين خصماً للمشتري
ورد المشتري العبد عليه بالعيب فالتقاضي يأمر الامين ببيع العبد مرة اخرى ان يبين العيب اذا باعه
فاذا باعه الامين واخذ الثمن بدأ بدين المشتري ولا يبعد ذلك ينظر ان كان الثمن الآخراً فل
من الثمن الاول غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على الثمن الآخر ولا يغرم الامين ذلك
وان كان الثمن الثاني اكثر من الاول اعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انتطع حق
الغرماء عن العبد بعد البيع كذا في المغني * ولو كان العبد حين رد على امين القاضي بالعيب
مات في يده قبل ان يبيعه ثانياً فالامين يرجع بالثمن على الغرماء فبأخذ منهم الثمن ويرده على
المشتري كذا في الذخيرة * وان كان المولى قد اخذ شيئاً من ذلك من العبد فان لم يكن على

العبد دين حال ما اخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما اخذ ان كان قائدا
 بيعت ولا ضمانا ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما اخذ المولى ذلك يجب على
 المولى رد ما اخذ ان كان قائدا بعينه وضمانا ان كان استهلكه كذا في المغني * ولو كان المولى
 اخذ منه الف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ لم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي
 على قيمته وعلى ما قبض المولى فان المولى يغرم الالف كلها فيكون للغرماء وبيع العبد ايضا
 في دينه ولولم يلحق العبد دين آخر لم يغرم المولى الا نصفه واذ الحق المأذون دين يأتي على
 رقبته وعلى جميع ما في يده فاخذ منه مولا الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى اخذ منه
 ما لا كثير فالمقبوض سالم للمولى استحسانا لان في اخذ المولى الغلة منتهى للغرماء فانه تثبتة للآذن
 بسبب ما يصل اليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه ان يرد ما زاد على
 غلة مثله كذا في المبسوط * ويتعلق دين التجارة بالكسب الحاصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما
 يقبل من الهبة والصدقة قبل لحوق الدين او بعده كذا في الكافي * ولو اقر العبد المأذون بدين
 خمسمائة ثم استناد عبد ايساوي النافخه المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته
 ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فان ادى المولى
 الدين الاول ليسلم العبد ويبيع للآخرين في دينهم وليس للمولى ان يخاصم بما ادى من الدين
 الاول فان لم يؤد المولى ولكن الغريم الاول ابرأ العبد من دينه بعد ما لحقه الدين الآخر يبيع
 العبد الذي قبضه المولى في دين الآخرين وان كان ابرأه من دينه قبل ان يلحقه الدين الآخر سالم
 العبد الذي قبضه المولى له ولولم يبرأه حتى لحقه الدين الآخر ثم اقر الغريم الاول انه لم يكن له
 على المأذون دين وان اقرار العبد المأذون له بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه
 صاحب الدين الآخر بشيء منه بخلاف ما اذا ابرأه الغريم الاول ولو كان المولى اقر بالدين الاول كما ان اقربه
 العبد ثم قال الغريم الاول لم يكن لي على العبد دين واقراره لي باطل فان الغريم الآخر اخذ
 العبد الذي قبضه المولى لبيع في دينه كذا في المبسوط * وكما يباع رقبة العبد في دين التجارة
 يباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح اذا اذن الرجل لعبد
 في التجارة بما لحقه من دين تجارة او غصب او ودعة حمدا او دابة عقرها او مضاربة او بضاعة او غارة

جحد ما أوثوب أحرقة أو أجزاجير أو مهر جارية اشتراها وطؤها ثم استتحت فذلك كله لازم له يؤاخذ به
 في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط * قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عتق الدابة وأحرق
 الثوب محمول على ما إذا أخذ الثوب أو الدابة أولاً حتى يصير غاصباً بالأخذ ثم أحرق الثوب
 أو عتق الدابة فاما إذا اعتق الدابة أو أحرق الثوب قبل القبض فينبغي على قول أبي يوسف رح
 أن لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد رح يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته
 فيه كذا في المغني * وإذا استعار من أحد دابة إلى مكان معلوم فذهب بها إلى مكان آخر حتى
 صار مخالفاً ضماناً تباع رقبته كذا في الذخيرة * وإذا تزوج امرأة ودخل بها إن كان النكاح
 بأذن المولى يباع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضي أذن الغرماء بالبيع وأذن المولى كذا
 في المغني * وإذا أذن الرجل لامته فليتهادين ثم وهب لها بهبة أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت
 مالا من التجارة أو غيرها فغرماءؤها أحق بجميع ذلك من مولاهما كذا في المبسوط * إذا أذن
 لامته في التجارة ثم ولدت ولداً هل يسرى الدين إلى ولدها حتى يباع ولدها في الدين كالام
 فهذا على وجهين أما إن ولدت بعد مالحتها الدين أو ولدت قبل أن يلحقها الدين ثم لحقها
 الدين بعد ذلك فإن ولدت بعد مالحتها الدين فإنه يسرى الدين إلى ولدها يباع الولد معها في
 الدين إلا أن ينديهما المولى كذا في المغني * ولو ولدت ولداً وعليها دين وبعد الولادة لحقها
 دين أيضاً بعد ذلك اشترك الغرماء جميعاً في ما ليتها إذا بيعت فاما ولدها فلا أصحاب الدين الأول
 خاصة ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والآخر بعد الدين لحق الدين الولد الآخر دون
 الأول كذا في المبسوط * ولا يتعلق دين العبد بما دفع إليه المولى ليتجربه بخلاف كسبه في يده
 يتعلق به وأن قال المولى هو مالي عندك لتجربه كذا في التاتارخانية * وإذا دفع الرجل إلى
 عبده مالا يعمل به بشهود وأذن له في التجارة فباع واشترى فليسته دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف
 مال المولى بعينه فجميع ما في يد العبد بين غرمائه لا شيء للمولى منه إلا أنه يعرف شيء للمولى
 بعينه فيأخذ دون الغرماء وكذلك لو عرف شيء بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى
 كذا في المبسوط * وإن أقر العبد في حياته وصحته بعد مالته الدين أن هذا المال الذي في يديه
 مال المولى الذي دفعه إليه وقد عرف المال إلى العبد بعاينة الشهود إلا أنهم لا يعرفون مال
 المولى بعينه لم يكن إقراره صحيحاً ولو كان أقر بذلك لا جنبي يصح إقراره فإن أقر المولى بینه

ان هذا المال هو المال الذي دفعه الى العبد او فرغ من العبد بذلك كان المولى احق به كذا في المغني * ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل فتضى المولى من ثمنه الحال ثم حل الاجل ضمنه المولى وسلم للاول ما قبض وان لم يبعه للاول يبيع للثاني ولو طلب صاحب الحال من القاضي يبعه فباعه اعطاه حصته ودفع الباقي الى المولى حتى يحل الاجل فان هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الاول فيما قبض ولو استهلك المولى ما قبض او قضاه غريماله ضمن للثاني فان تولى ما على المولى شارك الثاني الاول ثم يرجعان على الغريم الذي قضاه المولى كذا في التاتارخانية * ولو لم يبع القاضي العبد للغريم ولكن المولى باعه برضاء صاحب الدين الحال فبيعه جائز ثم يعطي نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فاذا حل الدين الاخر اخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فان تولى ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الذي اخذ نصف الثمن بشيء واذا باعه المولى بغير امر القاضي والغرماء فبيعه باطل فان اجازوا البيع او قضاهم المولى الدين او كان في الثمن وفاء بدينهم فاعطاهم نقد البيع كذا في المبسوط * واذا باع المولى العبد المأذون المديون بغير رضاء الغرماء وسلمه الى المشتري ثم جاء الغرماء يطلبون العبد بديونهم فارادوا ان يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان للغرماء ان يفسخوا البيع قال مشاؤنا هذا اذا كانوا لا يصلون الى ديونهم فاما اذا كان يصل اليهم الثمن وفي الثمن وفاء بديونهم فليس لهم ان يفسخوا البيع فان كان احدهما غائبا اما البائع واما المشتري اجمعوا على ان المشتري اذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد انه ليس للغرماء ان يفسخوا البيع او يفسخوا العقد معه واما اذا كان المشتري حاضرا مع العبد قال ابو حنيفة ومحمد رحم لا خصومة لهم مع المشتري كذا في المغني * ولو ان الغرماء لم يقدروا على المشتري وعلى العبد المأذون انما قدروا على البائع وارادوا ان يضمنوا البائع قيمة العبد فلهم ذلك ثم اذا ضمنوا البائع قيمة العبد اقتصموها بينهم بالحصص يضرب كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة وجاز البيع في العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كما لو بيع العبد بدينهم ولو اجازوا البيع كان الثمن لهم وبرئ البائع من القيمة فان هلك الثمن في يد البائع قبل ان يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة فاذا اعتق العبد اتبعوه بجميع دينهم ولو ان الغرماء اجازوا البيع بعدما هلك الثمن في يد البائع ضحت الا جازة فكان الهلاك على الغرماء

هكذا ذكر في ظاهر الرواية وان اختار بعض الغرماء ضمان التهمة واختار بعضهم النسيان كان لهم ذلك
 ويكون فائدة هذا ان تكون القيمة اكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا التهمة حصتهم من القيمة
 وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن حتى لو كانوا اربعة واختاروا اخذ ضمان التهمة لدريع
 القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلثة ارباع الثمن والباقي للمولى وينفذ البيع في جميع
 العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فجاز بيعهم
 البيع وابطله بعضهم كان الابطال اولي اولم يجز البيع في شيء من العبد كذا في المحيط * فلو ان الغرماء
 قدروا على البائع والمشتري ولم يقدروا على العبد فلهم الخيار ان شاءوا ضمنوا البائع قيمة العبد
 وان شاءوا ضمنوا المشتري فان ضمنوا المشتري قيمة العبد رجع المشتري على البائع بالثمن
 الذي نكده وان اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وابطله اختار
 الغرماء ضمانه برئ الآخر براءة مؤبدة بحيث لا يعود الضمان اليه ابدأ كذا في المغني * فان
 اخذ الغرماء القيمة من البائع او من المشتري ثم ظهر العبد فارادوا ان يأخذوا العبد ويردوا القيمة
 على من اخذوا منه القيمة ينظران اخذ الغرماء القيمة بزعم انفسهم بان ادعوا ان قيمة العبد كذا
 وانكر الذي اختار الغرماء تضمينه فقاموا بالبينة على ما ادعوا من القيمة او استخلفوه ونكل لا سبيل
 لهم على العبد وان اخذوا القيمة بزعم الضامن ان قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف
 على ذلك ولم يكن للغرماء بينة كان لهم ان يأخذوا العبد ثم اذا اختاروا اخذ القيمة من المولى
 واخذوا القيمة منه ثم ظهر العبد واطلع المشتري على عيب بالعبد ورده على المولى البائع بقضاء
 القاضي فالمولى هل يرد العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا على وجهين الاول اذا لم يكن
 المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث
 مثله وقد رد عليه بالبينة او بنكوله او باقراره يرد على الغرماء وان كان العيب عيبا يحدث مثله
 وقد رد عليه بالبينة او بنكوله رده على الغرماء وان رده بحكم اقراره لا يرد على الغرماء الا ان يقيم
 البينة ان هذا العيب كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري او يستخلفهم على ذلك فنكلوا الوجه
 الثاني ان يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين
 ان كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معيبا فليس له ان يرد العبد على الغرماء وان كان القاضي
 قضى عليه بقيمته صحت اذ ان يرد على الغرماء اذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله او يحدث

الآن انه رد عليه بالبينة او ينكره معنى هذه المسئلة ان الغرماء حين ارادوا اخذ القيمة من المولى قال
ان هذا العبد معيب بعيب كان به وقت بيعي اياه من المشتري فصدقه الغرماء في ذلك وضمنوه
قيمه معيبا وكذبوه وقالوا لا بل كان العبد صحيحا وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب
في يد المشتري فلناحق تضمينك قيمته صحيحا فضمنوه قيمته صحيحا والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء
اخذوا القيمة من المولى وظهر العبد في يد المشتري واطلع على عيب قد يمين بالعبد فلم يرد على المولى
حتى تعيب عنده بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بنقصان
العيب واذا رجع على المولى بنقصان العيب ليس للمولى ان يرجع على الغرماء بنقصان العيب ذكر
المسئلة في هذا الكتاب من غير ذكر خلاف بعض مشائخنا قالوا هذا قول ابي حنيفة رح اما على قول
ابي يوسف ومحمد رح له ان يرجع على الغرماء بنقصان العيب قالوا قد نص على هذا الخلاف
في بعض نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط * ولما اعتق المولى رقيقا من رقيق المأذون وعلى المأذون دين
هل ينفذ عتقه فهو على وجهين اما ان يكون الدين على المأذون مستغرقا او غير مستغرق فان كان
الدين غير مستغرق كان ابو حنيفة رح يقول اولابانه لا ينفذ عتقه ثم رجع وقال بانه ينفذ عتقه وان كان
الدين مستغرقا لا ينفذ عتق المولى عند ابي حنيفة رح قول واحد وقال ابو يوسف ومحمد رح ينفذ
عتقه على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فرع لمسئلة اخرى وهو ان دين العبد هل يمنع
وقوع الملك للمولى في اكسابه فعند ابي حنيفة رح يمنع اذا كان مستغرقا قول واحد وان كان غير
مستغرق فله فيه قولان على قوله الاول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول ابي يوسف
ومحمد رح لا يمنع وان كان مستغرقا ولكن يمنع المولى عن التصرف فيه اذا ثبت هذا فنقول اذا
اعتق المولى عبدا من كسب العبد المأذون لا يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن سواء
كان موسرا ومعسرا الا انه اذا كان المولى معسرا كان للغريم اتباع العبد المعتق بالقيمة ثم العبد
المعتق يرجع بما ادى على المعتق وهو المولى بخلاف ما لو اعتق المأذون وسعى في قيمته للغرماء
حال اعسار المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغني * وان اعتق عبدا لم يعتقوا
عند ابي حنيفة رح يريد به انهم لم يعتقوا في حق الغرماء ولهم ان يبيعوا لهم ويستوفوا ديونهم من ثمنهم
واما في حق المولى فهم احرار بالاجماع حتى ان الغرماء لو ابرؤهم من الدين او باعواهم من المولى
او قضى المولى

او قضى المولى دينهم فانهم احرار واما عندها ينذعته فيهم ويضمن قيمته للغرماء ان كان موسرا وسعوا في قيمتهم ان كان معسرا ورجعوا بذلك على المولى كذا في الينابيع * ولو لحق العبد المأذون دين كثير فاعته المولى واخذ ما في يده من المال فاستملكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد واخذوا منه الدين رجع العبد على المولى في المال الذي اخذ منه بما اداة من الدين بقيمة ذاك وان كان قائما في يد المولى اتبعه العبد حتى يستوفي منه مقدار ما ادى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم يوف العبد الدين ولكن الغرماء ابرأه منه لم يرجع على المولى بشيء من ذلك المال وكذلك ان كانت امة فاعتقها واخذ منها مالها ولدها وارش يدها وقد كان الدين لسقها قبل الولادة والجنانية ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على ان يدفع اليها مالها لتقضي دينها ولا يجبر على دفع الولد والارش ان كان لم يعتقها ولكن تباع فيقضى من ثمنها ومن ارش اليد الدين وان كان المولى اعتقها للغرماء ان يرجعوا عليه بقيمتها ثم يباع ولدها في دينهم ايضا يأخذون من المولى الارش ايضا ثم يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان اتبعوها بدينهم فاخذوه منها سلم للمولى ولد الامة وما اخذ من ارش يدها لم يكن لها ان ترجع على المولى بالولد والارش كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها ان ترجع على المولى بما اخذ من مالها وكذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم اعتق المسترى التجارية فان شاء الغرماء اخذوا الثمن واتبعوا التجارية بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع دينهم فان اخذوا ذلك منها سلم للمولى الثمن وكذلك اذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء لهم ان يأخذوا جميع ما يقبض المولى من المكاتبه وليس لهم ان يرجعوا فيه بشيء من دينهم مادامت مكاتبه فان قبض المولى جميع المكاتبه وعتقت فالغرماء بالخيار ان شاؤا اخذوا المكاتبه من السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اخذوا الامة بجميع دينهم فان اخذوه منها سلمت المكاتبه للمولى كذا في المبسوط * جامع الفتاوى عليه اربعة آلاف درهم وله متاع قيمته ثلثة آلاف درهم فالتف المولى عليه ذاك واعتق العبد فالغرماء بالخيار ان شاؤا اضمنوا المعتق اربعة آلاف درهم ويرجع على المولى بثلثة آلاف قيمة المتاع وان شاؤا اضمنوا المولى اربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشيء كذا في التاتارخانية * وان وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقتل الغرماء للمولى قد اعتقه فلنا عليك القيمة وقال المولى لم اعتقه فالتقول قول المولى ويباع العبد للغرماء

واقرارهم باعناق العبد لا يتضمن براءة العبد واذ بقي ديونهم على العبد بعد اقرارهم بالا عناق
 يباع العبد بديونهم ولا يلتفت الى قولهم كذا في الذخيرة * العبد المأذون المديون اذا باعه المولى
 من غير ان الغرماء فاعته المشتري قبل ان يقبضه فانه يقف عتقه ان اجاز الغرماء البيع وقضى
 المولى دين الغرماء او ابرأ الغرماء العبد عن الدين فينفذ عتق المشتري فان ابى الغرماء ان يجيزوا
 البيع وابى المولى ان يقضى ديونهم فانه يبطل عتقه ويباع العبد للغرماء بديونهم واما ان قبض العبد ثم
 اعتقه فانه ينفذ عتقه واذ نفذ عتق المشتري بعد القبض فالغرماء بعد هذا بالخيار ان شاؤا اجازوا البيع
 واخذوا الثمن وان شاؤا ضمنوا البائع القيمة وان ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى ينفذ ويسلم الثمن
 للمولى كذا في المحيط * ولو لم يعتقه المشتري ولكنه باعه او وهبه وسلمه فان تم البيع الاول ببعض
 ما وصفنا به اجازة او قضاء دين او وفاء الثمن بدينهم فاخذوه جازما فعل المشتري فيه ولو لم يبعه
 المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت الهبة فان رجع في الهبة بحكم
 او بغير حكم سلم العبد له لو لم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد سبيل فان وجد به
 عيبا ينقص من القيمة التي غرمها كان له ان يردّه ويأخذ القيمة فان كان اعتقه بعد الرجوع في
 الهبة قبل ان يعلم بالعيب او دبره او حدث به عيب رجع ببايبن العيب والصحة من القيمة
 وللغرماء ان يردوا القيمة ويبيعوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير الا ان شاء المولى ان
 لا يطالبهم بالنقصان ويرضى به معيبا وان كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العقر
 لم يكن للغرماء عليها سبيل من اجل الزيادة المنصلة ولو كان المولى باعه وعيبه المشتري
 فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع
 بنقصان القيمة على البائع ان لم يكن للبائع ان يرجع على الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة
 العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط * واذ باع العبد المأذون شيئا من اكسابه
 من المولى بمثل قيمته جاز ان كان مديونا وان لم يكن مديونا لا يجوز ان سلم العبد المبيع
 الى المولى قبل ان يأخذ الثمن من المولى لا يسقط الثمن من المولى كذا في المحيط * واذ باع
 من المولى شيئا بنقصان لم يجز عندنا بي حنيفة رح فاحشا كان الغبن او يسيرا وعندهما جاز البيع
 فاحشا كان الغبن او يسيرا ولكن يخير المولى بين ان يزيل الغبن وبين ان ينقض البيع وهذا الذي
 ذكرنا قول بعض المشائخ وقيل الصحيح ان قوله كقولهما وان باع من اجنبي وعليه دين فعلى

قول ابي حنيفة رح يجوز سواء باعه بمثل القيمة او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله ولا يتغابن ولا يؤمر الاجنبي ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة فالاصل عند ابي حنيفة رح ان في تصرف العبد مع الاجنبي يتحمل الغبن اليسير والفاحش وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان باعه من اجنبي بمثل القيمة او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤمر المشتري ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في المغني * واذا باع العبد المأذون بعض ما في يده من التجارة واشترى شيئاً ببعض المال الذي من تجارته وحابه في ذلك في مرض موت المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح البيع جائز حابه العبد بما يتغابن الناس في مثله مالم تتجاوز المحاباة ثلث مال المولى فاذا جاوز ثلث مال المولى فانه يخير المشتري فان شاء ادّى ما زاد على الثلث وان شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف مالو كان المولى صحيحاً وحابه العبد بما يتغابن الناس في مثله ولا يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عند ابي حنيفة رح كيف ما كان جاوزت المحاباة ثلث امال اولم تتجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله قول ابي حنيفة رح واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان باع واشترى وحابه بما يتغابن الناس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم يتجاوز ثلث ماله وان جاوز ثلث ماله يخير المشتري كما لو باع المولى واشترى بنفسه وحابه محاباة يسيرة وان باع واشترى وحابه بما لا يتغابن الناس فيه فانه لا يجوز البيع عندهما حتى اذا قال المشتري انا اؤدي قدر المحاباة ولا انتقض البيع لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين محيط برقبته وبما في يده ولا يحيط فباع واشترى وحابه محاباة يسيرة او فاحشة فالجواب فيه عندهما جميعاً كما اجاب فيما اذا لم يكن على العبد دين كذا في المحيط * ولو كان الدين على المولى ولا دين على العبد فهذا على وجهين اما ان لم يكن الدين محيطاً بجميع مال المولى او لا يكون محيطاً بجميع ماله فان كان محيطاً بجميع مال المولى فباع العبد واشترى وحابه فالمحاباة لا يسلم للمشتري يسيرة كانت او فاحشة الا ان المشتري يخير اذا كانت المحاباة يسيرة بالا جماع فان شاء نقض البيع وان شاء ادّى قدر المحاباة كما لو باشر المولى ذلك بنفسه وان كانت المحاباة فاحشة فالمسئلة على الخلاف يخير المشتري عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يخير المشتري ولو كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالبيع من المأذون جائز بالمحاباة اليسيرة والفاحشة ويسلم ذلك للمشتري ان لم يتجاوز المحاباة ثلث ماله بعد الدين

وان جاوز ثلث ماله بعد الدين بخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي حنيفة رح
وعندهما ان كانت المحاباة يسيرة بجوز البيع والشراء وسلم للمشتري المحاباة ان لم يجاوز ثلث
ماله بعد الدين وان جاوز لم يسلم له وبخير وان كانت المحاباة فاحشة لا بخير المشتري عندهما ولو كان
على المولى دين يحيط برقبة العبد وبما في يديه وعلى العبد دين كبير يحيط برقبة العبد وبما في يديه بل
المحاباة لا يسلم للمشتري يسيرة كانت او فاحشة وبخير المشتري ان كانت المحاباة يسيرة عندهما
جميعا وان كانت المحاباة فاحشة فكذا الجواب عند أبي حنيفة رح بخير المشتري وعندهما لا بخير
هذا الذي ذكرنا اذا حاجب المأذون للاجنبي فاما اذا حاجب لبعض ورثة المولى بان باع عن بعض
ورثة المولى وحاجب وقدمت المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلا عند أبي حنيفة رح ولا بخير الوارث
وعندهما البيع جائز وبخير الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت الثمن الى تمام
قيمه لا يسلم لك شيء من المحاباة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا ان يجيز بقية الورثة
ويستوى الجواب بين ان يكون على العبد دين او لاديين على العبد وكذا يستوى الجواب
بين ان يكون على المولى دين او لاديين عليه كذا في المغني * وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة
او اقل جاز فان سلم المبيع اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كانه باع عليه بغير ثمن
فلا يجوز البيع ومراعاة بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرة
النيرة * وان حبسه في يده حتى يستوفي الثمن جاز كما باع من مكاتبه كذا في الكافي * وان كان
الثمن عرضا فله المولى ان يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا في المغني * ولو باع المولى
متاعا من عبده باكثر من قيمته بقليل او كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان شاء
نقض البيع وان شاء جط الفصل عن القيمة كذا في الكافي * عبدا مؤذون له عليه دين باع المولى منه
ثوبا في يد المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد في السوب يباع فيستوفي المولى دينه من ثمنه
والفصل للغرماء وان كان فيه نقصان بطل ذلك القدر كذا في التاتارخانية نقلا عن الابانة * ولو كان
الدين على العبد لشريكين بعضه حال وبعضه مؤجل فوهبه المولى لاحدهما وسلمه اليه فله شريكه
ان ينقض الهبة فان نقضها يبيع العبد فاستوفي الذي نقض الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى
ولا شيء للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك ولو باعه المولى من احدهما
بالف درهم

بالف درهم وقيمتة الفادرهم فابطل الآخر البيع بعد القبض او قبله بيع لهما واقسما ثمنه ولم يبطل من دين المشتري شيء واذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين باقل من قيمته او باكثر فالثمن للمولى وهو احق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن الى الغريم فان توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وان كان على العبد دين آخر مثل دين المشتري فحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتري العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري فيه كان شريكاً في الدين الذي على العبد او لم يكن شريكاً ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلم له ولكنه يأخذ المولى منه ثم يأتي الشريك الآخر فياً خذ ذلك من المولى كذا في المبسوط * وليس للمولى ان يبيع العبد المأذون الا ان يأذن له الغرماء في بيعه او يقضي الدين او يكون القاضي هو الذي امر ببيعه كذا في السراج الوهاج * ولو كان دين العبد مؤجلاً فباعه مولاة قبل حلول الاجل جاز بيعه لان الدين المؤجل لا يحجر المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضيان * وان اعترق المولى العبد المأذون وعليه ديون فاعتاقه جائز وضمن المولى للغرماء قيمته كذا اذا كانت مثل الدين او اقل وما بقي من الديون طوّل العبد به بعد عتقه وان كان الدين اقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في الكافي * ولو لم يكن عليه دين ولكنه قتل حراً او عبداً خطأ فاعتقه المولى فان كان يعلم بالجناية فهو مختار للفداء والغداء الدية ان كان المقتول حراً وقيمة المقتول ان كان عبداً الا ان تزيد على عشرة آلاف درهم فتتقص منها عشرة فان لم يعلم بالجناية حرم قيمة عبده الا ان تبلغ قيمته عشرة آلاف فتتقص منها عشرة كذا في المبسوط * ولو كان عليه دين محيط وجنایات محيطه فاعتقه المولى ولم يعلم به حرم للغرماء قيمة كاملة ولا ولياء الجنایات قيمة كاملة الا اذا زاد على عشرة آلاف فتتقص عشرة كذا في التهذيب * واذا اذن للمدبر اولاد الولد في التجارة فليحق كل واحد منهما دين فاعتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من قيمة المدبر وام الولد كذا في الكافي * وان اعترق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بقيمته وما في يده ثم قضى الغرماء الدين او ابرأه الغرماء او بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين جاز عتق المولى الجارية ولو اعترق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط قبل العتق في قول ابي حنيفة رح ثم وطئها المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادّعاة فدعوتها جائزة وهو ضامن قيمتها

للغرماء ثم الجارية حرة استوط حق الغرماء عنها والاستبلاد وعلى المولى العقر للجارية كذا
 في المبسوط * واذا تبرأ المولى عبده المأذون المديون فتدبيره جائز وليس للغرماء ان ينقضوا
 تدبيره واذا لم يكن للغرماء ان ينقضوا تدبير المولى كان لهم الخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة
 العبد وان شاءوا استسعوا العبد في ديونهم واي ذلك اختاروا بطل حقهم في الآخرون ضمنوا
 المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى يعق وبقي العبد مأذوناً على حاله واذا استسعوا
 العبد اخذوا من السعاية ديونهم بكمالها وبقي العبد مأذوناً على حاله واذا بقي العبد مأذوناً
 على حاله فان اشترى بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لاصحاب هذا الدين ان يتبعوا المدبر
 واستسعوه بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدبر بخلاف اصحاب الدين الذين
 وجب لهم الدين قبل التدبير فان المولى يضمن لهم القيمة فاذا استسعى الغرماء الآخرون
 المدبر في دينهم فادى اليهم من سعائته لم يكن للغرماء الاولين الذين ضمنوا المولى القيمة
 من ذلك لا قليل ولا كثير وان بقي شيء من السعاية من الغرماء الآخرين يكون للمولى
 ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وان قتل المدبر
 حتى وجب قيمته فلا شيء للغرماء الاولين من قيمته ويكون القيمة للغرماء الآخرين يستوفون
 من ذلك ديونهم كذا في المغني * واذا الحق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمه
 الف درهم ثم دبره المولى فاختر بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعاء العبد فذلك
 لهم فان كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي
 اختار السعاية ان اخذها من العبد قبل ان يأخذ الآخران شيئاً من القيمة لم يكن لهما حق المشاركة
 فعه فيما قبض واذا اراد الذي اختار السعاية ان يأخذ المولى بنصيبه او شارك صاحبه فيما يقبضان
 من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخرون بعد اختيارهما ضمان المولى وان ارادا ان يبيعا
 المدبر بدينهما ويدعيا تضمين المولى لم يكن لهما ذلك وان سلم ذلك لهم المولى فان اشترى المدبر
 بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان لجميع كسب المدبر بين صاحب الدين الذي اختار سعائته
 وبين اصحاب الدين الذي لحقه آخر ليس لاحد منهم ان يأخذ منه شيئاً دون صاحبه فان كان
 الاول الذي اختار سعائته قبض شيئاً من سعائته قبل ان يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له كذا
 في المبسوط * لو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون حتى ادبى المأذون جميع الكتابة

الى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما لو تجز العتق بعد هذا الغرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد واخذوا منه ما اخذوا من المكاتب فيقسمونه بينهم بالحصص فان فضل شيء من ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم للحال وان شاءوا اتبعوا العبد بجميع ديونهم فان اتبعوا العبد واخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتبه ايضا ولا يرجع العبد على مولاه بشيء من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المغني * ولو كان العبد ادى بعض الكتابة وبقي بعضها ثم جاء الغرماء فانهم يطلون الكتابة ان شاءوا ويبيع العبد للغرماء بدينهم فان لم يطلوا الكتابة ولكنهم اجازوها فالمكاتبه جائزة وما قبض المولى من المكاتبه قبل الاجازة وما بقي فهو بينهم بالحصص فان كان ما قبض المولى قبل اجازتهم هلك في يد المولى ثم اجاز الغرماء الكتابة فالمكاتبه جائزة والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتبه فان اجاز الكتابة بعضهم وردها بعضهم لم تجز الكتابة حتى يجزوها ولو انهم ارادوا رد الكتابة فاعطاهم المولى دينهم او المكاتب لم يكن لهم رد الكتابة بعد ذلك كذا في المحيط * وللمولى ان يستخدم المأذون اذا كان دينه الى اجل ولو كان الدين حالا كان لهم ان يمنعوه من ذلك وكذلك لو اراد ان يسافر به لم يكن لهم ان يمنعوه اذا كان الدين مؤجلا ولو كان الدين حالا كان لهم ان يمنعوه من ذلك وكذلك له ان يؤجره وبرهنه اذا كان الدين مؤجلا فان حل الدين قبل انتضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا وللغرماء ان ينقض الاجارة فاما الرهن فهو لا ; م من جهة الراهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته فاذا ارادوا تضمينه فاقطعه من المرتين ودفعه اليهم برئ من الضمان وان افنكه بعد ما قضى عليه القاضى بضمان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو ابى المولى ان يفتكه فنقض الغرماء الدين لبيعوه في دينهم كان لهم ذلك كذا في المبسوط * عبداً مأذون عليه دين باعه المولى من رجل واعمله بالدين فللغرماء ان يردوا البيع وتاريله اذا كانوا لا يصلون الى الثمن اما اذا وصلوا الى الثمن وليس في البيع مخاطبة فليس لهم ان يردوا البيع والصحيح ان يردوا البيع اذا لم يف الثمن بدينهم كذا في الجامع الصغير * ولو باع عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرماء اذا انكر المشتري الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو صدقهم المشتري في الدين كان للغرماء ان يردوا البيع بالاجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة

بينهم وبين البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم ان يضمنوا البائع قيمته فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وان اختاروا اجارة اخذوا الثمن كذا في التبيين * واذا لم يكن على المأذون دين فامره مولاة ان يكفل عن رجل بالالف فقال العبد للمكفول له ان لم يعطك فلان مالك عليه وهو الف فهو علي فاضمان جائز وكذلك لو قال ان مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو علي فهو جائز علي ما قال فان اخرج المولى عن ملكه بيعا وهبة ثم مات المكفول عنه قبل ان يعطي المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الاقل من دينه ومن قيمته ولا يبطل بيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو امر عبده ان يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم استحققت الدار للمشتري ان يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن باعتبار انه فوت عليه محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى لحق العبد دين يحيط رقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فان العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه كذا في المبسوط * ولو باع المولى دارا من عبده المأذون ان لم يكن على العبد دين لا يكون بيعا وان كان عليه دين فالبيع جائز فان كان الثمن مثل قيمتها او اقل فللشفيع الشفعة وان كان اكثر من قيمتها فالبيع باطل عند ابي حنيفة رح ولا شفعة فيها وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الزيادة يأخذ الشفيع بالشفعة ان رضي به المولى كذا في البيع * ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون او اشتراه اذ لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاة واشتراه فان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه الا في وجه واحد وهو ما اذا باع العبد دارا باقل من قيمتها بما يتغابن الناس فيه او غير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاة دارا ولا دين عليه واجنبي شفيعها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكان البيع بمثل القيمة او اكثر فله الشفعة وان باعها باقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول ابي حنيفة رح وعندهما للشفيع ان يأخذها بقيمتها ويتركها فان تركها الشفيع اخذها المولى بتمام القيمة ان شاء كذا في المبسوط * المولى اذا زوج عبده المأذون جاز كذا في التاتارخانية * عبداً ذون له في التجارة اشترى جارية ولا دين عليه فزوجها المولى اياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له ان يبيعها ولا تباع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعد ذلك فان اشتراها

وعليه دين تزوجها المولى منه لم يجز لمكان الدين ولأن بيعها وبيع وادخا منه ولو قضى دينه بعد التزويج جاز ولدين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولادين عليه كذا في المغني في المشتريات * وإذا كفل المأذون عن رجل بالف درهم مولاة ولادين عليه ثم باعه المولى فلم يكتفول له ان ينتقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للمكفول له ان ينتقض البيع ولكن ينبع العبد بكتلته حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري ان يردّه به ان شاء فان كانت الكفالة على انه كتيل بنفس المطلوب ان لم يعط المطلوب ما عليه الهى كذا وكذا لم يكن للمشتري ان يردّه بعيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فاذا وجب على العبد لوجود شرطه رده للمشتري ان لم يكن علم بها حين اشتراؤه وان كان علم بها حين اشتراؤه فليس له ان يردّه بهذا العيب ابدا كذا في المبسوط * المولى اذا باع العبد المأذون باذن الغرماء صح وتحول السبق الى الثمن والمولى بمنزلة الوكيل حتى لو توىي الثمن على المشتري كان التوىي على الغرماء ولو قبض المولى الثمن وهلك في يده هلك عليهم ايضا ولكن لا يستطردن الغرماء يأخذون العبد اذا عتق كذا في التاتارخانية * ولو امر المولى عبده المأذون فكفل الرجل بالف درهم عن رجل على ان الغريم ان مات ولم يكن يدفع المال الى رب المال والعبد ضامن للمال فهو جائز وان باعه المولى من رب المال بالف او باقل فبيعه جائز ويتقبض الثمن فيضع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل ان يؤدي المال كان للذى اشترى العبد من المولى ان يرجع بالثمن على المولى فياخذ منه قضاء من دينه وان كان الثمن هلك من المولى لم يرض من المولى شيئا وان هلك بعضه اخذ الباقي بدينه والهالك صار كان لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على المولى ولكن يباع له العبد المردود حتى يستوفي من ثمنه الثمن الذي نقد البائع فان فضل شيء اخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الثمن الآخر عن الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من نقصان كذا في المبسوط * الباب الخامس فيما يصير المأذون مستجورا به وغير مستجور وما يتعلق باقرار المستجور يجب ان يعلم بان الاذن يبطل بالسجور ولكن يشترط ان يكون السجور مثل الاذن حتى انه اذا كان الاذن عاما بان علم بالاذن اهل سوقه فانهما يعمل السجور اذا كان عاما بان علم بالسجور اكثر من اهل السوق ولا يعمل اذا كان دونه بان حجرة في بيته او عند رجل واجدا او رجلين او ثلاثة علم العبد بذلك او لم يعلم واذا كان الاذن خاصا غير منتشر فيما بين اهل سوقه بان الاذن العبد

بمحضر من رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فإذا أحجرت بمحضر من هؤلاء وعلم العبد عمل حجرة كذا في المغني *
 وأن كان الأذن بحضرة العبد لا غير فحجرة بحضرة منه يعمل حجرة وإن حجرة من غير علمه
 لا يعمل حجرة وإذا أذن لعبدته وعلم العبد به ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالحجر لا يعمل حجرة
 وإذا أذن لعبدته ولم يعلم العبد بالأذن ثم حجر عليه ولم يعلم العبد بالحجر عمل حجرة ^(ن) كذا
 في الذخيرة * ولو حجر عليه في بيته بمحضر من أكثر أهل سوقه نجح كذا في الكافي * ولو خرج
 العبد إلى بلد للتجارة فأتى المولى أهل سوقه فاشهدهم أنه قد حجر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن
 هذا حجرا عليه وكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالحجر فليس هذا الحجر عليه بل ينفذ
 تصرفه مع أهل سوقه ومع غيرهم ما لم يعلم بالحجر فإذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو
 محجور عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن يعلم فهو جائز كذا في المبسوط * ولو رآه المولى
 يبيع ويشترى بعد ما حجر عليه قبل أن يعلم العبد فلم ينهه ثم علم العبد بالحجر يبقى مأذونا مستحسنا
 كذا في المغني * المولى إذا باع العبد المأذون أن لم يكن عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق
 أولم يعلم وأن كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجورا
 بنفس البيع هذا إذا كان الدين حالا فإن كان دين العبد مؤجلا لا يحجر المولى عن بيعه كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له يصير محجورا
 فلورجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا في فصل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا وردّه بقضاء قاضٍ
 لا يعود الأذن وإن عاد إليه قديم ملكه كذا في المحيط * وإذا باع المولى عبده المأذون له يباع فاسدا
 بخمر أو خنزير وسلم إلى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد إلى البائع فهو محجور عليه وكذلك
 لو قبضه المشتري بأمر البائع بحضرته أو بغير حضرته وقبضه بحضرة البائع بغير أمره ولو قبضه بغير أمره بعد
 ما تفرقا لم يصير محجورا ولو كان البيع بهيمة أو دم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه كذا في المبسوط *
 ولو باع بيعا صحيحا على أن البائع بالخيار ثلثة أيام فهو على أنه ما لم ينفذ البيع لأنه لم يزل عن
 ملكه ولو كان الخيار للمشتري فهو حجر كذا في خزائن المفتين * وإذا حجر المولى على
 عبده بمحضر من أهل سوقه والعبد غائب فأرسل المولى إليه رسولا يخبره بالحجر فاخبره بذلك صار
 العبد محجورا سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة مدلا أو فاسقا وكذلك لو كتب إليه
 كتابا ووصل إليه الكتاب صار محجورا سواء وصل إليه كتاب على يدي حرا أو عبدا رجلا أو صبي

او امرأة عدل او فاسق كذا في المغني * وان اخبره بذلك رجل لم يرسله مولاة لم يكن حجرا في قياس قول ابي حنيفة رح حتى يخبره به رجلان او رجل عدل يعرفه العبد وقال ابو يوسف ومحمد رح من اخبره بذلك من رجل او امرأة او صبي صار مسجورا عليه بعد ان يكون الخبر حقا كذا في المبسوط * ومعنى قوله بعد ان يكون الخبر حقا ان يجيء المولى بعد ذلك ويقربا للحر اما لو انكر الحر لا يصير مسجورا كذا في المحيط * ولو جن العبد جنونا مطبقا صار مسجورا عليه وان افاق بعد ذلك لا يعود انه كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن مطبقا بان كان يجن ويفيق لا ينسجر ثم اختلفوا في تعدد الجنون المطبق قال محمد رح اذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق وان كان شهرا فصاعدا فهو مطبق ثم رجع فقال ما دون السنة ليس بمطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المغني * وفي الشيخندي اذا ارتد العبد صار مسجورا عليه عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير مسجورا فاما اذا لحق بدار الحرب صار مسجورا عليه وقت اللحق عندهما وعندة عن وقت الارتداد ولو اغمي عليه لم يصير مسجورا عليه كذا في السراج الوهاج * فان اسر بعد ما لحق بدار الحرب واخذة المشركون فالمولى احق به والدين الذي كان عليه فهو بحاله عند ابي حنيفة رح وقالوا بطل كذا في التاتارخانية * واذا ابق المأذون صار مسجورا عليه عند علماء الثلاثة رح فان عاد العبد من الاباق حل يعود الاذن لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يعود كذا في المحيط * فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة لم يلزمه شيء من ذلك فان قال الذي باع العبد ان العبد لم يكن آبقا ولكن ارسله المولى وقال المولى كان آبقا فالقول قول الذي باعه وعلى المولى البينة ان عبده كان آبقا وانه باع واشترى منه في حال اباقة وان اقاما البينة فالبينة بينة الذي باعه وان اتفق المولى والذي باع العبد على الاباق الا ان الذي باع العبد قال بعته منه قبل الاباق وقال المولى بعته منه بعد الاباق فالقول قول البائع ايضا وان اقاما البينة فالبينة بينة البائع ايضا كذا في المغني * المدبر اذا كان مأذونا ابق لا يصير مسجورا والعبد المأذون اذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير مسجورا والعبد المأذون اذا اسره العدو ولا يصير مسجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير مسجورا وان وصل العبد الى مولاة بعد ذلك لا يعود مأذونا كذا في فتاوى قاضيخان * العبد المأذون اشترى عبدا واذن له في التجارة حتى صبح الاذن ثم ان المولى حبر على احدهما ان حبر على

الثاني لا يصح حجرة سواء كان على الـل دين او لم يكن وان حـجر على العبد الاول لاشك ان الاول يصير محجورا وهل يصير الثاني محجورا ان كان على الاول دين يصير محجورا وان لم يكن على الاول دين لا يصير الثاني محجورا ولم يكن شيء من ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا حـجر المولى على العبد الاول ولو لم يمـت الاول ولكن مات المولى كان حـجرا على العبدين سواء كان على الاول دين او لم يكن كذا في المغني * ولا يجوز حجرة على المأذون مكاتبه كما لا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزائن المفتين * واذا اذن المكاتب لعبده في التجارة ثم عجز وعليه دين او ليس عليه دين فهو حـجر على العبد وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء او عن غير وفاء او عن ولد مولود في المكاتبه فان اذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يجز اذنه وكذلك الحر اذا مات وعليه دين وله عبد فاذن له وارثه في التجارة فاذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه ايضا فان ابرأ اية من المال الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فاذا اذن الوارث له في التجارة جائز وكذلك ابن المكاتب لو اذن للعبد الذي ترك ابوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فقضى به الكتابة لم يكن له اذن في التجارة صحيحا ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط * ولو اذن الوصي لليتيم او لعبده ثم مات واوصى الى آخر فموته حـجر عليه واذا اذن القاضي ثم عزل او مات فهو على اذنه كذا في خزائن المفتين * وفي الفتاوى العتائية ولو اذن الاب لعبد ابنه ثم اشتراه الاب او ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي باذنه وكذا بموت الاب بعد اذنه وسكوت الاب اذا رآه يتصرف اذن كذا في التاتارخانية * ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل او مات او لحق بدار الحرب وقضى بلحاظه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان اسلم قبل ان يلحق بها او بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضي ورجع فذلك كله جائز في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح جميع ذلك جائز الا ما صنع العبد بعد لحاق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضي بلحاظه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط * ولو كانت امرأة فارتدت فمأذونها على ان نها ولو لحقت بدار الحرب وقضى

وتنضي بلحاقها فهو حبر على عبد ما ولورجعت قبل قضاء القاضي بلحاقها فهو على اذنه كذا
 في خزائن المفتين * واذا اذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال
 فان حبر عليه رب المال فحجرة باذل كذا في المبسوط * وان ولدت الامة المأذونة من مولاها فذاك
 حبر عليها ويضمن قيمتها ان ركبتهاد يورث وان ولدت من غير مولاها لا تحجر به ثم ينظر ان انفصل
 الوالد منها وائس عليها دين فالولد للمولى حتى لو لحقها دين بعد ذلك فلا حق للمغرماء فيه وان
 ولدت بعد ثبوت الدين فانه يباع في دين الغرماء الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين
 ثبت حقهم بعد الولادة كذا في السجوة النيرة * جارية اذن لها في التجارة فاستدانت اكثر من قيمتها
 ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها الغرماء كذا في الجامع الصغير *
 واذا حبر على المأذون فاقراة جائز فيما في يده من المال عند ابي حنيفة رح ومعناه انه يقربا
 في يده انه امانة لغيره او غصب منه او يقربدين على نفسه فيقتضيه بنا في يده وقالا لا يصح اقراره
 ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمولاة كذا في الكافي * واذا حبر الرجل على عبده المأذون له
 في التجارة ثم ان العبد اقر على نفسه فهذا على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح
 اقراره للحال حتى لا يؤخذ به للحال سواء كان عليه دين الاذن او لم يكن عند هم جميعا
 فاما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون كله فارغا عن دين
 الاذن او كان كله مشغولا بدين الاذن او كان بعضه فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا فان كان
 كله مشغولا بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له
 بعد الحبر بغرماء الاذن في كسب الاذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرماء الاذن
 وان كان بعض ما في يد العبد من الكسب بعد الحبر فارغا عن دين الاذن وبعضه مشغولا صح
 اقراره عند ابي حنيفة رح بقدر الفارغ عن دين الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الاذن
 فاما اذا خرج عن ملكه بسبب من اسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم اقر وانه لا يصح اقراره
 عند هم جميعا سواء كان في يده كسب او لم يكن كذا في المحيط * ولو كان في يده مال حصل له
 بالا حطاب ونحوه فاقربه لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق هكذا في النهاية * واذا حبر على عبده وفي يده
 الف درهم فاحذها المولى ثم اقر العبد انها كانت ودیعة في يده لفلان وكذب به المولى لم يصدق
 على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصبا اخذ به اذا اعتق ولو حبر عليه وفي يده

الف درهم وعليه الف درهم فاقران هذه الالف وديعة عنده لفلان او مضاربة او قرض او غصب فلم يصدق على ذلك واخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الالف دينا عليه يؤاخذ بها ولو حجر عليه وفي يده الف درهم فاقرب دين الف درهم عليه ثم اقرا هذه الالف وديعة عنده لفلان فالالف في قياس قول ابي حنيفة رح لصاحب الدين فاذا صرف المال الى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الوديعة ولو كان اقرا ولا بالوديعة كانت الالف لصاحب الوديعة ويتبعه صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول ابي يوسف ومحمد رح اقراره بالوديعة باطل والالف يأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الوديعة اذا اعتق فاما المقر له بالدين يتبعه بعد العتق بدينه ولو اقر اقرارا متصلا فقال لفلان علي الف درهم وهذه الالف وديعة لفلان كانت الالف بينهما نصفين في قول ابي حنيفة رح واذا اعتق اخذاه بما بقي لهما ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالوديعة كانت الالف لصاحب الوديعة ولو ادعى جميعا فقال صدقتما كانت الالف بينهما نصفين كذا في المبسوط *

واذا حجر على عبده المأذون ثم اذن له مرة اخرى فاقرب في حال اذنه الثاني انه قد اقرب بعد الحجر انه قد اغتصب من هذا الرجل الف درهم في حال اذنه الاول واستقرض منه الف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤاخذ به للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق وان كذبه المقر له وقال انما اقررت به بعد الاذن فالقول قول المقر له ويؤاخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو اقر المأذون انه كان غصب منه الف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال وصدقه المقر له في ذلك او كذبه كذا في المغني *

ولو حجر على عبده وفي يده الف درهم فاقرب لرجل بدين الف درهم او بوديعة الف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فاذا عتق اخذ بالدين دون الوديعة ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين الف درهم ثم اذن له فاقرب بدين الف درهم لرجل آخر او وجبت عليه ببينة فالالف التي في يده لصاحب الدين الاول خاصة وكذلك ان اقر العبد ان هذا الدين كان في حال الاذن وكذلك ان اقرانها وديعة عنده لرجل اودعها اياه في حال الاذن الاول فالاول احق بالالف ويتبع صاحب الوديعة العبد بها في رقبته وعندهما الالف للمولاة ويتبع بالدين في رقبته فيباع فيه الا ان يقضي المولى دينه ولو حجر عليه وفي يده الف درهم وعليه دين خمسمائة فاقرب بعد الحجر بدين الف درهم ثم اذن له فاقرا تلك الالف التي كانت في يده وديعة اودعها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والالف التي في يده لصاحب الدين

الاول منها خمسمائة والخمسمائة الباقية للذي اقر له العبد بالالف وهو محجور عليه فباخذة وقد بقي عليه من الدين خمسمائة فيؤاخذ به بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كل ما فيها ع فيه الا ان يقضيه المولى وفي قول ابي يوسف ومحمد رح خمسمائة من الالف لصاحب الدين الاول وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة فيه العبد بخمسمائة درهم ويبطل من وديعة الخمسمائة التي اخذها المولى فان هلك من هذه الالف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبة العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط * واذا اذن لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له فاقربعد ذلك انه كان استقرض من هذا الف درهم في حال اذنه الاول وقبضها منه او اقران هذا الرجل كان استودعه في حال اذنه الاول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك رب المال فانه يؤاخذ به للحال وهذا بخلاف ما لو اقر في حالة الاذن بالقرض او باستهلاك الوديعة في حالة الحجر وصدقه رب المال حيث لا يؤاخذ به للحال كذا في المغني * واذا اقر العبد المحجور عليه باستهلاك الف درهم لرجل لم يؤاخذ به حتى يعتق فاذا عتق اخذ بذلك وان ضمن عنه رجل هذا الدين قبل ان يعتق اخذ به الكفيل حالا فان اشتراه صاحب الدين فاعتقه او امسكه بطل دينه عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالاقبل من الثمن ومما ضمنه ولو لم يشتره ولكن صاحبه وهبه منه وسامه اليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فان رجع في هبته لم يعد الدين ابدا وهذا قول محمد رح وعند ابي يوسف رح يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط في باب بيع المولى عبده المأذون * واذا اذن الرجل لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كسب الاذن الاول فاقرانها كانت وديعة لفلان او اغتصبها من فلان وكذبه المولى في ذلك فانه يصح اقراره عند ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يصح اقراره كذا في المحيط * واذا اذن لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم اذن له وفي يده الف درهم يعلم انها كانت في حال الاذن الاول في يده فاقرانها وديعة لفلان فهو مصدق في قول ابي حنيفة رح فكذلك لو اقر بالف في يده انه غصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول ابي حنيفة رح وقال لا يصدق العبد على الالف وهي للمولى ويتبع المقر له العبد بما اقر له به في رقبته فيتبعه فيه وكذلك لو اقر بها بعد مالقة الدين في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول ابي حنيفة رح وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط *

الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه اذا اقر العبد بدين فهذا على وجهين ان اقر

بدين التجارة صح اقراره في حق المولى يؤاخذ به للحال سواء صدقه المولى او كذبه وان اقربدين ليس هو من دين التجارة لا يؤاخذ به للحال وانما يؤاخذ به بعد العتق قال في الاصل اذا اقر العبد المأذون بنصب او وديعة جحد ها ومضاربة او بضاعة او عارية جحد ها او دابة عقرها او ثوب اخرقه او آجرا جيرا او مهر جارية اشتراها ووطئها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤاخذ به للحال قالوا ما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما اذا اقر بعقر او حرق بعد القبض حتى يصير غاصبا لهما بالاخذ فيجب الضمان من وقت الاخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فاما اذا احرق قبل القبض او عقر الدابة قبل القبض فانه لا يصح اقراره حتى لا يؤاخذ به هكذا في المحيط * ولو اقرانه افتض حرة او امة بكر باصبغه فعندهما لا يلزمه في الحال الا بتصديق المولى وهو اقرار بجناية وقال ابو يوسف رح هو اقرار بالمال ويؤاخذ به في الحال ولو غصب جارية بكر افتضها باصبغه فان اراد مولاه تضمينه بالغصب قبل اقراره لان ضمان الغصب من التجارة وان اراد تضمينه بالاقتضا لم يكن له ذلك لانه جناية فلا يثبت باقراره ولو غصب جارية بكر اذهب بها ووطئها فان ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وان ضمنه بالوطئ لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج * واذا اقر العبد المأذون انه اشترى جارية هذا الرجل وهي بكر فافتضها لزمه العقر كغيره من الديون اذا استحققت الجارية ويؤاخذ به في الحال كذا في خزائن المفتين * وكذلك لو غصب جارية بكر فافتضها رجل في يده ثم هرب كان لميلاها ان يأخذ العبد بعقرها كذا في المبسوط * وان اقر بالاقتضا بالنكاح بغير ان ذن مولاه لا يلزمه ولو صدقه مولاه في الاقتضا بنكاح فاسد بدئ بدين الغرماء فان بقي شيء اخذه مولى الامة من عقرها وعن ابي يوسف رح ينبغي انه يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقه المولى او كذبه كذا في المغني * ولو كان العبد اقرانه ووطئها بنكاح وجحد المولى ان يكون اذن له في ذلك لم يؤاخذ بالمهر حتى يعتق كذا في المبسوط * العبد المأذون اذا اقر لعبد في يديه انه بن فلان بن فلان اودعه او قال انه حر لم يملك قط فالقول قوله والاصل في جنس هذه المسائل ان المأذون اذا اقر بحرية طارية لما في يده لا يصح اقراره ومثلي اقر بحرية الاصل الثابتة بالظاهر صح اقراره وانما يكون مقرا بحرية طارية اذا ظهر في العبد المقربه امارات الرق وعلاماته وذلك بان اقر المأذون بان هذا مملوك ورقيق وصدقه المملوك في ذلك ان كان مملوك

ممن يعبر عن نفسه وان كان ممن لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول المأذون انه مملوك ثم اقرانه
حرالاصل فان اقراره بهذا اقرار بحرية طرية فلا يصح فاما اذا لم يظهر في العبد المقربه امارات الرق وعلاماته
فاقر المأذون انه حرالاصل فهذا اقرار بحرية الاصل لا بحرية طرية فيصح من المأذون وفيما اذا قال هذا
العبد ابن فلان او دعه فلان لم يظهر في العبد المقربه امارات الرق فاذا قال انه بن فلان او قال انه حرالاصل
كان هذا اقرارا بحرية الاصل فيصح عنه كذا في المحيط * ولو كان المأذون اشترى عبدا من رجل
وقبضه بمحض من العبد والعبد ساكت ثم اقرانه بن فلان او انه حرالاصل لم يملك قط لم يصدق
كذا في الذخيرة * ولو اقر بشيء بعينه في يديه انه لفلان غصبه منه او اودعه آية وعليه دين كثير
بدى بالذبي اقر به بعينه كذا في المبسوط * واذا اقر العبد المأذون بديون كثيرة فان الغرماء يشتركون
فيما كان في يده من الكسب وفي ثمن رقبته اذا بيع ولا يكون المتقدم من الغرماء متقدما على
المتأخر كذا في الذخيرة * ولو اشترى المأذون من رجل عبدا ونقده الثمن وعليه دين او لا دين
عليه ثم اقران البائع اعتق هذا العبد قبل ان يبيعه آية او انه حرالاصل وانكر البائع ذلك فالعبد
مملوك على حاله وكذلك لو اقر بالتدبير من البائع او كانت جارية فاقربولادتهام من البائع فان صدقه
البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه كذا في المبسوط * ولو كان العبد المأذون لم يقر بشيء
من ذلك ولكنه اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك
وكذب البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع
ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون
على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون
البائع على ما ادعى ونكل ورجع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط * واذا كان على
المأذون دين فاقرب شيء في يديه انه وديعة لمولاه او لابن مولاه او لبيه او لعبد له تأجر عليه دين
اولاد دين عليه او لمكاتب مولاه او لام ولده فاققراره لمولاه ومكاتبه وعبدته وام ولده باطل فاما اقراره
لابن مولاه او لبيه جائز ولو لم يكن على العبد دين كان اقراره جائزا في ذلك كله وان لحقه
دين بعد ذلك لا يبطل حكم ذلك الاقرار وان كان اقرب دين لا حد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك
لم يكن للمقر له شيء ان كان هو المولى او ام ولده او عبده الذي لا دين عليه فان كان عليه دين
او كان اقر لمكاتب مولاه او لبيه ثم لحقه دين اشتركا في ذلك واذا اقر المأذون لابنه وهو حر او لبيه

اولزوجته وهي حرة او مكاتب ابنه اولعبدا بنه وعليه دين اولاد دين عليه وعلى المأذون دين اولاد دين عليه فاقرا لهؤلاء باطل في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما اقراره لهؤلاء جائز ويشتركون الغرماء في كسبه واذا كان على العبد المأذون دين فاذن لجارية له في التجارة فليحققها دين ان اقر العبد لها بالوديعة في يده صدق على ذلك ويستوفي ان كان على المأذون دين اولم يكن العبد لها بالوديعة في يده صدق على ذلك ان اقر لها بدين الا ان في الاقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في كسبه وفي الاقرار بالعين هي اولى بالعين من غرماء المأذون هكذا في المبسوط *

وان اقرت الجارية بالدين او بالعين للعبد وعليها دين لم يجز وان لم يكن عليها دين فاقراها بالعين جائز وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء الجارية مكاتب المولى او عبده وعليه دين لم يجز اقراره لها وان لم يكن عليه دين صح اقراره لغرمائها كذا في المغني * ولو كان بعض غرماء الجارية ابا المولى او ابنه فاقراها العبد بوديعة او دين وعلى العبد دين فاقرا له جائز ولو كان بعض غرمائها ابا العبد او ابنه وعلى العبد دين اولاد دين عليه فاقرا في قياس قول ابي حنيفة رح باطل وهو جائز في قولهما وكذلك لو كان بعض غرمائها مكاتب الاب العبد المأذون اولابنه ولو كان بعض غرمائها ابا للعبد كان اقراره لها جائزا كذا في المبسوط * واذا طلب الغرماء من القاضي بيع العبد المأذون في ديونهم فقبل ان يباع قال ان لفلان الغائب علي كذا صدقه المولى والغرماء في ذلك او كذبوه فالعبد مصدق في ذلك ويباع العبد ويوقف حصته الغائب وان كان العبد لم يقرب بذلك حتى باعه القاضي ثم اقر بعد ذلك لا يصح اقراره وان صدقه المولى في اقراره ان كان عليه دين آخر لا يصح اقراره وان لم يكن عليه دين آخر صح اقراره فان قدم الغائب في مسئلتنا اقام بينة على حقه يتبع الغرماء وبأخذه حصته من الثمن والا فلا شيء له كذا في المغني * واذا كان على المأذون دين كثير فاقرب دين لزمه ذلك وتحاصوا فيه كذا في المبسوط * واذا اقر العبد المأذون بديون كثيرة كانت عليه في حالة الحجر من قرض او غصب او وديعة استهلكها او عارية او مضاربة استهلكها هل يؤاخذ به للحال ففي ما اذا اقر بغصب يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في اضافة الغصب التي حالة الحجر او كذبته في الاضافة الى حالة الحجر فقال لا بل غصبت وانت مأذون فيه فانه يؤاخذ به في الحال ويباع فيه الا ان يغديه المولى وفيما اذا اقر بالقرض او باستهلاك البوديعة او العارية او البضاعة فان كان المقر له صدقه في اضافة الاستهلاك الى حالة الحجر وفي كونه مود عام مستعيرا في تلك الحالة لا يؤاخذ به.

للحال وانما يؤخذ به بعد العتق في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح وان كذبه المقر له في اضافة الاستهلاك الى حالة العجز فانه يؤخذ به في الحال كذا في المحيط * وكذلك الصبي او المعتوه الذي يعتل البيع والشراء وقد اذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك كذا في المبسوط * اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح كذا في السراجية * العبد المأذون اذا اقر لحر لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حرا كزوجته اذا اقر لها فانه لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الايضاح لو اقر بجناية على عبد او حرا ومهر وجب عليه بنكاح جائز او فاسد او شبهة فان اقراره باطل لا يؤخذ به حتى يعتق اما لو اقر بما يوجب التوديع صح ولمقر له استيفاؤه كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد صغيرا او كان صغيرا حرا او معتوها فاقرا وبعد الاذن انهم قد اقراروا له بذلك قبل الاذن كان القول قولهم كذا في المبسوط * واذا اقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من غصب او بيع او قرض او ودیعة قائمة بعينها او مستهلكة او مضاربة قائمة بعينها او مستهلكة او غير ذلك من التجارات فهذا على وجهين ان كان على المولى دين وجب في صحته يحيط بماله وبرقبته وبما في يده فاقرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة لا يصح اذا لم يكن في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وان كان على المولى دين قد اقر به في مرضه فاقرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وان كان في تركة المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى صح اقرار العبد وبدى بدين المولى والفضل لغرماء العبد وان كان مال المولى غائبا وبيع العبد وما في يده وقضى به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقي من دين المولى شيء فان القاضي يقضي من المال الذي حضر ما بقي من دين المولى فان فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقي من دين المولى فیاخذ منه مقدار ثمن العبد و ثمن كسبه وقضى من ذلك دين العبد كذا في المحيط * وان كان دين العبد اكثر من ذلك فما زاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركة المولى يكون لوارثه لا حق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط * هذا اذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على العبد دين حتى اقر في مرض المولى بدين على نفسه فاما اذا كان على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى واقرار العبد على نفسه بدين في مرض موت المولى فهذه المسئلة على وجوه احدها ان يكون في رقبة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة المولى ولا يفضل عن دين المولى

وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد ويبدأ من كسب العبد ومالته رقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضي من الفاضل دين غريم المولى الوجه الثاني ان يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليهما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح اقرار العبد بشرط الفاضل عن دينهما فيبدأ بدين المولى ثم يقضي دين العبد الذي وجب في حال صحة المولى ثم يصرف الفاضل الذي اقربه العبد في مرض المولى الثالث ان لا يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا ذكر محمد ربح هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى بحيط برقبته ومما في يده فاقر العبد في مرض مولا بدين قرض او بيع او غير ذلك من انواع التجارات ثم ان المولى مات من ذلك المرض فان اقرار العبد صحيح ويبيع القاضي رقة العبد ومما في يده ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالحصص لا يقدم البعض على البعض وكذلك لو اقر بشيء في يده بعينه لانسان في مرض موت المولى ولا دين على المولى صح اقراره ويبدأ بالمقر له بالعين فالعبد بمرض المولى انما يصير محجورا عن الاقرار بالدين او بالعين اذا كان على المولى دين الصحة اما اذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا بمرض المولى عن ذلك كذا في المحيط * واذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله وبرقة العبد ومما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل الف درهم وقبضها بمعاينة الشهود واشترى شيئا وقبضه بمعاينة الشهود ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ومما في يده بدين العبد فان فضل من ذلك شيء يقضي به دين المولى كذا في المغني * واذا اذن لعبده في التجارة وقيمتها الف درهم ولا مال له غير العبد فمرض المولى واقر على نفسه بدين الف درهم ثم اقر العبد على نفسه ايضا بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبيع العبد ويقسم ثمنه بين المقر لهما نصفين ولو كان العبد اقرا ولا في مرض المولى بدين الف درهم ثم اقر المولى على نفسه بدين الف درهم ثم مات المولى فان القاضي يبدأ بدين العبد فيقضيه فان فضل شيء يكون لغريم المولى كذا في المحيط * ولو بدأ المولى فاقر بدين الف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعاً ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى فان الغرماء الثلاثة يتخاصمون في ثمنه فيكون الثمن بينهم اثلاثا وكذلك لو كان العبد اقر بالف ثم بالف اقرارا متصلا او منقطعاً ضربوا بجميع ذلك

ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط * فان كان المولى اقر بالف درهم ثم اقر بالف درهم وكان
الاقرار كليهما من المولى في مرضه ثم اقر العبد بالف درهم فالتاضي يبيع العبد ويتقسم الثمن بين
غرماء المولى وغريم العبد على اربعة اسهم ولو كان المولى اقر بالف درهم في مرضه ثم اقر العبد على
نفسه بالف درهم ثم اقر المولى بالف درهم ثم مات المولى فان القاضي يقسم ثمن العبد بين غريمي
المولى وبين غريم العبد بالحصص اثلاثا كذا في المغني * ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقتر العبد
في مرض المولى بدين الف درهم ثم اقر المولى بدين الف ثم اشترى العبد عبدا يساوي الفا
بالف وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات السيد ولا مال له غير العبد فبيع بالف درهم
اقتسم غرماء العبد الثمن بينهم ولا شيء فيه لغريم المولى ولولم يشتر العبد المأذون عبدا ولكن المولى
هو الذي اشترى عبدا يساوي النا وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه
والمسئلة بحالها وبيع العبد بالف درهم فانه يرد أ بدين البائع وما بقي بعد ذلك فهو بين غرماء
العبد ويستوي ان كان الاذن في صحة المولى او في مرضه كذا في المبسوط * ولو كانت قيمة العبد
الف درهم فاقتر العبد بدين الف على نفسه ثم اقر المولى بدين الف على نفسه ثم مات المولى
فالقاضي يبيع العبد ويعطي غريم العبد الف درهم ثم يعطي غريم المولى الف الباقية فان تراجع
سعر العبد الى الف وخمسائة وباع القاضي العبد يعطي غريم العبد الف درهم والباقي لغريم
المولى وان تراجع سعرة الى الف درهم فثمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد اقرب بدين الف
درهم ثم اقر المولى بدين الف درهم على العبد وقيمة العبد الف درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعرة
ثم يبيع العبد قسم الثمن بين الغريمين كذا في المحيط * وان اقر العبد بدين الف ثم المولى بالف
ثم العبد بالف وقيمة الف فبيع بالف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء ويخاص غرماء
العبد ولو اقر العبد بالف وقيمته الفان ثم المولى بالف ثم العبد بالف فبيع بالفين بحاص الثلث بالسوية
فان باءه القاضي بالف وخمسائة فهي بينهم على خمسة لغريم المولى ستم من خمسة وان يبيع
بالف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغني * ولو رد أ العبد فاقرب بدين الف درهم ثم اقر المولى بدين
الف ثم بالف اقرارا متصلا او متقطعا ثم اقر العبد بدين الف ثم مات المولى فبيع بالف درهم ضرب فيه
غرماء العبد كل واحد منهما بجميع دينه وضرب فيه غرماء المولى كلهم بالف فقط ولو بيع بالف
وخمسائة ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم وغرماء المولى بخمسائة فيكون الثمن مقسوما

بينهم اخماس لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة وذلك ستمائة وغريم المولى خمسة وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه الف او الفان وخمسمائة فغرماء المولى احق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركه المولى وهم ما ضربوا مع غرماء العبد في ثمنه بقدر الفين وخمسمائة فلهذا كانوا احق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلثة آلاف اخذ غرماء المولى من ذلك الفين وسبعمائة واخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان الذي خرج من ذلك الفين وستمائة يأخذ غرماء المولى من ذلك الفين وخمسمائة وخمسين واخذ غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقر بالدين الاول والمسئلة بحالها اخذ غرماء السيد جميع ما خرج من دين السيد وهو الفان وستمائة ثم يباع العبد فان بيع بالف ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو الف فكان الثمن بينهم اسبعا وخمسة اسباعه لغريم العبد وسبعة لغرماء المولى كذا في المبسوط * قال محمد رح وان اذن رجل لعبد في التجارة ثم اقر عليه بدين اكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذب العبد في ذلك لزمه ذلك كله وان اصح اقرار المولى عليه بالدين كان للغرماء الخيار ان شاءوا باعوا العبد بدينهم وان شاءوا استسجوا وكذلك لو اقر عليه بكفالة ماله فقال كفلت لفلان عيني بكذا وانكر العبد ذلك يلزمه كله كذا في المحيط * ولو اقر عليه المولى بدين عشرة آلاف وانكرها عليه العبد فبيع في الدين فاقسم الغرماء ثمنه فلا سبيل لهم على العبد عند المشتري فان اعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد بقيمته ولو لم يبع في الدين حتى دبره المولى فالغرماء الخيار بين تضمين المولى قيمته وبين استسعاء المدبر في جميع دينهم فان اعتقه بعد التدبير هبنا اخذوه بقيمته فقط وان ادعى خمسة آلاف ثم اعتقه المولى اخذوا منه ايضا بقيمته وبطل ما زاد على ذلك ولو لم يدبره حتى مرض المولى فاعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه ان يسعى في قيمته فياخذ الغرماء دون الورثة ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك ايضا بقيمته ولا شيء للورثة ولا للغرماء المولى من ذلك وان كان اقر على العبد بالدين في المرض والمسئلة على حالها كانت القيمة الاولى لغرماء المولى خاصة ثم يسعى في قيمته لغرماء العبد خاصة ولو لم يقر عليه بالدين ولكن اقر عليه بجناية خطأ فانه يدفعه بها او يغديه وكذلك لو اقر على امة في يدي العبد او عبد في يديه بدين او جناية كان مثل اقراره على العبد بذلك فان اعتقه ما بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاقه العبد بعد الاقرار عليه بالدين كذا في المبسوط في باب اقرار المولى على عبده المأذون *

وإن أقر عليه بعشرة آلاف درهم وقيمة العبد الف درهم وكذبه العبد ثم إن مولاه اعتقه فالمولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر قيمة الف درهم ولا يضمن أكثر من الف درهم وإن كان ما أقر به على العبد من الدين أكثر من قيمته وإذا ضمن للغرماء الف درهم ذكر أن الغرماء يرجعون على العبد بالف أخرى كذا في المحيط * ولو كان العبد أقر بالدين أيضاً لزمه الدين كله كما لو لم يوجد الاقرار من المولى به أصلاً كذا في المبسوط * العبد المأذون إذا باع شيئاً مما في يده في مرض موت المولى ولادين على المولى في صحته ولا على العبد وأقر العبد بتبض الثمن ولا يعلم ذلك إلا بقوله صح اقراره وكذلك إذا كان على العبد دين مستغرق أرغبر مستغرق وإن كان على المولى دين يحيط برتبة العبد وبما في يده فإنه لا يصدق العبد في اقراره باستيفاء الثمن أصلاً إلا ببينة إذا كان دين المولى دين الصحة وإن كان دين المرض فإقرار العبد بالاستيفاء في حق براءة المشتري عن الثمن لا يصح إنما يصح في حق الاقرار له حتى يكون المشتري أسوة للغرماء فيما عليه كما لو أقر المولى بذلك إلا أن يقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه الصورة بعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير محيط برقبته وبجميع ما في يده ولادين على المولى فأقرار العبد بتبض الثمن من ورثته لم يجز وكذلك إذا كان على المولى دين أيضاً مع دين العبد لا يصح اقرار العبد باستيفاء الثمن كذا في المحيط * إذا أقر المأذون في مرض موته بدين أو ودعة بعينها أو عارية أو ضاربة أو اجارة بعينها أو غصب بعينه أو غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فإنه اقراره بجميع ذلك جائز إذا لم يكن عليه دين الصحة وإن كان عليه دين الصحة لا يصح عليه اقراره إلا فيما فضل عن دين الصحة فيباع ما في يده ويبدأ بدين الصحة ولو كان الغصب الذي أقر به في المرض قد عاينه الشهود وكذلك العارية والودعة وأشباههما فإن صرف الشهود عن الغصب وعين الودعة والعارية كان المقر له أحق بالعين وإن كانوا لا يعرفون عين المعصوب وعين الودعة وإنما عاين الغصب والاعارة والإيداع كان المقر له أسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بمعاينة الشهود كان صاحب دين المرض أسوة لغرماء الصحة كذا في المغني * وإذا لم يكن عليه دين في الصحة فأقر في مرضه على نفسه بدين الف درهم وأقر باستيفاء الف درهم ثمن مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين الغريم الآخر نصفين وإذا مرض المأذون وعليه ديون الصحة فقتضى بعض غرمائه دون بعض

لم يجز كذا في المبسوط * وإذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم بوديعة ألف درهم لرجل آخر ثم مات وليس في يدها إلا ألف التي أقر بعينها ودفعة فإن الألف الوديعة تقسم بين صاحب الوديعة وبين الغريم نصفان كما في الحر وإذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل آخر وجب في حالة الصحة فأقر باستيفاء ذلك الدين صح إقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح إقراره بالاستيفاء هذا إذا أقر المأذون باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فاما إذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح إقراره بالاستيفاء لا في حق براءة غريمه عن الدين ولا في حق الإقرار له بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء الصحة وان كان على المأذون دين المرض لا يصح إقراره بالاستيفاء في حق براءة غريمه حتى لا يبرأ غريمه عن الدين ولكن يصح في حق الإقرار له بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة لغرماء الصحة فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما بحصه ويؤدى الباقي الى غرمائه كذا في المغني * وإذا مرض المأذون فوجب له على الرجل ألف درهم من ثمن مبيع أو غيره فأقر باستيفائها منه ولادين على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فأقراره بالاستيفاء جائز ولولم يقر بالدين ولكنه لحقه دين بمعاينة الشهود بطل إقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالمعاينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقر بالاستيفاء اذ لا تهمة في شهادة الشهود فلهذا يبطل إقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط * ولو باع المولى جارية عبدة المأذون وتويع الثمن فأقر العبد انه امر مولاة ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو انكر ضمن هذا اذا كانت الجارية قائمة ولا تدري وان كانت هالكة فالصحيح انه لا يصدق ولو كذبه العبد ضمن المولى قيمته فان قال لم أمره ولكن اجزت البيع ان كانت الجارية قائمة جاز ولم يضمن المولى والا لم يجز وضمن ولو حجر عليه ثم قال العبد كنت امرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقر بعد ما باعته الغرماء لم يصح إقراره كذا في المغني * وإذا كان على المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولاة أو ابنة أو مكاتبه أو عبيد تاجر عليه دين أولاد دين عليه باكثر من قيمتها ودفعها الى المشتري ثم أقر بقبض الثمن منه جاز إقراره بذلك الا ان العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرا فاستهلك مالا للعبد الذي هو ابوه

هو ابوه او امرأته او مكاتب ابيه او عبده وعليه دين او لا دين عليه فاقرا العبد المأذون انه قد قبض
ذلك من المستهلك لا يصدق على ذلك في قول ابي حنيفة رح سواء كان على المأذون دين
اولم يكن وهو مصدق في قول ابي يوسف ومحمد رح ولو كان المستهلك اخاه كان اقراره
بالتقبض منه جائزا ولا يمين على الاخ بعد اقرار العبد بالتقبض منه كذا في المبسوط * ولو امر مولاه
ببيع عبده فباعه ثم اقران العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف
لم يضمن وان نكل ضمن الثمن لعبده كذا في المغني * واذا اذن للعبد في التجارة وقيمه
الف درهم فادان الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم وهو يجحد ذلك ثم ان المولى
اعتقه فالغريم الذي ادان العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء اخذ دينه من
العبد فان ضمنه المولى لم يكن للآخر على المولى ولا على العبد شيء وان اختار الغريم اخذ دينه
من العبد فلمقرله ان يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى اقر على العبد بدين الف درهم
ولا دين عليه سواه وجحد العبد ثم صار على العبد الف درهم باقرار او بيعة فانه يباع فيضرب
كل واحد منهما في ثمنه بجمبع دينه ولو كان اقرار العبد او لا بدى به وكذلك لو بيع بالف درهم
فخرجت منه الف وتويت الف كان الخراج منهما للذي اقر له العبد فان كان العبد اقر بالف
ثم اقر عليه المولى بالف ثم اقر العبد بالف فانه يباع ويتخاص في ثمنه اللذان اقر لهما العبد فان بقي
من ثمنه شيء بعد قضاء دينهما كان الذي اقر له المولى ولو لم يقر العبد على نفسه بشيء واقر عليه المولى
بدين الف درهم ثم بدين الف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالاول فان بقي شيء كان
للثاني وان كان وصل كلامه فقال لفلان على عبي هذا الف درهم ولفلان الف درهم تحاصا
في ثمنه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل او منقطع تحاصا في ثمنه فان صدقه في اولهما
بدى به وهذا اذا كان اقرار المولى بينهما منقطعا فان كان متصلا تحاصا في ثمنه كذا في المبسوط *
اذا اقر على عبده بالدين صح وان كذب به العبد وليس على العبد دين حتى كان لهم الاستبراء
من العبد بالغة من قيمته فان كان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى *
ولو كانت قيمة العبد الف وخمسائة فاقرا العبد بدين الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم
ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم بيع العبد بالف درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد
في ثمنه بجمبع دينه ويضرب الذي اقر له المولى في ثمنه بخمسائة فيكون الثمن بينهم اخماسا

ولو لم يبيع واعتقه المولى وقيمته ألف درهم وخمس مائة كان ضامنا لهما قيمته بالاعتاق ثم هذه القيمة بدل ما يذوقه كالثمن لو بيع العبد فيقسم بينهم اخصا سا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسة ستمائة و يرجع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو اربع مائة و يرجع الذي اقر له المولى على العبد بمائتين وان شاء الغرماء تركوا المولى و اتبعوا العبد بالثابت من ديونهم فان اتبعوه اخذ منه الغريم ان اللذان اقر لهما العبد جميع دينهما الف درهم واخذ منه الذي اقر له المولى خمسة مائة ثم يرجع على المولى بخمس مائة درهم ايضا ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فاقر العبد بدين ألف درهم ثم اقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازداد قيمته حتى صارت الف درهم ثم اقر العبد بدين ألف درهم ثم يبيع بالف درهم فجميع الثمن للذين اقر لهما العبد خاصة ولو اعتقه المولى يضمن قيمته واو اختار اللذان اقر لهما العبد اتباعه وا برأ من القيمة المولى كان للذي اقر له المولى ان يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمس مائة فاقر عليه المولى بدين ألف ثم بالف في كلام منتطع ثم يبيع العبد بالف فهو بين الاولين اثلاثا يضرب فيه الاول بالف والثاني بخمس مائة ولو اعتقه المولى وقيمته ألف ضمن قيمته ألف درهم ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد بخمس مائة فاقسماه اثلاثا وان طلبا أولا اخذا العبد اخذاه بالف درهم مقدار قيمته ويقسمان ذلك اثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته ايضا ولو كان المولى اقر بهذا الدين اقرارا متصلا كانوا شركاء في ثمن العبد وان اعتق المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو تاء ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فاقر عليه المولى بدين ألف ثم اقر بعد ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى صارت الفين ثم اقر عليه بدين ألف ثم يبيع العبد بالف درهم فهو بين الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط وان بيع بالفين وخمس مائة استوفى الاول والاخر دينهما وكان الفضل للاوسط ولو اعتقه المولى وقيمته الفان اخذ الاول والاخر قيمته من المولى ولا شيء للاوسط فان اعتقه وقيمته الفان وخمس مائة اخذ الاول والاخر من المولى الفين وكانت الخمسة الباقية للاوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توى بعض القيمة على المولى كان التاري من نصيب الاوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمس مائة فاقر عليه المولى بدين ألف ثم بالف ثم بالفين ثم يبيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفي الف درهم تمام دينه وكذلك

الثاني وتبقى ألف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتويع الباقي كان ثلثا
 الالف للاول وثلثها للثاني فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج
 اثلاثا بينهما حتى يستوفي الاول كمال دينه ألف درهم ثم يكون الخارج الثاني حتى يستوفي
 تمام دينه وان استوفى الثاني جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان لثالث ولو كان الاقرار كله
 متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتاوي بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام
 واحد ولو كان الاقرار منتطعا ثم اقر العبد بعد ذلك بدين ألف ثم بيع بثلاثة آلاف فان الغريم الاول
 والذي اقره العبد يأخذ كل واحد منهما جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقره المولى يأخذ
 جميع دينه مهابتي من الثمن ولا شيء للثالث فان تويع من الثمن ألف درهم وخرجت
 الثمان كانتا بين الاول والثاني والذي اقره العبد اخماسا للاول خمسه والذي اقره العبد
 خمسه وللثاني الذي اقره المولى خمسه واذا اذن لعبد في التجارة وقيمه ألف درهم فاشترى
 وباع حتى صار في يده ألف درهم ثم اقر العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بالالف فالالف
 الذي في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى اقر عليه بالثمن معا قسم ثمن العبد وماله بينهما
 نصفين ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فاقرا العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بدين الثمن
 ثم اقر العبد بدين ألف لم يضرب الذي اقره المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه الا بخمسمائة
 ولو كان اقرار المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهما ارباعا سهمان
 من ذاك للذي اقره المولى ولكل واحد من غريمي العبد سهم كذا في المبسوط *

الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له احدهما في التجارة او كلاهما الاصل ان اذن احد المولين
 صحيح في نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه واذا صح الاذن في نصيب الاذن دون
 نصيب الساكت فاراد الساكت ان يفسخ الاذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال ويجوز جميع اشريته وبياعته
 هكذا ذكر في الكتاب وان اجازت اشريته وبياعته في الكل فله حقه ديون وفي يده كسب فان كان
 الدين انما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بان كان كسب تجارة وقد لسته الدين
 بسبب التجارة وعلم ذلك فانقياس ان يصرف الى الدين من الكسب نصيب الاذن ويعطى
 النصف للذي لم يأذن وفي الاستسسان يصرف الكل الى غرمائه نصيب الاذن ونصيب الساكت
 وعلى هذا القياس والاستسسان اذا كان العبد كله محجورا وقد اشترى وباع وحصل في يده

كسب بسبب التجارة ولحقته ديون بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف الى دينه استحسانا وفي القياس لا يصرف ويكون كله للمولى ويتأخر حق الغرماء الى ما بعد العتق وان كان الكسب مستفادا بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الآذن ولا يصرف نصيب غير الآذن وما اذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث بالسبب الذي وجب به الدين او بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين وقد اختلف الموليان في ذلك فقال الساكت حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين بان قال استفادة بالهبة لا بالتجارة وانه يئنا نصفان وقال الآذن مع العبد لابل استفادة بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل مصروف الى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في المغني * وان كان في يده مال اصحابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له انا آخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فان بقي بعد ذلك شيء اخذ كل واحد من المولين نصفه وان زاد الدين على ما في يديه كانت تلك الزيادة في نصيب الذي اذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما اقربه العبد من غصب او استهلاك مال او غيره ولو استهلك ما لا تثبته بينة كان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل اذن احد هما له كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له احدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاة الذي لم يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا اذنا له في التجارة فان كان الذي لم يأذن اتى اهل سوقه ونهاهم عن مبايعته وقال ان بايعتموه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس ان يصير نصيبه ما ذونا وفي الاستحسان لا يصير نصيبه ما ذونا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهى اهل السوق عن المبايعة معه ثم رآه يتجر فسكت فانه يصير ما ذونا وان سبق هذا السكوت نهى عن التجارة كذا في المحیط * ولو اذن له احدا المولين في التجارة واتى الآخر الى اهل سوقه فنهاهم عن مبايعته ثم ان الذي لم يأذن له اشترى نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فان رآه المشتري يبيع ويشترى فلم ينهه فهذا اذن منه له في التجارة كذا في المبسوط * ولو قال احدهما لشریکه اذن له في نصيبك او قال في نصيبی ففعل فهو اذن في جميعه كذا في التاتارخانية * ولو كان العبد بين رجلين فاذن احدهما لصاحبه في ان يكاتب

نصيبه فكاتبه فهذا اذن منهما للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول
ابي حنيفة رح حتى ان نصف كسبه للمولى الذي لم يكاتب وكذلك لو وكل احدهما صاحبه
ان يكاتبه نصيبه فما اكتسبه العبد بعد ذلك يكون نصفه للمكاتب ونصفه للموكيل ولو اذن احدهما
للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك وباع والمولى
لا يعلم به فلحقه دين فان الدين الاول والآ خر كله في النصف الاول ولو كان يعلم بيعه وشراءه بعد
ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذ نامنه للنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الاول
في النصف الاول خاصة والدين الآ خر في جميع العبد كذا في المبسوط * واذا اذن لعبد احد
موليه في التجارة فلحقه دين قيل للذي اذنه اذ دينه والآخر نصيبك فيه كذا في السراجية *
ولو كان العبد بين رجلين فكاتب احدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة والآ خر
ان يبطل الكتابة فان لحقه دين ثم ابطال الآ خر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب
خاصة وان لم يبطل الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم ينهه لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله
ان يبطلها وكان هذا اذ نامنه له في التجارة فان رد المكاتبه وقد لحق العبد دين بيع كله في الدين
الا ان ينفذه مؤلا كذا في المبسوط * شريكان شركة ملك اذنا لعبد هما في التجارة وادانه كل واحد
منهما مائة درهم وادانه اجنبي مائة درهم اي باعه كل واحد عينا بالنسيئة فبيع العبد بمائة او مات
العبد عن مائة كان نصفها للاجنبي والنصف بينهما كذا في المغني * ولو لم يكن ادانه الا احد
المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت المائة بينه وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي ادانه ثلثاها
والاجنبي ثلثها وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح للمولى ربعها وللاجنبي ثلثة
ارباعها كذا في السراج ^(٥)الرواج * واذا كان رجلان شريكين شركة مفوضة او شركة غنان وبينهما
عبد ليس من شركتهما فادانه احدهما مائة درهم من شركتهما وادانه اجنبي مائة ثم مات العبد
وترك مائة او بيع بمائة فللاجنبي ثلثاها وللشريكين ثلثها ولو كانت شركتهما شركة غنان والعبد
من شركتهما فادانه مائة درهم من شركتهما وادانه اجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه
بين المولين نصفين ولو كان العبد من شركتهما فادانه او ادانه احدهما مائة من شركتهما وادانه اجنبي
مائة والمسئلة بحالها فاما مائة كلها للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط *
في جامع الفتاوى عبد بين رجلين مأذون له في التجارة ولحقه دين الف درهم فغاب احدهما

فاخذ الغريم الحاضر وباع نصيبه بسبعمائة واخذته ثم حضر الآخر وباع نصيبه بخمسمائة يؤدى
الى صاحب الدين ثلثمائة تمام دينه بقي مائتان فيعطى الذي بيع حصته بسبعمائة حتى يستويا
في الغرم كذا في الثأثارخانية * واذا اذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم ادانه احدهما مائة
وادانه اجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يدن العبد شيئا غاب وحضر الاجنبي فاراد بيع نصيب
المولى الذي ادان العبد في دينه بيع له فان بيع بخمسين درهما اخذها الاجنبي كلها فان حضر
المولى الآخر فانه يباع نصيبه للاجنبي وللمولى الذي ادانه فيقسمانه ذلك نصفين ولو كان ثمن
نصيب المولى الذي ادان للعبد ثوبى على المشتري وبيع نصيب الذي لم يدن بخمسين درهما
او باكثر او باقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي ادان فان
اقتسماه كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى اخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت اكثر من خمسين
درهما حتى تزيد عن ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي ادان ولا يرجع واحد من المولين
على صاحبه بشئ واذا كان العبد بين رجلين فاذناله في التجارة ثم ان كل واحد منهما ادانه مائة
درهم لرجل آخر بامر صاحبها وادانه اجنبي مائة ثم بيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والمولين
اثلاثا لكل واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي ادانه الموليان كل واحد من المالين بين المولى
الذي ادانه وبين اجنبي قد امرة بادانه والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة اسهم اربعة للاجنبي
الذي ادان العبد واربعة للاجنبيين اللذين شاركهما الموليان في المائتين لكل واحد منهما سهمان
ولكل واحد من المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمتة مائتا درهم فادانه اجنبي مائة
فحضر الغريم فطالب دينه وغاب احد المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه بشئ حتى يحضر
فان بيع بمائة درهم اخذها الغريم كلها فاذا حضر الغائب كان للذي بيع نصيبه ان يتبعه بخمسين
في نصيبه حتى يباع فيه او يتضيه وكذلك لو كان العبد قتل فاخذ الحاضر نصف قيمته كان للغريم
ان يأخذ كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض كذا في المبسوط * الباب الثامن

في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاة فيما في يد العبد وغيره في الخصومات التي تقع
بعد التحجر واذا كان في يد العبد المأذون له مال فقال المولى هو مالي وقال العبد هو مالي فان كان على
العبد دين فالقول قول العبد وان لم يكن على العبد دين فالقول قول المولى كذا في الذخيرة *
فان كان المال في يدي العبد وفي يد المولى ان كان على العبد دين فهو في ايديهما فيقضى بينهما

وان لم يكن على العبد دين فهو في يد المولى فيكون للمولى وان كان هذا المال في يد العبد وفي يد المولى وفي يد الاجنبي وكل واحد منهم يد عليه لنفسه ان لم يكن على العبد دين فهو دين بين المولى والاجنبي نصفاً وان كان على العبد دين فالمال بينهم اثلاثاً كذا في المغني * ولو كان ثوب في يد حر وعبد مأذون وكل واحد منهما يد عليه وعظمه في يد احدهما والاخر متعلق بطرفه فهو دينهما نصفاً فان كان احدهما منتزاعاً به او مرتدياً او لابساً والاخر متعلق به او كانت دابة احدهما راكباً عليها والاخر متمسكاً بالجام فهي للراكب واللابس ولو لم يكن هذا راكباً وكان الاخر متعلقاً بها لا يستحق الترجيح بتعلقه بها ولو كان هذا راكباً ولم يكن الاخر متعلقاً بها كان الراكب اولى فاذا كان لاحدهما سبب يستحق به عند الافراد وليس للاخر مثله كان هو اولى كذا في المبسوط * ولو ان عبداً مأذوناً ومكاتباً وحرّاً آجر نفسه من خياط لخيطة معه او يبيع له ويشترى ولو كان في يد الاخر ثوب فقال الاجير هولي وقال المستأجر لي ان كان الاجير في حانوت المستأجر او في منزله فالقول قول المستأجر وان كان الاجير في السكة او في منزله فالقول قول الاجير وان كان الاجير لابساً ثوباً وباقي المسئلة بحالها فالقول قوله سواء كان في منزل المستأجر او في السكة حكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يقول اذا كان المتنازع فيه شيئاً هو من آلة العمل فالقول للاجير وان كان الاجير في حانوت المستأجر او في منزله كذا في المغني * ولو كان عبداً مسجوراً آجره مولاة لعمل من الاعمال في يده ثوب فقال المستأجر هولي وقال مولاة هولي فالقول قول المستأجر او في السكة ومعنى المسئلة اذا آجره المولى لعمل من الاعمال سوى البيع والشراء حتى يبتنى مسجوراً اما اذا آجره للبيع والشراء يصير مأذوناً في التجارة هكذا ذكره شيخ الاسلام ولو كان المسجوراً لابساً للثوب فالقول قول المولى وهذا بخلاف ما لو كان العبد المسجوراً راكباً على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى في الدابة حيث كان القول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو كان العبد في منزل مولاة وفي يده ثوب فقال المستأجر هولي وقال المولى هولي فهو للمولى كذا في المبسوط * ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وفي يد العبد متاع وهو في منزل مولاة فقال هولي وقال العبد هولي فان كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد ربح في الاصل ما اذا كان المتنازع من تجارتهما وحكى عن الفقيه ابي بكر البجلي انه ينبغي ان يقتضي المولى ولو كان المأذون لابساً للثوب او راكباً على الدابة ووقع

الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارته أو لم يكن كذا في المحيط *
وفي الجامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد الرجوع في الهبة فقال العبد انا محجور ليس لك
ان ترجع على مالهم يحضر مولاي وقال الواهب لا بل انت مأذون فاقام العبد البينة على اقرار
الواهب انه محجور تقبل بينته كذا في التاتارخانية * قال محمد رَح العبد اذا باع واشترى ولم يقبل
وقت المبايعة اني مأذون او محجور فالحققة ديون ثم قال انا محجور لم يأذن لي مولاي في
التجارة وقال الغرماء لا بل انت مأذون فالقول قول الغرماء استحسانا واذ جعلنا القول قول
الغرماء وجعلناه مأذونا وانا و كان العبد اقربا لاذن صريحا فالقياس ان لا يباع ما في يده
من الكسب بدينه مالهم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شيء
من دينه بعد ما يبيع كسبه لا تباع رقبته بذلك قياسا واستحسانا مالهم يحضر المولى ولو ان
الغرماء اقاموا البينة ان العبد مأذون له في التجارة والعبد يحسد والمولى غائب فانه لا تقبل
بينتهم حتى لا تباع رقبة العبد بالدين وان اقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه وقضى
دين الغرماء ثم جاء المولى وانكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء البينة على الاذن فان اقاموا
بينة على ذلك والاردوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسابه ولا تنقض البيوع التي
جرت من القاضي هذا اذا ادعى العبد المحجور اني محجور فان ادعى المشتري ان العبد
محجور عليه وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حقي الى ما بعد العتق فقال العبد انا مأذون فالقول
في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجبر البائع على دفع ما باع من العبد اليه وياخذ الثمن من
العبد فان قال المشتري انا اقيم البينة انه محجور عليه لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسئلة
على روايتين او على القياس والاستحسان كذا في المغني * فان اقر العبد بين يدي القاضي
انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد
فيما قال وقال كنت اذنت العبد في البيع والشراء جاز النقص الذي جرى بين العبد وبين المشتري
فان اجاز المولى بعد ذلك بيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينقض البيع حتى اقر
العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى و اجاز المبيع جاز كذا في المحيط * ولو كان العبد هو
المشتري فقال البائع لا اسلم اليك شيئا لانك محجور وقال انا مأذون كان القول قول العبد
فان اقام

فان اقام البائع بينة على ان العبد اقترانه مسجور قبل ان يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم تقبل
 بينته واذا كان الرجل يشتري ويبيع فليحظه ديون ولا يدري حاله انه عبد او حر ثم قال بعد ذلك
 انا عبد فلان وصدقه فلان في ذلك وقال هو عبدي وانه مسجور عليه وقال الغرماء هو حر فان
 هذا الرجل يصدق في حق نفسه حتى يصير عبداً فلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخر
 ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد ويأخذ الغرماء ديونهم من ثمنه كذا في المغني *
 واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع او اجارة او قرض او استهلاك او كان اودع
 عند رجل ودبعة ثم حبر عليه المولى فالخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد
 برئ سواء كان على العبد دين او لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين برئ
 عن الثمن استسناناً وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن كذا في المحيط * وان مات العبد
 بعد ما حبر عليه كان للمولى ان ينصحه في ديونه سواء كان على العبد دين او لم يكن وهل له
 ان يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له ان يقبض وان كان عليه دين ليس له ان يقبض كذا ذكر
 المسئلة في مأذون الاصل وذكر في وكالة الاصل ان له القبض بعض مشائخنا قالوا ليس في المسئلة
 اختلاف الروايتين فما ذكر في المأذون مسمول على ما اذا لم يكن موثوقاً به لكن يتدر على
 التقاضي وما ذكر في الوكالة مسمول على ما اذا كان موثوقاً به وان لم يمت العبد بعد ما حبر عليه
 المولى لكن اخرجه المولى عن ملكه فالخصم في ذلك المولى وهل له ان يقبض فالمسئلة على
 التخصيل الذي ذكرنا فان اعتق المشتري العبد فالخصم فيه هو العبد كذا في المغني * واذا اذن
 لعبد في التجارة فباع من رجل عبداً وتبض الرجل منه العبد ودفع اليه الثمن ثم ان المولى حبر عليه
 فوجد المشتري بالعبد عيباً فالخصم في ذلك العبد المسجور فان اقام المشتري البينة على العبد رد عليه
 دين والمشتري ان يمس المشتري الى ان يستوفي الثمن وان لم يكن في يد العبد المسجور مال
 وعليه دين بدى بالعبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري فان فصل من ثمن العبد المردود شيء
 فهو لغرماء المسجور وان نقص شارك المشتري غرماء المسجور عليه في رقبته فيباع لهم جميعاً ولو
 ان المشتري لم يمسس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المسجور ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو
 اسوة لغرماء المسجور في رقبته العبد المردود وفي رقبته المسجور ولو لم تكن للمشتري بينة فطلب
 يمين المسجور حلف القاضي المسجور على البينات بالله لقد سلمه بكم هذا البيع وما به هذا العيب

كذا في المحيط * ولو أن العبد المحجور لم ينكر العيب بل أقربه بين يدي القاضي فإن كان عيباً لا يحدث مثله رد القاضي على المحجور وإن كان يحدث مثله فالقاضي لا يرد عليه باقراءة الآن العبد بعد ما أقرب العيب لا يبقى خصماً للمشتري فيخاصم المشتري المولى ويقيم عليه البينة بالعيب ويرد العبد إليه كذا في المغني * وإن لم تكن للمشتري بينة وأراد أن يحلف المولى حلفه على العلم فإن نكل أو أقرب عيب رد العبد على المولى فبعد ذلك ينظر إن كان العيب عيباً لا يحدث مثله يصح الرد في حق غرماء المحجور وإن كان عيباً يحدث مثله وكذب غرماء المحجور والمولى فيما أقربه من العيب يصح الرد في حقهم دون الغرماء ويبيع العبد المردود في دينه وأعطى ثمنه للمشتري فإن فضل شيء على ثمنه الأول كان لغرماء المحجور كذا في المحيط * وإن نقص كان النقصان في رقة المحجور لأنه إذا بيع المحجور يرد من ثمنه لغرماء المحجور فإن فضل من ثمن المحجور شيء بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وإن لم يفضل فلا شيء للمشتري وإن لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رقبته المحجور والمردود يباع فيه وإن حلف المولى على العيب لم يرد العبد فإذا اعتق المحجور الآن رد العبد عليه كذا في المغني *

الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا شهد شاهدان على عبد مأذون بغصب اغتصبه أو بوديعة استهلكها أو جحد ها وشهدا عليه باقراءة بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو اجارة وانكر العبد ذلك ومولاة غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باستهلاك مال أو بغصب اغتصبه حال غيبة المولى لا تقبل شهادة تهما ولا يقضى على العبد بشيء قالوا معنى المسئلة أن الشهادة لا تقبل في حكم يرجع إلى المولى وهو بيع رقة العبد أما تقبل في حق حكم يرجع إلى العبد حتى يؤاخذ به بعد العتق وكما تشترط حضرة المولى ههنا تشترط حضرة العبد كذا في المغني * ولو شهد الشهود على عبد محجور بغصب أو اتلاف وديعة أن شهدوا بمعاينة ذلك لا بالأقرار تقبل الشهادة عليه ويتضمن بالغصب إذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * وإن كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراءة بذلك والمولى حاضر أو غائب لم يقض عليه بشيء من ذلك

حتى يعتق فاذا اعتق لزمه ما شهد ا به ولو شهد واعليه بقتل رجل عمدا او قذف محصن او زنا او شرب
 خمر والعبد جاحد لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة ومحمد رح حال غيبة المولى ولو شهد واعلى
 اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبة المولى فقيم ما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة
 وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالتصا ص وحد القذف تقبل كذا في المغني * والصبي
 الذي اذن له ابيه في التجارة او وصي ابيه بمنزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان
 التجارة وان كان الآذن غائبا وكذلك الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط * ولو شهد واعلى
 على صبي مأذون او معتوه مأذون بقتل عمدا او قذف او شرب خمر او زنا بنفى القذف والشرب
 والزنا لا تقبل شهادتهم وان كان الآذن حاضرا وفي القتل ان كان الآذن حاضرا تقبل شهادتهم
 ويقضى بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل وان كان الشهود شهد واعلى اقرار الصبي
 او المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الآذن حاضرا او غائبا كذا
 في الذخيرة * ولو شهد واعلى العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم او اكثر وهو يجحد فان كان مولا
 حاضرا قطع عندهم جميعا وان كان غائبا ضمن السرقة ولم يقطع عند ابي حنيفة ومحمد رح
 كذا في المغني * ولو شهد وابسرقة اقل من عشرة تقبل شهادتهم كان مولا حاضرا او غائبا كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو شهد واعلى اقراره بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد يجحد قضى القاضي
 عليه بالضمن ولا يقطع وان كان المولى حاضرا كذا في المغني * ولو شهد وابسرقة عشرة دراهم على
 العبد المحجور وهو يجحد لا يقضي حتى يحضر مولا فيقضي بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضي
 بالضمن ولو شهد واعلى اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم فالقاضي لا يقبل هذه البيعة ولا يقضي عليه
 بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضرا يريد بقوله لا يقضي عليه بالمال في حق المولى حتى لا تباع رقبته
 فيه اما يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط * وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون
 بسرقة عشرة دراهم وان كان الآذن غائبا ولا تقبل الشهادة على اقرارهما بالسرقة اصلا كذا في فتاوى
 قاضيخان * واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة واشترى خمر او خنزير او فهو جائز ان كان عليه دين
 او لم يكن ولو اشترى ميتة او دما او بايع كافر او يهودي باطل ولو شهد عليه كافر ان يغصب او ودعة مستهلكة
 او بيع او اجارة او شهد واعلى اقراره بذلك وهو مولا ينكر ان ذلك فشهادتهما جائزة استحسانا
 وكذلك الصبي الكافر ياذن له وصيه المسلم او جده ابراهيم في التجارة وان كان العبد المأذون

مسلم أو مولاة كافر الم نيز شهادته الكافر ين على العبد بشيء من ذلك وأن لم يكن عليه دين وأن شهده الكافر أن على العبد المحجور الكافر بغصب ومولاة مسلم فشهادتهما باطلة فإن كان مولاة كافر فشهادتهما جائزة وإذا أذن المسلم لعبده الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بجناية خطأ أو بقتل عمد أو بشرب خمر أو بتدفع أو شهد عليه أربعة من الكافر بالزنا وهو ومولاة منكران لذلك فالشهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلماً والمولى كافراً وإذا أذن المسلم لعبده الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو أقل قضى عليه بضمان السرقة وإن كان المولى حاضراً أو غائباً لم يقطع ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً كانت شهادتهما باطلة وإذا أذن المسلم لعبده الكافر في التجارة فشهد عليه كافران لكافر أو لمسلم بدين ألف درهم والعبد يجحده وعليه ألف درهم دين لمسلم أو كافر فشهادتهما عليه جائزة وإن كان صاحب الدين الأول مسلماً فإن كان صاحب الدين الأول كافر في الدينين وإن كان مسلماً بيع العبد وما في يده في الدين الأول حتى يستوفي جميع دينه فإن فضل شيء فهو للذي شهد له الكافران ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهد لأحدهما مسلماً وشهد للآخر بدينه كافران فإن القاصي يقضي بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقتضى دينه فإن بقي شيء كان للذي شهد له الكافران ولو صدق العبد الذي شهد له كافران اشتركا في كسبه وثمن رقبته كذا في المبسوط * ولو شهد لمسلم كافران ولكافر مسلمان تحاصاً ولو كان أرباب الدين ثلاثة مسلماً وكافر وشهد لكافر مسلمان ولا أحد المسلمين كافران ولأخر مسلمان فبيع العبد بدعي بدين اللذين لهما بينة مسلمة ويتقسمان نصفين ثم ما أخذه الكافر يناصفه مع المسلم الذي له بينة كافرة كذا في المغني * ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده هذا الذي شهد له الكافر ولو كان أحد الغرماء مسلماً وشهد له كافران والآخرون شهد لكل واحد منهما كافران بدعي من المسلم فإن بقي شيء بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً والغرماء رجلين أحدهما مسلم وشهد له كافران والآخرون شهد له مسلمان والعبد يجحد ذلك فإن القاضي يبطل دعوى المسلم الذي شهد له كافران ويباع العبد للآخر في دينه فيوفيه حقه فإن بقي شيء من ثمنه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد محجوراً عليه في هذا النصل كذا في المبسوط * ولو كان المولى مسلماً والعبد كافراً محجوراً عليه فشهد عليه كافران لمسلم أنه غصب ألف درهم وشهد مسلمان لكافره أنه غصب ألف درهم

الف درهم قضى للكافر بالف درهم ثم شاركه المسلم فيها وثبتة دين المسلم على العبد يأخذه منه بعد اعتناق كذا في المغني * وإذا اذن المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافرين بدين الف درهم لمسلم أو كافر باقرار أو غضب وقضى القاضي بذلك فباع العبد بالف درهم فتضاهاا الغريم ثم ادعى على العبد بدين الف درهم كانت عليه قبل ان يباع العبد فان اقام على ذلك شاهدان مسلمين فان القاضي يأخذ الالف من الغريم الذي شهد له الكافر ان في دفعها اليه هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافرا اخذ منه نصف ما اخذ الاول ولو كان الاول كافرا وشاهداه مسلمين والثاني مسلما او كافرا وشاهداه كافرين فانه يأخذ من الاول نصف ما اخذه وإذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة فباع واشترى ثم اسلم فادعى عليه رجلان دينان فجاء احدهما بشاهدين كافرين عليه بالف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر بشاهدين مسلمين عليه بذلك والمدعيان مسلمان او كافران والمولى مسلم او كافر وشهادة المسلمين جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافر ان وإذا اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم او ذمي فشهد عليه مسلمان لمسلم بدين وشهد عليه ذميان لمسلم بدين وشهد عليه مستأمنان لمسلم بدين فان القاضي يبطل شهادة المستأمنين ويقضي عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدأ بدين الذي شهد له المسلمان فاذا اخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد له الذميان فان بقي شيء بعد دينه كان للمولى وكذلك لو كان المولى حربيا ولو كان المولى وعبده حربيين والمسئلة بينهما فقضى بالدين كله على العبد ويبيع فيه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي شهد له الحربيان فان كان اصحاب الدين كلهم اهل ذمة والمسئلة بينهما تقاض في ثمنه الذي شهد له المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحربيان ولو كان اصحاب الدين كلهم مستأمنين تقاضوا جميعا في دينهم ولو كان المولى مسلما او ذميا والعبد حربيا دخل بامان فاشتراه هذا المولى من مولاة واذن له في التجارة والمسئلة بينهما لم تجز شهادة الحربيين عليه بشيء واذا دخل الحربى دارنا بامان ومعه عبد له فاذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولاة كذا في المبسوط * ولو شهد مسلم حربيان بدين الف درهم على عبد تاجر حربى دخل دارنا بامان وشهد لذمي ذميان بدين الف وشهد لحربى مسلما بدين الف فبيع بالف يكون بين الحربى والذمي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما اخذه الحربى كذا في المغني * ولو كانت شهود الذمي حربيين

وشهود المسلم ذميين والمسئلة بحالها كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين ثم يأخذ الذمي نصف ما اصاب الحربي كذا في المبسوط * ولو شهد المسلمان للذمي والذميان للحربي والحريان للمسلم كان بين الذمي والحربي نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما اخذه الحربي كذا في المغني * واذا لحق العبد دين فقال مولاة هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالقول قول المولى فان جاؤا بشاهدين على الاذن فشهد احدهما ان مولاة اذن له في شراء البر وشهد الآخر انه اذن له في شراء الطعام فشهدا فشهدا جائزة ان كان الدين من غير هذين الصنفين فان شهد احدهما انه اذن له في شراء البر وشهد الآخر انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا فشهدا باطلة ولو شهد احدهما انه اذن له في شراء الطعام فلم ينهه فشهدا فشهدا باطلة ولو شهدا انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا فشهدا باطلة ولو شهدا انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا فشهدا باطلة ولو شهدا انه اذن له في شراء البز فلم ينهه فشهدا فشهدا باطلة

كذا في المبسوط * الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ر ح اذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع جارية او غلاما او متاعا او غير ذلك بيعا فاسدا وقبض المشتري فاعتق الجارية او الغلام او باع ذلك كله فذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية او غلام او متاع شراء فاسدا فقبضه فباعه من غيره جاز واذا اشترى العبد المأذون جارية او غلاما بيعا فاسدا وقبضه فاغل الغلام او الجارية عند المأذون غلة بان اجر العبد نفسه او وهبت له هبة فقبلها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بان باع من غيره او هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يتقرر ملك الغلام والجارية عنده بان رد العبد او الجارية على البائع ذكر انه ترد الغلة على البائع من مشائخنا قال ما ذكر في الكتاب انه اذا رد المأذون الجارية او الغلام على البائع ترد الغلة على البائع على قول ابي يوسف ومحمد ر ح واما على قول ابي حنيفة ر ح تسلم الغلة للمأذون ولا يرد لها على البائع واذا رد الاصل ورد الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع حرا فانه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا مأذونا لا يتصدق بذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكر انه كان عليه دين فقضي من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين واخذه المولى قال احب الي ان يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه التصدق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصدق ثم هذا الذي ذكرنا اذا اجر العبد المشتري نفسه او وهبت له هبة حتى كان

من كسبه فاما اذا آجره المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغني *
واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد جارية بجمارية بيعا فاسدا من رجل وقبضها الرجل
ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول
حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى المشتري من المأذون القيمة
للمأذون سواء كان على العبد دين او لاديين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذي اشترى منه
ودفعها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من الضمان
سواء كان على المأذون دين او لاديين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعها الى المولى
فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فاما اذا كان على المأذون دين فان البيع
الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون
قيمة التجارة للمأذون واذا باع من عبد آخر للمولى مأذونا ودفعها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول
فان كان عليهما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على احدهما دين اما على الاول
واما على الثاني فانه لا يكون نقضا ايضا وان لم يكن عليهما دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه العبد
الثاني الا انه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان لم يدفعه الى المأذون
الاول او الى المولى فان لم يدفع العبد الاخر التجارية الى المأذون ولا الى المولى بقي المشتري
ضامنا حتى لو هلكت التجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من المأذون قيمة التجارة وان
باعها من المأذون بيعا صحيحا ولم يدفعها اليه بقي ضامنا كذا في المحيط * واذا باعها من مضارب
المأذون فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين او لاديين عليه ولو باعها
من ابن المولى او ابيه او مكاتبه او باعها من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء وكذلك
لو ان اجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترها له او وكل المأذون بشرائها فاشترها كانت التجارة
للامر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الامر والعبد على المشتري قيمة التجارة
فتكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الامر بما ادعى عنه من الثمن ولو كان المأذون
البائع هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكأنه اشترها
بنفسه وان كان المولى هو الذي امر رجلا بشرائها فلهذا شري المولى بنفسه سواء في الترق بينهما
اذا كان على العبد دين او لاديين عليه وان قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك

لو كان حفر بئر في الطريق قبل البيع او بعده فوُتعت الجارية فيها او حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشتري منه حتى ماتت من حفرة فهو فسخ للبيع وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولا دين على العبد فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استردادها في هذه الحالة فيكون هو كاجنبي آخر فيما فعله فعلى عاقلته قيمتها في ثلث سنين اذا حدث الموت من فعلها وان كان حدث العيب من فعله والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب القبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى بنقصان العيب في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارته فماتت او في بئر حفرها المولى في ملكه لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط * ومن قال للناس هذا عبيدي وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان اقر المستحق انه كان اذن له في التجارة فان العبد يبقى مأذونا ويباع في الدين وان انكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال الا ان المستحق عليه يغرم الاقل من الدين ومن القيمة للغرماء حيث امرهم بالمبايعة معه عند اضافته الى نفسه وقد غرهم ولو لم يقل عبيدي او لم يقل فبايعوه لا يغرم لهم شيئا لانه لم يغرمهم هكذا في شرح الطحاوي * ثم في حكم الغرور لا فرق بين من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الامر قال ذلك في عامة اهل السوق ولو ان هذا الرجل متى جاء الى اهل السوق قال هذا عبيدي فبايعوه في البز فقد اذنت له في ذلك فبايعه اهل السوق في غير البز ثم ظهر انه حرا ومستحق كان الذي بايعه في غير البزان بضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين وكان قوله في البز لغوا من الكلام كذا في المحيط * واذا اذن لعبد في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى امر رجلا بعينه او قوما باعيانهم بمبايعته فبايعوه وقوم آخرون وقد عملوا بامر المولى فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبرا فللدين امرهم المولى بمبايعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن دينهم واما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان امر قوما باعيانهم بمبايعته في البز فبايعوه في غيره او فيه فهو سواء والضمان واجب لهم على الغار وان اتى به الى السوق فقال بايعوه ولم يقل هو عبيدي فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا او مدبرا لم يكن على الامر شيء ولو كان اتى به الى السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن الغلام يسعى في الدين وكذلك لو كان اعتقه بعد الاذن ثم لحقه

دين ولو باعه بعد الاذن ثم بايعوه فليحتقه دين لم يكن على الآمر منه شيء ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدي فبايعوه وقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم استحق او وجد حراً والذي امرهم بمبايعته عبداً مؤذون او مكاتب او صبي مؤذون له في التجارة فلا ضمان على الآمر في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الآمر او لم يعلموا فان كان الآمر مكاتباً جاء بامته الى السوق فقال هذه امتي بايعوها فقد اذنت لها في التجارة فليحتقها دين ثم علم انها تد ويدت في مكاتبته قبل ان يأذن لها فللغرماء ان يضموا المكاتب الاقل من قيمتها امته ومن دينهم كذا في المبسوط * واذا قال لاهل السوق هذا عبدي فبايعوه فقد اذنت له في التجارة فبايعوه ثم استحق العبد رجل وقد كان المستحق اذن لهذا العبد في التجارة قبل ان يأتي الذي كان العبد في يديه فان العبد يباع فيه الا ان ينديه المولى ولا ضمان على الآمر بالمبايعه وان ظهر انه كان مدبراً للمستحق مأذوناً له في التجارة فللغرماء ان يضموا الآمر باقل من قيمته فقاوم من الدين كذا في المحيط * ولو كان عبداً محجوراً اداه لغيره فأتى به هذا الى السوق وقال هذا عبدي فبايعوه ثم اذن له مولاه في التجارة فليحتقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار ضمان ولو كان لحيته دين الف درهم قبل اذن مولاه له في التجارة والف درهم بعد اذنه فان له على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف قيمة العبد واذ اتى الرجل بعبد الى السوق فقال هذا عبد فلان فتد وكلني بان آذن له في التجارة وان آمرهم بمبايعته وقد اذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فليحتقه دين ثم حضر مولاه وانكر التوكيل فالوكيل ضامن الاقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حراً او استحقه رجل وكان مدبراً لمولاه فالوكيل ضامن ايضا ويرجع به على الموكل ان كان اقر بالتوكيل الذي ادعاه وان انكر التوكيل لم يرجع عليه بشيء الا ان يثبتها بالبينة وان قال هذا عبد ابني وهو صغير في عيالي فبايعوه فليحتقه دين ثم استحق ارجو جد حراً ضمن الاب اقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصي الاب والجدة فاما الام والاخ وما اشبهه فان فعلوا شيئاً من ذلك لم يكن ضرراً ولم يلحقه ضمان كذا في المبسوط * واذا أتى الرجل بصبي الى اهل السوق وقال هذا ابني فبايعوه فقد اذنت له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء فبايعوه وليحتقه من ذلك دين ثم ان رجلاً اقام بينة ان هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق اذن له في التجارة فانه لا يلزم الصبي شيء لافي الحال ولا بعد البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يؤخذ بضمان القول بعد العتق الا ان الغرماء يرجعون على الآمر بالمبايعه بديونهم كذا في المحيط *

ولواتي بعده الى السوق فقال هذا عبي و هو مدبر فبايعوه فلحقه دين ثم اقام رجل البينة انه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبته ولا من كسبه ولو قتل المدبر في يدي الذي استحقه ضمن الغار قيمته مدبر للغرماء ولواتي بجاريتها الى السوق فقال هذه امتي فبايعوها فلحقها دين يحيط برقبتهائم ولدت ولدا فاستحقها رجل واخذها وولدها ضمن الغار قيمتها وقيمة ولدها فان كانت قيمتها يوم استحق اكثر من قيمتها يوم امرهم بمبايعتها او اقل ضمن الغار قيمتها يوم استحق ولو اقام الغار البينة على المستحق انه قد اذن لها في التجارة قبل ان يغرمهم او بعد ما غرمهم قبل ان يلحقه دين برئ من الضمان كذا في المبسوط * الباب الحادي عشر في جناية العبد المأذون له وجناية عبده والجناية عليه اذا جنى المأذون على خرا وعبد جناية خطأ وعليه دين قيل لمولاة ادفعه بالجناية او افده فان اختار الفداء فقد طهر العبد من الجناية فبقي حق الغرماء فيه فيباع في دينهم وان دفعه بالجناية اتبعه الغرماء في ايدي اصحاب الجناية فباعوه في دينهم الا ان يفديه اولياء الجناية كذا في المبسوط * ثم اذا بيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى اولياء الجناية لا يكون لاولياء الجناية بعد ذلك ان يرجعوا على المولى بشيء بخلاف ما اذا كانت الجناية من المأذون قبل لحوق الدين وبيع العبد للغرماء بعد ما دفع الى اولياء الجناية حيث يكون لاولياء الجناية ان يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط * ولو جنى عبد من عبيد العبد المأذون فقتل رجلا خرا وعبد اخطأ فانه بخاطب العبد المأذون بالدفع او الفداء لا المولى كذا في المغني * واذا كانت للمأذون جارية من تجارة فقتلت قتيلا خطأ فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها ان كان عليه دين او لم يكن فان كانت الجناية نفسا وقيمة التجارية الف درهم ففداها المأذون بعشرة آلاف فهو جائز في قياس قول ابي حنيفة رح ولا يجوز في قولهما وان كانت الجناية عمدا فوجب القصاص عليها فصالح المأذون عنها جاز وان كان المأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين او ليس عليه دين لم يجز الصالح كذا في المبسوط * واذا ابطال القاضي صلحه عن نفسه ليس لولي القتل ان يقتل العبد ولا يرجع عليه بشيء مما صالحه حتى يعتق ذلك كذا في المحيط * ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى على ان يجعل العبد لاصحاب الجناية يحقهم لم يجز وليس له ان يقتلوه وقد سقط القصاص وبيع في الدين فان فضل شيء كان لصاحب الجناية والا فلا شيء له كذا في المغني * ولو كان للمأذون دارا من تجارته فوجد فيها قتيلا وعليه دين اولاد دين عليه فالدية على عاقلة المولى في قول ابي يوسف ومحمد رح وعند

أبي حنيفة رح ان لم يكن على العبد دين محيط فكذلك وان كان عليه دين محيط فتنى القياس الاشئ على عاقلة المولى ولكن بخاطب بدفع العبد او الفداء ولكنه استحس وجعل الدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوشهد على المأذون في حائط من هذه الدار ما ائد فلم ينتقصه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقال هذا بمنزلة القتل بوجدني هذه الدار ولم يذكر فيه قول أبي حنيفة رح وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان عند أبي حنيفة رح وهو بخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في عنق العبد فباع فيه او يفديه كذا في المبسوط * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح اذا كان على العبد المأذون له دين فجنى جناية فباع مولاه من اصحاب الديون بديونهم ان كان يعلم بالجناية فانه يصير مختار الارش وان كان لا يعلم بالجناية فعليه قيمة العبد الا ان يكون الارش اقل من قيمة العبد قال فان لم يبع المولى العبد من الغرماء حتى جاء اصحاب الجناية فدفعه المولى الى اصحاب الجناية بغير قضاء قاض بالقياس ان بضمن قيمته للغرماء وفي الاستحسان لا يضمن للغرماء شيئا واذا جاز الدفع ولم يضمن استحسانا كان للغرماء ان يبعوه بدينهم الا ان يفديه اصحاب الجناية بالدين كذا في المحيط * وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح ان حضر الغرماء وطلبوا البيع بديونهم وهو عند مولاه ولم يدفعه بالجناية ولم يحضر صاحب الجناية بطلب حقه وقد اقر المولى والغرماء بالجناية واخبروا بها القاضي لم يبع القاضي العبد لاصحاب الدين حتى يحضر اصحاب الجناية فيدفعه اليهم او يفديه ثم يباع للغرماء بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وان رأى القاضي ان يبيع العبد للغرماء واصحاب الجناية غيب فالبيع جائز ولا شئ لاصحاب الجناية على المولى ولا على العبد وقد بطلت الجناية كذا في المغني * وان باعه القاضي من اصحاب الدين او من غيرهم باكثر من الدين اعطى اصحاب الدين دينهم فان بقي شئ من دينهم اعطى من ذلك اصحاب الجناية قدر ارش الجناية وان كان ارش الجناية اكثر من قيمة العبد فان فضل من ارش الجناية يصرف الى المولى بخلاف ما اذا باع المولى بغير امر القاضي باكثر من قيمة العبد وهو لا يعلم بالجناية بان باع العبد بخمسة آلاف درهم وقيمة العبد الف والدين الف درهم اذا قضى دينه الف درهم وبقي في يد المولى اربعة آلاف فانه يعطى لاصحاب الجناية قدر قيمة العبد الف درهم وان كان ارش الجناية اكثر من الف درهم والباقي ذلك ثلثة آلاف درهم يكون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الجناية حاضرا ودفع العبد الى ولي الجناية ثم باع القاضي العبد بعد الدفع الى صاحب الجناية بدين

الغرماء وان كان الثمن اكثر من دين العبد وقضي من ذلك دين العبد فان الباقي من الثمن
لاصحاب الجناية وان كان الباقي اكثر من ارش الجناية فلا يكون للمولى من ذلك شيء كذا
في المحيط * قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ر ح اذا كان العبد مأذوناً في التجارة فقتله رجل عدداً
فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للغرماء سواء كان على العبد دين او لا دين عليه فان صالح القاتل
من الدم على دراهم او دنانير او شيء من العروض قليل او كثير فصلحه جائز فيستوفي من ذلك
ديونهم وانتقل القصاص مالا وتعلق حق الغرماء بالمال فان كان بدل الصلح دراهم او دنانير اقتضوه
من دينهم لانه جنس حقهم وان كان عرضاً او عبداً يبيع لهم في دينهم الا ان يغديه المولى بجميع
الدين هذا اذا قتل العبد المأذون عدداً وعليه دين او لا دين عليه واما اذا لم يقتل العبد المأذون ولكن
قتل عبداً من كسب المأذون فان لم يكن على المأذون دين فالمولى ان يستوفي القصاص ولا يكون للعبد
ان يستوفي القصاص كذا في المغني * فان صالح العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز
الصلح لم يذكر محمد ر هذا في ظاهر الرواية وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي انه كان يقول بانه يجب
ان تكون المسئلة على روايتين على قياس الوصي اذا صالح عن قصاص وجب لليتيم في النفس
فيه روايتان في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب ان لا يجوز الصلح من المأذون
وفي رواية اخرى قال في الوصي له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب ان يجوز الصلح من
المأذون كذا في المحيط * فاما اذا كان على المأذون دين قل الدين او كثر فانه لا يكون للمولى
ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لا على الافراد ولا على الاجتماع كذا في المغني * وعلى القاتل
قيمة المقتول في ماله في ثلث سنين الا ان يبلغ القيمة عشرة آلاف فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون
ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط * وقال ابو يوسف ومحمد ر ح اذا جنى عبداً جناية فقتل رجلاً
خطأ فان له مولاة بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالجناية او لا يعلم فاشترى العبد بعد ذلك وباع
فلحقه دين فانه لا يكون هذا من المولى اختيار اللغداء ويقال للمولى بعد هذا ما ان تدفع او تغدي
فان فدى بالارش لاصحاب الجناية يبيع العبد بدين الغرماء ولم يكن لاحد على المولى سبيل وان
لم يقد ودفع العبد الى اصحاب الجناية كان للغرماء ان يتبعوا العبد فيبيعوه بدينهم الا ان يتضي
اصحاب الجناية دين الغرماء فان قضوا دين العبد او لم يقضوا وبيع العبد كان لهم ان يرجعوا
على المولى

على المولى بالاقبل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف مالواستخذمه المولى وهلك من الاستخدام فان المولى لا يضمن لاولياء الجنابة شيئاً كذا في المحيط * ولو رآه يشتري ويبيع بعد الجنابة فلم ينهه فسكوته عن النهي بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة كذا في المبسوط * قال فان كان المولى اذن له في التجارة وقيمه الف درهم ولحقته دين الف درهم ثم جنى جنابة فان المولى يدفع عبده بالجنابة فاذا دفع وبيع بدين الغرماء لا يكون لاصحاب الجنابة ان يرجعوا على المولى بقيمة العبد بخلاف مالوا كانت الجنابة سابقة على الدين فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط * وان كان لحقه الف درهم قبل الجنابة والف درهم بعد الجنابة وقيمه الف درهم ثم دفع العبد بالجنابة بيع في الدين جميعاً فان بيع او فداه اصحاب الجنابة بالدينين فانهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصه اصحاب الدين الآخر كذا في المبسوط * واذا قتل المأذون والمحجور رجلاً خطأ ثم اقر عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختيار للفداء وان كان عالماً بالجنابة وقت الاقرار ويقال للمولى اما ان تدفع او تفدي فان فدى لاصحاب الجنابة بيع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على المولى سبيل وان لم يفده ودفع الى اصحاب الجنابة فان الغرماء يبيعون العبد بدينهم الا ان يفديه اصحاب الجنابة كذا في المغني * ثم يرجع ولي الجنابة على المولى بقيمته كذا في المبسوط * ولو كان المولى اقر عليه بقتل رجل خطأ ثم اقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب اولياء الجنابة الاولى المولى في اقراره بالجنابة الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد الى اولياء الجنابتين او افده بدينهما فان دفع العبد اليهما رجع اولياء الجنابة الاولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبين ما اذا كان على العبد دين معروف او قد ثبت باقرار المولى يحيط برقبته فاقر المولى بالجنابة على العبد او بدين آخر فانه لا يصح اقراره كذا في المحيط * ولو قتل العبد رجلاً عمداً وعليه دين فصالح المولى صاحب الجنابة منها على رقة العبد فان صلحه لا ينفذ على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدين ان يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لاصحاب الجنابة وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لاصحاب الجنابة على المولى ولا على العبد في حالة رقه ولا بعد العتق ولو لم يصالح ولكن عفا احد وليي الدم فان المولى يدفع نصته الى الآخر او يفديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو اقر العبد انه قتل رجلاً عمداً وعليه دين كان مصداقاً في ذلك صدقه المولى او كذبه وان عفا احد وليي الجنابة بطلت الجنابة كلها فيباع في الدين الا

ان يفديه المزاى بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجناية قيل له ادفع النصف الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى ان افداه بالدين كذا في المبسوط * واذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلا وكان عليه دين فان حضر الغرماء واصحاب الجناية فان القاضي يدفعه الى اصحاب الجناية ثم يتبعه اصحاب الدين في يدي اصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فيأخذون قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لاصحاب الجناية هذا اذا حضر واجمعا فان حضر اصحاب الجناية او لا كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور اصحاب الدين ولو حضر اصحاب الدين او لا فان علم القاضي بالجناية فلا يبيعه في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق اصحاب الجناية ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي * واذا وجد المأذون في دار مولاة قتيلا ولا دين عليه فدمه هدروا ان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة ما لو قتل المولى بيده ولو وجد عبدا من عبيد المأذون قتيلا في دار المولى ولا دين على المأذون فدمه هدروا ان كان على المأذون دين يحيط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلث سنين في قياس قول ابي حنيفة رج وفي قولهما عليه قيمته حالا وان كان الدين لا يحيط بجميع ذلك كانت القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة ما لو قتل المولى بيده كذا في المبسوط * اسر العبد والمأذون واخر زوة ثم ظهر المسلمون عليه فاخذة مولاة وكان عليه جناية او دين عادت الجناية والدين وكذلك لو اشتراه رجل واخذ مولاة بالثمن وان لم يأخذة مولاة بالثمن عاد الدين دون الجناية واذا بيع العبد بالدين قيل يعوض الذي وقع العبد في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد مذبرا او مكاتبا وقيل لا يعوض كما لو دفع العبد المديون بالجناية ثم بيع بالدين ولو اسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين وكذلك لو ادخل الكافر العبد دارنا بامان عاد الدين ولا سبيل لمولاة عليه ولو اشترى منه مولاة لم تعد الجناية وعاد الدين كذا في المغني * ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلته في ثلث سنين لو رثته في قياس قول ابي حنيفة رج وفي قولهما ماله هدر ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه ولا دين عليه فدمه هدروا ان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن دينه حالا في ماله بمنزلة ما لو وجد قتيلا في دار اخرى للمولى وذكر في المأذون الصغير ان هذا استحسان سواء كان عليه دين او لم يكن ولو وجد الغريم الذي له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية ماله على عاقلة مولاة في ثلث سنين وكذلك لو كان القتل عبدا للغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلث سنين عبدا في ذلك كعبد غيره

وإذا أذن المكاتب لعبد في التجارة فوجد في دار المأذون قنيل وعليه دين أو لادين عليه فعلى
 المكاتب قيمة رقبته لا ولياء القنيل في ماله حالا بمنزلة ما لو وجد قنيل في دار أخرى من كسب
 المكاتب ولو كان الذي وجد قنيل في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدرا كما لو وجد قنيل في دار
 أخرى له وأبو حنيفة رح يفرق بين المكاتب والحر في ذلك ولو كان المأذون هو الذي وجد
 قنيل في داره كان على المكاتب الأقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالا لغرماء المأذون
 كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في الصبي والمعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات
 أو يأذنون لعبد هما وفي تصرفهما قبل الأذن إذا أذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز يرده
 أنه يعقل معنى البيع والشراء بان عرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن اليسير
 من الغبن الناحش لأنفس العبارة كذا في الصغرى * وإذا أذن للصبي وليه في التجارة فهو في البيع
 والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه والتصرفات ثلاثة أنواع صار محض
 كالطلاق والعناق والهبة والصدقة فلا يملكه الصبي وأن أذن له الولي ونافع محض كقبول الهبة
 والصدقة فيه ملكه بغير إذنه ودائر بين النفع والضرب كالبيع والشراء والأجارة والنكاح فيملكه بالأذن ولا يملكه
 بدونه ووليّه أبوه ثم وصي الأب ثم الجد الأب ثم وصي الجد ثم الوالي أو القاضي أو وصي القاضي فالأمام
 أو وصي الأم فلا يصح منهما الأذن له في التجارة كذا في الكافي * ولا يجوز أن العم والاخت والعم والاخت
 والاخت والاخت لم يول القضاء كذا في المغني * ولا يجوز أن اخته وعمته وخالته هكذا في خزائن
 المفتين * وإذا أصبح الأذن للصبي في التجارة يصير هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الأذن
 فيجوز له أن يوجر نفسه وأن يستأجر لنفسه أجيرا وأن يبيع مما ورث عتقا كان أو متقرا كما يجوز
 ذلك للحر البالغ وليس له أن يكاتب مملوكا له كذا في المحيط * في جامع الفتاوى الأب إذا أذن
 لابنيه في التجارة فاشترى أحدهم من صاحبه يجوز في الوصي لا يجوز ابن سامة إذا أذن الرجل
 لابنيه في التجارة وهما صغيران ثم امر رجلا بأن يشتري من أحدهما شيئا لآخر لا يصح إذا كان
 هو المعبر عنهما وإذا عبر عن أحدهما والآخر بنفسه جاز كذا في التاتارخانية * وإذا اشترى الصبي
 المأذون عبدا أو أذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط * وإذا باع الصبي شيئا من ماله أو اشترى
 لنفسه شيئا قبل الأذن وهو يعقل البيع والشراء ينعقد تصرفه عندنا وينفذ باجازه المولى وكذلك
 الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا تولى عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى جاز عند علمائنا

كذا في المحيط * ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وان كان
 الأب والوصي يملكان ذلك وأما تزويج العبد لا يملكه الصبي ولا يملكه أبوه ووصيه وكذلك
 لو كبر الصبي فأجازه لم يجز وكذلك العتق على مال لا يصح من الصبي ولا من المولى ولو أجازة
 الصبي بعد الكبر لم يجز وكذلك لو فعله أجنبي بخلاف مال الزوج الأجنبي أمته لو كانت عبدة
 فأجازة الصبي بعد ما كبر فهو جائز والأصل فيه أن كل شيء لا يجوز للأب والوصي أن يفعلاه في مال
 الصبي فإذا فعله أجنبي فأجاز الصبي فأجازته باطلة وكل شيء كان فعل الأب والوصي جائزاً فيه
 ملى الصبي فإذا فعله أجنبي ثم أجاز الصبي بعد ما كبر فهو جائز لأن الأجازة في الانتهاء كالإذن
 في الابتداء وهذه التصرفات تنفذ في الابتداء بالإذن ممن قام رأيه مقام رأي الصبي فتنفذ بالأجازة
 في الانتهاء من ذلك الآذن أو من الصبي بعد ما كبر لأنه هو الأصل في هذا النظر هكذا في المبسوط *
 وليس لوصي الأم ولاية التجارة فيما ورث عن أمه كذا في الذخيرة * ولو زوج هذا الصبي عبدة
 أمته أو فعل ذلك أبوه أو وصيه لم يجز عندنا وبستوي في ذلك أن كان على الصبي دين أو لم يكن
 ولو كانت للصبي امرأة فخلعها أبوه أو أجنبي أو طلقها أو عتق عبدة ثم أجاز الصبي بعد ما كبر فهو
 باطل وإذا قال حين كبر قد أوقع عليها الطلاق الذي أوقع عليها فلان أوقدا وقعت على العبد
 ذلك العتق الذي أوقعه فلان وقع الطلاق والعتاق كذا في المبسوط * وذكر في المغني الأب
 والوصي يملكان في مال الصغير بما يملك العبد المأذون من اتخاذ الضيافة البسيرة والصدقة كذا
 في النهاية * وإذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبداً من رجل بالف درهم وقبض الثمن ودفع العبد
 ثم ضمن رجل للمشتري ما أدركه في العبد من درك فاستحق العبد من يدي المشتري فإن كان
 الصبي مأذوناً رجع المشتري بالثمن أن شاء على الصبي وأن شاء على الكفيل فإن رجع على
 الكفيل رجع الكفيل على الصبي أن كان كفلاً بأمرة وأن كان الصبي محجوراً عليه فالضمان عنه
 باطل أن كان الثمن قد هلك في يده أو استهلك وأن كان قائماً بعينه في يده أخذه المشتري
 وأن كان الرجل ضمن للمشتري في أصل الشراء وضمنه قبل أن يدفع المشتري الثمن إلى الصبي
 ثم دفع الثمن على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز وأخذ المشتري الكفيل
 بالثمن كذا في المبسوط * الصبي المأذون إذا باع عبداً من أبيه فهو على وجهه أماناً بعه بمثل
 الناس

الناس او باكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله او لا يتغابن او باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله وفي هذه الوجوه جازيعة عند جميعها واما اذا باع باقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا الوجه اختلاف الروايات عن ابي حنيفة ر ح ذكر في بعض نسخ المأذون انه لا يجوز في قول ابي حنيفة رابي يوسف ومحمد ر ح واذا باع من وصيه ذكر انه لو باع بمثل القيمة او باكثر او باقل مقدار ما يتغابن الناس فيه انه يجوز قالوا يجب ان يكون الجواب على التفصيل وعلى الخلاف ان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة ان باع باكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله يجوز في قول ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله فعلى قول ابي يوسف ومحمد ر ح لا يجوز كما لو باع الوصي مال الصغير من نفسه واما على قول ابي حنيفة ر ح يجب ان تكون المسئلة على روايتين هكذا ذكر شيخ الاسلام المسئلة في شرحه كذا في المغني * واذا باع من الاجنبي باقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة ر ح باتفاق الروايات وعندهما لا يجوز وان اقر الصبي بقبض الثمن الذي وجب له على ابيه او على وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها انه يجوز وذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الروايات في الاقرار على قول ابي حنيفة ر ح اما على قولهما فلا قرار للاب او الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة * وفي ظاهر الرواية كما يجوز اقراره فيما اكتسبه يجوز فيما ورثه عن ابيه كذا في المبسوط * ولا يجوز اقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله اليه بعد الاذن جائز كذا في المحيط * في المتفرقات واذا اقر بدين التجارة صح اقراره كذا في الذخيرة * في الغيائية لو اذن له الوصي فاقربدين على ابيه او اقر بغصب قبل الاذن جاز وكذا لو تصرف في تركة ابيه يجوز الا في رواية كذا في التاتارخانية * الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا اقر بالغصب او بالاسهلاك واضانه الى حالة السجريو اخذ به للحال صدقه المقر له في ذلك او كذبه كما في العبد وان اقر بقرض او ودیعة استهلكها في حالة السجريو كذا في الجواب عند ابي يوسف ر ح وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤخذ به للحال ولا بعد البلوغ وان كذبه يؤخذ به للحال كذا في فتاوى قاضيهان * والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا بان اذن الاب والوصي والسجد دون غيرهم وحكمه حكم الصبي كذا في خزنة المفتين * وان كان

المعتوه لا يعقل البيع والشراء فاذن له ابوه او وصيه في التجارة لا يصح ولو اذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة ابنه كان باطلا وعلى هذا الواذن له اخوه او عمه او واحد من اقربائه سوى الاب والجد فاذن باطل كذا في المبسوط * واذا اذن لابنه الكبير المعتوه في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي ان كان ممن يعقل البيع والشراء يصح الاذن وان كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الاذن كذا في الذخيرة * وهذا اذا بلغ معتوها فاما اذا بلغ عاقلا ثم عنه فاذن له الاب في التجارة هل يصح اذنه كان الفقيه ابو بكر المبخي يقول يصح استحسانا وهو قول محمد رح وكان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم الميداني يقول يصح استحسانا وهو قول علمائنا الثلاثة وعلى هذا اذا بلغ عاقلا ثم جن ولو عنه الاب او جن فانه لا يثبت للابن ولاية التصرف انما يثبت له ولاية التزويج لا غير هكذا في الذخيرة * وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك له ولاية اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فنقول الاب اذا اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة فهو جائز وكذا وصي الاب بعد موت الاب والجد بعد موت الاب اذا اذن ولم يكن له وصي من جهة الاب يصح اذنه واما اذا كان الاب حيا فانه لا يصح اذن الجد وكذلك اذا كان له وصي الاب لا يصح اذن الجد وهذا عندنا كذا في المغني * واذا اذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصي الاب جاز اذن القاضي كذا في الذخيرة * ومتى صح اذن الاب او الوصي او القاضي ولحق العبد دين يباع رقبته في دين التجارة عندنا ولو ان امرأة ماتت واوصت الى رجل وترك ابن صغير ليس له اب ولا وصي الاب ولا جد وترك اموالا لميراث هذا الصغير فاذن الوصي لعبد من عبيده الذين ورثهم من الام لا يصح كذا في الذخيرة * وان قال القاضي للعبد اتجر في الطعام خاصة فاتجر في غيره فهو جائز لانه نائب عن الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغاً قال لعبد اتجر في البز خاصة كان له ان يتجر في جميع التجارات فكذلك اذا اذن له القاضي في ذلك وكذلك لو قال له القاضي اتجر في البز خاصة ولا تعد الى غيره فاني قد حجرت عليك ان تعدو الى غيره فهو مأذون له في التجارات وقول القاضي ذلك باطل كذا في المبسوط * وان العبد هذا تصرف فلحقه بذلك ديون من التجارة التي اذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم يأذن له القاضي في ذلك وخصم ارباب الديون الى القاضي فابطل ديون الغرماء التي لحقته من التجارة لم يأذن له القاضي في ذلك فانه لا ينبغي تصرفاته بعد ذلك في ذلك النوع ولو دفع قضاء بعد ذلك الى قاض آخر لا يكون

لذلك القاضي ان يبطل قضاءه كما في سائر المجتهدات وكذلك اوقضى القاضي بجواز تصرفاته في الانواع كلها واثبت ديون جميع الغرماء نفذ قضاءه ولا يكون لقاضٍ آخر بعد ذلك ان يبطله كذا في المحيط * ولو كان القاضي اذن للصبي او المعتوه في التجارة ثم عزل القاضي كان الصبي والمعتوه عليهما كذا في المبسوط * واذا كان للصغير او المعتوه اب او وصي او جد ابوالاب فرأى القاضي ان يأذن للصبي او المعتوه في التجارة فاذن له وابي ابوه فاذن جائز وان كان ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الاب والوصي كذا في المحيط * وحجرهما عليه لا يصح في حيوته القاضي كذا في المغني * وان مات القاضي او عزل ثم حجر عليه احد من هؤلاء فحجره باطل وكذلك لو حجر عليه ذلك القاضي بعد عزله وانما الحجر عليه الى القاضي الذي يستقضي بعد موته الاول او عزله كذا في المبسوط * وفي نوادر ابراهيم عن محمد رح اذا اذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصي كاره جاز ذلك كذا في التاتارخانية * اذا اذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وابوه حي كاره جاز ذلك هكذا في المغني * وفي مأذون شيخ الاسلام القاضي اذا رأى الصغير او المعتوه او عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا له في التجارة قال والصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء اذا باع واشترى او آجر واستأجر يوفق ذلك على اجارة الولي ان رأى النفع في الاجارة اجازة وان رأى النفع في النقص نقضه كذا في المحيط * واذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع والشراء واذن له وصيه ثم ان الاب والوصي اقر على احدهما بدين او يبيع او شرى او اجارة او ودعة في يده او مضاربة في يده او رهن او غير ذلك مما في يده او جناية فان الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك اذا كذبهما الصبي او المعتوه بخلاف مالو اقر على عبده بالدين او الجناية كذا في المغني * ولو اقر الاب والوصي على عبده مأذون لهذا الصغير في التجارة ام بالدين او بالجناية كان اقراره باطلا وان اقر الصبي المأذون او المعتوه على عبد مأذون له في التجارة بالدين او بالجناية او بعين في يده كان اقراره جائزا هكذا في المحيط * واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن وكذلك الوصي اذا اذن للصغير ثم حجر عليه يصح حجره وكذلك القاضي اذا اذن للصغير او للمعتوه او لعبده في التجارة ثم حجر عليه يصح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن واذا اذن الرجل لابنه الصغير او لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان موته حجره كذا في الذخيرة *

وأذن الوصي لليتيم أو لبعده ثم مات وأوصى إلى آخر فموته حبر عليه وإذا أذن القاضي ثم عزل أو مات أو جن فهو على أذنه كذا في خزانة المفتين * وإذا أذن رجل لبعده ابنه الصغير في التجارة ثم مات الابن وورثه الأب فهذا حبر عليه وكذلك لو اشتراه الأب من الابن فهو محجور عليه كذا في المبسوط * ولو أذن الأب لبعده ابنه في التجارة فادرك الابن فهو على أذنه وكذلك المعتوه إذا افاق كذا في الشهيرية * وإن مات الأب بعد ادراك الصبي وافاقه المعتوه كان العبد على أذنه وإذا ارتد الأب بعد ما أذن لابنه الصغير في التجارة ثم حبر عليه ثم أسلم فحجرة جائز وإن قتل على رده فذلك حبر أيضاً بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو أذن لابنه في التجارة بعد رده فباع واشترى ولحقه دين ثم حبر عليه ثم أسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وإن قتل على رده أو مات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطلاً وهذا عندهم جميعاً والذمي في أذنه لابنه الصغير أو المعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مساماً بإسلام أمه أو بإسلام نفسه بان قتل كان أذن الأب الذمي له باطلاً فإن أسلم الأب بعد ذلك لم يجز ذلك الأذن كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في المتفرقات من قدم مصر وأقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمسئلة على وجهين أحدهما أن يخبر أن مولاة أذن له فيصدق استحساناً عدلاً كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشترى ولا يخبر بشيء والقياس فيه أن لا يثبت الأذن وفي الاستحسان يثبت وإذا ثبت أنه مأذون صحّت تصرفاته ولزمته الديون فتستوفى من كسبه فإن لم يكن في الكسب وفاء لم يبع رقبته حتى يحضر سيده فإن حضر مولاة وأقر بالأذن يبع في الدين وإن قال هو محجور والقول له كذا في الكافي * من أسأجر عبد العدل التجارة يعتبر العبد في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الأذن في التجارة حتى يرجع بالعهدة على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو إلى غيره من الأحكام ويعتبر في حق المولى عبداً مأذوناً في التجارة حتى تراعى أحكام الأذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغني * قال محمد بن حريز رجل أسأجر من رجل عبداً مشاعرة كل شهر باجر معلوم ليبيع له ويشترى ما بدله من التجارات جازت الإجارة فإن اشترى العبد للمستأجر وباع كما أمره فلحقته ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون المستأجر بديونهم وإنما يطالبون العبد ويرجع العبد

يرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء بنفسه وبعده فان كان المستأجر معسرا لا يقدر على شيء وليس في يد العبد كسب فالعبد يباع بدينون الغرماء الآن بفديه المولى فان فداه المولى رجع بما فدى دأى المستأجر والمولى هو الذي يلى الرجوع على المستأجر لا سبيل للعبد عليه وان أبى المولى الفداء وبيع العبد بالف درهم ودين الغرماء من لا عشرة آلاف درهم قسم الالف بين الغرماء بالحصص ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعد ما بيع العبد لهم حتى يعتق العبد فاذا اعتق اتبعوه ببقية دينهم كذا في المحيط * قال وللمولى ان يرجع على المستأجر بثمن العبد وذلك الف درهم ويسلم ذاك للمولى ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضي وكيل الغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم وذكر في كتاب المأذون ان المولى يخاصم المستأجر ويتبض ذلك منه ويسلم الى الغرماء قال المحاكم عبد الرحمن هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخاصم كما ذكر في المأذون فان امتنع عن الخصومة فالتاضي ينصب وكيل كما ذكره هنا كذا في المغني * فان مات المستأجر قبل ان يقضي شيئا وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة اسهم سهم للمولى وتسعة اسهم للغرماء ولوان العبد لم يبع بالدين حتى وهب له عبد قيمته الف درهم وأبى المولى الفداء يباع العبدان بالدين وسوى في الكتاب بينهما اذا وهب له عبد بعد ما لحقه دين وبينما اذا وهب له عبد قبل ان يلحقه دين ثم اذا وجب بيع الموهوب مع المأذون وبيع بالقي درهم مثلا يقسم ذلك بين الغرماء بالحصص ويرجع المولى على المستأجر بثمن العبد المأذون ولا يرجع بثمن العبد الموهوب وينصب القاضي وكيل ليطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانية آلاف درهم ببقية دين الغرماء والالف درهم ثمن العبد الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولوان المستأجر لم يؤد شيئا من ثمن المأذون الموهوب له وما بقي من دين الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة اسهم الف درهم ثمن العبد المأذون والالف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم الغرماء فما اصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى وما اصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما اصاب ثمن الموهوب له فهو للغرماء لا يكون للمولى عليه سبيل كذا في المحيط * ولوان الغرماء لم يقبضوا شيئا من دينهم حتى وهبوا ذلك للعبد او ابرأوه عنه بعد ما بيع العبد او قبل ان يباع بعد ما مات المستأجر او قبل ان يموت لا يستط شيء مما كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك ان لم يبع وان يبع فالمولى يرجع

على المستأجر بذلك كذا في المغني * ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشترى له البز
خاصة ويبيع فاشترى البز وباع فمأرجح فيه فهو للمستأجر وما كان من وضعية فهو على المستأجر
ولو اشترى الخز وباع وربح فيه فهو للمولى لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضعية
فهو في عنق العديباع فيه ولا يكون على المولى من ذلك شيء كذا في المحيط * وإذا اشترى
المأذون من رجل كرحضة يساوي مائة درهم بثمانين درهما فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه
فأفسده فصا ريساوي ثمانين درهما ثم إن البائع بعد ذلك صب فيه ماء فافسده فصا ريساوي
ستين درهما فالمأذون بالخيار فإن اختار أخذه بأربعة وستين درهما وإن تركه المشتري فلا ضمان
عليه لما أفسده ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أو لآثم المشتري صب فيه الماء فإن المشتري
يجبر على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهما وكذلك هذا الحكم في كل مكيل أو موزون
ولو كان المبيع عرضا ففسده المشتري أو لآثم أفسده البائع فإن شاء المشتري أخذه وسقط عنه
من الثمن بحساب ما نقصه البائع وإن شاء نقض البيع وأدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري
وإن كان المشتري أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع
كذا في المبسوط * قال ولو كان المال للأجنبي على المولى فرهنه به رهنا ووضع على يدي
العبد المأذون له فباع وذهب به فبقي برئ المولى من الدين كذا في المغني * وإذا اشترى المأذون
كرتمجيد بكر ردي بعينه فصب العبد في الكر الذي اشتراه ماء فافسده ثم صب البائع فيه ماء
فأفسده فهو بالخيار إن شاء أخذه ودفع الكر وإن شاء نقض البيع ولا يرجع واحد منهما على صاحبه
بنقصان الكر في الوجهين جميعا ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد البائع لزمه الكر بجميع الثمن الذي
اشتراه به وليس له أن يرده بعيب إن وجده قبل القبض أو بعده بالتعيب الحاصل من المشتري
بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط * ولو اشترى اب أو وصي أمة للصغير أو المعترة وهي
ذات رحم محرم من الصغير أو المعترة لا ينفذ عليهما وإنما ينفذ على الأب والوصي كذا في الكافي *
وإذا باع المأذون من رجل عشرة أقدرة حنطة وعشرة أقدرة شعير فقال أبيعك هذه العشرة الأقدرة حنطة
وهذه العشرة الأقدرة شعير أكل قفيز بدرهم فالبيع جائز فإن تقابضاهم وجد بالحنطة عيارا بنصف
الثمن على حساب كل قفيز بدرهم لو قال القفيز بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم وتقابضا
ثم وجد بالحنطة عيارا فانه يرد لها على حساب كل قفيز منهما النصف من الحنطة والنصف

من الشعير بدرهم وذلك بان يقسم جميع الثمن عشرون درهما على قيمة الحنطة وقيمة الشعير فان كانت قيمة الحنطة عشرين درهما وقيمة الشعير عشرة دراهم الحنطة بثلاثي الثمن وكذلك لو قال القفيز منهما بدرهم فهذا وقوله كل قفيز منهما بدرهم سواء ولو قال ابيع هذه الحنطة وهذا الشعير ولم يسم كليهما كل قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رح حتى يعلم الكيل كله فان اعلمه فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز حنطة بدرهم وكل قفيز شعير بدرهم وان شاء ترك وعندهما البيع جائز كل قفيز من الحنطة بدرهم وكل قفيز من الشعير بدرهم لو قال كل قفيز شعير بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم كان البيع واقعا في قول ابي حنيفة رح على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير بدرهم وفيما زاد على القفيز الواحد اذا علم بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء اخذ كل قفيز منهما بدرهم وان شاء ترك وفي قول ابي يوسف ومحمد رح البيع لازم له في جميع ذلك كل قفيز منهما بدرهم نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولو قال ابيع هذه الحنطة على انها اكثر من كرا فاشترها على ذلك فوجدناها اقل من كرا فالبيع جائز وان وجدناها اكثر او اكثر من كرا فالبيع فاسد ولو قال على انها كرا او اقل منه فان وجدناها كرا او اقل منه فهو جائز وان وجدناها اكثر من كرا لزوم المشتري من ذلك كرا وليس للبائع ان ينقصه من ذلك شيئا والزيادة على الكرا للبائع ولو قال على انها كرا او اكثر فوجدناها كذلك جاز البيع وان وجدناها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من الثمن اذا قسم على كرا وان شاء ترك كذا في المبسوط * رجل ادعى على صبي مأذون شيئا فانكر اختلافوا في تحليفه وذكر في كتاب الاقرار انه يحلف وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان *

واذا اشترى المأذون من رجل عشرة ارطال زيت بدرهم وامره ان يكيه في قارورة جاء بها فكال البائع الزيت في القارورة فلما كال فيها رطلين انكسرت والبائع والمشتري لا يعلمان فكال بعد ذلك جميع ما باعه من الزيت فيها فسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الا ثمن الرطل الاول وان كان الرطل الاول لم يسلم كله حين صب البائع الرطل الثاني فيها فالبائع ضامن لما بقي من الرطل الاول في القارورة ولو كانت القارورة مكسورة حين دفعها اليه فامره ان يكيل فيها ولا يعلمان بذلك فكال البائع فيها عشرة ارطال فسالته كلها فالثمن كله لازم على العبد كذا في المبسوط * رجل اذن لمدبرة في التجارة فامر رجل هذا المدبر ان يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم فاشترى جارية كما امره ودفعها الى الامراء فماتت عنده او عتقها او استولدها وماتت في يد المدبر قبل

ان يدفعها الى الامر فذلك سواء يهلك على الامر وكان للبائع ان يتبع المدبر بالثمن ولو اراد البائع ان يتبع الامر ليس له ذلك واذا اتبع المدبر كان له ان يستعينه في الثمن وللمدبر ان يرجع على الامر بعد ان يؤدي بنفسه وقبله فان لم يكن عند المدبر ولا عند الامر شيء فجاء عبد وقطع يد المدبر ودفع العبد بالجناية واكتسب المدبر جارية بتجارة او هبة فان العبد المدفوع بالجناية والجارية المكسوبة يباعان بدين المدبر الا ان يفديهما المولى فان فداهما المولى رجع بجميع الفداء على الامر والذي يلي الرجوع هو المولى دون المدبر وان ابى المولى الفداء يباع بالفي درهم كل واحد منها بالف درهم واخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المدفوع على الامر ولا يرجع بثلث الجارية المكتسبة ولكن المدبر يرجع بثلث الجارية المكتسبة وبما بقي من دين البائع على الامر وذلك اربعة آلاف درهم يصرف ثلثة آلاف منها الى البائع بقيمة دينه اذا كان دينه خمسة آلاف درهم وقد وصل اليه الفادهم فتصرف الالف الاخرى الى المولى فان لم يقبض المدبر ولا المولى شيئا من الامر حتى مات الامر وترك الفي درهم يقسم ذلك على خمسة اسهم سهم يصرف الى المولى واربعة اسهم يصرف الى المدبر حتى يدفع ذلك الى البائع ولولم يقطع يد المدبر ولكنه قتل خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك الى البائع ويرجع المولى بقيمة المدبر على الامر بخلاف ثمن العبد الموهوب كذا في المغني * واذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير ان البائع قبل نقد الثمن فماتت عنده او قتلها مولاه ولاديين على العبد واعتقها لم يكن للبائع ان يضم من العبد ولا المولى قيمتها ولكنه يطالب العبد بالثمن فيباع له فيه فان نقص ثمنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا بقبضها فقبضها فماتت في يده ضمن الوكيل قيمتها للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا في المبسوط * اذا احرم العبد بغير ان مولاه كان للمولى ان يحلله وان باعه بعد ما احرم باذن المولى كان للمشتري ان يحلله كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان عبيدين تاجر ين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولاه فان علم ايها اول وليس عليه دين فشاء الاول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا للمولى المشتري وصار محجورا عليه فشاء الثاني من مولاه باطل وان لم يعلم اي البيعين اول فالبيع مردود كله بمنزلة مالو حصلا معا وان كان على كل واحد منهما دين لم يجز شراء الاول الا ان يجيز ذلك غرامة كذا في المبسوط

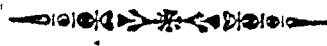
في باب اقرار العبد في مرضه * في المتن المعلي عن ابي يوسف رح العبد المأذون اذا وكل وكلا
 بقضاء دينه واقتضائه ثم حجر عليه المولى فتضى الوكيل او اقتضاه وهو لا يعلم بالحجر فهو جائز قال
 سمعت ممدارح يقول هو جائز علم بالحجر ولم يعلم وزعم انه قول ابي يوسف رح وفيه ايضا
 عبد محجور عليه اشترى ثوبا ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد ثم اجاز شراءه لم يحجروا كان العبد
 باع ثوبا من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم اجاز البيع جاز كذا في الذخيرة * وان كان
 العبد تاجر له على رجل الف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للغريم وقبضه جازت الهبة
 والدين لازم عليه مولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمته
 الف تكفل لرجل عن رجل بالف درهم باذن مولاه ثم استدان الف اخرى ثم كفل بالف اخرى
 ثم يبيع العبد بالف فتقول اما الكفالة الاولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في ثمنه
 والكفالة الثانية باطلة فيضرب صاحب الدين الاول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع
 دينه وهو الف وصاحب الكفالة الاولى بخمسمائة فيصير ثمن العبد وهو الف درهم بينهم
 اربعا غير انك تجعل كل خمسمائة سهما فقد رمائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين
 الاول ومثله لصاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسمائة لغريم العبد الاخر كذا في المبسوط
 في باب اقرار العبد في مرضه * ولو قال ابيعك هذه الدار على انها اقل من الف ذراع فوجدناها اقل
 من ذلك او الف او اكثر فالبيع جائز ولو قال على انها اكثر من الف ذراع فان وجدناها اكثر
 من الف بتليل او كثير فالبيع لازم وان وجدناها الف ذراع او اقل منها فالمشتري بالخيار
 ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك فاذا اختار الاخذ لزمه جميع الثمن كذا في المبسوط
 في باب بيع المأذون بالكيل والوزن صنفين * العبد اذا اردع انسانا شيئا لا يملك المولى اخذ الوديعة
 كان العبد مأذونا او محجورا ولو ان المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن عليه دين جاز
 كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى ثوبا من رجل بعشرة دراهم على انه عشرة اذرع فوجدها
 ثمانية فقال البائع بعثك على انه ثمانية فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة على
 ما ادّعى من الشرط كما لو قال اشتريت العبد على انه كاتب او خباز ولو قال المشتري اشتريته بعشرة
 على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجدته ثمانية اذرع فقال البائع بعثك على انه ثمانية اذرع
 بعشرة دراهم ولو اشترط كل ذراع بدرهم تحالف وتراد كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل

والرهن صنفين * وفي باب السجور من المبتدئ اذا حجر عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو مؤجل
 كذا في المغني * وفي المنتقى عبده مأذون حجر عليه المولى ونهى غرامه ان يعطوه من دينه
 شيئا قال ان اعطاه الغرماء برؤا كذلك ان كان المولى باع عبدا واعطاه الغرماء بعد ما باعه
 كذا في الذخيرة * رهن عبده المأذون المديون وابق من المراتهن فللغرماء ان يضموا المراتهن
 كذا في القنية * العبد الرهن يأمره مولاة يبيع ويشترى ففعل لزمه في ذلك دين قال الرهن
 على حاله ولكن لا سبيل للغرماء على العبد ما دام رهنا كذا في المغني * العبد المأذون اذا
 انتقل لقيطا ولا يعرف ذاك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عبي فالتقول قول المأذون
 ثم تثبت الحرية للقيط بعد ذلك باعتبار الاصل كذا في الذخيرة * واذا اشترى المأذون جارية
 بالف درهم على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط الخيار
 ثلثة ايام كما يجوز من الحر وكذا لو اشتراها وقبضها ونقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن
 على المشتري ما بين ثلثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز على ما اشترط وهو بمنزلة اشتراط الخيار
 للبائع ولو اشتراها على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه فان
 مضت الايام الثلثة قبل ان ينقده الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري
 بالثمن وكذلك لو قتلها المشتري او ماتت في يده او قتلها اجنبي اخرجته عن غرم قيمتها في الايام
 الثلثة فان كان المشتري وطعها وهي بكر او ثيب في الايام الثلثة واجنبي عليها جناية او اصابها عيب
 من غير فعل احد ثم مضت الايام الثلثة قبل ان ينقد الثمن فالبائع بالخيار ان شاء اخذها ولا شيء له
 غيرها وان شاء سلمها للمشتري ولو كان الوطى والجاني اجنبي فوجب العقر والارش لم يكن
 للبائع على الجارية سبيل ولو كان حدث فيها عيب من فعل الجاني الا جني بعد مضي الايام
 الثلثة فالبائع بالخيار ان شاء اخذ الجارية واتبع الجاني بموجب ما احدث فيها من وطى او جناية
 وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان سلمها كان للمشتري ان يتبع الا جني بذلك وهذا اذا كان
 الا جني وطعها وهي بكر حتى تمكن نقصان في ماليتها فان كانت ثيبا فلم ينقصها الوطى شيء
 اخذها البائع واخذ عقرها من الا جني ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري هو الذي قطع
 يد الجارية او اقتضها وهي بكر بعد مضي الايام الثلثة فالبائع بالخيار ان شاء سلمها للمشتري
 بالثمن وان شاء اخذها ونصف ثمنها في القطع وان كان اقتضها لم ينظر الى عقرها ولكن

ينظر الى ما نقصها الوطى من قيمتها فيكون على المشتري ، حصة ذلك من ثمنها في قول
ابي حنيفة رح وعند هذا ينظر الى الاكثر من عقرها ومما نقصه الوطى من قيمتها فيكون
على المشتري حصة ذلك من ثمنها وان كان لم ينقصها الوطى اخذها البائع ولا شيء على المشتري
في الوطى في قول ابي حنيفة رح وعند هذا يقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها فيأخذها
البائع وحصة العقر من ثمنها ولو كانت ولدت ولد في الايام الثلاثة ثم مضت الايام وهما
حيان ولم ينقد الثمن فالجارية وولدها للمشتري بالثمن ولا خيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد
مضي الايام الثلاثة ونقصتها الولادة فالبائع بالخيار ولو ماتت بعد مضي الايام الثلاثة ولم تلد
فعلى المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضي الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي ولدها فالبائع
بالخيار ان شاء سلم الولد للمشتري واخذ منه جميع الثمن وان شاء اخذ الولد ورجع على المشتري
بحصة الام من الثمن كذا في المبسوط * عبد محجور عليه اذان ديوناته في مولاه الذي عليه
الدين ان يدفعه الى العبد فقصاه الغريم فان كان رد على العبد الدراهم التي اخذها منه باعيانها
فهو بريء وان قضى غيرها لم يبرأ وهذا قول ابي يوسف رح وعلى قول ابي حنيفة رح يبرأ
في الوجهين جميعا كذا في المبسوط * ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على انه ان لم يعط البائع
ذلك الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدث بالجارية عيب في يدي
المشتري او فقا عينها او رطها وهي بكر او ثيب او فعل ذاك اجنبي ثم مضت الايام الثلاثة
قبل ان يعطيه البائع فهذا او ما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل ان يعطي المشتري
البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يد المشتري او قتلها كان للبائع على المشتري قيمتها ولا سبيل له
على ثمنها ولو ذهبت عينها او فقاها المشتري اخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على الثمن
ولو كان اجنبي فقا عينها او قتلها كان البائع بالخيار ان شاء اخذ قيمتها في القتل من مال المشتري حالا
وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلث سنين فان اخذها من المشتري رجع بها على
عاقلة القاتل واما في فقا العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بارش العين المشتري او الجاني
ايهما شاء حالا فان اخذها من المشتري رجع به المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع
في شيء من هذه الوجوه على الثمن كذا في المبسوط * عبد مأذون عليه دين خمسمائة باعه
المولى من غريمه بالف درهم فالبيع جائز ويكون له خمسمائة دينه ويؤدى خمسمائة اخرى الى المولى

فلم يحكم بستوط دين الغريم هنا حتى قال خمس مائة دينه مع الله ملك العبد كذا في المحيط *
ولو باع المأذون او الحرجارية بالف درهم فتقاضي على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلثة
ايام فلا بيع بينهما ان المشتري وطى الجارية او فقا عينها في الايام الثلثة فان رد البائع الثمن
على المشتري كان له ان يأخذ جاريته ويضمن المشتري بالوطى عقرها وفي الفقة نصف قيمتها
وان مضت الايام الثلثة قبل ان يرد الثمن تم البيع ولا شيء على المشتري من العقرو الارش
ولو كان اجنبي فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلثة اخذ جاريته ونصف قيمتها في فقا العين
ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الفاقى وان شاء من الفاقى وفي الواطى ان كانت
بكرافك ذلك الجواب وان كانت ثيبا لا ينقصها الوطى اخذها البائع واتبع الواطى بعقرها ولا سبيل له
على المشتري ولولم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلثة تم البيع واتبع المشتري الفاقى او
الواطى بالارش والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها وفقا عينها فقد انتقض البيع ان رد الثمن بعد
ذلك اولم يرد وياخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضي الايام الثلثة ولم يرد الثمن فعليه الارش والعقر
للمشتري كذا في المبسوط * من الجامع المولى اذا اذن لعبده الجاني في التجارة ولحقه دين او
رهنة او آجرة لا يصير مختارا للعبد كذا في الذخيرة * ولو باع العبد جارية من رجل وقبضها ذلك
الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك المشتري والعبد
فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل وقبضها منه
فاقر البائع بذلك انتقضت البيوع كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل
بمحض منها وقبضها وهي ساكنة لا تنكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل اجنبي انها
ابنته وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وانكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة
بنت الذي ادعاه باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الآخر
وكذلك لو ادعى المشتري الآخر ان الذي باعها من العبد كان عتقها قبل ان يبيعها او دبرها
او ولدت له وصدقه العبد بذلك فاقرار المشتري من العبد ذلك صحيح وتصديق العبد اياه بذلك
باطل فان كان اقر بالحرية فهي حرة موقوفة الولاء ولو كان اقر فيها بتدبير او ولادة فهي موقوفة
على ملك المشتري الآخر فان مات البائع الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى
يعتق

يعتق ف يرجع به عليه حينئذ وكذلك لو كان المأذون منكرا بجميع ذلك الا انه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق ايضا ولو كان المشتري الآخرا دعوى ان الذي باعها من العبد كان كاتبها قبل ان يبيعها و صدقه المأذون في ذلك او كذبه و ادعت الامة ذلك لم تكن مكتوبة وهي امة للمشتري يبيعها ان شاء كذا في المبسوط *



كتاب الغصب

وهو مشتمل على اربعة عشر بابا * الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به اما تفسيره شرعا فهو اخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يده او يقصريده ان لم يكن في يده كذا في المحيط * ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع مالكة من حفظ ماله حتى هلك لم يضمن كذا في الينابيع * واما شرطه فعند ابي حنيفة رح كون المأخوذ منقولا وهو قول ابي يوسف رح الآخر حتى ان غصب العقار لا يكون موجبا للضمان عندهما كذا في النهاية * واما حكمه فالاثم والمغرم عند العلم وان كان بدون العلم بان ظن ان المأخوذ ماله واشترى عينائهم ظهرا استحقاقه فالمغرم ويجب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه بهلاكه في يده بفعله او بغير فعله فعليه مثله ان كان مثليا كالملكيل والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع عن ايدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يوم الغصب وقال محمد رح يوم الانقطاع كذا في الكافي * وان غصب مالا مثل له فعليه قيمته يوم الغصب بالا جماع كذا في السراج الوهاج * وحاد الانقطاع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في التبيين * وكثير من المشائخ كانوا يفتون بقول محمد رح وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد حسام الدين وبعض مشائخنا افتوا بقول ابي يوسف رح كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف * ذكر صدر الاسلام ابو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكبل مثليا ولا كل موزون وانما المثلي من المكيلات والموزونات ماهي متقاربة واماما هو متفاوت فليس بمثلي ذكر صاحب المحيط في شرح الجامع الصغير ان عدديات المتقاربة كلها من ذوات الامثال كيلا وعددا ووزنا والمتفاوتة كلها

من ذوات القيم وما يتفاوت احاده في القيمة فهو عددي متفاوت وما لا يتفاوت احاده وانما يتفاوت انواعه كالباذنجان فهو متقارب مثلي فعلى قياس هذا ينبغي ان يكون البصل والثوم مثليين وصغير البيض وكبيرة سواء بعد ان يكون من جنس واحد ذكر شيخ الاسلام علي السبجاني في شرح الصحيح ان النحاس والصفر مثليان والمشمش والخوخ كلهما من ذوات الامثال لانها عددي متقارب كذا في الفصول العمادية * العنب جنس واحد وان اختلفت انواعه واسماؤه وكذا الزبيب كذا في فتاوى قاضيخان في باب الربوا * ذكر في السير الكبير من اتلف على آخر جبنته فعليه قيمتها ولم يجعل الجبن مثلياً مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتاً حشاً وان اعتبر مثلياً في حق جواز السلم كذا في الذخيرة * والشحم مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات القيم الغزل مثلي وكذا المصنوع منه كذا في القنية * في الفتاوى الخل والعصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن وغزله والصوف وغزله والتبن بجميع انواعه والكتان والابرسم والرصاص والشبه والحديد والحناء والوسمة والرياحين اليابسة كلهما مثلي والجعد مثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر انه قيمى وفي فوائد صاحب المحيط ان الماء من ذوات القيم عند ابي حنيفة وابي يوسف رح الكاغذ مثلي والرمان والسفرجل والقثاء والقثد والبطيخ كلها ما يتفاوت احاده فيكون من ذوات القيم والصابون والسكنجبين والكلكشكر من ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين اذا اختلطا بحيث لا يمكن الميز بينهما يخرج ذلك من ان يكون مثلياً ويكون من ذوات القيم وانما يكون كذلك لان في الآخر بما يكون الدهن الكثير والخل ربما يكون في هذا اقل منه حتى لو كان على السواء بان اتخذا عنى الصابونين من دهن واحد يضمن مثله والسرقين من ذوات القيم والخطب واوراق الاشجار كلها من ذوات القيم والبسط والحصير والبواري وامثالها من ذوات القيم وكذا الادم والصبرم والجلود كلها قيمى كالثياب والابرة من ذوات القيم والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم واللبن من ذوات الامثال واما الهدد وهو بالفارسية (جفرات) ينبغي ان يكون من ذوات القيم لانه يتفاوت في الطبخ والحموضة وفي بيع فتاوى قاضي ظهير الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان البعدوان اذا كان مطبوخاً بالاجماع وان كان نياً فذلك هو الصحيح كذا في الفصول العمادية * اللحم والشحم والالية قيمية كذا في القنية * وفي البز المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثل له كذا في الهداية *

وذكر قاضي خان في اول بيوع شرح جامع الصغير ان الخبز من ذرات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول
 العمادية * قال رض الفيلق المشمس اذا بلغ تشميسها غايته مثلي وقبلها قيمتي كذا في القنية *
 وقال بعض المشائخ (روئين از ذوات قيم است) وقال قاضي خان هو مثلي كذا في الفصول العمادية *
 وفي كون الآجر واللبس مثليار وايتين من ابي حنيفة رح كذا في القنية * والمغصوب لا يخلو اما
 ان يكون غير منقول كالدار والارض والكرم والطاحونة وغيرها ويكون منقولا والمنقول لا يخلو
 اما ان يكون مثليا كالكيلى والوزني الذي ليس في تبعيضه ضرر يعنى الغير المصنوع منه والعددي
 المتقارب كالجوز والفلوس وما اشبه ذلك من العددي الذي لا يتفاوت واما ان يكون غير
 مثلي كالحبوانات والزرعيات والعددي المتفاوت كالطينخ والرمان والوزني الذي في تبعيضه
 ضرر وهو المصنوع منه اما اذا كان المغصوب غير منقول كالدرور والعار والسوانيت فان عدم بآفة
 سماوية او جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار او غلب السيل على الارض فنقصت وعطبت تحت
 الماء فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح
 هكذا في جواهر الاطلافي * وان حدثت هذه الاشياء بفعل احد من الناس فضمنه على المثل
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان حدثت هذه الاشياء بفعل الغاصب وسكنه فالضمان عليه بالاجماع
 في الزاد والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف رح هكذا في المضمرات * وما انقص من سكنه
 وزرعه ضمن النقصان كما في النقلي هذا بالاجماع واختلثوا في تفسير النقصان قال نصير بن
 يحيى انه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعدة فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان
 كذا في التبيين * وهو الا ليق وبه يفتى كذا في الكبرى * ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من
 النقصان وما انتق عن الزرع ويتصدق بالفضل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى اذا غصب
 ارضا فزرعها كثرين فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كرو وتقصها قدر كرو يأخذ منه
 اربعة اكرار ويتصدق بالباقي كذا في التبيين * رجل نام على فراش انسان او جلس على بساطه
 لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل
 فلا يضمن ماله يهلك بفعله كذا في فتاوى قاضي خان * استعمال عبد الغير غصب له حتى لو هلك
 من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل انه عبد الغير ولم يعلم بان جاء اليه وقال انا حر
 فاستعمله وهذا اذا استعمله في امر من امور نفسه اما اذا استعمله في امور نفسه لا يصير غاصبا كذا

في الذخيرة * من قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله انت فوقع من الشجرة ومات
لم يضمن الامر ولو قال لا كل آنا وباقي المسئلة بحالها ضمن كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى
قاضيخان * ولو قال لصبي انتقض هذا الحائط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انتقض لي يضمن اجماعا
ولو قال لصبي ارتق هذه الشجرة وانتقض لي ثمارا فصعد واكل الثمرة فبقيت الثمرة في حلقه ومات
من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على قوله فعلى الصبي كذا في الاسئلة والاجوبة لابى الفتح
محمد بن محمود بن الحسن الا سترو شني * ولو قاد دابة او سافها او ركبها او حمل عليها شيئا
بغير امر المالك فهو ضامن سواء عطب في تلك الخدمة او في غيرها كذا في الينابيع * وهكذا في الفصول
العمادية * الباب الثاني في احكام المغصوب اذا تغير بعمل الغاصب او غيره اذا تغيرت العين
المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها او ملكها
الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية * ولو نقص المغصوب
في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرد على المغصوب منه مع ضمان النقصان الا ان يكون
النقصان بجناية غير الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع
الغاصب على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب
في يد الغاصب فلصاحبه ان يسترد مع الزيادة كذا في الخلاصة * ان غصب ثوبا فصبغه احمر
او اصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب ابيض وكان الثوب للغاصب
وان شاء اخذ الثوب وضمن الغاصب ما زاد الصبغ وان شاء رب الثوب باع الثوب فيضرب
في ثمنه بقيمة ابيض ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط * ولو وقع ثوب رجل
في صبغ آخر فان صبغ به فصاحب الثوب بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء يباع له
الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي * ولو صبغ الغاصب الثوب المغصوب
اسود فان ابا حنيفة رح قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين ان يتركه للغاصب
ويضمن قيمة ثوبه ابيض وبين ان يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال ابو يوسف ومحمد رح
السواد زيادة فيكون حكمه على ما في العصر هكذا في شرح الطحاوي * والصحيح انه لا خلاف
بينهم في الحقيقة لان جواب ابي حنيفة رح خرج في وقت كان الصبغ بالاسود نقصانا او عيبا
في الثوب

في الثوب وجوابهما خرج في وقت كان الصبغ بالاسود زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف
والعادة في المصبوغ كذا في المضمرات * ولو كان ثوبا ينقصه الصبغ بان كانت قيمته ثلثين درهما
مثلا فتراجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد رح ينظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت
الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه وخمسة دراهم كذا في التبيين * ولو غصب صاحب الثوب
عصفرا وصبغ به ثوبه فعليه مثله كذا في محيط السرخسي * رجل غصب من رجل ثوبا ومن آخر
عصفرا فصبغه به ثم حضرا جميعا يأخذه صاحب العصفر حتى يعطيه عصفرا مثله او قيمته ان كان
لا يوجد مثله والسواد في هذا كغيره عندهم جميعا ولو كان الثوب مغصوبا من انسان والصبغ من
آخر ثم لم يقدر عليه ففي الاستحسان اذا اخذ الثوب ضمن له ما زاد الصبغ فيه وان شاء صاحب الثوب
باعه فضررب في الثمن بقيمة ثوبه ابيض وصاحب الصبغ بقيمة الصبغ هكذا في المبسوط * ولو غصب
ثوبا وعصفرا من رجل واحد فصبغه به كان للمالك ان يأخذ الثوب مصبوغا ويرى الغاصب من الضمان
وان شاء ضمنه قيمة الثوب وعصفرا مثله كذا في محيط السرخسي * ولو كان العصفر لرجل والثوب
لآخر فرضا ان يأخذ الثوب مصبوغا فليس لهما ذلك ولكن لصاحب الثوب ان يأخذ الثوب
ويرد على الغاصب ما زاد الصبغ فيه ويتبع صاحب العصفر الغاصب بمثل عصفرة كذا في السراج
الوهاب * ولو ان ثوبا رهنا صبغه الراهن بعصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفر
رهنا كان للمرتهن ان يضمه قيمة الثوب وعصفرا مثله وان شاء رضي بالثوب مصبوغا فيكون رهنا
في يده كذا في محيط السرخسي * ولو ان صاحب الثوب غصب العصفر وصبغه وباعه فلا حق
لصاحب العصفر على المشتري كذا في التاتارخانية * ولو غصب ثوبا فصبغه بعصفر لنفسه ثم
باعه وغاب وحضر صاحب الثوب فانه يقضي به له على المشتري ويستوثق منه بكفيل لصاحب
العصفر وينتقض البيع فيما بين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاب * وقصارة الثوب بالنشاستج
والغراء كصبغه ووشمه بالطاهر كصبغه وبالنجس تنقيص كذا في القنية * ولو غصب ثوبا ففتله
او غسله فلصاحبه ان يأخذه ولا شيء للغاصب لان القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة
اجزائه والغسل ازالة وسخه والاشنان والصابون لا يبقى له عين في الثوب وانما يتلف بالماء واما
القتل فمرادة اذا كان بغير حرير كمثل اهدابه بعضها ببعض اما بالحرير فهو زيادة كالصبغ كذا
في السراج الوهاب * من غصب سوبقا فلتة بسم من فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه مثل السويق

وسامه الغاصب وان شاء اخذه وغرم ما زاد السمن فيه وقال في الاصل يضمن قيمة السويق لان السويق يتناثر بالتالي فلم يبق مثليا وقيل المراد منه المثل سماه به لقيامه مقامه هكذا في الهداية * اما العسل والسمن فكلاهما اصلان اذا اختلطوا اذا اختلط الدهن بالمسك فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبغ وان كان دهننا لا يصلح بالخط ولا يزيد قيمته كالادهان المنتنة فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي * ومن غصب من رجل ثوبا فقتطعه ولم يخطه فانه ينظر ان كان القطع لا يورث عيبا فاحشا فصاحبه ان يضمنه نقصان القطع وليس له خيار الترك على الغاصب وان كان القطع اورث عيبا فاحشا من حيث يكون مستهلكا له فان صاحب الثوب بالخيار ان شاء اخذ ثوبه وضمنه قيمة النقصان وان شاء تركه بقيمته صحيحا ولو خاطه بعد القطع انتطع يد صاحبه عنه وضمنه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي * من خرق ثوبا غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لانه مستهلك من وجه فانه لا يصلح بجميع ما كان صالحا له قبله وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لانه تعيب من وجه لكونه قائما حقيقة وكذا بعض المنافع وان خرقة خرقا يسيرا ضمن الغاصب نقصانه واخذ ربه الثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين و جنس المنفعة و يبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمد ارح جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفائت به بعض المنافع كذا في الكافي * قال الشيخ شمس الائمة السرخسي والحكم الذي في الخرق في الثوب من تخير المالك اذا كان الخرق فاحشا ومساك الثوب واخذ النقصان اذا كان الخرق يسيرا فهو الحكم في كل عين من الايمان الا في الاموال الربوية فان التعيب هناك فاحشا كان او يسيرا كان لصاحبها الخيار بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلم العين ويضمنه مثله و قيمته لان تضمن النقصان متعذرا لانه يؤدي الى الربوا كذا في النهاية * ولو غصب ثوبا فعفن غدة او اصفر اخذه المالك وما نقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فاذا كان كثيرا يخير بين الاخذ والترك وان كان المغصوب مكيلا او موز و نافع عند الغاصب فعليه مثله وهذا الفاسد للغاصب وان شاء اخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط * وان كان المغصوب عبدا او جارية فقطع رجلها او يدها كان لصاحبها ان يضمن الغاصب قيمتها ويدفع اليه المغصوب وان شاء ضمنه النقصان

واخذ المقتوع كذا في الظهيرية * من ذبح شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانها وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما هذا ظاهر الرواية ولو كانت الدابة غير مأكول اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك ان ضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ مع ارش المقتوع لان آدمي يبقى منتفعابه بعد قطع الطرف كذا في الهداية * وهكذا في الكبرى * وفي النوادر اذا قطع اذن الدابة او بعضها يضمن النقصان وجعل قطع الاذن من الدابة نقصاناً يسيراً وكذلك لو قطع ذنبها يضمن النقصان وعن شريح انه ان قطع ذنب حمار القاضي يضمن جميع القيمة وان كان لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة * ولو قطع رجل حماراً ويده ثم ذبحه صاحبه لاشي لصاحبه على القاطع في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * ضرب ثور غيره فكسرا ضلعه ضمن قيمته عند ابي حنيفة رح وعندهما نقصانه كذا في القيمة * ولو قطع عيني حمار قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم البجته وضمن جميع القيمة وليس له ان يمسك البجته ويضمنه النقصان وهي مسألة البجته العمياء كذا في الظهيرية * اذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها عضواً عضواً فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبوح وضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوح وضمنها النقصان وعن الفقيه ابي جعفر اذا اخذها ليس له ان يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في جواهر الاخلاطي * ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند ابي حنيفة رح وعلى قول محمد رح للمالك ان يمسكه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله قتلًا فليس له ان يضمنه النقصان كذا في الظهيرية * كل اناء مصوغ كسره رجل فان كان من فضة فعليه قيمته مصوغاً من الذهب وان كان من الذهب فعليه قيمته مصوغاً من الفضة كذا في المبسوط * ومن ادعى على قلب رجل وهشمه وكان القلب من فضة كان صاحب القلب بالخيار ان شاء اخذه مهشوماً ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه مصوغاً من الذهب وان كان ذهباً فهو بالخيار ان شاء اخذه مهشوماً ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه قيمته مصوغاً من فضة وتركه عليه ولو اراد ان يضمنه قيمة النقصان ويأخذ المهشوم فليس له ذلك وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس لو تفرق قبل التقابض من الجانبين فانه لا يبطل القضاء لان القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة بالاضافة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والصفير

والنكاس وغير ذلك وقد يخرج بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج فيما كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة نحو ما اذا كان في موضع يباع وزنا ولا يباع عددا فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فاذا كسره رجل وارث فيه عيبا فاحشا او يسيرا يخير صاحبه بين اخذ الجنس بغير شيء وبين التسليم الى الكاسر واخذ القيمة من الدراهم والدنانير ولا يكون التقابض من شرطه بالاجماع وان كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عددا فان كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترك ولكن يحبس له نفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وان كان الهشم اورث فيه عيبا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء اخذه منه واخذ قيمة النقصان معه وان شاء سلمه الى الكاسر وضمنه قيمته صحيحا غير مكسور كذا في شرح الطحاوي * وان استهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديد مثله كذا في خزائن المفتين * وان كسر دهما او ديناراً فعليه مثله والمكسور للكاسر قال شيخ الاسلام قال مشائخنا راح هذا اذا كان الكسر ينقص من ضربه فاما اذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فليس له الا ذلك المكسور وهذا كما قلنا فيمن كسر رقيق انسان ليس لصاحبه الا المكسور وقال شمس الائمة السرخسي عليه مثله وان شاء صاحبه اخذه ولم يرجع عليه بشيء سواء انتقصت ماليته بالكسر او لم تنتقص غصب من آخر جارية كانت عنده حتى صارت عجوزة فان لصاحبها ان يأخذها وما انتقص وكذلك لو غصب غلاما شابا وكان عنده حتى هرم اخذه صاحبه وما انتقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا يخير المالك بين الاخذ والترك وعليه اكثر المشائخ ولو غصب صبيا فشيئ عنده او نبت شعر وجهه عنده فصار ملتحيا اخذه صاحبه ولا يضمنه شيئا ولو غصب جارية ناهدة فانكسرت ثديها عنده يضمن النقصان ولو غصب عبدا محترفا فنسي ذلك عند الغاصب كان ضامنا للنقصان كذا في المحيط * رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا فنسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في فتاوى قاضيخان * وان حلق جعد غلام فنبت ولكن لم ينبت كما كان لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان غصب فضة او ذهبا فضر بهادراهم او دنانيرا وآنية لم يزل ملك مالهما عند ابي حنيفة رح فياخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يعطيه بعمله شيئا وقال ابو يوسف ومحمد رح لا سبيل للمغصوب منه على الدراهم والدنانير المضروبة وعليه مثل النضة

مثل الفضة التي غصبها وملكها الغاصب قال الخجندی ولو غصب فضة فصاغها حليا او ذها
 فصاغه حليا فان له ان يسترده ولا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصياغة الا اذا جعل الفضة او الذهب
 وصفا من اوصاف ماله بحيث يكون في نزع مضره كما اذا جعله عرورة مزادة او صفائح في سقف
 او ما شبه ذلك فانه تنقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت النصب واما اذا سبك
 الفضة او الذهب ولم يصغهما ولم يضربهما دراهم او دنانير بل جعلهما صفائح مطولة او مدورة
 او مربعة لم تنقطع يد صاحبه عنها بالا جماع كذا في السراج الوهاج * وان غصب دراهم وسبكها
 ولم يضرب منها شيئا فانه لا ينقطع حق المالك بلا خلاف كذا في المحيط * ولو غصب فلو سافصاغ
 منها ثاء ضمن الثلوس لانه اخرجها عن كونه ثمنا كذا في محيط السرخسي * لو غصب صفرا
 وجعله كوزا ينقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا اذا كان بعد الصيغة لا يباع وزنا ما اذا
 كان يباع وزنا ينبغي ان لا ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح كما في النقرة قال الشيخ الامام
 الاجل شمس الائمة السرخسي الصحيح ان الجواب مطلق بخلاف النقرة عند ابي حنيفة رح وان كسر
 صاحب الصفرا الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفرة او قبل ان يتضي له بالقيمة قال عليه قيمة
 الكوز صحيحا و يأخذ الكوز قال شمس الائمة ولا تقع المقاصة له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز ولا تقع المقاصة
 بين الضمانين قال في الكتاب الا ان يحاسب بما عليه بعض مشائخنا قالوا مرادة من هذا ان اصطليا
 على ذلك فيكون استبدال الفجوز ابا دون ذلك فلا يجوز بعض مشائخنا قالوا تاويله ان كان المغصوب
 صفرا ليس له مثل حتى وجب قيمة الصفرة فتقع المقاصة كذا في المحيط * ولو غصب حيوانا فأكبر
 وازدادت قيمته كان للمالك ان يأخذه ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب جريحا او مريضا فداواه حتى
 برئ وصح وكذا لو غصب ارضا فيها زرع او نخل فستاها او كان نخلا فابرة ولحقه وقام عليه فهو له ولا شيء
 للغاصب فيما انفق ولو حصد الزرع او وجد الثمرة واستهاك كان ضامنا لذلك كذا في التآثر خانية
 ناقلا عن التجريد * ولو غصب خوصا فبجعه زنبلا فلا سبيل للمغصوب منه عليه ولو غصب نخلا فشققه
 جذوا كان لصاحبه ان يأخذ تلك الجذوع لان الاسم لم يزل وانما تفرقت اجزاؤه فصارت كالثلوب
 اذا قطعه كذا في السراج الوهاج * غصب من آخر مصحفا فنقطه هو زيادة وصاحب المصحف
 بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير منقوط وهذا قول محمد رح
 وروى المعلي عن ابي يوسف رح انه يأخذه بغير شيء كرجل غصب غلاما وعلمه الكتاب غصب

اقلع البناء والغرس وردھا وان كانت الارض تنقص بقلع ذلك فللمالك ان يضمن له
 قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له ومعناه قيمة بناء او شجر يوم يقلعه لان حقه فيه
 فتقوم الارض بدون الشجر او البناء وتقوم وبها شجر او بناء امر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما كما
 في الكافي * رجل بنى حائطاً في ارض الغصب من تراب هذه الارض قال الفقيه ابو بكر البلخي
 الحائط لصاحب الارض لا سبيل للباني عليه لانه لو امر بنقض الحائط تصير تراباً كما كان وهكذا
 قال ابو القاسم وعن غيرهما رجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعاً بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط
 يكون للباني وعليه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في الكبرى * غصب من
 آخر دار او ارضا فبنى فيها بناءً او زرع فيها زرعاً فقلع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن
 بشرط ان لا يكسر خشب الغاصب ولا آجره ونحو ذلك كذا في الحاوي * للفتاوى رجل كسر
 عصا لرجل ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشاً بان صار حطباً او وتداً لا ينتفع به منفعة العصا
 له ان يضمنه القيمة كذا في فتاوى قاضيخان * ما يغصبه الاتراك من الجذوع والعوارض وسائر
 الخشب ويكسرونها كسراً متفاحشاً لا ينتطع حق المالك وان ازداد قيمتها بالكسر كذا في القنية *
 ولو غصب داراً فحصبها قليل لصاحبها اعطاه ما زاد التخصيص فيها الا ان يرضى صاحب الدار
 ان يأخذ الغاصب حصة منه وكذا لو نقشها بالا صباغ فان شاء صاحبها اخذها واعطى الغاصب
 قيمة ما زاد الا صباغ فيها وان ابى جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الا صباغ شيئاً كثيراً
 وذكر هشام عن ابي يوسف رح ان ابى صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الا صباغ فيها
 امرته بقلعه واضمنه ما نقص القلع وكذلك لو نقش الباب المغصوب بالا صباغ كذا في محيط
 السرخسي * وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالا صباغ قال فهذا مستهلك للباب وعليه
 قيمته والباب له وكذلك لو نقش اثناء فضة بالنقر كذا في المحيط * مشتري الدار من الغاصب
 اذا هدمها وادخلها في بنائه ثم حضر المالك فان كان البناء قليلاً لا يتيسر دفعه يدفع ويرد على المالك
 وان كان كثيراً يتعذر دفعه ويمتد الزمان في دفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يدفع بل يتركه ويضمن
 المشتري قيمة الارض مع البناء الاول قال الفقيه ابو جعفر هذا قولهم وقال غيره من المشائخ
 هذا قول محمد بن حنبل خاصة كذا في التاتارخانية نقله عن الذخيرة * مسلم غصب خمره وسلم وخللها قال

في الكتاب لرب الخمر ان يأخذه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم تاويل المسئلة ما اذا خللها بشيء
لا قيمة له بان نقل من الشمس الى الظل او من الظل الى الشمس او القى فيها شيئاً يسيراً من الملح او الخل
بحيث لا قيمة له تماماً اذا القى فيها ملحاً او خللاً قيمة فعند ابي حنيفة رح يصير الخل ملكاً للغاصب
ولا شيء عليه واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان كان القى فيه الملح اخذه المالك واعطاه
ما زاد الملح فيه وان كان القى فيه الخل فهو بينهما على مقدار كيلهما ان جفت من ساعة او بعد
حين ومشاخنا قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خلا كثيراً حتى صارت خلاً من ساعته فهو كله
لـلغاصب وان كان قليلاً وصارت خلا بعد حين فهو بينهما على قدر كيلهما كذا في المحيط * ولو كانت
الخمر لمسلم فصبها منه ذمي فتخللت عنده او خللها الغاصب كان للمغصوب منه ان يستردها
فلو هلكت عند الغاصب بعد ما صارت خلا فلا ضمان عليه فان استهلكها الغاصب ضمن مثلها خلا
لصاحبها كذا في السراج الوهاج * مسلم غصب من مسلم خمر اهل يجب على الغاصب رد الخمر اليه
حتى لو لم يردّها اليه يؤاخذ به يوم القيمة اذا علم قطعاً انه يستردها لخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به
يوم القيمة ولو ترفعها الى القاضي يتأمل في حاله ان علم منه انه يستردها لخللها يقضي بردّها اليه وان علم منه انه
يستردها بشربها يأمر الغاصب بالاراقة وهذا كمن في يده سيف لرجل فجاء ماله لياً أخذه منه ان علم
صاحب اليد انه يأخذه ليقتل به مسلماً لم يكن عليه ان يردّه اليه بل يمسكه وان علم صاحب اليد انه ترك الرأي
الاول وانه يستردها لينتفع به على وجه مباح كان عليه ان يردّه مسلم غصب من مسلم خمر افشرب
ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه اثم الغصب ان كانت الخمر خمر الخلايين وكان اتخذ العنب والعصير
للخل اما اذا كان قد اتخذهما خمر للشرب فانه لا حق له عليه في الآخرة وانما على الشارب اثم شرب
الخمر لا غير كذا في جواهر الفتاوى * وجد في دار انسان خمر فالتقى فيها ملحاً فصارت خلاً فهو له
وان لم ينقل الدين عن مكانه قال رضي الله عنه عرف بهذا ان بنفس القاء الملح يملك الخل كذا
في القنية * واذا غصب عصير افصار عنده خمر افله ان يضمه مثله ان كان في حينه وقيمه ان كان
في غير حينه ولو اراد ان يأخذ الخمر ولا يضمه هل له ذلك واختلف المشائخ فيه قال شمس الائمة
الحلوائيم والصحيح انه ليس له ذلك كذا في المحيط * ولو غصب لبنافصار مخيضاً او عنبافصار زبيباً ان شاء
ضمه مثله وان شاء اخذه ولا شيء له من النقصان وكذا في جميع المثليات هكذا في التهنيد ب * ولو غصب
وطبافصار

رطباً فصلاً ثمراً فالملك بالخيار ان شاء اخذ عينه لا غير وان شاء ضمنه مثله هكذا في خزائن المفتين *
 وان اغصب جلد ميتة ودبغه بدلاً لقيمة له فانه يأخذها مبيحاً وان دبغه بماله قيمة اخذه واعطاه ما زاد
 الدباغ فيه كذا في المحيط * وطريقته ان ينظر ان هذا الجلد لو كان ذكياً وهو غير مدبوغ بكم يشتري
 فيه منواً أفضل ما بينهما كذا في الذخيرة * قال القدوري في كتابه وهذا اذا اخذ الميتة من
 منزل صاحبها فدبغ جلد ما اذا التقى صاحب الميتة الميتة في الطريق فاخذ رجل جلدها ودبغه
 بما لا قيمة له فليس للمالك ان يأخذها وللغاصب ان يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمتها ولو اراد
 صاحب الجلد ان يترك الجلد على الغاصب ويضمنه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المغصوب
 جلد المذكي كان له ذلك قال مشائخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكي شيء
 ذهب اليه الحاكم الشهيد والجواب في الميتة والمذكي واحد كذا في المحيط * وان اهلك الجلد
 في يد الغاصب من غير صنع احد فلا ضمان على الغاصب سواء دبغه بشيء له قيمة او لا قيمة له كذا
 في الذخيرة * وان استهلك الغاصب بعد الدباغة ان كان دبغه بشيء لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع
 وان كان دبغه بشيء له قيمة لم يكن لصاحبه عليه شيء من الضمان عند ابي حنيفة رح كذا في
 شرح الطحاوي * ولو ان الغاصب جعل هذا الجلد اديماً او زقاً او دفتر او جراباً او فرواً لم يكن
 للمغصوب منه على ذلك سبيل فان كان الجلد ذكياً فله قيمة يوم الغصب وان كان الجلد جلد
 ميتة فلا شيء له كذا في النهاية * اذا اتخذ كوزاً من طين غيره كان الكوز له فان قال رب الطين
 انا امرته بذلك فهو لرب الطين وان اغصب ثراباً ولبنه او جعله آنية فان كان له قيمة فهو مثل الحنطة
 اذا طحنها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان وفي كل موضع ينقطع حق المالك
 فالمغصوب منه احق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال
 الغاصب ولا يكون هذا بمنزلة الرهن هكذا ذكر في المنتقى وفي القدوري ان المغصوب منه يكون اسوة
 للغرماء في الدائن ولا يكون اخص بشيء من ذلك كذا في المحيط * رجل اغتصب غلاماً قيمته
 خمسمائة فخصاه فبرأه فساوى الف درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم
 خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى قاضيهان * غصب
 من آخر راب بالذكاة ورد عليه بشراسان فان كانت قيمتها بشراسان مثل قيمتها بالكوفة امر بالمغصوب
 منه باخذها وان كانت قيمتها بشراسان اقل من قيمتها بالكوفة فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذها

وان شاء اخذ بقيمة الكوفة وكذلك الخادم وكل ماله حمل وموئته الى ذلك الموضع قال وكذلك كل ما يكال ويوزن هكذا في المحيط * ولو غصب دراهم اودنانير فان المالك يأخذها منه حيث وجده وليس له ان يطالبه بالقيمة وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا فلقية في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان يأخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كانت قيمته في هذا المكان اقل من قيمته في مكان الغصب فان شاء المالك اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر ولو كان المغصوب مثليا وهو هالك فان كانت قيمته في مكانين سواء او في مكان المطالبة اكثر يرد المثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فهو بالخيار ان شاء اخذ مثله للحال وان شاء اخذ قيمته حيث غصب وان شاء انتظر حتى يرجع الى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاصمه وان شاء ضمن قيمته حيث غصب الا ان يرضى المغصوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء فللمالك ان يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي * ولو ان المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمة يوم الغصب كذا في فتاوى قاضيان * وفي المنتقى غصب من آخر كرام من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس وعزوا ارتفع وصار لا يقدر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلكه الغاصب فله المغصوب منه ان يضمه مائتي درهم قيمة يوم استهلكه ولو غصب الكر وهو يساوي مائتين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلكه الغاصب فله المغصوب منه ان يضمه قيمته مائة وخمسين آخر ما كان موجودا في ايدي الناس وليس له ان يضمه اكثر من ذلك كذا في الذخيرة * والزوائد المغصوبة متصلة او منفصلة كالولد واللبس والصوف والسمن والجمال لا يكون مغصوبة بل تحدث امانة ولا تصير مضمونة عليه الا بالتلاف او منع حتى لوجاء المالك وطلب استرداد الزوائد منه فمنعها عن التسليم يضمن بالاجماع ولو باعها وسلمها الى المشتري ففي المنفصلة بالخيار ان شاء ضمن المالك الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمة يوم البيع والتسليم وان استهلك الزوائد المتصلة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلا فالحما وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وان زاد في يد الغاصب فللمالك ان يشتريه مع الزيادة وان في سعر او بدن او انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمة يوم الغصب عند الكل وان كان

فأما ردّ الهبة مالكة ان كان النقصان في البدن ضمنه وان في السعير لا وان اتلفه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بان باعه وسلمه الى المشتري فهلك عند المشتري فاما ملك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة يوم الغصب وجاز البيع والتمن للغاصب او ضمن المشتري قيمة يوم القبض وبطل البيع وله ان يرجع على الغاصب بالتمن وليس له على الغاصب قيمة يوم التسليم عند بي حنيفة رح كذا في الوجيز للكردي * ولو غصب عبدا قيمته الف فازدادت قيمته بعد الغصب حتى صارت الفين ثم قتله انسان كان المولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته الفايوم غصبه وان شاء ضمن القاتل يوم قتله الفين على العاقلة فان ضمن الغاصب الفارجع الغاصب على عاقلة القاتل بالفين وتصدق بالفضل فان كان العبد هو الذي قتل نفسه في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته الف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتله نفسه كذا في السراج الوهاج * وان احرق كدس انسان يضمنه قيمة الحل ثم ان كان البراقل قيمة منه في السنبل اذا كان خارجا فعليه القيمة واذا كان الخارج اكثر فعليه مثله وعليه في الحل القيمة رجل غصب كدسا فداسه تجب عليه قيمة الحل وهو قضيب الزرع اذا حصد وعليه البر كذا في الوجيز للكردي * عن محمد رح رجل غصب من آخرة حنطة فلا شيء على الغاصب لانها لا قيمة لها كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا اغصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال ابو يوسف رح اذا غصب قوم لرجل شيئا له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاء برجل بعد رجل لم اضمنه شيئا كذا في فتاوى قاضيان * عن ابي يوسف رح رجل غصب بيضة واتلفها فعليه مثلها وهذا آخر قوله وكان قوله الاول القيمة كذا في المحيط * الغاصب اذا استهلك المخصوص وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان يباع بهما كان الرأي الى القاضي تقتضي عليه بما كان انظر للمغصوب منه كذا في فتاوى قاضيان * رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها وان غصب جارية وارضعت ولد الله لا يضمن قيمة لبنها كذا في الذخيرة * وان غصب لحما فشواه او طبخه فان ابا حنيفة رح قال لا سبيل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج * اراق زيت مسلم او سمته وقد وقعت فيه فأرة يضمن قيمته والفهد المعلم والبازي المعلم للمسلم اتلفه مسلم يضمن قيمته عندنا السرقيين القاه مسلم في ارضه واتلفه انسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردي * لو دخل دارة بغير اذنه وليس في الدار احد

لم يكن غاصبا للدار عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وكذا لو سكنها كذا في السراج الرهاج * رجل
 أنفق على رجل أحد مصرعي باب واحد زوجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه
 المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة والجامع الكبير * إذا كسر
 حلقة خاتم يضمن الحلقة لا النص كذا في الوجيز للكردي * ولو كسر اجنء سرج ضمنها ولم يضمن
 السرج قال وكل شيئين منفردين أو شيء واحد يخلص بعضه عن بعض بلا ضرر مثل اجنء السرج ودفينه
 فإنه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة * وهكذا في الوجيز للكردي *
 الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه كسريضة أو جورة لغيره فوجد داخلها فاسد الاضمان
 عليه لأنه ظهر أنه ما استهلك مالا كذا في المحيط * ولو كسر درهم الرجل وتبين أنه كان ستونا
 أو رصا وقبل الكسر كان يروج فلا ضمان له على الكاسر لأنه أظهر في الغش والخيانة كذا في
 شرح الطحاوي * رجل أفسد تليف حصير رجل أو نزع باب دارة من موضعه أو حل سرج
 إنسان أو كل ما كان مؤلفا فنقض تالفه ينظر إن أمكنه إعادته إلى ما كان يؤمر الناقض بالإعادة وإن
 لم يمكن إعادته إلى ما كان ضمن قيمته صحيحا مؤلفا وسلم المنقوض له كذا في محيط السرخسي *
 وإذا حل شراك نعل غيره فإن كان النعل من النعال التي يستعملها العامة لا شيء عليه لأنه لا مؤنة
 في إعادة شراكها وإن كان النعل عربية فإن كان لا ينتقض سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يؤمر
 بالإعادة ولا يضمن شيئا وإن كان ينتقض سيرها ويدخلها عيب لو أعيد يضمن النقصان كذا في الذخيرة *
 ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل إذا شدا سنان عبدة بذهب
 فرمى به أو حل حل سدى الحائك ونشرة قال ينظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فعليه فضل
 ما بينهما كذا في فتاوى قاضيان * إذا هدم الرجل حائط جارة فلا جوار الخيار إن شاء ضمنه قيمة
 الحائط والنقض للضامن وإن شاء أخذ النقض وقيمة النقصان وليس له أن يجبره على البناء كما
 كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان فنضلهما
 قيمة الحائط كذا في الذخيرة * هدم جدار غيره من التراب وبناءه نحو ما كان برئ من الضمان
 وإن كان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك برئ وإن بناءه من خشب آخرا لا يبرأ
 لأنها يتفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود يبرأ كذا في الوجيز للكردي * هدم حائط مسبب
 يؤمر

يؤمر بتسويته واصلاحه كذا في القنية * افسد الخياط الثوب فاخذته صاحب الثوب ولبسه عالما
بالفساد ليس له التضمين كذا في الوجيز للكردي * اذ ارفع التراب من ارض الغير اذ لم يكن للتراب
قيمة في ذلك الموضع ان نقصت الارض برفعه ضمن النقصان وان لم تنقص فلا شيء عليه ولا يؤمر
بالكبس وان قال به بعض العلماء وان كانت للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمته تمكن النقصان
في الارض او لم يتمكن ومن حفر حفرة بارض غيره اضر ذلك بارضه يلزم النقصان وقوله اضر
ذلك يشير الى انه لو لم يضر ذلك بارضه لا شيء عليه كذا في الذخيرة * الصير في اذا انتقد الدراهم
باذن صاحبها فغمز درهمها منها فانكسر فلا ضمان عليه والمختار للفتوى ان صاحب الدراهم ان كان
امره بالغمز فلا ضمان عليه وان لم يأمر به ان كان الناس انما يعرفون الدراهم بالغمز فلا ضمان عليه
ايضا والا فيضمن كذا في السراج الوهاج * اذا طبخ لحم غيره بغير امره ضمن ولو جعل صاحب
اللحم في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها السطب فجاء آخر فاوقد النار فطبخ لا يضمن
استحسانا ومن هذا الجنس خمس مسائل * احدىها هذه المسئلة * الثانية اذا طحن حنطة غيره
بغير امره ضمن ولوان صاحب الحنطة جعل الحنطة في الذورق وربط عليه الحمار فجاء آخر وساق
الحمار فطحن لا يضمن * المسئلة الثالثة اذا رفع جرة غيره بغير امره فانكسرت يضمن ولوان صاحب
الجرة رفع الجرة واماها الى نفسه فجاء انسان واعانه على الرفع فانكسرت فيما بين ذلك لا يضمن *
المسئلة الرابعة من حمل على دابة غيره بغير امره حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل المالك على
دابته شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذنه فهلكت الدابة لا يضمن * المسئلة الخامسة
اذا ذبح اضحية غيره بغير امره ان ذبح في غير ايام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وان كان الذابح
في ايام التضحية يجوز ولا يضمن لان الاذن ثابت في هذه المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها
مالم يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة * ومن جنس هذه المسائل ما ذكر محمد بن ح في شرح
المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيه المعاملة ان من احضر فحلة لهدم دارة فجاء
آخروهم بغير اذنه لا يضمن استحسانا فصار الاصل في جنس هذه المسائل ان كل عمل لا يتفاوت فيه
الاناس يثبت الاستعانة فيه لكل واحد من احوال الناس دلالة فاما اذا كان عملا يتفاوت فيه الناس
لا يثبت الاستعانة لكل واحد من احوال الناس كما لو علق الشاة بعد الذبح للسليخ فجاء انسان وسليخه
بغير اذنه يضمن كذا في المحيط * قصاب اشترى شاة فجاء انسان وذبحها فان كان اخذ القصاب

وشدّ رجلا الذبح لا يضمن الذابح وان لم يكن شدي يضمن كذا في الصغرى * ومن وجد في كرمه
 او زرع دابة افسدت الزرع فحبسها فهلكت ضمن ولو اخرجها المختار انه ان اخرجها وساق فهلكت
 يضمن وان اخرجها ولم يسقها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة لغيره من زرع غيره ولو ساقها الى
 مكان يامن فيها على زرع كان اخرجها من زرعها واكثر مشا ئخنا على انه يضمن وعليه الفتوى
 اذا وجد دابة في زرع فحمل عليها فاسرعت ضمن ما اصابته وكذا اذا تبعها بعد ما اخرجها كثيرا
 فذهبت ضمن وان اخرجها اجنبي لا يضمن كذا في خزائن المفتين * الراعي اذا وجد في باروكة
 بقرة لغيره فطرد ما قدر ما يخرج من باروكة لا يضمن وان ساقها بعد ذاك ضمن كذا في المحيط *
 وهكذا في الفناوى الكبرى * من وجد دابة في زرعها فخرجها وساقها اراد ردّها على صاحبها
 فعطبت في الطريق او انكسرت رجلا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح ولسنا نأخذ بهذا انساناخذ بما روى
 عن محمد رح ابن الحسن انه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية * واذا وجد بقرة في زرعها فخير
 صاحبها فافسدت الدابة الزرع ان امر صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن صاحب
 الدابة شيئا كذا في المحيط * ساق حمار غيره بغير اذنه واكل الذئب جمشه وضاع الجحش ورد الحمار
 ان كان ساق الجحش مع الحمار يضمن وان ساق الجحش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن
 الجحش كذا في الوجيز للكردي * الراعي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت
 ضمن الراعي الزرع كذا في الفصول العمادية * دابة رجل ذهبت ليلا او نهاها بغير ارسال صاحبها
 فافسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي * دفع الى رجل ارضا وبذرا وبقرة
 مزارعة فسلم المزارع البقر الى راع فضاقت لاضمان عليه ولا على الراعي كذا في خزائن المفتين *
 رجل اراد سقي ارضه فمنع انسان حتى فسد زرع لم يضمن كذا في الخلاصة * لو وجد دابة في مربوط
 فاخرجها فهلكت يضمن غصب مربوطا وشدّ فيه دوابه فاخرجها مالك المربوط صار ضامنا كذا
 في الفصول العمادية * رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقضي دينه فدفع المال
 الى الطالب لينتقده فهلك المال في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله لان
 الطالب وكيل المديون في الانتقاد فكان يده كيد المديون ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب
 ولم يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينتقده فهلك في يد المديون يهلك من مال
 الطالب لان الطالب اخذه حقه فاذا دفع المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب

فكان الهلاك في بدا المطاوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو رضي امة غيره فماتت من اجماع ضمن قيمتها كذا في التاتارخانية ناقلا عن الغيانية *
سنور قتلت حمامة انسان لا ضمان على صاحب السنور كذا في المضمرات * ولو اخذ حرة والثاغا
الى حمامة او دجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميها ضمن وان اخذت بعد الرمي والثناء
لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قتل ذئبا واسد الرجل لم يضمن وان قتل قردا فهو ضامن
لان القرد له قيمة لان القرد يخدم في البيت فصار بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي * ومن اتلف
خمرا او خنزيرا فان كان مسلما فلا ضمان على مثلها سواء كان الملتف مسلما او ذميا وان كان لذي
يوجب الضمان على مثلها سواء كان الملتف مسلما او ذميا غير ان الملتف ان كان ذميا يجب عليه
مثل الخمر وان كان الملتف مسلما يجب عليه قيمة الخمر وفي الخنزير يجب القيمة فيهما جميعا
ولو استهلك مسلما او ذميا خنزيرا لذي ثم اسلم الطالب او المطلوب او اسلما جميعا فلا يبرأ المستهلك
من الضمان الذي لزمه ولو استهلك ذمي لذي ثم اسلم الطالب او اسلما
جميعا سقطت الخمر عن ذمته وبرىء بالاجماع ولو اسلم المطلوب او لثم اسلم الطالب بعده ولم يسلم
ففي قول ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح يبرأ من الخمر ولا يتحول الى القيمة
وكذلك اذا اسلم بعد القبض هكذا في شرح الطحاوي * ومن اتلف الشاة المذبوحة بترك التسمية
عامدا لا يضمن كذا في التاتارخانية * الباب الرابع في كيفية الضمان قال ابو يوسف رح رجل
خرق طيلسانا لرجل ثم رفاه قال اقومه صحيبا واقومه مرفوا واضمنه فضل ما بينهما رجل خربثا
في ماله فطممها رجل بترابها قال اتومها مسكورة وغير مسكورة فاضمنه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترابا
اجبره على ان يخرجها وان كانت في الصحراء فان لم يخرج الماء فليس على من طمها شيء
وان خرج الماء فقد استتمها لانها بشرط فيضمن فضل ما بينهما كذا في محيط السرخسي * رجل
خرق صك رجل او دفتر حسابه تكموا فيما يجب عايه واصح ما قيل فيه انه يضمن قيمة الصك مكتوبا
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كسر برط انسان او طنبورة او دفه او ما اشبه ذلك من آلات
الملاهي فعلى قولهما لا ضمان وعلى قول ابي حنيفة رح يجب الضمان وذكر في الجامع الصغير
ان على قول ابي حنيفة رح يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي الامام صدر الاسلام الثنوي
على قولهما الكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ الامام فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير

ان قول ابي حنيفة رح قياس وتولهما استحسان وقال صدر الاسلام ثم عند ابي حنيفة رح اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح اجرة التلهي على اولى وجه يمكن الانتفاع بذلك وعلى هذا الخلاف الرد والسطرنج لانه يمكن ان يجعل هذه الاشياء سنجات الوزن وفي التدوير في مسألة الطنبور والبربط انه يضمن قيمته خشبا منحوتا وفي المنتقى يضمن قيمته خشبا الواح كذا في المحيط والذخيرة * والطبل الذي يضرب للصبيان يضمن بالاتلاف من غير خلاف كذا في التاتارخانية * قال محمد رح مسام اتلف لبنا منقوشا يضمن قيمته غير منقوش بتماثيل وان كان تماثيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشا لانه غير حرام بمنزلة منقوش شجروان احرق بساطا فيه تماثيل رجال فعليه قيمته منقوشا لان التماثيل في البساط غير محرم لانه بوطاً كذا في محيط السرخسي * قال هشام قلت لمحمد رح اذا احرق بابا منحوتا عليه تماثيل منقوشة قال في تولي يضمن قيمة غير منقوش بتماثيل فان كان صاحبه قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط * ولو هدم بيتا مصورا بالاصباغ بصور التماثيل ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصور لان التماثيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج * لو استهلك اناء فضة عليها تماثيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن لتماثيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزائنه المفتين * ولو قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية الا ان يكون الغناء ينقص القيمة فانه يضمنها على ذلك لان الغناء معصية فلا يجوز ان يتقوم على الغاصب وان كان ينقص القيمة فهو عيب فيعتد به في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج * وان كانت الجارية حسنة الصوت الا انها لا تغني فهو على حسنة الصوت والحمامة اذا كانت تفرقروا الفاخة اذا كانت تفرقريعتبر قيمتها مفرقة والحمامة اذا كانت تجيء من بعيد لا يعتبر قيمتها على ذلك والفرس الذي يسبق عليه فهو على السابق قيمته وفي الحمامة اذا كانت طائرة يعتبر قيمتها غير طائرة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط * ولو اتلف كبشاً نطوحاً او ديكاً مقاتلاً لا يضمن بهذه الصفة لانهما محرمة غير متقومة كذا في محيط السرخسي * اخرج شجر الجوز جوزاً صغاراً رطبة فالتف انسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجر لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يضمن باتلاف الا على الشجرة فالتفها على الشجرة يمكن نقصانها في تلك الشجرة فينظر ان هذه

هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري ويدون تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة اذا نورت في الربيع فتصير انسان حتى تاتر نورها فهو على هذا كذا في الظهير بن * وانا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلة ان شاء ضمنه بنقصان الشجرة جميعا والغصن للكارسوان شاء ضمنه بنقصان الشجرة الا تدور الغصن والغصن لرب الشجرة كذا في الملتقط * قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه اذا في غير المثلني فطريق معرفة ذلك ان تقوم الكرم مع الاشجار الثابتة وتقوم منطوع الاشجار فنفضل ما بينهما فقيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخير ان شاء رفع الاشجار المنطوعة الى الناطع وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك ورفع من تلك القيمة قيمة المنطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير اذنه فرب الدار بالخير ان شاء ترك الشجرة على الناطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك ان تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان قائمة لانه اتلف عليه القيام وطريق معرفة ذلك انك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المنطوعة فنفضل ما بينهما فقيمة نقصان النطع وان كانت قيمتهما منطوعة وغير منطوعة سواء فلا شيء عليه هكذا في الكبرى * رجل قطع شجرة من ضبعة رجل واستملك الشجرة فعليه قيمة الحطب هكذا في النصول العمادية * جاء الى رأس تنور وقد سجر بقصب نصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور كذلك والى قيمته غير مسجور فيضمن فضل ما بينهما في واقعات الباطني فتح رأس تنور انسان حتى يرد فعليه قيمة الحطب متدار ما سجر به التنور ويمكن ان يقال بكم يستأجر التنور المسجور لينتفع به من غير ان يسجر ثانيا فيضمن ذلك القدر وينظر الى اجرة مسجورا او غير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط * فتح رأس تنور فورد فعليه قيمة حطب قدر ما سجر به نال فخر الدين خان الصحيح انه يضمن قدر ما يستأجر التنور المسجور لينتفع به قبل ان يسجر ثانيا او تفاوت ما بين اجرة مسجورا الى اجرة غير مسجور كذا في اللهم * الرجل اذا فتح قديم انسان ينظر الى قيمته مخيطا وغير مخيطا فيضمن الفضل كذا في فتاوى واضيخان * ولو اتى نياسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي البئر العامة يؤمر بنزعها كذا في القنية * الباب الخامس في خلط مال رجلين او مال غيره بماله او اختلاط احد المالكين بالآخر من غير خلط الغاصب اذا خلط المغصوب بمال نفسه او بمال غيره فهو على ضربين خلط

ممازجة وخط مجاورة اما خط الممازجة فهو على ضربين خط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخط يمكن التمييز بينهما بالقسمة فلا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخط دهن الجوز بدهن البذر و دقيق الحنطة بدقيق الشعير فالخالط ضامن ولا حق للمالك في المخلوط بالاجماع وان امكن التمييز بينهما بالقسمة كخط الجنس بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حقه وان شاء شاركه في المخلوط واقتسما على قدر حقهما واما خط المجاورة فهو على ضربين خط يمكن التمييز بلا كلفة ولا مشقة وخط لا يمكن التمييز الا بكلفة ومشقة فان امكن التمييز بينهما بلا كلفة ومشقة كخط الدراهم بالدنانير والبيض بالسود لا يضمن الخالط ويميز وان لم يمكن التمييز الا بكلفة ومشقة كخط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يضمن الخالط ولم يذكر الخيار للمالك نصا ثم اختلفوا قيل هذا قولهما وفي قول ابي حنيفة ربح لا يشترك لان الحنطة لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا وقيل الصحيح انهما لا يشتركان عندهم جميعا ولو خالط حنطة رجل بشعير آخر وغاب الخالط فان اصطحا على ان يأخذ المخلوط احدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله او قيمته جاز لان المخلوط مشترك بينهما ويجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المخلوط من شريكه وان ايا باعاه واقتسما فيضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى هشام بن محمد ربح اذا كان مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن او زيت فاصفدهما فان صب زيت هذا او سمنه في سويق هذا فان صاحب السويق يضمن لصاحب السمن او الزيت مثل كيل سمنه او زيتته كذا في المحيط * ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع احديهما المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمة مختلطا لان هذا نقصان حصل لا بفعل احد فليس باحدهما بايجاب الضمان عليه اولى من الآخر كذا في فتاوى قاضيخان * صب رديئا على جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكا بقدر ما صب وفي القدوري صب ماء في طعام فافسده وزاد في كيله فلصاحب الطعام ان يضمنه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمنه له طعاما مثله وكذلك لو صب ماء في دهن او زيت لان الطعام المبتل والدهن الذي صب الماء فيه لا يمثل له فيغرم القيمة ولا يجوز ان يغرم مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم يصب عليه الماء فعليه

مثله كذا في المحيط * ولو خلط دراهم جبادا بدراهم زبوف فهو ضامن اذا علم ان في الجباد زبونا
وفي الزبوف جبادا لان التمييز متعذر حقيقة وقسمة واما اذا علم انه ليس في الجباد زبوف ولا في
الزبوف جباد لا يضمن لانه امكن التمييز بين الجباد والزبوف فلم يكن الخلط استهلاكا كذا في
محيط السرخسي * رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان
الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعمدها كذا في الظهيرية *
واذا دخلت اترجة رجل في قارورة آخر ينظر الى اكثرهما قيمة فيؤمر صاحبه بان يدفع قيمة
الاخر ولو ادخل رجل اترجة رجل قارورة الاخر يضمن قيمة كل واحد منهما صاحبه ولا خيار
لاحد لانه اثلثها ويكون الاترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي * والبعير اذا ابتلع لؤلؤة
قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة شيئا
يسيرا فلا شيء على صاحب البعير رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك ما لا اعطي الضمان
من تركته وان لم يدفع مالا لا يشق بطنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر الى
ان يخرج منه شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع
فتعذرا خراجه من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتلعتها دابة ينظر الى اكثر المالكين
يقال لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك وان ابى يباع الحب
عليهما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضيهان * واذا كان للمستأجر حب في الدار المستأجرة
لا يمكن اخراجه الا بهدم شيء من الحائط ينظر ايها اكثر قيمة ما يهدم الحائط باخراج الحب والحب
كذا في المحيط * ولو وقع درهم او لؤلؤة في محبرة وكان لا يخرج الا بكسرها ان كان لا يخرج ذلك ان وقع
بنقل صاحب المحبرة وكان اكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وان
وقع بنقل صاحب الشيء او بغير فعله كسرت ايضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وان شاء صبر حتى
تنكسر كذا في السجوة النبيرة * ولو ادخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الاخراج الا بالكسر
كان لصاحب الدابة ان يملك الاخر بقيمة ونظائرها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك
الاخر بقيمة فان كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعن ابي يوسف رح
لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلب الدقيق ضرر لا قلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الاول
فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه قال بشر يقاتبه الذي يطلب اللؤلؤة كذا في فتاوى

وانضمم الى * رجل اودع رجلا نصيلا وادخله المودع في بيته حتى غطى فام يقدّر على اخراجه الا يتلع بابه فله
 ان يطلي قيمة النصيل يوم صار النصيل في حد لا يستطيع الخروج عن الباب ويتناك النصيل دفعا للضرر
 من نفسه ان شاء وان شاء تلغ بابه ورد النصيل قال الصدر الشهيد في واقعاته ويجب ان يكون تاويل
 المسئلة اذا كانت قيمة ما ينهدم من البيت باخراج النصيل اكثر من قيمة النصيل اما اذا كان قيمة
 النصيل اكثر وابتى المودع تلغ الباب لاخراج النصيل يجب ان يؤمر صاحب النصيل بدفع قيمة ما ينهدم
 الى المودع واخراج النصيل وفي كتاب الحيطان هذا اذا دخل المودع النصيل في بيته ولو استعار
 المودع بيتا دخل النصيل فيه وعظم النصيل وباقي المسئلة بحالها يقال لرب النصيل ان امكنك
 اخراج النصيل فاخرجه والا فانحره واجعله قطعاً وان كان بغلا او حمارا فان كان ضرره دم الباب
 فاحشا فالجواب كذلك وان كان يسيرا فله ان يتلع الباب ويغرم مقدار ما افسد من الباب وهذا
 نوع استحسان كذا في المحيط * وفي واقعات الناطفي رجلان لكل واحد منهما مثلجة فاخذ احدهما
 من مثلجة صاحبه ثلجا وجعله في مثلجة نفسه فهذا على وجهين اما ان اتخذ المأخوذ منه موضعاً يجمع
 فيه الثلج من غير ان يحتاج الى الجمع فيه او كان موضعاً يجمع فيه الثلج ففي الوجه الاول له ان يأخذه
 من مثلجه ان كان متميزا او يأخذ قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسئلة على
 قسمين اما ان اخذ من الحيز الذي في حد صاحبه لا من المثلجة او اخذه من المثلجة ففي القسم
 الاول هو الذي اخذه وفي القسم الثاني الجواب كالجواب في الوجه الاول كذا في التارخانية *
 ومن خلط ماله بمال غيره ضمن الاعد ما ذون عليه دين دفع مولاة الف درهم اليه ليشتري له متاعا
 فخلط بدراهمه ثم اشترى بجميع ذلك متاعا فالتاع بينه وبين مولاة ذكره ابن سبابة عن محمد بن
 وقال محمد بن رجل دفع الى رجل درهمين ودفع درهما آخر وامر ان يخلطهما ففعل ثم وجد فيهما
 درهما ستوتا فالتقول قول الامين فية انه لهذا فان قال الامين لا ادري لمن هذا قال اضمنه الامين
 وان خلط بامرهما كذا في محيط السرخسي * الباب السادس في استرداد المغصوب من الغاصب
 وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ قال الكرخي اذا احدث المغصوب منه في الغصب
 حدثا يصير به غاصبا للواقع في ملك الغير صار مستردا للغصب ويبرأ الغاصب به عن الضمان
 وذلك نحو ان يستخدم المغصوب لان الغصب اثبات اليد على المحل فاذا احدث حدثا يصير به
 غاصبا

خاصة افتقد اثبت يده على المملوك وثبوت يد المالك يوجب سقوط الضمان عن الغاصب سواء عرف ذلك او لم يعرف لان الحكم يمتني على السبب دون العلم ولا يكون الغاصب غاصبا بالغصب الاول بهذا الا ان يحدث غصبا مستقبلا وكذلك لو ان الغاصب كسا الثوب رب الثوب فلبسه حتى تخرق عرفه او لم يعرف وكذا اذا باعه صاحبه او وديه له ولم يعرفه حتى لبسه وتخرق وكذلك اذا غصب طعاما ثم اطعمه عرفه او لم يعرفه وكذلك اذا جاء المغصوب منه الى بيت الغاصب واكل ذلك الطعام بعينه وقد عرفه او لم يعرفه برئ من الضمان وان كان الغاصب خبز الدقيق او شوى اللحم ثم اطعمه لم يبرأ عن الضمان لانه ما اثبت يده على المغصوب في هذه الصورة واذا عورت المغصوبة او ستطت سنّها في يد الغاصب ثم ردّها على المالك ثم زال العور ونبت السن في يد المالك برئ الغاصب عن ضمان ذلك كذا في الذخيرة * وان غصب عبدا فصار في عينه بياض وردة على المالك وضمن الارش فباعه رب العبد فانجلى البياض في يد المشتري رجع الغاصب على رب العبد بما قبض من ارش العين لان الجناية قد زالت كذا في الظهيرية * غصب دارا ثم استأجرها من المالك والدار ليست بحضرتهما لا يبرأ وان كان هو ساكنها فيها او كان قادرا على سكناها برئ عن الضمان لوجوب الاجر عليه كذا في الوجيز للكردي * ولو ان الغاصب استأجر العبد من المغصوب منه ليبني له حائطا معلوما فان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا اخذ في عمل الحائط يبرأ عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك للخدمة كذا في فتاوى قاضيخان * وقال محمد ربح في الجامع رجل فصب من آخر عبدا ثم استأجر من المغصوب منه صحح ويصير المستأجر قابضاً له بحكم الاجارة بنفسه العتد ويبرأ الغاصب عن الضمان وهذا لان قبضه ينوب عن قبض الاجارة لانه ينوب عن قبض الشراء ولو لم ينوب عن قبض الاجارة فاذا صار قابضاً بحكم الاجارة بنفسه العقد صار امينا وارفع الضمان فلا يعود الضمان الا باعته مستأنف فان مات العبد في مدة الاجارة مات امانة ويجب على الغاصب الاجارة فيما مضى من مدة الاجارة ويسقط الباقي فان مضت مدة الاجارة والعبد حي لم يعد مضمونا وفي المنتقى غصب من آخر عبدا ثم استأجره عن المغصوب منه ليعمل له عملا فاذا اخذ في ذلك العمل برئ الغاصب عن الضمان لان الاجر قد وجب عليه كذا في الذخيرة * ولو اعار المالك المغصوب عن الغاصب لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا

على الغاصب إذا قال المالك للغاصب اودعك المغمصوب ثم دلك في يده يضمن لانه
 لم يبرجدا لبراء عن الضمان نصا والا مبر بالتحفظ وعقد الرد ينعان ضمان الغصب هكذا في النصول
 العمادية * قال في المغمصوب منه اذا زوج الجارية المغمصوبة برئ من ضمانها في الحال في قياس قول
 ابي يوسف ر ح ولم يبرأ في قياس قول ابي حنيفة ر ح وهذا فرع على اختلاف فهم في البيع انه هل يصبر
 قابضا بالتمزيق ام لا اما لو وطئها الزوج فان الغاصب يبرأ بالا جماع كذا في السراج الوهاج * ولو كان
 المغمصوب منه اسنأجر الغاصب ليعلم المغمصوب عدلا من الاعمال فذلك جائز وهو في يد الغاصب على
 ضمانه ان هلك قبل ان يأخذ في ذاك العمل او بعده ضمن وكذلك لو استأجر لغسل الثوب كذا في المحيط *
 رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المغمصوب منه وقال للمغمصوب منه اطحنه لي
 فطحن ثم علم انها كانت حنطته فالدغمصوب منه ان يمسك الدقيق كذا لو غصب غزلا ثم دفعه الى
 المغمصوب منه وقال انسجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المغمصوب منه فجاء وارثه يستعار من
 الغاصب فاعارها الغاصب اياه فعطبت برئ الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى قاضيخان * الغاصب
 اذا باع المغمصوب بامر القاضي يبرأ عن الضمان كما لو باعه بامر ماله كذا في خزانة المفتين * واذا امر المالك
 الغاصب ببيع العبد المغمصوب صح ويعتبر وكلا ولا يخرج عن ضمانه بمجرد الامر وكذا لا يخرج
 عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذا
 المغمصوب منه اذا باع المغمصوب بنفسه فقبل التسليم الى المشتري لا يخرج عن ضمانه الغاصب
 ثم الغاصب اذا باع المغمصوب بامر المغمصوب منه ورد المشتري المغمصوب بالعيب على الغاصب
 ان كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وان كان الرد بعد القبض لا يعود
 مضمونا كذا في الذخيرة * ولو امر المالك الغاصب ان يضحى بالشاة المغمصوبة فقبل التضحية
 لا يخرج عن ضمانه الغاصب كذا في الفصول العمادية * اذا رد الغاصب المغمصوب على المغمصوب منه
 فجواب الكتاب انه يبرأ مطلقا وقال الشيخ المعروف بخواهر زادة في كتاب الاقرار المسئلة
 في الحاصل علم وجوه ان كان المأخوذ منه كبيرا بالغاف الجواب ما قال في الكتاب وان كان صغيرا
 ان كان مأذونا في التجارة فكذلك وان كان محجورا ان كان صبيا لا يعقل القبض والتحفظ لا يبرأ
 عن الضمان اذا رده عليه بعد ما اخذ منه وتحول منه وان رد عايه قبل ان يتحول عن مكان الاخذ
 يبرأ استحسانا وان كان صبيا يعقل التحفظ والقبض ففيه اختلاف المشائخ وفي فتاوى الفضلي ان

بيراً عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والا عطاء من غير ذكركم الخلاف وان كان لا يعقل
الاخذ والا عطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضا ان كان المغمصوب دراهم وقد استيفيت الغاصب
ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ اذا كان مأذوناً وان كان ممتنعاً راعاه لا يبرأ كذا في
المحيط * غصب سر جاً من ثياب الدابة ثم اعاده اليها فظهر لا يبرأ عن الضمان كذا في التوسيع
للكردري * غصب خطباء واستأجر المغمصوب منه بان يطبخ له قدرًا فارتد الخطب تحت الدور
ولم يشعر به قال مشائخنا لا رواية لهذا الصحيح انه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاص *
رجل له على آخر دين فاخذ من ماله مثل حقه وقال الصدر الشهيد والمختار انه لا يصير غاصباً
لانه اخذ باذن الشرع لكن به يصير مضموناً عليه لان هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط * ولو كان
على رجل دين فاخذ غير صاحب الدين من المديون ودفع اليه صاحب الدين اختلف المشائخ
فيه قال نصر بن يحيى يصير قصاصاً عن الدين لان الآخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه والفتوى
على هذا القول هكذا في فتاوى قاضيخان * اخرج خاتم النائم ثم اعاده في النوم يبرأ وان استيقظ
ثم نام واعاده في هذا النوم الثاني لا يبرأ لان في الاول بسبب الرد الى النائم وقد وجد وفي الثاني بسبب
على البقطان ولم يوجد والاصل ان في اعادة الخاتم الى اصبع النائم والشئ الى رجله والتلنسة
الى رأسه الامام الثاني يعتبر اتحاد النوم في ازالة الضمان كما ذكرهنا ومصدره يعتبر اتحاد المجلس
حتى اذا اعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نومه فاذا لم يحوله عن مكانه واعاده الى اصبعه اي اصبع
كان او رجلاه زال الضمان عنه وان حوله ثم اعاده في تلك النومة وغيرها لا يبرأ ما لم يرد الى حال
التي كان كذا في الرجيز المذكور * اذا لبس ثوب غيره بغير اذنه حال غيبته ثم نزع واعاده الى مكانه
لا يبرأ عن الضمان قال مشائخنا وهذا اذا لبس كما يلبس الثوب عادة فانه اذا كان قهراً فوضعه على
عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن في قولهم وفي المنتقى بن سماعه عن متمدح في رجل اخذ ثوب
رجل من بيته بغير اذنه فلبسه ثم رده الى بيته فوضعه فيه فبإحدى الاضمان عليه استحسننا وكذا في اخذ
دابة غيره من معاليها بغير اذنه ثم ردها الى موضعها فذهب لا ضمان عليه استحسننا وان اخذ الدابة
من يد مالك غصباً ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا خادماً فربطها في دار صاحبها على معلىها فذهب
نص عليه شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب العارية كذا في الذخيرة * ولو في كيسه الذي
اخذ رجل نصفها ثم رد النصف الى الكيس بعد ايام يضمن النصف المأخوذ المرد ولا غير ولا يبرأ

بردها الى الكيس كذا في الوجيز للكردي في باب وجوب الضمان ماله * ولو جاء الغاصب
 بالمغصوب ووضعه في حجر المالك وهو لا يعلم بانّه ملكه فجاء انسان فحمله فالصحيح انه يبرأ كذا في
 محيط السرخسي * وان اتلفه واعطاه القيمة بلا قضاء فلم يقبل ووضع بين يديه لا يبرأ الا ان يضعه
 بين يدي المالك او في حجرة كذا في الوجيز للكردي * ولورد المغصوب الى احد من ورثة المغصوب
 منه لم يبرأ عن نصيب الآخرين اذا كان الرد بغير قضاء كذا في السراجية * الغاصب رد المغصوب
 الى المالك فلم يقبله فحمله الغاصب الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فصاع غنّده لا يضمن
 ولا يتجدد الغصب بالحمل الى منزله اذا لم يضعه عند المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله
 ثانيا الى منزله فصاع ضمن اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذها ولم يقبله
 صار امانة في يده كذا في الوجيز للكردي * وفي اليتيمة سئل ابو عصمة عن رجل غصب من كيس
 رجل دراهم فانفقها ثم اعادها في كيسة مثل ما كان اخذ من غير ان يعلم صاحبه وخطبها بدراهمه
 فقال الامر موقوف حتى يعلم ان صاحب الكيس انفق جميع ما في كيسة او حمل الكيس من
 موضعه فحينئذ يسقط عنه الضمان وعن نصير اذا رأى دابة واقعة في الطريق فتحاها ضمن وعن
 ابن سلمة اذا وقعت ثم سارت بعد ذلك لم يضمن كذا في التاتارخانية * رجل له كرا من حنطة غصب
 رجل احدهما ثم اودع المالك الغاصب الكرا آخر فخلطه الغاصب بالكر المغصوب ثم ضاع ذلك
 كله ضمن الكر المغصوب ولا يضمن كر الوديعة كذا في محيط السرخسي * غصب من آخر سفينة
 فلنار كبحها وبلغ وسط البحر فلحقه صاحبها ليس له ان يستردّها من الغاصب ولكن يؤجرها من ذلك
 الموضع الى الشط مراعاة وكذلك لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المفازة في موضع المهلكة لا يستردّها
 منه ولكن يؤجرها اياه كذا في المحيط * كفن في ثوب غصب واهيل عليه التراب ومضت ثلثة ايام
 او لم تمض ثم جاء صاحب الكفن فان كان للميت تركة او لم تكن لكن اعطى رجل قيمته فعلى المالك
 ان يأخذ ولا ينبش القبرا استحسانا وان لم يصل اليه القيمة فهو بالخيار ان شاء تركه لا آخرته وان شاء
 نبش القبر واخذ الكفن والا اول افضل لدينه ودنياه فان نبش القبر واخذ الكفن وانتقص الكفن فله
 ان يضمن الذين كفنوه ودفعوه كذا في الكبرى * رجل غصب ثوبا اوداه اوداهم وهي قائمة
 بعينها فابراه منها صم ويصير الغصب امانة في يده وكذا اذا خلطه من ذلك برى الغاصب من الضمان
 سواء

سواء كان قائماً أو مستهلكاً ان كان مستهلكاً فبإبراء عن الدين وان كان قائماً فله إبراء عن ضمان الغصب ويصير العين امانة عند الغاصب كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قطع غصناً فنبت مكانها آخر لا يبرأ عن الضمان وكذلك لو حصد زرعاً او بقلًا فنبت مكانه آخر لا يبرأ عن ضمان المحصول والمتطوع كذا في الفصول العبادية * وفي فتاوى النسفي غصب من آخر ساحة وادخلها في بناءه او غصب من آخر تالة وغرسها في ارضه وكبرت حتى انتقع حق المالك ثم ان المالك قال للغاصب وهبت لك الساحة والتالة صح وهذا ابراء عن الضمان كذا في المحيط * وفي النوازل هشم ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشماً برئ الاول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذلك لو صب ماءً على حنطة انسان فجاء آخر وصب عليها ماءً آخر وزاد في نقصانها برئ الاول عن الضمان وضمن الثاني قيمتها يوم صب الثاني كذا في الفصول العبادية * اذا كسر اناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل ان يعطيه آية فلا شيء على الكاسر لان شرط التضمن تسليم المكسور وقد فوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط * رجل غصب شيئاً وقبض للحفظ واجاز المالك حفظه كما اخذ برئ من الضمان ولو انه انتفع به فامره بالحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا لو ادع الرجل مال الغير واجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في الخلاصة * ولو غصب من آخر شيئاً فغاب المغصوب منه فجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه ان يأخذ منه او يفرض له النفقة والقاضي لا يأخذ ولا يفرض له النفقة فان كان لرجل مخوفاً متلاً فافراى القاضي ان يأخذ منه ويبيعه لا بأس به لان هذا نظر من وجهه وذا نظر من وجهه فكان للقاضي في ذلك رأي كذا في الظهيرية *

الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة
في ذلك اقام بينة على رجل انه غصب منه جارية حبسته حتى يجيء بها فيردّها عليه ذكر ابو اليسر والسرخسي ما ذكر محمد ربح ان هذه الدعوى والبيئة مسموعة اصح لان الغصب قد يكون بغته فلا يمكن للشهود معرفة صفتها وقيمتها فيسقط اعينهم بالاو صاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم تثبت هذه البيئة في حق القضاء تثبت في حق ايجاب الحبس كما في السرقة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعى ان الجارية قائمة اما اذا قال هي هالكة يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد ربح حتى يجيء بها فيردّها اي اذا اعاد البيئة على عينها يعني اذا اختلفا في عينها بعد الاحضار فان قال الغاصب ماتت او ابلت او بعتهار سلمتها ولا اقدر

طالبتان صدقة المدعي يقضي عليه بالقيمة ان اراد المدعي ذلك وان كذب به يحبس مدة يقع على
غالب رأي الناضي انه لو كان قادرا اخرجهما ثم يخليه ويقول للمدعي اترى بالتلوم على ظهور
الجارية او ضمان القيمة فان اراد القيمة وانتقل على شيء يقضي بتلك القيمة وان اختلفا في القيمة
فالبينة للمدعي والقول للغاصب مع بيئته فان نكل فهو كالاقرار فيقضي عليه به وان حلف اخذ
ما اقرب ثم لو ظهرت الجارية ان كان المدعي اخذ القيمة بيئته او بتصديق الغاصب اياه في دعوى
القيمة او بتكول الغاصب فلا سبيل للمالك عليها وان اخذ بقول الغاصب ولم يكن راضيا به
فتخير ان شاء رد القيمة واخذ الجارية وان رضي بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا
ظهر ان القيمة اكثر مما قاله الغاصب وان كان كما قاله فلا سبيل للمالك عليها كذا في التمرناشي *
وفي ظاهر الرواية الجواب مطابق وهو الصحيح هكذا في المبسوط * وادعاء المغصوب منه
بدعي جارية في يد الغاصب وهو ينكر فاقام شاهدين شهدا احدهما انها جاريته اشترها من فلان
وشهد الآخر انها جاريته ورثها عن ابيه لم تجزوا ان شهدا احدهما بالشراء من رجل والاخر بالشراء
من رجل آخر او بهيمة او صدقة لم تجز الشهادة وان شهدا انها جاريته غصبها اياه هذا وقد باعها
الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن
فهلك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولد او كسب
او ارش جنائية وما شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيع واخذها اخذ جميع ذلك معها وان
اعتتها المشتري لم ينفذ عتقه قبل ان يجيز المالك البيع عندنا فان اجاز المغصوب منه البيع بعد ما اعتق
اذا اشترى الجارية جاز البيع وفي الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
هكذا يرويه محمد رح عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ولو ان رجلين
اختصما رجلا في جارية فاقام احدهما عيين البيئته ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت
كذا واقام المدعي الآخر ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الآخر
ان ذا اليد غصب مني هذه الجارية ووقت كذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هي للثاني
في قياس قول ابي حنيفة رح وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي قياس قول ابي يوسف رح الجارية
للاول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضيان * ان ادعى على عمر وانه غصب
منه جارية مملوكة له فقال عمرو الجارية التي ادعاها انا اشتريتها بمائة درهم واقام البيئته قبلت بيئته عمرو

كذافي جواهر الاخلاطي * ادعى جارية في يدي رجل انها له غصبها صاحب اليد منه ولم يشهد شهود المدعي بالغصب وانما شهدوا له بالملك فاراد القاضي ان يتضي بالجارية للذي اقام البينة هل يحلفه بالله ما بعث ولا اذنت له فيها قال الا ان يدعي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن ابي يوسف رح انه يحلفه وان لم يطلب الخصم ليكون احكم للقضاء وبرم واجمعوا ان من ادعى ديناً في التركة فالقاضي يحلفه مع اقامة البينة انك ما استوفيت الدين ولا ابرأته وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد لابي يوسف رح كذافي المحيط * ولو غصب من رجل ثوباً فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرون وقال المالك ثلثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لان المكفول له يدعي على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقر بزيادة عشرة واقرار كل مقرر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة اخرى دون الكفيل كذافي محيط السرخسي * اذا اختلف الغاصب والمغصوب منه في غصب او في صفة او في قيمة فالقول قول الغاصب مع يمينه ولو اقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بدا ادعى المغصوب منه ثم قال قد رددت ذلك عليك اورددت ما لزمني من الضمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول المغصوب منه انه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه الا ان يقيم الغاصب بينة ولو اقر الغاصب انه غصبه ثوباً صحيحاً او عبداً صحيحاً وان المغصوب منه جنين عليه وحدث ذلك في العبد بنعله فانه لا يصدق ويضمن ما نقص العبد والثوب بعد ان يحلف المغصوب منه ما فعل ذلك كذافي السراج الوهاج * برهن المالك ان قيمة المغصوب كذا والغاصب على انها كذا فبينة المالك اولى وان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب ان يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد احدهما ان قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل كذافي الوجيز للكردي * ولو قال الغاصب رددت المغصوب عليك وقال المالك لابل هلك عندك فالقول للمالك كما لو قال اخذت مالك باذنك وانكر صاحب المال ولو اقام الغاصب البينة انه رد الدابة للمغصوبة الى المالك واقام المالك البينة انها نفقت من ركوبه او تلفها الغاصب ضمنها الغاصب لانه لا تناقض ولا تناهي بين البينتين لجواز ان ردها اليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو اقام الغاصب البينة انه ردّها ونفقت عنده واقام المالك البينة انها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا انها نفقت من ركوبه لا ضمان عليه كذافي محيط السرخسي * ان كان المغصوب داراً واقام صاحبها البينة

ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه ردّها ثم انهدمت الدار كانت بينة صاحبها اولي
 كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المغصوب وقد
 استهلكه الغاصب فالبينة بينة رب الثوب لما فيها من اثبات الزيادة والقول قول الغاصب مع
 يمينه اذ لم يكن لرب الثوب بينة لانكاره الزيادة فان اقام الغاصب بينة ان قيمة ثوبه كانت كذا
 لم يلتفت الى بينة ولا يسقط اليمين بهاعنه وان لم يكن لواحد منهما البينة واراد رب الثوب ان
 يحلف الغاصب على ذلك فقال انا رد اليه على رب الثوب واعطيه ما حلف عليه فليس له
 ذلك وكذا ان رضي رب الثوب بذلك وقال انا حلف فتراضيهما على ما يخالف حكم الشرع
 يكون لغوا فان جاء الغاصب بثوب زطي فقال هذا الذي غصبته وقال رب الثوب كذبت
 بل هو ثوب هروي او مروي كان القول قول الغاصب مع يمينه ويحلف بالله ان هذا ثوبه الذي
 غصبته آياه وما غصبته هروي ولا مروي فاذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وابرأت الغاصب
 من دعوى رب الثوب وان نكل عن اليمين يقضى عليه بما ادّعى المدعي فان شاء اخذه وان شاء
 تركه وان جاء الغاصب بثوب هروي خلق وقال هذا الذي غصبته وهو على حاله وقال
 رب الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبته فالقول قول الغاصب مع يمينه فان اقام البينة فالبينة
 بينة رب الثوب انه غصبه جديدا وان لم يقيم واحد منهما بينة وحلف الغاصب فاخذ رب الثوب
 ثم اقام البينة انه غصبه آياه جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره هكذا في الاصل قال
 شمس الائمة السرخسي هذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا فرب الثوب بالخيار ان شاء
 اخذ الثوب وضمن النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط * ثوب في يد
 رجل اقام رجل البينة انه ثوبه غصبه آياه هذا واقام الذي في يده الثوب البينة انه وهبه له قال
 اقضي للذي هو في يده وكذلك لو اقام البينة على البيع منه بشئ مسمى او على اقراره انه ثوبه
 وان كان في ايديهما جميعا فاقام كل واحد منهما البينة انه ثوبه غصبه آياه قضيت به بينهما
 نصفين فان اقام رجل البينة انه ثوبه استودعه الميت الذي هذا وارثه واقام آخر البينة انه ثوبه
 غصبه آياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة على دراهم بعينها انها ماله غصبها آياه الميت
 فهو احق بهما من غرماء الميت كذا في المبسوط * ولو ادعى رجل ان الثوب له وان صاحب
 اليد غصبه

اليدين غصبه منه واقام على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة ان صاحب اليد اقر له بهذا الثوب فانه يقضى به للذي اقام البينة ان الثوب له كذا في المحيط * واذا قال الرجل الآخر غصبني هذه الجبة المشوشة وقال الغاصب ما غصبتها ولكن غصبتك الظهارة فالقول قول الغاصب مع يمينه ثم اذا حلف يضمن قيمة الظهارة كذا في المبسوط * وان قال غصبت منك الجبة ثم قال الحشولي والبطانة لي او قال غصبتك الخاتم والنص لي او هذه الدار والبناء لي او هذه الارض والاشجار لي لم يصدق في الكل كذا في الوجيز للكردي * وان قال غصبت هذه البقرة من فلان ثم قال ولدهالي قبل قوله كذا في المحيط * ولو اقام المالك البينة انه مات المخصوص عند الغاصب واقام الغاصب البينة انه مات عند المالك فبينة المالك اولى ولو شهدوا انه غصب هذا العبد ومات عنده وشهد شهود الغاصب انه مات في يد مولا قبل الغصب لم تقبل هذه الشهادة لان موته في يد مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرد انما يفيد نفي الغصب وبينه المولى تثبت الغصب والضمان فكانت بينة اولى ولو اقام المالك البينة ان الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة واقام الغاصب البينة انه كان يوم النحر بمكة هو والعبد والضمان واجب على الغاصب كذا في محيط السرخسي * وجدا المالك عبده فاخذه من الغاصب وفي يده مال فقاتل الغاصب المالك لي وقال مالكة لابل هولي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المالك في يده فهو للغاصب وان لم يكن في منزله فالمالك العبد كذا في الوجيز للكردي * بشر عن ابي يوسف رح اذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب انار قال المخصوص منه غصبته مصبوغا فالقول قول المخصوص منه وعلى هذا اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف وان اقاما البينة فالبينة بينة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار المخصوصة او في آجر موضوع او في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبينة بينة المخصوص منه رجل غصب عبد رجل وباعه وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد في يد المشتري فقال انا امرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم امره ولكنني اجزت البيع حين بلغني لم يلتفت الى قوله ولا سبيل له على الثمن الا ان يقيم البينة انه اجاز البيع قبل موت العبد هشام في نوادره سألت مسددا رح عن رجل اتى سوقا وصب لانسان زيتا ووسمنا وشيئا من الادهان او الخل وعانيت البينة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صببته وهو نجس قدمات فيه فأرة فالقول قوله قلت له فان اتى سوق القصابين وعمد الى طوايق اللحم فرمى بها واستهلكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه

فقال الجاني هي مبنية قال لا اصدقه على ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا انها ذكية لانها لا يباع في السوق لعدم مبنية ويبيع فيها زيت ومن قدمات فيد النار ابراهيم عن محمد رح رجل اتخذ من طين رجل لبناً وجد ارافهوله وعليه قيمة الطين وان قال رب الطين انا امرته ان يتخذة قال هو رب الطين كذا في المحيط * غصب جارية ثم اعتياها او دبرها او استولدها ثم اقرانه غصبها من فلان وليس للمدعي بينة ضمن قيمتها ولا يبطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان اقام المدعي البينة يتقاضى له بها وبولدها كذا في محيط السرخسي * رجل قال اغتصبنا من فلان الف درهم وكما عشرة قضى عليه بجميع الالف كذا في التاتارخانية * الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به من غصب من آخر لحما فطمخه او غصب حنطة وطحنها وصار الملك له ووجب عليه القيمة فاكله حلال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح اكله حرام قبل ان يرضى صاحبه في فتاوى اهل سمرقند من غصب من آخر طعاما فمضغه حتى صار بالمضغ مستهلكا فلما ابتلعه ابتلع حلالا في قول ابي حنيفة رح خلا فالابي يوسف ومحمد رح بناء على ان شرط الطيب الملك بالبدل عند ابي حنيفة رح وعندهما اداء البدل كذا في المحيط * والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة * وان غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد ادرك الزرع او هو يقل فعليه حنطة مثل حنطته ولا سبيل له على الزرع عندنا الا انه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فانبتة او تالة فغرسها روي عن ابي يوسف رح انه قال في التالة لا يحل له ان ينتفع بها حتى يؤدى الضمان وفي الزرع والنواة له ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة حتى افرخت فهذا ومسئلة الزرع سواء كذا في المبسوط * فلع تالة من ارض رجل وغرسها في تلك الارض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن متلوعة كذا في الكبرى * رجل قلع تالة من ارض انسان وانبتها في ارض رجل فكبرت واثمرت فهي للغارس ولا يطيب له لانه استفادة بسبب خبيث ولصاحب الارض الثانية ان يأمره بالتلع فان استهل الغارس الى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان آخر فانه لا يسهل الا ان يرضى صاحب الارض ولو اشترى صاحب الارض فانه يجوز ان يرضى على ذلك وعلى الغارس قيمة التالة لصاحب الارض الاولى يوم قلعها كذا في جواهر الفتاوى * ولو ان رجلا اخذ

شاة لرجل بغير ان نه فذبحها وطبخها او شواها كان لصاحبها ان يضمه القيمة فان كان صاحبها غائباً او حاضراً لا يرضى ان يضمه لم يسع للذي ذبحها وشواها ان يأكلها ولا يطعم منها احدا ان يأخذها منها حتى يضمن الذي صنع بها ذلك قيمتها لصاحبها فان ضممه صاحبها قيمتها بقضاء قاضٍ او بغير قضاء قاضٍ وسعه ان يأكل منها وان يطعم من احب اذا ادنى القيمة او كانت ديناً عليه وان لم يضمن القيمة فليتصدق بها وان ابى صاحبها ان يأخذ القيمة واراد ان يأخذ اللحم وهو مطبوخ او مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو غصب من آخر عصفراً وصبغ به ثوباً او غصب سهماً ولت به سوياً لم يسعه ان ينتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط * وعن محمد بن غصب عشرة دنانير فالتقى فيها ديناراً ثم اعطى منه رجلاً ديناراً جازم ديناراً آخر لا كذا في التاتارخانية نافلاً من جامع الجوامع * رجل غصب جارية وعيبتها واختلنا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب قيمتها الف فحلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالالف لا يحل للغاصب ان يستخدمها ولا يوطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فان اعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة النافسة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها في الشراء الفاسد كذا في فتاوى قاضيخان * وعن ابي يوسف رح في السبل يذهب بحنطة لرجل فتقع في ارض رجل فنبئت قال ان كان للحنطة ثمن فان جميع ما يخرج منها لصاحب الحنطة ويتصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الارض كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على الثوب المغصوب رجل حل له ووطئها لان الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في الينابيع * وذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير لو اشترى بالالف المغصوبة جارية هل يباح له الوطئ الصحيح انه لم يكن له الوطئ لان في السبب نوع خبث هكذا في النهاية * ابراهيم عن محمد بن غصب من آخر دراهم واشترى منها ديناراً لا يسعه ان ينفق الدنانير لان الدراهم اذا استحققت بعد ما افترا فانقض البيع في الدنانير وان قضى على غاصب الدراهم بمثلها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة * قالوا ولو تزوج بالدرهم امرأة وسعه ان يوطأها كذا في السراج الوهاج * ولو غصب الفا واشترى بها طعاماً يساوي الفين فأكله او وهبه لا يتصدق بالربح اجماعاً كذا في الوجيز للكردي * اذا تصرف في المغصوب وبيع فهو على وجوه اما ان يكون يتعين بالتعين كالعروض او لا يتعين كالنقدين فان كان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا في ما زاد على

قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ويتصدق به وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجه اما ان اشار اليه ونقد منه او اشار اليه ونقد من غيره او اطلق اطلاقا ونقد منه او اشار الى غيره ونقد منه وفي كل ذلك يطيب له الا في الوجه الاول وهو ما اشار اليه ونقد منه قال مشائخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول منه قبل ان يضمه وبعد الضمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار والجواب في الجامعين والمضاربة تدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند ابي يوسف رح لا يتصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام او عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين * رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من ماله من غير ان يعلم باباحته قال نصير بن يحيى يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال له قال ابو نصر بن سلام هو جائز وجعل هذا اباحة والاباحة للجهول جائز وعليه الفتوى ولو قال لا اخرج جميع مائتي كل من مالي فقد جعلتك في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع مائتي كل من مالي فقد ابرأتك فالصحيح انه يبرأ هكذا في في فتاوى قاضيخان * واوقال جعلتك في حل الدنيا وقال جعلتك في حل الساعة هو في حل الدنيا وفي الساعات كلها ولو قال لا اخاصمك اولا اطالبك مالي قبلك فهذا ليس بشيء كذا في خزائن المفتين * واذا اكتسب المغصوب ثم استرد المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك او الباقي حتى صار الكسب له تصدق بالكسب كذا في الذخيرة * وان غصب عبداً فآجره اجر المغصوب فالآجر له ويتصدق بالآجر عندهما وعند ابي يوسف رح الآجر طيبة كذا في محيط السرخسي * واخذ غلته فنقصته الغلة ضمن النقصان وتصدق بالغلة عند ابي حنيفة ومحمد رح هكذا في الكافي * فان هلك المغصوب من عمل الغاصب او من غير عمله فضمن المالك قيمته له ان يستعين بالآجر ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنياً وفقيراً والصحيح انه انما يجوز اذا كان فقيراً كذا في الخلاصة * ولو باعه من آخر واخذ ثمنه فهلك المغصوب في يد المشتري فضمن المالك المشتري القيمة فاراد الرجوع على الغاصب بالثمن

بالثمن فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في اداء الثمن وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي *
 غرس شجرة على صفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد اخذه بتلعه فان كان يضر
 باكثر الناس فله ذلك والاولى ان يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الفتاوى الكبرى *
 غصب حانوتا وتجرفيه وربح يطيب الربح كذا في الوجيز للكردي * بيت او حانوت بين شريكين
 سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال كذا في خزانة المفتين * نهر العامة
 بجانب ارض فحفر الماء حريم النهر حتى صار النهر في ارض رجل فاراد الرجل ان ينصب في ارضه
 رحى له ذلك لانه نصب في ملكه ولو اراد ان ينصب في نهر العامة ليس له ذلك لانه لم ينصب في
 ملكه كذا في الفتاوى الكبرى * ذكر في فتاوى ابي الفضل الكرماني غصب دود القز وبها
 فاليلق للغاصب ولا شيء عليه عند ابي حنيفة رح وعليه قيمته عند محمد رح قال رضي الله والفتوى
 في زماننا يقول محمد رح كذا في القنية * علف دود القز من اوراق الغير غصبا تصدق بالفضل
 على قيمة دودة يوم بيع القيلق كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى قال ابو يوسف رح
 اذا غصب رجل ارضا وبنائها حوانيت وحماما ومسجدا فلا بأس بالصلوة في ذلك المسجد فاما الحمام
 فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال ولا بأس بان يدخل الحوانيت لشري المتاع قال هشام انا
 اكره الصلوة فيه حتى يطيب ذلك اربابه واكره شري المتاع من ارض غصب او حوانيت غصب
 ولا ادري ان تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب اذا علم ان ذلك الغصب كذا في المحيط *
 الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به الجاني اذا امر العوان بالاخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر
 لا يجب على الجاني الضمان انما يجب على الآخذ ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني فيما مل
 في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام فخر الدين خان الفتوى على ان الآخذ ضامن على
 كل حال ثم هل يرجع بذلك على الآمر ان كان دفع الآخذ الى الآمر يرجع فان ملك يرجع
 عنده او استهلكه لا يرجع وان انفق في حاجة الآمر بامر به فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من مال
 نفسه في حاجة الآمر قال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط
 في مسئلة الجاني والمختار انه لا يجب الضمان على الجاني كذا في النصول العمادية * الجاني
 اذا ارى العوان بيت صاحب الملك ولم يأمره بشيء او الشريك اذا ارى العوان بيت الشريك
 حتى اخذ المال او اخذ من بينه رهنا بالمال الذي طوبى به لاجل ملكه وضاع الرهن والشريك

وايضا اني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منهما امر ولا عمل كذا في المحيط * اذا امر الرجل غيره ان يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة لجارة ضمن الذابح علم ان الشاة لغيره الا امر ولم يعلم وهل يرجع بالضمان على الامر ان علم الشاة لغيره الا امر حتى علم ان الامر به لم يصح لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر رجوع كذا في الذخيرة * رجل امر رجلا بذبح شاة مملوكة له ثم ان الامر بها قبل ان يذبحها المأ مور فذبحها المأ مور ضمن قيمتها للمشتري سواء علم بذلك او لم يعلم وليس له ان يرجع على الامر بشي علم او لم يعلم لان الامر لم يغره في ذلك كذا في الظهيرية * في فتاوى ابي الليث سئل ابو بكر عن رجل جاء بدابة الى شط نهر ليغسلها وهناك رجل واقف فقال الذي جاء بالدابة للرجل الواقف ادخل هذه الدابة النهر فادخلها وغرقت الدابة وماتت الدابة ان كان الماء بحالة يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لا ضمان علي احد لان السائس ان يفعل ذلك بيده ويبد غيره وان لم يكن الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم فلصاحب الدابة الخيار ان شاء ضمن السائس وان شاء ضمن المأ مور هكذا ذكره هنا وفيه نظر ينبغي ان لا يجب الضمان على الامر والسائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على المأ مور وان ضمن المأ مور ان كان المأ مور لم يعلم ان الامر سائس الدابة حتى ظن صحة الامر رجوع على السائس كذا في المحيط * ذكر في غصب العدة من قال لغيره احرق ثوب فلان فالضمان على الذي حرق لا على الامر والذي يضمن بالامر السلطان او المولى اذا امر عبده كذا في الفصول العمادية * رجل قال لا خرا حرق ثوبي هذا والقه في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بامر له لكنه يأنم كذا في خزائن المفتين * رجل قال لا خرا احفر لي بابا في هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر لانه ائلف ملك الغير ويرجع به على الامر ولو قال له احفر في هذا الحائط بابا ولم يقل لي في حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الامر ساكنا في تلك الدار واستأجرة على الحفر رجوع بالضمان عليه كذا في محيط السرخسي * (زني مردى را كفت كه اين خاك خانه بيرون انداز) فالتقى الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت كذا ذهبيا في ذلك التراب فلو ثبت انه وضع في التراب ذهب فالضمان على الرجل المأ مور الذي التقى التراب كذا في خزائن المفتين *

الباب العاشر في زراعة الارض المغصوبة غصب من آخرا رضا فرعها ونبت فلصاحبها ان يأخذ الارض ويأمر الغاصب بتلغ الزرع تقريرا لملكه فان ابي ان يفعل فله المغصوب منه ان يفعله بنفسه فان

لم يحضر المالك حتى ادرك فالزرع للغاصب وهذا معروف وللمالك ان يرجع على الغاصب بنقصان الارض ان انتقصت الارض بسبب الزراعة ثم ان المشائخ رح اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم تؤاجر قبل الزراعة وبكم تؤاجر بعد ما مقدار التفاوت نقصان الارض قال شمس الائمة وهو اقرب الى الصواب ان حضر المالك والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم يأمره بقلع وان شاء اعطاه قيمة بذره لكن مبدورا في ارض غيره وهوان تقوم الارض غير مبدور ومبدوراً فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة * غصب ارضا فزرعها حنطة فاخصما وهي بذر لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذر فيه فان اختار اداء الضمان كيف يضمن والمختار انه يضمن قيمة بذره مبدورا في ارض غيره وهوان تقوم الارض مبدورة ببذر لغيره حق القلع اذا نبت وغير مبدورة ففضل ما بينهما قيمة بذر مبدور في ارض غيره كذا في الظهيرية * رجل القى بذرا في ارض نفسه فجاء آخرو القى بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض اولم يقلب وسقى الارض حتى ينبت البذر ان الثابت للثاني عند ابي حنيفة رح لان خلط الجنس بالجنس عنده استهلاك والاوّل على الثاني قيمة بذره ولكن مبدورا في ارض نفسه فتقوم الارض ولا بذر فيها ويقوم بذر فيها فيرجع بفضل ما بينهما فان جاء صاحب البذر الاول وهو صاحب الارض والقى بذر نفسه مرة اخرى وقلب الارض قبل ان تنبت الارض اولم يقلب وسقى الارض فنبت البذر وزاد لم يقلب فجميع ما نبت لصاحب الارض وعليه للغاصب مثل بذره ولكن مبدورا في ارض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلي ولم يشبع الجواب والجواب المشبع ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبدورا في ارض نفسه ثم يضمن صاحب الارض للغاصب قيمة البذرين مبدورا في ارض الغير لان الاتلاف كذلك ورد هذا كله اذا لم يكن الزرع نابثا فما اذا نبت زرع للمالك فجاء رجل القى بذره وسقى فان لم يقلب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب نبت مرة اخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة اخرى فما نبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب للمالك قيمة زرعه نابثا لان الاتلاف كذا اورد كذا في الذخيرة * سئل نصير عن زرع ارض نفسه براً فجاء آخر زرعها شعيراً قال على صاحب الشعير قيمة برة مبدورا روى ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه ابو الليث هذا اذا رضي صاحب

البر بتيمة برة مبذورا فاما اذا لم يرخص بذلك فهو بالخيار ان شاء تركه حتى ينبت فاذا نبت يأخذها بالقلع وان شاء ابرأه عن الضمان فاذا استحصد الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية * سئل صاحب المحيط عن غصب ارضا وزرع فيها القطن فاثار المالك الارض وزرع شيئا آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئا اجاب لا يضمن لانه فعل فعلا اورفع الامر الى القاضي لفعل ذلك كذا في الفصول العمادية * القى حب القطن في ارض الغير غصبا ونبت فرباه مالك الارض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الارض ولا يكون تعهده رضى به والاظهر تعهده للغاصب كذا في القنية * ونعة الفتوى زرع ارضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالربع او بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب انه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين * ارض بين رجلين زرعها كلها احدهما بغير امر الشريك قال محمد ربح ان كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطي الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذرة ويكون الزرع نصفان جازوان تراضيا لذلك ولم ينبت الزرع بعد لم يجزوان كان الزرع قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض تقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض قلعه ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل ارضه من نقصان التلع كذا في فتاوى قاضيخان * وعن محمد ربح رجلين بينهما ارض فغاب احدهما فلشريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره هنا والفتوى على انه ان علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها واذا حضر الغائب فله ان ينتفع بكل الارض مثل تلك المدة لان رضى الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وان علم ان الزرع ينقصها والترك ينفعها ويزيدها قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا لان الرضى غير ثابت كذا في الظهيرية * واستفتي جدي عن زرع ارض غيره بغير امره فقال مالك الارض لماذا زرعت فقال الزارع ادفع الي ما بذرت واكون لك اكارا والزرع بيننا كما هو الرسم فدفع اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع يكون بينهما ام يكون الكل لاحدهما اجاب بكون الكل لصاحب الارض وللزارع اجر مثله كذا في الفصول العمادية * وسئل شيخ الاسلام طابن حمزة عن زرع ارض انسان ببذر نفسه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب الارض

الارض ان يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية انهم يزرعون الارض
بثلث الخارج او رُبْعهُ او نصفه او بشيءٍ مقدر شائع يجب ذلك القدر الذي جرى به العرف وقيل له
هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل ابو جعفر عن دفع كرم ما معاملة فائمه الكرم وكان
الدافع واهل دارة يدخلون الكرم ويأكلون ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على
الدافع ضمان قال ان اكلوا وحملوا بغير اذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين اكلوا
وحملوا وان كانوا اكلوا باذنه فان كانوا ممن يجب نفقتهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه
هو الذي اكل وان كانوا اخذوا باذنه وهم ممن لا يلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه فصار كانه دل على
استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية * الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد المغموب فيجب
على الغاصب ضمانه قال القدوري في كتابه غصب من آخر عبدا او جارية فابق في يد الغاصب
ولم يكن ابق قبل ذلك او زنت او سرت ولم تكن فعلت ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص
بسبب السرقة والابق وعيب الزنا وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عور
او شلل او ما اشبه ذلك كان مضمونا عليه فيقوم العبد صحيحا ويقوم وبه العيب فياخذ ويرجع بفضل
ما بينهما كذا في المحيط * اذا غصب جارية وزنى بها ثم ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم
جميعا لان ضمان الغصب يفيد الملك في المغموب من وقت الغصب اما الزنى بها ثم غصبها وماتت
وضمن قيمتها على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يسقط الحد وعلى قول ابي يوسف رح يسقط كذا
في التاتارخانية * ولو حمت في يد الغاصب او ابيقت عينا ففردتها ورد ضمان النقصان ثم ذهبت
الحمى واللباس يرد المولى ما اخذ من ضمان النقصان كذا في محيط السرخسي * وان حبلت في يد
الغاصب من الزنا اخذها المالك ونقصان ذلك وقال ابو يوسف رح ينظر الى ما نقصها الحبل والى
ارش عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل فيه الاقل وهو استحسان وعند محمد رح يضمن للامرين
جميعا وهو القياس فان حبلت من الزنا فولدت زال عيب الحبل بالولادة وبقي عيب الزنا فان كان
عيب الزنا اكثر من عيب الحبل وقد غرم الغاصب عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا
وان كان عيب الحبل اكثر فمقدار عيب الزنا مستحق وما زاد عليه زال بزوال الحبل فوجب رده على
الغاصب ولو ردّها على مالها حاملة فماتت عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها
عند ابي حنيفة رح وقال لا يضمن النقصان الحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن

جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان بالولد عند أبي حنيفة ربح وقال أبو يوسف ومحمد ربح
لا يضمن إلا ما نقصها الحمل ولومات الولد ردها وردها معها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه بموت الولد
ولومات الأم وولدها في يد الغاصب قال أبو يوسف ربح يضمن قيمة الأم يوم قبضها ولم يضمن
قيمة الولد كذا في السراج الوهاج * رجل غصب جارية وزنى بها ثم ردها إلى المولى فظهر حمل عند
المولى فولدت عند المالك وماتت في الولادة أو في النفاس فإن علم قول أبي حنيفة ربح أن كان
ظهور الحمل عند المولى لاقل من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم
الغصب بخلاف مالوزنى بحرة فحبلت وماتت في الولادة أو في النفاس فإن ثمة لا يضمن الزاني
شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو سرق أو زنت في يد الغاصب ثم ردها على المالك فقطعت عنده
أوجدت فعند أبي حنيفة ربح يضمن الغاصب في حد الزنا الأكثر مما نقصها الضرب وما نقصها
الزنا وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنا ولا يضمن ما نقصها
الجلد كذا في محيط السرخسي * ولو ردها حاملا على المالك فجلدت فماتت بالجلد يضمن النقصان
بالاجماع كذا في الخلاصة * فإن كانت زنت في يد المولى أو سرق ثم غصبها فاخذت بحد الزنا
والسرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لأنها تلفت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد
الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذا لو كان المولى أحبلها ثم غصبها فماتت
في يد الغاصب من الحمل لا ضمان على الغاصب لأن التلف بسبب كان في يد المولى فهو كما
لو قتلتها في يد الغاصب فإن كان الغاصب غصبها وهي حبلى من غير أحبال من المولى ولا من زوج
كان لها في يد المولى فماتت في يد الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لأنها تلفت في يد الغاصب بغير
فعل المولى ولا بسبب كان في يده كذا في الجوهرة النيرة * ولو غصب جارية محمولة أو حاملا
أو مريضة أو مجروحة فماتت من ذلك في يده ضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط
السرخسي * ولو حمت الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك الحمى
لم يضمن الغاصب إلا ما نقصتها الحمى في قولهم جميعا كذا في الخلاصة * وإذا بق العبد المغصوب
من يد الغاصب فالمالك بالخيار أن شاء انتظر إلى ظهور عبده فأخذه وإن شاء لم ينتظر وضمن
الغاصب قيمته فلو ظهر بعد ذلك فإنه ينظر أن أخذ صاحبة القيمة التي سماها ورضى بها أم ابتعادتهما
عليه وأما بقيام البيئة أو بنكول الغاصب عن اليدين فلا سبيل له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة

يقول الغاصب ويمينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء حبس القيمة ورضي بها وسلم العبد الى الغاصب وان شاء رد القيمة التي اخذها ويسترد العبد للغاصب ان يجبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا يراد القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما اخذ وان لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروي عن ابي يوسف رح انه قال اذا ظهر العبد وقيمته مثل ما قال الغاصب فلا خيار للمغضوب منه ولا سبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي * ولو قتل العبد للمغضوب في يد الغاصب قتيلاً حراً او عبداً او جنيناً جناية فيما دون النفس بخير المولى بين الدفع والفداء ويرجع على الغاصب بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية وان استهلك العبد للمغضوب مالا وخطوب المولى بالبيع والفداء رجوع بالاقل من قيمته ومما ادعى عنه من الدين وان غصبه وقيمته الف درهم فصار قيمته بعد ذلك الف درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة يوم الغصب الف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بالف درهم ويتصدق بالالف الزائدة وان شاء ضمن القاتل قيمة يوم القتل الف درهم ولا يضمن قيمة يوم القتل كذا في المحيط * ولو باق العبد في يد الغاصب فالجعل على المولى عند ابي يوسف رح ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بما نقصه الا باق اذا لم يكن ابق قبل ذلك وقال محمد رح يرجع المولى بالجعل على الغاصب كذا في الينابيع * الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب ولو غصب رجل المغضوب من الغاصب فللمالك ان يضمن الاول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الاول يزجج الاول على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختا المالك تضمين احدهما فليس له تضمين الآخر عند هذا وقال ابو يوسف رح له ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي * واذا ضمن المالك احدهما اما الغاصب او غاصبه او مودعه برئ الآخر عن الضمان كذا في الخلاصة * غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب فادى القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رح لا يبرأ لو رد عين المغضوب على الاول برئ عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو هلك المغضوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة على الغاصب يبرأ ايضاً حتى لا يكون للمالك بعده ان يضمن

الثاني لقيام التهمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول معروفا باقامة البينة وتصديق المالك فاما اذا اقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين ايّهما شاء ولو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولا يكون له اجازة البيع كذا في خزائنة المفتين * ويخير المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه لان كل واحد منهما متعدي في حقه كذا في المحيط * ولو اعاره الغاصب خير المالك فايّهما ضمن لا يرجع على صاحبه ولو اتلفه المستعير فقرار الضمان عليه كذا في الوجيز للكردي * ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان فهلك في يده ضمنه المالك لم يرجع على الغاصب كذا في محيط السرخسي * ولو باعه الغاصب وسلّمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والتمن له وان المشتري رجع على الغاصب وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى ابن سمانة عن محمد رح اذا اختار المغصوب منه تضمين الغاصب الاول ورضي به الغاصب الاول ولم يرخص الا ان القاضي قضى له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني وان لم يرخص به الاول ولم يقض القاضي بالقيمة للمغصوب منه على الاول كان له ان يرجع عن ذلك ويضمن الثاني فان اختار تضمين الاول فلم يعطه الاول شيئا وهو معدوم فالقاضي يأمر الاول بقبض ماله عن الثاني ويدفع ذلك الى المغصوب منه فان ابى الاول ذلك فمولى العبد اذا حضرهما قبلت منه البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول حتى يؤخذ ذلك من الثاني فيقبضه المغصوب منه كذا في المحيط * وان اراد المالك ان يضمن احدهما بعض القيمة النصف او الثلث او الربع كان له ان يضمن الآخر الباقي كذا في الذخيرة * في الجامع الكبير رجل غصب من آخر جارية قيمتها الف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر قيمتها يوم الغصب الثاني الف درهم فابقت من الغاصب فللأول ان يضمن الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الاول فاذا اخذ المالك الغاصب الاول القيمة برئ الثاني عن الضمان وتكون القيمة المأخوذة من الثاني مضمونة على الغاصب الاول حتى لو هلك في يد الغاصب الاول كان للمغصوب منه ان يضمنه قيمتها بالغصب فاذا حضر المالك كان له الخيار ان شاء اخذ من المالك الاول القيمة التي اخذها من الغاصب الثاني تصير الجارية مملوكة للغاصب الثاني من جهة المالك

المالك وان شاء ضمن الاول قيمتها ابتداءً بالغصب وتصير التجارية مملوكة للغاصب الاول من جهة المالك ثم تصير للغاصب الثاني من جهة الغاصب الاول فان كانت قيمة التجارية يوم الغصب الاول الف درهم ويوم الغصب الثاني الذي درهم ثم ابقت من يد الثاني واخذ الاول من الثاني الذي درهم وهلك في يد الاول لم يكن للمالك ان يضمن الاول الذي درهم وانما يضمن قيمتها يوم الغصب الف درهم ولو ان المولى حضر والقيمة في يد الغاصب الاول قائمة على حالها وقد ظهرت التجارية فالمالك بالخيار ان شاء اخذ جاريته حيثما وجدت وان شاء اخذ القيمة التي اخذها الغاصب الاول من الثاني وان شاء ضمن الغاصب الاول قيمتها يوم الغصب فان اختار المولى اخذ التجارية رجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة التي اخذها فان كانت القيمة هلك في يد الاول ضمن الغاصب الاول ذلك للغاصب الثاني وان اخذ المولى من الغاصب الاول القيمة التي اخذها من الغاصب الثاني سلمت التجارية للغاصب الثاني وان ضمن المولى الغاصب الاول قيمة التجارية يوم الغصب الاول سلمت القيمة التي اخذها للغاصب الاول الا ان الاول يتصدق باحدى الالفين وهو الفضل على القيمة التي اداها الى المالك وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما علي بن ابي يوسف رحمهما الله لا يتصدق بشيء بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات * وفي الفتاوى العتائية ولو ولدت المغصوبة في يد الغاصب فغصبها آخر وضمن الاول قيمة الام رجع الاول على الثاني بقيمتها وتصدق بقيمة الولد وهذا رواية تملك الولد بضمان الام ولو صالح المغصوب منه الغاصب باقل من قيمة المغصوب رجع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التاتارخانية * عن ابن سباعة انه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبداً وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا واتباع عاقلة القاتل بنصف القيمة مؤجلاً فاجاب ان له ذلك كذا في المحيط * رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه فالمختاران المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني يبرأ الاول كذا في الظهيرية * غصب عبد او غصبه آخر منه وابق وقال المالك كانت قيمته الثمانند غصبته ثم غصبه الثاني وقيمه الثمان وقال الغاصب الاول لابل غصبته وقيمه خمسمائة وزاد الف ونصفه عندي فالقول للمالك في حقها ولولم يقل الغاصب الاول زاد

عندي فالقول لدنان ظهر وقيمته زائدة فللمالك ان يرد ما اخذ عبده فاذا اختار اخذ العبد
فقتله الغاصب الثاني بخير ان شاء امضى الفسخ واتبع العاقلة وان شاء نقضه واتبع الاول
بقيمته مذكوبه كذا في الكافي * وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه
آخرفمات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وان شاء ابرأ الاول واتبع
الآخر بالقيمة ولا شيء له على الاول كذا في الفصول العمادية * ولو غصب عبدا واودعه فابق
من يده فاختر المالك تضمين المودع ملكه غاصبه فنقد عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل
اداء الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الاباق الى يد المودع للمودع ان يحبسها لاستيفاء الضمان
ولو هلك في يده قبل منعه لهالك امانته وكذلك طرفه وان هلك بعده يهلك بالقيمة والمرتهن
والمستأجر في هذا كالمودع كذا في الكافي * وليس للغاصب ان يستخدم او يملك من غيره حتى
اختر المولى فان اختار اخذ القيمة استأنف الاستبراء وان اختار اخذها بطل ما فعل من التصرف
الا اذا استولدها ثبت النسب استحسانا والولد رقيق كذا في التاتارخانية * وليس للغاصب الثاني
ان يطأ الجارية حتى يختار المولى اخذ القيمة التي اخذها الغاصب الاول او يختار ضمان الغاصب
الاول فان كانت الجارية حاضت حيضة بعد ما اخذ الاول القيمة من الثاني قبل ان يختار المولى
شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجزي بئلك الحيضة عن الاستبراء ولو كان الغاصب الاول
اقر بقبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا وما لو ثبت اخذ القيمة باقامة البينة سواء غير ان بينهما
فرقا من وجه آخر ان في هذه الصورة كان للمولى ان يضمن الثاني وفيما اذا ثبت ذلك بالبينة
ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك الجواب فيما اذا قضى القاضي بالقيمة ثم اقر الغاصب بقبض
القيمة وكذلك لو اقر الاول بقبض الجارية من الثاني واقر انها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك
ان يضمن الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة
كذا في الذخيرة * غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم ان الغاصب الثاني
استرده منه بالغلبة وعجز المالك عن مخاصمة الثاني ليس له ان يخاصم مع الاول عنه لانه لما وصل الى
المالك فقد برئ الاول عنه كذا في الوجيز للكردي * رجل غصب مال الآخر واخذ منه آخر ليرده
على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لخروجه عن العهدة لكن لو تصدق بهما نرجوان صاحبها يرضى
بثواب الصدقة رجل اخراج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها الى المالك ولم يجد فهو غاصب

الغاصب يرد الى الغاصب الاول ليخرج عن العهدة واوردنا الى الغاصب الاول وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفناوي * وذكر ابن سماعة عن محمد بن سارق من الغاصب وعلم القاضي بذلك والمالك غائب فالقاضي يأخذ المال ويحفظه على الغاصب والقاضي ان يتصرف في مال الغائب فيما يرد الى حنظله لا فيما يرجع الى ابراء حقوقه وكون المال مضمونا على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالابراء من جهة القاضي كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث عشر في غصب الحر والمذبر والمكاتب وام الولد خدع امرأة رجل او ابنته الصغيرة واخرجها من منزل زوجها او ابنيها فانه يحبس حتى يأتي بها او يعلم عن حالها عن ابي يوسف رح رجل سرق صبيا فسرق من يده ولم يستبين له موت ولا قتل لا يضمن ولكنه يحبس حتى يأتي به او يعلم بحاله كذا في المحيط * اذا غصب صبي احرام من اهله فمرض فمات في يده فان اباحنيقة رح قال لا ضمان عليه وان لم يمرض ولم يموت ولكن عقره سبع فقتله او نهشته حية فمات فان على عاقلة الغاصب الدية وجملة هذا ان الحر لا يضمن بالغصب صغيرا كان او كبيرا لان ضمان الغصب يقتضي التمليك والحر لا يصلح فيه التمليك ويضمن بالاجنافية لان الاجنافية اطلاقا فان ثبتت هذا فمتى مات الصغير بسبب لا يختلف باختلاف الاماكن فلا ضمان على الغاصب وان مات بسبب يختلف باختلاف الاماكن فالضمان على عاقلته فان قتله رجل في يد الغاصب فان للاولياء ان يتبعوا ايهما شاؤا فان شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية وان شاؤا اتبعوا القاتل فان اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وان اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب وكل هذا على العاقلة لانه ضمان جنائية ولو ان الصبي قتل نفسه او وقع في بئر او سقط عليه حائط فمات فان الغاصب ضامن وعلى عاقلته الدية ولهم ان يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط ان تقدم اليه الغاصب بنقصه ولو قتله رجل عمدا كان اولياؤه بالخيار ان شاؤا قتلوا القاتل وبرئ الغاصب وان شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلته ويرجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمدا ولا يكون لهم القصاص هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب حرا صغيرا فغرق او احرق ضمن لا اذا مات حتف انفه كذا في خزائن المفتين * وان قتل الصبي نفسه فديته على عاقلة الغاصب ولا يرجعوا بها على عاقلة الصبي كذا في لواتي على شيء من نفسه من اليد او الرجل وما شبه ذلك وكذا ان اركب دابة فالقوى نفسه منها وهذا كله قول ابي يوسف زوج وقال محمد رح لا ضمان على الغاصب بجنائية الصبي على نفسه كذا في المحيط * ولو ان الصبي قتل رجلا

في يد الغاصب فردة على ايده فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لغيره ان يرجعوا على الغاصب
بشيء كذا في السراج الوهاج * اذا غصب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للبال حتى
لو ابقى العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من غصب حرا وعليه ثياب فانه لا يوجب على
الغاصب ضمان ثيابه لما انه تحت يده اما لو غصب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما
يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تبع الضمان عينه كذا في الفصول العمدية * ولو كان المغصوب
مدبرا وابق عند الغاصب فانه ضمن القيمة لان المدبر ضمن بالغصب ولكن لا يصير مكاللغاصب
حتى لو ظهر فردة على المولى ويسترد منه القيمة وائس للغاصب حبسه لاجل القيمة كذا في شرح
الطحاوي * رجل غصب مدبرا قيمته الف فزادت قيمته في يده فصارت الفين فغصب منه آخر
فابق من يد الثاني اومات المالك يضمن ايها شاء مذنوب اي له ان يضمن الغاصب الاول
الفاو غاصب الغاصب الفين فان ضمن الاول الفارجع الاول على الثاني بالفين وطالب له الف
ووقف الف الآخر فان ظهر يعود على مالك المولى ويجب عليه رد الف على الغاصب الاول
ويجب على الغاصب الاول رد الفين الى الثاني ثم المالك اذا ضمن الاول وعاد المدبر الى يد الثاني
بعد اتباع المولى الاول الف قبل استيفاء المال فمات في يده لا يضمن الثاني لانه برئ عن
ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الاول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طلب المولى
ومنع ثم مات يضمن لان المنع من المالك غصب مبدأ وكذا اذا قتله الثاني خطأ فلامولى ان يرد
الف الى الاول ويتبع عاقلة الثاني بالفى درهم ولو لم يضمنوا يضمن المولى الاول شيئا حتى
قتله الثاني ثم ضمن الاول وهو يعلم بقتل الثاني اولا يعلم برئ الثاني وخير الاول فان شاء ضمن
الغاصب الثاني ضمان الغصب وان شاء ضمن عاقلة ضمان الجناية كذا في الكافي * وان غصب
ام ولد فماتت في يده لم يضمنها عند ابي حنيفة رح اذا ماتت حتى انفها وان ماتت ببعض ما يضمن
الصبي الحر فان الغاصب يضمن قيمتها حاله في ماله لانها احق ان يضمن لانها اولي ان يكون
مالا من الصبي الحر وان غصب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج *

الباب الرابع عشر في المتفرقات وان باع الغاصب المغصوب من رجل واجاز المالك بيعه صححت
الاجازة اذا استجمعت الاجازة بشرائطها وهي قيام البائع والمشتري والمعتود عليه وان يكون
الاجازة

الاجازة قبل الخصومة عند ابي حنيفة ربح ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع ببلد راحم او بالدينير وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المغصوب وطلب من القاضي ان يقتضي له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول ابي حنيفة ربح لا تصح اجازته هكذا ذكر شمس الائمة السلوائي وشيخ الاسلام حواضر زادة وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه ان الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان لا يلزم قيام البيع وقت الاجازة بان كان قد ابق من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية ان الاجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن وهلك في يده ثم اجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك المغصوب منه اعتبارا للاجازة في الانتهاء بالاذن في الابتداء كذا في المحيط * ولو ملك الغاصب المغصوب من جهة المغصوب منه ببيع او هبة وارث بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان المالك البات الملك الموقوف كذا في الخلاصة * اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك واخذه اللصوص لا يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ مالك فافاضا من وباقي المسئلة بحالها يضمن وصار الاصل في جنس هذه المسائل ان بالغرور انه اثبت حق الرجوع للمغرور على الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار للمغرور رخصة السلامة نصا وكذلك اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا هو مسموم لا يضمن كذا في المحيط * رجل حمل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقه صاحبها قال الفقيه ابو الليث يتلوم ان اندمل لاصمان على احدوان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب وكذا اذا ماتت وان اختلفا فالقول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى تاضينان * نخلة لرجل في ملكه خرج سعتها الى جارة فاراد جارة ان يقطع ذاك ليفرغ هواه كان له ذلك هكذا ذكر محمد ربح قال الناطفي في واقعاته ظاهر لفظ محمد ربح بنيد ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين ان كان يمكن تفريغ الهواء بمد السعف الى النخلة والشد عليها بالسبل ليس له ان يقطع ولو قطع يضمن ذلك ولكن يطلب من صاحبه ان يمد السعف الى النخلة ويشد عليها بسبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم يكن وكذلك اذا كان كنه مد بعض السعف الى النخلة والشد عليها ليس له ان يقطع ذلك البعض واما اذا لم يمكن تفريغ الهواء الا بالقطع فالاولى ان يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه او يأذن له بالقطع وان استأذن وابعى يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا من ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء

فان قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر اعلى منه او اسفل النفع للمالك لا يضمن
هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح وذكر شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ايضا
انه اذا اراد القطع فانما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له ان يدخل في بستان جاره حتى يقطعه
قال رح وقد قال متائخنا انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه عن
جانب صاحبه في الضرر واما اذا كان قطعه من جانب صاحبه اقل ضررا ليس له ان يقطع ولكن يرفع
الامر الى القاضي ليأمره بالقطع فان اُجَّج وابتى بعث القاضي نائبا حتى يقطعه من جانب صاحب
النخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق من مؤنة القطع
كذا في المحيط * اطراف جذوع شاحصة على جدار جاره وهي بحال لا يتحمل منلها قطعها صاحب
الجدار فان علم صاحب الجذوع بان قال ارفعها والا فقطعها لا يضمن لانه رضي بقطعه وان لم يعلمه
يضمن كذا في خزائنه المفتين * رجل غصب من آخر ثوبا فقطعه قميصا وخاطه فاستحق رجل
القميص رجوع المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب لحيبا فشواه فاستحق الشواء فللمغصوب
منه ان يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق اقام البينة ان اللحم كان له قبل ان يشويه
او كان الثوب له قبل ان يخيطه او كانت الحنطة له قبل الطحن لم يرجع المغصوب منه على الغاصب
بشيء كذا في المحيط * ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه او غصب شاة فذبحها حتى لم ينقطع حق
المالك ثم استحقها رجل يبرأ الغاصب عن الضمان كذا في الفصول العمادية * غلام حمل كوزة
ماء لينقل الى بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزة ليحمل ماء له من الحوض بغير اذن المولى
فهلك العبد في الطريق يضمن كل قيمة العبد لان فعله صارنا سخا الفعل المولى فيصير كل العبد غاصبا
كذا في خزائنه المفتين * المسلم يضمن بغصب موقودة المجوس واتلافه نص السغناقي به وهو الصحيح
كذا في جواهر الاخلاطي * لو قطع شجرته وقد دخلت عروقها تحت بناء رجل فمنعه صاحب البناء من قطع
العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة عروق شجرته كذا في الملتقط * غصب بيضتين وجعل احدهما
تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة اخرى بنفسها وافرختا فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان
ولو كانتا مكانه ودبعتا فالتى حضنت بنفسها للمودع لا لصاحب البيضة كذا في الوجيز للكردي *
ولو كانت احدي البيضتين غصبا والاخرى ودبعت عند رجل فحضنتهما دجاجة فافرخت

فرختين فخرخة الوديعه لصاحب الوديعه وفرخة الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قفيز حنطة رجل احدى الوديعه والآخر غصب فهبت الريح بهما والقتهما في الارض فنبتا فالزرع الذي نبت من الوديعه لصاحبها والزرع الذي نبت من الغصب للغاصب ويضمن قفيز حنطة للمغصوب منه فان لم تعرف احدى الفرختين من الاخرى فالقول قول الغاصب انما هي ذذه وان قال لا اعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسي * الظالم ان اخذ من غرماء الميث من مال الميث عليهم فديون الميث عليهم باقية كذا في التاتارخانية ناقلا عن البرهانية * ان كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم اقر بذلك وليس لرب الدار بيعة فاقراره في حق المشتري باطل ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر كذا في المبسوط * اذا جاء الرجل بالحنطة الى الطحان ووضعها في صحن الطاحونة وامر صاحب الطاحونة ان يدخلها بالليل فلم يدخلها حتى تقب الحائط بالليل وسرقت الحنطة فان كان صحن الطاحونة مسحوطا بحائط مرتفع مقدار ما لا يرتقى الا بسلم ولا ضمان وان كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط * دفع الى اسكاف خنالك خمر فوضعه الاسكاف في حانوته الخارج وذهب الى الصلوة وترك باب حانوته مفتوحا من غير حافظ فسرق الخمر ضمن الاسكاف لانه مضيع كذا في الكبرى * جعل القصار في الثوب الذي دفع اليه الخبز آوان ذهابه الى القصار وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطه ودرس الخبز فيه فلا يضمن كذا في الوجيز للكردري * الحمال اذا نزل في مغارة وتبأ له الا نتمال فلم ينتقل حتى نسد المطاع مطرا وسرقة فهو ضامن وتاويله اذا كان المطر والسرقة ذالبا كذا في خزائن المفتين * لو دفع حمولة الى حمال ليحملها الى بلدة فجاء الحمال الى نهر عظيم وفي النهر جمد كبير يجري في الماء كما يكون في الشتاء فركب الحمال جهما من الجمد والجمد الاخري دخلون الماء على اثر الجمد فنثر جمد من الحمال من جريان الجمد فستط الحمال في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون جدا الا ضمان عليه كذا في الكبرى * ولو جاء الى نزار ابل وحل بعضها الا يضمن لانه لم يغصب ابل كذا في الفصول العمادية * رجل رفع غلامه الى آخر مقيد بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن جزعنا بغير اذن صاحبها وجعل صوفها البورا واللبود له لانه حصل بصنعه فبعد ذاك ينظر ان كان جز الصوف لا ينقص من قيمة الغنم شيئا فعليه مثل ذلك الصوف وان كان ينقص فهو باختيار ان شاء

ضمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل النقصان في الغنم هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل عبدا وداية وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل منه المغصوب اذ يأن له بالاتفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالاتفاق على المغصوب منه لا يجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي ان يبيع العبد والداية بان كان الغاصب مخوفا ويمسك الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهرزاده في آخر كتاب الصرف اذا اشترى قلب فضة بدينار وودفع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب ثم اجاز المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن القابض كذا في الذخيرة * رجل له هدف في دارة فرمى الى الهدف فجاوز سهمه دارة ففسد شيئا في دار رجل آخر وقتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي كذا في الظهيرية * سئل ابو القاسم عن مربي قرية مع وقر من قصب وقد اوقد الصبيان نارا في السكة والقوامنها شيئا في القصب فاخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كان فوقه حطب فارفعت النار من القصب الى الحطب والقوا ذلك الحطب على الحمار فاحترق الحمار قال ان كان هذا الحطب الذي القى عليه توقد مع القصب فملقى النار وملقى الحطب ضامنان جميعا كذا في الحاوي للفتاوى * حريق وقع في محلة فهدم انسان دار رجل بغير امر صاحبها حتى انتقع الحريق من دارة فهو ضامن اذا لم يفعل ذلك باذن السلطان لكن لا اثم عليه في ذلك لانه هدم ملك غيره بغير اذنه وبغير اذنه من يلي عليه لكن يعزر وهذا نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير اذنه كذا في المحيط * سفينة حملت عليها احمال فاستقرت السفينة على بعض الجزائر فرفع رجل بعض الاحمال ليخف السفينة فجاء انسان وذهب بالا حمال التي اخرجت هل على الذي اخرج ضمان فهذا على وجهين اما ان لم يخف الغرق يضمن لانه صار غاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا في الظهيرية * رجل اوقد في تنورة نارا فالقى فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور فاحترقت بيته وتعدت النار الى دار جارة فاحرقته يضمن صاحب التنور كذا في خزائن المفتين * في فتاوى النسفي سئل عن اوقد النار في ملك غيره بغير اذنه

اذ نذ فتعدت الى كدس حنطة ارشئ آخر من الاموال فاحرقته هل يضمن قال لا ولو احرقت
شيئا في المكان الذي اوقد فيه ضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن حفر في صحراء القرية التي
هو ميت دوابهم حفيرة يخبأ فيها الغلة بغير اذن احدوا ووقد فيها النار رجل لبيبتها فوقع فيها حمار
قال هذا على قياس ما قاله اصحابنا ان من حفر بئرا على قارعة الطريق والنقي فيها رجل حبرا فوقع
في البئر رجل فاصابه الحبر الذي في البئر فمات ان الدية على الحافر وفي مسئلتنا متي احترق
الحمار فالضمان على السافر كذا في الحاوي * وان ادخل في دار رجل بعيرا مغنما وفي الدار بغير
صاحب الدار فوقع عليه المغنم اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث ان ادخله باذن صاحب الدار لا يضمن
وان ادخل بغير اذنه يضمن وعليه الفتوى والبعض المغنم هو الذي سكر من فرط شهوته كذا في
الطهيري * وسئل الربري عن سقي ارضه فلم يستوفى في سد الثقب حتى افسد الماء واضر جارة فهل
عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتركا فيه وضامن اذا قصر في سد ثقبه كذا في التاتارخانية * اذا غزلت
المرأة فطن زوجها فهو على وجوه امان اذن لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم يأذن ولم ينهاه
ولكنه سكت او لم يعلم بغزله فان اذن لها بالغزل فهو على وجوه اربعة احدها ان يقولها اغزليه
لي او يقول اغزليه لنفسك او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يزد ففي الوجه
الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وان كان قال اغزليه لي باجر كذا كان الغزل للزوج
وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث
الظاهر وان اختلفا فتالت المرأة غزلت بامرته وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج
مع اليمين ولو كان قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهبا للطن منها
وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزله وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع اليمين ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان
الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه استأجرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة ويجب اجر المثل
كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه
اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لانها غزلت
تبردا من حيث اظاها هذا كله اذا اذن لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان
الغزل لها وعليها الزوج مثل فطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فتضمن كمن غصب حنطة فطحنها

فان الدقيق يكون للعاصب في قول ابي حنيفة رح وعليه مل الحطة وان لم يأذن ليا واما به
 بعزلت فهو على وجهين ان كان الروح بائع النط كان العزل ليا وعليها النط للروح لانه
 يشتري النط للتجارة وكان النبي ثابتاً من حيث الماهر وان لم يكن الروح بائع النط يشتري
 بطنا وحاء اليه سرله بعزلت المرأة كان العزل للروح ولا شيء ليا من الاخر و ذكر هشام في نوادره
 رجل عزل نط صرة فاحتلها مال صاحب النط عزلت نادى والعزل اي وقال الا حرصرت له
 بعزل ادبك والعزل لي ولك عاي مثل طيكن كان النول قول صاحب النط كذا في فتاوى
 فاصبحان في العبد المعصوب اذ امانت في بد العاصب واقر العاصب انه كان عصمه من ملائ يؤمر
 تسلم القصة الى المقر له فان حاء رجل آخر و اقام السداد عدة وعصمه منه فالتأصي دسي دليمة
 لصاحب السنة واد اقصي بالقيمة لصاحب السنة واحدها لاشي للمقر له على العاصب فان وصلت
 تلك القيمة يعيها الى العاصب من حجة المتصلي له بالقيمة او بالارث او بالوصية او بالمبايعه يؤمر
 بردها الى المقر له ولو وصل الى العاصب الى آخر من المتصلي له سوى المأ حود منه فان وغل
 دالمة او بالمبايعه لا يؤمر بالرد على المقر له وان وصل بالميراث او بالوصية يؤمر بالرد كذا في الدخيرة * وفي
 سير العيون مسلم شق رق حمر لمسلم لا يصم الحمر و يصم الرق الا ان يكون اما ما يرى ذلك
 فيحيث لا يصم لانه محتلف فيه كذا في التاثير حانية * والدمي اذا اظهر بيع الحمر في المصر
 يدمع عنه فان اتلف ذلك اسان يصم الا ان يكون اما ما يرى ذلك لانه محتلف فيه كذا
 في المحيط * وفي فتاوى الخلاصة من اراق حمر اهل الدمة وكسر دنانها وشق رقها اذا اظهر وها
 بمباين المسلمين امرأ بالمعروف لاصار عليه كذا في التاثير حانية * وفي التاثير منش
 ثوب رجل فحدثه المنشث من يد صاحبه حتى تحرق يصم تمام القيمة وان حدثه صاحبه
 من بد المنشث صم المنشث يصم القيمة كذا في النصول العمادية * ولو جلس رجل على
 ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشق الثوب من جلوس الجالس
 كان على الجالس صم صم الشق وعن محمد رح في رواية يصم صم الشق والاعتداد على
 ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاصبحان * دفع عيا الى دلال لسعها تعرض الدلال على صاحب
 دكان وترك عدة فهرب صاحب الدكان وذهب بالمبايع يصم الدلال وذكر السني
 في تناواه من شيخ الاسلام ابي الحسن انه لا يصم وهو الصحيح لان هذا امر لا يدمه كذا في المحيط *

اكثر من قيمة العبد مما يتغابن الناس فيه فذلك قيمته فيلزمه ذلك وان كانت اكثر من قيمة
 العبد بما لا يتغابن الناس فيه بطل الغصل على ما يتغابن الناس فيه كذا في المحيط * غصب ثوب
 انسان فلبسه فجاء رب الثوب فمد ثوبه والعاصب لم يعلم انه صاحب الثوب فتحرق الثوب لاصدان
 على العاصب كذا في التناظر خاتمة * واو قال صاحب الثوب رد علي ثوبي فمنعه فمد مد الا يمد
 مثله من شدته فتحرق لاصدان على العاصب ايضا ولو مده كد ايمد الناس عادة فتحرق منه ضمن
 العاصب نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن كسبه فمده انسان مد الا يمد مثله ايمد بمثله فتحرق فعلى
 المد جميع القيمة كذا في الحصول العبادية * اذا مرض في الدار المغصوبة لا يبعد فيها وعن سفيان الثوري
 انه كان يدخل على اصحاب الصراي ويأكل معهم قال النقيه وبه نأخذ كذا في الملنقط * ولدت
 المعصوبة وكسبت ووهبت لها وقطعت بدعا ووطئت بشبهة فماتت وقضي بالقيمة يوم الغصب
 فالولد والهبة والكسب للمولى والعقر والارش للعاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للمولى
 كذا في التناظر خاتمة * واو ادخل الحشاش خشبة في منزله في سكة غير باعة فاراد اهلها ان يمنعوه
 من ذلك ان كان يصعها على ظهر الدواب وصعالبس لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا باذلال
 الدابة وله ذلك وان كان يطرحها طرحا يصرسا بهم فلم يمنع كذا في الفتاوى الكبرى *
 اذا دهم العاصب على ما صنع ولم يطع بالمالك قال مشايخنا امسك المغصوب الى ان يطمع مجيء
 صاحبه واد انتزع رجاؤه بهجى صاحبه تصدق به ان شاء والاحسن ان يرفع ذلك الى الامام
 لان للامام تدبرا او رأيا فالاحسن ان لا يقطع عليه رأيه وقال محمد بن حريز في الجامع الصغير
 رجل غصب عبدا واجر العبد نفسه وسلم عن العمل صححت الاجارة على ما عرف فان اخذ العبد
 الاخر واخذ العاصب الاجر منه واتلعه لاصمان عداني خيفة رح وقال لا يجب عليه الصمان
 وان كان الاجر قائما كان للمالك بالا جماع كذا في المحيط * وعن نجم الدين السفي عن استاذ
 سئل عن رفع عمامة مديونة عن رأسه رها بدينه واعطاه منديل الصغير ايلق على رأسه وقال اذا جئت
 بدينني اردع عليك فجاء المديون بدينه وقد هلكت العمامة في يده الاخر قال تهلك هلاك المرهون
 لا المغصوب لانه احدها رها وترك غريبه وذهابه رضى منه بكونها رها كذا في التناوي العنانية *
 ماتت دابة رجل في دار آخران كان لجلدها قيمة يخرجها المالك وان لم يكن لجلدها قيمة يخرجها

صاحب الدار وكيل قبض المال من غريم الموكل وجعلها في مخلاة وعلقها على الحمار فهلك الدراهم لم يضمن لانه صنع بها كما يصنع بماله كذا في الحاوي * دابة رجل دخلت في دار غيره فاخراجها على صاحب الدابة لانها ملكه شغلت دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في بئر غيره فاخراج الطير على صاحب الطير وليس عليه نزع الماء كذا في الفتاوى الكبرى * وفي التفريد في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم استحققت فالولد حر الاصل وعليه للمولى قيمة الولد هكذا قضى علي رضي بحضرة الصحابة وتعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد وترك ميراثا فميراثه لابييه ولا يجب عليه للمولى شيء غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولدا وماتت في يده ثم اقام المغصوب منه البينة على ان الجارية جاريته فلما لك ان يأخذ المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البائع او تضمين المشتري وفي المبيعة يباعا فاسدا اذا وجب العقر ثم هلكت الجارية او تعذر ردّها بوجه من الوجوه هل يملك العقر فيه روايتان والغصب نظير البيع الفاسد فيكون في الغصب في العقر روايتان كذا في التاتارخانية * قال محمد درج في الجامع رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبدا وتبايعا العبد بالجارية وتقابضائهم بلغ المالك فاجازه كان باطلا ولو كان مالهما رجلين فبلغهما فاجازا كان جائزا وصارت الجارية لصاحب الغلام والغلام لصاحب الجارية وعلي غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلي غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه ولو اذن كل واحد من المالكين في الابتداء بان قال صاحب الغلام للذي غصبه اشتر جارية فلان بغلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتر غلام فلان بجاريتي هذه كان الجواب كذلك رجل غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل الف درهم ثم تبايع الغاصبان الدراهم بالدينارين وتقابضائهم تفرقائهم حضر المالك فاجازه جاز كذا في المحيط * غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكيها ولو جعل كلها شرائد ينقطع لزوال اسمها كذا في القنية * اذا امر عبد غيره بالابق او قال له اقتل نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال اتلف مال مولاي فالتلف لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وسئل عن غصب ارزا وقشرة او حنطة واخذها كشاهل ينقطع به حق المالك قال لا لان العين المغصوب قائم كما لو نبح شاة وسلخها لا ينقطع حق مالكيها كذا في الفصول العمادية * ادخل اجناسا له في المسجد بغيران خادمه واخذ مفتاحه وجاء سيل فاهلك بسط المسجد يضمن كذا في القنية * روي عن علي بن الجعد قال سمعت علي بن عاصم قال سألت

أبا حنيفة رح عن درهم لرجل ودرهمين لآخر اختلطت فصاع درهمان وثني درهم من الثلاثة لا يعرف من أيهما هو فقال الدرهم الباني بينهما انلاذ فلقبت ابن شبرمة فسأله عنها قال سألت عنها احدا قلت نعم سألت أبا حنيفة رح فقال انه قال لك الدرهم الباقي بينهما انلاذ قلت نعم قال خطأ أبو حنيفة رح لا فانقول درهم من الدرهمين الصائعين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الصائعين يحتمل انه من الدرهمين ويحتمل الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصتان فاستحسن جوابه حداد وعدت الى ابي حنيفة رح وقلت له خولعت في المسئلة فقال القيت ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وذكر جوابه بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما بحيث لا تميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل الدرهم فاي درهم ذهب ذهب بحصنه فالدرهم الباقي بينهما انلاذ كذا في الجوهرة النيرة * رجل فصب عبدا فباعه من رجل بخمسمائة الى سنة والعبد معروف للمغصوب منه وقال المغصوب منه للغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بالف درهم حالة قبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمسمائة درهم الى سنة وقال الغاصب ما اشتريته منك قط وانك امرتني فبعته بخمسمائة درهم الى سنة بامرک والعبد قائم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري لا بهم اتفقوا على صحة شرائه ولا صمان على الغاصب بسبب الغصب لان تعذر الرد على المالك كان لمعنى من جهته وهو افرارة ببيعه من الغاصب ويستحلف الغاصب بالله ما اشتريته فان حلف لاشي عليه وان نكل كان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وباقي المسئلة بحالها فهنا يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل وسام اليه ثم ادعى انه فعل ذلك بامر المغصوب منه فقال المغصوب منه بعت منك بالف ثم وهبته فهو على النقصيل الذي قلنا في البيع ولو كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بامر المالك وقال صاحب العبد لا بل بعته منك بضربت ملك نفسك يحلف الغاصب او لا فان نكل لزمه الثمن وان حلف ضمن القيمة التعذر الرد لمعنى من جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو نظير الهلاك فيما تقدم كذا في المحيط * سكران لا يعقل نام في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان اخذ ثوبه من تحت رأسه او خاتمه من اصبعه او كبسه من وسطه او درهم من كده ليحفظ ضمن لانه كان محفوظا بصاحبه كذا في الوخير للكردي * رجل اقرانه قطع

يد عبد رجل خطأ وكذبه عاتلة المقر في اقراره ثم غصبه رجل من مولاة فمات عنده فالمرءى بالبحر
ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله ثلث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته اقطع في ماله حالاً وضمن
الجاني ارش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته باقراره فانه يرجع الجاني على
الغاصب بقيمة العبد اقطع في ماله كذا في المحيط * غصب العبد المديون ومات عنده فلا رباب الديون
مطالبته بالقيمة كذا في القنية * وسئل ابو حامد عن رجل في يده دار مرهونة غصبها منه غاصب
هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ينظران اباح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فله ان يطالبه
وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التاتارخانية * ولو غصب من الذمي
مسلم او سرق منه يعاقب المسلم يوم القيمة ومخاصمة الذمي يوم القيمة اشد وظلامة الكافر اشد
من ظلامة المسلم لان الكافر من اهل النار ابدًا ويتبع له التخفيف في النار بالظلمات التي له
قبل الناس فلا يرجى منه ان يتركها والمسلم يرجى منه العفو واذا خاصم الكافر لا وجه ان يعطي
ثواب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع على المؤمن ونال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة
على الآدمي اشد من خصومة الآدمي على الآدمي كذا في الكبرى * وسئل علي بن احمد
عن زعيم القوم ان اخذهم لياخذ منهم اشياء ظلما فاخفى القوم غير واحد فاخذ منه ذلك الزعيم
ذلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان اخذ منه قبل ذلك واخذ
منهم ما اخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما اخذ من القوم فقال نعم كذا في التاتارخانية *
لها حنطة ربيعية في خابية وخريفية في اخرى فامرت اختها ان تدفع الي حراثها الخريفية فاخطأت
فدفعت اليه الربيعية ثم ارسلت المرأة بنتها مع الحراث لتنقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تنبت
ثم تبين انها ربيعية تضمن اي الثلاثة شاءت لانها لما اخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحراث
غاصبا الغاصبة قال رضي الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقعات كذا في القنية *
وسئل ابو حامد عن مسافر حل امتعته على سفينة ليذهب الي بلدة ثم مات ومعه ابنه فاخرج الابن
ذلك الامتعة من تلك السفينة الي سفينة اخرى ليذهب ليسلمها الي سائر الورثة واخذ طريقا
يسلكه الناس غير الطريق الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن
وضاعت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة اخرى فقال ان كان
اخرجها الي سفينة اخرى ومضى بها الي مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التاتارخانية *

الجماع الاصغر ادفع هذه القيمة الى احدا من الصغارين ليصلحها فدفعها الى اجد ونسبه لم يضمن
 كالمودع اذا نسي الرديعة انها في اي موضع ومثله في فتاوى صاعد ادفع هذا الغزل الى نساج
 ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع ودرّب المدفوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف امر الموكل
 للوكيل وكل احدا حيث لا يصح وانما يصح ان لو قال وكّل من شئت وكذا الخليفة اذا قال لوالي البلدة
 فلدا احدا التصاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنية * وسئل ابو يوسف بن محمد عن
 غاصب ندم على ما فعل واراد ان يرد المال الى صاحبه ووقع له الياس عن وجود صاحبه فتصدق
 بهذا العين هل يجوز للفقير ان ينتفع بهذا العين فقال لا يجوز ان يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب
 عليه ردة الى من دفعه اليه قال رضي الله عنه انما جاب بهذا الجواب زجر الهم كيلا يتساهلون
 في اموال الناس اما لو سلك الطريق في معرفة المالك فلم يجده فحكه حكم اللقطة قبل له اذا لم يجز
 الانتفاع به واراد ان يرد الى الغاصب فلم يجده الغاصب وهذا العين يهلك في الصيف ولا يبقى
 الا ان يجده الغاصب او يرجع الى الغاصب كيف يفعل فقال يمسكه حتى يمكنه حتى اذا خاف
 هلاكه باعه وامسك ثمنه حتى يرد الى من دفع اليه العين كذا في التاتارخانية * ولو اجل بدل
 المصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند ابي يوسف رح كذا في الملتقط * لو مات وترك عينا ودينارا
 وغصبا في ايدي الناس ولم يصل شيء من ذلك الى الورثة فالقياس ان يكون الثواب بذلك
 في الآخرة للورثة لانهم ورثوا منه وفي الاستحسان ان توي الدين ثم توي قبل الموت فالثواب له
 لان التاوي لا يجري فيه الارث فان توي بعده فالثواب للوارث لانه يجري الارث فيه لقيامه
 وقت الموت كذا في التاوي العتابة * مات من عليه دين نسبه يؤاخذ به يوم القيمة ان كان
 الدين من جهة التجارة يرجي ان لا يؤاخذ به وان كان الدين من جهة الغصب يؤاخذ به كذا
 في التاوي الكبرى * رجل مات ابوه وعليه دين قد نسبه والابن يعلم به فانه يؤديه فان نسي الابن
 حتى مات هو ايضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية * سرق شيئا من ابيه ثم مات ابوه
 لم يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وهو ضمان المسروق انتقل اليه واثم بالسرقه لانه جسي على
 المسروق منه كذا في التاوي العتابة * رجل له على رجل دين فتناصاه فمنعه ظلميا حتى
 مات جناح الدين وانتقل الى الوارث تكلدوا فيه قال اكثر المشائخ لا يكون حق الخصومة
 للاول

للاول لكن المخاران الدين للوارث والخصومة في الظام بالمنع للاول لا في الدين اذ الدين انتقل الى الوارث كذا في الظهيرية * رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قدمات فقال جعلته في حل او قال وهبته ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان يأخذ لانه وهبه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له خصم فمات ولا وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت مقدار ذلك ليكون وديعة عند الله فيوصل الى خصمائه يوم القيمة هكذا في الفتاوى العتائية * رجل له على امرأة حق فله ان يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت ودخلت خلوة دخلها اذا كان يأمن على نفسه ويحفظها بعينه بعد امنها قطع مال رجل ظلما فلا فضل لصاحب المال ان يحلله كذا في خزائن المفتين * دين لرجل على آخر لا يقدر على استيفائه كان ابرأؤه خيرا من ان يدعي عليه لان في الابرأء تخليصا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا في الفتاوى الكبرى * غلط النقاش ونقش في الخاتم اسم غيره ان لم يمكنه اصلاحه ضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلين ليجمعا له علف الحمار ودفع اليهما حمارين فاخذ متغلب حماريهما فذهبا واسترد آمنه ثم ان احدهما سلم الحمارين الى الآخر ثم ان الآخر ساق الحمار فهلك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الشريك الدافع الى الآخر وان شاء ضمن سائق الحمار لان الاول متعدي بالدفع الى الآخر والثاني متعدي بالسوق بدون الآخر كذا في جواهر الفتاوى * وسئل عن غصب علوا وسفلا من الآخر وخرب العلو فماذا يجب على الغاصب اجاب ان المالك بالخيار ان شاء ترك النقص على الغاصب وضمنه القيمة وان شاء اخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى ابى الفتح محمد بن محمود الحسين الاستروشنى * رجل غصب عجولا واستهلكه فيبس لبن امه قال الفقيه ابو بكر البلخي يضمن الغاصب قيمة العجول ونقصان الام لان هلاك الولد اوجب نقصان الام كذا في فتاوى قاضيخان * غصب عبدا فشد به قبل فقتل العبد نفسه او مات حتف انفه ضمن الغاصب لانه في ضمانه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الديون الى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ كذا في فتاوى قاضيخان * وفي تجنيس المنتخب ولوانهدم جدار الميت فظهر للميت مال فاخذة القاضي فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضي اليهم ضمن كذا في التاتارخانية *

رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير إذن أهل الغلام فرأى الغلام غلاما ناعيا يلعبون فانتبه في اليهم
وارتقى بسطح بيت موقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال كذا
في فتاوى قاضخان * ومثل شمس الاسلام ممن استعمل عبد الغير اوجازية الغير فابق في حالة
الاستعمال قال فهو ضامن بمنزلة المغصوب اذا ابق من يد الغاصب ومن استعمل عبدا مشتركا
او حمارا مشتركا بينه وبين غيره بغير إذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه في اجناس الباطني في
استعمال العبد المشترك بغير إذن شريكه روايتان في رواية هشام انه يصير غاصبا وفي رواية
ابن رستم عنه انه لا يصير غاصبا وفي الدابة يصير غاصبا في الروابنين ركوبا وحمل او رد في زمانا
من بعض البلدان فنوى وصورتها رجل كان يكسر الحطب فجاء غلام رجل وقال اعطني القدوم
والحطب حتى اكسرا فأتى صاحب الحطب ذلك فاخذ الغلام القدوم منه واخذ الحطب وكسر
بعضه وقال ايت تأخر حتى اكسرا فأتى صاحب الحطب بحطب آخر فكسره الغلام فاصاب
بعض ما يكسر من الحطب عين الغلام وذهبت عينه فأتى مشايخ بحار على انه لا يكون على
صاحب الحطب شيء كذا في الظهيرية * جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم امرأة ونظر فيه
ودع الى آخر فنظر فيه ثم صاع لم يضمن احد لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا
يجرى الشئ باستعماله يكون غصبا رفع قدوم النجار وهو براه ولم يمنعه فاستعمله وانكسر يضمن
كذا في القبة * بعث جارية الى نخاس وامره ببيعها فبعثها امرأة النخاس في حاجة لها فهربت
فلا صاحب الجارية ان يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس اجير مشترك والاجير المشترك
لا يضمن عند ابي حنيفة رح وكذلك دلال الثياب كذا في الكسرى * في فتاوى ابي الليث
جارية جاءت الى النخاس بغير إذن مولاه وطلبت البيع وذهبت ولا بد رأى ابن ذهبت وقال
النخاس ردتها على المولى فالقول قول النخاس ولا ضمان عليه ومعنى ذلك ان النخاس
لم يأخذ الجارية ومعنى الرد انه امرها بالذهاب الى منزل المولى وكان النخاس منكرا
للغصب اما اذا اخذ النخاس الجارية من الطريق او ذهب بها من منزل مولاه بغير امره
فلا يصدق كذا في المحيط * ركب دابة الغير لا باذنه ثم نزل فماتت الصحيح انه لا يضمن على
قول ابي حنيفة رح حتى يحركها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار كذا في الغيانية * رجل
فعد على ظهر دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان

على الذي مقر دون الذي ركب اذ الم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة جحدها ومنعها من صاحبها قبل ان يعقر ولم يحركها فجاء آخر وعقرها فلصاحب الدابة ان يضمن ايها شاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان واخذ متاعا وجحد فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجحد فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج منه من الدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دخل دار رجل فاخرج منها ثوبا فوضعه في منزل آخر فضاع فيه الثوب فان كان بين المنزلين في الحرز تفاوت ضمن والا فلا كذا في الكبرى * رجل قتل رجلا في مفازة معه مال فضاع المال ضمن المال كذا ذكر في العيون واقتنى ظهير الدين المرغيناني انه لا يضمن وهذا اليق بقول ابي حنيفة ر ح كذا في السراجية * اصطبيل مشترك بين اثنين لكل واحد منهما فيه بقرة دخل احدهما الاصطبيل وشد بقرة صاحبه كيلا يضرب بقرة فتحرك البقرة وتخنقت بالحبل وماتت لاضمان عليه اذ الم ينقلها من مكان الى مكان آخر كذا في خزائن المفتين * السلطان اذا اخذ عينا من اعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرتهن ان كان المرتهن طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين تضمين السلطان والمرتهن ويبتني على هذا الجابي الذي يقال له (بايكارا) اذا اخذ شيئا رهنا وهو طائع يضمن وكذا الصراف اذا كان طائعا فيه يضمن وصار الصراف والجابي مجروحين في الشهادة كذا في المحيط * مهتر محلة اذا اخذ شيئا وهو طائع فيه يضمن فان دفع ورهن عند آخر والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى سمرقند اذا اخذ القنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الا خر من رأسه فضاعت فان كانت القنسوة بمرأى عين صاحبها وامكنه رفعها واخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القنسوة بالخيار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة * اذا صلى الرجل فوقعت قنسوة بين يديه ففحها رجل ان وضعها حيث بناولها فسرت لا يضمن لانها بعد في يديه وان فحها اكثر من ذلك فضاعت ان كانت القنسوة بمرأى صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لاضمان على الطارح والا يضمن كذا في الكبرى * وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر عن اخذ عن الفقاعي كوزا ليشرب الفقاع او قد حاسق من يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في الحاوي * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تقدم الى خراف واخذ منه غضارة باذنه لينظر فيها فوقعت من يده على غضارات آخر وانكسرت الغضارات فلا ضمان في المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات

كذافي الطهيرية * شرع في الحمام واخذ فنجانة واعطاها غيره فوُتعت من يد الثاني وانكسرت
فلا ضمان على الاول كذا في المحيط * دخل رجل على صاحب الدكان باذنه فتعلق بثوبه شيء
مما في دكانه فسقط لا يضمن لكن قاويله اذا لم يكن السقوط بقعله ومدة وكذا لك اذا اخذ شيئا بغير اذنه
مما في دكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن ويجب ان يضمن الا اذا اخذ باذنه اما صريحا او دلالة رجل دخل
منزل رجل باذنه واخذ اثناء من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان مالم يحجر عنه
لا نه مأذون فيه دلالة الابري انه لو اخذ كوز ماء وشرب منه فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه
كذا في الكبرى * في المنتقى رجل صده ودبعة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوبا له ثم طلبها
صاحب الدبعة فدفع كلها اليه فضا ع ثوب المودع فصاحب الدبعة ضامن له قال ثمه كل من اخذ
شيئا على انه له ولم يكن له فهو ضامن كذا في المحيط * رجل اصاب رجلا فنسي الضيف صده ثوبا
فاتبعه المضيف بالثوب فغصب الثوب عاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على
المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضامن كذا في خزائن المفتين * تعلق رجل برجل وخاصمه
فسقط عن المتعلق به شيء فضا ع قالوا بضمن المتعلق قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على
التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال ابرأه وبمكده ان يأخذه لا يكون ضامنا كذا
في فتاوى فاصيخان * بعث الى قصار ليا حده ثوبه فدفع القصار بالعلط ثوبا آخر وضاع عند الرسول
ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خير مال له بين تضمن القصار والرسول وايهما
ضمن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز للكردي * وسئل ابو بكر عن بعثه الى ماشية فركب هو
دابة الا مرفطت في الطريق قال ان كان بينهما انبساط في ان يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن
وان لم يكن ضمن كذا في الحاوي * اخذ احد الشريكين حمار صاحبه الخاص وطحن بغير اذنه
فاكل الحمار الحنطة في الرحى ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه
فلم يعجبنا ذلك الاعتقاد فالعرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة
وان لم يوجد صريحا حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك او على العكس اواحد الزوجين بحمار
الآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها وابقت لا يضمن
كذا في القية * رق انتح فمربه رجل فان لم يأخذه لا يضمن وان اخذه ثم تركه فان كان المالك حاصرا

لا ضمان عليه وان كان غائباً يضمن وكذلك اذا رأى ما وقع منكم انسان كذا في النصول العبادية *
 دخل دابته في دار غيره فاخرجها صاحب الدار فهلكت لا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين *
 وضع ثوباً في دار رجل فرمى به والمالك غائب ضمن هكذا في الحاوي *



كتاب الشفعة

وهو مشتمل على سبعة عشر باباً الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفتها وحكمها اما تفسيرها
 شرعاً فهو تملك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط السرخسي *
 واما شرطها فانواع منها عقد المعاوضة وهو البيع او ما هو به معناه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع ولا بمعنى
 البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والميراث والوصية لان الاخذ بالشفعة تملك على المأخوذ منه
 ما تملك هو فاذا انعدم معنى المعاوضة فلو اخذ الشفيع اما ان يأخذ بالقيمة او مجاًناً لا سبيل
 الى الاول لان المأخوذ منه لم يملك بالقيمة ولا الى الثاني لان الجبر على التبرع ليس
 بمشروع فامتنع الاخذ اصلاً وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقابضاً وجبت الشفعة وان قبض
 احد هادون الآخراً فلا شفعة عند اصحابنا الثلاثة ولو هب عقاراً من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له
 عوضه من ذلك داراً فلا شفعة في الدارين لا في دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار
 التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار عن اقرار وانكار او سكوت وكذا تجب في الدار المصالح
 عنها عن اقرار وامتناع انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعي في اقامة الحججة فان
 اقام البينة ان الدار كانت للمدعي او حلف المدعي عليه فنكل فله الشفعة وكذلك لا تجب في الدار
 المصالح عنها عن سكوت لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت مع الشك في وجود شرطه
 ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن اقرار وانكار
 ولو اصطالحا على ان يأخذ المدعي الدار ويعطيه داراً اخرى فان كان الصلح عن انكار تجب
 في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة اخرى وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة
 في الدارين جميعاً لانهما ملك المدعي ومنها معاوضة المال بالمال وعلى هذا يخرج ما اذا صالح
 عن جنائية توجب القصاص فيبادون النفس على دار لا تجب ولو صالح عن جنائية توجب الارش
 دون القصاص على دار يجب فيها حق الشفعة وكذلك لو اعتق عبداً على دار لا تجب الشفعة ومنها

ان يكون المبيع عقارا او هو سعة فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار مما
يحتمل القسمة ولا يحتملها كالحمام والرحى والبشر والنهر والعين والدور والصغار ومساها زوال ملك
البائع عن المبيع فاذا لم تزل فلا تجب الشفعة كما في البيع بشرط الخيار للبائع حتى لو استطخ خياره وحبث
الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان الخيار لهما لا تجب الشفعة ولو شرط البائع
الخيار للشفيع فلا شفعة له فان اجاز الشفيع جاز البيع ولا شفعة له وان فسخ فلا شفعة له والحبلة للشفيع
في ذلك ان لا يفسخ ولا يجبر حتى يجبر البائع او يجوز هو نصي المدة فنكون له الشفعة وخيار العيب
والرؤية لا يمنع وجوب الشفعة ومنها زوال حق البائع فلا تجب الشفعة في الشراء فاسدا ولو باعها
المشتري شراء فاسدا بيعا صحيحا فجاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها
بالبيع الثاني ان اخذ بالبيع الثاني اخذ بالثمن وان اخذ بالبيع الاول اخذ بقيمة المبيع يوم القبض
لان المبيع يباع فاسدا مضمون بالقبض كالمغصوب وعلى هذا الاصل يخرج قول ابي حنيفة رح فيمن
اشترى ارضا شراء فاسدا فبني عليها انه يثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت ومنها ملك الشفيع
وقت الشراء في الدار الذي يأخذ بها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة والاعارة ولا بدار باعها
قبل الشراء ولا بدار جعلها مسجدا ومنها ظهور ملك الشفيع عند الانكار بحجة مطلقة وهو البينة او تصدقة
وهو في الحقيقة شرط ظهور الحق لاشراط ثبوته فاذا انكر المشتري كون الدار التي يبيع بها مملوكة للشفيع
ليس له ان يأخذ بالشفعة حتى يقيم البينة انما داره وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح واحدى الروايتين
عن ابي يوسف رح ومنها ان لا تكون الدار المشفوعة ملكا للشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب
الشفعة ومنها عدم الرضى من الشفيع بالبيع او بحكمه صريحا او دلالة فان رضى بالبيع او بحكمه
صريحا او دلالة بان وكله صاحب الدار ببيعها فباعها ولا شفعة له وكذلك المضارب اذا باع دارا من مال
المضاربة ورب المال شفيعها بدار اخرى له لا شفعة لرؤ الدار سواء كان في الدار ربح او لم يكن فيها ربح
واسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب الشفعة فتجب لاهل الذمة فيما بينهم والدمي على المسلم وكذا
الحرية والذكورة والعقل والبلوغ والعدالة ليس بشرط فتجب الشفعة للمأفون والمكاتب ومعتق
البعض والسوان والصيان والمجانين واهل البعي الا ان الحصر فيما يجب للصبي او عليه وليه الذي
يتصرف في ماله من الاب ووصيه والجدا اب ووصيه والقاصي ووصي القاضي هكذا
في البدائع واصفيتها فالاخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت للمشتري من غير شرط نحو الرد

بخيار الرؤية يثبت للشفيع وما لا يثبت للمشتري الآ بالشرط لا يثبت للشفيع الآ بالشرط كذا في
 خزائن المفتين : واما حكمها فجاز طلب الشفعة عند تحقق سببها وتأكدّها بعد الطلب وثبوت الملك
 بالقضاء بها وبالرضاء هكذا في النهاية * قال أصحابنا الشفعة لا تجب في المنقولات متصودا وانما
 تجب تبعاً للعقار وانما تجب مقصودا في العقارات كالدار والكرم وغيرها من الاراضي وتجب
 في الاراضي التي يملك رقبها حتى ان الاراضي التي حازها الامام لبيت المال ويدفع الى الناس
 مزارعة فصار لهم فيها كردار كالبناء والاشجار والكبس اذا كبسوها بتراب نقلوها من موضع يملكونها
 فلو بيعت هذه الاراضي فبيعها باطل وبيع الكردار ان كان معلوماً يجوز ولكن لاشفعة فيها وكذا
 الاراضي الميانية اذ كانت الاكورة يزرعونها فبيعها لا يجوز في ادب القاضي للخصاف في
 باب الشفعة وانما تجب بحق الملك حتى لو بيعت دار بجانب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها
 المتولي وفي فتاوى الفقيه ابي الليث رح وكذلك اذا كانت هذه الدار وقفاً على رجل لا يكون
 للموقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار كذا في المحيط * رجل له دار في ارض وقف فلا شفعة له ولو باع
 هو عمارته فلا شفعة لجاره ايضاً كذا في السراجية * وفي التجريد ما لا يجوز بيعه من العقار كالواقف
 لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز البيع في الوقف كذا في الخلاصة * ولو اشترى
 داراً ولم يقبضها حتى يبعث بجانب دار اخرى فله الشفعة كذا في محيط السير خسي * ولا تجب الشفعة
 في دار جعلت مهراً امرأة او عوض عتق هكذا في التبيين * ولو تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره
 بمهر المثل تجب الشفعة ولو تزوجها على الدار او على مهر مسمى ثم قبضت الدار مهراً فلا شفعة
 هكذا في خزائن المفتين * ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك المهر داراً تجب للشفيع فيها
 الشفعة وكذلك اذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهر اثم باعها داراً بذلك المفروض
 تجب للشفيع فيها الشفعة كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على دار على ان ترد المرأة عليه
 الفلا شفعة في شيء من الدار عند ابي حنيفة رح وعندهما تجب الشفعة في حصة الالف وكذلك
 لو خالع المرأة ان يرد الزوج عليها الفاعلى هذا الخلاف كذا في محيط السير خسي * واذا صالح من
 دم عمد على دار على ان يرد عليه صاحب الدار الف درهم فلا شفعة في الدار في قول ابي حنيفة رح
 وعند ابي يوسف ومحمد رح يأخذ منها جزء من احد عشر جزءاً بالف درهم وكذلك الصلح من
 شجاج العدد التي فيها القود وان صالحه من موصحتين احد بهما عمد والاخرى خطأ على دار فلا شفعة

فيها في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح يأخذ الشفيع نصفها بخمسمائة لان موجب موضحة الخطاء خمسمائة درهم كذا في المبسوط * اذا تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها داره مهرا او قال صالحتك على ان اجعلها لك مهرا او قال اعطيتك هذه الدار مهرا فلا شفعة للشفيع في هذه النصول كذا في الطهيري * رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ثم دفع اليها دارا فهذا على وجهين ان قال الزوج جعلتها مهر ك فلا شفعة فيها وان قال جعلتها بهرك ففيها الشفعة كذا في الدخيرة * واذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة على دار فطلبها الشفيع في الشعنة فسلمها الاب له بشئ مسمى معلوم بمهر مثلها او بقيمة الدار فهذا بيع وللشفيع فيها الشعنة وكذلك لو كانت الابنة كبيرة فسلمت فهو بيع وللشفيع فيها الشعنة وان صالح من كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص او حدا او مال ففي حكم الشعنة وطلان الصلح في الكل سواء ولو صالح من المال الذي يطلب به فان قال على ان يبرأ فلان من المال كله فهو جائز وللشفيع فيها الشعنة لان صلح الاجنبي عن الدين على ملكه صحيح كصلح المديون وان قال اقضتكمها منه فالصلح باطل هكذا في المبسوط * ومن لا يجوز هبته بغير عوض كالأب في مال ابنته وكالملكائب والعبد الناجر اذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشعنة عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يصح وتجب الشعنة كذا في محيط السرخسي * وان وهب لرجل دارا على ان يهبه الآخرا الف درهم شرط فلا شفعة للشفيع فيه مالم يتقابضا ان قال قد اوصيت بداري ببيع لفلان بالف درهم ومات الموصي فقال الموصى له قبلت فللشفيع الشعنة وان قال له اوصيت له بان يوهب له على عوض الف درهم فهذا ومالوا بالشر الهبة بنفسه سواء في الحكم وان وهب نصيبا من دار مسمى بشرط العوض وتقابضا لم يجز ولم تكن فيه الشعنة عندنا وكذلك ان كان الشيوع في العوض فيما يقسم وان وهب دارا لرجل على ان ابرأه من دين له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها الشعنة وكذلك لو وهبها بشرط الابراء مما يدعي في هذه الدار الاخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق بالشعنة كذا في المبسوط * رجل اشترى جارية بالف فصالح من عيب بها على جحد منه او اقرار بالعيب على دار فللشفيع الشعنة كذا في الجامع الكبير في باب الشعنة في الصلح * ولو صالحه عن عيب على الدار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب كذا في التاثير خاتمة * واذا

الدار على ان يضمن له الشفع الدرك عن البائع والشفع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له
 كذا في شرح الطحاوي * ولو كان المشتري بالخيار ابداهم يكن للشفع فيها الشفعة فان اطل
 المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضي الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عندهما
 بعد مضي الايام الثلاثة كذا في المبسوط * وان كان المشتري شرط الخيار لنفسه شهرا او ما شبه
 ذلك فلا شفعة للشفع عنداني حجة رح فان اطل المشتري خياره قبل مضي ثلاثة ايام خني
 انتلب البيع صحيحا وجبت للشفع الشفعة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العنانية ولو باعه بخيار
 ثلاثة ايام ثم زاده ثلاثة اخرى وقد كان الشفع طلب الشفعة وقت البيع اخذها اذا انقضت المدة
 الاولى واذا ردها احد الجارين على الاصل اخذها الجار الآخر كذا في التاتارخانية * واذا
 اشترى دارا بعد بيعه او بعد بيعه وشرط فيه الخيار لا يجدهما ان شرط الخيار للبائع الدار فلا شفعة للشفع قبل تمام
 البيع سواء شرط الخيار في الدار او في العبد كذا في المحيط * واذا اشترى دارا بعبد واشترط الخيار
 ثلثا للمشتري الدار وللشفع فيه الشفعة فان اخذها من يد مشتريها فقد وجب البيع له فان سلم المشتري
 البيع واطل خياره سلم العبد للبائع فان امين ان يسلم البيع اخذ عبده ودفع قيمة العبد التي اخذها
 من الشفع الى البائع ولا يكون اخذ الشفع الدار بالشفعة اختيارا من المشتري واسقاط الخيار
 في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان للشفع
 ان يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد
 في يد البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار وللشفع ان يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط *
 ولو كان الخيار للبائع الدار فبيعت الدار بحجب الدار المبيعة للبائع فيها حق الشفعة فاذا اخذها
 كان هذا منه نقضا للبيع كذا في المحيط * واذا كان الخيار للمشتري فبيعت دار بحجب هذه الدار
 كان له فيها الشفعة فاذا اخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة البيع فاذا جاء الشفع واخذ منه الدار
 الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جارا للدار الاخرى
 من وقت العقد الا ان تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان اخذ الشفع من يده
 لا ينفي ملكه من الاصل ولهذا كانت مهدة الشفع عليه فلا يبين به انعدام السبب في حقه
 حين اخذها بالشفعة كذا في المبسوط * اذا اشترى دارا ولم يكن رؤها ثم بيعت دارا بحجبها فاخذها
 بالشفعة لم يطل خياره في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دلالة الرضى وخيار الرؤية لا يطل

بالرضاء صريحاً كذا في الرضاء دلالة كذا في محيط السرخسي * وإذا اقتصم الشركاء العتار فلا شفعة
 لجارهم بالقسمة سواء كانت القسمة بقضاء القاضي أو بغير قضائه كذا في النهاية * ولا شفعة
 في الشراء الفاسد سواء كان المشتري مما يملك بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض
 المشتري أو لم يقبض وهذا إذا وقع البيع فاسداً في الابتداء أما إذا فسد بعد انعقاده صحيحاً فحق
 الشفيع يبقى على حاله ألا ترى أن النصراني إذا اشترى من نصراني داراً بخبر ولم يتقاضا حتى
 أسلم أو أسلم أحدهما وقبض الدار ولم يقبض الخمر فإن البيع يفسد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة
 وإن فسد البيع المشتري إذا قبض الدار والمشتراة شراءً فاسداً حتى صارت ملكاً لغيره فبيعت داراً أخرى
 بجانب هذه الدار فله الشفعة فإن لم يأخذ الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن
 للمشتري أن يأخذها بالشفعة فإن كان المشتري أخذها ثم استرد البائع بحكم الفساد فلاخذ بالشفعة
 ما مضى كذا في المحيط * وأن اشتراها شراءً فاسداً ولم يقبضها حتى بيعت داراً إلى جنبها فللبائع
 أن يأخذ هذه الدار بالشفعة لأن الأولى في ملكه بعد فيكون جارا بملكه للدار الأخرى ثم إن سلمها
 البائع قبل الحكم بالشفعة بطلت شفعته ولا شفعة فيها للمشتري لأن جوازه حادث بعد بيع تلك
 الدار كذا في المبسوط * ومن ابتاع داراً شراءً فاسداً فلا شفعة فيها أما قبل القبض فلبقاء ملك البائع
 فيها وأما بعد القبض فلا حتمال الفسخ فإن بنى فيها ينقطع حق البائع في الاسترداد ويجب على
 المشتري قيمتها وتجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة رح وعندهما لا ينقطع حقه في الاسترداد
 فلا يجب فيها الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء فإن أخذها المشتري مسجداً فعلى
 هذا الخلاف وقيل ينقطع حقه أجماعاً كذا في الكافي * ولو أسلم داراً في مائة قفيز حنطة وسلمها للشفيع
 الشفعة ولو لم يسلمها حتى افتراق بطل السلم والشفعة لأنه فسخ ولو تناقضا بعد الافتراق والتسليم
 فله به الشفعة لأنه ليس بفسخ في حق الشفيع بل بيع جديد كذا في القنية * رجل أوصى له بدار
 ولم يعلم حتى بيعت داراً بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولومات قبل أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار
 بجنبها فادعى الورثة شفعتها فلهم ذلك لأن موته صار بمنزلة قبوله كذا في الفتاوى الكبرى *
 ولو أوصى بغلة داراً لرجل وبرقتها لآخر فبيعت الدار بجنبها فشفعتها لصاحب الرقبة كذا في
 محيط السرخسي * سفل لرجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفله فلصاحب العلو الشفعة
 ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك أن كان طريق العلو في السفل كان

حق الشععة بسبب الشركة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى كان حق الشععة بسبب الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفلى بالشععة حتى انهدم العلو فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح تطل شععته وعلى قول محمد رح لا تبطل ولو بيع السفلى والعلو منهدم فعلى قياس قول ابي يوسف رح لا شععة لصاحب العلو بناء على ان عنده حق الشععة بسبب البناء وعند محمد رح له حق الشععة لان عنده حق الشععة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باق كذا في الذخيرة * وان كان السفلى لرجل وعلوه لآخر فبيعت دار جميعها فالشععة لهما فان انهدمت الدار قبل اخذ الشععة فالشععة لصاحب السفلى عند ابي يوسف رح لقيام ما يستحق به الشععة وهو الارض ولا شععة لصاحب العلو لزال ما كان يستحق به الشععة وقال محمد رح الشععة لهما لان حقه قائم ايضا فانه ينسب العلو لابني صاحب السفلى فله وله ان ينسب السفلى لنفسه ثم ينسب عليه العلو ويمنع لصاحب السفلى عن الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي * رح لان اشتري داراً واحدها شعيعها فلا شععة للشعيع فيما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشعيع البيع لنفسه كذا في فتاوى فاصيخان * رح لآجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شعيعها فالبيع موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان اجار المستأجر البيع نقد في حقه وكان له الشععة لو حوّل سببها وان لم يجز البيع لكن طلب الشععة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى ارضاً مبدورة فنبت الررع وحصدته المشتري ثم حضر الشعيع اخذ الارض بحصتها فتقوم الارض مبدورة فيرجع بحصتها كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى نخلاً ليقطعه فلا شععة فيه وكذلك اذا اشترى به مطلقاً فان اشترانا باصولها ومواضعها من الارض ففيها الشععة وكذلك لو اشترى زرعاً او رتبة ليجدها لم يكن في ذلك شععة وان اشترانا مع الارض وجبت الشععة في الكل استجسانا وفي القياس لا شععة في الررع واذا اشترى ارضاً فيها شجر صغير فكرب فانمرت او كان فيها زرع فادرك بالشعيع ان يأخذ جميع ذلك بالثمن كذا في المبسوط * اذا اشترى البناء ليقطعه فلا شععة للشعيع فيه فان اشتراه باصله فالشعيع فيه الشععة كذا في الذخيرة * ولو اشترى نصيب البائع من البناء وهو النصف فلا شععة في هذا البيع فيه فاسد وكذلك لو كان البناء كله لانسان فباع نصفه كذا في المبسوط * واذا اشترى نخلاً ليقطعها ثم اشترى بعد ذلك الارض وترك النخل فيها فلا شععة للشعيع في النخل وكذلك

(الباب الثاني)

وكذلك لو اشترى الثمرة ليجذها والبناء ليهدمه ثم اشترى الارض لم تكن للشفيع الشفعة
 الا في الارض خاصة كذا في المحيط * ^(٣) ولو اشترى بيتا ورحى ماء فيه ونهرها ومناجها للشفيع
 الشفعة في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرحى المركبة ببيت الرحى لانها تابعة لبيت
 الرحى وعلى هذا اذا اشترى الحمام للشفيع ان يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاتها المركبة
 من القدر وغيرها ولا يأخذ ما كان مزابلا للبيت في المسئلة الاولى والحمام في المسئلة الثانية
 الا الحجر الاعلى من الرحى فانه يأخذه بالشفعة استحسانا وان لم يكن مركبا كذا في الظهيرية *
 ولو اشترى اجمة فيها قصب وسمك يؤخذ بغير صيد اخذ الاجمة والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك
 واذا اشترى عينا ونهرا او بئرا باصلها للشفيع فيها الشفعة وكذلك ان كانت عين قير او نفط
 او موضع ملح اخذ جميع ذلك بالشفعة لوجود الاتصال معنى الا ان يكون المشتري قد حمل ذلك
 من موضعه فلا يأخذ ما حمل منه كذا في المبسوط * وفي التفريد وللشفيع ان يأخذ ما دخل في البناء والكنيف
 وكل شيء اما الظلة ان كان مقتحما في الدار عند ما يدخل وعند ابي حنيفة رح على التفصيل
 ان قال بكل حق هولها يدخل والا فلا والشرو والشجر والزرع لا يدخل الا بالشرط والقياس ان يدخل
 الثمر من غير الذكر كذا في التاتارخانية * اشترى كرم وله شفع غائب فائتت الاشجار فاكلها المشتري
 ثم حضر الشفع الغائب واخذ الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار وقت قبض المشتري ذات ورد
 ولم يبد الطلع من الورد لا يسقط شيء من الثمن وان كان قد بدا الطلع وقت قبض المشتري الكرم يسقط
 بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة * وان كان المشتري ارضا فيها زرع
 لا قيمة له فادرك الزرع وحصده المشتري ثم جاء الشفع واخذ الارض لا يسقط شيء من ذلك
 الثمن كذا في محيط السرخسي * المكاتب اذا باع او اشترى دارا والمولى شفيعها فله ان يأخذ
 بالشفعة سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في البدائع * ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفيعها كان له
 الشفعة كذا في التاتارخانية * الباب الثاني في بيان مراتب الشفعة اذا اجتمعت يراعى فيها
 الترتيب فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط
 واذا اجتمع خليطان يقدم الاخص ثم الاعم وان سلم الخليط وجبت للجار وهذا جواب ظاهر الرواية
 وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا انه يرجح البعض على
 البعض للقوة في التأثير فاذا سلم الشريك التحقت شركته بالعدم ويجعل كانه لم تكن فیراعى الترتيب

في الباني كما لو اجمع الخلط والجوار ابتداءً وبيان هذا دار بين رجلين في سكة غير نافذة طريقها من هذه السكة باع احدهما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم فالشفعة لاهل السكة كلهم يستوي فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم حطاء في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق ولو اشعست من هذه السكة سكة اخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لاهل هذه السكة خاصة لان خلطة اهل هذه السكة اخص من خلطة اهل السكة العليا وان بيعت دار السكة العليا فالشفعة لاهل السكة العليا واهل السكة السليمة لان خلطتهم في السكة العليا سواء وقال محمد رح اهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم او كان قناء غير مملوك وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فلا شفعة الا للجار الملاصق وكذلك داران بينهما طريق نافذ غير مملوك فبيعت احدهما فلا شفعة الا للجار الملاصق وان كان مملوكا فهي في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك اهله سده وعلى هذا يخرج النهر اذا كان صغيرا تسقى منه ارض معدودة او كروم معدودة فبيعت ارض فيها او كرم ان الشركاء كلهم شفعاء يستوي الملاصق وغير الملاصق وان كان النهر كبيرا فالشفعة للجار الملاصق واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال ابو حنيفة ومحمد رح اذا كان تجري فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجري فهو صغير هكذا في البدائع * قال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني اراد بالسفن ههنا الشرايات التي هي اصغر السفن كذا في الدخيرة * ولو نزع من هذا النهر نهر آخر فارضون او ساتين او كروم فبيعت ارض او بستان شربه من هذا النهر البارع واهل هذا النهر احق بالشفعة من النهر الكبير ولو بيعت ارض على النهر الكبير كان اهله واهل النهر البارع في الشفعة سواء لا ستوائهم في الشرب هكذا في البدائع * وان كان قناء منفرجا عن الطريق الا عظم او رفاق او درب غير نافذ فيه دور فبيعت دار منها فاصحاب الدور شفعاء جميعا قال الشيخ الامام الرازي عبد الواحد الشيباني رح هذا اذا كان القناء مربعا فاما اذا كان مدورا فالشفعة للجار الملاصق كذا في الطهيرة * بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاثنتين والدار لثلاث فباع احد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة لاول الشريكين في البيت فان سلم فلشريك الدار فان سلم فلاهله السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا للجار الملاصق وهو الذي على طهر هذه الدار وباب دارة في سكة اخرى في شرح ادب القاصي للخصاف في باب الشفعة فان كان لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالذي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق

(الباب الثاني)

لاقصى الدار لا لهذا البيت في الشفعة على السواء كذا في المحيط * دار بين شريكين في سكة غير نافذة باع احدا الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة اولا للشريك في الدار فان سلم فالشريك في الحائط المشترك الذي يكون بين الدارين فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على السواء فان سلموا فلجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى دارة وباب تلك الدار في سكة اخرى في ادب القاضي للخصاف ثم الجار الذي هو مؤخر عن الشريك في الطريق هو الذي لا يكون شريكا في الارض التي هي تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما اما اذا كان شريكاه لا يكون مؤخر بل يكون مقدما وصورة ذلك ان تكون ارض بين اثنين غير مقسومة بنيا في وسطها جائنظام اقتسما الباقي فيكون الحائط وما تحت الحائط من الارض مشتركا بينهما فكان هذا الجار شريكا في بعض المبيع اما اذا اقتسما الارض وخطا خطأ في وسطها ثم اعطى كل منهما شيئا حتى بنيا حائطا فكل منهما جار لصاحبه في الارض شريك في البناء لا غير والشركة في البناء لا توجب الشفعة وذكر التدوري ان الشريك في الارض التي تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح فيكون مقدما على الجار في كل المبيع كذا في الذخيرة * وقال الكرخي واصح الروايات عن ابي يوسف رح ان الشريك في الحائط اولى ببقية الدار من الجار وقال عن محمد رح مسائل تدل على ان الشريك في الحائط اولى فانه قال في حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم ان الحائط بينهما الا بالخشبة فبيعت احدى الدارين قال فان اقام الآخر البينة ان الحائط بينهما فهو احق من الجار لانه شريك وان لم يقم بينة لم اجعله شريكا وقوله احق من الجار اي احق من الجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الاطلاق كذا في البدائع * قال محمد رح وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع اما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له كذا في المحيط * دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة او قطعة معلومة او بيتا فلجار الدار الشفعة فيها كان جار من اي نواحيها لان المبيع من جملة الدار والشفيع جار الدار فكان جار للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة او القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الا لجارها لان المبيع صار مقصودا ومفردا بالملك فخرج من ان يكون بعض الدار كذا في محيط السرخسي * سفل بين رجلين ولا حدهما عليه علوبينه وبين آخر فباع الذي له نصيب في السفل

والعلو نصيبه فاشريكه في السفل الشفعة في السفل ولشريكه في العلو الشفعة في العلو ولا شفعة لشريكه في السفل في العلو ولا لشريكه في العلو في السفل لان شريكه في السفل جار للعلو وشريكه في حقوق العلو ان كان طريق العلو فيه وشريكه في العلو جار للسفل او شريكه في الحقوق اذا كان طريق العلو في تلك الدار كان الشريك في عين البقعة الاولى ولو كان لرجل علو على دارة وطريقه فيها وبقية الدار لا حرم باع صاحب العلو العلو بطريقه متى الاستحسان تجب الشفعة لصاحب السفل ولو كان طريق هذا العلوي دار رجل آخر بيع العلو فصاحب الدار التي فيها الطريق الاولى بشفعة العلوي صاحب الدار التي عليها العلو فان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلو جار ملازق اخذه صاحب الدار التي عليها العلو بالحوار وان كان للعلو جار ملازق اخذه بالشفعة مع صاحب السفل لانهما حاران وان لم يكن حار العلوي ملازقا وبين العلويين مسكه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفل السفل كان صاحب العلو شفعيا ولو بيعت الدار التي فيها طريق العلو فصاحب العلو احق بشفعة الدار من الجار هكذا في البدائع * دار بين رجلين ولا حدهما حائط في الدار بينهما وبين آخر باع الذي له شركة في الحائط نصيبه من الدار والحائط فالشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في الحائط الاولى بالحائط وهو جار في بقية الدار وكذلك دار بين رجلين ولا حدهما بئر في الدار بينهما وبين آخر باع نصيبه من الدار والبئر والشريك في الدار احق بشفعة الدار والشريك في البئر احق بالبئر وهو جار لبقية الدار كذا في النهاية * واذا كانت الدار بين ثلثة رجال الاموضع بئر او طريق فيها فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذي له في جميع الدار نصيب احق من الآخر الذي له في بعض الدار نصيب فان شركته اعم ومن يكون اقوى فهو مقدم في الاستحقاق كذا في المسوط * صاحب الطريق الاولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء اذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكا له وصورة هذا اذا بيعت دار ورجل فيها طريق ولا آخر فيها مسيل الماء فصاحب الطريق الاولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط * دار فيها ثلثة بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني بجنب هذا البيت ثم البيت الثالث بجنب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كانت ابواب البيوت في سكة يافدة لا في الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاولى والسفل

وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب الاوسط وان بيع الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير ثلاثة بيوت في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لاسان فباع واحد منهم بيته فان كان طريق الكل في الدار فللباقين ان يشتركا في الشفعة وان كانت ابواب البيوت في السكة فان باع الاوسط فللاعلى والا سفل ان يأخذ الشفعة وان باع الاعلى فالاوسط والى وان باع الاسفل فالاوسط ايضا والى هكذا في خزائن المفتين * دار فيها ثلاثة ابيات ولها ساحة والساحة بين ثلاثة نفر والبيوت بين اثنين منهم فباع احد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والساحة من شريكه في البيوت والساحة فلا شفعة لشريكهما في الساحة كذا في الذخيرة * دار لرجل فيها بيت بينه وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك في البيت فصاحب الشركة في البيت والى بالبيت وبقية الدار بينهما نصفان هكذا في البدائع * وروي عن ابي يوسف رح فيمن اشترى حائطاً بارضه ثم اشترى ما بقي من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط ولا شفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي * درب غير نافذ فيه دور لتوم باع رجل من ارباب تلك الدور بيتاً شارعاً في السكة العظمى ولم يبيع طريقه في الدرب على ان يفتح مشترى البيت باباً الى الطريق الاعظم فلا صحاب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق وقت البيع فان سلموها ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب لانعدام شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فتكون الشفعة للجار الملازق وهو صاحب الدار وكذلك اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة * درب غير نافذ في اقضاء مسجد خطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد او جانبه الآخر الى الطريق الاعظم فهذا درب نافذ لو بيعت فيه دار لا شفعة الا للجار واراد بمسجد الخطة الذي اختطه الامام حين قسم بين الغانمين وهذا لان المسجد اذا كان خطة وظهره الى الطريق الاعظم وليس حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم فهذا الدرب بمنزلة درب نافذ ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الاعظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشركة لان هذا الدرب لا يكون نافذاً ولو لم يكن مسجد الخطة في الاقصى لكنه كان في اول السكة فان كان من اول السكة الى موضع المسجد نافذاً لاثبت فيه الشفعة الا للجار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ حتى كان لاهل تلك السكة كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بان يشتري اهل الدرب من رجل من اهله داراً في اقصى الدرب

ظهرها الى الطريق الاعظم وجعلوها مسجدا ودخلوا في الدرب بابه ولم يجعلوا له الى الطريق
 الاعظم بابا وجعلوا ثم باع رجل من اهل الدرب دارة فلاجل الدرب الشعنة بالشركة كذا في المحيط *
 رجل له خان فيه مسجد امره صاحب الخان واذن للباس بالتاذين وصلوة الجماعة فيه ففعلوا
 حتى صار مسجد اثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار ذبا ثم بيعت
 منها حجرة قال محيدر ح الشعنة لجميعهم كذا في فتاوى قاصيخان * دار فيها طريق الى الدرب
 ويخرج من باب آخر منها الى الطريق الاعظم فان كان طريقا للباس فلا شعنة لاهل الدرب لان
 السكة نافذة وان كان طريقا لاهل الدرب خاصة فهم شفعاء لان السكة غير نافذة كذا في محيط
 السرخسي * واما الزقيقات التي طهرها وادخلها من وجهين ان كان موضع الوادي مملوكا
 في الاصل واحدوا الوادي فهذا والمسجد الذي احداثوا في اقصى السكة سواء وان كان في الاصل
 واحد باكدلك فهو ومسجد الخطئة سواء هكذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيناني رح
 وكان يقول الزقيقات التي على طهرها وادخلها اذ ابيع في زقيقة منها دار فاهل الزقيقة كلهم شفعاء
 ولا يجعل ذلك كالتريق النافذة كانه عرف انه مملوك وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة
 السرخسي رح يجعل حكم هذه الزقيقات حكم السكك النافذة قيل او يجوز ان يقاس التي في
 اقصاها الوادي ببخارا على ما تقدم وينبغي امر الشعنة على النفاذ الحادث وعلى نفاذ الخطئة
 كذا في المحيط * سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشعنة لجميع اهل السكة ولا فرق بين المدورة
 والمعوحة والمستقيمة كذا في الملقط * سكة غير نافذة فيها عطف مدور يراد بالعطف الذي يقال
 بالفارسية (خم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في اعلى السكة واسفلها وفي العطف
 فالشعنة لجميع الشركاء وان كان العطف مربعا بان يكون سكة مبدودة في كل جانب
 منها زقيقة وفي السكة دور وفي الزقيقتين دور فباع رجل في العطف منزلا فالشعنة لاصحاب
 العطف دون اصحاب السكة ولو باع رجل في السكة هرازا كانوا فيها جميعا شفعاء والحاصل
 ان بالعطف المدور لا نصير السكة في حكم السكنين الا يرى ان هيات الدور في هذا العطف لا تغير
 كما في السكة زقيقان اما العطف المربع يصير في حكم سكة اخرى الا يرى ان هيات الدور في هذا
 العطف لا تغير بصير بمنزلة سكة في سكة كذا في الدخيرة * سكة تذهب طولاً وفي اسفلها سكة اخرى
 غير نافذة بينهما جازدرب ولا حق لاهل السكة الاولى فيها فبيعت دار من السكة العليا فلا لاهل

السفلى الشفعة لشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائغة كذا في القنية *
 في المبتقى ابن سداة عن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح في درب فيه زائغة مستديرة لجميع
 الدرب بيعت دار في هذه الزائغة التي عليها الدرب فهم شركاء في الشفعة واذا كان درب مستطيل فيه
 زائغة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه السكة فاهل تلك الزائغة شركاء في دورهم ولا يشركهم
 اهل الدرب في الشفعة وقال ابو يوسف رح ذلك كله سواء وهم شركاء في زائعتهم دون اهل الدرب
 كذا في الذخيرة * هشام عن محمد رح رجل اشترى بيتا من دار الى جنب داره وفتح بابا الى داره
 ثم باع هذا البيت وحده فجاء جاره هذا الرجل وطلب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سد باب البيت من
 تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد
 سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة تغذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه السكة التي فيها العطفة
 فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة فيها الا لمن داره لزيق الدار المبيعة ولولم تغذ هذه العطفة الى السكة
 كانت الشفعة لجميع اهل هذه العطفة فان سلموا الشفعة ليس لاهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط *
 دار بيعت ولها بابان في زقاقين ينظران كانت في الاصل دارين باب احدهما في زقاق آخر فاشترى
 رجل واحد ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلها دارا واحدة فلاه اهل كل زقاق ان يأخذ الجانب
 الذي يليه وان كانت في الاصل دارا واحدة ولها بابان فالشفعة لاهل الزقاقين في جميع الدار
 بالسوية ونظير هذا الزقاق اذا كان في اسفلها زقاق آخر الى جميع الجانب الآخر فرفع الحائط
 بينهما حتى صار الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة
 لهم في الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة رفع الحائط من اسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها
 شركاء كذا في محيط السرخسي * وفي آخر شفعة الاصل دار فيها حجرة منها بين رجلين فباع احدهما
 نصيبه من الحجرة فهذا على وجهين ان كانت الحجرة مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق
 الدار لا للشريك في الحجرة فان سلم شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للجار الملازم
 بالدار كذا في المحيط * واذا اشترى قوم ارضا فاقسموها دورا وتركوا منها سكة ممشى لهم وهي سكة
 ممدودة غير نافذة فبيعت دار من اقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كان داره اسفل من الدار
 المبيعة او اعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك ان كانوا ورثوا الدور عن آبائهم كذلك ولا يعرفون
 كيف كان اصلها فهذا والاوّل سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره * واذا اشترى

ينامن دار علوه لآخر وطريق البيت الذي اشترى في دار اخرى فانما الشفعة للذي في داره
 الطريق فان سلم صاحب الدار فحينئذ لصاحب العلم الشفعة بالحوار كذا في المبسوط في باب
 الشفعة بالعروض * وادان للدارجار ان احدهما غائب والاخر حاضر فخاصم الحاضر الى قاضي
 لا يرى الشفعة بالحوار فابطل شفعته ثم حضر الغائب فخاصمه الى قاضي يرى الشفعة فتقضى له
 بجميع الدار ولو كان القاضي الاول قال ابطال كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار لم تبطل شفعة
 الغائب كذا قاله محددرح وهو الصحيح كذا في الدائع * دارورثتها جماعة عن ابيهم مات بعض
 ولد ابيهم وترك نصيبه ميراثين ورثته وهم ثلثة بنين فباع احدهم نصيبه منها فشركاؤه في ميراث
 ابيهم وهم ابناء المبت الثاني وشركاء الاب وهم اولاد المبت الاول شفعاء فيها ليس بعضهم اولى
 من البعض كذا في المحيط * للحسن بن زياد قوم ورثوا دارا فيها منازل واقتسموها فاصاب كل واحد
 منها منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزله وسلم الذبن لهم المنازل في الدار الشفعة
 كان للجار الشفعة اذا كان لزيق المنزل الذي بيع وان كان لزيق الطريق الذي بينهم وليس بلزيق المنزل
 كان له ان يأخذ المنزل بطريقه بالشفعة وان لم يكن لزيق المنزل ولا لزيق الطرق الذي بينهم
 وكان لزيق منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسئلة دليل على ان الشفعة كما تجب لجيران المبيع
 تجب لجيران حق المبيع ايضا كذا في الدخيرة * وفي كتاب الشرب لابي عمرو الطبري دار فيها
 ثلثة ابيات وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار اخرى
 وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة بيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيتين
 اولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فان سلم
 هو ايضا فالشفعة لاهل السكة ارض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجعلوا نافذة ثم بنوا
 دورا بمنة وبسرة وجعلوا ابواب الدور شارعة الى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وان
 قالوا جعلها طريقا للمسلمين وكذلك الجواب ايضا قال الصدر الشهيد هو المختار كذا في المحيط *
 ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة
 ان يأخذ الاولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شيعا وقت الشراء الاول ثم صار هو شيعا مع اهل
 السكة في الدار الثانية كذا في الطهيري * دار بين ثلثة نفر فاشترى رجل نصيبهم واحدا بعد واحد فللجار
 ان يأخذ

ان يأخذ الثلث الاول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدارين اربعة نفر اشترى رجل نصيب الثلاثة واحداً بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول وهو في نصيب الآخرين شريكه ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحداً بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكاً في النصيبين جميعاً كذا في محيط السرخسي * وفي الهاروني دارين ثلثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبع نصيبه كان له ان يأخذ النصيبين جميعاً بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الاول الى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويتضمن له بها فيصير له النصيبان جميعاً فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائباً وطلب الشفعة اخذ جميع ما اشتراه الاول ونصف ما اشتراه الثاني ولو لم يقض القاضي للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعاً كذا في المحيط * لرجل مسيل ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في التاتارخانية * واذا كان نهر لرجل في ارض لرجل عليه رحي ماء في بيت فباع صاحب النهر النهر والرحى والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين ارضه وبين موضع الرحي ارض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما ان يأخذوا ذلك بالشفعة لانهما سواء في الجوار الى النهر وان كان بعضهم اقرب الى الرحي كذا في المبسوط * نهر كبير كدجلة تجري لقوم منه نهر صغير فصارب شرب اراضيهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من اهل هذا النهر الصغير ارضه بشر بها كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير ان يأخذوا تلك الارض بالشفعة اقصاهم وادناهم فيها سواء فان كانت مع الارض التي بيعت قطعة اخرى لزينة بهذه الارض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب دلال البصري في نهر ملتوي بيع فيه ارضون خاف الالتواء او قبله فان كان الالتواء بتربيع فهو كنهرين فتكون الشفعة للمشركاء في الشرب الى موضع الالتواء خاصة فان سلموا فهي للباقيين من اهل النهر وان كان الالتواء باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعاً وجعلوه كالنهر الواحد في المنتقى بن سماعه عن محمد بن ربح نهرين قوم ولهم عليه ارضون وبساتين شربها من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلهم الشفعة فيما بيع من هذه الاراضي والبساتين فان اتخذوا من تلك الارضين والبساتين ذوراً واستغنوا عن ذلك الماء فانه لا شفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصار

وان بقي من هذه الارضين ما يزرع وبقي من هذه المساكن ما يحتاج الى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم وشركاء في الشعنة كذا في المحيط * نهر فيه شرب لقوم وارض النهر لغيرهم فباع رجل ارضه والماء مبطع في النهر فلهم الشعنة في قول محمد ر ح وفي قياس قول ابي يوسف ر ح لا شعنة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعاً كما في العلو المهدم كذا في فتاوى قاضى خان * واذا اشترى الرجل نهراً باصله ولرجل ارض في اعلاه الى جنبه ولرجل آخر ارض في اسفله الى جنبه فلهما جميعا الشعنة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله وكذا القناة والعين والبئر فهي من العقارات يستحق فيها الشعنة بالجوار وكذا لك القناة يكون مفتحة في ارض ويظهر ماؤها في ارض اخرى فجيرانها من مفتحتها الى مصبها شركاء في الشعنة واذا كان نهر لرجل خالصا له ارض ولا خرين عليه ارض ولا شرب لهم فيه فباع ر ب الارض النهر خاصة فهم شركاء في الشعنة فيه لا اتصال ملكهم بالمبيع وان باع الارض خاصة دون النهر والملازق للارض اولاهم بالشعنة وان باع النهر والارض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لا اتصال ملك كل واحد منهم بالنهر وكان الذي هو ملاصق الارض اولاهم بالشعنة في الارض لا اتصال ملكه بالارض بمنزلة طريق في دار لرجل فباع الطريق خالص له فجار الطريق اولى به من جار الارض ولو كان شريكاً في الطريق اخذ شعنته من الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكاً في النهر اخذ بحصة من الارض وكان احق بها جميعاً من حيران الارض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا في المبسوط * رجل له نصيب في نهر فهو احق بالشعنة ممن يجري النهر في ارضه كذا في فتاوى قاضى خان * واذا كان نهر اعلاه لرجل واسفله لآخر ومجراه في ارض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب اعلى النهر فطلب صاحب الارض وصاحب اسفل النهر الشعنة والشعنة لهما جميعاً بالجوار وكذلك لو اشترى رجل نصيب صاحب اسفل النهر فالشعنة لصاحب الاعلى بالجوار وكذلك لو كانت قناة مفتحة بين رجلين الى مكان معلوم واسفل من ذلك لاحد هما فباع صاحب الاسفل ذلك الاسفل فالشريك والجيران فيه سواء واذا كان نهر لرجل فطلب اليه رجل لبيكري منه نهراً الى ارضه ثم بيع النهر لاول ومجراه في ارض رجل آخر فصاحب الارض اولى بالشعنة كذا في المبسوط * وفي نوادر بن سامة عن محمد ر ح دار في سكة خاصة باعها صاحبها من رجل بلا طريق فلا هل السكة الشعنة وكذلك لو باع ارضاً بلا شرب فلا هل الشرب الشعنة ولو بيعت هذه الدار وهذه الارض مرة اخرى فليس

لهم فيها الشفعة هكذا في الظهيرية * قال محمد رح في قراح واحد في وسطه ساقية جارية شرب هذا القراح منها من الجانبين فبيع القراح فجاء شفيعان احدهما يلي هذه الناحية من القراح والآخر يلي الجانب الآخر قال هما شفيعان في القراح وليست الساقية من حقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كالحائط الممتد ولو كانت هذه الساقية بجوار القراح ويشرب منها الف جريب خارجا من هذا القراح فصاحب الساقية احق بالشفعة من الجار كذا في البدائع * الباب الثالث في طلب الشفعة الشفعة تجب بالعتد والجوار وتؤكد بالطلب والاشهاد ويتملك بالاخذ ثم الطلب على ثلاثة انواع طلب موافقة وطلب تقرير واشهاد وطلب تمليك اما طلب الموافقة فهو انه اذا علم الشفيع بالبيع ينبغي ان يطلب الشفعة على الفور وساعتئذٍ وان اسكت ولم يطلب بطلت شفعته وهذا رواية الاصل والمشهور من اصحابنا وروى هشام عن محمد رح ان طلب في مجلس العلم فله الشفعة والا فلا بمنزلة خيار المخيرة وخيار القبول ثم اختلفوا في كيفية لفظ الطلب والصحيح انه لو طلب الشفعة بآي لفظ يفهم منه طلب الشفعة جاز حتى لو قال طلبت الشفعة واطلبها وانا اطلبها جاز ولو قال للمشتري انا شفيعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت واذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله او سبحان الله والله اكبر او عطف صاحبه فشمته او قال السلام عليك وقد طلبت شفعته لا تبطل شفعته وكذلك لو قال من اشتراها وبكم اشتراها اذا قال بالفارسية (شفاعت خواهم) بطلت شفعته والطلب في البيع الفاسد يعتبر وقت انقطاع حق البائع لا وقت شرائه فاما في البيع الفضولي او في البيع بشرط الخيار للبائع فعند ابي يوسف رح يعتبر الطلب وقت البيع وعند محمد رح يعتبر وقت الاجازة وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يعتبر الطلب وقت القبض وفي رواية يعتبر وقت العقد ولو سمع الشريك والجار بيع الدار وهما في موضع واحد وطلب الشريك الشفعة وسكت الجار ثم ترك الشفيع الشفعة ليس للجار ان يأخذ الشفعة دار بيعت لهما شفيعان واحد هما غائب وطلب الحاضر نصف الدار بالشفعة بطلت الشفعة وكذا لو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما كذا في محيط السرخسي * ثم علمه بالبيع قد يحصل بسماعه بنفسه وقد يحصل باخباره غيره لكن هل يشترط فيه العدد والعدالة اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رح يشترط احد هذين اما العدد في المخبر رجلان او رجل وامرأتان واما العدد قال ابو يوسف ومحمد رح لا يشترط فيه العدالة ولا العدد حتى لو اخبره واحد بالشفعة عدلا كان المخبر او فاسقا حرا او عبدا ما اذونا

بالعاصم وصادقاً أو اشئ فسكت ولم يطلب على مور الحبر على رواية الاصل اولم يطلب في المجلس على رواية محمد بن بطلت شعته عندهما اذا طهر كون الحبر صادقا وذكر الكرخي ان هذا اصح الروايتين كذا في الدائع * وان كان المحبر حلا واحداً عرّج ان صدقه الشيعي في ذلك ثبت السع بحسرة بالاحصاء وان كذبه في ذلك لا يشت السع بحسرة وان طهر صدق الحبر عند ابي حنيفة رح وعندهما يثبت البيع بحسرة اذا طهر صدق الحبر كذا في الدخيرة * واما ما طلب الاشهاد فهو ان يشهد على طلب الموائمة حتى يتأكد الوحوب بالطلب على العور وليس الاشهاد شرطاً للصحة الطلب لكن يتوقف حق الشععة اذا انكر المشتري طلب الشععة فيقول له لم تطلب الشععة حين علمت بل تركت الطلب وقمت من المجلس والشيعي يقول طلست والعول قول المشتري فلا بد من الاشهاد وقت الطلب توثيقاً واثباتاً يصح طلب الاشهاد بحسرة المشتري او النائع او المبيع فتعول عند حصره واحد منهم ان فلانا اشتري هذه الدار او داراً وبذكر حدودها الاربعة وانا شفعيها وقد كتبت طلست الشععة وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ثم طلب الاشهاد مقدر بالتمسك من الاشهاد فمضى تمسك من الاشهاد عند حصره واحد من هذه الاشياء ولم يطلب الاشهاد بطلت شعته نعيلاً للصرح من المشتري فان ترك الاقرب من هذه الثلاثة وذهب الى الاعداء كان الكل في مصر واحداً لا تطل شعته استحساناً وان كان الاعداء في مصر آخراً وفي قرية من قرى هذا المصر بطلت شعته لان المصر الواحد مع نواحيه واما كنه جعل كمكان واحد ولو كان الكل في مكان حقنة وطلب من اعداء وترك الاقرب حاربك هذا الا ان يصل الى الاقرب ويذهب الى الاعداء فحسب نطل وان كان المبيع لم تنص فهو بالخيار ان شاء اشهد على طلبه عند النائع او المبيع وان كان المبيع في يد المشتري ذكر الكرخي في النوادر لا يصح الاشهاد على النائع وصرح محمد بن حنيفة في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد عليه بعد تسليم المبيع استحساناً لا قياساً كذا في محيط السرخسي * واما يحتاج الى طلب الموائمة ثم الى طلب الاشهاد بعدة اذا لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائمة فان سمع الشراء حال عيبته عن المشتري والنايع والدار اما اذا سمع عند حصره هؤلاء الثلث واشهد على ذلك فذلك يكفيه ويقوم مقام الطلب كذا في حرائر المعنيين * واما ما طلب التملك فهو المراجعة الى القاضي ليقتضي له الشععة ولو ترك الخصومة ان كان بعد رجوعه من اوحس او غيره ولم يمكنه التوكيل

التوكيل لم تبطل شفعته فان ترك من غير عذر لا تبطل شفعته عند ابي حنيفة رح وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الهداية * وعن محمد بن زفر رح وهو رواية عن ابي يوسف رح ان اشهد وترك المخاصمة شهرا من غير عذر تبطل شفعته والفتوى على قولهما كذا في محيط السرخسي * وصورة طلب التملك ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشترى دارا وبين محلها وحدودها وانا شفيعها بداري وبين حدودها فدره بتسليمها الي وبعد هذا الطلب ايضا لا يثبت الملك للشفيع في الدار المشفوعة الا بحكم القاضي او بتسليم المشتري الدار اليه حتى ان بعد هذا الطلب قبل حكم القاضي بالدار له وقبل تسليم المشتري الدار اليه لو بيعت دار اخرى بجانب هذه الدار ثم حكم له الحاكم او سلم المشتري الدار اليه لا يستحق الشفعة فيها وكذلك لومات الشفيع او باع داره بعد الطلبين قبل حكم الحاكم او تسليم المشتري تبطل شفعته ذكر الخصاص ذلك في ادب القاضي وللشفيع ان يمتنع من الاخذ بالشفعة وان بذله المشتري حتى يقضي القاضي له بها كذا في المحيط * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضرة الخصم فان كانت الدار في يد البائع يشترط لسماع الدعوى حضرة البائع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والملك للمشتري واليد للبائع فشرط حضرتهما وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان الشفيع فائبا يؤجل بعد العلم قدر مسيرة الطلب للاشهاد فان حضر هو او وكيله والا بطلت شفعته فان قدم وغاب واشهد على الطلب فهو على شفعته لان عند ابي حنيفة رح بتأخير طلب التملك لا تبطل شفعته وعندهما تبطل الا بعذر وهما ترك طلب التملك بعذر فان ظهر المشتري في بلد ليس فيه الدار لم يكن على الشفيع الطلب هناك وانما يطلب حيث الدار كذا في محيط السرخسي * الشفيع اذا علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طلب الموائمة وعجز عن طلب الاشهاد بنفسه يوكل وكيفا لطلب له الشفعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفعته وان لم يجد من يوكله فوجد قبيحا يكتب على يديه كتابا ويوكل وكيفا في الكتاب فان لم يفعل بطلت شفعته وان لم يجد وكيفا ولا فيجلا تبطل شفعته حتى يجد القبيح كذا في الظهيرية * رجل له شفعة عند القاضي يقدمه الى السلطان الذي تولى النضاء منه وان كانت شفعته عند السلطان فامتنع

القاضي من احصاؤه فهو على شفعته لان هذا عذر كذا محيط السرخسي * الشفع اذا علم في الليل ولم يتغير على الخروج والاشهاد فان اشهد حين اصبح صح كذا في الخلاصة * قال ابن الصل اذا كان وقت خروج الناس الى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في الحاوي * العتاي اليهودي اذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب بطلت شفعته كذا في حزانة المفتين * شفع بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند القاضي والقاضي لا يرى الشفعة بالجوار تبطل شفعته فلم يطلبه فهو على شفعته لانه ترك بعد كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى رجل من اهل البغي دارا من رجل في عسكرة والشفع في عسكرة اهل العدل فان كان لا يقدر على ان يبعث وكبلا ولا ان يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفعته ولا يضره ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر على ان يبعث وكبلا او يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طلب الاشهاد بطلت شفعته كذا في المحيط * الشفع اذا كان في عسكرة الحوارج او اهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكرة اهل العدل فلم يطلب الاشهاد بطلت شفعته لانه ما در بان يترك البغي فيدخل عسكرة اهل العدل كذا في محيط السرخسي * اذا اتفق البائع والمشتري ان الشفع علم بالشراء ميثاقا ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفع طلبت صد علمت وقال المشتري ما طلبت والقول قول المشتري وعلى الشفع البينة وقال الشفع علمت الساعة وانا اطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب والقول قول الشفع وحكي عن الشيخ الامام الرازي عبد الواحد الشيباني انه قال اذا كان الشفع علم بالشراء وطلب طلب الموائمة ثبت حقه لكن اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلبت لا يصدق على الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاد بالحيلولة في ذلك ان يقول لا انسان احبرني بالشراء ثم يقول الان اخبرت بكون صادق وان كان اخر ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره اذا كان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم وبحسب انه لو اقر بذلك يحتاج الى البينة فقال الساعة علمت وانا اطلب الشفعة يسعد ان يقول ذلك ويحلف على ذلك ويشترط في بيئته كذا في المحيط * وان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعدا علم بالشراء من غير تأخير فحلف القاضي على ذلك فان اقام المشتري بيئته ان الشفع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة واما الشفع البينة انه طلب الشفعة حين علم بالبيع فالبينة بيئته الشفع والقاضي يقضي بالشفعة في قول ابي حنيفة راح وقال ابو يوسف راح البينة بينه المشتري كذا في الذخيرة * المشتري

اذا انكر طلب الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وان انكر طابه عند لقائه خلف على
البتات كذا في الملتقط * اذا تقدم الشفيغ وادعى الشراء وطلب الشفعة عند القاضي يسأل القاضي
اولا المدعي قبل ان يقبل على المدعى عليه عن موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها لانه
ادعى فيها حق فلا بد ان تكون معلومة لان دعوى المجهول لا تصح فصارك اذا ادعى ملك رقبتهما
فاذا بين ذلك سأل هل قبض المشتري الدار ام لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري
حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأل عن سبب شفعته وحدود ما يشفع به لان الناس مختلفون
فيه فلعلة ادعاه بسبب غير صالح او يكون هو محجوباً بغيره فاذا بين سبباً صالحاً ولم يكن محجوباً
بغيره سأل انه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه
فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك سأل عن طلب التقرب وكيف كان وعند من اشهد وهل كان
الذي سأل عنده اقرب من غيره ام لا على الوجه الذي بينا فاذا بين ذلك كله ولم يخل من
شروطه تم دعواه واقبل على المدعى عليه وسأل عن الدار التي يشفع بها هل هي ملك الشفيغ
ام لا وان كانت هي في يد الشفيغ وهي تدل على الملك ظاهراً لان الظاهر لا يصلح للاستحقاق
فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لا استحقاق الشفعة فيسأل له عنه فان انكر ان يكون ملكاً يقول للمدعي
انهم البينة انها ملكك فان عجز عن البينة وطلب يمينه استحاف المشتري بالله ما تعلم انه مالک الذي
ذكره مما يشفع به لانه ادعى عليه حقا لواقربه لزمه ثم هو في يد غيره فيحلف على العلم وهذا عند
ابي يوسف رح كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في السراجية * فان نكل او قامت للشفيغ بينة
اقرار المشتري بذلك ثبت ملك الشفيغ في الدار التي يشفع بها ويثبت السبب وبعد ذلك يسأل
القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت ام لا فان انكر الشراء قال للشفيغ اقم البينة انه اشترى
فان عجز عن اقامة البينة وطلب يمين المشتري استحلف بالله ما اشترى او بالله ما يستحق عليه
في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا تحليف على الحاصل وهو قول ابي حنيفة
ومحمد رح والاول على السبب وهو قول ابي يوسف رح فان نكل او اقرار قامت للشفيغ بينة
قضي بها لظهور الحق بالحجة كذا في التبيين * وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي
ان يشهدوا ان هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيغ قبل ان يشتري هذا المشتري
هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانعلمها خرجت من ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار

لا يكفي ولو شهدا ان الشئع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده او وهما منه فذلك يكفي
فلو اراد الشئع ان يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة والمحيط * عن ابي يوسف رح لو ادعى
رجل دارا وانما بيته ان هذه الدار كانت في يده ابيه مات وهي في يده فانه يقضي له بالدار ولو بيعت
دار بحبها فانه لا يستحق الشعنة حتى يقيم البيعة على الملك داري يد رجل اقربها الا خرف بيعت
بجنبها اذ اطلب المقر له الشعنة ولا شفعة له حتى يقيم البيعة ان الدار اذ اذ كذا في محيط السرخسي *
وذكر الخصاص في استا ط الشعنة ان البائع اذا اقربهم من الدار المشتراة ثم باع منه بقية الدار فالجار
لا يستحق الشعنة وكان ابو بكر الخوارزمي يخطي الخصاص في هذه ويقتي بوجوب الشعنة للجار لان
الشركة ما نشت الا باقراره كذا في الذخيرة * رحلان ورتان عن ابيهما اجمة واحد الوارثين فبينه لم يعلم
بالميراث ولم يعلم بان له منها نصيبا فبيعت اجمة اخرى بجوار هذه الاجمة فلم يطلب هو الشعنة فلما علم
ان له فيها نصيبا طلب الشعنة في الاجمة المبيعة قالوا تبطل شعنته لان شرط تأكد الشعنة طلب الموائبة عند
العلم بالبيع واذ لم يطلب والجهل ليس بعذر لا تنقي له الشعنة كذا في متاوى فاضلخان * الباب الرابع
في استحقاق الشئع كل المشتري او بعضه رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة
غير نافذة بصعقة فاراد الشئع ان يأخذ منزلا واحدا قالوا ان طلب الشعنة بحكم الشركة في الطريق
لا يأخذ البعض لانه تعريق الصفة من غير ضرورة وان اراد الشعنة بحكم الجوار وجواره في هذا
المزل الذي يريد اخذه لا غير كان له ذلك كذا في متاوى فاضلخان * اذ اراد الشئع ان يأخذ
بعض المشتري دون بعض فان لم يكن ممتازا عن البعض بان اشترى دارا واحدة فاراد الشئع
ان يأخذ بعضها بالشعنة دون البعض وان يأخذ الجانب الذي يلي الدار دون الباقي ليس له
ذلك بلا خلاف بين اصحابنا ولكن يأخذ الكل او يدع لانه لو اخذ البعض دون البعض تعرفت الصفة
على المشتري سواء اشترى واحدا من واحد او واحد من اثنين او اكثر حتى لو اراد الشئع
ان يأخذ نصيب احد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض ا لم يقبض في ظاهر الرواية
من اصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجل دارا للشئع ان يأخذ نصيب احد المشتريين
في قولهم جميعا سواء كان قبل القبض او بعده في ظاهر الرواية لان الصفة حصلت منفرقة من
الابتداء فلا يكون اخذ البعض تعريفا وسواء سمي لكل واحد نصف ثمن على حدة او سمي الجملة
فثنا واحدا

ثمنا واحداً وسواء كان المشتري عاقداً لنفسه أو لغيره في الفصيلين حتى لو وكل رجلان جميعاً واحداً بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب أحداً البائعين بالشفعة ولو وكل رجل رجلين فاشترى من واحد فالشفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين وكذا لو كان الوكلاء عشرة اشتروا الرجل واحد فالشفيع أن يأخذ من واحد أو من اثنين أو من ثلاثة قال محمد بن مهران
 وإنما انظر في هذا إلى المشتري ولا انظر إلى المشتري له وهو نظر صحيح وأن كان المشتري بعضه ممثلاً عن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الأخرى فإن كان شفيعاً لهما جميعاً فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعاً أو يذعهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة
 سواء كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وأن كان الشفيع شفيعاً لأحدهما دون الأخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روي عن أبي حنيفة رحمه الله ليس له أن يأخذ إلا الشيء الذي يجاوز بالحصّة وكذا روي عن محمد بن مهران
 في الدارين المتلاصقتين إذا كان الشفيع جازاً لأحدهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه وكذا قال محمد بن مهران في الأفرجة المتلاصقة وواحد منها يلي أرض إنسان وليس بين الأفرجة طريق ولا نهر إلا مسنة أنه لا شفعة له إلا في القراح الذي يليه خاصة وكذلك في قرية إذا بيعت بدورها وأراضيها
 أن لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله
 كان مثل قول محمد بن مهران ثم رجع عن ذلك فجعل كالدائر الواحدة هكذا في البدائع * الباب الخامس
 في الحكم بالشفعة والخصومة فيها ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة
 وأن لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الأصل
 وعن محمد بن مهران أن القاضي لا يقضي له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم إذا قضى له قبل احضار
 الثمن فله المشتري حق حبس العتار عنه حتى يدفع الثمن إليه وينفذ القضاء عند محمد بن مهران لأنه
 فصل مجتهد فيه ولو أخّر دفع الثمن بعدما قال ادفع الثمن إليه لا تبطل بالإجماع كذا في التبيين *
 فإن أخذ الدار من المشتري فعهدته وضمان ماله على المشتري وإن أخذها من البائع ودفع الثمن
 إليه فعهدته وضمان ماله على البائع عندنا وروي أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله أن المشتري
 أن كان نقد الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بحضرتها فإنه يقبض الدار

من البائع وينقد الثمن للمشتري وعهده على المشتري وان كان لم ينقد الثمن دفع الشفع الثمن الى البائع وعهده على البائع فلو ان الشفع في هذه الصورة وجد بالدار عيباً فردها على البائع او على المشتري بقضاء القاضي فان اراد المشتري ان يأخذها بشرائه واراد البائع ان يردّها على المشتري بحكم ذلك الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها فان اخذ الشفع الدار من المشتري واراد ان يكتب كتاباً على المشتري ليكون وثيقة للشفع على المشتري له ذلك ويحكي في الكتاب شراء المشتري اولاً ثم يرتب عليه الاخذ بالشععة ويأخذ الشفع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان ابى المشتري ان يدمع اليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفع ان يحتاط لنفسه فيشهد قوماً على تسليم المشتري الدار اليه بالشععة وان كان الشفع اخذ الدار من البائع يكتب كتاباً على البائع بحوماً يكتب لواخذه من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري انه سلم جميع ما في هذا الكتاب واجازة واقرائه لاحق له في هذه الدار ولا في ثمنها كذا في المحيط * وان شاء كتب الكتاب عليهما بتسليم الدار بالشععة اليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمن البائع الدرك كذا في المبسوط * واذا قضى القاضي للشفع او سلم المشتري ثبت بينهما احكام البيع من خيار رؤية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق الا ان الشفع لا يرجع بضمان الغرور حتى لو نوى في الدار المشعوعة ثم استخفت الدار وامر بنقص البناء كان له ان يرجع بالثمن على من اخذ منه الدار بالشععة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن النبي يوسف رح انه يرجع والمشتري يرجع كذا في التناظر خاتمة * واذا وقع الشراء بثمن مؤجل الى ستة مثلاً فحصر الشفع فطلب الشععة واراد اخذها الى اهلك الاحل فليس له ذلك الا برضاء المأخوذ منه او يقول القاضي له اذا لم يرض المأخوذ منه اما تنقد الثمن حالا او تصبر حتى يحل الاجل فان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقد الثمن حالا وكان الاخذ من المشتري يبقى الاحل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على شفعته هذا اذا كان الاجل معلوماً واما اذا كان مجهولاً نحو الحصان والدياس واشباه ذلك فقال الشفع انا اعجل الثمن واخذ غالم يكن لذلك كذا في المحيط والذخيرة والعتاوى العتائية * ولو باع الى اجل فاسد فجعل المشتري الثمن جازاً للبيع وثبت الشععة وكذا الارض تباع وفيها زرع المزارع بطلت عند

البيع وفي المجرور في الخبر المؤبد والجل الى العطاء جازاخذة بالشفعة وان لم يطلب في الحال بطات
 كذا في التاتارخانية * الشفعوي اذا طلب الشفعة بالجوار فالقاضي يسأله هل ترى الشفعة بالجوار
 ام لا فان قال نعم يقضي بالشفعة والا فلا كذا في السراجية * رجل اشترى من آخر دارا بالف درهم
 وباعها من آخر بالف درهم وسلمها ثم حضر الشفعي واراد ان يأخذ الدار بالبيع الاول قال ابو يوسف رح
 يأخذها من الذي هي في يديه ويدفع اليه الف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه الف
 اخرى وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح اذا حضر الشفعي وقد باع المشتري الدار وسلمها وراغب
 واراد ان يأخذها بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الاخر فالاحاصل ان الشفعي لو اراد اخذها بالبيع
 الاول تشترط حضرة المشتري الاول عند ابي حنيفة رح وهو قول محمد رح وفي قول ابي يوسف رح
 لا تشترط حضرته وان اراد اخذها بالبيع الثاني لا تشترط حضرة المشتري الاول بلا خلاف كذا في
 المحيط * فان قال الشفعي ان لم اجيء بالثمن الى ثلثة ايام فانا بريء من الشفعة فلم يجيء بالثمن الى ذلك
 الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رح انه تبطل شفعته وقال المشائخ رح لا تبطل شفعته وهو الصحيح
 ولو ان الشفعي احضر الدنانير والثلث درهم او على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في
 فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى العنايية ولو سأله المشتري ان يؤخر الخصومة الى كذا وهو على
 خصومته فاجابه فهو كذلك وفي المنتقى بشرع ابي يوسف رح ان قول الشفعي لاحق لي عند
 فلان براءة من الشفعة كذا في التاتارخانية * رجل في يده دار جاء رجل وادعى ان صاحب اليد
 اشترى الدار من فلان وانا شفعيها واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة ان فلانا ودعها اياه
 يقضي القاضي للشفيع بالشفعة لان صاحب اليد انتصب خصما بدعوى الفعل وهو شراؤه ولو كان الشفعي
 لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادعاه على رجل وصورته ان يقول لصاحب اليد ان هذا الرجل
 اشار الى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونقد الثمن وانا شفعيها واقام على ذلك
 بينة واقام صاحب اليد بينة ان فلانا ودعها اياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب لان صاحب
 اليد ههنا انتصب خصما بحكم ظاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا في المحيط * اشترى دارا بالجياد
 ونقد الزيوف او النبهرجة اخذها الشفعي بالجياد كذا في السراجية * ولو رضي البائع باخذ الزيوف
 عن الجياد كان للمشتري ان يرجع على الشفعي بالجياد كذا في المضمرات * الباب السادس
 في الدار اذا بيعت ولها شفعاء بحسب ان يعلم بان الشفعاء اذا اجتمعوا فحق كل واحد قبل الاستيفاء

والنضاء ثابت في جميع الدار حتى انه اذا كان للدار شبعان سلم احدهما الشفعة قبل الاخذ وقبل
النضاء كان للآخران يأخذ الكل وبعد الاستيعاء وبعد النضاء يبطل حق كل واحد منهما ما نصي
لصاحبه حتى اذا كان للدار شبعان وقضى القاضي بالدار بينهما ثم سلم احدهما نصيبه لم يكن للآخر
ان يأخذ الجميع واذا كان بعض الشعاء اقوى من البعض فتضى القاضي بالشفعة للقوي بطل
حق الضعيف حتى انه اذا اجتمع الشريك والجار وسلم الشريك الشفعة قبل النضاء له كان للجار
ان يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة ولا شفعة للجار كذا
في الذخيرة * واذا كان احدا الشبعين غائبا كان للحاضر ان يأخذ جميع الدار واذا اراد ان يأخذ
النصف ورصي المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا اعطيك الا النصف كان له ان يأخذ
الكل كذا في المبسوط * وان كان الحاضر قال في غيبة الغائب انا آخذ النصف او الثلث وهو مقدار
حقه لم يكن له الا ان يأخذ الكل او يدع كذا في السراج الوهاج * واذا قضى القاضي للحاصر بكل
الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حصر آخر قضى له بثلث ما في يد كل واحد منهما حتى
يصبر مشا وبالهما قال الدي نصي له بكل الدار والا للثاني انا سلم لك الكل فاما ان تأخذ
الكل او تدع فليس له ذلك وللثاني ان يأخذ النصف كذا في المحيط * ولو حضر واحد من الشعاء
اولا وثبت شفعته فان القاضي يقضي له بجميعها ثم اذا حضر شبع آخر وثبت شفعته فان القاضي
يظر ان كان الثاني شبعامثل الاول فانه يقضي له بنصف الدار وان كان الثاني اولى كما اذا كان
الاول جارا والثاني خلباطا فان القاضي يبطل شفعة الاول ويقضي بجميع الدار للثاني وان كان
الثاني دون الاول فانه لا يقضي له بشيء كذا في السراج الوهاج * ولو ان رجلا اشترى دارا
وهو شبعها ثم جاءه شبع مثله قضى القاضي بنصفها وان جاءه شبع آخر اولى منه فان القاضي
يقضي له بجميع الدار وان جاءه شبع بدونه فلا شفعة له هكذا في شرح الطحاوي * ولو نصي
بالدار للحاصر ثم وجد بها عيبا فردّها ثم قدم الغائب فليس له ان يأخذ بالبيع الاول الا نصف الدار
سواء كان الرد بالعيب بنضاء له وبغير قضاء وسواء كان قبل القبض او بعده ولو اراد الغائب ان يأخذ
كل الدار بالشفعة برد الحاضر بالعيب ويدع البيع الاول ينظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك
لان الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان يباع جديدا في حق الشفعة فبأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع
المبتدأ

المبتدأ هكذا ذكر محمد رح واطلق الجواب ولم يفصل بينهما اذا كان الرد بالعيب قبل القبض او بعده من مشائخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لان الرد قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العتار قبل القبض لا يجوز على اصله وانما يستقيم اطلاق الجواب على اصل ابي حنيفة وابي يوسف رح ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وان كان بتضاء فليس له ان يأخذ لانه فسخ مطلق ورفع العتد من الاصل كانه لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو اطاع الحاضر على عيب قبل ان يقضي له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شاء اخذ الكل وان شاء ترك ولورد الحاضر الدار بالعيب بعد ما قضي له بالشفعة ثم حضر شفيعان اخذ اثني الدار بالشفعة والحكم في الاثنين والثالث سواء يستقطق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري ثم حضر الغائب فان شاء اخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء اخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري الاول شفيعا للدار فاشترى الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فان شاء اخذ نصف الدار بالبيع الاول لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشرائه معرضا عنه فاذا باعه من الشفيع الحاضر لم يثبت للغائب الا العتد ما كان بحصته بالمزاومة مع الاول وهو النصف لان السبب عند البيع الاول اوجب الشفعة لكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل الاعراض فبقي حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فياً اخذ الغائب نصف الدار بالبيع الاول وان شاء اخذ الكل بالبيع الثاني لان السبب عند العقد الثاني اوجب الشفيع حق الشفعة ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقدامه على الشراء الثاني لاعراضه فكان للغائب ان يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول اجنبيا اشتراها بالف فباعها من اجنبي بالتمس فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء اخذ بالبيع الاول وان شاء اخذ بالبيع الثاني لوجود سبب الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فان اخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول والعهد عليه وينفسخ البيع الثاني ويسترد المشتري الثاني الثمن من الاول وان اخذ بالبيع الثاني تم البيعان جميعا والعهد على الثاني غير انه ان وجد المشتري الثاني والدار في يده فله ان يأخذ بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول حاضرا وغائبا وان اراد ان يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الثاني هكذا ذكر القاضي

الامام الاسي جائي رح في شرحه لمختصر الطحاوي ولم يحك خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو كان المشتري باع نصف الدار ولم يبع جميعها فبجاء الشفع واراد ان يأخذ بالبيع اخذ جميع الدار ويطل البيع في النصف الثاني من المشتري وان اراد ان يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو كان المشتري لم يبع الدار ولكنها وهبها من رجل او تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له او المتصدق عليه ثم حصر الشفع والمشتري والموهوب له حاضر اخذها الشفع بالبيع لا بالهبة ولا بد من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفع ووجد الموهوب له ولا خصومة معه حتى يجد المشتري ثم يأخذها بالبيع الاول والتمن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له ثم حضر الشفع فاراد ان يأخذ النصف الباقي بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن او يدع وبطلت الهبة وكان الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع * رحل اشترى دارا ولها شفعان احدهما غائب وطلب الحاصر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفع الثاني فان الشفع الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاصر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا اذا طلب الشفع الحاصر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على طن انه لا يستحق الا النصف بطلت شعته وكذا لو كانا حاصرين بطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شعتهما لان كل واحد منهما لما لم يطلب الكل بطلت شعته في النصف الذي لم يطلب فاذا بطلت شعته في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاصين *
الباب السابع في انكار المشتري جوار الشفع وما يتصل به وفي الاجاس بين كيفية الشهادة
 فقال ينبغي ان يشهدوا ان هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لانعلمها خرجت عن ملكه فلو قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكفي لو شهدا ان الشفع كان اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده او وهبها منه فذلك يكفي فلواراد الشفع ان يحلف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحيط والدخيرة * وعن ابي يوسف رح لو ادعى رجل دارا واقام بينة ان هذه الدار كانت في يدي ابيه مات وهي في يديه فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بجبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يدي رجل اقراها لا خر بيعت بجبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار

(الباب الثامن)

دائرة كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى دارا ولها شفع فاقرا الشفع ان دائرة التي بها الشفعة لا خرفان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقرله وان كان طلب الشفعة فلمقرله الشفعة كذا في المحيط * وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة ان البائع اذا اقرب سهمهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان ابو بكر الخوارزمي يخطى الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للجار والله اعلم كذا في الذخيرة * الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفع ان بنى المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفع يقضى له بالشفعة ويجبر المشتري على قلع البناء والغرس في تسليم الساحة الى الشفع الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فللشفيع الخيار ان شاء اخذ الارض بالثمن والبناء والغرس بقيمته مقلوعا وان شاء اجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية واجمعوا ان المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفع انه لا يجبر المشتري على قلعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضى له بالشفعة فيأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع * ثم اذا ترك الارض في يد المشتري يترك بغير اجرو من هذا الجنس مسألة في فتاوى الفقيه ابي الليث رح وصورتها رجل اخذ ارضا مزارعة وزرعها فلما صار الزرع بقلا اشترى المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو اشترى ارضا فزرعها فنقصتها الزراعة ثم جاء الشفع يقسم على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشتراها فيأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التاتارخانية * اشترى دارا وصبغها بالوان كبيرة فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها واعطاه ما زاد الصبغ فيها وان شاء ترك كذا في القنية * واذا اشترى رجل دارا وهدم بناءها او هدمها اجنبي او انهدم بنفسه ثم جاء الشفع قسم الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض فما اصاب الارض اخذها الشفع بذلك معنى المسئلة اذا انهدم البناء وبقي النقص على حاله الا انه اذا انهدم بفعل المشتري او بفعل الاجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنيا واذا انهدم بنفسه يقسم الثمن على قيمته مهدوما لان بالهدم دخل في ضمان الهادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمانه وبالا نهдам لم يدخل في ضمان احد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها مهدوما حتى انه اذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي النقص وهو يساوي ثلثمائة فالثمن يقدم على قيمة الساحة خمسمائة وعلى

قيمة القبض ثلثائة اثنان فيأخذ الشئ الساحة خمسة اثنان الثمن ولو احترق البناء او ذهب به السيل
ولم يبق شيء من القبض يأخذ الشئ الساحة بجميع الثمن لانه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن
ولو لم يهدم المشتري البناء ولكن باعد من غيره من غير ارض ثم حضر الشئ فله ان يتنص البع
ويأخذ الكل كذا في المحيط * وان تنص المشتري البناء قبل الشئ للشئ ان شئت فخذ العروة بحصتها
وان شئت فدع وليس له ان يأخذ القبض وكذا اذا هدم البناء احسني وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهلك
لان الشئ سقطت عنه وهو عين قائمة ولا يجوز ان يسلم للمشتري بغير شيء وكذا لو نزع المشتري
باب الدار وباعه تسقط عن الشئ حصته كذا في السراج الوهاج * واذا اشترى دارا فغرق نصفها
فصار مثل المرات يجري فيه الماء لا يستطاع رد ذلك عنها فالشئ ان يأخذ الباقي بحصته من
الثمن ان شاء واذا اشترى موهب بقاء الرجل او تزوج عليها وهدم لم يكن للشئ على البناء
سبيل ولكن يأخذ الارض بحصتها من الثمن وان كان لم يهدم فله ان يبطل تصرف المشتري
ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط * اذا اشترى ارضا فيها نخل او شجر فيه ثمر واشترط
ثمرة في البيع ثم جاء الشئ والثمرة قائمة فله ان يأخذ ذلك اجمع استحسانا فان جاء وقد جزا البائع
او المشتري او احسني فلا شئ في الثمرة ويأخذ الارض والنخل بالحصته من الثمن ان شاء وعقد
حصته الثمرة يقسم الثمن على قيمة الارض والنخل والثمر يوم العقد فما اصاب الثمرة سقط عن الشئ
وقيل له خذ الارض والنخل بحصتهما ان شئت فان اخذها الشئ وبقيت الثمرة في يد البائع فان
محدد ارجح قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري
واكلها او باعها او تلمت في يده على وجه من الوجوه فاراد الشئ الاخذ سقط عنه حصته
الثمرة وان كان البيع قد وقع ولا ثمرة ثم اشترى في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشئ فله
يأخذ الارض والنخل والثمر وليس له ان يأخذ بعضها دون بعض ويكون عليه جميع الثمن ولو حصة
البائع او المشتري او اجنبي وهو قائم في يد البائع او المشتري اخذ الشئ الارض والنخل بحصته
ان شاء وان كانت الثمرة ذهبت بغير فعل احدهما احترقت او اصابتها آفة فهلك فلم يبق منها شيء
له قيمة اخذها الشئ بجميع الثمن ان شاء وان شاء ترك ولو كان البائع او المشتري صيرم الثمره
هلك بعد ذلك بغير فعل احدهما اصابه سيل وذهب به او نار فاحترق فان ابا يوسف رح قال ذلك
سواء

سواء لان ذاك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا ابالي هلكت بفعل المشتري او بغير فعله لان الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفع عنهما فكانها كانت في الاصل منفصلة ولو كان المشتري قبض الارض والنخل ولا ثمرة فيه ثم ائثر في يده ثم جاء الشفع والثمر متعلق بالنخل فله ان يأخذ الارض والنخل والشر بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يزا عليه شيء فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده وجزها ثم جاء الشفع وهي قائمة او قد استهلكها المشتري ببيع او اكل فان الشفع يأخذ الارض والنخل بجمع الثمن ان شاء ولا سبيل له على الشر كذا في السراج الوهاج * ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل اخذ الشفع بغير وجهها وسلمها او تصدق بها او آجرها او جعلها مسجدا واصلى فيها او وقفها او قنالا وجعلها مقبرة ودفن فيها للشفع ان يأخذ زينة قص تصرف المشتري كذا في شرح الجامع الصغير للقاضي خان * يجب ان يعلم ان تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح الى ان يحكم بالشفعة للشفع وله ان يبيع وان يؤجر ويطيّب له الثمن والاجر وكذا له ان يهدم وما اشبه ذلك من التصرفات غير ان للشفع ان ينقض كل التصرف الا القبض وما كان من تمام القبض الا يرى ان الشفع لو اراد ان ينقض قبض المشتري ليعيد الدار الى يدا البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الذخيرة * لو اشترى نصف دار غير مقسوم اخذ الشفع حظه الذي حصل له بقسمته وليس له ان ينقض القسمة سواء كانت القسمة بحكم القاضي او التراضي بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفع نقضه لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من تمام القبض ثم اذا لم يكن للشفع نقض قسمته كان له ان يأخذ نصيب المشتري في اي جانب كان وهو مروي عن ابي يوسف رح واطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين * رجلان اشترى دارا وهما شفعيان ولها شفع ثالث اقتسماها ثم جاء الثالث فله ان ينقض القسمة اقتسماها بقضاء او غير قضاء كذا في الذخيرة * رجل اشترى ارضا بمائة درهم ورفع منه التراب وباعه بمائة درهم ثم جاء الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفع الارض بنصف الثمن وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح عن الشفع قيمة التراب وقال القاضي الامام علي السعدي رح لا يطرح عن الشفع نصف الثمن وانما يطرح عند حصّة النقصان فلوان المشتري كبس الارض بعد ما رفع منه التراب فاعادها كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقال للمشتري ادفع

من الارض ما احدثت كذا في فتاوى قاضيخان * لو باع نصف دار من رجل ليس بشعيع وقاسمه
بامر القاضي فقدم الشعيع ونصيب البائع بين دار الشعيع وبين نصيب المشتري فانه لا تبطل شفعته
فان باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشعيع الاولي ثم طلب الشعيع فانه ينظر ان قضى
القاضي بالشععة الاخيرة جعلها بينهما نصيبين لان المشتري قد صار جارا لنصيب البائع كالشعيع
فاستويان فيه وان بدأ بقضي بالاولى للاول قضى له بالاخيرة ايضا لانه لم يبق للمشتري الا اول ملك كذا
في محيط السرخسي * ذكر في المنتقى قال اذا اشترى دار بالف درهم ثم باعها بالعين فعلم الشعيع
بالباع الثاني ولم يعلم بالاول فخاصم فيها فاخذها بالشععة بالبائع الثاني بحكم الحاكم او غير حكمة
ثم علم بالبائع الاول فليس له ان ينقض ما اخذه وبطلت شفعته في البيع الاول وكذلك لو باعها
صاحبها بالف ثم ناقضه المشتري ورد هاتم اشتراها منه الشعيع بالعين ولا يعلم بالبائع الاول ثم علم به
لم يكن له ان ينقض شراءه كذا في المحيط * ولو كان المشتري حين اشتراؤه بالف ناقضه البيع ثم اشتراه
بالعين فخذ الشعيع بالعين ولم يعلم بالبائع الاول ثم علم به لم يكن له ان ينقضه سواء كان بقضاء او غير
قضاء كذا في البدائع * لو اشتراها بالف فزاده في الثمن العاقل الشعيع بالعين ولم يعلم بالالف فان اخذ
بالالعين بقضاء ابطلت الريادة وعليه الف وان اخذها برضاء كان الاخذ بمنزلة شراء مبني فله ان يعلم يبق
حق الشععة كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى المشتري لاسان كان للشعيع ان ينقض الوصية
ويأخذ من الورثة والعهد عليهم كذا في التاتارخانية * ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ونخيل
ثم باع الاشجار والباء فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشعيع كان له
الارض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من الباء وليس له ان يأخذ ما قطع وي طرح عن الشعيع
حصه ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى دارا فهدم بناءها
ثم بنى فاعطى بالمنفعة فان الشعيع يأخذها بالشععة ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء الذي
كان فيها يوم اشترى ويستطيع حصه البناء لان المشتري هو الذي هدم البناء وينقض المشتري بناءها المحدث
عندنا كذا في المبسوط * الباب التاسع فيما يبطل به حق الشععة بعد ثبوته وما لا يبطل وما يبطل به
حق الشععة بعد ثبوته نوعان احتياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة
اما الاول فيقول الشعيع ابطلت الشععة او اسقطتها او ابرأك عنها او سلمتها او بحوزك سواء
علم بالبائع اولم يعلم بعد ان كان بعد البيع لان اسقاط الحق صريحا يستوي فيه العلم والجهل

بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فانه لا يسقط حقه ثم لا بعد العلم واما الدلالة فيكون بوجود من الشفع ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري نحو ما اذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير عذرا وقام عن المجلس او تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا اذا سلم الشفع الدار من المشتري او سأل ان يوليه اياه واستأجرها الشفع من المشتري او اخذها مزارعة او معاملة وذاك كله بعد العلم كذا في البدائع * ولو استردعه واستوصاه او سأل له ان يتصدق بها عليه فهو تسليم كذا في التاتارخانية * ولو قال المشتري او وكيلها بكذا فقال الشفع نعم فهو تسليم كذا في الذخيرة * اما الضروري فنحو ان يموت الشفع بعد الطالبين قبل الاخذ بالشفعة تنبطل شفخته وهذا عندنا ولا تنبطل بموت المشتري وللشفيع ان يأخذ من وارثه كذا في البدائع * تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفع بوجود الشفعة او لم يعلم وعلم من اسقط اليه هذا الحق او لم يعلم كذا في المحيط * اذا قال المشتري للشفيع انفق عليها كذا في بنائها وانا وكيلها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذا في المبسوط * ذكر مسائل تسليم الشفعة في الباب العاشر من كتاب الصلح ولا يصح تسليم الشفعة بعد ما اخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذا في التاتارخانية * واذا سلم الشفع الشفعة في هبة بعوض بعد التقابض ثم اقر البائع والمشتري انها كانت يباع بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وان سلمها في هبة بغير عوض ثم تصادقا انها كانت بشرط عوض او كانت يباعا للشفيع ان يأخذها بالشفعة واذا وهب لرجل دارا على عوض الف درهم فقبض احدهما العوضين دون الآخر ثم سلم الشفع فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له ان يأخذ الدار بالشفعة لانه اسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض انما يصير كالبيع بعد التقابض وتسليم الشفعة قبل تقرر سبب الوجوب باطل كذا في المبسوط * فان اوهب الشفع الشفعة او باعها من انسان لا يكون تسليمها كذا ذكر في فتاوى اهل سمرقند وذكر شمس الاثمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة اذا باع الشفعة كان ذلك تسليمها للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد ربح في شفعة الجامع ما يدل عليه كذا في المحيط * اذا سلم الشفع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عبدا او امه كان للشفيع ان يأخذ الدار بحصتها من الثمن واذا سلم الشفع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئا فله الشفعة لان الحط يلحق باصل العقد كما لو اخبر بالبيع بالف وسلم فاذا ابيع بخمسائة كذا في الذخيرة * اذا قال الشفع سلمت شفعة هذه الدار كان

تسليماً صحيحاً وإن لم يعين أحداً وكذلك لو قال للمائع سلمتُ لك شععة هذه الدار والدار في يد المائع كذا في المحيط * ولو قال للمائع بعدما سلم الدار إلى المشتري سلمتُ الشععة لك صح استحساناً ولو قال سلمتُ الشععة بسك أو لاحقك صح تسليمه قياساً واستحساناً كذا في فتاوى قاصحان * وإذا كان المشتري وكيلاً من جهة غيره شراء الدار قال الشفع سلمتُ شععة هذه الدار ولم يعين أحداً كان تسليمها صحيحاً وكذلك لو قال للوكيل سلمتُ لك شععة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياساً واستحساناً ولو قال ذلك للوكيل بعدما دفع الدار إلى الموكل صح التسليم استحساناً وإذا كان المشتري وكيلاً من غيره بالشراء فقال له الشفع سلمتُ لك شععة هذه الدار خاصة دون غيرها كان هذا تسليمها صحيحاً للآمر كذا في المحيط * ولو قال لأحسي سلمتُ شععة هذه الدار سقطت كذا في محيط السرحسي * ولو قال الشفع لأحسي ابتداء سلمتُ شععة هذه الدار لك أو قال أعرصتُ عليها لك لا يصح تسليمه ولا تنطل شععته قياساً واستحساناً ولو قال لأحسي سلمتُ الشععة للموكل أو قال وهبتها للموكل أو قال أعرصتُ عليها للموكل لا حلك وشاعتك صح تسليمه للآمر وتنطل شععته كذا في فتاوى قاصحان * ولو قال لشفع أحسي سلمتُ الشععة للموكل فقال قد سلمتها لك أو وهبتها أو أعرصتُ عليها كان تسليمها في الاستحسان لأن الأحسي إذا خاطبه بالتسليم يريد مال قد سلمتها لك فإن هذا كلام حرج مخرج الجواب بصاركه قال سلمتها لك لا حلك وإن قال الشفع لم خاطبه الأحسي قد سلمتُ لك شععة هذه الدار وهبتُ لك شععتها أو وهبتها لك لم يكن ذلك تسليماً لأن هذا كلام مستدأ فلا يبطوي تحت الجواب لاستقلاله بسسه فلا يكون تسليمه كذا في السراج الوهاج * وإذا قال أحسي للشفع أصالحك على كذا على أن تسلم الشععة وسلم كان تسليمها صحيحاً ولا يجب المال ولو قال أصالحك على كذا على أن تكون الشععة لي كان الصلح باطلاً وهو على شععته كذا في التناظر حابة * ولو أن أحسياً قال للشفع أصالحك على كذا من الدارهم على أن تسلم الشععة ولم يتل لي فقبل الشفع لا يجب المال على الأحسي ولا تنطل شععته وإن قال الشفع للمائع سلمتُ لك سعة أو قال للمشتري سلمتُ لك شراءك بطلت شععتها وإن قال لأحسي سلمتُ لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليمها ولا تنطل شععته كذا في فتاوى قاصحان * تعليقاً بطاها بالشرط حائر حتى لو قال سلمتها لك كس اشتريت لأجل نفسك فإن كان اشتراها لغيره

لغيره لا تبطل لانه اسقاط والاستقاط يحتمل التعليق كذا في الوجيز للكردي * لو قال الشفيع للبايع سلمت لك الشفعة ان كنت بعثتها من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليما وفي فتاوى الفقيه ابي الليث رح اذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو على شفعته وفي فتاوى الفضلي رح ان هذا تسليم للأمر والمختار المذكور في فتاوى ابي الليث رح هكذا ذكر الصدر الشهيد رح وفي الحاوي اذا قال المشتري اشتريتها لنفسي فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال محمد رح بطلت شفعته وقال ابو حنيفة رح لا تبطل كذا في المحيط * واذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفعته لا يكون للجار ان يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة * واذا وجبت الشفعة للعبد المأذون فسلمها فهو جائز ان كان عليه دين او لم يكن عليه دين وان سلمها مولاه جائز ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا في المبسوط * ولا يجوز تسليمه بعد الحجر كذا في التاتارخانية * وتسليم المكاتب شفعته جائز ايضا كذا في المبسوط * ولو اخبر بالبيع بقدر من الثمن او جنس منه او من فلان فسلم فظهر خلافه هل يصح تسليمه فالاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر ان كان لا يختلف غرض الشفيع في التسليم اصح التسليم وبطلت شفعته وان كان يختلف غرضه لم يصح وهو على شفعته كذا في البدائع * ولو اخبر ان الثمن الف درهم فسلم ثم تبين ان الثمن مائة دينار قيمتها الف درهم او اقل او اكثر فعندنا هو على شفعته ان كانت قيمتها اقل من الف والاف تسليمه صحيح كذا في المبسوط * واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة واذا قيل له ان المشتري زيد فسلم ثم علم انه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له ان يأخذ نصيب عمرو وكذا في الجوهرة النيرة * ولو اخبر ان الثمن الف فسلم فاذا الثمن اقل من ذلك فهو على شفعته ولو كان الثمن الفا واكثر فلا شفعة كذا في الذخيرة * ولو اخبر ان الثمن شيء مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن صنف آخر مما يكال او يوزن فهو على شفعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما اخبره او اقل او اكثر من حيث القيمة كذا في المحيط * ولو اخبر ان الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر انه كان مكيلا او موزونا او اخبره ان الثمن الف درهم فاذا هو مكيلا او موزون فهو على شفعته على كل حال كذا في خزنة المفتين * ولو اخبر ان الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر انه شيء آخر من ذوات القيم بان اخبر ان الثمن دار فاذا الثمن عبد فجواب محمد رح في الكتاب انه

على شفعته من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده هذا الجواب صحيح فيما اذا
 كان قيمة ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة ما اخبر به
 او اكثر ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف او ما اشبه ذلك من الاشياء التي هي من ذوات القيم
 ثم ظهر ان الثمن دراهم او دنانير فجواب محمد رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ انه على شفعته من غير فصل وبعض مشايخنا رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ
 قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر به اما اذا كان مثل قيمة ما اخبر
 او اكثر فلا شفعة له ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة الاولى
 ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف فظهر ان قيمته اقل من الف فله الشعنة وان ظهر ان قيمته الف
 او اكثر فلا شفعة ولو اخبر ان الثمن الف فسلم ثم ظهر ان الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة
 له الا اذا كان قيمة الثمن اقل من قيمة الف درهم كذا في المحيط * ولو اخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم
 ظهر ان المشتري اشترى الكل فله الشعنة ولو اخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف
 فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن
 الكل بان اخبر انه اشترى الكل بالف فسلم ثم ظهر انه اشترى النصف بالف اما اذا اخبر انه اشترى
 الكل بالف ثم ظهر انه اشترى النصف بخمس مائة يكون على شفعته كذا في الذخيرة * ولو سلم الشعنة
 في النصف بطلت في الكل ولو طلب نصف الدار بالشعنة هل يكون ذلك تسليمًا منه للشعنة في الكل
 اختلف فيه ابو يوسف ومحمد رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ قال ابو يوسف رح لا يكون تسليمًا كذا في البدائع * وهو الاصح لان
 طلب التسليم النصف لا يكون تسليمًا للباقي لا صريحًا ولا دلالة كذا في محيط السرخسي * ولو ان
 الشفع باع نصف داره او ثلثها واكثر من ذلك بعد ان يبقى منها شيء وما باع شائع فله الشعنة
 بباقي كذا في السراج الوهاج * المشفع اذا ادعى رقبته الدار المشفوعة انها له لا بالشعنة بطل
 شفعته وان طلب الشعنة ثم ادعى رقبته الدار المشفوعة انها له لا تسمع دعواه كذا في فتاوى
 قاصحان * وان صالح من شفعته على عوض بطلت الشعنة ورد العوض لان حق الشعنة ثبت
 بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط
 فبالسادس اولى ولو قال الشفع استقطت شفعتي فيما اشتريت على ان تسقط شفعتك فيما اشتريت
 فانه تسقط شفعته وان لم يقط المشتري شفعته فيما اشترى الشفع واستقط الشعنة بالعوض المالي
 شرط فاسد لانه غير ملائم لانه اعتياض عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة كذا في الكافي *

وَأَنَّ كَانَ الشَّفِيعَ شَرِيكَاً وَجَاراً فَبَاعَ نَصِيْبَهُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الشَّنْعَةَ بِالْجَوَارِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ سَلَمٍ عَلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ طَلَبَ الشَّنْعَةَ قَالَ تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ كَذَا قَالَ لَيْثُ بْنُ مَشْأُورٍ قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوْسُفَ رَحَ لَا تَبْطُلُ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحَ وَبِهِ نَأْخُذُ كَذَا فِي الْحَاوِي لِلْفَتَاوَى * وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْمُضْمَرَاتِ * وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي وَاقْتِنَاعَ الْإِبْنِ فَسَلَّمَ الشَّفِيعَ عَلَى ابْنِ الْمُشْتَرِي بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُشْتَرِي فَإِنْ سَلَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا بَانَ قَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ وَلَا يَدْرِي عَلَى مَنْ سَلَّمَ سَمِعَ سَمْعُ الشَّفِيعِ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى الْإِبْنِ أَوْ عَلَى الْآبِ فَإِنْ قَالَ عَلَى الْآبِ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَإِنْ قَالَ عَلَى الْإِبْنِ تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُشْتَرِي سَلِّمْتَ عَلَى ابْنِي وَقَدْ بَطَلَتْ شَفْعَتُكَ وَقَالَ الشَّفِيعُ سَلِّمْتَ عَلَيْكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الشَّفِيعِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَوْ أَخْبَرَ بَيْعَ الدَّارِ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَدْ دُعِيتْ شَفْعَتُهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ فَقَدْ دُعِيتْ شَفْعَتُهَا فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ فِي زَوَايَةِ مُحَمَّدٍ رَحَ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * سَمِعَ الْبَيْعُ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ قَدْ طَلَبْتَ شَفْعَتَهَا لَا تَبْطُلُ فِي الْمُخْتَارِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدَرِيِّ * وَقَالَ النَّاطِقِيُّ عَلَى تِيَّاسٍ قَوْلُهُ سُبْحَانَ اللَّهِ أَوْ كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَوْ كَيْفَ أَمْسَيْتَ إِذَا قَالَ لِلْمُشْتَرِي حِينَ لَقِيَهُ اطَّالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ ثُمَّ طَلَبَ الشَّنْعَةَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ * وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ (شَفْعَةُ مَرَأْسَتِ خَوَاسْتُمْ وَيَا قَتْمُ) فَهُوَ عَلَى هَذَا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * لَوْ سَأَلَهُ عَنْ حَوَائِجِهِ أَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ حَاجَةً ثُمَّ طَلَبَهَا بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ وَإِنْ سَأَلَهُ عَنْ ثَمَنِهَا فَأَخْبَرَهُ بِهِ ثُمَّ طَلَبَهَا بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ كَذَا فِي الْمُضْمَرَاتِ * دَارِ بَيْعَتٍ فَقَالَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي لِلشَّفِيعِ اإِبْرَأْنَا عَنْ كُلِّ خَصْمَةٍ لَكَ قَبْلُنَا فَفَعَلَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ قَبْلَهُمَا شَفْعَةٌ لَا شَفْعَةٌ لَهُ فِي الْقَضَاءِ وَلَهُ الشَّنْعَةُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ عَلِمَ بِذَلِكَ لَا يَبْرَأُهَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَمَضَى فِيهَا فَإِنْ كَانَ فِي الْفَرَضِ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي الْوَاجِبِ وَإِنْ كَانَ فِي السَّنَةِ فَكَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ السَّنَنَ الرَّائِبَةَ فِي مَعْنَى الْوَاجِبِ سَوَاءٌ كَانَتْ السَّنَةُ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا كَالْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ حَتَّى لَوْ أَخْبَرَ بَعْدَ مَا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَوَصَلَ بِهِمَا الشَّنْعُ الثَّانِي لَمْ تَبْطُلْ شَفْعَتُهُ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَاجِبَةٌ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * فِي فِتَاوَى أَبِي اللَّيْثِ رَحَ وَفِي وَاقِعَاتِ النَّاطِقِيِّ إِذَا عَلِمَ بِالْبَيْعِ وَهُوَ فِي التَّطَوُّعِ فَجَعَلَهَا أَرْبَعًا وَسِتًّا فَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ تَبْطُلُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُورٍ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمَحِيطِ وَالْمُضْمَرَاتِ وَالْكَبَرِيِّ * وَفِي فِتَاوَى آهُوا أَخْبَرَ وَقَدْ خُطِبَتْ فَلَمْ يُطْلَبْ حَتَّى فَرَغَ الْإِمَامُ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كَانَ قَرِيبًا بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ لَا تَبْطُلُ وَالْآفِيهِ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ وَلَوْ أَخْبَرَ بَعْدَ مَا كَانَ

فعدة الاحيرة ولم يطلب حتى مر الدعوات الى قوله وما آتاني الدنيا والدن حسنه ثم سلم بطلت
 كذا في التاخر حايه في المصل الحادي مشربيا نطل شععته * وفي التوارل اذا اراد ان يفتح الصلوة
 مع الامام بحمائه فلم يذهب في طلبها نطل شععته كذا في التاخر حايه في فصل الثالث عشر
 في طلب الشععة * الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفع والمشتري والنائع والشهادة
 في الشععة الاختلاف الواقع بين الشفع والمشتري اما ان يرجع الى الثمن واما ان يرجع الى المبيع
 اما الذي يرجع الى الثمن فلا يحل واما ان يرجع الاختلاف في حسن الثمن واما ان يرجع في قبحه واما
 ان يرجع في صفة فان وقع في الحسن بان قال المشتري اشترت بمائة دينار وقال الشفع نال في درهم
 والقول قول المشتري لان المشتري اعرف بحسن الثمن من الشفع فيرجع في معرفه الحسن اليه
 كذا في الدائع * واما اختلف الشفع والمشتري في الثمن والقول قول المشتري والانتحالان
 ولو اقاما البيه والسنة في الشفع عداي حسنه ومحمد رح وقال ابو يوسف رح البيه بينه المشتري
 واما ادعى المشتري ثيبا وادعى النائع اقل منه ولم ينص الثمن احدها الشفع بما قال النائع
 وكان ذلك حطاع المشتري ولو ادعى النائع اكثر يتحالفان ويتراذان وانما بكل طهران الثمن
 ما يبوله الا حريا احدها الشفع بذلك وان حلقا يفسح الناصي البيع بينهما وباحدها الشفع بقول
 النائع وان كان نص الثمن احدها بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول النائع ولو كان
 نقد الثمن غير ظاهر فقال النائع بعث الدار نال في ومضت الثمن فاحدها الشفع بالالف ولو قال
 قصت الثمن وهو الف لم يلتفت الى قوله كذا في الهداية * ولو اشترى دارا بعرض ولم يتقاصا
 حتى هلك العرض وانتص البيع فيما بين النائع والمشتري او كان المشتري قص الدار
 ولم يسلم العرض حتى هلك او انتقص البيع فيما بين النائع والمشتري وتقي للشفع حق الشععة
 نسبة العرض ثم اختلف النائع والمشتري في قيمة العرض والقول قول النائع مع يمينه فان اقام
 احدهما يمينه فملت سنة وان اقاما جميعا السنة فالبيه بينه النائع عداي احبته ومحمد رح وهو
 قول ابي حنيفة رح ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفع قدر قيمته عن الثمن ثم اختلفا
 في قيمة البناء وانفعا على ان قيمة الساحة الف او اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا وان اختلفا
 في قيمة البناء لا غير والقول قول المشتري مع يمينه وان اختلفا في قيمة البناء والساحة فان الساحة
 تقوم

تقوم والقول في قيمة البناء قول المشتري فان قامت لاحدهما بينة قبلت وان اقاما جميعا البينة قال ابو يوسف رح البينة بينة الشفيع على قياس قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح البينة بينة المشتري على قياس قول ابي حنيفة رح وان اختلفا في صفة الثمن بان قال المشتري اشترت بثمان معجل وقال الشفيع لابل اشتريته بثمان مؤجل فالقول قول المشتري واما الذي يرجع الى المبيع فهوان يختلف فيما وقع عليه البيع انه وقع عليه بصفة واحدة ام بصفقتين نحو ما اذا اشترى دارا فقال المشتري اشترت العرصة على حدة بالف وقال الشفيع بل اشتريتها جميعا بالفين فالقول قول الشفيع وايهما اقاما البينة قبلت وان اقاما جميعا البينة ولم يوقتا وقتا فالبينة بينة المشتري عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة الشفيع هكذا في البدائع * وفي المنتقى بن سماعه عن محمد رح رجل اشترى من رجل دارا ولهما شفيعان فاني اليه احدهما بطلت شفيعته وقال المشتري اشتريتها بالف فصدقه الشفيع في ذلك واخذها بالف ثم ان الشفيع الثاني جاء فاقام بينة ان المشتري كان اشتراه بخمس مائة فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الاول نصفها ويدفع اليه مائتي درهم وخمسين ويرجع الشفيع الاول على المشتري بمائتي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الاول نصف الدار بخمس مائة وفيه ايضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فجاء الشفيع فطلب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بالفين وقال الشفيع لابل اشترت بالف ولم يكن للشفيع بينة وحلف المشتري على ما ذكر واخذ الشفيع بالف درهم ثم قدم شفيع آخر فاقام بينة على الشفيع الاول ان البائع كان باع هذه الدار من فلان بالف فانه يأخذ نصف الدار بخمس مائة ويرجع الشفيع الاول على المشتري بخمس مائة حصة النصف الذي اخذه الشفيع الثاني ويقال للشفيع الاول ان شئت اعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يديك والا فلا شيء لك ومعنى المسئلة ان الشفيع الاول لو قال للمشتري ان الثاني اثبت بالبينة ان الشراء كان بالف فيكون بمقابلة النصف الذي في يدي خمس مائة على ان ارجع عليك بخمس مائة ليس له ذلك الا اذا اعد البينة ان الشراء كان بالف لما اشار اليه في الكتاب ان الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه ان بينة الشفيع الثاني لما عمل في نصف الدار يثبت الشراء بالف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيع الثاني لا في حق النصف الذي في يد الشفيع الاول فيحتاج الشفيع الاول الى اعادة البينة ليثبت الشراء بالالف في النصف الذي في يديه فيستحق الرجوع على المشتري بالخمس مائة الزائدة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتابة

ولو اشترى دارا فجاء الشفع فاخذها بالف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينه ان المشتري اشتراها
بخمسة مائة قبلت بينته ولو صدق المشتري او افسدته على خلاف ذلك لا نقل كذا في التارخانية *
اتفق البائع والمشتري ان البيع كان بشرط الخيار للبائع وانكر الشفع فالقول قولهما في قول
ابي حنيفة ومحمد رح واحد في الروايتين عن ابي يوسف رح ولا شفعة للشفع لان البيع ثبت
بإقرارهما وانما ثبت على الوجه الذي اقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وانكر المشتري
والشفع ذلك فالقول قول المشتري استحسانا لان الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعي اجداث
الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار وانكر البائع والشفع ذلك فالقول قول البائع ويأخذ
الشفع كذا في المحيط * رجلا ن تبايعا يطلب الشفع الشفعة بحضرتهم فقال البائع كان البيع بيننا بيع
معاملة وصدق المشتري على ذلك لا يصدق ان على الشفع بل القول لمن ادعى جوازه الا اذا كان
الحال يدل عليه بان كان المبيع كثيرا القيمة وقد بيع بثمان قليل لا يباع به مثله فحيث يكون القول لهما
ولا شفعة للشفع كذا في خزائن المتقين * في المنتقى باع دارا من رجل ثم ان المشتري والبائع
تصادا فان البيع كان فاسدا وقال الشفع كان جائرا فالقول قول الشفع ولا اصدقهما على فساد البيع
في حق الشفع بشي واوداه احدهما وانكرا الاخر اجعل القول فيه قول الذي يدعي الصحة
فاذا زعم ان البيع كان فاسدا بشي اجعل القول فيه قول من يدعي العباد فاني اصدقهما ولا اجعل
للشفع شفعة نريد بهذا ان البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لاختلاف البائع والمشتري
فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب لا يصدق فالقول قول من يدعي الجوار نحو ان يدعي احدهما
اجلا فاسدا او خيارا فاسدا فاذا اتفقا على العباد بذلك السبب لا يصدقان في حق الشفع واذا اتفقا
على فساد البيع بسبب لاختلافهما بينهما في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعي
الفساد فاذا اتفقا على العباد بذلك السبب يصدقان في حق الشفع وبين ذلك في المنتقى فقال لو قال
المشتري للبائع بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم اصدقهما على الشفع
ولو قال بعثنيها بخمر وصدق البائع فلا شفعة للشفع هذا هو لوط المنتقى وجعل التدوير في كتابه
المذكور في المنتقى قول ابي يوسف رح في احدي الروايتين منه قال التدوير كان ابي يوسف رح
على هذه الرواية يعتز هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما
فقال المشتري بعثنيها بالف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعثها بالف درهم فالقول قول البائع

(الباب العاشر)

ولو قال المشتري بعثنيها بخمرا وخنزير وقال البائع بعثها بالف درهم فالقول قول المشتري لان البيع بخمرا لجواز له بحال وانما يجعل القول قول من يدعى الجواز في عقده جواز بحال بخلاف البيع باجل فاسد او بالف ورطل من خمرا فاما على قول ابي حنيفة ومحمد ربح اذا اتفقا على الفساد وكذبهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كما لو اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبهما فيه الشفيع كذا في الذخيرة * اشترى عشرة الضيعة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة في العشر دون الباقي فلو اراد ان يحلفه بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يلزمه واستحلفه بالله ما كان البيع الاول تلجئة فله ذلك لانه معنى لو اقر به يلزمه وهو خصم وهو تاويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاستحلاف انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى ان البيع الاول كان تلجئة كذا في القنية * في الاجناس اذا قال المشتري اشتريت هذه الدار لابني الصغير وانكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري ان كان الشفيع اقران له ابنا صغيرا وان انكر ان له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم ان له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه الخصومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا في الذخيرة * واذا اشترى من امرأة فاراد ان يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهدا تهما لا تجوز عليها ان انكرت ذلك كذا في المحيط * واذا شهدا ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع ان كان البائع يدعى تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما لانهما بهذه الشهادة لا يجزان الى ابيهما مغنما ولا يدفعان عنه مغرما واذا شهد البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شيء لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما اما ابنا ما كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشفيع فانه لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب او في يد المشتري وسواء يدعى الاب او لم يدع كذا في المحيط * وان كانت الدار لثلاثة نفر فشهد اثنان منهم انهم جميعا باعوها من فلان وادعى ذلك فلان جحد الشريك له تجز شهادتهم على الشريك وللشفيع ان يأخذ ثلثي الدار بالشفعة وان انكر المشتري الشراء فاقربه الشركاء جميعا فشهادتهم ايضا باطلة وللشفيع ان يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا في المبسوط * واذا وكل الرجل رجلا بشراء دار وبيعها فاشترى او باع وشهد ابنا الموكل على الشفيع بتسليم الشفعة فان كان

التوكيل بالشراء لانصل شهادتهما سواء كانت الداري يد البائع او يد الوكيل او يد الموكل
وان كان التوكيل بالبائع فان كانت الداري يد الموكل او يد الوكيل لانصل شهادتهما لانهما
يشهدان على انهما يتقرر الملك لانهما وان كانت الداري يد المشتري تفصل شهادتهما كذا
في المحيط * واذا شهد البائع على المشتري ان الشئ هو للمشتري فطلب الشععة حين علم بالشراء
والشئ معترفاً بمدى ما قال المشتري وما طلب الشععة بشهادة البائعين باطلاً وكذلك شهادة
اولادهما كما لو شهدا على المشتري بتسليم الدار الى الشئ وان قال الشئ لم اعلم بالشراء
الا الساعة فالقول قوله مع بيمينه فان شهد البائع انه علم بمدى ما شهد بهما باطلاً ان كانت الدار
في ايديهما او يد المشتري كذا في المسوط * فامت بينة ان الشئ سلم للشئ وامت بيمينه
ان البائع والمشتري سلم الدار فصي بها للدي في يده كذا في محط السرحسي * واذا اكل
رحلاً بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى الشئ بالشئ وشهادتهما باطلاً وكذلك
ان شهدا ان الشئ سلم للشئ فهما بيمينه البائعين في ذلك لانصل شهادتهما كذا في المسوط *
اذا اقر المشتري انه اشترى هذه الدار بالف درهم واحدها للشئ بذلك ثم ادعى البائع ان الشئ
البائع واقام على ذلك فبنت بيمينه وكان للمشتري ان يرجع على الشئ بالف آخراً وان اقر
ان الشئ الف وكذلك اذا ادعى البائع انه باعها من هذا المشتري بعرض بيمينه واقام على
ذلك سنة فالتقاضي بيمينه وينصي له بذلك على المشتري وسلم الدار للشئ بقيمة ذلك
العرض فان كان ما احدى المشتري وذلك الف اقل من قيمة العرض رجح على الشئ بما راد
على الف الى تمام قيمة العرض وان كان اكثر من قيمة الارض رجح الشئ عليه بما راد
على قيمة العرض الى تمام الف واذا ازوج امرأة على ان ترد على الزوج العاقر وحسب
الشئ في حصته الا عداني يوسف ومحمد رجح فاحتلما في مهر مثلها ونبت العتد فتال الزوج
كان مهر مثلها البائع وللشئ نصف الدار وقال الشئ كان مهر مثلها خمسمائة ولي ثلثا الدار
فالقول قول الزوج مع بيمينه وان اقاما البينة فالبينة للمشتري عندهما كما لو احتلما في مقدار قيمة البينة
البالك فادعى على رجل حقاً في ارض او دار فالبينة على دار للشئ فيها الشئ بقيمة
ذلك الحق الذي ادعى فان احتلما في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعي وهو المأخوذ منه

وان اقاما البينة على قيمته ذكرهنا ان البينة بينة الشفيع عند ابي حنيفة رح هكذا في المحيط *
وان اشترى الرجل دارا بالف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري احدثت
فيها هذا البناء وكذبه الشفيع فالقول قول المشتري وان اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا
اختلافهما في شجر الارض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان محتملا حتى اذا قال احدثت
فيها هذه الاشجار اس لم يصدق على ذلك وكذلك فيما شبهه من البناء وغيره وان قال اشتريتها
منذ عشر سنين وحدثت فيها هذا فالقول قوله كذا في المبسوط * ولو قال المشتري باعني الارض
ثم وهب لي البناء او قال وهب لي البناء ثم باعني الارض وقال الشفيع بل اشتريتها معا فالقول
للمشتري وبأخذ المبيع بلا بناء ان شاء كذا في محيط السرخسي * وان قال البائع لم اهب لك البناء
فالقول قوله مع يمينه وبأخذ بناءه وان قال قد وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط * ولو قال
المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه الدار ثم اشتريت بقيتها وقال الشفيع لا بل اشتريت
الكل فالشفيع الشفعة فيما اقرانه اشترى ولا شفعة فيما ادعى من الهبة وايهما اقام البينة قبلت بينته وان
اقاماهما البينة فالبينة بينة المشتري عند ابي يوسف رح لانها تثبت زيادة الهبة وينبغي ان تكون
البينة بينة الشفيع عند محمد رح لانها تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع * وان اقر بهبة البيت
للمشتري وادعى المشتري ان الهبة كانت قبل الشراء فلا شفعة للجار لانه شريك في الحقوق وقت
شراء الباني والجار يقول لا بل كان الشراء قبل الهبة ولني الشفعة فيما اشتريت فالقول قول الشفيع
واذا قامت البينة على الهبة قبل الشراء فان صاحبها اولى بالشفعة من الجار كذا في المحيط *
فان حدد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه ان صدق البائع المشتري فيما قال كان
البيت للموهوب له ولا يصدقان على ابطال الشفعة في الدار الا ان تقوم البينة على الهبة قبل شراء الدار
فبصير المشتري شريكا في الدار فيقدم على الجار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى دارين ولهما شفيع
ملاصق فقال المشتري اشتريت واحدة بعد واحدة فانا شريك في الثانية وقال الشفيع لا بل
اشتريتهما صفقة واحدة فلي الشفعة فيهما معا فالقول قول الشفيع لان المشتري اقر بشرائهما وذلك
سبب لثبوت الحق ثم يدعي حقا لنفسه بدعوى تفريق الصفقة فالقول للشفيع ولو قال المشتري
اشتريت رباعثم ثلثة اربع فاك الربع وقال الشفيع بل اشتريت ثلثة اربع ثم ربعا فالقول للشفيع لان
المشتري اقر بشري ثلثة اربع وهو سبب لثبوت حق الشفعة ثم ادعى ما يسقطه وهو تقدم الرابع في البيع

فلا يصدق ولو قال المشتري اشتريت شفعة واحدة وقال الشفع اشتريت نصفان أو أخذ الصنف أو قال قول
للمشتري وأخذ الشفع الكل أو يدع كذا في محيط السرخسي * رجل أقام البيعة أنه اشترى هذه الدار
من فلان بالف درهم وأقام آخر البيعة أنه اشترى منه هذا البيت بطريقه بمائة درهم منذ شهر فصبت
بالبيت بينهما لصاحب الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولو لم يوقت شهود صاحب البيت
قضيت بالبيت بينهما نصين وقضيت بقية الدار للمذي أقام البيعة على أنه اشترى كلها ولا شفعة
لواحد منهما على صاحبه لأنه ثبت سبق شراء أحدهما ولو كانت الداران متلازمتين فأقام
رجل بيعة أنه اشترى أحدهما منذ شهر بالف درهم وأقام آخر بيعة أنه اشترى الأخرى منذ شهرين
قضيت له بشراء هذه الدار منذ شهرين كلما وقت شهرة جعلت له الشفعة في الدار الأخرى
ولو لم يوقنا قضيت لكل واحد منهما بداره ولم انفص الشفعة له وكذلك لو كان أحدهما قبض الدار
ولم يقبض الآخر ولو وقت أحدهما ولم يوقت الأخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا
في المبسوط * رجل اشترى داراً مائة الشفع أن المشتري هدم طائفة من الدار كدبه المشتري كان
القول قول المشتري والبيعة بينة الشفع كذا في فتاوى قاصحان * الباب الحادي عشر في التوكيل
بالشفعة وتسليم الوكيل بالشفعة وما ينصل به وإذا أقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها
الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بيعة أنه اشتراها من صاحبها إذا كان صاحبها غائبا
حتى لو حضر صاحبها بعد إقامة المشتري البيعة على الشراء منه وصدقه فيما أقر له من الملك وكذبه
فيما ادعى من الشراء يسير الدار من يد الشفع ويسلم إلى البائع لا يهم اتفقوا على أن أصل الملك
كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف صاحبها بالله ما بعته من هذا المشتري وإذا
حلف حينئذ ترد الدار عليه فإن قامت بيعة بمحضر صاحبها أنه باعها من المشتري يثبت الشراء
وتسلم الدار للشفع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفع وإن أقر البائع بالبيع وانكر المشتري
والداري يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط * وإذا أقر المشتري بالشراء وقال ليس لعلي فيها
شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وحبته له بالشفعة من شركة أو حوار فإذا أقامه
قضيت له بالشفعة وذلك بأن يقيم البيعة على أن الدار التي إلى جنب المبيعة ملك لموكله فلان
وإذا أقام البيعة أن الدار التي إلى جنب الدار المبيعة في يد موكله لم أقبل ذلك منه قال ولا أقبل
من ذلك شهادة أبي الموكل وأبويه وزوجته ولا شهادة المولى إذا كان الوكيل أو الموكل عبداً له

او مكاتباً كذا في المبسوط * وإذا اراد ائتاب الشفعة بالشركة فاقام بينة ان لموكله فلان نصيبا من هذه الدار المبيعة ولم يبينوا مقداره لا يقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذا في الذخيرة * وإذا وكل رجل رجلا باخذ دار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل وإذا اخذها الوكيل بدا اشتراها المشتري لزم الموكل وان كان ذلك ثمنا كثيرا بحيث لا يتغابن الناس فيها سواء اخذها بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * وإذا وكل رجل الشفيع ان يأخذ الدار له بالشفعة فظاهر الشفيع ذلك فليس له ان يأخذها لان طلبه لغيره تسليم منه للشفعة فانما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلما للشفعة فاذا طلبها لغيره اولى ولما كان اظهره ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه ان يكون المشتري حاضرا او غير حاضرا فان اسرد ذلك حتى اخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها اليه بغير حكم فهو جائز وهي للأمر لانه ظهر انه كان مسلما لشفعته ولكن تسليم المشتري اليه سمحا بغير قضاء بمنزلة البيع المبدأ مكان اشتراها للأمر بعد ما سلم الشفعة وان كان القاضي قضى بها فانها ترد على المشتري الاول لانه لما ظهر انه كان مسلما لشفعته تبين ان القاضي قضى على المشتري الاول بغير سبب فيكون قضاؤه باطلا فتد الدار عليه كذا في المبسوط * ولا يصح توكيل الشفيع المشتري باخذ الشفعة سواء كانت الدار في يده او في يد البائع كذا في المحيط * ولو وكل البائع بالاخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز ذلك وإذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا درهما واخذه فان كان الشراء وقع بذلك او باقل فهو وكيل وان كان باكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشتراها فاذا قد اشتراها لغيره لا يكون وكلا وإذا وكل رجلين بالشفعة فلا حد هما ان يخاصم الآخر ولا يأخذ احدهما بدون الآخر وإذا سلم احد هما الشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط * وإذا وكل وكلا بالاخذ بالشفعة فليس للوكيل ان يوكل غيره الا ان يكون الامر اجاز ما صنع فان اجاز ما صنع ووكل الوكيل وكلا واجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني ان يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم الشفعة ذكر في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القاضي صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول ثم رحع ابو يوسف رح عن هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب الشفعة

حوز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحك فيه خلافا ودكر في كتاب الوكالة والمأدون الكسرا ،
تسلمه في مجلس القاضي صحيح عدائي حبة واني يوسف رح خلافا لمحمد رح وتبين
بما ذكر في كتاب الوكالة والمأدون ان ما ذكر في الشعنة قول ابي حبة واني يوسف رح كذا
في المحط * وادان للدار شيعة فوكل رحلا واحدا بأحد لهما وسلم الشعنة لاحدهما عند القاضي
واحد كلهما الآخر فهو حائر وان قال عند القاضي قد سلمت شعنة احد هما ولم يبين ايتهما هو وقال انما
طلبت شعنة الآخر لم يكس له ذلك حتى بين لايتهما سلم نصيبه ولايتهما بأحد كذا في المسوط *
الوكيل بالشعنة اذا طلب الشعنة وادعى المشتري التسليم ان ادعى التسليم على الموكل
ويطلب بمس الوكيل بالله ما تعلم ان الموكل قد سلم الشعنة او يطلب بمس الموكل بالله ما سلمى
الشعنة فان طلب بمس الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان طلب بمس الموكل فالقاضي يقول له سلم
الدار الى الوكيل لأحد هما الموكله بالشعنة وان طلب بمس الموكل وان ادعى التسليم على الوكيل
ويطلب بمسبه والقاضي لا يحلفه عدائي حبة ومحمد رح خلافا لاني يوسف رح وكذلك اذا
شهد شاهدان على الوكيل انه سلم الشعنة عند غير القاضي فشهادتهما باطلة عدائي حبة
ومحمد رح خلافا لاني يوسف رح وكذلك اذا شهد شاهدان عليه انه قد سلم عند القاضي
ثم عزل قبل ان يقضي عليه لم يجر عدائي حبة ومحمد رح ولو اقر الوكيل عند القاضي
انه قد سلم الشعنة عند غير قاض او عند قاض آخر فإثارة صحيح ويكون سئره انشاء التسليم
عند هذا القاضي كذا في محط السرحسى * وادان شهدا الموكل او انا الموكل ان الوكيل
قد سلم الشعنة عند غير قاض اخرب شهادتهما ولا تخور شهادته اسي الموكل على الوكالة ولا شهادة
اسي الوكيل كذا في المسوط * ولو وكل رحلا سبع دارة فاعها نالو تم حظ عن المشتري
مائة رهم وضمن ذلك للأمر ليس للشيع ان يأخذ هما الشعنة إلا نالو كذا في محط السرحسى *
الوكيل شراء الدار اذا اشترى وقص فحاء الشيع وطلب الشعنة من الوكيل قبل ان يسلم
الوكيل الدار الى الموكل صح وان كان بعد تسليم الموكل لا يصح وتطل شعنته وهو المختار كذا
في حراة المعتبرين والتاوى الكسرى * وهكذا في المتن * اذا كان المائع وكيل العائب والشيع
ان يأخذ هامة اذا كانت في يده لانه عاهد وكذا اذا كان المائع وصيا لميت فيما يحوز بيعه كذا في
السراج الوهاج *

السراج الوهاج * ولما قال المشتري قبل ان يخاطبه الشئع اشتريت لفلان وسلم اليه ثم حضر الشئع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو اقر بذلك بعد ما خاضه الشئع لم تستط الخصومة عنه ولو اقام بينة انه قال قبل شرائه انه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد ر ح انه تقبل بينته اذ دفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسي * ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له ان يخاصم في غيرها لان الوكالة تنقيد بالتقييد وقد قيدت الوكالة بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائزا وله ان يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة له ولا يخاصم بدين ولا حق سوى الشفعة لتقييد الوكالة الا في تثبيت الحق الذي تطلب به الشفعة اذا وكل رجلا بطلب شفعة له فاخذها ثم جاء مدعي يدعي في الدار شيئا فالوكيل ليس بخصم له ولو وجد في الدار رعييا كان له ان يرد هابه لا ينظر في ذاك الى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطالب شفعته وله ان يقبض شفعته قد تضي بها كذا في محيط السرخسي * واذا وكله بطلب شفعة له فجاء الوكيل قد غرق بناء الدار و احرق نخيل الارض فاخذ بجميع الثمن فلم يرخص الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط * ولو طالب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة ان يكف عنه مدة على انه عاى خصومته وشفعته جاز كذا في محيط السرخسي * وان مات الوكيل قبل الاجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفعته فاذا مضى الاجل وعلم بموته فلم يطلب او لم يبعث وكيفا آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان الحكم في الابتداء قبل ان يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذاك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في شفعة الصبي الصغير كالكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط * قال والحبل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فان وضعت لاقبل من ستة اشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا منذ وقع الشراء فانه لا شفعة له لانه لم يثبت وجوده وقت البيع لا حقيقة ولا حكما الا ان يكون ابوه مات قبل البيع وورث الحبل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا لان وجوده وقت البيع ثابت حكما لما ورث من ابيه ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابوه ثم وصي ابيه ثم جده ابوايه ثم وصي الجد ثم الوصي لذي نصبه القاضي فان لم يكن احد من هؤلاء فهو على شفعته اذا ادرك فاذا ادرك فتد ثبت له

حبار اللوع والشعة فاحار رد الكاح او طلب الشععة فاتيها كان او لا يحور و سطل الثاني والحيطة
في ذلك ان يقول طلبتهما الشععة والحار و اذا كان له احد من هؤلاء فترك طلب الشععة مع الامكان
طلت الشععة حتى لو بلغ الصغر لا يكون له حق الا احد وهذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح و اذا
سلم الاب والوصي ومن هو معه ما شعة الصغر صح تسليمه عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح
حتى لو بلغ الصبي لا يكون له ان يأخذها بالشعة سواء كان التسليم في مجلس العاصي او في غير
مجلس العاصي هكذا في المحيط * ولو كان المشتري اشترى الدار باكثر من قيمتها بما لا يتعاس
الناس في مثله والصبي شبعها وسلم الاب ذلك من اصحابنا من يقول بصح التسليم هما عند
محمد رح انصا والاصح انه لا يصح التسليم عند من جميعا لانه لا يملك الا احد لكثرة الثمن وسكوته
عن الطاب وتسليمه انما يصح اذا كان مالكا للاحد منقضى الصبي على حقه اذا بلغ كذا في المسوط *

و اذا سلم الاب شعة الصغير والشراء باقل من قيمته بكثير فعن ابي حنيفة رح انه يحور ومن
محمد رح لا يحور ولا رواية عن ابي يوسف رح كذا في الكافي * اشترى دارا لانه الصغير والاب
شبعها كان للاب ان يأخذها بالشعة عند ما كما لو اشترى الاب مال ابنه لسه ثم كيف يأخذ يقول
اشترته واحده بالشعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في احد الوصي هذه الدار مسعة للصغير
ان وقع الشراء بعس سيرا ان كان قيمة الدار مثلا عشرة وقد اشترى الوصي باحد مشرا ان العس
اليسر تحمل من الوصي في تصرفه مع الاحاب و بأحد الوصي بالشعة يرتفع ذلك العس فاذا
كانت الحالة هذه كان احد الوصي بالشعة مستعانه في حق الصغير وكان للوصي ان يأخذ بالشعة
على فبالقول ابي حنيفة رح واجدى الروايتين عن ابي يوسف رح كما في شراء الوصي شيئا
من مال الصغير لسه وان لم يكن في احد الوصي هذه الدار بالشعة مسعة في حق الصغير ان وقع
شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشععة بالاتفاق كما لا يكون للوصي ان يشري شيئا
من مال البتم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومنى كان للوصي ولاية الا احد يقول اشترت وطلت
الشعة ثم رفع الامر الى العاصي حتى يصب فيما عسى الصبي فأحد الوصي منه بالشعة وبسلم
الثمن اليه ثم التيم يسلم الثمن الى الوصي هكذا في المحيط * اشترى الاب دارا وابنه الصغير شبعها
لم يطلب الشععة للصغر حتى بلغ الصغير فليس للدي بلع ان يأخذها بالشعة لان الاب كان
متمكنا من احدها بالشعة لان الشراء لا يبا في الا احد بالشعة وسكوته يكون مطلقا للشعة ولو باع

الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى بلغ
 الصغير كان له ان يأخذها لان الاب هنا لا يمكن من الاخذ بالشفعة لكونه بائعا وسكوت من لا يملك
 الاخذ لا يكون مبطلا واما الوصي اذا اشترى دار لنفسه او باع الدار له والوصي شفعها فلم يطلب
 لوصي شفعته فاليتيم على شفعته اذا بلغ كذا في الذخيرة * وهكذا في محيط السرخسي * ويجب
 ان يكون الجواب في شراء الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفعها على التفصيل ان لم يكن للوصي
 في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار بمثل القيمة او باكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس
 في مثله لا تكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب باكثر
 من القيمة مقدار ما يتغابن الناس فيه كان له الشفعة ان ابلغ لان الاب لا يملك التصرف في مال الصغير
 مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن الاب متمكنا في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوته مبطلا للشفعة
 كذا في المحيط * اذا قال الاب او الوصي اشتريت هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له الشفع
 اتق الله فانك اشتريتها بخمسمائة فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يتيم البينة على
 المشتري بخمسمائة كذا في التاتارخانية * الاب اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع
 الشفع في الثمن فالقول قول الاب لانه ينكر حق التملك للشفيع بما يدعيه ولا يمين عليه لان النكول
 لا يفيد كذا في المحيط * الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض من اشترى
 لا يخلو اما ان يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة واما ان يكون بمالا مثل
 كالمذروعات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بمثله وان كان
 بمالا مثل له يأخذ بقيمته عند عامة العلماء ولو تباعد اربا بدار فلشفيع كل واحدة من الدارين ان يأخذ
 بقيمتها لان الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج مالواشترى
 دارا بعرض ولم يتقابضا حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري وللشفيع الشفعة
 وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفع انما يأخذ بما وجب بالعتد
 لا بما اعطى بدلا من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدرهم او بالدنانير ثم دفع مكانه عرضا فالشفيع
 يأخذ بالدرهم لا بالعرض كذا في البدائع * واذا اشترى دارا بعبد بعينه فالشفيع ان يأخذها بالشفعة
 بقيمة العبد عند نافان مات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع ان يأخذها بقيمة العبد
 عندنا وكذلك ان ابطال البائع البيع بعيب وجده بالعبد وان لم يكن شيء من ذلك واخذ الشفع

الدار من النائع احدها تيمنه والعبد لصاحبه لاسيل للنائع عليه وان احدها من المشتري بيده
العبد نقضاء او بعير نقضاء ثم مات العبد قبل النسخ او دخله عيب فان القيمة للنائع كذا في المسوط *
قال محمد رَح في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعد بيعه واحداً من الشيع الدار بقيمة العبد نقضاء
الناسي ثم استحق العبد بطلت الشععة واحداً من الشيع وهذا اذا احداً من الشيع الدار بقيمة
العبد نقضاء الناسي وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشيع بقيمة العبد بعير نقضاء ان كان قد سمى
للشيع بيمه العبد كذا وكذا حتى صار النسخ معلوماً من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على
الدار سبيل ويجعل ذلك بيعاً مستنداً ويكون للنائع على المشتري منه الدار وان لم يكن سمى للشيع بقيمة
العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت الدار لك بقمه العبد كان للمشتري ان يسترد الدار من الشيع
كذا في المحيط * وان اشترى داراً بعد ثم وجد بالعبد صاعداً واحداً من الشيع بقمه العبد صحيحاً
لان العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشيع على الوجه الذي صار مستحقاً
بالعقد ولو اشترى من عدة اذار فهذا وشراء الدار بالعبد سواء كذا في المسوط * وان اشترى داراً بعد
عبارة واحداً صاحب العبد الشراء وللشيع الشععة وادار بيع الشراء بمكيل او موروث بعيه واستحق المكيل
او الموروث فقد بطلت الشععة لان المكيل والموروث اذا كان بعيه فهو والعبد سواء وان كان المكيل والموروث
في الدمة فاوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشعه الشيع على حاله لان المكيل والموروث اذا كان
في الدمة فهو والداراهم سواء وفي المتن من سماعة عن محمد رَح في رجل اشترى من آخر داراً
بالكوفة بكر حطة بعيه او بعير عنه وتفاصيلها ثم حاصه الشيع في الدار ثم وصفي له عليه الشععة
والدار بالكوفة او مروفاً ان شاء المشتري احداً من الشيع حتى يأخذه حطة مثلها بالكوفة وسلم
له الدار ثم ورواها سلم له الدار واخذه ثم وصفي له حطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المتن
ان كان قيمة الكر في الموضع سواء اعطاه الكر حيث قصي له بالشعة فان كانت القيمة متعاضلة
فطري ذلك ان كان الكر في الموضع الذي يريد الشيع ان يعطي اعلى فذلك الى الشيع يعطيه
ذلك حيث شاء وان كان ارحص فرصي به المشتري فذلك اليه وان تساوى اعطى المشتري به
ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوي في موضع الشراء كذا في المحيط * ولو اشترى داراً بكر من
رطب فحاء الشيع بعدما انقطع الرطب من ايدي الناس فانه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا
في الكافي

في الكافي * الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك مشترى الدار اذا وجد بالدار عيبا بعد ما قبضها وردّها بالعيب وكان ذلك بعد ما سلم الشفيع الشفعة للشفيع ان يأخذها بالشفعة ان كان الرد بالعيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفيع ان يأخذها وأن كان الرد بالعيب قبل قبض الدار وان كان بتضاء فلا شفعة للشفيع وان كان بغير قضاء فكذلك عند محمد ورح واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح قد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وان كان المشتري رد الدار بخيار رؤية او بخيار شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة حصل الرد قبل القبض او بعد القبض بتراضيهما وبغير تراضيهما كذا في المحيط * اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ جديد من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية وبخيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وان كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع حق الشفعة واما اذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه او بسبب هو فسخ من وجه جديد من وجه كذا في الذخيرة * واذا اشترى الرجل دارا وارضا وسلم الشفيع الشفعة ثم ان البائع والمشتري تصادقا ان البيع كان تلجئة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لان بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق اصلا فاقرارهما لا يتضمن بطلان حقه فتثبت التلجئة باقرارهما فكان الرد بسبب التلجئة فلا يتجدد به حق الشفع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري قال انما كنت اشتريتها لفلان وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقبل وانا آخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفيع فان كان فلان غائبا لم يكن للشفيع ان يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وان قال المشتري انا ائيم البينة ان فلانا كان امرني بذلك واني اشتريتها له لم تقبل بينته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط * ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فان نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق رواه ابن سماعه عن محمد ورح وروى الحسن عن ابي حنيفة رح وابن سماعه عن ابي يوسف رح ان فيه الشفعة كذا في محيط السرخسي * الباب الخامس عشر في شفعة اهل الكفر اذا اشترى نصراني من نصراني دارا بهيئة او دم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمي من ذمي دارا بخمر وتقاضاه صار الخمر خلا ثم اسلم البائع

والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفع اخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يأخذ بنصف الخل ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الحل ان كان الخل قائما في يده وان كان مستهلكا رجع عليه بمثل نصف الخل كذا في المحيط * ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بخرم او خنزير وشعبها ذمي او مسلم وجبت الشفعة عند اصحابنا راجح ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفع ذميا اخذ الدار بمثل الخمر وقيمة الخنزير وان كان مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا في البدائع * دار بيعت بخرم ولها شفعان مسلم وكافر اخذ الكافر نصفها بنصف الخمر واخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر وان كان الثمن خازيرا اخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسي * وان كان شفعها مسلما وذميا فاسلم الذمي اخذها بنصف قيمة الخمر كما لو كان مسلما عند العقد ولا تبطل شفعته هكذا في الكافي * واذا اسلم احدا المتبايعين والخرم غير مقبوضة والدار مقبوضة او غير مقبوضة انتقض البيع ولكن لا يبطل حق الشفع في الشفعة فباخذها الشفع بقيمة الخمر ان كان هو مسلما وكان المأخوذ منه مسلما وان كانا كافرين اخذها بمثل ذلك الخمر وان كان اسلام احدا المتعاقدين بعد قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يقي صحبا واذا باع الذمي كنيسة او بعة او بيت نار فالبيع جائز وللشفع فيها الشفعة كذا في المبسوط * ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تبطل شفعة الشفع لان الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد خرج وانسخ العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة ولو باع المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب لاشفعة فيها عند ابي حنيفة راجح كذا في محيط السرخسي * وان اسلم المرتد البائع قبل ان يلحق بدار الحرب جاز بيعه وللشفع فيها الشفعة ولو كان اسلامه بعد ما لحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفع فيها شفعة وعند ابي يوسف ومحمد راجح بيعه حائز وللشفع فيها الشفعة اسلم او لحق بدار الحرب واذا اشترى المسلم دارا او المرتد شعبها وقتل في رده او مات او لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأة مرتدة ووجبت لها الشفعة فليحقت بدار الحرب بطلت شععتها وان كانت المرتدة بائنة الدار وللشفع الشفعة وان كان الشفع مرتدا او مرتدة مسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب اخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا ان يسلم فان ابطال القاضي شععته ثم اسلم فلا شفعة له وان وقفه القاضي حتى ينظر ثم اسلم فهو على شععته وهذا اذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فان لم يكن طلب الى ان اسلم فلا شفعة له لتركه طلب المواثبة بعد علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قبضة ميراثه كان لورثته الشفعة واذا

اشترى المرتد دارا من مسلم او ذمي بخمر فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط * اذا اشترى
الحربي المستأمن دارا ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفيعته متى لقيه لان لحاقه بدار الحرب
كموته وموت المشتري لا يبطل شفعة الشفيع كذا في المحيط * واذا اشترى المسلم في دار الاسلام
دارا وشفيعها حربي مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفيعته علم بالشراء اولم يعلم واذا اشترى
الحربي المستأمن دارا وشفيعها حربي مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لان
لحاق الشفيع بدار الحرب كموته فيما هو في دار الاسلام والدار في دار الاسلام وان كان المشتري
مع الشفيع في دار الحرب فان كان الشفيع مسلما او ذميا فدخل دار الحرب فهو على شفيعته اذا علم
فان دخل وهو يعلم فلم يطلب حتى غاب بطلت شفيعته واذا اطلب الشفعة ثم عرض له سفر الى دار
الحرب او الى غيرها فهو على شفيعته اذا كان على طلبه واذا كان الشفيع حريا مستأما فوكل
بطلب الشفعة ولحق بدار الحرب فلا شفعة له كما لو مات بعد التوكيل بطلب الشفعة وان كان الشفيع
مسلم او ذميا فوكل مستأما من اهل الحرب ثم دخل الوكيل بدار الحرب بطلت وكالته والشفيع
على شفيعته لان لحاق الوكيل بدار الحرب كموته وموت الوكيل يبطل الوكالة ولا يبطل شفعة
الموكل فكذلك لحاقه كذا في المبسوط * واذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم
ثم اسلم اهل الدار فلا شفعة للشفيع يجب ان يعلم ان كل حكم لا يفتقر الى قضاء القاضي فدار الاسلام
ودار الحرب في حق ذلك الحكم على السواء وكل حكم يفتقر الى قضاء القاضي لا يثبت هذا
الحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب لمباشرة سبب ذلك الحكم في دار الحرب
نظير الاول جواز البيع والشراء وصحة الاستيلاء ونفاذ العتق ووجوب الصوم والصلوة فان هذه
الاحكام كلها من احكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني
الزنا فان المسلم اذا زنى في دار الحرب ثم صار هي دار الاسلام لا يقيم عليه الحد كذا في المحيط *

الباب السادس عشر في الشفعة في المرض واذا اشترى المريض دارا بالفي درهم وقيمتها الف درهم وله
سوى ذلك الف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما احاباه بقدر الثلث وصح ذلك منه
في حق الاجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وان باعها بالدين وقيمتها ثلثة آلاف وشفيعها اجنبي فله
ان يأخذها بالعين كذا في المبسوط * باع المريض دارا بالف وقيمتها الفان ولا مال غيرها يقال للمشتري
ان شئت خذها بثلاثي الفين والافدع وللشفيع ان يأخذها بالف وثلث الف كذا في محيط السرخسي *

وإذا باعها بالدين إلى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن ينخير المشتري بنين
 أن يفسخ البيع أو يؤدي الألفين حاله يصل إلى الورثة كمال حقهم وأي ذلك فعل فللمبيع الشفعة
 يأخذها بالنسي درهم حاله وإن باعها بثلاثة آلاف درهم إلى ستة وقيمتها العادرهم ثم مات اجتمعوا
 على أن الأجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن اختلفوا أنه يعتبر الأجل في الثلث باعتبار الثمن أو
 باعتبار القيمة قال أبو يوسف ربح باعتبار الثمن فيعجل بثلثي الثمن وذلك العادرهم إن شاء والألف الثالثة
 إلى أجله وقال محمد ربح باعتبار القيمة فيعجل بثلثي القيمة وذلك ألف وثلاث مائة وثلاثة وثلاثون
 وثلاث إن شاء والباقي عليه إلى أجله كذا في المحيط * المريض إذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها
 وشفيعها اجنبي لاشفعة له لأن بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينان أعيانه فاسد عنده إلا
 إذا أجازت الورثة وأن كان بمثل القيمة وعندهما جائز فيجب ولو باعها من اجنبي والوارث
 شفيعها لاشفعة للوارث عنده أيضا لأنه يصير كأنه باعها من وارثه ابتداءً وعندهما تجب الشفعة هذا
 إذا باع بمثل القيمة فاما إذا باع وحابى فإن باع بالعين وقيمتها ثلاثة آلاف فإن باع من الوارث وشفيعها
 اجنبي فلا شك أنه لاشفعة له عند أبي حنيفة ربح وعندهما البيع جائز ولكن يدفع قدر المحاباة
 فتجب الشفعة هكذا في البدائع * والأصح ما ذهب إليه أبو حنيفة ربح كذا في المبسوط * ولو باع من
 اجنبي فكذلك لاشفعة للوارث عند أبي حنيفة ربح لكن الشفيع يأخذها بتلك الصفقة بالتحويل
 إليه بصفقة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لأن الأجازة محلها العقد الموقوف والشراء
 وقع نافذاً من المشتري لأن المحاباة قدر الثلث وهي نادرة في الألفين فلغت في حق المشتري فتلغوا
 في حق الشفعة هكذا في البدائع * ولو كان أحد الشفيعين وارثاً أخذها الآخر ولو كان البيع
 في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز إلا بأجازة باقي الورثة ولو كان
 الحط قبل أخذ الوارث فإن أخذ بطل الحط وإن ترك صح كذا في التاتارخانية ناقلاً عن الغيبة *
 مريض باع داره بالني درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفع الدار فلا شفعة
 للأبن فيها لأنه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز وذكر في كتاب الوصايا أن على قولهما أنه إن
 يأخذها بقيمتها إن شاء والأصح ما ذكره فإنه نص في الجامع على أنه قولهم جديعا كذا في المبسوط *
 ولو كان له مال غيرها فجازت الورثة فله الشفعة اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين * وإذا باع المريض
 داراً

داراً وحائلي فيها ثم برئ من مرضه والشفعة وارثه فان لم يكن علم بالبيع حتى الآن فله ان يأخذها بالشفعة لان المريض اذا تعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة وان كان قد علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برئ من مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط * الباب السابع عشر في المتخرفات ذكر محمد زح في الجامع الكبير ان الشفيع اذا باع بعض داره التي يستحق بها الشفعة مشاعاً غير متسرم بعد بيع الدار المشفوعة لا تبطل به شفعته وكذلك ان باع بعضها متسوماً لا يلي جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفعته وان باع بعضها متسوماً ما لا يلي المبيعة تبطل به شفعته داران طريقتيها واحدى الدارين بين رجلين والاخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره فلا خرين الشفعة بالطريق فان اقتسما الدار المشتركة فاصاب احدهما بعض الدار مع كل الطريق الذي كان لهما واصاب الآخر بعض الدار بلا طريق وفتح الذي لا طريق له لنصيبه بالالى الطريق الاعظم وهما جميعاً جاران للدار التي بيعت فالذي صار الطريق له احق بشفعتها فان سلم هو الشفعة اخذها الآخر بالجوار ولا تبطل شفعته بسبب هذه القسمة كذا في المحيط * لو اخذ الشفيع الارض بالشفعة فبنى فيها او غرس ثم استحق وكفى المستحق الشفيع بالقلم فتلع البناء والغرس رجع الشفيع على المشتري بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لاعلى البائع ان كان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلم كذا في التبيين * والشفعة عندنا على عدد الرؤس اذا كانت دارين ثلثة نفر لا حدهم نصفها ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الآخر ان الشفعة قضى بالشقص المبيع بينهما نصفان وان باع صاحب السدس قضى بينهما نصفان في الكل ولو اسقط بعضهم فهي للباقيين للكل على عدد هم ولو كان البعض غائباً يقضى بهما بين الحضور على عدد هم واذا قضى للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضى له بالنصف ولو حضر ثالث قضى له بثلث ما في يد كل واحد فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالكل لا يأخذ القادم الا بالنصف كذا في الكافي * رجل زعم انه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان ما اشتريتها منك كان للشفيع ان يأخذها بالشفعة هذا اذا اقرانه باع من فلان وفلان حاضر ينكر الشراء فاما اذا كان غائباً فلا خصومة للشفيع مع المشتري كذا في المحيط * دار بيعت بجانب دار رجل والجاري زعم ان رقبته الدار المبيعة له ويخاف انه لو ادعى رقبته تبطل شفعته وان ادعى الشفعة لا يمكنه دعوى الدار انياله ماذا يصنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وانا ادعى رقبته فان وصلت

البهارا وما على شفعتي فيها لان هذه الجملة كلام واحد لم يَحْتَثِ السكوت عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضيان * من أبي يوسف رح اذا ادعاها فقال يئني غيب ولكي آخذها بالشفعة فهو اقراران البائع ملك فلا تبيل بينه بعد ذلك وحنه انه نطل الشفعة بدعوى الملك ولو ادعى الصف وقال اقيم البيعة وآخذ الباقي بالشركة جاز كذا في التاتارحانية * رجل له دار غصبا عاصب فبيعت دار بجنبها والغاصب والمشتري جاحدان الدار والشفعة ينبغي له ان يطلب الشفعة حتى اذا اقام البيعة على الملك تبين ان الشفعة ثابتة فاذا طلب خاصم الغاصب الى القاضي ويخسر القاضي على صورة الامر بعد ذلك يظن ان اقام البيعة قضى له بالدار والشفعة في الدار الاخرى لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وان لم يقم بيعة حلفهما جميعا بان حلما لا يقضي له باحدى الدارين وان نكلا قضى له بالدارين وان حلف الغاصب ونكل المشتري لا يقضي بالدار المغصوبة ويتضي له بالشفعة وان كان على العكس فالحكم على العكس لان المכול اقرار وان اراد كل مفر حجة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى دارا ولها شفع بيعت دار بجنب هذه الدار وطالب المشتري بالشفعة وقضى له بهائم حضر الشفع يتضي له بالدار التي بحواره ويمضي القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفع حارا للدارين والمسئلة بحاله لا يقضي له بكل الدار الاولى والصف في الثانية كذا في البدائع * وروي عن أبي يوسف رح فيمن اشترى صف دار ثم اشترى آخر صغها الآخر فخاصمه المشتري الاول فتضى له بالشفعة بالشركة ثم خاصمه الجار في الشفعتين فالجار احق بالشراء الاول ولاحق له في الثاني لتعلق قضاء القاضي به وكذلك لو اشترى صفها ثم اشترى نصفها ولو كان المشتري للصف الثاني عبر المشتري للصف الاول فلم يخاصمه فيه حتى اخذ الجار الصف الاول فالجار احق بالصف الثاني كذا في المحيط * الاصل ان الشفعة اما تستحق بملك قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لان السبب هو اتصال الملكين فيعتبر قيامه وقت الشراء واذا اخذ يكون بمنزلة الاستحقاق فان كان بتضاء ثبت في حق كافة الناس وان كان برضاء ثبت في حقهما خاصة اشترى دارا بالعين وتنازعا فادعى آخر وصالحه المشتري على خمسمائة على انكار فاخذ الشفع من المشتري بالبيع الاول رد المدعي ما قبض على المشتري لان القاضي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون الدار ملكا للبائع تبين له لا خصومة بينه وبين المدعي وظهر ان المدعي اخذ

مالا لا بازاء حقه ولا بازاء دفع الخصومة فانتقض الصالح ولواخذ الشفيع بغير قضاء لا يرد لان الاخذ حصل بتراضيهما وتراضيهما حجة في حقهما لا في حق غيرهما فيجعل كبيع جديد جرى بينهما فظهر انه لا خصومة بينهما كذا في محيط السرخسي * وان رجل وارث دارا فبيعت دار بجنيها فاخذها بالشفعة ثم بيعت دار اخرى بجنب الدار الثانية ثم استخمت الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فانه يأخذ الدار الثانية ويكون الوارث احق بالدار الثالثة هكذا ذكر التدويري ولم يذكر ما اذا لم يطلب المستحق الشفعة وذكر في المنتقى ان الدار الثانية ترد على المتضي عليه بالشفعة يعني الذي كان اشتراها والدار الثالثة تترك في يدي الذي هي في يديه كذا في الظهيرية * رجل اشترى دارا وقبضها فاراد الشفيع اخذها فقال المشتري بعثها عن فلان وخرجت من يدي ثم اود عنها لا يصدق ولا يجعل خصما للشفيع وان اقام البينة على ذلك لا تسمع بينته وكذلك لو قال وهبتها لفلان وقبضها ثم اود عنها لا يقبل قوله ولو اقام على ذلك بينة لا تسمع بينته فان حضر المشتري في الفصل الاول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء القاضي للشفيع واقام البينة على الشراء او على الهبة لا تسمع البينة وكان القضاء بالشفعة نقضا على الشراء والهبة لان صاحب اليد صار متضيا عليه فكل من ادعى تلقي الملك من جهة صاحب اليد صار متضيا عليه دار في يد رجل اشتراها من فلان ونقد الثمن والدار تعرف لفلان وادعى فلان انه وهبها للدعي واراد ان يرجع في الهبة فالقول قول فلان فان لم يتقض القاضي للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع الدار فهو احق بالدار من الواهب وان لم يحضر الشفيع قضى القاضي بالرجوع للواهب فاذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى انه اشتراها من فلان على ان فلانا بالخيار ونقده الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع اخذها بالشفعة وبطل الخيار لان صاحب الدار بدا اقر بالهبة والتسليم الى صاحب اليد فقد اقر بثبوت الملك له استقطفه الخيار وصاحب اليد مقرب بالشراء فثبتت الشفعة باقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الاصل اذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فاقالة البائع اقالة جائزة وتعود الدار الى ملك البائع ولا تعود الى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري ان البائع اشترى الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل ان يقبض الشفيع الدار من المشتري ان اقال مع البائع صححت الاقالة وصارت

الدار ملكا للبائع في قول أبي حنيفة ربح كذا في المحيط * وإذا مات الشفع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة قبل أن يقضى الدار وقبل أن ينقد الثمن كانت الدار لورثة الشفع لأن قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولومات الشفع بعد ما اشترى الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة وطلب المشتري من الشفع أن يرد الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الأول وتبطل الزيادة لأن رد الدار على المشتري بمنزلة الإقالة والإقالة إنما تكون بالثمن الأول وكذا لو طالب المشتري من الشفع بعد ما قضى القاضي له بالشفعة أن يرد الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت الإقالة كما تكون بين البائع والمشتري تحقق بين البائع والشفع كذا في فتاوى قاضيان * وإذا مات الشفع بعد البيع قبل أن يأخذ بالشفعة لم يكن لوارثه حق الأخذ بالشفعة عندنا ولو كان بيع الدار بعد موته كان له فيها الشفعة كذا في المبسوط * وإذا مات البائع والمشتري والشفع حي فالشفع الشفعة كذا في فتاوى قاضيان * وإذا مات المشتري والشفع حي فالشفع الشفعة وإن كان على الميت دين لا تباع الدار في دينه وأخذها الشفع بالشفعة وإن تعلق بالدار حق الغريم والشفع كذا في المحيط * فإن باعها القاضي أو الوصي في دين الميت فالشفع أن يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وكذلك لو أوصى فيه بوصية أخذها الشفع وبطلت الوصية كذا في المبسوط * أثبت الشفعة بطلبين ومات فليس للوارث أخذها بالشفعة كذا في السراجية * ولو كان الشفع قد ملكها بتسليم المشتري إليه ثم مات يكون ذلك ميراثا لورثته هكذا في السراج الوهاج * وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع وكذا إذا حط بعد ما أخذ الشفع بالثمن يحط عن الشفع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا إذا أبرأ عن بعض الثمن أو وهبه له فحكمه حكم الحط وأخذ الشفع بما بقي وإذا حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفع وهذا إذا كان حط الكل بكلمة واحدة وأما إذا كان بكلمات يأخذها بالآخر كذا في السراج الوهاج * وإذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفع حتى أنه يأخذها بالثمن الأول كذا في الجوهرة النيرة * رجل اشترى دارا من رجل بالف درهم وتقاضاهم زادة في الثمن ألفا آخر من غير أن يتقاضا البيع ثم علم الشفع باللاثين ولم يعلم بالالف فأخذها الشفع بالغير

بحكم أو بغير حكم فإن أخذها بحكم ابطله القاضي ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف
لأنه كان قضاءً له بغير ما وجبت به الشفعة وإن أخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا ينتقض وفي جامع
الفتاوى ولو اشترى داراً فوهبها لرجل ثم جاء الشفيع يأخذ الدار ويضع الثمن على يدي عدل
عند أبي يوسف رح وعند محمد رح لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التاتارخانية * مكاتب مات
عن وفاء ثم بيعت دار بجواره فادى ورثته كتابته فلهم الشفعة لأنه حكم بحريته في آخر حياته فثبت جوارهم
قبل البيع كذا في الكافي * رجل اشترى داراً ولها شفيع فقال الشفيع اجزت البيع وأنا آخذ بالشفعة
أو قال رضيت بالبيع وأنا آخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا آخذ بالشفعة وفي الفتاوى
أولاً حق لي فيها فهو على شفيعه إذا وصل وإذا فصل وسكت ثم قال أنا آخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا
في التاتارخانية * عن محمد رح رجل اشترى من آخر داراً وجاء شفيع الدار وادعى أنه كان اشترى
هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فافر المشتري بذلك ودفع الدار إلى الشفيع ثم قدم شفيع
آخر وانكر شراء الشفيع أخذ الدار كلها بالشفعة وإذا قال المشتري للشفيع ابتداءً قد كنت اشتريت
هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك وقال الشفيع ما اشتريتها وأنا آخذها لشفيعي فأخذها الشفيع
من المشتري ثم قدم الشفيع الآخر فليس له إلا نصفها كذا في المحيط * اشترى داراً وقال اشتريتها
لفلان واشهد ثم جاء الشفيع فهو خصم له إلا أن يقيم بينة أن فلاناً وكله فحينئذ لا يكون خصماً ولو قال
العائدان تبايعنا بالف ورطل من خمر وقال الشفيع بل بالالف فالقول للشفيع وفي شرح الطحاوي
الوكيل بالشراء إذا اشترى فحضر الشفيع يأخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا يلتفت إلى حضور
الموكل كذا في الظهيرية * اشترى داراً بعد فوجد العبداء عور فرفضه فالشفيع يأخذ الدار بقيمتها صحيحاً
وكذلك لورده بالعيب لأن البيع حين وقع وقع بالعبد سليماً لا معيباً كذا في محيط السرخسي *
رجل اشترى عقاراً بدراهم جزافاً واتفق المتبايعان على أنهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك
بيد البائع بعد التبايع فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الإمام أبو بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى
ثمن على زعمه إلا إذا أثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية * رجل له أرض كثيرة المون
لخراج لا يشتريها أحد فباعها من إنسان مع دار له قيمتها ألف ألف وللدار شفيع يأخذها بحصتها
من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار وقيمة الأرض إن اشتراها أصحاب السلطان وإن كانت
يرغب فيها أخذ يعتبر قيمتها آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لأن القسمة تعتمد القيمة كذا

في الشفعة * ويمكن ان يقال علي قول ابي حنيفة رح يجعل كل الالف بقا بله الدار اذ الم تكن للشفعة
قيمة اصلا كذا في المحيط * وذكر في المنتقى من ابي يوسف رح رحل في يده دار عرف القاضي
انها لم يبع دار بجنب هذه فقال الشفيع بعديع الدار التي فيها الشفعة داري هذه لغلا ولا وقد دعته منه
مئذ سنة وقال هدا في وقت يثدر علي اخذ الشفعة لو طلبها للفسد ولا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم
البينة على الشراء لان الاقرار حجة قاصرة تصح في حق المقر لا في حق غيره كذا في محيط السرخسي *
وفي العناوي العتائية ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فقال اجزت علي ان لي الشفعة حاز
وان لم يقل علي ان لي الشفعة بطلت وينبغي ان يؤخر حتى يجيز البائع او تمضي المدة كذا
في التاتارخانية * شفع استولى على الارض من غير حكم ان كان من اهل الاستباط وقد علم ان
بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وان كان لا يعلم فهو فاسق لانه طالم بخلاف الاول لانه ليس
بطالم كذا في العناوي الكبرى * رحل ادعى قبل رحل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة
بالجوار وانكر الشفعة بحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة علي قول من يرى الشفعة بالجوار رحل
اشترى دارا ولم يقبضها حتى بيعت دار اخرى بجنبها فلم يشتري الشفعة رحل طلب الشفعة
في دار فقال له المشتري دفعتها اليك ان علم الشفيع بالثمن وفي هذا الوجه التسليم صحيح صارت الدار
ملكا للشفيع واذا لم يعلم الشفيع بالثمن لا تضير الدار ملكا للشفيع وهو على شفعة هكذا في المحيط *
رحل ترك دارا فبنتها العان وعليه دين الف واوصى بثلث ماله لرجل فرأى القاضي بيع الدار كلها
والوارث والموصى له شفعان اخذاها بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغير
فرأى القاضي بيعها فليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغير ان كرو طلبها كذا في الجامع الكبير *
وسئل علي بن احمد رح عن رجل اشترى دكا وطلب الشفيع الشفعة فسلم اليه المشتري
الشفعة الا انها تنازعا في الثمن فلم يأخذة واتى علي ذلك مدة ثم اراد ان يأخذ بما قال المشتري
ليس له ذلك الا ان يرضى بذلك المشتري وان كان ثبت ان الثمن على ما قال الشفيع بله
ذلك ولا تبطل شفعة اذا صح ان الثمن على ما قال الشفيع كذا في التاتارخانية * رحل في يده دار
جاءه رجل وادعى شفعتها وقال للذي في يده هذه الدار اشتريتها من فلان وصدقه البائع
في ذلك وقال الذي في يده الدار ورثتها عن ابي واقام الشفيع البينة انها كانت لابني البائع مات
وتركها ميراثا للبائع ولم يقم البينة على البيع فالقاضي يقول للذي في يده ان شئت فصدق

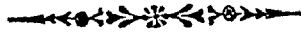
الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عايك وان ابيع ذلك اخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يده وهبها لي فلان وقال الشفيع اشتريتها من فلان وصدق البائع المشتري فهو عايك ما وصنت لك كذا في المحيط *
 دور مكة لا يصح بيعها الا بناؤها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كذا في القنية في باب وفيت ثبوت الشفعة * وفي الفتاوى العنابية ولو بنى الشفيع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها ايضا ان كان الاول بقضاء كذا في التارخانية * وان كان المشتري اشترى الدار على ان البائع بري من كل عيب بها او كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفيع ان لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاصل اشترى دارا وهو شفيعها ولها شفيع غائب وتصدق المشتري بيتا منها وطريقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فاراد ان ينقض صدقة المشتري ويبيعه فاذا باع ما بقي من الدار من المتصدق عليه ليس له ان ينقض صدقته في كل الدار انما ينقض في النصف واذا باع باقي الدار من رجل آخر كان للغائب ان ينقض صدقه في الكل وفي الاصل ايضا تسليم الشفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى ان الشفيع اذا اخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين انه لم يكن بيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جارا آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالشراء كذا في الظهيرية * اذا باع دارا على ان يكفل فلان الثمن وهو شفيعها فكفل لاشفعة له كذا في القنية *
 واذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادقانه لا دين لاشفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح بيع للشفيع الشفعة كذا في التارخانية * رجل اشترى امة بالف وتقابضا ووجد بها عيبا ينقصها العشر فاقر البائع او جحد فصالحه على دار جازو للشفيع اخذها بحصة العيب استحسانا لان العيب مال ولهذا لو امتنع الرد يرجع بقيمة النقصان مع ان الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بحصة العيب شيئا يجوز فثبت ان الدار ملكت بازاء المال والمشتري ان يبيعها مراوحة على كل الثمن وليس له ان يبيع الدار والامة مراوحة بدون البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فردا بقضاء قبل ان يأخذها الشفيع بطلت شفيعته وعاد المشتري على حجة في العيب وله ان يراجع الامة

على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب اشترى دارا وصالح من عيها على عبدا خذها الشفيع بحصتها فان فعل فاستحق العبد اورد بخيار رؤية او شرط في الصلح فالشفيع بالخيار ان شاء ادى حظ العيب الى المشتري وان شاء رد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع ان اخذها بالتضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقضاء ولورده برضاء لاشي على الشفيع كذا في الكافي * الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد وبحق متأخر عنه لا يبطله والشفيع كما يتقدم على من قام مقام المشتري اشترى دارا بالف فزاد المشتري في الثمن او صالح عن دعوى فيها بانكار ثم اخذها الشفيع بالف بقضاء رجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي ببدل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح او على الزيادة فوجب بطلان الصلح والزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء نفى الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعا ايضا فتبضها المشتري ووهبها الرجل فلشريكه اخذ نصفها فاذا اخذ تبطل الهبة في النصف الآخر كذا في التاتارخانية * رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته ثم اشتراها الشاهد ولها شفيع فشفيعها احق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها لرجل امرة بذلك فالدار للامردون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فللمقر له ان يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له ثانيا قبل ان يحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذه بالشراء الاول وان شاء اخذه بالشراء الثاني ولو اشترى الدار رجل آخر من ذي اليد ثم اشترى الشاهد من ذلك الرجل يخير الشفيع فان اخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصادق البائع والمشتري ان البيع كان تلجئة او كان فيه خيار البائع او المشتري وفسخا العقد لا يصدان في حق الشفعة وله الشفعة امر بشراء دار عين بعبد عين للامور فعلى صحيح الشراء للامور ورجع المأمور على الآمر بقية العبد دارا ان متصلتان لرجلين وكان كل واحدة من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه الدارين بحظ صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون الجيران هكذا في الكافي * دار بيعت ولها ثلثة شفعاء احدهم حاضر وطلب الكل واخذها ثم حضرا احد الغائبين فله ان يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث اخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يده

ما في يد الآخر فيقسمانه نصفين فان كان لهم شريك رابع اخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده
فيضمائه الى ما في يد الآخر وقسماه اثلاثا يكون لصاحب الثلث ثلث فلهم خمسة عشر لكل واحد
خمس ولو ان الرابع ظفر بمن اخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر اخذ نصف ما في
يده دار لها ثلثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على ان لا حدهما السدس والباقي للآخر صح
الشراء لا حدهما ولا شفعة لاحد في نصيب الآخر فان حضر الثالث قسمت الدار على ثمانية عشر
لمشتري السدس سهران ولكل واحد ثمانية والمسئلة تخرج من تسعة فان لقي صاحب السدس
ولم يكن الا خرا اخذ نصف ما في يده وان لقي الاخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما مر
كذا في محيط السرخسي * باع نصف داره واخذ الجار وقاسمه بقضاء او بغيره وحضر الشريك
في الطريق يأخذ ما في يده ولا ينقض القسمة بخلاف ما لو اشترى دارا واخذ الشفعان واقتسما
ثم حضر الثالث فان حضر الشفع البالث ولم يلق الشفعين بل لقي احدهما فانه يأخذ ربع ما في
يده لا نصفه قال المشتري لاحد الشفعين اشتريت الداراك بامرک فصدقه المقرله وكذبه
الآخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري الداراك ولم تكن لي او اشتريتها قبلي او وهبتك
وقبضت فصدقه المقرله وكذبه الآخر بطلت شفيعته وكانت الشفعة كلها للآخر كذا في الكافي * واذا
باع المفاوض داراً له خاصة من ميراث وشريكه شفعيها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها
كذا في المبسوط * وتسليم احد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جائز كذا
في محيط السرخسي * ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربة فيها ربح وليس في يده
من مال المضاربة غير ما فسلم المضارب الشفعة كان لرب المال ان يأخذها لنفسه وان سلم رب المال
كان للمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المبسوط * اشترى المضارب ببعضها دارا واشترى
رب المال الى جنبها داراً اخرى لنفسه فله المضارب اخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة
كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى المضارب دارين بمال المضاربة وهو الف درهم يساوي
كل واحدة منهما الف درهم فبيعت دار الى جنب احد بهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب
المال لان كل واحدة منهما مشغولة فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدور لا تقسم قسمة
واحدة لما فيها من التفاوت في المنفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الافراد ولو كان في احد بهما ربح
كان له الشفعة مع رب المال لانه شريك فيها بحصته من الربح كذا في المبسوط * مضارب في يده

الغان من مال المضاربة اشترى باحد بينهما دارا ثم اشترى بالآخرى دارا هو شفعها بدار المضاربة وبقدره خاصة ورب المال شفعها بداره فرب المال ثلثا بالشععة وثلثا للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فان كان هناك شفع آخر فله ثلث الدار وثلثاها بين المضارب ورب المال والمضاربة ان لا ناكذا في محيط السرخسي * وفي التناوي العتابة لو طلت الشفع الشععة ثم اقر بداره لرجل وللمقر له الشععة وكذا لو اخذ دارا بيعت بجنهها بالشععة ثم بيعت اخرى فنجست المأخوذة فآخذها ثم اخرى بجنهها بتضاء فاستحققت داره الاولى رد المأخوذة الاولى على المشتري وبقيت الاخرى للأحد وان استحققت احدى الدارين بطلت الشععة الا اذا اجاز المستحق فحيث لم تبطل فان كان احد المشتريين شفعا ايضا وللشفيع الآخر نصف الدار ونصف قيمة الاخرى كذا في التناوي خاتمة * باع دارا من احبني فآخذة الشفع مريض البائع وهو مورث الشفع وحط عن المشتري بطل الحط ولو لولا المشتري من وارث البائع او راجح صحت الحط ويلزم حط مثله عن الوارث كذا في الكافي * ولا تقبل شهادة الامر بالشراء ولا شهادة ابه اذا كانت الداري بذالبائع ولو كانت في يد المشتري جازت شهادة ابن البائع ولو شهد اثنان على تسليم الشفع واثنان على تسليم المشتري نهائرا ولو شهد الشفع بالشراء فان طلب الشععة بطلت شهادته وان سلم جازت ولو قال احزابه مطلب حا ولو اقر انه باعها من ملان وانكر المشتري ثبتت الشععة ولو كان المشتري عابا لم يأخذ حتى يحضر ولو اقر ولم يبين المشتري ولا شععة كذا في التناوي خاتمة * واذا وكل الدمي المسلم بطلب الشععة لم تقبل شهادة اهل الذمة على الوكيل المسلم بتسليم الشععة لانهم يشهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وان كان الدمي هو الوكيل وقد اجاز الشفع ماضع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشععة لان الوكيل لو اقر بذلك اجاز اقراره فان الموكل احاز صنعه على العموم مطلقا فكذلك اذا شهد بذلك عليه اهل الذمة لان شهادتهم على الدمي في اثبات كلامه حجة كذا في المسوط * ولو قال البائع وهبته منه وقال المشتري اشتريته بكذا والقول للبائع ورجع في الهبة فان حضر الشفع واخذها بالثمن فلا شيء له ولو اخذها باقرار المشتري ثم حضر البائع وانكر البيع اخذها كذا في التناوي خاتمة * اشترى المضارب دارا ورب المال شفعها فسلم ثم باعها المضارب لاشعة له لان المضارب باع له ولا شفعة لمن بيع له كذا في محيط السرخسي * واذا قضى القاضي للوكيل بالشععة فابى المشتري بان يكتب له

كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا واشهد عليه الشهود كما انه يتضي له بالشفعة وان كان المشتري ممتنعا من التسليم والانتفاء له فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظرا له واذا كان له في سائر الخصومات يعطى القاضي المتضي له سجلا اذا التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط * وفي التينة سئل علي بن احمد عن اشترى نصيبا معلوما من ارض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور بعضهم غيب اشترى نصيب الغيب الحضور هل لشفع الجار ان يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له ان يأخذ ذلك وان حضر الشريك كان احق به من الجار كذا في التناثر خانية * واووهب رجلان من رجل دارا على الف درهم وقبضامنه الالف مقسومة بينهما وسلمتا اليه الدار ذلك وللشفيع فيها الشفعة لانعدام الشيوع في الدار فالتملك فيها واحد وانعدام الشيوع في الالف حين قبض كل واحد منهما نصيبه مقسوما ولو كانت الالف غير مقسومة لم يجز في قول ابي حنيفة رح لان الشيوع فيما يحتمل القسمة يمنع صحة التعويض كما يمنع صحة الهبة والالف تحتمل القسمة كذا في المبسوط *



كتاب القسمة

وفيه ثلثة عشر بابا بالباب الاول في بيان ماهية القسمة وسببها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فهو عبارة عن الافراز وتميز بعض الانصباء عن البعض وانها لا تنك عن المبادلة الا ان معنى الافراز والتميز في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة ارجح واظهر لان ما يأخذ كل واحد منهما من صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه ولهذا يكون لكل واحد ان يأخذ نصيبه من غير رضا صاحبه ويجبر الآبي منهما على القسمة ومعنى المبادلة في غير ذوات الامثال ارجح واظهر فيكون مبادلة حقيقة وحكما ولهذا لا يجوز ان يبيعه مرابحة على الثمن الاول وفي ذوات الامثال يجوز الا انه يجبر الآبي منهما على القسمة لما فيها من تكميل المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل الا به كما اجبر المشتري على تسليم الدار الى الشفع وان كان التسليم اليه معاوضة كذا في محيط السرخسي * واما سببها فطلب الشركاء او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص كذا في التبيين * واما ركنها فهو الفعل الذي يحصل به الافراز والتميز بين النصيبين كالكيل في المكيلات والوزن في الموزونات والذرع

في المذروعات والعدد في العديديات كذا في النياية * وأما شرطها فتشاع لا يتبدل منفعته بالقسمة ولا تقوت لان الاجزاء لنكسب المنفعة وتنضم نمرة الملك فتمنى تبدل المنفعة كانت تقويتا وتبدلا لا افرازا وتقسما كذا في محيط السرخسي * وأما حكمها فتعين نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم نعلق بنصيب صاحبه كذا في النبيين * القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة اعيان وقسمة منافع وهي المهاباة ثم الاعيان تارة تكون مما لا ينقل كالذور والعقار وتارة يكون مما ينقل كالعروض والحيوانات والحبوب من المكبلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضي الشركاء كلهم وقد تكون برضاء البعض وذلك الى القاضي وامينه كذا في اليباع * الباب الثاني في بيان كيفية القسمة سفلى بين رجلين علوه لغيرهما او علوه لغيرهما فاراد القسمة فعلى قول ابي حنيفة رح يجعل بمقابلة خمسين ذراعا من ساحة السفلى مائة ذراع من ساحة العلوه وعلى قول ابي يوسف رح بمقابلة كل ذراع ذراع وان كان بينهما بيت لسفله علوه وسفلى لعلوه ان كان علوه لغيرهما وعلوه لسفلى لغيرهما ابي حنيفة رح يجعل مائة ذراع من العلوه الذي لا سفلى له ثلثة وثلثون ذراعا وثلث من البيت الكامل لان العلوه عنده مثل نصيب السفلى كما في الفصل الاول وعنده ابي يوسف رح يجعل بازاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى الذي لا علوه او مائة ذراع من العلوه الذي لا سفلى لان العلوه والسفلى عنده سواء ومحمد رح في ذلك كله يعتبر المعادلة بالقيمة وعليه الفتوى كذا في المبسوط * ولو اقتسدا دارا وفيها كنف شارع الى الطريق الاعظم او ظلة لم يحسب ذراعهما في ذراع الدار لان الظلة والكنف ليس اهما حق الفرار لما كان مبنا على طريق العامة بل هو مستحق النقص والمستحق للنقص كالمقتوض ولكن يقوم على من وقع في حيزه ولا يحسب في ذراع الدار فان كانت الظلة على طريق غير نافذ احتسب بذرعها في ذراع الدار كذا في محيط السرخسي * واذا مات الرجل وترك ارضين او دارين فطلب وزنه القسمة على ان يأخذ كل واحد منهما نصيبه من كل الارضين او دارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاضي اجع نصيبني من الدارين والارضين في دار واحدة وفي ارض واحدة ابي صاحبه قال ابو حنيفة رح يقسم القاضي كل دار كل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهما في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحبه الرأي للقاضي ان رأى الجمع يجمع والا فلا

والآفلان كانت الداران في مصرين لم يذكر هذا في الكتاب قالوا على قول ابي حنيفة رح لا يجمع نصيب احدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصرين او في مصر واحد متصلتين كانتا او منفصلتين وروى هلال عن ابي يوسف رح لا يجمع في المصرين والدور المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة وان كان بين الرجلين بيتان له ان يجمع نصيب احدهما في بيت واحد متصلين كانتا او منفصلين ولو كان بينهما منزلان ان كانتا منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب احدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانتا متصلين فهما كالبيتين له ان يجمع نصيب احدهما في واحد وهذا كله قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه الدار والبيت سواء والرأي فيه للقاضي كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت دارا وضبعة اودارا او حانوتا قسم كل واحد منهما على حدة لاختلاف الجنس كذا في الهداية * واذا كانت في التركة دارا او حانوت والورثة كلهم كبار وتراخوا على ان يدفعوا الدار والحانوت الى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جازلان عند ابي حنيفة رح انما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريق الجبر من القاضي واما عند التراضي فذلك جائز ولو دفع احد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير رضا الباقيين عن جميع نصيبه من التركة لم يجز يعني لا ينفذ على الباقيين الا باجازتهم ويكون لهم استرداد الدار وان يجعلوها في القسمة ان شاؤا وهذا ظاهر وانما الاشكال في ان الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقيين قيل انه لا يأخذ كذا في المحيط * دارين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض البناء الدراهم واراد الآخرون يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوضه من الارض ولا يكف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر فحينئذ للقاضي ذلك واذا كان ارض وبناء فعن ابي يوسف رح انه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة رح انه يقسم الارض بالمساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد رح انه يرد على شريكة بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة وان بقي فضل ويتعذر تحقيق التسوية بان لا تفي العرصة بقيمة البناء فحينئذ يرد الفضل دراهم كذا في الكافي * ولو اختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فالقاضي ينظر ان امكن لكل واحد منهم ان يفتح طريقا في نصيبه فانه يقسم لكل ولا يرفع طريقا فيما بينهم وان لم يمكن لكل واحد ان يرفع طريقا في نصيبه فانه لا يقسم قدر

الطريق لأن القسمة في الوجه الأول لا يتضمن ثبوت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال
 مشايخنا ح يرد بقوله يفتح في نصيبه طريقا يبرقه رجل لا طريقا يبرقه الحاملة وإن كان لا يبرقه
 رجل فهذا ليس بطريق أصلا ولو اختلفوا في سعة الطريق وحقيقته في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة
 الطريق أكثر من عرض الباب الأعظم وطوله من الأعلى إلى السنام لا بقدر طول الباب الأعظم
 وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب الأعظم وطوله من الأعلى بقدر طول الباب
 لأن بهذا القدر يمكنهم الانتفاع على حسب ما كانوا ينتفعون قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء
 طول الباب من الأعلى هي أن أحد الشركاء إذا أراد أن يخرج جناحا في نصيبه أن كان فوق طول
 الباب كان له ذلك وأن كان فيها دون طول الباب يمنع من ذلك وإن كان ارتفاع مقدار ما يبرقه
 ثوران ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يبرق ثوران معا وإن كان يحتاج إلى ذلك لأنه كما يحتاج
 إلى هذا يحتاج إلى العجلة فيؤدي إلى ما لا يتناهى كذا في الذخيرة * ولو اختلف أهل الطريق فادعى
 كل واحد منهم أنه له فهو بينهم بالسوية إذا لم يعرف أصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له
 ولا نجعل على قدر ما في أيديهم من ذراع الدار والمنزل لأن حاجة صاحب المنزل الصغير إلى الطريق
 كحاجة صاحب الدار الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فإن عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم
 على قدر أراضيتهم وإن عرق أصل الطريق كفي كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فإن كانت دار
 لرجل ولا خرطريق فيها فمات صاحب الدار واقتسم ورثته الدار بينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق
 ولهم ثم باعوه فإرادوا قسمة ثمنه فالصاحب الطريق نصيبه وللورثة نصيبه وإن لم يعرف أن أصل الدار بينهم
 ميراثا وجحدوا ذلك قسم ذلك على عدد رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط * ويقسم
 القاضى الأعداد من جنس واحد من كل وجه بأن كانت المجانسة ثابتة بين الأعداد أسماء ومعنى كما
 في الغنم والبقر والمكيل والموزون أو الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الإجناس المختلفة
 من كل وجه لا يقسم الأعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وإن كان اجنسا واحدا من حيث
 الحقيقة واجنasia مختلفة من حيث المعنى كالرفيق فإن كان معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع
 فالقاضى يقسم الكل قسمة جمع بلا خلاف ويجعل ذلك الشيء أصلا في القسمة والرفيق تبعاً ويجوز
 أن يثبت الشيء تبعاً للغير وأن كان لا يثبت مقصوداً وإن لم يكن معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع
 قال أبو حنيفة راح لا يقسبه قسمة جمع وقال القاضى إن يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر في الأصل كذا

في المحيط * لو كانت بينهما حطة او دراهم او ثياب من جنس واحد فميزا احدهما نصيبه جاز كذا
 في السراجية * وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على قرطاس ليتمكن حفظه ويسويه على سهام
 القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذره ليعرف قدره ويقوم البناء فربما يحتاج اليه في الآخرة
 يفرز كل نصيب عن الباقي بطريقة وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلق
 فيتحقق معنى التمييز والافراز على الكمال ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث
 على هذا ثم يكتب اسامهم ويخرج القرعة فمن خرج اسمه اولاه السهم الاول ومن خرج ثانيا فله
 السهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى اقل الانصاء حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا
 وان كان سدسا جعلها اسدسا ليتمكن القسمة وشرح ذلك ارض بين جماعة مشتركة لاحدهم
 عشرة اسهم والآخر خمسة والآخر سهم وارادوا قسمتها قسمت على قدر سهامهم عشرة وخمسة
 وواحدة وكيفية ذلك ان يجعل الارض على عدد سهامهم بعد ان سويت وعدلت ثم تجعل
 بتأدق سهامهم على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف
 السهم فهو اول السهم ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة اعطاه القاضي ذلك
 السهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال
 ثم يقرع بين البقية كذلك فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر
 الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة اعطاه القاضي ذلك السهم واربعة اسهم متصلة
 بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقة لصاحب الواحد كان له الطرف
 الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقة ان يكتب
 القاضي اسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوي كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها
 بين كفيه حتى تصير مستديرة فتكون شبه البندقة وافراز كل نصيب بطريقة وشربه افضل فان لم يفعل
 او لم يمكن جاز هكذا في الكافي * رجل مات وترك ثلثة بنين وترك خمسة عشر خاية خمس منها
 مملوءة خلا وخمس منها خالية والكل مستوية فاراد البنون ان يقسموا الخوابي على السواء
 من غير ان يزيلوها عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك ان يعطي احد البنين خابيتين مملوتين
 وخاية الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطي الثاني كذلك يبقى خمس خوابي احدها مملوءة
 واحدها خالية وثلث الى نصفها خل فيعطي للابن الثالث ذلك لان المساواة بذلك يقع رجلان

بينهما خمسة ارغفة لاجل هما رغيفان والآخرة ثلثة قد صار حلايائنا واكلوا جميعا مستويين ثم ان الثلثة اعطاهما خمسة دراهم وقال اقتسما علي قدر ما اكلت من ارغفتكما قال الفقيه ابو الليث رح يكون لصاحب الرعيفين درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة لان كل واحد منهما اكل رغيفا وثلثي رعيف مشابها لثلاثين من ذلك لصاحب الرعيفين ورعيف قائم من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهمي فيصير كل واحد منهم آكلا سهمين من نصيب صاحب الرعيفين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة فيقسم البديل كذلك وقال الفقيه ابو بكر عدي لصاحب الرعيفين درهم من البديل لانه اكل من رعيفيه رغيفا وثلثي رعيف ولم يأكل الثالث من رعيفيه الا ثلث رعيف وكل واحد منهما اكل رعيفا وثلثي رعيف فالثالث اكل من الارغفة الثلثة رعيفا وثلث رعيف وكان لصاحب الثلثة اربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى قاصيخان * رجلا ان ارادا ان يتقاسما الثمن بينهما بالحبال حارلان التفاوت فيه قليل كذا في الطهيري * سئل ابو جعفر عن سلطان غرم اهل قرية فارادوا قسمة تلك العرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصين املاكهم فيقسم ذلك على قدر الاملاك لانهما مؤنة الملك فينتقد رنقد الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابدان ان يقسم على عدد الرؤس لانهما مؤنة الرؤس ولا شيء على السوان والصبيان في ذلك لانه لا ينعرص لهم كذا في المحيط * قسمة العنب بين الشريكين بالوزن بالقيان او الميزان او المكبل نصح كذا في الطهيري * الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز دارين رحلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وابى الآخر فان القاضي يقسم عد الكل وان طلت صاحب القليل القسمة وابى صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بحواشوا زاده وعليه الفتوى في البيت الصغيرين رحلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الحنفية دارين رحلين نصيب كل واحد لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب احدهما القسمة وابى الآخر لا يقسم لان الطالب منعنت وان كان صرر القسمة على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر ينتفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير

القسمة وأبى الآخر فإن القاضي يقسم وإن طلب صاحب القليل لا يقسم وحكي عن الجصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضيخان * والأصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رح إذا كان الطريق بين قوم ان اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمته وأبى الآخر فاني لا أقسمه بينهم وإن كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني أقسمه بينهم بعض مشائخنا قالوا المسئلة محمولة على أن الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق ومنفذ فاما إذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق ومنفذ فالتقاضي يقسم إذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسئلة البيت إذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الحالين بخلاف البيت كذا في المبسوط * وإن كان مسيل ماء بين رجلين أراد احدهما قسمة ذلك وأبى الآخر فإن كان فيه موضع يسيل منه مائة سوى هذا قسمته وإن لم يكن له موضع إلا بضرر لم أقسمه وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط * بيت بين رجلين انهدم طلب احدهما قسمة الأرض قال أبو يوسف رح تقسم بينهما وقال محمد رح لا تقسم فإن أراد احدهما أن يبنى كما كان وأبى الآخر ذكر في نوادر بن رستم أن لا يجبر على البناء إلا أن يكون لهما عليه جذع فيجبر على البناء فإن كان الأبى معسرا يقال لشريكه ابن أنت وامنع الآخر من وضع الجذع حتى يعطيك نصف ما انققت كذا في الحاوي * ولا يقسم الحمام والحائط وما أشبه ذلك بين الشركاء فإن رضوا به جهمها قسمته لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من أصحابها رح من يقول هذا في الحمام فكل واحد منهما ينتفع بنصيبه بحته أخرى بأن يجعله بيتا وربما كان ذلك مقصود كل واحد منهما فاما في الحائط أن رضوا بالقسمة لينتفع كل واحد منهم بنصيبه من غير هدم فكذلك الجواب وإن رضوا بالهدم وقسمة الأسس بينهم لم يباشر القاضي ذلك ولكن أن فعلوا ذلك فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك ولو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنى بآذنه ثم أراد اقسمة البناء وصاحب الأرض غائب فلهم ذلك بالتراضي وإن امتنع احدهما لم يجبر عليه وإن كان أراد هدم البناء ففي هذه القسمة اتلاف الملك وقد بينا أن القاضي لا يفعل ذلك ولكن إذا أراد أن يفعل لم يمنعهما عن ذلك وإن أخرجهما صاحب الأرض هدماه ثم النقض يحتمل القسمة بينهما في فعله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط *

قال محمد رح في الأصل دكان في السوق بين الرجلين يبيعان فيه بيا أو يعملان فيه بأيديهما فأراد

احدهما نسمة واي الآخر وصاحب الارض غائب فان القاضي يطرفي ذلك ان كان لو قسم
امكن لكل واحد منهما ان يعمل في نصيبه العمل الذي كان يعمل به قبل القسمة قسم وان كان
لا يمكن لا يقسم كذا في المحيط * واذا كان الزرع بين ورثة في ارض لغيرهم فارادوا قسمة الزرع
فان كان قد ادرك لم انسمه بينهم حتى يحصد بالتراصي ولا بغير التراصي لان الحنطة مال الربوا
فلا تجوز قسمته مجازفة الآبكيل ولا يمكنه قسمته بالكيل قبل الحصاد وان كان بقلالم انسمه الآ
ان يشترطوا في البقل انه يحوز كل واحد منهم ما اصابه فاذا انسموها على هذا بتراصيهم اجزته كذا
في المبسوط * واذا كان زرع بين رجلين فارادوا قسمة الزرع فيما بينهما دون الارض فالقاضي
لا يقسم اما اذا بلغ الزرع وتسنبل صار مال الربوا وفي القسمة معنى المبادلة فلا تجوز مجازفة واما
اذا كان الزرع بقلانا لا يقسم القاضي اذا كانت القسمة بشرط الترك واما اذا ارادوا القسمة
بشرط القلع فله ان يقسم وهذا الجواب على احدى الروايتين فاما على الرواية الاخرى فينبغي
ان لا يقسم القاضي وان رضى به هذا اذا طلبوا القسمة من القاضي وان طلب احدهما واي الآخر
فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو اقسما الزرع فانسمهما فان كان الزرع قد بلغ وتسنبل
فالجواب فيه قدمروا ان كان الزرع بقلانا ان قسما بشرط الترك لا يجوز وان قسما بشرط القلع
جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط * ولو كان بينهما زرع في ارضيهما فطلبوا قسمة الزرع
دون الارض فان كان الزرع بقلانا وشرطا تركه في الارض او شرطا احدهما ذلك لا تجوز قسمة
الزرع وان اتفقا على القلع جازت القسمة وان كان الزرع قد ادرك او شرطا الحصاد جازت
القسمة عند الكل وان شرطا الترك او احدهما فسدت القسمة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
وتجوز في قول محمد رح وكذا طلع على النخيل بين رجلين ارادوا قسمته دون النخيل ان شرطا
الترك او احدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الجذاد في الحال جازت القسمة وان كان الثمر مدركا
وشرط الترك لا تجوز عددها وتجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان
كر حنطة بين رجلين ثلثون ردي وعشرة جيدة فاخذ احدهما عشرة والآخرة ثلثين وقيمة العشرة
مثل قيمة الثلثين فانه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان كانت قوصرة تمر بينهما ودن خل فاراد
احدهما قسمته قسمته لان هذا ما يتأتى فيه الكيل والوزن والقسمة فيه تتميز بحض لكل واحد من
الشريكين ان يتعربده فكذلك يفعله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * والخشب

والباب والرحى والدابة واللؤلؤة لم يقسم الأبرضاها وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج إلى شقه وكسره وفي ذلك ضرر كذا في الخشبة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة * ولا تقسم الجواهر لأن جهالتها متغايرة الأيرون أنها لا تصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والخلع هكذا في التبيين * وفي مختصر خواهرزاده ولا تقسم القوس والسرّج ولا المصحف كذا في التاتارخانية * فإن أوصى بصوف على ظهر غنمة لرجلين فأراد قسمته قبل الجزاء لم أقسمه وكذلك اللبن في الضرع لأن ذلك مال الربو فانه موزون أو مكيل لا يمكن قسمته إلا بوزن أو كيل وذلك بعد الحلب والجزاء فاما الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسمنا ذلك بينهما بالتراضي لم يجر كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم * وإن كان ثوب بين رجلين فاقسماه وشقاه طولا وعرضا بتراض منهما فهو جائز وليس لواحد منهما أن يرجع بعد تمام القسمة هكذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض * ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسم القاضي بينهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقسم القاضي أيضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لأنه لم يمكن التعديل إلا بزيادة دراهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدارهم في القسمة جبرا فان تراضيا على ذلك جاز للقاضي أن يقسم كذا في العيني شرح الهداية * وإن كان الذي بين الشركاء ثوبا زطيا وثوبا هرويا وسادة وبساطا لم يقسمه الأبرضاهم ولو كانت ثلاثة اثواب بين رجلين فأراد احدهما قسمتها وأبى الآخر فاني انظر في ذلك أن كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بان تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فان القاضي يقسمها بينهما فيعطي احدهما ثوبين والآخر ثوبا وإن كانت لا تستقيم لم أقسمها بينهما إلا أن يتراضوا فيما بينهم على شيء هكذا قال في الكتاب والاصح أن يقال أن استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فانه يقسم الثوبين بينهما ويدع الثالث مشتركا وكذلك أن استقام أن يجعل احدا القسمين ثوبا وثلثي الآخر والقسم الآخر ثوبا وثلث الآخر او احدا القسمين ثوبا ورعا والآخر ثوبا وثلثة ارباع فانه يقسم بينهم ويترك الثالث مشتركا كذا في النهاية * وإذا كان قناة أو نهرا أو بئرا أو عينا وليس معه أرض وطلب الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لا شرب لها إلا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والبئر والقناة على الشركة لكل واحد منهما شربه منها وإن كان كل واحد منهما يقدر على أن يجعل للأرض شربا من مكان آخر أو كانت أرضين وانهارا متفرقة أو آبارا قسمت ذلك كله

فما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة النهر والعين فنانع لقسمة الارض
فهي بمنزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الارض تبعاً وان كان البيع لا يجوز فيه مقصوداً فذلك
في القسمة كذا في المبسوط * والا واني المتخذة من اصل واحد كالا جانة والقيمة والطست المتخذة
من صفر ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضي جبراً كذا في العناية * ويقسم ثمر الفضة والذهب
وما اشبه ذلك مما ليس به صوغ من الحديد والصفر والحاس وكذلك علوبين رجلين نصيب كل
واحد منهما ما ينتفع به والسل غير هذا وسل منهما والعلول غيرهما فذلك كله يقسم اذا طلب بعض
الشركاء كذا في المبسوط * واذا قسم الدور فانه يقسم العرصة بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز ان يفضل
بعضهم على بعض لفصل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في قسمة الانصباء صورة ومعنى ما امكن
وانا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة اوجه اما ان اقتسموا
الارض نصفين وشرطوا ان من وقع البناء في نصيبه يعطي لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء
معلومة او اقتسموا كذلك وقيمة البناء غير معلومة او اقتسموا الارض نصفين ولم يقتسموا البناء فان
اقتسموا الارض نصفين على ان من وقع البناء في نصيبه يعطي لصاحبه نصف قيمة البناء معلومة جاز
وان اقتسموا كذلك ولم يعرف قيمة البناء جازاً استحساناً لا قياساً وان اقتسموا الارض نصفين ولم يقوم
البناء جارت القسمة ثم يملك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسي *
وبهذا الطريق قلنا ان الارض المشتركة بين اثنين اذا قسمت وفيها اشجار وزرع قسمت الارض
بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب احدهما فان الذي وقع الاشجار والزرع
في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة * وعن الثاني ارض
ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الارض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم الزرع فمن اصابه
الموضع الذي فيه الزرع اخذناه بقيمته ولو قال لا ارضى بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة
اجبره الحاكم على دفع قيمة الزرع وكذا في الدار اذا قسم الحاكم على الذراع ولم يقوم البناء
فمن وقع البناء في حصته اخذناه بقيمته سمي القيمة اولم يسمها كذا في الوجيز للكردي *
واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دار او عقار او ادعوا اليهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي
بينهم عند ابي حنيفة رح حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته وقالوا يقسمها بينهم باقرارهم ويذكر
القاضي

الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية *
 وإذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة غائب والبعض حضورا لموصى له شريك
 بمنزلة الوارث ان حضر بنفسه وحده فالناضي لا يسمع بينته ولا يقسم الدار بينهم كما لو حضر واحد
 من الورثة وان حضر دونه احد الورثة فالناضي يسمع بينهما ويقسم الدار كما لو حضر وارثان
 هكذا في الذخيرة * ولو رُفعا طريقا بينهما وكان على الطريق طلة وكان طريق احدهما على تلك
 الطلة ودون يستطيع ان يتخذ طريقا آخر فاراد صاحبان يمنعه من المرور وعلى ظهر الطلة لم يكن لذلك
 كدائي المبسوط * وإذا كانت الدارين رجلين وفيها صفة وفي الصفة بيت وطريق البيت في الصفة
 ومسبل ماء ظهر البيت على ظهر الصفة فانقسم اصاب احدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار واصاب
 الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذكر في القسمة الطريق ومسبل الماء واراد صاحب البيت
 ان يمر في الصفة على حاله ويسبل الماء على ظهر الصفة ان امكن لصاحب البيت فتح الطريق وتسجيل
 الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفة ولاحق
 تسجيل الماء على ظهرها سواء ذكر في القسمة ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه او لم يذكر ذلك واذا لم يكن
 لصاحب البيت امكان فتح الطريق وتسجيل الماء من موضع آخر فان ذكر ان لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه
 دخل الطريق ومسبل الماء في القسمة وتجاوز القسمة وان لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق ومسبل الماء
 في القسمة وفسدت القسمة ذكر هذه الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب
 اذا اقتسم ادارا ولما وقعت الحدود بينهما اذا احدهما لا طريق له فان كان يقدر على ان يفتح لنصيبه
 في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يقدر على ان يفتح لنصيبه طريقا ان علم وقت القسمة ان
 لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان يقال
 في مسئلة آخر الباب اذا لم يقدر ان يفتح لنصيبه طريقا آخر انما تفسد القسمة اذا لم يذكر الحقوق فاما
 اذا ذكر الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة فصار حاعل الجواب نظرا الى المسائلين اذا لم يقدر
 على ان يفتح لنصيبه طريقا آخر ان ذكر الحقوق يدخل الطريق ومسبل الماء في القسمة ولا تفسد
 القسمة وان لم يذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة ان علم وقت القسمة ان لا طريق له
 ولا مسبل له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وذكر شيخ الاسلام في باب قسمة الارضين
 والقرى ان الطريق ومسبل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق اذا كان

الطريق ومسيل الماء في ارض الغير ولم يكن في انصبائهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه الحقوق في انصبائه حتى لا تنفسد القسمة كذا في الذخيرة * وان اقتسم دارا على ان يشتري احدهما من الآخر دارا له بالف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطالة كذا في المبسوط * كل قسمة على شرط فبته او صدقة او بيع من المقسم او غيره فاسدة وكذا كل شري على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان يزيده شيئا معروفا جائز كالزيادة في المبيع او الثمن والمقبوض بالقسمة الناسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف كالمقبوض بالشري الفاسدة كذا في القنية * ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس ان يسكن احدهما الجميع فعلى هذا ينبغي ان يقال ان اراد واقسمة ملك فللقاضي ذلك وان ارادوا قسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى القاضي هكذا في الذخيرة * واذا كانت الدارين رجلين فاقسما على ان يأخذ احدهما الارض كله ويأخذ الآخر البناء كله ولا شيء له من الارض فهذا على ثلثة اوجه الاول اذا شرط في القسمة على المشروط له البناء قلع البناء وفي هذا الوجه القسمة جائزة وان سكتا عن القلع ولم يشترط جازت القسمة ايضا وان شرط ترك البناء فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية * واذا وقع الحائط لاجل في القسمة وعليه جذوع الآخر واراد صاحب الحائط ان يرفع الجذوع واذا وقع الحائط ليس له ذلك الا ان يكون شرطا في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدهما على من الحائط ليس له ذلك الا ان يكون شرطا في القسمة رفع الجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما او كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط لاجلدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة * في التجريد وكذلك درج او درجة او سطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب العلوم مشرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السفلى ان يقطع الروشن الا ان يشترطوا قطعه كذا في التاتارخانية * وان ضيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي واخبره بالقصة فالتاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيفا عن الغائبين والصغير لان المشتري قام مقام البائع وقد كان للبائع ان يطالبه شريكه كذا في الظهيرية * كتب ابن سعادة الى محمد بن محمد في قوم ورثوا دارا وباع بعضهم نصيبه من اجنبي وغاب الاجنبي المشتري وطلبت الورثة القسمة واقاموا البيعة على الميراث قال محمد بن محمد اذا حضر الوارثان قسمها القاضي حضر المشتري او لم يحضر لان المشتري بمنزلة الوارث الذي باعه وفي الاصل اذا كانت القرية وارضاها بين رجلين بالشراء فمات احدهما وترك نصيبه ميراثا فقام

وارثه البينة على الميراث وعلى الاصل وشريك ابيهم فائب لم يقسم القاضي حتى يحضر شريك
ايهم ولو حضر شريك الاب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لان حضور بعض
الورثة كحضور الميت لو كان حيا او حضور باقى الورثة وان كان اصل الشركة بالميراث بان كانا
ورثا قرية عن ابيهما قبل ان يقسم مات احدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته فحضر ورثة الميت
الثاني وعندهم غائب واقاموا البينة على ميراثهم عن ابيهم وعلى ميراث ابيهم عن حدهم قسمها
القاضي بينهم ويعزل نصيب عدهم وكذلك لو حضر عدهم وغاب بعضهم قسمها القاضي بينهم
كداءى المحيط * فى الوازى سئل ابو بكر عن قرية مشاع بين اهلها ربعها وقف وربعها حرد ونصفها
ملك شائع يريدون ان يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها ليعطيوا اليهم الملك ويجعلوها
مقبرة قال ان قسمت القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وان اردوا
ان يقسموا موصعا في دة القرية لا تجوز القسمة كداءى التاتار خاية * فى المستقى عن ابي يوسف رح
اذا اشترى رجل من احد الورثة بعض نصيبه ثم حصر ايعنى البائع والمشتري وطلبا القسمة
فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضروا رث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع
شيئا بعد ذلك او اشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه الاول فى الدار حتى يحضر وارث آخر
غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع واقام المشتري بينة على شرائه
وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فان كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب
القسمة هو ووارث آخر غير البائع واقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار كذلك اذا طالبت
الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب العائب فى يد المشتري
ولا يقضى بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث العائب ولا يدفع الى
المشتري وان كان المشتري هو الذى طلب القسمة وابى الورثة لم اتسم لابي لا اعلم انه مالك
ولا ابل بينة على ما اشترى والبائع عائب وفيه ايضا عن ابي يوسف رح دار بين رحلين باع
احدهما نصيبه وهو مشاع من رحل ثم ان المشتري امر البائع ان يتاسم صاحب الدار ويتقبض نصيبه
فقسامه لم تحز القسمة وان كان بين رحلين دارا قسما على ان يأخذ احدهما الدار والاخر نصف
الدار جاروا وان كانت الدار افضل قيمة من نصف الدار كداءى المحيط * واذا اصطلح الرجلان
فى القسمة

في التسمية على ان اخذ احدهما دارا والاخر منزلا في دار اخرى او على ان اخذ كل واحد منهما سهما معلومة من دار على حدة او على ان اخذ احدهما دارا والاخر عبدا او ما اشبه ذلك من الاصطلاح في الاجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع او اكثر من الدار الاخرى فاقسما على ان لهما ما في هذه الدار من الذراع وان هذا ما في هذه الدار الاخرى لا تجوز عند ابي حنيفة رح كذا في المحيط * واذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار اخرى فاصطلحا على ان لهما ما في هذه الدار وللآخر ما في تلك الدار وزاد مع ذلك دراهم مسماة فان كان اسمها السهام كم هي سهمان من كل دار جازوان لم يسميا ذلك لم يجز وان سميها مكان السهام ان دراهم مسماة مكسرة جاز في قول ابي يوسف ومحمد رح ولم يجز في قول ابي حنيفة رح داران بين ثلثة نفر اقسموها على ان يأخذ احدهم احدى الدارين والثاني الدار الاخرى على ان يرد الذي اخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئا دراهم مسماة فهو جائز وكذلك اذا اخذ الدار الكبرى اثنان منهم واخذ الثالث الدار الصغرى وكذلك اذا كانت دار واحدة بينهم واخذها اثنان منهم كل واحد منهما طائفة معلومة على ان يردا على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك ان اشترطوا على احدهما ثلثي الدراهم ليدخل في منزله فهو جائز لانه يكون هو مشتريا لثلي نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دار بين شريكين اقسماها نصفين على ان يرد احدهما على الآخر عبدا بعينه على ان يزيد الآخر مائة درهم جاز وكذلك لو اقسماها على ان اخذ احدهما البناء واخذ الآخر الخراب على ان يرد صاحب البناء على الآخر دراهم مسماة فهو جائز وكذلك لو اخذ احدهما السفلى والاخر العلوى واشترط احدهما على صاحبه دراهم مسماة كذا في المبسوط * ولو اقسما الثياب على ان من اصابه هذارد درهم ومن اصابه هذارد درهمين جاز كذا في محيط السرخسي * واذا كانت القرية والارض بين قوم اقسما الارض مساحة على ان من اصابه شجر او بيوت في ارضه فعليه بتمتتها دراهم فهو جائز وهذا استحسان كذا في المبسوط * شريكان اقسما على ان لهما الصامت وللآخر العروض وقماش الحانوت والديون التي على الناس على انه ان توي عليه شيء من الديون رد عليه نصفه فالتقسمة فاسدة لان التقسمة فيه معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما ان يرد على صاحبه نصف ما اخذ كذا في محيط السرخسي * واذا كانت الدارين رجلين فاقسماها على ان يزيد

احدهما على الآخر درهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح ان يكون عوضا مستحقا بالبيع يجوز
اشراطه في هذه القسمة عند تراضيهما عليه فالنقود حالة كانت او مؤجلة والمكيل والموزون معين
او موصوفا مؤجلا او حالا يجوز استحقاته عوضا في البيع فكذلك في القسمة فان كان لشيء من ذلك
حمل ومؤنة فلا بد من بيان مكان الايفاء فيه عند ابي حنيفة رح كما في السلم والاجارات وعند
ابي يوسف ومحمد رح ان بينا للتسليم مكانا جاز ذلك وان لم بينا جازت القسمة ويتعين للتسليم
موضع الدار وكان ينبغي في القياس ان يتعين موضع العقد كما في السلم عندهما ولكنهما استحسنا
فتلا تمام القسمة يكون عند الدار وانما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم
كما في الاجارة صدهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان بعينه
فهو جائز وان كان بغير عينه لم يجز موصوفا كان او غير موصوف مؤجلا كان او حالا واذا كانت
الزيادة ثيابا موصوفا الى اجل معلوم فهو جائز وان لم يضرب له اجلا لم يجز كذا في المبسوط
في باب قسمة الدور بالدرهم يزيدا * ولو كانت الدارين رجلين فاقسماها فاخذ احدهما
مقدمها وهو الثلث والآخر اخذ مؤخرها وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدارين هما اثلاثا فاخذ
صاحب الثلثين بصيبه بيتا شارعا وصاحب الثلث بنصيبه ما بقي من الدار وهو كبر من حقه
فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الآخر ليست له غلة فهو جائز واذا اقتسما دارا
بينهما على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة من الدار على ان رفعا طريقا بينهما ولا يحد هما ثلثه
ولآخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدارين هما نصفين لان رقبة الطريق ملك لهما محل للمعاوضة
واذا اقتسم الرجلان دارا على ان اخذ احدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه واخذ الآخر الثلثين
من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيها غبن كذا في المبسوط في باب قسمة الدار بتفصيل بعضها *
واذا كانت الدارين رجلين اقتسماها اخذ احدهما قدر النصف واخذ الآخر قدر الثلث ورفع
طريقا بينهما قدر السدس فذلك جائز وكذلك اذا شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر
فيه حق المرور فهو جائز قال الشيخ الامام رح هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المرور
والحاصل ان في جواز بيع حق المرور روايتين وذكر شمس الائمة السرخسي في شرح هذا الكتاب
من العلة ما يدل على جواز هذه القسمة على الروايات كلها وان كان في حق جواز بيع حق المرور
روايتان قال بان عين الطريق كان مملوكا لهما وكان لهما حق المرور فيه وقد جعل احدهما نصيبه

من رتبة الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض ما اخذه من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط كمن باع طريقا مملوكا من غيره على ان يكون له حق المرور وكمن باع السفلى على ان له حق قرار العلوفاته يجوز كذا هنا واذا كانت الدارين رجلين وبينهما شقص من دار اخرى اقتسماها على ان اخذا احدهما الدار والآخر الشقص فان علما ان سهام الشقص كم هو فالقسمة جائزة وان لم يعلمدا فالقسمة مردودة وان علم احدهما ولم يعلم الآخر فالقسمة مردودة هكذا ذكر المسئلة في الاصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا فمن المشائخ من قال يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشروط له الشقص جازت القسمة. بلا خلاف وان جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح تكون القسمة مردودة وعلى قول ابي يوسف رح تكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب في مسئلة القسمة على ما اطلق والقسمة مردودة في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا اقسّم القوم القرية وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصي او غائب ليس له وكيل لم تجز القسمة وكذلك لو اقسّموها بامر صاحب الشرط او عامل غير القاضي كالعامل على الرستاق او الطسوج او على الخراج او على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الاصل والميراث ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصي له وغائب لا وكيل له لم يجز لان الحكم لا ولاية له على الغائب والصغير لانه صار حكما بترضى الخصوم فيقتصر ولايته على من وجد منه الرضى فان اجاز الغائب او كبر الصبي واجاز فهو جائز لان لهذا العقد مجيز احوال وقومه الا يرى ان القاضي لو اجاز جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر الصبي واجاز ذلك جاز وان مات الغائب او الصغير فاجاز وارثه لم تجز في القياس وهو قول محمد رح والاستحسان ان الحاجة الى القسمة قائمة بعد موت المورث كما كانت في حيوته فلو نقضت تلك القسمة احتيج الى اعادتها في الحال بتلك الصفة وانما تكون اعادتها برضى الوارث فلا فائدة في نقضها مع وجود الاجازة عنه لتعاد برضاه كذا في المبسوط * ثم انما يعمل الاجازة من الغائب او من وارثه او من الوصي او من الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت الاجازة كالبيع المحض الموقوف انما يعمل فيه الاجازة اذا كان المبيع قائما وقت الاجازة وكما ثبت الاجازة صريحا بالقول ثبت الاجازة دالة بالفعل كما في البيع المحض كذا في الذخيرة * لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع به كل واحد بالملها بة ولو اراد احد من الورثة ان يقسم بالاوراق ليس له

ذاك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك ايضاً وان تراصوا جميعاً للقاضي لا يأمرك بذلك ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلثه وثلثين سهماً من الآخر فانه يعطى يوماً من ثلثه وثلثين يوماً حتى ينتفع ولو كان كتاباً ذا مجلدات كثيرة كشرح المبسوط فانه لا يقسم ايضاً ولا سبيل الى القسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يأمرك الحاكم بذلك ولو تراصبا ان يقوم الكتاب وبأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوز الا فلا كذا في جواهر الفناوى * في البيعة سئل علي بن احمد عن مات وترك اولاداً أصغاراً وابنين كبيرين وداراً ولم يوص الى احد مصب القاضي احد الابنين وصيائهم ان الوصي دعا رجلين من اقربائه فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولاخيه الثاني البالغ ايضاً وجعل الدار للصغيرين مشاعاً بينهما وذلك بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمة فقال ان كان القاسم عالماً ورعاً يجوز ان شاء الله تعالى وسألت ابا حاء عن الاب هل له ان يقسم مع ولده الصغار فقال نعم وسئل علي بن احمد عن اشتري ارضاً مشتركة بين جماعة اشتري نصيب الحضور وبعضهم غيب كيف تقسم هذه الارض مع غيبة الشريك وهل له الى رعايتها سبيل فقال لا تجوز قسمتها حال غيبة الشركاء وحال غيبة بعض الشركاء الا ان تكون الارض موروثه فينصب القاضي قيساً من الغائب فيقسم حينئذٍ واما رعايتها فان رأى القاضي ان يأذن الشريك في زراعة كل الارض لكيل لا يضيع الخراج له ذاك كذا في الثنا رخاينة * باع من آخر شيئاً وضمن له انسان بالدرك ثم مات اي الضامن قسم ماله لانه لا مانع من القسمة ولو ان كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم ادرك للميمت درك يرجع الى الورثة ونقض بيعهم لان هذا بمنزلة دين مقارن للثبوت في رواية وهو المختار كذا في الفناوى الكبرى *

الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها ويدخل الشجر في قسمة الاراضي وأن لم يذكروا الحقوق والمرافق كما تدخل في بيع الاراضي ولا تدخل الزروع والثمار في قسمة الاراضي وان ذكروا الحقوق وكذلك اذا ذكروا المرافق مكان الحقوق لا تدخل الثمار والزروع في ظاهر الرواية ولو ذكروا في القسمة بكل قليل او كثير فيها ومنها ان قال بعد ذلك من حقوقها لا تدخل الثمار والزروع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والزروع والامتنعة الموضوعه فيها لا تدخل على كل حال واما الشرب والطريق هل يدخلان من غير ذكر الحقوق في القسمة ذكر الحاكم الشهيد في المختصر

في المختصر انهما يدخلان وهكذا ذكر محمد درج في الاصل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا فتقسموها بغير قضاء فاصاب كل انسان منهم قراح على حدة فله شريه وطريقه وسيل مائه وكل حق لها الصحيح انهما لا يدخلان كذا في المحيط * وان كانت ارض بين قوم لهم نخل في ارض غيرهم فاقسموها على ان يأخذ اثنان منهم الارض واخذ الثالث النخل باصولها فهو جائز لان النخلة باصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لا حد لهم في القسمة حائطاً بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان شرطوا ان لفلان هذه القطعة وهذه النخلة وهو في غير تلك القطعة وللآخر قطعة اخرى وللثالث القطعة التي فيها تلك النخلة فاراد ان يقطع النخلة فليس له ذلك والنخلة لصاحبها باصلها لان النخلة كالحائط وبسمية الحائط يستحقها باصلها وهذه نخلة ما لم يقطع فاما بعد القطع فهو جذع فمن ضرورة استحقاق النخلة اصلها فان قطعها فله ان يغرس في موضعها ما بدا له لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فان اراد ان يمر اليها فممنوعها صاحب الارض فالقسمة فاسدة ولانها وقعت على الضرر اذ لا طريق له الى نخلته فان ذكروا في القسمة لكل حق هولها فالقسمة جائزة وله الطريق الى نخلته كذا في المبسوط * ثم ان محمد درج ذكر في الكتاب ان الشجرة تستحق باصلها في القسمة ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشائخنا قالوا لا يدخل في القسمة من الارض ما كان بازاء العروق يوم القسمة اعني عروقها لو قطعت يبست الشجرة واليه مال شمس الائمة السرخسي وبعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلط الشجرة يوم القسمة والى هذا اشار في الكتاب فانه قال اذا ازدادت النخلة غلظا كان لصاحب الارض ان ينحت ما ازداد فدل انه قدر ما تحته من الارض بمقدار غلط الشجرة وقت القسمة كذا في البهيري * قوم اقسموها ضيقة فاصاب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هولها ولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والشرك كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كانت القرية ميراثا بين قوم واقسموها فاصاب احدهم قراح وغللات في قراح واصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط * واذا كانت قرية وارض ورحى ماء بين قوم بالميراث فاقسموها فاصاب الرجل الرحى ونهرها واصاب الآخر البيوت وقرحة سماء واصاب آخرها ايضا قرحة مسداة فاقسموها بكل حق هولها فاراد صاحب النهر ان يمر الى نهره في ارض اصاب صاحبها بالقسمة فمنعه صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسطه ارض هذا ولا يصل اليه الا بارضه وان كان يصل الى النهر بدون ارضه بان كان النهر منفرجا

قرن حد الارض لم يكن له ان يمر في ارض هذا وان كان الطريق الى النهر في ارض الغير لا في نصيب
 صاحبه يدخل في القسمة وبذكر الحقوق امكنه الوصول الى النهر دون ذلك الارض او لم يمكنه
 وان لم يشترطوا في القسمة الحقوق والمرافق وما اشبههما وكان الطريق الى النهر في ارض الغير
 وان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وان امكنه فتح الطريق
 في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك اذا امكنه المرور في بطن النهر بان يصب الماء عن موضع منه
 وكان يمكنه المرور في ذلك فهو قادر على ان يمر في نصيبه فتكون القسمة جائزة وان لم يكن
 من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة * وان كان للنهر مسافة من جانيه يكون
 طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليها دون ارض صاحبه وان ذكر الحقوق في القسمة لتمكنه
 من الاتساع بالنهر بالطرق على مسافته وان لم يذكرها المسافة في القسمة واختلف صاحب الارض
 والنهر فهي لصاحب النهر ملكتين طيبة وطريقه في قول ابي يوسف ومحمد رحم الله ابو حنيفة رحم
 لا حريم للنهر وان لم يكن طريق في ارض قسمة فاشترطوا عليه ان لا طريق له في هذه الارض فهو جائز
 ولا طريق له اذا علم يومئذ انه لا طريق له وكذلك النخلة والشجرة نصيب احدهما في اراضي الآخر
 واشترط ان لا طريق له في ارض صاحبه فهو والنهر سواء ولو كان نهر يصب في اجنة كان لصاحب ذلك
 الصب على حاله هكذا في المبسوط * دارين قوم اتسموها فوقع في نصيب احدهم بيوت فيها حمامات
 فان لم يذكر الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة
 فاسدة لان في القسمة معنى البيع وبيع الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسد وان كانت
 الحمامات تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة لان بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بغير صيد فالقسمة جائزة
 وهذا كله اذا اتسموها بالليل حين اجتمعت كلها في البيت اما اذا اتسموها بالنهار بعد ما خرجن
 من البيت فالقسمة فاسدة كذا في العناوي الكبرى * واذا اقسمت الرجلان دارا فاحداهما طائفة
 والآخر طائفة وفي نصيب الآخر طائفة على الطريق وكنيف شارع فالقسمة في هذا كالبيع فكيف
 الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر الحقوق والمرافق او لم يذكرها الطائفة عند ابي حنيفة رحم
 لا تدخل الا بذكر الحقوق والمرافق وعند ابي يوسف ومحمد رحم الله اذا كان مفتوحها
 في الدار سواء ذكر الحقوق او لم يذكرها فان هدم اهل الطريق تلك الطائفة لم تستقض القسمة ولا يرجع على
 شريكه بشيء هكذا في المبسوط * كرم بين رجلين فانقسماه وجعلنا الطريق القديم لا حددهما وتركنا طريقا

حديثاً للآخر وفي الطريق الحديث اشجار ينظر ان جعل تلك الطريق له فلا شجار له لانها بمنزلة البيع والاشجار تدخل في بيع الارض وان جعل حق المرور له فلا شجار بينهما كما كانت لان الطريق لم يصير ملكاً له كذا في محيط السرخسي * ولو كان بين شريكين دار فرعا باباً منها ووضعاه فيها ثم قسما الدار فالباب الموضوع لا يدخل في القسمة الا بالذكر كما في البيع كذا في الذخيرة * والحق لا يقسم سواء كان عشرين او اقل كذا في خزائن الفتاوى * الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها يجب ان يعلم بان الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على احد معان اربعة اما القبض او قضاء القاضي او القرعة او بان يوكلا رجلاً يلزم كل واحد منهم سهماً كذا في الذخيرة * واذا كانت الغنم بين رجلين قسمتهما نصفين ثم اقرعا فاصاب هذا طائفة وهذا طائفة ثم ندم احدهما فادرجع فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضيا برجل فقسمها ولم يال ان يعدل في ذلك ثم اقرع بينهما فهو جائز عليهما كذا في المبسوط * فان كان الشركاء ثلاثة فخرج قرعة احدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم اراد احدهم ان يرجع ليس له ذلك ولو كان الشركاء اربعة لم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا في المحيط * وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا الواحد لان التمييز ههنا يعتمد التراضي بينهم ولكل واحد منهم ان يرجع قبل ان يتم ويخرج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية * واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها قبل ان يقسموها فاليهم خرج اسمه اولا عدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسماً والبقر قسماً والغنم قسماً ثم تساهموا عليها واقرعوا فهذا جائز كذا في المحيط * وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسماً والبقر قسماً والغنم قسماً ثم تساهموا عليها واقرعوا على ان من اصابه الابل رد كذا درهماً على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط * وان كانت الدار بين رجلين فاقسما على ان اخذا احدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه واخذ الآخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ما لم يقع الحدود بينهما ولا يعتبر رضاهما بما فلا قبل وقوع الحدود وانما يعتبر رضاهما بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة * ذكر الناطقي ان القرعة انراة ثلاثة الاولى لا ثبات حق البعض وابطال حق البعض وانها باطلة كمن اعتق احد عبديه

بغير عينه ثم يقرع والاخرى لطيفة النس وانهما جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيعزز حق واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى فاضيل خان * واذا افرع بينهم في القسمة ينبغي ان يقول كل من خرجت قرعته اولاً بينهم اضبطته جزء من هذا الجانب والذي يليه في الخروج بجنب نصيب الاول كذا في شرح الطحاوي *

الباب السادس في الخيارات في القسمة القسمة ثلاثة انواع قسمة لاجبر الآبي كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة بجبر الآبي في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وقسمة بجبر الآبي في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات اجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات يثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت خيار العيب وهل يثبت خيار الشرط والرؤية على رواية ابي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى * ثم ذكر محمد رح في الكتاب الحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن واثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشائخنا اراد بما قال الحنطة والشعير جميعاً والمكيل والموزون جميعاً لا احدهما على الاثران حتى يكون المتقسم اجناساً فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراصيف ما فيثبت فيها خيار الرؤية وان اراد بذلك الحنطة على الاثران والشعير على الاثران فهو محمول على ما اذا كان صفتها مختلفة بان كان البعض ملكة والبعض رخو والبعض حمر والبعض بيضا واقتسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجبها الحكم او كانت صفتها واحدة الا انه اصاب احدهما من اعلى الجبرة واسباب الآخر من اسفله وهكذا الجواب في الذهب والفضة والبر والذهب والفضة والجواهر والآلي وكذلك العروس كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط * واذا كانت الغادرهم بين رجلين كل الف في كيس فاقسما على ان اخذا احدهما كيساً والاخر اخذا الكيس الآخر وقد رأى احدهما المال كله ولم يره الآخر فالقسمة جائزة على الذي رآه ولا خيار لواحد منهما في ذلك الا ان يكون قسم الذي لم ير المال سرهما فيكون له الخيار واذا قسم الرجلان داراً وقد رأى كل واحد منهما طاهر الدار وظاهر المنزل الذي اصابه ولم يرجوه فلا خيار لهما وكذلك اذا اقتسما بستاناً وكرماً فاصاب احدهما البستان والاخر الكرم ولم يروا احدهما الذي اصابه ولا رأى جتوه

جوفه ولا نخله ولا شجرة ولكنه رأى الحائط من ظاهره فلا خيار لواحد منهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية يجعل رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كروية الجميع في اسقاط الخيار كذا في المبسوط * وبعض مشائخنا قالوا تاويل قوله ولا رأى شجرة ولا نخلة كل الشجرة وكل النخلة انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخيل اما لولم ير رؤس الاشجار ايضا لا يستقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في اي موضع يثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب يثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمته فان كان قبل القبض رد جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا او اشياء مختلفة كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا حقيقة او حكما كالدار الواحدة او حكما لا حقيقة كالمكيل والموزون يرد جميع نصيبه وليس له ان يرد البعض دون البعض كما في البيع المحض وان كان المقسوم اشياء مختلفة كالاغنام يرد المعيب خاصة كما في البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة واذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها استحسانا واذا داوم على السكنى بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحسانا ايضا واذا داوم على لبس الثوب او ركوب الدابة او داوم بعد ما علم بالعيب لا يرد هما قياسا واستحسانا وما في خيار الشرط اذا سكن الدار في مدة الخيار او داوم على السكنى ذكر محمد رح في كتاب البيوع اذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بينهما اذا انشأ السكنى وبينما اذا داوم على السكنى فمن فرق من المشائخ بين انشاء السكنى وبين الدوام عليه في مسألة القسمة يفرق بينهما ايضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى ولا يدوام عليه ولا يفرق بينهما ومن قال خيار العيب في القسمة لا يبطل الا بانشاء السكنى ولا بدوامه قال بان خيار الشرط يبطل بانشاء السكنى وبدوامه كذا في المحيط * واذا باع ما اصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء قاض فليس له ان ينقض القسمة وان قبله بقضاء قاض فله ان ينقض القسمة والبينة في ذلك وابعاء اليمين سواء كذا في المبسوط * فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل ان يعلم بالعيب لم يكن له ان يردّها ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قال وليس للبائع ان يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه ذكر المسئلة مطلقة من غير ذكر خلاف فمن مشائخنا من قال ما ذكرهنا قول ابي حنيفة رح وحده واما على قول

ابي يوسف ومحمد رحم يرجع بنقصان العيب على قاسمه ومن المشائخ من قال ما ذكر في كتاب
القسمة قول الكل والصحيح ان المسئلة على الخلاف كذا في المحيط * وان كان الشريك
هو الذي دهم شيئاً منه ولم يبعه ثم وجد به عيباً يرجع بنقصان العيب في انصاء شركائه الا ان يرضوا
بنقص القسمة ورده بعينه مهدوماً كذا في المبسوط * خيار الشرط يثبت في القسمة حيث يثبت خيار
الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يطل به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به
في التمسك وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز
اشتراطه بثلاثة ايام بخلاف وما زاد على الثلاثة يكون على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحم
كذا في المحيط * فان مضت الثالث ثم ادعى احدهما الرد بالخيار في الثلث وادعى الآخر الاجازة
فالقول قول مدعى الاجازة وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط *

الباب السابع في بيان من يلى القسمة على الغير ومن لا يلى الاصل ان من ملك بيع شيء ملك قسمته
كذا في المحيط * قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة في كل شيء اذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصي
الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك الجد اب اب اذا لم يكن هناك وصي الاب
وتجوز قسمة وصي الام فيما تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء فيما سوى العتار لانه قائم مقام
الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العتار فذلك في القسمة ولا تجوز
قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة العائنة كذا في فتاوى قاضيخان *

ولا تجوز قسمة الكافر او المملوك او المكاتب على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة الملتقط على
اللقبط وان كان يعوله كذا في المبسوط * واذا جعل القاضي وصياً بالتيمم في كل شيء فقام عليه في العتار
والعروض جاز ولو جعله وصياً في النعقة او في حفظ شيء بعينه لا تجوز وهذا بخلاف وصي الاب
اذا جعله الاب وصياً في شيء خاص فانه يكون وصياً في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولا تجوز
قسمة الوصي بين الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال احدهما من الآخر بخلاف الاب فانه اذا قام
مال اولاده الصغار بينهم يجوز كمالو باع مال بعض اولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك
للوصي ان يبيع حصة احدا الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي
لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيمتاز نصيب كل واحد من
الصغيرين وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي وحيلة اخرى

ان يبيع نصيبهما من رجل ثم يشتري حصّة كل واحد منهما مفرّزا كذا في الذخيرة * قسمة الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير لا تجوز الا اذا كان فيه منفعة ظاهرة للصغير عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح لا تجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة ويجوز للاب ان يقسم ما لا مشترك بينهما وبين الصغير وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة كذا في المحيط * وان كان في الورثة صغار وكبار والكبار حضور فقاسم الوصي الكبار وميز نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فان قسم الوصي حصّة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصي على الكبار الغيب في العقار ويجوز قسمته في العروض يريد به اذا كانت الورثة كلهم كبار وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقاسم للحضور وافرز نصيبهم زاد البقالي في كتابه العروض من تركه الاب كذا في الذخيرة * ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وكبار حضور فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغار وقاسم الكبير الحضور جاز في العقار وغيره عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز على الكبير في العقار بناء على ان عنده يبيع الوصي على الكبار جائز في العقار في ثلثة مواضع اذا كان على الميت دين او وصية او معهم صغير فكذلك القسمة وعندهما لا تجوز كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل لا تجوز له اصلا ولو قاسم الوصي الموصى له بالثلث والورثة صغار فدفع الثلث اليه واخذ الثلثين للورثة صح ولو هلك عنده فلا ضمان وان كانت الورثة كبارا غيبا فقاسم الوصي الموصى له واخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الاصل ولو كان الموصى له غائبا والورثة كبار حضور وقاسم الوصي الورثة واخذ نصيب الموصى له فالقسمة باطلة في قول ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كذا في الذخيرة * رجل مات واوصى الى رجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلبت الورثة من الوصي ان يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له ان لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر مشا كذا في الظهيرية * اذا قسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض الورثة واخذ الآخر نصيب بعض الورثة لا يجوز واذا غاب احدهما قبل القسمة فقاسم الآخر الورثة لا تجوز عندهما خلافا لابي يوسف رح ولا تجوز القسمة على المبرسم والمغمي عليه والذي يجن ويفيق الا برضاة او وكالته في حاله صحته وافاقته كذا في الذخيرة * وصي ذمي والورثة مسلمون يخرج من الوصية ويجوز قسمته ان فعلها قبل الاخراج وكذلك العبد لغير الميعة وصي مالم يخرج كذا

في محيط السرخسي * وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الإسلام إلا في الخمر والخنزير يكون بينهم وإراد بعضهم قسمتها وأبى بعضهم فأنى أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيرها وإن اتسموا فيه ما ينهم خمر أو فضل بعضهم في كيلها لم تجز النضل في ذلك فيما بينهم وإذا كان وصي الذمي مسلماً كرهت له مقاسمة الخمر والخنزير ولكنه يوكل من ينوبه من أهل الذمة فيقاسم للصغير ويبيع ذلك بعد القسمة وإن وكل الذمي المسلم بقسمة ميراث فيه خمر وخنزير لم تجز ذلك من المسلم كما لا يجوز بيعه وشراؤه في الخمر والخنزير وليس للمسلم الوكيل أن يوكل بقسمة ذلك غيره لأن الموكل لم يرخص برأي غيره فيه فإن فوض ذلك إليه موكل ذمياً به حاز كذا في المبسوط * ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذمياً يقاسم الخمر والخنزير جاز عند أبي حنيفة رح خلافاً لما كماله الوكيل مسلم ذمياً يبيع الخمر كذا في محيط السرخسي * ولو أخذ نصيبه من الخمر فجعله خلافاً كان المسلم ضامناً لخصته شركائه من الجدر الذي حله ويكون الخل له وإذا كان في تركه الذمي خمر وخنزير وغرماً أو مسلمات وليس له وصي فإن الثاقصي يولي بيع ذلك رجلاً من أهل الذمة فيبيعه ويتقضي به دين الميت كذا في المبسوط * ولو قاسم الحربي المستأمن على ابنه الذمي لم تجز ولو كان ولده مثله جازت كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز قسمة المرتد إذا قتل على رده على ولده صغير مثله مرتد كذا في المبسوط * وقسمة المأذون مثل قسمة الحر كذا في محيط السرخسي * والمكاتب كالحرفي في القسمة لأنه من صرع التجار وبها معنى المناوصة كالبيع وإن تجز بعد القسمة لم يكن لمولاه فسخها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب بغير رصاه سواء كان المكاتب حاصراً أو غائباً فإن فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز تلك القسمة كما لا ينفذ سائر تصرفاته بعجز المكاتب وإن وكل المكاتب بالقسمة وكبلائه تجز أومات لم تجز لو كبله أن يقاسم بعد ذلك وإن اعتق فهو على وكالته فإن أوصى المكاتب عند موته إلى وصي فقااسم الوصي ورثة المكاتب الكبار ولده الصغير وقد ترك وفاءً فإن قسمته في هذا جائزة على ما تجوز عليه قسمته وهو الحر لأنه يؤدي كتابته ويحكم بحريته في حال حيوته فكانه أدى الكتابة بنفسه ثم مات فيكون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصي الحر وقال في الزيادات وصيد بمنزلة الوصي الحر في حق الأبن الكبير العائب حتى تجوز قسمته فيما سوى العقار ما ذكر هناك أصح وإن لم يترك وفاءً فقااسم الوصي الولد الكبير للولد الصغير وقد سعو في المكاتب لم تجز فإن

فان ادوا المكاتبه قبل ان يردوا القسمة اجزت القسمة كذا في شرح المبسوط * الباب الثامن
 في قسمة التركة وعلى الميت اوله دين او موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى
 الوارث ديناً في التركة او عيناً من اعيان التركة وان اقترح الورثة بدين على الميت وجحد الباقون
 قسمت التركة بينهم ديومراً المقرب قضاء كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه يفي لكل الدين كذا
 في فتاوى قاضيخان * اذا اقتسم الورثة دار الميت او ارض الميت وعلى الميت دين فجاء الغريم
 بطالب الدين فان لهم ان ينقضوا القسمة سواء كان الدين قايلاً او كثيراً واذا طلبوا قسمة التركة
 من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقاً
 للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لانه لا ملك له في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وان كان الدين
 غير مستغرق فالقاضي ان لا يقسمها ايضاً بل يوقف الكل وفي الاستحسان يوقف مقدار الدين
 ويقسم الباقي ولا يأخذ كفيلاً منهم بشيء من ذلك عند أبي حنيفة رح خلا فاللهما وان لم يعلم
 القاضي بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف
 وان قالوا لا دين فالقول قولهم لان الورثة فائضون مقام الميت ثم يسألهم هل فيها وصية فان قالوا
 نعم سألهم انها حصلت بالعين او مرسله لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمها حينئذ بينهم
 فان ظهر بعد ذلك دين تنقض القاضي القسمة وكذلك لو ان القاضي لم يسأل الورثة عن الدين
 وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهراً ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمة الا ان يقضوا
 الدين من مالهم فحينئذ لا ينقض القسمة في الفصلين جميعاً وكذلك لو ابرأ الغريم الميت عن الدين
 لا ينقض القسمة وهذا كله ان لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما قسموا
 اما اذا عزلوا نصيب الغريم او كان للميت مال آخر سوى ما قسموا فالقاضي لا ينقض القسمة
 وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يعرفه الشهود او ظهر موصى له بالثلث او الربع فان القاضي ينقض
 القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضي حق هذا الوارث والموصى له من مالنا
 ولا ننقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الا ان يرضى هذا الوارث او الموصى له واذا ظهر غريم
 او موصى له بالف مرسله فقالت الورثة نحن نقضي حقه من مالنا ولا ننقض القسمة لهم ذلك لان
 حق الوارث والموصى له بالثلث او الربع في عين التركة فاذا ارادوا ان يعطوا حقه من مالهم
 فقد صدوا شراء نصيبه من التركة فلا يصح الا برضاه واما حق الغريم والموصى له بالالف مرسله

فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيناء من مالية التركة وابتناء حنهم من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على ان لا يرجع في التركة والقاضي لا ينتقض التهمة بل بمضيها لان حق الغريم قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لانه شرط ان لا يرجع فاما اذا شرط او سكت فالتهمة مردودة ثم ما ذكر ان الورثة اذا اقساموا التركة ثم ظهر وارث آخر او موصى له بالثلث او الربع فالقاضي ينتقض التهمة فذلك اذا كانت التهمة بغير قضاء قاضي واما اذا كانت التهمة بقضاء قاضي ثم ظهر وارث آخر او موصى له بالثلث فالوارث لا ينتقض التهمة اذا عرل القاضي نصيبه واما الموصى له فقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا ينتقض التهمة واية اشارة محمد ربح وهو الاصح هكذا في المحيط * ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق المنتقض كذا في الدخيرة * ارادوا قسمه التركة وفيها دين فالحملة فيها ان يضمن اجبي بادن الغريم بشرط براءة الميت وان لم يكن الصمان بشرط براءة الميت لا تنفذ التهمة لانه اذا كان بشرط براءة الميت يكون حواله فينتقل الدين اليه ويخلو التركة عن الدين كذا في الوجيز للكردي * ولو قضى الدين بعض الورثة فله الرجوع على الباقيين شرط اولم يشترط الا ان يتبرع لان كل واحد من الورثة مطالب حتى لو قدمه الغريم الى القاضي قضى عليه بجميع الدين فكان مجبرا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا الا اذا قصد بذلك التبرع بان شرط ان لا يرجع عليهم واذا اقسمت الورثة دارا وميهم اء رأة الميت ثم ادعت بعد القسمة مهورا علي زوجها وانامت بية نقصت القسمة كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى بعض الورثة دينا في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه وسمعت بينته وله ان ينتقض القسمة كذا في المحيط * ميراث بين قوم ام يكن هناك دين ولا وصية فمات بعض الورثة وعلى الميت الثاني دين او وصى بوصية او كان له وارث غائب او صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغرماء الميت الثاني ان يطلبوا التهمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير كذا في التاتارخانية * ولوان وارثا ادعى لابن له صغير وصية بالثلث وانام البينة وقد قسموا الدار فان هذه التهمة لا تبطل حق ابيه في الوصية الا ان الاب ليس له ان يطلب وصية ابنه ولا ان يبطل القسمة لان القسمة تمت به ومن سعى في نقض ماتم به صل سعيه واقدامه على التهمة اعتراف بان لا وصية لابنه بخلاف الدين وللابن اذا كبر ان يطلب حقه ويرد التهمة كذا في الطهيري * واذا كانت الدارين قوم

فانقسموها على قدر ميراثهم من ابيهم ثم ادعى احدهم ان اخاله من ابيه وامه قد ورث اباه معهم
وانه مات بعد ابيه فورثه هو واراد ميراثه منه وقال انما قسمتم لي ميراثي من ابي ولم يكتبوا
في القسمة انه لاحق لبعضهم فيما اصاب البعض واقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة
وان كانوا كتبوا في القسمة انه لاحق لبعضهم فيما اصاب البعض فهو نفي لدعواه ومراعاة من قوله
ولم يكتبوا ازالة الاشكال و بيان التسوية في الفصلين في الجواب وكذلك ان اقام البينة انه
اشتراها من ابيه في حياته او انه وهبها له وقبضها منه او انها كانت لأمه ورثه منها لم تقبل بينته
كذا في المبسوط * واذا قسمت الورثة الدين فيما بينهم فان كان الدين للميت فانقسموا
الدين والعين جملة بان شرطوا في القسمة ان الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذا العين
والدين الذي على فلان الآخر لهذا الوارث الآخر مع هذا العين فهذه القسمة باطلة في الدين
والعين جميعا وان اقتصموا الاعيان ثم اقتصموا الديون فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الديون
باطلة واذا كان الدين على الميت وانقسموها على ان ضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة
او اقتصموا على ان ضمن احدهم سائر الديون فان كان الضمان مشروطا في القسمة فالقسمة
فاسدة وان لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انما ضمن بعد القسمة بغير شرط ان ضمن بشرط اتباع
التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى ان له نقضها وان ضمن على ان لا يتبع الميت ولا ميراثه
بشيء وعلى ان يبرأ الغريم الميت كان هذا جائزا ان رضي الغرماء بضمانه كذا في الذخيرة *
وان اباي الغرماء ان يقبلوا ذلك فلهم نقض القسمة فان رضوا بضمانه وابروا الميت ثم توي المال
عليه رجعوا في مال الميت حيث كان كذا في المبسوط * وان لم يشترط على ان يبرأ الغريم الميت
لا تنفذ القسمة وان رضي الغرماء به الغريم الذي له على الميت دين اذا اجاز القسمة التي قسمها
الوارث ثم اراد نقضها كان له ذلك كذا في الذخيرة * واذا كانت الاراضي ميراثا بين ثلاثة نفر
عن ابيهم مات احدهم وترك ابنا كبيرا فانقسم هو وعماله الاراضي على ميراث الجدة ثم ان ابن
الابن اقام بينته ان جدة اوصى له بالثلث واراد ابطال القسمة لم تسمع دعواه ولولم يدع وصية من الجدة
ولكن ادعى دينا على ابيه صححت دعواه ويثبت الدين باقامة البينة وليس لعميه ان يقول ان
دينك على ابيك ليس على الجدة وقد اعطيناك نصيب ابيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت
فامسكه وليس لك ان تنقض القسمة لانه لا فائدة لك في النقض لان بعد النقض نقض دينك

من نصيب ايک لامن ميراث الجد لان له ان يقول لابل لي في النقص فائدة لانه يزداد به مال الميت واذا كانت الارض ميراثين قوم فاقسدوها وتقابضوا ثم ان احدهم اشترى من الآخر نسمة وقبضه ثم قامت البينة بدين على الاب فان القسمة والشراء كلاهما يصرف من الوارث في الزكاة فلا يعتد مع قيام الدين كذا في المبسوط * ولو اقر الرجل ان فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم ينل لهم ازلورثته ثم ادعى بعد ذلك انه اوصى له بالثلث او ادعى ديناً لنفسه على الميت قبلت بينته ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم او قال لورثته وادعى المسئلة بحالها لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * ولو اقر ان ميراث من ابيه ثم ادعى انها ميراث من غير ابيه فذلك غير مسموع للتاquis كذا في المبسوط * قوم اقسدوا دارا ميراثا عن رجل وامرأة مقرة بذلك فاصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المعزول لها ان زوجها اصدقها اياها او ابها اشترت منه بصدقاها لم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا تسع دعواها وكذا لو اقسدوا دارا وارضا وصاب كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناء او دخلا زعم انه هو الذي بناه او غرسه لم تقبل بينته على ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * الباب التاسع في الغرور في القسمة الاصل ان كل قسمة وقعت باختيار القاضي او باختيار هما ان كانت قسمة لوانى احدهما يجبر الآخر لابي لو طلب من القاضي كالقسمة في دار او ارض واحدة فاذا بنى او غرس احدهما ثم استحق احد الصبيين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر لانه لم يصرم غرورا لان كل واحد مضطر في هذه القسمة الى تخليص ملكه عن ملك صاحبه حتى ينقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطرا في هذه القسمة لاحياء حقه والغرور من المضطر لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآخر لابي منهما كقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطر في هذه القسمة لاحياء حقه لان حقه يحبي بقسمة كل جنس على حدة بلا تقويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصارت كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه واذا اقسدوا دارا وارضا نصفين وبنى كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار لم يرجع احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران او ارضان اخذ كل واحد دارا بحقه فبنى احدهما في داره ثم استحققت ثم رجع بنصف قيمة البناء قيل هذا عند ابي حنيفة رح وعند هما لا يرجع وقيل هذا قولهم

هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وأن اقسما جارين فوطئ احدهما
الجارية التي اخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد رجع على صاحبه بنصف قيمة الولد
وهذا قول ابي حنيفة رح لان قسمة الجبر عنده لا تجري في الرقيق فتكون هذه معاوضة بينهما
من اختيار فاما عند ابي يوسف ومحمد رح قسمة الجبر تجري في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور
ولا يرجع على صاحبه بشيء من قيمة الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط *
واذا كانت دار واحدة وارض بيضاء بين ورثة فاقسموا بغير قضاء وبني احدهما في قسمة ثم استحق
ونقص بناءة ورد القسمة لا يرجع على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو
محمول على ما اذا قسموا الدار على حدة والارض على حدة فتكون هذه قسمة يوجبها الحكم وذكر
في بعض النسخ انه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء وهو محمول على ما اذا قسموا واخذ احدهما الدار
واخذ الآخر الارض فتكون هذه قسمة لا يوجبها الحكم واذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم
وجمع نصيب كل واحد منهم في دار على حدة واجبرهم على ذلك وبني احدهم في الدار التي اصابته
بناءً ثم استحققت هذه الدار وهدم بناءة لا يرجع على شركائه بالقيمة اما عندهما فلان هذه القسمة يوجبها
الحكم عندهما متى رأى القاضي الصلاح فيها واما عند ابي حنيفة رح فلان القاضي لما قسمها قسمة
جميع فقد حصل قضاؤه في فصل مجتهد فيه فالتحقت الدور بالدار الواحدة عندهم جميعا كذا في المحيط *
دار بين رجلين جاء رجل الى احدهما وقال وكلني شريكك حتى اقسامك فلم يصدق له ولم يكذبه
فقسامه حتى بنى الشريك الحاضر ثم جاء الغائب وانكر ان يكون وكله يرجع صاحب البناء على
الوكيل بقيمة البناء كذا في خزائن المفتين * الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء اذا قسموا
دارا فاخذ احدهما ثلثها والاخر ثلثيها وقيمة النصيبين سواء ثم استحق شيء منها فلا يخلو اما ان استحق
جزء شائع من النصيبين او جزء شائع من نصيب احدهما او موضع بعينه من نصيب احدهما
فان استحق جزء شائع من النصيبين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب احدهما
فالقسمة جائزة ولو استحق نصف ما في يد احدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار ان شاء
جع على صاحبه برقع ما في يده وان شاء ينقض القسمة وعند ابي يوسف رح تنتقض القسمة
وهو رواية عن محمد رح ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي يرجع برقع ما في يد
صاحبه لان بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار لعذر الرد ويرجع برقع ما في يده لان ما استحق

نصفه ملكه ونصفه موزع عما ترك عند شريكه فاذا لم يسلم له موزعه يرجع بما ترك وبيعه جائز وعند
ابي يوسف رح تنتقض القسمة ويضمن قيمة ما باع فيقسم مع ما في يد صاحبه نصفين كذا في محيط
الرخسي * وكذلك ارض بين رجلين نصفين وهي مائة جريب فاقسما على ان اخذ احدهما
بعشرة اجرة تساوي الثا واخذ الآخر بعشرة تسعين جريبا تساوي الف درهم ثم باع كل واحد منهما
الذي اصابه باقل من قيمته واكثر ثم استحق جريب من العشرة الا جربة فردا للمشتري ما بقي
منها على البائع فقياس قول ابي حنيفة رح يرجع على صاحب التسعين جريبا بخمسين درهما
وفي قول ابي يوسف رح تكون تسعة اجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسمائة
درهم لصاحبه كذا في المبسوط * واذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقسما على ان اخذ
احدهما اربعين منها تساوي خمسمائة واخذ الآخر ستين تساوي خمسمائة فاستحق شاة
من الاربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة
عندهم ولا يجبر المستحق عليه كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة
ادعى احد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بان ادعى غبنا في القسمة فان كان يسيرا بحيث
يدخل تحت تقويم المتقاسمين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان فاحشا بحيث لا يدخل تحت تقويم
المتقاسمين فان كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وان كانت بتراضي الخصمين
لا بتضاء القاضي لم يذكر في الكتاب وحكي عن القتيبي ابي جعفر انه كان يقول ان قبل بسمع فله وجه
وان قبل لا يسمع فله وجه كذا في الفتاوى الصغرى * وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغبائية *
وحكي عن الفضلي انه يسمع كما اذا كانت بتضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه للمختصر *
وذكر الاسي جابي في شرحه هذا كله اذا لم يقر الخصم بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء فانه لا تصح دعواه
الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسمع دعواه كذا في الفتاوى الصغرى * ان ادعى
احد المتقاسمين غلطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجه لا يكون مدعى الغصب بدعوى الغلط
كما في شاة بين رجلين اقسما ثم قال احدهما لصاحبه قبضت خمسة وخمسين غلطا وانما قبضت
الاخمس اربعين وقال الآخر ما قبضت شيئا غلطا وانما اقسما على ان يكون لي خمسة وخمسون
ولك خمسة واربعون ولم تقم لواحد منهما بينة يجب النكاح لان القسمة بمعنى البيع وفي البيع
اذا وقع الاختلاف في مقدار المعتود عليه يتحالفان اذا كان المعتود عليه قائما فكذا في القسمة

إذا كان المقسم قائما بعينه وهذا كله إذا لم يسبق منهما إقرار باستيفاء الحق فاما إذا سبق لم تسمع دعوى الغلط إلا من حيث الغصب وأن قال اقسمننا بالسوية واخذنا ذلك ثم اخذت خمسة من نصيبي غلطا وقال الآخر ما اخذت من نصيبي شيئا غلطا ولكننا اقسمننا على ان يكون لي خمس وخمسون ولك خمس واربعون ولا بينة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان ويجعل القول قول مدعى الغلط عليه قال محمد رَح إذا اقسَم القوم ارضا ودارا وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى احدهما غلطا فان ابا حنيفة رَح قال في ذلك لا تعاد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعي فاذا اقام البينة اعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب ان لا تعاد القسمة لان وضع المسئلة ان كل واحد قبض حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعي بما قامت البينة عليه ولا تعاد القسمة والجواب عن هذا ان يقال ان محمد اَرَح ذكر اعادة القسمة عند اقامة البينة على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتحمل دعواه على وجه يجب اعادة القسمة عند اقامة البينة وبيان ذلك ان يقول مدعى الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على ان يكون لي الف ذراع ولك الف ذراع وقبضنا ثم انك اخذت مائة ذراع من نصيبي من مكان بعينه غلطا ويقول الآخر لا بل كانت القسمة على ان تكون لي الف ومائة ذراع ولك تسعمائة ذراع فهذه الشهود شهدوا ان القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا ان هذا اخذ مائة ذراع من مكان بعينه من نصيب المدعي ثبت بهذه البينة ان القسمة كانت بالسوية وفي يد احدهما زيادة ولا يدري ان حق المدعي في اي جانب فتجب الاعادة ليستويا وتكون هذه الشهادة مسموعة وأن لم يشهدوا بالغصب لان مدعى الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراع والشهود شهدوا باحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعي بينة على ما ادعى يحلف المدعي قبله الغلط ولا يتحالفان فان حلف المدعي قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم او ابل او بقرا وثياب او شيء من المكيل والموزون ادعى فيه احدهم غلطا بعد القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد بهذه التسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسئلة الاولى في حق جميع الاحكام وانما اراد بها التسوية في حق بعض الاحكام وهو ان لا تعاد القسمة بمجرد الدعوى الا ترى ان في المكيل والموزون اذا اقام مدعى الغلط البينة على ما ادعى لا تعاد القسمة

بل بقسم الباقي على قدر حثها وقي الغنم والبحر والنباب والاشياء التي تتفاوت تجب اعادة القسمة
كفا في مسئلة الدار واذا اقسّم رجلان دارين واخذ احدهما دارا والاخر داراً ثم ادعى احدهما ظلماً
وجاء بالبينة ان له كذا كذا ذراعاً في الدار التي في يد صاحبه فضلاً في القسمة فانه يقتضي له بذلك
الذراع ولا تعاد القسمة وليس هذا كالدّار الواحدة في قول ابي يوسف ومحمد رحم واما على قياس
قول ابي حنيفة رحم فالدّعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة او في دارين ومعنى هذه
المسئلة ان احداً المتقاسمين ادعى على صاحبه انه شرط له كذا كذا ذراعاً من نصيبه في القسمة وانما
كانت القسمة فاسدة لان الذي شرط زيادة اذرع من نصيبه لصاحبه صار بائعاً لذلك من صاحبه
وبيع كذا ذراعاً من الدار لا يجوز عند ابي حنيفة رحم فكذا في القسمة فاذا ثبت فساد الدعوى
تجب اعادة القسمة دفلاً للفساد وعند هابيع كذا ذراعاً عاجز فتجوز القسمة ثم انهما قايين الدارين
وبين الدار الواحدة فقالا في الدارين لا تعاد القسمة وفي الدار الواحدة تعاد القسمة فكان يجب
ان لا تعاد القسمة في الدار الواحدة ايضا يقتضي للمدعي بذلك القدر من نصيب المدعى عليه
كفا في الدارين لان الاعادة لنفي الضرر من المدعي كيلا يتفرق نصيبه ولا وحه اليه لانه ادعى عشرة
اذرع بعينه فلا ضرر عليه متى قضي له بذلك لانه هكذا استحق باصل القسمة وان ادعى عشرة
اذرع شائعاً كذلك لانه لما شرط لنفسه عشرة اذرع في نصيب صاحبه شائعاً مع عليه انه ربما يتفرق
نصيبه متى قسم مرة اخرى صار راضياً بالتفرق وانما اوجب الاعادة في الدار لان المسئلة محذولة
على انه ادعى ان صاحبه شرط له عشرة اذرع من نصيبه قال ولا ادري كيف شرط لي عشرة بعينها
متصلاً بنصيب او شائعاً في جميع نصيب صاحبي وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة
هذه لا يثبت الرضى من المدعي بالتفرق لانه على تقدير ان يكون المشروط له عشرة اذرع
بعينها متصلة بنصيبه لا يكون راضياً بالتفرق وعلى تقدير ان تكون عشرة اذرع شائعاً يكون راضياً
بالتفرق فاذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بنى القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما في الدار
الواحدة بالقسمة وهو ان يكون نصيب كل واحد منهما مجتمعاً في مكان واحد بخلاف الدارين
فان في الدارين وان حملنا المسئلة على ان المدعي قال لا ادري كيف شرط لي العشرة لا تعاد
القسمة لان باعادة القسمة في الدارين لا يزول ما كان يلحقه من زيادة ضرر وان كان شرط لنفسه
عشرة

عشرة اذرع من مكان بعينه لانه ربما لا يقع له في القسمة الثالثة عشرة اذرع متصلا بداره فلا يفيد
اعادة القسمة كذا في المحيط * واذا اقسّم الرجلان عشرة اثواب واخذ احدهما اربعة واخذ الآخر ستة
فادعى آخذ الاربعة ثوبا بعينه من الستة انه اصابه في قسمة واقام على ذلك بينة فانه يقضى عليه
بذلك سواء اقر بقبضه ادعى من الزيادة او لم يقر وان لم يقم بينة ذكر في الكتاب ان صاحبه
يستحاف ولم يجب التحالف وهذا محمول على ما اذا اقر بقبض ما ادعى ثم ادعى ان صاحبه اخذ
ذلك منه غلطا فيكون مدعي الغصب على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى
آخذ الاربعة ثوبا بعينه من الستة انه اصابه في قسمة واقام الآخر البينة انه اصابه في قسمة قضى بينة
صاحب الاربعة لانه خارج فيه قال والاشهاد على القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف
الاشهاد على الاستيفاء كذا في الذخيرة * ولو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما
قال رضى هذا الذي ذكره قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وذكر الخصاص قول محمد رح مع قولهما
وقاسما القاضي وغيرهما سواء وقال الطحاوي اذا قسما باجرا لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه
مال بعض المشائخ كذا في الهداية * شهادة القاسمين مقبولة سواء قسما باجرا وبغير اجر وهو الصحيح
كذا في البحورة النيرة * ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الواحد غير مقبولة على الغير
كذا في الهداية * ولو شهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم عن محمد رح قاسم قسم دارا بين رجلين
واعطى احدهما اكثر من الآخر غلطا وبنى احدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة فمن وقع بناءه
في قسمة غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكنهما يرجعان عليه بالاجر الذي
اخذ كذا في الظهيرية * رجلا انقسم اقرحة فاصاب احدهما قراحان والاخر اربعة اقرحة
ثم ادعى صاحب القراحين احدا الاقرحة التي في يد صاحبه واقام البينة انه اصابه بالقسمة فانه
يقضى له وكذا هذا في الاثواب وان لم تكن له بينة كان له ان يستحلف الذي في يده وان اقام
كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة فانه يقضى بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو اختلفا في حد بان كانت حائلة بين النصيبين فقال كل واحد منهما هذا نصيبي ادخل الى الجانب
الآخر واقام البينة قضى لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه فان لم يقم بينة تحالفا وجعل
ما في يد كل واحد له وبقي الموضع مشتركا فان اراد احدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك

وإذا طلب أحدهما نقض القسمة بنقص ولا ينسخ إلا بالتضاء كما في البيع كذا في محيط السرخسي *
وفي المنتقى ابن سداقة عن أبي يوسف رح دار بين رجلين قسمها القاضي بينهما فقال أحدهما لصاحبه
الذي في يدي هو الذي أصابك والذي في يدك لي وقال الآخر لا والذي في يدي هو الذي
أصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق على صاحبه كذا في الدخيرة * رجل مات وترك
داراً وأبوين فاقسما الدار واخذ كل واحد منهما النصف واشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى
أحدهما يئني يد صاحبه لم يصدق على ذلك إلا أن يقر به صاحبه من قبل أنه قد اشهد على الوفاء
يعني قد أقر باستيناء كمال حقه فبعد ذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بينته على
ذلك ولكن إن أقر بصاحبه فإقراره ملزم إياه والمناقض إذا صدقه خصمه فيما يدعي يثبت الاستحقاق له
ولو لم يكن أشهد بالوفاء ولم يسمع منه إقرار بالقسمة حتى قال اقسما فإصابتي هذه الناحية وهذا
البيت في يد صاحبه وقال شريكه بل أصابني البيت وما في يدي كله فاني أسأل المدعي عن البيت
أكان في يد شريكه قبل القسمة فلم يدفعه إليه أو غصب منه بعد القسمة فإن قال كان في يدي
بعد القسمة فغصبني أو اعترته أو أجرته لم انتقض القسمة وإن قال كان في يد صاحبي قبل القسمة
فلم يسلمه إلي تحالفاً وتراداً ولو ادعى غلطاً في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصار في يدك
ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وكان نال الآخر أصابك ألف وأصابني ألف وتبضتها ولم أزد
فالقول قول الذي يدعي قبله الغلط مع يمينه وإن قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة
وقال الآخر بل أصابني ألف وأصابك ألف فقبضت أنت العا ومائة وقبضت تسعمائة تحالفاً
وتراداً ولو قال كنت قبضتها فغصبتيها لم انتقض القسمة وحلف المدعي قبله الفضل ولو اتسم مائة
شاة وصار في يد أحدهما ستين وفي يد الآخر أربعين فقال الذي في يده الأربعون أصاب كل واحد
منا خمسون وتقابضنا ثم غصبتني عشر أباعها وخالطتها بغنمك فهي لا تعرف وجهها الآخر الغصب
وقال بل أصابني ستون ولك أربعون فالقول قوله مع يمينه فلو قال الأول أصابني خمسون فدفع
إلي أربعين وبقي في يدك عشرة لم تدفعها إلي وقال الآخر أصابني ستون وأصابك أربعون تحالفاً
وتراداً ولو أشهد عليه بالوفاء قبل هذه المثالة كان القول قول الذي في يده ستون ولا يمين عليه
فإن ادعى الغصب بعد القبض حلف المنكر عليه وإن لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يده الأربعون
كانت غنم والذي مائة شاة فأصابني خمسون وأصابك خمسون وتقابضنا ثم غصبتني عشر

وهي هذه وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والذي مائة وعشرون فاصابني ستون واصابك ستون ولم اغصبك وقد تقابضنا فان هذا اقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها قسمة واذا حلف بعين هذه العشرة في يده غير مقسومة فيرد ما يقسم بينهما فان لم يقر بفضل على مائة وقال كانت مائة ناصبني ستون واصابك اربعون فالقول قوله مع يمينه على العين الذي ادعاه صاحبه قبله من قبل ان شريكه قد ابرأه من حصة المائة ولم يبرأه من حصته من الفضل عليهما فان كانت قائمة بعينها اقتسمنا نصفين والافسدت القسمة فالسبيل ان يرد الستون والاربعون ويستقبل القسمة فيما بينهما الفساد القسمة الاولى كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في المهايأة ويجب ان يعلم بان المهايأة قسمة المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بهما مع بقاء عينها واجبة اذا طلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الآخر قسمة الاصل وانها قد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة * ولو طلب احد الشريكين القسمة والآخر المهايأة يقسم الناضي كذا في الكافي * تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا ان جرت المهايأة في الجنس الواحد من الاعيان المتداوغة تداوتا يسيرا كما في الثياب والاراضي تعتبر اقرارا من وجه مبادلة من وجه حتى لا ينفرد احدهما بهذه المهايأة فاذا طلبها احدهما ولم يطلب الآخر قسمة الاصل اجبر الآخر عليها وان جرت في الجنس المختلف كالدور والعبيد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا يجوز من غير رضا لهما وهو الاصح لان العارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في نربة صاحبه انما يترك بشرط ان يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبته كذا في الذخيرة * ولا يبطل التهايب بموت احدهما ولا بموتهما لانه لو انتقض لاسنا فنه الحاكم ولا فائدة في النقض ثم الاستيناف كذا في الهداية * ولهما ان يقسما العين ويبطلا المهايأة اذا بدلهما او لاحدهما وذكر محمد رح في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد منهما انتقض المهايأة بعذر او بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما انتقض بعذر او بغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهايأة بتراضيهما اما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما ان ينتقض مالم يصطلحا على النقض فاما اذا حصلت بتراضيهما لانتقضا لا يحتاج الى اعادة مثلها ثانيا وانما يحتاج الى ما هو اعدل من هذه القسمة وهي القسمة بتضاء القاضي وليس لواحد منهما ان يحدث في منزله بناء او ينقضه او يفتح بابا كذا في الذخيرة * دارين رجلين فيها منازل تهايبا على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او علوا او سفلا ويؤاجر فهو جائز

وان تهايتاى الدار من حيث الزمان بان تهايتا على ان يسكن احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة او يواجر هذه السنة وهذا سنة والتهايتى فى السكنى جائز اذا فعل بتراصيهما واما اذا تهايتى على ان يواجرها هذه السنة وهذه سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزادة الطاهر ان يجوز اذا استوت الغلتان فيها وان فضلت فى نوبة احدهما يشتركان فى الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايتى الدارين على السكنى والغلة بان تهايتا على ان يسكن هذا هذه الدار وهذا هذه الدار الاخرى او يواجر هذه الدار وهذه الدار فعلا ذلك بتراصيهما حاروان طلب احدهما وانى الآخذ ذكر الكرخي ان القاضي لا يجبر فى قول ابي حنيفة رح وفي الدار الواحدة يجبر وذكر شمس الائمة السرخسي الاطهر ان القاضي يجبر على التهايتى الا ان فى الدارين اذا اغلت فى يد احدهما اكثر مما املت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه بشئ وفى الدار الواحدة اذا تهايتا فى العلة فاغلت فى نوبة احدهما اكثر مما اغلت فى نوبة الاخر يشتركان فى النصل ولوتهايتا فى الدارين فى مصرين ان فعلا ذلك بتراصيهما حازوا لا يجبر القاضي فى ظاهر الرواية كذا فى فتاوى قاصيخان * واذا احر كل واحد منهما الدار التي فى يديه فاراد احدهما ان ينقض المهايأة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا اذا مضت مدة الاجارة واما اذا لم تمض فليس للآخر ينقض المهايأة صيانة لحق المستأجر كذا فى التاتارخانية * واذا تهايتا فى استخدام عبد على ان يستخدم هذا هذا العبد شهرا ويستخدم هذا هذا العبد شهرا فالتهايتى جائز وهذا بخلاف ما لو وقع التهايتى فى العبد الواحد على الاستعلال تهايتا على ان يواجره هذا شهرا ويأكل غلته ويواجره هذا شهرا آخروا يأكل غلته حيث لا يجور بلا خلاف هكذا فى الذخيرة * ولوتهايتا فى العبدين على خدمتهما سنة حازوا لوتهايتا فى غلتهما لم يجز عداني حنيفة رح وعندهما يجور اذا استوت الغلتان كذا فى محيط السرخسي * لو كانت جاريتان مشتركتان بين اثنين فتهايتا ان ترصع احدهما واد احدهما والاخرى ولد الاخر جار كذا فى التبيين * رحلان تواصعا فى بقرة بينهما على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لسهما كان باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعله صاحبه فى حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه فى حل كان ذلك ابراء من الضمان فيحوز اما حال قيام الفضل يكون هبة ابراء عن العين وانه باطل كذا

في فتاوى قاضيخان * ولو كان نخل وشجر بين شريكين فتهايتا على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة من ثمرها لم يجز وكذا لو كان غنم بين اثنين واتفقا على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة يرعاها ويستفغ بالباقي لم يجز كذا في الكافي * والحملة في السار ونحوه ان يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع باللبس المتقدر بطريق القرض في نصيب صاحبه ان قرض المشاع جائز كذا في التبيين * وفي الدابتين والدابة الواحدة لا تجوز للمهاياة في قول ابي حنيفة رح لا ركوبا ولا استغلالا وعند ما تجوز في الدابتين ركوبا واستغلالا وفي الدابة الواحدة اذا تهايتا استغلالا لا تجوز ان تهايتا ركوبا قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ينبغي ان لا يجوز لا ركوبا ولا استغلالا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا تهايتا في المملوكين استخدم اما فمات احدهما او ابقى انتقضت المهاياة ولو استخدم الشهر كله الاثثة ايام نقص الآخر من شهرة ثلثة ايام بخلاف ما اذا استخدم منه الشهر كله وزيادة ثلثة ايام فانه لا يزاد الاخر ثلثة ايام ولو ابقى احدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان ولا اجر وكان يجب ان يضمن نصف اجر المثل ولو عطب احد الخادمين في خدمته من شرطه هذا الخادم فلا ضمان عايه وكذلك المنزل لو انهدم من سكنى من شرطه فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار او قدها فيه فلا ضمان وكذا لو توضع فيه فزلق رجل بوضوئه او وضع فيه شيء فعثر به انسان فلا ضمان ولو بنى فيها بناء او حفر بئرا فيها ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى انه اذا كان ملك صاحبه الثلث ضمن الثلث وعند ما يضمن النصف على كل حال ومن اصحابنا من قال هذا الجواب غلط في البناء قال شمس الائمة الحاوائي فان كان ما قال هو الآء حقا يجب ان يكون الجواب في المستأجر هكذا اذا بنى فيها بناء فعطب بها انسان لا يضمن كما لو وضع فيه شيء قال رح والرواية ههنا بخلاف قولهم والرواية ههنا يكون رواية في فصل الاجارة انه يكون مضبووعا عليه كذا في المحيط * ولومات احدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه باع احدهما نصيبه فاسدا لا تبطل المهاياة ما لم يسلم لانه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كما لو كان الخيار للبائع ولو كان البيع بخيار المشتري تبطل المهاياة كذا في محيط السرخسي * امة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه ما يها فقال احدهما تكون عندك يوما وعندى يوما وقال الآخر بل نضعها على يدي عدل فاني اجعلها عند كل واحد منهما يوما ولا اضعها على يدي عدل فان تشاحني البداية فالقاضي يبدأ بآيهما شاء وان شاء اقرع قال شمس الائمة السرخسي الاول ان يقرع بينهما تطيبا لقلوبهما واليه مال شمس

حصته من العبد الميت ان شاء ضمن الذي مات في يده وان شاء ضمن شريكه وأيّما ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن كذا في المحيط * لو وقعت شجرة في نصيب أحدهما اغصانها مندلية في نصيب الآخر لا يجبره على قطعها لانه استحق الشجرة باغصانها وعليه التنوي كذا في خزانة المفتين * وقع لأحدهما في قسمته بناء والآخر يجنبه ساحة فاراد صاحبها بناء بيت في ساحته وهو يسد الريح والشمس على صاحب بناء فله ذلك في طاهر الرواية وليس له منعه وعليه التنوي وقال نصير والصغار رح له منعه كذا في الفتاوى الصغرى * ثلثة نفر ورثوا داراً عن أبيهم واقتسموها اثلاثاً وتناضوا ثم ان رجلاً غريباً اشترى من أحدهم قسمته وقضه ثم جاء أحد الباقيين وقال انا لا نقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث شائعاً من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقتسمناها واقام البيعة على ذلك وصدقه البائع الاول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لا ادري أقسمت أم لا فالتهمة جائزة لان التهمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والتهمة بعد تمامها لا تبطل بحجود بعض الشركاء فيطهران الاول باع نصيب نفسه خاصة فجاربعه وأما الثاني انما باع ذلك الدار شائعاً لثالث ذلك من قسمته وثلث ذلك من نصيب غيره فينعد بيعه في نصيب نفسه خاصة وينتخير المشتري فيه ان شاء اخذ ثلث قسمته بثلث الثمن وان شاء ترك لتعرق الصفقة كذا في فتاوى قاصبحان * اذا اقسام الورثة التركة فيما بينهم بالتراضي على فرائض الله تعالى وافرزوا لكل واحد منهم نصيبه ثم ارادوا ان يطلوا التهمة بالتراضي وجعلوا الدور والاراضي مشتركة مشاعاً كما كانت فلهم ذلك كذا في التاتارخانية * قال واذا كانت الدارين رحلين فباع احدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه ان يبطل البيع وكذلك لو باع بيتاً منها لا يجوز الا باحارة الشريك فان اجاز شريكه حاز والبيت للمشتري والباني بينهما وان لم يجز بطل البيع وكذلك لو باع ذراعاً من الارض او مكاناً معلوماً ولو كانت ثياب بين رجلين او غنم او ما شبه ذلك مما يقسم فباع احدهما حصته من شاة او ثوب فانه يجوز وليس لشريكه ان يبطله في راية محمد رح وفي رواية الحسن بن زياد هذا والمسئلة الاولى سواء فلا يجوز الا باحارة شريكه وبه اخذ الطحاوي قال ومن كان بينه وبين رجل داراً فربيت منها لرجل وانكر ذلك صاحبه فان هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لحق الآخر فيجبر على التهمة فان وقع البيت في نصيب المقر يدفع اليه وان وقع في نصيب الآخر فانه يقسم ما اصاب المقر بينه وبين

وبين المقر له يضرب المقر له بذرع البيت ويضرب المقر بنصف ذراع الدار بعد ذراع البيت في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف روح وفي قول محمد زح يضرب المقر كذا قال ويضرب المقر بنصف ذراع
 البيت لا بجميعة وبيان ذلك ان يجعل جميع ذراع الدار مائة مع البيت وذراع البيت عشرة فان
 الدار يقسم بينهما نصفان ثم ما اصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهما يضرب المقر له بعشرة
 وذلك جميع ذراع البيت ويضرب المقر بخمسة واربعين سهما وذلك نصف الباقي بعد ذراع البيت
 فاجعل كل خمسة سهما فيصير ما اصابه على احد عشر سهما للمقر له وتسعة اسهم للمقر وفي قول
 محمد روح يقسم على عشرة اسهم لان المقر له يضرب بخمسة اذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشيء
 يحتمل القسمة كالدار وبحوها فان كان في شيء لا يحتمل القسمة كالحمام اقرا حدهما الاصل ببيت
 منه بعينه لرجل وانكر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذا لو اقر بجذع في الدار كذا في شرح
 الطحاوي * واذا كان بين رجلين شيء من المكيل او الموزون وهو في يد احدهما واقسماه فالذي
 ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذي هلك يهلك عليهما والذي بقي فهو بينهما
 الاصل في هذه المسئلة واجناسها ان في قسمة المكيل او الموزون اذا هلك نصيب احدهما قبل القبض
 تنتقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكيل
 او الموزون في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان اذا قال
 لا كارا قسم الغلة واعزل نصيبي من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب احدهما قبل ان قبض الدهقان
 نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الآخر بنصف ما قبض لان
 نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الآخر لا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة * وان
 قسم الصبرة وافرز نصيب الدهقان وحمل نصيب نفسه الى بيته او لا فلما رجع اذا قد هلك ما افرزة
 للدهقان كان الهلاك على صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا مات الرجل وترك ورثة واوصى
 بثلث ماله للمساكين فقسم القاضي وعزل الثلث للمساكين والثلثين للورثة فلم يعط احد منهم شيئا حتى
 ضاع الثلث او الثلثان كان ما ضاع عليهم جميعا ويعاد القسمة وبمثله القاضي لو اعطى الثلث للمساكين
 وضاع الثلثان والورثة غيب او احد منهم غائب او صغير فالثلثان يضيعان من مال الورثة رجلا
 بينهما طعام امر احدهما صاحبه بالقسمة ودفع اليه جوالقا فقال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو
 جائز وهذا قبض وكذلك لو قال اعزلي جوالقا وهذا كل حصتي لي فيه وان قال اعزلي جوالقا

من عندك ولم يفل هذا وكل لي فيه فتعل فهذا اليس يقبض لخصته كذا في الذخيرة * وان حضر جماعة والنسوة من الحاكم ان يقسم التركة بينهم وادعوا بانها ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فان شهد الشهود بالموت وقالوا بانه لا وارث للميت غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصنف كذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوي فيها من يحجب لغيره لو طهر ومن لا يحجب الا الزوج والزوجة فانه يعطي لهما اكثر النصيبين للزوج النصف وللزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكنوا عدا سواه لم يقسمها عروضا كانت التركة او عتارا وان كان ممن يحجب لغيره كالعم والجدة والاخت والاختوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت التركة او عتارا وان كان ممن لا يحجب كالأب والام والولد قسمها بينهم على فرائض الله تعالى الا ان الزوج والزوجة يعطي اقل النصيبين في قول ابي حنيفة رح واكثر النصيبين في قول محمد رح وقال ابو يوسف رح يعطي للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية للزوج الخمس وللزوجة ربع الثمن كذا في البنايع * رجل مات عن امرأة وابنين والمرأة تدعي انها حامل قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل تعرض هي على امرأة هي ثقة وامرأتين حتى تمس جنبها فان لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تربصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث اكثر من واحد ولم ينظروا الولادة ان كانت الولادة بعدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعد مفوض الى رأي القاضي واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلعا في مقدار ما يوقف وذكر الخصاص عن ابي يوسف رح نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل ان كان ابنا فان كانوا الا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضيهان * اذا مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامرأة حاملا قسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا يستأنف النسبة كذا في التارخانية * رجل مات عن امرأة حامل وابنين وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال النقيدي ابو جعفر رح لها ثمن الميراث خمسة من اربعين سهمها وللأبنتين سبعة اسهم وللأبنتين اربعة عشر ويوقف لاجل الحمل

اربعة عشر وعلى ما اختاروا للفتوى يوقف نصيب ابن واحد وتخرج المسئلة من اربعة وستين
ثمانية اسهم للمرأة واربعة عشر لابنتين وثمانية وعشرون لابنين ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن
واحد اربعة عشر حاملا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد
وقال بعضهم لم يموت دفنت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها ابنة ميتة وتركّت المرأة زوجها وابوين
هل يكون لهذه البنت التي وجدت شيء من المال قال مشائخ بلخ رح ان اقرت الورثة ان هذه ابنتها
خرجت بعد وفاتها حية ورثتها الابنة ثم ترث من الابنة ورثتها وان جحدوا لم يقض لها بالميراث الا
ان يشهد عدول انها ولدت حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارقوا قبرها منذ
دفنت الي ان تنبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن
هناك شهود وحلفت الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد وهو
يصيح ثم مات قبل ان يخرج الباقي لاميراث له كذا في فتاوى قاضيخان * عين بعض الشركاء
في الارض رجلين وقال لهما اقتسما علي بالسوية معهم ثم قالا فعلنا ذلك فقال ان فعلتما بالسوية
فهو جيد ثم لما وقف على القسمة انكراها وقال فيها غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فكتب لا قسمت
بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف عليها قال لا ارضى لغبن فيها ثم اذن لحرائث في زراعة
نصيبه لا يكون هذا ارضى بتلك القسمة بعدما رد ارض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم
زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترد بالرد كذا في القنية * واذا كان في يدي رجل بيت من الدار
وفي يد آخر بيتان وفي يد آخر منزل عظيم وكل واحد منهم يدعي جميع الدار لكل واحد منهم
ما في يده وساحة الدار بينهم اثلاثا وان مات احدهم عن ورثته كان لورثته ثلث الساحة وان اقتسموا
دارا ورفعوا طريقا بينهم صغيرا او عظيما او مسيل ماء كذلك فهو جائز كذا في المبسوط *



كتاب المزارعة

وفيه اربعة وعشرون بابا الباب الاول في شرعيته وتفسيرها وركنها وشروط جوازها وحكمها
اما شرعيته فهي فاسدة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة والفتوى على قولهما الحاجة الناس
واما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج وهو جارة الارض او العامل ببعض
الخارج هكذا في محيط السرخسي * واما ركنها فالاجاب والقبول وهو ان يقول صاحب الارض

للعامل دفعت اليك هذه الارض مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت اورضيت او ما يدل على قبوله ورضاه فاذا وجد انتم العقد بينهما واما شرائطها فتوعان شرائط مصححة للعقد على قول من يجيز المزارعة وشرائط منسدة له اما المصححة فالواع بعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الآلة للمزارعة وبعضها يرجع الى المزروع وبعضها يرجع الى الخارج من الزرع وبعضها يرجع الى المزروع فيه وبعضها يرجع الى مدة المزارعة اما الذي يرجع الى المزارع فتوعان الاول ان يكون مافلا ملا تصح مزارعة المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة واما البلوغ فليس بشرط لجواز المزارعة حتى تجوز مزارعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني ان لا يكون مرتدا على قياس قول ابي حنيفة ربح في قياس قول من اجاز وعندها هذا ليس بشرط لجواز المزارعة ومزارعة المرتد نافذة للحال واما الذي يرجع الى المزروع فهو ان يكون معلوما وهو ان يبين ما زرع الا اذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز وله ان يزرعها ما شاء الا انه لا يملك الغرس لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرس هكذا في البدائع * ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبين جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا يتأكد قبل الثناء البذر وعند الثناء البذر يصير الامر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل الثناء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على ان تزرعها ما بدا لك او بدالي لانه لما فوض الامر اليه فقد رضي بالضرر وان لم يعوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا ثقل جائز لانه خلّي بينه وبين الارض وتركها في يده حتى التقى البذر قد تحمل الضرر فيزول المفسد فيجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فانواع منها ان يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها ان يكون لهما حتى لو شرط ان يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها ان يكون حصّة كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط ان يكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد فكل

فكل شرط يكون فاطمًا للشركة يكون مفسدًا للعقد ومنها ان يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف والثالث والرابع ونحوه ومنها ان يكون جزءًا عامًا من الجملة حتى لو شرط احدهما قفزاناه معلومة لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزءًا عامًا وشرط زيادة اقله معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط احدهما البذر لنفسه وان يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لجواز ان لا تخرج الارض الاًتد البذر واما الذي يرجع الى المزروع فيه وهو الارض فانواع منها ان تكون سالحة للزراعة حتى لو كانت سنبلة او نرة لا يجوز العقد واما اذا كانت سالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زراعتها وقت العقد بعرض من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز مزارعتها ومنها ان تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدي الى المنازعة ولودفع الارض مزارعة على ان ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا فسد العقد لان المزروع فيه مجهول وكذا لو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً لان التنصيص على التبعض تنصيص على التجهيل ولو قال على ان مازعت فيها حنطة فكذا وما زرعت فيها شعيراً جاز لانه جعل الارض كلها ظرفاً للزرع الحنطة والزرع الشعير فانه عدم التجهيل ومنها ان تكون الارض مسلمة الى العاقد مخللاً وهو ان يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لان عدم التخلية فكذا اذا اشترط عملهما جميعاً فكذا في البدائع * والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض ومن التخلية ان تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد ويكون بمعاملة ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد ادرك لا يجوز لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فتعذر تجويزها بمعاملة هكذا في فتاوى قاضيخان * واما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهو ان يكون البقر في العقد تابعاً وان جعل مقصوداً في العقد فسد المزارعة واما الذي يرجع الى المدة فهو ان تكون المدة معلومة فلا تصح المزارعة الاًبيان المدة لتفاوت وقت ابتداء الزراعة حتى انه لو كان في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وهو على اول زرع يخرج هكذا في البدائع * وان بين وقتا لا يمكن فيه من الزراعة فسدت المزارعة فصارت ذكره ولا ذكره سواء وكذلك اذا بين مدة لا يعيش احد هما الى مثلها غالباً لا يجوز كذا في الذخيرة * ومنها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط السرخسي * فان بينا نصيب احدهما ينظر ان بينا نصيب من لا بذر من جهته جازت

المزارعة قياساً واستحساناً وان بيننا نصيب من كان البذر من جيبته جازت المزارعة استحساناً
كداي الخلاصة * ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت
المزارعة استيجاراً للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاراً للارض وكان المعتون عليه
مجبوراً واحكاماً مختلفة ايضاً فان العقد في حق من لا بذر منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب
البذر لا يكون العقد لازماً قبل الثناء البذر ولهذا الودع الى رجل ارضاً وبذر مزارعة جائزة ثم ان رب
الارض احذ الارض والبذر وررعها كان ذلك تقضاً للمزارعة ولا يكون امانة وقال القعيد ابو بكر البلخي
يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه
عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستمراً وان كان مشتهراً لا تصح المزارعة
وهذا اذا لم يذكر لنطاق يعلم به صاحب البذر فان ذكر لنطاق يدل عليه وقال صاحب الارض دفعت اليك
الارض لتزرعها لي اوقال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيان ان البذر من قبل صاحب
الارض وان قال لتزرعها لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل كداي فتاوى قاصحان * وقد ذكر
ابن رستم عن محمد ربح في نوادره ان من قال لغيره آجرتك ارضي هذه ستة بال نصف اوقال بالثلث
يجوز والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك ارضي مزارعة اوقال اعطيتك ارضي مزارعة بالثلث
لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر وانه شرط اوقال استأجرتك لتزرع ارضي هذه بالثلث وهذا
حائز والبذر على رب الارض كذا في الذخيرة * واما الشروط المعسدة للمزارعة فانواع منها كون الخارج
لا حدها لانه شرط يقطع الشركة ومنها شرط العمل على صاحب الارض لان ذلك يسمع التسليم
ومنها شرط المقر عليه ومنها شرط الحصاد والدفع الى البيدر والدياس والتدريه والاصل ان كل
ما يحتاج اليه الررع قبل ادراكه وجفافه مما يرجع الى اصلاحه من السقي والحط وقلع الحشاوة
وحفر الانهار وسحوها على المزارع وكل عمل يكون بعد تنامي الررع وادراكه وجفافه قبل نسمة
الحب مما يحتاج اليه لحاوص الحب وتبينته يكون بينهما على شرط الخارج وكل عمل يكون بعد
النسمة من الحمل الى البيت وسحوة مما يحتاج اليه لاحراز المتسوم فعلى كل واحد في نصيبه وعن
ابي يوسف ربح انه اجاز شرط الحصاد والدفع الى البيدر والدياس والتدريه على المزارع لتعامل
اللاس وبعض مشائخنا بما وراء النهر يفتون به ايضاً وهو اختيار نصربن يحيى ومحمد بن سلمة من
مشائخ خراسان كذا في البدائع * وشرط الدياس والحصاد والتدريه على العامل مفسد في ظاهر

الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * وبه يفتى كذا في الكبرى * وعن نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة رح انهما قالا هذا كله يكون على العامل شرط اولم يشترط بحكم العرف قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتى عن هذه المسئلة فيقول فيه عرف ظاهر كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها شرط التبن لمن لم يكن البذر من قبله ومنها ان يشترط صاحب الارض صاحب المزارع عملا يبقى اثره ومنفعته بعد مدة المزارعة كبناء الحائط والشرفة واستحداث حفر النهر ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى اثره ومنفعته الى ما بعد انقضاء المدة واما الكراب فان شرطه في العقد مطلقا عن صفة التنية قال عامتهم لا تفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطه مع التنية فسدت المزارعة لان التنية اما ان يكون عبارة عن الكراب مرتين مرة للزراعة ومرة بعد الحصاد ليرد الارض على صاحبها مكروبة وهذا شرط مفسد لا شك فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل في هذه السنة واما ان يكون عبارة عن الكراب مرتين قبل الزراعة فانه عمل يبقى اثره ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسدا حتى لو كان في موضع لا تبقى منفعته لا تفسد * واما احكامها منها ان كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع اليه لاصلاحه فعلى المزارع وكل ما كان من باب النفقة على الزرع من السرقين وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعليهما على قدر حقهما وكذلك الحصاد والحمل الى البيدر والدياس ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط المذكور ومنها انها اذا لم تخرج الارض شيئا فلا شيء لواحد منهما الا اجر العمل ولا اجر الارض سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض هكذا في البدائع * وان هلك الخارج قبل الادراك بان اصطلم الزرع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة * ومنها ان هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقدا للمزارعة وقال لا اريد زراعة الارض له ذلك سواء كان له عذرا ولم يكن ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من عذر هكذا في البدائع * ولو اتى البذر في الارض تصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك احدهما الفسخ بعد ذلك الا بعذر كذا في المحيط * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح اذا كان البذر من قبل رب الارض ودفعه الى المزارع فليس لواحد منهما ان يبطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فرب الارض ان يبطلها وليس للمزارع ان يبطلها كذا في الذخيرة * ومنها ولاية جبر المزارع على الكراب وعدمها وهذا على وجهين اما ان شرطا الكراب في العقد وسكتا عن

شرطه فان شرطه يجبر عليه وان كان سكتا عنه ينظر ان كانت الارض مما تخرج الررع بدون الكراب زراعتا معتادا يقصد مثله في عرف الناس لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا تخرج اصلا او تخرج شيئا قليلا لا يقصد مثله بالعمل يجبر على الكراب وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الارض مما تنكفي بماء السماء وتخرج زراعتا معتادا بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما لا تنكفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الريادة على الشرط المذكور من الخارج والحط عنه والاصل ان كل ما احتمل انشاء العقد عليه احتمل الزيادة وما لا فلا والحط جائز في الحالين جميعا والزيادة والحط في المزارعة على وجهين اما ان يكون من المزارع واما ان يكون من صاحب الارض ولا يخلو اما ان يكون البذر من المزارع واما ان يكون من صاحب الارض وبعد ما استحصد الزرع والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فزاد المزارع صاحب الارض السدس في حصته وجعل له الثلثين ورضي به صاحب الارض لا تجوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وان زاد صاحب الارض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لان الاول زيادة على الاجر بعد انتهاء عمل المزارع باستيفاء المعقود عليه وهو المنفعة وانها لا تجوز والثاني حط عن الاجرة وانه لا يستدعي قيام المعقود عليه واذا كان البذر من قبل صاحب الارض فزاد صاحب الارض لا يجوز وان زاد المزارع جاز هذا اذا زاد احدهما بعد ما استحصد الررع فان زاد قبل ان يستحصد جاز ايهما كان هكذا في البدائع * الباب الثاني في بيان انواع المزارعة الاصل ان استيجار الارض ببعض الخارج منها جائز وكذلك استيجار العامل ببعض الخارج منها جائز واما استيجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط * ثم المزارعة على قول من يجيز المزارعة على نوعين احدهما ان تكون الارض لاحدهما والثاني ان تكون الارض لهما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة اما الثلاثة الاولى فاحدها ان تكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجرا لارض بشيء معلوم من الخارج والثاني ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستأجرا

مستأجراً للعامل بشيء معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقرة وبذرة والثالث ان تكون الأرض والبذر من احدهما والعمل والبقرة من الآخر فذلك جائز لان صاحب الأرض يصير مستأجراً للعامل ليعمل العامل ببقرة لصاحب الأرض والبذر واما الثلثة الفاسدة فاحدهما ان تكون الأرض والبقرة من احدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد وعن ابي يوسف رح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لان منفعة الأرض لا تجانس منفعة البقرة فان منفعة الأرض انبات البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقرة العمل فاذا لم تكن منفعة البقرة من جنس منفعة الأرض لا يكون البقرة تبعاً للأرض فيبقى استيجار البقرة مقصوداً بشيء من الخارج وذلك فاسد كما لو كان لاحدهما البقرة فقط والثاني ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر وذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجراً للأرض فلا بد من التخلية بينه وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترك ثلاثة او اربعة ومن البعض البقرة وحده او البذر وحده كان فاسداً والثالث ان يكون البذر والبقرة من واحد والعمل والأرض من الآخر وانه فاسد هذا اذا كانت الأرض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الأرض لاحدهما وشرطان يكون البذر منهما ان شرط الغدل على غير صاحب الأرض وشرطان ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الأرض يصير قائلاً للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ازرع ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسداً لان هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط اعادة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرط ان يكون الخارج بينهما اثلاً ثلثاً للعامل وثلثاً لصاحب الأرض او على العكس كان فاسداً لان فيه اعادة الأرض واذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الأرض ما اخذ من الخارج لانه نداء ملكه حصل في أرضه وله على الآخر اجر مثل نصف الأرض لان الآخر استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذرة ويرفع من الباقي اجر نصف الأرض وما انفق ايضاً ويتصدق بالفضل لان الزيادة حصلت له من أرض الغير بعقد فاسد ولو كانت الأرض والبذر منهما وشرطان العدل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الأرض ببذرة فكانت هذه اعادة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما وشرطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لان من لا بذر منه يكون قائلاً للآخر ازرع ارضك ببذرك على ان يكون الخارج كله لك وازرع ارضي ببذرك

على ان يكون الحارج كله لي مكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر الحارج بينهما نصيبان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط لصاحبه حقيقة نصف البذر او اقراض نصف البذر بمقابلته العمل له في نصف الارض وذلك باطل وكذلك لو شرطا ثلثي الحارج للعامل والثلث للدافع او شرطا ثلثي الحارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة شيء من الحارج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرطا ثلثي الحارج للعامل حاز لان من لا يذرمه صار دافعا ارضه مزارعة ليزرعها العامل يئذ والعامل على ان يكون ثلث الحارج للعامل وذلك جائز ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا العنل على احدهما على ان يكون الحارج بينهما نصيبين حاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا للدافع ثلث الحارج والثلثين للعامل لا يجوز في اصح الروايتين لان الحارج ماء بذرها واذا كان البذر منهما كان الحارج مشتركا بينهما فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الاجر ولو شرطا ثلثي الحارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذور ولا عمل ولو كانت الارض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الحارج بينهما نصيبين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلته عمله اقراض سدس البذر ولو شرطا ثلثي البذر على العامل على ان يكون الحارج بينهما نصيبين لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع ارضي يذرك على ان يكون الحارج لك وازرع ارضي يذري و يذرك على ان يكون كل الحارج لي فانها مزارعة بجميع الحارج فلا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان * رجل له ارض اراد ان يأخذ بذرا من رجل جنبي يزرعها ويكون الحارج بينهما نصيبين فمن الحيلة له في ذلك ان يشتري نصف البذر منه ويبرأه البائع من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر كله على ان الحارج بينهما نصيبان كذا في خزائن المفتين * واما احكام المزارعة العائدة فانواع منها انه لا يجب على المزارع شيء من اعمال المزارعة لان وجوبه بالعقد ولم يصح ومنها ان الحارج كله يكون لصاحب البذر سواء كان من رب الارض او المزارع ولا يلزمه التصديق بشيء ومنها ان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان للعامل عليه اجر المثل واذا كان البذر من العامل كان عليه لرب الارض اجر مثل ارضه ومنها ان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض واستحق الحارج وغرم للعامل اجر مثله فالحارج كله طيب واذا كان من قبل

العامل واستحق الخارج وغرم لصاحب الأرض أجر مثل أرضه فالخارج كله لا يطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذرة وتدرأ أجر مثل الأرض ويطيب ذاك له ويتصدق بالفضل ومنها أن أجر المثل لا يجب في المزارعة الفاسدة ما لم يوجد استعمال الأرض ومنها أن يكون أجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة وإن لم تخرج الأرض شيئاً بعد أن استعمالها المزارع ومنها أن أجر المثل يجب في المزارعة الفاسدة مقداراً بالمسمى وعند محمد ربح يجب تماماً وهذا إذا كانت الأجرة وهو حصّة كل واحد منهما مسمأة في العقد وإن لم يكن مسمأة يجب أجر المثل تماماً بالاجتماع هكذا في البدائع * وإن أراد رب الأرض والمزارع أن يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عندهما أو عند أبي حنيفة ربح في موضع صحت المزارعة عندهما فالوجه ما حكى عن الشيخ الإمام السعيل الزاهد ربح أنه يميز النصيبان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ويقول رب الأرض للمزارع وجب لي عليك أجر مثل الأرض أو نقصانها ووجب لك عليّ أجر مثل عمليّك وثيرانك وقد بذر في فحل صالحتني على هذه الحنطة عليّ ما ووجب لك عليّ ما ووجب لي عليك فيقول المزارع صالحت أو يقول المزارع لرب الأرض قد وجب لي عليك أجر مثل عمليّك وثورتي ووجب لك عليّ أجر مثل الأرض أو نقصانها فهل صالحتني عما ووجب لك عليّ ما ووجب لي عليك على هذه الحنطة فيقول رب الأرض صالحت فإذا تراضيا على ذلك جاز ويطيب لكل واحد منهما ما أصابه لأن الحق بينهما لا يعدو هما فإذا تراضيا فقد زال الموجب للخبث كذا في النهاية * ثم في كل موضع لم تفسد المزارعة إذا شرط البقر على أحدهما لا تفسد المزارعة إذا اشترط استئجار البقر على أحدهما وإن شرط في المزارعة عقد آخر وهو استئجار البقر فيكون صفة مشروطة في صفة وإنما لم تفسد المزارعة لأن المراد من ذكر استئجار البقر بيان من عليه البقر لا حقيقة الاستئجار بدليل أن من شرط عليه من استئجار البقر إذا لم يستأجر البقر ولكن كرب الأرض بنفسه أو ببقره وهب له أو ورث أو اشترى جاز ذلك وإن لم يستأجر فصارت ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقر على أحدهما لا عن حقيقة الأجرة كذا في المحيط * الباب الثالث في الشروط في المزارعة رجل دفع إلى رجل أرضاً وبذرها على أن يزرعها بنفسه وبقره وأجرائه فإن شرط الخارج كله لرب الأرض فهذا جائز هكذا ذكر محمد ربح في الأصل ولم يرد بقوله فهو جائز أن المزارعة جائزة لأن هذا العقد ليس بمزارعة لأن في المزارعة الخارج يكون مشتركاً والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وإنما أراد به أن اشتراط جميع الخارج لصاحب البذر جائز وإن شرطاً

ان يكون الخارج كله للمزارع فهو جائز واراد به ان اشترط جميع الخارج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجوه أحدها ان يقول صاحب الأرض لرجل ازرع ارضي بكر من طعامك على ان يكون الخارج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب البذر يصير مستأجر الأرض بكل الخارج في هذه الصورة واشترط انما يجوز استئجار الأرض ببعض الخارج بخلاف التماس وبقي جواز الاستئجار بكل الخارج على اصل التماس واذا فسدت هذه العقد كان جميع الخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الأرض لصاحب الأرض ويطيب لصاحب البذر من الخارج قدر بذرة وما غرم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الأرض للمزارع ازرع لي ارضي ببذر ك على ان يكون الخارج كله لي فهذا الشرط جائز ويصير العامل مقرضاً للبذر من رب الأرض فيكون الخارج كله لرب الأرض ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال ازرع ارضي لي ببذر ك على ان يكون الخارج كله لك فهو فاسد والخارج كله لرب الأرض للمزارع على رب الأرض مثل بذرة واجرم مثل مثله ولو قال له رب الأرض ازرع ارضي ببذر ك على ان يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب الأرض معينا له ارضه كذا في الذخيرة * ولو قال له صاحب الأرض ازرعها لي ببذر ك على ان الخارج بيننا نصتان كانت المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضاً للبذر من رب الأرض بمنتهى امر رب الأرض آية بالمزارعة بقوله ازرعها لي فصار رب الأرض قابضاً لذلك حكماً لاتصاله بملكه الآخرى ان رب الأرض اذا قال للمزارع افرضني مائة درهم ثم اشتر لي بها كرحطة وابذر هالي في ارضي على ان يكون الخارج بينهما نصتين أليس انه يجوز فكذا هنا وما اذا كان دفع البذر مزارعة بان دفع الى صاحب الأرض كراماً من طعام على ان يزرعه في ارضه ويعمل فيه سنة هذه على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصتان فهذا فاسد والزرع لصاحب البذر هكذا ذكر في مزارعة الاصل وذكر في اول كتاب المأذون ان الزرع للمزارع وهو صاحب الأرض قال شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة لا فرق بين المسئلتين ولكن تأويل ما ذكرنا من كتاب المأذون ان صاحب البذر قال لصاحب الأرض ازرعها لنفسك ليكون الخارج بينهما نصتان وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الأرض وهو المزارع لان المزارع صار مستقرضاً للبذر من رب الأرض عزف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فاذا فسدت المزارعة بقي الزرع لصاحب الأرض وقد ذكر هشام مسئلة المأذون في نوادره

في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر ان صاحب البذر قال لصاحب الارض
ازرعها لنفسك انما ذكر ان صاحب البذر قال له ازرعها ليكون الخارج بيننا وفي هذه الصورة
لا يصير المزارع مستقرا بالبذر وبقي البذر على ملك صاحبه فيكون الربح لصاحب البذر عند
فساد المزارعة حتى لو قال صاحب البذر لصاحب الارض ازرعها لنفسك على ان الخارج بيننا
وباقى المسئلة بما لها كان الخارج لصاحب الارض كما في مسئلة المأذون كذا في المحيط * واذا
دفع الرجل بذرا الى رجل وقال ازعه في ارضك ليكون الخارج كله لك او قال ازعه ارضك
ببذري ليكون الخارج كله لك فهذا جائز ويصير صاحب البذر مقرضا للبذر من صاحب الارض
ليزرعه في ارضه وقد قبضه رب الارض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر قال له ازرع لي ارضك
ببذري فيكون الخارج كله لك فهذا فاسد والخارج كله لصاحب البذر واذا دفع بذرا الى رجل
ليزرعه في ارضه على ان الخارج كله لصاحب البذر فهذا الشرط جائز ويصير صاحب البذر
مستعيرا للارض من رب الارض ومستعينا له ليزرعه بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابذر هذا
في ارضك لنفسك على ان ما اخرج الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الارض
ولصاحب البذر على صاحب الارض مثل بذره كذا في البذيرة * واذا دفع الرجل ارضه الى
رجل ليزرعها على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وسكتا عن شرط البقر
على العامل او اشترط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان البذر منه او من صاحب
الارض لان البقر آلة العمل فيكون على من عليه العمل هكذا في خزائن المفتين * اذا شرط في عقد
المزارعة بعض الخارج لرجل سوى المزارع ورب الارض ينظر ان لم يشترط عمله في المزارعة
لم يوجب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر وان شرط عمله في المزارعة ان كان البذر
من قبل المزارع بان دفع ارضه الى رجل على ان يزرعها ببذره وبيقره ويعمل فيها هذا الرجل
الاخر مما اخرج الله تعالى من شيء فالثالث من ذلك لصاحب الارض والثالث لصاحب البذر
والثالث للعامل الذي لا بذره فهذه المزارعة فاسدة اراد به الفساد في حق المزارع الثاني لا المزارع
الاول لان المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة الاولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة
في المزارعة الاولى بان قال على ان يعمل هذا الرجل الاخر معه كانت المزارعة الاولى فاسدة عند
بعض المشائخ وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسئلة

بما لا يكاد يخلو من هذه مزارعة جائزة لان البذر انما كان من جهة صاحب الارض كان مستأجر المعاملين ببعض
الحارج في هذه جائزة كذا في الذخيرة * انا شرط في عقد المزارعة بعض الحارج لعبد احد هما في بعض
الاول ان يكون البذر من صاحب الارض وقد شرط ثالث الحارج لرب الارض والثالث للمزارع والثالث
لعبد رب الارض والمزارعة جائزة سواء كان على العبد دين او لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع
او لم يشترط هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من قبل رب الارض وشرط ثالث الحارج لعبد رب الارض
وان شرط ثالث الحارج لعبد المزارع فالمزارعة جائزة ايضا سواء كان على العبد دين او لم يكن وسواء
شرط عمل العبد مع المزارع او لم يشترط هذا الذي ذكرنا ان كان البذر من قبل رب الارض وان كان
البذر من قبل المزارع فان شرط ثالث الحارج لعبد رب الارض فالمزارعة جائزة اذ لم يكن على العبد
دين ولم يشترط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروطا للمولى من الابتداء وان شرط عمل العبد ولادين
عليه المزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة
ويكون المشروط للعبد مشروطا للمولاة كانهما مشروطا من الابتداء ثلثي الحارج لرب الارض وثلثه للمزارع
وان شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثالث الحارج لعبد المزارع
في هذه الصورة ان لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز ويكون ثلثا الحارج للمزارع والثلث
لرب الارض وان شرط عمل العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العقد فالمزارعة فاسدة في حقهما
جميعا وان لم يشترط عمل العبد في العقد بل عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع جائزة
وفي حق العبد فاسدة وان كان على العبد دين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة ويكون المشروط
للعبد مشروطا للمزارع وان شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين وقد شرط
عمله ولو شرط بعض الحارج لغير احد هما فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الحارج لعبد احد هما
ولادين عليه واد اشترط ثالث الحارج للمساكين حازت المزارعة وكان ما شرط للمساكين مشروطا لصاحب
البذر فيكون لصاحب البذر الا انه يجب على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه ان يتصدق بذلك الا
ان القاصي لا يجزى على ذلك ولا يوجب فساد المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا شرط
بعض الحارج لعبد احد هما فهو الجواب فيما اذا شرط بعض الحارج لمدير احد هما سائر من يملك المولى
كسبه كذا في المحيط * لو شرط الثلث لمالك احد هما او قريبه او اجنبي فان كان البذر من قبل رب الارض
ان شرط عمله جاز وهو مزارعة معه وله ثلث الحارج وان لم يشترط عمله فالمزارعة جائزة والمشروط

باطل وثالث الخارج لرب الارض فاما اذا كان البذر من قبل العامل ان لم يشترط عمله فهي جائزة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لواحد منهم وان شرط عمله وعمل فله اجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الارض جائزة وفيما بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وصار كما لو دفع ارضه الى رجلين ليزرعاهما على ان يكون البذر من احدهما ومن الآخر مجرد عمل كذا في محيط السرخسي * ولو دفع اليه الارض على ان يزرعها ببذرة وعمله على ان له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه على ان يكرها ويعلجها ببقر فلان على ان لفلان ثلث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامل اجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر ثلث الخارج والبقر لا يكون مقصودا في المزارعة فكان العقد بينهما فاسدا وقد استوفي منفعة بقره لفلان فله اجر مثله وثالث الخارج لرب الارض وثلثه للعامل طيب له لانه لا فساد في العقد بينه وبين رب الارض واذا كان من قبل رب الارض كان الثلثان له وعليه اجر مثل البقر لانه استأجر العمل بثلث الخارج وهو جائز واستأجر البقر مقصودا بثلث الخارج وهو فاسد كذا في المبسوط * وان كان البذر من قبل رب الارض فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع جائزة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الارض اجر مثل البقر كذا في الذخيرة * لو شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كانت الارض خراجية فشرط دفع الخراج وان يكون الباقي بينهما نصفين فهي فاسدة وهذا اذا كان خراج موظف لانه عسى لا يخرج الا ذلك القدر فاما اذا كان خراج متاسمة نحو الثلث او الربع يجوز هكذا في الكافي * ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخارج والباقي بينهما صحت المزارعة لان هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخارج لان الخارج وان قل يكون له عشر وهذا هو الحيلة لصاحب البذر اذا اراد ان يصل اليه قدر البذر ان يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر او الثلث او ما شبهه والباقي بينهما كذا في النهاية * لو اشترط العشر من البذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ولو كانت الارض عشرية فاشترط ارفع العشر ان كانت الارض تشرب سبحا ونصف العشر ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فان حصل الخارج اخذ السلطان حقه من عشر ونصف عشر والباقي بينهما نصفان وان لم يأخذ السلطان منهم شيئا واخذوا بعض طعامهم سرام السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الارض في قول ابي حنيفة رح على قياس من اجاز المزارعة وعند ابي يوسف ومحمد رح يكون بينهما

نصفان أو لو كان صاحب قال للعامل لست أدري ما يأخذ السلطان منا العشر ونصف العشر فأعالمك
علي أن النصف لي مما تخرج الأرض بعد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد
في قياس قول أبي حنيفة رَح وفي قول أبي يوسف ومحمد رَح هو جائز بينهما علي ما قالوا ومعنى
هذه المسئلة أن الأرض قد تكون بحيث تكفي بماء السماء عند كثرة الأمطار وقد تحتاج إلى أن تستن
بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر الأغلب فيما يأخذ من العشر ونصف العشر فكأنهما
قالا لا أدري كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج فتعاقد علي هذه الصفة
ثم عدا أبي حنيفة رَح العشر ونصف العشر يكون علي رب الأرض فبهذا الشرط هما شرط الرب الأرض
حرء مجهولاً من الخارج له العشر ونصف العشر وذلك معقد للعقد وعند أبي يوسف ومحمد رَح
العشر ونصف العشر يكون في الخارج والحارج بينهما نصفان وهذا في معنى اشتراط جميع الخارج
بيهما نصفان ذلك غير مفسد للعقد كذا في المبسوط * ولو شرط في المزارعة أن ما خرج من الحنطة
فيهما نصفان وما خرج من شعير فهو لأحد هما بعينه أو شرطاً أن تكون الحنطة لأحد هما بعينه
والشعير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز كذا في التاتارخانية * ولو كانت الأرض خراجية فنقل
صاحب الأرض للمزارع أثلاً لا أدري أن السلطان يأخذ منها هذه السنة خراج وطيفته أو خراج مئاسمة
ومعنى هذا أن الأراضي تكون خراجية خراج وظيفته إلا أنها في بعض السنين لا تطبق خراج
الوظيفة وعند ذلك لا يجوز للسلطان أن يأخذ خراج الوظيفة إنما يأخذ خراج المئاسمة وذلك إلى
نصف الحارج والمالك يقول لا أدري أن الأراضي في هذه السنة هل تطبق خراج الوظيفة يأخذ
السلطان ذلك أو لا تطبق فيما يأخذ السلطان خراج المئاسمة فيقول للمزارع أعالمك علي أن يرفع
مما تخرج الأرض حظ السلطان مئاسمة كانت أو وظيفته فالباقي بينا فهذه المزارعة فاسدة ولو دفع
أرضه إلى رجلين علي أن يزرعها بذرهما علي أن لأحد هما ثلث الخارج وللآخر تسعين فنبتا
من الحارج تسد المزارعة في الكل عدة وعددهما جازي في حق صاحب الثلث وتفسد في حق
من شرط له تسعون فنبتا من الحارج كذا في الكافي * ولو شرط في عقد المزارعة الكراب علي رب
الأرض أن كان البدر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة وإن كان البدر من رب الأرض جارحاً
في الخلاصة * ولو شرط علي العامل كربي الأنهار أو صلاح المسناة حتى فسد العقدان كان البذر
من قبل

من قبل العامل كان الخارج كله للعامل لانه نماء بذرة ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله وكري الانهار فيقتاصان ويتراذان الفضل ولولم يكن كري الانهار مشروطا على العامل في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كري الانهار ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كري الانهار واصلاح المسناة فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على رب الارض كري الانهار واصلاح المسناة حتى ياتيء الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط في المزارعة على احدهما القاء السرقين ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من ايها كان البذر والخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يغرم رب الارض شيئا للمزارع من قيمة السرقين الذي طرحه في الارض وان كان البذر من رب الارض فالخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في ارضه وقيمة ما طرح من السرقين وان شرط السرقين على رب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقين فان كان البذر من رب الارض فالمزارعة جائزة وان شرط القاء السرقين على رب الارض لم يذكر في الكتاب وحكي عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز من ايها كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كما لو شرط الكراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الارض يجوز كذا في الخلاصة *

اذا شرط رب الارض والبذر من المزارع ان يسرقنها قيل تفسد المزارعة عند المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين والفتوى على قول المتأخرين قاله الخجندي وعزيز بن ابي سعيد كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع كرمه او ارضه معاملة او مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء السرقين واصلاح المسناة وحفر الانهار وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد ربها لا يفي فالوجه ان يستأجره على ذلك كله بعد الاعلام باجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى * ولو شرط الدولاب والدالية على احدهما فهو كاشتراط البقر على احدهما لان الدالية والدولاب آلة السقي والسقي على المزارع فان كان مشروطا على المزارع فهي جائزة من ايها كان البذر وان كان مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فهي فاسدة

ان كان البدر من رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر فاما اذا شرط الدابة التي تسقى بها مع العلف على احدهما فان شرط الدابة مع العلف على المزارع خازت من ايها كان البذر كما في اشتراط السقوان شرط ذلك على رب الارض فان كان البذر من قبل المزارع وهي فاسدة وان كان البذر من قبل رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر واما اذا شرط الدابة والعلف على غير صاحبها وهي فاسدة كذا في محيط السرخسي * لو شرط عليه رب الارض انه ان زرعا بغير كراب فالله زارع الربيع وان زرعا بكراب فالله زارع الثلث فالله زارع جائرة ثم ما ذكر في الاصل في رواية ابي سليمان زيادة لم يذكرها في رواية ابي حصص وتلك الزيادة ان رب الارض لو قال للمزارع وان زرعت ونبت فلك النصف وذكر انه متى نسي وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن ابان وقال ما ذكر انه متى نسي وزرع كان الخارج بينهما نصفين على ما شرط الا يكاد يصح لانه خيرة بين عقود ثلثة فمتى مال الى احدها يجعل كان العتد من الابتداء ما اعتد الا على الذي اختاره ولو عقد العتد من الابتداء على الكراب والتثنية كانت المراجعة فاسدة والى هذا مال القية ابو القاسم الصغار البلخي رح وكان القية ابو بكر البلخي رح يقول ما ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان صحيح وكان فرق بين ما اذا عقدت المراجعة على التثنية وحدها وبين ما اذا كان مع التثنية غيرهما متى كان مع التثنية مزارعة اخرى جورا لمزارعة بشرط التثنية واد اكانت المراجعة وحدها بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط * وان شرط ان يكون الحب والتبن بينهما نصفين جار ويكون الحب والتبن بينهما كما شرطنا وكذا لو شرط ان يكون الربيع او الزرع او الخارج بينهما حار ويكون الكل بينهما كما شرطنا ولو شرط ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر فهي على ثمانية اوجه ستة منها فاسدة وثلثان جائزان اما السادسة احدىها اذا شرط ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل والثانية ان يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابعة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة اذا شرط ان يكون الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البدر حاز وان شرطه لغيره لا يجوز وعن ابي يوسف رح انه لا يجوز اصلا وعن بعض المشايخ اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن بينهما لمكان العرف والسادسة اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب لا يجوز فتفي هذه الوجوه لاتصح المراجعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما دون

الآخر لو دفع ارضا فيها زرع صار بقلا مزارعة وشرطان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض ولو شرطان يكون الحب بينهما نصفين وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للعامل كان فاسدا الان دفع الزرع الذي صار بقلا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وثمة لو شرطا التبن لصاحب البذر جاز وان شرطاه للآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *
وان اشترط على المزارع ان يزرع العصفرو شرطا الشركة في العصفرو القرطم والساق جاز وان شرطا العصفرو القرطم بينهما والساق لاحد هما ان شرطا الساق لمن له البذر جاز وان شرطا الساق لمن لا بذر من جهته لا يجوز وان شرطا العصفرو القرطم لاحد هما والساق للآخر لا يجوز ان شرطا العصفرو القرطم للآخر لا يجوز وكذلك الجواب فيما اذا دفع اليه الارض ليزرعها القث وشرطا القث لاحد هما والبذر للآخر لا يجوز كذا في المحيط * لو دفع ارضا ليزرع حنطة وشعير اعلى ان الحنطة يكون لاحد هما والشعير للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحد هما بعينه الكتان والآخر بعينه البذر واشترط بذور البطيخ والقثاء لاحد هما بمنزلة اشتراط التبن بخلاف بذور الرطبة مع الرطبة والعصفرو القرطم كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل ان صاحب الارض مع المزارع اذا شرط في عقد المزارعة شرطا فاسدا ينظر اليه ان كان شرطا لافائدة فيه لاحد المتعاقدين بان شرطا ان لا يبيع احدهما حصته من الخراج اولا ياكل فالمزارعة جائزة وان كان في الشرط فائدة لاحد هما فهو على وجهين ان كان الشرط اخلا في صلب العقد بان كان له حظ من البذل فان البذل من صلب العقد في المعاوضات لا يجوز العقد بدونه فان المزارعة تفسد بهذا الشرط ولا تعود جائزة وان ابطال من له الشرط الشرط بان شرطا في المزارعة عشرين درهما لاحد هما مع نصف الخراج ثم ابطال من شرط له الدراهم قبل العمل او شرطا الحصاد والدياس على احدهما حتى نسد العقد على جواب الكتاب ثم ابطال من له الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستغادا في العقد ولم يكن من صلب العقد بان لم يكن له حظ من البذل بان شرط في المزارعة خيار مجهول او اجل مجهول لاحد هما فاسقط من له الشرط الشرط قبل تقرر المفسد فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علمائنا الثلاثة وان كان هذا الشرط مشروطا لهما لا تعود جائزة ما لم يجتمعا على الابطال اما ابطال احدهما لا تعود جائزة لانه يبقى مشروطا للآخر وان كان كاف لفساد العقد وان شرطا على احدهما ان يبيع نصيبه من صاحبه فالمزارعة فاسدة فان ابطله البائع او المشتري لا يعود جائزا

ولو ابطأ له جمعا عادت المزارعة الى الجواز ولو شرط احدهما على صاحبه ان يهب نصيبه من الخارج
 كانت المزارعة فاسدة فان ابطال الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشائخنا
 قالوا يجب ان لا تعود المزارعة جائزة بابطال الموهوب له وحده ولكن ما ذكر في الكتاب اصح
 واذا دفع الرجل ارضه الى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع او على نفسه
 فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على ثلاثة اوجه اما ان شرط
 بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي او شرط بعض اعمال المزارعة على نفسه
 وسكت عن الباقي او شرط بعض اعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع فان شرط
 بعض اعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه ان يكرها ويزرعها وسكت
 عن ذكر السقي فهذا على ستة اوجه فان كانت الارض بحيث لا تُخرج شيئا بدون السقي او تُخرج
 شيئا ولكن شيئا لا يرغب فيه من مثل هذه الارض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك
 اذا كانت دعة الاراضي تُخرج شيئا مرغوبا فيه بدون السقي الا انه يبس بدون السقي كانت
 المزارعة ماسدة وان كانت الارض بحيث تُخرج شيئا مرغوبا فيه من مثلها ولا يبس بدون السقي
 بان كانت الارض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك اذا كان السقي يؤثر في زيادة الجودة
 في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك اذا كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في جودة الخارج
 بان كان لا يدري ان المطر يقل او يكثر الوجه الثاني اذا شرط رب الارض بعض الاعمال على
 نفسه بان شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجه الذي ذكرنا ان لم يقينا
 ان السقي لا يؤثر في الخارج فالمزارعة جائزة وان شرط فيها عمل رب الارض وفيما عدا ذلك
 من وجوه المزارعة فاسدة فان شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا هو الشرط
 السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثالث ان يكون البذر من قبل المزارع فشرط
 رب الارض بعض الاعمال على المزارع بان شرط عليه ان يبذرهما وسكت عن السقي مثلا فالمزارعة جائزة
 واذا شرط بعض الاعمال على رب الارض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان
 البذر من جهة رب الارض وقد شرط رب الارض بعض العمل على نفسه او شرط البعض على نفسه
 والبعض على العامل كذا في المحيط * واذا دفع الرجل ارضا وبذرا الى رجل مزارعة وقال له ما زرعته

بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا وبكراب وثيان فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك اذا قال ما زرعته فيها
بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك اذا قال ما زرعته منها بكراب فبكذا
وما زرعته منها بغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة واي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط
بازائه قالوا اذ كرم من الجواب في المسئلة الثالثة خطأ لا وجه لتصحيحه ويجب ان تكون المزارعة فاسدة
متى ذكر كلمة من لان كلمة من للتبعيض فقد شرط عليه ان يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب
وذلك البعض مجهول لا يدري واوجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلنا مسائل
ذكرها محمد ر ح في الاصل فمن جعلتها اذا قال للدافع ما زرعته منها حنطة فلك كذا وما زرعته
منها شعير فلك كذا وما زرعته منها سمسا فلك كذا فالمزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جملة
ذلك اذا قال للدافع ما زرعته منها في جمادى الاولى فلك كذا وما زرعته منها في جمادى
الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جملة ذلك اذا قال له ما زرعته منها بماء السماء
فلك كذا وما زرعته منها بغرب اود الية فلك كذا فالمزارعة فاسدة وكان الشيخ الامام الجليل
ابوبكر محمد بن الفضل ر ح يقول ما ذكر من الجواب في مسئلة الكراب قولهما وما ذكر في هذه
المسائل فهو قول ابي حنيفة ر ح لو كان يري جواز المزارعة لان كلمة من عند ابي حنيفة ر ح للتبعيض
وعندهما للصلة فصار حاصل الجواب على قولهما الجواز في هذه المسائل كما في مسئلة الكراب وجعل
كلمة من للصلة عندهما في المسائل كلها وغيره من المشائخ قالوا بان ما ذكر في هذه المسائل قولهما
وما ذكره في مسئلة الكراب قولهما ايضا وهذا القائل يجعل كلمة من للتبعيض في المسائل كلها
لان هذه الكلمة حقيقتها للتبعيض لغة وانما تذكر للصلة مجازا والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير
يمكن الجهالة الا ان هذه الجهالة في مسئلة الكراب لا توجب فساد المزارعة لان الجهالة زالت
وقت تأكد المزارعة واذا كانت الجهالة زائلة وقت تأكد المزارعة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة
وقت المزارعة واما في مسئلة الحنطة والشعير الجهالة قائمة وقت تأكد العقد لانه انما يعلم البعض
المزروعة حنطة من البعض المزروع شعير بالقاء البذر فوق القاء البذر الذي هو حال تأكد العقد
تكون الجهالة قائمة وكذلك في مسئلة جمادى وفي مسئلة السقي كذلك لانه اراد السقي المعتاد
بينهم وهو السقي بعد القاء البذر فالجهالة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة
كانت المزارعة صحيحة كما في مسئلة الكراب لان الجهالة تكون زائلة وقت تأكد العقد وما اذ انص

على البعض فقال علي ان مازرعت بعضا منها بكراب فلك كذا وما زرعت بعضا منها بغير كراب فلك كذا هل يعسد الاعتدال بذكره محمدرح في الكتاب وعلي قياس ما قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح بحجب ان تكون المزارعة فاسدة كذا في الذخيرة * واذا دفع الي رجل ارضا يزرعها سنة هذه بيذره وعمله على انه ان زرعتها في اول يوم من جمادى الاولى فالحارج بينهما نصفان وان زرعتها في اول يوم من جمادى الآخرة فالثلاثان من الحارج لرب الارض والثالث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول ابي حنيفة رح علي قول من احاز المزارعة وفي قول ابي يوسف ومحمدرح الشرطان جائزان فان زرعتها في جمادى الاولى فالحارج بينهما نصفان وان زرعتها في جمادى الآخرة فالحارج كله لصاحب البذر وعليه احر مثل الارض ان كان البذر من قبل العامل واجرمثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب البذر وعندهما الشرطان جميعا جائزان فان زرعتها في جمادى الآخرة فالحارج بينهما اثلاثا ولو قال علي ان مازرع من هذه الارض في يوم كذا فالحارج منه يسهما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فله المزارع ثلث الحارج ولرب الارض ثلثا فهذا فاسد كله ولو كان في المسئلة الاولى زرع نصفها في اول يوم من جمادى الاولى ونصفها في اول يوم من جمادى الآخرة فما زرع في الوقت الاول فهو بينهما علي ما اشترطا وما زرع في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما علي ما اشترط بخلاف قوله علي ان مازرع منها ولو قال علي انه ان زرعتها بدالية او ثمانية فالثلاثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعتها بماء يسيم او يستقى السماء فالحارج بينهما نصفان فهو جائز علي ما اشترطا وهذا بناء علي قول ابي حنيفة رح الآحر فاما علي قياس قوله الاول يعسد الشرطان جميعا ولو قال علي ان مازرع منها بدلو فللعامل ثلثا ولرب الارض ثلثه وان زرعتها بماء يسيم فللعامل نصفه فهذه مزارعة فاسدة كذا في المبسوط * ولو دفع الرجل ارضه الي رجل علي انه ان زرعتها حنطة فالحارج بينهما نصفان وان زرعتها شعيرا فالحارج كله للمزارع فهذا جائز لانه خيرة بين المزارعة والاعارة فان زرعتها حنطة فالحارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالحارج للمزارع ولو دفعها اليه علي انه ان زرعتها حنطة فالحارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالحارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعتها حنطة فالحارج بينهما وان زرعتها شعيرا فالحارج كله للمزارع وعلي المزارع احر مثل الارض لصاحب الارض هكذا في الذخيرة * ولو دفع اليه ارضا وكر حنطة وكر شعير علي انه ان زرع الحنطة فيها فالحارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه

ولو زرعها الشعير فالخارج لصاحب الأرض ويرد الحنطة كلها فهو كاله جائز على ما اشترط ولو اشترط
الخارج من الشعير للعامل جاز أيضاً كذا في المبسوط * وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً ليزرعها
ببذرة على أنه أن زرعها حنطة فالخارج بينهما وإن زرعها شعيراً فالخارج كله للعامل وإن زرعها
سمسماً فالخارج كله لصاحب الأرض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السمسم ولو كان
البذر من جهة صاحب الأرض والمسئلة بحالها فهذا جائز لأنه خيرة بين المزارعة وبين الاستعانة
وبين إعاره الأرض وإقراض البذر ومثل هذا جائز في الإجارة المحضه كذا في المحيط * رجل دفع إلى
رجل أرضاً على أن يزرعها ببذرة سنة هذه على أنه أن زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وإن زرعها
شعيراً فلصاحب الأرض ثلثه وإن زرعها سمسماً فلصاحب الأرض ربعه جاز على ما اشترط لأن المزارعة
في حق صاحب الأرض تنأكد عند اللقاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضها شعيراً وبعضها
سمسماً جاز أيضاً على ما اشترط في كل نوع كذا في الظهيرية * ولو دفع إلى رجل أرضاً ثلثين سنة على أن
ما زرع من حنطة أو شعيراً شيء من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر أو كرم
أو نخل فهو بينهما اثلاثاً لصاحب الأرض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما اشترط سواء زرع الكل أحد
النوعين أو زرع بعضها وجعل بعضها كرم فهو جائز أيضاً في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين * ولو دفع
أرضاً مزارعة على أن يزرعها ببذرة وبقرة على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً أو بعضها سمسماً فما
زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيراً فلرب الأرض ثلثه وما زرع منها سمسماً فلرب
الأرض منها ثلثاه فهو فاسد كله وإذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو دفع إليه أرضاً يزرعها سنة هذه ببذرة وبقرة وعمله على أن يستأجر فيها أجراً من مال الزراع
فهو جائز ولو اشترط أن يستأجر أجراً من مال رب الأرض فهذه مزارعة فاسدة لأن اشتراط عمل
أجير رب الأرض كاشتراط عمل رب الأرض مع المزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشترط
أن يستأجر إلا أجراً من مال المزارع على أن يرجع به فيما أخرجت الأرض ثم يقسمان ما بقي
فهذا فاسد لأن القدر الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربع بمنزلة المشروط للمزارع فكان شرطه إفقار
معلومة من الخارج وإن كان البذر من قبل رب الأرض فاشتراط على المزارع أجراً لا أجراً من ماله
جاز ولو اشترط أجراً لا أجراً على رب الأرض من ماله لم يجز وهذا بمنزلة اشتراط عمل رب الأرض
والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطه على المزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة

ما لو شرط ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربح كله لصاحب البذر وللعامل آخر
 مثله فيما عمل واجره مثل احرائه فيما عملوا كذا في المبسوط * الباب الرابع في رب الأرض أو النخيل
 اذا تولى العمل بنفسه قال محمد ربح في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى غيره مزارعة بالنصف
 ثم ان رب الأرض يتولى الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الأرض
 وانه على وجهين ايضا الاول ان يتولى الزراعة بامر المزارع وانه على ثلاثة اوجه اما ان استعان المزارع
 برب الأرض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الأرض وبين المزارع على ما شرطنا نصيبان قالوا انما
 يكون الربح بينهما على ما شرطنا اذا لم يتقل رب الأرض وقت المزارعة ازرعها لنفسه اما اذا قال
 ازرعها لنفسه يكون كل الخارج لرب الأرض وتنقض المزارعة الا ان مجمل ربح اطلق الجواب
 اطلاقا قال شيخ الإسلام الجواب على ما اطلق محمد ربح صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه اذا
 استأجر المزارع رب الأرض بدراهم معلومة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجارة باطلة والمزارعة
 على حالها الوجه الثالث من هذا اذا دفع المزارع الأرض الى رب الأرض مزارعة بطائفة من حصته
 من الربح وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى على حالها هذا اذا تولى رب
 الأرض المزارعة بامر المزارع فاما اذا تولاها بغير امره والبذر من جهة رب الأرض فانه يصير
 باقضا للمزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب في هذا الوجه فيما اذا زرع
 بامر المزارع او بغير امر المزارع نظير الجواب في الوجه الاول الا في خصلته ان رب المال
 اذا زرع بامر المزارع او بغير امر المزارع في هذا الوجه يضمن المزارع بذرا مثل بذره
 لانه اتلف بذره عليه ولو كان البذر من قبل رب الأرض او من قبل المزارع وامر المزارع رب
 الأرض حتى استأجر احيرا في ذلك بالخارج بين رب الأرض والمزارع على ما شرطنا ويرجع
 رب الأرض باجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا استعان المزارع برب الأرض ولم يأمره باستئجار
 الاجير فان هناك لا يرجع رب الأرض على المزارع باجر الاجير والجواب في المعاملة نظير الجواب
 في المزارعة حتى ان من دفع نخيله الى رجل معاملة بالنصف على ان يلحقه ويحفظه ويستقيه فاستعان
 العامل برب النخيل في ذلك وقيل صاحب النخيل ذلك بنفسه بالخارج بينهما على ما شرطنا
 ولو كان صاحب النخيل قبض النخيل بغير امر العامل وفعل ما ذكره بالخارج كله لصاحب
 النخيل

النخيل وتنتقض المعاملة وأن كان صاحب النخيل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب النخيل اخذ النخيل بعد ما خرج الطلع وقد قام عليها بغير اذن العامل فالخارج بينهما ما لو اخذها قبل خروج الطلع وقد قام عليها ثم اخذ العامل منه بغير امره فتأم عليها حتى صار تسراف جميع ذلك لصاحب النخيل واذا دفع ارضا وبذر ارضا مزارعة بالنصف ثم ان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى رب الارض مزارعة على ان للمزارع الثلث ولرب الارض الثلثين فالمزارعة الثانية فاسدة وما خرج بينهما نصفان كذا في المحيط * واذا دفع ارضا مزارعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فللمزارع المزارع وسقاه ونبت قام عليه رب الارض بنفسه واجرائه وسقاه عن غير امر المزارع حتى استحصد فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطا ولو ان المزارع بذره الا انه لم يسقه ولم ينبت حتى سقاه رب الارض بغير امر المزارع قبل النبات فالقياس ان يكون الخارج كله لرب الارض لان البذر قبل النبات قائم في الارض حقيقة ألا يرى انه يمكن تمييزه بتكلف فكان كونه في البطن ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فاخذته رب الارض وبذره وسقاه حتى نبت يصير ناقضا للمزارعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطا في المزارعة لان سقي رب الارض في هذه الحالة حصل باذن المزارع هذا اذا بذره المزارع وسقاه رب الارض بغير اذنه فاما اذا بذره رب الارض بغير اذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصد ذكر ان الخارج بينهما على ما شرطا ولم يذكر القياس والاستحسان ههنا ولو كان البذر على ظهر الارض فجاء رب الارض واخذها وبذرها بغير امر المزارع يصير ناقضا للمزارعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاه بغير امر رب الارض كان الخارج بينهما على ما شرطا قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * واذا دفع الى رجل ارضا وبذر على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الارض بنفسه او باجرائه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الارض متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعامل اجيره كعمله واجرا لا جيره عليه لانه هو الذي استأجره ولو ان العامل بذر البذر فلم ينبت ولم يسقه فسقاه رب الارض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا استحسانا ويكون رب الارض متبرعا وفي القياس كان الخارج لرب الارض لان الحنطة قبل النبات في الارض بمنزلة ما لو كانت في الجوالق والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء

البذر بسبب للبات ولهذا لا يملك فسح العتد قصدا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو بذر رب الأرض ولم يسته ولم ينبت حتى سناه المزارع ونام عليه حتى استحصد والخارج بينهما على ما اشترطا ولو اخذه رب الأرض فبذره في الأرض وسناه فنبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويستقيه حتى استحصد فالخارج لرب الأرض والمزارع متاع في عمله ولا اجر له كذا في المبسوط * الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة اذا اراد المزارع ان يدفع الأرض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل رب الأرض ليس له ان يدفع الأرض الى غيره مزارعة الا ان اذن له رب الأرض بذلك نصا ودلالة بان يقول رب الأرض اعمل فيه برأيك ويكون له ان يستأجر اجراء بما له لا فائده صدق المزارعة اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه فلوا انه دفعه الى غيره مزارعة بالصف مع ان رب الأرض ما اذن له بذلك لانصا ولا دلالة ذكر ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الأرض ولرب الأرض والبذر ان يضمن بذرة ايتهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الأرض قد انتقصت كان المتصان على المزارع الثاني دون الاول عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يوسف رحمه الله تعالى القول الآخر كذا في الدخيرة * ثم يطرأ الى ما اصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم لرب الأرض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الصل من أرض موصوبة وما اصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك واما اذا اذن رب الأرض والبذر للمزارع بذلك نصا ودلالة بان قال له اعدل فيه برأيك وقد كان شرط رب الأرض للمزارع الاول المصنف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالصف جازت المزارعة الثانية وما اخرجت الأرض من الزرع فنصفه لرب الأرض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من البذر وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني اثنان او نصفان فذلك جائز ايضا والخارج بينهما على الشرط ابصا كذا في المحيط * واودع الى رجل ارضا وبذرا يزرعها سنة هذه بالصف ولم يقل له اعدل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على ان يزرعها سنة هذه بذلك البذر على ان لا يخرج ثلث الخارج وللأول ثلثان فعلمنا الثاني على هذا الخارج بينهما اثنان كما شرطه في العتد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار مخالفا بشراك الغير في الخارج بغير رضاء رب الأرض فلرب الأرض ان يضمن بذرة ايتهما شاء وكذلك نقصان الأرض في قول محمد رحمه الله تعالى يوسف رحمه الله الأول فان ضمنها الآخر رجع

على الاول بذاك كله وان ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول ابي حنيفة رح و ابي يوسف رح الآخر انما يضمن نقصان الارض للآخر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذرة الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالنصل ولا يتصدق الآخر بشيء ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج الآخرا اذا وحب له ثلث الخارج بعند صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلثا نصيبه ورب الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه وبقي ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمان العمل في ذمته وان كان دفع اليه البذر والارض على ان يزرعها سنة هذه فما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز والآخرون نصف الخارج والنصف الآخر بين الاول وبين رب الارض نصفين لان رب الارض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى الاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حته بعقد الاول مع الثاني وكذلك له قال على ان ما اخرج الله تعالى لك منها من شيء فهو بيننا نصفان او قال ما اصبحت من ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سواء وان لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان الاول مخالفا منا حين زرعها الآخر والخارج بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذرة ايها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولولم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده او غرقت الارض ففسدت ودخلها عيب ينتصها فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بمجرد دفعه الى الثاني لا يصير مخالفا لآثره انه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة اراستأجره على ذلك لم يكن مخالفا كذا في المبسوط * ولو استعان الاول من غيره بالخارج بين الاول ورب الارض ولو كان المزارع الاول دفع الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض اجر مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شيء من الخارج فرق بين هذا وبين ما اذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه او اعار من غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم المزارع الاول لرب الارض شيئا من اجر مثل الارض كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى الرجل

ارصا يزرعها سنة هذه ببذرة على ان الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك اولم يقل
فدفعها المزارع وبذر معها الى رحل مزارعة بالنصف فهو جائز ثم اذا حصل الحاريج هنا نصه للآخر
بتقابلة مملوك كما اوجبه له صاحب البذر ونصته لرب الارض براء منعقة ارضه كما شرط له صاحب البذر
ولا شيء لصاحب البذر ولو كان الشرط للمزارع الآخر ثلث الحاريج في المستثلين جميعا جاز للآخر الثلث
ولرب الارض النصف وللأول السدس طيب له ولو دفع الى الاول على ان يعملها ببذرة على
ان الخارج بينهما نصفان مدفعها الاول الى الآخر على ان يعملها ببذرة على ان الآخر ثلثي الحاريج
وللأول الثلث فعملها على ذلك ملأ الحاريج للآخر لان الحاريج بما بذره فلا يستحق الغير عليه شيئا منه
الا بالشرط وبما شرط للأول ثلث الحاريج ثم هذا الثلث يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع
الأول احر مثل ثلث ارضه ولو كان البذر من قبل الأول كان ثلث الحاريج للآخر كما اوحى المزارع
الأول والثلث لرب الارض ولرب الارض اجر مثل ثلث ارضه على المزارع الأول كذا في المبسوط
في باب توليد المزارع ومشاركته والبذر من قبله * ولو دفع الى رجل ارضا ودارا مزارعة على ان للمزارع
من الحاريج عشرين فيمزا ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه اولم يقل فدفع المزارع
الارض والبذر الى رحل بالنصف مزارعة فعمل فالحاريج لرب الارض وللآخر على الأول اجر
مثله وللأول على رب الارض اجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم تخرج الارض شيئا ولو دفع
اليه الارض والبذر مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك اولم يقل فدفعها الى آخر مزارعة
على ان للآخر منه عشرين فيمزا فالمزارعة بين الأول والثاني فاسدة وللثاني على الأول اجر مثل
عمله والحاريج بين الأول ورب الارض نصفان ولو دفع اليه ارضا على ان يزرعها ببذرة وعمله بعشرين
فتميزا من الحاريج والباقي للمزارع او كان شرط افقة للمزارع والباقي لرب الارض فدفعها المزارع
الى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الأول او من عند الآخر فعمل فالحاريج بين المزارعين
نصفان ولرب الارض اجر مثل ارضه على الأول ولو لم يعمل الآخر في الارض بعد ما تعاقد المزارعة
حتى اراد رب الارض اخذ الارض ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فان كان البذر في العقد الثاني
من عند الآخر ينقض العقد الثاني بينه وبين الآخر لا مستحقا نقض العقد الأول بسبب التماسه
وان كان البذر من عند الأول ينقض استيجار الأول الثاني لفساد العقد ايضا فان كان الآخر
قد زرع

قد زرع لم يكن لرب الأرض اخذ أرضه حتى يستحصد الزرع ولو كان رب الأرض دفعها إلى الأول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك او لم يقل فدفعها الأول وبذر معها إلى الثاني مزارعة بعشرين قفيزاً من الخارج فالتعد الثاني فاسد ولما خر على الأول اجر عمله والخارج بين رب الأرض وبين الأول نصفان ولو كان البذر من الآخر كان الخارج كله له وعليه لأول اجر مثل الأرض وعلى الأول لرب الأرض اجر مثل الأرض كذا في المبسوط في باب مشاركة العامل مع آخر * دفع أرضه إلى رجل ليزرعها ببذرهما جميعاً والبقر من عند الآخر على أن الخارج بينهما نصفان فشارك الآخر في نصيبه رجلاً فعمل معه فالمزارعة والشركة فاسدتان والزرع بين الدافع والمدفوع إليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الأول اجر مثل نصف الأرض وعلى المزارع الأول أيضاً للعامل الثاني اجر مثل عدله لأنه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الأول على رب الأرض اجر مثل العمل لأنه عمل فبذرهما وشريك فيه فلا يستوجب بذلك اجرا ويتصدق المزارع الأول بفضل نفقته وبذره وما غرم لأنه فضل زرع خرج له من أرض غيره باجارة فاسدة كذا في الفتاوى الكبرى * دفع صاحب الأرض أرضه إليه على أن يزرعها ببذره وبقرة مع هذا الرجل الآخر على أن ما خرج من شيء فثلثه لصاحب الأرض وثلثه لصاحب البذر والبقرة وثلثه لذلك العامل وهذا صحيح في حق صاحب الأرض والعامل الأول فاسد في حق العامل الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب الأرض وثلثه للعامل الأول وللعامل الثاني اجر مثل عمله وكان ينبغي أن تفسد المزارعة في حق الكل لأن صاحب البذر وهو العامل الأول جمع بين استئجار الأرض والعامل ولو كان البذر في هذه المسئلة من صاحب الأرض صححت المزارعة في حق الكل والخارج بينهم على الشرط كذا في البدائع * الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة المعاملة إذا شرطت في المزارعة ينظر أن كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعاً وإن كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة والمعاملة جميعاً ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة جازت من أيهما كان البذر وإذا دفع رجل إلى رجل أرضاً بيضاء مزارعة وفيها نخيل على أن يزرعها ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك سنين معلومة فهذا فاسد لأن في حق الأرض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها ببذره وفي حق النخيل رب النخيل مستأجر له بنصف الخارج فهما عددان مختلفان لاختلاف المعقود عليه

في كل واحد منهما وقد جاء أحد العقدین شرطاً في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحیط *
ثم الخارج من الأرض كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الأرض لصاحب الأرض وينصدق
المزارع بالنفل لا تدري زرعته في أرض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب النخيل
وللعامل اجر مثل عمله فيما حصل في النخيل ويطلب الخارج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما
في النخيل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر
من صاحب الأرض والمسئلة بحالها جاز العقد لأنه استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد
بينهما واحد الاتحاد المعتبر ما به وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخيل تسعة
أشبار الثمار وفي الزرع النصف لأن العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر والمشروط إنما يختلف
باختلاف المعتبر عليه ولو دفع إليه أرضاً وكراً ما على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل
ولو دفع إليه أرضاً أيضاً فيها نخيل فقال ادفع اليك هذه الأرض تزرعها ببدرك وعملك على أن
الخارج من ذلك يسي ويترك نصيبان وادفع اليك ما فيها من النخل معاملة على أن تقوم
عليه وتستبد وتلتحق بما خرج من ذلك فهو بيننا نصيبان أو قال لك منه الثلث ولي ثلثان وقد وثقا
لذلك سنين معاملة فهو جائز لأنه لم يجعل أحد العقدین ههنا شرطاً في الآخر وإنما جعله معطوفاً
وكذلك لو دفع إليه أرضاً وكراً ما قال ازرع هذه الأرض ببدرك وقم على هذا الكرم فأكسبه واسقه
فهذا عقد صحيح لأنه ما شرط أحد العقدین في الآخر كذا في المبسوط * الباب السابع في الخلاف
في المزارعة وإذا دفع رجل إلى رجل أرضاً على أن يزرعها حنطة فليس لئان يزرع غير الحنطة وأن كان
ذلك أمون على الأرض وأقل ضرراً بالأرض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الأرض تزرعها حنطة
أو تزرعها حنطة أو قال فازرعها حنطة بالقاء فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة يصير مخالفاً كذا
في خزانة المفتين * ولو قال وازرعها حنطة بالقاء وهل يكون شرطاً أو يكون مشورة لم يذكر هذه المسئلة
في المزارعة وذكر في المضاربة إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وقال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف
واعمل بها في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل بها في غير الكوفة لا يصير مخالفاً من شأنه خارج
من قال يجب أن يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول
يعتبر هذا شرطاً في المزارعة لأنه لو اعتبر شرطاً كان هذا بياً فالنوع البذر فتجوز المزارعة قياساً واستحساناً
ولو جعله مشورة لا يكون بياً فالنوع البذر فلا تجوز المزارعة قياساً بخلاف المضاربة كذا في المحیط * مزارع سنة

زرع الارض فاكله الجراد او اكل اكثره وبقي شيء قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا آخر فيسا
بقي من المدة فمنعه صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهما ان يزرع فيها نوعا معينا
ليس له ان يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامة على ان يزرع ماشاء او مطلقة كان له
ان يزرع فيما بقي من الوقت ماشاء قال رح وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي
ان يكون له ان يزرع فيها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر بالارض كذا في فتاوى قاضيخان *

الباب الثامن في الزيادة والخط من رب الارض والنخل والمزارع والعامل اصله ان كان المعقود
عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وان كان بحال لا يجوز ابتداء العقد عليه
لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالاصل والاصل يقتضي معقودا عليه ليكون بازائه
وكذلك الزيادة تقتضي معقودا عليه ليكمل بازائه والخط جائز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل
فيستدعي قيام البذل لا قيام المعقود عليه واذا زاد احدهما في الخارج فان كان قبل استحصاد
الزرع وتناهي عظم اليسر جاز لانه يجوز ابتداء عتدا المزارعة على الخارج مادام في اخذ النماء
والزيادة فتجوز الزيادة فيه كما في البيع والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب
البذر والنخل وتجوز من لا بذر من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء
المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة في البذل لفوات المعقود عليه وهو المانع ولا يمكن
تجوية بطريق الخط لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشتري الزيادة من المشتري لا يمكن
تجويةا حطالان الثمن عليه لانه فكذا هنا الخارج فلا يمكن حطه فاما من لا بذر من جهته
مؤاخر والمؤاخر يتصور منه حط الاجرة فتجعل الزيادة منه في الخارج لصاحب البذر حطامنه
عن بعض الاجرو الخط جائز حال فوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت الخط وحط الاعيان
لا يصح ولكنه لم يكن عينا وقت العقد فصح الخط وصار المحطوط ملكا لمن وقع الخط له كالبائع اذا
قبض الثمن ثم ابرأه المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت الخط كذا في محيط السرخسي *

اذا تعاقد الرجلان مزارعة او معاملة بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد احدهما
الاخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضي بذلك الاخر فان كان ذلك قبل استحصاد الزرع
ولم يتناه عظم اليسر جاز وان كان بعض استحصاد الزرع وتناهي عظم اليسر فان كان الزائد صاحب
الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الاخر هو الزائد فهو جائز وكذلك ان كان

صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين اشترط الا حدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من ايها كان البذر واشترط ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخيل في المعاملة وكذلك لو زاد احدهما صاحبه عشرين فميزا كذا في المبسوط * الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض او انتقضت المدة والزرع بقل او الخارج بسرو وما ينصل به من موت المزارع او العامل او موته في بعض المدة ويدخل في هذا الباب بعض مسائل الشئقة على الزرع * اذا دفع الرجل الى رجل ارضا مزارعة والبذر من قبل المزارع فمات رب الارض بعدما ثبت الزرع قبل ان يستحصد فالتباس ان تنص المزارعة ولورثة رب الارض ان يأخذوا ارضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكانت لورثة رب الارض خيارات ثلثة ان شاؤوا فلعوا الزرع ويكون المتناوع بينهم وان شاؤوا انتقوا على الزرع بامر الناضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع السنة مقدارا بالحصصة وان شاؤوا غرموا حصصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد الزراعة فلما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعدما عمل المزارع في الارض بان كرب الارض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا يبقى صيانة لحنه في الاعمال واما اذا مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشايخ خرج ولولم يموت رب الارض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان اخرا الزراعة فزرع في آخر السنة وانتقضت السنة والزرع بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يقطع الزرع وابى المزارع لا يمكن رب الارض من التلع ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع حكما الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع حتى يغرم المزارع نصف اجر مثل الارض لرب الارض وفيما اذا مات رب الارض في وسط المدة وقال المزارع لا اقلع الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع لورثة رب الارض شيئا والعمل عليهما انصنان حتى يستحصد الزرع وهذا بخلاف ما لم مات رب الارض في وسط السنة والزرع بقل فان جميع العمل على المزارع حتى لا يقطع الزرع وانما يغرم المزارع اجر مثل نصف الارض وهذا اذا لم يرد المزارع التلع فان اراد التلع كان لرب الارض خيارات ثلثة على نحوه ما ياتي في الفصل الاول في حق ورثة رب الارض وفوق بين ما اذا مات

اذا مات رب الارض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع بقل فقال في فصل الموت اذا انفق ورثه رب الارض بامر القاضي على الزرع رجوعا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة وفي فصل انتهاء المدة قال اذا انفق رب الارض على الزرع بامر القاضي رجوعا على المزارع بنصف القيمة مقدرا بالحصصة واذا انتقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك بعد وابتى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انتقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه يترك الارض في يد المزارع باجر كذا في المحيط * ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل ان يستحصل فقال ورثته نحن نعمل فيها على حالها فلهم ذلك لانهم قائمون مقام المورث ولا اجر لهم في العمل ولا اجر عليهم فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويقال لصاحب الارض انلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين او اعطهم قيمة حصتهم من الزرع وانفق على حصتهم ويكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض ولو كان البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بقلا انتضى وقت المزارعة فايهما انفق والآخرا غائب فهو متطوع في النفقة ولا اجر لصاحب الارض على العامل واذا رفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض غائب فانه يكلفه اقامة البينة على ما ادعى واذا تأخر اقامة البينة وخيف الفساد على الزرع فان القاضي يقول له امرتك بالاتفاق ان كنت صادقا فالنظر بهذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضي في موضعه وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي عليه اجر مثل نصف الارض كذا في الظهيرية * واذا دفع اليه ارضا وبذرا على ان يزرعها سنة هذه على ان يخرج بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصل حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض بامر القاضي على الزرع حتى استحصل ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفي صاحب الارض جميع نفقته او لا يقول القاضي ولا مرة بالاتفاق حتى يقيم البينة عنده على ما يقول لانه يدعي ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالاتفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاضي سببه فيكلفه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه لتكشف الحال بغير خصم او يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة واللقطة فاذا اقام البينة كان امر القاضي اياه بالاتفاق كما امر المودع لو كان حاضرا فيكون له ان يرجع بجميع ما انفق كذا في المبسوط * وان اختلفا في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه على علمه كذا في المحيط * ولو لم يهرّب ولكنه انتضى وقت المزارعة قبل ان يستحصل الزرع والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب

الارض انفق عليه ان شئت فاذا استحصل لم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك الثقة فان ابى
ان يعطيك الثقة ابيع حصته من الزرع واعطيك من الثمن حصته من الثقة فان لم يؤف بذلك
حصته فلا شيء لك عليه وان ابى ان يعطيك الثقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما اما
من ادعى حصة رح لا يبيع القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما
بشيء في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتمكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم
لكل واحد منهما نصيبه من الزرع كذا في المبسوط * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل وغاب
احدهما فان كان الغائب رب الارض فرغ المزارع الامر الى القاضي ليأمره بالاتفاق فالقاضي
لا يأمره بذلك ما لم يتم البينة على دعواه ان الزرع بينهما وبين الغائب فاذا اقام البينة على ذلك حينئذ
يأمره بالاتفاق واپس سماع هذه البينة للقضاء على الغائب فان رب الارض لو حضر وانكر الشركة
وقال الارض والزرع كل لي وقد غصبته امني لا يكون له حق الرجوع بالثقة على رب الارض
ما لم يعد البينة ان الزرع كان مشتركا بينهما وانما سماع هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي
لان المدعي بما ادعى يريد به ان يجاب الحفظ على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب على
القاضي فكان للقاضي ان لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى المدعي بدون البينة فقبل اقامة البينة
ان شاء امره بالاتفاق مقيدا بان يقول له انفق ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البينة يأمره
بالاتفاق مطلنا حتما فيقول له انفق وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل اقامة البينة فانه
يأمره بالاتفاق مقيدا على نحو ما بينا وتقدر قول القاضي له انفق ان كان الامر كما وصفت
ان كان الزرع مشتركا بينك وبين فلان فتد امرتك بالاتفاق على ان لك الرجوع بالثقة وان
لم يكن مشتركا وقد غصبته امر روعة فلا رجوع لك وان امرتك بالاتفاق كذا في الذخيرة * وفي المناوي
العناية ولو اتفق بغير امر القاضي كان متبرعا ولا يجب على العامل اجر مثل نصف الارض وكذا
لو حضر الغائب وابى ان ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بامر القاضي ويرجع
بجميع ما انفق على الغائب هلك الزرع او بقي وكذا لو كان العامل معسرا ليس له ما ينفق فالجواب
ما ذكرنا ولو اتفق من غير امر القاضي كان متبرعا ولو كان موسرا يجبر على الاتفاق كذا في التاتارخانية *
واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فاراد رب الارض ان يطلع الزرع وابى المزارع فانه لا يثبت
للمزارع من الخيارات ما ثبت لرب الارض حتى ان المزارع لو قال انا اعطي قيمة حصته

رب الارض من الزرع ليس له ذلك من غير رضى رب الارض ولو اراد المزارع القلع فلرب الارض ذلك من غير رضاء المزارع والفرق ان صاحب الارض صاحب اصل والمزارع صاحب تبع ولصاحب الاصل ان يملك التبعية من غير رضاء صاحب التبعية وليس لصاحب التبعية ان يملك الاصل من غير رضاء صاحب الاصل كذا في المحيط * الباب العاشر في زراعة احد الشريكين الارض المشتركة وزراعة الغاصب اراضي مشاعة بين قوم عمد بعضهم الى شيء منها فزرعها بذرة وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الارض على هذه الصفة سنين وذلك كله بغير امر شركائه ان كان الذي اشتغل من الارض هو مقدار حصته لو حمل على المهايأة وكان قبل ذلك يتهايئون ولم يكن شركاؤه طلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما اشتغل ولا يشركه شركاؤه فيما اشترك من ذلك كذا في خزائن المفتين * وعن الثاني لو اذن له في ارضه فزرع ثم ان ربه اراد اخراج المزارع لا يجوز لان تعزير المسلم حرام وان قال له ربه اخذ بذرك ونفقتك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان كان قبل النبات لا يجوز لان بيع الزرع قبل النبات لا يجوز ولا يفصل بين ما اذا كان حال قيام البذر او بعد استهلاكه كذا في الوجيز للكردي * زرع ارض الغير ولم يعلم به صاحب الارض الا عند الاستحصاء ورضي به حين علم او قال مرة لا ارضى به ثم قال رضيت طاب الزرع للمزارع نص في الخانية قال الفقيه ابو الليث رح هذا استحسان وبه تأخذ كذا في جواهر الاخلاطي * ولو ان ثلثة اخذوا ارضا بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الآخر وزرع بعض الارض شعيرا ان فعلوا ذلك باذن كل واحد منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحب الحنطة على الآخر بثالث الحنطة التي بذروا والشعير ايضا بينهم ويرجع به صاحب الشعير عليهما بثلثي الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن فالحنطة ثلثها لصاحب الارض وثلثا لهما ويغرمان نقصان ثلث الارض ويطيّب لهما ثلث الخارج واما الثلث الآخر يرفعان منه نفقتها ويتصدقان بالفضل لان ثلثي ذلك نصيبهما وقد زرعا فهو على الشرط وفي الثلث الآخر صار اغاصيبين فصار كل الخارج منه لهما واما صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان ثلثي ذلك زرع غصباً فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له ايضا وعليه نقصان الارض في مقدار ثلثي ذلك ويتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى * اذا انتصت الارض بزراعة الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الارض لا يبرأ اصلا

وان زال بدون ملكه اختلف المشائخ خرج منهم من قال ان رال قبل الرد على رب الارض برأ
وان رال بعد الرد لا برأ ومنهم من قال يبرأ في الوجهين جميعا وبه يفتى كالمبيع اذا رال عنه العيب
كذا في العيانية * واذا دفع الرجل ارضه مزارعة وشرط البذر على المزارع فزرعها المزارع فجاء
مستحق واستحقها احدها المستحق بدون الزرع وله ان يأمره بتلع الزرع وان كان الزرع نفلا
ولا تترك الارض في يد المزارع باجارة الى ان يستحصد ويكون القلع على الدافع والمزارع
نصين ثم المزارع بالخيار ان شاء رضي بنصف المتلوع ولا يرجع على الدافع بشئ وان
شاء رد المتلوع عليه وضمنه قيمة حصته ثابتا في ارضه لا في ارض غيره يريد بقوله حصته قيمة حصته
ثابتا في ارضه قيمة حصته من زرع له حق الثمار كذا في المحيط * ثم المستحق في قول ابي حنيفة
يصمن نقصان الارض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول ابي يوسف
الآخر في قوله الاول وهو قول محمد بن حمرح المستحق بالخيار ان شاء صمن نقصان الارض الدافع
وان شاء الرارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو ناء على مسئلة غصب العقار كذا في المبسوط *
هذا اذا كان البذر من قبل المزارع وان كان البذر من قبل الدافع واخذ المستحق الارض وامرها
بالقلع وتلعا المزارع بالخيار ان شاء رضي بنصف المتلوع ولا شيء له غيره وان شاء رد المتلوع على الدافع
ورجع عليه باجر مثل عمله على قول القتيبي ابي بكر البلخي رح وقيمة حصته من الزرع على قول
ابي جعفر رح ولوان المستحق احاز المزارعة لم يذكر محمد بن حمرح هذا الفصل في الاصل وذكر
شيخ الاسلام رح في شرحه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الارض
لا يعمل اجارته وان كان البذر من قبل العامل صح اجارة المستحق قبل المزارعة ولا يصح اجازته
بعد المزارعة وكان كمن آجر دار غيره شهرا فاجار صاحب الدار الا اجارة ان اجار قبل مضي المدة
جاز وان اجاز بعد مضي المدة لا يجوز كذا في الذخيرة * وذكر في المستقلى ابو سليمان عن
محمد بن حمرح رجل غصب ارضا ودفعها الى غيره مزارعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعها
المزارع ولم ينبت الزرع حتى اجاز رب الارض المزارعة جاز اجازته وما خرج منها فهو بين
رب الارض والمزارع على ما شارطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل ان يجيز رب الارض
فان ذلك النقصان يضمه المزارع لرب الارض في قياس قول ابي حنيفة رح وقال محمد بن حمرح
ان شاء

ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولونبت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له ان ينقضها بعد ما اجازها ولكن لا شيء لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه من الحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله اجاز رب الارض المزارعة جازت ان لا يكون لرب الارض بعد الاجازة ان يطالب المزارع بقلع الزرع وتفرغ الارض وقبل الاجازة كان له ذلك لا ان يصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى ايضا رجل غصب من آخر ارضا ودفعها الى رجل مزارعة بالنصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض اجاز المزارعة وكانت الاجازة قبل الزراعة او بعدها فالاجازة باطلة حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما اشار اليه شيخ الاسلام ان البذر اذا كان من قبل الدافع فالتعذر لم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الاجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان اراد رب الارض ان يرجع عن اجازته ويأخذ ارضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد فله ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة او زرع بعد الاجازة ونبت او زرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له ان يرجع فيما اجاز لان فيه تعزير المؤمن وانه حرام وكذلك ان كان المالك اجاز المزارعة بعد ما تسبيل الزرع الا انه لم يستحصل ثم اراد ان يرجع فيما اجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له اجر مثل ارضه الى ان يستحصل الزرع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب انا اغرم الا اجر يقدر حصتي من الزرع لم يجبر على اكثر من ذلك وقيل للمزارع اغرم انت من اجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كان غرما من ذلك ورضيا به كان عمل الزرع حتى يستحصل عليهما جميعا لان الغاصب حين ابى ان يغرم الا اجر كله صار كانه زرع بينهما زراعا في ارض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئا ولكني اقلع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء ادى اجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه واجرائه فاذا استحصل نظر الى نصيب الغاصب فاخذ من ذلك ما غرم من اجر الارض واجرا الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك اجر العملة وان قال المزارع لا اغرم اجرا ولا عمل في ذلك عملا وانا اقلع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعا وسلمت الارض لصاحبها وان ابى ذلك الغاصب كان للغاصب ان يؤدى اجر مثل الارض ويقال له قم على الزرع فاعمله بنفسك واجرائك

حتى يستحصد فتأخذ من حصة الزرع ما غرم عنه من اجر الارض والاجراء وكان خالك فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان قضاء القاضي فاما اذا فعله احدهما بغير قضاء القاضي ولا رضاء من صاحبه فهو متطوع فيه وسلم الآخر نصيبه منه كملا وليس على واحد منهما ان يتصدق بما اصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل ان يجيز رب الارض المزارعة وان اجاز رب الارض المزارعة قبل ان يبذر ثم بذر فلم ينبت حتى اراد اخذ ارضه فقال المزارع انا ادع المزارعة ولا حاجة لي في العدل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب انا امضي على المزارعة لان البذر قد فسد حين طرح في الارض قيل للغاصب عليك اجر مثل الارض الى ان يستحصد الزرع فاذا رضي بذلك وجب على المزارع ان يمضي على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجراء على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشيء فان قال الغاصب لا اعطى الاجر وانا اخذ البذر يعني من رب الارض قيل للمزارع انت بالخيار ان شئت فابطل المزارعة وسلم الغاصب بذره ولرب الارض اجر ارضه وان شئت كان عليك اجر مثل الارض الى ان يستحصد الزرع فان رضي بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على اخذ بذره سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما غرم من اجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشيء مما وجب لهما من الطعام لان رب الارض اجاز المزارعة والبذر على حاله قبل ان ينبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشيء من زيادة الزرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة * واذا غصب بذرا وزرعه في ارض نفسه فقتل ان ينبت كان لصاحب البذر ان يجيز فعله لان قبل البات الحنطة قائمة في الارض فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد السات لا يعدل اجارته كذا في المحيط * غصب ارضا فزرعها ثم زرع فوق زرعه رجل آخر فالزرع الثاني لكن يضمن للاول مثل بذره وان نقصت الارض فضاء نقصانها على الاول كذا في خزائن المفتين * وفي العيون رجل غصب ارضا وزرعها حنطة ثم اختصها وهي بدر لم يسب بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعي وان شاء اعطاه ما اراد البذر فيه وتسميره عن محمدرح ان يقوم الارض وليس فيها بذر ويقوم فيها بذرو المختار انه يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في ارض غيره كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا بذر ارضا له ولم ينبت فسأه اجني فنبت في الثياس يكون الزرع للذي سأه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل التناء البذر كذا في فتاوى قاضيه خان * وعليه قيمة

الحب مبدور في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا له قيمة فنبت بسقيه فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبدورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبدورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد ما نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن السقي اجوده فان الزرع لصاحب الارض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه ابو جعفر وجواب الفقيه ابى الليث رح الاجنبى الساقى متطوع ولا شيء له كذا في الخلاصة * ولوان رجلا القى بذرا في ارض غيره ثم ان صاحب الارض سقى الزرع حتى ادرك اخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمته مبدور في الارض بغير حق القرار فيها وان كان سقاها بعد ما فسد الحب في الارض فخرج الزرع بعد ذلك ولولا السقي لم يكن يخرج او كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقي من رجل آخر غير صاحب الارض ايضا كان سبيله معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر والارض جميعا كذا في الذخيرة * ولوان رجلا زرع ارضه ثم جاء آخر والقى بذرة في تلك الارض فخرج الزرع ان خرج من غير سقي فالزرع كله لغير صاحب الارض وعليه قيمة الحب مبدور في الارض على حق القرار في قياس قول ابى حنيفة رح وان القى البذر بعد ما فسد الحب في الارض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الارض المبدورة على حق القرار والزرع كله للتاني وان بذر بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم ادرك ذلك كله مختلطا فعليه قيمة زرع رب الارض ثابتا في الارض على وجه القرار يوم ظهر اختلاطه بزرع صاحب الارض وهذا كله قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح الزرع بينهما في هذه الفصول كلها على الشركة وهذا كله اذا ادرك الزرع من غير سقي او بسقي صاحب البذر الذي لا ارض له ولو ادرك الزرع بسقي صاحب الارض فالزرع كله لصاحب الارض وعليه الاخر قيمة حبه ان سقاها قبل ان يفسد حبه وان سقاها بعد ما فسد لم يلزمه الضمان كذا في المحيط * وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادي عشر من كتاب الغصب * الباب الحادي عشر في بيع الارض المدفوعة مزارعة واذا دفع الرجل ارضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذره وآلاته فلما زرعها المزارع باعها رب الارض فهذا على وجهين الاول ان يكون الزرع بطلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الارض مع الزرع

اوباع الارض بدون الزرع فان اجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا عند البيع وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب الزرع فهو بين رب الارض وبين المزارع نصتان هذا اذا اجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع فالمشتري ان شاء تربص حتى يدرك الزرع وان شاء فسخ البيع هذا اذا باع الارض والزرع جملة وان باع الارض وحدها بدون الزرع فاجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصتان وان لم يجز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصة رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما يبا وان باع الارض وحصة من الزرع واجاز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصة رب الارض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان اراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس لذلك الوجه الثاني اذا باع رب الارض بعدما استحصد الزرع فان باع الارض بدون الزرع حاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع نفذ البيع في الارض وحصة رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان اجاز المزارع البيع كان للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز البيع فخير المشتري اذالم يعلم بالمزارعة وقت الشراء لتتفرق الصفتة عليه وان كان صاحب الارض باع الارض والزرع بقل فلم يجز المزارع البيع فخير المشتري ولم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض وحصة رب الارض من الزرع وللمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض وحصة رب الارض من الزرع بحصتهما من الثمن وان شاء ترك وان كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع وكان للمشتري ان يأخذهما بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الارض دون الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض ولا خيار للمشتري كذا في المحيط * وفي الفتاوى الفضلي رح اذا دفع ارضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من اعمال المزارعة فلا شيء للمزارع حكما وديانة وان كان عدل بعض الاعمال نحو حفر الانهار وصلاح المسناة فكذلك حكما ولكن يقتدي لرب الارض بان يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باختيار

ربه باعتبار ما عمل له في أرضه ديانة لا على وجه الشرع الرجح الثاني إذا كان البذر من قبل المزارع فليس للمشتري أن يمنعه من المزارعة كذا في الذخيرة * رجل دفع كرمه معاملة فعمل العامل في الكرم عملاً قليلاً ثم باع كرمه برضى العامل فإن لم يخرج من الكرم والنخل شيء لا شيء للعامل من الثمن لأن الوجود منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له وإن باع صاحب الأرض أرضاً مع نصيب نفسه بعد ما خرج الثمر من الكرم فإن أجاز العامل جاز ويكون نصيب البائع من الثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل وإن كان هذا البيع قبل خروج الثمر فلا شيء للعامل في الحكم لأنه لا يملك شيئاً قبل النبات وإنما يملك بعده كذا في فتاوى قاضيان * باع أرضاً فيها بذر لم ينبت فإن كان البذر عفن في الأرض فهو للمشتري والأفلل بائع فإن سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع أيضاً والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعد واختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله أنه للبائع في الأحوال كلها لا إذا بيع مع الأرض نصاً ودلالة وبه يفتى كذا في الكبرى * الباب الثاني عشر في العذر في المزارعة والمعاملة أما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فأنواع بعضها يرجع إلى صاحب الأرض وبعضها يرجع إلى المزارع أما الأول فهو الدين القارح الذي لا قضاء له إلا من ثمن هذه الأرض يباع في الدين ويفسخ العقد بهذا العذر إذا أمكن الفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعد ها إذا ثمن الزرع وبلغ مبلغ الحصاد لأنه لا يمكنه المضي في العقد إلا بضرر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضي الأرض بدينه أولاً ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وإن لم يمكن الفسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا يباع في الدين ولا يفسخ إلى أن يدرك ويطلق من السجن إن كان مذبذباً إلى غاية الإدراك لأن الحبس جزاء المظلم وأنه غير مباح قبل الإدراك لكونه ممنوعاً عن بيع الأرض شرعاً والممنوع معذور فإذا أدرك الزرع يرد في الحبس ثانياً لبيع أرضه ويؤدى دينه بنفسه ولا فيبيع القاضي عليه وأما الثاني فنحو المرض لأنه يعجز عن العمل والسفر لأنه يحتاج إليه وترك حرفة إلى حرفة لأن من الحرف ما لا يغنيه من جوع ومانع يمنعه عن العمل كذا في البدائع * وفي المعاملة إذا امتنع أحدهما عن المضي عليها فليس له ذلك إلا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله في الأصل وإذا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع أنا أريد ترك المزارعة في هذه السنة أو قال أنا أريد أن أزرع أرضاً أخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له

ان ينسخ المزارعة كذا في المحيط * وفي الابانة ويجب ان يكون فصل المرض على التعصيل ايضا على قياس فصل السفر ان اخذه معاملة ليعمل بنفسه واحرائه لا يكون مرضه عذرا واذا اخذه معاملة ليعمل بنفسه يكون مرضه عذرا كذا في التاتار خاية * ومن العذر من قبل رب الخيل ورب الارض ان يلحقه دين قازح لا ولاء له الا من ثمن السجل او الارض وعند ذلك لا بد لصحة النسخ من القضاء او الرضاء على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاحارات والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضاء بعض مشائخ المتأخرين اخذوا برواية الزيادات وبعضهم اخذوا برواية الاصل والجامع الصغير وان طلب من القاضي النقض قبل البيع فانقضي لا يجيبه الى ذلك ولكن يبيعه بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يمضي القاضي البيع وينقض العقد حكما كذا في الذخيرة * وما ينسخ به عقد المزارعة بعد وجوده فانواع منها النسخ وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح ان يكون بلفظ النسخ والاقالة والدلالة بوعان الامل امتناع صاحب البذر عن المضي في العقد ما دنا لا اراد مزارعة الارض ينسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه كان بسبيل من الامتناع عن المضي فيه من غير عذر الثاني حجر المولى على العبد المأذون بعدم ادفع الارض والبذر مزارعة ومنها انتضاء مدة المزارعة ومنها موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة او بعدها وسواء ادرك الزرع او هويقل ومنها موت المزارع سواء مات قبل الزراعة او بعدها بلغ الررع حد الحصاد او لم يبلغ هكذا في البدائع * الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع او العامل ولم يدبر ماذا صنع بالررع او بالتصرف قال محمد ربح اذ مات المزارع ولم يدبر ماذا صنع بالررع فان حصة رب الارض من الزرع يكون ديني مال المزارع ولا يلتفت الى قول ورثة المزارع انه سرق الزرع وهذا الآن حصة رب الارض من الررع كان امانة في يد المزارع بدليل انه اذا هلك الزرع في يد المزارع لم يضمن لرب الارض شيئا فاذا كانت امانة في يده ومات ولم يبين فهذا امين مات مجهلا فيصير ضامنا فان وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة اذا مات العامل ولا يدري ماذا صنع بالثمار وهذا كله اذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما اذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وان ترك العامل مالا من دراهم او دنانير وكان عليه دين الصحة فصاحب الارض والنخل اسوة للغرماء يريد به اذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة وان كان لا يعلم المعاملة والمزارعة الا باقرار المريض كان

هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب باقراه في المرض فيكون مؤخر عن ديون الصحة كذا في الذخيرة *

الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملته مسائل هذا الفصل تبني على اصل ان تصرف المريض مرض الموت فيما لم يتعلق به حق الغرماء والورثة وتصرف الصحيح سواء وتصرفه فيما يتعلق به حق الغرماء ابرالورثة على قسمين قسم لا يبطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقهم من محل الى محل هو مثله في المالية نحو البيع واشباهه وهذا القسم من تصرفه وتصرف الصحيح سواء وقسم يبطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كالشراء ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بما لا يجري فيه الارث كاهيان التركة اما مال لا يجري فيه الارث كالمنافع فلا يتعلق به حقهم وكذا ما يجري فيه الارث الا انه ليس بمال ولا له حكم المال كالتصاص فانه لا يتعلق به حقهم قال محمد ر ح في الاصل واذا دفع المريض مرض الموت ارضا مزارعة بشرائط فلهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة جائزة سواء كان المزارع اجنبيا او وارثا وسواء كان على المريض دين مستغرق او لم يكن وسواء كان المشروط للمريض من الخارج مثل اجر مثل الارض او اقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الارض او لم يكن الوجه الثاني اذا كان البذر من جهة المريض ايضا ولم يكن للمريض مال آخر سوى الارض والبذر وهذا الوجه على وجهين ايضا الاول ان يكون المزارع اجنبيا ولا دين على الميت فانه ينظر الى حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل اجره مثل عمل المزارع او اقل سلم للمزارع حصته من الزرع وان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله ينظر ان كان حصة المزارع تخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سائما للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وان كان حصته من الزرع لا تخرج من ثلث ماله ان اجازت الورثة ذلك فكذا الجواب يسلم للمزارع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع قدر اجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلث ما بقي الى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يسكون للورثة ويعتبر الوصية في جميع ما ازداد على اجر المثل الى يوم الحصاد يريد به ان فيما زاد على اجر المثل يعتبر قيمة يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع اجنبيا ولم يكن على الميت دين فاما اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله امداد دين الصحة واماد دين المرض فانه ينظر الى قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت

وصار له قيمة مثل اجر مثل عمله او اقل من اجر مثل عمله فان ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه فيما قبض غرماء المريض ويتقسم ما قبض بينهم بالحصص اذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء بديونهم وان كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله فان المزارع يضرب في الزرع بمقدار اجر مثل عمله من غير زيادة والغرماء يصرون بحقوقهم ولا يسلم للمزارع شيء مما زاد على اجر مثل عمله الا ان ما يحص المزارع يأخذه من الزرع وما اصاب الغرماء يباع فتتضمن ديونهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزارع احسبا فاما اذا كان المزارع وارثا فعلى قياس قول ابي حنيفة رح لو كان يرى حوارا للمزارعة بالمزارعة فاسدة حتى لا يستحق الوارث شيئا من الخارج وانما يكون له اجر مثل عمله وراحم لا غير سواء كان على المريض دين اولم يكن وسواء كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل اجر مثل عمله او اكثر من ذلك واما على قول ابي يوسف ومحمد رح ان لم يكن على المريض دين فانه يطر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى اجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل اجر مثل عمله او اقل كان له المشروط وما يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد والجواب فيه كالجواب في الاجنسي واما اذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة اكثر من اجر مثل عمله فان له من الخارج بقدر اجر مثل عمله وليس له مما زاد على ذلك الى تمام المشروط شيء لانه لو استحقه استحق بطريق الوصية ولا وصية للوارث واما اذا كان على المريض دين مستغرق والجواب فيه كالجواب في الاجنسي كذا في المحيط * صحيح دفع ارضا الى مريض مزارعة بالصف والبذر من العامل ولا مال له سواه فاخرجت الارض ثم مات بالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض ارضه مزارعة والبذر من العامل لان هناك المريض هو المستأجر للعامل ببعض الخارج وهما المريض مستأجر للارض ببعض الخارج كذا في محيط السرخسي * واذا دفع المريض زرعاً له في الارض وهو بقل لم يستحصدا وكثيراً في رؤس النخيل او ثمر أي شجر حين طلع اخضر ولم يبلغ على ان يقوم عاينه فما رزق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصيبان فالجواب فيه كالجواب في المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل

نخله عاملة هذه السنة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فاخرج النخيل كقري يكون نصفه مثل اجر العامل او اقل فقام عليه وسقاه حتى صار بسرا يساوي ما لا عظميا ثم صار حشفا قيمته اقل من قيمة كقري حين خرج ثم مات صاحب النخيل وعليه دين كثير محيط به فانه جميع ما ترك الميتم يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بديونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ولو لم يكن على الميتم دين وباقي المسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه كذا في المحيط * وما يتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة قال محمد درج اذا مرض الرجل وفي يده ارض لرجل يزرعها وعليه دين الصحة فاقرا المريض ان البذر كان من قبله وانه شرط لرب الارض الثلثين من الزرع ثم مات وانكر الغرماء ذلك ينظر ان كان المريض اقرب هذا بعد ما استحصد الزرع لم يصدق على اقراره وبدى بدين غرماء الصحة واذا قضينا بدين غرماء الصحة ينظر ان بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الارض من ذلك قدر اجر مثل ارضه وما زاد على ذلك الى تمام ثلثي الخارج بكون وصية لرب الارض فيسلم له ان كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميتم وان اقر المريض بذاك والزرع بقل صدق في حق غرماء الصحة فان قضى الدين فبقي من المال شيء اعطي صاحب الارض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميتم هذا اذا كان على المريض دين الصحة وان كان على المريض دين المرض وجب باقراره في حالة المرض واقرا المريض بما ذكرنا فان اقر والزرع بقل بدى بحق رب الارض فيعطى له اجر مثل ارضه من ثلثي الخارج ان كان ثلثا الخارج اكثر من اجر مثله وان كان الاقرار من المريض بعد ما استحصد الزرع ينظر ان كان الاقرار بالمزارعة سابقا على الاقرار بالدين يعطى لرب الارض اجر مثل الارض او لا ثم ينقض دين المرض وان كان الاقرار بالدين سابقا فان رب الارض يحاص المقر له بالدين بمقدار اجر مثل الارض هذا اذا اقر المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض واقرب ذلك صدق في اقراره سواء اقرب ذلك بعد استحصاد الزرع او قبله وان كان المريض رب الارض واقرب ما قلنا فالجواب فيه كالجواب في المزارع واذا دفع الرجل الى رجل نخله عاملة فلما صار تمر امراض العامل فقال شرط لي رب النخيل السدس وصدقه في ذلك رب النخيل وكذب الغرماء والورثة فالتقول قول العامل فان قال ورثة العامل او غرماءه نحن نقيم البيعة على ان رب النخيل شرط له

النصف لانسمع بينهم ولو طلبوا استخلاف رب السحيل على دعواهم لم يخلف رب السحيل على دعواهم
قالوا ما ذكر في الكتاب ان رب النخيل لا يستخلف على دعوى انه ما شرط له النصف قول محمد رح اما على
قول ابي يوسف رح يستخلف وكذا لو كان العامل حيا واقر ان رب السحيل شرط على السدس ينبغي ان يخلف
رب النخيل ما شرط له السدس ثم ادعى انه شرط له النصف واتي اقررت بالسدس كاذبا فطلب يمين
رب النخيل ينبغي ان يخلف رب السحيل هذا اذا كان العامل اجيبيا من رب النخيل واما اذا كان العامل
وارث رب السحيل فاقرا العامل ان رب النخيل شرط له السدس بعد ما ادرك الثمر صدق في ذلك
وان قال ورثة العامل او غرماؤه نحن نقيم بينة ان رب النخيل شرط له النصف سمع بينهم واطلبوا يمين
رب السحيل على ذلك يستخلف رب النخيل واذا اقر المريض انه دفع الى وارثه نحلا معاملة والثمر
لم يدرك بعد ثم اقر المريض بدين في المرض ثم مات بدى بدين العامل فيعطى له مقدارا حرم مثل
عمله ثم يتضى الدين الذي اقر به المريض هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه ولعل هذا قولهما واما
على قول ابي حنيفة رح فينبغي ان لا تصح المسئلة فان قال الوارث العامل بقي الى تمام حتي
شيء لم يصل الي وقال باقي الورثة لم يبق لك شيء لان حثك كان احرا مثل وقد وصل اليك
فاراد العامل استخلاف باقي الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين ان قال الوارث العامل كان
عقد المزارعة في حال الصحة والافرار كان في المرض كان له ان يستحلهم وان قال كان عقدا لمزارعة
في حالة المرض لم يستحلهم كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الرهن في المزارعة والمعاملة
رهن ارضا ونخله فقال للمرتين بعد التسليم استه والقحه واحنطه على ان الخارج نصتان فقل
فالمعاملة فاسدة وللمرتين احرم مثله في التلقيح والسقي دون الحنط والارض والخارج رهن وكذلك
لو كان الرهن ارضا مروعة صار الزرع بثلاثيها ولو كان الرهن ارضا بيضاء فمزارعة الراهن والبذر من المرتين
جائرة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا يعود اليه الا نتجد يد ولو كان البذر من الراهن
فلم يرتن ان يعدها رها بعد الارع ولوارثته ارضا بيضاء وفيها نخيل فامر ان يزرع الارض ستة
بذرة وعمله بالنصف ويقوم على النخيل ويستقيم وبلقحه ويحنطه بالنصف فالمزارعة حائزة والمعاملة
فاسدة لانه لو اورد المزارعة على الارض جارت وبخرج من الرهن ولو اورد المعاملة على السحيل
لا تجوز فكذا اذا جمع بينهما حاز ما يجوز عند الايراد وبطل ما يبطل عند الاقرار وفساد المعاملة
لا يوجب فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروط فيها كذا في محيط السرخسي *

الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة اذا اعتق الرجل عبده على ان يزرع ارضه على ان ما يخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فرضي بذلك العبد فهذا على وجهين الاول ان تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه مزارعة غير ان المزارعة تبطل باشتراط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك واخرجت الارض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد اجر مثل الارض لمولاه كما في سائر المزارعات الفاسدة وعلى العبد ايضا قيمة نفسه بالغة ما بلغت الوجه الثاني ان تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد مجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة ايضا والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة اجر مثل العبد بالغاً ما بلغ والمولى عليه بسبب العتق قيمته بالغة ما بلغت واذا كاتب الرجل عبده على ان يزرع المكاتب ارض المولى سنة هذه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما هذه المسئلة على وجهين ايضا الاول ان تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب مجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة ايضا فاسدة واذا فسدت الكتابة كان للمولى ان ينقضها كما لو كاتبه على خمر او خنزير فان لم ينقضها حتى زرع المكاتب الارض واخرجت زرعاً فجميع ما اخرج للمولى وللمكاتب على المولى اجر مثل عمله وعتق المكاتب لانه اوجد ما يتعلق به العقد وهو زراعة هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت ما يتعلق به العقد وما يتعلق به العتق في الكتابة الفاسدة اذا كان معلوماً وقت العقد وقد اوجده المكاتب كما لو كاتبه على خمر وادى ذلك فقد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللمكاتب على المولى اجر مثل عمله فان كانا سواء تقاصاً وان كانت قيمة المكاتب اكثر من اجر مثل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان اجر مثل عمله اكثر لا يرجع هو على المولى بشيء الوجه الثاني اذا كانت الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والمكاتب فاسدتان ايضا وللمولى ان ينقض الكتابة واذا لم ينقضها حتى اخرجت الارض زرعاً كثيراً او لم تُخرج شيئاً لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط * الباب السابع عشر في التزويج والخلع والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة قال واذا تزوج امرأة بمزارعة ارضه هذه السنة على ان تزرعها

المرأة يبذرها وعملها فما خرج فيئوينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارة فاسدة وصداقها مثل نصف
اجر الارض عند ابي يوسف رح وعند محمد رح لها الاقل من مهر مثلها ومن اجدها مثل الارض
فان زرعت المرأة الارض ما خرجت اولم تخرج ولم يطلتها فالتحارج للمرأة عند ابي يوسف رح
وعليها نصف اجر مثل الارض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد رح عليها اجر مثل جميع
الارض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن اجر الارض فان كان مهر مثلها مثل اخر
الارض او اكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصار قصاصا فان كان مهر مثلها اقل ترد عليه فضل
ما بينهما الى تمام اجر الارض كذا في محيط السرخسي * فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها
قبل الدخول بها ان طلقها قبل الزراعة فعلى قول ابي يوسف رح للمرأة على الزوج ربع اجر مثل
الارض ولا شيء للزوج عليها بسبب المراجعة وعلى قول محمد رح لها المتعة وان طلقها بعد الزراعة
فعلى قول ابي يوسف رح لرباع اجر مثل الارض صداق الزوج عليها بسبب المزارة تمام اجر
مثل الارض لفساد المزارة فيقتصان بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام اجر مثل جميع الارض
وذلك ثلثة ارباع اجر مثل الارض وعلى قول محمد رح لها المتعة بسبب النكاح لما طلقها الزوج
قبل الدخول بها ووجب للزوج عليها اجر مثل جميع الارض ولا يتقاصان هذا الذي ذكرنا اذا
طلقها الزوج قبل الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول
ابي يوسف رح لها اجر مثل نصف الارض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارة
وعلى قول محمد رح لها على الزوج بسبب النكاح اقل من مهر المثل ومن جميع اجر مثل الارض
وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارة وان كان بعد الزراعة فعلى قول ابي يوسف رح قد وجب
للزوج عليها اجر مثل الارض بسبب فساد المزارة وقد وجب لها على الزوج نصف اجر مثل
الارض بسبب النكاح فبقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها رد نصف الاجر على الزوج واما على
قول محمد رح فلها على الزوج بسبب النكاح الاقل من مهر مثلها ومن اجر مثل جميع الارض
وللزوج عليها بسبب فساد المزارة اجر مثل جميع الارض وان كان مهر مثلها مثل اجر جميع
الارض او اكثر فانها لا ترد على الزوج شيئا وقعت المقاصة هذا اذا كان البذر والعمل من جهة
المرأة ومن جهة الزوج الارض لا غير فان كان على القلب بان كان من جانبها الارض ومن
جانبه

جانبه البذر والعدل وباقي المسئلة بحالها فانكاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعها الزوج بعد ذلك فالخارج كد للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللزوجة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغام بالغ بالاجتماع لان الزوج بذل بمقابلة بضعتها نصف الخارج وانه مجهول وتسمية ما هو مجهول بمقابلة البضع يوجب مهر المثل عندهم جميعا بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول ابي يوسف رح لان هناك الزوج بذل بازاء بضعتها منفعة الأرض وانه معلوم فمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زراعة الأرض فللمرأة على الزوج بسبب النكاح المتعة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زراعة الأرض فلها على الزوج المتعة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعدل من جانب الزوج سواء وان كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا وما لو كان البذر والعمل من جانبها سواء كذا في المحيط * ولو تزوجها على ان دفع اليها نخلا معاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعتها وعملها ولو تزوجها على ان دفعت اليه نخلا معاملة بالنصف فالمسئلة على الاختلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلة بضعتها ونصف الخارج كذا في الظهيرية * وأما مسائل الخلع فاعلم بان المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لان من يتوقع منه البذل في الخلع المرأة ومن يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منفعة أرضها او منفعة نفسها للزوج على المرأة عند ابي يوسف رح بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رح له الاقل من المهر الذي سمي لها ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بالغام بالغ في قولهم جميعا والجواب في الصلح عن دم العمد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منفعة أرضه او نفسه فعند ابي يوسف رح لولي القاتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعند محمد رح لولي القاتل الاقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بان كان البذر من جهته فلولي القاتل على القاتل

جميع الدبة والعفو صحيح على كل حال كالنكاح لان العفو مما لا يبطل بالشروط العائدة كالخلع والنكاح هذا اذا وقع الصلح عن دم العمد وان وقع الصلح عن دم الخطاء او عن عمد لا يستطاع فيه التصاص حتى لو كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يفسدان ويبقى حق الولي في ارض الجناية قبل الجاني كما قبل الصلح واذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة فسق حق ولي الجناية في ارض الجناية من هذا الوجه كذا في المحیط * الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة لو امره بان يدفع ارضه مزارعة ونحيلة معاملة ولم يزد عليه جاران عين الارض والسحيل في التوكيل وان لم يبين المدة ينصرف الى اول زراعة هذه السنة وان لم يبين الخارج يتقيد بالعرف صدهما وكذا عنده ان كان البذر من رب الارض كذا في معاملة السحيل وان كان البذر من العامل جاز دفعه بقليل وكثير عنده وعدهما يتقيد بالعرف وان خالف الامر صار غاصبا وان وافق فحق قبض الخارج للموكل ان كان البذر منه وكذا في معاملة الاشجار وان كان البذر من العامل فحق القبض للوكيل كذا في التارخانية * ولو امره بان يدفع ارضه هذه مزارعة فاعطاها رجلا وشرط عليه ان يزرعها حنطة او شعيرا او سمسم او ارزا فهو جائز وكذلك لو وكله ان يأخذ له هذه الارض وبذر امعها مزارعة فاحدها مع حنطة او شعير او غير ذلك من الحبوبات جاز ذلك على الموكل ولو وكله ان يأخذ له هذه الارض مزارعة فاخذها من صاحبها للموكل على ان يزرعها حنطة او شرط عليه شعيرا او غير ذلك لم يكن له ان يزرع الا ما شرط عليه رب الارض ولو وكله بان يدفع ارضه مزارعة هذه السنة فآجرها للبزرع حنطة او شعير او بكر من حنطة وسط او بكر من شعير وسط او سمسم او ارزا او غير ذلك مما يخرج الارض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما يصح بالمزارعة ليكون شريكا في الخارج وهو قد اتى بغير ذلك حين آجرها باجرة مساة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الامر على وجه يكون انفع له لانه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها او اصاب الزرع آفة لم يكن لرب الارض شيء وهناتررحق رب الارض دينا في ذمة المستأجر اذا تمكن من رعايتها وان لم يزرع او اصاب الارض آفة ومضى انى الوكيل بجنيس ما امر به وهو انفع للأمر مما نص عليه لم يكن مخالفا واذا لم يكن مخالفا كان عقده كعقد الموكل بنفسه فلم يستأجر ان يزرع ما بداله والتقيد بالحنطة والشعير عبر مفيد هنا في حق رب الارض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان آجرها بدراهم او ثياب او نحوها مما لا يزرع لم يجر ذلك على الموكل لانه مخالف في الجنس فرب الارض يص على

ان يدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض بشيء تُخرجه الارض فاذا آجرها الوكيل بشيء لا تُخرجه الارض كان مخالفا في جنس مانص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار ولا ينتد على الموكل بخلاف ما اذا باعه بالف درهم كذا في المبسوط * ولو امره ان يأخذ هذه الارض مزارعة ولم يزد عليه فاستأجرها بكر حنطة ونحوه لم تجز الا اذا كان البذر على صاحب الارض فاخذها الوكيل على ان الخارج لرب الارض وعليه للعامل كرحنطة او ما يخرج من الارض جاز ولو شرط الوكيل على رب الارض درهم او ثيابا لم تجز الا ان يرضى به الامر كذا في التاتارخانية * ولو وكله بان يأخذها له مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على ان يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثا لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يتبع على ان لرب الارض الثلث لما بينا ان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الارض فما يصحبه حرف الباء يكون حصته من الخارج وقد اتى بضده ولو كان امره ان يأخذ الارض والثلث والمسئلة بحالها جاز ذلك على المزارع لان المعتقد عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلته عمله فاذا شرط الثلث له كان ممثلا امره كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بان يؤجر ارضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على ان يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكله ان يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على ان يكون لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما عنيت للمزارع الثلث لم يصدق الا ان يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ كذا في المبسوط *

الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع ولو كان الاكار ترك سقي الارض
مع القدرة عليه حتى ييسر فانه يضمن قيمة الزرع نابئا والمعتبر في التقويم حين صار الزرع بحال بضره ترك السقي فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين * اخر الاكار السقي ان كان تاخير امعتادا يفعله الناس لا يضمن والا يضمن كذا في الوجيز للكردي * واذا ترك الاكار حفظ الزرع حتى اصابته آفة من اكل الدواب او نحو ذلك يضمن واذا لم يطرد الجراد حتى اكل الزرع ينظر ان كان الجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه فلا ضمان عليه والحاصل ان في كل موضع ترك الاكار الحفظ مع القدرة عليه يجب الضمان وما لا فلا وهذا اذا لم يدرك الزرع فاما اذا درك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ كذا في الذخيرة * اذا رى يضمن بترك الحفظ كدسه لئلا اذا كان الحفظ عليه متعارفا كذا في القنية *

وفي فتاوى ابي الليث رج لوان المزارع حصدا للزرع وجمع وداس بغير ان الدافع ومن غير ان يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه فتغافل عنه حتى هلك الزرع قال الفقيه ابو بكر البلخي زح يضمن الهالك وذكر الفقيه ابو الليث رج انه اذا اخرا تاخيرا لا يثقله الداس مثله يضمن واذا اخرا تاخيرا يفعله الداس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختار ائمة بلخ رج من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع كذا في المحيط * وكذا هذا في اجتناء الثمن اذا انفق كذا في خزائنه المقتنين * ترك الاكارا خراج الجزر والحنطة الرطبة الى الصحراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي مجموع النوازل عن ابي يوسف رج حرث بين رجلين ابي احدهما ان يسقيه بجبر عليه فان فسد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي فلا ضمان وان رفع الامر الى القاضي فامر به القاضي فامتنع ضمن اذا فسد كذا في الذخيرة والخلاصة * وفي فتاوى النسفي اذا كان بقر المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي الى السرح لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر على هذا قال رج واضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا الان المودع يحفظ مال الوديعه كما يحفظ مال نفسه وهو يحط بقرة في السرح فكذا بقر الوديعه ولو ترك البقر يرعى فضاع اختلف المشائخ فيه قال والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة * قال محمد رج في الاصل اذا دفع الرجل ارضه الى رجل على ان يزرعها هذه السنة وجعل البديل كرحنطة بعينه في يد المضارع فهو جائز فان زرع المزارع سنة هذه كلها فاذا انتقضت السنة واستحصد الزرع استهلك المزارع الكري الذي به استأجر الارض فعلى المزارع اجر مثل الارض بالغاما بلغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام واذا فسدت الاجارة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الارض وتعذر رد عينها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة اجرا لمثل كذا في المحيط * ائلف شرب اسان بان استسقى ارضه بشرب غيره قيل يضمن وقيل لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * سئل (معناه) آنت كد بوران بتابستان در باغ باشند واگر كديوري بتابستان در باغ نباشد و باغ را ضايع مانند تا درخت بر کنند يا چوب وارنج بردند) انفتت الاجوبة على ان على الكديور الضمان ومن هذا الجنس (معناه) اهل سمرقند آنت كد بوران در زمستان در محلها مي باشند در باغها اما وقت تابستان در باغها در آيند و باغ را

وباغرامطالعه کنند وآن مطالعه را از جمله حفظ دانند و اگر بزمستان کسی در باغ بیايد و چوبها وارنج ببرد یا درختان برکند حکم مسئله آنست که اگر کدیور مطالعه معتاد کرد تا وان دار نشود و اگر مطالعه معتاد نکرده باشد تا وان دار شود (کذا فی المحيط * الباب العشرون فی الکفالة فی المزارعة و المعاملة ولو شرط الکفالة بالزراعة فی المزارعة و المعاملة و البذر من العامل فسد تاوان لم تكن الکفالة مشروطة فیها بطلت الکفالة و صحت المزارعة لان البذر متى كان من العامل فالعمل غیر مضمون علیه ان شاء عمل وان شاء ترک و الکفالة بعمل غیر مضمون فاسدة و متى شرط فی المزارعة فقد شرطاً فاسداً لانه لا يقتضيه العقد فيفسد كما فی البيع و الاجارة و متى لم تكن مشروطة فیها فقد خلا العقد عن المفسد فصحح وان كان البذر من جهة رب الارض فلا یخلو اما ان شرط فی المزارعة عمل المزارع بنفسه او لم يشترط فان شرط تصحح الکفالة و المزارعة جميعاً كانت مشروطة فی العقدام بعده لانه کفل بمضمون امکنه استیفاؤه من الکفیل لان العمل مضمون علی المزارع یجبر علی ایفائه و قد لزمه هذا العمل بحکم المزارعة و امکن استیفاؤه من الکفیل فان اخذ المكفول له و الکفیل بالعمل و عمل ذلك الکفیل فله الکفیل علی المزارع اجر مثله فاما اذا شرط فی المزارعة عمل المزارع بنفسه فان كانت الکفالة مشروطة فی العقد فسد تاوان لم تكن صحت المزارعة و بطلت الکفالة لانه کفل بما لا یمکن استیفاؤه من الکفیل لان عمل المزارع لا یمکن استیفاؤه من غیره فكانت هذه کفالة باطلة كما فی الاجارة کذا فی محیط السرخسی * و الجواب فی المعاملة اذا اخذ رب النخيل من العامل کفیلاً بالعمل نظیر الجواب فی المزارعة اذا کان البذر من قبل رب الارض و اذا دفع الرجل الی الرجل ارضاً مزارعة بالنصف و اخذ رب الارض من المزارع کفیلاً بحصته او اخذ المزارع من رب الارض کفیلاً بحصته فهذه الکفالة حصلت بصنفة الفساد فان شرطت فی المزارعة تفسد المزارعة و ما لا فلا وان اخذ کل واحد منهما کفیلاً عن صاحبه بحصته ان استهلكه ان كانت الکفالة مشروطة فی المزارعة فالمزارعة فاسدة و الکفالة جائزة وان لم تكن مشروطة فی المزارعة فالمزارعة و الکفالة جائزتان وان كانت المزارعة فاسدة فاخذ احدهما کفیلاً عن صاحبه بحصته من الزرع فالکفالة باطلة کذا فی المحيط * الباب الحادي والعشرون فی مزارعة الصبي و العبد المأذون له فی التجارة اذا دفع ارضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة علی قول من یری جواز المزارعة سواء کان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع و كذلك اذا اخذ مزارعة بشرائطها جاز و كذلك الصبي المأذون له فی التجارة من جهة الاب او الوصي

يملك اخذ الارض ودفعها مزارعة كذا في المحيط * دفع المأذون له ارضا مزارعة ثم حجرة المولى
فلا يخلو اما ان كان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع ثبتت
المزارعة حجرة قبل الزراعة ام بعدها وان كان البذر من العبدان حجرة عليه بعد الزراعة ثبتت
المزارعة وان حجرة عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو اخذ المأذون ارضا مزارعة فحجرة عليه
المولى فان كان البذر من صاحب الارض ثبتت المزارعة لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل الحجر
في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارعة لان
للمولى ان يمنع عن الزراعة لانها غير لازمة فعمل الحجر وتعدر العسل مع الحجر ففوات المعقود عليه
فيفسخ كذا في محيط السرخسي * فاذا دفع العبد المأذون الى رجل ارضا وبذرا مزارعة على
ان يزرعها هذه السنة بالنصف ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة الا انه لم يحجر على عبده
فالمزارعة على حالها ولا يعمل نهى المولى حتى كان للمرار ان يزرع لانه حجر خاص ورد على
اذن عام فلا يصح وكذلك لو اخذ العبد المأذون ارضا مزارعة والبذر من جهته فمنعه المولى من الزراعة
ولم يحجر عليه فانه لا يعدل منه وكان للعبدان يزرعها لما قلنا كذا في المحيط * صبي او عبد محجور دفع
ارضة ليزرعها العامل ببذرة والخارج نصان فانه باطل فان عمل واخرحت ولم تنقص بالخارج
نصان استحسانا وان نقصتها الزراعة ضمن النقصان والخارج كله له واذا اعتق العبد رجع المزارع
عليه بما اداة الى مولاه ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد من المزارع نصف
ما اخرجته الارض ويكون له مقدار ما غرم للمزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاه فان قال المولى
لا اجد نقصان الارض وارضى بنصف الخارج فله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط السرخسي *
وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا تصح المزارعة اوجبت المزارعة نقصان في الارض ولم توجب
واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه وعلى الصبي المحجور عليه الذي يعقل ارضا مزارعة بشرائها
فان كان البذر من قبل رب الارض وسلم العبد عن العمل فالقياس ان تكون المزارعة باطلة ويكون
الخارج كله لصاحب الارض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون الخارج بينهما على
ما شرط فان كان العبد او الصبي قد مات بعد ما استحصدا الزرع فهو على وجهين اما ان ماتا تخلف
انتهما لا من صل الزراعة فان صاحب الارض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئا
واذا ضمن قيمة العبد كان الخارج كله لصاحب الارض والبذر وما في الصبي الخارج بين

صاحب الارض وورثة الصبي على ما اشترطوا وما اذا ماتا من عملهما في الارض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبدا فان صاحب الارض يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان منه في الارض قبل الاستحصاء او من عمل وجد منه بعد الاستحصاء ويكون الخارج كله لصاحب الارض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان المزارع صبيًا فان مات من عمل كان منه قبل استحصاء النزر فعلى عاقلة صاحب الارض دية الصبي وان مات من عمله بعد الاستحصاء فلا ضمان وان كان البذر من جهة العبد او الصبي فجميع الخارج يكون للصبي والعبد ولا شيء لصاحب الارض ولا اجر عليهما ولا ضمان النقصان اما ضمان النقصان فلان الزراعة حصلت بان المال كقول لا اجر عليهما اراد به في حق العبد نفى الاجر في الحال اما بعد العتق بخاطب بالا جر واراد به في حق الصبي نفى الاجر في الحال وبعد البلوغ فالعبد المحجور يؤخذ بضمان الاقوال بعد العتق ولا يؤخذ به قبل العتق والصبي المحجور لا يؤخذ به كذا في المحيط * وصي يأخذ ارض اليتيم مزارعة منهم من قال يجوز مطلقا كما لو دفعها الى آخر ومنهم من قال ان كان البذر من اليتيم لا يجوز لما فيه من اتلاف بذرة حالا وان كان من الوصي جاز لان الوصي يصير مستأجرا لارض اليتيم فيكون ذلك بمنزلة استيجار الوصي الصغير وذلك جائز عند ابي حنيفة رح لانه خير لليتيم والمختار انه ان كان اجر المثل او ضمان المثل او ضمان النقصان والبذر لو كان من اليتيم خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم تجز المزارعة وان كان ما يصيبه من الخارج خيرا له جازت المزارعة لان تمام النظر للصبي في هذا عن ابي يوسف رح ان الوصي اذا اخذ بذرا ليتيم فزرعها في ارض اليتيم واشهد على المزارعة فانه اخذ ذلك قرضا فاستأجر الارض فان كان الربع خيرا لليتيم فله الربع وان كان الاجر خيرا له فله الاجر هكذا في التاوي الكبرى * الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع يجب ان يعلم بان الاختلاف الواقع بين المزارع وبين رب الارض نوعان احدهما ان يختلفا في جواز المزارعة وفسادها ودعوى الجواز ان يدعي احدهما شرط النصف او الثلث او الربع او ما شبه ذلك مما لا يوجب قطع الشركة في الخارج ودعوى الفساد ان يدعي احدهما شرطا يوجب قطع الشركة وذلك على وجوه احدها ان يدعي اشتراط اقترعة معلومة والثاني ان يدعي اشتراط النصف وزيادة عشرة والثالث ان يدعي اشتراط النصف الا عشرة فان ادعى احدهما اشتراط النصف او الثلث او الربع وادعى الآخر اشتراط اقترعة معلومة فهذا على وجهين احدهما

ان يكون البذر من قبل المزارع فان كان هذا الاختلاف قبل الزراعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المدعى للفساد صاحب الارض او صاحب البذر ولا يتحملان وان اختلفا قبل الزراعة ان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الجواز فان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز او الفساد وسواء اخرجت الارض شيئا ولم تُخرج وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع في الوجه الاول فما عرفت من الاحكام في جانب المزارع ثم فهو كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر اقترعة معلومة وان ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر انه زيادة عشرة في هذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان للمدعى لزيادة الاقترعة على النصف صاحب البذر وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعى النصف سواء وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة او بعد الزراعة وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى زيادة العشرة الاقترعة وان كان المدعى لزيادة العشرة الاقترعة من لا بذر من جهته وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول مدعى الجواز وهو صاحب البذر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من لا بذر من جهته وهو المزارع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة من يثبت زيادة العشرة الاقترعة هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض واذا كان البذر من قبل المزارع فان المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فما عرفت من الاحكام في حق صاحب الارض فهو مثل ذلك اذا كان البذر من قبل المزارع هذا اذا ادعى احدهما شرط النصف وادعى الآخر شرط النصف وزيادة عشرة اقترعة وان ادعى احدهما شرط النصف الا عشرة فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وانه على وجهين ايضا احدهما ان يكون الاختلاف بعد الزراعة فان اخرجت الارض شيئا والمدعى لشرط النصف من لا بذر من جهته وهو المزارع فالقول قول رب الارض وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المزارع فاما اذا لم تُخرج الارض شيئا فالقول قول صاحب البذر وهو رب الارض ايضا وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب البذر ايضا هذا اذا اختلفا بعد الزراعة فاما اذا اختلفا قبل الزراعة فهذا على وجهين ايضا اما ان كان مدعى الصحة صاحب البذر وفي هذا الوجه القول قول صاحب البذر

صاحب البذر وان اقاما جميعا البينة قبلت بينته ايضا وان كان مدعى الصحة المزارع فالقول لصاحب البذر والبينة بينة المزارع كذا في الذخيرة * هذا الذي ذكرناه اذا اختلفنا في جواز العقد وفساده وما اذا اتفقا على جواز العقد واختلفا في مقدار او شروط قال صاحب البذر للآخر شرطت لك الثلث وقال الآخر لابل شرطت لي النصف فهذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان وقع الاختلاف قبل الزراعة ولا بينة لهما ولا لاحدهما فانهما يتحالفان ويبدأ يمين المزارع من مشائخنا رح من قال هذا قول ابي يوسف رح الاول فاما على قول ابي يوسف رح الآخر يبدأ يمين رب الارض ومنهم من قال البداية يمين المزارع على قوله الآخر وهو قول محمد رح فاذا تحالفا فسخ القاضي العقد بينهما اذا طلبا او طلب احدهما الفسخ فان قامت لاحدهما بينة بعد ما حلفا ان كان القاضي قد فسخ العقد بينهما لا يلتفت الى بينته وان لم يكن فسخ العقد بينهما قبلت بينته وايهما اقام بينة على دعواه يعني قبل التحالف قبلت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة المزارع هذا ان اختلفا قبل الزراعة وان اختلفا بعد الزراعة ان قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وان قامت لهما بينة قضي ببينة المزارع وان لم تكن لهما بينة لا يتحالفان هذا اذا كان البذر من جهة رب الارض واما اذا كان البذر من جهة المزارع فالمزارع في هذه الصورة ينزل منزلة رب الارض في الوجه الاول فان اقاما البينة فالبينة بينة رب الارض وان لم تكن لهما بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يتحالفان وان كان الاختلاف قبل الزراعة يتحالفان ويبدأ يمين رب الارض قالوا ما ذكر في الكتاب انهما يتحالفان في هذه المسئلة مخمول على ما اذا قال صاحب البذر انا لا انتقض المزارعة فما اذا قال انا انتقض المزارعة لا معنى للتحالف هذا الذي ذكرناه اذا اتفقا على صاحب البذر كذا في المحيط * ولومات احدهما وكلاهما فاختلف ورثتهما في شرط الانصاء فالقول لورثة صاحب الارض والبينة للآخر وان اختلفوا في صاحب البذر كان القول قول المزارع ووارثه والبينة للآخر وان اختلفا في البذر وفي الشرط واما البينة فالبينة بينة رب الارض لانه خارج والزراع صاحب اليد كذا في محيط السرخسي * رجل زرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجيري زرعها ببذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعت ببذري كان القول قول المزارع لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع الرجل الى رجلين

ارضا وبذرا على ان يزرعا احاسنتهما هذه فما اخرج الله تعالى من ذلك فلاحدهما بعينه الثلث منه ولرب الارض الثلثان وللآخر على رب الارض اجرمائة درهم فهو جائز على ما اشترط الا انه انما جراحدهما بديل معلوم للعمل مدة معلومة واستأجر الآخر بجزء من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين العتدين جائز عند الانفراد فكذا عند الجمع بينهما فان اخرجت الارض زرعاً كثيراً فاختلف العاملان فقال كل واحد منهما انا صاحب الثلث فالقول قول رب الارض وان اقام كل واحد منهما البيعة انه صاحب الثلث اخذ الذي اقر له رب الارض الثلث باقرارة واخذ الآخر الثلث ببيئته ولا شيء له من الاجر لان من ضرورة استحقاته ثلث الخارج ابتداء الاجر الذي اقر له رب الارض ولولم تُخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما انا صاحب الاجر فالقول قول رب الارض وان اقاما البيعة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم لاحدهما باقرار رب الارض له وللآخر باثباته بالبيعة ولا يلتفت الى ينة رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه الاول مع بيئتهما ولو كان دفع الارض اليهما على ان يزرعاها ببذرها على ان ما اخرج منه فلاحدهما بعينه نصفه ولرب الارض عليه اجرمائة درهم وللآخر ثلث الزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانه اجرا لارض منهما نصفها من احدهما بمائة درهم ونصفها من الآخر بثلث ما يجرجه ذلك الصنف وكل واحد من هذين العتدين صحيح عند الانفراد فان زرعاها فلم تُخرج الارض شيئاً فقال كل واحد منهما لرب الارض انا شرطت لك سدس الزرع فالقول قول كل واحد منهما فيما زعم انه شرط له وان اقاما البيعة اخذ ببيعة رب الارض ولو اخرجت زرعاً كثيراً فدعى كل واحد منهما انه هو الذي شرط له الاخر وادعى صاحب الارض على احدهما الاخر وعلى الآخر سدس الزرع فانه يأخذ الاجر من الذي ادعاه عليه لنصادهما على ذلك وفي حق الآخر رب الارض يدعي عليه استحقاق بعض الخارج وهو مكفر بالقول قوله ويقال لرب الارض اقم البيعة على السدس الذي ادعته عليه وان اقاما البيعة اخذ ببيعة رب الارض ولو دفع رجلان الى رجل ارضاً على ان يزرعها ببذرة وعمله فما اخرج منه فثلثه للعامل والثلث لاحد صاحبي الارض بعينه وللآخر مائة درهم اجرنصيبه فهو جائز فان اخرجت زرعاً كثيراً فدعى كل واحد من صاحبي الارض انه صاحب الثلث فالقول قول المزارع فان اقام كل واحد من صاحبي الارض البيعة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج ولا يلتفت الى بيعة المزارع مع بيئتهما دفع الرجل الى رجلين ارضاً وبذراً على ان لاحدهما بعينه ثلث الخارج

ولأخر عشرون قفيزا من الخارج ولرب الأرض ما بقي فزرعها فاخرجت الأرض زرعاً كثيراً
فالثلث للذي سمي له الثلث والثلثان لصاحب الأرض ولأخر أجرة مثله أخرجت الأرض شيئاً
اولم تخرج لان عقد المزارعة بينهما وبين الذي شرط له الثلث صحيح وبينه وبين الآخر فاسد ولكن عقده
مع احدهما معطوف على العقد مع الآخر بحرف العطف وليس بمشروط فيه فان اختلفا في الذي
شرط له الثلث منهما فالقول قول رب الأرض وان اقاما البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لاحدهما
باقترار رب الأرض له به وللآخر باثباته بالبينة ولولم تخرج الأرض شيئاً كان القول قول رب الأرض
في الذي له اجر مثله منهما فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الأرض
لان رب الأرض ببينته يثبت شرط صحة العقد بينهما وبين الآخر والآخري نفى ذاك ببينته والبينة التي تثبت
شرط صحة العقد تترجح ولو كان صاحب الأرض اثنين على مثل هذا الشرط دفعا الى واحد والبذر
من قبل المزارع كان في جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من حكم صاحب الأرض حين كان البذر
من قبله لاستوائهما في المعنى كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي بغير عقد
رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببذرة فزرعها ثم زرعتها بعد مضي السنة بغير
اذن صاحبها فعلم صاحبها بذلك قبل نبات النزرع اربعة فام يجز قالوا ان كانت العادة في تلك
القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد
فبما مضى وحكي عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد انه قال ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز
وعلى المزارع ان يرفع من الخارج متد ارجع عمله وثيرانه وبذرة ويتصدق بالباقي كما في الغصب
قال مشائخنا رجح كانوا يفتون بجواب الكتاب الا اني رأيت في بعض الكتب انه يجوز وهو كما لو دفع
ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت مع فلان عام اول فانه يجوز فهذا اولى
قال رضي الله عنه وعندي ان كانت الارض معدة لدفعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم
عند اهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها رجل جاز استحسانا وان لم تكن الارض معدة لدفعها مزارعة
اولم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند اهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم
لا يجوز ويكون المزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذالم يعلم انه زرعتها غصبا فان علم انه زرعتها
غصبا بان اقر المزارع عند النزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يأخذ الارض
مزارعة ويأنف من ذلك بكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو اقر بعد

ما زرع وقال زرعتها فصبها كان القول قوله لانه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره كذا في فتاوى قاضيخان * ورأيت في بعض الفتاوى (زمين هاكه در ديه هاست يا وقف يا ملك وعادت آن موضع آنست كه هر كرا بايد بدین زمینها كشاورزي كند و از متولي اوقاف دستوري نمخواهد و آن مالک ني و متولي مالكان ايشان را منع ني كند و كارندكان بوقت ادراك غله حصه دهقاني بدهند و منع ني كند اگر در چنین زمینها کسی كشاورزي كند بي آنكه از خداوند يا از متولي بمزارعه گيرد اين كشتن وي بوجه مزارعه باشد اما اگر موضعی باشد كه هرائنه بدستور خداوند كار كارد و اگر کسی بيدستور خداوند كار كارد خداوند او را منع كند يا خداوند كار خود كارد و گاهي يكدي يوری دهد چون کسی بيدستور خداوند كارد يا بيدستور متولي در وقف بر مزارعه حمل كيم و در ملك ني) كذا في المحيط *

أما رفع الخارج وبقي في الأرض حبات حنطة قد تناثر تفتت وادرک فهو بين الاکار وصاحب الأرض على ما كان قد نصبه من الخارج لانه ثبت ببذر مشترك بينهما فيبغى للاکار ان يتصدق بالفضل من نصيبه ولو كان رب الأرض سقاء وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه لما سقاء فتد استملكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان عليه ضمانها والآ فلا وان كان سقاء اجنبی تطوعا كان الثابت بين الاکار وصاحب الأرض كذا في فتاوى قاضيخان * ثبتت شجرة اوزرع في أرض انسان من غير ان يزرعها احد فهو لصاحب الأرض لانه متولد من ارضه فيكون جزء من الأرض فيكون لصاحب الأرض كذا في المحيط *

الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ولودفع ارضاً وبذرا على ان يزرعها سنة هذه على ان مارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فصا رقصيلا فارادا ان يقصلا ويبيعه فحصاد التصيل ويبيع عليهما ويستوي ان كان البذر من قبل رب الأرض او المزارع ولو استحصد الزرع فمنعهم السلطان من حصادة اما ظلما او لمصلحة رأى في ذلك اوليستوفي منهم لخراج فالحنظ عليهما كذا في المبسوط في باب ما يفسد المزارعة * وإذا كانت الأرض رهنا في يد رجل اراد آخر ان يأخذها مزارعة من الراهن ينبغي ان يأخذها مزارعة من الراهن باذن المرتهن واذا دفع لرجل ارضه مزارعة سنة او سنتين والبذر من قبل رب الأرض ثم اراد رب الأرض ان يخرج الأرض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها ببذرک او اتركها علي فقال المزارع اعطني اجر مثل عملي فقال رب الأرض ل اعطيك فاراد رب الأرض ان يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الأرض ثم ادرك الزرع فان كان

فان كان رب الارض اجاز صنعته ذلك كان الخارج بينهما والمسئلة كانت واقعة الفتوى واذا مات الآجر
ندفع المستأجر بذرا الى ورثة الآجر وقال ازرعوا في هذه الارض فزرعوا فالخارج لمن يكون هذه المسئلة
كانت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة ان الخارج يكون لورثة الآجر لان العقد قد انفسخ بموت الآجر
فيكون هذا اقراضا منه للبذر ولورثة الآجر اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج لنفسه
من قوله ازرعوها لي اولى يكون الخارج بيننا والمستأجر على ورثة الآجر مثل ذلك البذر هكذا في المحيط *

سئل قاضي بديع الدين رح دفعت ضيعة ابنها البالغ معاملة وكان الابن بجي وبذهب قال لا يكون
رضي سئل ايضا اعطى المستأجر الآجر ضيعة معاملة سنة بالف من من العنب القلانسي قال لا يجوز كذا
في التاتارخانية * استأجر ارضا سنة او سنتين باجرة معلومة ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من
جانب المستأجر يجوز ان كان من جانب الآجر لا يجوز هكذا ذكر الحاكم احمد السمرقندي في شروطه
في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادر هذه المسئلة وجعل هذا قول محمد رح الاول اما على
قوله الآخر لا يجوز دفع الارض الى الآجر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر او من قبل المؤجر
كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتابية ولو سقى ارضه او كرمه بماء حرام او نجس يطيب له ما خرج
كمن علف حمارة بعلف غيره فما اخذ من الكراء يطيب له كذا في التاتارخانية * استأجر من رجل
ارضا ثم دفعها الى امرأة الآجر والى ابن الآجر مزارعة وشرط البذر على المزارع والابن في عيال
الاب فزرعها الاب وهو الآجر فان زرعها بطريق الاعانة للابن بان كان اقراض البذر للابن فالغلة
بين الابن والمستأجر على الشرط وان زرعها لنفسه بان لم يقرض البذر للابن فالغلة كلها للآجر
وهو المزارع كذا في المحيط * ولو استأجر رجل ارضا من امرأة وقبضها ثم دفعها الى زوجها مزارعة او معاملة
او مقاطعة كان جائزا كذا في التاتارخانية * واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً وكباراً وامرأة
والاولاد الكبار من هذه المرأة او من امرأة اخرى لهذا الميت فعمل الاولاد الكبار عمل الحرانة
فزرعوا في ارض مشتركة او في ارض الغير بطريق الكديورين كما هو المعتاد بين الناس وهو لاء الاولاد
كلهم في عيال المرأة تتعاهد احوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك
جملة فهذه الغلات تكون مشتركة بين المرأة والاولاد او تكون خاصة للمزارعين فهذه المسئلة
صارت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين
ان كانوا كباراً وبان الوصي ان كان الباقيون صغاراً كانت الغلات كلها على الشركة وان زرعوا

من بذرا أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وان زرعوا من بذر مشترك بغير اذنهم او بغير اذن الوصي
 فالغلات للمزارعين لانهم صاروا غصبة ومن غصب بذرا وزرع كانت الغلة له كذا في المحيط *
 رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة وفيها قوائم النطن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 ان كان لا يمتد قوائم النطن من الزراعة فالمزارعة جائزة وان كان يمنع فالمزارعة باسدة
 الا اذا اصاب الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز كذا في
 فتاوى ناصيخان * دفع ارضا الى رجل مزارعة بشرائطها فزرع الرجل الارض وادركت الغلة
 فجاء رجل وقال اني اشتريت هذه الارض من فلان غير الذي دفع اليك الارض وكانت الارض
 ملكه نصف الغلة لي فاخذ نصف الغلة ثم جاء الدافع فان صدق المدعي فبدا قال ولم يخاصم
 المزارع فلا شيء له وان كذبه وخاصم المزارع فان كان الرجل المدعي اخذ نصف الغلة تغلما
 فللدافع ان يشارك المزارع في النصف الآخر لان ما هلك من المال المشترك يهلك على الشركة
 وما بقي يبقى على الشركة ثم يرجعان على المدعي ساخذان وجداه وان كان المزارع دفع
 النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع ان يأخذ النصف الباقي من المزارع
 ولو كان المدعي حين ما اخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الارض مني مزارعة فاخذها
 تصح هذه المزارعة وهل تنفسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا
 ولا ينفسخ ذلك وان كان البذر من قبل المزارع حتى يكون له ولاية النسخ مع هذا ينبغي
 ان لا ينفسخ ما بخلاف ما اذا فسخ ابتداء كذا في الدخيرة * اذا دفع الرجل كرمه الى رجل معاملة
 فلم يعمل الرجل في الكرم عملا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عملا الا انه لم يحفظ
 الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الحنط من جملة العمل ايضا في حق العامل
 فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة بحوال التشذيب والسقي حتى انتقص الزرع هل يستحق
 شيئا من الخارج فقول الجواب فيه على التنصيص ان كان البذر من جهته يستحق بخلاف العامل
 اذا لم يعمل في الكرم حتى اجتمعت الثمرة اوفسدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كان البذر من
 جهة رب الارض ينبغي ان لا يستحق شيئا لان الخارج ليس نماء ملكه كذا في المحيط * دفع الارض
 بمزارعة سنة فحصد الزرع قبل تمام السنة انتقصت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تكفي لزراعة
 شيء آخر كذا في التاتارخانية * واذا دفع الى رجل ارضا ليغرسها النواة على ان يحول من موضعه

الى موضع آخر والخارج بينهما فهذا على وجهين أحدهما ان يعين موضع التحويل بان يقول على ان يحول في هذه الارض الاخرى او قال على ان يحول في هذا الجانب الآخر من هذه الارض وفي هذا الوجه فسد العقد سواء كان البذر من قبل المزارع او من قبل رب الارض واما اذا لم يعين موضع التحويل فالقياس ان لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر ارضا خرابا ليعبّر بها المزارع ويزرعها العامل مع صاحب الارض ببذرهما ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الارض ان يأخذ الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرها وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل قدر الارض الذي اشتغل ببذر المزارع كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل ابو القاسم عن زرع ارضا على شط جيمحون وبلغ الزرع فجاء قوم وزعموا ان الارض لهم قال اما الزرع فلصاحب البذر واما رقبة الارض المزروعة فان اثبت القوم كان لهم والا فلمن احياها كذا في الحاوي * للفتاوى مسنة بين ارضين احدهما ارفع من الآخر وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا تحتاج في امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يعم الآخرة البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصدق احدهما ان ذلك له خاصة الآبينة ولكل واحد منهما على صاحبه اليمين كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلين اخذا ارضا مزارعة على ان يزرعاها بذر صاحب الارض على ان الخارج بينهما اثلاثا الثلث لصاحب الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث وبذرا فلم يحصل شيء من الزرع لآفة اصابته فقال احدهما لا تعمل فيه الخريفي فعمل احدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لصاحبه في الربيع الخريفي شيء لاجل عدله في هذه الارض فيما مضى فقال لا لكن لو طلب رضا بشيء كان ذلك افضل والاصل في هذه المسائل ان العمل لا يتقوم الا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمد ارح ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا انه يطلب رضى العامل كذا في الذخيرة * سئل عن محدود

حقد عليه بيع الوفاء فوق التناض من المتعاقدين في البدلين وزرع فيه المشتري سنين واخذ الغلة
 فخرجه على من فقال على البائع ان نقص الارض بالزراعة قيل فان لم يطالبه البائع بضمان نقصان
 هل يلزمه الخراج ايضا فقال نعم (خر من كوفتن) بنصف السن لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحان
 وذكر في مسئلة نسج الثوب بالثلث والربع ان مشائخ بلخ رحمه الله اخذوا بالجواز لتعامل
 الناس ومشائخ بخارا راح اخذوا بجواب الكتاب انه لا يجوز لانه في معنى قفيز الطحان وعلى هذا
 (بنه جیدن وارزن كوفتن وگیدم درویدن) كذا في التاتارخانية * واذا دفع المرتد ارضه وبذره
 الى رجل مزارعة بالصف فعمل على ذلك وخرج الررع فان اسلم فهو على ما اشترطا
 وان قتل على رده فالحارج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول
 ابي حنيفة رح على قول من اجار المزارعة اخرجت الارض شيئا ولم تخرجه وعلى قولها هذه
 المزارعة صحيحة والحارج بينهما على الشرط وان كان البذر على العامل وقتل المرتد على رده
 فان كان في الارض نقصان غرم العامل نقصان الارض والزرع كله له وان لم يكن في الارض
 نقصان فالقياس ان يكون الحارج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الحارج على الشرط
 بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول ابي حنيفة رح واما عندهما فالمزارعة
 صحيحة وان كان المرتد هو المزارع والبذر منه فالحارج له ولا شيء لرب الارض اذا قتل المرتد
 في قول ابي حنيفة رح وان كان البذر من قبل الدافع فالحارج على الشرط في قولهم جميعا ولو كانا
 جميعا مرتدين والبذر من الدافع فالحارج للعامل وعليه غرم البذر ونقصان الارض لان العامل
 صار كالغاصب الارض والبذر حين لم يصح امر الدافع اياه بالزراعة ولو اسلما واسلم صاحب البذر
 كان الحارج بينهما على الشرط كما لو كان مسلما عند العقد وان كان البذر من العامل وقد قتل
 على الردة كان الحارج له وعليه نقصان الارض لان اذن الدافع في عمل الزراعة غير صحيح في حق
 الورثة وان لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الارض وكذلك اذا اسلم رب الارض فهو
 بمنزلة ما لو كان مسلما في الابتداء وان اسلما واسلم المزارع وقتل الآخر على الردة ضمن المزارع
 نقصان الارض لورثة المقتول على الردة لان امره اياه بالزراعة غير صحيح في حق الورثة وان لم ينقصها شيء
 فالقياس فيه ان الحارج للمزارع ولا شيء لرب الارض ولا لورثته وفي الاستحسان الحارج بينهما على الشرط

وعند ابي يوسف رح الخارج بينهما على الشرطان قتلا او اسلدا او لحق ابداء الحرب او ماتا وكذلك قول ابي حنيفة رح في مزارعة المرتدة ومعاملتها كذا في المبسوط * ويجوز عقيد المزارعتين المسلم والحربي في دار الاسلام او في دار الحرب وكذا بين الحربيين او مسلمين في دار الحرب سواء دخلا با مان او اسلدا في دار الحرب ولو ظهر على الدار فاراضيهم في واما الخارج فما كان حصته الحربي بكون فيئا وما كان للمسلم لا يكون فيئا ولو ترك الامام اراضيهم عليهم ومن عليهم او اسلموا فالمعاملات بينهم مقررة على حالها الا معاملة تقسد بين المسلمين ولو شرط مسلم للحربي عشرة اقترعة من الخارج صح في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح لا يصح ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في التاتارخانية * اذا دفع ارضه مزارعة فاسدية كزراع وحفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية * ذكر في مجمع النوازل ان طلب من الدهقان ان يعطيه الارض مزارعة بالربع فقال الدهقان ان زرعها على ان يكون الثلث لي فافعل والا فلا فلما زرع وحصد اختلفا ذكر ان الثلث للدهقان والباقي للعامل وفيه ايضا زرع بين اثنين غاب احدهما فحصدته الآخر كان متبرعا كذا في المحيط *



كتاب المعاملة

وفيه بابان الباب الاول في تفسيرها وشرائطها واحكامها اما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع سائر شرائط جوازها واما شرائطها فمنها ان يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل واما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية ومنها ان لا يكونا مرتدين في قول ابي حنيفة رح على قياس قول من اجاز المعاملة حتى لو كان احدهما مرتدا وقعت المعاملة ان كان المرتد هو الدافع فان اسلم فالخارج بينهما على الشرط وان قتل او مات او لحق بدار الحرب فالخارج كله للدافع لانه بماء ملكه وللآخر اجر المثل اذا عمل وعند هذا الخارج بين العامل المسلم وبين ورثة الدافع على الشرط في الجهتين كما اذا ماتا مسلمين وان كان المرتد هو العامل فان اسلم فالخارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت المعاملة بين مسلم وميرتدا اذا كانت بين مسلمين ثم ارتدا او ارتد احدهما فالخارج على الشرط ويجوز

معاملة المرتدة دفعا واحدا بالاجماع ومنها ان يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة
مما يزيد ثمرته بالعمل فان كان المدفوع نخلا فيه طلع او بسر قد احمر او اخضر الا انه لم يبتاه عطفه
جازت المعاملة وان كان قد تناهى عطفه الا انه لم يرطب فالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب
النخل ومنها ان يكون الخارج لهما ولو شرطا ان يكون لاحدهما فسد ومنها ان تكون حصته
كل واحد منهما من بعض الخارج مشاعا معلوم القدر ومنها التسليم الى العامل وهو التخلية حتى
لو شرط العمل عليهما فسد فاء ابيان المدة ليس بشرط اجواز المعاملة استحسانا ويقع على اول ثمرة
تخرج في اول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولودفع ارضا ليزرع فيها الرطاب
او دفع ارضا فيها اصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانهاء جذه
وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجذة الاولى كما في الشجر
المسروا اما الشرائط المعسدة فانواع منها كون الخارج كله لاحدهما ومنها ان يكون لاحدهما فتران مساة
منها شرط العمل على صاحب الارض ومنها شرط الحمل والحنط بعد القسمة ومنها شرط الجذ اذ والتطاف
على العامل بلا خلاف ومنها شرط عمل تبقى منفعة بعد انتضاء المعاملة نحو السرقة ونصب
العريش وغرس الاشجار وتقليب الارض وما شبه ذلك لانه لا يقتضيه العقد وما هو من ضرورات
المعقود عليه ومقاصده ومنها شركة العامل فيما يعمل حتى ان النخل لو كان بين الرجلين فدفعه
احدهما الى صاحبه معاملة مدة معلومة على ان الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه له وثلثه للشريك الساكن
فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر الملك والاجر للعامل على شريكه ولو شرطا ان يكون
الخارج لهما على قدر ملكهما جازت المعاملة ولو امر الشريك الساكن الشريك العامل ان يشتري
ما يلحق به النخل فاشتراه رجع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا
او اكثر حتى لو دفع نخله الى رجلين معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق او جعل
لاحدهما فضلا واما حكم المعاملة الصحيحة فانواع منها ان كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج اليه
الشجر والكرم والرطاب واصول الباذنجان من السقي واصلاح النهر والحنط وتلقيح النخيل فعلى
العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والارض من السرقة وتقليب الارض
التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العريش ونحو ذلك على قدر حنطهما وكذلك الجذ اذ
والتطاف ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط ومنها انه اذا لم يخرج الشجر شيئا لاشي لو احب

منهما ومنها ان هذا العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك احدهما الامتناع والفسخ من غير رضا صاحبه الا من عذرو ومنها ولاية الجبر على العمل الا من عذرو ومنها جواز الزيادة على الشرط والخط عنه والاصل فيه ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والخط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمر فان لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما ايهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا تجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا ومنها ان العامل لا يملك ان يدفع الى غيره معاملة الا اذا قال له رب الارض اصعل برأيك واما حكم المعاملة الفاسدة فانواع منها ان لا يجبر العامل على العمل ومنها ان الخارج كله لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه ومنها ان وجوب اجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وان لم يخرج الشجر شيئا ومنها ان اجر المثل فيها يجب مقدرا بالمسمى لا يتجاوز عنه عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يجب تماما وهذا الاختلاف اذا كان حصة كل واحد منهما مسماة في العقد فان لم تكن مسماة في العقد يجب اجر المثل تاما بخلاف واما المعاني التي هي عذر في فسخها فمنها ان يكون العامل سارقا معروفا بالسرقة فيخاف على الثمرة واما التي تنفسخ به المعاملة فلا قاله وانقضاء المدة وموت المتعاقدين هكذا في البدائع وتفسخ بمرض العامل اذا كان يضعفه عن العدل ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين * الباب الثاني في المتفرقات المعاملة في الاشجار والكروم بجزء من الثمرة فاسدة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة اذا كرم مدة معلومة وسمى جزءا مشاعا والفتوى على انه يجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية * وتجوز المساقاة في الرطاب واصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج * ولو دفع الى آخر نخلا وشجرا او كرما معاملة اشهر معلومة يعلم يقينا ان النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمرة في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة تدخر الثمر وقد لا تدخر فالمعاملة موفقة فان اخرجت الثمرة في المدة المضروبة صحت المعاملة وان لم تدخر فسدت وهذا اذا اخرجت في المدة المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وان لم تدخر النخيل شيئا في المدة المضروبة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم تدخر في تلك السنة لعل حدثت بها فالمعاملة جائزة كذا في الخلاصة * ولو دفع ارضا معاملة خمسمائة سنة لا تجوز وان شرط مائة سنة

وهو ابن مشرين سنة جازون كان اكثر من مشرين لم يجر كذا في التاثر خانية * واذا دفع نخيلا
معاملة على ان تكون النخيل مع الثمر بينهما نصفين ان كان النخيل في حد النماء والزيادة فالمعاملة
في حق النخيل والثمار جائزة وان خرجت عن حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف
خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة اذا بلغت واثمرت هكذا في الذخيرة * رجل دفع الى
رجل كروما معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب
ثمرتها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا للنماء والزيادة وان كان بحال لا يذهب
ثمرتها قبل الادراك لو لم يحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك
الثمار ولو دفع شجر الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جاز دفعها
لمعاملة وللعامل حصته منها لانه يحتاج الى السقي او الحفظ حتى لو لم يحتاج اليه احد ههنا لا تجوز
كذا في فتاوى قاضيان * وفي مختصر خواصه زيادة رجل دفع نخيلا الى رجلين معاملة على ان
لا يحدما السدس والآخر النصف ولرب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التاثر خانية * واذا دفع
الرجل نخيلا معاملة الى رجلين على ان يلقحاه بنتائج من عندهما على ان الخارج بينهما ثلاثة
فهذا جائز ولو شرطوا ان لصاحب النخيل الثلث ولاحد العاملين بعينه الثلثان والآخر مائة
داني العامل الذي شرط له الثلثان في هذا فاسد واذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل
وللعامل الآخر على العامل الذي شرط له الثلثان اجر مثل عمله الا انه لم يجاوز به المسمى ثم يرد
العامل الذي شرط له الثلثان على رب النخيل باجر مثل عمله وباجر مثل عمل الآخر بالثمن
متابعت واذا شرط رب النخيل بعض اعمال المعاملة على العامل وسكت عن الباقي بان سكت
عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا يدر منه لتحصيل الخارج بان كان الثمر لا يخرج
اصلا بدون السقي او يخرج بدون السقي شيء لا يرغب فيه من مثل هذا النخيل او يخرج شيء
مرغوب الا انه يبس بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة واما اذا كان المسكوت ما
لا يؤثر في الخارج اصلا او يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال او كان لا يدرى في الحال
هل يؤثر في زيادة الجودة ولا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب النخيل السقي على نفسه فان كان
يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض وان كان

يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج اما اصلا او جودة فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري ان السقي هل يؤثر في الخارج او لا يؤثر فالمعاملة فاسدة ايضا واذا شرط رب الارض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا او مالو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء واذا شرط الحفظ على رب النخيل ان كان النخيل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفظ بان كان في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب في اشتراط السقي على رب الارض اذا كان السقي لا يؤثر في الخارج اصلا كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل نخيلا معاملة على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يستأجر العامل فلا يعمل بمائة درهم كان هذا فاسدا بخلاف ما اذا قال على ان يستأجر العامل اجيرا ولم يعين الاجير كذا في الذخيرة * نخيل بين رجلين دفعاه الى رجل سنة هذه يقوم عليه فما خرج فنصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب احدهما وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه للآخر جاز ولو شرطا ثلثي الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في محيط السرخسي * واذا كان النخيل بين رجلين دفعاه الى رجل معاملة مدة معلومة على ان نصف الخارج للعامل والنصف الآخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وانه ظاهر ولو شرط ان نصف الخارج لاحد صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحب النخيل الآخر والعامل نصفان او على الثلثة فهذا فاسد كذا في المحيط * ولو اشترطوا ان للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب احدهما وثلثاه من نصيب الآخر على ان النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط * دفع رجل نخله الى رجلين يقومان عليه على ان لا احدهما بعينه نصف الخارج والآخر سدسه ولرب النخيل ثلثه جاز لانه استأجر احدهما بنصف الخارج والآخر بسدسه كذلك لو شرط لاحد العاملين مائة درهم على رب النخيل والآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان جاز لانه استأجرهما ببدين مختلفين وذلك جائز حالة الا نفراد ولو شرطوا لرب النخيل الثلث ولا احد العاملين بعينه الثلثان والآخر على صاحب الثلثين اجر مائة درهم كان فاسدا لانه شرط ما لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي ان يكون اجر العاملين على صاحب النخيل كذا في محيط السرخسي * ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز واذا دفع الرجل الى رجل نخيلا معاملة على ان يعمل فيكون النخيل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة

فرق بين هذا وبين ما اذا دفع الرجل الى غيره ارضا فيها زرع قد صار بفلا على ان يقوم عليه ويستيد
 حتى يستصده فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان كان ذلك جائزا كدائي التاثر خالية *
 واذا دفع الرجل الى آخر ارضا ايضا ليغرس فيها اغراسا على ان الاغراس والتاثر بينهما فهو جائز
 وان شرط ان تكون الاغراس لاحدهما والله اولا حدهما لا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركا
 ما به متى لا يثمر التحيل في تلك المدة فصاحب الفرع لا يصيبه شيء وان شرط ان يكون الثمر بينهما
 نصيبين والاغراس خاصة لاحدهما بعينه وان شرط الاغراس لصاحب الاغراس فذلك جائز
 وان شرط الاغراس لمن لم تكن الاغراس من جهته فذلك فاسد والقياس ان لا يجوز في الوجهين
 جميعا وهو رواية من ابي يوسف ربح في السواد وان شرط ان تكون التاثر بينهما وسكتا عن الاغراس
 فلاغراس لمن كانت الاغراس من جهته كدائي الذخيرة * واذا دفع الرجل الى غيره ارضا ايضا
 منين مسماة على ان يغرسها بخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من شجرا وبخل
 او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان الارض بينهما نصفان فهذا فاسد واذا فسدت هذه المعاملة وقبض
 العامل الارض على هذا وغرسها بخلا او شجرا او كرما فاخرجت ثمرا كثيرا فجميع النخل
 والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض قيمة الاغراس للغراس واجرم مثل عمله وكذلك
 لو لم يشترط له رب الارض شيئا من الارض ولكن قال له اغرسها شجرا او بخلا او كرما على ان ما اخرج
 الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى ان لك علي مائة درهم او كرحنطة ووصف
 ارض اخرى بعبها سوى الارض التي عرس فيها فهذا كله فاسد كدائي المحيط * ولو كان الغرس
 من عند رب الارض واشترط ان ما اخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى ان للعامل على رب
 الارض مائة درهم فهو فاسد واذا عمل على هذا فالحارج بينهما نصفان ولو كان الغرس من قبل
 العامل وقد اشترط ان الحارج بينهما نصفان على ان لرب الارض على المزراع مائة درهم فهذا
 فاسد ثم الحارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه ولو كان الغرس والذرع من رب الارض
 والمسئلة بحالها كان فاسدا ايضا والخارج كله للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه وقيمة غرسه وبذر
 مثل بدرة على الراعي وكذلك لو شرط له الغراس مكان المائة حنطة او شيئا من الحيوان بعينه او
 بعير بعينه فالكل في المعنى الذي يفسد به العقد سواء كدائي المسوط * وفي الفتاوى العناية ولو دفع
 التحيل معاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد بعمله الثمر حتى صار شريكا فيه جاز ان استحق ربح

(الباب الثاني)

على الدافع باجر مثل عمله والأخلا كذا في التا تاريخانية * رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة باجر مسمى ثم ان صاحب الارض اخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل النير وزحني يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت خروج الثمار كان له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مسانهة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار ان ابن كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الى ابن له ارضا ليغرس فيها على ان الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثه سواء فاراد بقية الورثة ان يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها ليقسموا الارض قال ان كانت الارض تحتل القسمة قسمت بينهم فما اصاب حصة الغارس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية ارضه ان لم يجز بينهم صلح وان كانت الارض لا تحتل القسمة يكلف بقلع الكل الا اذا جرى بينهم صلح واذا دفع ارضا الى رجل على ان يغرس فيها اغراسا على ان الخارج بينهما نصفان وانقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه كذا في المحيط * اكار غرس في ارض الدافع بامره فان كانت الثالثة للدافع فلا شجار له وان قال للاكار اغرسها لي فكذلك وللأكار قيمة الثالثة ولو قال اغرسها ولم يقل لي فغرسها بغراس من عنده فالغرس للغارس ويكفنه المالك قلعه ولو قال اغرسها على ان الغراس ايضا فجاز كذا في الوجيز للكردي * رجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها ودفع اليه الثالثة فغرس فقال صاحب الارض انا دفعت الثالثة والاشجار لي وقال الغارس قد سرقت تلك الثالثة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل دفع ارضه الى آخر ليتخذ كروما نكل ذلك لصاحب الارض وللغارس قيمة ما اخذه واجرة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى * واذا دفع الرجل كرومه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراك بطلب الشركة ان كان رده على صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والغلب وصار بحال لو قطعت كان لثابتته لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان رده قبل خروج الثمرة او بعد

خروجها ولكن في وقت لو طعت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا في الذخيرة * ولودفع الى رجل رطبة قد انتهى حد اذها على ان يقوم عليه العامل ويستفيها حتى يخرج بذرها على ان ماررق الله تعالى من بذرها فهو بينهما جازا مستحسنا وان لم يسميا وتثالا ان ادراك البذر له وقت معلوم والبذر بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشترط ان تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة كذا في الظهيرية * ولودفع الى رجل غراس شجر او كرم او نخل قد علق في الارض ولم تبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويستفيها ويلقم نخله ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة الا ان يسمي سنين معلومة لانه لا يدري في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار تنعوت في ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والصعف فان بينامدة معلومة صار مقدار المعقود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز ان لم يبين ذلك لا يجوز كذا في المبسوط * واذا دفع السجل معاملة واراد العامل ان يصنع الوصل على الاشجار فاصل التضييب على الدافع ثم العمل في الوصل من حربة آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل فصييب الوصل في الشق وما اشبه ذلك الى ان يتم الوصل على العامل وعلى هذا التضييب الذي يتخذ منه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليصير غرسا على العامل وكذا الدائم على صاحب الكرم ويصبها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة في ديارها وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * حراث غرس اشجار في ارض بغير امر صاحب الارض فلما كبرت الاشجار اختصا فيها فان كان رب الارض مقربا بان الاشجار غرسها الحراث من ارض نفسه فهي للحراث لكن لا يطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير امره وان كان غرس بامر من غير شرط شركة يطيب له كذا في العناوي الكبرى * رجل دفع الى رجل ثالثة ليغرسها على حافة بهر لا هل قرينة فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للغارس كست خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثالثة لتغرسها لي فتكون الاشجار لي قالوا ان علم ان الثالثة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت الثالثة للدافع فان كان الغارس في عيال الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الطاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالثة وكذا لو كان الغارس قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضيخان * دفع كرمه معاملة فانسروا

الدافع واهل دارة يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا فان
اكل اهل دار الدافع او حملوا بغير اذن الدافع فالضدان عليهم دون الدافع كالاجنبي وان اخذوا
بأذنه وهم ممن تجب عليه نفقتهم فهو ضامن نصيب العامل كما لو قبض هو بنفسه ودفع اليهم
وان لم يكونوا ممن تجب عليه نفقتهم لاضمان عليه لان اكثر ما فيه انه دل على اتلاف مال الغير
وهناك لا يضمن كذا في الفتاوى الكبرى * واذا دفع الى رجل نخله لمعاملة على ان يقوم عليه
ويستقيه ويلقحه فما اخرج الله تعالى في شيء منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى صار بسرا
اخضر ثم مات صاحب الارض فقد انتقضت المعاملة بينهما في التماس وكان البسرين ورثة
صاحب الارض وبين العامل نصفين لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره
بدراهم انتقضت الاجارة بموت احدهما ايها مات فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقضها
بموت احدهما بمنزلة اتفاقهما على نقضه في حيوتيهما ولو انتقضاها والخارج بسركان بينهما نصفين
ولكنه استحسن فقال للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة
لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضارا بالعامل وابطالا لما كان مستحقا له بعقد المعاملة
وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد يكفى الجذاذ قبل الادراك
وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر بجوزا بقاء ما لدفع الضرر وكما يجوز ان يعقد العقد
ابتداء لدفع الضرر بجوزا بقاء لدفع الضرر بالطريق الاول وان قال العامل انا آخذ نصف البسر
له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضي بالتزام الضرر انتقض العقد بموت رب الارض
الا انه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاءوا صرخوا بالبسر فقسوه
نصفين وان شاءوا اعطوه نصف قيمة البسر و صار البسر كله لهم وان شاءوا انفقوا على البسر حتى يبلغ
ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فالورثة ان يقوموا عليه
وان كرهه صاحب الارض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان
لصاحب الارض من الخيار مثل ما وصفنا الورثة في الوجه الاول ولو ماتا جميعا كان الخيار في القيام
عليه او تركه الى ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حيوته هذا الخيار بعد
موت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من
باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك الثمار على النخيل الى وقت الادراك

وان امر ان يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفتنا في الوجه الاول
ولم يمت واحد منهما ولكن انتسبت مدة المعاملة والبسرا خضر فهذا الاول سواء والخيار فيه
الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلع الثمر ويكون بينهما نصتان اذ ان هناك
العامل اذا احتار الثرك فعليه نصف اجر مثل الارض كذا في المسئلة * اذا دفع كرمه معاملة فمات
العامل في السنة فانتفى رب الكرم بغير امر القاضي لم يكن متبرعا ورجع به في الثمر ولا سبيل للعامل
على العلة حتى يعطيه نفعه وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بما لا اله الا الله كذا في السراجية *
واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه او الى الصبي المحجور عليه فخلاله معاملة مدة
السنة على ان يقوم عليه ويستقيد ويلتجده فما اخرج الله تعالى من شيء فهو يسانصنان فعلى
هذا والخارج بين العامل وبين صاحب النخيل نصتان اذا سلم العبد والصبي من العمل استحسا
وان ماتا من العمل في النخيل ان كان العامل عبدا فجميع الثمر لصاحب النخيل وعلى صاحب
النخيل قيمة العبد لمولى العبد وان كان العامل صبيفا فعلى عاتقه صاحب النخيل دية الصبي وثمر
بيده وبين ورثة الصبي نصتان كذا في المحبطة * دفع العبد او الصبي نخله معاملة ولم يعمل حتى
حجر عليه لا نستقص لان المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نقضا قبل العمل فلا يثر فيها
الحجر كذا في محبطة السرخسي * ولو ان عبدا محجورا او صبي محجورا في يده نخيل دفع
الى رجل بالنصف فعلى العامل فالخارج كله لصاحب النخيل ولا اجر للعامل ان كان الدافع صبي
لا في الحال ولا في ثاني الحال وان كان الدافع عبدا لا يؤخذ باجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به
بعد العتق كذا في المحبطة * اكار غرس اشجارا في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها
للدهقان فهو متبرع وان امره الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي
اشترى به الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للاكار وبطال به الدهقان بنسوية الارض
اجتمع اهل القرية وجاء كل بشيء من البذر وبذر ولم يعلم فالخارج لارباب البذر لانهم لم يسلوا
البذر لله علم كذا في الوجيز للكردي * يهر بين رجاين على صنعة اشجار كل واحد من الرجلين يدعى
الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع هو ملك احدهما
خاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاض خان * مستأجر الكرم اجارة
طويلة اذا اشترى الاشجار والزرايين ثم دفع الاشجار والزرايين اليه الاخر معاملة جاز

كذا في الذخيرة * مزارع زرع ثوماً فقلع بعضها وبقي البعض غير متلوع فنبت بعد مضي مدة المعاملة بسقيه وانباته فما نبت مما بقي في الارض غير متلوع فهو بينه وبين رب الارض على الشرط الذي كان بينهما وما نبت مما صار متلوعاً وهي في الارض كذلك فهو للمزارع الذي نبت بسقيه وعليه ضمان ما استهلك وان نبت من غير سقي ينبغي ان يكون بينهما على قدر حقهما في البذر

كذا في المحيط * غرس اشجاراً على طرف حوض القرية ثم قلعها بعد ذلك ونبت من صروتها فالنابت للغرس لانه فرع ملكه كذا في الوجيز للكردي * وفي النوازل مبطحة بقيت فيها بقية فانهبها الناس ان ترك لياً خذ من شاء لا بأس به كمالو حصد زرعه وبقي هناك سنابل لا بأس بالتقاطها

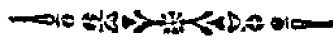
كذا في الخلاصة * ويجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق شيئاً من الاشجار والقضبان لطبخ القدر ولا من الدعائم والعريش واذا رفع القضبان وقت الربيع واخرج من الكرم لا يحل له ان يأخذ من القضبان يعني من مدفيج (يعني شاخ خشك) ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب والتار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضيخان *

دفع المريض نخله معاملة بالنصف فقام عليه العامل ولقحه وسقاه حتى اثمر ثم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فانه ينظر الى الثمر يوم طاع من النخيل وصار كغري وصار له قيمة فان كان نصف قيمته مثل اجر العامل او اقل فللعامل نصف الثمر وان كان اكثر من اجر مثله نظر الى مقدار اجر مثل اجر العامل يوم يتبع القسمة فيعطى العامل ذلك وثلاث بركة الميت مما يبقى من حصته وصية له الا ان يكون وارثاً فلا وصية له وان كان على المريض دين محيط بهاله فان كانت قيمة النصف من الكفري حين طلعت مثل اجرة ضرب مع الغرماء بنصف جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه اكثر من اجر مثله ضرب معهم في التركة به مقدار اجر مثله ليتمكن الوصية ههنا بطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض نخله معاملة على ان للعامل جزء من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض باجرائه واعوانه وسقاه ولقحه حتى صار ثمر اثم مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب النخيل من ورثته واجر مثل ذلك العمل اكثر من جهته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما يتصرف ههنا فيما لاحق فيه لغرمائه ولورثته وهو منافع بدنه كذا في المبسوط * اشجار على صفة نهر لا توام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة بعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض اهل السكة ان غارسها فلان وانا وارثه وانكر اهل السكة ذلك فان المدعي يطلب منه البينة فان لم يكن له

بينة فما كان من الاشجار خارجا من حريم الشجر فليجميع اهل السكة وما كان على حريم الشجر فيقول رباب
 الشجر لانه اذا لم يعرف العارس ولا مالك الثالثة يحكم الارض كذا في التناوي الكبرى * وفي فتاوى
 ابنى اللبث رح شجرة في ارض رجل نبت من مروجها في ارض غيره فان كان صاحب الارض
 هو الذي ساء وانبت فهو له وان كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدقه رب الارض انه
 نبت من مروج شجرة وان كذب بالقول فوله كذا في فتاوى قاضخان * نواة رجل ذهبت بهاريج
 الى كرم غيره فنبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة له وكذا لو وقعت خوذة رجل
 في كرم غيره فنبت منها شجرة لان الشجرة نبتت من النواة بعدما ذهب لحم الخوذة فهذا والاول
 سواء كذا في التناوي الكبرى * ولو خرج الثمر في النخيل ثم استحققت الارض فالكل للمستحق
 ويرجع العامل على الدافع باجر مثل عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا
 في التناوي خاتمة * رجل له شجرة تعرفت في ملك الغير ونبتت العروق فوهب صاحب
 الشجرة تلك الثلاث لا من صاحب الارض فان كانت الثلاث يتلبس اذا قطعت الشجرة لم تجز
 الهبة وان كانت لا تتلبس فالهبة جائزة كذا في التناوي الكبرى * العامل اذا غرس الاشجار في كرم
 الدهقان في مدة للمعاملة فانضت مدة المعاملة ينظر ان غرسها للدهقان متبرعا فهي للدهقان وان امر
 الدهقان بشرائها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي استمرى بها
 الاشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهو للاكار والدهقان يأمر بتلعها كذا في التناوي خاتمة *
 العامل في الكرم اذا باع اوراق العرصاد بغير اذن صاحب الكرم ينظر ان اجاز صاحب الكرم البيع
 حال قيام الاوراق بالثمن له وان استهلك المشتري الاوراق ثم اجاز صاحب الكرم البيع اولم يجز
 فلا شيء له من الثمن وله الخيار ان شاء ضمن العامل وان شاء ضمن المشتري كذا في الذخيرة * ونعها
 معاملة ولم تخرج الاشجار شيئا فباع صاحبها اشجاره نفذ البيع وفسدت المساقاة لانها استأجر بعض
 الخارج فاذا لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وان كان سقي الاشجار وحنطها لا شيء له
 لانه عمل لنفسه وحته في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي * ولو وكله بان يأخذ نخلا بعنه
 فاخذه ببايتغابن الناس فيه جاز على الشرط وصاحب السحل هو الذي يلي قبض نصيبه وان اخذ
 ببالايتغابن الناس فيه من ثلثه نصيب العامل لم يازم العامل ذلك الا ان شاء فان عمله وقد علم

نصيبه منه ولم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا في المبسوط * وإذا دفع الرجل الى رجل نخيلا له ووكلا ان يدفعها معاملة هذه السنة فدفعها بما لا يتغابن الناس في مثله وحصل العامل فالخارج كله لرب النخيل وللعامل على الوكيل اجر مثل عمله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التاتارخانية * دفع اشجارا الى رجل على ان يقيم عليها ويشد منها ما يحتاج الى الشد ويشذب منها ما يحتاج الى التشذيب فاخر الاكارشدا الاشجار حتى اصابها البرد وهي اشجار ان لم تشد افسدها البرد فالأكارشدا من قيمة ما اصابه البرد كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في النخيل والاشجار فان كان وكلا من جانب العامل فهو الذي يلي قبض نصيب العامل باتفاق الروايات وان كان وكلا من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا الكتاب لا يملك قبض نصيب رب النخيل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك كذا في الذخيرة * لو كان العامل غرسها نخلا وكرما وشجرا وقد كان اذن له الدافع في ذلك فلما بلغ واثر استحقها رجل فانه يأخذ ارضه ويقلع من النخيل والكرم والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق نقصان القلع اذا قلعا ذلك بالاتفاق ويضمن الغارس له ايضا نقصان الغرس في قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح الآخرون يرجع العامل بما ضمن عن نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح المستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد رح الغاصب ضامن كامل تلف وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح ضمان ذلك للمستحق على المتلف دون الغاصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الغرور الذي تمكن في عقد المعاوضة بينهما كذا في المبسوط * وإذا دفع الى رجل نخلا له معاملة بالنصف ولم يقل اعمل برأيك فدفع العامل الى آخر معاملة فعمل فيه فيما خرج فهو لصاحب النخيل وللعامل الآخر على العامل الاول اجر مثله فيما عمل بالغاما بالغ وقال و قوله بالغاما بالغ قول محمد رح واما عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فلا يجاوز به ما سمي كذا في المحيط * ولو هلك الثمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس النخيل فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك من عمله في امر خالف فيه امر العامل الاول فالضمان لصاحب النخيل على العامل الآخر دون الاول ولو هلك في يده من عمله في امر لم يخالف فيه امر العامل الاول فالضمان لصاحب النخيل ان يضمن ايها شاء فان اختار تضمين الاول لم يرجع على الآخر بشيء وان اختار تضمين الآخر يرجع على الاول هذا اذا لم يقل له

احمل فيه برأيك فاما اذا قال وشرط له النصف فدفعه الى رجل آخر بثلاث الخارج فهذا جائز وما خرج من الشرف نصه لرب الخيل والسدس للعامل الاول وذكر محمد ربح في الاصل انه اذا لم يقل احمل برأيك وشرط له شيئا معلوما وشرط الاول للثاني مثل ذلك فهما فاسدان ولا ضمان على العامل الاول كذا في البدائع *



كتاب الذائع

وفيه ثلثة ابواب الباب الاول في ركه وشرائطه وحكمه وانواعه الدكوة نوعان اختياريه واضطراريه اما الاختياريه فركنها الذبح فيما يذبح من الشاة والبقر والحرف فيما ينحرو وهو الابل عند التدرة على الذبح والحر ولا يحل بدون الذبح والحر والذبح هو فري الوداج ومحلله ما بين اللبة واللحين والحرف فري الوداج ومحلله آحر الحلق وأو بحر ما يذبح او ذبح ما ينحرجل لوحده فري الوداج لكه بكرة لان السنة في الابل الحرف في غيرها الذبح كذا في البدائع * وفي الجامع الصغير ولا بأس بالذبح في الحلق كله اسنله واوسطه واعلاه وفي فتاوى اهل سمرقند قصاب ذبح الشاة في ليلة مظلمة فتقطع اعلى من الحلقوم او اسنله منه يحرم اكلها لانه ذبح في غير المذبح وهو الحلقوم فان قطع البعض ثم علم فقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول فهذا اعلى وحسين اما ان قطع الاول يتما مد او قطع شيئا منه فسمى الوحه الاول لا يحل لانه لما قطع الاول بشئ منه كان موته من ذلك القطع اسرع من موته من الثاني وفي الوجه الثاني يحل كذا في الذخيرة والمحيطين * واما الاضطرابية فركنها العقر وهو الجرح في اي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما ند من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمعنى الصيد وان كان مستأنسا وسواء ند البعير والبقر في الصحراء او في المصر فذكوته العقر كذا روي عن محمد ربح واما الشاة ان ندت في الصحراء فذكوته العقر وان ندت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في فلبس فلم يقدر على اخراجه ولا مذبحه ولا منحره وذكر في المنتقى في البعير اذا سال على رجل فقتله وهو يريد الذكوة حل اكله لانه اذا كان لا يقدر على اخذه صار سنزله الصيد واما شرائط الذكوة فانواع بعضها يعم الذكوة الاختياريه والاضطراريه وبعضها يخص احدهما دون الآخر اما الذي يعمهما فمفها ان يكون عاقلا فلا تؤكل دبيعة المجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح ويندر

عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران ومنها ان يكون مسلماً او كنيا فلا تؤكل ذبيحته اهل الشرك والمرتد
لانه لا يقر على الدين الذي انتقل اليه ولو كان المرتد غلاماً مراهقاً لا تؤكل ذبيحته عند ابي حنيفة
ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم تؤكل بناء على ان ردت صحبة عندهما وعند لا تصح وتؤكل
ذبيحة اهل الكتاب ويستوي فيه اهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوي فيه نصارى بني تغلب
 وغيرهم لانهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي الى دين غير اهل الكتاب من
الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين اهل الكتاب تؤكل ذبيحته
والاصل فيه انه ينظر الى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا اصل اصحابنا ان من انتقل
من ملة من اكثر الى ملة يقربها يجعل كأنها من اهل تلك الملة من الاصل والمولود بين كتابي
 وغير كتابي تؤكل ذبيحة ايهما كان الكتابي الاب او الام عندنا فاما الصابئون فتؤكل ذبايحهم
 في قول ابي حنيفة رحم وعند ابي يوسف ومحمد رحم لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكتابي اذا
 لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء او شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيئاً
 يحمل على انه قد سمي الله تعالى تحسينا للظن به كما بالاسلام ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه
 عني بالله تعالى وعز وجل المسيح عليه السلام قالوا تؤكل الا اذا نص فقال بسم الله الذي هو ثالث
 ثلاثة فلا يحل فاما اذا سمع منه انه سمي المسيح عليه السلام وحده او سمي الله سبحانه وسمى المسيح
 لا تؤكل ذبيحته ومنها التسمية حالة الذكوة عندنا اي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بان قال
 الله اكبر الله اعظم الله اجل الله الرحمن الله الرحيم ونحو ذلك او لم يقرن بان قال الله او الرحمن
 او الرحيم او غير ذلك وكذا التهليل والتحميد والتسبيح وسواء كان جاهلاً بالتسمية المعهودة
 او عالماً وسواء كانت التسمية بالعربية او بالفارسية او اي لسان كان وسواء لا يحسن العربية او يحسنها
 كذا روى بشر عن ابي يوسف رحم لو ان رجلاً سمي على الذبيحة بالرومية او بالفارسية وهو يحسن
 العربية ولا يحسنها اجزاء ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية ان تكون التسمية من الذابح حتى
 لو سمي غيره والذابح ساكت وهوذا كبر غير ناس لا يحل ومنها ان يريد بها التسمية على الذبيحة
 فان اراد بها التسمية لافتتاح العمل لا يحل وعلى هذا اذا قال الحمد لله ولم يود به التسمية بل اراد به
 الحمد على سبيل الشكر لا يحل وكذا لو سبح او هلل او كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة
 وانما اراد به وصفه بالوحدانية والتزعة عن صفات المحدث لا غير لا يحل كذا في البدائع *

ولو طس فقال الحمد لله بريد به النحمد على العطاس فذبح لايحل كذا في فتاوى فاضيلين *
ومنها تجريد اسم الله تعالى عن غيره وان كان اسم النبي ومنها ان يقصد بذكرا سم الله تعظيمه
على الخلوص لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم اغفر لي لم يكن ذلك تسمية لانه دعاء والدعا
لا يقصد به التعظيم المحض واما وقت التسمية فوقتها على الذكوة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمه
عليه الا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه واما وقت الاضطرابية فوقتها وقت الرمي والارسال واما الذي
يرجع الى المذكور وهو ان يكون حلالا وهذا في الذكوة الاضطرابية دون الاختيارية واما الذي
يرجع الى محل الذكوة فمنها تعيين المحل بالتسمية في الذكوة الاختيارية وعلى هذا يخرج
ما اذا ذبح وسمى ثم ذبح اخرى بطن ان التسمية الاولى تجزئ منهما لم تترك والابدان يجدد لكل
ذبيحة تسمية على حدة ومنها قيام اصل الحيوة في المستأنس وقت الذبح قلت او كثرت في قول
ابي حنيفة رح وصدابي يوسف ومحمد رح لا يكتفى بيوم اصلها بل تعتبر حيوة مستقرة كذا في البدائع *
المرتدية والمختنة والموقوفة والشاة المريضة والطمجة ومشقونة البطن اذا ذبحت بنظران كان فيها
حيوة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم تكن الحيوة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش
اولا بعيش صدابي حنيفة رح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واما خروج
الدم بعد الذبح فيما لا يحل الا بالذبح فهل هو من شرائط الحل فلا رواية فيه عن اصحابنا وذكر في
بعض الفتاوى انه لا بد من احد شيئين اما التحرك واما خروج الدم فان لم توجد لا يحل كذا
في البدائع * وان ذبح شاة او بقرة فخرج منها دم ولم يتحرك وخروجه مثل ما يخرج من الحي
اكلت عندابي حنيفة رح وبه تأخذ رجل ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها الا فوها ان فتحت فاما
لا تؤكل وان ضمته تؤكل وان فتحت عينها لا تؤكل وان غمضتها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان
قبضتها اكلت وان لم يغم شعرها لا تؤكل وان قامت اكلت هذا كله اذا لم يعلم انها حية وقت الذبح
لنكون هذه علامة الحيوة فيها اما اذا علمت حيوتها يقينا وقت الذبح اكلت بكل حال كذا
في السراج الوهاج * واما حكمها فطهارة المذبوح وحل اكله من المأكول وطهارة غير المأكول للانواع
لا بجهة الاكل كذا في محيط السرخسي * والحنث والمختن تجوز ذبيحتهم هكذا في الجوهر والنيرة *
لا بكرة ذبح الابرس وخبزة وطبخه وغيره اولى كذا في الغرائب * المرأة المسلمة والكنانية في الذبح
كالرجل

كأرجل وتؤكل ذبيحة الأخرس مسلماً كان أو كتابياً كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في الحل أو الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالاً أو حراماً وهذا بخلاف ما ذبح المحرم غير الصيد لأنه فعل مشروع كذا في الكافي * نصراني ذبح صيداً في الحرم لا يحل كذا في البسراجية * مسلم ذبح شاة المجوسي لبیت نار دم أو الكافر لأهلهم تؤكل لأنه سمى الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التاتارخانية نافلاً عن جامع الفتاوى * وفي المشكل ذبح عند مرآي الضيف تعظيماً له لا يحل أكلها وكذا عند قدوم الأمراء وغيره تعظيماً فاما إذا ذبح مندغيبة الضيف لأجل الضيافة فانه لا بأس به كذا في الجوهرة النيرة * وفي التجريد المسلم إذا ذبح فأمر المجوسي بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح المجوسي وأمر المسلم بعده لم يحل كذا في التاتارخانية * والعروق التي تقطع في الذكوة أربعة الحلقوم وهو مجرى النفس والمرى وهو مجرى الطعام والودجان وهما عرفان في جانب الرقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل الأربعة حلت الذبيحة وان قطع أكثرها فكذلك عند أبي حنيفة رح وقال لا أبده من قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين والصحيح قول أبي حنيفة رح لما ان لا أكثر حكم الكل كذا في المضمرات * وفي الجامع الصغير إذا قطع نصف الحلقوم ونصف الوداج ونصف المرى لا يحل لأن الحل متعلق بقطع الكل أو الأكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الإحتياط كذا في الكافي * وعن محمد رح أنه إذا قطع الحلقوم والمرى والأكثر من كل ودجين لم يحل وما لا فلا قال مشائخنا وهو أصح الجوابات وإذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الأكثر من هذه الأشياء قبل أن تموت حلت وان ماتت قبل قطع الأكثر من هذه الأشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لأنه خلاف السنة وفيه زيادة إيلام كذا في المحيط * شاة أو بقرة اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لأن فيه تضييع الولد وهذا قول أبي حنيفة رح لأن عنده جنين لا يتذكرى بذكوة الأم كذا في فتاوى قاضيخان * من نحر ناقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنيناً ميتاً لم يؤكل أشغراً ولم يشعر وهذا عند أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف ومحمد رح إذا تم خلته أكل كذا في الهداية * الجنين إذا خرج حياً ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل وهذا التفرع على قول أبي يوسف ومحمد رح لا على قول أبي حنيفة رح كذا في النهاية * رجل شق بطن شاة فأخرج الولد حياً وذبح ثم ذبح الشاة قالوا إن كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لأن الموت يكون بالأول وذلك ليس بذكوة وإن كانت تعيش من ذلك حلت

لان الذكوة هو الثاني كذا في فتاوى فاضيل * ادخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين
 حسرت الولادة عليها من مذبح حل وان من غيره ان لم يمسه الذبح من المذبح حل وان امكن
 لا كذا في الوجيز للكردي * سنور قطع رأس دجاجة فابها لا تحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في المنتظم *
 والآلة على ضربين فاطعة وفاسحة فالاطعة على ضربين حادة وكبيلة فالحاداة بجوز الذبح بها من غير
 كراهية حديد كان او غير حديد كما لو ذبح بالليطة او بالمرورة او بشقة العصا او بالعظم والكبيلة بجوز الذبح
 بها وبكرة ولو ذبح سنن او طعم منزوع يحل وبكرة كذا في محيط السرخسي * واما الآلة التي تنسخ
 فالطرق الثائم والسن الثائم لا يجوز الذبح بها الا احصاع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع * والسن
 ان ينصرفا تمام عقول اليد اليسرى فان اصعبه جاز والاول افضل والسن في الشاة والبقرة ان ذبح
 مصطبعة لانه امكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في الجوهرة البيرة * المستحب
 ان يكون الذبح بالهارو يستحب في الذبح حالة الاختيار ان يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين
 والسيف وبحذالك وبكرة بغير الحديد وبالليل من الحديد ومنها الترقيق في قطع الوداج وبكرة
 الاكتاء فيه ويستحب الذبح من قبل الحلقوم وبكرة الذبح من قبل الفقا ومن المستحب قطع
 الوداج كلها وبكرة قطع البعض دون البعض ويستحب الاكتاء بقطع الوداج ولا يابن الرأس
 ولو فعل بكرة وبكرة ان يقول عند الذبح اللهم تفضل عن ملان وانما يقول ذلك بعد الفراغ
 من الذبح او قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة وبكرة له بعد الذبح ان يسلحها
 قبل ان يبرد فان سلع او سلخ قبل ان يبرد فلا بأس باكلها وبكرة جرّها برجلها الى المذبح
 وبكرة ان يصحبها ويحد الشعر بين يديها وهذا كله لا تحرم به الذبيحة كذا في البدائع *
 ولو ذبح في دابحة البحر وانحرف بما يجب الذبح حازوا لكن ترك السنّة كذا في خزنة المتبتين *
 ولو ضرب عنق حذورا وبقرة او شاة وابانها وسمى فان كان ضربها من قبل الحلقوم تؤكل
 وقد اساء فان ضرب على الثاني والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكوة فكانت ميتة وان قطع
 العروق قبل موتها تؤكل لوجود فعل الذكوة وهي حية الا انه يكره ذلك لانه زاد في المأثم غير
 حاجة فان امضى فعله من غير توقف تؤكل لان الطاهر ان موته بالذكوة كذا في البدائع *
 واذ ذبحها بغير توجه القبلة حلت ولكن بكرة كذا في جواهر الاخلاط * اشرف ثوبه على الهلاك
 وليس معه الا ما يجرح مدبحة ولو طلب آلة الذبح لا يدرك ذكوته فيجرح مدبحة لا يحل

الاذا نطع العروق كذا في القنية * وكرة النخع وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق ابيض في عظم الرقبة وقيل ان يددرأسه حتى يظهر مذبحه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل ان كل ما فيه زيادة الم لا يحتاج اليه في الذكوة مكروه كذا في الكافي * قال الباقي المستحب ان يقول بسم الله الله اكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لان الواو ينقطع فور التسمية كذا في المحيط * ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينصب محمداً او يخفضه او يرفعه وفي كلها يحل لان الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان خفضه لا يحل لانه يصير ذابحاً بهما وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ ان نصبه اختلفوا فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسماً آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية * ولو قال بسم الله بغير الهاء وان اراد به التسمية يحل والا فلا لان العرب قد يحذف ترخيماً وكذا لو قال بسم الله تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الذبيح او بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي * قال عند الذبيح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والحلقوم والمرئي ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريداً للتسمية فريضة كذا في القنية * ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد او قال صلى الله على محمد بدون الواو حل الذبيح لكن يكره ذلك وفي الباقي حل الذبيح ان وافق التسمية وقيل ان اراد بذكر محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وان اراد الترك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الذبيح ويكره ذلك كذا في المحيط * ولا تحل ذبيحة تارك التسمية عمداً وان تركها ناسياً تحل والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء كذا في الكافي * وفي الفتاوى العنابية والصبي كالكبير في النسيان كذا في التاتارخانية * ولو قال القصاب تركت التسمية عمداً لم يحل ويغرم قيمته كذا في خزائن المفتين * ولو قال بسم الله ولم تحضره النية اكل عند العامة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو اضعج شاة واخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك التسمية عامداً عليها لا تحل كذا في الخلاصة * ولو اضعج شاة ليذبحها واخذ السكين وسمى ثم القى تلك السكين واخذ اخرى وذبح بها حلت وان اخذ سهماً وسمى ثم وضع ذلك السهم واخذ آخر ورمى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الاخلاطي *

وَإِذَا أَصْبَحَ شَاةٌ لِبَذْبَعِيَا وَسَمِيَّ عَالِيَيْنَا كَلَّمَ إِنْسَانًا وَشَرِبَ مَاءً أَوْ حَدَّدَ سَكِينًا أَوْ أَكَلَ لَحْمًا أَوْ مَا شَبَّهَ ذَلِكَ مِنْ عَمَلٍ لَمْ يَكُنْ حَلَّتْ بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ وَإِنْ طَالَ الْحَدِيثُ وَكَثُرَ الْعَمَلُ كَرِهَ أَكْلَهَا وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَنْدِيرٌ بِلِطَرَفِهِ إِلَى الْعَادَةِ إِنْ اسْتَكْرَهَ النَّاسُ فِي الْعَادَةِ بِكَوْنِ كَثِيرٍ أَوْ إِنْ كَانَ يَبْدُو قَلِيلًا فَهُوَ قَلِيلٌ ثُمَّ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْفَصْلِ لِمَطْلَعِ الْكِرَامَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي الزَّمْعَرَانِي إِذَا حَدَّدَ الشَّفْرَةَ نَتَّعَ تِلْكَ التَّسْمِيَةَ مِنْ خَيْرِ فَتَصِلُ بَيْنَهُمَا إِذَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ كَذَا فِي الْمَجْلُودِ * وَلَوْ سَمِيَ ثُمَّ انْتَلَتْ الشَّاةُ وَقَامَتْ مِنْ مَصْجَعِيهَا ثُمَّ أَعَادَهَا إِلَى مَصْجَعِيهَا فَتَدَاثَلَتْ التَّسْمِيَةُ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * رَجُلٌ نَظَرَ إِلَى نَظِيعِ حِمَارٍ وَحَشِيٍّ وَارْسَلَ كَلْبَهُ وَسَمِيَّ وَأَخَذَ حُلَّ كَذَا فِي الْوَجْزِ لِلْكَرْدِيِّ * وَلَوْ أَنَّ رَحْلًا نَظَرَ إِلَى ضَمَّةٍ قَتَلَ بِسَمِ اللَّهِ ثُمَّ أَخَذَ وَاحِدَةً فَاصْجَعَهَا وَبَذْبَعِيَا وَتَرَكَ التَّسْمِيَةَ حَامِدًا وَطَنَّ أَنْ تِلْكَ التَّسْمِيَةُ تَجْرِيهِ لَا تَوَكَّلَ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * وَلَوْ أَصْبَحَ أَحَدُ الشَّائِبِينَ عَلَى الْآخَرِ تَكْنِي تَسْمِيَةً وَاحِدَةً إِذَا ذَمَّهَا بِأَمْرٍ وَاحِدٍ جَمَعَ الْعَصَافِيرُ فِي يَدِهِ فَذَبَحَ وَسَمِيَّ وَذَبَحَ آخَرَ طَائِفَتِهِ وَلَمْ يَسْمِ لَمْ يَسْلُ الْثَانِي وَلَوْ أَمَرَ السَّكِينُ عَلَى الْكَلِّ جَارَ تَسْمِيَةٍ وَاحِدَةً كَذَا فِي خَزَائِنِ الْمُفَنِّينِ * الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل من الحيوان في الأصل نوعان نوع يعيش في البحر نوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طعم منه وأما الذي يعيش في البر فأنواع ثلاثة ما ليس له دم أصلاً وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزنبور ووالدباب والعنكبوت والخنثساء والعقرب والبغاء ونحوها لا يحل أكله إلا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحبة والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الأرض من العار والجراد والثنا والضب والبربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فإنه حلال عد الشافعي رحم وما له دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم ففتح الإبل والبقرة والغنم يحل بالاجتماع وأما المتوحش نحو الطباء وبقر الوحش وحمر الوحش وابل الوحش فحلال بالجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والعهد والسنور والأهلي فلا يحل وكذلك المتوحش فمنها المسمى بسباع الوحش والطير وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فذلك والناب من سباع الوحش مثل الأسد والذئب والضبع والسمور والنم والشعل

والثعلب والسنور البري والسنجاب والسمور والدلق والذئب والقرد والقمل ونحوه فلا خلاف في هذه الجملة إلا في الضبيع فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله ومخلب من الطير كالبازي والباشق والصقور والشاهين والحدأة والبعث والنسر والعقاب وما شبه ذلك وما لا مخلب له من الطير والمستأنس منه كالدجاج والبط والملتوحش كالحمام والفاخنة والعصافير والقمح والكركي والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالاجماع كذا في البدائع * ولا بأس بالقمري والسوداني والزرزر كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره أكل لحوم الأبل للجلالة وهي التي الأغلب من أكلها النجاسة لأنه إذا كان غالب أكلها النجاسة يتغير لحمها وينتفخ فيكره أكله كالطعام المنتن وذكر القاضي في شرحه على مختصر الطحاوي أنه لا يحل الانتفاع بها من العمل وغيرها إلا أن تحبس أياماً وتعلف فحينئذ تحل وما ذكره القدروري أجود ثم ليس لحبسها تقدير في ظاهر الرواية هكذا روي عن محمد رحمه الله قال كان أبو حنيفة رحمه الله لا يوقت في حبسها وقال تحبس حتى لطفت وروي أبو يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أنما تحبس ثلثة أيام وروي ابن رستم عن محمد رحمه الله في الناقة الجلالة والشاة الجلالة والبقرة الجلال أنها تكون جلالة إذا انتن وتغيرت وجدت منه ريح منتنة فهي الجلالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها وبيعها وهبتها جائز هذا إذا كانت لا تخاط ولا تأكل إلا التذرة غالباً فإن خلطت فليست بجلالة فلا تكره لأنها لا تنتن ولا يكره أكل الدجاج المخاض وإن كان يتناول النجاسة لأنه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخاطها بغيرها وهو الحب والافضل أن يحبس الدجاج حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع * أكل الخطاف والصلصل والهدد لا بأس به لأنها ليست من الطيور التي هي ذوات مخلب كذا في الظهيرية * وعن أبي يوسف رحمه الله قال سألت أبا حنيفة رحمه الله عن العتق فقال لا بأس به فقلت أنه يأكل النجاسات فقال أنه يخاط النجاسة بشيء آخر ثم يأكل فكان الأصل عنده أن ما يخاط كالدجاج لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله يكره العتق كما تكره الدجاجة كذا في فتاوى قاضيخان * وأكل دود الزنبور قبل أن ينفخ فيه السيوة لا بأس به كذا في الظهيرية * عن خلف يكره أكل بيوت الزنابير كذا في الملتقط في كتاب الكراهة * والدبسي يؤكل وأما الخفاش فقد ذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع أنه لا يؤكل لأن له ناباً وتيل الشقراق لا يؤكل واليوم يؤكل قال رضي رأت هذا بخط والدي والشقراق طائر أخضر يخاطه قليل حمرة يصول على كل شيء وإذا اخذ فرخه تقياً كذا في الظهيرية * عن إبراهيم قال كانوا يكرهون كل ذي

مخلب من الطير وما أكل الجيف وبه تأخذان ما يأكل الجيف كالغداف والغراب لا تقع يستحب طبعاً
فاما العراب الرزعي الذي يلتقط الحب مباح طيب وان كان العراب بحيث يخلط فيما أكل الجيف
تارة والحب اخرى قد روي عن ابي يوسف رح انه يكره وعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بأكله
وهو الصحيح على قياس الدجاجة كذا في المسرط * واما الحمار الاهلي فله حرام وكذلك
لبنه وشحمه واختلف المشائخ في شحمه من صبر وجه الاكل فحرمه بعضهم قياساً على الاكل
واباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الدخيرة * والحمار الوحشي اذا صار اهلياً ووضع عليه الاكاف
فانه يؤكل والاهلي اذا توحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي * يكره لحم الحبل في قول
ابي حنيفة رح خلافاً لصاحبيه واختلف المشائخ في تفسير الكراهية والصحيح انه اراد به التحريم وليس
كلحه كذا في فتاوى قاصمجان * وقال الشيخ الامام السرخسي ما قاله ابو حنيفة رح احوط
وما قاله اوسع كذا في السراجية * واما البغل فعند ابي حنيفة رح لحمه مكروه على كل حال
وعندهما كذلك ان كان الفرس برا على الاثان وان كان الحمار نرا على الرمكة فقد نيل
لا يكره كذا في الدخيرة * الجدي اذا كان يربى بلبن الاثان والخنزيران اختلف اياماً فلا بأس
لا به بمنزلة الجلالة والجلالة اذا حبست اياماً فلعنت لا بأس بها فكذا هذا كذا في التناوي الكبرى *

الباب الثالث في المنتونات شاة ولدت واداً بصورة الكلب فاشكل امرة فان صاح مثل الكلب
لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل وان صاح مثلها يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل
لا يكلب وان شرب بالتم يؤكل لا نه شاة وان شرب بهما يوضع الثبن واللحم قبله ان اكل النس
يؤكل لا نه شاة وان اكل اللحم لا يؤكل وان اكلهما جميعاً يذبح ان خرج الامعاء لا يؤكل وان خرج
الكرش يؤكل كذا في جواهر الاطلافي * واما بيان ما يحرم اكله من احزاء الحيوان سبعة الدم
المسحوق والذكر والاشيان والقبل والغدة والمثانة والمرارة كذا في البدائع * وان ذبح الشاة فاصطربت
فوفعت في ماء او تردت من موضع لم يضرها شيء لان فعل الذكوة قد استقر فيها فانما انزعق
حيوتها بها ولا معتبر باصطرابها بعد استقرار الذكوة فهذا اللحم وقع في ماء او سقط من موضع كذا
في المبسوط * دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها العوات
والموت، وماها لا يؤكل وان خاف العوات فرماها يؤكل والحمامة اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها
او غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل اكلها سواء اصاب السهم المذبح او موضعاً آخر لانه

عجز عن الذكوة الاختيارية وان كانت يهتدي الى المنزل فان اصاب السهم المذبح حل وان اصاب موضعاً آخر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحل اكلها مروى ذلك عن محمد رح لانه اذا كانت تهتدي الى منزل ينذر على الذكوة الاختيارية والطبي اذا علم في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل وسمى نان اصاب المذبح حل والا فلا الا ان يتوحش فلا يؤخذ الا بصيد كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ذبح شاة ونطح الحلقوم والاداج الا ان الحيوة فيها باقية فقطع انسان منهما قطعة يحل اكل المتطوع كذا في الجوهرة النيرة * امر رجلا ان يذبح شاة فلم يذبحها حتى باعها الامر من ثالث ثم ذبح المأ مور ضمنها ولا يرجع على امره علم بالبيع ارم يعلم كذا في الفتاوى الكبرى * ولوانتزع الذئب رأس الشاة وهي حية تحل بالذبيح بين اللبنة واللحمين قطع الذئب من الية الشاة قطعة لا يؤكل الملبان واهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان الصيد يعيش بدون الملبان فالملبان لا يؤكل وان لا يعيش بلا ملبان كما ان رأس يؤكلان كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى بعير تردى في بئر فوجأ صاحبه وجأة يعلم انه لا يموت منها فمات لا يؤكل وان كان مشكلا اكل كذا في المحيط في كتاب الصيد * سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال لابل ذبحتها وهي حية فالتقول قول الراعي مع يدينه ولم يحل اكلها كذا في الفتاوى الكبرى * شاة قطع الذئب اوداجها وهي حية لا تذكي لفوات محل الذبيح كذا في الوجيز للكردي * وذكر ابن سامة في نوادره عن ابي يوسف رح لو ان رجلا قطع شاة نصفين ثم ان رجلا فري اوداجها والرأس يتحرك او شق بطنها فاخرج ما في جوفها وفري رجل آخر الاوداج فان هذا لا يؤكل لان الاول قاتل وذكر القدوري ان هذا على وجهين ان كانت الضربة مما يلي العجز لم تؤكل الشاة وان كانت مما يلي الرأس اكلت كذا في البدائع *

كتاب الاضحية

وفيهما تسعة ابواب الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفاتها وشرائطها وحكمها وفي بيان من تجب عليه ومن لا تجب وهي في الشرع اسم لحيوان مخصوص بسن مخصوص يذبح بنية القربة في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في النبيين * واما ركنها فذبيح ما يجوز ذبحه

في الاصلية بينة الاصلية في ايامها لان ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاصلية انما تقوم بهذا الفعل فكان ركنا كذا في النهاية * اما صفة التصحية والتصحية بزمان واجب وتطوع والواجب منها انزع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها ما يجب على العبي دون الفقير اما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به بان قال الله علي ان اصحي شاة او بدنة او هذه الشاة او هذه البدنة وكذلك ليقال ذلك وهو معسر ثم ايسر في ايام الحر فعليه ان يصحي شاتين لانه لم يكن وقت الذر اصحية واحدة عليه فلا يحتمل الاخاز فيحمل على الحقيقة الشرعية فوحث عليه اصحية بندرة واخرى بايجاب الشرع واما التطوع واصحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه الدر بالتصحية ولا شراء الاصلية لانعدام سبب الوجوب وشرطه واما الذي يجب على الفقير دون العبي فالمشتري للاصلية اذا كان المشتري فقيرا بان اشترى فقير شاة يبي ان يصحي بها وان كان عيبا لا تحب عليه بشراء شيء ولو كان ملك انسان شاة فبي ان يصحي بها واشترى شاة ولم ينو الاصلية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك ان يصحي بها لا تجب عليه سواء كان عيبا وفقيرا واما الذي يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شراء للاصلية بل شكرا لعملة الحيوة واحياء لميراث الحليل حين امره الله بدبح الكبش في هذه الايام كدائي ابدائع * واما شرائط الوجوب منها ايسار وهو ما يتعلق به وحب صدقة التطر دون ما يتعلق به وحب الركوة واما اللوغ والعقل فليس بشرط حتى لو كان للصغير مال يصحي به ابوه او وصيه من ماله ولا يتصدق به ولا يضمنان عنداني حبيبة واني يوسف رح وان تصدق بها ضمن كذا في محيط السرخسي * ومنها الاسلام فلا تجب على الكافر ولا يشترط الاسلام في جميع الوقت من اوله الى آخره حتى لو كان كافرا في اول الوقت ثم اسلم في آخره تجب عليه ومنها الحرية فلا تجب على العبد وان كان ما ذونا في التجارة او مكاتب ولا يشترط ان يكون حرا من اول الوقت بل تكفي فيه الحرية في آخر جزء من الوقت حتى لو صدق في آخر الوقت وملك نصا بان تجب عليه الاصلية ومنها الإقامة فلا تجب على المسافر ولا تشترط الإقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافرا في اول الوقت ثم اقام في آخره تجب عليه ولو كان مقيما في اول الوقت ثم سافر ثم اقام تجب عليه هذا اذا سافر قبل ان يشتري الاصلية فان اشترى شاة للاصلية ثم سافر ذكر في المنتقى ان له بيعها ولا يصحي بها وكذا روي

عن محمد بن روح انه يبيعها من المشائخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال ان كان موسرا فالجواب كذلك وان كان معسرا ينبغي ان تجب عليه ولا تستقط عنه بالسفر وان سافر بعدد خول الوقت قالوا ينبغي ان يكون الجواب كذلك وجديع ما ذكرنا من الشروط يستوي فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع * واما حكمها فالخروج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في العقبى كذا في الغيائية * والموسر في ظاهر الرواية من له مائتا درهم او عشرون دينار او شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومركوبه وخادمه في حاجته التي لا يستغني عنها فاما ما عد ذلك من سائمة او رقيق او خيل او متاع للتجارة او غيرها فانه يعتد به من يساره وان كان له عقار ومستغلات ملك اختلف المشائخ المتأخرون رح فالزعفراني والفقيه علي الرازي اعتبار قيمتها وابو علي الدقاق وغيره اعتبر والدخل واختلفوا فيما بينهم قال ابو علي الدقاق ان كان يدخل له من ذلك قوت سنة فعليه الاصلية ومنهم من قال قوت شهر ومتى فضل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاصلية وان كان العقار وقتا عليه ينظر ان كان قد وجب له في ايام الاصلية قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاصلية والا فلا كذا في الظهيرية * ولو كان عليه دين بحيث لو صرف فيه نقص نصابه لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل اليه في ايامه ولا يشترط ان يكون غنيا في جميع الوقت حتى لو كان فقيرا في اول الوقت ثم ايسر في آخره تجب عليه ولو كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فزكي خمسة دراهم ثم حضر ايام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لارواية فيه ذكر الزعفراني انه تجب عليه الاصلية لانه انتقص بالصرف الى جهة هي قرينة فيجعل قائما تقديرا حتى لو صرف خمسة منها الى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للاصلية فصاعت حتى انتقص نصابه وصار فقيرا فجاءت ايام النحر فليس عليه ان يشتري شاة اخرى فلوانه وجدها وهو معسر وذلك في ايام النحر فليس عليه ان يضحي بها ولو ضاعت ثم اشترى اخرى وهو موسر فضحي بها ثم وجد الاولى وهو معسر لم يكن عليه ان يتصدق بشيء كذا في البدائع * والمرأة تعتبر موسرة بالمهر اذا كان الزوج مليا عندهما وعلى قول ابي حنيفة رح الاخر لا تعتبر موسرة بذلك قيل هذا الاختلاف بينهم في المعجل الذي يقال له بالفارسية (دست بيمان) واما المؤجل الذي سمي بالفارسية (كابين) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز عنده حنطة قيمتها مائتا درهم بتجزئها او ملح قيمته مائتا درهم او قصار عنده صابون او اثنان قيمتهما مائتا درهم فعليه الاصلية كذا في المحيط * وان كان له مصحف

قيمته ما تادهم وهو ممن يحسن ان يقرأ منه فلا صحة عليه سواء كان يقرأ أمه او يتعاون ولا يقرأ
 وان كان لا يحسن ان يقرأ منه فعليه الاصححة وان كان له ولد صغير حبس المصحف لاجله حتى
 يسلمه الى الأستاذ فعليه الاصححة وكتب العلم والحديث مثل مصحف القرآن في هذا الحكم كذا
 في الشهيرة * وفي الصعري والكتب لا يعد عني الا ان يكون من كل نوع كتابان رواية واحدة
 من شيخ واحد ومن شيخين رواية ابي حمص وابي سليمان عن محمد بن ابي حنيفة ولا يعد غنيا
 بكتب الاحاديث والتفسير وان له من كل نوع كتابا وصاحب كتب الطب والنجوم والادب عني به
 اذا بلغ قيمتها صا با كذا في الوجيز للكردي * وفي الاجناس رجل به زمانه اشترى حمارا يركبه
 ويسعى في حوائجه وقيمه ما تادهم فلا صحة ولو كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش
 شتوي وصيفي لم يكن بها عني فان كان له فيها ثلثة بيوت وقيمة الثالث ما تادهم فعليه الاصححة
 وكذا الفرش الثالث والغاري ثمرسين لا يكون غنيا وبالثلث يكون غنيا ولا يصير الغاري بالاسلحة
 غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان احدهما يساوي مائتي درهم وفي الفتاوى الدهقان
 ليس بغني بعرس واحد وحمار واحد فان كان له فرسان او حماران احدهما يساوي مائتين فهو
 نصاب والاراع ثورين وآله الفدان ليس بغني وبقرة واحدة غني وثلثة ثيران اذا سواى احدهما
 مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغني بثلاث دستجات احدها للبدلة والاخرى
 للهمة والثالثة للاعباد وهو غني بالرابعة وصاحب الكرم غني اذا سواى مائتي درهم كذا
 في الخلاصة * وليس على الرجل ان يصحى عن اولاده الكبار وامرأته الا باذنه وفي الولد الصغير
 من ابي حنيفة ربح روايتان في ظاهر الرواية تستحب ولا تجب بخلاف صدقة العترة في رواية
 الحسن من ابي حنيفة ربح انه يجب ان يصحى عن ولده الصغير وولده الذي لا اب له والغنوى
 على ظاهر الرواية وان كان للصغير مال قال بعض مشائخنا تجب على الاب كذا في فتاوى
 فاضيلان * وهو الاصح هكذا في الهداية * وللوصي في قول ابي حنيفة ربح ان يصحى عن مال
 الصغير قيا على صدقة العترة ولا يتصدق بلحمه ولكن يأكل الصغير فان فضل شيء لانه كان
 اذا خاره يشتري بذلك ما ينتفع بعينه كذا في فتاوى فاضيلان * والاصح انه لا يجب ذلك
 وليس له ان يتغله من ماله كذا في المحيط * وعلى الرواية التي لا تجب في مال الصغير ليس للاب
 والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وعليه الغنوى

وان فعل الوصى يضمن في قول محمد بن حمران واختلاف المشايخ في قول ابي حنيفة رح قال بعضهم لا يضمن
كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والمعتوه والمجنون
في هذا بمنزلة الصبي واما الذي يحسن ويفيق فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولا تجب
على الرجل ان يضحى عن رقيقه ولا عن ام ولده كذا في الملتقط * ويستحب ان يضحى عن
مما ليكه كذا في التاتارخانية * ومن بلغ من الصغار في ايام النحر وهو موسر تجب عليه بالا جماع
بين اصحابنا كذا في البدائع * ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محرمًا وان كان
من اهل مكة كذا في شرح الطحاوي * واما كيفية الوجوب منها انها تجب في وقتها وجوباً موسعاً
في جملة الوقت من غير عين ففي اي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤدياً للواجب سواء
كان في اول الوقت او في وسطه او آخره وعلى هذا يخرج ما اذا لم يكن اهلاً للوجوب في اول الوقت ثم
صار اهلاً في آخره بان كان كافراً او عبداً او فقيراً او مسافراً في اول الوقت ثم صار اهلاً في آخره
يجب عليه ولو كان اهلاً في اوله ثم لم يبق اهلاً في آخره بان ارتد او اعسر او سافر في آخره لا تجب
ولو ضحى في اول الوقت وهو فقير فعليه ان يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسراً في جميع
الوقت ثم صار فقيراً صار قيمة شاة سالحة ديناً في ذمته يتصدق بهامتى وجدها ولومات الموسر في ايام
النحر قبل ان يضحى سقطت عنه الاضحية ومنها انها لا يقوم غيرها مقامها في الوقت حتى لو تصدق
بغير الشاة او قيمتها في الوقت لا يجزيه عن الاضحية ومنها انه تجري فيها النيابة فيجوز للانسان
ان يضحى بنفسه وبغيره باذنه لانها قربة يتعلق بالمال فتجري فيها النيابة سواء كان المأذون مسلماً
او كتابياً ومنها انها تقضى اذا فاتت عن وقتها ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بقيمة الشاة فان كان
اوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحها حتى مضت ايام النحر فيتصدق بعينها حية
سواء كان موسراً او معسراً وكذا اذا اشترى شاة ليضحى بها فلم يضح حتى مضى الوقت ومنها ان
وجوبها نسخ كل ذبح كان قبلها من العقيقة والرجية والعتيرة كذا في البدائع * الباب الثاني
في وجوب الاضحية بالنذر وما هو في معناه رجل اشترى شاة للاضحية واوجبهها بلسانه ثم اشترى
اخرى جازله بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد بن حمران وان كانت الثانية شرا من الاولى وذبح
الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمتين لانه لما اوجب الاولى بلسانه قد جعل مقدراً مالية الاولى
لله تعالى فلا يكون له ان يستفضل لنفسه شيئاً ولهذا يلزمه التصديق بالفضل قال بعض مشائخنا هذا

اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه ان يتصدق بفضل الفضة قال الامام شمس الاله
السرخسي الصحيح ان الجواب فيها على السواء يلزمه التصديق بالفضل غيا كان او فقيرا لا
الاضحية وان كانت واجبة على الغني في الذمة وانما يتعين المحل بتعيينه فتعين هذا المحل بحد
المال لان التعيين يعتد في ذلك واد اشترى الغني اضحية فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول
في ايام الحر كان له ان يضحي بايتهما شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة واوجبها ثم وجد الاول
قالوا عليه ان يضحي بهما كذا في فتاوى قاصيخان * اوجب على نفسه عشر اضحيات قال
لا يلزمه الا اثنان لان الاثر جاء بالشئين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كجد
في الطهريه * ولو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى اخرى في ايام الحر فهذه على وجوب
ثلاثة الاول اذا اشترى شاة ينوي به الاضحية والثاني ان يشترى بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية
والثالث ان يشترى بغير نية الاضحية ثم يوجب بلسانه ان يضحي بها فيقول لله علي ان اضحي
بها عامنا هذا ففي الوجه الاول في ظاهرها رواية لا تصير اضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن ابي يوسف ر
عن ابي حنيفة راح انه تصير اضحية بمجرد الية كما لو اوجبها بلسانه وله اخذ ابو يوسف راح وبعض
المناخيرين ومن محمد راح في المنتقى اذا اشترى شاة ليضحي بها واضحية التصحية عند الشراء
تصير اضحية كما نوى فان سافر قبل ايام الحر باعها وسقطت عنه الاضحية بالمسافرة واما الثاني
اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يدكر هذا في ظاهرها رواية ورود
الحسن عن ابي حنيفة راح انها لا تصير اضحية حتى لو باعها بجوز بيعها وبه أخذ فاما اذا اشترى
شاة ثم اوجبها اضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير اضحية في قولهم كذا في فتاوى قاصيخان
ذبح المشتراة لها بلاية الاضحية جازت اكتناء بالنية عند الشراء كذا في الوجيز للكردي * ولو باع الاول
بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلثين على قول ابي حنيفة ومحمد
بيع الاولى حائز كان عليه ان يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول ابي يوسف
راح بيع الاولى باطل تؤخذ الاولى من المشتري كذا في التاتارخانية * اشتراها للتجارة ثم اوجب
على نفسه ان يضحي بها بلسانه عليه ان يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت الايام تصدق
كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ضحي بشاتين فلا يصح ان تكون الاضحية بهما فانه روى الحر

عن ابي حنيفة رح انه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين هكذا في محيط السرخسي *
 اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان افضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى بعشرين حيث كانت
 الواحدة افضل لانه توجد بثلاثين درهما شاتان على ما يجب من اكمال الاضحية في السن والكبر
 ولا توجد بعشرين حتى لو وجد كان شراء الشاتين افضل ولولم يوجد بثلاثين كان شراء الواحدة افضل
 كذا في الفتاوى الكبرى * نذر ان يضحي ولم يسم شاة عليه شاة ولا يأكل منها وان اكل عليه فيمتها
 كذا في الوجيز للكردي * قال لله علي ان اضحي شاة فضحى بدنة او بقرة جاز كذا في السراجية *

الباب الثالث في وقت الاضحية وقت الاضحية ثلاثة ايام العاشر والحادي عشر والثاني عشر اولها
 افضلها وآخرها ادونها ويجوز في نهارها وليلاتها بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس
 من اليوم الثاني عشر الا انه يكره الذبح في الليل واذ اشك في يوم الاضحية فالمستحب ان لا يؤخر
 الى اليوم الثالث فان اخر يستحب ان لا يأكل منه ويتصدق بالكل ويتصدق بفضل ما بين المذبح
 وغير المذبح لانه لو وقع في غير وقته لا يخرج عن العهدة الا بذلك كذا في محيط السرخسي * ايام النحر
 ثلاثة ايام التشريق ثلاثة والكل يدبضي باربعة اولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق
 والتضحية فيها افضل من التصدق بثمن الاضحية لانها تقم واجبة اوسنة والتصدق تطوع محض
 فيفضل كذا في الهداية * والوقت المستحب للتضحية في حق اهل السواد بعد طلوع الشمس
 وفي حق اهل المصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية * ولو ذبح والامام في خلال الصلوة لا يجوز
 وكذا اذا ضحى قبل ان يتعد قدر التشهد ولو ذبح بعد ما تعد قدر التشهد قبل السلام قالوا على قياس
 قول ابي حنيفة رح لا يجوز كما لو كان في خلال الصلوة لان الخروج من الصلوة بصنعة فرض عنده
 كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في خزائنة المفتين * ولو ضحى بعد ما سلم الامام تسليمة واحدة
 جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضيخان * لو صلى الامام ولم يخطب جاز الذبح
 كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام هو الصحيح كذا في
 خزائنة المفتين * صلى الامام وضحووا ثم علم انه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو تذكر قبل
 تفرق الناس تعاد الصلوة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده
 ولونادى بالناس ليعيدوها فمن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذا ذبح
 قبل الزوال وبعده يجوز كذا في الوجيز للكردي * اذا ترك الصلوة يوم النحر بغدرا وبغير عذر

لا تجوز الاصححة حتى تنزل الشمس وتجاوز الاصححة في الغدا وبعد الغدا قبل الصلوة لانه قات وقت
الصلوة نزول الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد تنفع قضاء كذا في محيط السرحسي * وفي الوقفات
لوان بلدة ونعت فيها فترة ولم يبق فيها وال يصلي بهم صلوة العيد فضحوا بعد طلوع الفجر جاز
وهو المختار لان البلدة صارت في حق الحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى * وعليه الفتوى
كذا في السراجية * ولو ذبح اصححة بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يري انه يوم عرفة وتبين
انه يوم الحرجازت الاصححة ولو ذبح قبل الصلوة وهو يري انه يوم النحر ثم تبين انه اليوم الثاني
اجزاه من الاصححة ايضا كذا في الطهيرة * اذا استخلف الامام يصلي بالضعفة في المسجد
الجامع وخرج بنفسه الى الجبانه مع الاقوياء فضحى رجل بعدما صرف اهل المسجد قبل
ان يصلي اهل الجبانه القياس ان لا تجوز وفي الاستحسان تجوز وان صحى بعد ما فرغ اهل الجبانه
قبل اهل المسجد في هذه الصورة تجوز قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد
قال شمس الائمة الحلواني رح هذا اذا صحى رجل من الفريق الذي صلى فاما اذا صحى رجل
من الفريق الذي لم يصل فلم تجز اصححة قياسا واستحسانا وفي الاصححة لازم فراني اذا صحى
رجل من الناحية التي صلى فيها او من الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط * والمستحب
ذبحها بالهاردون الليل لانه امكن لاستيلاء العروق كذا في الجوهرة البيرة * وفي الموازل اذا
صلى الامام صلوة العيد يوم عرفة فصحى الناس فهذا على وجهين اما ان يشهد عنده شهود على
هلال ذي الحجة اولم يشهد وانفى الوجه الاول جازت الصلوة والتصححة وفي الوجه الثاني لا تجوز
الصلوة والتصححة وهما متى لم تجز لو صحى الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين اما ان يصلي
الامام في اليوم الثاني اولم يصل فنفي الوجه الاول لم يجز وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين
اما ان صحى قبل الزوال او بعد الزوال فان صحى قبل الزوال فان كان يروحان الامام يصلي لا يجزيه
وان كان لا يروح يجزيه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا صحى الناس بعد الزوال يجزيه هذا كله اذا تبين انه يوم
عرفة اما اذا لم تبين لكن شكوا فيه فنفي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لهم ان يصحوا
من الغد ومن اول غد وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنده الاحتياط ان يصحوا من الغد
بعد الزوال كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتابية ولو شهدوا بعد الزوال ان هذا اليوم يوم الاصححة
صحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زادة وان كان

الرجل مسافرا وامراهله ان يضجوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلوة الامام كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان ولوان رجلا من اهل السواد دخل المصر لصلوة الاضحية وامراهله ان يضجوا جازان يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رح انظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية * وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول اصح وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو كان الرجل بالسواد واهله بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلوة الامام وهكذا روي عن ابي يوسف رح وروي عنهما ايضا ان الرجل اذا كان في مصر واهله في مصر آخر فكتب اليهم ليضجوا عنه فانه يعتبر مكان التضحية فينبغي ان يضجوا عنه بعد فراغ الامام من صلوته في المصر الذي يضحي عنه فيه وعن ابي الحسن انه لا يجوز حتى يصلي في المصرين جميعا كذا في الظهيرية * ولو اخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلوة العيد قالوا ان خرج من المصر مقدارا ما يباح للمسافر قصر الصلوة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلوة العيد والا فلا كذا في خزائن المفتين * يعتبر آخر ايام النحر في الفقر والغنى والموت والولادة لو اشترى شاة عن نفسه او عن ولده فلم يضح حتى مضت ايام النحر كان عليه ان يتصدق بتلك الشاة او بقيمتها قال الحسن رح لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان اوجب شاة بعينها واشترى شاة ليضحي بها فلم يفعل حتى مضت ايام النحر تصدق بها حية ولا يجوز الاكل منها فان باعها تصدق بثمنها فان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كانت قيمتها حية اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء ايام النحر من العام القابل فضحي بها عن العام الماضي لم يجز فان باعها بعد ايام النحر يتصدق بثمنها فان باعها بما يتغابن الناس فيه اجزاء وان باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل كذا في الظهيرية * ولو اوصى بان يضحي عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم يبين الثمن ايضا جاز ويقع على الشاة بخلاف ما اذا وكل رجلا بان يضحي عنه ولم يسم شيئا ولا ثمنافانه لا يجوز كذا في البدائع * ولو كان موسرا في ايام النحر فلم يضح حتى مات قبل مضي ايام النحر سقطت عنه الاضحية حتى لا يجب عليه الايصاء ولو مات بعد مضي ايام النحر لم يسقط الا تصدق بقيمة الشاة حتى يلزمه الايصاء به هكذا في الظهيرية * مصري وكل وكيلان يذبح شاة له ويخرج الى السواد فخرج الوكيل الاضحية الى موضع لا يعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت اضحيته عنه ولو كان قد عاد الى مصر وعام الوكيل بقدمه لم تجز الاضحية عن

الموكل بلا خلاف ولو لم يعلم الوكيل بعود الموكل الى المصر اختاف ابو يوسف ومحمد رحم والمختار قول ابي يوسف رحم انه يجزئ كذا في الكبرى * الباب الخامس في بيان محل اقامة الواجب وهذا الباب مشتمل على بيان حسن الواجب ونوعه وسننه وقدره وصحته.

اما جنسه فهو ان يكون من الاجناس الثلاثة الغنم او الابل او البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكر والانثى منه والحصى والفحل لانطلاق اسم الجنس على ذلك والمغزوع من الغنم والجاموس نوع من البقر ولا يجوز في الاصحاحي شيء من الوحش فان كان مولدا من الوحشي والانسي فالعبرة للام فان كانت اهلية تجوز والافلاح حتى لو كانت البقرة وحشية والنور اهليا لم تعز و قيل اذا تراضي على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز النصيحة وان كانت طبيا لا تجوز وقيل ان ولدت الرمكة من حمار وحشي حمارا لا يؤكل وان ولدت فرسا فحكمه حكم الفرس وان صحى بطيئة وحشية است او ببقرة وحشية است لم تجز واما ما لا يجوز شي مما ذكرنا من الابل والبقر والغنم عن الاضحية الا التي من كل جنس والا الحذع من الصان خاصة اذا كان عظيما واما معاني هذه الاسماء فقد ذكر القدر وري ان التهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة اشهر والتي ابن ستة والجذع من البقر ابن ستة والتي منه ابن سنتين والجذع من الابل ابن اربع سنين والتي ابن خمس وتقدير هذه الاسماء بما قلنا يمنع التفصيل ولا يجمع الزيادة حتى لو صحى باقل من ذلك شيئا لا تجوز ولو صحى باكثر من ذلك شيئا يجوز ويكون افضل ولا تجوز في الاضحية حمل ولا جدي ولا عجول ولا فصيل واما قدره فلا يجوز الشاة والمغز الا من واحد وان كانت عظيمة سمينة تساهوي شاتين مما تجوز ان يضحى بهما ولا تجوز بعير واحد ولا بقرة واحدة من اكثر من سبعة ويجوز ذاك من سبعة واقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء واما صنفه فهو ان يكون سليما من العيوب الناحشة كذا في البدائع * ويجوز بالجاء التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن كذا في الكافي * وان باغ الكسر المشاش لا يجزئ والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين كذا في البدائع * ويجوز الجبوب العاجر عن الجماع والتي بها السعال والعاجر عن الولادة لكبر سنها والتي بها كي لا ينزل لها لبن من ذير علة والتي لها ولد وفي الاجناس وان كان لها البنة صغيرة خلقت بشبه الذنب يجوز وان لم يكن لها البنة خلقت كذلك قال محمد رحم

كذا في الخلاصة * ولا تجوز العمياء والعوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها وهي التي لا تقدر ان تمشي برجلها الى المنسك والمريضة البين مرضها ومقطوعة الاذنين والالية والذنب بالكلية والتي لا اذن لها في الخلقة ويجزى السكاء وهي صغيرة الاذن فلا تجوز مقطوعة احدى الاذنين بكما لها والتي لها اذن واحدة خلقة ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين ذكر في الجامع الصغير ان كان الذاهب كثيرا يمنع جواز التضحية وان كان يسيرا لا يمنع واختلف اصحابنا بين التليل والكثير فعن ابي حنيفة رح اربع روايات وروى محمد رح عنه في الاصل وفي الجامع انه اذا كان ذهب الثلث او اقل جاز وان كان اكثر لا تجوز والصحيح ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وانما يعرف ذهاب قدر النصف او الثلث من العين بان يشد العين المعيبة بعد ان لا يعتلف الشاة يوما ويومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم ذلك المكان ثم يشد عينه الصحيحة ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى اذا رآه من مكان اعلم ذلك المكان ثم يقدر ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فتذهب الثلث ويبقى الثلثان وان كان نصفا فتذهب النصف ويبقى النصف كذا في الكافي * واما الهتاء وهي التي لا اسنان لها فان كانت ترعى وتعتلف جازت والا فلا كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وتجوز الثولاء وهي المجنونة الا اذا كان ذلك يمنع الرعي والاعتلاف فلا تجوز وتجوز الجرباء اذا كانت سمينة فان كانت مهزولة لا تجوز وتجزى الشرقاء وهي مشتوقة الاذن طولا والمقابله ان يقطع من مقدم اذنها شيء ولا يبان بل يترك معلنا والمدابرة ان ينعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة وما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يضحي بالشرقاء والمقابلة والمدابرة والخرقاء فالنهي في الشرقاء والمقابلة والمدابرة محمول على النذب وفي الخرقاء على الكثير على اختلاف الاقوال في حد الكثير كذا في البدائع * ولا تجزى الجداء وهي مقطوعة الانف كذا في الظهيرية * والحولاء تجزى وهي التي في عينها حول وكذا المجزورة وهي التي جزصوفها كذا في فتاوى قاضيخان * ولا تجوز البداء وهي المتطوعة ضرعها ولا المصرمة وهي التي لا تستطيع ان ترضع فصلها الجداء وهي التي يبس ضرعها كذا في محيط السرخسي * وفي اليتيمة كتبت الى ابي الحسن علي المرغيناني ولو كانت الشاة متطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها فتال نعم ان كان لا يخل

بالامتناع وان كان ممل ولا يوزن التصحبة بها كذا في التاتارخانية * ومنع اللسان في السور
يسمع كذا في الغيبة * والشيء للسان لها في القسم تجوز وفي المنزلة كذا في الخلاصة * ومنع السور
التي من الانصاف اذا كان التاجيب من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون
ما على علي قول ابي حنيفة ح نيا على الجاسات في الهدن ام لا يجمع كما في السور في غيب
قل لا يجمع ومنع ايضا من قطع بعض لان الاصحبة وهو اكثر من الثلث هل تجوز الاصحبة
على قول ابي حنيفة ح قل لا كذا في التاتارخانية * ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة
ولا تأكل غيرها كذا في فتاوى فاضل * ولا تجزى العجاء التي لا تنقي كذا في المبسوط *
فان كانت مهزولة فيها بعض اللحم جاز مروي ذلك من محمد ح ولو كانت مهزولة فتأشراء
فست بعد الشراء جاز كذا في فتاوى فاضل * ومنطوع رؤس ضروريها لا تجوز فان ذهب
من واحد اقل من النصف فعلى ما ذكر من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمرداة
لم تكن لها احدى حلتها خلفه او ذببت بآفة وبقيت واحدة لم تجز في الابل والبقران ذببت
واحدة تجوز وان ذببت اثنان لا تجوز كذا في الخلاصة * وفي الخزانة لا يجوز منطوع احدى
الذوائم الاربع كذا في التاتارخانية * لا تجوز التصحبة بالشاة الخشخاش لان لحمها لا ينطبخ فان
شعر الاصحبة في خبر وقتها يجوز اذا كان لها شيء من كذا في الغيبة * والشطير لا تجزى وهي
من الشاة ما انقطع اللبن من احدى ضرعها ومن الابل والبقر اذا انقطع اللبن من ضرعها لان
لكل واحد منهما اربع اضرع كذا في الغيبة * ومن المشايخ من يذكر في هذا الفصل اصلا ويقرر
كل عيب يربى المنة على الكمال او الجمال على الكمال يمنع الاصحبة وما لا يكون بهذه الاشياء لا يمنع
ثم كل عيب يمنع الاصحبة فني حق المورس يشرى ان يشتريها كذلك او يشتريها وهي سليمة فتعذر معيبا
بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط * ولو اشترى
رجل اصحبة وهي سليمة فجئت عنده حتى صارت بحيث لو اشترىها على هذه الحالة لم تجز
ان كان مرسرا وان كان معبرا اجزاء الا اصحبة في ذمته فان اشتراها الاصحبة فقد تعينت الشاة
حتى لو كان النفر واجب على نفسه اصحبة لا تجوز هذه ولو اشترى اصحبة وهي صحيحة العيب
ثم اعتدت عنده وهو مرسرا قطعت اذنيها او البتة او ذنبها وانكسرت رجلا فلم تستطع ان
تدشي لا تجزى منه و عليه مكانها اخرى بخلاف الثبر وكذلك لو ماتت عنده او سرقته

ولو قد مضى الضحية ليدبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فانكسرت رجلها ثم ذبحها على مكانها اجزاء وكذلك ان انفلتت عنه البقرة فاصابت عينها فذبحت والقياس ان لا تجوز وجه القياس ان هذا عيب دخلها قبل تعيين القرينة بها فصار كما لو كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان ان هذا مما لا يمكن الاحتراز منه لان الشاة تضطرب فتلحقها العيوب من اضطرابها ورومي عن ابي يوسف رحمه الله قال لو عالج الضحية ليدبحها فكسرها واوعورت فذبحها ذلك اليوم او من الغد فانها تجزي كذا في البدائع * سبعة من الرجال اشتروا بقرة بخمسين درهما للاضحية وسبعة آخرون اشتروا سبع شياه بمائة درهم تكلموا ان الافضل هو الاول او الثاني والمختار ان الافضل هو الثاني كذا في الفتاوى الكبرى * عشرة نفر اشتروا من رجل عشر شياه جملة فقال البائع بعث هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم فقالوا اشترينا فصارا عشرة مشتركة بينهم واخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عوراء فانكر كل واحد من الشركاء ان تكون العوراء له لا تجوز تضحيتهم لان تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز هكذا في فتاوى قاضيخان * والخصي افضل من الفحل لانه اطيب لحما كذا في المحيط * اختلف المشايخ ان البدنة افضل اما الشاة الواحدة قال بعضهم ان كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة كلها فرض والبدنة سبعة افرس والباقى يكون فضلا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البدنة افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا ان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا انحرت عن واحد كان كلها فرضا وشبهه بالقراءة في الصلوة لو اتصر على ما تجوز به الصلوة جاز ولو زاد عليها يكون الكل فرضا قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحما اطيب كذا في الظهيرية * والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب وان كان سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل والحاصل في هذا انهما اذا استويا في اللحم والقيمة فاطيبهما لحما افضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل اولى بالفحل الذي يساوي عشرين افضل من خصي بخمسة عشر وان استويا في القيمة والنحل اكثر لحما بالفحل افضل والاثنى من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الاثنى اطيب والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل من بقرة كذا في فتاوى قاضيخان * والكبش والنعجة اذا استويا في القيمة واللحم فالكبش افضل وان كانت النعجة اكثر قيمة او لحما فهي افضل كذا في الذخيرة * شري الاضحية بعشرة

اولى من ان يتصدق بالفي كذا في التناوي الكري * وفي اصول النوحيد للامام الصنار والتصحبة بالديك
 والدجاجة في ايام الاصحبة ممن الاصحبة عليه للعسارة تشبها بالمتصحبين مكروه لانه من رسوم
 المجوس كذا في الخلاصة * والمستحب ان تكون الاصحبة اسمها واحسنها واعظمها واتصل
 الشاة ان تكون كشاة ملح ان ترن موحوا وان تكون آله الدبح حادة من الحديد ويستحب ان يترص
 بعد الدبح ما يبرد ويسكن من جميع اعضاءه وتزول الحيوة من جميع حسده ويكره ان يتسحي
 ويسلح قبل ان يبرد هكذا في البدائع * والا فصل ان يدبح اصحبة بيده ان كان يحسن الدبح
 لان الاولى في الثمرات ان يتولى نفسه وان كان لا يحسن فالافضل ان يستعين بغيره ولكن بسفي
 ان يشهدا بنفسه كذا في الكافي * قال ولو امر مجوسيا فدبح اصحبة لم تحز لان هذا امسأ لا تقرب
 فان ذبيحة المجوسي لا تترك كل ولو امر يهوديا او نصرانيا بذلك اجراه لانها من اهل الدبح ولكنه
 مكروه لان هذا من عمل القرية وفعله ليس بقربة كذا في المبسوط * ويستحب ان يأكل من
 اصحبه ويطعم منه غيره والا فصل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث ضيافة لاقاربه واصدقائه
 ويدخر الثلث ويطعم الغني والتقبر جميعا كذا في البدائع * ويثب منها ما شاء للغني والفقير
 والمسلم والذمي كذا في العيانية * ولو تصدق بالكل حار ولو حس الكل لنفسه حازله ان يدخر
 الكل لنفسه فوق ثلثة ايام الا ان اطعمها والتصدق بها افضل الا ان يكون الرجل ذا عيال بغير
 موسم الحال فان الافضل له حينئذ ان يدعه لعباله ويوسع به كذا في البدائع * ان وحس
 بالدر فليس لصاحبها ان يأكل منها شيئا ولا ان يطعم غيره من الاعياء سواء كان الباذر غنيا او فقيرا
 لان سبيلها التصديق وليس للمتصدق ان يأكل صدقته ولا ان يطعم الاعياء كذا في التبيين * روى
 بشر بن ولبد عن ابي يوسف رح رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فصحي بعشر من الغنم من
 نفسه ومن عياله ولا ينوي شاة بعينها لكن ينوي العشرة عنهم وعنه حارفي الاستحسان وهو قول
 ابي حنيفة رح كذا في المحيطة * الباب السادس في بيان ما يستحب في الاصحبة والانتفاع
 بها ويستحب ان يربط الاصحبة قبل ايام الحر ايام وان يقللها ويجللها وان يسوقها الى المشك
 سوا جمعة الا عيالا وان لا يجرب رحاها الى المدبح كذا في البدائع * واذا ذبحها تصدق بجلالها
 وقلائد ما كذا في السراجية * ولو اشترى شاة للاصحبة فيكره ان يحا بها او يحز صوفها فيستع به

لانه عينها للقربة فلا يحل له الانتفاع بجزء من اجزائها قبل اقامة القربة فيها كما لا يحل له الانتفاع بلحمها اذا ذبحها قبل وقتها ومن المشائخ من قال هذا في الشاة المندورة بها بعينها من المعسر والموسر وفي الشاة المشتراة للاضحية من المعسر فاما المشتراة من الموسر للاضحية فلا بأس ان يحلبها ويجزّ صوفها كذا في البدائع * والصحيح ان الموسر والمعسر في حلبها وجزّ صوفها سواء هكذا في الغنيّة * ولو حلب اللبن من الاضحية قبل الذبح وجزّ صوفها يتصدق ولا ينتفع به كذا في الظهيرية * واذا ذبحها في وقتها جاز له ان يحلب لبنها ويجزّ صوفها وينتفع به لان القربة اقيمت بالذبح والانتفاع بعد اقامة القربة كالاكل كذا في المحيط * وان كان في ضرعها لبن ويخاف ينضج ضرعها بالماء البارد فان تقلص ولا حلب وتصدق ويكره ركوبها واستعمالها فان فعل فنقصها نفعه تصدق ما نقص وان آجرها تصدق باجرها ولو اشترى بقرة حلوبة واوجبها اضحية فاكسب مالا من لبنها يتصدق به مثل ما اكتسب ويتصدق بروثها فان كان يعلفها فما اكتسب من لبنها او انتفع من روثها فهو له ولا يتصدق بشيء كذا في محيط السرخسي * ويتصدق بجلدها او يعمل منه نحو غربال وجراب ولا بأس بان يشتري به ما ينتفع بعينه مع بقائه استحسننا ذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليتصدق بها جاز لانه قربة كالتصدق كذا في التبيين * وهكذا في الهداية والكافي * ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا لا يجوز ولو اشترى بلحمها حبوا جاز ولو اشترى بلحمها لثما جاز قالوا والاصح في هذا ان يجوز بيع المأكول بالمأكول وغير المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير المأكول هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضيه * ولو ادخل جلد الاضحية في قرطالة او جعله جرابا ان استعمل الجراب في اعمال منزله جاز ولو آجر لا يجوز وعليه ان يتصدق بالاجر واما القرطالة ان استعملها في منزله او آجرها او آجره اهل يطيب له الاجر قالوا ينظر ان كانت القرطالة جديدة لا يلزمه التصدق بالاجر وان كانت خلقا منخرقا يلزمه التصدق بنصف الاجر دون نصفه نحو ما اذا آجرها بدانتين يلزمه التصدق بدانق لان القرطالة اذا كانت جديدة لا يحتاج بالانتفاع بها الى الجلد فيكون الجلد تبعالها ويكون كل الاجر بازاء القرطالة اما اذا كانت خلقا يحتاج في الانتفاع بها الى الجلد فكان نصف الاجر للقرطالة ونصف الاجر للجلد والقرطالة الكوارة كذا في الظهيرية * ولا يحل بيع شحمها واطرافها

ورأسها وصونيها وبرها وشعرها ولبنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع به الا لاستهلاك
صنعه من الدراعم والدابير والمأكولات والمشروبات ولا ان يعطى اجر الجزاز والذابيح منها وان باع
شيئا من ذلك بما ذكرنا عند حناي حنيفة ومحمد رح وصداي يوسف رح لا تنفذ ويتصدق
بنفسه كذا في البدائع * اذا اخذ شيئا من الصوف من طرف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام
الحجر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يهب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء
كذا في فتاوى قاصيخان * في اصاحي الزمتراني فان ولدت ولدا ذابحها وولدها معها من اصحابها
من قال هداي المعسر الذي وجب باجابه اما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان
ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام او بعدها جاز ولو لم يذبحه وتصدق به حيا جاز في ايام الاصاحي
وفي المستثنى لترصدق بالولد حيا في ايام الحجر فعليه ان يتصدق بثيمته وان باع الولد في ايام الاضحية
يتصدق بثمنه فان لم يذبحه حتى مضت ايام الحجر فعليه ان يتصدق بالولد حيا واذا ذبح الولد
مع الام يأكل من الام والولد وعن ابي حنيفة رح انه لا يأكل من الولد فان اكل تصدق بقيمة ما اكل
والتصدق بالولد حيا احب الي كذا في الخلاصة * لو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رح
وبشرى بقيمتها اخرى ويتصدق بنصل ما بين الثيمتين ولد الاضحية لا يجز صوفها ولا شعرها كالا
كذا في السراجية * وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى
لعامة الذي صحى ويتصدق به مذبحا مع قيمته باقصة بالذبح والتموى على هداي كذا في فتاوى
قاصيخان * الباب السابع في النصيحة من الغير وفي النصيحة بشاة الغير عن نفسه ذكر في فتاوى
ابي الليث رح اذا صحى بشاة من غيره بامر ذلك الغير او بغير امره لا تجوز لانه لا يمكن تجوز
النصحية من الغير الا باثبات الملك لذلك الغير في الشاة ولن يثبت الملك له في الشاة الا بالقض
وام يوجد قبض الامر بها لابعسه ولا بناثبه كذا في الذخيرة * ولو ذبح اضحية غيره عن المالك بغير امره
صرحنا بغيره عن المالك ولا صمان على الذابح استحسانا اطلق هنا ولم يقيد به بما اذا اضجعها المالك
للنصحية وقيد به في الاحساس والمختار هو الاول كذا في الغيائية * ولو صحى بدنه عن نفسه وعمره
واولاده ليس هداي ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الاضحية ان كان اولاده صغار
جاز عنه وعنهم جميعا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان كانوا كبارا ان فعل بامرهم
جاز عن الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان فعل بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا تجوز

عند ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يأمر صار لهما نصارا لكل لهما وفي قول الحسن بن زياد اذا ضحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وعن ام ولدها بامرهما وبغير امرها لا تجوز عنه ولا عنهم قال ابروالتاسم رح تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهران الارقاة حصلت على ملكه وان اخذها مذبوحة يجزي عن المالك لانه قد نواها فليس يضره ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي * واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية صاحبه صح عنهما ولا ضمان عليهما استحسانا وياخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه ولا يضمنه فان كانا قدا كلا ثم علما فليحل كل واحد منهما صاحبه ويجزيهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن صاحبه قيمة شاته ثم يتصدق بتلك القيمة ان كانت انقضت ايام النحر لانهما بدل عن اللحم كذا في الكافي * وفي الروضة رجلان ادخلا شاتيهما مربطائهما غلطا فادعى كل واحد منهما شاة وترك شاة لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها لبيت المال والتي تنازعا بينهما نصفان ولا تجزى الاضحية عنهما ولو كانت بدنة او بقرة جاز عنهما وهو الاصح اربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت فماتت واحدة لا يدري لمن هي تباع هذه الاغنام جملة وتشتري بثمنها ربع شاة لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منهما ويحلل كل واحد منهم اصحابهم ايضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في الخلاصة * اذا اربطوا ثلث اضحية في رباط واحد ثم وجدوا في الواحدة عيبا يمنع جواز التضحية انكر كل واحد ان تكون له المعيبة وتنازعا في الآخرين فالمعيبة لبيت المال ويتضى بالآخرين بينهم انلا كذا في التائرا خانية * رجل اشترى شاة شراء فاسدا فذبحها عن الاضحية جاز وللبيع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا شيء على المضحي وان اخذها مذبوحة قيل على المضحي ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المضحي حيث اخذها مذبوحة فكانه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المضحي ان يتصدق باكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه وابعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * ولو هب له شاة هبة فاسدة فضحى بها فالواهب بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها حية وتجاوز الاضحية وياكل منها وان شاء استردها واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها فيتصدق بها اذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك المريض مرض الموت لو هب

شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحي بها الموهوب له فالغرماء بالخيار ان شاءوا استردوا
عنه وعليه ان يتصدق بقيمتها وان شاءوا ضمنوه قيمتها فتجوز الاضحية لان الشاة كانت مضمونة
عليه فاذا ارد ما فقد استط الضمان من نفسه كذا في البدائع * ولو اشترى شاة بثوب فضحي بهائم
وجد البائع بالثوب عيبا فردّه فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق المضحي ويجوز له الاكل
وان شاء استردها ناقصة مذبوحة فبعد ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب اكثر يتصدق بالثوب كأنه
باعها بالثوب وان كانت قيمة الشاة اكثر منه يتصدق بقيمة الشاة لان الشاة كانت مضمونة عليه
فبردها استط الضمان عن نفسه كأنه باعها بثمن ذلك القدر من قيمتها ولو وجد بالشاة عيبا والبائع
بالخيار ان شاء قبلها ورد الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الآحصة النقصان لانه لم يوجب النقصان
على نفسه وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب ولا يتصدق المشتري بها لان ذلك النقصان لم يدخل
في القربة وانما دخل في القربة ما ذبح وقد ذبح ناقصا الا في جزاء الصيد فانه ينظر ان لم يكن مع
هذا العيب عدل للصيد فعليه ان يتصدق بالفضل كذا في شرح الطحاري * رجل وهب لرجل
شاة فضحي بها الموهوب له او ذبحها لمتعة او جزاء صيد ثم رجع الواهب في الهبة صح الرجوع
وجازت الاضحية والمنعة وعن ابي يوسف رح انه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهوب له
في الاضحية والمنعة ان يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * مريض وهب لانسان شاة فضحي بها
الموهوب له ثم مات المريض من مرضه ولا مال له غيرها فللورثة ان يضمّنوه ثلثي قيمتها حية او بأخذوا
ثلثيها مذبوحة وعلى الموهوب له ان يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه الاضحية في الوجهين
لانّه ضحي ملك نفسه كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل اشترى خمس
شياه في ايام الاضحية واراد ان يضحي بواحدة منها الا انه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يريد
الاضحي بغير امره بنية الاضحية يعني اضحية صاحب الشاة فهو ضامن لان صاحبها لم يعينه
لم يأذن بذبح عينها دلالة كذا في الذخيرة * في المنتقى لو غصب اضحية غيره وذبحها عن نفسه
وضمن القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع لانه ملكها بسابق الغصب كذا في الخلاصة * لو غصب
من رجل شاة فضحي بها لا يجوز صاحبها بالخيار ان شاء اخذها ناقصة وضمنه النقصان وان شاء
ضمنه قيمتها حية فصبر الشاة ملكا للغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استحسانا وكذا لو اشترى

شاة فضحى بهائم استحقها رجل فان اجاز البيع جاز وان استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوي *
ولو اودع رجل رجلا شاة فضحى بها المستودع عن نفسه يوم النحر فاختر صاحبها القيمة ورضي بها
فاخذها فانها لا تجزى المستودع من اضحيته وكل جواب عرفته في الوديعه فهو الجواب في العارية
والاجارة بان استعار ناقة او ثورا او بقرا او اسنأ جره فضحى به انه لا يجزيه عن الاضحية سواء اخذها المالك
او ضمنه القيمة كذا في البدائع * ولو كانت الشاة رهنا فيضحي بهائم ضمنها لا يجوز كذا في فتاوى
قاضيخان والخلاصة * رجل دعا قضا باليضحي له فضحى القصاب عن نفسه فهو من الآمر
كذا في السراجية * اشترى اضحية وامر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح
قيمة الشاة للآمر ويشترى الأمر بقيمتها شاة ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل هذا اذا كانت ايام
النحر باقية وان مضت ايام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ابن سمانة
عن محمد بن رحامر رجل رجلا ان يذبح شاة له فلم يذبحها المأمور حتى باعها الآمر ثم ذبحها فالأمر
ضامن ولا يرجع على الأمر علم بالبيع او لم يعلم اما اذا علم فظاهر واما اذا لم يعلم فلا نه ما غره
لانه حين امره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات الناطفي * وفي الاجناس ابن سمانة عن
ابي يوسف رح اذا امر الرجل غيره بذبح شاة وقد كان الأمر باعها فذبحها المأمور وهو يعلم بالبيع
فان للمشري ان يدفع الثمن ويتبع الذابح فيضمنه قيمتها ولم يكن للذابح ان يرجع على الأمر
قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري ان يضمنه القيمة علل فقال لانه لو ضمنه كان له ان يرجع
على الأمر فكان هو فعل ذلك فينقض البيع كذا في الذخيرة والمحيط * فان اشترى ثلاثة نفر ثلث
شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ينبغي ان يوكل
كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح شاة غيره بامر جاز رجل اراد ان يضحي
فوضع صاحب الشاة على السكين يده مع يد القصاب حتى يعاونا على الذبح قال الشيخ الامام
يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يجوز كذا في الظهيرية *
الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا يجب ان يعلم ان الشاة لا تجزى الا عن واحد وان كانت
عظيمة والبقرة والبقر يجزى عن سبعة اذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع
الزيادة ولا يمنع النقصان كذا في الخلاصة * لا يشارك المضحي فيما يحتمل الشركة من لا يريد
القربة رأسا فان شارك لم يجز عن الاضحية وكذا هذا في سائر القرب اذا شارك المتقرب

من لا يريد القرية لم تحزن القرية ولو اراد القرية الاضحية او غيرها من القرب احزاهم سواء كانت القرية واحدة او تطوعا او وجب على البعض وسواء اتفقت جهات القرية او اختلفت بان اراد بعضهم هدي الاحصار وبعضهم كفارة عن شيء اصابه في احرامه وبعضهم هدي التطوع وبعضهم دم المنعة او القران وهذا قول اصحابنا الثلاثة رح وكذلك ان اراد بعضهم العقيقة عن ولد وولده من قبل كذا ذكر محمد رح في نوادر الضحايا ولم يذكر ما اذا اراد احدهم الوليمة وهي ضيافة التزويج ويسغي ان يحوز وروي عن ابي حنيفة رح انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروي عنه انه قال لو كان هذا من نوع واحد لكان احب اليّ وهكذا قال ابو يوسف رح وان كان كل واحد منهم صبيا او كان شريك السبع من يريد اللحم او كان بصرا بيا ونحو ذلك لا يجوز للآخرين ايضا كذا في السراحية * ولو كان احدا الشركاء ذميا كتابيا او غير كتابي وهو يريد اللحم او يريد القرية في دينه ام يجزئهم عندنا لان الكافر لا يتحقق منه القرية فكانت نيته ملحقه بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو اراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك اذا كان احدهم عبدا او مدبرا ويريد اضحية كذا في البدائع * ولو اشترى بقره يريد ان يضحي بها ثم اشرك فيها سته يكره ويجزئهم لانه بمنزلة بيع شيء حكما الا ان يريد حين اشتراها ان يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك كان احسن وهذا اذا كان موسرا وان كان فقيرا معسرا فقد اوجب بالشراء فلا يجوز ان يشرك فيها وكذا لو اشرك فيها سته بعد ما اوجبها لنفسه لم يسعها لانه اوجبها كلها لله تعالى وان اشرك جاز ويصمن ستة اسباعها وقيل في الغني انه يتصدق بالثمن اشرك ثلاثة نثر في بقره لواحد ثلاثة اسباعها وللآخرين لكل واحد سباعا فمات من له ثلاثة اسباعها وترك ابنا وبناتا صغيرين وترك ستمائة درهم مع حصّة البقرة فصحى الوصي عنها حصّة الميت من البقرة لا تجزي عنهم لان نصيب الابنة صار لحدّها لانها بقره لانها اصابته من ميراث الاب اقل مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصّة البقرة جازت عنهم لانها غنية كذا في محيط السرخسي * وان اشرك خمسة في بقره فجاء رجل فسألهم الشركة فيها فاجابه اربعة منهم وامتنع الواحد فصموا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الاربعة يملك اكثر من السبع فخذها من خمسة وعشرين لحاجتنا الى حساب له خمس ولاربعة اخماسه خمس اما الخمس فلان الشركاء خمسة فكان نصيب كل واحد منهم خمسا واما الاربعة الاخماس فلان الاربعة اجابوه فتد جعلوه مساويا انصبا ثم هي اربعة اخماس بين خمسة وانه خمسة

عنهم لان اقل النسيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع اجمدهم دينارين والثاني دينارين
 ونصفا والثالث ثلاثة دنانير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنانير ونصفا جازت عنهم لان اقل النسيب
 هو السبع كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى سبعة بقره ليضحوا بها فمات احد السبعة وقالت
الورثة وهم كبار اذ يحوها عنه وعنكم جاز استحسانا ولو ذبح الباقيون بغير اذن الورثة لا يجزيهم لانه
لم يقع بعضها قربه لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قربه ضرورة عدم التجزي كذا في الكافي * ولو ان
ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة الاضحية احدثهم عشرة والآخر بعشرين والآخر بثلاثين وقبلة
كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل منهم شاته فيضحى بها اجزئهم ويتصدق صاحب
الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وان اذن كل واحد
منهم لصاحبه ان يذبحها عنه اجزاءه ولا شيء عليهم كذا في اليباع * ولو اشترى عشرة عشر اغنام
بينهم فضحى كل واحد واحدة جاز ويقسم اللحم بينهم بالوزن وان اقتسموا بمجرفة يجوز اذا كان
اخذ كل واحد شيئا من الاكارع او الرأس او الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحى كل واحد واحدة
ورضوا بذلك جاز كذا في خزائن المفتين * وفي الاضاحي للزعراني اشترى سبعة نفر سبع شياه
بينهم ان يضحوا بها بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها يضحوا بها كذلك فالتباس ان لا يجوز
وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء
شاة على ان يكون لكل واحد شاة ولكن لا بعينها فان كان المراد هو الثاني فما ذكر في الجواب باتفاق
الروايات لان كل واحد منهم يصير مضحيا شاة كاملة وان كان المراد هو الاول فما ذكر من الجواب
على احدي الروايتين فان الغنم اذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذكر في بعض المواضع انه لا يجوز
كذا في المحيط * شاتان بين رجلين ذبحهما عن نسكيهما اجزاها بخلاف العبد بين اثنين اعتقهما
عن كفارتيهما لا يجوز ابل بين اثنين ضحياه فان كان لاحدهما سبع او سبعان والباقي للآخر
يجوز وان كان بينهما نصفان فكذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين * الباب التاسع في المنكرات
اشترى شاتين للاضحية فصاحت احداهما فصحى الثانية ثم وجدها في ايام النحر او بعد ايام النحر
فلا شيء عليه سواء كانت هي ارفع من النبي ضحى بها او ادون منها كذا في المحيط * ولو وكله بامر
يشترى له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بقاء وهي التي اجتمع فيه السواد والبياض لزم الامر وان
 وك

وكله بان يشتري له كبشا اقرن اعين للاضحية فاشترى كبشا جمل ليس اعين لا يلزم الامر لان
هذا ما يرغب الناس للاضحية فخالف ما امر به ولو وكله بان يشتري له الثني من البقر ولم يسم
ليثا ثمنا فاشترى به مسنة فهذا اعلى وجهين ان كان الثني يشتري باقل مما يشتري به المسنة لم يلزم
الامر وان كانت المسنة والثني بشمن واحد لزم الامر لانه خالف الى خير وان وكله بان يشتري شاة للاضحية
فاشترى الوكيل واستأجر انسانا حتى قادها بدرهم لم يلزم الامر كذا في الظهيرية * اذا قال لله علي
ان اهدى بشاة او اضحي شاة فاهدى ببقرة او جزورا وضحي ببقرة او جزورا رجل ضحي
بشاة تساوي تسعين ورجل آخر ضحي ببقرة تساوي سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فاضحية
صاحب الشاة اعلى من اضحية صاحب البقرة لان قيمة الشاة اكثر والذي ضحي ببقرة اعظم اجرا
من الذي تصدق بمائة درهم اشترى شاة للاضحية في ايام النحر وهو فقير وضحي بها ثم ايسر في ايام
النحر قال الشيخ الفقيه ابو محمد الحرميني رح ان يعيد وغيره من المتأخرين قالوا لا يعيد وبه تأخذ
وكله بان يشتري شاة للاضحية فاعلم بان الشاة اسم جنس فيتناول الضأن والمعز جميعا وان وكل
انسانا بان يشتري له ضا فاشترى معزا او كان على العكس لا يلزم الامر كذا في المحيط * واذا اوصى
ان يضحي عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ويقتع على الشاة وكذلك لو لم يوص وامر رجلا ان يضحي
عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ولو اوصى بان يشتري ببقرة بجميع ماله ويضحي بها عنه فمات ولم تجز
الورثة فالوصية جائزة بالثلث بلا خلاف ويشتري بالثلث شاة ويضحي بها عنه ولو اوصى
ان يشتري ببقرة بعشرين درهما من ماله ويضحي بها عنه فمات وثلث ماله اقل من عشرين فانه يضحي
عنه على مذهبا بما بلغت كذا في الذخيرة * وان اوصى ان يشتري له شاة بهذه العشرين درهما
ويضحي عنه ان مات ثم مات فضاع من الدراهم درهم لم يصح عنه بما بقي في قول ابي حنيفة رح
وفي قولهما يشتري بما بقي فيضحي عنه على قياس النسمة والنسمة رقة تشتري للعنق رجل
اشترى ببقرة فقال يا فلان قد اشركت في ثلثيها كان له الثلثان ولو قال اشركت في جميعها كان
له النصف لا نالوا عطيتها الجميع لا يكون شريكا وان قال قد جعلت له نصيبا او سهما فهو باطل
وكان ينبغي ان يكون له السدس في قوله جعلت لك سهما اعلى قول ابي حنيفة رح لان السهم عنده
مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل ما دون السدس ولذلك بطل اشترى
ببقرة بعشرة دنانير وقبضها ثم قال لرجل قد اشركت بدينار بن فقبل كان خمس البقرة له كذا

في المبيرية * اشترى شاة فضحى بها ثم وجدها عيبتا ينقصها ولكن لا يخرجها عن حد الضحايا
 فله ان يرجع بنقصان العيب على البائع فاذا رجع ليس عليه ان يتصدق به لان الشاة المعبوبة
 جازت عن الاضحية فليس عليه وراء ذلك فان قال البائع انا آخذها مذبوحة فله ذلك فاذا اخذها
 ورد الثمن فعلى المشتري ان يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فان توى
 الثمن على البائع فلا شيء عليه وان توى البعض ووصل اليه البعض يتصدق منه بما كان من حصة
 الشاة فلا يتصدق بتدر حصة نقصان العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم
 يتصدق بتسعة اعشار ما وصل اليه من الثمن كذا في الذخيرة * لا يعتبر الشعر المسترسل مع
 الذنب في المانع كذا في القنية * ولو عصب اضحية مذبوحة ضمن قيمتها لانه مال مملوك لغيره
 اخذ بغير ادنه واذا اخذ المضحي قيمتها يتصدق بها لانه بالتضمن ملكها منه فصارت باعها منه
 واذا باعها منه لزمه النصدق بقيمتها فكذا اذا رلا يجوز له ان يهبها لغيره فان رد القيمة على الغاصب
 فلا شيء على المضحي لانه تلف بلا صنعه فان ابرأه المضحي عن القيمة وهو غنى او فقير فلا شيء
 عليه لان في الابتداء كان له ان يهب الاصل من الغاصب فكذلك ان يملك البديل منه وكذا
 لو صالحه على اقل من قيمتها يلزمه ان يتصدق بما وصل اليه من قيمتها لا غير لانه ابراء البعض
 واستيعاء البعض ولو صالحه على شيء ما كول او مناع فله ان يأكل المأكول ويتنعم بالمتاع لان البديل يكون
 استحسانا على صنعة الاصل ونسجه كذا في محيط السرخسي * المعسر اشترى شاة وماتت في ايام النحر
 وخرج منها جنين تصدق بالولد استحسانا كذا في الوحي للكردي * ولو اشترى ببقرة فضة بعينها
 فضحى بها ثم رد البائع البقرة بعيب واخذ المذبح تصدق المشتري بالثمن وجازت القرية ولو تابعا
 كبشا بعجة وصحيا فوجد مشترى الكبش به عيبا ينقصه العشر فان شاء رجع بعشر النعجة مذبوحة
 ولا صدقة عليه ويتصدق الاخر بقيمة ما رد من اللحم وان شاء رجع بقيمة عشر النعجة حيا ولا صدقة
 عليه وان رضي بائع الكبش ان يأخذ مذبوحا فالآخر ان شاء ضمنه قيمة النعجة فيتصدق
 بها الا حصة العيب لو كان وان شاء اخذ النعجة مذبوحة ولا يتصدق بها استحسانا وكذا اذا دفع
 النعجة لا يتصدق بالكبش الذي رضي به كذا في التاتارخانية * لهما دار تبلغ قيمتها نصابا تسكنها
 مع زوجها فعليها الاضحية وصدقة التطر واذا قدر زوجها على الاسكان لا تجب عليها اضحية ولا
 صدقة التطر موسرا كان الزوج او معسرا قال رض فاختلفا فهم فيه يدل على انها ان لم تسكنه

(الباب الاول)

ينبغي ان تجب عندهم وبه اجبت كذا في النية * قيل لعلي بن احمد لو كان لرجل دين على مفرغفس هل تحل له الزكوة قال لا تقبل وهل عليه الاضحية فقال لا مالم يصل اليه كذا في التاخر خانيه * له دين حال او مؤجل على مفرملي وليس في يده ما يمكنه شري الاضحية لا يلزمه ان يستغرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكن يلزمه ان يسأل منه ثمن الاضحية اذا غلب على ظنه انه يدفعه له مال كثير غائب في يد شريكه او مضاربه ومعه ما يشتري به الاضحية من الحجرين او متاع البيت يلزمه الاضحية كذا في القنية * من مجموع النوازل اربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة لونها وسمنها واحد فحبسوها فلما اصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت ولا تدرى لمن هي فانه تباع هذه الاغنام جملة ويشترى بنسبتها اربع شياه ثم كل واحد منهم امر صاحبه بذبح كل واحد منها وبحلل كل واحد منهم صاحبه ايضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في المحيط * قالت لزوجها ضح عني كل عام من المهر الذي لي عليك كذا وكذا ففعل ففعله اختلاف لا يجوز التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الزوجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند ابي حنيفة رح خاصة ولا على امة تصدق بلحم الاضحية على الفقير بنية الزكوة لا يجزيه في ظاهر الرواية اذا لم يجد اضحية في بلده او قريبته يلزمه المشي بطلبها الى موضع يمشون اليه من بلده لشري الشياه كذا في القنية *

كتاب الكراهية *

تكلموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رح نصا ان كل مكروه حرام الا انه لم يجد فيه نصا فاطعالم يطلق عليه لفظ الحرام وعن ابي حنيفة وابي يوسف رح انه الى الحرام اقرب كذا في الهداية * وهو المختار كذا في شرح انى المكارم * هذا هو المكروه كراهة تحريم واما المكروه كراهة تنزيه فالى الحلال اقرب كذا في شرح الوتابة * والاصل الفاصل بينهما ان ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اثبات الحرمة وانما استتبت الحرمة لعارض ينظر الى العارض ان كان مما يعم به البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة فهي كراهة تنزيه وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ فهي كراهة تحريم نصار الى الاصل وعلى العكس وان كان الاصل الاباحة ينظر الى عارض فان غلب على الظن وجود المحرم فالكرهية للتحريم والا فالكرهية للتنزيه نظير الاول سور الهرة ونظير الثاني لبس الاثان ولحومها ونظير الثالث سور البقرة الجلالة وسباع الطير كذا في خزائن العناوى *

وهذا الكتاب مشتمل على ثلثين بابا * الباب الاول في العمل بحصر الواحد وهذا الباب مشتمل على
فصلين * الفصل الاول في الاحرار عن امر ديني بحوال الاحرار عن بحاسة الماء وطهارته والاحرار
من حرمة المحل واباحته وما يتسل بذلك في تعارض الحرس في بحاسة الماء وطهارته وفي حرمة العس
واباحته حصر الواحد يتصل في الديانات كالحل والحرمة والطهارة والحاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا
او انثى حرا او عبدا محدودا او لا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد كذا في الوحبر للكردي * وهكذا في
محيط السرحسي والهداية * ولا يتصل قول الكافر في الديانات الا اذا كان قول الكافر في المعاملات
يتصل بقوله في الديانات فحشد دخل الديانات في صمن المعاملات فتصل بقوله في حصر ضرورة هكذا
في التنس * من ارسل احبالة محوسبا او حاد ما فاشترى لهما مال اشترته من يهودي او صراني
او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعد ان يأكل منه معناه اذا كان دسحة غير الكتابي والمسلم لان لما
قل قوله في الحل اولى ان يقل في الحرمة كذا في الهداية * ولا يقل قول المستور في الديانات
في طاهر الروايات وهو الصحيح هكذا في الكافي * حرم صاوي السلطان متول عدلا كان او فاستا كذا في
حواهر الاجلاطي * قال محمد ر ح واد احصر المسافر الصلوة فلم يخدماء الا في اثناء حصره رحل
انه قدر وهو عبده مسلم مرصي لم يتوصأ به وكذلك اذا كان المحصر عن ثقة او كان المحصر عبدا او امته
او امرأة حرة هذا اذا كان المحصر عدلا وان كان المحصر فاسقا او مستورا بطريقه فان كان اكبر رأيه انه صادق
يتيمم ولا يتوصأ به وان اراه ثم يتيمم بعد ذلك كان احوط وان كان اكبر رأيه انه كاذب توصأ به
ولم يلتفت الى قوله واحراه ذلك ولا يتيمم عليه هذا هو جواب الحكم بما في الاحتياط فالافصل له
ان يتيمم بعد الوضوء كذا في المحيط * وان كان المحصر بحاسة الماء رحلا من اهل الدمة لا يقل قول
فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الي ان يريق الماء ثم يتيمم ولو توصأ
وصلى حارت صلواته ولو كان المحصر بحاسة الماء صبيا او معنوها يعقلان ما يقولان فالاصح ان خبره
في هذا كحرم الدمى لانه ليس لهما ولاية الالرام هكذا في فتاوى فاصيحان * رحل اشترى
لحماء فلهما قصه فاحصره مسلم ثقة انه قد حالطه لحم الحبرير لم يسعه ان يأكله كذا في التاتار حانية :
مسلم اشترى لحما وقصه فاحصره مسلم ثقة انه دسحة المجوسي فانه لا يسعى للشترى ان يأكل
ولا يطعم غيره لان المحصر احصره بحرمة العين وطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيشتر

بخبير الواحد واما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك
واذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين فهذا لا يمكنه الرد على بائع ولا ان يتبسس الثمن على البائع
اذ لم يطل البيع ولو انه لم يشتر اللحم ولكن الذي كان اللحم في يده اذن له بالتناول فاخبره
مسلم ثقة انه ذبيحة مجوسي لا يحل له ان يأكل ولو انه اذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الاذن
او ملكه بسبب آخر بهيرات او هبة ثم اخبره مسلم ثقة انه حرام العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى
فاضل خان * اشترى رجل طعاما او جارية او ملك ذلك بهيرات او هبة او صدقة او وصية فجاء مسلم
ثقة فشهد ان هذا فلان الفلاني غصبه منه البائع او الواهب او المبت فاحب اليانا ينزه عن اكله
وشربه ووطئ الجارية وان لم ينزهه كان في سعة وكذلك طعام او شراب في يده رجل اذن له في اكله
وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب في يديه من فلان والذي في يديه يكذب به ويزعم انه له وهو
متهمم غير ثقة فاحب اليانا ينزهه عنه فان اكله او شربه او توضأ به كان في سعة وان لم يجد وضوء
غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيهم كذا في العيني شرح الهداية * ولم يذكر محمد ربح في الاصل
ما اذا كان صاحب اليد الذي اذن لغيره في اكل الطعام او شرب الماء ثقة عدلا وقد اخبر انه ملكه
لم يغصبه من احد وقد اختلف المشائخ فيه قال الفقيه ابو جعفر الهندواني لا يبتززه لان الخبرين تساقطا
بحكم التعارض فتعتبر الاباحة الاصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من المشائخ قال يبتززه وهو الصحيح
فعلى هذا اذا اراد ان يشتري لحما فقال له خارج عدل لا تشتريه انه ذبيحة مجوسي وقال القصاب
اشترى فانه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه نزول الكراهية بقول القصاب على قول ابي جعفر وعلى
قول غيره من المشائخ لا نزول كذا في المحيط * رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما
ويشربون شرا فادعوه اليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا الشراب
ندخاله الخمر وقال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في حالهم
فان كانوا عدولا وثقات لم يلتفت الى قول ذلك الرجل الواحد وان كانوا متهممين اخذ بقوله
ولم يسعه ان يقرب شيئا من ذلك الطعام والشراب قال ويستوي ان يكون المخبر بالحرمة مسلما
حرانا او مملوكا ذكرنا او اثنين فان كان في القوم رجلان ثقتان اخذ بقولهما وان كان فيهم واحد
ثقة عدل فيه على اكبر رايه فان لم يكن له فيه رأي واستوى الحالان عنده فلا بأس باكل ذلك
وشربه وكذلك الوضوء منه فان لم يكن له رأي تمسك باصل الطهارة وان كان الذي اخبره

بانه حلال مملوكين ثنتين والذي رجم انه حرام واحدا حرا فلا بأس باكله وان كان الذي رجم
انه حرام مملوكين ثنتين والذي رجم انه حلال حرا واحدا ثقتة ينبغي له ان لا يأكل وكذلك لو اخبره
باحدا الا مريين بعد ثقتة وبالاخر حر ثقتة عمل با كبر رأيه فيه وان اخبره باحدا الا مريين مملوكان
ثقتان وبالاخر حرا نقتان اخذ بقول الحرين كذا في المبسوط * ولو كان من احد الجانبين
حرا مديان ومن الجانب الآخر ثلثة امده فانه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر من احد الجانبين
حريين مديين ومن الجانب الآخر اربعة عبيد يترجح خبر الاربعة فالاحصاء ان خبر المملوك
والحر في الامر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيطلب الترجيح اولا من حيث العدد فاذا
استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الاحكام في الجملة واذا استويا يطلب الترجيح من
حيث التحري وكذلك اذا اخبر باحدا الا مريين رجلا وبالاخر رجل وامرأتان يؤخذ بخبر
رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا مسلما شهد عند رجل
ان هذه الجارية التي هي في يد فلان وهي مترة له بالرق امته لفلان غصبها والذي هي في يده
يجهل ذلك وهو غير مأمون فاحب الي ان لا يشتريها وان اشترىها وطئها فهو في سعة من ذلك
فلو اخبره انها حرة الاصل او انها كانت امته لهذا الذي في يده فاعتقها وهو مسلم ثقتة فهذا الاول
سواء كذا في المبسوط * الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات بقيل قول الواحد
في المعاملات عدلا كان او فاسدا حرا كان او عبدا ذكرا كان او انثى مسلما كان او كافرا فاعلم للخرج
والضرورة من المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات
كذا في الكافي * واذا صح قول الواحد في اخار المعاملات عدلا كان او غير عدل فلا بد في ذلك
من تغليب رأيه فيه ان اخبره صادق فان غلب على رأيه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج
الوجاه * اذا كانت الجارية لرجل فاحدها رجل آخر واراد ان يبيعها فانه يكره لمن عرفها الاول
ان يشتريها من هذا الم يعلم انه ملكها من جهة المالك بسبب من الاسباب واذا ان يبيعها وان
اشترى جار ويكون مكروها وان علم ان المالك اذن له بالبيع او ملكها بوجه من الوجوه فلا بأس
بان يشتريها منه ويكون الشراء جائزا من غير كراهية وان قال الذي في يده اني اشتريتها او وهبتها
لي او تصدق بها علي او وكني ببيعها حل له ان يشتري منه اذا كان عدلا مسلما ثم ان محددا راج
شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد مسلما عدلا والعدالة شرط اما الاسلام ليس شرط

والحكم الشهيد ذكر في مختصرة العدالة ولم يذكر الاسلام وتبين بما ذكر الحاكم ان ذكر الاسلام من محمد ر ح
 اتفاقا لا ان يكون شرطا وان كان الذي في يديه الجارية فاستقالات ثبت ابا حدة المعاملة معه بنفس الخبر
 بل تحرى في ذلك فان وقع تحريه على انه صادق حل له الشراء منه وان وقع تحريه على انه كاذب
 لا يحل ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان كما في الديانات وكذلك لو ان هذا
 الرجل لم يعرف كون هذه الجارية لغير صاحب اليد حتى اخبره الذي في يديه الجارية ان هذه
 الجارية ملك فلان وان فلانا وكله ببيعها لا يسعه ان يشتريها منه ما لم يعلم ان فلانا ملكها
 من صاحب اليد او اذن له ببيعها وان لم يعلم هو ان الجارية ملك الغير ولم يخبره صاحب
 اليد بذلك لا بأس بان يشتري من ذي اليد وان كان ذواليد فاستقالات الا ان يكون مثله لا يملك
 ذلك الشيء في الغالب وذلك كدرة نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكتاب في يد جاهل
 لم يكن في آبائه من هواهل لذلك فحينئذ يستحب له ان يتنزه ولا يعرض له بشري ولا قبول
 هدية ولا صدقة وان كان الذي اتاه بذلك امرأة حرة كان الجواب فيها كالجواب في الرجل
 وان كان الذي اتى به عبدا او امة فليس ينبغي له ان يشتري منه شيئا وكذلك لا ينبغي ان يقبل
 منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سأل عن ذلك فاخبره العبد ان مولاه اذن له في بيعه
 وهبته وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بان يشتري ذلك منه واما اذا كان فاسقا فانه يتحرى
 في ذلك فان لم يقع تحريه على شيء بقي ما كان على ما كان كما في الحر ولو كان الذي اتى به
 غلاما صغيرا او جارية صغيرة حرا او مملوكا لم يسعه ان يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له
 في التجارة فانه يتحرى وان كان الصبي عدلا فان لم يقع تحريه على شيء يبقى ما كان على
 ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير اراد ان يهب ما اتى به من رجل او يتصدق به عليه
 فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه مأذون في الهبة
 والصدقة فالتابض تحرى ويبنى الحكم على ما يقع تحريه عليه فان لم يقع تحريه على شيء يبقى
 ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد ر ح وانما يصدق الصغير فيما يخبر بعد ما تحرى
 ووقع تحريه انه صادق اذا قال هذا المال مال ابي او مال فلان الاجنبي او مال مولاي وقد بعث
 به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد اذن لنا ابونا ان نتصدق به عليك او نهبه لك لا ينبغي له
 ان يقبل ذلك كذا في الذخيرة * والفقير اذا اتاه عبدا او امة بصدقة من مولاه يتحرى كذا

في المحيط * ولو اذن في دخول الدار عند رجل او ابنه الصغير فالتباس ان يتحرى الا انه حرت
 العادة من الناس انهم لا يمتنعون عن ذلك فيجوز لاجل ذلك هكذا في السراج الوهاج * الصبي
 العاقل اذا اتى بثالا ونحوه ليشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك قال الشيخ الامام الحلواني
 رح ان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان طلب الزبيب والباقلي والقبيطاء مما
 يأكله الصبيان عادة لا ينبغي ان يبيعه كذا في السراحيبة * جارية قالت لرجل بعثني مولاي اليك
 هدية وسعه ان يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على اي صفة كانت بعد ان كان
 حافلا وعليه الاجماع كذا في الجامع الصغير * وهكذا في السراج الوهاج والعبي شرح الهداية *
 ولو ان رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويزعم انها له والامة تصدقه في ابهاله ثم رأى الجارية في يد
 رجل آخر يقول هذا الذي بيده كانت الجارية في يده لفلان وفلان ذلك كان مدعي ابهاله والجارية تصدقه
 في ذلك ان الجارية كانت لي واما امرت فلانا بذلك لا مرخعي وصدقته الجارية في قوله هذا
 والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع ان يشتريها منه وان كان في اكبر رأي السامع ان الذي في يديه
 الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته ولولم يتل
 دوا ليد ذلك ولكنه قال هي لي ظلمني فلان وغصبها مني فاخذتها منه لا ينبغي للسامع ان يشتري
 منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يديه ثقة وعير ثقة بخلاف ما اذا لم يدع الغصب واما
 اقربا للثبته لان الغصب امر مستكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في التاخذة ما اخبر خبر مستكر
 فيقبل قوله وان قال الذي في يديه كان فلان ظلمني وغصبها مني ثم رجع عن طلبه فاقربها الي
 ودفعها الي فان كان ثقة لا بأس ان يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان
 فحاصمته الى القاضي فنقض القاضي لي بها بينة افتمها او بنكوله عن اليقين فانه يجوز للسامع
 ان يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان المخبر كاذبا في اكبر رأي السامع فانه لا يشتريها منه في جميع
 هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضي فاخذها منه ودفعها الي او قال قضى
 القاضي بها لي فاخذتها من منزله باذنه او بعيراده ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال قضى
 سجد في القضاء فاخذتها منه لا ينبغي له ان يقبل قوله وان كان ثقة كما لو قال اشتريت هذه الجارية
 من فلان ونقدته الثمن ثم جحد البيع فاخذتها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل قوله ولو ان رجلا قال اشتريت
 هذه الجارية

هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بامرته وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل آخر ان فلانا ذاك جدد هذا البيع وزعم انه لم يبع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة ايضا فانه لا ينبغي للسامع ان يقبل قوله وان يشتريها منه وان كان المخبر الثاني غير ثقة الا ان في اكبر رأي السامع ان الثاني صادق فكذلك وان كان في اكبر رأي انه كاذب فلا بأس بان يشتريها منه وان كان جسيما غير ثقتين وفي اكبر رأي السامع ان الثاني صادق لا ينبغي له ان يشتريها منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة مالوكان الثاني ثقة كذا في فتاوى فاضيل خان * ومن رأى رجلا يبيع جارية عرفت لا آخر فشهد عنده شاهدان عدلان ان مولاهما امره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضر مولاهما وجدد الامر فاشترى في سعة من منعها حتى يخاصم الى القاضي واذ قضى بها للمالك لم يسعه امساكها الا ان يجدد الشهادة بالوكالة عند القاضي حتى يقضي بها شرعا كذا في محيط السرخسي * واذا قال الرجل ان فلانا امرني ببيع جارية التي في منزله ودفعها الى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاهما بامر البائع او بغير امره اذا اوفاه ثمنها اذا كان البائع ثقة او كان غير ثقة ووقع في قلبه انه صادق وان وقع في قلبه انه كاذب قبل الشراء او بعده قبل ان يقبض لم يسع له ان يعترض له حتى يستأمر مولاهما في امرها وكذلك لو قبضها ووطئها ثم وقع في قلبه ان البائع كذب فيما قال وكان عليه اكبر ظنه فانه يعتزل وطمئنها حتى يتعرف خبرها وهكذا امر الناس ما لم يجيء التجاحد من الذي كان يملك الجارية فاذا جاء ذلك لم يقربها ورد هائله ويتبع البائع بالثمن وينبغي للمشتري ان يدفع العقر الى مولى الجارية كذا في المبسوط * ولو قال انا وكيل فلان وقد زوجتك ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة او مجنونة له ان يطأها ولومات الاب وهي في حجر اخيها فلا حتى يقرأ الاخ كذا في الفتاوى العتبية * ولو ان رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها واخبر مخبر انها قد ارتدت فان كان المخبر عنده ثقة وهو حر او مملوك او محدود في قذف وسعه ان يصدق المخبر وتزوج اربعا سواها وان لم يكن المخبر ثقة وفي اكبر رأي انه صادق فكذلك وان كان في اكبر رأي انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث ولو ان مخبرا اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الاصل ان لها ان يتزوج بزوج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وذكر في السير ليس لها ان يتزوج بزوج آخر حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان وذكر شمس الأئمة السرخسي رح الصحيح ان لها ان يتزوج لان المقصود من هذا الخبر

وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين زدة المرأة والزوج وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاخبره انسان انها ارتضعت من امه او اخته صح هذا الخبر ولو اخبره انسان انه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها وكانت اخته من الرضاة والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه احبر بفساد عقدها كان محكوما بصحته ظاهرا فلا يبطل ذلك بخبر الواحد بخلاف الاول فان شهد عنده شاهد عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها ولو اتاها رجل فاخبرها ان اصل تكاحها كان فاسدا او ان زوجها كان اخا لها من الرضاة او كان مرتدا لم يسعها ان يتزوج بقوله وان كان ثقة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت الزوجة مشتهاة فاخبره رجل ان ابا الزوج او ابيه قبلها بشهوة ووقع في قلبه انه صادق له ان يتزوج باختها واربع سواها بخلاف ما لو اخبره بسبق الرضاة والمصاهرة على النكاح لان الزوج ثمة ينازعه وفي العارض لا ينازعه لعدم العلم فان وقع عنده صدقه وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي * امرأة غاب زوجها فاتاها مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس ان تعند ثم تزوج كذا في محيط السرخسي * اذا غاب الرجل عن امرأته فاتاها مسلم عدل فاخبرها ان زوجها طلقها ثلثا او مات عنها فلها ان تعند وتتزوج بزواج آخر وان كان المخبر فاسقا تحري ثم اذا احبرها عدل مسلم انه مات زوجها انما تعتمد على خبره اذا قال عاينته ميتا وقال شهدت جنازته اما اذا قال اخبرني مخبر لا تعتمد على خبره وان اخبرها واحد بموته ورجلان اخبران بحيوته فان كان الذي اخبرها بموته قال عاينته ميتا وشهدت جنازته حل لها ان تتزوج وان كان اللذان اخبرا بحيوته ذكرا ثانيا خالقا فقولهما اولى ولو شهدا ثنان بموته او قتله وشهد آخران انه حي فشهادة الموت اولى كذا في المحيط * واذا شهد عدلان للمرأة ان زوجها طلقها ثلثا وهو سجد ثم غابا وما قبل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة ان تقيم معه وان تدعه ان يقربها ولا يسعها ان تتزوج كذا في محيط السرخسي * واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج غائبا وسعه ان تعند وتتزوج بزواج آخر وان كان حاضر البس لها ذلك ولكن ليس لها ان تسكن من زوجها وكذلك ان سمعت انه طلقها ثلثا وجحد الزوج ذلك وحلف فردا عليه القاضي لم يسعها المقام وينبغي لها ان تعتدي بما لها او تهرب منه وان لم تقدر على ذلك فقتلته واذا هربت منه لم يسعها ان تعند وتتزوج بزواج آخر قال شمس الاثمة السرخسي رح ما ذكرنا انها اذا هربت ليس لها

ان تعد وتزوج بزواج آخر جواب القضاء اما فيما بينها وبين الله تعالى فلها ان تزوج بزواج آخر بعد ما اعتدت كذا في المحيط * ولو ان امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلثا وانقضت عدتي فان كانت عدلة وسعه ان يتزوجها وان كانت فاسقة تحرى وعمل بها وقع تحريره عليه كذا في الذخيرة * المطلقة ثلثا اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس على زوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة وفي هذا بيان انها لو قالت لزوجها حلفت لك لا يحل له ان يزوجهما لم يستفسرها لاختلاف بين الناس في حلها له بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له ان يعتمد مطلق خبرها بالحل ولو ان جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في بد رجل يدعي انها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت انا حرة الاصل لم يسعه ان يتزوجها وان قالت كنت امة فاعتقني وكانت عنده ثقة او وقع في قلبه انها صادقة لم بأس ان يتزوجها كذا في المبسوط * المرأة الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر انك احيى كان فاسداً وكان زوجها على غير الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح او اردت عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها لانها اخبرت بخبر محتمل واذا اخبرت ببطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ او غير ذلك فان كانت ثقة عنده او لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثاني في العمل بغالب الرأي يجب ان يعلم بان العمل بغالب الرأي جائز في باب الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط * ان دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه او مارد صمته يشد نحوه ولا يدري صاحب المنزل انه لص او هارب من اللصوص فانه يحكم برأيه فان كان اكبر رأيه انه لص قصده لياً خذ ماله ويقتله ان منعه وخافه ان زجرة او صاح به ان تبادره بالضرب فلا بأس بان يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وان كان اكبر رأيه انه هارب من اللصوص لم يسع له ان يعجل عليه ولا يقتله وانما يتوصل الى اكبر رأيه في حق الداخل عليه بان يحكم زيه وهيئته او كان قد عرفه قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخبير يستدل به على انه هارب من اللصوص وان عرفه بالجلوس مع السارق استدل به على انه سارق كذا في المبسوط * قالوا فيما اذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل على المسلمين حالهم انهم اعداء او مسلمون فانهم يتحرون كذا في المحيط * وسئل الفقيه

ابو جعفر ربح عن رجل وجد رجلا مع امرأته ان يحل له قتله قال ان كان يعلم انه يزجر عن الزنا بالصباح او بالضرب بما دون السلاح فانه لا يقتله ولا يقاتل معه بالسلاح وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة * واذا وجد الرجل مع امرأته او جاريته رجلا يريد ان يغلبها على نفسها فيزني بها قال له ان يقتله فان رآه مع امرأته او مع مجرم له وهي تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك اذا عرض الرجل في الصحراء يريد اخذ ماله ان كان ماله عشرة او اكثر له قتله وان كان اقل من عشرة يقاتله ولا يقتله ولو رأى رجلا يزني مع امرأته او امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمتنع عن الزنا حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من سرق ماله فصاح به ولم يذهب او رأى رجلا ينقب حائطه او حائط آخر وهو معروف بالسرقة فصاح ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو اراد ان يكره غلاما او امرأة على فاحشة عليهما ان يقاتلا فان قتله فدمه هدرا ان لم يستطع منعه الا بالقتل كذا في خزائن العناوين * ولو ان رجلا تزوج امرأة لم يرها فادخلها عليه انسان واخبرها انها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطأها اذا كان ثقة عنده او كان في اكبر رأيه انه صادق كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل اباه وما يتصل به اذا رأى الرجل رجلا يقتل اباه متعمدا وانكر القاتل ان يكون قتله او قال لابنه فيما بينه وبينه اني قتله لانه قتل والدي فلا ناعمدا اولانه ارتد عن الاسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارث للمقتول غيره فالابن في سعة من قتل العمد واذا اقام الابن البيعة على رجل بانه قتل اباه فقصي له القاضي بالقود فهو في سعة من قتله واذا شهد عند الابن شاهد اعدل ان هذا الرجل قتل اباه فليس له ان يقتله بشهادتهما لان الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضي والذي بينا في الابن كذلك في غيره اذا عاين القتل او سمع افرا را القاتل به او عاين قضاء القاضي به كان في سعة من ان يعين الابن على قتله واذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه ان يعينه على قتله بشهادتهما حتى يتضي القاضي للابن بذلك وان اقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين ان اباه كان قتل اباهذا الرجل صمد افقتلته لم ينبغ للابن ان يعجل بقتله حتى ينظر فيما شهد به وكذلك لا ينبغي لغيره ان يعينه على ذلك اذا شهد عنده عدلان بما قلنا او بانه كان مرتدا حتى تثبت فيه وان شهد بذلك عنده محدودان في قذف او عبدان او نسوة عدول لا رجل معهن او فاسقان فهو في سعة من قتله

من قتله وان ثبت فيه فهو خير له وان شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن تجوز شهادته فقال القاتل
عندي شاهد آخر مثله ففي الاستحسان ان لا يعجل بقتله حتى ينظراً فيه بأخرام لا هكذا في المبسوط *
وان شهد عند الابن عدلان بالقتل او باقرار القاتل فليس له ان يقتله ولا للآخر ان يعينه الا اذا
قضى به القاضي واذا قضى ثم شهد به عدلان ان اباة قتل وليه عهدا اركان مرتدا فليس له ان يعجل
قتله في الديانة كذا في محيط السرخسي * مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل ان هذا المال
كان لا يبيك خصبه هذا الرجل منه ولا وارث للاب غيره فله ان يدعي بشهادتهم وليس له ان يأخذ
ذلك المال ما لم يقيم البينة عند القاضي ويقضي له بذلك وكذلك لا يسع لغير الوارث ان يعين الوارث
على اخذ به هذه الشهادة ما لم يتصل به القضاء وان كان الوارث عاين اخذه من ابيه وسعه اخذه
منه وكذلك ان اقرا لاخذ عنده بالاخذ وكذلك يسع من عاين ذلك اعانة عليه وان ابى ذلك
على نفسه اذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان يأخذ له حقه كذا في المبسوط * ولو شهد
شاهدان باقراره بالغصب من ابيه لم يأخذه حتى يشبهه عند القاضي ومن سمع اقرار رجل بمال ثم
اخبره عدلان ان المتبر به صار هبة له فان شاء شهد عليه بالمال وان شاء لم يشهد ولو كان شاهداً بالنكاح
او الرق ثم اخبره عدلان بالطلاق او العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا العفو عن القصاص وعن
الحسن بن زياد ان الوارث اذا علم على مورثه ديناً لرجل فاخبره عدلان بالقضاء لم يسعه
ان يحلف على العلم وكذا اذا كان اخبره الميت بالقضاء واخبره مع عدل او امرأة فالأفضل
ان لا يحلف ثم كذا في الغياثة * الباب الرابع في الصلوة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء
ورفع الصوت عند قراءة القرآن صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط * ولو اشترى من مسلم
ثوباً وبساطاً صلى عليه وان كان بائعه شارب خمر لان الظاهر من حال المسلم انه يجتنب النجاسة
ولو صلى في ازار المجوسي يجوز ويكره كذا في التاتارخانية * لا بأس بالصلوة حذاء البالوعة اذا
لم تكن بقربه قال عيسى الائمة الكرايسي لا تكره الصلوة في بيت فيه بالوعة كذا في القنية * اختلف
المشائخ رح في رأس الصورة بلا جثة هل يكره اتخاذه والصلوة عنده اتخاذه الصور في البيوت والسيارات
في غير حالة الصلوة على نوعين نوع يرجع الى تعظيمها فيكره ونوع يرجع الى تحقيرها فلا يكره
وعن هذا قلنا اذا كانت الصورة على البساط مفروشا لا يكره واذا كان البساط منصوباً يكره كذا
في المحيط * الكلام منه ما يوجب اجرا كالسبح والتحميد وقراءة القرآن والاحاديث النبوية

وعلم الله وقد بدأ ثم به اذا فعله في مجلس العشق وهو يعلمه لما فيه من الاستهزاء والمحالفة وان سبح فيه للاعتناء والالتكار وليشتغلوا عما هم فيه من النسق فحسن وكذا من سبح في السوق بيتان الناس فافلون مشتغلون بامور الدنيا وهو مشتغل بالنسيب وهو افضل من تسبيحه وحده في غير السوق كذا في الاختيار شرح المختار * من جاء الى تاجر يشتري منه ثوبا فلما فتح التاجر الثوب سبح الله تعالى او صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه هكذا في المحيط * رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو اكل شيئا عصبه من اسنان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الراهدرج لا بأس به كذا في فتاوى قاصيخان * حارس يقول لا اله الا الله او يقول صلى الله على محمد يا ثم لا نه يا حد ذلك ثمما بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على السي او العازي يقول كبيروا حيث يناب وان سبح العقابي او صلى على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم عند فتح فقاعة على قصد ترويضه وتحسينه او التخاص اذا قصد بهما (گرمي هنگامه) اثم وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس فسبح او صلى على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه اعلاما بقدمه حتى يتخرج له الناس او يقوموا له يا ثم هكذا في الوجيز للكردي * قاص منده جمع عظيم يرفعون اصواتهم بالنسيب والتهايل حملة لا بأس به والاخوان افضل ولوا اجتماعوا في ذكر الله تعالى والنسيب والتهايل يخفون والاخوان افضل عند الترع في السعينة او ملاعبتهم بالسيوف وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في القنية * ويستحب ان يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلانعظيم بلا اراداف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز للكردي * رجل سمع اسما من اسماء الله تعالى يجب عليه ان يعطيه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك ولو سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلي عليه فان سمع مرارا في مجالس واحد اختلعا فيه قال بعضهم لا يجب عليه ان يصلي الامرة كذا في فتاوى قاصيخان * وبه يعني كذا في القنية * وقال الطحاوي يجب عليه الصلوة عند كل سماع والمختار قول الطحاوي كذا في الولوالجية * لو سمع اسم الله مرارا يجب عليه ان يعظم ويقول سبحان الله وتبارك الله عند كل سماع كذا في خزنة العناوين * ان لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه عند سماع اسمه تبقى الصلوة دينا عليه في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للاداء فلا يكون محل للنساء والسلام يجزي عن الصلوة على النبي

صلى الله عليه وآله واصحابه كذا في الغرائب * ويكره ان يصلي على غير النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولوجده في الصلوة بين النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه جاز كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رض كذا في القنية * ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وهو يقرأ لا يجب ان يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في الينايع * ولو قرأ القرآن فمر على اسم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقرأه القرآن على تاليفه ونظمه افضل من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط * وسئل البقال عن قراءة القرآن اهي افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه فقال اما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهيت الصلوة فيها فالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله واصحابه والدعاء والتسبيح اولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب * يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الافضية ان ثواب قراءته كثير وقيل بانه للقلب ايقظ وهذا اقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن افضل من سائر الكتب المنزلة والا فضل ان لا يفضل بعض القرآن على بعض اصلا وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطي * رجل اراد ان يقرأ القرآن فينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقهاء واجب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اراد ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد افتتاح امر لا يتعوذ وان اراد قراءة القرآن يتعوذ كذا في السراجية * وعن محمد بن مقاتل رح فيمن اراد قراءة سورة او قراءة آية فعليه ان يستعيز بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعان بسورة الانفال وسمى ومرفي قراءته الى سورة التوبة وقرأها كناه مات قدم من الاستعاذة والتسمية ولا ينبغي له ان يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في ايدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم اراد ان يبتدئ سورة التوبة كان كرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعيز ويسمي وكذلك سائر السور كذا في المحيط * سئل ابو جعفر عن التعوذ كيف هو قال احب الي ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقا للقرآن ولو قال اعوذ بالله العظيم او اعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي ان يكون التعوذ موصولا

بالتفراءة كذا في الحاوي للتناوي * ولا بأس بالتفراءة راكبا وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للجاسة فان كان يكره كذا في القبة * فراءة القرآن في الحمام على وجهين ان رفع صوت يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وما التسيح والتليل لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في التناوي الكرى * اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غساله الناس نحو مجلس صاحب الحمام والنبابي فتداختلف علما وناحية قال ابو حنيفة رح لا يكره ذلك وقال محمد رح يكره وليس عن ابي يوسف رح رواية منصرمة كذا في المحيط * يكره ان يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع الجاسات ولا يقرأ في بيت الخلاء كذا في فتاوى فاصيخان * لا يقرأ القرآن في المخرج والمغسل والحمام الا حرفاً حرفاً وقيل يكره ذلك ابصارا واصح الاول كذا في جواهر الاحلاطي * وتكره قراءة القرآن في الطواف كذا في الملتنط * لا يقرأ حهرا عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن ان لا يقرأ في السوق وفي موضع اللعوك كذا في القبة * لو قرأ طمعا في الدنيا في المجالس يكره وان قرأ لوجه الله تعالى لا يكره وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه اذا اجتمعوا امروا احدهم ان يقرأ سورة من القرآن كذا في الفرائب * قوم يقرأون القرآن من المصاحف او يقرأون واحدا فدخل عليه واحد من الاحلة والاشراف فقام القارئ لاحله قالوا ان دخل عالم او ابوه او استاذة الدي علمه العلم حارله ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى فاصيخان * لا بأس بقراءة القرآن اذا وضع جنبه على الارض ولكن ينبغي ان يضم رجليه عند القراءة كذا في المحيط * لا بأس بالتفراءة مصطجعا اذا اخرج رأسه من اللحاف والافلاك كذا في القبة * فراءة القرآن من الاسباع جائزة والقراءة من المصحف احب لان الاسباع محدثة كذا في المحيط * الافضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر وقراءة العاتحة بعد المكتوبة لاجل المهمات محافنة او حهرا مع الجمع مكروهة واختار قاضي بديع الدين انه لا يكره واختار القاضي الامام جلال الدين ان كانت الصلوة بعدها ستة يكره والافلاك كذا في التناوي خانية * فراءة الكافرون الى الآخر مع الجمع مكروهة لانها بدعة لم ينقل عن الصحابة وعن التابعين رخص كذا في المحيط * قوم يجتمعون ويقرأون العاتحة جهرا دعاء لا يمتنعون عادة والاولى المحافنة في الخجندی امام بعثاد كل غداة مع جماعة فراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهد الله ونحوها جهرا لا بأس به والافضل الاخفاء كذا في القبة *

في العيون الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا بأس به وذكر في غاية البيان انه المختار لكن قال الهندواني رح لا افتي به وان روي عن ابي حنيفة رح وهو الظاهر في مثل الفاتحة كذا في البصر الرائق في كتاب الطهارة * قراءة القرآن في المصحف اولى من القراءة عن ظهر القلب اذا حفظ الانسان القرآن ثم نسيه فانه يأثم وتفسير النسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف قراءة القرآن من الكُرَاسَةِ المودعة عنده لا ينبغي ذلك واما الكُرَاسَةُ المغموسة لا تجوز القراءة منها بالاجماع والكُرَاسَةُ المستعمارة ان كانت للبالغ تجوز القراءة منها وان كانت للمصبي فلا ينبغي ذلك كذا في الغرائب * رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد خمسة آلاف مرة فان كان الرجل قارئاً فقراءة القرآن افضل كذا في المحيط * افضل القراءة ان يتدبر في معناه حتى قيل يكره ان يختم القرآن في يوم واحد ولا يختم في اقل من ثلاثة ايام تعظيماً له ويقرأ بقراءة مجمعة عليها كذا في التنية * ونَدَبُ لحافظ القرآن ان يختم في كل اربعين يوماً في كل يوم حزب وثلاث حزب او اقل كذا في التبيين في المسائل الشتى * من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون هاجراً كذا في التنية * ويستحب ان تكون الختمة في الصيف في اول النهار وفي الشتاء في اول الليل كذا في السراجية * قراءة قل هو الله احد ثلاث مرات عقيب الختم لم يستحسنها بعض المشائخ واستحسنها اكثر المشائخ لجبر نقصان دخل في قراءة البعض الا ان يكون ختم القرآن في الصلوة المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة كذا في الغرائب * ولا بأس باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهراً عند ختم القرآن ولو قرأوا واحد واستمع الباقيون فهو اولى كذا في التنية * ويستحب له ان يجمع اهله وولده عند الختم ويدعوهم كذا في النبايع * يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والانصات المأمور بهما كذا في التنية * وقراءة القرآن بالترجيع قيل لا يكره وقال اكثر المشائخ يكره ولا يحل لان فيه تشبهاً بفعل النفسه حال فسقهم ولا يظن احدان المراد بالترجيع المختلف المذكور الحسن لان اللحم حرام بلا خلاف فاذا قرأ بالالحان وسدعه انسان ان علم انه ان لقنه الصواب لا يدخله الوحشة يلتذ به وان دخله الوحشة فهو في سعة ان لا يلقيه فان كل امر معروف يتضمن منكراً يستلزم وجوبه كذا في الوجيز للكردي * ان قرأ بالالحان في غير الصلوة ان غير الكلمة ويقف في موضع الوصل او يصل في موضع الرقف يكره والا لا يكره كذا في الغرائب * يجوز للمتحرف كالحائك والاسكاف قراءة القرآن اذا لم يشتغل عمله قلبه عنها والا فلا ولو كان الفارئ واحداً في المكتب يجب

على المأثرين الاستماع وان كان اكثر وينفع الحل في الاستماع لا يجب عليهم صبي يقرأ في البيت
واهلكه مشغواون بالعمل بعذرهم في ترك الاستماع ان افتتحوا العمل قبل القراءة والآفلا وكذا
قراءة الفقه عند قراءة القرآن مدرس يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت ص
دروسه يسمع القرآن يعذرني درسه ويكره الصعق عند القراءة لانه من الرياء وهو من الشيطان وقد
شدد الصحابة والتابعون والسلف الصالحون في الممع من الصعق والزرق والصباح عند القراءة
كدا في القبة * المحدث اذا كان يقرأ القرآن بتقليب الاوراق بقلم او سكين لا بأس به
كدا في العرائب * قال اسمعيل المنكظم ويجوز ان يقول للصبي احمل الي هذا المصحف
كدا في القبة * وفي التناوي سئل ابو بكر عن قراءة القرآن للمنتقة أهى افضل ام درس الفقه
قال حكي عن ابي مطيع انه قال الطريفي كتب اصحابا من غير سماع اصل من قيام ليلة كدا
في الخلاصة * يكره من الفقه وعيره يقرأ القرآن لا يلزم الاستماع قال الوبري في المسجد عظة وقراءة
القرآن فالاستماع الى العظة الاولى كدا في القبة * رجل يكتسب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن
لا يمكنه استماع القرآن كان الانم على الثاري ولا شيء على الكاتب وعلى هذا الوفا على السطح
في الليل جهرا يأنم كدا في الغرائب * يقول عند تمام ورده من القرآن او غيره والله اعلم او صلى
الله على محمد وآله اعلاما بانتهائه يكره كدا في القبة * اذا اراد ان يقرأ القرآن ويخاف ان ينحل
عليه الرياء لا يترك القراءة لاجل ذلك كدا في المحيط * ويكره ان يقول في دعائه اللهم اني
اسألك به عقد العزم من عرشك ولله مسئلة عبارتان مدعقد ومتعد والاولى من العقد والثانية من التعود
ولا شك في كراهة الثانية لاسمائه على الله تعالى وكذا الاولى وعن ابي يوسف رح انه لا بأس به
ونه اخذ الفقيه ابو الليث رح لما روي انه عليه السلام كان من دعائه ان يقول اللهم اني اسألك
بتعد العزم من عرشك والا حوط الامتاع لكونه خسر واحد في ما يخالف القطعي ويكره ان يقول في دعائه
بحق ولان وكذا بحق انبيائك واوليائك او بحق رسلك او بحق البيت او المشعر الحرام لانه لاحق
للمخلوق على الله تعالى كدا في النسيب * ويجوز ان يقول في الدعاء بدعوة نبيك هكذا في الخلاصة *
والدعاء المأدون فيه والمأثور به ما استنيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها كدا
في المحيط * والافضل في الدعاء ان يسط كعبه ويكون بينهما فرجة وأن قالت ولا يصع احدى يديه
على الاخرى فان كان في وقت عذرا ورد شديدا شاربا لمسحة قام متام بسط كعبه والمستحب ان يربع

يديه عند الدعاء بخذاء صدره كذا في القنية * مسح الوجه باليدين اذا فرغ من الدعاء قيل ليس بشيء وكثير من مشائخنا راح اعتبروا ذلك وهو الصحيح به ورد الخبر كذا في الغياثية * عن ابن ابي عمران يقول يكره ان يقول الرجل استغفر الله واتوب اليه ولكن يقول استغفر الله واسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جواز كذا في القنية * الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان مكروه لكن هذا شيء لا يفتى به كذا في خزانة الفتاوى * يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة لان هذا لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصلي لا يدعو بما يحضره من الدعاء وينبغي ان يدعو في صلواته بدعاء محفوظ وامافي غير حالة الصلوة ينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب برقة القلب كذا في المحيط * ولو قال لغيره بالله ان تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير ان يأتي بذلك الفعل شرعاً وان كان الاولى ان يأتي به هكذا في الكافي * واذ قال بحق الله وبحق محمد عليه السلام ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاجتناب بالمرور ان يعطيه هو المختار كذا في الغياثية * عن محمد بن الحنفية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية في دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهره كفيه الى وجهه وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبنصر ويحاق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى نائلاً عن شرح السرخسي لمختصر حاكم الشهيد في باب قيام الفريضة * رجل دعا بدعاء وقابه ساه فان كان دعاؤه على الرقة فهو افضل وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعو الا هو ساه فالدعاء افضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دعا بالدعاء المأثور جهراً ومعه القوم ايضاً ليتعلموا الدعاء لا بأس به وان تعلموا حينئذ يكون جهراً القوم بدعة كذا في الوجيز للكردي * اذا دعا المذكر على المنبر دعاء مأثوراً والقوم يدعون معه ذلك فان كان لتعليم القوم فلا بأس به وان لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة * التكبير جهراً في غير ايام التشريق لا يسن الا بازاء العدو والمصوص وقاس عليهما بعضهم الحريق والخوف كلها كذا في التنية * سئل الفقيه ابو جعفر ررح عن قوم قرؤوا قراءة ورد وكبروا بعد ذلك جهراً قال ان ارادوا بذلك الشكر لا بأس به قال اذا كبروا بعد الصلوة على اثر الصلوة فانه يكره وانه بدعة واذ اكبروا في الرباطات لا يكره اذا ارادوا به اظهار القوة والموضع موضع الخوف واذ اكبروا في مساجد الرباطات ولم يكن الموضع مخوفاً يكره قال الفقيه ابو جعفر وسعدت شيخي ابا بكر يقول

مثل ابراهيم بن تكبير ايام التشريق على الاسواق والجهري بائنا ذلك تكبير الحوكة وقال
ابو يوسف رح انه يجوز قال الثقبه وانما لا يمنعهم عن ذلك كذا في المحيط * لا بأس بالجلوس للوعظ
اذا اراد به وجه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * الواعظ اذا سأل الناس شيئاً في المجلس
لنفسه لا يحل له ذلك لانه اكتساب الدنيا بالعلم كذا في الثنا تاريخاً نقله عن الخلاصة * رفع
الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لا اصل له
ويمنع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية * الكافر اذا داهل يجوز ان يقال
يستجاب دعاءه ذكر في فتاوى اهل سمرقند فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا منهم ابو الحسن
الريستغني انه لا يجوز وبعضهم قالوا منهم ابو القاسم الحاكم وابو نصر الدبوسي يجوز قال صدر
الشهيد هو الصحيح كذا في المحيط * في الاجماس عن الامام ليس للجن ثواب كذا في الوجيز
للكردري * كره ان يقوم رجل بعد ما اجتمع القوم للصلوة ويدعو للميت ويرفع صوته وكره
ما كان عليه اهل الحاهلية من الافراط في مدح الميت عند جنازته حين كانوا يذكرون ما هو يشبه
للحال واصل الشاء على الميت ليس بمكروه وانما المكروه مجاوزة الحد بما ليس فيه كذا
في الدخيرة * رجل تصدق عن الميت ودعائه يجوز ويصل الى الميت كذا في خزانة الفتاوى *

الباب الخامس في اداب المسجد والقبلة والمصحف وما كتب فيه من القرآن نحو الدراهم
والقرطاس او كتب فيه اسم الله تعالى لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب والصرف
الى القراء افضل كذا في السراجية * وعابه الفتوى كذا في المصنرات * وهكذا في المحيط
اما التجصيص فحسن لانه احكام للبناء كذا في الاختيار شرح المختار * وكره بعض مشائخنا النقوش
على المحراب وحائط القبلة لان ذلك يشتغل قلب المصلي وذكر الثقبه ابو جعفر رح في شرح
السير الكبير ان نقش الشيطان مكروه فلذلك او كثر فاما نقش السقف فالقليل يرخص فيه والكثير
مكروه هكذا في المحيط * وانما جعل البياض فوق السواد او بالعكس للنقش لا بأس به اذا فعله من
مال نفسه ولا يستحسن من مال الوقف لانه تضييع كذا في الاختيار شرح المختار * ويكره ان يطيب المسجد
بطين قد بل بماء نحس بخلاف السرفين اذا جعل فيه الطين لان في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض
لا يحصل الا به كذا في السراجية * ولا بأس بجعل الذهب والفضة في سقف الدار وان ينقش
المسجد

المسجد ببناء النضة من ماله كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره مد الرجلين الى الكعبة في النوم وغيره
عدا وكذلك الى كتب الشريعة وكذلك في حال موقعة الاكل كذا في محيط السرخسي * يكره
ان تكون قبله المسجد الى متوضي كذا في السراجية * قال محمد ربح اكره ان تكون قبله المسجد
الى المخرج والحمام والقبر ثم تكلم المشايخ في معنى قول محمد ربح اكره ان تكون قبله المسجد
الى الحمام قال بعضهم لم يرد به حائط الحمام وانما اراد به المحم وهو الموضع الذي يصب فيه الحميم
وهو الماء الحار فاما ان استقبل حائط الحمام فلم يستقبل الانجاس وانما استقبل الحجر والمدر
فلا يكره وكذلك تكلموا في معنى قوله اكره ان تكون قبله المسجد الى مخرج قال بعضهم اراد به
نفس المخرج وقال بعضهم اراد به حائط المسجد وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه
المواضع حائط او سترة اما اذا كان لا يكره ويصير الحائط فاصلا واذا لم يكن بين المصلي وبين
هذه المواضع سترة تاندا يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات فاما في مسجد البيوت
فلا يكره كذا في المحيط * كرد مشا ئخوارح استقبال الشمس والقمر بالفرج كذا في محيط السرخسي *
ويكره الرمي الى هدف نحو القبلة كذا في السراجية * ويجوز ان يتخذ في مصلي العيد والجنابة
هدف للرمي كذا في التنية * لكل مسلم مندوب ان يعد في بيته مكانا يصلي فيه الا ان هذا المكان
لا يأخذ حكم المسجد على الاطلاق لانه باق في ملته كذا في المحيط * قال ابو يوسف ربح اذا غصب
ارضا فبنى فيها مسجدا او حماما او حانوتا فلا بأس بالصلوة في المسجد والدخول في الحمام
للاغتسال وفي الحانوت للشراء وليس له ان يستأجرها وان غصب دارا فجمعها مسجدا لا يسع لاحد
ان يصلي فيه ولا ان يدخله وان جعلها مسجدا جامعالا يجمع فيه وان جعلها طريقا ليس له ان يمر
بها كذا في المضمرات * رجل بنى مسجدا في مغارة بحيث لا يسكنها احد وقل ما يمر به انسان لم يصير
مسجدا لعدم الحاجة الى صيرورته مسجدا كذا في الغرائب * ولو كان الى المسجد مدخل من
دار موقوفة لا بأس للامام ان يدخل للصلوة من هذا الباب كذا في التنية * وللمؤذن ان يسكن
في بيت هو وقف على المسجد كذا في الغرائب * دار لمدرس المسجد مملوكة او مستأجرة متصلة
بحائط المسجد هل له ان ينقب حائط المسجد ويجعل من بيته بابا الى المسجد وهو يشتري هذا
الباب من مال نفسه فتالوا ليس له ذلك وان شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد
كذا في جواهر الاخلاطي * يجوز للدرس في المسجد وان كان فيه استعداد البرد والباري المسئلة

لاجل المسجد كذا في التيممة * وسئل الشيخندي عن تيمم المسجد يسبح فناء المسجد ليتجبر التيمم هل له
 هذه الإباحة فقال اذا كان فيه مصلحة للمسجد فلا بأس به ان شاء الله تعالى قيل له لو وضع
 في الفناء سرافاً حرها الناس ليتجروا عليها واباح لهم فناء ذلك المسجد هل له ذلك فقال لو كان
 لصالح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن ممر العامة وسئل عن فناء المسجد هو الموضع الذي
 بين يدي حدارة ام هو سدة بابه فحسب فقال فناء المسجد ما يطله طلة المسجد اذا لم يكن ممر العامة
 المسلمين قيل له لو وضع التيمم على فناء المسجد كراسي وسرر أو آجرها قوم ليتجروا عليها ويصرف
 ذلك الى وجه نفسه او الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رض وعمدنا له ان يصرف الاجرة الى
 من شاء كذا في التاتارخانية نقلاً عن التيممة * وفي صلوة الاثر قال سألت محدداً رح عن مكان اتخذ
 للمسجدين وبين المسجد طريق وهو نائي عن المسجد ليصلي عليه في الحريضا عاف للصلوة فيه الاجر
 كما يصاعف في المسجد قال نعم كذا في الذخيرة * اهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه حائطاً ولكل
 منهم امام على حدة ومؤذنين واحداً لا بأس به والاولين ان يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن
 الصباغي كما يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم ان يجعلوا المسجدين
 واحداً لاقامة الجماعة ما للتذكير والتدريس فلا لانه ما بني له وان جار فيه كذا في التيممة * سئل
 برهان الدين عن حاوت موقوف على امام المسجد غاب ثلثة اشهر وخلف خليفة يؤمهم ثم حصر
 فاجرة الحاوت في تلك المدة التي غاب بجور اخذها له ام لا قال (شايد چون وي يا كس وي
 بامروي بغله داده باشد وليكن سبيل وي تصدق بود) كذا في التاتارخانية نقلاً عن الفتاوى *
 سئل ابو حنيفة رح عن المعتكف اذا احتاج الى العصد والحجامة هل يخرج فقال لا وفي اللآلي
 واختلف في الذي يتسوى المسجد فلم يربعضهم بأساً وبعضهم قالوا لا يتسوى ويخرج اذا احتاج اليه
 وهو الاصح كذا في الترتاشي * ولا بأس للمحدث ان يدخل المسجد في اصبح الفولين وبكرة اليوم
 والاكل فيه لغير المعتكف واذا اراد ان يفعل ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل فيه
 ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاء كذا في السراجية * ولا بأس للغريب ولصاحب
 الدار ان ينام في المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن ان يتورع فلا ينام كذا في حزانة
 الفتاوى * ولا بأس بمسح الرجل بالحشيش المجتمتع في المسجد وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح
 كتاب الصلوة ما يعمل في رما من وضع اليد او في المسجد ومسح الاقدام عليها فهو مكروه

عند الأئمة هكذا في المحيط * داخل المحراب له حكم المسجد كذا في الغرائب * ولو كان في المسجد عَشَّ خُطاف أو خُنَّاش يعذرفيه لا بأس برميته بيديه من الفراخ كذا في الملتقط * وفي صلوة الجلالى لا يتخذ طريقا في المسجد بان يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج من ذلك كذا في التمر تاشي * ودخول المسجد متنعلا مكروه كذا في السراجية * لا حرمة لتراب المسجد اذا جمع وله حرمة اذا بسط كذا في القنية * اصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجدا فيه خشب الغير ولو لم يوقد نارا يهلك فخشب المسجد في الايقاد اولى من غيره بجوز ادخال الحبوب واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة كذا في القنية * رجل يبيع التعويد في المسجد الجامع ويكتب في التعويد التوراة والانجيل والفرقان ويأخذ عليه المال ويقول ادفع اليَّ الهدية لا يحل له ذلك كذا في الكبرى * ويكره كل عمل من عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم للحسبة والوراق يكتب لنفسه فلا بأس به لانه قربة وان كان بالاجرة يكره الا ان يقع لهما الضرورة كذا في محيط السرخسي * مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب واختيار ظهور الدين خلاف هذا ولا يدخل المسجد الذي على بدنه نجاسة كذا في خزائن المفتين * دخل المسجد للمرور فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصد وقيل يصلي ثم يتخير في الخروج قال مجد الأئمة الترجباني ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعلاما لما جنبى كذا في القنية * غرس الشجر في المسجد ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه او ثمرة او يفرق الصفوف او كان في موضع يتع به المشابهة بين البيعة والكنيسة والمسجد يكره كذا في الغرائب * اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع فانها اخف رتبة حتى لا يعتكف فيها احدا ان لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الا اعتكاف فيها الا للنساء كذا في القنية * ذكر الفقيه رح في التنبيه حرمة المسجد خمسة عشر اولها ان يسلم وقت الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدرس ولا بذكر فان لم يكن فيه احدا وكانوا في الصلوة فيقول السلام علينا من ربنا وعالى عباد الله الصالحين والثاني ان يصلي ركعتين قبل ان يجلس والثالث ان لا يشتري ولا يبيع والرابع ان لا يسئل السيف والخماس ان لا يطلب الضالة فيه والسادس ان لا يرفع فيه الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع ان لا يتكلم فيه

من احاديث الدنيا والثامن ان لا يخطي رقاب الناس والتاسع ان لا يزار في المكان والعشر ان لا يضيق على احد في الصف والحادي عشر ان لا يمر بين يدي المصلي والثاني عشر ان لا يزق فيه والثالث عشر ان لا يرفع اصابعه فيه والرابع عشر ان ينزعه عن الجاسات والصبيان والمجانين وإقامة الحدود والخامس عشر ان يكثرفيه ذكر الله تعالى كذا في الغرائب * الجلوس في المسجد للحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد ما بني لامور الدنيا وفي خزائنه الفقه ما يدل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا ينكم بكلام الدنيا في صلوة الجلالى الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الاولى ان يشتغل بذكر الله تعالى كذا في التمرناشي * واذا ضاق المسجد كان للمصلي ان يزعم القاعد عن موضع يصلي فيه وان كان مشتغلا بالذكر او الدرس او قراءة القرآن او الاعتكاف وكذا الاصل المحلة ان يسعوا من ليس منهم عن الصلوة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القبة * الصعود على سطح كل مسجد مكروه ولهذا اذا اشتد الحر يكره ان يصلوا بالجماعة فوفقه الا اذا ضاق المسجد فحيث لا بكرة الصعود على سطحه للصلاة كذا في الغرائب * واسأنا صارة المساجد من عند الوتف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بان يكون اسمع للقوم فلا بأس وان لم يكن مصلحة لا يجوز بان يسمع كل اهل المسجد الاذان بغير منارته كذا في التمرناشي ولا يجوز للقيم شرى المصلبات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلوةعليها ولكن لا يعلق بالاساطين ولا يجوز اعادةها لمسجد آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الوتف اما اذا امر بتعليقها وامر بالدرس فيه وبناء للدرس وعابن العادة الجلوية في تعليقها بالاساطين في المساجد اني يدرس فيها فلا بأس بشرائها حال الوتف في مصلحته اذا احتج اليها ولا يصح ان شاء الله تعالى كذا في القبة * هل يجوز ان يدرس الكتاب سراج المسجد والجواب فيها انها كانت موضوعة للصلوة فلا بأس به وان وضع لا للصلوة بان فرعو من الصلوة وذهبوا فان اخر الى ثلث الليل لا بأس به وان اخر اكثر من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في المصنوعات في كتاب الهيئة * رفع المتعلم من كؤلان المسجد ووضع في كتابه علامة فهو عوكدا في القبة * ويكره ان يجعل شيئا في كاغدة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على طاهرها او باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في الملتقط * واكتب اسم الله تعالى على كاغذ ووضع تحت طنسته يجاسون عليها تدقيل بكرة وقيل لا يكره وقال الأثرى انه لو وضع في البيت

في البيت لا بأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط * ولا يجوز لف شيء في كاغذ فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولى ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز لو كان فيه اسم الله تعالى او اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز محوة ليلف فيه شيء كذا في القنية * ولو محالو حاكب فيه القرآن واستعمله في امر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبزاق كذا في الغرائب * ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز كذا في القنية * سئل ابو حامد عن الكواغذ من الاخبار ومن التعليقات يستعملها الوراقون في الغلاف فقال ان كان في المصحف او في كتب الفقه او في التفسير فلا بأس به وان كان في كتب الادب والنجوم يكره لهم ذاك كذا في الغرائب * حكى الحاكم من الامام انه كان يكره استعمال الكواغذ في وليدة ليمسح بها الا صابع وكان يشدد فيه وبزجر عنه زجرا بليغا كذا في المحيط * متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وآله او كتب ابي حنيفة رح او غيره فتوسد بالخريطة ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصد الحفظ يكره كذا في الذخيرة * التوسد بالكتاب الذي فيه الاخبار لا يجوز الا على نية الحفظ له كذا في الملتقط * وضع المصحف تحت رأسه في السفر للحفظ لا بأس به وبغير الحفظ يكره كذا في خزائن الفتاوى * يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية * رجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأتى بل يرجى له الثواب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا حمل المصحف او شيء من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط * مدارجلين الى جانب المصحف ان لم يكن يجذائه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في التود وهو مدارجل الى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب * اذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها شيء من القرآن او كان في الجوالق كتب الفقه او كتب التفسير او المصحف فجلس عليها او نام فان كان من قصد الحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة * رجل وضع رجله على المصحف ان كان على وجه الاستخفاف يكفر والا فلا كذا في الغرائب * لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لان قصد صاحبه العلامة لا التهاون كذا في جواهر الاخلاطي * ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم الله تعالى او ما بدا له من اسماء الله تعالى نحو قوله حسبي الله ونعم الوكيل او ربي الله او نعم القادر الله فانه لا بأس به ويكره لمن لا يكون على الطهارة ان يأخذ فلوسا عليها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سماعه قال لا بأس بان يكون

مع الرجل في خرقته ردم ودواعي غيرة وضوء كذا في الجاوي للفتاوى * مثل القنية ابو جعفر روح
 عن كان في كده داب يجلس للبول اكره ذلك قال ان ادخله مع نفسه المخرج بكرة وان اختار
 لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا اذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم
 الله تعالى او شيء من القرآن فادخلها مع نفسه المخرج بكرة وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا لا يكره
 وعلى هذا اذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب او كتب عليه اسم الله تعالى فدخل
 المخرج معه بكرة وان اتخذ لنفسه مبالا طاهرا لا يكره كذا في المحيط * ولو كتب القرآن على الجيطان
 والجدران بعضهم قالوا يرحى ان يجوز وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس
 كذا في فتاوى قاضيخان * كتابة القرآن على ما ينتشر ويسط مكرهه كذا في فتاوى العرائب *
 بساط او مصلى كتب عليه الملك لله بكرة بسطه والقعود عليه واستعماله وعلى هذا قالوا لا يجوز
 ان يتخذ قطعة يلبس مكتوب عليه اسم الله تعالى علامة ميدان الارواق لما فيه من الابتدال باسم الله تعالى
 ولو قطع الحرف من الحرف او حيط على بعض الحروف في البساط او المصلى حتى لم يبق الكلمة متصلة
 لم تستط الكراهة وكذلك لو كان عليهما الملك لا غير وكذلك الالف وحدها واللام وحدها كذا في الكري *
 اذا كتب اسم فرعون او كتب ابو جهل على غرض بكرة ان يرموا اليه لان تلك الحروف الحرمه
 كذا في السراجية * عن الحسن عن ابي حنيفة رح انه يكره ان يصغر المصحف وان يكتبه بقلمه
 دقيق وهو قول ابي يوسف رح قال الحسن انه نأخذ قال رح لعله اراد كراهة التنزيه لا الائم وينبغي
 لمن اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط وايضا على احسن ورقة او ابيض فوطاس بافخم قلم
 وابق مداد ويفرج السطور ويعلم الحروف ويضخم المصحف ويجرده عما سواه من التعشير وذكر
 الآي وعلامات الوقف صوابا لطم الكلمات كما هو مصحف الامام عثمان بن عفان رضي الله عنه
 كذا في القنية * والتعشير هو التعليم على كل عشر آيات وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات
 بعلامة يقال في القرآن ستمائة عاشره وثلاث وعشرون عاشره كذا في السراج الوهاج * لا بأس بكتابة
 اسمي السور وعدد الآي وهو ان كان احدا ثا فهو بدعة حسنة وكم من شيء كان احدا ثا وهو بدعة
 حسنة وكم من شيء يختلف باختلاف الرومان والمكان كذا في حواهر الاخلاطي * وكان ابو الحسن
 يقول لا بأس ان يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم
 في اوائلها للتصل كذا في السراج الوهاج * لا بأس بان يجعل المصحف مذهباً مفضلاً ومضياً

وعن ابي يوسف رح انه يكره جميع ذلك واختلفوا في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان *
قال ابو حنيفة رح اعلم النصراني الفقه والقرآن لعله يهتدي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم
مسح لابس به كذا في الملتقط * المصحف اذا صار خلقا لا يقرأ منه ويخاف ان يضع يجعل في خرقة طاهرة
ويدفن ودفنه اولى من وضعه موضعا يخاف ان يقع عليه النجاسة ونحو ذلك ولا يحمله لانه لو شق
ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحجير الا اذا جعل فوقه ستف بحيث لا يصل
التراب عليه فهو حسن ايضا كذا في الغرائب * المصحف اذا صار خلقا وتعذر القراءة منه لا يحرق
بالنار اشارة للشيباني الى هذا في السير الكبير ونأخذ كذا في الذخيرة * ولا يجوز في المصحف الخلق الذي
لا يصلح للقراءة ان يجاد به القرآن كذا في القنية * اللغة والنحو نوع واحد فيوضع بعضها فوق بعض
والتعبير فوقهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاعبار والمواعظ والدعوات المروية فوق
ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراء حانوت او تابوت فيه كتب فالادب
ان لا يضع الثياب فوقه ويجوز الرمي برأية القلم الجديد ولا يرمي برأية المستعمل لاحترامه كحشيش
المسجد وكناسه لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم كذا في القنية * روى الحسن عن ابي حنيفة رح
انه كره الجوار بركة والمقام بها كذا في الذخيرة * الباب السادس في المسابقة السباق يجوز في اربعة
اشياء في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس والبغل وفي النصل يعني الرمي وفي المشي بالاقدام
يعني العدو وانما يجوز ذلك ان كان البديل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني فلنك كذا
وان سبقتك لاشي لي عليك او على القلب اما اذا كان البديل من الجانبين فهو حرام الا اذا
دخل محلا بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلنك كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق
الثالث لاشي له والمراد من الجواز الحل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة * ثم اذا كان المال مشروطا
من الجانبين فادخلا بينهما ثالثا وقالوا للثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقتك فلا شيء لنا
يجوز استحسانا ثم اذا دخل ثالثان سبقتهم الثالث استحق المالين وان سبقا الثالث ان سبقاه معا
فلا شيء لواحد منهما على صاحبه وان سبقاه على التعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على
صاحبه وصاحبه لا يستحق المال عليه قال محمد رح في الكتاب ادخال الثالث انما يكون حيلة للجواز
اذا كان الثالث يتوهم ان يكون سابقا ومسبوقا فاما اذا كان يتيقن انه يسبقهما لا محالة او يتيقن انه
يصير مسبوقا فلا يجوز وحكي عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل انه اذا وقع

الاختلاف بين المنتهين في مسئلة واراد الرجوع الى الاستاذ وشرط احدهما لصاحبه انه ان كان
الجواب كما قلت اعطيك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا آخذ منك شيئا ينبغي ان يجوز على قياس
الاسباق على الامراس وكذلك اذا قال واحد من المنتهين لمثله تعال حتى نطرح المسائل فان اصبحت
واخطأت اعطيك كذا وان اصبحت واخطأت فلا آخذ منك شيئا يجب ان يجوز به اخذ الشيخ الامام
الاجل شمس الائمة الحلواني كذا في المحيط * وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا الاثنين
ايكما سبق فله كذا طلبه العلم اذا اختصموا في سبق فسن كان اسبق يقدم سبته وان اختلفوا
في سبق ان كان لاحدهم بينة يتام بينته وان لم يكن يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا كما
في الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول يجعل كأنهم ماتوا معا كذا في فتاوى قاضيهان *
والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل هذا اذا لم يكن على سبيل المفاخرة اما
اذا كان فهذا الصنيع حرام كذا في خزائن المتبين والله اعلم * الباب السابع في السلام وتشميت
العاطس اذا اتى الرجل باب دار انسان يجب ان يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أولا
ثم يتكلم وان كان في القضاء يسلم أولا ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضيهان * واختلفوا في ايهما افضل
اجرا قال بعضهم الراد اصل اجرا وقال بعضهم المسلم افضل اجرا كذا في المحيط * ينبغي لمن
يسلم على احد ان يسلم بلفظ الجماعة وكذا في الجواب كذا في السراجية * والافضل للمسلم
ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمجيب كذلك يرد ولا ينبغي ان يزداد على البركات شيء
قال علي بن عباس رضي لكل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط * ويأتي بواو العطف
في قوله وعليكم السلام وان حذف واو العطف فقال عليكم السلام اجزاه ولو قال المبندى سلام عليكم
او قال السلام عليكم للمجيب ان يقول في صورتين سلام عليكم وله ان يقول السلام عليكم ولكن
الاف واللام أولى كذا في التاتارخانية * قال النقيب ابوالليث رح اذا دخل جماعة على قوم
فان تركوا السلام فكلهم آمنون في ذلك وان سلم واحد منهم جاز عنهم جميعا وان سلم كلهم فهو
افضل وان تركوا الجواب فكلهم آمنون وان رد واحد منهم اجزاهم وبه ورد الاثر وهو اختيار النقيب
ابي الليث رح وان اجاب كلهم فهو افضل كذا في الذخيرة * في فتاوى آخو رجل اتى قوما سلم عليهم
وجب عليهم ردة فان سلم ثانيا في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثانيا وكذلك التشميت لم يجب

ثانياً ويستحب كذا في التاتارخانية * وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليك فردّ بعض القوم بنوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به اذا اشار اليهم ولم يسم لان قصده التسليم على الكل ويجوز ان يشار الى الجماعة بخطاب الواحد هذا اذا لم يسم ذلك الرجل فاما اذا سمّاه فقال السلام عليك يا زيد فاجابه غير زيد لا يسقط الفرض عن زيد وان لم يسم واشار اليه زيد يسقط لان قصده التسليم على الكل كذا في المحيط * مر على قوم يأكلون ان كان محتاجا وعرف انهم يدعون سلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي * السائل اذا سلم لا يجب رد سلامه كذا في الخلاصة * السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليك لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضيخان * واختلف الناس في المصري والقروي قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي يستقبله من القرى وقال بعضهم على القلب ويسلم الراكب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة * ويسلم الماشي على القاعد ويسلم الذي يأتيك من خلفك كذا في المحيط * الرجل مع المرأة اذا التقيا سلم الرجل أولا كذا في فتاوى قاضيخان * استقبله رجال ونساء يسلم عليهم في الحكم لا في الديانة كذا في الوجيز للكردي * اذا التقيا فافضلها ما سبقتهما فان سلما معا ير دكل واحد ويستحب الرد مع الطهارة وبجزية التيمم كذا في الغياثية * اذا دخل الرجل في بيته يسلم على اهل بيته وان لم يكن في البيت احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط * ويسلم في كل دخلة كذا في التاتارخانية نقلا عن الصيرفية * اختلف المشائخ في التسليم على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شريح وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح واما التسليم على اهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بان يسلم عليهم وقال بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذا لم يكن للمسلم حاجة الى الذمي واذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليه ولا بأس برد السلام على اهل الذمة ولكن لا يزداد على قوله وعليكم قال الفقيه ابو الليث رح ان مررت بقوم وفيهم كفار فانت بالخيار ان شئت قلت السلام عليكم وتريد به المسلمين وان شئت قلت السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة * السلام بحية الزائرين والذين جلسوا في المسجد للقراءة والتسبيح او لانتظار الصلوة ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا وان السلام فلا يسلم عليهم ولهذا قالوا لو سلم عليهم الدخول وسعهم

ان لا يجيبوه كذا في القنية * بكرة السلام عند قراءة القرآن جهرا وكذا عند مذاكرة العلم وعند الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد في هذه المواضع ايضا كذا في الغيابة * ان سلم في حالة التلاوة المحنار انه يجب الرد كذا في الوحيد للكردي * وهو اختيار صدر الشهيد وهكذا اختيار الفقيه ابي الليث رح هكذا في المحيط * ولا يسلم عند الخطبة يوم الجمعة والعبدین واشتغالهم بالصلوة ليس فيهم احدا يصلي كذا في الخلاصة * في الاصل ولا ينبغي للقوم ان يشمتوا العاطس ولا ان يردوا السلام يعني وقت الخطبة في صلوة الاثر روي عن محمد رح عن ابي يوسف رح انهم يردون السلام ويشمتون العاطس ويتبين بما ذكر في صلوة الاثر ان ما ذكر في الاصل قول محمد رح قالوا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رح في هذا بناء على انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة على قول محمد رح يرد وعلى قول ابي يوسف رح لا يرد كذا في الذخيرة * ولا يسلم على قوم هم في مذاكرة العلم او احدهم وهم يستمعون وان سلم فهو آثم كذا في التناثر خانية * ولا يسلم المتننته على استاذة ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا في القنية * حكى عن الشيخ الامام الحليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري انه كان يقول فيمن جاس للدكرائي ذكر كان قد دخل عليه داخل وسلم عليه وسعه ان لا يرد كذا في المحيط * ولا يسلم على الشيخ الممازح او الرندا والكذاب او اللاغي ومن يسب الناس ويطرد الى وجوه السوان في الاسواق ولا تعرف توبتهم كذا في القنية * ولا يسلم على الدي يتغنى والذي يبول والذي يطير الحمام ولا يسلم في الحمام ولا على العاري اذا كان منذرا ولا يجب عليهم الرد كذا في الغيابة * واختلف في السلام على الفساق في الاصح انه لا يبدأ بالسلام كذا في التمر ناشي * ولو كان له جيران سعياء ان سلمهم يتركون الشرحياء منه وان اظهر خشونة يريدون الفواحش يعذروا في هذه المسئلة ظاهرا كذا في القنية في المتعرفات * ولا بأس بالسلام على الدي يلعب الشطرنج للتلهي وان ترك ذلك بطريق التاديب والزجر حتى لا يفعلوا مثل ذلك فلا بأس به وان كان لتشجيد الخاطر لا بأس بالتسليم عليه وكتب في المستزاد لم يرا ابو حنيفة رح بالتسليم على من يلعب بالشطرنج بأسا ليشعله ذلك عما هو في وكرة ابو يوسف رح ذلك تحقيرا لهم كذا في الذخيرة * رجل سلم على من كان في الحلا يتغوط ويبول لا ينبغي له ان يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد على السلام بقلبه لا بلسانه قال ابو يوسف رح لا يرد عليه لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ

ايضا وقال محمد رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ الْعِرَاغِ مِنَ الْحَاجَةِ وَادَّاسَلَمَتِ الْمَرْأَةُ الْاجْنِبِيَّةَ عَلَى رَجُلٍ
 اِنْ كَانَتْ عَجُوزًا رَدَّ الرَّجُلُ عَلَيْهَا السَّلَامَ بِلِسَانِهِ بِصَوْتٍ تَسْمَعُ وَاِنْ كَانَتْ شَابَةً رَدَّ عَلَيْهَا فِي نَفْسِهِ وَالرَّجُلُ
 اِذَا سَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ اجْنِبِيَّةٍ فَالْجَوَابُ فِيهِ عَلَى الْعَكْسِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ * وَاِذَا امْرُؤٌ جَلَسَ
 اِنْ يَقْرَأُ سَلَامَهُ عَلَى فُلَانٍ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ اللهُ فِي بَابِ الْجَعَائِلِ مِنَ السَّيْرِ
 حَدِيثًا يَدُلُّ عَلَى اَنْ مَنْ بَلَغَ اِنْسَانًا سَلَامًا مِنْ غَائِبٍ كَانَ عَلَيْهِ اَنْ يَرُدَّ الْجَوَابَ عَلَى الْمُبْلَغِ اَوَّلًا ثُمَّ
 عَلَى ذَلِكَ الْغَائِبِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * لَا يَسْتَقْضِي جَوَابُ السَّلَامِ اِلَّا بِالسَّمْعِ كَمَا لَا يَجِبُ اِلَّا
 بِالسَّمْعِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ اصْمًا يَنْبَغِي اَنْ يَرِيهِ تَحْرِيكَ شَفْتَيْهِ وَكَذَاكَ جَوَابُ الْعَطْسَةِ
 كَذَا فِي الْكَبْرِيِّ * وَبُكَرَةُ السَّلَامِ بِالسَّبَابَةِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * تَسْمِيَةُ الْعَاطِسِ وَاجِبٌ اِنْ حَمَدَ الْعَاطِسُ
 فَيُسَمِّئُهُ اِلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ هُوَ مُخَيَّرٌ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ * وَيَنْبَغِي لِمَنْ يَحْضُرُ الْعَاطِسَ
 اِنْ يَسْمِيَتِ الْعَاطِسَ اِذَا تَكَرَّرَ عَطَاسُهُ فِي مَجْلِسٍ اِلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ فَاِنْ عَطَسَ اَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ
 فَالْعَاطِسُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَمَنْ كَانَ يَحْضُرُهُ اِنْ شَمَمَتْهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَحَسَنٌ وَاِنْ لَمْ يَسْمِئْهُ
 بَعْدَ الثَّلَاثِ فَحَسَنٌ اَيْضًا كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ * وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ اَنْ مَنْ عَطَسَ مَرَّةً فَشَمَمَتْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ
 فَاِنْ اخَّرَ كَفَّاهُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَذَا فِي الثَّنَائِ رِخَانِيَةِ * اِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَيَنْبَغِي اَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ
 تَعَالَى فَيَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اَوْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَنْبَغِي لِمَنْ
 حَضَرَهُ اَنْ يَقُولَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَيَقُولَ الْعَاطِسُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ اَوْ يَقُولُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحْ بَالَكُمْ وَلَا يَقُولُ
 غَيْرَ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * امْرَأَةٌ عَطَسَتْ اِنْ كَانَتْ عَجُوزًا يَرُدُّ عَلَيْهَا وَاِنْ كَانَتْ شَابَةً يَرُدُّ عَلَيْهَا
 فِي نَفْسِهِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَاِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ تَسْمِيَتِ الْمَرْأَةُ فَاِنْ كَانَتْ عَجُوزًا يَرُدُّ الرَّجُلُ عَلَيْهَا
 وَاِنْ كَانَتْ شَابَةً يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * شَابَةٌ جَمِيلَةٌ عَطَسَتْ لَا يَسْمِيئُهَا غَيْرُ الْمَحْرَمِ جَهْرًا
 كَذَا فِي الْغَرَائِبِ * اِذَا عَطَسَ رَجُلٌ حَالَ الْاِذَا نَ يَحْمَدُ وَيُسَمِّئُهُ غَيْرَةً وَقَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ لَا يَحْمَدُ
 كَذَا فِي الْقَنِيَةِ * وَلَوْ عَطَسَ الْمُصَلِّي فَقَالَ رَجُلٌ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ الْمُصَلِّي غَفَرَ اللَّهُ لِي وَلَكَ كَانَ جَوَابًا
 تَفْسِدُ صَلَاتَهُ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ * الْبَابُ الثَّامِنُ فِيمَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَمَا
 لَا يَحِلُّ يَجِبُ اَنْ يَعْلَمَ بَا نَ مَسَائِلَ النَّظَرِ تَنْقَسِمُ اِلَى اَرْبَعَةِ اَقْسَامٍ نَظَرُ الرَّجُلِ اِلَى الرَّجُلِ وَنَظَرُ الْمَرْأَةِ
 اِلَى الْمَرْأَةِ وَنَظَرُ الْمَرْأَةِ اِلَى الرَّجُلِ وَنَظَرُ الرَّجُلِ اِلَى الْمَرْأَةِ اَمَّا بَيَانُ الْقِسْمِ الْاَوَّلِ فَتَقُولُ وَيَجُوزُ
 اَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ اِلَى الرَّجُلِ اِلَّا اِلَى عَوْرَتِهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَعَلَيْهِ الْاِجْمَاعُ كَذَا فِي الْاِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمَخْتَارِ *

وعورته ما بين سرتة حتى تجاوز ركبته كذا في الذخيرة * وما دون السرة الى مبيت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في التخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ان من رأى غيره مكشوف الركبة بنكر عليه برفق ولا ينازعه ان له واذا رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يصبر به ان له واذا رآه مكشوف السوءة امره بستر العورة وادبه على ذلك ان له كذا في الكافي * وفي الابانة كان ابو حنيفة رح لا يري بأسا بظر الحماشي الى عورة الرجل كذا في التارخانية * وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية * لا بأس بان يتولى صاحب الحناجر عورة انسان بيده عند التنوير اذا كان يغض بصره وقال الفقيه ابو الليث رح هذا في حالة الضرورة لا في غيرها ويبغى لكل واحد ان يتولى عورته بيده اذا تنور كذا في المحيط * واما بيان القسم الثاني فنقول نظر المرأة الى المرأة كظر الرجل الى الرجل كذا في الذخيرة * وهو الاصح هكذا في الكافي * ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة عن شهوة كذا في السراجية * ولا ينبغي للمرأة الصالحة ان تنظر اليها المرأة العاجزة لانها تصنعها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا خمارها عندا ولا يحل ايضا لامرأة مؤمنة ان تكشف عندامة مشرقة او كناية الا ان تكون امة لها كذا في السراج الوهاج * واما بيان القسم الثالث فنقول نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كظر الرجل الى الرجل نظر الى جميع حسدة الآمايين سرتة حتى يجاوز ركبته وما ذكرنا من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم نطعا ونقيا انها لو نظرت الى بعض ما ذكرنا من الرجل لا يقع في قلبها شهوة واما اذا علمت انه تقع في قلبها شهوة او شككت ومعبي الشك استواء الظنين فاحب الي ان تغض بصمها منه هكذا ذكر محمد رح في الاصل فقد ذكر الاستحسان فيما اذا كان الناظر الى الرجل الاجنبي هي المرأة وفيما اذا كان الناظر الى المرأة الاجنبية هو الرجل قال فليجنب بجهده وهو دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصلين جميعا ولا تدس شيئا منه اذا كان احدهما شابا في حد الشهوة وان امنا على انفسهما الشهوة فاما الامة فيحل لها النظر الى جميع اعضاء الرجل الاجنبي سوى ما بين سرتة حتى تجاوز ركبته وتمس جميع ذلك اذا امنا على انفسهما الشهوة الا يرى انه جرت العادة فيما بين الناس ان الامة تغض رجل زوج مولاتها من غير نكير منكر وانه يدل على جواز المس كذا في المحيط * واما بيان القسم الرابع فنقول نظر الرجل الى المرأة ينقسم انقسام اربعة نظر الرجل الى زوجته وامته ونظر الرجل

الرجل الى ذوات محارمه ونظر الرجل الى الحرة الاجنبية ونظر الرجل الى آماء الغير اما النظر الى زوجته ومملركته فهو حلال من قرنهما الى قدهما عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الا ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كذا في الذخيرة * والمراد بالامة ههنا هي التي يحل لدوطئها واما اذا كانت لا تحل له كاهنته المجوسية والمشركة او كانت امه او اخته من الرضاع او ام امرأته وابنته فلا يحل له النظر الى فرجها وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول اولى ان ينظر الى فرج امرأته وقت الوفاق ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة كذا في التبيين * قال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن رجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه لتحرك آلتها هل ترى بذلك بأسا قال لا وارجوان يعطى الا جر كذا في الخلاصة * ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة قال مجاهد الائمة الترجماني وركن الصباغي والجافظ السائلي لا بأس بان يتجردا في البيت كذا في القنية * ولا بأس بان يدخل الزوجين محارمها وهما في الفراش من غير وطئ باستئذان ولا يدخل بغير اذن وكذا الخادم حين يخلو الرجل بامته وكذا الامة كذا في الغياثة * اخذ يد امته وادخلها بيتا راغلق بابا وعلموا انه يريد دوطئها كره وطئ زوجته بحضرة ضررتها وامته يكره عند محمد رح وكره لهذا اهل بخارا النوم على السطح كذا في اللهم * واما نظره الى ذوات محارمه فنقول يباح له ان ينظر منها الى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد والساعد والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والاكليل والشعر موضع العقاص والعنق موضع القلادة والصدر كذلك والقلادة الوشاح وقد ينتهي الى الصدر والاذن موضع القرط والعضد موضع الدموج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والخضاب والساق موضع الخلخال والقدم موضع الخضاب كذا في المبسوط * ولا بأس للرجل ان ينظر من امه وابنته البالغة واخوته وكل ذي رحم محرم منه كالجدات واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدرها وذوائبها وئديها وعصدها وسافنها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او صهر كزوجة الاب والجد وان علا وزوجة ابن الابن واولاد الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل بامها فهي كالاجنبية وان كانت حرمة المصاهرة بالنزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها باحة النظر والمس وقال شمس الائمة السرخسي

تثبت اباحه النظر والمس لتبوت الحرمة المؤبدة كذا في متاويغ غاصبان * وهو الصحيح
 كذا في المحيط * وإما حل النظر اذا كان يأمن على نفسه الشهوة بما اذا كان يخاف على نفسه
 الشهوة فلا يحل له النظر وكذلك المس اندا يباح له اذا امن على نفسه وعليها الشهوة وإما اذا خاف
 على نفسه او عليها فلا يحل للمس له ولا يحل ان ينظر الى بطنها والى ظهرها ولا الى جنبها ولا لمس
 شيئا من ذلك كذا في المحيط * وللابن ان يغدر بطن امه وظهرها حذمة لها من وراء الثياب كذا
 في الفية * قال ابو جعفر رح سمعت الشيخ الامام ابا بكر رح يقول لا بأس بان يغمز الرجل الرجل
 الى الساق ويكره ان يغمز الفخذ ويدسه وراء الثوب ويقول يغمز الرجل رجل والديه ولا يغمز فخذه
 والديه والعقبه ابو جعفر رح يبيح ان يغمز الفخذ ويمسها وراء الثوب وغيرها كذا في الغرائب * قال
 محمد رح ويجوز له ان يسافر بها ويخلونها يعني به محارم اذا امن على نفسه فان علم انه يشتبهها او يشبهه
 ان سافر بها او خلا بها لو كان اكبر رأيه ذلك او شك فلا يباح له ذلك وان احتاج الى حملها وانزلها
 في السفر فلا بأس بان يأخذ بطنها وظهرها من وراء الثياب فان خاف الشهوة على نفسه او عليها
 فليحسب بجهده وذلك بان يجتنب اصلا منى امكنها الركوب والنزول بنفسها وان لم يمكنها
 ذلك تكلف المحرم في ذلك زيادة تكلف بالثياب حتى لا يصل اليه حرارة بدنهما وان لم يمكنه
 ذلك تكلف المحرم لدفع الشهوة عن قلبه يعني لا يتصد بها فعل قضاء الشهوة كذا
 في الدخيرة * وإما النظر الى امه الغير فهو كظرة الى ذوات محارمه ولا يحل له ان ينظر الى
 ظهرها وبطنها كما في حق ذوات المحارم وكان محمد بن متاغل الرازي رح يقول لا ينظر
 الى ما بين سرتها الى ركبتيها ولا بأس بالنظر الى ما وراء ذلك والمديرة والمكاتبه وام الولد
 كالامة والمستسعاة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رح كذا في الكافي * وكل ما يباح النظر اليه من اما
 الغير يباح مسه اذا امن الشهوة على نفسه وعليها كذا في المحيط * وعند بعض مشائخنا ليس له ان يعالجه
 في الاركاب والانزال والاصح انه لا بأس به اذا امن الشهوة على نفسه وعليها كذا في الكافي ؛
 ولم يذكر محمد رح في شيء من الكتب الخلوة والمسافرة بآماء الغير وقد اختلف المشائخ فيه منه
 من قال لا يحل واليه مال الحاكم الشهيد رح كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الاختيار شرح المختار
 ومنهم من قال يحل وبه كان يعني الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح كذا في المحيط * ولا بأس
 ان يمس ما سوى البطن والظهر مما يجوز له النظر اليه منها اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبهه ك

في السراج الوهاج * وهكذا في الهداية * وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بان يمس ساقها وصدورها وذراعيها وان ينظر الى ذلك كله مكشوفاً كذا في الكافي * وقال مشائخنا راح يباح النظر في هذه الحالة وان اشتغل للضرورة ولا يباح المس اذا اشتغل او كان اكبر رايه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذا في الهداية * ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازار واحد والمراد بالازار ما يستمر ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها صورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كاللباغة لا تعرض في ازار واحد روي ذلك عن محمد بن محمد بن لوجود الاشتهاء كذا في التبيين * واما النظر الى الاجنبيات فنقول يجوز النظر الى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * وان غلب على ظنه انه يشتهي فهو حرام كذا في الينابيع * النظر الى وجه الاجنبية اذا لم يكن عن شهوة ليس بحرام لكنه مكروه كذا في السراجية * وروي الحسن بن ابي حنيفة رح يجوز النظر الى قدمها ايضا وفي رواية اخرى عنه قال لا يجوز النظر الى قدمها وفي جامع البرامكة عن ابي يوسف رح انه يجوز النظر الى ذراعيها ايضا عند الغسل والطبخ قيل وكذلك يباح النظر الى ثيابها وذلك كله اذا لم يكن النظر عن شهوته كذا في المحيط * وكذلك يباح النظر اذا شك في الاشتهاء كذا في الكافي * قيل وكذلك يباح النظر الى ساقها اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم انه لو نظر يشتهي او كان اكبر رايه ذلك فليجتنب بجهده كذا في الذخيرة * والاصح ان كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال لا يجوز بعده كشعر رأسها وقلامه وجلتها وشعر عانتة كذا في الزاهدي * ولا يحل له ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا اذا كانت شابة تشتهي فان كانت لا تشتهي فلا بأس به صافحتها ومس يدها كذا في الذخيرة * وكذلك اذا كان شيخا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس بان يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه او عليها فليجتنب ثم ان محمد بن ابراهيم اباح المس للرجل اذا كانت المرأة عجوز ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجمع مثله وفيما اذا كان الماس هي المرأة قال اذا كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثلها فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذا في المحيط * ولا بأس بان يعانق العجوز من وراء الثياب الا ان يكون ثيابها تصف ماتحتها كذا في الغياثية * فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بان يتأمل جسدها لان نظرة الى ثيابها لا الى جسدها فهو كمالو كانت في بيت فنظر الى جدارها هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ماتحتها كالقباء التركية ولم تكن رقيقة

بحيث تصف ما تحتها فان كانت بخلاف ذلك ينبغي له ان يغض بصره لان هذا الثوب من حيث انه لا يسترها بمنزلة شكة عليها وهذا اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشتهي مثلها فلا بأس بالنظر اليها ومن سها لانها ليس لبدنها حكم العورة ولا في الطر والمس معنى خوف الفتنة ثم النظر الى الحرة الاجنبية قد بصير مجورا عند الضرورة كذا في المحيط * والكافرة كالمسلمة وروي لا بأس بالطر الى شعر الكافرة كذا في الغيابة * يجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد ان يشهد عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان يشتهي ولكن ينبغي ان يقصده اداء الشهادة او الحكم عليها لا تصاء الشهوة واما النظر لتحمل الشهادة اذا انتهى قبل بياح كما في النظر عند الاداء والاصح انه لا بياح كذا في السراج الوهاج * ولو اراد ان يتزوج امرأة فلا بأس بان ينظر اليها وان خاف ان يشتهيها كذا في التبيين * والغلام الذي بلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيابة * والعلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه لا يحل الطر اليه عن شهوة فاما الحلو والطر اليه لا عن شهوة لا بأس به ولهذا لا يؤمر بالثياب كذا في المنتك * وفي حكم الصلوة كالرجال كذا في الغيابة * ويجوز النظر الى العرج للحاتن وللثابت وللطبيب عند المعالجة ويغض بصره ما استطاع كذا في السراجية * ويجوز للرجل الطر الى مرج الرجل للحقنة كذا ذكر شمس الائمة السرخسي كذا في الطهيرية * وقد روي عن ابي يوسف رح انه اذا كان به هزال فاحش قيل له ان الحقنة يزيل ما بك من الهزال ولا بأس بان يبدي ذلك الموضع للحقنة وهذا صحيح فان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسل وذكر شمس الائمة الحلواني رح في شرح كتاب الصوم ان الحقنة انما تجوز عند الضرورة وان لم يكن فيه ضرورة ولكن فيها منفعة طاهرة بان يتقوى سببها على الجماع لا يحل عندنا وان كان به هزال فان كان هزال بخشى منه التلوى يحل وما لا فلا كذا في الذخيرة * عن ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يدخل على الام والبنت والاخت الا باذن امها على امرأته يسلم ولا يستأذن كذا في التاتارخانية * امرأة اصابته فرحة في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليه لا يحل ان ينظر اليها لكن يعلم امرأة تدأويها فان لم يجدوا امرأة تدأويها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء او الوجد او الهلاك فانه يستر منها كل شيء الا موضع تلك الفرحة ثم يداويها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية كذا

كذافي فتاوى قاضيخان * والعبد في النظر إلى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبي الحر ينظر إلى وجهها وكفها ولا ينظر إلى ما لا ينظر الا جنبي الحر من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصيا او فحلا اذا بلغ مبلغ الرجال واما المحبوب الذي جف ماؤه فبعض مشائخنا رخصوا اختلاطه بالنساء والا صرح انه لا يرخص ويمنع وللعبدان يدخل على مولاه بغير انهاء اجماعا واجماعا على ان العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغوا الحلم وقد رد ذلك بخمسة عشر لان الخصي لا يحتمل والواحد والكثير فيها سواء كذا في الكبرى * سئل الحسن بن علي المرغيناني رح هل على المستحاضة او على الحائض ان تنظر إلى فرجها وقت صلوة فقال لا وسئل ايضا عن النظر إلى عظام المرأة بعد موتها مثل جمجمتها هل يجوز فقال لا كذا في التاتارخانية ناقلا من اليتيمة في متفرقات الكراهة * اللواط مع مملوكة او مملوكته او امرأته حرام المرأة اذا انقطع جماعها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج ان يطأها الا ان يعلم انه يمكنه ان يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وان شك فليس له ان يطأها كذا في الغرائب *

الباب التاسع في لبس ما يكره وما لا يكره ندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط الظهر كذا في الكنز * واختلفوا في مقدار ما ينبغي من ذنب العمامة منهم من قدر بشبر ومنهم من قال إلى وسط الظهر ومنهم من قال إلى موضع الجلوس كذا في الذخيرة * واذا اراد ان يجدد لف العمامة نقضها كما لفها ولا يلقها على الارض دفعة واحدة كذا في خزائن المفتين * ولا بأس بلبس القلانس وقد صرح انه صلى الله عليه وآله كان يلبسها كذا في الوجيز للكردي * يجب ان يعلم ان لبس الحرير وهو ما كانت لحمته حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الاحوال عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يكره في حالة الحرب وفي شرح قاضي الامام الاسي جابي عند ابي يوسف ومحمد رح انما لا يكره لبس الحرير للرجال في حالة الحرب اذا كان صفيقا يدفع مضرة السلاح كذا في المحيط * واما اذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فان ذلك مكروه بالاجماع كذا في المضمرات *

اما ما كان سداه حريرا ولحمته غير حرير فلا بأس بلبسه بخلاف بين العلماء وهو الصحيح وعليه عامة المشائخ رح ذكر شيخ الاسلام في شرح السيراثوب اذا كان لحمته من قطن وكان سداه من ابريسم فان كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وان كان لا يرى لا يكره لهم لبسه هذا هو الكلام في غير حالة الحرب جئنا إلى حالة الحرب فنقول لا شك ان ما كان لحمته غير حرير وسداه حريرا يباح لبسه في حالة الحرب

لأنه يباح لبسه في غير حالة الحرب فلأن يباح لبسه في حالة الحرب والامرية واسع كان أولى وأما ما كان لحمة حريرا وسداه غير حرير فإنه يباح لبسه في حالة الحرب بالاحكام كذا في المحيط * بكرة لبس الدياج للرجال ولا بأس بتوسده واليوم عليه وقال محمد رح بكرة وقول أبي يوسف رح مثل قول محمد رح ذكر الصدر والشهيد كذا في الخلاصة * وفي المنتقى بن سداة عن محمد رح وليس التعود على الحرير والدياج كاللبس في الكراهة فان اراد بقوله ليس التعود عليهما كاللبس نفي الكراهة اصلا عن محمد رح في التعود على الدياج روايتان فان ظاهر مذهبه ان التعود على الدياج مكروه وان اراد به اثبات التفاوت في الكراهة لا يصير في المسئلة روايتان بل كل واحد منهما مكروه الا ان اللبس اشد كراهة كذا في الذخيرة * ولا بأس بلبس الحرير والدياج في الحرب وقيل بكرة هو الاصح كذا في خزائن المفتين * في العيون ابو حنيفة رح لا يري بأسا بلبس الحرير للرجال وان كان سداه ابريسما وحريرا كذا في الخلاصة * وما كان من الثياب الغالب عليه الفز كالخز ونحوه لا بأس وبكرة ما كان ظاهرة الثروة كذا ما كان حط منه حروط مهتز وهو ظاهر لا خير فيه كذا في القنية * وكان ابو حنيفة رح لا يري بأسا بلبس الحرير للرجال وان كان سداه حريرا قال العبد الخبز في زمانهم كان من اوبار ذلك الحيوان المائي الذي يسمى بالعربية خرافا وصاعته بالتركية (فدز) واليوم يتخذ من الحرير العنن فيحب ان يكره كالفر كذا في المنتقى * محمد رح لا بأس بالحر اذ لم يكن فيه شهرة والآلا خير فيه كذا في الغياثة * وما يكره للرجال لبسه بكرة للغلمان والصبيان لان الص حرم الذهب والحرير على ذكورا مته بلا قيد البلوغ والحرية والاثم على من البسهم لانا امرنا بحطهم كذا في التمرناشي * استعمال اللحاف من ابريسم لا يجوز لانه نوع لس لا بأس بسلالة حرير يوضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكثة من الحرير للرجال لانها كالبيت كذا في القنية * في الاسبيجاني لا بأس بجعل اللعافه من الحرير كذا في التمرناشي * وفي فتاوى العصور وفتاوى أبي الفضل الكرمانى بكرة جعل اللعافه من الحرير للرجال فقال عين الائمة الكرايسى لا يجوز كذا في القنية * ولا بأس بستر الحرير وتعليقه على الباب وقالايكره كذا في الاختيار شرح المحتر * دلال يلقي ثوب الدياج على منكيه للبيع يجوز اذ لم يدخل يديه في الكمين قال عين الائمة الكرايسى فيه كلام بين المسائخ كذا في القنية * قال مامة العللاء محل لهن لبس الحرير الحاصل كذا في المحيط * وامام البس ما علمه حريرا وملفوف به فطلق عند عامة الفقهاء كذا في الذخيرة * وروى بشر عن أبي يوسف رح انه لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب

اذا كان اربعة اصابع اود ونها ولم يحك فيه خلافا وذكر شمس الائمة السرخسي رح في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع ولم يقدركذا في فتاوى قاضيخان * عمامة طرتها قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رض وذلك قيس شبرنا يرخص فيه قال نجم الائمة البخاري المعتبر في الرخصة اربع اصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النثر قال ظهير الدين التمرناشي المعتبر اربع اصابع كما هي على هيئتها لا اصابع السلف وفي فتاوى ابي الفضل الكرمانى اربع اصابع منشورة قال عين الائمة الكرايسى التمرن عن مقدار المنشورة اولى في فتاوى ابي الفضل الكرمانى والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال ابو حامد لا يجمع قال عين الائمة الكرايسى في المتفرقات خلاف قال نجم الائمة البخاري ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرقات الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كله فلا يجوز كما ذكره في جمع التتاريق للبقالي واما اذا كان كل واحد مستبيناً كالطرفة في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع كذا في القنية * لا بأس باستعمال المنطقة ملتقاها فضة المنطقة المغضضة قيل يكره وقيل لا بأس بها وبالديباج في وسط المنطقة اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وقيل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الفرائب * يكره ان يلبس الذكور فلسوة من الحرير والذهب والفضة والكراس الذي خيط عليه ابريسم كثيراً وشيء من الذهب او الفضة اكثر من قدر اربع اصابع ولا بأس بان يكون على طرف الفلسوة قدر اربع اصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا علم الجبة كذا في السراجية * وفي فتاوى آهوسئل قاضي برهان الدين (اگر عنق را چکن کرد ندیا کشیده از ابریشم) فلبسه قال ينبغي ان لا يكره لانه صار مستهلكا فيكون تبعا و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه يكون تبعا كذا في التاتارخانية * بضرة النظر الدائم الى الثلج وهو يدشي فيه لا بأس بان يشد على عينه خمارا اسود من الابريسم قلت ففى العين الرمدة اولى كذا في القنية * ولا بأس بلبس الجبة المحشوة من الخبز كذا في الوجيز للكردي * في السير الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازلة ديباجا او ذهباً كذا في الذخيرة * في شرح الجامع الصغير لبعض المشائخ لا بأس بتكة الحرير للرجل عند ابراهيم كذا في حنيفة رح وذكر الصدر الشهيد رح في ايمان الواقعات انه يكره عند ابي يوسف ومحمد رح ابي حنيفة رح وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه ان في تكة الحرير اختلافا بين اصحابنا كذا في المحيط * تكة التكة المعمولة من الابريسم هو الصخيخ وكذا القلنسوة وان كانت تحت عمامة والكيس الذي يعلق كذا في القنية * وعلى الخلاف لبس التكة من الحرير قيل يكره بالاتفاق وكذا

عصاة المتقصد وأن كان أقل من أربع أصابع لأنه أصل بنفسه كذا في التبرتاشي * في حوامع الفتاوى
من محمد بن سلمة رح من صلى مع تكة ابريسم جاز وهو مسيء كذا في التاتارخانية * وأوجع
الفرحشوا للبقاء فلا بأس به لأنه تبع ولو جعلت طهارته أو بطانته فهو مكروه لأن كليهما مقصود
كذا في محيط السرخسي * وفي شرح القدوري عن أبي يوسف رح أنه قال: أكره ثوب القيز يكون
بين القزوين الطهارة كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رح كره بطائن القلائس من الأبريسم
كذا في التبرتاشي * لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد راع أصابع وما فوقه
بكرة كذا في القنية * وبكرة للرجال أن يلبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران والورس
كذا في فتاوى قاصيخان * وعن أبي حنيفة رح لا بأس بالصبغ الأحمر والأسود كذا في الملتقط * وفي
مجموع الوارل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات
يوم وعليه رداء قيمته ألف درهم وربما قام إلى الصلوة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم ودخل
رحل من أصحابه يوما وعليه رداء حز قال عليه السلام إن الله تعالى إذا انعم على عبد نعمة أحب
أن يري أثر نعمته عليه وأبو حنيفة رح كان يرتدي برداء قيمته أربع مائة دينار كذا في الذخيرة *
لبس الصوف وأشعرسة الأنبياء عليهم السلام لأنه آية التواضع وأول من لبسها سليمان النبي
عليه نبيا وعليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فإنه مذلة في الدنيا نور في الآخرة
وأيكم أن تمسودوا دينكم بمحمدة الناس وثنائهم كذا في الغرائب * لبس الثياب الجميلة مباح إذا
لم يتكر وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية * ولا يجوز صبغ الثياب أسودا أو كهف
تاسعا على الميت قال صدر الحسام لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية * قال
الامام السرخسي رح في كتاب الكسب ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس
الاحسن في بعض الاوقات اطهار الععم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لأنه ذلك يؤذي
المحتاجين كذا في الخلاصة * وكذلك لا ينبغي للانسان أن يظاهر بين جنتين أو ثلثة إذا كان يكتبه
لدفع البردجة واحدة لأنه ذلك يؤذي المحتاجين وهو منهى عن اكتسابه بسبب اذى الغير
كذا في المحيط * واما الدثار فيكرة بلا خلاف كذا في الغبائية * وبكرة للرجل لبس السراويل المخرجة
وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى العنانية * وعن بعضهم من سنة الاسلام
لبس المرتفع

لبس المرفق والنخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو من استر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب في غريب الرواية * يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدثا فاولى ان يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته عند محارمها كذا في القنية * تقصير الثياب سنة واسبال الاثار والقميص بدعة ينبغي ان يكون الاثار فوق الكعبين الى نصف الساق وهذا في حق الرجال واما النساء فيرخين ازارهن اسفل من ازار الرجال ليستر ظهر قدمهن اسبال الرجل ازاره اسفل من الكعبين ان لم يكن للخبلاء ففيه كراهة تنزيه كذا في الغرائب * واختلف في السدل في غير الصلوة فتقبل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وفوق الاثار وقيل يكره كما في الصلوة والصحيح قول ابي جعفر رح انه لا يكره كذا في القنية * عن ابي حنيفة رح لا بأس بلبس قلنسوة الثعالب كذا في المبسوط * وكان على ابي حنيفة رح سنجاب وعلى الضحاك قلنسوة سحر كذا في الغيائية * عن ابي حنيفة رح انه قال لا بأس بالفرو من السباع كلها وغير ذلك من الميته المدبوغة والمذكاة وقال دبا غهاذ كوتها كذا في المحيط * ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها اذا دبغت ان يجعل منها مصلى او ميسرة السرج كذا في الملتقط * ولا بأس بخرقه اوضوء والمخاط وفي الجامع الصغير يكره الخرقه التي تحمل ليمسح بها العرق لانها بدعة محدثة والصحيح انه لا يكره وحاصله ان من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي * قال هشام في نوادره رأيت على ابي يوسف رح نعلين مخفوفين به مسامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديث بأسا قال لا فقلت له ان سفيان وثورين يزيد كرها ذلك لانه تشبه بالرهبان فقال ابو يوسف رح كان رسول الله صلى الله عليه وآله يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد اشار الى ان الصورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الاحكام صلاح العباد فان من الاراضي ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع من الاحكام كذا في المحيط في المنفرات * امرأة لها صندلة في موضع قدمها سمك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل مما يخلص حل لها استعمالها قال عين الاثمة الكرايسى يكره وفي شرح الطحاوي واما الفضة في المكعب فيكره في رواية عن ابي يوسف رح وعندهما لا يكره كذا في القنية * لا بأس بان يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتجمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في التعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى * اتخذ النعل من الخشب بدعة وعن ابي القاسم الصفار

الحف الا حمر خف فرعون والحف الابيض خف هامان والخف الاسود خف العلماء ولقد اثبت مشرب من كبار فقهاء الملح فدا رأيت احدهم خفا ابيض ولا احمر ولا سمعت انه امسك وروي انه عليه الصلوة والسلام امسك خفا سود اهدي له خنان اسودا بن فتبض ولبس كذا في التبت * الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة بكرة الاكل والشرب والادهان والتطيب في آية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا في السراجية * قالوا وهذا اذا كان يصب الدهن من الآنية على رأسها وعلى بدنه اما اذا دخل يده في اداء واخرج منها الدهن ثم استعمله فلا بأس به وكذلك اذا اخذ الطعام من القصعة ووضعه على خبز او ما اشبه ذلك ثم اكل لا بأس به كذا في المحيط * وبكرة ان يدهن رأسه بدهن فصّة وكذا ان صب الدهن على راحته ثم يمسح على رأسه ولحيته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من المدهن وبكرة الاكل بدلقعة الذهب والعصّة وعلى حوان الذهب والفضة والوصوء من طست الذهب والفضة وكذا الابريق من ذلك وكذا الاستجمار من مجمر الذهب والفضة الا ان يكون للتجميل كذا في الغياثة * وكذا لا يجوز الاكحال بميل الذهب والفضة وكذا المكحلة وكل ما كان يعود الانتفاع به الى البدن كذا في السراج الوهاج * وبكرة ان يتوصأ في طست من الذهب والفضة كذا في فتاوى فاصيخان * بكرة الجلوس على كرسى الذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء بكرة النظر في المرأة المتخدة من الذهب والفضة وبكرة ان يكتب بالقلم المتخذ من الذهب والعصّة او من دواة كذلك ويستوي فيها الذكر والانثى كذا في السراجية * لا بأس بان يكون في بيت الرجل او ابى الذهب للتجميل لا يشرب منها نص محمدرح لان المحرم الانتفاع والانتفاع في الاواني الشرب كذا في الكبرى * ثم ادى اتخذ من الفضّة من الاواني كل ما دخل يده فيه واخرج ثم استعمل لا بأس وكل ما يصب من الآنية مثل الاشان والدهن والغالية ونحوه كان مكرها كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس بالاكل والشرب من الماء مذهب ومغض اذا لم يضع فاه على الذهب والفضة وكذا المضرب من الاواني والكراسي والسرير اذا لم يقعد على الذهب والفضة وكذا في حلقة المرأة من الذهب والفضة وكذا المجمر واللجام والسرّج والثغر والركاب اذا لم يقعد عليه وعن ابى يوسف رح انه كره جميع ذلك وقيل محمدرح معه وقيل مع ابى حنيفة رح كذا في التمرناشي * في الرد والصحيح قول ابى حنيفة رح كذا في المضمرات * ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة

والذهب وكذلك استعمال كل معدود لانه اذا ذُوب لم يخلص منه شيء كذا في الينابيع * وقال
ابريوسف رح لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابة من ذهب او فضة كذا في فتاوى فاضيل خان *
اذا كان في نصل السكين او في قبضة السيف فضة قال ابو حنيفة رح ان اخذ من السكين مرفع
الفضة يكره والا فلا وقال ابويوسف رح يكره مطلقا وما التوبة الذي لا يخاص فلا بأس به
بالاجماع كذا في الكافي * وفي السير لا ينبغي ان يحلي السيف بذهب وان كان في الحرب لان
الحلية لا ينتفع به في الحرب وانما هي للزينة قال عطاء الله عنه فاذا كان هذا في السيف ففي حوائله
اولى كذا في التمر تاشي * ولا بأس بحلية السيف وحوائله والمنطقة من فضة لا من الذهب كذا
في الوجيز للكردي * لو كان سكين منفضا كله مشدودا بالذهب او الفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان
على طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه كذا في محيط السرخسي * وقيل هذا الجواب في الفضة
على احدي الروايتين وفي التهذيب لا يجوز تحلية سكين القلم والمهنة والمقراض والمقلعة والدواة
والمرآة بالذهب وهل يجوز بالفضة وفيه وجهان وتحلية السكين الذي هو للحرب مباح وتكره الفضة
في المكاتب في رواية ابى يوسف رح خلافا لهما كذا في التمر تاشي * ولا بأس بمسامير ذهب او فضة
ويكره الباب منه ولا بأس بان يشرب من كف في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحلي من
الاكل والشرب والادهان من الذهب والفضة والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى فاضيل خان *
وقد قال بعض مشائخنا رح في الشرب من القصعة المصيبة من الذهب العريض والفضة العريضة
يجعل على وجه الباب وما اشبه ذلك اما الضباب على القصعة اذا كانت لتقوم القصعة بها
لا للزينة لا بأس بوضع الغم على الضباب وان كانت الضباب لاجل الزينة لا لتقوم القصعة بها
كره وضع الغم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد رح في السير في باب
الانفال وصورتها اذا قال الامير للجند من اصاب ذهبا او فضة فهو له فاصاب رجل قصعة مضيبة
بالذهب او الفضة او قدحاً مضيباً فان كانت الضباب للزينة القصعة لا لتقوم القصعة بها كانت الضباب
للمنفل له وان كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو نزع الضباب لا تبقى القصعة لم تكن الضباب
للمنفل له كذا في الذخيرة * ولا بأس بالجوشن والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزائن
المفتين * ولا بأس بتمويه السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية * ولا بأس بآنية العقيق والبلور
والزجاج والزبرجد والرصاص كذا في خزائن المفتين * ولا بأس باستعمال آنية الباقوت كذا في السراج الوهاج *

وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِغَاغِ بِالْأَوَابِي الْمَمُوءَةِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * وَلَا بَأْسَ
بِأَنْ يَلْبَسَ الصَّبِيُّ اللَّوْلُوءَ وَكَذَا الْبَالِغُ وَيَكْرَهُ الْخُلْخُلُ وَالسَّوَارِ لِلصَّبِيِّ الذَّكَرِ كَذَا فِي السَّرَاجِيَةِ *
ثُمَّ الْخَتَامُ مِنَ الْفِضَّةِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ إِذَا ضَرَبَ عَلَى صَفْتَةٍ مَا يَلْبَسُهُ الرِّجَالُ أَمَا إِذَا كَانَ عَلَى صَفْتَةٍ
خَوَاتِمِ النِّسَاءِ فَمَكْرُوهٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهَا فَصَّانٌ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَأِنَّمَا يَجُوزُ التَّخْتِمُ بِالْفِضَّةِ
إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ الرِّجَالِ أَمَا إِذَا كَانَ عَلَى هَيْئَةِ خَاتَمِ النِّسَاءِ بَانَ يَكُونُ لَهُ فَصَّانٌ أَوْ ثَلَاثَةُ بَكَرَةٍ
اسْتِعْمَالُهُ لِلرِّجَالِ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ * وَيَكْرَهُ لِلرِّجَالِ التَّخْتِمُ بِمَا سِوَى الْفِضَّةِ كَذَا فِي الْيَابِيعِ * وَالتَّخْتِمُ
بِالذَّهَبِ حَرَامٌ فِي الصَّحِيحِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ * وَفِي الْحَجَنْدِيِّ التَّخْتِمُ بِالْحَدِيدِ وَالصُّمْرِ وَالْحَاسِ
وَالرِّصَاصِ مَكْرُوهٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا وَأَمَّا الْعَتِيقُ فَفِي التَّخْتِمِ بِهِ اخْتِلَافٌ الْمَشَائِخِ وَالصِّبْيِ *
فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقَالَ فِي قَاصِيخَانِ الْأَصَحِّ أَنَّهُ يَجُوزُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَأَمَّا الشَّبَّ
وَنَحْوُهُ فَلَا بَأْسَ بِالتَّخْتِمِ بِهِ كَالْعَتِيقِ كَذَا فِي الْعَيْنِيِّ شَرْحُ الْهَدَايَةِ * هُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي حَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيِّ *
التَّخْتِمُ بِالْعَظْمِ جَائِزٌ كَذَا فِي الْغَرَائِبِ * وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَّخِذَ خَاتَمٌ حَدِيدًا قَدْلُونِي عَلَيْهِ فِضَّةٌ
أَوْ لَبِيسٌ بِفِضَّةٍ حَتَّى لَا يَرَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ * ثُمَّ الْحَلْفَةُ فِي الْخَتَامِ هِيَ الْمَعْتَبَرَةُ لِأَنَّ قَوَامَ الْخَتَامِ بِهَا
وَلَا مَعْتَبَرَ بِالْعَصِ حَتَّى أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا أَوْ غَيْرَهُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَلَا بَأْسَ بِسَدِّ
ثَقَبِ الْعَصِ بِسَمَارِ الذَّهَبِ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
فِضَّةُ الْخَتَامِ الْمُثْقَالُ وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَا يَبْلُغُ بِهِ الْمُثْقَالُ وَبِهِ وَرَدَ الْأَثَرُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * أَمَّا يَسْنُ
التَّخْتِمُ بِالْفِضَّةِ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى التَّخْتِمِ كَسُلْطَانٍ أَوْ قَاضٍ أَوْ نَحْوِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ التَّرْكُ أَفْضَلُ
كَذَا فِي التَّمْرِ تَاشِي * وَذَكَرَ الْعَقْبِيُّ أَبُو الْبَلَيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْضُ الْبَاسِ اتِّخَاذَ الْخَتَامِ الَّذِي سُلْطَانٌ وَأَجَازَةٌ
عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ كَذَا فِي حَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِيِّ * وَإِذَا تَخْتِمَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْقَصَّ إِلَى بَطْنِ كَتِفِهِ لَا إِلَى
ظَهْرِهِ بِخِلَافِ النِّسَاءِ لَا تَهْنُ يَفْعَلْنَ لِلنِّزِيلِ وَالرِّجَالُ لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّخْتِمِ كَذَا فِي مَحَبِّطِ السَّرْحَسِيِّ *
وَفِي الْعَتَاوِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ الْخَتَامُ فِي خَنْصَرٍ يَسْرَى دُونَ سَائِرِ أَصَابِعِهِ وَدُونَ الْيَمْنِيِّ لِأَنَّ
الْبَسَ فِي الْيَمْنِيِّ عَلَامَةُ الرِّوَافِضِ وَأَمَّا الْجَوَازُ فَتَابَتْ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ جَمِيعًا وَبِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَ الْأَثَرُ
كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَلَا يَشْدُ الْأَسْنَانُ بِالذَّهَبِ وَيَشْدُهَا بِالْفِضَّةِ يَرِيدُ بِهِ
إِذَا تَحَرَّكَتِ الْأَسْنَانُ وَخِيفَ سَقُوطُهَا فَأَرَادَ صَاحِبُهَا أَنْ يَشْدُهَا بِالْفِضَّةِ وَلَا يَشْدُهَا بِالذَّهَبِ
وَهَذَا

وهذا قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح يشدها بالذهب ايضا ولم يذكر في الجامع الصغير
قول ابي يوسف رح قيل هو مع محمد رح وقيل هو مع ابي حنيفة رح وذكر الحاكم في المنتقى
لو تحركت سن رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب او بالفضة لم يكن بأساعده ابي حنيفة
وابي يوسف رح وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه فرق بين السن والانف فقال في السن
لا بأس بان يشدها بالذهب وفي الانف كره ذلك كذا في المحيط * وقال ابو يوسف رح لا بأس
بان يعيد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك كذا في السراج الوهاج * قال بشر
قال ابو يوسف رح في مجاس آخر سألت ابا حنيفة رح ذلك فلم ير باعادتها بأسا كذا في الذخيرة *
قطعت اثم له يجوز ان يتخذها من ذهب او فضة بخلاف ما لو قطعت يده او اصبعه كذا في التمر تاشي *

الباب الحادي عشر في الكراهية في الاكل وما يتصل بها اما الاكل فعلى مراتب فرض وهو ما يندفع به
الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي وما جور عليه وهو ما زاد عليه لئتمكن
من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشبع لتزداد قوة البدن
ولا اجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حسبا يسيرا ان كان من حل وحرام وهو الاكل فوق الشبع
الا اذا قصد به التقوى على صوم الغدا ولئلا يستحيي الضيف فلا بأس باكله فوق الشبع ولا تجوز
الرياضة بتقليل الاكل حتى ضعف عن اداء الفرائض فاما تجويع النفس على وجه لا يعجز عن
اداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلاك النفس
وكذا الشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بان يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه
لا يعجز عن اداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار * وان اكل الرجل مقدار حاجته او اكثر
لمصلحة بدنه لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * اذا اكل الرجل اكثر من حاجته ليتقيأ قال
الحسن رح لا بأس به وقال رأيت انس بن مالك رض يأكل الوان من الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفعه
ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ومن السرف الاكثار في البأجات الا عند الحاجة بان يمل
في بأجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمع له قدر ما يتقوى على الطاعة او قصد
ان يدعو الاضياف قوما بعد قوم الى ان يأتوا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة *
وانما اذا الوان الاطعمة ووضع الخبز على المائدة اكثر من الحاجة سرف الا ان يكون من قصده
ان يدعو الاضياف قوما بعد قوم حتى يأتوا على آخره لان فيه فائدة ومن الاسراف ان يأكل وسط

الخبز وبدع حواشيه أو يأكل ما انتخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تبختر إلا ان يكون فيه
 يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رغينا غير رغيف كذا في الاختيار شرح المختار * ومن الاسراف
 ترك اللقمة الساطقة من البديل يرفعها أولاً ويأكلها قبل غيرها كذا في الوجيز للكردي * ومن
 اكرام الخبز ان لا ينتظر الا دام اذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار * والسنة غسل الايدي قبل
 الطعام وبعده وآداب غسل الايدي قبل الطعام انه يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ وبعده الطعام على
 العكس كذا في الطهيرية * قال نجم الأئمة البخاري وغيره غسل اليد الواحدة او اصابع اليدين لا يكفي
 لسنة غسل اليدين قبل الطعام لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ كذا في القنية * ولا يمسح
 يده قبل الطعام بالمندبل ليكون اثر الغسل باقيا وقت الاكل ويمسحها بعده ليزول اثر الطعام بالكفة كذا
 في خزائن المفتين * وفي النيمة سئل والدي عن غسل العم عند الاكل هل هو سنة كغسل اليد
 فقال لا كذا في التاتارخانية * ولو غسل يده او رأسه بالخالة او احرفها ان لم يبق فيها شيء من
 الدقيق وهي نحالة تعلق بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضيهان * وفي نوادر هشام رح
 سألت محمداً رح عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فاخبرني
 ان ابا حنيفة رح لم يربأ ساء بذلك وابو يوسف رح كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة * ويكره للجنب
 رجلا كان او امرأة ان يأكل طعاما او يشرب قبل غسل اليدين والعم ولا يكره ذلك للحائض
 والمستحب تطهير العم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضيهان * وينبغي ان يصب الماء
 من الآنية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكي عن بعض مشائخنا رح انه قال هذا كالوضوء
 ونحن لانستعين بغيرنا في وضوئنا كذا في المحيط * وسنن الطعام بالبسملة في اوله والحمد لله في آخره
 فان نسي البسملة في اوله فليقل بسم الله على اوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار * واذا قلت
 بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك كذا في التاتارخانية * يبدأ باسم الله تعالى في اوله
 ان كان الطعام حلالا وبالحمد لله في آخره كيف ما كان كذا في القنية * ولا ينبغي ان يرفع صوته
 بالحمد إلا ان يكون جاساؤه فرغوا من الاكل كذا في التاتارخانية * من السنة ان يبدأ بالملح ويختم بالملح
 كذا في الخلاصة * ويتلأ الاكل كذا في الغرائب * وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت ابا يوسف رح
 من النفع في الطعام هل يكره قال لا إلا ما له صوت مثل اف وهو تفسير النهي ولا يؤكل طعام حار ولا يشم
 ولا ينفخ في الطعام والشراب ومن السنة ان يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الاكل كذا في الخلاصة *

ومن السنة لعق الاصابع قبل المسح بالمنديل كذا في الوجيز للكردي * ومن السنة لعق التصعة كذا في الخلاصة * ومن السنة ان يأكل ماستط من المائدة كذا في المحيط * الاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة * لا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن بالكبر وفي الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي * وبكرة الاكل والشرب متكئا او واضعا شماله على الارض او مستندا كذا في الفتاوى العتائية * اكل الميتة حالة المخمصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية * تكلموا في حد الاضطرار الذي يحل له الميتة قيل اذا كان بحال خاف على نفسه التلف روي عن ابن المبارك انه اذا كان بحال لودخل السوق لا ينظر الى شيء سوى الحرام وقيل اذا كان يضعف عن اداء الفرائض وقيل بعد ثلثة ايام والصحيح انه غير موقت لانه تختلف طبائع الناس واختلفوا في كيفية اكله قيل اكله حرام الا انه وضع الاثم عنه وقيل هو حلال لاسبغه تركه كذا في الغرائب * اذا خاف على نفسه الموت من الجوع ومع رفيق له طعام ذكر في الروضة انه جاز ان يأخذ من الطعام قدر ما يدفع جوعه على شرط الضمان كذا في الخلاصة * ومن اصابته مخمصة وعنده طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يثاب كذا في الثنية * لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له ان يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ منه بعضه وترك البعض كذا في الخلاصة * ان اضطر الى طعام والمالك يمنعه وسعه الاخذ منه ولا يقاتله عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطر الى ماء في بئر وهناك احد يمنعه له ان يقاتل عليه كذا في التهذيب * وحكي عن ابي نصرانه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي بحوزة فان المضطرين يتناولون السلاح وما في البئر وما شبه ذلك فانه يقاتله بالسلاح وغير السلاح كذا في المحيط * خاف الهلاك عطشا وعنده خمر له شربه قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه كذا في الوجيز للكردي * مضطرم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل افطع يدي وكلها او قال افطع مني قطعة وكلها لا يسعه ان يفعل ذلك ولا يصح امره به كما لا يسع للمضطر ان يقطع قطعة من نفسه فيأكل كذا في فتاوى قاضيخان * الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر واحتاج لفقره اكل بغير شيء وان كان في المفازة فاحتاج لعدم الطعام اكل بالقيمة ان كان موسرا يعني لا يحل اخذ الصدقة كذا في الخلاصة * ولا يحل للاب تناول مال ابنه اللئيم

الآ عند الحاجة فان كان كريما جعل ايضا عند مير الحاجة كذا في الملتقط * ومن امتنع من اكل
المبينة حالة المحصنة او صام ولم يأكل حتى مات يأثم كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاع ولم يأكل
مع قدرته حتى مات يأثم كذا في الكبرى * قال محمد ربح في كتاب الكسب ويفترض على الناس
اطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز عن الخروج والطلب وهذه المسئلة تشتمل على ثلثة فصول
احدها ان المحتاج اذا عجز عن الخروج يفترض على كل من يعلم حاله ان يطعمه مقدارا يتقوى
به على الخروج واداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك حتى اذا مات ولم يطعمه احد ممن
يعلم حاله اشتركوا جميعا في المأثم وكذلك اذا لم يكن عند من يعلم بحاله ما يطعمه واكفه قادر على
ان يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيواسوه فيغرض عليه ذلك فاذا امتنعوا من ذلك حتى مات اشتركوا
في المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثاني اذا كان المحتاج قادرا على الخروج
ولكن لا يتدر على الكسب فعليه ان يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده
اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه ان يكتسب ولا يحل له ان يسأل
الفصل الثالث اذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب واكفه قادر على ان يخرج ويطوف على الابواب
فانه يعرض عليه ذلك حتى اذا لم يفعل ذلك وقد هلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والمعطي
افصل من الآخذ وهذه المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يكون المعطي مؤديا للواجب والآخذ
قادر على الكسب ولكنه محتاج فلهما المعطي افصل بالاتفاق والثاني ان يكون المعطي والآخذ
كل واحد متبرعا اما المعطي فظاهر واما الآخذ بان يكون قادرا على الكسب وفي هذا الوجه
المعطي افضل والثالث ان يكون المعطي متبرعا والآخذ مفترضا بان يكون عاجزا عن الكسب
وفي هذا الوجه المعطي افضل عند اهل الفقه كذا في المحيط * رجل قال اذا تناول فلان من مالي
فهو حلال له فتناول فلان من ماله من غير ان يعلم باباحته جاز ولا يضمن كذا في الخلاصة *
قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالي فقد جعلتك في حل منه فهو حلال له ولو قال جميع ما تأكل من
مالي فتدبر أنتك عنه لا يبرأ قال الصدر الشهيد ربح والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة
كذا في الوجيز للكردي * أنت في حل من مالي حيثما اصبته فخذ ما شئت قال محمد ربح فهو
في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له ان يأخذ ما كفته من ارضه ولا شاة من غنمه
ولا غير

ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال احدهما لصاحبه كُلْ منه ما احببت وهَبْ لمن شئت
 جازان يفعل ذلك ويكون اباحة كذا في السراج الوهاج * رجل قال لا خرم اكلت من تمرى فقال
 خمسة وهو قد اكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا الوقال بكم اشتريت هذا الثوب فقال بخمسة وهو قد
 اشترى بعشرة لا يكون كاذبا كذا في الخلاصة * البيضة اذا خرجت من دجاجة مينة اكلت
 وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة المينة كذا في السراجية * اكل دود القز قبل ان ينفخ فيه الروح
 لا بأس به كذا في الذخيرة * اكل دود الزنبور قبل ان ينفخ فيه الروح لا بأس به كذا في السراجية *
 وذكر محمد رَحِمَہُ جَدِي اوحمل يرضع بلبس الاثان يحل اكله ويكره ولو شرب الشاة خمرا فذبحه من
 ساعته لا يكره وان مكث تحبس بمنزلة الدجاجة المخلاة ود اللحم وقع في مرقه لا تنجس ولا يأكل
 الدود وكذا المرقه اذا انفسخت الدودة فيها ويجوز اكل مرقه يقع فيها عرق الآدمي او نخامته
 او دمعه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعا كذا في القنية * امرأة تطبخ القدر فدخل زوجها بقدر
 من الخمر فصب في القدر فصبت المرأة في التدر خلا حتى صارت المرقه في الحموضة كالخل لا بأس
 به كذا في الخلاصة * قدر طبخ وقعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان
 فان لم يكن في حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية * عن محمد رَحِمَہُ جَدِي لا بأس بعجن العجين
 بالماء المستعمل كذا في الحاوي للفتاوى * ولو عجن الدقيق بسور الهرة وخبز لا يكره للآدمي كذا
 في القنية * ويكره ان يأكل الحواري ويدفع خشكارة لمال يكره خبز وجد في خلال السرقين فان كان
 السرقين على صلابته يرمى ويؤكل الخبز لانه لم يتنجس كذا في خزائن الفتاوى * ولو رأى كسرة
 خبز في النجاسة يعذري تركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المتفرقات * سئل علي بن احمد
 عن الفأرة تكسر الحنطة بفيها هل يجوز اكلها فقال نعم لاجل الضرورة كذا في التاتارخانية * سئل آدمي
 طعن في وتر حنطة لا يؤكل ولا يؤكله البهائم بخلاف ما يقشر من جلدة كفه قدر جناح الذباب
 او نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقاطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الاكل كذا
 في القنية * ولا بأس بشعر يوجد في بعر الابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في احشاء البقر وروث
 الفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسي * يكره غسل الارز والعدس والماش ونحوه في البوعدة
 يتاثر فيها كذا في القنية * واللحم اذا انتن يحرم اكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا انتن لا يحرم
 والطعام اذا تغير واشتد تنجس والاشربة بالتغير لا يحرم كذا في خزائن الفتاوى * رحم ما يؤكل

لحمه دلال ان كان متصلا به حين ذبح كذا في القنية * اذا امر الرجل بالثمار في ايام الصيف وارا ان يتناول منها والثمار ساقطة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه تناول الا اذا علم ان صاحبها قد اباح امانا او دلالة بالعادة وان كان في الحائط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر الشهيد رح والمختار انه لا بأس بالتناول ما لم يتبين السهي اما صريحا وعادة كذا في المحيط * والمختار انه لا يأكل منها ما لم يعلم ان اربابها رضوا بذلك كذا في الغبائية * وان كان ذلك في الرساتق فان كان من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالمختار انه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي كذا في المحيط * ولا يحل حمل شيء منه كذا في التاثر خانية ناقلا عن جامع الجوامع * واما اذا كانت الثمار على الاشجار فلا يفضل ان لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن الا ان يكون موضعا كثير الثمار يعلم انه لا يشق عليهم اكل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل واما اوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في ايام التغليق فاخذ انسان شيئا من ذلك بغير اذن صاحب الشجر فان كان هذا ورق شجر ينفع به نحو التوت وما اشبهه ليس له ان يأخذ ولو اخذ يضمن وان كان لا ينتفع به له ان يأخذ واذا اخذ لا يضمن كذا في المحيط * ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر واكل جاز ولو اخذ من كرم صديقه شيئا وهو يعلم ان صاحب الكرم لا يكره ذلك لا بأس به ولينظر فان الطامع غالط كذا في الملتقط * ويجوز رفع الثمار من نهر جار واكلها وان كثر لانه مما يفسد اذا كان ترك فيكون مأذونا بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي * الحطب الذي يؤخذ في الماء ان كان لاقية له حين بأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية * وهكذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن وجد جوزة ثم اخرى حتى بلغت عشرة واصارت لها قيمة قال ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع متفرقة يحل له ذلك كمن جمع نواة من اماكن متفرقة حتى صار لها قيمة فانه يطيب له قال الفقيه وعندى انه اذا وجد الجوزات في موضع واحد وفي مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا يحل له ان كان غنيا بخلاف النواة لان الناس يرمون النواة فصارت مباحة بالرمي واما الجوز لا يرمون الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في الارض كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان قوما اشتروا مثلاة من ارز فقالوا من اظهر بطن المثلاة فعليده ان يشتري مثله فياكله فظهر واحد واشترى ما اوجبوا عليه يكره الاكل لان فيه

تعليقاً بالشرط كذا في التاتارخانية * شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض نبل ان يجعلها مقبرة فمالك الارض احق بها يصنع ما شاء وان كانت الارض مواتاً لمالك لها فجعلها اهل تلك المحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في التديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الغرس معلوماً كانت له وينبغي ان يتصدق بشئها وان كانت الشجرة نبتت بنفسها فحكمها يكون للتاضي ان رأى قلعها وانفاقها على المقبرة فعل كذا في فتاوى قاضيخان * الغني اذا اكل ما تصدق به على الفقير ان اباح له الفقير ففي حل تناول اختلاف بين المشائخ وان ملكه الفقير الغني لا بأس به ابن السبيل اذا تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة قائمة لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق عليه ثم استغنى والصدقة قائمة لا بأس بان يتناول من تلك الصدقة اكل الطين مكره ذكر في فتاوى ابي الليث رح وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح صومه اذا كان يخاف على نفسه ان ياكله او رثه ذلك علة او آفة لا يباح له تناول وكذلك هذا في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلاً او كان يفعل ذلك احياناً لا بأس به كذا في المحيط * الطين الذي يحمل من مكة ويسدى طين حمرة هل الكراهية فيه كالكرهية في اكل الطين على ما جاء في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى * وسئل عن بعض الفقهاء عن اكل الطين البخاري ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضر وكراهية اكله لا للحرمة بل لتهميش الداء وعن ابن المبارك كان ابي ليلى يرد الجارية من اكل الطين وسئل ابو القاسم عن اكل الطين قال ليس ذلك من عمل المعتلة كذا في الحاوي للفتاوى * والمرأة اذا اعتادت اكل الطين تمنع من ذلك اذا كان يوجب نقصاناً في جمالها كذا في المحيط * ولا بأس باكل الفالودج وانواع الاطعمة والشهية كذا في الظهيرية * ولا بأس بالتفكه بانواع الفاكهة وتركه افضل كذا في خزائن المفيتين * ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب ماشياً ورخص للمسافرين ولا يشرب بنفس واحد ولا من فم السقاء والقرية لانه لا يخلو عن ان يدخل حلقه ما يضره كذا في الغياثية * شرب الماء من السقاية جائز للغني والفقير كذا في الخلاصة * ويكره رفع الجمدة من السقاية وحمله الى منزله لانه وضع للشرب لا للحمل كذا في محيط السرخسي * وحمل ماء السقاية الى اهله ان كان مأذوناً للحمل يجوز والا فلا كذا في الوجيز للكردي في المتفرقات * قطرة من خمر وقعت في دن الخل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو صب كوز من خمر في دن خل ولا يوجد له طعم

ولارأبحة يحل شربه في الحال كذا في أول الباب من الملتقط * ولا يستبي أباه الكافر خمرًا ولا بيا ولله التدح
ويأخذه ولا يذهب به إلى البيعة ويرده عنها ويوقد تحت قدرة إذا لم يكن فيها ميتة ولحم خنزير
ولا يحضر المسلم مائدة يشرب فيها خمرًا ويؤكل ميتة كذا في التناوي العنائية * ولا يجوز وضع التصاع
على الحبز والسكرجة كذا في القنية * قال الإمام الصنار لا جد في نية الذهاب إلى الضيافة سوى
أن أربع المملحة من الحبز كذا في الخلاصة * والأصح أن كان مملحة يزيد لكل الحبز لا بكرة كذا
في البايغ * ويجوز وضع كاغذ فيها ملح على الخبز ووضع البقول عليه قال شمس الأئمة الحلواني
كل ذلك جائز وقال (خوان از بهراينها بود) قال علاء الترجماني وعلاء الحسامي مثله ورأينا
كثيرًا فعلوا ذلك بخارًا وسمرقند بحضرة الكبار من الأئمة ولم يمنعوا قال رض واما غيرها من المأكولات
كالرماورد والسينوسج وما أشبهها يجوز وضعها على الحبز منهم كذا في القنية * ويكره تعليق
الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق كذا في الطهيري * واختلفوا في جواز وضع قطعة خبز تحت
الخوان ليستوي كذا في الزاهدي * وكان الشيخ الإمام طهیر الدین المرغینانی رح لا يبي بالكرامة
في وضع المملحة على الخبز وفي تعليق الحبز بالخوان وفي وضع الحبز تحت التصعة وفي مسح الأصبع
أو السكين بالخبز إذا كان يأكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشائخنا من اتقى بكراهية مسح الأصبع
والسكين بالخبز وإن أكل الخبز بعد ذلك كذا في المحيط * قال علاء الترجماني بكرة قطع الخبز بالسكين
وقال أبو الفضل الكرمانی وابوحامد لا بكرة كذا في القنية * وسئل عنها علي بن أحمد فقال
ينظر إن كان خبز مكة معجونًا بالحليب فلا بكرة ولا بأس وما إذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق
الاعاجم كذا في التناوي خانبة نافلا عن البتيمة * وعن الثوري رح أنه سئل عن الاستعداد من خبز
خبرة قال هو مال غيره فليستأذنه ولا أحب له أن يفعل من غير استئذان ولا إشارة ومهما أمكن
لا يستأذن لأنه سؤال الآن يكون بينهما البساط كذا في الملتقط * الجيران يأخذون الحمير فبدأ بينهم
ويدفعون بدله مجازفة فانه يجوز كذا في جواهر التناوي * المسافرون إذا اخطوا زادهم أو أخرج
كل واحد منهم درهمًا على عدد الرفقة واشتروا به طعامًا واكثوا فانه يجوز وأن تعا وتوا في الأكل كذا
في الوجيز للكردي * الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات أهدى إلى رجل شيئًا وإضافه
أن كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الآن يعلم بانه حرام فإن كان الغالب هو الحرام ينبغي
أن لا يتبل

ان لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا ان يخبره بانه حلال وورثته واستقرضته من رجل كذا في النبايع * ولا يجوز قبول هدية امراء الجور لان الغالب في مالهم الحرمة الا اذا علم ان اكثر ماله حلال بان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس به لان اموال الناس لا يخلو عن قليل حرام فالمعتبر الغالب وكذا اكل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار * واما هدايا الامراء في زماننا حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح انه سئل عن هدايا الامراء في زماننا قال يرد على اربابها والشيخ الامام الزاهد ابو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع في بيت المال وهكذا ذكر محمد رح في السير الكبير وذكر ذلك عند الشيخ الامام الجليل محمد بن الفضل فقال كتب اعلم ان المذهب هذا الا اني لم اُفْتِ به مخافة ان يوضع في بيت المال ثم الامراء يصرفونها الى شهواتهم ولهوهم وقد علمنا انهم يمسكون بيت المال بشهواتهم للجماعة المسلمين كذا في المحيط * قال الفقيه ابو الليث رح اختلف الناس في اخذ الجائزة من السلطان قال بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رح وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا حراما بعينه وهو قول ابي حنيفة رح واصحابه كذا في الظهيرية * وفي شرح حيل الخصاص لشمس الائمة رح ان الشيخ ابو القاسم الحكيم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض لجميع حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضي بهاديونه والحيلة في هذه المسائل ان يشتري نسيئة ثم ينقد ثمنه من اي مال شاء وقال ابو يوسف رح سألت ابا حنيفة رح عن الحيلة في مثل هذا فاجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة * لا ينبغي للناس ان يأكلوا من اطعمة الظلمة لتقبيح الامر عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحل كذا في الغرائب * وسئل ابو بكر عن الذي لا يحل له اخذ الصدقة فلا فضل له ان يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحل له ولا يقبل قال لا يقبل لانه يشبه اخذ الصدقة قيل اليس ان ابانصير اخذ جائزة اسحق بن احمد واسماعيل قال كانت لهما اموال ورثاها عن ابيهما فقيل له لوان فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع عامه ان السلطان يأخذها غصبا يحل له قال ان خلط ذلك بدراهم اخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المغصوب من غير خلط لم يجوز قال الفقيه رح هذا الجواب خرج على قياس قول ابي حنيفة رح لان من اصله ان الدراهم المغصوبة من اناس متى خلط البعض ببعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقال لا يملك تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها فلا يحل له الاخذ كذا في الحاوي للتناوي * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل

دخل على السلطان فقدم عليه بشيء مأكول فان اشتراه بالثمن اولم يشتر ذلك ولكن هذا الرجل لا يتهم انه مغصوب بعيه حل له اكله هكذا ذكر الصحيح انه يطر الى مال السلطان وينتج الحكم عليه هكذا في الذخيرة * قال محمد رَح لا بأس بان يجيب دعوة رجل له عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم واما الافضل ان يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين او اشكل عليه الحال قال شمس الائمة الحلواني رَح حالة الاشكال انما يتورع اذا كان بدعوة قبل الاقراض في كل مشرين يوما وبعد الاقراض جعل بدعوة في كل عشرة ايام او زاد في البأجات اما اذا كان بدعوة بعد الاقراض في كل مشرين ولا يزيد في البأجات فلا يتورع الا اذا نص انه اضاف له لاجل الدين كذا في المحيط * واحتلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والافضل ان يجيب اذا كان وليمة والافق هو مخير والاجابة افضل لان فيه ادخال السرور في قلب المؤمن كذا في التمر تاشي * ولو ادعي الى دعوة فالواجب ان يجيبه الى ذلك وانما يجب عليه ان يجيبه اذا لم يكن هناك معصية ولا بدعة وان لم يجبه كان ماصيا والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا انه ليس فيها بدعة ولا معصية كذا في البنابيع * قال الشيخ الامام علاء الدين اعلم العلماء السمرقندي الحيلة لمن ابتلي بضيافة فيه شبهة الحرام ان يقول صاحب الضيف ما كنت هذا المال لعلان الفقير فاذا ملكه صار ملكا للفقير واذا صار ملكا للفقير لو ملك غيره تجوز وما ذكر في شرح الجامع الصغير بكرة ان يأكل الرجل من مال الفقير يعني من مال اخذه من الصدقة لا اذا ملكها بجهة اخرى كذا في جواهر التاوي * لا يجيب دعوة العاسق المعلن ليعلم انك غير راض بستة وكذا دعوة من كان غالب ماله من حرام ماله بخبر انه حلال وبالعكس يجيب ماله يتبين صدقة انه حرام كذا في التمر تاشي * وفي الروضة يجيب دعوة العاسق والتورع ان لا يجيبه ودعوة الذي اخذ الارض مراعاة او يدفعها على هذا كذا في الوجيز للكردي * آكل الربوا وكاسب حرام اهدي اليه او اضافته وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل ماله بخبره ان ذلك اثم اصله حلال ورثه او استقرصه وان كان غالب ماله حلالا لا بأس بقبول هديته والاكل منه كذا في الملتقط * لا يسغى التخلف عن اجابة الدعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما واذا اجاب فقد فعل ما عليه اكل اولم يأكل وان لم يأكل فلا بأس به والافضل ان يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة * من ادعي الى وليمة فوجد ثمة لعبا وفضاء فلا بأس ان يتعدو يأكل فان قدر على المنع بمنعهم

وان لم يقدر يصبر وهذا اذا لم يكن مقتدى به اما اذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يتعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يتعد وان لم يكن مقتدى به وهذا كله بعد الحضور واما اذا علم قبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قد لزمه كذا في السراج الوهاج * وان علم المقتدى بذلك قبل الدخول وهو محترم يعلم انه لو دخل يترك ذلك فعليه ان يدخل والا لم يدخل كذا في التمر تاشي * رجل اتخذ ضيافة للقرابة او وليمة او اتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان هذا الرجل بحال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا تباح الاجابة بل يجب عليه ان لا يجيب لانه نهى عن المنكر وان لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لا بأس بان يجيب ويطعم وينكر معصيتهم ونسقتهم لانه اجابة الدعوة واجابة الدعوة واجبة او مندوبة فلا يمتنع بمعصية اقترنت بها ووليمة العرس سنة وفيها مشيئة عظيمة وهي اذا بنى الرجل بامرأته ينبغي ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما واذا اتخذ ينبغي لهم ان يجيبوا فان لم يفعلوا اثموا قال عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل اثم وجفا كذا في خزائنة المفتين * ولا بأس بان يدعو يومئذ ومن الغد وبعد الغد ثم ينقطع العرس والوليمة كذا في الظهيرية * حمل الطعام الى صاحب المصيبة والاكل معهم في اليوم الاول جاز لشغلهم بالجهاز وبعد يكره كذا في التاتارخانية * ولا يباح اتخاذ الضيافة ثلاثة ايام في ايام المصيبة واذا اتخذ لا بأس بالاكل منه كذا في خزائنة المفتين * وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانت الورثة بالغيث فان كان في الورثة صغير لم يتخذ وذلك من التركة كذا في التاتارخانية * اذا كان الرجل على مائدة فتناول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحل له وان علم انه يرضى فلا بأس به وان اشتبه عليه لا يتناول ولا يعطي سائلا كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانوا على مائدة فاعطى بعضهم بعضا الا اذا اتقنوا برضاء رب البيت وذكر في كتاب الهبة ضيافة فيها موائد فاعطى بعضهم بعض من على مائدة اخرى طعاما لياكل او على هذه المائدة يجوز كذا في الملتقط * وان تناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له ان يفعل ذلك ولا يحل لمن اخذ ان يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة واكثرهم جوزوا ذلك لانه مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة ان يعطي

انسان دخل هاك اطلب انسان او لحاجة اخرى كذا في فتاوى فاضلخان * والصحيح في هذا انه
ينظر الى العرف والعادة دون التردد كذا في الينابيع * وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد
وكلبه وسنوره كذا في فتاوى فاضلخان * الصيف اذا ناول من المائدة مرة لصاحب الدار او لغيره شيئا
من الخبز او قليلا من اللحم يجوز استحسانا لانه اذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار او لغيره
لا يسهه ان يناوله شيئا من اللحم او الخبز الا باذن صاحب البيت لانه لا اذن فيه عادة ولو ناول
العظام او الخبز المحترق وسعه كذا في الطهيرية * وكذا في الدخيرة والكبري * رجل دافوما
الى طعام وقرقه على اخرته ليس لاهل هذا الخوان ان يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب
الطعام انما اباح لاهل كل خوان ان يأكل ما كان على خوانه لا غير وقال النقيبة ابو الليث رح
القياس كذلك وفي الاستحسان اذا اعطى من كان في ضيافة تلك جاز وان اعطى بعض الخدم
الذي هاك جاز ايضا وكذا لو ناول الضيف من المائدة شيئا من الخبز او قليلا من اللحم جاز
استحسانا وان ناول الطعام الناسد او الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه مأذون بذلك كذا
في فتاوى فاضلخان * رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من المضيف كذا
في جواهر الاخلاطي * رجل يأكل خبزا مع اهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتهيها اهله فله ان يطعم
الدخاجة والشاة والبقر وهو افضل ولا ينبغي التاؤم في النهار وفي الطريق الا اذا كان الالتئام لاجل العمل
ليأكل العمل فحينئذ يجوز هكذا فعلة السلف كذا في الطهيرية * ولا يجوز لاحد ان يؤكل المجنون
المبته بخلاف الهرة واذا تنجس الخبز او الطعام لا يجوز ان يطعم الصغير والمعتوه او الحيوان المأكول
اللحم وقال اصحابنا لا يجوز الانتعاع بالمبته على وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح كذا في النقيبة *
يستحب للضيف ان يجلس حيث يجلس قال النقيبة ابو الليث رح يجب على الضيف اربعة اشياء اولها
ان يجلس حيث يجلس والثاني ان يرصى بما قدم اليه والثالث ان لا يقوم الا باذن رب البيت
والرابع ان يدعوله اذا خرج ويستحب ان يقول المضيف احبنا اكل من غير الحاج ولا يكثر السكوت
عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يغضب على خادمه عند الاضياف ولا يقتر على اهله وعياله لاجل
الاضياف كذا في الطهيرية * الافضل ان ينفق على نفسه ثم على عياله وما فضل ينصدق ولا يعطى
الفاسق اكثر من قوته كذا في التاتار خانية * يكره السكوت حالة الاكل لانه يشبه بالمجوسي
كذا في اسراج

كذا في السراجية * ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف وحكايات الصالحين كذا في الغرائب * وينبغي ان يخدم المضيف بنفسه اقتداءً بابراهيم على نبينا وعليه السلام كذا في خزائن المفاتيح * واذا دعت قوم الى طعامك فان كان القوم قليلا فجلست معهم فلا بأس لان خدمتك اياهم على المائدة من المروءة وان كان القوم كثير فلا تقوم معهم واخدمهم بنفسك ولا تغضب على الخادم عند الاضياف ولا ينبغي ان تجلس معهم من يثقل عليهم فاذا فرغوا من الطعام واستأنوا ينبغي ان لا يمنعهم واذا حضر القوم وابطأ آخرون فالحاضر احق ان يقدم من المتخلف وينبغي لصاحب الضيافة ان لا يقدم الطعام ما لم يقدم الماء لغسل الايدي وكان القياس ان يبدأ بمن هو في آخر المجلس ويؤخر صاحب الصدر ولكن الناس قد استحسنا بالبداية بصاحب الصدر فان فعل ذلك فلا بأس به واذا اراد غسل ايديهم بعد الطعام فقد كرهوا ان افرغ الطست في كل مرة وقال بعضهم لا بأس به لان الدسومة اذا سالت في الطست فربما ينتضج على ثيابه فتفسد عليه ثيابه وكان في الامر الاول غالب طعامهم الخبز والتمر او الطعام قليل الدسومة واما اليوم اكلوا البجاء والالوان ويصعب ايديهم بذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال الفقيه اذا تحلل الرجل فما خرج من بين اسنانه فان ابتلع جاز وان القاه جاز ويكره الخل بالريحان وبالآس وبخشب الرمان ويستحب ان يكون الخل من الخلاف الاسود ولا ينبغي له ان يرمى بالخلل وبالطعام الذي خرج من بين اسنانه عند الناس لان ذلك يفسد ثيابهم ولكنه يمسه فاذا اتى بالطست اغسل اليد القاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة كذا في التاثير خاتمة ناقلا عن البستان * الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه ذكر في فتاوى اهل سمرقند ان النهبة جائزة اذا اذن صاحبه فيها او وضع الرجل مقدارا من السكر او عدداً من الدراهم بين قوم وقال من شاء اخذ منه شيئاً او قال من اخذ منه شيئاً فهو له فكل من اخذ منه شيئاً بصير ملكه ولا يكون لغیره ان يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة * نثر الدراهم والدنانير والفلوس التي كتب عليها اسم الله تعالى مكروه عند البعض وقيل غير مكروه وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي * تكلم المشائخ في نثر الدراهم والدنانير والفلوس كانت عليها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا ذلك وهو الصحيح كذا في الذخيرة * لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة وعقد النكاح كذا في السراجية * واذا نثر السكر فحضر رجل لم يكن حاضرا وقت النثر قبل ان ينتهب المنشور واراد

ان يأخذ منه شيئاً هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له ان يأخذها وقال النقيبه او جعفر رح
ليس له ذلك كذا في الخلاصة * واذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل او كفه واخذ غيره كان
ذلك للآحد هكذا في المستقى * وذكر هذه المسئلة في فتاوى اهل سمرقند وفصل الجواب
تفصيلاً قال ان كان بسط ذيله او كفه ليقع عليه السكر لا يكون لاخذها ولو اخذها كان لصاحب الذيل
والكم ان يسترده منه كذا في المحيط * ولو نثر السكر في عرس فوقع في حجر رجل فاخذها آخر
حازان لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو اخذ بيده ثم وقع منه واخذها آخر فهو للاول كذا
في اليباع * اذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجد فيها سكرًا حار له الاخذ الا على قول النقيبه
ابي جعفر رح ولو لم يسبق النابذ فوجد سكرًا لم يسعه ان يأخذ كذا في الخلاصة * وفي فتاوى
ابي الليث رح انه اذا دفع الرجل الى غيره سكرًا او دراهم لينثره على العروس فاراد
ان يحبس نفسه شيئاً وفيما اذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس ان يدفع الدراهم الى
غيره لينثر ذلك الغير واذا نثر ليس له ان يلتقط منه شيئاً وفيما اذا كان المدفوع سكرًا له ان يحبس
قدر ما يحبسه الناس في العادة هكذا ذكر اختيار النقيبه ابي الليث رح وبعض مشائخنا قالوا ليس
له ذلك قال النقيبه ابو الليث رح وله ان يدفع السكر الى غيره لينثر فاذا نثر له ان يلتقط وبعض
مشائخنا رح قالوا ليس له ذلك كما في الدراهم كذا في المحيط * وفي نوادر بن ساعه
عن ابي يوسف رح رجل نثق حمارة فالتقاء في الطريق فجاء اسنان وسلخه ثم حضر صاحب الحمارة فلا
سبيل له على اخذ الجاد ولولم يلق الحمارة على الطريق فاخذ رجل من منزل صاحبه وسلخه
واخذ جلده فاصاحبه ان يأخذ الجلد ويرد ما راد الدباغ فيه وعدا يصا في شاة ميتة نبذها اهلها
فاخذ رجل صوفها وجلدها ودبغها فذلك له فان جاء صاحبها بعد ذلك اخذ الجلد ويرد ما زاد
الدباغ فيه وحواره في مسئلة الشاة يخالف حوازه في مسئلة النحر ويجوز ان يقاس كل
واحد من المسئلتين على الاخرى فيصير في المسئلتين روايتان كذا في المحيط * المبطحة
اذا قلعت وبقيت فيها بنية بانتهب الناس ذلك ان كان تركه لياخذها الناس لا بأس بذلك
وهو بمنزلة من حمل زرعه وبقي منه سنابل ان ترك ما يترك عادة لياخذها الناس فلا بأس
باخذها وكذلك من استأجر ارضاً ليزرعها فزرعها ولو رفع الزرع وبقيت فيه بواقي مثل ما يترك
الناس عادة فسفها رب الارض ونهت بسقيه فهو لرب الارض كذا في التارخانية *

الباب الرابع عشر في اهل الذمة والاحكام التي تعود اليهم لا بأس بدخول اهل الذمة المسجد الحرام
وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * في اليتيمة يذكره المسلم الدخول في البيعة
والكنيسة وانما يكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق الدخول
كذا في التاتارخانية * قوم من اهل الذمة اشتروا من المسلمين دارا في مصر ليتخذوها مقبرة قال
لما ملكوها يفعلون فيها ما شاءوا وان اضربوت الجيران بخلاف ما الرأخذوا ببيعة او كنيسة او بيت
نار في مصر لم يملكوا ذلك كذا في خزائن الثناوى * لا بأس ببيع الزبار من النصراني والفرنسوة
من المجوسي كذا في السراجية * سئل ابو بكر هل يؤخذ عهد من اهل الذمة بالكسبيات قال
مرة لا يؤخذون به ومرة قال انهم يؤخذون به اذا كانوا كثير اليه عرفوا كذا في الحاوي للثناوى *
يكره للشهور المقتدى الاختلاط الى رجل من اهل الباطل والشر لا بد من الضرورة لانه يعظم امره
بين يدي الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير ان يلم فلا بأس به
كذا في الملتقط * وقال في التدوير في النصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصلي في بيته
حيث شاءت كذا في المحيط * وفي كتاب الخراج لابي يوسف رح والرجل ان يأمر جاريته الكتابية بالغسل
من الجنابة ويجبرها على ذلك قالوا يجب ان تكون المرأة الكتابية على هذا القياس كذا في التاتارخانية
نافذ عن اليتيمة * وعن محمد رح ولادع مشركا يضرب البريط قال محمد رح كل شيء امنع منه المسلم
فاني امنع منه المشرك الا الخمر والخنزير كذا في الملتقط * قال محمد رح ويكره الاكل والشرب في
اواني المشركين قبل الغسل ومع هذا لو اكل او شرب فيها قبل الغسل جاز ولا يكون آكل ولا شار باحراما
وهذا اذا لم يعلم بنجاسة الاواني فلما اذا علم فانه لا يجوز ان يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب
او اكل كان شاربا وآكل حراما وهو نظير سور الدجاجة اذا علم انه كان على منقارها نجاسة فانه لا يجوز
التوضي به والصلوة في سراويلهم نظير الاكل والشرب من اوانيهم ان علم ان سراويلهم نجسة لا تجوز
الصلوة فيها وان لم يعلم تكره الصلوة فيها ولو صلى يجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من
الذبائح وغيرها ويستوى الجواب بين ان يكون اليهود والنصارى من اهل الحرب او من غير
اهل الحرب وكذا يستوي ان يكون اليهود والنصارى من بني اسرائيل او من غيرهم كنصارى
العرب ولا بأس بطعام المجوس كله الا الذبيحة فان ذبيحتهم حرام ولم يذكر محمد رح الاكل
مع المجوس ومع غيره من اهل الشرك انه هل يحل ام لا وحكي عن الحاكم الامام عبد الرحمن

الكاتب انه ان ابني به المسلم مرة او مرتين فلا بأس به واما الدوام عاياه يكره كذا في المحيط * وذكر القاضي
الامام ركن الاسلام علي السغدري ان المجوسي اذا كان لا يزمرم فلا بأس بالاكل معه وان كان
يزمرم فلا يأكل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا يأكل معه حال ما يظهر الكفر والشرك ولا بأس بضيافة
الذمي وان لم يكن بينهما الا معرفة كذا في الملتقط * وفي التنزيق لا بأس بان يضيف كافر القرابة
اول حاجة كذا في التمرقاشي * ولا بأس بالذهاب الي ضيافة اهل الذمة هكذا ذكر محمد رح وفي
اضحية السوازل المجوسي او النصراني اذا ادعاه الى طعامه تكرة الاجابة وان قال اشتريت اللحم
من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به وما ذكر في السوازل في حق النصراني يخالف
رواية محمد رح علي ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة * ولا بأس بان يصل الرجل المسلم المشرك
قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا واراد بالمحارب المستأمن واما اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي
للمسلم ان يصله بشيء كذا في المحيط * وذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري اذا كان
حربيا في دار الحرب وكان الحال حال صلح ومسالمة فلا بأس بان يصله كذا في التارخانية * وهذا هو
الكلام في صلة المسلم المشرك وجئنا الي صلة المشرك المسلم فقد روي محمد رح في السير الكبير
اخبارا متعارضة في بعضها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل هدايا المشرك وفي بعضها انه صلح
لم يقبل فلا بد من التوفيق واختلف عبارة المشائخ رح في وجه التوفيق فعبارة الفقيه امي جعفر
الهندواني ان ما روي انه لم يقبلها محمول علي انه انما لم يقبلها من شخص غلب علي ظن رسول
الله صلى الله عليه وآله انه وقع عند ذاك الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وآله انما يقبلها طمعا
في المال لا لعلاء كلمة الله ولا يجوز قبول الهدية من مثل هذا الشخص في زماننا وما روي انه قبلها محمول
علي انه قبل من شخص غلب علي ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك
الشخص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقبلها لاعتزاز الدين ولا لعلاء كلمات الله العليا لا لطلب المال
وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جاز في زماننا ايضا ومن المشائخ من وفق من وجه آخر فقال
لم يقبل من شخص عام انه لو قبل منه يثقل صلابته وعزته في حقه ويلين له بسبب قبول الهدية وقبل
من شخص علم انه لا يثقل صلابته وعزته في حقه ولا يلين له بسبب قبول الهدية كذا في المحيط * لا بأس
بان يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان من لا بد منه كذا في السراجية * اذا كان لرجل
اول امرأة

اولا امرأة والدان كافران عليه نفقتهم ما ربهما وخدمتهما وزارتها فان خاف ان يجلباه الى الكفر ان زارهما جازان لا يزورهما كذا في الخلاصة * ولا يدعوى الذمي بالمغفرة ولود عاله بالهدى جازلانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين * لو قال ليهودي او مجوسي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القنية * اذا قال للذمي اطال الله بقاءك ان كان نيته ان الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم او يؤدى الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم ينو شيئا يكره كذا في المحيط * ولود عاله للذمي بطول العمر قيل لا يجوز لان فيه التماذي على الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره نفع للمسلمين باداء الجزية فيكون دعاء لهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء له بالعافية كذا في التبيين * وقال مجاهد اذا كتبت الى اليهودي او النصراني في الحاجة فاكتب السلام على من اتبع الهدى ويلقى الكافر والمبتدع بوجه مكفهر تذكره المصافحة مع الذمي وان صافحه يغسل يده ان كان متوضئا كذا في الغرائب * ولا بأس به صافحته المسلم جارة النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة كذا في القنية * ولا بأس لعبادة اليهودي والنصراني وفي المجوسي اختلاف كذا في التهذيب * ويجوز عبادة الذمي كذا في التبيين * واختلفوا في عبادة الفاسق والاصح انه لا بأس به واذا مات الكافر قال لوالده او قريبه في تعزيتة اخلف الله عليك خيرا منه واصحك اي اصحك بالاسلام ورزق ولدا مسلما لان الخير به يظهر كذا في التبيين * وذكر ابن سماعة عن محمد بن حنفية انه يصلي على الذمي بشهادة الواحد مسلم ولا يترك الصلوة على المسلم بشهادة الواحد انه ارتد كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا مجوسيا فابى ان يسلم وقال ان بعثني من مسلم فقتلت نفسي جازله ان يبيعه من مجوسي كذا في السراجية * لا يترك مملوك مسلم في ملك ذمي بل يجبر على بيعه ان كان محل البيع كذا في الغرائب * وفي مجموع النوازل اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم ان يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلو سه فلا بأس به وان خدمه تعظيما له ينظر ان فعل ذلك ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيما لليهودي دون ان ينوي شيئا صان ذكرنا كره له ذلك وعلى هذا اذا دخل ذمي على مسلم فقام له ان قام طمعا في اسلامه فلا بأس وان قام تعظيما له غير ان ينوي ما ذكرنا او قام طمعا لغناه كره له ذلك كذا في الذخيرة * ولا ينبغي للرجل ان يسأل اليهودي والنصراني عن التوراة والانجيل والذبور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لا ثبات المطالب بما ذكر في تلك الكتب واما استدلال العلماء في اثبات

رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمدكور في اسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك
للإلزام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز للكردي * الباب الخامس عشر في الكسب وهو انواع فرض
وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب
بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي صلى الله عليه
وآله ادخر قوت عياله سنة كذا في خزائن المفتين * وكذا ان كان له ابوان معسران يتعرض عليه
الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة * ومستحب وهو الزيادة على ذلك لبؤاسي به فقير او بجاري
به قريبا فانه افضل من التخلي لنعل العباداة ومباح وهو الزيادة الزيادة والتجمل ومكره وهو
الجمع للتأخر والثكاثر وان كان من حل كذا في خزائن المفتين * ولا ياتمت الى حال الجماعة الذين
فعدوا في المساجد والحقائق وانكروا الكسب واعينهم طامحة وايديهم مادية الى ما في ايدي
الاس يسمون انفسهم المنة وكلمة ولبسوا كذلك كذا في الاختيار شرح المختار * وعن ابي يوسف ربح
يكراه ان يجتمع قوم فيعتزلوا الى موضع ويمنعوا من الطيبات يعبدون الله تعالى فيه ويعتزلون
انفسهم كذا في كسب الحلال ولزوم الجمعة والجماعات في الاله صا راحب والزم كذا في التارخانية *
قيل كل قارئ ترك الكسب فانه يأكل من دينه كذا في السراجية * وافصل اسباب الكسب
الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار * والتجارة افضل من الزراعة
عند البعض والاكثر على ان الزراعة افضل كذا في الوجيز للكردي * امرأة اجنبية تغزل في دار رجل
ويعطيها كل يوم قطا وخبزا فالغزل بطيب له ان لم يشترط عليها الغزل كذا في القنية * غزل الرجل
اذا كان على مثال عرل المرأة يكره لانه تشبه بهن كذا في القنية * ومن كان له قوت يومه لا يحل السؤال
كذا في الاختيار شرح المختار * وما جمع السائل من المال فهو خبيث كذا في اليبايع * وفي المنتقى
ابراهيم عن محمد ربح في امرأة فائحة او صاحب طبل او مزمارا كتسب ما لا قال ان كان على
شرط رده على اصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط ان شرطوا لها في اوله ما لا باراء الفائحة او بارا
الغناء وهذا لانه اذا كان الاخذ على الشرط كان المال بمقابلة المعصية فكان الاخذ معصية والسبيل
في المعاصي ردها وذلك ههنا برد المأخوذ ان تمكن من رده بان عرف صاحبه وبالتصدق منه ان
لم يعرفه ليصل اليه نفع ماله ان كان لا يصل اليه عينه والاما اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ
معصية والدفع حصل عن المالك برضا فيكون له ويكون حلالا له عن محمد ربح في كسب المغني

ان قضي به دين لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه وامافي القضاء فهو يجبر على الاخذ وينبغي على قياس المسئلة المتقدمة ان يقال انها اذا اخذت ذلك من غير شرط يسع لرب الدين ان يأخذه ذكر محمد رح في كتاب الكسب كسب الخصي مكروه ولم يرد به ما اكتسبه وانما اراد به ان يأخذه خصيا وخصاؤه مكروه كذا في المحيط * يبيع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والانجيل والفرقان ويأخذ عايتها ما لا ويقول انا دفع الهدية لايحل له ذلك كذا في الكبرى * واذا مات الرجل وكسبه خبيث فالاولى لورثته ان يرد والمال الى اربابها فان لم يعرفوا اربابها تصدقوا بها وان كان كسبه من حيث لا يحل وابنه يعلم ذلك ومات الاب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع والورع ان يتصدق به بنية خصماء ابيه كذا في الينابيع * وعن ابي يوسف رح في قوم ورثوا خمرهم مسلمون لا يتقسم الخمر بينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة * له مال فيه شبهة اذا تصدق به على ابيه يكتفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها يبيع فاسدة فوجب جبيع ماله لابنه هذا خرج من العهدة كذا في الفقيه * سئل النقيه ابو جعفر عن اكتسب مالا من امر السلطان وجده المال من اخذ الغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لاحد عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال احب الي في دينه ان لا يأكل منه ويسعد اكله حكما ان كان ذلك الطعام لم يتع في يد المطعم خصبا ورشوة كذا في المحيط * الصبر على الفقر افضل من الشكر على الغنى الامتناع من الكسب اولى من الاشتغال به على قصد الانفاق على وجوه الخبر كذا في السراجية * الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر ونقل الميت من موضع الى موضع وما يتصل به لا بأس بزيارة القبور وهو قول ابي حنيفة رح وظاهر قول محمد رح يقتضي الجواز للنساء ايضا لانه لم يخص الرجال وفي الاشربة واختلف لمشائخ رح في زيارة القبور للنساء قال شمس الاثنية السرخسي رح الاصح انه لا بأس بها وفي التهذيب يستحب زيارة القبور وكيفية الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من الترتيب والبعد كذا في خزائن الفتاوى * واذا اراد زيارة القبور يستحب له ان يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة والا خلاص ثلث مرات وجعل ثوابها للميت بعث الله تعالى الى الميت في قبره نورا وكتب للمصلي ثوابا كثيرا ثم لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق فاذا بلغ المقبرة بخلع نعليه ثم يقف مستدبرا للقبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا اهل القبور يغفر الله لنا

ولكم انتم لأسلاف ونحن بالاثركذا في الغرائب * وإذا اراد الدعاء يقوم مستقبل القبلة كذا
 في حزانة التناوى * وأن كان شهيدا يقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار وإذا كان
 قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار يقول السلام على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية
 الكرسي ثم يقرأ سورة اذا زلزلت والهكم التكاثر كذا في الغرائب * وحكى عن الشيخ الامام
 الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رح ان قراءة القرآن في المقابر اذا اخفى ولم يجهر لا يكره
 ولا بأس به اما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا اما المحافة فلا بأس به وان ختم وكان الصدر
 ابواسحق الحافظ يحكى عن استاده ابي بكر محمد بن ابراهيم رح لا بأس ان يقرأ على المقابر
 سورة الملك سواء اخفى او جهرا وما غير ما فانه لا يقرأ في المقابر ولم يعرق بين الجهر والحقبة كذا
 في الذخيرة في فصل قراءة القرآن * وأن قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يونسه صوت
 القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فالله تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت كذا في فناوى قاصمجان *
 ولومات رجل واجلس وارثه على قبرة من يقرأ الاصح انه لا يكره وهو قول محمد رح كذا في المضمهرات *
 واصطل ايام الزيارة اربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلوة
 حسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في اول النهار وقبل في آخر النهار وكذا
 في اللبالي المتركة لاسباب ليلة البراءة وكذلك في الازمنة المباركة كعشر ذي الحجة والعيد
 وعاشوراء وسائر المواسم كذا في الغرائب * اذا مر بمقبرة وقرأ شيئا بنية من يمر عليهم لا بأس به كذا
 في السراجية * وحكى عن ابي بكر بن امي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة
 الاخلاص سبع مرات فانه بلغني من قرأها سبع مرات ان كان ذلك غير مغفور يغفر له وان كان
 مغفورا غفر له هذا الثارئ وذهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل ذكر القرآن * وأن قرأها
 عشر مرات فهي احسن ومن اراد غاية الكمال فليزد عليها بالتضرع والابتهال سور اخر ومن
 قرأ على قبر بسم الله وعلى ملته رسول الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر
 اربعين سنة كذا في الغرائب * قال ابو يوسف الترجماني لانعرف وضع اليد على المقابر سنة
 ولا مستحسنا ولا نرى به بأسا وقال عيينة الائمة الكرابيسي هكذا وجدناه من غير تكبر من السلف
 وقال شمس الائمة المكي بدعة كذا في القبة * ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من مادة النصارى
 ولا بأس

ولا بأس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب * في اليتيمة سئل الخجندي عن رجل قبر والديه بين القبور هل يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويزورهما فقال له ذلك ان امكنه ذلك من غير وطئ القبور وسئل ايضا عن له بقعة مملوكة بين المقابر يريد ان يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا على المقابر هل له ان يتخطى المقابر فقال ان كان الاموات في التوايت فلا بأس قال رض وكذلك ان كانوا في غير التوايت كذا في التارخانية * رجل وجد طريقا في المقبرة يتحري فان وقع في قلبه ان هذا طريق احدثة على القبور لا يمشي فيه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشي كذا في مستطاب السرخسي * قال عيينة الائمة الكرابيسي الاولى ان لا يصعد في المقابر والوبري كان يوسع في ذلك ويقول سقوفها بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الائمة الحلواني يكره وقال ابن مسعود رض لان الاطباء على جمرا حب الي من ان اطأ على قبر قال علاء الترمذاني يأتهم بوطئ القبور لان سقف القبر حرق الميت كذا في القنية * وعن شمس الائمة الحلواني رح رخص بعض العلماء المشي على القبور وقالوا يمشي على سقف القبر كذا في خزنة التناوي * ولا بأس بان يرفع ستر الميت ليرى وجهه وانما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية * دفن في ارض الغير فالمالك ان شاء نبش او ترك او سوى القبر وزرع فوقه او ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز المذكور * حامل اتت على حملها سبعة اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفنت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت لا ينبش القبر كذا في السراجية * يكره اتخاذ المقبرة في السكك والاسواق ولو اتخذ كاشانا ليدفن فيها موتى كثيرة يكره ايضا لان البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلوة في التابوت كذا في القنية * وضع الورد والرياحين على القبور حسن وان تصدق بقيمة الورد كان احسن كذا في الغرائب * واخراج الشموع الى رأس القبور في الايام الاولى بدعة كذا في السراجية * ثوب الجنائز تخرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للمتولي ان يتصدق به ولكن يبيعه بثمن ويشترى به وبزيادة مال ثوبا آخر كذا في جواهر التناوي والله اعلم * الباب السابع عشر في الغناء والله وسائر المعاصي والا مر بالمعروف اخذوا في التغني المجرى قال بعضهم انه حرام مطلقا الاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الاسلام ولو سمع بغنة فلا اثم عليه ومنهم من قال لا بأس بان يتغنى ليستفيد به فهم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغني لدفع الوحشة اذا كان وحده ولا يكون على سبيل

الله هو إليه مال شمس الائمة السرخسي ولو كان في الشعر حكم او عبر او فقه لا يكره كذا في التبيين *
 وانشاد ما هو مباح من الاشعار لا بأس به واذا كان في الشعر صفة المرأة ان كانت امرأة بعينها وهي
 حبة يكره وان كانت مبتدأة لا يكره وان كانت امرأة مرسله لا يكره وفي الوارل قراءة شعر الاديب
 اذا كان فيه ذكر العشق والخمر والعلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة كذا في المحيط *
 قيل ان معنى الكراهية في الشعر ان يشتغل الانسان به فشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر اما
 اذا لم يكن كذلك فلا بأس به اذا كان من قصده ان يستعين به على علم التفسير والحديث كذا
 في الطهيري * ومن البتمة سئل الحلواني عن سجدوا انفسهم بالصوفية فاختصوا بسبع لبسة واشتعلوا
 باللهو والرقص وادعوا لانفسهم منلة فقال افتروا على الله كدبا وسئل ان كانوا زائغين عن
 الطريق المستقيم هل يننون من السلا لا تقطع فتنتهم عن العامة فقال اماطة الاذي ابلغ في الصيانة
 وامثل في الديانة وتميز الخبيث من الطيب اركى واولى كذا في التاتارخانية * قال رح السداع
 والنول والرقص الذي يتعله المتصوفة في رمايا حرام لا يجوز التصدي اليه والجلوس عليه وهو الغناء
 والمزامير سواء وحوار اهل التصوف واجنبوا بفعل المشائخ من قلوبهم قال وعندى ان ما فعلوه غير ما يفعلوه
 هؤلاء فان في رمايهم ربما يشد واحد شعرا فيه معنى يوافق احوالهم فيوقفه ومن كان له قلب
 رقيق اذا سمع كلمة توافقه على امره وفيه ربما يغشي على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج
 حركات منه من غير اختيار وذلك مما لا يستبعد ان يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يطن المشائخ انهم
 فعلوا مثل ما يفعل اهل زماننا من اهل العشق والمباحين والذين لا علم لهم باحكام الشرع وانما
 يتمسك بافعال اهل الدين كذا في حواهر الفتاوى * وسئل ابو يوسف رح عن الدف اكرهه في غير
 العرس بان تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا اكرهه واما الذي يجيء منه اللعب الفاحش
 للغناء فابي اكرهه كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بصرب الدف يوم العيد كذا في خزائن المعين *
 لا بأس بالمزاح بعد ان لا يتكلم الانسان فيه بكلام يأنم به او يقصده اصحاك جلسائه كذا في الطهيري *
 المصارعة هي بدعة وعمل يترخص للشبان قال رح ليست بدعة وقد جاء الاثر فيها الا ان ينظر ان اراد به
 التلهي يكره له ذلك ويمنع عنه وان اراد تحصيل القوة ليقدر على المقاتلة مع الكفرة فانه يجوز ويناب عليه
 وهو كسرب المثلث اذا اراد التطرب والتلهي يمنع عنه ويزجر وان كان مقاتلا و اراد به القوة والقدرة عليها جاز
 ذلك كذا في حواهر الفتاوى * قال القاضي الامام ملك الملوك الذي يلعب الشبان ايام الصيف

بالبطيخ بان يضرب بعضهم بعضا مباح غير مستنكر كذا في جواهر الفتاوى في الباب السادس *
ويكره اللعب بالشطرنج والنرد وثلاثة عشر واربعة عشر وكل لهو ما سوى الشطرنج حرام بالاجماع
واما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عدالته وهل تقبل شهادته فان
قامربه سقطت عدالته ولم تقبل شهادته وان لم يقامر لم تسقط عدالته وتقبل شهادته ولم يرا بوحيفة
رح بالسلام عليهم بأساو كره ذلك ابو يوسف ومحمد رح تحقير الهم كذا في الجامع الصغير * والكذب
محظور الا في القتال ليخذه وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره
التعريض بالكذب الا الحاجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني امس فانه كذب كذا في خزائن
المفتين * ومن هم بسميئة وعزم عليه واصرائم بها كذا في الملتقط * وينبغي ان يكون التعريف
اولا باللطف والرفق ليكون ابلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعنيف بالقول لا بالسب والفحش ثم
باليد كرامة الخمر واتلاف المعارف ذكر الفقيه في كتاب البستان ان الامر بالمعروف على وجوه
ان كان يعلم باكبر رأيه انه لو امر بالمعروف يقبلون ذلك منه ويمتنعون عن المنكر فالامر واجب
عليه ولا يسعه تركه ولو علم باكبر رأيه انه لو امرهم بذلك قد فوه وشموه فتركه افضل وكذلك لو علم
انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه افضل ولو علم انهم
ضربوه وصبر على ذلك ولا يشكو على احد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم انهم
لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار والامر افضل كذا في المحيط * اذا استقبله
الامر بالمعروف وخشي ان لو اقدم عليه قتل فان اقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التاتارخانية *
ويتال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلب لعوام الناس وهو اختيار
الزندوسي كذا في الظهيرية * الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء اولها العلم لان الجاهل
لا يحسن الامر بالمعروف. والثاني ان يقصد وجه الله تعالى واعلاء كلمته العليا والثالث الشفقة على
المأمور فإمره باللين والشفقة والرابع ان يكون صبور احليما والخامس ان يكون عاملا بما يأمره
كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام ان يأمر بالمعروف
للتاضي والمفتي والعالم الذي اشتهر لانه اساء في الادب ولانه ربما كان به ضرورة في ذلك
والعامي لا يفهم ذلك كذا في الغرائب * رجل رأى منكرا وهذا الرأي مما يرتكب هذا المنكر
يلزمه ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك احدهما لا يسقط عنه الآخر

كذابي خزانة المنتهين * وهكذا في الملتقط والمحيط * رجل علم ان فلانا يتعاطى من المكر هل يحل له ان يكتب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنعه الاب من ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اباة لو اراد منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب عليه وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرمية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يستمعون كذابي فتاوى تاصيخان * لو اراد الاب ان يأمر ولده بشيء ويخاف انه لو امره لا يمثل امره يقول له (خوب آيداي پسر اگر اين کار کي یا نکي) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية * رجل اتى بها حشة ثم تاب وانا اب الى الله تعالى لا ينبغي له ان يخسر الامام بما صنع لاقامة الحدلان السترمند وب كذا في جواهر الاخلاطي * سئل ابو القاسم عن بري رجلا يسرق مال اسنان قال ان كان لا يخاف الظلم منه يحبره وان كان خاف سكت كذا في الحاوي للفتاوى * رجل اطهر النسق في داره ينبغي ان يتقدم اليه ابلاغا للعدوان كف لم يتعرض له وان لم يكن فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء رحره وان شاء اذبه اسواط وان شاء ازعجه عن داره وعن عمر رضى الله عنه انه احرق بيت الخمار وعن الامام الراشد الصار انه امر بتخريب دار العاسق بسب النسق وفي فتاوى السعفي انه يكسر دنان الخمر ولا يكون بالثناء الملح قابضه ولا ضمان على الكاسر في شيء من ذلك كذا في الخلاصة * وقال ابو يوسف رح اخرق الزرق اذا كان فيه خمر لمسلم او نصراني وعند ابي حنيفة رح لا يجوز اذا امكر الانتعاع بكذا في التاتارخانية * قال محمد رح ولا بأس بان يحمل الرجل وحده على المشرك وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه انه يكي فيهم نكابة بقتل او جرح او هزيمة وان كان غالب رأيه انه لا يكي فيهم اصلا لا يقتل ولا يجرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له ان يحمل وحده والقياس ان يباح له ذلك في الاحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط * واذا اراد الرجل ان ينهي قوما من فساق المسلمين عن منكر وكان من غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا يكي فيهم نكابة بضرب او ما اشبهه فانه لا بأس بالاقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترخص بالسكود كذا في الذخيرة * لا بأس بتعليق الاجراس على عنق العرس والثور كذا في القنية * اختلف العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكراهته في الاسفار كلها الغزو وغيرها في دله سواء وهذا القائل يقول ابكراهية ذلك في الحضر كما يقول بكراهته في السفر ويقول ايضا بكراهية

اتخاذ الجلاجل في رجل الصغير وقال محمد درج في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للمنازة في دار الحرب وهو المذنب عند علماء نارح لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار الحرب لان العدو يشعر بدكان المسلمين فان كان بالمسلمين قتلة يتبادرون اليهم فيقتلونه وان كان لهم كثرة فالكثر يتحرزون عنهم ويتحصنون فعلى هذا فالوا اذا كان الركب في المنازة في دار الاسلام يتخافون من اللصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب ايضا حتى لا يشعر بهم اللصوص فلا يستعدون لقتلهم واخذاموالمهم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلاجل قال محمد درج في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منفعة جدّة منها اذا ضلّ واحد من القافلة يلحق بها بصوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعد دوام الليل عن القافلة كاذئب وغيره ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الحدى كذا في المحيط * المحتسب اذا نهى قنّانا عن وضع القطن على طريق العامة فلم يمتنع فارقده المحتسب النار في قطنه واحرقه يضمن الا اذا علم فساد في ذلك ورأى المصلحة في احراقه فلا يضمن كذا في الخلاصة * الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات وفيه العزل واسقاط الولد * الاشتغال بالتداوي لا بأس به اذا اعتقد ان الشافي هو الله تعالى وانه جعل الدواء سببا ما اذا اعتقد ان الشافي هو الدواء فلا كذا في السراجية * وقال محمد درج ولا بأس بالتداوي بالعظم اذا كان عظم شاة او بقرة او بعيرا و فرس او غيره من الدواب الاعظم الخنزير وال آدمي فانه يكره التداوي بهما فقد جوز التداوي بعظم ماسوى الخنزير وال آدمي من الحيوانات مطلقات غير فصل بينهما اذا كان الحيوان ذكيا او ميتا وبينما اذا كان العظم رطبا او يابس وما ذكر من الجواب يجري على اطلاقه اذا كان الحيوان ذكيا لان عظمه طاهر رطبا كان او يابسا يجوز الانتفاع به جميع انواع الانتفاعات رطبا كان او يابسا فيجوز التداوي به على كل حال واما اذا كان الحيوان ميتا فانه يجوز الانتفاع بعظمه اذا كان يابسا ولا يجوز الانتفاع به اذا كان رطبا واما عظم الكلب فيجوز التداوي به هكذا قال مشائخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز التداوي به كذا في الذخيرة * الانتفاع باجزاء آدمي لم يجز قيل للنجاسة وقيل للكرامة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطي * قال ابو حنيفة رح ولا ينتفع من الخنزير بجلده ولا غيره الا الشعر للاسكفة وقال ابو يوسف رح يكره الانتفاع ايضا بالشعر وقول ابى حنيفة رح اظهر كذا في المحيط * ولوان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات

لا يكون آثماً لأنه لم يتيقن ان شءاً فيه كذا في فتاوى قاضى خان * وتستحب الحجامة لكل واحد كذا
 في الذخيرة * لا ينبغي للحامل ان تحتجم ولا تقصد ما لم يتحرك الولد اذا تحرك جاز ما لم تقرب الولادة
 محافظة على الولد الا اذا احتجها بتركه ضررين كذا في القنية * امرأة اتى على حملها شهر فارادت
 الناء العلق على الطهر لاجل الدم تسأل اهل الطب فان قالوا يضرب بالحمل لا تفعل كذا في
 الكبرى * وان شربت المرأة دواءً لتصح نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك وهو أولى وان سقط
 الولد حياً او ميتاً فلا شيء عليها كذا في البنابيع * الحجامة بعد نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جداً
 ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العنائية * فلو مرض او رمد فلم يعالج حتى مات
 لا يأثم كذا في الملتقط * والرجل اذا استطلق بطنه او رمدت عيانه فلم يعالج حتى اضعفه ذلك
 واصابه ومات صد لا اثم عليه فرق بين هداوينهما اذا جاع ولم يأكل مع القدرة حتى مات حيث
 يأثم والعرق ان الاكل مقداره قوته مشع بيقين فكان تركه اهلاً كالا كذلك المعالجة والنداوى
 كذا في الطهيرية * وتكره البان الاثان للمرض وغيره وكذلك لحومها وكذلك النداوى بكل
 حرام كذا في فتاوى قاضى خان * وتكره ابوال ابل ولحم العرس للنداوى كذا في الجامع
 الصغير * اعلم بان الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى منقطع بدهاء الماء المزيل لضرر العطش والجهد
 المزيل لضرر الجوع والى مضمون كالصد والحجامة وشرب المسهل وسائر ابواب الطب
 اعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الطاهرة في الطب
 والى موهوم كالكي والرقبة اما المقطوع به فليس تركه من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت
 واما الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وآله المتوكلين واما الدرجة
 المتوسطة وهي المطنونة كالمداواة بالاسباب الطاهرة عند اطباء فتعله ليس منافياً للتوكل بخلاف الموهوم
 وتركه ليس محطوراً بخلاف المقطوع به بل قد يكون افضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق
 بعض الاشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في العصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين *
 ولا بأس بان يسقط الرجل لبس المرأة ويشربه لدواء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة
 اختلاف المتأخرين كذا في القنية * ولو ان مريضاً اشار اليه الطبيب بشرب الخمر روي عن جماعة
 من ائمة بلخ انه ينظر ان كان يعلم يقيناً انه يصح حل له التناول وقال الفقيه عبد الملك حاكياً عن
 استاذة انه لا يحل التناول كذا في الذخيرة * ولا يجوز ان يداوى بالخمر جر حارود بردابة

ولا ان يستقي ذميا ولا ان يستقي صبيا للتداوي والوبال عاى من سقاه كذا فى الهداية * يجوز للعليل شرب الدم والبول واكل الميتة للتداوي اذا اخبره طبيب مسلم ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤك فيه وجهان هل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوي اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيه وجهان كذا فى التمرناشي * قال له الطبيب الحاذق علتك لا تندفع الا باكل القنفذا والحية اوداء يجعل فيه الحية لا يحل اكله كذا فى القنية * واكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذلك جاز وان لم يعلم ان فيه شيئا من الحيات لا بأس بشربه كذا فى الخلاصة * واكل خمر الحمام للدواء لا بأس به كذا فى خزائن الفتاوى * مضغ العلك للنساء لا بأس به بلا خلاف واختلف فى مضغه للرجال قال شمس الاثمة الحلواني لا بأس به فى حق الرجال والنساء جميعا اذا كان لغرض صحيح هو الصحيح كذا فى جواهر الاخلاطي * وسئل ابو مطيع عن امرأة تأكل الفتيت واشباه ذلك تلتمس السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع واذا اكلت فوق الشبع لا يحل لها كذا فى الحاوي للفتاوى * والمرأة اذا كانت تسمن نفسها لزوجه لا بأس به ويكره للرجل ذلك كذا فى الظهيرية * ادخل المرارة فى اصبعه للتداوي قال ابو حنيفة رح لا يجوز وعند ابى يوسف رح يجوز وعليه الفتوى كذا فى الخلاصة * العجين اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء لا بأس به كذا فى السراجية * ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لداء اصابهم وكذا لا بأس بكى البهائم للعلامة كذا فى محيط السرخسي * ويكره الكى فى الوجه كذا فى الفتاوى العنانية * واختلف فى الاسترقاء بالقرآن نحوان يقرأ على المريض والملدوغ او يكتب فى ورق ويلق او يكتب فى طست فيغسل ويسقى المريض فاباحه عطاء ومجاهد وابوقلانة وكرهه النخعي الصبري كذا فى خزائن الفتاوى * فقد ثبت ذلك فى المشاهير من غير انكار والذي رعى فلا يرقأ دمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف يجوز وكذا لو كتب على جلد ميتة اذا كان فيه شفاء كذا فى خزائن المفتين * ولا بأس بتعليق التعويد ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا فى الغرائب * قال ان ارادت امرأة ان تضع التعويد ليحبها زوجها بعد ما كان يبغضها ذكر فى الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل كذا فى الحاوي للفتاوى * ولو ولد ولد يكره ان يلطخ رأسه بدمه كذا فى الفتاوى العنانية * قال شهاب الدين الامالى لا بأس باحراق القناء الملتقط من الطريق وادارته حول من اصابته العين ونظيرة صب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ البادى انما يباح

اذالم ير اشياء منه كذا في التنية * لا بأس بوضع الجوامع في الزروع والمبطخة لدفع ضرر
 العين صرف ذلك بالآثار كذا في فتاوى قاضيخان * كتابة الرقاع والزنا على الابواب ايام
 السب و زلاجل الدوام مكروه كذا في السراجية * يكره كتبة الرقاع في ايام السب و زلاجلها
 بالابواب حرام لان فيها اهانة اسم الله تعالى والتشبه بالمنجيين كذا في خزائن المفتين * اذا اجرق
 الطيب او غيره فتنى بعضهم ان هذا فعل العوام الجهال كذا في السراجية * رجل عزل عن امرأته
 بغير اذنها لما يحاف من الولد سوء في هذا الزمان فطاعه جواب الكتاب ان لا يستعذ و ذكرهنا بسعة
 لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى * وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكورني * وان سقطت
 بعد ما استبان حلقه وجبت الغرة كذا في فتاوى قاضيخان * العلاج لاستئصال الرلدا اذا استبان حلقه
 كالشعر والظفر ونحوه لا يجوز وان كان غير مستبين الخلق يجوز واما في زماننا يجوز على
 كل حال وعليه الفتوى كذا في حراير الاخلاطي * وفي التنية سألت علي بن احمد عن استئصال
 الولد قبل ان يصور فقال اما في الحرمة فلا يجوز قولاً واحداً واما في الامة فقد اختلفوا فيه والصحيح
 هو المنع كذا في التنا تاريخانية * ولا يجوز للمرضة دفع لبنها للتداوي ان اخبر بالصبي كذا في التنية *
 امرأة مرضعة ظهر بها حبل وانتطح لبنها وتحاف على ولدها الهلاك وليس لاب هذا الولد سعة
 حتى استأجر الظربا ح لها ان تعالج في استئصال الدم مادام نطفة او مضغة او علقه لم يخلق له
 عضو و خلقه لا يستبين الا في مائة وعشرين يوماً ريعون نطفة واربعون علقه واربعون مضغة
 كذا في خزائن المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيخان * الباب التاسع عشر في الختان والخصاء و قلم
 الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها واختلفوا في الختان قبل
 البسة وهو الصحيح كذا في الغرائب * ابتداء الوقت المستحب للختان من سبع سنين الى
 اثنا عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية * وقال بعضهم يجوز بعد سبعة ايام من وقت الولادة
 كذا في جواهر الفتاوى * احتلت الروايات في ختان النساء ذكر في بعضها انها سنة هكذا
 حكى عن بعض المشايخ وذكر شمس الاثثة الحارثي في ادب القاضي للخصاف وان ختان
 النساء مكروه كذا في المحيط * غلام حتن فلم تنقطع الجلد كلها فان قطع اكثر من النصف يكون
 ختانا وان كان نصفاً او دونه فلا كذا في خزائن المفتين * وفي صلوة النوازل الصبي اذا لم يختن
 ولا يمكن

ولا يمكن ان يمد جلده ليقطع الا بتشديد وحشنته ظاهرة اذا رآه انسان يراه كأنه اختن ينظر اليه الثقات واهل البصر من الحجامين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة * الشيخ الضعيف اذا اسلم ولا يطبق الختان ان قال اهل البصر لا يطبق يترك لان ترك الواجب بالعدو جائز فترك السنة الاولى كذا في الخلاصة * قيل في ختان الكبير اذا اه كمن ان يختن نفسه فعل والآلم يفعل الا ان يمكنه ان يتزوج او يشتري ختانه فتحنه وذكر الكرخي في الجامع الصغير ويختنه الحمامي كذا في الفتاوى العتائية * اختن الصبي ثم طال جلده ان صار بحال يسترحشنته يقطع والا فلا كذا في المحيط * وللاب ان يختن ولده الصغير ويحججه ويداويه وكذا وصي الاب وليس لوصي النخال والعم ان يفعل ذلك الا ان يكون في عياله فان مات فلا ضمان عايه استحسانا وكذلك ان فعلت الام ذلك كذا في السراج الوهاج * وفي واقعات الناطقي ليس لوصي العم والخال شيء من ذلك وان كان في حجرة كذا في التمر تاشي * والجد ووصي الجد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام وان كان في حجرة كذا في فتاوى فاضيل خان والمعلق * اذا احتججه او ختنه او ربط قرحته فهو ضامن لانه ليس بولي كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس بنقب آذان النسوان كذا في الظهيرية * ولا بأس بنقب آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى * اخضاء بني آدم حرام بالاتفاق واما اخضاء الفرس فقد ذكر شمس الائمة الحلوائي في شرحه انه لا بأس به عند اصحابنا وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه حرام واما في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذالم يكن فيه منفعة او دفع ضرر فهو حرام كذا في الذخيرة * اخضاء السنور اذا كان فيه نفع او دفع ضرر لا بأس به كذا في الكبرى * وفي روضة الزندويسي ان السنة في شعر الرأس اما الفرق واما الحلق وذكر الطحاوي الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التاتارخانية * يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب * ولا بأس للرجل ان يحاق وسط رأسه ويرسل شعرة من غير ان يفتله وان قتله فذلك مكروه لانه يصير مشابها لبعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يخلتون وسط الرأس بل يجزّون الناحية كذا في الذخيرة * ويجوز حلق الرأس وترك المودين ان ارسلهما وان شدهما على الرأس فلا كذا في التنية * يكره التزع وهو ان يحلق البعض ويترك البعض قطعا ثم اربعة اصابع كذا في الغرائب *

ومن أبي حنيفة رح يكره أن يحلق قضاء الأضد العجامة كذا في النبايع * وقلم الا طنار سنة الآ في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسي * الا فضل ان يقلم اظفاره ويحني شارب ويحلق عانته وينطف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل فني كل خمسة عشر يوما ولا يعذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو الفضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في الثانية * وفي الابط يجوز الحلق والنف اولي ويندأ في حلق العانة من تحت السرة ولو عالج بالدورة في العانة يجوز كذا في الغرائب * في جامع الحوامع حلق عانته بيده وحلق الحجام جائز ان غص بصره كذا في التناارخانية * رجل وقت لنظم اظافيره او لحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان بري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الي يوم الجمعة تاخيرا فاحشا كان مكروها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه صيقا وان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاخبار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضيخان * وينبغي ان يكون ابتداء قص الاظافر من اليد اليمنى وكذا الانتهاء بها فيبتدأ بسبابة اليد اليمنى ويختم بابهامها وفي الرجل يبدأ بتخفيض اليمنى ويختم بخصر اليسرى حكى ان هارون الرشيد سأل ابا يوسف رح عن قص الاظافر في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر كذا في الغرائب * فان لم اظفاره او جز شعره ينبغي ان يدفن ذلك الظفر والشعر المجزوز فان رمى به فلا بأس وان ألقاه في الكنيف او في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا في فتاوى قاضيخان * يدفن اربعة اظفر والشعر وخرقة الحبص والدم كذا في التناوى العنابية * حلق شعرة وهو مملوء قمل يدفنه كذا في الثانية * ويأخذ من شاربته حتى يصير مثل الحاجب كذا في الغيائية * وكان بعض السلف يترك سباله وهر اطراف الشوارب كذا في الغرائب * ذكر الطحاوي في شرح آثاره ان قص الشارب حسن وتنصيره ان يؤخذ حتى يتغص من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشنة العليا قال والحلق سنة وهو احسن من النص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبه رح كذا في محيط السرخسي * قالوا لا بد بطول الشارب للغزاة ليكون اهيب في عين العدو كذا في الغيائية * ولا بأس اذا طالت لحبته ان يأخذ من اطرافها ولا بأس ان تقبص على لحبته فان زاد على قبضته منها شيء حذر وان كان ما را طويلا تركه كذا في الملتقط * والنصر سنة فيها وهو ان يتقبض الرجل لحبته فان زاد منها على قبضة فله كذا ذكر محمد رح في كتاب الآثار عن أبي حنيفة رح قال وبه يأخذ كذا في محيط السرخسي

ولا يحلق شعر حلقه وعن ابي يوسف رح لا بأس بذلك ولا بأس باخذ الحاجبين وشعر وجهه
 ما لم يتشبه بالملحنت كذا في الينابيع * وتنف الفنيكتين بدعة وهاجنا العنقة وهي شعر
 الشفة السفلى كذا في الغرائب * ولا ينتفى انفه لان ذلك يورث الاكلة وفي حلق شعر الصدر
 والظهر ترك الادب كذا في التقنية * قطع الظفر بالاسنان مكروه يورث البرص حلق
 الشعر حالة الجنابة مكروه وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب * ولو حاققت المرأة رأسها فان فعلت
 بوجع اصابها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبهها بالرجل فهو مكروه كذا في الكبرى * مجنونة
 اصابها الاذى في رأسها ولا ولي لها فمن حلق شعرها فهو محسن بعد ان ينترك علامة فاصلة للنساء
 كذا في الملتقط * ووصل الشعر بشعر الآدمي حرام سواء كان شعرها وشعر غيرها كذا في الاختيار
 شرح المختار * ولا بأس للمرأة ان تجعل في قرونها وذائبها شيئا من الوبر كذا في فتاوى قاضيخان *
 في جواز صلوة المرأة مع شعر غيرها الموصول اختلاف بينهم والمختار انه يجوز كذا في الغياثية *
 قال اذا لم يكن للعبد شعر في الجبهة فلا بأس للتجار ان يعلقوا على جبهته شعر لانه يوجب زيادة
 في الثمن وهذا دليل على انه اذا كان العبد للخدمة ولا يريد بيعه انه لا يفعل ذلك كذا في المحيط *
 ولا بأس للتاجر حلق شعر جبهة الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا يريد به التجارة
 لا يستحب ان يفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم
 للخدمة اتفق المشائخ رح ان الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وانه من سيما المسلمين
 وعلا ماتهم واما الخضاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون اهيى في عين العدو فهو
 محمود منه اتفق عليه المشائخ رح ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء ولا يحب نفسه اليهن فذلك
 مكروه وعليه عامة المشائخ وبعضهم جوزوا ذلك من غير كراهة وروي عن ابي يوسف رح
 انه قال كما يعجبني ان تزين ابي يعجبها ان تزين لها كذا في الذخيرة * وعن الامام ان الخضاب
 حسن لكن بالحناء والكتم والوسمة واراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب
 لا بأس به في الاصح كذا في الوجيز للكردي * ولا بأس بغالية الرأس واللحية كذا في الفتاوى
 العتائية * تنف الشيب مكروه للتزين لا لترهيب العدو وكذا نقل عن الامام كذا في جواهر
 الاخلاطي * ولا ينبغي ان يخضب يدي الصبي الذكر ورجله الا عند الحاجة ويجوز ذلك
 للنساء كذا في الينابيع * جنب اختضب واختضبت امرأة بذلك الخضاب قال ابو يوسف رح

لأناس به ولا تصلي فيه وإن كان الحب قد فصل موضع الحساب فلا بأس بأن تصلي فيه كذا
 في فتاوى ناصبنا * ولا بأس للسوء بتعليق الخرز من شعورهن من صراوحا أو شدة أو حديد
 وبحول الرينة والسوار منها ولا بأس بشدة الحر على ساقى الصبي أو للهد تعليل له كذا في السيرة *
 لأناس بالانم للرجال باتفاق المشائخ وبكرة الكحل الأسود بالانفاق إذا تصد به الرينة واحتلوا
 فيما إذا لم يتصد به الرينة عامتهم على أنه لا يكره كذا في حواجر الاحلاطي * قال محمد ربح ولا بأس
 بأن يتحد الرجل في بيته سريرا من ذهب أو فضة وعليه الرش من الدساج يتحمل بذلك للناس
 من غير أن يتعد أو سام عليه فإن ذلك مشول من السلف من الصحابة والتابعين كذا في المحيط *
 وما يحتاج إليه الناس من السوء لأناس به وإنه لا يكره إذا سىء إلا يحتاج إليه كذا في التوجيه للكروري * ذكر الغيبة
 أو حصر ربح في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يستريح طائر البيوت باللود الملقشة إذا كان
 قصد فاعله دفع الرد وإن كان قصد فاعله الرينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرحسى في شرح
 السير أيضا لا بأس بأن يستريح طائر البيت باللود إذا كان قصد فاعله دفع الرد وإن كان عليه فقال
 أو بالحشيش إذا كان قصد فاعله دفع الحر وإنه لا يكره من ذلك ما يكون على قصد الرينة كذا
 في الدحرة * أرحاء السرة على الباب مكروه بص عليه محمد ربح في السير الكبير أنه رينة
 وتكره الحاصل أن كل ما كان على وجه النكر بكرة وإن فعل لحاجة وضرورة لا هو المحتر كذا في العيانية *
 ولا يجوز أن يعلق في موضع شئ فيه صورة دات روح ويجوز أن يعلق ما فيه صورة غير دات
 روح كذا في الطهيرة * ويجوز للسان أن يسقط في بيته ما شاء من الثياب المتحددة من الصوف
 والقطن والكتان المصوعة وغيرها والملقشة وغيرها كذا في حرارة المفتين * لأناس للسان أن يكون
 معه من يخدمه ولكن يسعى أن يكلمه الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للسان أن يذهب
 رابعا حيث شاء وعلامه يدشى معه بعد أن كان يطبق ذلك وإن كان لا يطبق ذلك فهو مكروه كذا
 في المحيط * وعن ابن عمر ربح وأما بكرة الركوب ومعه راحله إذا أراد به الرياء والتكبر كذا في الملتقط *
 ويستحب أن يترك العمد أو الأمانة بعد صلوة العشاء ليأمن أو يشتري ويحب على المالك أن لا يشعله
 في أوقات الصلوة عن الصلوة لأنه في حق أداء الصلوة يتقضى على أصل الحرية كذا في التارخانية
 بأقلا عن الحجة * على المولى أن يترك مملوكه حتى يتعلم من التران قدر ما تصح به الصلوة
 وكذلك

وكذلك الزوجة كذا في القنية * ويكره ان يجعل في عنق عبدا طوقا من حديد وقيل لا بأس في زماننا الغلبة الا باق خصوصا في الهندية ولا يكره التنديد كذا في التمرناشي * الباب الحادي والعشرون فيما يسع من جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك في فتاوى ابي الليث رح في امرأة حامل ماتت وعلم ان ما في بطنها حي فانه يشق بطنها من الشق الايسر وكذلك اذا كان اكبر رأبهم انه حي يشق بطنها كذا في المحيط * وحكي انه فعل ذلك باذن ابي حنيفة رح فعاش الولد كذا في السراجية * ولا يرث الولد اذا حرك في بطنها لان حركته قد تكون بريح او دم مجتمع كذا في الفتاوى العتائية * البكر اذا جومت فيما دون الفرج فحملت بان دخل الماء في فرجها فلما قرب او ان ولادتها تزال عذرتها بيضة او يحرف درهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك واذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجدوا سبيل استخراج الولد الا بقطع الولد اربا ربا ولم يفعلوا ذلك يخاف على الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به وان كان حيا لم نرجوا زقطع الولد اربا ربا كذا في فتاوى فاضل خان * لا بأس بقطع العضوان وقعت فيه الاكلة لئلا تسري كذا في السراجية * لا بأس بقطع اليد من الاكلة وشق البطن لما فيه كذا في الملتقط * اذا اراد الرجل ان يقطع اصبعاً زائدة او شبيهاً خرقال نصير رح ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك رجل او امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولهما ولاية المعالجة وهو المختار ولرفعل ذلك غير الاب والام فهلك كان ضامنا والاب والام انما يملكان ذلك اذا كان لا يخاف التعدي والوهن في اليد كذا في الظهيرية * من له سلعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا ينعمل والا فلا بأس به كذا في خزائن المفتين * جراح اشترى جارية رتقاء فله شق الرق وان البت كذا في القنية * ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصاة وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحصاة الواتعة في المثانة ونحوها ان قيل قد ينجو وقد يموت او ينجو ولا يموت يعالج وان قيل لا ينجو اصلا لا يداوى بل يترك كذا في الظهيرية * ولو كان لرجل كلب عتور يعض كل من يمر عليه فلا هل القرية ان يقتلوه فان تقدم اهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عض انسانا فهو ضامن وان عضه قبل التقدم اليه لم يضمن كذا في الينابيع * وهكذا في الخلاصة * قرية فيها كلاب كثيرة ولا هل القرية منها ضرر يومئذ رباب الكلاب ان يقتلوا الكلاب

فان اوارفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك كذا في محيط اسرخسي * وفي اضية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولجيرانه فيها ضرر فان امسكها في ملكه فليس لجيرانه منعه وان ارسلها في السكة فلم يمنع فان امتنع والّا رفعوا الى القاضي والى صاحب الحسبة حتى يمنعه من ذلك وكذا من امسك دجاجة وجمشا وعجولا في الرستاق فهو على هدين الوجهين كذا في المحيط * وفي الاحساس لا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من اللصوص او غيرهم وكذا الاسد والتهاد والضبع وجهي السباع وهذا قياس قول ابي يوسف ربح كذا في الخلاصة * ويجب ان يعلم بان اقتناء الكلب لاجل الحرس حائز شرعا وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الررع والماشية حائز كذا في الدخيرة * رجل ذبح كلبه او حمارة جازان بطعم ستورة من ذلك وليس له ان يطعمه خنزيرة او شيئا من الميتة كذا في السراجية * الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذ بها بل تدبغ بسكين حاد كذا في الوجيز للكردي * رجل وطى بيثمة قال ابو حنيفة ربح ان كانت البيثمة للمواطى يقال له ادبها واحرقها وان لم تكن البيثمة للمواطى كان له ادبها ان يدفعها الى الواطى بالقيمة ثم يذبحها للمواطى ويحرق وان لم تكن مأكول اللحم وان كانت مأكول اللحم يدبغ ولا يحرق كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الاجاس من اصحابنا ربح تدبغ وتحرق على وجه الاستحسان اما بهذا الفعل لا يحرم اكل الحيوان المأكول كذا في خزائن الفتاوى * ولا بأس بقتل الحراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدفع الضرر والى كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره حرقها كذا في السراجية * قتل السمكة تكلموا فيه والمختار انه اذا ابتدأت بالاذى لا بأس بقتلها وان لم تبدى يكره قتلها وانتقوا انه يكره القاءها في الماء وقتل السمكة يجوز بكل حال كذا في الخلاصة * واحرق السمك والعقرب بالارمكة وطرح القمل حيا مباح لكن يكره من طريق الادب كذا في الطهيرة * اذا وجدوا في دار الحرب عقربا فانهم لا يقتلونها ولكن ينزعون ذنبها قطعاً للضرر عن انفسهم ولا يقتلونها لان في قتلها قطع الضرر عن الكثرة فانه ينقطع نسلها وفيه منفعة الكفار وكذلك ان وجدوا حية في رحالهم ان امكنهم نزع اذيها ففعلوا ذلك قطعاً للضرر عن انفسهم ولا يقتلونها لان فيه قطع سبيلها وفيه منفعة الكفار وقد امرنا بضررهم قتل الرنور والحشرات هل يباح في الشرع ابتداء من غير ابتداء وهل يثاب على قتلهم قال لا يثاب على ذلك وان لم يوجد منه الا ابتداء فالاولى ان لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى * ولا تحرق بيوت السمكة لسملة واحدة كذا في الفتاوى العنانية *

الفيلق الذي يقال له بالفارسية (بيله) يلتقى في الشمس ليموت الديدان ولا يكون به بأس لان في ذلك
 منفعة الناس ألا يرى ان السمكة تلقى في الشمس فتتوت ولا يكره كذا في خزائنه المفتين * ولا بأس
 بقطع اليد الشاة اذا انفلتت وتمنعها من الحقوق بالقطيع وبخاف عليها الذئب وكذا الحمام اذا مرض
 ولا ينتفع به فلا بأس بان يذبح فيستراح منه كذا في الفتاوى العتائية * اذا احترقت السنينة وغلب
 على ظنهم انهم لو اتقوا انفسهم في البحر خلصوا بالسياسة يجب عليهم ذلك ولو كانوا بحال
 لو اتقوا انفسهم فيه ضرر قوا ولو لم يلقوا احرقوا فهم بالخيار بين الإقامة واللقاء من قتل نفسه كان اثمه اكثر
 من ان يقتل غيره كذا في السراجية * قتل الاعونة والسعاة والظلمة في ايام الفترة اثم كبير من مشائخنا
 باباحته وقد حكى عن الشيخ الامام الصفار ان الحصاص اورد في احكام القرآن من ضرب
 الضرائب على الناس حل دمه وكان السيد الامام ابو شجاع السمرقندي يقول يثاب قاتلهم وكان
 يفتي بكفر الاعونة وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم ونحن لانفتي بكفرهم كذا في المحيط
 في المتفرقات * عن محمدرح اذا وقت الفتنة فيلتمز الرجل بيته فان دخل عليه داخل يريد قتل نفسه
 واخذ ما له فليقاتل وان قتل نرجوان يكون شهيدا كذا في التاتارخانية * ويكره تعليم البازي بالطير المحي
 يأخذه ويعذبه ولا بأس بان يعلم بالمدبوح كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني والعشرون في
 تسمية الاولاد وكناهم والعقيقة احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه
 الاسماء في هذا الزمان اولى لان العوام يصغرون هذه الاسماء للدعاء التسمية باسم يوجد في كتاب الله
 تعالى كالعلي والكبير والرشيد والبديع جائز لانه من الاسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد
 في حق الله تعالى كذا في السراجية * وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكره الله تعالى في عبادة ولا
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله ولا استعمله المسلمون تكلموا فيه والا ولى ان لا يفعل كذا في المحيط *
 من ولد ميت لا يسمى عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمدرح من كان اسمه محمد لا بأس بان يكني
 ابا القاسم لان قوله عليه السلام سمو باسمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان عليا رض كنى
 ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم كذا في السراجية * ولو كنى ابنه الصغير بابي بكر وغيره الصحيح
 انه لا بأس به فان الناس يريدون التناول انه سيصير بابي ثاني الحال لا التحقيق في الحال كذا
 في خزائنه المفتين * يكره ان يدع الرجل اباه والمرأة زوجها باسمه كذا في السراجية * العقيقة عن الغلام
 وعن الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباح لاسنة ولا واجب كذا

في الوحيز للكردي * وذكر محمد ربح في العتقة فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير الى
 الاباحة فيمنع كونه سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشارة الى
 الكراهية كذا في البدائع في كتاب الاضحية * الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والديعة
 والمدح رجل ذكر مساوي انسان على وجه الاعتناء لا بأس به ويكره ان يكون مرئياً للسب والنقص
 من اغتاب اهل كورة او قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماً معروفين كذا في السراجية * الرجل
 اذا كان يصوم ويصلي ويضر بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان
 بذلك ليزجره ملائم عليه كذا في فتاوى قاضي خان * اشارة ثواب او اقرضه دراهم ثلثة ايام فمنعه صد اياما
 كثيرة وسوقه فوصفه عند الناس بكونه خائناً او كذا بابتعذ في ذلك كذا في القنية * روي عن عبد
 الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله مالا هو يعتقد في طاعة ورجل اتاه الله
 تعالى علماً فيه يعلم الناس ويتقضي به الحديث بظاهرة دليل على اباحة الحسد في هذين لانه استثناء
 من التحريم والاستثناء من التحريم الا بآية قال شيخ الاسلام وليس الامر كما يقتضيه ظاهر الحديث
 والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما وانما معنى الحديث لا ينبغي للانسان ان يحسد غيره
 ولو حسد فاما يحسد في هذين لا يكون الحسد فيه مباحاً بل لمعنى آخر ان الانسان انما يحسد
 غيره عادة لعمدة يراها عليه فيتمنى تلك لنفسه وما عدا هذين من امور الدنيا ليس بنعمة لان مال
 ذلك سخط الله تعالى والنعمة ما يكون ماله رضاء الله تعالى وهذا ان ماله رضاء الله تعالى فهما النعمة
 دون ما سواهما ثم بعض مشايخنا قالوا الحسد المذكور المذموم ان يرى على غيره نعمة فيتمنى
 زوال تلك النعمة عن ذلك الغير وكيئوتها لنفسه اما لو تمنى ما لنفسه فذلك لا يسمى حسداً بل يسمى
 غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو تمنى تلك النعمة بعينها لنفسه فهو حرام مذموم اما ان تمنى مثل
 ذلك لنفسه فلا بأس به وذكر شمس الائمة السرخسي رح انه قال معنى الحديث ان الحسد
 مذموم يضر الحساد الا فيما استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس بحسد على الحقيقة بل غبطة
 والحسد ان يتمنى الحاسد ان يذهب نعمة المحسود عنه ويتكفى لذلك ويعتقد ان تلك النعمة
 في غير موضعها ومعنى الغبطة ان يتمنى لنفسه مثل ذلك من غير ان يتكفى ويتمنى ذهاب
 ذلك منه كذا في المحيط * مدح الرجل على ثلثة اوجه اولها ان يمدح في وجهه وهذا الذي
 نهي عنه

نهى عنه والثاني ان يمدحه بغير حضرته ويعلم انه يبلغه فهذا ايضا منهي عنه والثالث ان يمدحه في حال غيبته وهو لا يبالي ان يبلغه اولم يبلغه ويمدحه بما عوفيه فهذا لا بأس به كذا في الغرائب *

الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام ولا بأس بان تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعموم البلوى ويدخلن بميزر كذا في خزائنه المفتين * وبدون الميزر حرام كذا في السراجية *

دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له لا يعدل في شهادته اريد بذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فادخول من غير ازار مرة واحدة يكفي لسقوط العدالة كذا في الغرائب *

ولو اراد الاغتسال لا يتجرد بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله يكره كذا في القنية * قال ابو نصر الدبوسي رح لا يكره ان يغتسل متجردا في الماء الجاري او غيره في الخلوة كذا في الغرائب *

ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيز للكردي * غمز الاعضاء في الحمام من غير ضرورة مكروه وفي فتاوى اهل سمرقند وذكر في مجموع النوازل انه يباح ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يباح فيما بينهما وبعض مشائخنا رح قالوا لا بأس بذلك بشرطين لا يغسل الخادم لحيته ولا يغمز رجله كذا في الذخيرة في المتفرقات * لو كشف ازاره في الحمام في الموضع المعد لذلك ليغسله ويعصره لا بأس به كذا في السراجية *

قال عين الائمة الكراييسي اراد عصر ازاره في الحمام وليس له ازار آخر لا عصر عليه ولكن يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن ابي يوسف رح كذا في القنية * اذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر ازاره وحلق عانته قيل لا بأس به وقيل يأثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة كذا في الغرائب *

الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير لا ينبغي للرجل ان يشتغل بالتجارة ما لم يعلم احكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز كذا في السراجية * لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك وهو محمول عند اصحابنا رح على الندب وكراهة بيعه قبل اعلامه قال رض لما سأله ان ما يشتري من السوق ويعلم قطعانهم يبيعون الا تراكم ومن غالب مالهم الحرام ويجري بينهم الربوا والعقود الفاسدة كيف يكون هو فهو على ثلاثة اوجه فكل عين قائم يغلب على ظنه انهم اخذوه من الغير بالظلم وباعوه في السوق فانه لا ينبغي ان يشتري ذلك وان تداولته الايدي والثاني ان علم ان المال الحرام بعينه قائم الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على اصل بي حنيفة رح بالخط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي ان يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع

العوض فان اشتراه يدخل في ملكه مع الكراهية والثالث اذا علم انه لم تبق العين المغصوبة او المأخوذة
 بالربوا وغيره وانما باعه لغيره فان الذي يعلم ذلك انه لم تبق تلك العين جازله ان يشتري منها
 هذا كله من حيث الفتوى اما اذا كان امكنا ان لا يشتري منهم شيئا كان اولي ان لا يشتري
 ولعل انه يتعد ذلك في بلاد العجم وسمعت ان في بلاد العرب سوقا حاصيا بيع فيه الحلال والسوق
 الاعظم باع فيه كل شيء فمن اراد ان يشتري من الحلال شيئا فليهم لا يبيعونه الا اذا كان ممن
 يكون ماله حلالا فان ارادوا احد من العوام ان يعامل معهم ويشتري ويبيع منهم فليهم يأمر
 بان يتصدق جميع ماله ثم يعطوه من الزكاة شيئا فامروا بان يتجر معهم بذلك المال ويكتبون
 اسمه في الكتب بان اصل ماله من الزكاة اخذها من فلان وفلان ثم يعاملون معه وفي الجمل
 ان طاب الحلال من هذه البلاد صعب وقد قال بعض مشائخنا عليك بترك الحرام المحض
 في هذا الزمان فانك لا تجد شيئا لا شبهة فيه كذا في حواهر الفتاوى * غلب على ظنه ان اكثر بياعات
 اهل السرق لا يخلعون الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن مع هذا لو اشترا
 يطيب له المشتري شراء فاسدا اذا كان عقدا لمشتري الاخير صحيحا كذا في القنية * اذا اشترى
 شيئا فاستردّه بعد الشراء حاز فيما لا يخالف العادة والرسم كذا في السراجية * وكان ابو حنيفة ر
 يكره ان يدح الرجل سلعته عند البيع كذا في الملتقط * ويستحب للتاجر ان لا يشغله تجارته عن اذا
 العرائض فاذا جاء وقت الصلوة ينبغي ان يترك تجارته وعن ابي يوسف رح لا بأس ببيع ثوب
 نجس ولا يبين فان ظن ان المشتري يصلي فيه فاحب الي ان يبين كذا في الغرائب * وفي السوازل
 سئل نصير عن رجل اشترى مرو الخلفان من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه اثر النجاسة
 فيستعملها من غير ان يغسل قال ارجوانه في سعة من ذلك كذا في التاتارخانية * قال قاضيخان
 يجوز شراء العصفير من الصياد واعناقها اذا قال من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالاغتاق
 وقال برهان الدين رح لا يجوز لان فيه تضييع المال كذا في القنية * ولا بأس ببيع الجارية ممن لا يستبرئها
 او يأتيا في غير المأثي كذا في خزائن الفتاوى * اشترى جارية ولها لبن فأجرها له بيعها مراحة باع جارية
 فانكر المشتري ولا يئنه له لا يطا الا ان يترك الخصومة ورضي بيمينه كذا في التاتارخانية * رجل
 اشترى جارية شراء فاسدا لا يحرم عليها وطئها لكن يكره كذا في خزائن الفتاوى * وفي النيمية سئل علي
 بن احمد اهل بلدة اورستاق زادوا في صجاتهم النبي توزن بها الدراهم والابريسم زيادة لا توافق

الزيادة التي في سائر البلاد وارا دوا ان يتواضعوا على ذلك وبعض تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قيل له اتفق الجميع على تلك الزيادة المخالفة بصنحات البلدان فقال الجواب كذلك وكل بشراء طعام فاشترى بمائة غلة واخبره فاعطاه الصحاح فصرفه بالغلة حل الفضل وللمضارب لا كذا في التاخرانية * وحكي عن الفقيه رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم وارحم له دانتا قال لا يقبله حتى يقول انت في حل او هلك كذا في المحيط * اذا اشترى لحما او سمكا او شيئا من الثمار فذهب المشتري وابطأ وخشي البائع ان يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منه اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه او والدته بغير امره ما يحتاج المريض اليه جاز كذا في السراجية * ويكره بيع الابل الجلالة فهي التي تعتاد اكل الجيفة والدجاجة مادام ريحها الكريهة باقية قال شهاب الدين الامالي له حنطة نقية اراد ان يخلط فيها من التراب ما يكون فيها عادة لبيعها ليس له ذلك كذا في القنية * رجل اشترى جارية وهي لغير البائع او اشترى ثوبا وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية ولبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روي عن محمد بن روح ان الجماع واللبس حرام الا انه يوضع عن المشتري الاثم وقال ابو يوسف رح الوطئ حلال وهو ما جور في اتيان الجارية واذا تزوج امرأة ثم تبين انها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * ويكره بيع خاتم الحديد والصفر ونحوه وبيع طين الاكل كذا في القنية * ولو اصاب اهل بلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا بدرهم او لحما فاعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالمشروط وان كان المشتري من غير اهل تلك البلدة كان له ان يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين * الباب

السادس والعشرون في الرجل يخرج الى السفر ويمنع ابواه او احدهما او غيرهما من الاقارب او منعه الدائن او العبد يخرج ويمنع المولى او المرأة يخرج ويمنعها الزوج الابن البالغ يعمل عملا لا ضرر فيه دينيا ولا دينا بوالديه وهما يكرهانه فلا بد من الاستئذان فيه اذا كان له منه بد اذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بان يتأذى احدهما بمراعاة الآخر يرجح حق الاب فيما يرجع الى التعظيم والاحترام وحق الام فيما يرجع الى الخدمة والانعام وعن علاء الاثمة الحمامي قال مشائخنا راح الاب يقدم على الام في الاحترام والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سالا

• من ماء ولم يأخذ من يده احدهما فيبداً بالام كذا في التبعة * وقال محمد درج في السير الكبير
 اذا اراد الرجل ان يسافر غير الجهاد لتجارة او حج او عسرة وكرة ذلك ابواه فان كان يخاف الضيعة
 عليهما بان كانا معسرين ونفقتهما عليه والله لا يني بالزاد والراحلة ونفقتهما فانه لا يخرج بغير
 اذنهما سواء كان سفره يخاف على الولد الهلاك فيه كركوب السفينة في البحر وكاختيار البادية ما شيا
 في البرد الشديد او لا يخاف على الوالد الهلاك فيه وان كان لا يخاف الضيعة عليهما بان كانا
 موسرين ولم تكن نفقتهما عليهما ان كان سفره لا يخاف على الولد الهلاك فيه كان له ان يخرج بغير
 اذنهما وان كان سفره يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج الا باذنهما كذا في الذخيرة * وكذا الجواب
 فيما اذا خرج للنفقة الى بلدة اخرى ان كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة
 السفر للتجارة وان كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد هذا اذا خرج للتجارة الى مصر من
 اصرار المسلمين واما اذا خرج للتجارة الى ارض العدو بامان فكرها خروجه فان كان امرا لا يخاف
 عليه منه وكانوا قوماً يؤمنون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منعة فلا بأس بان يعصيهما وان كان
 يخرج في تجارة الى ارض العدو ومعسكر من عساكر المسلمين فكرة ذلك ابواه او احدهما فان كان
 ذلك العسكر طمئناً يخاف عليهم من العدو وباكراً للرأي فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف
 على اهل العسكر من العدو ويغالب الرأي لا يخرج بغير اذنهما وكذلك ان كانت سرية وجريدة
 خيل او نحوها فانه لا يخرج الا باذنهما لان الغالب هو الهلاك في السرايا كذا في المحيط * رجل
 خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوباً قيل هذا اذا كان ملتصقاً فان كان
 امرد صريح الوحة فلا به ان يمنعه من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خرج الى
 التعليم ان كان قد رعى التعليم وحفظ العيال فالجمع بينهما افضل ولو حصل مقدار ما لا بد منه الى
 القيام بامور العيال ولا يخرج الى التعليم ان خاف على ولده كذا في الثنا رخانه نافعاً عن البياع *
 اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او لغيرها فان كان بحال لو غرقت السفينة امكده دفع
 الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة وان لم يمكنه دفع الغرق بكل
 ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب وعلى هذه المسئلة قياس مشائخ خارج دخول دار الحرب بامان
 فقالوا ان كان الداخل بحال لو قصد المشرك قتل امكده دفع القتلى عن نفسه بكل سبب يدفع به
 التل

القتل حل له الدخول وان كان بحال لا يمكنه دفع قصدهم لايحل كذا في الذخيرة * ولا تسافر المرأة بغير
محرم ثلثة ايام فما فوقها واختلفت الروايات في ما دون ذلك قال ابو يوسف رح اكره لها ان تسافر
يوما بغير محرم وكذا روي عن ابي حنيفة رح وقال الفقيه ابو جعفر رح واتفقت الروايات في
الثالث اما ما دون الثلث قال ابو جعفر رح هو اهلون من ذلك كذا في المحيط * وقال حماد رح لا بأس
للمرأة ان تسافر بغير محرم مع الصالحين والصبي والمعتوه ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم
كذا في التاتارخانية * ويكره للامة وام الولد في زماننا المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز للكردي *
والفتوى على انه يكره في زماننا هكذا في السراجية * الباب السابع والعشرون في القرض والدين
والقرض هو ان يقرض الدراهم والدنانير او شيئا مثليا يأخذ مثله في ثانی الحال والدين هو ان يبيع له شيئا
الى اجر معلوم مدة معلومة كذا في التاتارخانية * قال الفقيه رح لا بأس بان يستدين الرجل اذا كانت له
حاجة لا بد منه وهو يريد قضاءها ولو استدان دينا وقصد ان لا يقضيه فهو آكل السمحة كذا في القنية *
رجل مات وعليه قرض ذكر الناطفي نرجوان لا يكون مؤاخذا في دار الآخرة اذا كان في نيته قضاء
الدين كذا في خزائن المفتين * وعليه حق غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم احي هو ام ميت
لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية * وسئل نصير عن سجد دين رجل استحلته اولا قال هو
بالخيار في الاستحلاف فان مات الطالب صار الدين للورثة فان قضاها الورثة فقد برئ من الدين
وعليه وزر مما طلبته وجحوده وان لم يقض فالاجر للطالب دون ورثته كذا في الحاوي للفتاوى *
ولو مات الطالب والمطلوب جاحد فالاجر له في الآخرة دون الورثة سواء استحلف او لم يستحلف
ولو قضى المطالب ورثته برئ من الدين ولو كان المطلوب مقرا ومات الطالب قال اكثر المشائخ رح
حق الخصومة في الآخرة لا يكون للاول وقال بعضهم للاول وقال الفقيه ابو الليث رح الدين
يكون للاول كذا في خزائن الفتاوى * الظالم اذا اخذ من غرماء الميتم مال الميتم عليهم فديون
الميتم عليهم باقية كذا في الملتقط * عليه ديون لانس لا يعرفهم من غصوب ومظالم وجبايات
يتصدق بقدرها على الفقراء على عزيمة القضاء ان وجدهم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر ولو صرف
ذلك الى الوالدين او المولودين يصير معذورا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال عليه ديون
لانس شتى لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو تحرى ذلك وتصدق على الفقراء بثوب قوم
بذلك يخرج عن العهدة قال رض فعرف بهذا ان في مثل هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه كذا

في الثنية * رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد لا يؤخذ الا من
 بدينه وان علم الوارث بدين المورث كان عليه ان يقضي دينه من تركته المورث وان نسي
 الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ منه في دار الآخرة وكذا لو كانت وديعة فنسيها حتى مات لا يؤخذ بها
 في دار الآخرة رجل له على رجل دين وهما في الطريق فمصرح المصوص عليهما وقصدوا اخذ ماله
 فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له ان يؤدي دينه وليس للطالب ان
 لا يأخذ منه وقال الثقيفة ابو الليث رح عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى
 فاصيخان * ولو حبس بدين وكان له على الناس ديون يخرج التاضي حتى يدعي عليهم
 فان لم يحصل له منهم شيء بحبسه ثابا كذا في صنون القضاء * ولو كان لمسلم على نصراني دين
 فباع النصراني خمرًا واخذ ثمنها وقصاه المسلم من دينه جاره اخذه لان بيعه له مباح ولو كان
 الدين لمسلم على مسلم فباع المسلم خمرًا واخذ ثمنها وقصاه صاحب الدين كره له ان يقبض ذلك
 من دينه كذا في السراج الوهاج * رد العداليات من له بصارة على ايهازيف فليس له ان يدفع الي
 من يأخذها مكان الجيدة لانه تليس وغدر كذا في الثنية * وفي الزاد من كان له دين على غيره واخذ منه
 مثل دينه وانفق ثم علم انه زيوف فلا شيء عليه عند ابي حنيفة رح وقال ابو ير مثل الزيوف ويرجع بالجداد
 وذكر في الجامع الصغير قول محمد رح وقول ابي حنيفة رح وهو الصحيح كذا في المضمرات * لرجل على
 الناس ديون وهم غيب قتال من كان لي عليهم شيء فهو في حل قال محمد رح له ان يأخذهم سالة
 عليهم وقال ابو يوسف رح هو حائز وهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان شيئًا فائسالة ان يأخذ
 ولو كان له على آخر حق فابراه على انه بالخيار صحح الابرأ ويبطل الخيار كذا في خزائن التناوين *
 رجل قال ابرأت جميع غرمائي ولم يسمهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحد منهم بجنانه قال ابو القاسم رح
 روى بن مقاتل عن علمائنا انهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل قال بن مقاتل
 لا يبرأ غرماء في قول علمائنا رح وكذا لو قال ليس لي بالري شيء ثم جاء الغد وادعى ان هذه
 الدار لي منذ عشرين سنة وهي بالري كان له ذلك في قول علمائنا رح قال بن مقاتل اما عندي
 في المسئلتين جميعا يبرأ غرماء ولا تسمع دعواه كذا في التناوين * رجل قال اعطوا ابن فلان
 خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئًا فان لم تجدوه فاعطوه ورثته فان لم تجدوا ورثته فتصدقوا عنه
 فوجدوا امرأته لا غير قال ابو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواها يدفع اليها

مهرها وان لم تدع المهر فلها الربع منها اذا قالت لا ولد له كذا في القنية * ومن وضع درهما عند بقال يأخذ منه ما شاء يكره ذلك ومعنى المسئلة ان رجلا فقيرا له درهم يخاف ان لو كان في يده يهلك او يصرف الى حاجته لكن حاجته الى المعاملة مع البقال اكثر من غيرها كما في شري التوابل والملح والكبريت وليس له فلوس حتى يشتري بهما ما سخط من الحاجة كل ساعة فيعطى الدرهم البقال لان يأخذ منه ما يحتاج اليه مما ذكرنا بحسابه جزء فجزء حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا الفعل منه مكروه لان حاصل هذا الفعل راجع الى ان يكون هو قرضا فيه جرّ نفع وهو مكروه ولكن الحيلة فيه لو اراد ذلك ان يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ما شاء فاذ ضاع فهو وديعته ولا شيء عليه ثم لما اخذ المودع من البقال شيئا فشيئا يملكه ما اعطاه جزء فجزء بمقا بله ما يأخذ فيحصل له المقصود من غير كراهة كذا في النهاية * وفي التجريد ولو امر صائغان يصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له اجر دانق فصاغه فانه لا يجوز ان يأخذ اكثر من وزنه كذا في التاتارخانية * قرض المشاع جائز بان اعطاه الغا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا في الوجيز للكردي * واستقراض الخل والمربي والرب والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كيلا واستقراض الحديد يجوز وزنا وكذا الصفرو النحاس والمر والنفاس والمنشار والمنشرة واواني الخنزف والجباب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا يجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز استقراض الناكهة كلها حرما ولا القت ولا التبن اوتاراً او قاراً ولا يثبت الاجل في القروض عندنا كذا في التاتارخانية * وفي النوازل كان على الرجل دين فجاء لتقبضه فدفعته الى الطالب وامره بان ينقده فهلك في يد الطالب هلك من مال المطلوب والدين على حاله ولولم يقل المطلوب شيئا فاخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لينقده هلك في يده هلك من مال الطالب كذا في الذخيرة *

الباب الثامن والعشرون في ملاقات الملوك والتواضع لهم وتقبيل ايديهم او يد غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك عن ابي الليث الحافظ انه يكره الدخول على السلاطين ويفتي بذلك ثم رجع وافتي باباحته كذا في الغياثة * رجل دعا الامير فسأله عن اشياء ان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكروها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى ناصيخان * والتواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط * من سجد السلطان على

وجه التحية أو قبل الأرض بين يديه لا يكثر ولكن يأثم لارتكابه الكبيرة هو المختار قال النقيبه
ابو جعفر روح وان مسجد السلطان بنية العبادة أو لم يحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاطي * ولو قال
للمسلم اسجد الملك والآفتللك قالوا ان امرهم بذلك للعبادة فالأفضل له ان لا يسجد كمن اكره
على ان يكثر كان الصبر افضل وان امرهم بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له
ان يسجد كذا في فتاوى قاضخان * وفي الجامع الصغير تقبيل ارض بين يدي العظيم حرام وان
التعال والراصي آثم كذا في التاتارخانية * وتقبيل الارض بين يدي العلما والزاد فعل
الجهال والتعال والراصي آثمان كذا في الغرائب * الانحاء للسلطان او لغيره مكروه لا يندب
فعل المجوس كذا في جواهر الاخلاطي * ويكره الانحاء عند التحية وبه ورد النهي كذا في التمرقاشي *
تجور الخدمة لغير الله تعالى بالقيام واخذ اليدين والانحاء ولا تجور السجود الا لله تعالى
كذا في الغرائب * واما الكلام في تقبيل اليد فان قبل يد نفسه لغيره فهو مكروه وان قبل يد غيره
ان قبل يد عالم او سلطان عادل لعلمه وعدله لا بأس به كذا ذكره في فتاوى سمرقند وان قبل
يد غير العالم وغير السلطان العادل ان اراد به تعظيم المسلم واکرامه فلا بأس به وان اراد به عبادة
له اوليال منه شيئا من خرس الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكراهية في هذا الفصل
من غير فصل كذا في الدخيرة * تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل
يد غيرهما هو المختار كذا في الغيائية * طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لا يرخص
فيه ولا يجيبه الى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يجيبه الى ذلك وكذا اذا استأذنه ان يقبل رأسه
او يديه كذا في الغرائب * وما يتعاه الجهال وهو تقبيل يد نفسه بقاء صاحبه فذلك مكروه بالاجماع
كذا في خزائن الفتاوى * واما الكلام في تقبيل الوجه حكى عن النقيبه ابي جعفر الهندواني انه
قال لا بأس ان يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها او عالما او زاهدا يريد بذلك اعزاز الدين
وقد ذكر في الجامع الصغير ويكره ان يقبل الرجل وجه آخر او جبهته او رأسه كذا في المحيط *
يكره ان يقبل الرجل من الرجل اريدة او شيئا منه في قول ابي حنيفة ومحمد روح قال ابو يوسف روح
لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قميص او جبة او كانت القبلة
على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضخان * يكره تقبيل المرأة من امرأة
اخرى

اخرى اوخذها عند اللقاء او الوداع كذا في القنية * وقدم شيخ من السفراء اذ ان يقبل اخته وهي شقيقة قال ان كان يخاف على نفسه لم يجوز ولا يجوز كذا روى خلف عن ابي يوسف رح كذا في الحاوي للفتاوى * ذكر ابو الليث رح ان التقيل على خمسة اوجه قبلة الرحمة كقبلة الوالد ولده وقبلة التحية كقبلة المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة كقبلة الولد والديه وقبلة المودة كقبلة الرجل اخاه على الجبهة وقبلة الشهوة كقبلة الرجل امرأته او امته وزاد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجر الاسود كذا في التبيين * قبل امرأة ابيه وهي بنت خمس اوست سنين عن شهوة قال ابو بكر لا تحرم على ابيه فانها غير مشتهاة وان اشتهاها هذا الابن لا ينظر الى ذلك فقل ان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بحالها تحرم كذا في الحاوي للفتاوى * ويجوز المصافحة والسنة فيها ان يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب او غيره كذا في خزائن الفتاوى *

الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة ذكر محمد رح في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة واحدا الشريكين غائب واراد الحاضر ان يسكنها انسانا او اجرها انسانا قال اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضاء لا يمنع من ذلك فان اجر واخذ الاجر ينظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر ويرد ذلك عليه ان قدر ولا يتصدق وكان كالغاصب اذا اجر وقبض الاجر يتصدق او يرد على المغصوب منه اما ما يخص نصيبه يطيب له هذا اذا سكن غيره اما اذا سكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس ان لا يكون له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى كما لو سكن غيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو ان دارا غير مقسومة بين رجلين غاب احدهما وسع الحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بين رجلين غاب احدهما فاللحاضر ان يستخدم الخادم بحصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجارات النوازل عن محمد بن مقاتل ان للحاضر ان يسكن الدار قدر نصيبه عن محمد رح ان للحاضر ان يسكن جميع الدار اذا خاف على الدار الخراب ان لم يسكنها وروى بن ابي مالك عن ابي حنيفة وابي يوسف رح في الارض ان ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكن وفي نوادر هشام له ذلك في الوجهين كذا في المحيط * وفي الدابة بين رجلين استعمالها احدهما في الركوب او حمل المتاع بغير اذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا في الصغرى * دار مشتركة بين قوم فلبعضهم ان يربط فيه دابة وان يتوضأ فيه ويضع فيه خشبة ولو عطب به انسان لم يضمن وليس له

ان يعمره بئرا او يبني بناء بغير اذن شريكه وان بنى او حفر ضمن النضان ويؤمر برفع البناء كذا في التناوي العناية * سئل ابو الناسم عن اراد ان يتخذ طريقا في ملكه في سكة غير نافذة بحاجته قال بنظر الثاني فيه ان لم يكن فيه ضرر باصحاب السكة واستوثق ذلك الباب حتى يصير كالجدار لم ينعك كذا في الحاوي للتناوي * واداراد الرجل احداث طلة في طريق العامة ولا يضر العامة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وقال محمد رح له حق المنع من الاحداث وليس له حق الطرح وقال ابو يوسف رح ليس له حق الطرح والدفع فان اراد احداث الطلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم الضرر عندنا بل يعتبر فيه الاذن من الشركاء وهل باح احداث الطلة على طريق العامة ذكر الغيبة ابو جعفر والطحاوي انه باح ولا يأنم قبل ان يخاصمه احد وبعد ما خاصمه احد لا يباح الاحداث ولا يباح الانتعاع وبأنم بترك الطلة وقال ابو يوسف ومحمد رح باح له الانتعاع اذا كان لا يضر ذلك العامة كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح في الرجل اذا طين جدار دارة وشغل هواء المسلمين بالنباس ان ينتقض ذلك وفي الاستحسان لا ينتقض ويترك على حاله وروي من نصربن محمد المروزي صاحب ابي حنيفة رح انه كان اذا اراد ان يطين دارة نحو السكة خدشه ثم طينه كيلا يأخذ شيئا من الهواء ثم سئل نصير بن يحيى عن الجدة اذا كان خارجا من السكة او متعلقا بجدار الشريك فاراد ان ينتقض ويقطع قال ان كانت السكة نافذة فله ان ينتقض فاذا انتقضه لا يؤمر ببنائه وليس لصاحب الجدة حق الفرار وان كانت السكة غير نافذة فان كان قديما فلصاحبه حق الفرار وليس للشريك حق النقص واذا انتقض يؤمر بالبناء ثانيا وان كان محدثا فلصاحبه حق النقص واذا انتقض لا يؤمر بالبناء ثانيا كذا في التناوي خاتمة * وفي المستقن اذا اراد ان يبني كنيسة او ظلة على طريق العامة فاني امعه عن ذلك وان بنى ثم اختصموا طرأت في ذلك فان كان فيه ضرر امرته ان يتلع وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله وقال محمد رح اذا اخرج الكيف ولم يدخله في دارة ولم يكن فيه ضرر تركت واذا دخله دارة منع عنه وقال في رجل له ظلة في سكة غير نافذة فليس لاصحاب السكة ان يهدموها اذا لم يعلم كيف كان امرها وان علم انه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال ابو يوسف رح ان كان فيه ضرر هدمها والا فلا والحاصل ان ما كان على طريق العامة اذا لم يعرف حالها على قول محمد رح يجعل حديثه حتى كان الامام رفعها وما كان في سكة

غير نافذة اذا لم يعلم حالها تجعل قديمة حتى لا يكون لاحد رفعها قال شيخ الاسلام تاول
 هذا في سكة غير نافذة ان تكون دار مشتركة بين قوم او ارض مشتركة بينهم بنوا فيها مساكن
 وحجرا ورفعوا بينهم طريقا حتى يكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة في الاصل احيطت
 بان بنوادار وتركوا هذا الطريق للمرور فالجواب فيه كالجواب في الطريق العامة وحكي عن الشيخ
 الامام شمس الائمة الحلواني رح انه كان يقول في حد السكة الخاصة ان يكون فيها قوم يحصون
 اما اذا كان فيها قوم لا يحصون فهي سكة عامة والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة *
 وسئل عن سكة غير نافذة في وسطها مزبلة فاراد واحد منهم ان يفرغ كنيقاله ويحوطه الى تلك
 المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شيء يتأذون به تأذيا شديدا كذا في
 الحاربي للفتاوى * احدث مستراحا في سكة نافذة برضاء الجيران ثم قبل تمام العمارة منعوه وليس
 لهم في ذلك ضررين فلهم المنع كذا في الغرائب * وفي فتاوى ابي الليث رح اتخذ على باب
 دارة في سكة غير نافذة اربا يمسك دابته هناك فلكل واحد من اهل السكة ان ينقض الاري
 ولا يمنع عن امساك الدواب على باب دارة لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدارين
 شريكين لكل واحد منهما ان يسكن في نصفها وليس له ان يحفر بئرا او يبني فيها واتخاذ الاري من
 البناء وامساك الدواب على الابواب من السكنى وفي بلادنا كان الرسم امساك الدواب على
 ابواب دورهم ولو كانت السكة نافذة فلكل واحد من اهلها امساك الدابة على باب دارة بشرط
 السلامة كذا في الذخيرة * هدم واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله ان يبنيه كما كان وليس
 للجيران حق المنع ان كان قديما ولكل واحد قلع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما
 الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة كذا في الغرائب * وفي فتاوى اهل سمرقند هدم
 بيته ولم يبن والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبرة على البناء اذا كان قادرا والمختار انه ليس
 لهم ذلك كذا في الذخيرة * قال رض بيعت دار كبيرة ميزابها على منهرة من جماعة فاتخذ كل واحد
 منهم حصة دار على حدة ووضع ميزابها على تلك المنهرة فكثرت الميازيب عليها فهل للجيران منعهم
 منها فاجاب بعض المفتين في زماننا انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع فيها جماعة من
 الناس وكما اذا اشترى الدار لواحدة جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثرت مياههم على
 ميزابها فان ضر الميازيب ليس الاكثر الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع دارة في سكة غير نافذة من جماعة

ليس لأهلها الميع وان لم يهيم ضرر كثرة الشركاء والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على
 شيخنا بجملة الإثمة الحلبي فتوقف وبحث فيه أصحابه وأهل عصره إماماً ثم تقرر رأيه على أن الجيران
 الميع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولا دائم ولا كذلك ههنا عن شدة اضرار
 ان يغرس في الشهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في الفقيه * رجل غرس شجرة على فناء داره
 في سكة ميربادة وفي سكة اشجار غير ذلك فإراد واحد من أهل السكة ان يقطعه ولم يتعرض الاشجار
 الآخر ليس له ذلك وكذلك من اراد ان يقتص جناحاً خارجاً في الطريق الحادة إلا ان يكون
 رحلاً محتسباً يتعرض لجميع هذه الاشياء كذا في الذخيرة * قال الفقيه ابو نصر رح اذا غرس على شط
 نهر عام لا يضر بالمارة فذلك يباح له ولمن شاء من المسلمين ان يأخذ به برع ذلك وان جعله وقفاً صار
 وقفاً وأما على مذهب أصحابنا ليس له ذلك وحكي عن محمد بن سلمة رح كان قد نسي
 دكاناً على باب واربالد ابنته فتبيل للشيخ أبي بصير ما تقول به قال لا بعده عن الصواب كذا في المحيط *
 لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاصحان * وسئل ابو القاسم عن غرس اشجار على شط النهر
 بخداء باب داره وبين داره والاشجار طريق حادة يكره ذلك قال ان كانت هذه الاشجار
 لا تضر بالنهر وأهل رجوت ان يكون عارسها في سعة ويحلقه من بعده كذا في الحاوي للفتاوى *
 وفي الوارل غرس شجرة على صفة نهر عام فجاء رجل ليس بشريك في النهر يريد اخذه بقطعه
 فان كان يضر بأكثر الناس فله ذلك والاولى ان يرفع الى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الذخيرة *
 في فتاوى أبي الليث رح واذا رفع طيباً أو تراباً من طريق المسلمين ففي أيام الاحوال حازل هو اولى
 وفي غير أيام الاحوال ان لم يضر كالارض فكذلك وان كان كالارض واحتاج الرفع الى قلة
 لا يسعه ذلك اذا كان فيه مضرة بالمارة كذا في المحيط * أخذ الرذغة عن وسط الطريق او اخذ
 التراب من حافة الشهر العام لا يجوز إلا بأذن الوالي لانه حق العامة وفي الوارل ان لم يكن
 ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر ان الوالي كذا في الفقيه * وسئل ابو بكر عن يني
 طبياي رقيقة غير نافذة قال ان تركه مقدار الممر للناس ويرفعه سريعاً ويكون ذلك في الاحابن لم ينع
 منه وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها لا يري والدكان ويحوز ذلك كذا في الحاوي للفتاوى
 سئل ابو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز ان يحصل قيل فان انهدم شهر من
 ولا يباح

ولا يحتاج اليه قال لا بأس به كذا في الغرائب * حوض للسبيل رفع انسان منهجرة من ماء لا ينبغي له ان يضعها على شط الحوض فان فعل فاصاب شيئا ضمن كذا في الذخيرة *

الباب الثلثون في المتفرقات لدمر امرأة فاسقة لا تنزج بالزحر لاجب تطليقها كذا في الغنية * في النوازل اذا دخل الرجل ذكره في فم امرأته قد قيل يكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة * يضرب جارية زوجها غيره ولا تعط بوعظه فله ضربها كذا في الغنية * سئل ايضا عن الشافعية فهل لها ان تمكن زوجها من نفسها في اليوم الحادي عشر من حيضها وزوجها حنفي المذهب فقال انما يفتي المفتي على مذهبه لا على مذهب المستفتي كذا في التاتارخانية * مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها اولى لموت حرة كذا في الغنية * امرأة ترضع صبيًا بغيران زوجها يكره لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * من امسك حراما لاجل غيره كالخمر ونحوه ان امسك لمن يعتقد حرمة كماله لم يمسكه للمسلم لا يكره وان امسك لمن يعتقد اباحته كماله لم يمسكه الخمر لكافر يكره كذا في التاتارخانية * ولو امسك الخمر في بيته للتخليل جاز ولا يائمه ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملاهي كره ويائمه وان كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضيخان * اجتمع قوم من الاثراك والامير وغيرهم في موضع الفساد فنهاهم شيخ الاسلام عن المنكر فلم ينزجوا فاشتغل المحتسب وقوم من باب السيد الاجل الامام ليفرقوهم ويريقوا خمرهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء وظفروا ببعض الخمر فارقوها وجعلوا الملح في بعض الدنان بالتخليل فاخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا واكسروا الدنان كلها واريقوا ما بقي وان جعل فيه الملح قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من اراق خمر المسلمين وكسروا دنانهم وشق زقاتهم التي فيها الخمر حسبة فلا ضمان عليه وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسروا دنانها وشق زقاتها اذا ظهر فيما بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التاتارخانية ناقلا عن اليتيمة * لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام كذا في السراجية * والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الزندويسي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يفتتح بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا وتطيعه على كل مباح بامرها ويتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي * نجم الائمة

العلمي اتخذ (تأبخان) في دار مسبله مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول
 ان نلازمته تطلع علينا اذا كان في السطح والمبرز او عند الباب فسد الكوى ليس له ذلك ولو زرع
 في ارضه ارضا وتضرره الجيران بالنزع ضررا يئنا ليس لهم المنع منه كذا في القنية * المئاعب التي
 تكون في الطريق ليس لاحدان يخاصم فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى كذا في الملتقط * ولا يجوز
 حمل تراب روض المصر لانه حصن وكان حق العامة فان انهدم الرض ولا يحتاج اليه جاز كذا
 في الوجيز للكردي * وفي تجنيس الملتقط قال محمدرح اذا كان سطحه وسطح جارة سواء
 وفي صعود السطح يقع بصره في دار حارة فللجار ان يمنع من الصعود مالم يتخذ ستره
 واذا كان بصره لا يقع في دارة ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك
 قال الامام ناصر الدين هذانوع استحسان والقياس ان يمنع كذا في الذخيرة * وفي البيتة
 سألت ابا حامد عن رجل له ضيعة ارضها مرتفعة هل يجوز له ان يسبل النهر يوما او نصف يوم
 بغير رضاء الاسافل حتى يسقيها فقال نعم وهكذا نص حمير الهبري كذا في التارخانية * رجل
 مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد مسلكا الا ارض اسان فلا بأس بالمشى فيها وذكر
 في تناوى اهل سمرقند مسألة المرور في ارض العبر على التصيل ان كان لارض الغير حائط
 وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا بأس بالمرور فيها والحاصل ان المعتبر في هذا الباب
 عادات الناس كذا في المحيط * وفي الترازل اذا اراد الرجل ان يمر في ارض غيره فان كان له
 طريق آخر لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر مالم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وهذا
 في حق الواحد ما الجماعة فليس لهم ان يمدوا من غير رضاء كذا في الذخيرة * وفي التناوى
 مثل ابوبكر عن المرور في طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز المرور فيه
 حتى يعرف انها غصب قال ابوبكر وكان شاذان بن ابراهيم يمر في سوق القناتين ويربط بغلته
 هناك على رأس سكة الاصغهاينة وكذلك نصير وقال ابوبكر وعامة سلوكي في ذلك ولا ارى به بأسا
 وقال القبة رح رأيت اهل تلك السكة يخرجون الجنازة من طريق آخر وكرهوا المرور في ذلك
 السرقة وقالوا هو جور لكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء اولي من قول العوام ولا بأس بالمرور هناك
 واخراج الجنازة كذا في الحاوي للتناوى * من له مجرى نهر في دار رجل لا يمكن ان يمر في بطن
 النهر او في مسبانه واراد اصلاحه وبمنعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار اما ان تدعه حتى

يصلحه وامان تصلحه من ماله قال ابو الليث رحوبه تأخذوهكذا الجواب في الحائط وصورته رجل له حائط وجهه في دار غيره واراد ان يطعن الحائط فمنعه صاحب الدار عن دخول داره ولا سبيل له الى تطيين الحائط الا من داره قال البلخي رح ليس له ان يمنع من تطيين حائطه وله ان يمنع من دخول داره قيل فان انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فاراد نقل الطين وليس له سبيل الا ان يدخل الدار قال له ان يمنع من دخول داره قيل فيترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمنعه من دخول داره معناه ان يقال لصاحب الدار اما ان تأذن له في الدخول او تخرج انت طينه كذا في الذخيرة * وفي واقعات الناطفي نهر لرجل في ارض رجل اراد صاحب النهر ان يدخل الارض ليعالج نهره ليس له ذلك ولكن ينبغي ان يمشي في بطن النهر وان كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الارض ايضا قيل هذا الجواب على قول ابي حنيفة رح لانه لا حریم للنهر عنده اما على قولهما ان لصاحب النهر حریمه فله ان يمر على الحریم وقيل ما ذكر قول الكل وقاويل المسئلة على قولهما ان صاحب النهر باع الحریم من صاحب الارض كذا في المحيط * مرفي ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستحلال ان اضر به كالمزروعة او الرطبة والا فلا الا اذا رآه صاحب الارض يجب عليه الاستحلال الا اذا كان له حق المرور في ارض غيره فمر فيها مع فرسه او حمارة قيل ان يثبت بالحجة ليس له ذلك كذا في القنية في باب من يتصرف في ملكه * نصب منوالا لاستخراج الابريس من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا بالدخان ورائحة الديدان نجم الائمة البخاري اتخذ في دار ابويه برضا ثم اعلم نسج العنایات فليس للجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع وللجيران منع دفاق الذهب من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرروا به كذا في القنية في باب المرور في ارض الغير * رجل اتخذ بستانا وغرس فيه اشجارا بجانب دار جاره قال ابو القاسم ليس في هذا تقدير ويجب ان يتباع من حائط جاره قدر ما لا يضرب دار جاره كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له معدة فاراد جاره ان يبني بجانبها اتونا لا يمنع عن ذلك والاولى ان لا يفعل كذا في السراجية * سئل ابو القاسم عن رجل اتخذ في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر بجاره فان كان وجه الدواب الى جدار داره لا يمنع وان كان حوافرها الى جدار داره له ان يمنع كذا في الغياثية * خباز اتخذ حانوتا في وسط البزازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه اقتضى ابو القاسم كذا في الملنقط *

ولا يمنع المراق والرليقي لانه رائحة ليس بضرر في حق كل واحد لان منهم من يسند بها
 الا اذا كان دحانه دائما كذا في الغيبة * سئل مجاهد بن مائل رح عن رجل سرق ماء واساله الى ارضه
 وكرمه فاجاب انه يطيب له ما خرج به منزله رحل عصب شعيرا او ثبا وسمن به دابته فانه يجب عليه
 قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيب له ذكر القيمة وقع سهوا والصحيح ان عليه مثل ما غصب قال الغيبة
 ابو الليث رح وقد حكي عن بعض الراغبين ان الماء وقع في كرمه في غير نوبته فامر بقطع كرمه ونحن الانتول
 بقطع الكرم ولكن لو تصدق بمنزله كان حسنا اما لا يجب عليه التصديق في الحكم كذا في المحيط * سئل
 الغيبة ابو القاسم رح عن رجل زرع ارض رحل بغير ادنه ولم يعلم صاحب الارض حتى استحصدا الزرع
 فعلم ورصي به هل يطيب المزارع قال نعم قبل له فان قال لا رصي ثم قال رضيت هل يطيب له قال
 يطيب له ايضا قال الغيبة ابو الليث رح وهذا استحسان وبه نأخذ كذا في الذخيرة * رجل اخذ
 ارض الجوز مزاعة من متصرفيها قال ابو القاسم رح نصيب الاكرة بطيب لهم اذا اخذوا الارض
 مزاعة او استأحروها فان كان الجوز كروما واشجارا ان كان يعرف اربابها لا يطيب للاكرة
 وان لم يعرف اربابها طاب لهم لان تدبير هذه الارض التي لا يعرف مالکها الى السلطان
 وتكون بمنزلة ارض الموات وينبغي للسلطان ان يتصدق بنصف الخراج على المساكين فان
 لم يفعل ذلك كان انما واما نصيب الاكرة بطيب لهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برضا لهم وان كان
 لا يجلود ذلك عن نوع شبهة الا انهم قالوا زمانا زمانا الشبهات فعلى المسلم ان يتقي الحرام المعاین
 امرأة زوجها في ارض الجوز وله مال يأخذه من قبل السلطان وهي تقول لا تعد معك في ارض
 الجوز قال الغيبة ابو بكر البلخي رح ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام فصبا فهي
 في سعة من اكله وكذا لو اشترى لها طعاما وكسوة من مال اصله ليس بطيب فهي في سعة من تناول
 ذلك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج وارض الجوز ارض لا يقدر صاحبها على زراعتها اداء
 حراجها في دفعها الى الامام لتكون منعتها للمسلمين مقام الخراج وتكون الارض ملكا لصاحبها
 كذا في فتاوى ناصبكان * توحه على جماعة جباية بغير حق فليعضهم دفعه عن نفسه اذا لم يحمل
 حصته على الباقيين والا فالاولى ان لا يدفعها عن نفسه دفع طلما من انسان يدفع اليه عشرين دينار
 مباعه الاخذ منه درهما بعشرين دينار لا يحل له لا يحل له قال مجد الاثمة الترجماني هذا على قول

محمد رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولهما فلا بأس به إلا إذا كان البائع ملجئاً كذا في القنية * رجل له مال وعيال ويحتاج الناس إليه في حفظ الطريق والبدرة فان قدر على ان يحفظ ولا يضيع عياله كان الحفظ افضل وان لم يمكنه القيام بهذا كان القيام بامر العيال أولى به فان قام بحفظ الطريق فأهدى إليه فان لم يأخذ فهو افضل وان اخذها فليس بحرام كذا في جواهر الاخلاطي * قال اسمعيل المتكلم سلم المؤذي على المؤذي مرة بعد مرة اخرى وكان يرد عليه السلام ويحسن إليه حتى غلب على ظن المؤذي انه قد سرى عنه ورضي عنه لا يعذر ولا استحلال واجب عليه قال اسمعيل المتكلم آذاه ولا يستحله للحال لانه يقول هو مبتلى غضبا فلا يعفو عني لا يعذر في التاخير كذا في القنية في باب الاستحلال ورد المظالم * دفع الشيء راعى الامراء وغيرهم خبزا ليضجع غنمه في حظيرته او ارضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت الاغنام ملكا للراعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح باشتراط الا بآثته لانه مشروط عرفا وللدافع ان يسترد ما دفع اليه والحيلة فيه ان يستعير الشياه من الكفار بأمره الكفار الراعي بالآثته عند المستعير ويدفع ذاك القدر اليه احسانا لا اجرة قال رض ولو كان الراعي لا يبيته ايضا بأمرة الآبرزق كان رشوة ايضا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة * ويستحب التنعم بالقبولة لقوله عليه السلام قيلوا فان الشيطان لا يقبل كذا في الغباية * تستحب القبولة فيما بين المنجولين بين رأس الشعر وبين رأس الحنطة ويستحب ان ينام الرجل ظاهرا ويضطجع على شتته الا يدين مستقبل النبلة ساعة ثم ينام على يساره كذا في السراجية * ويكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ورأيت في بعض المواضع ما كانت نومة احب الى علي رضي الله عنه من نومه بعد العشاء الاخيرة وينبغي ان يكون نومه على الفراش المتوسط قبل العشاء في الليل والنخونة ويتوسد كفه اليمنى تحت خده ويذكر انه سيفضطجع في اللحد كذلك وحيدا لبس معه الا الاعمال ويقال الاضطجاع بالجنب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع الملوك ومتوجها الى السماء اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار ولو كان ممثما يخاف وجع البطن فلا بأس بان يجعل وسادة تحت بطنه وينام عليه بذكر الله في حالة النوم بالتهليل والتحميد والتسبيح حتى يذهب به النوم فان النائم يبعث على ما بات عليه والميت على ما مات عليه ويقوم من مقامه قبل الصبح فان الارض تشتكي الى الله من غسل الزاني ودم حرام يسفك عليها ونومه بعد الصبح ويسنقظ ذكرا لله تعالى وعازما للتقوى عما حرم الله تعالى

عليه وناوبان لا يظلم على احد من عباد الله كذا في الغرائب * وفي فتاوى آه و سئل قاضي برهان الدين (مردى) از كوه سگ خراس بر كند و بعضي را با بریده ماند) عجا ربجل (و باقى را بر كند) فهو للثاني لان الاول ما احرزه كذا في التاتارخانية * الصبرة اذا اصابته طرفا منها نجاسة ولا يعرف ذلك بعينه فعزل منها قنيزا او قنيزين فعسل ذلك اوزال ذلك عن ملكه ببيع او هبة يحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويحل اكله ولا رواية عن اصحابنا في هذه ومشائخنا استخرجوها من مسئلة في السير صورتهاد خل رجل من اهل الدمة حصنا من حصون اهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن واخذوا بالرحال وعلمو ايقين ان الذمي فيهم الا انهم لم يعرفوا بعينه وكل واحد منهم يدعي انه الذمي فانه لا يحل للمسلمين قتلهم ولو قتل واحد من اهل الحصن بعدما حل الذمي فيه اومات او خرج واحد منهم فانه يحل للمسلمين قتلهم لانه بعد مامات واحد او قتل او خرج من الحصن لم يتيقن ان فيهم من هو محرم القتل لجواز ان محرم القتل من قتل اومات او خرج من الحصن كذا في المحيط * اذا اختلفت ذك الميته بالدهن جاز ان يستصبح به ويدبغ به الجلد اذا كان الدهن عالما كذا في السراحيه * واذا قرئ صك على صبي وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد بما فيه الا ترى ان البالغ اذا قرئ عليه صك وهو لا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه قال النقيهرج كره بعض الناس السمر بعد العشاء واجاره بعض الناس قال النقيهرج السمر على ثلثة اوجه احدها ان يكون في مذاكرة العلم فهو فصل من النوم والثاني ان يكون السمر في اساطير الاولين والا حاديث الكدنة والسخرية والصحك فهو مكروه والثالث ان يتكلموا للمواساة ويجتنبوا الكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه افضل واذا فعلوا ذلك يبعي ان يكون رحوهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون ختمه بالخبر السؤال من الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار انه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا في الخلاصة * لا بأس للعالم ان يحدث عن نفسه بانه عالم ليظهر علمه فيستعبد منه الناس وليكن ذلك تحديث نعمة الله تعالى كذا في العاينة * قال النقيهرج ثم ان العلم على انواع وكل ذلك عند الله حسن وذلك ليس كالتقنه ويسغي للرجل ان يكون تعلم التقنه اهم اليه من غيره واذا اخذ الاسان خطا وافرأى التقنه ينبغي ان لا يقتصر على التقنه ولكن ينظر في علم الزهد وفي كلام حكيم الحكماء وشاغل الصالحين طلب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه الامر ما لا بد منه

من احكام الوضوء والصلوة وسائر الشرائع ولا مورعاشبه وما وراء ذاك ليس بفرض فان تعلمها فهو افضل وان تركها فلا اثم عليه كذا في السراجية * وفي النوازل وعن ابي عاصم رح انه قال طلب الاحاديث حرفة المئاليس يعني به ان اطلب الحديث ولم يطلب فقهه كذا في التاتارخانية * وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي * تعلم الكلام والنظر والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة مكروه وقيل الجواب في هذه المسئلة ان كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة مكروه لان ذلك يؤدي الى اشاعة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا ممنوع جدا كذا في جواهر الاخلاطي * ولا يناظر في المسئلة الكلامية ان لم يعرفها على وجهها وكان محمد رح يناظر فيها كذا في الملتقط * قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو اليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضها للنلاسعة مثل اسحاق الكندي والاستقراري وامثالهما وذلك كله خارج عن الدين المستقيم زائغ عن الطريق القويم لا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز امساكها فانها مشحونة من الشرك والضلال قال ووجدت ايضا تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد الجبار الرازي والجبائي والكعبي والنظام وغيرهم لا يجوز امساك تلك الكتب والنظر فيها كيلا تحدث الشكوك ولا يتمكن المؤمن في العقائد وكذلك المجسمة صنفوا كتابي هذا الثمن مثل محمد بن هيصم وامثاله لا يحل النظر في تلك الكتب ولا امساكها فانهم شراهل البدع وقد صنف الاشعري كتبا كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم ان الله عز وجل لما تفضل عليه بالهدى صنف كتابا ناقضا لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة الا ان اصحابنا رح من ادل السنة والجماعة خطوه في بعض المسائل التي اخطأ فيها ابو الحسن فمن وقف على المسائل وعرف خطاه فلا بأس بالنظر في كتبه وامساكها وعامة اصحاب الشافعي رح اخذوا بما استقر عليه ابو الحسن وبطول تعداد ما اخطأ فيه ابو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف ابي محمد عبد الله بن سعيد القطان وهو اقدم من ابي الحسن الاشعري واقاويله توافق اقاويل اهل السنة والجماعة الا في مسائل فلائلا لا تبلغ عشر مسائل فانه خالف فيها اهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما اخطأ فيه كذا في الظهيرية * ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فانه لا يجوز قراءته لمن لم يكن متبحرا في العلم وسائر الحجج عليهم وحل شبهاتهم والخروج عن اشكالاتهم العلوم ثلثة علم نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالحلل

والحرام والامر والنهي وما بعث الانبياء فيه وعام يحجب الاجتناب عنه وهو السحر وعالم الحكمة
والطلسمات وعلم النجوم الا على قدر ما يحتاج اليه في معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى
القبلة والهداية في الطريق وعلم آخريس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل من المناظرات
فيكون الاشتغال به تضييع العمر في شيء لا ينفعه في الآخرة واما يشتغلون به لقهر الخصوم لا لظهار
الحق والوقوف على الفرق بين المسائل واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغلوا بغيره مما ينفع
في الدنيا والآخرة ولا يضيع العمر كان اولي كذا في جواهر الفناوي * واذا تعلم رجلا ناعلم
الصاوة ونحوها احدها يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به فالاول افضل كذا في خزائن
المنين * النموي في المناظرة والحيلة فيها هل يحل ان كان يكلمه متعلم مسترشد وغيره على الانصاف
بلا تغت لا يحل وان كان يكلمه من يريد التغت ويريد ان يطرحه يحل ان يحتال كل حيلة
لدفعه عن نفسه لان دفع التغت مشروع باي طريق يمكن الدفع كذا في المحيط * في جامع
الجوامع تعليم العاصي ليجتنب حار كذا في التاتار خانية * العربية اصل على مائر اللسان
وهو لسان اهل الجنة فمن تعلمها او يعلم غيره فهو مأجور كذا في السراجية * قال النبه
ابو الليث رح ينبغي ان لا يأخذ العلم الا من امين كذا في الغرائب * طلب العلم والفقه اذا صححت
النية افضل من جميع اعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صححت النية لانه اعم لكن بشرط
ان لا يدخل القصدان في فرائضه وصحة النية ان يتصد وجد الله تعالى والآخرة ولا طلب الدنيا
والجاء ولو اراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق واحياء العلم فقل تصح نيته ايضا كذا
في الوجيز للكردي * وان لم يقدر على تصحيح النية فالتعلم افضل من تركه كذا في الغرائب *
ولا ينبغي للمتعلم ان يكون بخيلا بعلمه اذا استعار منه انسان كتابا واستعان به لتعلم مسألة ونحو
ذلك ولا ينبغي ان يبخل به لانه يتصد بتعلمه ومنفعة الخلق ولا ينبغي ان يمنع منفعته في الحال وقال
عبد الله بن مبارك من يبخل بعلمه ابتلي باحدى ثلاث اما ان يموت فيذهب علمه او يستل
بسلطان او ينسي علمه الذي حفظه ويبغي للمتعلم ان يوقر العلم ولا ينبغي ان يضع الكتاب على
التراب واذا خرج من الحلاء فاراد ان يمس الكتاب يستحب له ان يتوضأ ويغتسل يديه ثم يأخذ
الكتاب وينبغي للمتعلم ان يرضى بالدون من العيش وينزوي من النساء من غير ان يترك حرفة

نفسه من الأكل والشرب والنوم وينبغي للمتعلم أن يقل معاشرته الناس ومخالطتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغي للمتعلم أن يدرس على الدوام ويتذاكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغي للمتعلم إذا وقعت بينه وبين إنسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والانصاف ليكون فرقا بينه وبين الجاهل وينبغي للرجل أن يراعي حقوق استأذه وأدائه لا يضيق بشيء من ماله ولا يقتدي به في سهوة كذا في الغرائب * ويقدم حق معلمه على حق أبويه وسائر المسلمين ولو قال استأذه مولانا لأبأس به وقد قال علي رضي الله عنه لابنه الحسن رضي الله عنه قم بين يدي مولاك عني استأذه وكذا لأبأس به إذا قال لمن هو أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يخرله ولا يستأثر عليه أحدا فان فعل ذلك فقد فصم عروة من عرى الإسلام ومن أجله أن لا يترع بابه بل ينتظر خروجه ولا يعلم إلا أهله ولا يكتن من أهله فان وضع العلم في غير أهله إضاعة ومنعه عن أهله ظلم وجور وعن ابن مقاتل النظر في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة كذا في التاتارخانية * رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه ارل من تعلم تمام القرآن كذا في فتاوى قاضيخان * الرجل إذا أمكنه أن يصلي بالليل وينظر بالنهار في العلم فان كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل من الصلوة وتعلم تمام القرآن أفضل من صلوة التطوع كذا في خزائن المفتين * قال الفقيه إذا أراد المعلم أن ينال الثواب ويكون عمله عمل الأنبياء فعليه أن يحفظ خمسة أشياء أولها أن لا يشارط الأجرة ولا يستقصي فيه فكل من أعطاه شيئا أخذه ومن لم يعطه شيئا تركه وان شارط على تعليم الهجاء وحفظ الصبيان جازر الثاني أن يكون أبا على الوضوء والثالث أن يكون قاضيا في تعليمه مقبلا على ذلك العمل والرابع أن يعدل بين الصبيان إذا تنازعوا وينصف بعضهم من بعض ولا يميل إلى أولاد الأغنياء دون الفقراء والخامس أن لا يضرب الصبيان ضربا مبرجا ولا يجاوز الحد فانه يتناسب يوم القيمة أهل قرية جمعوا بذورا من أناس وزرعوا لاجل الإمام قالوا النزل الحاصل من ذلك يكون لأرباب البذر وإذا لم يسلم البذر وإلى الإمام كذا في خزائن الفتاوى * ليس للفقهاء في بيت المال نصيب الآفقيه فرغ نفسه ليتعلم الناس الفقه والقرآن كذا في الحاوي للفتاوى * في كتاب القاضي ليس للتاضي ولاية التبرع بمال اليتيم إلا في القروض خاصة حفظه عليهم قال الفقيه أبو الميثرح قد رخص بعض الناس أن يبذل الرجل قائما وكرهه بعضهم إلا من عذرو به نقول

كذافي المحيط * يكره ان يحرق نعليه ويلقيه في الماء لانه اخضاعه المال بلا فائدة كذا في السراجية *
سئل ابو بكر عن تمنى الموت هل يكره قال ان تمنى الموت اضيق عيشه ولغضب دخل من عدوة
او بخاف ذهاب ماله او نحو ذلك فانه يكره له ذلك وان تمنى لتغير اهل زمانه فيخاف من نفسه
الوفوع في المعصية لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان في البيت اخذته الزلزلة لا يكره
له التراب الى القضاء بل يستحب لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مر بحائط مائل
ماسرع في المشي فقبل له أنف من قساء الله قال او من قساء الله الى قضاء الله وعن عبد الرحمن
بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا وقع الرجز بارض فلا تدخلوها واذا
وقع وانتم فيها فلا تخرجوا منها والرجز العذاب والمراد منه الوباء هاو ذكر الطحاوي في مشكل الآثار
هذا الحديث فقال تاويله انه اذا كان بحال لو دخل وابتلي به وقع عنده انه ابتلي بدخوله ولو خرج
وبجى وقع عنده انه نجى بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا يعلم ان كل شيء
بتدرا لله وانه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بان يدخل ويخرج كذا في الطهيرية * قال النقيع
يستحب للرجل ان يداري مع الناس ينبغي ان يكون قول الرجل لبنا ووجهه منبسطا مع البر والناجر
والسني والمتمدع من غير مداهمة ومن غير ان يتكلم بكلام يظن انه يرضى ببذبه كذا في السراجية *
وللرجل ان يدخل الدار التي آجرها وسلمها الى المستأجر لينظر حالها ويرم ما استرم منها باذن
المستأجر وبغير اذنه عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح لا يدخل الا باذن المستأجر
كذا في التاتارخانية * رجل اخذ من رجل شيئا وهرب ودخل داره فلأأس للمأخوذ منه ان يتبعه
ويدخل داره يأخذ كذا في المحيط * رجل وقعت له الف درهم في دار اسان وخاف انه لو اعلم صاحب
الدار يمنع ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه قال ان مثاقل رح ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح
وان لم يكن ثم اهل الصلاح ان يمكنه ان يدخل ويأخذ ماله من غير ان يعلم به احد فاعل ذلك هذا
اذا خاف على صاحب الدار ان لم يخف لا يحل له ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى
يأذن له بالدخول او يخرج المال اليه كذا في فتاوى قاصيخان * وفي اليتيمة سئل ابو النضر
الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله الحائكون والشاسنج التي يستعملها النصارون هل يعدرون
في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن احمد فقال ما احب ذلك والتحرر عنه احب
وسئل ابو جهمد عن الخبز يستعمل في اهداب المنفعة يهضع ويستعمل هل يجوز فقال نعم يجوز

وسئل عنها علي بن احمد فقال يكره ذلك وسألت ابا حامد عن الخطاف اذا اتخذ وكرا في البيت وهي تخري على الثياب والحصير وغير ذلك هل يعذر الانسان في ان يدافعها ويستقطها على الارض وفيه اولاد صغار قال لا بل يصبر قال رضي الله عنه وذكر ابو الليث رح في كتاب الاستحسان انه يكفي كذا في التاثر خانية * رجل حفر بئرا في فناء قوم روى بن رستم انه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك امر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط لدار رجل ملكه ارحفر فيها بئرا يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا ببناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان * يكره الكلام عند الوطى ولا يتكلم بعد الفجر الى الصلوة الا بخير وقيل بعدها ايضا الى طلوع الشمس ويكره الضحك عند الهجوع كذا في التاثر خانية * سألته ان جماعة لا يسافرون في صفر ولا يبدون بالاعمال فيه من النكاح والدخول ويتمسكون بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشرني بخروج صفر بشرته بالجنة هل يصح هذا الخبر وهل فيه نحوسة ونهي عن العمل وكذا لا يسافرون اذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخطبون الثياب ولا يقطعونها اذا كان القمر في برج الاسد هل الامر كما زعموا قال اما ما يقولون في حق صفر فذلك شيء كانت العرب يقولون ذلك واما ما يقولون في القمر في العقرب او في الاسد فانه شيء يذكره اهل النجوم لتنفيذ مقاتلتهم ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى * وان رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى لانها نعمة ثم ان شاء قصها على من يثق به وان شاء لم يقصها كذا في الوجيز للكردي * ويكره ان يقول الرجل سقينا بنوء الثريا او طلع السهيل فبرد الليل لان السهيل لا يأتي بالحر والبرد وعن ابن عمر رض لا يقال استأثر الله كذا من عمله وعن النخعي لا يقال قراءة فلان او سنة ابي بكر وانما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رض لا يقال اسلمت في كذا ولكن اسفلت لانه ليس الاسلام الا لله هكذا في الفتاوى العتبية * وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته تعظيما له اما اذا اشار اليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزائن المفتين * وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن ابي مطيع عن نهر مغصوب أيجوز التروضي منه والشرب قال ان كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وان حول عن موضعه فاني اكرهه ان ينتفع بنا حد وسئل ابر بكر عن نصب طاحونة واجرى ماء في ارض غيره بغير طيبه من نفس صاحبها قال لا يعمل لمن يعلم بغصبها ان يشتري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل

اليها طعاما بطحن فيها باجرة او مارية كذا في الحاوي للتناوي * ولو كتب الشهادة وطلبوا الاداء
وليس في الصك حماة سواء او هو اسرع قبول لا يسعه ترك اداء الشهادة وان كان سواء جماعة
يؤدون الشهادة وسعد ان يستنع كذا في التناو خانية * رجل في يده حرقنوا صاع رجل لا يعرف
حربته مع صاحب اليدان يشبه وهو يهب الثمن له ايضا فتعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده
عليه رد الثمن ولا يعذر ديانته في منعه من المشتري كذا في الغرائب * وفي اليتممة سئل علي بن
احمد عن واحد من الاعوان اذا دخل سكة ومع خطفه يعطي ائيل السكة كذا كذا فاحذوا احدا ويحبسه
في المسجد او في موضع آخر هل للمأخوذ ان يقول ايتوا النلان وفلان لحيرانه يحكم ان هذا الخط
على الكل وهو لاء يتدر على اداء هذا القدر بنفسه ام الواجب في حقه السكوت والصبر قلنا
ما بالحنه فقال الصبر والى وسألت ابا الفضل الكرمانى وبوسف بن محمد وحسب الوردى وعمر
الحافظ رجل له اولاد يتخذ لهم لباسا ويقول عند ذلك هي عواري في ايديهم حتى اذا قصد من
احدهم صرفه الى الآخرة احترازا عن ضمان يجب على الاب هل لذلك ام الواجب عليه ان يملكهم
ذلك ام الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تدفع بالا عارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي
تدفع بالا عارة وكتب بذلك الى الحسن بن علي المرغيناني فقال له ان يدفع اللباس اليهم
على وجه الاعارة كما اجابوا وسألت ابا الفضل الكرمانى هذا وبوسف بن محمد ان هذا الجواب
في الزوجة فقال نعم كذا في التناو خانية * رجل له اولاد فافر بجميع صياحه لولد فانه يأثم فلوا بطل
قاضي اقراره ان ابطال بتاويل معتبر في الشرع وهو فقيه يجوزوا الا فلا هكذا ذكر وهذا اذا كان اولاده
كلهم صلحاء اما اذا كان بعضهم فاسقا فافر بجميع ماله للصالح فلا يأثم كذا في جواهر التناوي *
لابأس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار والزيادة على الحاجة لا يحل كذا في الملتقط * حبس بلبلا
في قمس وعلقها لا يجوز كذا في التنية * سئل بعضهم عن رجل وكل رجلا باحياء الموات له فاجابه
الوكيل اهل للوكيل كما في التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش ام يقع للموكل كما في سائر التصرفات
من البيع والاجارة فقال ان اذن الامام الموكل بالاحياء يقع له كذا في الغرائب * سئل علي ابن احمد
عن وكل خيرة وكالته مطلقة فتقبلها وامر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من الوكيل
او تمزقت او مزقها انسان هل يحل لذلك ان يكتب اخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان
فقال

نقال نعم يجوز كذا في التاثر خانية * الخناق والساحر يقتلان لانهما يسعيان في الارض بالفساد وان تابا لم يقبل ذلك منهما وان اخذا ثم تابا لم يقبل منهما ويقتلان وكذا الزنديق المعروف بالداعي وبه يفتى كذا في خزائن المفتين *



كتاب التحري

وفيه اربعة ابواب * الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه اما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط * واما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لان التحري يقوم به واما شرط جوازه فنقد سائر الادلة حالة اشتباه المطلوب لان التحري انما جعل حجة حالة الاشتباه وفقد الادلة لضرورة عجزه عن الوصول اليه واما حكمه فوقع العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي * رجلا ن تحريا فاصاب احدهما دون الآخر لم يستويا في الاجر لان المصيب اخنص بصواب الاصابة كذا في مجموعة الفتاوى * اشتبه عليه وقت الصلوة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول ولا يتحري وان شك في الخروج ينوي تلك الصلوة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى * رجل صلى بالتحري الى الجهة في مغارة والسماء مضحية لكنه لا يعرف النجوم فتبين له انه اخطأ القبلة قال استاذنا ظهير الدين المرغيناني تجوز صلوته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالادلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فاما دقائق علوم الهيئة وصور النجوم الثابت فهو معذور في الجهل بها كذا في الظهيرية * امرأة مكفوفة لا تجد من يوجهها الى القبلة فان ضاق الوقت ولم تجد احدا فانها تتحري وتصلي كذا في جواهر الفتاوى * ذكر في باب صلوة المريض من الاصل مسألة تدل على ان التحري في باب القبلة كما يجوز في خارج المصر يجوز في المصر وصورتها قوم مرضى في بيت بالليل امهم احدا وصلوا بعضهم الى القبلة وبعضهم الى غير القبلة وهم يظنون انهم اصابوا يعني تحروا وصلواتهم جائزة لانه يجوز ذلك من الاصحاء حالة الاشتباه فمن المرضى اولى ووجه الاستدلال بها ان محدد ارح حكم بجواز صلواتهم من غير فصل بينما اذا كان البيت في مصر او خارج مصر وعن ابي يوسف راح ان الرجل اذا كان ضيفا وكان ايلا ولم يجد احدا سأل فاراد ان يصلي تطوعا جازله التحري وذكر شمس الائمة الحلواني راح

في شرحه مسئلة الصيف فقال اذا كان الرجل ضيقاً في بيت انسان فنام القوم فاراد الصيف ان
 يتنجد بالليل وكره ان يوتئهم ذكران بعض مشائخنا قالوا لا يجوز له التحري وبعضهم قالوا ان كان
 يريد اقامة المكتوبة لا يجوز له التحري وان كان يريد تنجد بالليل يجوز له التحري قال
 شمس الائمة الحلواني من مشائخنا ان الصحيح لا يجوز له التحري في المصراً قالوا وما ذكر في باب
 صلوة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون ثمة ساكنون كذا في المحيط *
 رجل دخل في مسجد قوم فان كان فيه رجل من اهله يجب السؤال ولا يجوز له التحري وان تحرى
 لا يجزيه الا اذا اصاب وان لم يكن احد من اهله فصلى بالتحري ثم تبين انه صلى الى غير القبلة جاز
 وان لم يتحر لا يجوز وان كان في مسجد نفسه قال بعض المشائخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كمسجد
 فبيرة في فتاوى السجدة جلان خرجا الى المعازة فتحرى كل واحد ووقع تحريه على جهة غير
 صاحبه جازت صلواتهما فان بدا الاحد هما في وسط الصلوة ان يحول وجهه الى صاحبه ويتنديه ان
 استقبل التكبير جاز والا فلا كذا في التاخر خاتمة * وقدم كثير من مسائل التحري في التلوة
 في كتاب الصلوة * الباب الثاني في التحري في الزكوة وان اشبه عليه حال المدفوع اليه بعد
 ما تحرى ووقع في اكبر رأيه انه فقير او اخبره المدفوع اليه او عدل آخر انه فقير او رآه في زي
 الفقراء او رآه جالساً في صف الفقراء او رآه يسأل الناس ووقع في قلبه انه فقير ففني هذه الوجوه
 كلها ان علم انه فقير او كان اكبر رأيه انه فقير او لم يعلم بشيء او كان اكبر رأيه انه غني او علم انه
 غني حاز في قول ابي حنيفة ومحمد رح وعبدابي يوسف رح الجواب كذلك الا في فصل واحد
 هو ما اذا علم انه غني فان في هذه الصورة لا يجزيه عن زكوة ماله عند ابي يوسف رح ثم على قول
 ابي حنيفة ومحمد رح اذا ظهر ان المدفوع اليه غني وجاز الصدقة عند ابي حنيفة ومحمد رح
 هل يحل للثايب اخلاف المشائخ فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يرد الى المدعي على
 وجه التملك ثم المعطي هل يثاب على ذلك قال بعضهم يثاب ثواب المجاماة مع الناس
 والبر بهم ولا يثاب ثواب الصدقة واستشهدوا في كتاب الحجّة لابي يوسف رح في المسئلة
 المختلف فيها قال وهو بمنزلة رجل توضع بقاء و صلى ثم تبين انه كان غير طاهر وذكر
 ان هذا يجزيه مالم يعلم بانا علم اعاد قال شمس الائمة الحلواني رح ونجت هذا اللط
 فائدة عظيمة فانه جعل تلك الصلوة مجزية مالم يعلم فائدة في الحقيقة قال رح وكذلك

كل صلاة وقعت فاسدة وهريظن انها وقعت جائزة فبات قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما صده لا لما
عند الله قال رح وهو نظير ما روي عن ابي يوسف رح فبدن اشترى امة وطعها مرارا ثم استحققت ان
وطعها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح الوطى حرام الا انه لا اثم
عليه كذا في المحيط * الباب الثالث في التحري في الثياب والمساليخ والاواني والموتى اذا كان مع
الرجل ثوبان او ثياب والبعض نجس والبعض طاهر فان امكن التمييز بالعلامة يميز وان تعذر التمييز
بالعلامة ان كانت الحالة حالة الاضطرار بان لا يجد ثوبا طاهرا يقيين واحتاج الى الصلوة وليس
معه ما يغسل به احد الثوبين او احد الثياب يتحري وان كانت الحالة حالة الاختيار فان كانت
الغلبة للطاهر يتحري وان كانت الغلبة للنجس او كانا على السواء لا يتحري كذا في الذخيرة *
واذا وقع تحريه في الثوبين على احدهما انه هو الطاهر فصلى فيه الظهر ثم وقع اكبر رأيه على ان الآخر
هو الطاهر فصلى فيه العصر لا يجوز لانا حين حكمنا بجواز الظهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب
ومن ضرورته الحكم بنجاسة الثوب الآخر فلا يعتبر اكبر رأيه بعد ما جرى الحكم بخلافه فان استيقن
ان الذي صلى فيه الظهر هو النجس اعاد صلوة الظهر وكذلك لو لم يحضره تحري ولكن اخذ احد
الثوبين فصلى فيه الظهر فهذا وما لو فعله بالتحري سواء لان فعل المسلم محمول على الصحة
ما لم يتبين الفساد فيه فيجعل كان الطاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلواته ان تبين خلافه لو كان له
ثلاثة ثواب فتحري وصلى الظهر في احدها وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث
ثم صلى العشاء في الاول فصلوة الظهر والعصر جائزة و صلوة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى
الظهر والعصر في الاول والثاني وقد حكم بطهارتهما فتعين الثالث للنجاسة فلم يجز المغرب فيه
حين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه قضاء المغرب فلم تجز ايضا مراعاة الترتيب
وفي رواية اخرى العشاء جائز كذا في محيط السرخسي * وفي النوادر اذا كان احد الثوبين نجسا
فصلى في احدهما الطاهر من غير تحري وصلى في الآخر العصر ثم وقع تحريه على ان الاول طاهر
قال ابو حنيفة رح هذا لم يصل شيئا وقال ابو يوسف رح صلوة الظهر جائزة كذا في المحيط * في النوادر
رجلان في السفر ومعهما ثوبان احدهما طاهر والآخر نجس وصلى احدهما في الثوب بالتحري
وصلى الآخر في الثوب الآخر بالتحري تجوز صلوة كل واحد منهما ولو ام احدهما واقتدى به الآخر
فصلوة الامام جائزة دون صلوة المتدي كذا في الذخيرة * رجلا ن تلاءم فسال من احدهما قطرة دم

وجحد كل واحد منهما ان ذلك منه فصلى كل واحد منفردا جارت صلوته ولو اقتدى اُحده
 بآخر لا تجوز صلوته ومن هذا الجنس مسئلة اخرى ثلثة نفر تلاحظوا فسأل من اُحدهم قطرة من ر
 او فسأل اُحدهم او شرط ثم جحدوا جديعاً ثم اُحدهم في الظهر والثاني في العصر والثالث في المغرب
 فصلوة الظهر جائزة لكل ولا تجوز صلوة العصر ولا امام المغرب ولا تجوز صلوة المغرب لامام الظهر والعص
 رواية واحدة وفي امام المغرب روايتان وقال ابو القاسم الصنفار تجوز الصلوة كلها كذا في المحيط
 اذا كان الرجل في السفر ومعه او ان بعضها نجسة وبعضها طاهرة ان كانت الغلبة للطاهرة بجو
 التحري حالة الاختيار وحالة الاضطرار للشرب والوضوء جميعاً وان كانت الغلبة للنجس
 او كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاحتيار لا يتحري لا للشرب ولا للوضوء وان كانت الحالة حا
 الاضطرار يتحري للشرب بالاجماع ولا يتحري للوضوء عندنا ولكنه ييمم كذا في الذخيرة * وفي الكتاب
 يقول اذا كانت الغلبة للماء بالنجس يريق الكل ثم ييمم وهذا احتياط وليس بواجب ولكنه ان اراد
 فهو احوط ليكون ييممه في حال عدم الماء بيقين وان لم يرق اجزاء ايضاً والطحاوي ن ح يقول في
 كتابه يخلط المائين ثم ييمم وهو احوط لان بالارائة ينقطع عنه منفعته وبالخلط لا بان يعد الخلط بسفي
 دوابه وبشرب عند تحقق العجز فهو اولى وبعض المتأخرين من ائمة بلخ كان يقول يتوضأ بالائنين
 جميعاً احتياطاً لانه ييقن بزوال الحدث ولساناً خذ به هذا لانه اذا فعل ذلك كان متوضئاً بما يقن
 نجاسته ويتنجس اعضاؤه خصوصاً رأسه فانه بعد المسح بالماء النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يظهر
 فلا معنى للامر به كذا في المبسوط * وان توضأ بالمائين وصلى فانه تجزئه صلوته اذا مسح في الموضعين
 من الرأس كذا في محيط السرخسي * اذا اخلط اناؤه باواني اصحابه في السفر وهم ضيّب قال
 بعضهم يتحري وبأخذ آنية ويتوضأ به بمنزلة طعام مشتركة بين جماعة غاب اصحابه واحتاج
 الحاصل الى نصيبه فيرفع قدر نصيبه وكذا رغيفه اذا اخلط بارغفة صاحبه قال بعضهم يتحري وقال
 بعضهم لا يتحري في الاواني والارغفة ولكن يترص حتى يجيء اصحابه وهذا كله في حالة الاختيار
 وامامي حالة الاضطرار فجاز التحري في الاحوال كلها كذا في الذخيرة * اذا كان للرجل مسالين بعضها
 ميتة فان امكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح تناول وان تعذر التمييز بالعلامة فان كانت
 الحالة حالة الاضطرار يعني به انه لا يجد ذكياً يقيمه واضطر الى الاكل يتناول بالتحري على
 كل حال

كل حال وإن كانت الحالة حالة الاختيار فإن كانت الغلبة للحرام أو كانا سواء لم يجز تناول بالتحري وإن كانت الغلبة للحلال يجوز تناول بالتحري كذا في المحيط * ومن العلامة أن الميتة إذا بقيت في الماء يطغوا الماء ما بقي من الدم فيها والذكية يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النسيس وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم إذا كان الحرام ذبيحة المجوس أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عمدًا كذا في المبسوط * وإن كان السمن أو الزيت غالبًا لا يحل كله ويحل الانتفاع به فيما سوى الأكل لأن الغلبة لما كانت للحلال صار المغلوب فيها هالكًا حكما فاعتبرنا كون الحرام المغلوب كالهالك في حق الانتفاع في غير الأكل إذ النجاسة غير مانعة من الانتفاع فيما سوى الأكل فإنه يجوز الانتفاع بالارواث بالقائها في الاراضي بالتراب النجس واعتبرنا قيام الحرام حقيقة في حق حرمة الأكل احتياطًا كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع في المتفرقات رجل له أربع جوارى اعتق واحدة منهن ثم نسيها لم يسعه أن يتحرى للوطى وكذا لا يتحرى للوطى ههنا لا يتحرى للبيع ولا يخلى الحاكم بينه وبينهن حتى تبين المعتقة فإن باع ثلثا من الجوارى يحكم الحاكم بجواز بيعهن وجعل الباقية هي المعتقة ثم رجع اليه مدًا باع شيء بشري أو هبة أو ميراث لم يسع له أن يطئها إلا بالناسي وفي ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم إلا أن يتزوجها فإن تزوجها فلا بأس بوطئها لأنها إن كانت حرة فالكاح بينه وبينها صحيح وإن كانت أمة فهي حلال له بالملك هكذا في المبسوط * قوم لكل واحد جارية اعتق أحدهم جاريته ثم لم يعرفوا المعتقة فلكل واحد أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها معتقة كذا في محيط السرخسي * فإن كان أكبر رأي أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب اليه أن لا يقربها وإن قرب لم يكن ذلك عليه حراما حتى يستيقن أو اشتراها من جميعا رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراها إلا واحدة حل له وطئهن ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا يبيعه حتى يعلم المعتقة منهن وكذلك إن كان المشتري أحدا أصحاب الجوارى كذا في المبسوط * له عشرة خواهي من خل وجد في أحدها فارة ميتة وأخرجها ثم نسي تلك الخاية فإنه يرسل فيها الهرة فعلى إتيانها جلست فهي النجسة والبواقي طاهرة كذا في الفقيه *

كتاب احياء الموات

ومنه دنان * الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات
وفي بيان ما يشت الملك في الموات وما يشت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه امانتسرها
والارض الموات هي ارض خارج البلد لم يكن ملكا لاحد ولا حق له خاص ولا يكون داخل البلد
مواتا اصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محتطاً لاهلها وهو على ان لا يكون مواتا حتى
لا يملك الامام اقتاعها وكذلك ارض الملح والاروب نحوها مما لا يستعني عنها المسلمون
لانكون ارض موات حتى لا يحول للامام ان يتطعها لاحد وهل يشترط ان يكون بعدا من
العمارة شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يحرق قريبا من البلدة حرر ماءه
او احمته عطية لم يكن ملكا لاحد حرر ماءه يكون ارض موات في ظاهر الرواية وعلى رواه
ابي يوسف رح وهو قول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية بان الموات اسم
لما لا يستع به واداه لم يكن ملكا لاحد ولا حنا خاصا له لم يكن مستعانه فكان مواتا بعيدة عن البلدة
او قرية منها كذا في الدائع * قال القدوري فما كان عاديا اي قدم حرا له لا ملك له او كان
مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعبه وهو بعيد عن القرية بحيث اذا وقف انسان من اوصى
العامر فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال الناصي فحر الدفن واصح ما قيل فيه ان يسم
الرجل على طرف دمار القرية فينادي باعلى صوته الى اي موضع ينتهي الله صوته يكون
من ماء العمار لان اهل القرية يجتادون الى ذلك الموضع لرعى المواشي او غيره وما وراء
ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك والبعد من القرية على ما مال شرطه ابو يوسف رح
وعند محمد رح عن ائمة ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية وشئس الائمة
اعتد على ما احثارة ابو يوسف رح كذا في الكافي * وملك الامام اقطاع الموات فلو اقطع
الامام اسانا فتركه ولم يعمره لا يتعرض له الى ثلث سنين فادام صبي ثلث سنين قد عاد مواريه
ان تنطع عبدة والملك في الموات يشت بالاحياء نادى الامام عبداني حبيته رح وعبداني يوسف
ومحمد رح يشت نفس الاحياء ويملك الدمي بالاحياء كما يملك المسلم كذا في الدائع *
ومن احصى ارضاً بمئة عبر ادى الامام لا يملكها في قول ابي حنيفة رح وقال صاحبها يملكها
وذكر الناطقي الناصي في ولايته بمرله الامام في ذلك كذا في فتاوى قاصيها في

آخر كتاب الزكوة * ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قبل الثاني احق بها والا صح ان الاول احق بها لانه ملكها بالا حياء فلا يخرج عن ملكه بالترك وان حجر الارض لا يملكها لانه ليس بالا حياء في الصحيح لان الاحياء جعلها صالحة للزراعة والتحجير بوضع ملامته من حجر او بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك وتنقية غشها وجعلها حولها او باحراق ما فيها من الشوك وغيرها وكل ذلك لا يفيد الملك لكنه هو اولى بها فلا يؤخذ منه الى ثلث سنين فلا ينبغي لاحد ان يحبس ذلك الموضع حتى يمضي ثلث سنين وهذا من طريق الديانة واما في الحكم فاذا احيها غيرها قبل مضيتها ملكها كذا في النبيين * ومن تحجر على ارض موات شبه المنارة فقد احيها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها او سمنها بحيث تعصم الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي * وتفسير الاحياء ان يبنى عليها او يغرس فيها او يكر بها او يستقيها كذا في الخلاصة * وارضى ما وراء النهر وخوازم ليست بموات لدخولها في القسمة وتصرف الى انصبي مالك او بايع في الاسلام او ورثته وان لم يعلم فحينئذ تصرف الى الحاكم كذا في الوجيز للكردي * والاراضي المملوكة اذا انقرض اهلهما فهي كاللقطة وقيل كالموات كذا في الذخيرة * ولو بنى فيها بناء او زرع زرعاً او جعل للارض مسناة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال ابو يوسف رح ان عمر اكثر من النصف يكون احياء لها ولما بقي وان عمر نصفها له ما عردون ما بقي فقد اعتبر الكثرة هكذا في محيط السرخسي * وقال محمد رح اذا كان الموات في وسط ما يحبس يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية لا يكون احياء لما بقي كذا في التاتارخانية * وذكر ابن سماعة عن ابي حنيفة رح ان حفر فيها بئر واساق اليها ماء فقد احيها زرع او لم يزرع ولو حفر فيها انها لم يكن احياء الا ان يجري فيها ماء فحينئذ يكون احياء وان احرق فيها حشيشا فليس باحياء كذا في محيط السرخسي * ولو كان اجدة او غيضة فتقطع قصبها واشجارها فساها فهو احياء كذا في الغيائية * وكل رجلاً باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل ان اذن الامام له في الاحياء كذا في القنية * ولا يجوز احياء ما قرب من العامر عندنا كذا في الكنز * وما ترك الفرات او الدجلة فعديل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احياءه لحاجة العامة الى كونه نهراً وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو الموات كذا في السراج الوهاج * ارض غرقت وصارت بحراً ثم نصب الماء عنه او خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قليل هي للمالك القديم وقيل لمن احيها كذا في القنية * امام امر رجلاً ان يعمر ارضا

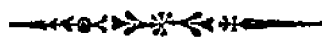
مينة على ان يستفاد بها ولا يكون الملك له فاحيا الم ملكها لان هذا شرط صحيح عند ابي حنيفة
 لان صده لا يملك الارض الا باذن الامام واذالم بأذن له الامام بالنسبة لا يملكه كذا
 في المضمرات * رجل احب ارضه بمينة ثم جاء انسان واحب ارضه حولها حتى احاط بالاحياء
 بجوانبها الاربعة كان له ان ينظر الى ارضه من الارض التي احياها آخر فان جاء اربعة واحب
 كل واحد منهم جانبها حتى احاط احباؤهم بها كان له ان ينظر الى ارضه من اي ارض شاء
 اذا احبوا جوارسها معا كذا في الطهيرية * ولو حفر بئر في الموات بينه وبين الماء نبي ذراع ثم حفره
 آخر فالاول احق به الا ان يعلم انه تركه وقدر بشهر ولو حفرة متدار ذراع فهو تحجير وليس باحياء
 كذا في الغبائية * واذا كان نور مثل دجلة عليه محتطب ومرعاة فهو لمن احياه الا ان يكون فاء
 قرية فسد فناءهم فيمنع وللوالي ان يتطوع من طريق الجادة ان لم يضر بالمسلمين قال وليس ذلك
 الا بالخليفة ولمن ولاه كذا في المحيط * واذا حفر بئر في اسفل جبل ملكه الى اعلاه كذا في الغبائية *
 واما ان حكم ارض الموات فله حكان احدهما حكم الحریم والثاني حكم الوظيفة اما الاول
 فالكلام فيه في موضعين احدهما في اصل الحریم والثاني في قدره اما اصله فلا خلاف في ان من
 حفر بئر في ارض الموات يكون لها حریم حتى لو اراد ان يحفر في حریمها له ان يعمده وكذا العين لها
 حریم بالا جماع واما تقديره فحریم العين خمسة اذ ذراع بالا جماع كذا في البدائع * ثم قيل
 هو سداسية ذراع من الجراب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاصح انه
 خمسة اذ ذراع من كل جانب والذراع هو المكسر اذ وست قبسات كذا في النسيب * وحریم بئر
 له اربعة اذ ذراع كذا في البدائع * قيل الاربعة من الجوانب الاربعة من كل جانب عشرة
 ذراعا ان المراد اربعون ذراعا من كل جانب كذا في النسيب * واما حریم بئر الناصح ستون
 ذراعا في قواها قال ابو حنيفة رح لا احرف الا اربعون ذراعا وبه يقتضي ذكر المصدر الشهيد في
 قضاء الناصح الصغير ان من احب في ارض موات قال بعضهم ان عند ابي حنيفة رح لا يستحق له
 حریم او عددها يستحق والصحيح انه يستحق له حریم بالا جماع وذكر في السوازل وحریم السور من كل
 جانب نصفه عند ابي يوسف رح وقال محمد رح من كل جانب مقدار عرض النهر والفتوى على
 قول ابي يوسف رح كذا في الفتاوى الكبرى * واما الحكم الثاني حكم الوظيفة فان احياها مسلم
 قال

قال ابو يوسف رح ان كان من حيز ارض العشر فهي عشرية وان احيها من حيز ارض
الخراج فهي خراجية وقال محمد رح ان احيها بماء العشر فهي عشرية وان احيها بماء الخراج
فهي خراجية وان احيها ذمي فهي خراجية كيف ما كان بالاجماع وهي من مسائل كتاب
العشر والخراج كذا في البدائع * وروي عن محمد رح في النوادر حریم الناضح ستون ذراعا الا
ان يكون الحبل سبعون ذراعا فحينئذ يكون له الحریم بقدر الحبل حتى يتهيأ له الانتفاع بالبرك كذا في
محيط السرخسي * واذا احتقر الرجل بئراني منازعة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتقر في حريمه ابثرا
كان للاول ان يسد ما احتقره الثاني وكذلك لو بنى او زرع او احدث فيه شيئا للاول ان يمنعه
من ذلك ملكه ذلك الموضع وما عطب في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعد في حفرة
وما عطب في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متعد في تسببه ولو ان الثاني حفر
بئرا بامر الامام في غير حریم الاول وهي قريبة منه فذهب ماء بئر الاول وعرف ان ذهب
ذلك من حفر الثاني فلا شيء له عليه كذا في المبسوط * من اخرج قناة في ارض موات استحق
الحریم بالاجماع ثم باي قدر يستحق قال محمد رح في الكتاب القناة بمنزلة البئر فلها من الحریم
ما للبئر ذكره هذا القدر ولم يزد عليه الا ان مشائخنا زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذي
يظهر الماء على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من الحریم حينئذ مثل ما للعين
خمس مائة ذراع بالاجماع اما في الموضع الذي لا يقع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر الا انه
يجري تحت الارض كذا في المحيط * ثم استحق الحریم من كل جانب في الموات من الاراضي
فيما لاحق لاحد فيه فاما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا وجاء احد وحفر بئرا على منتهى
احد حريمه فانه لا يستحق الحریم من الجانب الذي هو حریم صاحب البئر الاول وانما يستحق من
الجانب الآخر مما لاحق لاحد فيه كذا في النهاية * قناة بين رجلين احدهما ارضا مائة ليس له
ان يسقيها من القناة او يجعل شربها منها لانه يريد ان يستفضل على شريكه لانه لم يكن لهذه
الارض شرب من هذه القناة وليس لاحد ان يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط
السرخسي * من غرس شجرة باذن الامام عند الكل او بغير اذن الامام عندهما هل يستحق لها
حريم حتى لو جاء آخر واراد ان يغرس بجانب شجرته شجرا هل له ان يمنعه عن ذلك لم يذكر
محمد رح هذا الفصل في الكتاب و مشائخنا قالوا يستحق مقدار خمسة اذرع به وردت اسنة

كذا في المحيط * وإذا حفر رجلان بنفقتهما بئرا في أرض الموات على أن تكون البئر لأحدهما والحريم
 للآخر لم يجز لأحدهما اصطلاحا على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل الحريم تبعاً للبئر ليسكن
 لصاحبه الانتفاع بالبئر فكان الحريم لما لك البئر فان كانت البئر لواحد كان الحريم له وان كانت البئر
 بينهما كان الحريم بينهما ولو شرط أن يكون الحريم والبئر بينهما على أن ينفق أحدهما أكثر لم يجز
 ويرجع صاحب الأكثر بنصف الفضل لأنهما اشتراك في أحراز مباح ليكون المباح بينهما والشركة
 في أحراز المباح تقتضي أن تكون النفقة على قدر الملك فاذا شرط زيادة النفقة على أحدهما لم يصح
 الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لأنه اتفق عنه بامره كذا في محيط البرخسي * إذا شرطوا أن يحفروا
 بهرا وبحبوا أرضا والنهر لواحد والأرض لآخر لم يجز حتى يكونا بينهما وإذا كان بينهما فليس
 لأحدهما أن يسقي أرضه خاصة وان شرطوا على بعضهم من النفقة أكثر لم يجز ويرجع
 كذا في التاتارخانية * نهران لقريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما فما كان
 مشغولا بتراب أحد النهرين فهو في أيدي أهل ذلك النهر فالقول في ذلك لهم ولا يصدق
 الآخرون على دعواهم فيه إلا بينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشتغل بتراب
 أحدهما ولا تنازع فيه لأهل القريتين فهو بين القريتين نصمان الآن تقوم لأحدى القريتين بينة ان
 ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى * من كان له نهر في أرض
 غيره فليس له حريمه عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يقيم بينة على ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحم
 مسنة بمشي عليها ويلقي عليها طينه كذا في شرح القدوري * من نسي قصرا في مئذنة لا يستحق
 لذلك حريما وأن كان يحتاج إليه لبقاء الكفاية لأنه يمكن الانتفاع بالتصريف دون الحريم ولا يفسر
 على البئر لأن حاجته إليه دون حاجة صاحب البئر إلى الحريم كذا في الكافي والتبيين * بئر لرجل
 في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في دارة إذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيجان *
 أراد أن يحفر بئرا في مسجد من المساجد أو في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه
 نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلوة أنه لا تحفر في المسجد
 بئرا ومن حفرها فهو ضامن لما حفر والفتوى على المذكور هناك كذا في الفتاوى الكبرى *
 الباب الثاني في كرى الأنهار وأصلها الإنبهار ثلاثة منها ما يكون كربه على السطبان ومنها ما يكون
 كربه على أصحاب النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كربه على أصحاب النهر

فاذا امتنعوا لا يجبرون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالفرات والدجلة والجيحون والسيحون ونيل وهونهر في الروم اذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويخرجهم لاجله فان اراد واحد من المسلمين ان يكري منها نهراً لارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعمامة فان اضر بالعمامة بان ينكسر شط النهر او يخاف منه الغرق يمنع من ذلك واما الذي يكون كرية واصلاحه على اهل النهر فان امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قرى واحتاج الى الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا اجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العمامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرر ترك الكري يرجع الى العمامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهراً لارضه اضر ذلك باهل النهر اولم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفة واما النهر الذي يكون كرية على اهل النهر فاذا امتنعوا لا يجبرون النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فمادونها او عليه قرية واحدة يتقسم مائة فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفة وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لمادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمادون الالف فهو خاص واصح ما قيل انه يعوض الى رأي المجتهد حتى يختار اي الاقويل شاء ثم في النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكري وامتنع الباقون قال ابو بكر بن سعيد البلخي رح لا يجبرهم الامام ولو حفرة الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر الاسكاف يجبرون على ذلك وذكر النخفاف في الفتاوى ان القاضي يأمر الذين طلبوا الكري بالكري فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكري وهكذا روي عن ابي يوسف رح وان اراد كلهم ترك الكري في لاهر الرواية لا يجبرهم الامام وقال بعض المتأخرين اجبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كري لنهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكري من اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكري وكان اي من بقي وقال ابو يوسف ومحمد رح يكون الكري عليهم جميعا من اول النهر الى آخره حصص الشرب والاراضي فليس على اهل الشفة من الكري شيء لانهم لا يحصون ويقول

ابي حنيفة رح اخذوا في الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * وبأنه ان الشركاء في النهر اذا كانا عشرة فمؤنة الكري من اول النهر على كل واحد منهم عشرة الى ان يجاوزوا ارض احدهم فحينئذ تكون مؤنة الكري على الباقيين انساها الى ان يجاوزوا ارضا اخرى ثم يكون على الباقيين ان اذا كانا على هذا الاتصال الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم اعشارا من اول النهر الى آخره كذا في الكافي * وان كانت فوهة النهر لا رصه في وسط ارضه فكري النهر من فوهة النهر الى ارضه هل بسط عنه الكري في قول ابي حنيفة رح قال بعضهم لا بسط ما لم يجاوزوا رصه وهو الصحيح ومنى جاور الكري ارضه هل له ان يفتح قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يبرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون بدأ بالكري من اسفل النهر كذا في الظهيرية * واما الطريق الخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من اوله الى آخره فاصلاح اوله عليهم بالا حذاع فاذا بلغوا دار رحل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لا رواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه حاكيا من العقبة ابي جعفر رأيت في بعض كتب المشائخ انه يرفع عنه بالاتفاق واما اذا كان النهر عظيما عليه قري لبشر بون منها وهي التي تدعى بالعارسية (كام) فاتفقوا على كري هذا النهر فبلغوا فوهة نهر قريته هل يرفع عنهم مؤنة الكري ولا رواية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في النوادر انه يرفع عنهم مؤنة الكري بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي ان لا يرفع عنهم مؤنة الكري ما لم يجاوزوا الكري اراضي قريتهم كذا في المحيط *



كتاب الشرب

وفيه خمسة ابواب * الباب الاول في تفسيره وركبه وشرط حله وحكمه اما تفسيره شرعا فالصيب من الماء الاراضي لا غيرها واما ركه فالماء لان الشرب يقوم به واما شرط حله ان يكون ذا حط من الشرب واما حكمه فالارواء لان حكم الشيء ما يفعل لاحله واسا يشرب الارض لتروي كذا في محيط السرخسي * المياه انواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الا تتناع به بالشفة وسقي الارض وسقي الانهار حتى ان من اراد ان يكري نهرا منها الى ارضه لم يمنع من ذلك والانتناع ببناء

بماء البحر كالانتفاع بالشمس والقدر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه شاء
والتأني ماء الأودية العظام كجیحون وسیحون ودجلة و فرات والنیل للناس فيها حق الشفة
على الإطلاق وحق سقي الأرض بان احيا واحدا رضاميته وكري منها نهر ليسقيها ان كان
لا يضر العامة ولا يكون النهر في ملك احد ولهم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضر العامة
وان كان يضر العامة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب
اذا انكسرت صفته فتغرق القرى والاراضي وكذلك الساقية والدالية والثالث ماء يجري على
نهر خاص لقرية فلغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقي الدواب والرابع ما حرز في جب ونحوه
فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالاحراز فصار كالصيد والحشيش
الا انه لا قطع في سرقة لقيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقة انسان في موضع بغير وجوده وهو يساوي
نصا بالم يتطع يده كذا في خزائنة المفتين * الماء الذي في بئر رجل او حوض رجل فلغيره نوع شركة
من حيث الشفة وسقي دوابه حتى اذا اخذ انسان من حوض غيره او بئر ماء للشرب فليس
لصاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كان الشفة يأتي على الماء كله ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده
ان على قول ابي حنيفة رح ليس له منع ذلك وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان في هذا
الفصل اختلاف المشائخ واكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا في الذخيرة * وفي
العيون نهر في مدينة اجراها الامام للشفة فاراد بعض الناس ان يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر
باهل الشفة وسعهم ذلك وان اضر لا يسعهم ذلك كذا في التاتارخانية * نهر لقوم ولرجل ارض
يجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويستقي دوابه
من هذا النهر وليس له ان يستقي منه ارضا او شجرا او زرا ولا ان ينصب دولا باعلى هذا النهر
لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويستقي زرعه او شجرة اختلف المشائخ فيه
والاصح انه ليس له ذلك ولاهل النهران يمنعونه كذا في فتاوى قاضيهان والوجيز * وقال بعضهم
لا يمنع من ذلك وهو الاصح هكذا في الهداية والكافي والتبيين والظهرية * وان اراد قوم ليس
لهم شرب من هذا النهران يستقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب ولا يفني
ليس لاهل النهران يمنعوه وان كان الماء ينقطع بسقيهم بان كان الابل كثيرا كان لهم حق المنع
وقال بعضهم ان كان تنكسر صفعة النهر ويخرب بالسقي كان لهم حق المنع والا فلا وكذا العين

والبحوص الذي دخل فيها الماء بعير احرار واحتيال فهو بمنزلة البئر الخاص واختلفوا في التوصية
بماء السقاية جور بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيراً يجوز ولائاً وكذا كل ماء أعد للشرب حتى
قالوا في الحياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيه التوصية ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز ان يحل
ماء السقاية التي يشرب اهلها وليس لاحد ان يستقي ارضه او زرعه من نهر الغير او عينه او قنانه
اصطاد ذلك او لم يضطروا ان يقي ارضه او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما احده
من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالضرب والحس ان رأى ذلك كذا في فتاوى
فصيحان * ولو اراد رجل اجسبي ان يأخذ من البئر الخاص او من حوض رجل او من شر رجل
ماء بالجرة للرصوة او لعل الثياب حل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعليه اكثر المشايخ كذا
في الدخيرة * ولو كانت البئر والعين او الحوض او البئر في ملك رجل فله ان يبيع من يريده الشئ من
الدخول في ملكه اذا كان بجده ماء آخر يقرب هذا الماء في غير ملك اجدلانه يتصرفه وان كان لا يجد
ذلك يقال لصاحب البئر اما ان تخرج الماء اليه او تترك ليأخذ بنفسه بشرط ان لا تكسر صحنه لان له
حق الشئ في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقره في ارض مملوكة له اما اذا
احتقره في ارض مرات فليس له منعه عن ذلك لان الموات كان مشتركاً والحق لاجزاء حق مشترك
وهو العشر والحراج فلا يقطع الشركة في الشئ ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابته العطش له
ان يقاتله بالسلاح وان كان الماء ميجر راني الاواني فليس على الذي يخاف الهلاك عن العطش ان يقاتل
صاحب الماء بالسلاح على الميع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا في الكافي * هذا اذا كان معه ماء
كثير فان لم يكن كثيراً فهو على وجهين احدهما ان يكون الماء مقدار ما يرد منقهما او كان يكفي لاحدهما
فان كان يرد منقهما كان للمضطر ان يأخذ منه العص ويترك البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما له
يترك الماء للالك كذا في النهاية * واما الكلاء فعلى اوجه احدها ان يكون في ارض مباحة فالناس فيه شركاء
في الاحتشاش والرعي كاشركة في ماء السحار والتأسي ان يكون في ارض مملوكة له نبت بنفسه من غير ابيات
لا يعمه صاحب الارض قبل الاحرار الا ان له ان يبيع الناس من الدخول في ارضه لاجل الكلاء
مشائخا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الارض وبين من يريد الكلاء ان كان المرید للكلاء يجد الكلاء في
ارض مباحة قريب من تلك الارض لصاحب الارض ان يعمه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب
الارض اما ان تعطيه الكلاء واذا نال له مال حول فباخذ حقه كذا في محيط السرخسي * واما ما بينه

صاحب الارض بان يسقي ارضه وكرهها لينبت فيها الحشيش لدوابه فهو احق بذلك وليس لاحد ان ينتفع بشيء منه الا برضاه لانه كسبه والكسب للكتسب كذا في المبسوط * ولو دخل انسان ارضه بغير اذنه فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان سقاء وقام عليه او لم يبق عليه في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه ايضا وعن مشائخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الارض وسقاء فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتش احد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما نبت في ارضه من الحشيش الا اذا قطعه فحزمه بجوز بيعه وله ان يسترد ممن اخذ منه وكذلك لا يجوز اجارة المراعى فان اراد الحيلة في جواره فانه يؤاجر قطعة من ارضه معلومة ثم يبيع له كلاً في المضمرات * ثم تفسير الكلاً ما ينجم على وجه الارض اي ينسبط وينتشر ولا يكون له ساق فهو كلاً وما كان له ساق فهو شجرة فعلى هذا قالوا الشوك الاحمر والشوك الابيض يقال له الغرقد من الشجر لا من الكلاً حتى لو نبت في ارض انسان واخذ غيره كان لصاحب الارض ان يسترد منه فاما الشوك الاخضر اللين الذي تأكله الابل عن محمد رح في النوادر فيه روايتان في رواية جعله من جدلة الكلاً وفي رواية جعله من الشجر وليس له فيه اختلاف الرواية بل اراد بما قال انه بمنزلة الكلاً ما ينسبط منه على وجه الارض ولا يكون له ساق واراد بما قال انه من جدلة الشجر اذا كان له ساق فحاصله ان ما يقوم على ساق اذا نبت في ارض انسان فهو ملكه ولا يكون مشترك بين الناس كذا في محيط السرخسي * والشوك والشرك كالكلاً والقيروالزرنيخ والقيرووزج كالشجر ومن اخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى قال ابو يوسف رح اذا كان الحطب في المروج هي ملك لرجل فليس لاحد ان يحتطبها الا باذنه وان كان في غير ملكه فلا بأس بان يحتطب وان كان ينسب الى قرية واهلها كذا في الذخيرة * وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية والى اهلها فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم ان ذلك ملكها وكذلك الزرنيخ والكبريت والثمار في المروج والاوردة كذا في المضمرات * المحتطب يملك الحطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه ملأ الدلو حتى ينحيه الى ان يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفسه ملأ الدلو حتى ينحيه عن رأس البئر كذا في القنية المنية * لو كان ارض رجل مملوكة فاخذ انسان من ذلك الماء فلا ضمان عليه كما لو اخذ من حوضه وان صار الماء ملوفاً لا سبيل لاحد عليه وكذلك النهر اذا انبسط حتى صار في ارضه ذراع من طين او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذ من ذلك الطين ولو اخذ كان ضامناً

كدا في المصبرات * ويان الشركة في الباران من او قد نار في صحراء لاحق لاحد فيه فاكل واحد
ان بناره من حب الاصطلاء بها وتجنيف الثياب والعمل بصوءها واما اذا اراد ان يأخذ من ذلك
الحمر فليس له ذلك اذا معه صاحب البار لان ذلك حطب او لحم قد احترز الذي او قد البار
واما الشركة التي اشتهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البار والارحور الحريون الحطب والشم
فان اخذ شيئا يسيرا من ذلك الحمر ينظر ان كان ذلك ماله قيمة اذا جعله صاحبه فحما كان له
ان يسترد منه وان كان يسيرا لقيمة له فليس له ان يسترد منه وله ان يأخذه من غير استئذان
لان الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون منعنا وقد بينا ان المتعنت ممنوع من التعت شرا
كدا في المبسوط * ودكر في موضع آخر ان كانت البار بحال لو خمدت تصير فحما ليس له ان يقتبس
مثلا ان لها قيمة لا محالة وان كانت بحال لو خمدت تصير وما دافله ان يقتبس منها وقيل ان كانت
البار من حطب مباح بان او قد الشجر الثائم كما يكون في العميا من غير ان يحترز او لا كان له
ان يقتبس منه وان كان بحال لو خمدت تصير فحما واما اذا احترز او لا حتى صار ملكا له فهو
على التنصیل الذي فلما كذا في المحيط * الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك اذا اجر
ارصامع شرب ارض اخرى لا يجوز واذا قال بعك هذه الارض بالف درهم وبعك شربا فلان
يجوز بيع الشرب اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا لا يجوز لان الشرب صار مقصودا في البيع
وبعضهم قالوا يجوز لان الشرب صار تبعا من حيث انه لم يذكر له ثمننا حتى لو ذكر للشرب ثمننا
بان قال بعك هذه الارض بالف وبعك شربها بمائة لا يجوز بلا خلاف لانه صار اصلا من
جميع الوجوه كدا في الذخيرة * وقد مر بعض مسائل الشرب في كتاب البيوع * واذا استأجر
ارصا ولم يذكر شربها دخل الشرب في الاحارة استحسانا واذا اشترى ارصا ولم يذكر الشرب
ولا مسيل الماء لم يدخل في البيع وان ذكر الشرب ولم يذكر المسيل دخل الشرب في البيع
ولم يدخل المسيل واشترى ارضها بكل حق هولاء كان الله الشرب ومسيل الماء جميعا وكذا لو اشترى ارضها
كدا في المحيط * لو قال لرجل اسقني يوما من نهر ك حتى يسقيك يوما من نهره لم يجز وكذا لو جعله
مقابلا بثوب او عبد ولو اخذ الثوب او العبد ردة ولا شيء عليه بما انتفع كدا في السراجية * واذا قال
اسقني ما تخدمه عتدم هذا هذا انا فكذلك داند هذا هذا انا كذا كذا هذا كذا باطل

كذا في الذخيرة * باع ماء له بمجاريه بغير ارض وفي تلك القرية على الماء خراج وتباع المياه بمجاريها
فالباع جائز ولا خراج على المشتري ولو شرط الخراج على المشتري في عقد البيع ينبغي ان يفسد
البيع وان لم يشترط الخراج على البائع على حاله ولا يعتبر بالعرف في الخراج لان ذلك حكم من الامام
فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا بغير ارض فقبضه وباعه مع ارضه فالبيع في الشرب لا يجوز
الا ان يجوز البائع الاول لانه لا يملكه بالشراء والقبض لان البيع لم يقع على شيء موجود الا يرى
انه لو باع الارض والشرب فالبيع جائز وان كان الماء منقطعاً وقت البيع فالبيع انما وقع على ما يحدث
وقتا بعد وقت فلا يجوز البيع الثاني لانه على ملك الاول وقيل شرب بغير الارض حكمه
حكم البيع الفاسد فاذا اتصل القبض به وباعه يجب ان يجوز وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين *
نهر مشترك بين رجلين باع احدهما ارضه التي يجنب هذا النهر ووراء النهر طريق وذكر في صك
حد الارض التي باعها الطريق قال ابو نصر رح لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه ابو الليث رح
يدخل وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع الشرب بعبد او آجره وقبض العبد واعتقه
جازعتقه وضمن قيمة العبد وكذلك لو كانت امته فعلقته منه فهي ام ولد له وعليه قيمتها وعقرها
وفي رواية البيوع لا عتق وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو باع الارض بشرب ارض
اخرى اختلف فيه المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان * والصحيح انه لا يجوز كذا في التاتارخانية *
الشرب اذا بيع مع الارض كان له قسط من الثمن كذا في السراجية * في فتاوى الفضلي قطعنا كرم
لرجل باع احدهما من رجل والاخرى من رجل وكان مجراهما واحدا فمنع مشتري القطعة
الا على مجرى ماء القطعة السفلى ذكر المسئلة ولم يتبع في جوابها وفي الحقيقة المسئلة على وجهين
اما ان كان مالكا للقطعتين مختلفا وكان مالهما واحدا ان كان المالك مختلفا ان لم يذكر الشرب
في البيع لا نصا ولا دلالة لا يدخل الشرب في البيع وان ذكره امانا نصا واما دلالة كان لكل مشتري
حق اجراء الماء الى ارضه ويقوم كل مشتري مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان
المالك واحدا فان لم يذكر الشرب في البيع لا نصا ولا دلالة لا يدخل تحت البيع وان ذكره فان
باع القطعة العليا او لا لم يكن لصاحب القطعة السفلى اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول
ان يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع القطعة السفلى او لا كان لكل واحد منهما
حق اجراء الماء الى ارضه كذا في المحيط * داران لرجل مسبل ماء سطح احدهما على سطح

الآخري فباع النبي عليه المسيل بكل حق هو لهما ثم باع الدار الآخري من رجل آخر فأراد المشتري أن يمنع الثاني من اسالة الماء على سطحه فله ذلك الآن يكون اشترط المانع عليه وقت ما باعه ان مسيل الماء النبي لم ابع في الدار النبي بيعت وفي التوازل داران متلاصقتان احدهما عامرة والآخري غير عامرة فباع الخراب وكان مصب ميزاب الدار العامرة وملقى تلجها في الدار الخراب برضي المشتري ثم اراد المانع فله المانع وان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثناءه مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز قال ابو الليث رح ان كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه الى هذا الجانب وعرف ان ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه والفتوى على قول ابي الليث رح كذا في خزانه المتين * وفي التوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرّب سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة السفلى مع العلو ولا يجبر على العبارة ويقال للذي له حق الاجراء اصنع تاوفا في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء الى مصبه كذا في الخلاصة * وفي البتالي رجل باع ارضا بشرها فللمشتري قدر ما يكتفي لهذه الارض من الماء وليس له جملة ما للبائع كذا في الذخيرة * رجل له ارض ونهر خاص في هذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل فيه الحريم الا بالذكر كالطريق فان اراد مشتري النهر ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لاصلاحه ليس له ذلك الا برضاء صاحبها يمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر العامة ارض العامة ان يمر وافيهما للشعة واصلاح الوادي ليس لصاحب الارض منعهم اذ لم يكن طريق لهم الا في هذه الارض كذا في خزانه المتين * بشر في ارض والبئر والارض بين رحاين باع احدهما نصيبه من البئر بطريقته في الارض ولم يبع نصيبه من الارض فان ذلك لا يجوز لانه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضع كان مشتركا بينه وبين صاحبه فلا يجوز الا باذن صاحبه كما قالوا في دار بين رحاين باع احدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجز الا برضاء صاحبه فكذا هنا ذكر المسئلة على هذا الوجه في الاصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا ولا يجوز البيع في الطريق خاصة منهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق اجما قال شيخ الاسلام وهذا القول اصح كذا في المحيط * ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز ولم يكن له طريق في الارض وان باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جاز كله لان المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه

ولا صر على الشريك في صفة هذا البيع كذا في المبسوط * سئل عن اشترى حصة الماء الذي كان يسوقه مالكمه مع شركائه الى اسفل القرية لمن له ارض في اعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع بمتباريه جاز البيع والمشتري ان يستقي ارضه التي شربها من هذا النهر غير انه يخلي عن الماء في نوبته ويكون النهر ممثلاً عند حاجة الآخرين الى اخذ الماء كذا في الحاوي للفتاوى * الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع منه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب الانهار ثلاثة نهر عام غير مملوك لاحد كالنرات والجسور ونهر عام مملوك للعامة كنهر مرو وبلخ ونهر خاص مملوك لجماعة مختصص اما النهر العام الذي هو غير مملوك لاحد فكل احد ان يكرى منه نهر الى ارضه ان لم يضر بالنهر الاعظم وان اصر لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العامة اولى من دفع الضرر عن الواحد وكذلك لو اراد الامير ان يجعل شربا لرجل من النهر الاعظم او يزيد كوة ان كان يضر بالعامة لا يجوز وان لم يضر بهم جاز لرجل اتخذ في ارض له رحي ماء على النهر الاعظم في مسيلهم في ارض لا يضر باحد واراد بعض جيرانه ان يمنعه ليس لهم ذلك كذا في محيط السرخسي * نهر مملوك دخل ماؤه تحت المئاسم الا ان الشركة فيه عامة وحدها ان يكون الشركاء فيه مائة فصاعداً فالحكم فيه ان اراد ان يكرى منه نهر الى ارض احياها فانه يمنع عنه اخر ذلك باهل النهر ولم يضر ونهر مملوك دخل ماؤه تحت المئاسم الا ان الشركة فيه خاصة وحدها ان يكون الشركاء فيه اقل من مائة فالحكم فيه ما ذكرنا ايضا ان من اراد ان يكرى منه نهر الى ارض احياها منع عنه اصر ذلك باهل النهر ولم يضر واذا اراد اهل النهر ان يحبس الماء عن اهل الاسفل فان كان الماء كثيراً في النهر بحيث لو ارسل ولم يسكب يصل كل واحد منهم الى حته في الشرب فان كان لا يكون لاهل الاعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر قليلاً بحيث لا يصل اهل الاعلى الى حتهم في الشرب الا بالسكر فالمسئلة على وجهين ان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل لا يمكن لاهل الاسفل الانتفاع اصلاً بان كان النهر ينشفه كان لاهل الاعلى الحبس وان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لاهل الاعلى السكر بل يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكب ليرتفع الماء الى اراضيهم قال خواهرزاده واستحسن مشائخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالايام اذا ابنى اهل الاسفل السكر ثم يصنع اهل الاعلى في نوبتهم ما احبوا نيباً للضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لاهل الاعلى السكر فانما يجوز لهم ذلك

بوضع لوح في النهر وما اشبهه لا بالتراب كذا في المحيط * فان تراضوا على ان اهل النهر يسكن
النهر حتى يشرب ارضه جازو كذا الواصط لحووا على ان يسكن كل واحد منهم في نوبته حار ايضا
لان الماء قد يتل في النهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * والماء
الذي ينحدر من الجبل في الوادي اختاموا فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع عن اهل الاسفل
ولكن ليس لهم قصد الاضرار بادل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختاره السرخسي رح
وقيل انه لما دخل الوادي صار كالماء في النهر المشترك والجواب فيه كالجواب ثم الا ان يكون
السيول انحدروا وتشرع على وجه الارض فيكون لمن سبقت يده اليه كذا في الوجيز للكردي *
واذا كان النهرين قوم ولهم حابه ارضون اراد واحد منهم ان يكرى من هذا النهر نهر الارض
كان شربها من هذا النهر ارض اخرى ام يكن شربها من هذا النهر لم يكن لذلك الا برضاء الشركاء
اما اذا اراد ان يكرى لارض لم يكن شربها من هذا النهر لانه يريد ان يأخذ زيادة الماء ولانه بكسر
ضمة مشتركة واما اذا اراد ان يكرى لارض كان شربها من هذا النهر فللعلة الثانية وكذلك لو اراد
واحد منهم ان ينتصب عليه رحي ماء لم يكن لذلك الا برضاء اصحابه فان كان الموضع الذي يضع عليه
الرحي ملكه بان كان حافتا النهر او بطن النهر ملكه ولغيره حق ادراء الماء ينظر ان اضربا جراء الماء
منع منه وان لم يضرب لم يمنع عنه وكذلك اذا اراد ان ينصب عليه دالية او سانية فهو على ما ذكرنا
في الرحي كذا في المحيط * ولو كان لكل واحد منهم مسناة في نهر خاص ام يكن لواحد منهم ان يزيد
كوة وان كان لا يضرب اياه ولو كان الكوي بالنهر الا عظم فزاد في ملكه كوة او كوتين لا يضر ذلك
باهل النهر فله ذلك كذا في الكافي * وسئل ابو يوسف رح عن نهرين قوم يأخذ الماء من النهر
الا عظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسناة فاراد احدهم ان يسد كوة ويفتح اخرى
ليس له ذلك كذا في الطهيري * ولو ان رجلا له نهر خاص يأخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات
والدجلة والسيحون والجبجون شربا لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوادي
الكبير انهار وحنف الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى قال في الكتاب
ان كان ذلك في ايام المدا وكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الانهار التي على الوادي الى
هذا الماء ولا يضربهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء الى حيث شاء وان كان يضر ذلك

باهل الانهار وهم يحتاجون الى هذا الماء لم يكن له ان يسوق الماء الى غير تلك الارض كذا
 في فتاوى فاضيلان * ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فاراد ان يكرها فيسفلها عن موضعها
 ليكون اكثر اخذا للماء ذكر في الكتاب ان له ذلك لانه بهذا الكري يتصرف في ملك نفسه وهو
 الكوة وعن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني هذا اذا علم انها كانت متسفلة في الارض
 وارتفعت بالانكباس فهو بالتسفل يعيدها الى الحالة الاولى اما اذا علم انها كانت في الارض
 بهذه الصفة فاراد ان يسفلها فانه يمنع من ذلك لانه يريد بهذا ان يأخذ زيادة على ما كان له من
 الماء كذا في الظهيرية * ان اراد ان يرفع الكوى وكانت متسفلة ليكون اقل للماء في ارضه فانه
 ذاك وعالي ما قال شيخنا الامام رح هذا اذا كان بالرفع يعيدها الى ما كانت عليه في الاصل
 فاما اذا اراد ان يغيرها عما كانت عليه في الاصل يمنع منه قال الشيخ الامام رح الاصح عندي
 انه لا يمنع على كل حال كذا في المبسوط * ولو اراد واحد منهم ان يوسع كوة نهر لم يكن له قال لانه
 يدخل فيه الماء زائدا على حقه فلا يملك ذلك ولو كرى اسفل النهر جاز ولو زاد في مرضته لا يجوز
 كذا في البدائع * وعن ابي يوسف رح انه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو وكان
 ما بين ادنها كوى بالعصص لكل قوم كوة معروفة فاحيا رجل ارضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا
 النهر فكري لها نورا من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم
 قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب اهل مرو ضررا بينا في مائهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان
 عن ذلك وكذا الكل واحد ان يمنعه لان ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع
 الضرر وان كان ذلك لا يضرب اهل مرو فله ان يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على
 اصل الاباحة لا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كرى نهر
 من فوق مرو واما اذا كان ارضهم فكل واحد يكون ممنوعا من الحاق الضرر بالغير كذا في فتاوى
 فاضيلان * واذا كان نهر خاص لرجل يأخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر عليه ويستوثق
 منه له ذلك واذا كان مقنطرا ومستوثقا منه فاراد ان ينقض ذلك لعلة او غير علة فان كان لا يزيد
 ذلك في اخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء خالص ملكه وان كان يزيد في اخذ الماء منع منه لحق
 الشركاء كذا في الكافي * وسألت عن نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا النهر الا عظم بين قوم
 لكل واحد منهم نهر منه فمنهم له كوتان ومنهم من يكون له ثلث فقال صاحب الاسفل اصحاب الاعلى

اركم لأحدون أكثر من يصيبكم لان رقة الماء وكثرة من اعلى السهو قد جعل في كواكم شيئا كثيرا ولا يأتيا
 الا هو قليل خائر فحين نريد ان نثقبكم بقدر ذلك ونجعل لكم اياما معلومة وسد فيها كونا ولا اياما
 معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس انهم ذاك وبترك على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت
 مرة ولا يكون لبعضهم ان يطالب بقسمة اخرى ثم الاصل ان ما وجد قديما فانما يترك على حاله
 ولا يعبر الا بحجة وكذا ان قال اهل الاسفل نحن نريد ان نوسع رأس السهو وزيد في كواهم
 وقال اهل الاعلى ان فعلتم ذلك كثر الماء حتى يفيض في ارضنا وتنزل يمكن لاهل الاسفل
 ان يحد ثوابه شيئا وان باع رجل منهم كوة كل يوم شيء معلوم او آجرة لم يجز كذا في المسوط *
 رجل سقى ارضه فتعدى الماء الى ارض جارة ان اجرى الماء اجراء لا يستقر في ارضه بل يستقر
 في ارض جارة يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جارة بعد ذلك ان كان
 حارة قد تقدم اليه نال حكام والسيد فلم يسد يضمن استحسانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت
 ارضه في صعدة وارض جارة في هطة ويعلم انه لو سقى ارضه بتعدى الى ارض جارة يضمن ويؤمر
 برفع المسافة حتى يحول بينه وبين التعدي ويمنع من السقي حتى يرفع المسافة وان لم تكن
 ارضه في صعدة لا يمنع قل رضى والمدكور في عامة الكتب ان سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا
 لا يضمن وان كان في ارضه ثقب وجحر فان علم بالثقب ولم يسد حتى فسد ارض جارة يضمن
 وان كان لا يعلم لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو سقى ارضه بغبر حق او في غير نوبته او اكثر
 من حته او احرى الماء زيادة على ما يطيقه السهو وحول الماء الى نهر او موضع ليس له حق او سكر السهو
 وايس له ذلك فارتفع الماء وسال عن صفة السهو او خرب صفة النهر حتى سال الماء واسد بزراع
 انسان ضمن لانه متعدد كذا في الغياثة * رجل سقى ارضه وملاها فسال من مائه في ارض اخرى
 وغرقها او نزلت فلا ضمان عليه قال الغني ابو جعفر هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا او يسقى مثله في العادة
 فاما اذا سقى سقيا غير معتاد ضمن فاما اذا كان في ارضه جحرا فارة يتعدى الى ارض جارة وغرقت
 بيطران كان لا يعلم بجحر الفارة لا يضمن لانه غير متعدد وان علم ضمن لانه متعدد على هذا قالوا اذا
 فتح رأس نهره فسال من السهو شيء الى ارض حارة فغرقت بيطران كان فتح من الماء مقدار ما ينجم
 من الماء في مثل ذلك السهو في العرف والعادة لا يضمن وان فتح مقدار ما لا يفتح مثله في ذلك السهو
 ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو احرق كلا او حصائد في ارضه فذهبت الباقيتنا وشمالا

واحرقت شيئاً غيره لم يضمنه لانه غير متعد في هذا التسبب فان له ان يوقد النار في ملك نفسه مطلقاً
وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة فتال بعض مشايخنا هذا اذا كانت الرياح هادئة
حين اوقد النار فما اذا اوقد النار في يوم ريح على وجه يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ملك غيره فانه
يكون ضامناً بمنزلة ما لو اوقد النار في ملك غيره ألا ترى ان من صب في ميزابه وهو يعلم ان تحت
الميزاب انسان جالس فاخذ ذلك المائع ثيابه ان الذي صبه ضامناً وان كان صبه في ملك
نفسه كذا في المبسوط * وفي النوازل نهر يجري في ارض قوم فانشق النهر وخرب بعض ارض قوم
لاصحاب ارضين ان يأخذوا اصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض كذا في الخلاصة *
رجل القي شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال به الماء الى الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكري
لا يضمن وان كان يحتاج الى الكري فهو ضامن ان علم انها خربت من ذلك لم يجعل المائي
متعدياً اذا كان لا يحتاج الى الكري لان ذلك دليل قوته وينبغي ان يقال ان استقرت في الماء كما
القاما ووقفت ثم ذهبت انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وهكذا في الكبرى *
رجل سقى ارضه وارسل الماء في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان طرح رجل اسفل منه في النهر
تراها فمال الماء عن النهر حتى خربه فجاء وزفرق قطن رجل فالضمان على من احدث في النهر
تراها وليس على مرسل الماء شيء ان كان له في النهر حق كذا في الخلاصة * رجل له مجرى ماء
يقرب دار رجل فاجرى في النهر الماء فدخل الماء من جحر الى دار جارة قالوا ان اجرى ماء يحتمله النهر
وكان الثقب خفياً ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جارة لا يضمن وان اجرى ماء لا يحتمله النهر متعد
الى دار جارة ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهراً وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى دار جارة او ارضه
كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان * قلع شجرته على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده فاستأجر
ملاك النهر رجلاً ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الاجير حتى
امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الاجير وما قالع الشجرة ان كانت الشجرة باغت النهر
حتى ضاق جانباً النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر وخرب قصر
رجل يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى البقالي لو فتح الماء وتركه فازداد الماء وفتح النهر
ليس فيه ماء ثم جاء الماء لا يضمن وعليه الاعتماد ولو سد انهار الشركاء حتى امتلا النهر وانشق وغرق
قطن رجل او ارسل الماء في النهر وعالى النهر انهار صغار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الفوهات

فانسد زرع غيره فمن في الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل انفق شرب انسان بن سنان
ارضه بشرب غيره قال الامام النزدوي ضمن وتنسب رضمان الشرب في شرب الاصل للامام
الرخسي انه بنظركم يشترى لو كان بيعه جائزا وقال الامام خواهر زاده لا يضمن ودايد الفتوى
كذا في الخلاصة * سئل ابو بكر عن في داره يجري الماء حوله الى ناحية من داره فانه يهدم حائط
حاره من ذلك قال هو صام من قبل له لو ترك فجوة بين المجري وبين الحائط فنز من ذلك قال
هو صام من ترك فجوة اوله يترك لانه جان في تحويل المجري لانه تصرف في حق الغير فدا
توادمه يكون مضمونا عليه ولو ترك المجري الاول على حاله وفتح تهر آخر قال ان ترك
بينه وبين حائط الجار مجري ندر ذراعين لا يضمن لان هذا شيء قد احدثه في ملكه قال الثاني
ابوالميثرح هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر من موضع لم يكن له حق الاخراج منه فاء اذا شق
حافتا النهر في موضع له حق واجرى الماء منه الى موضع آخر فانه لا يضمن في الوجهين جميعا
اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط * ارض كانت على شط النهر الامام او على الثرات وكان
للعامة حق المرور في هذه الارض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذا لم يكن
طريق الآبي هذه الارض كذا في جواهر الاخلاطي * رجل له شرب من نهر الارض فاشترى ارضه اخرى
ليس له شرب من هذا النهر الذي يجنب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى الى الثانية
يجعلها مكان الاولى وليس له ان يستفي نجلا له او زرع في ارض اخرى الا ان يملأ الاولى ويسد عنها
الماء ثم ينتقل الى الاخرى ثم يفعل مرة بعد اخرى كذا في فتاوى قاصمجان * لو كان النهر في
دار انسان واحتاج الى حفرة فان امكنه الدخول في بطن النهر ودخل وحفر وان لم يكن بنال
لصاحب الدار اما تاذن في ذلك حتى يحفر ولا فاحفرة انت بما له كذا في الغيائية * لو حل نهر في ارض
رجل فاراد دخول ارضه لاصلاح النهر ومنعه رب الارض فليس له الا ان يدخل في بطن النهر وكذا في
الثقة قيل هذا قول ابي حنيفة رح لانه لا حريم للنهر عنده فيكون المسناة لصاحب الارض فكان له ان
يمنعه من الدخول في ملكه وعندهما للنهر حريم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له ان يدر عليها
لاصلاح نهره بخلاف ما الواراد المسلمون ان يبروا في ارض رجل لاستقاء الماء من المشرقة
ولم يكن له طريق غير هاتين ذلك وذكر في النوازل لو كان النهر ضيقا لا يمكن المشي فيه
فصاحب

فصاحب الارض بالخيار ان شاء اذن بان يصلحه ويسوي نهر نفسه وان شاء سوى نهر غيره كذا في محيط
السرخسي * وعن محمد بن رح نهر بين رجلين اتخذا احدهما فيه سكر اهلك زرع شريكه بعضه
عطشا وبعضه غرقا قال يضمن ما هلك غرقا ولا يضمن ما هلك عطشا واذا وضع السكر في نهر العامة
ليستقي ارضه فسقى وترك السكر كذا ثم وصل الماء ووقع في ارض رجل بسبب السكر فافسد
زرعه فالمسئلة على وجهين اما ان اجري الماء او جرى الماء بنفسه فتى الوجه الاول الضمان
على المجري وفي الوجه الثاني الضمان على الذي سكر سقى ارضه من نهر العامة وعلى نهر
العامة انها رصغار مفتوحة الفوهات فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك اراضي قوم فهو
ضامن كانه اجري فيها الماء كذا في المحيط * النوادر ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد
منهم مشرة اجربة فكان في نصيب احد هم فضل عما يحتاج اليه ارضه واحتاج اصحابه الى تلك
الفضلة فان شركاءه اولى بتلك الفضلة وليس له ان يسوق ذلك الماء الى ارض له اخرى ولا يشبه
ماله لو كان له سدس الماء من نهر بين قوم عشرة اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له ان يسوقه
الى ما شاء من الارضين ولو استغنى عنه نيس لشركائه عليه سبيل نهر بين اربعة انفس محمد بن زيد وعلي
وجعفر لكل واحد منهم مفتاح الماء الى ارضه من هذا النهر ومفتاح محمد بجارة ومفتاح زيد بجارة
مفتاح علي ومفتاح داي بجارة ومفتاح جعفر فان جف جعفر ارضه صار ماء لعللي وان جف جعفر وعلي جميعا
فماؤه لزيد وان جف جعفر وعلي وزيد فجميع مياههم لمحمد فان جف علي ارضه ولم يجف غيره
فماؤه لجعفر وحده فان جف زيد ارضه وحده صار ماء لعللي وجعفر بقدر جريان ارضهما كذا في محيط
السرخسي * غطى مجرى ماء قال ابو الناسم اذا لم يكن قديما فلا راب المجري ان يأخذه بكشف ذلك
ودفع الغطاء كذا في الحاوي * نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير ان كان
التراب على حريم النهر ليس لاهل السكة ان يكتفوا رباب النهر ونقل التراب ان كان التراب جاوز حريم
النهر فاهل السكة نهر اقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم النهر
لم يكن لصاحب الارض ان يأخذ اصحاب النهر بنقل التراب بماء المطر في سكة عند باب دار رجل امتلا
ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال رض ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
ان كان بئر قديم لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بئر لرجل في دار غيره لم يكن لصاحب
البئر حق القاء الطين في دارة اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضيخان * خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك

الوقت منتقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع التعريب في ارض رجل فافء بالارض او افسد زرعاً في الارض قال ينظران جرى الماء بنفسه يضمن المخرب اذا كان النهر للعامة لانه مسبب متد وان اجري الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن المجري والناجح دون المخرب كذا في الذخيرة * في فتاوى ابي الليث رح نهر عظيم لادل قرية بشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخرت احدي الطاحونتين فاراد صاحبتها ان يرسل الماء كله في النهر الآخر الذي عليه الطاحونة الاخرى حتى يعدر طاحونته وذلك بضرر الطاحونة الاخرى لم يكن لذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاعراض بغيره وفيه ايضا حوض في بستان رجل مستنقع لماء اقوام والرجل متركهم بالمجري وبان استنقاع الماء حق قديم لهم وهذا الحوض يضر ببناء الرجل فاراد ان يسعهم عن اجراء الماء حتى يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضر لاجله بناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط * لو اشق صفة النهر ويسيل الماء عنه فيتضرر الناس به فاصحاب النهر يؤمرون باصلاحه كذا في خزائن المفتين * وفي فتاوى ابي الليث رح نهر في سكة غير باءة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في دارة ويجري الى بستان فللجيران ان ينعوه وله ايضا ان يمنع الجيران من مثل ذلك ومن اجري قبل ذلك واقترانه احدهم ملهم منعه وان كان له ذلك قد بدا لم يسع سرلة الظلة فوق السكة وفيه ايضا رجل له مسناة متفرقة في قرية اراد ان يجمع كله ويجعله في (شبانروز) واحده فله ذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية اراد ان يستويا ماءهما جميعا في يوم واحد فلهما ذلك وليس للشركاء معهما كذا في المحيط * بالوعة قديمة لرجل على نهر الشعة فدخل في سكة غير نافذة قال ابو بكر لا عبرة بالتقديم والحديث في هدايو مرتفعه فان لم يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى قاضيخان * اراد سقي ارضه وزرعته من مجري مائه فمنع الرجل حتى صاع الزرع لا يضمن المانع كما لو منع الراعي حتى هلك المواشي كذا في الوجيز للكردي * حائطين رجلين عابيهما ولا تهما فرفع احدهما الحائط برضاء صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضاء الآخر على ان يعيره صاحبه مجري ماء في دارة للمجري ماء منها الى دارة ويستقي بستانه ففعل واعاره المجري ثم نداه ان يمنع المجري كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المجري يغرم الباني الحائط نصف ما انفق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضيخان * في العيون

نهر في مدينة اجراء الامام للشفة اراد بعض الناس ان يأخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك لاهل الشفة وسعهم ذلك وان اضر ذلك باهل الشفة لا يسعهم ذلك ولو اراد ان يغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان لم يضر بالطريق وسعه ذلك وللناس ان يمنعه عنه كذا في المحيط * نهر سائية لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان ان يغرس على حافتيه واذا ضاق نهرهم بسببها فحينئذ يؤمر بتلعيها الا ان يوسع النهر من الطرف الآخر بقدر ما كان على وجه لا يتفاوت في حق اصحاب النهر كذا في خزائن المفتين * وعن شداد في النهر العام اذا اراد الرجل ان يغرس لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في المحيط * نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل ماء هذا النهر في عروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار الى الخراب قاوا ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة وان كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر الى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو خرب النهر فاحتاجوا الى الحفر في ارض رجل ليصلحوا نهرهم لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغياثية * واذا كان في ارض رجل نهر لقوم فله ان يسقي منه ارضه ان لم يضر باصحاب النهر ولهم ان يمنعوه وان كان بطنه وحافته له فله ذلك وان اضر كذا في المحيط * الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البينة واذا ادعى شربا في يدي رجل بغير ارض لم تسمع دعواه قيا سا وتسمع استحسانا كذا في محيط السرخسي . * واذا كان لرجل نهر في ارض رجل اراد صاحب الارض ان يمنع صاحب النهر من اجراء الماء فيه فان كان الماء جاريا الى ارض صاحب النهر وقت الخصومة او علم انه كان يجري الماء الى ارضه قبل ذلك فانه يتقضي بالنهر لصاحب النهر الا ان يقيم صاحب الارض البينة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم جريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يتقضي لصاحب الارض الا ان يقيم صاحب النهر البينة ان النهر كان ملكه في المنتقى قال هشام سألت محبدا رح عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حبسه قوم في اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين في اسفل النهر بل هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك على حاله يجري كما يجري الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منتطعا عن الاسفلين يوم يختصمون ولكن علم انه كان يجري

الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم او اقام اهل الاسفل بيته على ان النهر
كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم وان
لم يعلم كيف كان شرب اهل الاعلى واهل الاسفل من هذا النهر بعد العلم بان شرب الكل كان منه
وقد ادعى كل فريق اليد على النهر على سبيل الكمال ليس لاحد الفريقين مزية على الآخر
لامن حبث البينة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة
الاراضي قلت ارايت هؤلاء الذين لا يحصون اذا ادعى بعضهم هذا النهر واقام البينة انه لقرى
معلومة لا يحصى اهلها ينصى بها لاهل تلك القرية بدعوى حدة واقامة البينة والمدعى عليهم
لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محدروح اذا كان هذا النهر بمنزلة طريق
المسلمين نافذا فان اقام قوم البينة انه لهم دون غيرهم استحقوه وخرج من ان يكون نهر جماعة
المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضي بواحد من المدعين وبواحد من
المدعى عليهم وان كان النهر خاصة لقوم معروفين يحصون لم يقض عليهم بحضرة واحد منهم وقضى
على من حضر منهم كذا في المحيط * نهر لرحل يجري في ارض آخر اختلعا في مسانته فادعاهما كل واحد
منهما ولا يدري في يده من هي فهي لصاحب الارض يغرس فيها ما يبدله ويزرع فيها ويمنع صاحب
النهر عن القاء الطين وعن المرور فيها ولا يهدمها عند ابي حنيفة رح وعندهما ملك لصاحب
النهر يكون ملقى طينه قيل هذا بناء على ان صاحب النهر يستحق حريما للنهر عندهما فكان حريمه
في يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند ابي حنيفة رح لا حريم للنهر فلم تكن المسناة في يد
احدهما الا ان المسناة اشبه بالارض من النهر لان المسناة تصلح للغراسة والزراعة كالارض والنهر
لا يصلح لذلك ومنى تنازع اثنان في شيء لم يكن في يدا احدهما الا ان في يدا احدهما ما هو شبه
بالمنازع فيه وانه يقضى لمن كان في يده ما هو شبه بالمنازع فيه كما لو تنازعا في احد مصراعي
الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق على باب احدهما فانه يقضى بالموضوع
لمن كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقيل لا خلاف لان للنهر حريما في ارض الموات كما ياتي
نكن الخلاف ههنا فيما اذا لم تكن المسناة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالارض ومساوية لها
ولم يكن اعلى منها فالظاهر شاهد انها من جملة ارضه اذ لو لم تكن هكذا كانت اعلى من
الاراضي

الاراضي لا لقاء الطين فيها وعند هذا الظاهر شاهد لصاحب النهر حر يماله فوقع الكلام بينهم في الترجيم كذا في محيط السرخسي * نهر لرجل وعلى شط النهر ارض لرجل فتازعا في المسنة ان كان بين الارض والنهر حائل كالحائط ونحوه فالمسنة لصاحب النهر والا فهي لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب الارض لو اراد رفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض ان يغرس فيها ويلقي طينه ويختار فيها كذا في السراجية * ولو اختلفا في رقبة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم يكن فيه ماء لا يقبل قوله الا بحجة وان اقام بينة ان له مجرى في النهر فله حق الاجراء دون الرقبة وكذا لو اقام بينة ان له مصب الماء في هذا النهر او في هذه الامة كذا في الغياثة * نهر لرجل في ارض رجل فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضى به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد له احد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول ابي حنيفة رح لا يقضى له بشيء وفي قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يقضى بالاول وهو شرب يوم ذكر هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب ولم يذكر في البعض قال الفقيه ابو جعفر رح انما تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهد على الاقرار بان شهد احدهما على اقرار المدعى عليه بشرب يوم لهذا المدعى وشهد الآخر على اقراره بشرب يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد واحد فاما ان لم يشهد على الاقرار انما شهدا على نفس الشرب فشهد احدهما بشرب يوم وشهد الآخر بشرب يومين يجب ان تقبل الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم ولم يسموا عدد الايام بان لم يقولوا من الشهر او من السنة او من الاسبوع ولم يشهدا ان له في رقبة النهر شيئاً لا تقبل الشهادة بلا خلاف لان المشهود به مجهول كذا في المحيط * وان ادعى عشر نهر وقناة فشهد له احدهما بالعشر والآخر باقل من ذلك في قول ابي حنيفة رح الشهادة باطلة وان شهدوا بالاقرار لا خلاف الشاهدين لفظاً ومعنى وعلى قولهما تقبل على الاقل استحساناً وان شهد احدهما بالخمسة بطلت الشهادة لانه قد شهد له باكثر مما ادعى واذا ادعى رجل ارضاً على نهر شربها منه واقام شاهدين انها له ولم يذكر من الشرب شيئاً فاني افضي له بها وبحصته من الشرب وان شهدوا له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض شيء كذا في المبسوط * ولو شهد احد الشاهدين انه اشترى

هذه الارض بالف والآخرة شهدانه اشترى الارض والشرب بالف لم يجزوا ان شهدا الآخرة اشترى الارض بكل حق هولها بالف جاز لانها اتفقا على شري الارض والشرب لان الشرب من حقوق الارض فمن شهدانه اشترىها بكل حق هولها فقد شهد بالارض والشرب جميعا كدائي محيط السرخسي * وان كان نهر بين قوم لهم عليهم ارضون ولبعض اراضيهم سواني على ذلك النهر ولبعضها دوالي وبعضها ليست لها سابقة ولا دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غير دافا فاختصوا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شط النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهرين اصحاب السواني والدوالي دون اهل الارض ولكن استحسن فقال النهرينهم جميعا على قدر اراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحجر النهر سقي الاراضي لا اتخاذ السواني والدوالي ففيما هو المقصود حالهم على السواء في اثبات اليد فان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والآفويينهم على قدر اراضيهم وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر ولها شربها من ذلك النهر فليس لها من هذا النهر شيء فان لم يكن لها شرب من غيره وقضيت لها فيها شرب وكان لصاحبها ارض اخرى الى جنبها ليس لها شرب معلوم فاني استحسن ان اجعل لاراضيها كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للارض الاخرى الا بحجة وان كان الى جنب ارضه ارض لا خوارض الاول بين النهر وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من اين كان شربها فاني اجعل لها شربا من هذا النهر ايضا الا ان يكون النهر معروف القوم خاص فلا احل لغيرهم فيه شربا الا ببينة فان كان هذا النهر يصب في اجمة وعليه ارض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا لمن كان اصله فتنازع اهل الارض واهل الاجمة فيه فاني اقضي بين اصحاب الارض بالخصص وليس لهم ان يقطعوه عن اهل الاجمة وليس لاهل الاجمة ان يمسوه من المسيل في اجمتهم كدائي المبسوط * رجل له ارضان على نهر احدهما اعلى والاخرى اسفل فادعى ان شربها من هذا النهر وانكر الشركاء شرب احدهما فعليه ان لم يكن يسقي تلك الارض من نهر آخر فالقول لصاحب الارض مثل ابوالقاسم عن رجائين لهما نهر وعلى ضفته اشجار وكل واحد منهما يدعيها قال ابن عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فما كان في موضع مملوك لاحدهما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم وسئل عن له اشجار على ضفة نهر ماديات ونبت من عروقها اشجار

في الجانب الآخر من النهر ولرجل في هذا الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الاشجار قال ان عرف انها نبت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فتلك الاشجار غير مملوكة لاحد لا يستحقه صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار سئل ابو بكر عن انه ضيعة يجنب نهر ما ذيات وعلى ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان نبتت الاشجار من غير مستنبت وارباب النهر قوم لا يحصون فهي لمن اخذها وقطعها ولا احب ان يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها ولو كان لها مستنبت لكن لا يعرف فهي كاللقطة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحد ان غارسها فلان واني وارثه قال عليه البيعة وان لم يكن له بيعة فما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر وما كان في ساحة السكة فهو لجميع اهل السكة كذا في المحيط * الباب الخامس في المتفرقات ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الارض في دينه الا ان تكون معه ارض فتباع مع ارضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قيل يتخذ حوضا ويجمع في ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع الماء الذي جمعه في الحوض بثمن معلوم فيقضي به الدين والا صح انه ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين المبت وان لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا المبت ارضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فيؤدي من الثمن ثمن الارض المشتراة والفاضل للغرماء كذا في الكافي * في الباقي اذا باع ارضا بشربها فالمشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع مال البائع ويجرى الارث في الشرب بدون الارض ويجوز الوصية به ويعتبر من الثلث واختلف المشائخ في كيفية اعتباره من الثلث قال بعضهم يسأل عن المقومين من اهل ذلك الموضع ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الشرب بلا ارض بكم يشتري هذا الشرب فيما بينكم فان قالوا يشتري بمائة درهم يعتبر خروجه من الثلث على هذا الوجه واكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من اقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر بكم يشتري مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث واذا كان النهرين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي نصيب واحد من الشركاء فالباقي يكون بين جميع الشركاء ويعتبر الغصب واراد على الكل وان قال الغاصب انا غصبت نصيب فلان لا غير كذا ذكر المسئلة في الاصل

كذاني المحيط * وإذا أصبى أمير خراسان شرب رجل وأرضه وأقطعها لرجل آخر لم يجز ويرد
إلى صاحبها الأول وإلى ورثته سألت أبا يوسف رح عن أمير خراسان إذا جعل رجل شرباً في هذا
النهر الاظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك وأقطعها آياه
وحمل منحه في أرض يملكها الرجل أو في أرض لا يملكها قال ان كان ذلك يضر العامة لم يجز
وان كان لا يضرهم فهو جائز إذا كان ذلك في غير ما كان احداً للسلطان ولا يذو النظر دون الاضرار
بالعامة ولو ان رجلاً بنى حائطاً من حجارة في الفرات واتخذ عليه رحى يطحن بالماء لم يجز له
ذلك في العشاء ان خاصته من الناس فيه هدمه لان موضع العرات حق العامة بمنزلة الطريق
العام ولو بنى رحى في الطريق العام كان لكل ان يخاصمه في ذلك ويهدمه فاما بينه وبين الله تعالى
فان كان هذا الحائط الذي بناه في العرات يضر بمجرى السفن أو الماء لم يسعه وهو فيه آثم
وان كان لا يضر باحد فهو في سعة من الانتفاع بمنزلة الطريق العام اذا بنى فيه بئاً فان كان يضر بالمارة
فهو آثم في ذلك وان كان لا يضر بهم فهو في سعة من ذلك ومن خاصته من مسلم أو ذمي
قصي عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتبون وأما العبد فلا خصومة له في ذلك والصبي بمنزلة
العبد تبع لا خصومة له في ذلك والمغلوب والمعنوة كذلك إلا ان يحاصم عنه أبوه أو وصيه كذا
في المبسوط * ولو جعل على النهر العام بغية اذن الامام تنظرة أو على النهر الخاص بغية اذن الشراء
واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم انكسروا وهي فعطب به انسان أو دابة
ضمن وان مربه انسان متعبداً وهو يراه أو ساق دابة عليه متعدد الا يضمن الذي اتخذ التنظرة كذا في
فتاوى قاصيخان * في المنتقى قال هشام سألت محمداً رح عن نهر يجري في قرية ثبت لتلك القرية
على ذلك النهر شربهم للشفت ولداً وبهم منه وعليه غرس اشجار لهم إلا انه ليس لهم حق في اصل النهر
لو اراد اهل النهر تحويل النهر عن تلك القرية وفي ذلك خراب القرية قال لهم ذاك فقال وسألته
من رحل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف قناته من هذا النهر
ويحصره موصعاً آخر قال ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان صاحب الشجر شبيح جوار كذا
في المحيط * هشام قال قلت لابي يوسف رح في نهرين قوم فاذنوا كلهم رجلاً يسقي الماء لرجل منهم
لم يأذن له أو في اصحاب النهر صبي قال لا يسعه ان يسقي حتى يأذنوا كلهم جميعاً كذا في التناظر خاتمة *
وإذا احتصر -

وَإِذَا احْتَفَر الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ نَهْرًا عَالِيًّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَسَاحَةٍ أَرْضِيهِمْ وَتَكُونَ نَفَقَتُهُ بَيْنَهُمْ عَلَى
تَدْرٍ ذَلِكَ وَوَضَعُوا عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ غُلَطَارِجَعُ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَلَوْ وَضَعُوا عَلَيْهِ أَقْلَ مَا يَصِيبُهُ
رَجَعُوا عَلَيْهِ بِالْفَضْلِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ أَصْلَحَ صَاحِبُ الْقَنَاةِ وَصَاحِبُ الدَّارِ عَلَى أَنْ يَحْوِلَ الْقَنَاةُ
إِلَى نَاحِيَةٍ أُخْرَى فَلَا رَحْوَعُ فِيهِ أَنْ كَانَ الصَّلَاحُ عَلَى إِبْطَالِ الْأَوَّلِ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * نَهْرَيْنِ قَوْمٌ
أَصْلَحُوا عَلَى أَنْ يَتَسَمَّوُا الْكُلَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ شَرِبًا وَمِنْهُمْ غَائِبٌ فَقَدِمَ فَلَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِسْمَتَهُمْ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ أَنْ لَمْ يَكُونُوا أَوْفَوْهُ وَأَنْ كَانُوا أَوْفَوْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُصَ لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ النِّقْصَ وَهَذَا بِخِلَافِ
قِسْمَةِ الدَّوَرِ وَالْأَرْضَيْنِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنَ الشَّرَكَاءِ غَائِبًا وَلَمْ يَكُنْ عَنِ الْغَائِبِ خَصْمٌ إِذَا حَضَرَ
وَلَمْ يَرْضَ بِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِسْمَتَهُمْ وَأَنْ كَانُوا أَوْفَوْهُ حَقَّهُ نَهْرٌ كَبِيرٌ وَنَهْرٌ صَغِيرٌ بَيْنَهُمَا مَسْنَأَةٌ وَاحْتِجَّ إِلَى
أَصْلَاحِهَا فَاصْلَحَ هُمَا عَلَى أَهْلِ النَّهْرَيْنِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ أَنْ كَانَ كُلُّهُمَا نَهْرَيْنِ وَلَا يَتَبَعَّرُ قِلَّةُ
الْمَاءِ وَكَثَرَتُهُ كَجِدَارَيْنِ رَجُلَيْنِ حَمُولَةٍ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ فَاحْتِجَّ إِلَى النَّفَقَةِ عَلَيْهِ فَهِيَ عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ كَذَا
فِي الذَّخِيرَةِ * نَهْرٌ كَبِيرٌ يَنْشَعِبُ مِنْهُ نَهْرٌ صَغِيرٌ فَخَرِبَ فُوهَةُ النَّهْرِ الصَّغِيرِ فَرَادَ وَأَصْلَاحُهَا بِالْأَجْرِ وَالْبَحْصِ
فَالْأَصْلَاحُ عَلَى صَاحِبِ النَّهْرِ الصَّغِيرِ كَذَا فِي خَزَائِنِ الْمُفْتَاحِينَ * وَقَفَ عَلَى مَرْمَةِ نَهْرِ السَّكَةِ مَعِينَةٌ وَكَانَ يَنْصَبُ
فِي دَرَبِهِ نَهْرٌ يَسِيلُ إِلَى سَكَةٍ ثُمَّ يَسِيلُ مِنْهَا إِلَى السَّكَةِ الْعَالِيَا الَّتِي وَقَفَ الْوَاقِفُ عَلَيْهَا فَاسْتَرَمَّ النَّهْرُ
فِي السَّكَةِ نَارَادًا وَأَنْ يَرْمُوهُ مِنْ غَلَتِهِ هَذَا الْوَقْفُ فَإِنَّهُ لَا يَرْمِي أَنْمَا يَرْمِي مِنْهَا النَّهْرُ الَّذِي يَجْرِي فِي السَّكَةِ
الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ يَنْصَبُ مِنَ النَّهْرِ الْعَظِيمِ وَيَسِيلُ إِلَى فُضَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ شَارِبَةٌ وَلَا شَفْةٌ ثُمَّ
يَسِيلُ مِنَ الْفُضَاءِ إِلَى السَّكَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا يَرْمِي النَّهْرُ مِنْ أَعْلَاهُ إِلَى أَنْ يَجَاوِزَ السَّكَةَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ أَنْ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ النَّهْرُ يَنْسَبُ إِلَى السَّكَتَيْنِ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سَكَةٌ
فَأَنَّ النَّهْرَ مِنْ أَعْلَاهُ إِلَى أَنْ يَجَاوِزَ السَّكَةَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا يَنْسَبُ إِلَى السَّكَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا وَكَذَا
إِذَا احْتِجَّ إِلَى الْحَنْتِ لَا يَحْفَرُ مِنْ تِلْكَ الْغَلَّةِ قَالَ النَّقِيدُ أَبُو الْبَلَيْثِ رَحِمَهُ أَنْ كَانَ يَخَافُ تَحْرِيبَ الْمَسْنَأَةِ
لَوْ لَمْ يَحْفَرْ جَارًا أَحْفَرَ مِنْهَا وَبِهِ يَنْتَهَى كَذَا فِي الظَّهْمِيرَةِ * سَأَلَ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ رَجُلٍ لَهُ أَرْضٌ وَفِي أَرْضِهِ
مَجْرَى مَاءٍ فَكَتَسُوا النَّهْرَ وَالْقَوَا تَرَابًا فِي أَرْضِهِ هَلْ لَهُ اخْذُهُمْ لِتَقْرِيفِ أَرْضِهِ مِنْ ذَلِكَ قَالَ إِذَا
فَصَدَّوْا بِالْإِلْتِئَاءِ مَوْضِعَ الْحَرِيمِ فَلَهُ اخْذُهُمْ بِرَفْعِ مَا جَاوَزَ الْحَرِيمَ كَذَا فِي التَّنَائِرِ خَانِيَةِ * حَاطَّ لِرَجُلٍ
بَاعَ نِصْفَهُ فَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَتَّخِذَ لِنِصْفِهِ فِي النَّهْرِ الْعَامِّ مَفْتَحًا كَانَ لَهُ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي مَلِكِهِ
وَلَا يَضُرُّ بِالْعَامَةِ وَأَنْ أَضْرَبَانَ يَنْكُسِرُ النَّهْرُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ * وَلَوْ أَوْصَى

ان يتصدق بشره على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين الى الطعام دون الماء وانما يحتاج الى الشرب من له ارض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى مساكين لانه لا يحتمل السبع والاحرة فكان باطلا ولو اوصى بان يستفي مسكينا بعينه في حيوته وذلك جائز فيه باعتبار فيه كذا في المبسوط * واذا اوصى بان يباع شره من ولائ فذلك باطل لان ما لا يجوز تملكه حال حيوته لا يجوز تملكه بعد وفاته وان اوصى ان يستفي ارض فلا سنة كذا حار من ثلثه لانه لو اوصى بشره مؤبدا جار مجبور موقتا واذن مات من له الوصية بطلت الوصية لان الشرب وان كان عينا حقيقة الا انه منعة معنى لانه تابع للارض كالمنايع والوصية بالمسعة تبطل بسوت الموصى له واما اذا اوصى له بالشرب مطلقا لم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصى له بالشرب هل تبطل الوصية اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رح لا تبطل الوصية وبصير الشرب ميراثا لورثة الموصى له وهو الاصح وان قال ان فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو اوصى بثلاث شره بغير ارضه في سبيل الله او الحج او الرقاب او الفقراء كان باطلا لان هذه وصية ببيع الشرب لانه لا يتمكن ان يحج ويعاون الرقاب بعين الشرب واما يتمكن ثمنه والوصية ببيع الشرب بلا ارض باطل والوصية بالشرب للفقراء وصية بالتصدق والوصية تصدق الشرب بلا ارض وذلك لا يجوز ولو اوصى بثلاث حقه في الشهر في كل شيء من ذلك حار لانه تصدق بثلاث رقبة الهرفجاز ويدخل الشرب فيه تبعاكدا في محيط السرخسي * ولو روت امرأة على شرب بغير ارض فالكاح حائز وليس لها من الشرب شيء ويجب مهر المثل كذا في الكافي * ولو ان امرأة اختلعت من زوجها على شرب بغير ارض كان باطلا ولا يكون من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح وعليها ان ترد المهر الذي اخذت والصالح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فان كان الصلح عليه من قصاص في نفس او فيما دونه فالصلح باطل وجاز العفو وعلى التائل والقاطع الدية وارش الحرا جنة كذا في المبسوط * امرأة لها تسعة اجرة من الارصين خرب السيل مجرى هذه الارصين فاستأجرت اقواما ليعمروا المجرى على ان تعطيهم ثلثة احرة من الارصين فعمروها ذكر عن علي بن احمد انه قال ارحوان تكون هذه الاجارة حائرة وليس له الامتناع من اعطاء الثلثة الاجرة قال ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قولهما وفي قياس قول ابي حنيفة رح لا يجوزونه يفتى فعلى حد الزكيات عينت الاجرة الثلثة وقت الاستيجار جاز

اجمعا كذا في الذخيرة * رجل له مجرى ماء في دار رجل فخر به المجرى فاخذ صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فخر به السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى اخذ باصلاحه ومنهم من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر ملكه فهو الذي يستعمل النهر بملكه فيكون اصلاحه عليه وبه اخذ ابو الليث رح قال استاذنا الفتوى على الاول لان اصلاح الملك على صاحب الملك كذا في التاوى الكبرى * نهر في دار رجل يتأتى الضرب والبيّن من مائه الى دهايز الجار ثم يتأتى من الدهايز الى دار امرأة وفي ذلك ضرب فاحش ان لم يكن النهر ملكا لرجل اسال للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشقة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه ابي بكر الاعمش وعن ابي القاسم ان اصلاحه على اصحاب المجرى وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وبه يفتى كذا في الظهيرية * ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بحقوقها لم يكن لمشتري الدار الاول ان يمنع المشتري الثاني عن مسيل الماء على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائط الثاني في الحائط الاول كذا في الغياثة * وفي فتاوى اهل سمرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره باع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل فله ان يضرب بحصة المسيل في الثمن وان كان له المجرى دون الرقبة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على ان للشرب حصة من الثمن فانه قال اذا شهد احد السامدين بشري الارض وحدها بالف درهم وشهد الآخر بشري الارض مع شربها بالف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشري الارض مع الشرب جعل بعض الثمن بدلا لثمن الشرب فظن بعض مشائخنا ان ما ذكر في فتاوى اهل سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لان موضوع مسئلة كتاب الشرب ان مالك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فكان بيع الشرب في حق صاحب الشرب بانفرادة والشرب بانفرادة لا حصة له من الثمن ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت حتى في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه وان كان حقه له الرقبة لا يطل حقه لان المالك عن الاعيان لا يقبل الابطال كذا في المحيط *

في العيون يدرين رجلين واراد ان يسوق منه هذا يوما وهذا يوما لانه لا يشترط فيها
وان كان لكل واحد نهر خاص واصطلاحا على ان يستقي هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه
لم يعز كاجارة السكى لان هذا بيع وبيع الشرب لا يجوز كذا في الدخيرة *

كتاب الاشرية

وفيه بابان * الباب الاول في تفسير الاشرية والاعيان التي يتخذ منها الاشرية واسماؤها
وما هياتها واحكامها اما تفسيرها فاسم الشراب يقع على ما حرم منه واما اسماؤها فاثنا عشر سبعة لما
يتخذ من العنب الخمر والاذق والطلاء والمنصف والخنج والجمهوري والحدي واثان
للمتخذ من الزبيب شمع ونبيذ وثلاثة للمتخذ من النمر السكر والغصبي والبيذ واما ما هياتها فالاشربة
المتحدة من العنب احدها الخمر وهو اسم النبي من ماء العنب بعد ما غلا واشتد وقذف بالبرد وتسكن
عن الغليان عند ابي حنيفة رح وعندهما اذا علا واشتد فهو خمر وان لم يتخذ بالبرد والثاني الباذق
وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب اقل من الثلثين سواء كان الثلث او النصف او يطبخ ادنى طبخة بعد
ما صار مسكرا ويسكن عن الغليان والثالث الطلاء وهو اسم للمثلث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكرا والرابع المنصف وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه
والخامس الخنج وهو ان يصب الماء على المثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى ابا يوسف
لان ابا يوسف رح كثيرا كان يستعمل هذا والسادس الجمهوري وهي النبي من ماء
العنب اذا صب عليه الماء وقد طبخ ادنى طبخة حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه واما ما يتخذ من
الزبيب فتوعان شمع وهوان يقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلا
وقذف بالبرد والثاني النبيذ وهو النبي من ماء الزبيب اذا طبخ واما ما يتخذ من التمر ثلثة انواع
احدها السكر وهو النبي من ماء التمر اذا غلا واشتد وعليه فتوى اكثر اهل الفقه والثاني الغصبي
وهو النبي من ماء النمر المذنب اذا غلا واشتد وقذف بالبرد والثالث النبيذ وهو النبي من ماء النمر
اذا طبخ ادنى طبخة وغلا واشتد وقذف بالبرد وكذا يقع على الماء الذي انتع فيه التمر وخرجت
حلاوته وغلا واشتد وقذف بالبرد واما احكام هذه الاشرية فهي على خمسة اوجه حلال
بالاجماع

بالاجماع وفي وجه حرام بالاجماع وفي وجه حرام عند مائة العلماء وفي وجه دلال عندنا خلافا لبعض الناس وفي وجه حلال خلافا لمحمد رح اما ما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حاول يشد واما ما هو حرام بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب اما الخمر فلها احكام ستة احدها انه يحرم شرب قليلها وكثيرها ويحرم الانتناع بها للتداوي وغيره والثاني انه يكفر جاحدا حرمتها والثالث انه يحرم تملكها او تسلكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه تمتع والرابع انه قد بطل تقومها حتى لا يضمن متلفها كذا في محيط السرخسي * واختلفوا في سقوط ماليتها والصحيح انه مال لجريان الشح والضمنه فيها كذا في الكافي * والخامس هي نجسة غليظة كالبول والدم والسادس يجب الحد بشربها قليلها وكثيرها ويباح تحليلها كذا في محيط السرخسي * ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها لان الطبخ اثره في ازالة صفة الاسكار وبعد ما صار خمر الا يؤثر فيها ثم قيل لا يحد فيه مالم يسكر لان الحد بالقليل مخصوص بالنبي وهذا مطبوع وقال شمس الائمة السرخسي رح يحد من الشرب منه قليلا كان او كثيرا كذا في الكافي * والخمر اذا صارت خلا ودخل فيها بعض الحموضة ولكن فيها بعض الحرارة لا تكون خلا عند ابي حنيفة رح حتى تذهب الحرارة وعندهما بقليل الحموضة يحل هذا اذا تخلل بنفسه اما اذا خلله بعلاج الملح او غيره يحل عندنا الكل في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي لو صب الخل في الخمر يؤكل سواء كانت الغلبة للخمر او للخل بعد ما صار حامضا وعلى قياس قول ابي يوسف رح ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك اما اذا كانت الغلبة للخل ذكر في مجموع النوازل لا يحل من ساعته مالم يمض زمان علم انه صار خلا كذا في الخلاصة * قال محمد رح في الاصل اذا طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي ان يدهن او يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت رائحتها بما التقي فيها لانها لم تصر خلا والخمر مالم تصر خلا لا يجوز الانتناع بها ولا تمتشط المرأة بها وهو عادة بعض النساء قيل انها تزيد في بريق الشعر ولا يداوى بها جرحا في بدنه او دبرة دابته ولا يستحقن بها ولا يقطر في الاحليل كذا في المحيط * ويكره ان يبل الطين بالخمر وان يستقي الدواب به قال بعض المشائخ لو قيد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا فيمن اراد تحليل الخمر ينبغي ان يحمل الخل الى الخمر ويصبه فيها اما لو نقل الخمر الى الخل يكره وقال بعض المشائخ رح لا بأس به في الوجهين جميعا لان حمل الخمر انما يكره اذا كان الحمل لاجل الشرب واما اذا لم يكن لاجل الشرب لا بأس به الا يرى انه اذا خللها بالنقل من الشمس الى الظل

ومن اطل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول كذا في الذخيرة * ولا يستنى
 الصبي والذمي والائم على من شاعا كذا في الغبائية * ويكره الاكتمال بالخمر وان نجعل في السعوط
 كذا في فتاوى قاضي خان * واذا عجن الدقيق بالخمر وخزاه لا يؤكل ولو اكل لا يحد وكذلك
 لو نعت الخنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطخت او لم تطحن ولم تؤخذ رائحة الخمر
 ولا طعمها فلا بأس ما كده قيل هذا اذا لم تنتفع الخنطة اما اذا انتخت فعلى قول محمد رح لا تطهر ابدا
 وعلى قول ابي يوسف رح تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة وتؤكل وعلى هذا اذا طبخ
 اللحم في الخمر فعلى قول محمد رح لا يحل اكله ابدا وعلى قول ابي يوسف رح يغلى ثلاث مرات
 بماء طاهر ويبرد في كل مرة كذا في المحيط * واذا طرح الخمر في مرق بمنزلة الحل وطبخ لا يؤكل
 لان هذا مرق يجس ولو حسامنه لا يحد ما لم يسكروا اذا طرح الخمر في سمك او ملح او خل ورثي حتى
 صار حامضا فلا بأس به ذكر المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن ابي يوسف رح انه كان
 ينقل الجواب فيها تفصيلا وكان يقول ان كان السمك او الملح مغلوبا بالخمر يطهر اذا صار حامضا
 ويحل اكله وان كان السمك او الملح غالبا لا يطهر ولا يحل تناوله وان صار حامضا كذا في الذخيرة *
 واذا وقعت فارة في جب الخمر فماتت ورؤيت الفأرة ثم صارت الخمر خلا كان طاهرا وان تعسخت
 الفأرة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء الفأرة لم يصر خلا كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولا يحل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى ما وراء النهر فطرة
 من الخمر ونعت في جرة فيها ماء ثم صب ذلك الماء في حب الحل قال ابو نصر الدبوسي يفسد
 الحل وقال غيره لا يفسد وعابه الفتوى كذا في الذخيرة * وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه
 بل لمجاورة الخمر فاذا تخلل الخمر بوقوعه في الخل زالت المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا
 وقع في خمر ثم في خل يطهر وكذا الرغيف اذا خبز بخمر ثم وقع في خل والثوب اذا وقع في خمر ثم
 في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وخبز فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين
 من اجزاء الخمر لم يصر خلا بالخمر فلا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سقى شاة خمر لا يكره
 لحمها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم يختلط بلحمها وان استحال الخمر لحما يجوز
 كمالوا استحبال خلا الا اذا شاعا خمر كثيرا بحيث يؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه يكره اكل لحمها
 كمالوا عادت اكل الجلة كذا في محيط السرخسي * ولو اتينا دت شرب الخمر وصارت بحال

توجد رائحة الخمر منها ففي الشاة يحبس عشرة ايام وفي البقر عشرين وفي البعير ثلثين وفي الدجاجة يوما كذا في المحيط * يكره شرب دردي الخمر والانتناع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بان يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في المبسوط * رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندنا ان كان الخمر ترد ذلك العطش كما يباح للضطر تناول الميتة والخنزير وكذا لوعض وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيل به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى المضطرب لو شرب قدر ما يرويه فسكرا لا حد عليه لان السكر بمباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز للكردي * واماماهو حرام عند عامة العلماء فهو الباذق والمنصف وتقيع الزبيب والتمر من غير طبخ والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال اصحاب الظواهر بانه مباح شربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحدث شاربها ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المنصف والباذق غليظة اما خفيفة ذكر محمد ربح في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا اصاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة قالوا وهكذا روى هشام عن ابي يوسف ربح وحكي عن القاضي ربح انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يجب ان يكون نجاسته خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والمنصف والسكر وتقيع الزبيب ويضمن متلفها في قول ابي حنيفة ربح خلافا لهما والفتوى على قوله في البيع اما في الضمان ان كان المتلف قصد الحسبة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قولهما وان لم يقصد الحسبة فالفتوى على قوله ايضا كذا في الظهيرية * واماماهو حلال عند عامة العلماء فهو الطلاء وهو المثلث ونبذ التمر والزبيب فهو حلال شربه مادون السكر لا ستمراء الطعام والتداوي للتعوي على طاعة الله لا للتلهي والمسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح واصح الروايتين عن محمد ربح وفي رواية عنه ان قليله وكثيره حرام لكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * والفتوى في زمانه يقول محمد ربح حتى يحد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والتمر لان الفساق يجمعون على هذه الاشربة في زماننا ويتصدون السكر

واللهو شر بها كذا في النبيين * والعصير اذا شمس حتى يذهب ثلثاه يحل شربه عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وهو الصحيح كذا في مناوي الكبرى * وفي النوازل سألت ابا سليمان عن ثلثي
صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رح كذا
في التاثير خاتمة * واما البخنج فاختلجوا في تفسيره قال الحاكم ابو محمد الكفيني رح وهو عصير العنب
يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الذاهب من العصير اقل
من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلا واشتد وقذف بالزبد يحرم قلبه وكثيرة وقال بعضهم البخنج
هو الحميدي وهو ان يصب الماء على المثلث ويترك حتى يشتد ويقال له ابا يوسف لكثرة ما استعمله
ابو يوسف رح وهل يشترط لا باحة هذا ان يطبخ ادنى طبخة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان
والشدة اختلفوا به على نحو ما اختلفوا في المثلث فان غلا واشتد حل شربه ما لم يسكر منه فان سكر منه
يحد واما الجهمي فهو الذي من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ ادنى طبخة مادام حلوا حل
شربه عند الكل واذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو والباقي سواء في الحكم فان صب الماء على عصارته
بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال
بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا في الطهيرية * الباب الثاني في المنعقات اذا شرب تسعة اقداح
من نبيذ التمر او جرابيد العاشر فسكر لم يحد لان السكر يضاف الى ما هو اقرب اليه كذا في السراجية *
ولو خلط عصير العنب بعصير التمر او بقيق الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه وكذا اذا صب
في المطبوخ قدح من عصير العنب او عصير الرطب او نبيذ التمر او بقيق الزبيب وهو نبيذ ثم اشتد قبل
ان يطبخ لم يحل فان طبخ قبل ان يشتد ان كان المصبوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب
ثلثاه بالطبخ وان كان المصبوب من سائر الانبذة يكفي اصل الطبخ للحل ولو اثنى في المطبوخ
عنب او تمر او زبيب ثم اشتد روى المعلى عن ابي يوسف رح ان كان الملقى قليلا لا يتخذ
منه نبيذ فهو خير معتبرا باس شربه وان كان كثيرا يتخذ البيذ من مثله ثم اشتد قبل ان يطبخ لم يحل
كذا في الغياثة * ولو طبخ العنب كما هو ثم يعصر يكتفي بادنى طبخة كذا روى الحسن
عن ابي حنيفة رح وروى ابو يوسف رح انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح
لان العصير فيه قائم فيستوي اعتبار الطبخ بعد العصر وقبله كذا في الكافي * ولو اثنى العنب في نبيذ

التسرا وفي نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه كما في عصير العنب كذا في التاتار خانية
 في الفصل الثاني في بيان ما يتخذ من التمر والزبيب * فان جدد في الطبخ بين العنب والتسرا وبين
 الزبيب والتسرا لم يحل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه بنزلة ما لو خلط عصير العنب بنقيع الزبيب والتسرا
 كذا في المبسوط * وروي عن ابي يوسف ومحمد رح ان النبيذ المطبوخ ان لم يفسد بالبقاء عشرة
 ايام فصاعد فهو حرام وان كان يفسد فهو حلال كذا في التهذيب * التمر المطبوخ يهرس فيه
 العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال يكره ولا يحد شاربه حتى يسكرا اذا كان التمر المطبوخ
 غالبا وان كان العنب غالبا يحد كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ عصير حتى
 ذهب ثلثه وتركه حتى برد ثم اعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فان اعاد الطبخ قبل ان يغلي
 ويتغير عن حال العصير فلا بأس به لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدة فان اعاد بعد ان
 غلا وتغير فلا خير فيه لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة فلا ينفع واذا طبخ عشرة ارطال عصير حتى
 ذهب منه رطل ثم أهرأق منه ثلثة ارطال ثم اراد طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى
 منه رطلان وتسع ارطال لان الرطل الذي ذهب بالطبخ دخل في تسعة لانه دخل في اجزاء الباقي
 ولم يرفع منه فالباقي بعد الغليان ان كان تسعة ارطال صورة فهو عشرة ارطال معنى فاقسم الرطل
 العاشر على تسعة ارطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع الرطل العاشر لان العاشر فيه فاذا
 أهرأق ثلثة ارطال فقد فات ثلثة ارطال وثلثة اتساع رطل وبقي ستة ارطال وستة اتساع رطل فيطبخ
 حتى يبقى رطلان وتسع ارطال فان كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهرأق رطلين فانه يطبخ حتى
 يبقى منه رطلان ونصف واو ذهب بالغليان خمسة ارطال ثم أهرأق منه رطلا يطبخ الباقي حتى
 يبقى منه رطلان وثلثا رطل كذا في محيط السرخسي * ولو صب رجل في قدر عشر دواق عصير وعشرين
 دوق ماء فان كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اتساعه ويبقى
 التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه ان يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه
 وان كان الماء لا يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه وان كان العصير مع الماء يذهب
 معا فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير
 وثلث الماء فهو ما لو صب الماء في العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط *
 واما الاشربة المتخذة من الشعير والذرة او التفاح او العسل اذا اشتد وهو مطبوخ او غير مطبوخ

فانه يجوز شربه مادون السكر مند ابى حنيفة وابى يوسف رح وعند محمد رح حرام شره
قال النخعي وبه نأخذ كذا في الخلاصة * فان سكر من هذه الاشرية فالسكر والقذح المسكر حرام
بالاجماع واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الثوري ابو جعفر رح لا يحد فيما ليس من اصل
الخمير وهو النمر والعنب كما لا يحد من البنج ولبن الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح قال
بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضميخان * فان شرب رجل ماء فيه خمير
فان كان الماء غالباً بحيث لا يوجد فيه طعم الخمير ولا ريحه ولا لونه لم يحد فاما اذا كان الخمر غالباً
حتى كان يوجد فيه طعمه وريحته وتبين لونه حددته ولو لم يجد فيه ريحها ووجد طعمها حددته ولو ملاها
خميراً لم يحد ولم يدخل جوفه منها شيئاً فلا حد عليه كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابى يوسف رح
اذا اترد في الخمر خبزاً فاكل الخبز ان كان الطعم يوجد وتبين اللون حددته وان كان الخمر
بيضاً لا يرى لونها فاني احده اذا كان الطعم يوجد وفي البقالي اذا عجن الدواء بالخمر يعتبر
الغلبة يعني في حق الحد واذا ادعى الاكراه لم يصدق الا بيينة والاكراه معتبر كذا في المحيط *
ومما ينصل بهذا الفصل تصرفات السكران واعلم بان جميع تصرفات السكران نافذة الا الردة
والاقرار بالحدود الخالصة لله تعالى كذا في الذخيرة * السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر
والزبيب نحو البيذ والمنث وغيره عند تنفذ تصرفاته كالطلاق والعناق والاقرار بالدين والعين
وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقرار والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له
والمصدق عليه وبه اخذ المشائخ وعن ابى بكر بن الاحيدانه قال ينفذ من السكران كل تصرف
ينفذ مع الهزل ولا تبطله الشروط العاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعناق
والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير امارته لا تصح عندنا مستحساناً
وتصح قياساً لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقق ولهذا الوجرى على لسانه كلمة
الكفر خطأ لا يكثر هذا اذا كان السكران من الشراب المتخذ من اصل الخمر نحو التمر والعنب
والزبيب واما السكران من المتخذ من العسل والثمار والحبوب اختلف المشائخ فيه وهو
كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر عن هذه الاشرية يقول تنفذ تصرفاته ليكون
زجره ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشرية وهو النخعي ابو جعفر وشمس الائمة السرخسي رح يقول
لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان للزجر فاذا لم يجب الحد عند هذا زجر الا تنفذ تصرفاته وان زال

عقاه بالبنج او بلبس الرماك لا تنفذ تصرفاته وكذا لو شرب شرابا حلوا فلم يوافقته فذهب عقله فطلق
قال محمد رح لا يقع طلائه وعايه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائعا وان شرب مكرها
فطلق اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد وعن محمد رح انه يقع والصحيح
هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شداد لا يقع والصحيح
انه يقع كذا في الظهيرية * السكر من البنج ولبس الرمكة حرام بالا جماع كذا في جواهر الاخلاطي *
وان خلط الخمر بالنبذ وشربه رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان
النبذ هو الغالب لم تحده كذا في المبسوط * واذا طبخ عصير حتى اذهب ثلثه ثم صنع منه عليق فان كان
ذلك قبل ان يتغير عن حاله فلا بأس به وان صنعه بعد ما غلا فتغير عن حالة العصير فلا خير فيه
لانه لما غلا واشتد صار محرما والعليق المتخذ من المحرم لا يكون حلالا كما لم يتخذ من الخمر فاما قبل
ان يشتد فهو حلال الشرب فاما صنع العليق من عصير حلال كذا في المبسوط * القدر التي يطبخ
فيها العصير قدر قادتها مسطحة غير متعرجة وجدارها المحيط بها مستدير في ارتفاعه على الاستقامة
وارتفاعها مقسوم بثلاثة اقسام متساوية فتسلي وتطبخ الى ان يذهب ثلثه ويرجع الباقي في القدر
الى العلامة السفلى وينبغي ان يطبخ طبخا موصولا غير منقطع فان انقطع الطبخ قبل ذهاب ثلثي
العصير قالوا هذا على وجهين ان اعيد قبل تغير المطبوخ وحدوث المرارة او غيرها فيها كان
حلالا لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان اعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدوث المرارة او غيرها كان
حراما لانه تعذر ان يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية * واما الوساق وهو ما يخرج
من البقول الباقية بعد العصر بالماء اذا غلا واشتد وقذف بالزبد ما حكه اختلفوا فيه قيل انه
بمنزلة الخمر وقيل انه بمنزلة نقيع الزبيب كذا في محيط السرخسي * خاية من خمر صببت في نهر
عظيم مثل الفرات او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او شرب منه ان كان لا يوجد
في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح
كذا في فتاوى قاضيخان * سألت ابا يوسف رح عن حبات عنب وقعت في نبيذ فانقعت قال
ان كانت الحبات وحدها لو انبذت غلت واذا وقعت في نبيذ فغلي بعد ذلك لا يشرب النبيذ وان كان
وحدها لا تغلي فلا بأس بشربه كذا في محيط السرخسي * ولو صب الخمر في قدح من الماء او في ماء
راكد يخالط بعضه الى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فيتنجس فان

شره ان كان لا يوجد به طعم الخمر ولا لوبيا ولا ربحها لا يجدوا ان كان يوجد شيء من ذلك بعد
 كذا في تناوي فاصبحان * ذكر الحاكم في المستنق في خبر وقعت في دن الحل قال لا خبر به
 ذكر الحاكم بعد ما في المستنق في الخمر احمل في المري والمري هو الغالب فلا بأس باكله قال وكذلك
 لو صب رطل من خمر في دن من حل فلا بأس باكله فقد اعترى الغالب في هاتين المستنقين
 ومن اني يوسف ربح عن ابي حنيفة ربح في الخمر اذا وقعت في السيد الشديد الذي هو عده حلال
 قال الخمر تسد كذا في المحيط * واذا صب الخمر في طرف نخبس الطرف وان احرحت الخمر
 من الطرف بعسل الطرف فلا يظهر ان كان منبئا وان كان طرفا حديدا صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال
 ابو يوسف ربح بعسل ثلثا ويحصى في كل مرة يظهر وقال محمد ربح لا يظهر اذا قال بعض المشائخ ربح
 على قول ابي يوسف ربح ان لم يحصى في كل مرة لكس ملاء ماء مرة بعد اخرى فما دام الماء
 يخرج منه متغير اللون لا يظهر اذا اخرج الماء صافيا سير صغير يتحكم بطهارته وعليه التنوي وان
 لم يعسل الطرف ونبي الخمر منه حتى صار حلالا لم يذكر محمد ربح في الكتاب حكم الطرف وحكي
 عن الحاكم ابي سر المهر وبيد انه قال ما يورى الا باء من الحل يطهر اما اعلى الحب الذي
 انص منه الخمر بل ان يصرح لا يكون بحساب يعسل اعلاه بالحل حتى يطهر الكل وان لم يعسل
 ذلك حتى صب العصير فيه وملاؤه ينخبس العصير لا يحل شره لانه عصير حالته حذر وحكي
 من التنبه ابي حنيفة قال اذا صار ما فيه من الخمر حلا يطهر الطرف كله ولا يحتاج الى هذا السكوى
 وقد احدثه ابو الليث ربح واحترارة الصدر الشهيد وعليه التنوي ولا بأس بسع العصير من نتج
 حذر ابي حنيفة ربح وقال صاحبه بكرة وقيل على قول ابي حنيفة ربح ان لا يكره اذا ناعه من
 دمي ثمن لا يشتره المسلم بذلك اما اذا اخذ مسلم يشتره بذلك الثمن بكرة اذا ناعه من نتج حذر
 وهو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب حبرا فلا بأس به اذا كان قصده من السع تحصيل الثمن
 وان كان قصده تحصيل الخمر بكرة وعراسته الكرم على هذا اذا كان يعرس الكرم بنية تحصيل الخمر بكرة
 وان كان لتحصيل العنب لا بكرة الا فصل ان لا يبيع العصير من يتخذه حبرا كذا في تناوي فاصبحان *

كتاب الصيد

وفيه سبعة ابواب * الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه أما تفسيره فالصيد هو الحيوان المتوحش
الممتنع عن آدمي مأكولاً كان او غير مأكول كذا في فتاوى قاضي خان * وأما ركنه فصدور
فعل الاصطياد من اهله في محله بشرطه وأما حكمه فقبول الملك عند الاتخاذ حقيقة او تقدير اعني
بالتقدير ما اذا اخرج من حيز الامتناع وأما حل اكل الصيد فانه يثبت بخمسة عشر شرطاً خمسة
في الصائد وهو ان يكون من اهل الذكوة وان يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال
من لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامداً وان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل آخر
وخمسة في الكلب ان يكون معلماً وان يذهب على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ الا يحل
صيده وان يقتله جرحاً وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون
من دواب الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجناحيه او بقوائمها وان لا يكون متقوياً بانيابه ولا بمخلبه
وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النهاية * الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد
وما لا يملك به الصيد يملك بالالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي
باستعمال ما هو موضوع للاصطياد به قصد الاصطياد او لم يقصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيد
ملكه صاحب الشبكة قصد بنصب الشبكة الاصطياد او لم يقصد لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد
حتى لو نصبها للجفاف فتعقل بها صيد لا يملكه لانه لا يصير اخذاً له بالشبكة والاخذ الحكمي يكون
ايضاً باستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد اذا قصد به الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطاً وتعقل به
صيداً ان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصد به الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية *
نصب شبكة فتعقل بها صيد فجاء انسان واخذه قبل ان يتخلص ويطير فهو الاول لان سبب الملك
انعقد في حق الاول لانه موضوع له ولم ينتقض السبب بعد حتى لو اخذه الثاني بعد ما تخلص
وطار فهو الثاني لانه انتقض السبب قبل اخذ الثاني كذا في الكبرى * ولو كان صاحب الشبكة
اخذه ثم انقلب منه ثم اخذه آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقلبت بمنزلة ابق العبد وشرو
البعير وذلك لا يوجب زوال ملكه كذا في محيط السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد ر ح في المنتقى
رجل هياً موضعاً يخرج منه الماء الى ارض له ليعيد السمك في ارضه فخرج الماء من ذلك الموضع

الى ارضه بسدك كثير ثم ذب الماء وبقي السمك في ارضه ولم يذهب الماء الا انه نزل حتى صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سبيل لاحد على هذا السمك وحولرب الارض ومن اخذ منه شيئا ضمنت له وكان الماء كثيرا لا يتدر على السمك الذي فيه الا بصيد قدس اصطاد منه شيئا فهو له كذا في الذخيرة * ولو انني الشبكة في الماء وطرح خبيرة فيها الشص فوقعت بسكة في الشبكة وتعلقت بالشص فان كانت في الخبوة الضيقة من الشبكة فهو اصاحب الشبكة كذا في الغيائية * الشص اذا رمى به الرجل في الماء فتعلق به سمكة ان رمى بها خارج الماء في موضع يتدر على اخذها فاضطربت فوقعت في الماء ملكها وان انقطع الحبل قبل ان يخرجها من الماء لا يملكها كذا في الخلاصة * رجل حفر في ارضه خبيرة ووقع فيها صيد فجاء رجل واخذه قال الصيد يكون للآخذ وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الخبيرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد كذا في فتاوى قاضيان * ولو ان صيدا باض في ارض رجل او تكس فيها وجاء آخر واخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بعيدا من الصيد بحيث لا يتدر على اخذه لو مديده اما اذا كان قريبا بحيث لو مديده اخذه فهو لصاحب الارض كذا في الظهيرية * واد ا حفر بئر ولم يتصد به الا مطباد فوقع الصيد فيها فجاء آخر واخذه ان دنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مديده يتدر على اخذه فهو لصاحب البئر كذا في المحيط * وذكر في العيون اذا دخل الصيد دار انسان واغلق صاحب الدار الباب عليه وصار بحيث يتدر على اخذه من غير صيد فان اغلق الباب لاجل الصيد ملكه وان اغلقه لامر آخر لا يملكه حتى لو اخذه آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للآخذ قال مشائخنا وليس معنى قوله يتدر على اخذه من غير صيد انه لا يحتاج في اخذه الى المعالجة وانما معناه انه يمكن اخذه بتقليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرب وقطعها وانزلت فجاء آخر واخذ الصيد فالصيد للآخذ ولو جاء صاحب الحباله لياخذ فلاما دنا منه بحيث يتدر على اخذه ان شاء اضطرب حتى انزلت فاخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد الكلب والباري على هذا التفصيل والحباله خيط مستدير يتعل به رأس الصيدا ورجله كذا في الظهيرية * ومن اخذ باريا وشبهه في مصر او سوان في رجليه سيرا وجلاجل ويعرف انه اهلي فعليه ان يعرف لبرده على صاحبه وكذلك ان اخذ طيا وفي عنقه فلا يبره وكذلك لو اخذ حمامة في مصر يعرف ان مثلها لا يكون وحشية فعليه ان يعرفها لانه بمنزلة المطة

وبهذا تبين ان من اتخذ بزج حمام فارتكرت فيها حمام الناس فما يأخذ من فراخها لا يحل له لان الفرخ
يملك بملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة في يده الا انه ان كان فقيرا يحل ان يتناول لما جته وان كان غنيا
ينبغي له ان يتصدق بها على فقير ثم يشتري منه بشيء فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام
شمس الائمة رح و كان مولعا بكل الحمام كذا في المبسوط * ابن سماعة عن محمد رح في رجل
رمى صيدا فصرعه فغشى عليه ساعة من غير جرح ثم ذهب عنه الغشية فمضى او كان طائرا
فطار فرماه رجل آخر فصرعه واخذه فهو للآخر وان كان اخذ الاول في غشيته تلك واخذه الآخر وهو
على تارك الحالة قبل استقلاله وتحماء له فهو للاول منهما وانه ظاهر والاستقلال الارتفاع رجل
رمى صيدا فجرحه جراحة لا يستطيع معها النهوض اي التيام فليث كذا ما شاء الله ثم برأ
وتناول ثم رماه آخر واخذه بالصيد للاول كذا في الظهيرية * واذ ارمى سهم الى عید فاصابه
واثخنه حتى لا يستطيع براحا عن مكانه ثم رماه بسهم آخر فاصابه ومات لا يحل اكله هذا اذا علم
انه مات من الرمية الثانية ولم يعلم من اية الرميتين مات اما اذا علم انه مات من الرمية الاولى
حل والعبرة في حق الحل لوقت الرمي كذا في خزائن المفتين * ومن رمى صيدا فاصابه
ولم يثخنه من حيز الامتناع فصرعه فقتله فهو للثاني ويؤكل وان كان الاول اثخنه فرماه فقتله فهو
للاول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجو منه الصيد حتى يكون الموت مضافا
الى الرمي الثاني اما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجو منه الصيد بان بقي فيه من الحياة
بتدريج ما بقي في المذبوح كما لو بان رأسه يحل وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد
غير انه بقي فيه من الحياة اكثر ما يكون في المذبوح بان كان يعيش يوما ودونه فعند ابي يوسف
رح لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا التدرج من الحياة وعند محمد رح يحرم لان لهذا
التدرج من الحياة عبرة عنده فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال يسلم منه
الصيد سواء فلا يحل وضمن الثاني للاول قيمته غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم ان القتل حصل
بالثاني بان كان الرمي الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه
ليكون القتل مضافا الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحين اولم يدر ضمن الثاني
ما نقصته جراحته لانه جرح حيوانه ملوكا للغير وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته
مجرحا بالجرحين لحصول الموت بالجرحين فكان متلفا نصفه وهو ملوك غيرة فيضمن

نصف قيمته مجروحاً بالجرحين لأن الأول لم يكن بصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمه
 ثانياً ضمن نصف قيمته لعمد كبلاله بالرمي الأول صار بحال يحل بثد كوة الاختيار
 لو لم يكن الرمي الثاني فهو بالرمي الثاني أسد عليه نصف اللحم فيضمه ولا يضم النصف
 الآخر لأنه قد ضمنه مرة ودخل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي * وأن رماه الثاني
 قبل أن يصيبه سهم الأول فقتله لا يحرم أكله ولا يضم الثاني شيئاً وإن كان الصيد بعد
 ما أصابه سهم الأول يتحمل وبطير فرماه الثاني وقتله يكون للثاني ويحل أكله كذا في
 فتاوى فاصيحان * وأن رمى رجلان صيداً فاصابه سهم أحدهما قبل صاحبه وأثنى وأخرجه
 من أن يكون صيداً ثم أصابه سهم الآخر فهو للذي أصابه سهمه أولاً وإن رمياه معاً ولو أصابه
 الشهدان معاً فهو لهما والعبرة في حق الملك بحالة الإصابة بحالة الرمي وفي حق الحل بعسر
 حالة الرمي كذا في الطهيريته * وأن أصابه سهم الأول فوقه ثم أصابه سهم الثاني فقتله قال
 أبو يوسف رح يؤكل والصيد للاول كذا في التارحامية * ولو رمى سهم إلى صيد رمى رجل آخر فاصاب
 السهم الثاني السهم الأول وأضاه حتى أصاب الصيد وقتله حراً إن كان السهم الأول بحال يعلم
 أنه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني لأنه الآحد حتى لو كان الثاني محسباً أو محرماً لا يحل
 وإن كان السهم الأول بحال يبلغ الصيد بدون سهم الثاني فالصيد للاول لأنه سبق في الأخذ وهو كاف
 بنفسه فإن كان الثاني محرماً أو مجوسياً لا يحل استحساناً كذا في الكافي * وذكر في الممتحن عن محمد رح
 لو دخل طيبي دار رحل أو حائطه أو دخل حمار وحش دار رحل أو حائطه فإن كان يؤخذ بغير
 صيد فهو لرب الدار وكذلك الخطيرة للسك وهذا الجواب يخالف جواب الأصل وفي الأصل
 لو أرسل كلبه على صيد فاتبعه الكلب حتى لو أدخله في أرض رحل أو دارة كان لصاحب الكلب
 وكذلك لو اشتد على صيد حتى أخرجه وأدخله داراً إنسان فهو له لأنه لما أخرجه وأصطره
 فقد أحذه بيده كذا في الدخيرة * وعن أبي يوسف رح في رجل اصطاد طائراً في دار رحل
 فإن انتقل إلى الله على أصل الإباحة فهو للصيد سواء اصطاده عن الهواء أو من الشجر وإن اختلما
 فقال رب الدار اصطدت قبلك وأكر الصيد ذلك فإن كان أخذه من الهواء فهو له وإن أخذ
 من دارة أو شجرة فالتول قول صاحب الدار وإن اختلما في أخذه من الهواء أو الجدار فالتول

قول صاحب الدار كذا في الظهيرية * قال في الاصل ومن اصطاد سمكة من نهر جارٍ لرجل لا يقدر على اخذ صيده فهو للذي اخذه وكذلك ان كانت اجمة لا يقدر على اخذ صيدها الا بالاصطياد فصاحب الاجمة ما صار محرراً لما حصل فيها من السمك وانما المحرز الاخذ فان كان صاحب الاجمة احتال لذلك حتى اخرج الماء وبقي السمك فهو لصاحب الاجمة وذكر شمس الائمة الحلواني رح ان من مشائخنا من قال ان اخرج الماء وليس قصده السمك فهو للآخذ وان نصب عنه الماء فان كان قصده اخذ السمك ينظر ان لم يمكن اخذه الا بصيد فهو للآخذ وان امكن اخذه من غير صيد فهو لصاحب الاجمة كذا في المحيط * وفي المنتقى داود بن رشيد عن محمد بن نوح اخذت كوارات في ارض رجل فخرج منها عسل كثير كان ذلك لصاحب الارض ولا سبيل لاحد على اخذه قال ولا يشبه هذا الصيد ويضه وأشار الى معنى الفرق فقال انه يجيء ويذهب والبيض يصير طائراً ويطير وانما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو اخذ النحل احد كانت له واما العسل لم يكن صيداً ولا يصير صيداً قط وفيه ايضا عن ابي يوسف رح اذا وضع رجل كوارات النحل فتعسلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة * وفي المائتة لاحد الرجلين حمامة ذكر وللآخر انثى فالغراخ لصاحب الانثى كذا في التائز خانية * الباب الثالث في شرائط الاصطياد ينبغي ان يكون الصياد من اهل الذكوة وذلك بان يعقل الذبيح والتسمية حتى لا يؤكل صيد الصبي والمجنون اذا كان لا يعقلان الذبيح والتسمية وان يكون له ملة التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم او دعوى لا اعتقادا كالكتابي كذا في الظهيرية * ويشترط مع ذلك ان لا يكون محرماً وان لا يكون في الحرم حتى لا يؤكل صيد المحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الآخر من المسلم والكتابي كذا في المحيط * ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والبازي وما اشبه ذلك يشترط التسعية وقت ارسال ولا يشترط تعيين الصيد في ارسال عندنا حتى لو ارسل كلباً او بازياً على صيد فاخذ ذلك الصيد او غيره او اخذ عدداً من الصيود يحل الكل بتلك التسمية مادام في وجهه الا ارسال ولو ترك التسمية عند الرمي او عند ارسال الكلب عامداً لا يحل اكله وان ترك ناسياً حل اكله كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يؤكل صيد المجوسي والوثني والمرتلان هؤلاء ليسوا من اهل الذكوة اختياراً فكذا اضطراراً كذا في الكافي * ولو ارسل النصراني او رمى وسهى المسيح لم يؤكل

والارسال شرط في الكلب والباري حتى ان الكلب المعلم اذا انفلت من صاحبه واخذ صيدا وقتله لا يؤكل فان صاح به صاحب الكلب صيحة بعد ما انفلت وسمى فان لم ينرح رصياحه بان لم يزد طلبا وحرصا على الاخذ ماخذ الصيد لا يؤكل اما اذا انزجر رصياحه اكل استحسانا كذا في الطهيرية * واذا ارسل المسلم كلبه فزحرة مجوسي فانزجر فزحرة فلاناس نصيدة والمراد بالزجر الاعراء بالصياح عليه وبالانزجار اطهار طلب الزيادة ولو ارسله مجوسي فزحرة مسلم فانزجر لم يؤكل وكل من لا يجور ذكوته كالمترد والمحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمسئلة المجوسي كذا في خزائن المفتين * وقد ذكر شمس الائمة السرخسي رح في شرح كتاب الصيد في مسئلة المسلم اذا ارسل كلبه فزحرة مجوسي انه انما يؤكل الصيد اذا زجره المجوسي في ذهابه فاما اذا وقف الكلب عن سن الارسال ثم زحرة المجوسي بعد ذلك وانزجر فزحرة لا يؤكل كذا في المحيط * وهو لما خرد به كذا في حواهر الاخلاطي * وان لم يرسله احد ولكنه ابعث الكلب او الباري على اثر الصيد بغير ارسال وزحرة مسلم فانزجر فاحل والقياس ان لا يحل كذا في الكافي * وان لم ينرح لم يحل كذا في التاتارخانية * ولو ارسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمي وزحرة فاحد الصيد وقتله ير كل انزجر فزحرة اولم ينزجر كذا في الينابيع * من شرائط الاصطياد ان لا يشاركه في الارسال والرمي من لا يحل ذبيحته كالوثني والمجوسي وتارك التسمية عمدا وكذا يشترط ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع اثر الصيد والكلب عن المرسل ثم وجده بعد وقت وقد قتله فهذا على وجهين اما ان لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والكلب عنده وفي هذا الوجه القياس ان لا يؤكل وفي الاستحسان ان يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو ان يكون الكلب عنده على حواء الاستحسان فاما اذا وجد الصيد ميتا والكلب قد اصرف عنه لا يؤكل قياسا واستحسانا واذا اشتغل بعمل آخر حتى اذا كان قريبا من الليل طله فوجده ميتا والكلب عنده وبه جراحة لا يدري ان الكلب جرحه او غيره قال في الكتاب كرهت اكله ونص شمس الائمة الحلاواني وشمس الائمة السرخسي رح على انه لا يؤكل وذكر شيخ الاسلام خواهر رادة انه اراد به كراهة التنزيه والعقوى على الاول كذا في الطهيرية * وهذا كله انما وجده وبه جراحة واحدة يعلم انها جراحة الكلب اما اذا علم بالعلامة انها جراحة غير الكلب او علم انها جراحة الكلب الا ان بها جراحة اخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل ترك الطلب اولم يترك

وكذلك الجواب في البازي والصقر من اوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا اذا رمى سهمه الى صيد ناصبه وتوارى عن بصره ثم وجده ميتا وبه جراحة اخرى سوى جراحته السهم لا يؤكل وان كان في طامبه وان وجده وليس به جراحة اخرى ان لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحسانا وان اشتغل بعدل آخر لا يؤكل قياسا استحسانا كذا في المحيط * وفي فتاوى آشور رمى طيرا في الماء وجرحه فاشتغل الرامي بنزع الخف ثم دخل الماء بعد نزع الخف فوجد الطير ميتا بذلك الجرح قال يحل اكله وقال قاضي بديع الدين اشتغل الرامي بنزع الخف ليس بعذر لانه ترك الطاب فقد حرم اكله سئل ايضا رمى صيدا رما غيرة بالطالب قال يجوز قيل ان ارسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل ان يصل سبي ولم يدعه حتى اخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لان التدارك في الكلب ممكن بان يدعوه وفي السهم لا كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع في بيان شرائط الصيد الآلة نوعان جداد كالمرزاق والمعرّاض واشباههما وحيوان كالكلب ونحوه والصقر والبازي ونحوهما فان كانت الآلة حيوانا فمن شرطها ان تكون معلّمة ولا يكون الكلب معلّما الا بالامساك عينا وترك الاكل وان يجيبه اذا دعاه واذا ارسله الى الصيد فعلامة تعلم الكلب وما بدعاه ترك الاكل من الصيد وكان ابو حنيفة رح لا يحل في ذلك حدا ولا يوقت وقتا وكان يقول اذا كان معلّما فكل وربما كان يقول اذا غلب على ظن الصائد انه معلّم وربما كان يقول يرجع في ذلك الى قول اهل العلم من الصيادين فاذا قالوا صار معلّما فهو معلّم وروى الحسن اذا ترك الاكل ثلثا فهو معلّم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط *

وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطي * ثم في ظاهر الرواية عنهما انه لا يحل الثالث وانما يحل الرابع وروى عنهما يحل الثالث ايضا كذا في الظهيرية * واما البازي وما بمعناه فترك الاكل في حقه ليس علامته تعلمه وانما علامته تعلمه ان يجيب صاحبه اذا دعاه حتى ان البازي وما بمعناه اذا اكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشائخنا رح في البازي هذا اذا اجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير ان يطعم في اللحم واما اذا كان لا يجيب الا يطعم في اللحم لا يكون معلّما ومتى حكم بتعلم البازي فتر من صاحبه وام يجبه اذا دعاه خرج من حكم المعلم ولا يحل صيده وكذا الكلب اذا اكل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيوده قبل ذلك في قول ابي حنيفة رح وعند هذا تحرم الصيود التي احرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك ان كان العهد قريبا يأخذ ذلك الصيد اما اذا كان العهد بعيدا بان مضى شهرا ونحوه وقد قدد صاحبه

تلك الصيد لم تحرم بخلاف قال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رح لاظهار ان الخلاف في الصليين واجمعوا ما لم يحزره المالك من صيدوه انه يحرم هكذا ذكر شيخ الاسلام رح واما ما باع المالك مما قد من صيدوه فلا شك ان علي فلهما لا ينقص البيع فيه واما علي قول ابي حنيفة رح ينبغي ان ينفذ البيع اذا صادق الساع والمشتري علي ككون الكلب جاهلا قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتي تعلم وحد تعلمه ما ذكرنا في ابتداء الامر علي الخلاف وكذلك هذا الخلاف في الهازي اذا فر من صاحبه فدعا له لم يجبه حتي حكم بكونه جاهلا هذا اذا احاب صاحبه ثلث مرّات بعد ذلك علي الولاء يحكم بتعلمه مندهما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيط * وان اخذ الكلب المعلم صيدا واخذه منه صاحبه واخذ صاحب الكلب منه قطعة ماله االي الكلب فاكلها الكلب فهو علي تعليمه وكذا لو كان صاحب الكلب اخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب علي الصيد فاخذ منه قطعة فاكلها وهو في يد صاحبه فانه علي تعليمه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه الي صاحبه وان ارسل الكلب المعلم علي صيد فمسه فقطع منه قطعة فاكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئا لا يؤكل لان الاكل منه في حال الاصطياد دليل عدم التعليم فان نهسه فالتقي منه بضعة والصيد حي ثم اتبع الصيد بعد ذلك فاخذه فقتله ولم يأكل منه شيئا يؤكل لانه لم يوجد منه ما يدل علي عدم التعلم لانه اذا قطع قطعة منه ليخذه فيتوصل به الي اخذه فكان بمنزلة الجرح وان اخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رفع الكلب بعد ذلك فمررتلك القطعة فاكلها يؤكل صيده وان اتبع الصيد فنهسه فاخذ منه بضعة فاكلها وهو حي فانتلت الصيد منه ثم اخذ الكلب صيدا آخر في ثورة فقتله لم يأكل منه ذكره في الاصل وقالوا كره اكله لان الاكل في حال الاصطياد يدل علي عدم التعليم كذا في البدائع * رحل ارسل كلما الي صيد فلم يأخذا واخذ غيره ان ذهب علي سنته فتدخل كذا في السراجية * لو رمى بعيرا فاصاب صيدا ولم يعلم انه نادر او غير نادر لم يؤكل الصيد حتي يعلم ان البعير كان نادر لان الاصل في الابل الاستيلاس فيستهسك به حتي يعلم غيره كذا في الكافي * ولو ارسل باريه الي ارنب فاصاب من ذلك صيدا وهو لا يصطاد الا الارنب لم يؤكله اصطاده وان ارسل الي حنيزر او الي ذئب فاخذ ضياعا حل اكله كذا في البابين * ولو ارسل بازا الي طيبي وهو لا يصيد الطيبي فاصاب صيدا

صيد الم يوكل كذا في التهذيب * ولو ارسل كلبه على صيد ورمى فاخذ في ارساله ذلك صيد او كثيرة
واحد بعد واحد حل الكل وكذا الورمي صيد فاذا صاب السهم ونذر اصاب آخر ونفذ وصاب آخر
حل الكل عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * فان اخذ صيد ارجتم عليه طويلا ثم مربه آخر فاخذه
وقتله لم يوكل الا بالارسال مستقبل او بزجر او بتسمية على وجه ينزجر فيما يحتمل الزجر لا بطلان الفور
وكذلك ان ارسل كلبه او بازيه على صيد فعدل عن الصيد بمنته او يسرة وتشاغل بغير طلب الصيد
وفتر عن سنته ذلك ثم تبع صيدا فاخذه وقتله لا يوكل الا بالارسال مستأنف وان يزجره صاحبه
ويسمي فينزجر فيما يحتمل الزجر لانه لما تشاغل بغير طلب الصيد فقد انقطع حكم الارسال واذا
صاد صيدا بعد ذلك فقد ترسل بنفسه فلا يحل صيده الا ان يزجره صاحبه فيما يحتمل الزجر كذا
في البدائع * رجل ارسل كلبه على صيد فاخطأ ثم عرض له صيد آخر فقتله يوكل وان رجع فعرض له
صيد آخر في رجوعه فقتله لم يوكل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل كذا
في الخلاصة * وان ارسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يوكل كذا
في التاتارخانية * رجل ارسل كلبه وهو يظن انه انسان وسمى فاذا هو صيد يوكل هو المختار لانه
تبين انه ارسل على صيد كذا في الظهيرية * والفهد اذا ارسل فكمن ولا يتبع حتى يستمكن فيمكث
ساعة ثم اخذ الصيد فقتله فانه يوكل وكذا الكلب اذا ارسل يصنع كما يصنع الفهد ولا بأس باكل ما صاد
لان حكم الارسال كالوثوب والعدو وكذلك البازي اذا ارسل فسط على شيء فطار فاخذ الصيد
فانه يوكل وكذلك الرامي اذا رمى صيدا بسهم فما اصابه في سنته ذلك ووجهه اكل وان اصاب
واحد انفذ نفذ الى آخر واكل الكل فان امالت الريح السهم الى ناحية اخرى يمينا وشمالا
فاصاب صيدا آخر لم يوكل فان لم ترد الريح عن وجهه ذاك اكل الصيد ولو اصاب حائط او صخرة
فرجع فاصاب صيدا فانه لا يوكل فان مر السهم من الشجر فجعل يصيب الشجر في ذلك الوجه لكن
السهم على سنته فاصاب صيدا فقتله فانه يوكل فان رده شيء من الشجر بمنته او يسرة لا يوكل فان
مر السهم فبحش حائط وهو على سنته فاصاب صيدا فقتله اكل كذا في البدائع * ولو ارسل المسلم الكلب
المعلم على صيد فشاركه غيره معلم او كلب لم يذكرا اسم الله تعالى عليه عمدا او كلب مجوسي
لم يوكل ولورد الصيد عليه الكلب الثاني ولم يجرح معه ومات بجرح الاول كره اكله قيل
كرهه تنزيه وقيل كراهه تحريم وهو اختار شمس الائمة الحلواني رح كذا في الكافي * وهو الصحيح

كذا في المحيط * ولورد الصيد على الكلب مجوسي حتى اخذه فلا بأس باكله لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم تثبت المشاركة ولو لم يرد الكلب الثاني على الاول ولكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فاخذه وقتله حل كذا في الكافي * ولو مد المجوسي مع المسلم قوسا الى صيد واصابه فانه لا يحل اكله ومن شرطها ان لا يوجد منه بعد الارسال بول ولا اكل حتى اذا وجد ذلك منه او طال وقته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطها ان يكون جارحا حتى لو قتله من غير جرح لا يحل اكله ذكره في الزيادات وفي المختصر لعصام و اشار في الاصل الى انه يحل فانه قال اخذه وقتله ولم يفصل بينهما اذا قتله جرحا او خنقا وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف رح في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجرحه من المشائخ من قال ما ذكر في الاصل قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وما ذكر في الزيادات قول محمد رح وقيل ما ذكر في الاصل الجواز وما ذكر في الزيادات اشاع والصحيح ما ذكر في الزيادات وروى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه اذا كسر عضوا فقتله لا بأس باكله لان الكسر جراحة في الباطن فيعتبر بالجراحة في الظاهر كذا في المحيط * ولو ارسل المسلم كلبه على صيد وسمى فادركه الكلب فصر به ووقذه ثم صر به ثانيا فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فوقذه احد هما ثم قتله الآخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل صفوا ولو ارسل رجلا ن كل واحد منهما كلبا فوقذه احد هما وقتله الآخر اكل لما بينا والملك للاول كذا في الهداية * ولو ان رجلا ارسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجله او عقره عقرا ثم اخذه من الصيدية ثم ان رجلا آخر ارسل كلبه على ذلك فكسر رجله الاخرى او عقره عقرا فمات الصيد من العقيرين فنقول الصيد للاول ولا يحل تناوله هذا اذا ارسل الثاني كلبه بعد ما اصاب الكلب الاول الصيد وانخنه فلو ان الكلب الاول جرحه الا انه لم يخنه ولم يجرحه من الصيدية حتى ارسل الثاني كلبه فاصابه الثاني وجرحه وانخنه واخرجه من الصيدية فالصيد للثاني ويحل تناوله وان كان كل واحد من الجرحين يحال لا يخرج من الصيدية عند الافراد ولما اجتمع اخرج من ان يكون صيدا فالصيد لهما وكذلك اذا اصاباه في الاخذ والحل ثابت وان ارسل الثاني كلبه قبل اصابة الكلب الاول الصيد فالملك لاولهما اصابة كما في السهين والحل ثابت ولو ارسل معا فاصاب احدهما الصيد قبل الآخر واخذه وانخنه ثم اصابه الآخر فالصيد لاولهما اصابة وكذلك لو ارسل على الثعالب فاصاب الكلب الثاني الصيد اولاً وانخنه ثم اصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثاني ولو اصاباه جملة او اصابه

احدهما قبل صاحبه الا انه لم يشنخه حتى اصابه الآخر فالصيد لهما كذا في الذخيرة * وفي تجنيس خواهر زاده واذا ارسل كلبه على صيد لا يراه او رماه فاصاب الصيد والرجل في طلبه فوجده حل كذا في التاتارخانية * واذا ضرب البازي بسنقاره او بسنخله الصيد حتى انخنه او جرحه الكلب فجاء صاحبه وتمكن من اخذه فلم يأخذه حتى ضربه البازي او الكلب مرة اخرى فمات فعند عامة المشائخ رح لا يحل اكله كذا في المحيط * ولا يؤكل ما اصابه المعراض بعرضه ولا يؤكل ما اصابه البندق فمات بها كذا في الكافي * وكذا ان رماه بحجر وان جرحه اذا كان ثقيلا وبه حدة لانه يحتمل ان قتله بثقله وان كان الحجر خفيفا وبه حدة حل لان الموت بالجرح وان كان الحجر خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبه حدة حل ولورماه ببروة حديد ولم تبضع بضعا يحرم وكذا ان رماه بها فابان رأسه وقطع اوداجه ولورماه بعصا او بعود حتى قتله حرم لانه قتله ثقلا لا جرحا الا اذا كان له حديد يضع بضعا فيحنثذ يحل لانه كالسيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا اضيف الى الجرح قطع حل الصيد وان اضيف الى الثقل قطع حرم وان وقع الشك ولم يدركه مات بالنقل او بالجرح حرم احتياطا وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بحدة فجرحه حل وان اصابه بقاء السكين او بمقبض السيف حرم ولورماه فجرحه فمات بالجرح ان كان الجرح مديا حل اتفاقا وان لم يكن مديا حل عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة او كبيرة وعند بعضهم يشترط الادماء وعند بعضهم ان كانت الجراحة كبيرة حل بلا ادماء وان كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي * ولورمى سهمين فمات سهم واحد عن سنه فاصاب صيدا وقتله لم يؤكل هكذا ذكر في الاصل وذكر في الزيادات انه يؤكل قال شمس الائمة ابو محمد رح عبد العزيز احمد الحلواني تاويل ما ذكر في الاصل ان الرامي الثاني لم يقصد الرمي الى الصيد وانما قصد اللعب او تعلم الرمي وترك التسمية عمدا حتى لو قصد الاصطياد يحل على رواية الاصل كذا في الظهيرية * مسلم رمى صيدا فاصاب سهمين فافترعه فاصاب صيدا فقتله جرحا يؤكل وكذا لورمى بمعرض او حجر او بندق فاصاب سهمين فافترعه فاصاب السهم الصيد فقتله يحل كذا في محيط السرخسي * مجوسي رمى سهمين فاصاب السهم فاصاب سهمين فاصاب السهم الاول فان علم انه لولا سهم المجوسي لما وصل الى الصيد فهو حرام وكذلك ان رده عن سنه فلوزاده فوة ولم يقطع عن سنه فالصيد للمسلم ولكن لا يحل استحسانا كذا في السراجية * مجوسي رمى الى صيد ففقر الصيد من سهمه وارسل كلبه على صيد ففقر من كلبه فرماه مسلم بسهم وارسل كلبه

لم يحل إلا إذا وقع سهم المجوسي على الأرض أو انصرف كلبه قبل رمي المسلم وأرساله يحل كذا في محيط السرخسي * وإن اشترك الحلال والمحرّم في رمي الصيد لم يحل أكله كما لو اشترك مسلم ومجوسي في قتل الصيد كذا في المبسوط * الإسلام وقت الرمي ووقت الأرسال شرط حتى لو رمى وأرسل وهو مسلم ثم ارتد يحل وعلى عكسه لا يحل هكذا في الغياثية * المجوسي إذا تهود وتنصر يؤكل صيده وذبيحته والنصراني إذا تنجس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم إذا ارتد فإنه لا يؤكل صيده كذلك إذا تهود أو تنصر كذا في شرح الطحاوي * ولو أن قوما من المجوسى رموا سهامهم فأقبل الصيد نحو مسلم فأرأسه سهامهم فرماه المسلم وسمى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسئلة على وجهين إن كان سهم المجوسي لم يقع على الأرض حتى رماه المسلم لم يحل أكله إلا إن يدرك المسلم ويذكيه فحينئذ يحل لأنهم أعانوه في الرمي دون حقيقة الذكوة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكوة وإن وقعت سهام المجوسى على الأرض ثم رماه المسلم بعد ذلك وبأنى المسئلة بها حل أكله وكذلك المجوسى إذا أرسلوا كلابهم الصيد فأقبل الصيد هارباً فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه إليه أو بازياله أو صتراله فأصاب الكلب فقتله إن كان رمى المسلم وأرساله حل اتباع صتر المجوسى وبازيه الصيد لا يحل وإن كان بعد رجوع صتره وبازيه حل وكذلك لو تابع الصيد كلب غير معلم أو بازي غير معلم فأقبل الصيد فأرأسه فرماه المسلم بسهم أو أرسل كلبه أو بازيه فأصابه وقتل فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في الذخيرة * ويشترط في الصيد أن لا يشارك في موته سبب آخر سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما شبه ذلك وذلك نحو التردى من موضع والوقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط * إذا أصاب السهم الصيد فوقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحل لأن هذا مما لا يمكن الاجترار عنه وإن وقع في ماء أو على جبل أو صخرة أو شجرة أو حائط أو على سنان رمح مركوز أو على حرف آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحل لأن هذا مما يمكن الاجترار عنه فإن التردى مما ينتفك عنه الاصطياد فوجب اعتباره ويحتمل أن الموت حصل بالماء أو بالتردى فأجتمع المنيح والمحرّم فيتحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما ثاب فوقع في الماء ولم تغمس جراحته يحل أكله لأنه لا يحتمل موته بسبب الماء وإن أغمست جراحته لا يؤكل لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه جرحاً يرجح حيوته منه وإن كان

وان كان جرحا لا يرجى حيوته منه يحل لانعدام هذا الاحتمال اذا بقي فيه من الحيوة مقدار ما يكون في المذبوح بعد الذبح بان ابان رأسه ثم وقع في الماء وان مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الارض فان كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحل لان وقوعه على مكان مستو كوقوعه على الأرض لتعذر الاحتراز عنه وان كان مما يقتل مثل حدة الرمح والقصبه المنصوبة وحده الآجر والمبنة القائمة ونحوها لم يحل كذا في محيط السرخسي * ومن شرائطه ان يموت قبل ان يصل الصائد اليه حتى يكون حقه بلا شبهة وخلاف فانه لو وصل اليه الصائد وهو حي ففقد كذا ومن شرائطها ان يكون متفرا متوحشا ولا يكون الفا كالدراج من الوحوش كذا في المحيط * الباب الخامس فيما لا يتقبل الذكوة من الحيوان وفيما يقبل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه وان ترك تذكيته حتى مات حرم اكله وكذا البازي والسهم لانه ترك ذكوة الاختيار مع القدرة عليها وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيد من الحيوة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية كذا في الكافي * وعليه التنوي كذا في التبيين * وعن ابي حنيفة وابي يوسف رح انه يحل وقال بعض المشائخ ان لم يتمكن لفتد الا انه لم يؤكل وان لم يتمكن اضيق الوقت يؤكل عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل استحسانا وبالا استحسان اخذ القاضي فخر الدين وهذا اذا كان يتوهم بقاؤه حيا مع الجرح الذي جرحه الكلب اما ان لم يتوهم بقاؤه حيا بان شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه حيافات حل تناوله لانه استغفره فعل الذكوة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب المذبوح قليل هذا قول ابي يوسف ومحمد رح فاما عند ابي حنيفة رح فلا يحل وهو القياس لانه وقع في يده حيا فلا يحل بذكر ذكوة الاختيار كالمتردية هذا الذي ذكرنا اذا ترك الذكوة فلو ذكاه حل عند ابي حنيفة رح لانه ان كانت فيه حيوة مستترة فالذكوة وقعت موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه حيوة مستترة فعند ابي حنيفة رح ذكوة الذبح وقد وجد وعندهما حل بلان ببح وكذا المتردية والنطيحة والموتودة والذي بقر الذئب بطنه وفيها حيوة خفية او بيئت يحل اذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي * واودركه ولم يأخذه فان كان في وقت ليرأخذه امكنه ذبحه لم يؤكل وان كان لا يمكنه ذبحه اكل كذا في الهداية * ذبح شاة مريضة وقد بقي فيها من الحيوة مقدار ما يقتل في المذبوح بعد الذبح فانما لا يتقبل الذكوة عند ابي يوسف ومحمد رح واختلف المشائخ فيه على قول ابي حنيفة رح

ونص القاضي الامام المنتجب الى استيجاب في شرح الطحاوي انه يقبل الذكوة وعليه الفتوى
 كذا في الطهيرة * اذ ارمى الى صيد وانكسر سبب آخر قبل ان يصيبه السهم ثم اصابه السهم حل
 لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق الحل لو ثبت الرمي الا في منسلة واحدة ذكرها
 محمدرح في آخر كتاب الصيد وصورتها الحلال اذ ارمى صيدا والرامي والصيد في الحل فلم يصل
 السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على اثره فاصابه السهم في الحرم ومات
 في الحرم او في الحل لا يؤكل واعتبر وقت الاصابة اما فيما عداها فالعبرة بحالة الرمي كذا
 في المحيط * حلال رمي صيدا فاصابه في الحل ومات في الحرم او رماه من الحرم واصابه في الحل
 ومات في الحل لا يحل لان في الاول تمامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه
 الجزاء في الوجه الثاني دون الاول وكذا اذا ارسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه
 الجزاء كذا في العيانية * اذ ارمى سهمها الى صيد فاصابه ووقع عند مجوسي مقدار ما يقدر على ذبحه
 فمات لا يحل تناوله لانه قادر على ذبحه بتقديم الاسلام واذا وقع عند بائع والبايع بحال لو كان مسيقطا
 يقدر على تذكينه فمات روي عن ابي حنيفة رح انه لا يحل لان البائع عند كاليه طان في مسائل
 معدودة من جملتها هذه وروي عن محمدرح انه يحل وان وقع عند صبي لا يعتل الذبح يحل
 وان كان يعتل الذبح لا يحل كذا في المحيط * الباب السادس في صيد السمك السمك والجراد
 يؤكلان غير ان الجراد يؤكل مات بعله او بغير علة والسمك اذا مات بغير علة لا يؤكل كذا في الطهيرة *
 اذا اخذ سمكة فوجدت في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها وان اكلها كلب فشق بطنها فخرجت
 السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا ذرقتها طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها
 فان وجد الباقي منها يؤكل ايضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل اكله
 وان مات حتى انه لا بسبب ظاهر لا يحل اكله وان القمل سمكة في جيب ماء فماتت فلا بأس باكلها
 لانها ماتت بسبب حادث وهو صيق المكان وكذا اذا جمع السمكة في حظيرة لا تستطيع الخروج منها وهو
 يتدكن من اخذها بغير صيد فمات فيها لا بأس باكلها وان كان لا يراد بغير صيد لا خير في اكلها ولو وجد
 سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمدرح ان كان رأسها على الارض لا بأس
 باكلها لانها ماتت بآفة وان كان رأسها في الماء بطران كان ماء على الارض منها اقل من المصف او المصف
 كذا في... مضع السمك... الماء فلا يكره... المهمت بآفة فتكفر... بمنزلة الطياري وان كان الاكثر

من نصفها اكل لان للاكثر حكم الكل فصاركه ولو كان الكل على الارض كذا في فتاوى قاضيخان * واذا
اخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لانها ماتت بآفة وهو ضيق المكان وكذا اذا ماتت السمكة
في الشبكة ان كان يمكنها ان تخرج منها لا تحل لانها بمنزلة ما لو ماتت في البحر والافتحلال لانها
ماتت بآفة كذا في محيط السرخسي * ولو انجمد الماء فمات الحيتان تحت الجهد قال ايضا
ينبغي ان يؤكل عند الكل لو اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دفع الخيط الى البائع
وقال احفظها فجاءت سمكة اخرى فابتعت المشتراة قال محمد رح المبتلعة للبائع لانه هو الذي
صادها لان الخيط في يده فما تعلق بالخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة
من بطن المبتلعة وسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت المشتراة بالابتلاع ولو
ان المشتراة هي التي ابتلعت الاخرى فهما جميعا يكون للمشتري لانه انما صادها ملك
المشتري فيكون للمشتري ولو لدغت حية سمكة في الماء فقتلها او نصب الماء عليها ثم ماتت
في الشبكة اكل الاموات حتف انفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضيخان *
وما مات من حرارة الماء او برودته او كدورته ففيه روايتان روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح
لا يؤكل لان السمك لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالبا فيكون ميتا بغير آفة ظاهرا فلا يحل
كالطافي وروي عن محمد رح انه يؤكل لانه مات بآفة لانه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته
فيحال بالموث عليه وهذا ارفق بالناس كذا في محيط السرخسي * وعليه الفتوى كذا في
جواهر الاخلاطي * عن محمد رح لا يؤكل الطافي لانه حرام لكن لانه يتغير فينفر الطبع عنه
وصار من الخبائث ولو مات في الماء ولم يطف اكل وكذلك كل ما مات بسبب يحل بان ضربه
بخشب او نحوه او قطعه سمكة اخرى او قطعه غيره كذا في الغياثية * وجد نصف سمكة في الماء يحل
لانها ماتت بآفة وهذا اذا علم انها قطعها حجر او غيره فاما اذا علم انها قطعها انسان بسيف ونحوه
لا يؤكل لانها صارت ملكا له كذا في محيط السرخسي * ولا بأس باكل الجربث والمارباهي بلان كوة
كذا في الهداية * سئل عن اخرج من البحر الجمحون جبا وفي الجب ماء وسمكة ثم ماتت
السمكة فيه هل يحل اكل السمك فقال نعم وسئل ايضا عن ملح ذاب فوق جمد البحر ثم اختلط ماء
البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت في البحر بهذا السبب هل يجوز اكل السمكات قال نعم
كذا في التاثير خاتمة * الباب السابع في المتفرقات ولو سمع حسا فظنه صيدا فارسل كلبه فاصاب صيدا

ثم تبين ان المسدوع حسه كان آدميا وبقرة او شاة لم يؤكل وكذلك لو سجد حسا ولم يعلم انه حس
صيد او غيره لانه وقع الشك في صحة الارسال فلان ثبت الصحة بالشك ولو ظن ان المسدوع حس صيد
فارسل كلها فاذا هو حس صيد مأكول او غير مأكول فاصاب صيدا آخر يؤكل كدائي محيط السرخسي *
ولو اصاب المسدوع حسه وقد طنه آدمي فقتل ان صيد حل لانه لا يعتبر بطنه مع تعيينه صيدا ذكره
في الهداية وقال في المنتقى اذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان او دابة او حية فرماه فاذا ذلك الذي
سمع حسه صيد فاصاب سهمه ذلك الذي سمع حسه و اصاب صيدا آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه
وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يرميه وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراه
وسمعه حسه رماه اليه صيدا سواء كان مديا يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره في الهداية وهذا الوجه لان
الرعي الى الآدمي ونحوه ليس باصطفا فلا يمكن تغييره باعتباره ولو اصاب صيدا كذا في النبين *
وان ارسل الى ما يظن انه شجرة او اسنان فاذا هو صيد فاصابه يؤكل وهو المختار بانه تبين انه ارسل
الى الصيد وان ارسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا
في الغتاري الغنابية * في التراد ولو رمى طيا او طيرة فاصاب غيره وذهب المرمي ولم يدركه كان متوحشا
ارسته ساكل الصيد لان الاصل في الصيد التوحش والتنفير فيتمسك بالاصل حتى يعلم انه واستنباه
منه وقال محمد بن ابي حنيفة ان رآه صيدا ثم تحول رأيه وصار اكبر رأيه ان الذي رماه كان العا اهليا يحل
الصيد الذي اصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد ولو رمى الى غير غيراد
فاصاب صيدا فذهب البعير وام يعلم انه لا او غيرنا لم يؤكل حتى يعلم انه كان ناد لان الاصل فيه الالف
والاستنباس دون التنفير وكذا لو رمى الى طي مريوط وهو يظن انه صيد فاصاب طيا آخر لم يؤكل لان
بالربط لم يبق صيدا ركدا لو ارسل كلبه على صيد مريوط في يده فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو ارسل فهدا على
فيل فاصاب طيا لم يؤكل ولو رمى سكا او حرادا فاصاب صيدا فعن ابي يوسف رح روايان في رواية
يؤكل وهو الاصح كدائي محيط السرخسي * الاصل ان الانسي اذا توحش ووقع العجز عن الدكرة الاختيارية
يحل بالدكرة الا صطرا رية كدائي الطهريته * السهم اذا اصاب الطاف او الثرن ان كان ادماه لانه
يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي * ولو رمى صيدا بسيف فابان منه عصا ومات
اكل الصيد كله الا ما بان وان لم يكن بال ذلك العضو منه اكل ذلك العضو ايضا وان تعاق ذلك العضو
منه

منه بجلده فان كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاج فهو والمبان سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك امانة فيؤكل كله وان قطعه بنصفين طولا يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد ذلك وكان ذلك بمنزلة الذبيح وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانة فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف الى العنق مذبح لان الاوداج تكون من القلب الى الدماغ اما اذا ابان الثلث مما يلي العجز لم يتم الذكوة لانه لم يقطع الاوداج بخلاف ما اذا ابان الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الاوداج فتم الذكوة فيؤكل ولهذا الوقعة بنصفين يتم فعل الذكوة بقطع الاوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضيخان * قال ولو ضرب صيدا وسمى فابان طائفة من الرأس ان كان المبان اقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقاء الصيد حيا بعد قطع هذا المقدار وان كان المبان نصف الرأس او اكثر يؤكل الكل كذا في المحيط * رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج الا ان الحيوة باقية فيها فتقطع انسان بضعة منها تحل تلك البضعة كذا في التاتارخانية * وذكر في كتاب الصيد ان من قتل كلبا معلما غيره او بارزا معلما غيره فعليه قيمته وكذلك اذا قتل هرة غيره وكل ما ذكرنا انه يجوز بيعه يجب الضمان باتلافه وهبة المعلم من الكلاب ووصيته جائزة اجماعا كذا في المحيط * من تقبل بعض المفازة من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن اخذه ولا يصح التقبل كذا في السراجية * قال واكره تعليم البازي بالطير الحي يأخذه فيعذب به قال ويعلم بالمذبح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان * وان اشترك الحلال والحرام في رمي الصيد لم يحل اكله كذا في المبسوط * مسلم عجز عن مدقوسه بنفسه فاعانه على مدّة مجوسي لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمحلل فيحرم كما لو اخذ مجوسي بيد المسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله كذا في فتاوى قاضيخان * هل يحل ارسال الصيد حكى استاذنا راجع عن السير الكبير انه لا يحل الا ارسال مطلقا وما اذا ارسله مبيحا لمن اخذه فيه اختلاف المشائخ كذا في الفتاوى الصغرى *

كتاب الرهن

وبه اثنا عشر بابا * الباب الاول في تفسيره وركه وشرائطه وحكمه وما يتبعه الرهن وما لا يتبعه
وما يحور الارتهان به وما لا يحور وما يحور رهه وما لا يحور ورهن الوصي والاب * ومنه خمسة فصول
الصل الاول في تفسير الرهن وركه وشرائطه وحكمه اما تفسيره شرعا فعمل الشيء مجسوما
بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدبوس حتى لا يصح الرهن الا بدلين واحب طائرا وباطنا
فاما بدلين معدوم فلا يصح اد حكمه ثبوت بدلا استيعاء والا استيعاء يتلوا لوجوب كذا في الكافي *
واما ركنه عند الرهن فهو الايجاب والقول وهو ان يقول الراهن رهنتك هذا الشيء بمالك علي
من الدين او يقول هذا الشيء رهنيك وما يحري هذا المحري ويقول المرتهن ارنهنت او قلت
او رصبت وما يحري محراه فاما لفظ الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئا بدينارهم ودفع
الى البائع ثوبا وقال له امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن لانه اتى بمعنى العد
والعرة في باب العتود للمعاني كذا في البدائع * واما شرائطه فانواع بعضها يرجع الى نفس الرهن
وهو ان لا يكون معلقا بشرط ولا مصافا الى وقت واما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فمقتلها حتى
لا يحور الرهن والارتهان من المحسوس والصبي الذي لا يعقل واما الملوع فليس بشرط وكذا الحر
حتى يحور من الصبي المأدون والعبد المأدون وكذا السفير ليس بشرط احوار الرهن فيحور الرهن
في السر والخصر واما ما يرجع الى المرهون فانواع منها ان يكون محلا فبالا للبيع وهو ان يكون
موجودا وقت العدم لا مطلقا متنوما مملوكا معلوما معدورا والتسليم ولا يجوز رهن ما ليس بوجوده عند
العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما اذا رهن ما يثمر بحيلة او ما تلد اصابه السنة او ما في بطن هذه
الجارية وبحودك ولا رهن المينة والديم لا بعدام ما بينهما ولا رهن صد الحرم والاحرام لانه مينة ولا رهن
الحر لانه ليس بمال اصلا ولا رهن ام الولد والمدبر المطلق والمكاتب لانهم احرار من وجه فلا يكونون
اموالا مطلقة ولا رهن الحمر والخمر من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين او احدهما مسلما لا بعدام ماله
الحمر والخمر في حق المسلم وهذا لان الرهن ابقاء الدين والارتهان استيفاءه ولا يحور للمسلم ابقاء الدين
من الحمر واستيفاءه الا ان الراهن اذا كان دميما كانت الحمر مصمومة على المسلم المرتهن لان الرهن
اذا لم يصح كانت الحمر بمنزلة المعصوب في يدي المسلم وحذر الدمي مصمومة على المسلم بالعص

واذا كان الراهن مسلماً والمرتهن ذمياً لا تكون مضمونة على الذمي لان خمر المسلم لا تكون مضمونة على احد واماً في حق اهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وارتهانها منهن لان ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الخل والشاة عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والحشيش ونحوها لانها ليست بمملوكة في انفسها فاما كونه مملوكاً للراهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز ارتهانه مال الغير بغير اذنه بولاية شرعية كالاب والوصي يرهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه فان هلك الرهن في يد المرتهن قبل ان يفتكه الاب هلك بالاقول من قيمته ومما رهن به ففسد الاب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لانه قضى دين نفسه بمال ولده فبفسد ولو ادرك الولد والرهن قائم عند المرتهن فليس له ان يسترده قبل قضاء القاضي ولكن يؤمر الاب بقضاء الدين ورد الرهن على واده ولو قضى الولد دين ابيه وافتك الرهن لم يكن متبرعاً ويرجع بجميع ما قضى على ابيه وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الاب وكذلك يجوز رهن مال الغير باذنه كما لو استعار من انسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع * واما شرط جواز فان يكون المال المرهون مقسوماً محوزاً فارغاً عن الشغل وان يكون بحق يمكن استيفاؤه من الرهن حتى لو رهن بمالا يمكن استيفاؤه من الرهن كان الرهن باطلاً كالرهن بالتقصاص والحدود كذا في السراج الوهاج * قال محمد رح في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الا بمقبوض اذ اشار الى ان القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام الاجل المعروف بخواهر زادة الرهن قبل القبض جائز الا انه غير لازم وانما يصير لازماً في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرطاً للزوم لا شرط الجواز كالقبض في الهبة والا اول اصح كذا في المحيط * ثم في ظاهر الرواية قبض الرهن يثبت بالتخلية كما في البيع وعن ابي يوسف رح انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل والا اول اصح ومالم يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض كذا في الكافي * واما بيان شرط صحة القبض فانواع منها ان يأذن الراهن والاذن نوعان نص وما يجري مجرى النص ودلالة اما الاول فان يقول اذنت له بالقبض او رضيت به او قبض وما يجري هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس او بعد الافتراق استحساناً واما الدلالة فان يقبض المرتهن بحضور الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح استحساناً ولو رهن شيئاً متصلاً بمالا يقع عليه الرهن كالتمر المعلق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه الا بالفصل والقبض ففصل وقبض فان قبض بغير اذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس

او في غير المجاس وان قبض باذنه فالغياص ان لا يجوز في الاستحسان جائز ومنها الحيازة جندنا
 فلا يصح قبض المشاع سواء كان مشاعا يحتمل القسمة ولا يحتملها وسواء رهن اجنبي او من شريكه
 وسواء قارن العقد او طرأ عليه في ظاهر الرواية ومنها ان يكون المرهون فارغا عما ليس به رهون
 فان كان مشغولا به بان رهن دارا فيه متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز ومنها
 ان يكون المرهون منفصلا متميزا عما ليس به رهون فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه
 ومنها اقلية القبض وهي العقل واما بيان انواع القبض فهو نوعان نوع بطريق الاصل ونوع بطريق
 النيابة اما القبض بطريق الاصل فهو ان يقبض بنفسه لنفسه واما القبض بطريق النيابة فهو ان نوع
 يرجع الى التابض ونوع يرجع الى نفس القبض اما الاول فيجوز قبض الاب والوصي عن
 الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام قبض المرتهن حتى لو هلك في يده كان الهلاك على
 المرتهن واما الذي يرجع الى نفس القبض فهو ان يكون المرهون اذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب
 ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه ان القبض اذا تجانس ابا احدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب
 الاعلى عن الادنى ومهاد وام القبض عندنا والشياح يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء
 كان فيه ما يحتمل القسمة ولا يحتملها وسواء كان الشيوع متارنا او طاريا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن
 من اجنبي او من شريكه كذا في البدائع * واما حكمه فملك العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون باحق
 بما ساكه الى وقت ابتداء الدين فاذا مات الرافض فهو باحق به من سائر الغرماء فيستوفي منه دينه فافصل
 يكون لسائر الغرماء والورثة ولومات وافلس وعليه ديون يكون المرتهن اخص به من سائر الغرماء كذا
 في محيط السرخسي * ونقصان الرهن ان كان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف
 وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند الثلثة هكذا في الغيائية * الفصل الثاني
 فيما يقع به الرهن وما لا يقع رجل اشترى بيتا فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن
 فهو رهن عند اصحابنا الثلثة كذا في الخلاصة * رجل له على رجل دين فاعطى ثوبا فقال امسك
 هذا حتى اعطيك مالک قال ابو حنيفة رح هو رهن وقال ابو يوسف رح يكون ودبعة لارها فان قال
 امسك هذا بهالك او قال امسك هذا رهنا حتى اعطيك مالک فهو رهن بالاجماع كذا في محيط
 السرخسي * رجل عليه الف درهم غلته لرجل فقال امسك هذه الالف الوضخ بحتك واشهد لي
 بالقبض

بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهداك فقال امسك الالف الوضح واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الالف الوضح حتى آتيك بحقك واشهد لي بالقبض فخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال رهنتك هذه الدار وهذه الارض وهذه القرية واطلق ولم يخص شيئا دون شيء دخل فيه البناء والشجر والكرم الذي في الارض والرطبة والزرع كذا في الينابيع * ولو ان المديون قضاه الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زائف او ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان قبض الزيف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق كذا في فتاوى قاضيخان *
 لو استقرض درهم وسلم حذارة الى المقرض ليستعمل الى شهرين حتى يوفيه درهمه او دارا ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه اجر مثله ولا يكون رهنا كذا في جواهر الاخلاطي *
 النقا عي لو اخذ رهنا بالزنبيل والكيلان لم يكن رهنا كذا في السراجية * دفع اليه رهنا ليدفع له ثمان مائة دينار فدفع اليه ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في القنية *
 الفصل الثالث
 فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز يجب ان يعلم ان الرهن انما يصح بدين واجب او بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه اما الرهن بدين لا يوجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لصحة الرهن لا محالة بل يكفي لوجوبه ظاهرا بيانه في المسائل التي ذكرها محمد رح في الجامع من جملة تها رجل ادعى على رجل الف درهم فجحد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه من ذاك على خمسمائة واعطاه بهار رهنا لساوي خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصاد قاعلى انه لا دين فان على المرتهن قيمة الرهن خمسمائة للرهن واعلم بان هذا الرهن جائز عندنا لانه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصالح عن الانكار جائز عندنا وبطل الصلح واجب عندنا لا يرى انهما لورفعالا مرالى القاضي وقصا عليه القصة فالقاضي يازم المدعى عليه تسليم بدل الصلح واذا امتنع عن التسليم يحبس به بطاب المدعى فعلم ان المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهرا واذا هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا دينه حكما بهلاك الرهن فيعتبر بهما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصاد قاعلى ان المال لم يكن واجبا وان ادعى وقع باطلا كان على المستوفى رد ما استوفى كذا ههنا كذا في الذخيرة *
 ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بتصاص في نفس او في ماديها وان كانت الجناية خطأ جاز

الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في الكافي * الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون
كذا في المفصلات * ولو تزوج امرأة طلق دراهم او دنانير بعينها واخذت بنهارها لم يصح عددا
ولو صالح من دم عاين شيء بعينه واخذ رهنه لم يجز كذا في اليباع * ولو استأجر دارا وشيئا واعطى
بالا حرهما جاز وان هلك الرهن بعد استبراء المفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استبراء المفعة
يبطل الرهن ويجب على المرفوع رد قيمة الرهن ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا واخذ من الخياط
رهما بالخياط جاز وان اخذ الرهن بخياطه هذا الخياط بنفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلا الى مكة
واخذ من الجبال بالحمولة رهما جاز ولو اخذ رهما بحمولة هذا الرجل بنفسه او بدابة بعينه لا يجوز
ولو استعار شيئا له حمل ومؤنة فاخذ المعير من المستعير رهما برد العارية جاز وان اخذ منه رهما بزد العارية
بنفسه لم يجز ولو اخذ رهما من المستعير بالعارية لم يجز لانها امانة ولو استأجر نواحة او مغنية واعطى
بالا جر رهما لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين الثمار او بشئ المبتة او الدم او الرهن
بشئ الحمر من المسلم لمسلم او ذمي او بشئ الخنزير باطل هكذا في فتاوى قاضيان *
ولا يصح الرهن بالعبد الجاني ولا بالعبد المديون لانه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب
عليه شيء كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى شيئا من رجل بدراهم بعينها واعطى بها
رهما كان باطلا لانها لا تنعين وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة
كذا في فتاوى قاضيان * وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه احدها الرهن
بعين هي امانة وذلك باطل الثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع وذلك
لا يجوز ايضا حتى لو هلك الرهن يهلك بغير شيء هذا قول ابي الحسن الكرخي الثالث الرهن
بالاعيان المضمونة بنفسها كالايمان المضمونة والمتزوج عليها ونحو ذلك وهو صحيح وان هلك الرهن
فان هلك في يده فانه يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين
قل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهما بالقيمة كذا في الخلاصة * الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب * ولو رهن ارضا وقبضها ثم
استحق طائفة منها ان كان المستحق غير معين يبطل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه بشئ
الرهن في الباقي حائرا ولا يكون للمرفوع الحبار فيما بقي ولا يكون له المطالبة بشئ آخر ويكون
الباقي محبوسا بجميع الدين كذا في المحيط * ولو ارتهن رجلان من رجل رهما بدين لهما عليه وهما

شريكان فيد اولاً شركة بينهما فهو جائز اذا قبل واحد دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد نصف الرهن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ارتهن رجل من رجائين بدين له عليهما رهناً واحداً جاز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين كذا في خزائن المفتين * واذا رهن عند رجل عبيدين بالف درهم ثم قضاه خمسمائة فان اراد ان يأخذ احد العبدين ايس له ذلك ولو قال رهنك هذين العبدين كل واحد منهما بخمسمائة فقضاه خمسمائة فاراد ان يقبض احدهما له ذلك في رواية الزيادات وفي رهن الاصل ليس له ذلك ما لم يؤد جميع الدين قيل ما ذكر في الزيادات قول محمد روح وما ذكر في الاصل قولهما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فقضى احدهما ليس له ان يقبض احدهما كذا في الخلاصة * واذا رهن من رجائين النصف من كل واحد منهما لم يجز ولو رهنهما مطلقاً يجوز ولو رهن عبد انصعه بستمائة ونصفه بخمسمائة لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو رهن التمر دون النخل او النخل دون التمر او النخل والبناء والزرع دون الارض او الارض دونها لا يجوز وعن ابن زياد عن ابي حنيفة رح انه يجوز في الارض دون النخل ولو لم يستثن دخل النخل والتمر والزرع في البناء كذا في التهذيب * ولو رهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز كذا في محيط السرخسي * رهن عشر كدر ثم بان ان فيها واحدة مسبلة واخرى مشاعة صح الرهن في البواقي كذا في التنية * رهن شاتين بثلاثين احداهما بعشرة والاخرى بعشرين ولم يبين ايها لم يجز لان بسبب هذه الجهالة يقع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا سقط من الدين باذائه ولو يبين وهلك احدهما سقط الدين بقدرها كذا في محيط السرخسي * رهن الحيوان المملوك بالدين جائز بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع اليه الفساد كالبخر لا يجوز رهنه كذا في المبسوط * دار مشتركة بين ورثة كبار وصغار فزنها الوصي الكبار لخارج ضيعة مشتركة بينهم صح صفقة واحدة رهن دار وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصلاً بالجدار المشترك رهن دارا والحيطان مشتركة بينه وبين الحيوان صح في العرصة والسقف والحيطان الخاصة واتصال السقف بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونه تبعاً كذا في التنية * ولو رهن بيتاً معيناً من دار وطائفة معينة من دار وسلم جاز كذا في فتاوى قاضي خان * باع ملك الغير ارتهن

بالتنهن شيئا واحدا وهذا المالك لا يصح ورهن المريض يصح ان كانت قيمته اكثر من الدين كما بداهه
ولكن لا بد من حركته في سائر الغرماء كذا في الثنية * رحل رهن دارا يمتاع الراهن كثيرا وقليل ينفع به
او رهن جوالق فيها متاع الراهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا ان ينزع الدار
او الجوالق ويسلم ولورهن ماني الدار من المتاع بدون الدار او ماني الجوالق من العيوب بدون الجوالق
وسلم الكل اليه حازر الحيلة لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع ماني الدار او في الجوالق او لانه سلم
اليه ما رهن فيصالح التسليم والرهن كذا في مياوي فاضبخان * وروى الحسن عن ابي حنيفة رحن لورهن
دارا والرهن والمرتهن في جوفها قتال سلمتها وقال المرتهن قبلت لم يتم الرهن حتى يخرج الراهن من
الدار ثم يقول سلمتها اليك كذا في محيط السرخسي * رهن عمارة حائوت قائم على ارض سلطان
سأله الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها ويؤجر ويأخذ الاخر منها سنين واعوام لا يصح
الرهن ولا يطيب للمرتهن ما اخذ من اجراها كذا في جواهر الا خلاطي * ولورهن سرجا على
دابة او اجزاء على رأسها او سافي رأسها ودفع اليه الدابة مع اللجام والسرج والبرس لم يكن رهنا حتى
يزرع من الدابة ويسلم اليه ولورهن دابة عليها حمل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقح
الحمل ثم يسلمها الى المرتهن ولورهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة
مشغولة بالحمل اما الحمل فليس به مشغول بالدابة كذا في البدائع * رجل رهن حارية ذات
زوج عبر اذن الزوج جاز وليس للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها
صار كأنها ماتت بآفة سماوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والتباسا ان لا يسقط ولو لم تكن ذات
زوج حين رهنها ثم زوجها باذن المرتهن فهذا والاو سواء فان زوجها بغير اذن المرتهن جاز
الكاح والمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج بصير المهر رهنا مع الجارية وقبل
العشيان لا يكون المهر رهنا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن بالحيا
ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن الزوج كذا لو قتلها الزوج ثم رجع الزوج على المولى اذا لم يبع
الزوج بالرهن كذا في الطهيري * في التناوي العنابية ولو اعتق ماني بطنها ثم رهنها جاز ولا يسقط
بنقصان ولادتها بخلاف ما اذا ولدت قبل عتق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان بالولد
وفاء كذا في التناوي خانية * ارتهن المسلم من كافر خرافا رهن باطل ويكون الحل
امانة

امانة في يده والراهن بالخيار ان شاء اخذه وتضاه دينه وان شاء يدع الخل بدينه ان كان قيمة الخمر يوم الرهن كالدين بخلاف مال وارتهن الكافر خدرا من المسلم لا يجوز ويكون امانته في يد المرتهن ارتهن مسلم من مسلم عصيرا فصا رخدرا فللمرتهن تخليلها ويكون رهنا وتبطل بحساب ما نقص يعني من الكيل والوزن وان كان الراهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتهن ان يخللها وان خللها ضمن قيمتها يوم خلل ورجع بدينه بخلاف مال لو كان الراهن مساما فخللها لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولورهن الذمي عند ذمي جلد ميتة فدبغه المرتهن لم يكن رهنا وللراهن ان يأخذه ويعطيه قيمة الدباغة ان كان دبغه بشي لد قيمة بمنزلة من غصب جلد ميتة فدبغه واذا ارتهن الذمي من الذمي خمر اثم اسلما فقد خرجت من الرهن فان خللها فهو رهن وكذلك لو اسلم احدهما اليهما كان ثم صارت خلا فهو رهن وينتقص مره الدين بحساب ما نقص منها واذا ارتهن الكافر من الكافر خدرا ووضعها على يدي مسلم عدل وقبضها فالرهن جائز والحربي المستأمن في الرهن والارتهن كالذمي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار اسيرا وله في دار الاسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو في يديه بذلك في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يباع الرهن فيستوفى المرتهن دينه وما بقي فهو مرة وان كان عنده رهن لمسلم او ذمي بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم جميعا كذا في المبسوط * ورهن الميتة او الدم لا يصح من ذمي وغيره كذا في الكافي * في الفتاوى ، وروي ان الغاصب اذا رهن المغصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عيبا بالمبيع فرهنه بالعيب لم يجوز ولو دفع المشتري الى البائع عينا يكون رهنا عنده مع المبيع بالثمن يهلك العبن ، كذا في التاتارخانية * ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة كذا في خزائن الفتاوى * الفصل الخامس في رهن الاب والوصي ولورهن مال ابنه الكبير في دينه لم يجوز لعدم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي * واذا رهن الاب ولده بمال اخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسلم الكبير فان هلك الرهن ضمن الاب حصته من ذلك والوصي في ذلك كالأب بعد موته وكذلك الجد ابوالاب اذا لم يكن له وصي لانه قائم مقام

الاب في التصرف بحكم الولاية الا ان الاب يملك ان يرهن مال احد الصغيرين من الآخر
 والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط * واذا رهن الاب متاع
 ابنه الصغير عند رجل فادرك الولد ومات الاب لم يكن للولد ان يسترد الرهن حتى يقضي
 الدين لانه تصرف ازمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولدان لم يكن
 بالعامل وكان الاب رهده لنفسه وقضاة الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل
 ان ينتكده كذا في الكافي * الام اذا رهن مال طفلا لا يجوز الا ان تكون وصية او مأذونة من جهة
 من يلي الطفل وان اجار الحاكم بارهاها مال الطفل فانه يجوز ويثبت للمرتهن حق الحس
 والاختصاص دون البيع وان ارهنت ووكلت المرتهن بالبيع فاجاز الحاكم الوكالة والبيع كان
 الوكيل وكبلا من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي اجاز الرهن وولى آخر وقد باع المرتهن
 المرهون فان ثبت عند القاضي الثاني احازة القاضي الاول بالبيع فانه ينغذه وان لم يثبت عبده
 امضاء القاضي التوكيل فعليه ان يرد البيع ادا كان للمطل فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى *
 واذا كان للاب ولانته الصغير او لعبده المأذون له في التجارة ولا دين عليه دين على ابن له صغير
 فرهن الاب متاع الصغير من نفسه او من ابنه الصغير او من عبده التاجر جاز كذا في التبيين *
 يجوز ان يرهن ماله صد ولده الصغير يدين له عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا كذا
 في السراجية * واذا ارتهن الوصي خادما لليتيم من نفسه او رهن خادما لنفسه من اليتيم بحق
 لليتيم عليه لم يجز وكذلك ان رهن اليتيم ان فعل ذلك لم يجز الا ان يجيزه الوصي بمنزلة بيعه وشرائه
 وكذلك ان فعل ذلك احد الوصيين لم يجز ذلك الا ان يجيزه الآخر في قول ابي حنيفة ومحمد رخص
 ويجوز في قول ابي يوسف رخص ولا يجوز للوصي ان يرهن متاع اليتيم من ابن له صغيرا وعبد له
 تاجر ليس عليه دين كما لا يرهنه من نفسه وان رهن من ابن له كبير ومن ابنه او مكاتبه او من عبده
 تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط * وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن متاعا لليتيم
 جاز وكذا لو اتجر لليتيم فرهن او ارتهن كذا في الكافي * ولو استدان الوصي على الورثة ورهن به
 متاعهم فلا يخلوا ما ان استدان لعتقهم وحوائجهم وبوائسهم كالخراج او استدان لعتقهم
 وروايتهم وكل وجه لا يخلوا ما ان كانت الورثة كلهم كبارا او صغارا فان استدان لعتقهم ورهن به
 وهم كبار حضرة او غيب لم يجز وان كانوا صغارا جاز ذلك وان كانوا صغارا وكبارا يجوز استدانته ورهنه

على الصغار خاصة دون الكبار بخلاف ما اذا باع المنقول من التركة جاز على الكل اما اذا استدان
لنفقة رقيقهم ودينهم فان كان الكل كبارا حضورا لا يجوز استدانتهم ورهنه من متاعهم وان كانوا
غيبا جاز ذلك وان كان بعضهم حضورا وبعضهم غيبا او كانوا صغارا وكبارا حاضرين جاز عند
ابي حنيفة رح وعند هذا لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل كذا في محيط
السرخسي * واذا كان على الميت دين وله وصي فله الرهن الوصي بعض تركته عند غريم من غروائه
لم يجز وللآخرين ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم اخرج الرهن
ويبيع في دينه واذا ارتهن الوصي بدين الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي
ارتهن فوصيه يقوم مقامه في امساكه الا انه لا يبيعه بدون اذن الراهن وللوصي ان يرهن بدين
على الميت لانه قائم مقامه فيما هو من حوائج الميت وايفاء الدين من حوائجه ويملكه الوصي
فكذلك الرهن به كذا في المبسوط * ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له
وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه كذا في السراجية * ولو رهن الوارث الكبير شيئا من متاع
الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن وبيع له
في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين فله الرهن الوارث الكبير
شيئا من متاعه بئال انفق على نفسه او كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليهم
سلعة بالعيب كان الميت باعها فهلك في ايديهم وصار ثمنها دينا في مال الميت وليس له
مال غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز لانه حين يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على الميت
دين والعين كان ملكا للوارث فارغا عن حق الغير فيلزم حق المرتهن فيه ثم لحق الدين بعد
ذلك برد السلعة بالعيب فلا يبطل ذلك حق المرتهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي
كان الميت باعه او وجد حرا فان الرهن يبطل لانه تبين ان الدين كان واجبا على الميت حين
رهن الوارث التركة فالحر لا يدخل في العقد ولا يملك ثمنه وبالا ستحقاق يبطل البيع من الاصل
ولكن الراهن ضامن لقيمه حتى يؤديه في دين الميت وصيا كان او وارثا لانه لما لحق الميت
دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه فكان في حكم المستهلك فيضمن
قيمه والوصي كذلك الا ان الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا لو كان الميت زوج امته
واخذ مهرها فاعتقها الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها وصار المهر دينا على

الميت كان الرهن جائزا والا بن ضامن له وكذلك لو كان حُرث مِثْرَانِي الطَّرِيقَ ثم تلف مِثْرَانِي بعد موته حتى صار صامداً ببيع المِيت فله لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه صامن للقيمة لا بد أبطل حق العير في العين بنصرته كذا في المبسوط * ولورهن الوصي متاعاً لليتيم في دين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم استعاره الوصي من المرتهن لحاجة اليتيم فصاع في يد الوصي فتدخر من الرهن وهلك من مال اليتيم وإذا لم يستطع الدين بهلاكه رجع المرتهن على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الوصي ولو استعار لحاجة نفسه ضمنه للصبي ولورهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه واستعمله لحاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمته فيتصفي منه الدين إذا حل والتصل لليتيم إن كانت القيمة أكثر من الدين وإن كانت قيمته أقل من الدين أدى قدر القيمة إلى المرتهن وأدى الزيادة من مال اليتيم وإن كانت قيمته مثل الدين أدى إلى المرتهن ولا يرجع على اليتيم وإن لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن وإذا حل الأجل كان الجواب على هذا التتصيل الذي مرّ فلو غصبه واستعمله لحاجة الوصي حتى هلك في يده ضمنه لحق المرتهن ولا يصح له لحق الوصي وأخذ المرتهن بالدين إن حل وبرجع الوصي على الصغير وإن لم يحل يكون رهن المرتهن فإذا حل الدين أخذ منه منه ورجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي * الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل قال محمد رَحِمَهُ اللهُ وأذا ارتهن الرجل من آخر رهنًا وسلمه على أن يضعه على يدي عدل ورضي به العدل وقبضه ثم الرهن حتى لو هلك الرهن في يد العدل يستطع دين المرتهن ويصير العدل بائناً على المرتهن في حق هذا الحكم ونائباً عن الراهن في حق حكم الصمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وصمن المستحق العدل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتهن كذا في المحيط * ولو شرط أن يقبضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل حازلانه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتهن في الابتداء وكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي * وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى الراهن قبل سقوط الدين إلا برضى المرتهن فإن دفع إلى أحدهما من غير رضى الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته فإن أراد العدل أن يجعل القيمة رهنًا عنده لا يقدر على ذلك لأن القيمة رجبت دينًا في ذمته فلو جعلها رهنًا صار الرائد .

الواحد قاضيا ومقضيا عليه فبعد ذلك ايمان يجتمع الراهن والمرتهن ويقبضان ذلك من العدل
ويجعله لانه رهنا على يدي هذا العدل او على يدي عدل آخر او يرفع احدهما الا مرا الى القاضي
حتى يأخذ القاضي القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدل او عدل آخر هكذا ذكر شيخ الاسلام
وذكر شمس الائمة الحلواني رح ان العدل ان تعمد الدفع الى احدهما تؤخذ منه القيمة وتوضع على
يدي عدل آخر وان اخطأ في الدفع وكان بحيث يجهل مثله يؤخذ منه ثم يرد عليه اذا لم يظهر منه خيانتة
فبقي عدلا على حاله كذا في المحيط * ثم اذا جعل القيمة في يدي العدل وقضى الراهن دين
المرتهن ينظر ان كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن الى الراهن فالقيمة تسلم للعدل وان كان العدل
قد ضمن بدفع الرهن الى المرتهن كان للراهن ان يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدل بعد ذلك على
المرتهن بذلك ينظر ان كان العدل دفعه على وجه العارية او على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن
لا يرجع وان استهلك المرتهن يرجع عليه لان العدل باداء الضمان يملكه وتبين انه اعار او ودع
ملكه فان هلك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع الى المرتهن رهنا
بان قال هذا رهنك خذ به بحقك واحبس به دينك رجع العدل عليه بقيمته استهلك المرتهن
او هلك لانه دفع اليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة * ولو وضع الرهن على يدي عدل
وساطة على بيعه او سلطا على بيعه غير العدل او سلط الراهن المرتهن على بيعه كل ذلك
جائز ولا يملك احدهما عزله فاذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلط المرتهن الراهن على بيعه جاز
ايضا كذا في خزائن الاكمل * وان باع العدل من ولده الرهن او زوجته لم يجز الا ان يجزئه
الراهن والمرتهن في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما بما يتغابن الناس فيه جائز وان اجاز ذلك
احدهما دون الآخر لم يجز كذا في المبسوط * ولو اراد الراهن عزل العدل من غير رضا المرتهن
ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن
نكذلك عند بعض المشائخ رح قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكر شمس الائمة السرخسي انه يملك
عزله في ظاهر الرواية وفي رواية ابي يوسف رح لا يملك كذا في المضمرات * واذا اخرج الراهن
والمرتهن العدل من التسليط على البيع وسلطا غيره او لم يسلطا فقد خرج العدل من ذلك اذا علم
وان لم يعلم فهو على وكالته كذا في المبسوط * ولا يملك العدل البيع الا بالتسليط المشروط في عقد
الرهن او بعد تمام عقد الرهن وعلى اي حال كان اذا باع فالثمن رهن في يده فلو هلك في يد

العدل منتظ الدين كذا اذا اهلك عند المرتهن وكذا اذا اهلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في اي يد كان يكون على المرتهن وان ابي العدل البيع ان كان البيع مشروطا في عقده اجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه اخذ بعض المشائخ يجبر كذا في الوجيز للكردي * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وقيل لا يجبر وبه اخذ شيخ الاسلام وتفسير الجبران بحبس العدل اياما فان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا قولهما باء على بيع الحاكم مال المديون اذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ثم اذا اجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو قضاة بغيره صح وانما البيع طريق من طريقه كذا في التبيين * ارتد العدل ثم باع الرهن ثم قتل على رده فبيعه جائز ولو لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فهو على مكانه قبل هذا اذا عاد قبل القضاء بلحقه اما بعده فعند ابي يوسف رح لا يعود وكبلا وعند محمد رح يعود وقيل بالاتفاق يعود وكبلا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الراهن والمرتهن فلحقا بدار الحرب او قتلا على الردة ثم باع العدل الرهن جاز بيعه كذا في المبسوط * واذا مات الراهن والمرتهن او احدهما فالعدل على حاله في امساك الرهن وبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو مات الراهن الا يبطل التسليط على البيع ان كان مشروطا في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشائخ رح قال شيخ الاسلام رح العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من اربعة اوجه احدها ان العدل يبيع الولد ويجبر على البيع اما على الوفاق او على الخلاف ولا ينزل بعزل الراهن على الوفاق او على الخلاف ولا يعزل بموت الراهن على الوفاق او على الخلاف وهذا الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد في اعداد هذه الاحكام العدل والوكيل بالبيع المفرد على سواء كذا في الدخيرة * وتطل الوكالة بموت العدل سواء كانت بعد العقد او في العقد ولا يثوره وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع * ولو كان غير العدل مسلطا على بيع الرهن فمات تبطل الوكالة هكذا في الطهيرية * وللوكيل ان يبيعه بعد موت الراهن بغير محضر من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حيوته بغير محضر منه كذا في الكافي * العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن نزل الرهن في الباني كذا في السراجية * ولو وكل العدل وكبلا فباعه بحضرة العدل جاز وان كان غائبا لم يجز الا ان يجزيه ولو ذكر العدل ثم فباعه به جاز كذا في خزائن المتين * واذا كان العدل اثنين وقد

سلطان على البيع فباع احدهما لم يجز لان البيع يحتاج فيه الى الرأي ورأي الواحد لا يكون كراي
المشتري فان اجازا الآخر جاز وكذلك ان اجازة الراهن والمرتهن كذا لوباعه فضولي آخر و اجازا الراهن
والمرتهن وان اجازا احدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه اجنبي واجار الراهن او المرتهن لم يجز
وان اجازاه جميعا و ابي العدل جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط * رجل رهن شيئا بدين مؤجل
وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل
و الوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضيخان * واذا ارتهن الرجل دارا وسلط الراهن رجلا على بيعها
ودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنا وان باع العدل الدار جاز
بيعه بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقص في الخادم والدار واذا باع العدل ذلك دفع الثمن الى الراهن
دون المرتهن وان دفع العدل الى المرتهن لم يضمن وان نهاه عن البيع لم يجز بيعه بعد ذلك
وكذلك ان مات الراهن لم يكن للعدل ان يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة للغرماء فيه واذا قتل
العبد المرهون عبد دفع به او قتل عينه فدفع بالعين كان العدل مسلطا على بيع العبد المدفوع كذا في
المبسوط * اذا سلط العدل على البيع مطلقا فله ان يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها
وبأي قدر كان بمثل قيمته او اقل منه قدر ما يتغابن الناس فيه وبالنقد والنسيئة عند أبي حنيفة رح
ولو كان الرهن بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند المحل فله ان يبيعه بجنس المسلم فيه وغيره
عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف ومحمد رح ليس له ان يبيع بما يتغابن الناس فيه ولا بالنسيئة
ولا بغير الدراهم والدنانير الا انهما جوزا في السلم البيع بجنس المسلم فيه ولونهاة الراهن عن البيع
بالنسيئة فان نهاه عند الرهن ليس له ان يبيع بالنسيئة ولونهاة متأخرا عن العقد لم يصح نهيه كذا
في البدائع * واذا باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف
قالوا هذا اذا باع نسيئة معهودة بين الناس اما اذا باع بنسيئة غير معهودة بان باع مثلا الى عشر
سنين وما اشبه ذلك ينبغي ان لا يجوز عندهما وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا تقدم
من الراهن ما يدل على التقدي بان قال ان المرتهن يطالبني ويؤذيني فبيعه حتى انجو منه فباعه
بالنسيئة لا يجوز به منزلة ما لو قال بع عهدي فاني احتاج الى النفقة ولو كان الرهن في يد المرتهن
ولم يكن ثمة عدل وسلط الراهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمنه فباع نسيئة جاز بيعه
كيف ما كان كذا في المحيط * ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايفاء الدين من ثمنه فباعه

بالدراهم وكان الدين دنانيرا وعلى العكس كان له ان يصرف الثمن من حسن الدين وكذا لو باعه
بالدراهم ودينه حنطة كان له ان يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الطهيرية * واذا باع
العدل الرهن مثال بعته بتسعين والدين مائة فاقر بذلك المرتهن فانه يسأل الراهن عن ذلك فان اقره
بأعه وادعى اكثر من تسعين فالتول قول المرتهن والعدل فيه والبينة بينة الراهن وان لم يقر الراهن بالبيع
وقال هلك بي يدي العدل فالتول قول الراهن اذا كانت قيمته مثل الدين واذا اقربا البيع فالتول
الراهن بعته بمائة وقال العدل بعته بتسعين وقال المرتهن بعته بشايمين وقد تقاضا فالتول قول المرتهن
ويرجع على الراهن بعشرين درهما والبينة بينة الراهن فان اقام العدل البينة انه باعه بتسعين
واعطاهما للدين وقال الراهن لم تبعه واقام البينة انه لم يبع وانه مات في يده قبل ان يبيعه لم تقبل
بينة الراهن على هذا كذا في المبسوط * واذا كان العدل مسلطا على البيع اذا حل اجل كذا
فقال المرتهن كان الاحل الى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان الاجل الى شوال
فالتول قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين فالتول قول المرتهن لان التأجيل
يستتاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستتاد من جهة الراهن فيكون
التول في وقته قوله واذا اتفقا على انه شهر واختلفا في مصبه فالتول قول الراهن كذا في المحب * واذا
خاب الراهن والرهن على يدي عدل فالتول قول المرتهن امرك الراهن بالبيع وقال العدل لم يأمر بي
بيعه قال ابو يوسف رح لا قبل بينة المرتهن كذا في الطهيرية * ولو ذهب عقل الراهن او المرتهن
واثس من ان يدرا ما العدل على وكالته كذا في المبسوط * ذكر شمش الائمة السرخسي رح لوجن
العدل جنوبا رفع الياس عن امامته ينزل وان جن حنونا يرجي افاته لا ينزل حتى اذا عاد عقله
له ان يبيع الا انه اذا باع في جنوبه لا يصح بيعه سواء كان يعتل البيع او الشراء او لا وكان ينبغي ان يصح
بيعه اذا كان يعتل البيع والشراء لا لو وكله في هذه الحالة فباع دارا لانه لا يلزمه العهدة نص
عليه في الوكالة فمن المشائخ رح من قال على قياس ما ذكر في الوكالة ينبغي ان يصح البيع
في هذه الحالة اي مال شمس الائمة الحلواني ومن المشائخ رح من فرق واليد مال شيخ الاسلام
كذا في الدحيرة * وهو الاصح لا يملكه وهو صحيح العقل فهو ماضي بيعه الا باعتبار رأي كامل
وقد اعدم ذلك لجنوبه واما اذا وكله وهو بهذه الصفة فتدري بيعه بهذا التدبر من الرأي فيكون هو
في البيع

في البيع ممثلاً امره كذا في المبسوط * وفي الاملاء عن محمد رح اذا مات العدل وتدا كان وكيلاً يبيع الرهن فإوصى الى رجل ببيعه لم يجز الا ان يكون الراهن قال له في اصل الوكالة وكلتكم ببيع الرهن واجزت لك ما صنعت فيه من شيء فحينئذ يجوز لو وصيه ان يبيع وليس لو وصيه ان يوصي به الى ثالث وروى الحسن عن ابي حنيفة رح ان وصي العدل يقوم مقامه في البيع كذا في الذخيرة * ولو اراد وارث العدل ببيعه لم يجز كذا في المبسوط * ولو اجتمع الراهن والمرتهن على وضعه على يدي عدل آخر وقدمات الاول او على يد المرتهن جاز لان الحق لهما فان اختلفا وضعه القاضي على يدي عدل وان شاء على يدي المرتهن واذا علم القاضي ان المرتهن مثل العدل في العدالة يضعه على يديه وان كرهه الراهن فاما اذا اراد ان يضعه في يدي الراهن ذكر في بعض الرواية ليس له ذلك وذكر في بعض الروايات له ذلك كذا في محيط السرخسي * ولو مات العدل فوضع على يدي عدل آخر عن تراضٍ او اختلفا في ذلك فوضعه القاضي على يدي عدل فليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطاً على البيع هكذا في الظهيرية * ولو كان العدل رجلين والرهن مما لا يقسم فوضعه عند احدهما جاز ولم يضمنوا وان كان مما يقسم لا يضمن القابض بالا جماع ويضمن الدافع عند ابي حنيفة رح خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي * ولا يملك المسافرة بالرهن اذا كان الطريق مخوفاً واذا كان آمناً وجد التقييد بالمصر لا يملك وان لم يوجد التقييد بالمصري يملك وذكر في غير رواية الاصول ان على قول ابي حنيفة رح اذا كان آمناً يملك المسافرة بها على كل حال وعلى قول ابي يوسف رح يملك اذا كان الرهن شيئاً ليس له حمل وموئته وعلى قول محمد رح اذا كان سفره منه بد يضمن على كل حال كذا في الذخيرة * واذا باع العدل الرهن وقضى المال المرتهن ثم وجد بالعبد عيباً فالخصم فيه هو العدل فاذا رد عليه ببينة فانه يضمن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن ويكون الرهن رهناً على حالته الاولى يبيعه العدل ولو لم يقيم بينة على العيب ولكن العدل اقر به وكان عيباً لا يحدث مثله فكذلك وان كان عيباً يحدث مثله فلم يقربه ولكن ابي ان يحلف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول عندنا وان اقر لزمه خاصة ولو اتاه البيع اورده عليه بعيب يحدث مثله او لا يحدث مثله بغير قضاء قاضٍ لزم ذلك العدل خاصة كذا في المبسوط * ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد اورده بعيب بقضاء قاضٍ فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل

بالخيار ان شاء رجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء رجع على الراهن
 ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق العبد اورديعيب بقضاء فان العدل
 لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليط على البيع شرطاً في عقد الرهن فان كان التسليط على البيع
 بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل الراهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع
 الثمن الى المرتهن اولم يدفع ولو ان العدل اقر في الوجه الا ول انه باع وقبض الثمن وسلم الى
 المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل وبطل دين المرتهن كذا في فتاوى قاضيخان *
 واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل ان يقبضه فهو جائز في قول ابي حنيفة
 ومحمد رحم وهو ضامن له ولا يجوز في قول ابي يوسف رحم بمسيرة الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري
 عن الثمن ولو قال قبضته فهلك عندي كان مصداقاً في ذلك وكان من مال المرتهن وكذلك
 لو قال دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع يمينه ولا نقول بافراق العدل بثبت وصول الثمن الى المرتهن
 ولكنه يستطحق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله او بعضه لم يجز ولو قال حطبت عنك من
 الثمن كذا وكذا فذلك جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم فعليه ان يغرم مثله للمشتري من ماله
 والمتقبوض سالم للمرتهن وهذا بخلاف ما اذا اصاب الهبة الى المتقبوض واذا باع العدل الرهن
 وقبض الثمن فهلك عنده ثم رد عليه المبيع بعيب فمات عنده او استحق او هو باق في يده وقد اخذ
 بالثمن حتى ادّاه فله ان يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له ان يرجع على المرتهن كذا
 في المبسوط * ولو رخص سعرة ثم باعه فالعبرة بالثمن ولا يستط من الدين ما نقص من السعر بخلاف
 ما اذا مات بعد ما رخص يعتبر قيمة يوم الرهن ويصدق الراهن انه هلك قبل البيع بعد ما رخص
 سعرة وبينه المرتهن او العدل على البيع اولى ولو تملك الراهن بعد ما رخص سعرة ضمن قيمته وسقط
 من الدين ما نقص من السعر ولو باعه العدل بالعين وقيمه الف والدين الف فهلك الف وخمس مائه سقط
 نصف الدين واو كانت القيمة يوم الرهن الفين فيبيع بثلاثة آلاف فهلك الفان فالباقى بينهما نصفان كذا في
 التاتارخانية ناقلاً عن الغياثية * فاذا دفع العدل الرهن الى اجنبي ودبعت من غير ضرورة فهو ضامن
 وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط * والعدل ان يسلم الرهن الى من في عياله من امرأته
 وخادمه وولده واجرائه الدين يتصرفون في ماله كذا في فتاوى قاضيخان * وللمرتهن ان يطالب
 الراهن بالدين ويجبسه به فان خاصته الى الحاكم او يجب تسليم الدين فان امتنع حبسه به فان كان

الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضي الدين من ثمنه ولو قضاه البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية فاذا قضاه الدين قيل له سام الرهن اليه كذا في السراج الوهاج * لا سيجابي رجل رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وامره ببيعها فباعها العدل وقبض الثمن واوفاه المرتهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين اما ان يكون الرهن قائما راما ان يكون هالكا فان كان قائما واخذ المستحق من المشتري فالثمن على العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي دفع اليه وادرجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدينه وان كان الرهن هالكا فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء ضمن العدل وليس له ان يأخذ المرتهن الا اذا اجاز البيع واخذ ثمنه فحينئذ له ان يضمه ايضا ان اختار تضمين الراهن فقد تم الرهن وان شاء ضمن المشتري وبطل البيع ورجع المشتري على العدل وان شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء رجع على المرتهن بالثمن الذي اعطاه كذا في التاتارخانية * قال وان كان العدل عبدا محجورا عليه فان وضع الرهن على يديه باذن مولاه فهو جائز وان وضعه على يده بغير اذن مولاه فهو ايضا جائز ولكن عهدة البيع لا تكون عليه لان المولى يتضرر به من حيث انه يتوحي ماله فيه وانما العهدة على الذي سلطه على البيع وكذا الصبي الحر يعقل اذا جعل عدلا فهو والعبد سواء فان كان ابوه اذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذي امره وان لم يكن ابوه اذن له فاستحق المبيع في يد المشتري رجع الثمن على المرتهن الذي قبض المال لانه هو الذي انتفع بهذا العقد حين سلم الثمن له واذا رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بماله وان شاء على الراهن لان البائع كان مأمورا من جهته وانما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا في المبسوط * واما بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح فالمولى لا يصلح عدلا في رهن عبدة المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على ان يضع على يد مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبد دين او لم يكن والعبد يصلح عدلا في رهن مولاه حتى لو رهن انسان على ان يضع في يد عبدة المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلا في رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن الكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا في رهن المكفول عنه واحد شريكي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدین التجارة وكذا احد شريكي العنان في التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدین التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين

جميعا لان كل واحد منهما احسن من صاحبه في غيرون تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المصارب ولا المصارب في رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا في رهنه بشئ ما اشترى للصغير فان اشترى الاب للصغير شيئا ورهن بشئ ما اشترى له على ان يضعه على يد نفسه والشراء حائز والرهن باطل وهل يصلح الراهن عدلا في الرهن فان كان المرتهن لم يقض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الرهن ان يكون في يده فسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جاز بيعه كذا في الدائع * واذا كان العدل صغيرا لا يعقل فجعل الرهن على يده لم يجز ولم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جاز البيع بنسليط الراهن آية على البيع وذكر الخصاص رح ان هذا قول ابي يوسف ومحمد رح واما عند ابي حنيفة رح فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا او حربيا مستأما او الراهن والمرتهن مسلمين او ذميين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذمي والمسلم وهو من اهل يد معتبرة شرعا وهو من اهل ان ينتد بيعه بنسليط المالك كما ينتد بيعه باعتبار ملكه فان لحق الحربي بالدار لم يكن له ان يبيع وهو في الدار فان رح فهو على وكالته بالبيع وان كان الحربي الراجع الى دار الحرب هو الراهن والمرتهن والعدل ذمي او حربي متيم في دار الاسلام بامن فله ان يبيعه كذا في المبسوط * الباب الثالث في هلاك المرهون ضمان او بغير ضمان اذا هلك المرهون في يد المرتهن او في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض الى الدين فان كانت قيمته مثل الدين يسقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته اكثر من الدين يسقط الدين وهو في الفضل امين وان كانت قيمته اقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع المرتهن على الراهن بنضل الدين كذا في الذخيرة * اذا رهن ثوبا قيمته عشرة بعشرة فهلك عند المرتهن سقط ديه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة اخرى وان كانت قيمته خمسة عشرة فالفضل امانة عندنا كذا في الكافي * وهذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذا الحكم في الرهن الفاسد وذكر الكرخي رح ان المتبوع بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضموما والاو اصح واما المتبوع بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا نص عليه محمد رح في الجامع والباطل من الرهن ما لا يكون منعقدا اصلا كالباطل من البيوع والفاسد من الرهن ما يكون صبعثا لكن بوصف الفاسد كالفاسد من البيوع وشرط اعتقاد الرهن ان يكون الرهن مالا

مالا والمقابل به مضمونا الا انه عند فقد بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الاعتقاد لكن بصفة الفساد لا تعد ان شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا فعلى هذا تخرج المسائل هذابيان حكم الهلاك واما حكم النقصان فان كان النقصان من حيث العين يوجب سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة * واذا برى الراهن من الدين من غير اداء ولا ايفاء اما بالهبة او بالابراء ثم هلك الرهن في يدا المرتهن من غير ان يمنعه عن الراهن هلك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان يهلك امانته وبداخذ علمائنا واما اذا برى الراهن بالايفاء ثم هلك الرهن في يدا المرتهن هلك مضمونا حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اشترى عبدا وقبضه واعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق بضمن المرتهن كذا في السراجية * رجل له على رجل الف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن تطوعا سقط الدين وكان للمطلوب ان يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ ويعود ما اخذ الى المتطوع لا الى ملك المتطوع عليه كذا في الظهيرية * واذا احال الراهن المرتهن على رجل بمال وهلك الرهن بعد ذلك يهلك مضمونا بالدين قياسا واستحسانا ولم يذكر في الاصل ما اذا اراد الراهن بعد الحوالة ان يأخذ الرهن من المرتهن هل له ذلك قالوا ذكر هذه المسئلة في الزيادات في موضعين ذكر في احد الموضعين ان له ذلك وذكر في موضع آخر انه ليس له ذلك كذا في المحيط * واذا رهن من آخر عبدا يساوي الفا بالف ثم تصاد فاعلى انه لم يكن عليه شيء وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد الفاعلى الراهن فاما اذا تصاد فاقبل هلاك الرهن انه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن فهلك مضمونا واما انه ذكر شيخ الاسلام رح ان فيه اختلاف المشايخ وذكر شمس الائمة الحلواني رح نص محمد بن رح في الجامع انه يهلك امانته كذا في الذخيرة * رهن عينائهم دفع عينا آخر مكانها واخذ المرتهن جاز لكن الرهن هو الاول ما لم يرد وبعده يصير الثاني رهنا للمرتهن ان يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو بقي درهم ولو ادى الدين او بعضه ثم هلك الرهن في يدا المرتهن فلا يسترد الزيادة كذا في جامع المضمرات * واذا رهن عبدا يساوي النافجاء بجارية فقال خذها وردني الي العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الاول حتى يرد

والثاني امانة في يده حتى يرد الاول فاذا فعل ذلك صارت الجارية مصمونة فان كانت
قيمة الاول خمسمائة وقيمة الثاني العا والدين كذلك يهلك يهلك بالالف واذا كانت قيمة الثاني
خمسماية وقيمة الاول العا يهلك الثاني في يده هلك بخمسمائة كذا في التاراجاية * رهن حنطة
ثم قال حد الشعير مكانها فاخذته ورد نصفها ثم هلك الشعير وما بقي منها هلك ما بقي بصف الدين
ولا يضمن الشعير كذا في التمر تاشي * رجل رهن حارية تساوي العا بالف فماتت عند المرتهن بطل
الدين بطريق الاستيناء وكذا الرهن بالسلم اذا هلك يطل السلم كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي سبغان *
واذا ارتهن الرجل من الرجل ثوبا وقصده وقيمه والدين سواء فاستحقه رجل فانه يأخذه ويرجع على
الراهن بدينه وان كان الثوب هلك في يد المرتهن فالمستحق ان يضمن قيمته ايها شاء لانه تبين
بالاستحقاق ان الراهن كان غاصبا والمرتهن عاصب العاصب فان ضمن الراهن كان الرهن
بما فيه وان ضمن المرتهن رجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن ويرجع بالدين ايضا عليه ولو كان
الرهن عدا فابق فضمن المستحق المرتهن قيمته ورجع المرتهن على الراهن بتلك القيمة وبالدين
ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للراهن ولا يكون رهالا ان الصمان استقر عليه واذا كان الرهن امة
فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي واولادها ثم استحقها رجل فله ان يضمن قيمتها ان شاء المرتهن
وار شاء الراهن وليس له ان يضمن قيمة الولد واحد منهما كذا في المبسوط * واذا اخذها بشرط
ان يقرضه كذا يهلك في يده قبل ان يقرضه هلك بالاقل من قيمته ومما سمي له من القرض لانه
قبض بسوم الرهن فكان مصمونا كالمقبوض بسوم الشراء كذا في السراج الوهاج * قال الراهن
للمرتهن اعط الرهن للدلال حتى يبيعه وخذ دراهمك فاعطاه فهلك في يده لا يضمن المرتهن كذا
في التية * واذا رهن ثلثة عبيدا عذر رجل بدين له على كل واحد منهم صحيح وان مات ذهب
من دين كل واحد منهم ما حصته من العدد وتراجعوا فيما بينهم حتى لو كان له على رجل الف
وحمسمائة وعلى آخر الف وعلى آخر خمسمائة ودرهما عدا بينهم اثلاثا قيمته العا فهلك صار مستوفيا
من كل واحد ثلثي ما عليه لان المرهون مصمون باقل من قيمته ومن الدين والمرهن اقل لان الدين
ثلثة آلاف وقيمة العدا العا فيصير مستوفيا من الدين بقدر قيمة العدا وهي العا والالان من ثلثة آلاف
قدر ثلثيها فيصير مستوفيا من صاحب الف وخمسمائة الف درهم ومن صاحب الالف ستمائة وستة وستين
وثلاثين ومن صاحب الخمسمائة ثلثمائة وثلثون وثلاثون ويبقى على كل واحد ثلث دينه ثم البدي

عليه الف وخمسائة يضمن لكل واحد من صاحبيه ثلثائة وثلثة وثلثين وثلثا لاند صار قاضيا من دينه
الثلثائة من نصيبه وذلك ثلثائة وثلثة وثلثون وثلث وثلثة من نصيب من عليه الف وثلثة من نصيب
من عليه خمسائة فيضمن لهما مقدار ما قضي من دينه من نصيبهما والذي عليه الف يضمن
لكل واحد من صاحبيه مائتين واثنين وعشرين درهما وتسعي درهما لاند صار قاضيا من دينه ستمائة
وستا وستين وثلثين ثلثها من نصيبه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعان وثلثها من نصيب
من عليه الف وخمسائة وثلثها من نصيب من عليه خمسائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضي دينه
من نصيبهما والذي عليه خمسائة صار قاضيا من دينه ثلثائة وثلثة وثلثين وثلثا ثلثة من نصيبه
وذلك مائة واحد عشر وتسع وثلثة من نصيب من عليه الف وثلثة من نصيب من عليه
الف وخمسائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضي من نصيبهما ثم تقع المقاصة بينهم تقاصوا او
لم يتقاصوا لا تحاد الجنس فمن عليه خمسائة استوجب على من عليه الف وخمسائة ثلثائة
وثلثة وثلثين وثلثا وهو قد استوجب عليه مائة واحد عشر وتسعا فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع
من عليه خمسائة عليه بما بقي وهو مائتان واثنان وعشرون وتسعان وكذا من عليه خمسائة
استوجب على من عليه الف مائتين واثنين وعشرين وتسعين وهو قد استوجب الرجوع عليه
بمائة واحد عشر وتسع فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بما بقي وهو مائة واحد عشر وتسع وكذا
من عليه الف استوجب الرجوع على من عليه الف وخمسائة بثلثائة وثلثة وثلثين وثلث وهو
استوجب الرجوع عليه بمائتين واثنين وعشرين وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه
بالفضل وهو مائة واحد عشر وتسع كذا في الكافي * ويصح الرهن برأس مال السلم ونمن الصرف
والمسلم فيه فان رهن برأس مال المسلم وهلك الرهن في المجاس صار المرتهن مستوفيا لرأس ماله
اذا كان به وفاء والسلم جائز بحاله وان كان اكثر فالفاضل امانة وان كان اقل صار مستوفيا بقدره
ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن فان هلك
في يده قبل الرد هلك برأس المال ولا يتقلب السلم جائزا وكذلك هذا الحكم في بدل الصرف
اذا اخذ به رهنا فانه اذا هلك قبل الافتراق صار مستوفيا ان كان به وفاء وبقدرة ان كان اقل وان كان
اكبر فالزيادة امانة وان تفرقا قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الصرف ويجب رد مقدار ما كان
مرهونا وتكون الزيادة امانة ولو اخذ بالمسلم في رهنا وهلك في المجاس صار مستوفيا للسلم فيه ويكون

في الرابذة اميناً وان كانت قيمته اقل مما مستوفيا بقرضها ورجع بالباقي كذا في السراج الوهاج *
 وان هلك بعد الافتراق يجب عليه مقدار ما كان مضموماً ولا يعود السلم جائزاً كذا في المينابيع *
 ولو ناسخ السلم وبالمسلم يدرهن يكون ذلك رهناً برأس المال حتى يحبس به والقياس ان لا يحبس به
 ولو هلك الرهن بعد النسخ يهلك بالمسلم فيه لا برأس المال لانه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر
 اثره في رأس المال في الحبس لانه بدل قائم مقامه فاذا هلك يهلك بالاصل لمن ياع عبداً وسلم واخذ
 بالثمن رهناً ثانياً لا البيع له حبسه لاخذ المبيع ولو هلك المرهون يهلك بالثمن كذا في الكافي *
 واذا اسلم الرجل خمسيناً نذرهم الى رجل في طعام مسمى فارتهن به عبداً يساوي ذلك الطعام
 ثم صالحه من رأس ماله في القياس له ان يقبض العبد ولا يكون للمرتهن ان يحبس الرهن برأس
 المال وفي الاستحسان له ان يحبس الرهن حتى يستوفي رأس المال فان هلك العبد في يده من غير
 ان يمنعه فعلى المرتهن ان يعطي مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه وبأخذ رأس ماله وكذلك
 لو وهب له رأس المال بعد الصلح ثم هلك العبد فعليه طعام مثله قال الآتري ان رجلاً لو اقترض كرخطة وارتهن
 منه ثوباً قيمته مثل قيمته فصالحه الذي عليه الكرخى كرى شعير يد ابيد جاز ذلك ولم يكن له ان يقبض
 الثوب حتى يدفع كرى الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل طعامه ولم يكن له على الشعير سيل
 ولو باعه الكرخى درهم ثم افترق قبل ان يقبضها بطل البيع لانهما افترقا عن دين بدين وبقي الطعام
 عليه والثوب رهن به بخلاف الشعير فانه حين وانما افترقا هنا عن دين بدين حتى لو كان الشعير بغير
 عينه وتفرق قبل ان يقبض كان البيع باطلاً ايضاً لانه دين بدين هكذا ذكر في الاصل وينبغي في هذا
 الموضع ان لا يصح البيع اصلاً لان الشعير بغير عينه بمقابلة الحنطة يكون مبيعاً ويبيع ما ليس عند الانسان
 لا يجوز كذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ ايتهما شئت بالمائة النبي
 علياً فاخذها فضاها في يده عن محمد رح انه قال لا يذهب من الدين بشيء وجعل
 هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهماً دفع المديون الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها
 عشرين درهماً فقبضها فضاها في يده قبل ان يأخذ منها عشرين درهماً فضاها من مال
 المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ احدهما رهناً بذينه فاخذها
 وقيمتها سواء قال محمد رح بذهب نصيف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين كذا
 في فتاوى

في فتاوى قاضيخان * رهن ثوباً قيمته خمسة بخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهناً بباقي
من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو ملك برجع عليه الراهن بدينارين كذا في التنية * رجل
اشتري ثوباً بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاه ثوباً آخر حتى يكون رهناً بالثمن
قال محمد رح لم يكن هذا رهناً بالثمن والمشتري ان يسترد الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني
عند البائع وقيمتها سواء يهلك بخمسة دراهم لانه كان مضموناً بخمسة كذا في فتاوى قاضيخان *
وفي الكبرى اذا اعطى المديون الى الدائن ثوباً وقال هذا رهن ببعض حتك ثم هلك في يده
يهلك بما شاء المرتهن في قول ابي يوسف رح كذا في التاتارخانية * ابن سماعه عن محمد رح
رجل له على رجل مال فتصاه بعضه ثم دفع اليه عبداً وقال هذا رهن عندك بما بقي من مالك
او قال رهن عندك بشيء ان كان بقي لك شيء لا ادري ابقى لك شيء من المال او لم يبق فهو
رهن جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه وان لم يبق منه شيء وهلك العبد في يد المرتهن
فلا ضمان عليه فيه وروى بشر عن ابي يوسف رح اذا اخذ رهناً بالعيب في المشتري او بالعيب
في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المترض انها لا تكفيك
لكن ابعت الي برهن حتى ابعت اليك ما يكفيك فبعث اليه بالرهن فصاع في يد المرتهن فعليه الاقل
من الرهن ومن خمسين درهماً فالحاصل ان المستقرض اذا سدى شيئاً ورهن فهلك الرهن قبل
ان يقرضه فالرهن مضمون بالاقل من قيمته ومما سدى وان لم يكن سدى شيئاً فقد اختلف ابو يوسف
ومحمد رح فيما بينهما كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو قال امسكه بدراهم فهو مضمون
بالاقل من قيمته ومن ثلثة دراهم وفي المجر اذا دفعه رهناً يقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المرتهن
الرد عليه وحلف ضمن العشرة ولو اعطاه رهناً بنقصان ما ادعى فان ظهر النقصان فهو رهن به وان
لم يظهر ضمن الاقل من قيمته ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهناً بدرهمك وكانت
خمسة يهلك بنصف درهم ولو رهن عشرة دراهم وكانت خمسة ستوفة تساوي درهماً ففنيها سدس
الدين ولو رهن عبداً على انه سليم وكان معيباً وفيه وفاء يهلك بجميع الدين كذا في التاتارخانية *
رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الاصيل رهناً واحدهما
بعد الآخر ولكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك احدا الرهنيين عند المرتهن قال ابو يوسف رح
ان هلك الرهن الثاني ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين

وان لم يعلم بذلك فهلك بهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجنيل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فبصل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الدين الاول والثاني على قدر قيمتهما بايهما هلك بهلك بنصف الدين كذا في فتاوى فاضل خان * وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد بن حمران رجل له على رجل الف درهم فرهن اجنبي بالالف عبد اغبر امر المطلوب ثم جاء رجل آخر ورهن بها عبد آخر بغبر امر المطلوب ايضا فوجئوا بالاول رهن بالالف والثاني بمسألة وفي آخر رهن الاصل رجل له على رجل الف درهم رهن بها رها يساوي الدائم جاء فضولي وزاده في الرهن يساوي الف درهم فهو جائز واذا اراد ان يبتك احد الرهنين بقضاء نصف المال ليس له ذلك فاليه هلك هلك نصف الدين وروى ابراهيم بن محمد بن حمران انه اذا ذك رهن المدين هلك بجميع الدين واذا هلك رهن المشرع هلك بنصفه كذا في المحيط * رجل عليه دين فكنل اسنان نادى المديون فاعطى المديون صاحب الدين رها بذلك المال ثم ان الكيل ادى الدين الى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكيل يرجع على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على الطالب بالدين كذا في الطهيري * ولو اقترض الرجل كراما من طعام واخذ من المستقر رها من الطعام ثم ان المستقر اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يهلك بالطعام الذي كان قرضا اذ كان قيمة الرهن مثل قيمة الطعام يجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم كذا في فتاوى فاضل خان * رهن عبد بن بالف فاستحق احدهما او بان حرا و قال الراهن للمرتهن ان احببت الى احدهما فردد اليه مردة المرتهن فالباقي رهن بحصته لكن لا يمتك الا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي * اشترى عبد او قبضه واعطاه بالثمن رها فهلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن المرتهن الرهن كذا في السراحي * اشترى خلا بدرهم او شاة حاي انها مذبوحة بدرهم ورهن بدشنة ثم هلك الرهن وظهر ان الحبل خمر والشاة ميتة يهلك مضمونا لانه رهن بدين ظاهر بخلاف ما اذا اشترى خدرا او خنزيرا او ميتة او خرا ورهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لانه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي * ارتهن عبد بكر حنطة فمات عنده ثم ظهر ان الكرلم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة الكرلم والعبد كذا في الكافي وخزانة المتنب

ولو اُحال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل ان يردده فهو بدائيه وبطلت السقوالة
 كذا في خزائن الاكل * سأل من البزاز ثوبا ليريه غيره ثم يشتريه فتال البزاز لا يدفع اليك الا برهن فوهن
 عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يضمن البزاز كذا في القنية * وفي
 فتاوى ابي الليث رح رهن شجرة فرصاد تساوي مع الورق عشرين درهما فذهب وقت الاوراق
 وانتقص ثمنه قال ابو بكر الاسكاف يذهب عن الدين بحصة النقصان وليس هذا كتغير السعر
 وقال الفقيه ابو الليث رح عندي انه لا يسقط شيء من الدين الا ان يكون النقصان في الثمن
 لنقصان في نفس الشجرة او لتناثر الاوراق فحينئذ يسقط من الدين بحسابه وتول القنية ابي بكر رح اشبه
 واقرب الى الصواب لان الاوراق بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها ولا يقابل بشيء كذا في المحيط *
 والفتوى على قول ابي بكر الاسكاف كذا في التاتارخانية * اذا اخذ عمامة المديون بغير رضا
 ليكون رهنا عنده لم يكن رهنا بل غصبا كذا في السراجية * اذا اخذ عمامة المديون ليهكون رهنا
 عنده لا يجوز اخذه ويهلك هلاك المرهون كذا في الملتقط * رجل له دين على رجل فتقاضاه
 ولم يعطه فدفع العمامة عن رأسه رهنا بدينه واطاه منديلا صغيرا يلته على رأسه وقال احضر ديني
 حتى ارد هاعليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد ايام وقد هلكت العمامة فانها تهلك هلاك
 المرهون لا هلاك المخصوص لانه امسكها رهنا بدينه والغريم يتركها عنده وبذها به صار راضيا بان
 يكون رهنا فصار رهنا كذا في جواهر الفتاوى * رجل رهن عبدا وابق سقط الدين فان وجد عاد
 رهنا ويسقط الدين بحساب نقصان القيمة ان كان هذا اول اباق وان كان ابق قبل ذاك لم ينقص
 من الدين شيء هكذا ذكر في مجموع النوازل وذكر في المستقى انه يبطل الدين بقدر ما نقصه
 الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن ابي حنيفة رح ولو كان القاضي جعل الرهن
 بمافيه حين ابق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة * ارض مرهونة غلب عليه الماء فهي
 بمنزلة العبد الا بقاءه لا يمتل الماء فتصير الارض منتفعة فكان احتمال عودها منتفعة قائما فلا يسقط
 الدين وذكر الحاكم في المختصر لاحق للمرتهن على الراهن لان الرهن قد هلك لان هلاك الشيء
 بخروجه من ان يكون منتفعا به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الارض بحرا قبل
 القبض فان نصب الماء فهي رهن على حالها فان افسد شيئا منها او عقر نخلا منها ذهب من الدين
 بحسابه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن عصيرا فتخبر ثم صار خلا كان رهنا على حاله ويطرح

من الدين ما تنقبض ومن محمد ربح له تركه بالدين والشاة اذا ملكك فدبغ جلد ما يكون رهنا حصته
كذا في فتاوى قاضيخان * رهن عصيرا قيمته عشرة عشرة فصار خمرا ثم صارت خلا يساوي
عشرة فيورهن بعشرة بنكه بذلك كذا في السراحيبة * رهن ذمي من ذمي خمرا فصارت خلا
لا ينقص من قيمته بشئ رهنا ثم عدلها بتخيرا لراهن ان شاء افنك الرهن بجميع الدين واخذه
وان شاء حسبه خمرا مثل خمرة بصير الحل ملكا للمرتين وعند محمد ربح ان شاء افنك بالدين
وان شاء جعله بالدين كذا في محيط السرخسي * ولو رهن شاة فماتت يستطال الدين فان دبغ
المرتين جلد ما فيورهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل النقبض فيدبغ البائع جلد ما
فان شيئا من الثمن لا يعود رهنا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوي عشرة
والجلد يساوي درهما فيورهن بدرهم وان كانت الشاة تساوي عشرين يوم الرهن والدين
عشرة وكان الجلد يساوي درهما يومه فجلد الرهن بنصف درهم ولو ارتهن من مسلم وكافر
خدا فصارت في يده خلا لم يجز الرهن وللراهن ان يأخذ الحل ولا يعطيه اجرا والدين كما كان
ان كان الراهن مسلما وان كان الراهن كافرا وكانت قيمته يوم رهن والدين سواء فله ان يدع
الحل ويبطل الدين قيل هذا قول محمد ربح والاصح انه قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان
المرتني دمي كذا في المسوط * وفي فتاوى الدياري اذا رهن مسلم من مسلم شيئا بخمر وهلك
الرهن عدل المرتين لا يتعلق الصان بهلاكه وهذا الرهن باطل ويكون امانته عنده وله ان يسهره
من المرتين فان هلك لم يكن لكل واحد منهما على الآخر شيء وهكذا الحكم اذا كان المرتين
مسلم او الراهن كافرا فالرهن باطل وللراهن ان يسترد وليس للمرتني شيء ولو كانا كافرين فالرهن
صحيح فيما بينهما ويقتك بمثل الحمر او بشئها ان اشترى ويهلك بما فيه لو هلك كذا في العنصر
العدادية * رجل اشترى من رجل حارية بالف درهم واسى البائع ان يدفعها اليه حتى ينقبض
الثمن وقال المشتري لا ادفع اليك الثمن حتى تدفعها الي فاصطلحا على ان وضع المشتري
الثمن على يدي عدل حتى يدفع البائع اليه الجارية فهاك الثمن في يد العدل فهو من مال
المشتري ولو كان البائع قال ضع رهنا بالثمن على يدي هذا الرجل حتى ادفع اليه الجارية
فوضعه رهنا بالثمن فذلك مال البائع كذا في محيط السرخسي * ولو رهن عبدا قيمته

ما تادى لهم بمائة فذهبت عنده فانه يذهب من المائة نصنهما عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف
رحم بتوم العبد صحتا وبتوم اصور فيبطل ما بينهما ويستط من الدين بحسابه كذا في الينا يع * وان
ذهبت عين الدابة عند المرتهن وقيمته مثل الدين ستط ربع الدين كذا في المبسوط *
رجل اعق ما في بطن جاريته ثم رهنها عن ابي يوسف رحم ان الرهن جائز ان ولدت ولدان فتصتيا
الولادة لا يذهب من الدين شيء بنتصان الولادة كذا في فتاوى قاضيان * قال ابو يوسف رحم
في رجل رهن عند رجل عبدا بالف درهم وقيمته النان على ان المرتهن ضامن للفصل او اشترط
المرتهن ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي الكبرى قال القاضي فخر الدين اذا ذكر
لفظ الرهن ثم سقط ضمان الفصل او شرط ان يكون الرهن امانة فالرهن جائز الشرط باطل واذا
لم يذكر لفظ الرهن فالرهن فاسد كذا في التاتارخانية * ولو ارتهنت المرأة رهنا بصدائها وهو مسمى
وقيمته مثله ثم ابرأته منه او وهبت له ولم تمنعه حتى هلك عند ما فلا ضمان عاينها نيد استحسانا وكذلك
لو اختلعت منه قبل ان يدخل بها ثم لم تمنعه حتى مات ولو تزوجها على مهر مسمى واعطاها بمهر
المثل رهنا فمهر المثل في نكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل
الدخول بها سقط جميع مهر المثل وله المتعة ثم في القياس ليس لها ان يحبس الرهن بالمتعة وهو قول
ابي يوسف رحم الآخر وهو قول ابي حنيفة رحم كذا في المبسوط * الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها
والاصل فيه ان ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته على الراهن سواء كان في الرهن فضل
اولم يكن لان العيس باقية على ملكه وكذا امانته مملوكة له فيكون اصله وبقية عليه وذلك مثل
النفقة من مآكله ومشربه ومن هذا الجنس كسوة الرقيق واجرة ظئر ولد الراهن وكري النهر وسقه
البستان وتلقيح نخله وجذارة والقيام بدصالحة وكل ما كان لحفظه لردة التي يد الراهن او لرد جزء منه
كهداواة البحر فهو على المرتهن مثل اجرة الحافظ هكذا في التبيين * كفته على الراهن ويستوي
في ذلك ان يكون الرهن في يد المرتهن او العدل كذا في المحيط * وما يجب على الراهن
اذا اداه الراهن بغير اذنه فهو منطوع وكذلك ما يجب على المرتهن اذا اداه الراهن ولو انفق
المرتهن ما يجب على الراهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع عليه وكذلك الراهن
اذا ادى ما يجب على المرتهن بامر القاضي او بامر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية *
اذا غاب الراهن فانفق المرتهن على الرهن بقضاء القاضي رجع على الراهن غائبا وان كان

الراهن حافرا لا يرجع عليه وقال القاضى يرجع عليه فيما حميعا والتوى على انه اذا كان الراهن حافرا لكن ابى ان يفتق بامر القاضى المرتهن بالاتفاق فانه ق يرجع على الراهن كذا فى جواهر الاحلاطى * وادانسى الدين ليس للدرتين ان يمنع الراهن حتى يستوفى السنته فان هلك الرهن عند المرتهن بالسنة على حالها كذا فى المضممرات * ولا يصدق المرتهن على السنته الا بسنته فان لم يكن له سنة يحلف الراهن على مله لانه ادعى عليه دينا وهو يسكر والاستحلاف على فعل الغير يكون على العلم كذا فى محيط السرخسى * ونس الدواء واجرة الطبيب على المرتهن ذكر المسئلة مطلقا فى موضع من كتاب الرهن وذكر فى موضع آخر من كتاب الرهن ان مداواة الجراحة والتروح ومعالجة الامراض والنداء من الحياطة بحسب قيمتها فما كان من حصه المصرون فعلى المرتهن وما كان من حصه الامانة فعلى الراهن وهكذا اذ ذكر الدورى فى شرحه ومن المشائخ رح من قال انما يجب نس الدواء واجرة الطبيب على المرتهن اذا كانت الجراحة او المرض حدث عند المرتهن اما اذا كان حادثا عند الراهن يجب على الراهن ومن المشائخ من قال لا بل يجب على المرتهن على كل حال واطلاق محمد رح فى الكتاب يدل عليه كذا فى المحيط * وهو الاظهر كذا فى محيط السرخسى * وعن النقيبه ابى جعفر الهندواى ان ما حدث عند المرتهن من ذلك فثمن الدواء واجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن ان لم يزد فى يد المرتهن حتى لم يحتج فيه الى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وان ازداد فى يد المرتهن حتى احتج الى زيادة مداواة فالمدواة على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه ولكن يقال له هذا امر حدث عندك فان اردت اصلاح مالك واحياءه حتى لا يتوى مالك فدأره كذا فى المحيط * وفي شرح الطحاوي وحفظ المهرهون على المرتهن حتى ان الراهن لو شرط للمرتهن شيئا على الاحتط لا يصح ولا يستحقه واجبر الراعى اذا كان الرهن شيئا يحتاج الى رعيه على الراهن واحرا الماوى والمريض على المرتهن كذا فى الذخيرة * وجعل الآبق على المرتهن بقدر الدين والفضل على ذلك على المالك حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء او قيمة الرهن اقل فالجعل كله على المرتهن وان كانت قيمته اكثر فقدر الدين على المرتهن وبقدر الزيادة على الراهن الرهن اذا كان كره او العمارة والحراج على الراهن لانه مؤنة الملك واما العشر ففى الخارج يأخذها الامام ولا يبطل الرهن فى الباقي بخلاف ما اذا استحق بعض الرهن شائعا انه يبطل الرهن فى الباقي ولو كان فى الرهن نيباء واراد الراهن ان يجعل السنته التى ذكرنا بها عليه فى نداء الرهن ليس له ذلك

هكذا في البدائع * الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن اذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق بالرهن كذا في المحيط * وللمرتهن امساك الرهن بالدين الذي ارتهن به وليس له ان يمسكه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن او بعده ولو قضى بعض الدين الذي رهن به كان له ان يحبس الكل حتى يستوفي ما بقي اقل او اكثر كذا في التاتارخانية * واذا رهن من آخر رهنا فاسدا على ان يقرضه الف درهم وتقاضاه ثم تناقضا الرهن بحكم الفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما اداه المرتهن لان المرتهن انما اداه الدراهم مقابلا لباقي بعض من الرهن فلا يكون له ولاية نقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما اداه فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن احق بالرهن من غرماء الراهن كما كان حال حيوته ولو كان رهنه بدين له عايد رهنا فاسدا وسلمه ثم تناقضا الرهن واراد الراهن استرداد الرهن قبل ان يؤدي دينه فله ذلك فان مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون احق بالرهن من غرماء الراهن كما لم يكن احق به من الراهن حال حيوته كذا في المحيط * ولو كان رهن مدبرا او ام الولد او شيئا لا يكون رهنا كان للراهن حق اخذ الرهن قبل نقد المال سواء كان الرهن بدين سابق او بدين لاحق كذا في الذخيرة * واذا رهن من آخر اعيانا وقبضها المرتهن ثم ان الراهن قضى بعض الدين واراد ان يقبض بعض الرهن ينظر ان لم يبين حصة كل واحد منها لم يكن له ذلك وان بين ذكر في الزيادات ان له ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك قيل ما ذكر في الاصل قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وما ذكر في الزيادات قول محمد رح وقيل في المسئلة روايتان وهو الاصح فقد ذكر ابن سمانة في النوادر جواب محمد رح بمثل ما اجاب في الاصل كذا في المحيط * اذا تناقضا عقد الرهن ثم اراد المرتهن حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن الا بالرد على سبيل الفسخ كذا في السراجية * الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن يجب ان يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانا عند علمائنا الثلاثة رح وصورتها ان يرهن رجل عبدا من رجل بالف درهم ثم يزيد الراهن ثوبا ليكون رهنا مع العبد بالدين الذي رهن به العبد صحت الزيادة استحسانا والتحقت باصل العقد وجعل كأن العقد ورد على الاصل والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنا مضمونا بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط * رجل رهن عند آخر عبدا بمائة وقيمته مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فمات احد العبدين

فانه يستط من الدين نصفه بموته والنصف الآخر امانته كذا في الينابيع * رجل رهن امة تساوي الثا
بالتي درهم فرادت في بدنها خيرا او في السعرحتى صارت تساوي الفتي درهم فلو اعتقها المولى
وهو معسر سعت في الف درهم لا في كل الدين ولولم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا يساوي الف درهم
ثم اعتقها المولى وهو معسر سعى في الف درهم لا في قدر قيمتهما ولولم تزد ولم تلد لكن قتلها عبد
يساوي التي درهم ودفع بها فاعتته المولى سعى في الف ايضا كذا في الظهيرية * رهن امة بالف
فولدت فماتت فزاد عبد او قيمة كل واحد من الام والولد والزيادة الف فيقسم الدين اولا
على الام والولد نصعين سقط بهلاكها نصف الدين وبقي في الولد نصف الدين وتبعه العبد
وقسم باقيه عليهما نصعين بشرط بقاء الولد الى وقت النكاح حتى لو هلك الولد قبل فكه ظهر انه
لم يكن في ولد شيء من الدين وان الام هلكت بكل الدين وان الزيادة لم تصح حتى لو هلك
العبد ايضا قبل هلاك الولد او بعد هلاكه يهلك امانته ولولم يهلك الولد وزادت قيمته العا فصار
قيمة يوم النكاحين فالدين يقسم اولا على الام اثلاثا ثلثه في الام وقد سقط بهلاكها ثم يقسم ذلك بينه
وبين الزيادة اثلاثا ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وان نقصت فصارت خمسمائة يقسم الدين
بين الام والولد اثلاثا ثلثاه في الام وقد سقط وثلثه في الولد ثم ما اصاب الولد يقسم بينه وبين الزيادة
اثلاثا ثلثه في الولد وثلثاه في الزيادة كذا في الكافي * رجل رهن عبدا قيمته الف بالعين وازداد
في بدنه اوفي سعره حتى صار يساوي الفين ثم دبره المولى وهو معسر سعى العبد في جميع الدين
فالولم يسع المدبر في شيء حتى اعتقه المولى وهو معسر سعى في جميع الدين ايضا لان استبراء هذا
التدبر يتعلق برقبته على وجه يستوفي من كسبه فلا يستط ولوزاد في التدبر حتى صار يساوي التي
درهم ثم اعتته سعى في العين كذا في الظهيرية * والزيادة في الدين لا يصح عند ابي حنيفة
ومحمد روح حلا فالابي يوسف روح حتى اذا رهن من آخر عبدا بدين له عليه ثم حدث للمرتين
زيادة دين على الراهن بالاستقراض او بالشراء او بسبب آخر فجعل الرهن بالدين القديم
رهما به وبالدين الحادث فعلى قولهما لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى لو هلك لهلك بالدين
القديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند ابي يوسف روح يصير رهنا بالدين القديم والحادث
جميعا حتى يهلك بهما ثم اذا صحبت الزيادة في الرهن فاما تصير رهنا بالدين الثامن وقت شرط
الزيادة

الزيادة دون الساقط والمستوفى لان الرهن ابقاء وايفاء الساقط والمستوفى لا يتصور وينقسم الدين على الاصل وعلى الزيادة على قدر قيمتهما بخلاف ان قيمة الاصل يعتبر وقت القبض بحكم العتد وقيمة الزيادة يعتبر وقت القبض بحكم الزيادة وايتهما هلك بعد ذلك اما الاصل او الزيادة فذلك بما فيه من الدين وبقي الباقي رهنا بما فيه نماء الرهن نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا من جزء من اجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة واشباهها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والشر والصوف والوبرا ويكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالارش والعقر ومعنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن انه يحبس كما يحبس الاصل اما لا يكون مضمونا ولا يسري اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل الفكاك لا يستقط بمقابله شيء من الدين واذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا ينقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفكاك فاذا بقي الى وقت الفكاك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل كانه لم يكن وان الدين كله كان بمقابلة الام كذا في المحيط * وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفكاك وتفسيره اذا كانت قيمة الاصل الفا وقيمة الولد الف الفالدين بينهما نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولو ماتت الام وبقي الولد فان افتكه افتكه بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كانه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يمت واحد منهما ولكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة او زادت فصارت تساوي الفين والولد على حاله يساوي الف الفالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانتقصت قيمة الولد بغير دخله او بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما اثلاثا الثلثان في الام والثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي الفين فلنا الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد بثلثه الدين وهذا يطرد على الاصل الذي ذكرنا ان قيمة الام تعتبر يوم القبض وقيمة الولد يوم الفكاك كذا في محيط السرخسي * ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان ساقطا من الدين حتى ان المرهون اذا كانت جارية فاعورت

حتى سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك وإذا يعود بعض ما كان ساقطاً من الدين
ويجعل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور وإذا صارت الزيادة المشروطة رها
مع الأصل لا يعود سسها شيء من الدين ولا تجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة
قبل عورها كذا في المحيط * رهن أمة قيمتها ألف ألف فأعورت سقط نصف الدين لأن الدين
من الآدمي نصته فلوزاد عبد يساوي خمسمائة صحت لوجود المزداد عليه ويقسم نصف الدين
ما بينهما بصعين بقدر قيمتهما فإن ولدت العوراء ولدا يساوي العاقسم كل الدين على الأمة والولد بصعين
يحمل الولد الحادث بعد العور كالولد الحادث قبل العور في حق فسمه الدين لأن الولد يلتحق بأصل العقد
بجعل كأنه كان موجوداً وقت العقد سقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيها ربع
الدين وفي الولد نصف الدين غير أن الولد نصفه صار أصلاً لعوات نصف الأمة نصته بقي تبعاً لقيام
نصف الأمة ويجعل ربع الدين الذي في النصف التابع في حق فسمه الزيادة كأنه في الأمة لأن الزيادة
لا ينفع النصف الذي هو تبع فصار في الأمة خمسمائة وفي الواد مائتان وخمسون فانقسمت الزيادة عليهما
اثلاثاً ثلثاه صار رهنهما مع الأمة وثلثه صار رهنهما مع نصف الأصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف
الأصل من الولد يتقسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الأصل من الولد خمسمائة
وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسمائة فجعلنا لكل ثلث خمسمائة سهماً فصارت ثلث الزيادة سهماً ونصف الولد ثلثة
أسهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساب الربع ربع ستة عشر فجعلنا الدين ستة عشر ربعاً فانقسم
بين نصف الواد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الأمة نصف الدين ثمانية وانقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة
بقدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثي خمسمائة وقيمة الأمة خمسمائة فالتعادت بينهما بثلث خمسمائة
فجعلنا كل ثلث خمسمائة سهماً فصار لكل خمسة أسهم فإن قسم نصف الدين ثمانية بينهما أخماساً وقسمه
ثمانية على خمسة لا تستقيم فضربنا أصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج خمسة فيكون ثمانية ومنه تخرج
المسئلة سقط بالعور ربعه عشرون وفي النصف الأصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينه وبين ثلث
الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الأمة وهو
أربعون يقسم بينهما وبين ثلثي الزيادة أخماساً في ثلثي الزيادة ستة عشر وثلثة أخماسه في الأمة أربعة
وعشرون انقسم بينهما وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة
ومرة ستة عشر فيكون لكل الخمسين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الأمة اثنا عشر فيكون لكل

تسعة وثلاثين وهذا معنى قول محمدرح انه تنك العوراء وولدها تسعة وثلاثين جزء من ثمانين جزء من الدين والزيادة باحدى وعشرين وستة عشر و هذه المسئلة تلتب بالعوراء والثمانين كذا في الكافي * ولو قضى الراهن للمرتهن من الدين خمسمائة ثم زاده في الرهن عبد ا قيمته الفان هذه الزيادة تلتحق بالخمسمائة الباقية فيقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسمائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي الفان اثلاثا ثلثاها في العبد وثلثها في الجارية حتى لو هلك العبد هلك بثلثي الخمسمائة وذلك ثلثمائة وثلثة وثلثون وثلث ولو هلك الجارية تهلك بالثلث وذلك مائة وستة وثلثان ولو قضى خمسمائة ثم اعورت الجارية قبل ان يزيد المرتهن ثم زاد عبد ا قيمته الف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة اسهم اربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع * ولو اكل المرتهن الثار باذن الراهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو اكله الراهن باذن المرتهن او اكله اجنبي باذنهما لا يسقط من الدين شيء ولكن لا يعود حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كان لم يكن وهذا استهلاك الا انه باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يهلك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل او لا والنماء قائم ثم اكل المرتهن النماء باذن الراهن او اكله الراهن باذن المرتهن او اجنبي باذنهما فلا يسقط حصة النماء من الدين ويرجع على الراهن بخلاف الهلاك ولو اكله الراهن بغير اذن المرتهن او المرتهن بغير اذن الراهن او اجنبي بغير اذنهما فان الآكل يغرم قيمته وتقوم مقامه كذا في خزائنة المفتين * رهن امتين بالفين قيمة كل واحدة الف فولدت احدهما ولد ا قيمته الف فماتت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الامتين ثم ما في الام يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامة الحية نصفه فلوزاد عبد ا قيمته الف فالزيادة يقسم على الامة وعلى الولد قدر دينهما اثلاثا فثلثه يكون رهنا تبعا للولد ثم الدين الذي في الولد يقسم بينه وبين ثلث الزيادة الذي هو رهن معه على قدر قيمتهما وقيمة الولد الف وقيمة ثلث الزيادة ثلث الف فيجعل كل ثلث سهما فيقسم بينهما ارباعا ربعه وهو سهم ثلث الزيادة وثلثة ارباعه للولد وثلثاه تبعاً للحية فيقسم ما فيها على قدر قيمتهما وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا الف وقيمة الحية الف فيجعل كل ثلث سهما فيقسم عليها ارباعا فيقسم ثلثي

العبد الزيادة وثلاثة أخماسه في الحبة ويهلك العبد أو الحبة بما فيه وإن هلك الولد تبين أن الأم هلكت بالف وأنه لم يكن في الولد شيء وإن الزيادة تبع للحبة ولو زاد الولد الماء والمسلثة بخالها فما في أمه وهو الف يقسم بينها وبين ولدها اثلاثاً ثلثه للأم سقط بهلاكها وثلاثة في الولد وانقسمت الزيادة على الحبة والولد بقدر قيمتهما أخماساً سهمان يكونان رهما مع الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو ثلثا الألف بينه وبين خمس الزيادة على قدر قيمتهما سداساً سهم في الزيادة وخمسة أسهم في الولد لأن قيمة خمس الزيادة أربع مائة وقيمة الولد البادرهم فيجعل كل أربع مائة سهماً فيكون الجملة ستة أسهم وثلاثة أسهم يكون رهما تبعاً للامة ويقسم الدين الذي في الامة وهو الف بينها وبين ثلثة أخماس الزيادة على ثمانية على قدر قيمتهما وقيمة ثلثة أخماس الزيادة ست مائة وقيمة الامة الف فيجعل كل مائتين سهماً فيكون الكل ثمانية أسهم خمسة أسهم للامة وثلاثة أسهم لثلثة أخماس الزيادة كذا في الكافي * وإذا ولدت المهرثنة ولدين أو ثلثة معاً أو متراً فذلك سواء ويقسم الدين على قيمتها يوم العقد وعلى قيمتهم يوم النكاح ولو ولدت ولداً ثم ولدت الولد ولداً فكأنهما في الحكم ولداً كذا في التاتارخانية * الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال قال محمد ربح في الزيادات رجل رهن من آخر حارية تساوي الف درهم بالف درهم فجاء المرتهن يطلب دينه فابى الراهن ذلك حتى يحضر المرتهن الجارية والراهن والمرتهن في مصرهما أنه يؤمر المرتهن باحضار الجارية أولاً ولو لقيه في غير المصر الذي رهنه فيه وطالب بقضاء الدين وابى الراهن ذلك حتى يحضر الرهن اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتهن باحضار الرهن سواء كان الرهن شيئاً له حصل وموئته أولاً حصل له ولا موئته من مشائخه من قال هذا الجواب في الذي لا حصل له ولا موئته جواب القياس وفي الاستحسان يحضر المرتهن باحضار الرهن أولاً ومنهم من قال ما ذكر جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحیط * ولو قال المرتهن الجارية في منزلي فادفع الدين إليّ حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤمر باحضار الرهن فإذا حضر يؤمر بقضاء الدين أولاً كذا في الخلاصة * ولو أن رجلاً على رجل الف درهم مجسم فرهنه بالمال كله رهنًا يساوي له فعل نجّم فطالبه المرتهن بذلك القدر وابى الراهن اداءة حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن إذا لفائدة فيه فإن قال الراهن قد تويّ الرهن وصار المرتهن

مستوفيا دينه فليس له على قضاء شيء من الدين وطلب من القاضي ان يأمره بالاحضار ليصير حاله معلوما فالقياس ان لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان في المصبر الذي رهنه فيه بأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصبر ان لا يكلفه احضار الرهن ويكلفه البتة بالله ما ضاع الرهن ولا يتوى وأمر الراهن ان يعطيه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المحيط * ولو كان الرهن على يدي عدل وامر ان يودعه غيره ففعله العدل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكف المرتهن احضار الرهن وأمر الراهن بتسليم الدين لان الراهن لم يرض بيد المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده الا يرى ان المرتهن لو اخذه من العدل يكون غاصبا ما فكيّف يلزمه احضار شيء لو اخذه يصير غاصبا ولو اودعه العدل عند من في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه وقال المودع اودعني فلان ولا ادري لمن هو او العدل غاب بالرهن ولم يدري من هو لا يكف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لان المرتهن عاجز عن التسليم وان انكر المودع الابداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لانه بالجمود توى الرهن فيثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنا كذا في الكافي * رهن عند رجل جارية ووضعها على يدي عدل فمات العدل واودع الرهن عند من في عياله فحضر المرتهن يطلب دينه من الراهن فقال الراهن لا اعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع اودعني فلان ولا ادري لمن هو فان الراهن يجبر على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الراهن على المرتهن بما اعطاه كذا في المحيط * وان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر ولو كان الرهن عبدا فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلث سنين فطلب المرتهن دينه لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كانت التهمة من جنس الدين فكما حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه وان كان القيمة من الابل او الغنم وقضى القاضي بذلك كان رهنا بالدين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ساط الراهن العدل على بيع المرهون فباعه بئذا ونسيته جاز فلو طالب المرتهن الدين لا يكف المرتهن احضار الرهن ولا احضار بدله وهو الثمن لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض لا يجبر على احضار الثمن بل يجبر الراهن على اداء دينه ولو قبضه يكف احضار الثمن كذا في خزائن المفتين * اذا باعه المرتهن بامر الراهن او العدل واخر المشتري الثمن

او كان الى اجل فانه يطالبه لانه صار ديناً بتسليط منه فان توي الثمن على المشتري رد المرتهن
ما قبض هكذا في النافذات رخصة * الباب الثامن في تصرف الراهن او المرتهن في المرهون وتصرف
الراهن قبل سقوط الدين في المرهون اما تصرف يلحقه الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة والهبة
والصدقة والاقرار ونحوها او تصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء اما الذي يلحقه
الفسخ لا ينعقد بغير رضا المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس
بذلك تصرفات كلها ولو اجاز المرتهن تصرف الراهن بتدويره من ان يكون رهناً والدين على حاله
وفي البيع يكون الثمن رهناً مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه في الابتداء باذن المرتهن والذي
لا يحتمل الفسخ يندوب بطل الرهن ثم اذا صار حراً عندنا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان
الراهن موسراً لاسعاية على العبد والصمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالاً يجبر على
قضائه وان كان مؤجلاً وحل الاجل فكذلك ولولم يحل نفذ العتق فياً خذ من الراهن قيمة العبد
بحسبها رهناً مكان العبد ثم اذا حل الاحل ينظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه
ورد الفصل وان كان من خلاف جنس الدين حبسها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان
الراهن معسراً للمرتهن ان يستسعي العبد من الاقل من ثلثة اشياء سواء كان الدين حالاً او مؤجلاً
فيطر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمة وقت العتاق والى الدين فيسعى في الاقل منها ثم يرجع
على الراهن اذا ايسر بما سعى لانه قضى دينه مضطراً ويرجع المرتهن ببقية دينه ان بقي من دينه
بحوان يرهن عبداً قيمته الف بالقبين ثم ازدادت ثم اعنته فان العبد يسعى في الالف قدر قيمته
وقت الرهن لان الصمان يثبت في قدر الالف فانه لو مات يستطرد ذلك التدوير ولولم يعتقه الراهن ولكن
دبره نذ تدبيره وبطل الرهن وليس للمرتهن حبسه بعد التدبير ثم ينظر ان كان الراهن موسراً والدين
حال اخذ جميع دينه منه وان كان الدين مؤجلاً فخذ قيمته من الراهن ويكون رهناً مكانه كما
في العتق وان كان الراهن معسراً والدين حال فانه يستسعي المدبر في جميع دينه بالغاً ما بلغ
وان كان الدين مؤجلاً فيستسعيه في جميع القبلة وبحسبها مكانه فونع الفرق بين التدبير والاعتاق
في موضعين احدهما ان في العتق اذا كان الراهن معسراً يجب على العبد السعاية في الاقل من
ثلثة اشياء وفي التدبير يجب عليه السعاية في جميع الدين بالغاً ما بلغ ولا ينظر الى القيمة اذا كان
الدين حالاً وان كان مؤجلاً فعليه السعاية في جميع القيمة وفي الثاني ان في الاعتاق يرجع العبد

بما سعى على الراهن وفي التدبير لا يرجع وإنما كان كذلك لأن التدبير لم يخرج من أن يكون
سعايته من مال المولى فلا يرجع ويسعى في جميع الدين والعق اقخرج من أن يكون سعايته
للراهن ولو كان الرهن جارية فحملت عند المرتهن فدعاها الراهن أنه منه فان ادعاه قبل الوضع صحت
دعواه وثبت نسبه منه وصار حرا قبل أن يدخل في الرهن وصارت الجارية أم ولد له وخرجت
عن الرهن لا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية كحكم العبد المهرهون اذا دبره الراهن في جميع
ما ذكرنا ولو كانت الجارية وضعت حملها اولاً ثم ادعاه الراهن صحت دعوته ايضاً وثبت نسب
الولد منه وعق بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصه من الدين وصارت الجارية أم ولد له وخرجت
من الرهن فيقسم الدين على قيمة الجارية يوم رهنهت وعاليه قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون
حكم الجارية في حصتها من الدين كحكم المدبر في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين
كحكم المعتق في جميع ما ذكرنا الا ان هنا ينظر الى شيئين الى قيمة الولد وقت الدعوة والى حصته
من الدين فيسعى في اقلهما اذا كان الراهن معسراً ويرجع بما سعى هكذا في شرح الطحاوي * رهن
جارية تساوي الثا بالثنين وصارت الثنتين بزيادة سعرا وولدت ولدا يساوي الثا يفتكهما بالثنين
ولو هلك هلك بالثنين وان اعتتها المولى وهو معسر سعت في الالف وكذلك لو اعتتها سعيان في الالف
ورجعا بذلك على المولى ورجع المرتهن على المولى ببقية دينه كذا في محيط السرخسي *
رهن عبدا قيمة الف بالف فعاد سعرة الى خدس مائة ثم اعتقه الراهن وهو معسر سعى العبد في قيمته
يوم الاعتاق لاني جميع الدين رجل رهن رجلا عبدا يساوي الثا بالثنين وازدادت قيمته فبلغت الثنتين
ثم دبره المولى وهو معسر فانه يسعى في جميع الدين ولو لم يسع حتى اعتقه يسعى في الثنتين اذا كان
العق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في الثنتين فان اعتقه بعد ذلك سعى في الف
كذا في خزائن الاكدل * واذا رهن الرجل امة بالف درهم هي قيمتها فجاءت بولد يساوي الثا فادعاه
بعد ما ولدت له وهو موسر ضمن المال وان كان معسرا سعت الامة في نصف المال والولد في نصفه
فان لم يؤد الولد شيئا حتى ماتت الام قبل ان تفرغ من السعاية سعى ولدها في الاقل من نصف
قيمتها ومن نصف الدين ولا يزداد عليه شيء بهوت الام كذا في المبسوط * رهن رجلا رهنائمه
اعتقه احدهما فلا يخلوا ما ان كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا والدين
حال او مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمتها الف فعليه حصه من الدين وكذلك على شريكه

لاجل الدين لا لاجل العتق لان الرهن تلف باعناق احدهما وهما موسران والدين حال فيؤاخذ
ان يدينهما وان كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه لانه ائلف نصيبه فياخذ المرتين منه ويكون
رهنه عنده الى ان يحل الدين ويطر ما اذا اختار الساكت فان اختار الضمان او سعاية العبد كان للمرتين
ان يأخذ ذلك منه لانه بدل الرهن فيكون رهنه عنده فاذا حل الدين اخذه بدينه عليهما لان القيمة
من جنس حقه وان اختار العتق للمرتين بالخيار ان شاء ضمن المعتق لانه ائلف حقه بالا عتاق
وان شاء ضمن الساكت لانه ائلف حقه في بدله فانه وحب الضمان على المعتق او السعاية على
العبد وبالا عتاق برياعن ذلك واما اذا كانا معسرين والدين حال للمرتين ان يستسعي العبد
في الالف كلها لانه عتق كله باعناق نصيبه عندهما فيجب على العبد السعاية في قيمته وعند
ابي حنيفة رح صار نصيب الساكت مكاتباً والمكاتب لا يصلح رهنه لانه حرّيداً والمعتق معسر
فكان للمرتين ان يستسعي العبد واذا اخذ السعاية من العبد اخذ بدينه عليهما لانه بدل الرهن
وكذلك ان كان الدين مؤجلا ويكون رهنه عنده الى ان يحل الدين واما اذا كان المعتق
موسرا والساكت معسرا والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه وفي نصيب الساكت ينظر ان
اختار السعاية او الضمان اخذه المرتين لانه بدل الرهن واختار العتق ضمن المعتق نصيب
الساكت لانه ائلف حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك ان كان الدين
مؤجلا وان كان المعتق معسرا والساكت موسرا والدين حال يستسعي المرتين العبد في نصيب
المعتق ويأخذ من الساكت نصف الدين لانه تلف الرهن والدين حال وان كان الدين مؤجلا
يستسعي المرتين العبد في الالف كلها فاذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية اخذ المرتين
بدينه عليهما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وان اختار العتق فادقضى
دينه رجع بنصف السعاية على العبد وان لم يتض كان للمرتين ان يأخذ ذلك بدينه لانه بدل
الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت وينصفها على المعتق ولو اعنته احدهما
ودبرة الآخرهما معسران يستسعي العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق نصف
السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدبر بنصف السعاية ان اختار
العتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته ومدبراً ونصف قيمته فما حتى لو كان
نصف

نصف قيمته فثاخمسمائة ونصف قيمته مدبراً اربعمائة رجع عليه بمائة وان كانا مؤسرين ضمنا
الالف للمرتهن ويسعى المدبر للذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء
لان الرهن تلف باعناق احدهما والدين حال فيؤاخذان به وان كان الدين مؤجلاً يضمن المعتق
قيمة نصيبه وفي نصيب المدبر المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدبر
قيمة نصيبه لانه بالتدبير اتلف حقه في بدل الرهن فانه كان للمدبر تضمين المعتق قيمة نصيب
الساكت والتدبير برئ المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي * وليس للمرتهن ان يرهن
الرهن فان رهن بغير اذن الراهن كان للراهن الاول ان يبطل الرهن الثاني ويعيده الى يده
ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان
شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهناً وملكه المرتهن الاول بالضمان فصار كانه
رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان
رهناً عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول
بما ضمن وبدينه ولورهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل
الرهن الاول فصار كانه المرتهن استعار مال الراهن فرهته كذا في خزائن المفتين * ولتوارث المرتهن الرجل
دابة وقبضها ثم آجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن ان يعود في الرهن ويأخذ
الدابة وان آجر المرتهن من اجنبي بامر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجرة للراهن وان
كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به وللمرتهن ان يعيدها في الرهن
وان آجرها الراهن من اجنبي بامر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للراهن وان آجرها بغير
امر المرتهن كانت الاجارة باطلة وللمرتهن ان يعيدها في الرهن وان آجرها اجنبي بغير اذن
الراهن والمرتهن ثم اجاز الراهن الاجارة كان الاجر للراهن وللمرتهن ان يعيدها في الرهن وان
اجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للذي آجرها ويتصدق به وللمرتهن
ان يعيدها في الرهن وان اجازا جميعاً كان الاجر للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى
فاضل خان * ولو آجر من اجنبي سنة بغير امر الراهن وانقضت السنة ثم اجاز الراهن الاجارة
لم يصح لان الاجارة لاقت حقاً مقتضياً منسوخاً فللمرتهن ان يأخذها حتى يصير رهناً كما
كان وان اجاز بعد مضي ستة أشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس

للمرتهن ان يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي * اعلم بان عين الرهن امانة في يد المرتهن
 بمنزلة الوديعة فني كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذلك اذا فعل المرتهن ذلك
 بالرهن لا يغرم الا ان الوديعة اذا هلك لا يعزم شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع
 لو فعل المودع بالوديعة يغرم فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع
 ولا تعار ولا تؤاخر كذلك الرهن ليس للمرتهن ان يؤاخر الرهن واذا آجر غير اذن الراهن وسلمه
 الى المستأجر فان هلك في يد المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم
 الى المستأجر ويكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر غير انه اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن
 على المستأجر ولكنه يرجع عليه باجر ما استوفى من المنفعة التي وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب
 واذا ضمن المستأجر حرج بما ضمن على المرتهن ولو سلم واسترد المرتهن عا د رهنا كما كان
 وكذلك لو آجره الراهن غير اذن المرتهن لا يجور والمرتهن ان يبطل الاجارة ولو آجر كل واحد
 مهيأ باذن صاحبه او آجره احدهما غير اذنه ثم اجاز صاحبه صحت الاجارة وبطل الرهن فنكون
 الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنا اذا انتضت مدة الاجارة الا بالاستيناف
 وكذلك لو استأجره المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده
 قبل انتضاء مدة الاجارة او بعد انتصائها ولم يحبس من الراهن هلك امانته ولا يذهب بهلاكه
 شيء ولو حبسه عن الراهن بعدما انتضت مدة الاجارة صار عاصبا كذا في شرح الطحاوي *
 فان ركب المرتهن الدابة او كان عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او سيفا فتقلده غير اذن الراهن فهو ضامن
 لدلايه يستعمل ملكه غير اذنه فيكون كالمغاصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف او سبيلين
 عليه وان ذلك من باب الخطأ لا من باب الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان
 عايله لان وحبوب الصدان باعتبار التعدي وهو في الانتفاع باذن المالك لا يكون متعد يا فاذا
 برل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن على حاله ان هلك ذهب بمافيه وان
 هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط * ولو اعاره غيره باذن الراهن
 او اعاره الراهن باذن المرتهن فهلك في يد المستعير لا يسقط شيء من الدين ولكن للمرتهن
 ان يعيده الى يد نفسه ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رها كان او مرتها او اجنبيا فالولد رهن كذا
 في الوجيز للكردي * وبدا الاجارة والرهن يبطل عند الرهن وبدا الوديعة لا يبطل عند الرهن حتى

لو اؤدعه الراهن باذن المرتهن كان للمرتهن ان يعيده الى يده كذا في المحيط * ولو كان الرهن مصحفاً أو كذا باليس له ان يترأفيه بغير اذنه فان كان باذنه فبادام يقرأ فيه كان عارية فاذا فرغ منها عاد رهنها كذا في السراجية * رهن مصحفاً أو مر بقراءة منه ان هلك حال قراءته لا يستطالدين لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمله باذنه بغير حكمة وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدين كذا في الوجيز للكردي * ولو ليس خاتماً فوق خاتم فهلك يرجع فيه الى العرف والعادة فان كان ممن يتحمل بمخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتحمل به يهلك بما فيه لانه حافظ آياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتم في كتاب العارية وان كان الرهن طيلساناً أو قباً فلبسه لبساً معتاداً ضمن وان حفظه على علقه فهلك يهلك رهننا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا في البدائع * ولو توافعا ان ينتفع المرتهن بالرهن ويكون الرهن صحيفاً أو الحيلة فيده ان كان الرهن داراً ان يأذن الراهن للمرتهن ان يسكن في الدار ويبيع لذلك على انه كذا انها عن ذلك فهو مأذون له فيه انما مستقبل ما لم يقضه هذا الراهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن ارضاً انذن له في زرعها أو شجراً أو كرمها فاباح له ثمارها أو بهيمة فاباح شرب البانها فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على انه متى نهاه عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذا ناسماً كذا في خزائن المفتين * وإذا باع احدهما اما الراهن او المرتهن الرهن باجارة صاحبه خرج من ان يكون رهنه وكذلك اذا باعه احدهما بغير اجارة صاحبه فاجاز صاحبه بعد ذلك خرج من ان يكون رهنه فكان الثمن رهنه ما كان قبض من المشتري او لم يقبض فان توي الثمن على المشتري او توي بعد ما قبض منه كان توي على المرتهن وكان للمرتهن من الحبس في الثمن ما كان له من الحبس في الرهن الذي يبيع الى ان يحل دينه كذا ذكره الكرخي في مختصره قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطاً في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم يكن البيع مشروطاً في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محمدرح قال الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافاً وذكر القدوري رواية بشر عن ابي يوسف رح ان المرتهن ان شرط في الاجارة ان الثمن رهن فهو رهن والا فقد خرج من الرهن وفي شرح الطحاوي ان الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو رهن رجل ثوباً يساوي عشرين درهماً بعشرة دراهم فلبسه باذن الراهن وانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى بغير اذن الراهن وانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة

دراهم لان الدين اذا كان عشرة وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا للدين ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن سئل لا يستثنى شيء من الدين لان أسس المرتهن باذن الراهن كلس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو ربعة دراهم مضمونة على المرتهن وما وجب على المرتهن وهو ربعة دراهم تصير قسما صافيا بقدر ما من الدين فاذا ملك الثوب وقيمته بعد النقصان عشرة نصفها مضمون ونصفها امانة فيقدر المضمون بصر المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه درهم واخذ فلهذا يرجع على الراهن درهم واحد كذا في تناوي ناصحان * واذا ائتمر الخيل او الكرم وهو رهن وخاف المرتهن على النهر الهلاك بباعه بغير امر القاضي لم يجز بيعه وكان صامنا ولو باعه بامر القاضي او باعه القاضي بنفسه سئل البيع ولا يجب الصمان وان جز النهر وطفى الغنم بغيره والقاضي لا يضمن استحسانا لان هذا من باب الحفظ وحفظ المرهون حق المرتهن كذا في المحيط * قال شمس الأئمة الحلواني هذا اذا جز كما يجز ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقص من صده فهو صام من سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الدخيرة * اذا حلب الغنم والابل لاضمان عليه استحسانا ولو كانت شاة او قرة فذبحها وهو يخاف الهلاك يضمن قياسا واستحسانا والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاتجارة فذلك ليس بدملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ من الفساد الا اذا كان ذلك بامر القاضي فحينئذ لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغيره والقاضي اذا كان فيه تحصين وحفظ من الفساد فعلى هذا يخرج جنس هذه المسائل اذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة بعشرة واذن الراهن المرتهن ان يحلب لبنها ويشرب منها ففعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كعمل الراهن بنفسه ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا اذا فعله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك انفكها بجميع الدين فان هلك الشاة في يد المرتهن قبل ان يحضر الراهن قال يقسم الدين على قيمة الشاة يوم قبضه وعلى قيمة اللبن يوم شربه فيسقط حصة الشاة ويتضي حصة اللبن وكذلك لو ولدت ولدا فاكل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو اكل الاجسي الولد او اللبن باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اكل المرتهن

المرتهن باذن الراهن وان كان المرتهن اكل اللبن والولد بغير اذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بمحضتها من الدين واخذ الراهن الضمان بمحضته من الدين وان اكل الراهن اللبن او الولد بغير اذن المرتهن ضمن قيمته ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن مع الشاة ان هلك هلك مدراً لان الضمان قائم مقام اللبن او الولد ولو هلك اللبن او الولد هلك مدراً فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط * رجل رهن جارية فارضعت صبياً للمرتهن لا يستط شي من دينه لان لبن الادمي غير متقوم كذا في فتاوى قاضيخان * الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه اذا كان الدين الف درهم فاختلف الراهن والمرتهن في قدر المرهون فنال الراهن انه رهن بخمسمائة وقال المرتهن بالف فالتقول قول الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بجميع الدين الذي لك وهو الف والرهن يساوي الف وقال المرتهن ارتهنته بخمسمائة والرهن قائم فقد روي عن ابي حنيفة رح ان القول قول الراهن يتحالفان ويتراذان وان هلك الرهن قبل ان يتحالما كان كما قال المرتهن وان اتفقا على ان الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالتقول قول المرتهن ولو اقاما البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت زيادة ضمان وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك احدهما فاختلفا في قيمة الهالك ان القول قول المرتهن في قيمة الهالك والبينة بينة الراهن في زيادة القيمة وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المرتهن رهنني هذين الثوبين بالف درهم وقال الراهن رهننت احدهما بعينه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو اقاما البينة فالبينة بينة المرتهن ولو قال الراهن للمرتهن هلك الرهن في يدك وقال المرتهن قبضته مني فهلك في يدك فالتقول قول الراهن لانهما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكر فالتقول قوله ولو اقاما البينة فالبينة بينته ايضاً لانها اثبتت استيفاء الدين وبينه المرتهن تنفي ذلك فالبينة المثبتة اولى ولو قال المرتهن هلك في يد الراهن قبل ان يتقبضه فالتقول قوله لان الراهن يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر ولو اقاما البينة فالبينة بينة الراهن لانها تثبت الضمان كذا في البدائع * رجل رهن عند رجل جارية تساوي الف درهم بالف مؤجلة الى شهر وجعل رجلاً مسلطاً على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها

فقال الراهن ليست هذه جاريتي ان تصادق الراهن والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها الف درهم والدين الف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتهن في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية او قال لا ادري كان القول قوله مع اليمين على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان كان نكلا يجبر على بيعه لان بيع العدل يتعلق بحق العبر وهو المرتهن فيجبر واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كمالومات العدل واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فان حلف تجل الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع الى العدل ان اقر العدل بما قال المرتهن يقال له بعهدة المرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا اقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقية الدين على الراهن هذا اذا تصادقا ان قيمة المرهونة كانت العاوان اختلفا فقال المرتهن ما رهنتي الا جارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها العاوهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن فان صدق العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انتقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعه يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضي وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان الرهن عبدا فاختلما فقال الراهن كانت القيمة يوم الرهن العاوهذه بالا عوارا النصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة واما ايراد بعد ذلك فانه اذهب من حتى الربع مائتان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكان الظاهر شاهد له وان اقام البينة فالبينة بينته ايضا لانها تثبت زيادة ضمان فكانت أولى بالتقبل كذا في البدائع * عيسى بن ابان عن محمد راح اذا كان الرهن ثوبا وان الراهن المرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختلفا في هلاكه في حالة اللبس او بعد ما نزع وعاد اليه الرهن فالقول قول المرتهن لانهما متعاقبا لمرحله وبعده مرهون الرهن ولا يصدق الراهن

في دعوة العود الى الرهن وعنه ايضا رهن من آخر عبدا يساوي الف درهم بالف درهم وسلط
 الراهن المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولكن مات في يدك
 فان الراهن يحلف بالله ما يعلم ان المرتهن باعه بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يستحلف
 بالله لقد مات في يد المرتهن كذا في الذخيرة * اذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون يوما
 فجاء به المرتهن منخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما ليسته في ذلك اليوم ولا تخرق
 فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس او بعده فالقول
 للمرتهن انه اصابه في اللبس لاتعاقبهما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتهن على قدر
 ما ادا من الضمان عليه كذا في الوجيز المذكور * واذا كان الرهن عبدا فاقام الراهن بينة
 انه ابق عند المرتهن واقام المرتهن بينة انه ابق من يد الراهن بعد ما رده عليه قال ابن سماعة قال
 محمدرح آخذ بينة المرتهن كذا في المحيط * واذا قال رهنك هذا الثوب وقبضته مني وقال
 المرتهن رهنني هذا العبد وقبضته منك وانما البينة فالبينة بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب
 قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين وقيدة ما يدعيه الراهن اكثر فالبينة بينة الراهن كذا في
 الظهيرية * ولو قال المرتهن ارتهنتهما جميعا وقال الراهن بل رهنك هذا وحده واقام البينة فالبينة
 بينة المرتهن واذا قال المرتهن رهنني هذا العبد بالف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذاك
 مائتا دينار لم تعطني بهارها وقال الراهن غصبتني هذا العبد ولك علي الف درهم بغير رهن وقد
 رهنك بمائتي دينار مة يقال لها فلانة وقبضتها مني وقال المرتهن ام ارتهن منك فلانة وهي امتك
 والعبد والامة في يد المرتهن فانه يحلف الراهن على دعوى المرتهن لان عقد الرهن يتعلق به
 الزوم في جانب الراهن والمرتهن يدعي عليه حقا لنفسه ولو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف
 يبطل الرهن في العبد وان نكل عن اليمين كان العبد رهنا بالف واما المرتهن فلا يحلف في الامة بشيء
 ولكنها ترد على الراهن لان عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتهن فجحوده الرهن في الامة
 بمنزلة رده اياها وله ان يردّها على الراهن فان كانت مرهونة عنده فلا استحلاف لا يكون مفيدا
 فيها وان قامت البينة لهما امضيت بينة المرتهن لانهما لازمة وبينة الراهن لا تازم المرتهن شيئا
 في الامة فلا معنى للقضاء بها الا ان تكون الامة قد ماتت في يد المرتهن فحينئذ يقتضى بينة الراهن
 ايضا كذا في المبسوط * وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد المرهونة فقال المرتهن ولدت

عندي والقول للمرتين لانه في يده ولم يقر باخذة من غيره، ولوقال المرتين ارتهنت الام والولد
حيثما قال الراهن بل الام وحدها والقول للراهن لانه منكروا ان ادعى المرتين الرهن مع الفحص
بقيل برهانه عليهما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتين
الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس للارم من قبل المرتين سواء شهد الشهود على
معايمة النقص او على اقرار الراهن به عند الامام آخرا وهو قولهما كذا في الوجيز للكردي * وادانام
الراهن بينة الرهن عند يساوي انفي درهم بالف درهم وانكر المرتين الرهن ولا يدري ما يصع بالعبد
ضمن قيمة العبد يختص له من ذلك مقدار الدين ويرى باقي على الراهن ولو اقر المرتين والراهن
بالموت عنده هلك بما فيه ولا يضمن الزيادة لانه امين في الزيادة ولم يوحد منه جحد ولا يضمن الزيادة
كذا في الدخيرة * الباب العاشر في رهن القصة بالقصة والذهب بالذهب ويجوز رهن الدراهم
والدنانير والمكيل والموزون فان رهت بنسبها فهلكت هلكت بنسبها من الدين وان اختلفت في السحرة
وهذا عند ابي حنيفة رح وعندها يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه والاصل عنده ان
حالة الهلاك حالة الاستيناء لا محالة والا استيناء انما يكون بالوزن وعندها حالة الهلاك حالة
الاستيناء اذا لم ينعص الى الصرريته اذا رهن مدهن فصة ورده عشرة وعشرة وهلك فان كانت
قيمه مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته اكثر من وزنه سقط الدين
بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عنده وعندها يضمن المرتين قيمته من خلاف
جنسه وان انكسر وقيمه مثل وزنه عشرة فعند ابي حنيفة وايي يوسف رح الراهن بالخيار ان شاء افككه
فاتصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتين قيمته من حسه او من خلاف جنسه ويكون الصمان
رهنا عند المرتين نائما مقام الاول ويصير المرهون ملكا للمرتين بالصمان ولا يجبر الراهن على الفكك
وعند محمد رح ان شاء افككه فاتصا بكل الدين وان شاء جعله بالدين فيصير ملكا للمرتين بدينه
وليس للراهن ان يصمن قيمته وان كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية ضمن قيمته حيدا من خلاف
جنسه تحررا عن الرنوارديا من جسسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته اكثر من
وزنه اثنا عشر فعند ابي حنيفة رح ان شاء افككه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه
بالغة ما بلغت ويكون رهنا عنده وعند ابي يوسف رح يضمن خمسة اسداس قيمته ويكون